

# أحكام القرآن

للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله  
المعروف بابن العزني  
(٤٦٨ - ٥٤٣ هـ)

تحقيق  
عبد الرزاق الهادي

المجلد الأول  
من الفاتحة لآخر سورة النساء

الناشر  
دار الكتاب العربي  
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة  
لدار الكتاب العربي  
بيروت

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتاب العربي

بيروت - شارع فردان - بناية بنك بيبيلوس - الطابق الثامن - تلفون: 861178 - 800832 - 800811  
فاكس: 961-1-805478 - ص.ب.: 11-5769 بيروت - لبنان - بريد إلكتروني: academia@dm.net.lb



الحَمْدُ لِلَّهِ الْقَرِيبِ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة المحقق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون.

أما بعد: فإن كتاب «أحكام القرآن» للإمام القاضي أبي بكر بن العربي من الكتب الفريدة النفيسة في بيان أحكام القرآن، حيث استفاد المصنف وأطلع على مؤلفات من قبله في هذا الفن كالإمام أبي بكر الرازي الجصاص الحنفي المتوفى سنة ٣٧٠ حيث صنف كتاباً في أحكام القرآن، وكذا الإمام الكيا الطبري الهراسي الشافعي المتوفى سنة ٥٠٤ صنف كتاباً في أحكام القرآن، فابن العربي لا بد أنه استفاد ممن قبله وزاد واستدرك أشياء ذات بال، ومن طالع هذه المؤلفات الثلاثة ظهر له الأمر جلياً أن كتاب الإمام ابن العربي هو أنفع هذه الكتب، وأكثرها فائدة.

فقد حرص مصنفه على التعرض لكل آية تتعلق فيها أحكام فقهية، وربما أحكام تفسيرية، ونحو ذلك. وطريقته في ذلك أن يذكر السورة، ثم ينتقي الآيات التي فيها أحكام آية آية.

يبتدئ ذلك بقوله: «الآية الأولى: وفيها خمس مسائل... الآية الثانية: وفيها تسع مسائل...»، مستدلاً في ذلك بما تيسر من آيات، أو أحاديث، أو آثار، أو لغة، ونحو ذلك.

ولما كان هذا الكتاب من الأهمية بمكان، وأنه لا استغناء عنه لطالب العلم والعلماء تم طبعه عدة طبعات.

ومن ذلك: طبعة «دار إحياء الكتب العربية» بمصر، وقد عني بتحقيقها الأستاذ محمد علي البجاوي حيث قابلها على نسخ خطية، لكن لم يخرج الأحاديث، وخلت أيضاً عن التعليق على المسائل، لذا جاء عمله قاصراً، ومع ذلك هو مشكور على ما قدمه؛ وهي مصورة في «دار المعرفة» بيروت.

ومن ذلك أيضاً: طبعة «دار الكتب العلمية» قام بالاعتناء بها الأستاذ محمد عبد الخالق عبد القادر عطا. حيث قام بمقابلة النص على نسخ خطية فيما ذكر. وقام أيضاً بعزو الأحاديث من غير تحقيق أو بيان درجة الحديث، وترك أحاديث كثيرة من غير عزو، وفاته أيضاً التعليق على المسائل الفقهية وغيرها. مع أن المصنف رحمه الله وقع له أشياء فمن ذلك:

١ - ربما ذكر لفظاً ليس له أصل في أثناء خبر صحيح.  
٢ - وربما ذكر حديثاً صدره صحيح أو حسن، وعجزه ضعيف، أو ليس له أصل، وبالعكس.

٣ - وربما ذكر خبراً على أنه حديث واحد، وهو ملفق من حديثين أو أحاديث.  
٤ - وربما ذكر الحديث بالمعنى.  
٥ - وربما ذكر الضعيف والموضوع أحياناً، وهو نادر، مع بيان أو من غير بيان.  
وهناك الكثير من المسائل التي تحتاج إلى إيضاح، أو زيادة بيان، أو تنقيح.  
لذا رأيت أن أقوم بهذا العمل المفيد الهام، فخرّجت الأحاديث، مع بيان درجة كل حديث، وما يصح منه وما لا يصح، مع تمحيص ألفاظها.  
وكل ذلك تجده إن شاء الله تعالى في موضعه.

كما وأني قمت بالتعليق على الكثير من المسائل التي أوردها المصنف، وجلّ اعتمادي في ذلك على كتاب «المغني» للإمام الموفق رحمه الله، وتفسير القرطبي، وغير ذلك.

## دراسة حول الكتاب ومؤلفه:

### ١ - ابن العربي الإمام المفسر:

إن الصورة التي تركها المصنف في هذا الكتاب هي أنه إمام عارف متقن لعلم التفسير بسبب تبحره في الفقه واللغة وغير ذلك، لكن لما كان موضوع الكتاب المسائل الفقهية جاء كلامه في التفسير مختصراً حيث يتعرض لبيان معنى الآية، أو شرح بعض ألفاظها على سبيل الاختصار.  
انظر مثلاً قوله في سورة البقرة، الآيات: ١٤٨، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٦، وسورة النساء، الآيتان: ١٩ و ٢١. وغيرها.

وربما ذكر أقوال السلف من المفسرين. انظر سورة البقرة، الآية ٢٣٥.

### ٢ - ابن العربي المفسر الفقيه:

الصورة التي تركها ابن العربي في هذا الكتاب هي أنه مفسر فقيه، فلقد صرف جُلّ اهتمامه إلى ذكر المسائل الفقهية، والخوض فيها مع ذكر اختلاف الفقهاء، وأدلّتهم، والرد عليهم.

وطريقته في ذلك الاختصار غالباً، أو التوسط، وربما أطال.

- فمن المسائل التي أطال فيها:

مسألة الميتة والدم.. وذلك عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ...﴾ [البقرة: ١٧٣].

ومسألة التكبير، وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْبِرُوا لِلَّهِ...﴾ [البقرة: ١٨٢].

ومسألة قتال المشركين عند قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ [البقرة: ١٩٠ - ١٩١].

ومسألة الحيض عند قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ...﴾ [البقرة: ٢٢٢].

ومسألة المواريث عند قوله تعالى: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ...﴾ [النساء: ١١].

- وربما التزم التوسط حيث اجتنب الإطالة والاختصار معاً، فمن ذلك:

الكلام على البسملة حيث ذكر كلاماً جامعاً مانعاً من غير تطويل ممل ولا اختصار مخل.

والكلام على الرضاعة عند قوله تعالى: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ...﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وبحث الربا عند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا...﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وبحث القرعة، وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمَهُمْ...﴾ [آل عمران: ٤٤].

- وربما التزم الاختصار؛ فمن ذلك:

الكلام على قراءة الفاتحة خلف الإمام؛ انظر الآية: ٦ - ٧ - من سورة الفاتحة. فإن مثل هذا البحث يحتاج إلى تطويل بسبب أهميته، وشدة اختلاف الأئمة فيه.

الكلام على قتل المنافق أو الزنديق، وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ يَبُولُونَ آمَنَّا...﴾ [البقرة: ٨].

والكلام على أكل المال بالباطل، وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ...﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ حتى إنه لم يتعرض لذكر الرشوة أصلاً، وفي الآية ما يدل عليها.

ومسألة التقية، وذلك عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُؤُوا مِنْهُ تَفَئُّةً...﴾ [آل عمران: ٢٨].

فهذا غيض من فيض، والأمثلة على ذلك كثيرة.

- وسبب الاختصار أحياناً هو أنه تكلم على ذلك في موضع آخر من هذا الكتاب، أو مؤلف

آخر.

### ٣ - ابن العربي المفسر المحدث:

إن الصورة التي تركها ابن العربي رحمه الله من خلال هذا الكتاب هي أنه إمام محدث له معرفة في الحديث رواية ودراية، وقد وقع له أشياء وهم فيها رحمه الله، ولعل سبب ذلك أن يكون اعتمد على حفظه وذاكرته من غير مراجعة، أو أنه غير متخصص في فن الحديث، فإنه

كإمام فقيه أصولي لغوي أقوى منه كونه محدثاً وأثبت.

- أما معرفته بالحديث رواية فقد أسند عدة أحاديث في هذا الكتاب، ومنها: الحديث برقم: ١٤٢٤ و ١٤٨٠ و ١٤٨١ و ١٠٥٤...

وأما معرفته بالحديث دراية فهي تتجلى في نسبته كثيراً من الأحاديث للصحيحين وغيرهما مع حكمه على كثير من الأحاديث بالصحة والحسن، أو الضعف والبطلان، وقد أصاب في أكثر الأحيان. فمما حكم بضعفه أو بالبطلان، الحديث: ٥٩٦ و ١٣٠٤ و ١٨٢٧ و ٢٨٥١ و ٢٨٥٢... وقد وقع لهذا الإمام أشياء فمن ذلك:

- أنه ربما سكت على الضعيف والضعيف جداً؟! انظر مثلاً الحديث ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١٣١٦ و ١٤٢٤ و ١٤٨٠ و ١٤٨١...!؟

وربما سكت على حديث باطل؛ انظر الحديث ٢٠٥٤.

وربما سكت على الموضوع؟! انظر الحديث ١١٧٢ و ١١٨٩...

وربما قوى حديثاً واهياً. أو باطلاً؟! وذلك كحديث ثعلبة وهو برقم ١١٦٩.

وربما ساق أحاديث بالمعنى: انظر الحديث: ٨٧٣ و ١٢٤٨ و ١٥٦٢ و ١٨٠٥....

وربما ساق الحديث على أنه خبر واحد، وهو ملفق من حديثين أو أكثر. انظر مثلاً الحديث ٦٤٢ و ٨٣٧ و ٨٦٤ و ١٨٢٧.

وربما ذكر لفظاً ليس له أصل في خبر محفوظ. انظر مثلاً الحديث: ٨٧٨ و ٩١١ و ١٢٦٢ و ١٤٤٦ و ١٥٨٢ و ١٧٥٢....

وربما ذكر حديثاً صدره ضعيف أو ليس له أصل، وعجزه صحيح، وربما وقع العكس، وسكت على ذلك؟! انظر الحديث ١٥٨٢....

وربما ذكر حديثاً على أنه مرفوع، وليس له أصل في المرفوع، وإنما هو موقوف. انظر الحديث: ١٩٣٩ و ٢٠٣٩.

وربما ذكر خبراً نسبته لصحابي، والصواب أنه عن صحابي آخر. انظر الحديث: ٦٨١.

وهناك أحاديث أخرى، وقد اكتفيت بهذا القدر.

تنبيه: وما ذكرته من الأمثلة المتقدمة التي وقعت للمصنف رحمه الله لا يعني القدر في هذا الإمام الفذ، وإنما ذكرتها على سبيل الإيضاح والبيان، وليعلم طلبة العلم أهمية تحقيق النصوص، وتخريج الأحاديث على سبيل التحقيق والتنقيح، وأن كل أحد يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا النبي ﷺ.

#### ٤ - ابن العربي المفسر اللغوي:

الصورة التي تركها المصنف هو أنه إمام متقن لعلم اللغة والأدب، ولم يطنب الإمام في المسائل اللغوية لأنه كان يحيل القارئ إلى كتابه «ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين». ومع ذلك عندما يتكلم في مسألة - ما - تجده متقناً متفنناً في هذا العلم. انظر ذلك عند الآيات: ٢٢٦ و ٢٣٥ و ٢٨٩ من سورة البقرة والآية ١٩ من سورة النساء، وغيرها. بل يظهر من ذلك أن له ترجيحات واجتهادات من ذلك أيضاً.

#### ٥ - ابن العربي المفسر المجتهد:

الصورة التي تركها المصنف رحمه الله هو أنه إمام مجتهد، ولا يلتزم التقليد دائماً. انظر كلامه عند الآيات: ١٦١، ١٧٣، ١٧٨، ١٩٠، ١٩٤، ٢٨٨ من سورة البقرة، و ١٦، ٢١ من سورة النساء.

وانظر كلامه عند الآية ٥٩ من سورة النساء، حيث قال بعد أن ذكر كلاماً: «والصحيح عندي...». فمثل هذا يصدر عن إمام متقن مجتهد.

#### ٦ - ابن العربي المفسر الأصولي:

الصورة التي تركها الإمام في كتاب «الأحكام» هو أنه متقن لهذا الفن، حيث تكلم أحياناً في مسائل الأصول، ومن ذلك:

ما ذكره في سورة البقرة، آية (٣) قوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُونَ الصَّلَاةَ﴾.

وما ذكره في سورة البقرة، آية (٢٧) عند الكلام على شرح مَنْ قبلنا.

وانظر الآية (١٦١) سورة البقرة حيث تكلم على الحديث «هو الطهور ماؤه».

وانظر كلامه على «الدم» عند الآية (١٧٣) سورة البقرة.

وانظر ما قاله عند قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] المسألة الحادية عشرة.

ولم يكثر المصنف من الكلام على المسائل الأصولية لأنه يحيل غالباً إلى كتابه «المحصول في مسائل الأصول».

#### ٧ - ابن العربي المفسر الناقد:

الصورة التي تركها المصنف من خلال أبحاثه ومناقشاته هو أنه إمام ناقد قليل أمثاله.

فقد ذكر ابن العربي في سورة البقرة، آية (١٠٢) في الكلام على السحر عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ﴾ خبراً إسرائيلياً في سليمان عليه السلام وقصة السحر، ثم تناول بعد ذلك

فقرات ذاك الخبر، فبين بطلانها وأنها من منكرات الإسرائيليين. وانظر كذلك أبحاثه عند ذكر الآيات: ١٥٨ و ١٩١ و ١٩٢ و ٢٢٨ و ٢٣٧ من سورة البقرة، و ٢١ من آل عمران، و ٣ و ١٩ من سورة النساء، وغيرها.

وربما لم يصب في نقده...!!؟.

فمن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى﴾ [الرعد: ٨]. حيث قال: المسألة الثالثة: نقل بعض المتساهلين من المالكيين أن أكثر مدة الحمل تسعة أشهر. قال: «وهذا لم ينطق به إلا هالكى وهم الطبائعيون.....».

وليس كما قال رحمه الله، بل الصواب أن أكثر مدة الحمل تسعة أشهر لا يجاوز التاسع وإلا فالأم في خطر وكذا جنينها، كذا ثبت في العلم الحديث، وما روي من قصص أن فلاناً حملته أمه أربع سنوات ونحو ذلك فكل ذلك قصص لا برهان عليها، فكما كُذِّب في الأحاديث النبوية، كذب أيضاً في جميع الميادين. فتنبه، والله الموفق.

#### ٨ - ابن العربي المفسر المتكلم:

الصورة التي تركها المصنف من خلال أبحاثه ومناقشاته هو أنه إمام متكلم، لكن موضوع الكتاب لا يلائم ذلك، فكان قليل الكلام في هذا الفن.

- انظر ما قاله في حديث الملكين في سورة البقرة، آية (١٠٢) عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ﴾. وانظر كلامه عند الآيات ١٤٣ و ١٧٣ من سورة البقرة وغيرها.

#### ٩ - ابن العربي والإسرائيليات:

لقد أعرض الإمام عن ذكر الإسرائيليات إلا ما ندر، وهذا أمر بدهي، فإن الكتاب موضوعه الأبحاث الفقهية، وليس التاريخ، وأخبار الأقدمين.

- فمما أعرض عنه القصة المشهورة عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

ومما ذكره قصة البقرة عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧].

وذكر أيضاً في بحث السحر عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ١٠٢] قصة إسرائيلية في سليمان عليه السلام. إلا أنه ناقش بعض فقرات تلك القصة، وحكم ببطلانها، وأنها من مذكرات الإسرائيليين.

- وذكر عند قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، أثراً عن كعب الأخبار، وقال عقبه: «لا ينبغي على قول كعب حكم... اهـ».



## ١٠ - ابن العربي وأسلوبه في المحاوراة والمناقشة:

الصورة التي تركها ابن العربي في هذا الكتاب هي أنه كثير المناقشة والمحاوراة لأهل العلم وبخاصة المخالفين، وكان في غالب الأحيان ملتزماً بمذهبه مؤيداً لما قاله المالكية. وربما خالف مذهبه أو علماءه:

فمن ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَيِّرُ وَجْهَكَ عَنْ قَوْمِكَ فِي الرِّجَالِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. قال رحمه الله: المسألة السادسة عشرة: الاعتكاف في اللغة: هو اللبث وهو غير مقدر عند الشافعي، وأقله لحظة، ولا حد لأكثره، وقال مالك وأبو حنيفة: هو مقدر بيوم وليلة لأن الصوم عندهما من شرطه، قال علماؤنا: لأن الله تعالى خاطب الصائمين. ثم قال: وهذا لا يلزم في الوجهين... ومن ذلك ما ذهب إليه عند قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...﴾. حيث ذكر أقوالاً كثيرة في مسح الرأس، وذهب إلى صحة جميع الأقوال، وإنما مرجع أقوالهم التخفيف أو الاحتياط.

وكان رحمه الله شديداً على المخالفين.

فمن ذلك قوله في داود الظاهري عند الآية: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ...﴾ [البقرة: ٢٢٢]. حيث قال: وأما داود فإننا لم نراع خلافه.....

- ومن ذلك قوله في ابن حزم، وإن لم يذكر اسمه، وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠].

قال: قال سخييف من جملة المغاربة.

وقال عقب ذلك في الغزالي: وليس العجب منه - أي ابن حزم - إنما العجب من الطوسي - أي الغزالي - أن يقول: ..... وإنما وقع في ذلك أبو حامد بجهله بالصناعة..

- ومن ذلك قوله في الآية: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَيْنِ...﴾ [البقرة: ٢٢٩]، عند المسألة الرابعة عشرة: هذا يدل على أن الخلع طلاق خلافاً لقول الشافعي في القديم، وفائدة الخلاف أنه إن كان فسحاً لم يعد طلاقاً، قال الشافعي: لأن الله تعالى ذكر الطلاق مرتين وذكر الخلع بعده، وذكر الثالث بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا...﴾.

قال: وهذا غير صحيح لأنه لو كان كل مذكور في معرض هذه الآيات لا يعد طلاقاً لوقوع الزيادة على الثلاث لما كان قوله تعالى: ﴿أَوْ تَرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ طلاقاً، لأنه يزيد به على الثلاث. قال: ولا يفهم هذا إلا غبي أو متغاب.....

- وقال عند الآية: ﴿فَلَمَّ يَحْدُوا مَاءً...﴾ [النساء: ٤٣]: المسألة الثامنة والعشرون: قال أبو

حنيفة: هذا نفى ونكرة، وهو يعم لغة، فيكون مفيداً جواز الوضوء بالماء المتغير وغير المتغير لانطلاق اسم الماء عليه...

قلنا: استنوق الجمل إلى أن يستدل أصحاب أبي حنيفة باللغات، يقولون على السنة العرب، وهم يبنذونها في أكثر المسائل بالعراء...

ومما قاله في مدح مالك مع إجحاف الشافعي ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَتَوَلَّوْا﴾ [النساء: ٣] عند المسألة الثانية عشرة: اختلف الناس في تأويله على ثلاثة أقوال: الأول: أن لا يكثر عيالكم... قال الشافعي...

قال رحمه الله: أعجب أصحاب الشافعي بكلامه هذا..... حتى قال الجويني: هو أفصح من نطق بالضاد مع غوصه في المعاني.

قال ابن العربي: كل ما قال الشافعي، أو قيل عنه، أو وصف به، فهو كله جزء من مالك، ونغبة من بحره، ومالك أوعى سمعاً، وأثقب فهماً، وأفصح لساناً، وأبرع بياناً، وأبدع وصفاً... ثم قال: والفعل في كثرة العيال رباعي، لا مدخل له في الآية، فقد ذهبت الفصاحة، ولم تنفع الضاد؛ المنطوق بها على الاختصاص.

- وقال في الإمام الجصاص الحنفي عند قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ [النساء: ٢٥]، قال أبو بكر الرازي: ليس نكاح الأمة ضرورة... قلنا: هذا كلام جاهل بمنهاج الشرع، أو متهم لا يبالي بما يرد القول...

- وقال في الإمام الكيا الطبري الشافعي عند قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ...﴾ [النساء: ٢٥].

وأما قول الطبري: من الذي أوجب عليه، ولمن وجب...؟.

قال: فيقال له: نقصك قسم ثالث عدلت عنه، أو تعمدت تركه تليساً.

وقال في الرد عليهما معاً مع التهكم عند الآية المتقدمة، بعد أن ذكر كلاماً عن إسماعيل القاضي وقد اعترضاً عليه: وقد تعرض الحنفيون والشافعيون للرد على إسماعيل، فرد عليه أبو بكر الرازي - الجصاص - في «أحكام القرآن»، ورد عليه علي بن محمد الطبري الهزاس في «أحكام القرآن» فتعرضوا للارتقاء في صفوفه بغير تمييز.....

وربما مدح المخالف، فقال عند الآية: ﴿فَلَمَّا فَسَّوْا مَا دُكِّرُوا بِهِ...﴾ [الأعراف: ١٦٣] في المسألة السابعة: هذه الآية أصل من أصول إثبات الذرائع التي انفرد بها مالك، وتابعه عليها أحمد في بعض رواياته، وخفيت على الشافعي وأبي حنيفة مع تبجرهما في الشريعة.....

فهذا مدح لهما، وإن خالفهما في هذه المسألة، لكن هي شهادة منه لهما بالتبحر في الفقه.

وهناك بعض الأبحاث صدرها بعبارات تدل على تواضعه فمن ذلك قوله عند الآيات: ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ من سورة الحج في كلامه على المقام الخامس: وأنا من أدنى المؤمنين منزلةً، وأقلهم معرفة بما وفقني الله له.

#### ١١ - ابن العربي الإمام الناصح:

لقد ترك ابن العربي صورة في هذا المصنف، وهي أنه ناصح، أمين.  
- فمن ذلك ما ذكره في مسألة الدعاء عند قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٥] فإنه قد حث على الأذكار الواردة في الكتب المعتمدة الصحيحة، وقال عقب ذلك: وذروا سواها...

ومن ذلك ما قاله عند قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ...﴾ [الحج: ٥٢ - ٥٤].

فمما قاله في آخر البحث: ولقد أودعنا إليكم توصية أن تجعلوا القرآن إمامكم...  
فهذا غيض من فيض، عن هذا الإمام ومنهجه في هذا التأليف.

وبالله التوفيق

## ترجمة الإمام ابن العربي

هو الإمام العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي .  
وُلِدَ سنة ثمان وستين وأربع ومائة، ورحل مع أبيه إلى المشرق، وسمع أبا عبد الله بن طلحة النعالي وطراد بن محمد الزينبي ونصر بن البطر وطبقتهم ببغداد، وأبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، وأبا الفضل بن الفرات وطبقتهما بدمشق، وخاله الحسن بن عمر الهوزني وطائفة بالأندلس، والقاضي أبا الحسن الخلعي ومحمد بن عبد الله بن أبي داود الفارسي وعدة بمصر، والحافظ مكّي بن عبد السلام الرملي ببيت المقدس، وتخرج بالإمام أبي حامد الغزالي والعلامة أبي زكريا التبريزي والفقهاء أبي بكر الشاشي، وجمع وصنف وبرع في الأدب والبلاغة وبعد صيته .  
روى عنه عبد الخالق بن أحمد اليوسقي وابن صابر الدمشقي وأخوه وأحمد بن خلف الإشبيلي القاضي والحسن بن علي القرطبي وأبو بكر محمد بن عبد الله بن الجعد الفهري، ومحمد بن إبراهيم بن الفخار ومحمد بن يوسف بن سعادة ومحمد بن علي الكتامي ومحمد بن جابر الثعلبي ونجدة بن يحيى الرعيني والحافظ أبو القاسم السهيلي وعبد المنعم بن يحيى بن الخلوفاً الغرناطي وعلي بن أحمد بن لبال الشريشي وخلق كثير، وآخر من روى عنه بالإجازة في سنة ست عشرة وست مائة، أبو الحسن علي بن أحمد الشقوري وأحمد بن عمر الخزرجي التاجر، وقد سمع بمكة من أبي عبد الله الحسين الطبري وأدخل الأندلس علماً شريفاً وإسناداً منيفاً، وكان متبحراً في العلم، ثاقب الذهن، عذب العبارة، موطاً الأكتاف، كريم الشمائل، كثير الأموال، ولّي قضاء إشبيلية فحمد وأجاد السياسة، وكان ذا شدة وسطوة، ثم عزل، فأقبل على التصنيف ونشر العلم، أثنى عليه ابن بشكوال بأكثر من هذا وقال: أخبرني أنه رحل إلى المشرق سنة خمس وثمانين وأربع مائة، وسمعت بإشبيلية منه وقرطبة كثيراً.

وقال غيره: كان أبوه من علماء الوزراء فصيحاً مفوهاً شاعراً ماهراً اتفق موته بمصر في أول سنة ثلاث وتسعين فرجع ولده أبو بكر إلى الأندلس، وكان أبو بكر أحد من بلغ رتبة الاجتهاد فيما قيل .

قال ابن النجار: حدث ببغداد يسيراً، وصنف في الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والأدب والنحو والتواريخ، واتسع حاله وكثر أفضاله، ومدحته الشعراء، وعلى إشبيلية سور أنشأه من ماله.

وذكره أبو يحيى اليسع بن حزم وبالع في تعظيمه وتقريظه قال: ولي القضاء فمحن، وجرى في إعراض الإمارة فلحق وأصبح تحرك بأثاره الألسنة، ويأتي بما أجراه القدر عليه النوم والسنة، وما أراد إلا خيراً، نصب الشيطان عليه شبابه وسكن الأدبار حراكه، فأبداه للناس صورة تدم وسوءة تبلى لكونه تعلق بأذيال الملك، ولم يجر مجرى العلماء في مجاهرة السلاطين وحربهم، بل داهن، ثم انتقل إلى قرطبة معظماً مكرماً حتى حول إلى العدو ففضى نجه.

قال ابن بشكوال: توفي ابن العربي بالعدوة بفاس في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وخمس مائة. وفيها أرخه الحافظ ابن المفضل والقاضي ابن خلكان، وفي تاريخ ابن النجار في نسخة نقلت منها: سنة ست وأربعين؛ والأول الصحيح اهـ «تذكرة الحفاظ» ١٢٩٦/٤.

وجاء في «وفيات الأعيان»: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد، المعروف بابن العربي المعافري الأندلسي الإشبيلي الحافظ المشهور؛ ذكره ابن بشكوال في كتاب «الصلة» فقال: «هو الحافظ المستبحر، ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها، لقيته بمدينة إشبيلية ضحوة يوم الإثنين لليلتين خلتا من جمادى الآخرة سنة ست عشرة وخمسمائة، فأخبرني أنه رحل إلى المشرق مع أبيه يوم الأحد مستهل شهر ربيع الأول سنة خمس وثمانين وأربعمائة وأنه دخل الشام ولقي بها أبا بكر محمد بن الوليد الطرطوشي وتفقه عنده، ودخل بغداد وسمع بها من جماعة من أعيان مشايخها، ثم دخل الحجاز فحج في موسم سنة تسع وثمانين، ثم عاد إلى بغداد وصحب بها أبا بكر الشاشي وأبا حامد الغزالي وغيرهما من العلماء والأدباء، ثم صدر عنهم، ولقي بمصر والإسكندرية جماعة من المحدثين فكتب عنهم واستفاد منهم وأفادهم، ثم عاد إلى الأندلس سنة ثلاث وتسعين، وقدم إلى إشبيلية بعلم كثير لم يدخله أحد قبله ممن كانت له رحلة إلى المشرق، وكان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها مقدماً في المعارف كلها متكلاً في أنواعها آخذاً في جميعها، حريصاً على أدائها ونشرها، ثاقب الذهن في تمييز الصواب منها، ويجمع إلى ذلك آداب الأخلاق، وحسن المعاشرة ولين الكنف وكثرة الاحتمال وكرم النفس وحسن العهد وثبات الود.

واستقضي ببلده ففنع الله به أهلها لصرامته وشدته ونفوذ أحكامه، وكانت له في الظالمين سورة مرهوبة، ثم صرف عن القضاء، وأقبل على نشر العلم وبثه.

وسألته عن مولده فقال: ولدت ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة. وتوفي بالعدوة ودفن بمدينة فاس شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة،

رحمه الله تعالى، انتهى كلام ابن بشكوال.

قلت أنا [ابن خلكان]: وهذا الحافظ له مصنفات: منها كتاب «عارضة الأحوزي في شرح الترمذي» وغيره من الكتب، وكانت ولادته بإشبيلية، وقيل: إن ولادته كانت سنة تسع وستين، وقيل: إن وفاته كانت في جمادى الأولى على مرحلة من فاس عند رجوعه من مراكش، ونقل إلى فاس، ودفن بمقبرة الجياني.

وتوفي والده بمصر منصرباً عن المشرق في السفارة التي كان ولده المذكور في صحبته، وذلك في المحرم سنة ثلاث وتسعين وأربعمئة، ومولده سنة خمس وثلاثين وأربعمئة، وكان من أهل الآداب الواسعة والبراعة والكتابة رحمه الله تعالى.

ومعنى «عارضة الأحوزي» العارضة: القدرة على الكلام، يقال: «فلان شديد العارضة» إذا كان ذا قدرة على الكلام، والأحوزي: الخفيف في الشيء لحذقه، قال الأصمعي: الأحوزي المشر في الأمور القاهر لها، الذي لا يشذ عليه منها شيء، وهو بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وفي آخره ياء مشددة. اهـ. «وفيات الأعيان» ٢٩٦/٤ - ٢٩٧.

وقال ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب»، في وفيات سنة ٥٤٦: وفيها القاضي أبو بكر بن العربي محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي المالكي الحافظ أحد الأعلام...

وقال ابن ناصر الدين: رحل مع أبيه أبي محمد الوزير، فسمع من خلق كثير، كان من الثقات والأئمة المشهورين، وله عدة مصنفات. اهـ ملخصاً ١٤١/٤ - ١٤٢ ١٤٣.

وتقدم أن الذهبي رجح كون وفاته سنة ٥٤٣. والقول قول الذهبي رحمه الله، فإنه إمام علم التاريخ والرجال.

وقد صنف رحمه الله تصانيف كثيرة فمن ذلك:

- ١ - «القبس شرح موطأ مالك بن أنس».
- ٢ - «النيرين في شرح الصحيحين».
- ٣ - «مختصر النيرين».
- ٤ - «عارضة الأحوزي شرح جامع الترمذي».
- ٥ - «ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين».
- ٦ - «الإنصاف في مسائل الخلاف» وهو عشرون مجلداً.
- ٧ - «الإنصاف لتكملة الإشراف».
- ٨ - «المحصل في علم الأصول».

٩ - «الأمد الأقصى شرح الأسماء الحسنی» .

١٠ - «شرح مسائل الخلاف» .

١١ - «المشکلین» .

١٢ - «المتوسط» .

١٣ - «المقسط» .

١٤ - «نزهة الناظر» .

١٥ - «العواصم من القواصم» .

١٦ - «نواهي الدواهي» .

١٨ - «ترتيب لباب الرحلة» .

١٩ - «تلخيص الطريقتين» .

٢٠ - «تلخيص التلخيص» .

٢١ - «أعيان الأعيان» .

٢٢ - «كتاب المتكلمين» .

٢٣ - «قانون التأويل» .

٢٤ - «أنوار الفجر في تفسير القرآن»، وقد وصفه المصنف في «القبس» بأنه جاء في عشرين مجلداً، صنفه في عشرين سنة، وتفرق بأيدي الناس .

٢٥ - «أحكام القرآن» وهو الذي نحن بصدده .

فهذا ما أحصيت وتيسر لي من كتب هذا الإمام .

وانظر في ترجمته: «بغية الملتبس» رقم ١٧٩ و «الديباج المذهب» ٢٨١، و «جذوة الاقتباس» ١٦٠، و «الوافي» ٣/٣٣٠، و «تذكرة الحفاظ» ١٢٩٤، و «شذرات من الذهب» ٤/١٤١ - ١٤٣، و «وفيات الأعيان» ٤/٢٩٦ - ٢٩٧، و «العبر في أخبار من غبر» ٤/١٢٥ .

## عملي في هذا الكتاب

- ١ - خرجت الأحاديث المرفوعة، وما له حكم الرفع تخريجاً وإثباتاً.
  - ٢ - صَدَرَت التَّخْرِيجُ بِقَوْلِي «صَحِيح»، «حَسَن»، «ضَعِيف» . . . . . وذلك تسهلاً على الطالب واختصاراً لوقته.
  - ٣ - رَقَمْتُ الْأَحَادِيثَ تَرْقِيقاً تَسْلُسُلياً.
  - ٤ - عُلِقَتْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، وبِخَاصَّةِ الْفَقْهِيَّةِ، وَجُلُّ اعْتِمَادِي فِي ذَلِكَ عَلَى كِتَابِ «الْمَغْنِي» لِلْإِمَامِ ابْنِ قَدَامَةَ الْمُقَدَّسِيِّ.
  - ٥ - صَوَّبْتُ مَا وَقَعَ فِيهِ تَصْحِيفٌ أَوْ تَحْرِيفٌ، مَعَ بَعْضِ الزِّيَادَاتِ أحياناً اعْتِمَاداً عَلَى كِتَابِ الْحَدِيثِ.
  - ٦ - خَرَجْتُ الْآيَاتِ وَذَلِكَ بِذِكْرِ اسْمِ السُّورَةِ وَرَقْمِ الْآيَةِ.
  - ٧ - شَرَحْتُ بَعْضَ الْمَفْرَدَاتِ الْغَرِيبَةِ.
  - ٨ - وَضَعْتُ مَقْدَمَةً لِلْكِتَابِ مَعَ تَرْجُمَةٍ لِلْمُؤَلِّفِ وَدَرَسَةٍ حَوْلَ مِنْهَجِهِ وَكِتَابِهِ.
  - ٩ - ذَكَرْتُ ثَبْتَ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ.
- هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ مُتَقَبَّلاً، وَأَنْ يَنْفَعَهُ بِهَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهُ خَيْرُ سَمِيعٍ، وَخَيْرُ بَصِيرٍ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ؛ وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

عبد الرزاق المهدي

دمشق - الشام



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

[<sup>(١)</sup>... الطبري شيخ الدين<sup>(٢)</sup>، فجاء فيه بالعجب العجائب، ونثر فيه ألباب الألباب، وفتح فيه لكل مَنْ جاء بعده إلى معارفه الباب؛ فكلُّ أحدٍ عرف منه على قَدَرِ إنائه، وما نقصت قطرةً من مائه، وأعظم من انتقى منه الأحكام بصيرة: القاضي أبو إسحاق، فاستخرج دُررها، واستحلب دِرَرها، وإن كان قد غيّر أسانيدَها لقد ربط معاقدها، ولم يأتِ بعدهما مَنْ يلحق بهما.

ولما مَنْ الله سبحانه بالاستبصار في استشارة العلوم من الكتاب العزيز حسب ما مهّدته لنا المشيخة الذين لقينا، نظرناها من ذلك المطرح، ثم عرضناها على ما جلبه العلماء، وسبرناها بعيار الأشياخ، فما اتفق عليه النظرُ أثبتناه، وما تعارض فيه شَجَرناه، وشحذناه<sup>(٣)</sup> حتى خلص نُصْراره<sup>(٤)</sup> وورق عرازه<sup>(٥)</sup>، فنذكر الآية، ثم نعطف على كلماتها بل حروفها، فنأخذ بمعرفتها مفردة، ثم نركبها على أخواتها مضافة، ونحفظ في ذلك قسم البلاغة، ونتحرّز عن المناقضة في الأحكام والمعارضة، ونحتاط على جانب اللغة، ونقابلها في القرآن بما جاء في السُّنة الصحيحة، ونتحرّى وجّه الجميع؛ إذ الكلُّ من عند الله، وإنما بُعث محمد ﷺ لبيّن للناس ما نُزِّل إليهم، ونعقُب على ذلك بتوابع لا بد من تحصيل العلم بها منها، حرصاً على أن يأتي القولُ مستقلاً بنفسه، إلا أن يخرج عن الباب فنحيل عليه في موضوعه مجانبين للتقصير والإكثار، وبمشيئة الله نستهدي، فمن يهدي الله فهو المهتدي لا ربَّ غيره].

(١) ما بين المعقوفتين مستدرك من بعض النسخ، وههنا بياض في الأصول، والظاهر أن هناك سقطاً كبيراً.

(٢) هو الإمام الكبير المجتهد المفسر أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب المصنفات منها «جامع البيان في تفسير القرآن» و«تاريخ الأمم والملوك» وغير ذلك، توفي سنة ٣١٠ رحمه الله تعالى. راجع ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٣٥١.

(٣) أي هذّبناه وصقلناه.

(٤) النُّصار والنُّصير؛ الذهب. وقيل: النُّصار: الخالص من كل شيء أهد. مختار.

(٥) العَرَار: - بفتح العين - يَهَارُ البرّ، وهو نبت طيب الريح، الواحدة: عرارة.



## سورة الفاتحة

فيها خمس آيات

**الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. اتفق الناس على أنها آية من كتاب الله تعالى في سورة النمل<sup>(١)</sup>، واختلفوا في كونها في أول كل سورة، فقال مالك وأبو حنيفة: ليست في أوائل السور بآية، وإنما هي استفتاح ليُعلم بها مبتدؤها.

وقال الشافعي: هي آية في أول الفاتحة، قولاً واحداً؛ وهل تكون آية في أول كل سورة؟ اختلف قوله في ذلك؛ فأما القدر الذي يتعلق بالخلاف من قسم التوحيد والنظر في القرآن وطريق إثباته قرآناً، ووجه اختلاف المسلمين في هذه الآية منه، فقد استوفيناها في كتب الأصول، وأشرنا إلى بيانه في مسائل الخلاف، ووددنا أن الشافعي لم يتكلم في هذه المسألة، فكل مسألة له ففيها إشكال عظيم، ونرجو أن الناظر في كلامنا فيها سيمحي عن قلبه ما عسى أن يكون قد سدل من إشكال به.

وفائدة الخلاف في ذلك الذي يتعلق بالأحكام أن قراءة الفاتحة شرط في صحة الصلاة عندنا وعند الشافعي، خلافاً لأبي حنيفة حيث يقول: إنها مستحبة<sup>(٢)</sup>، فتدخل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في الوجوب عند من يراه، أو في الاستحباب، كذلك. وكيفيك أنها ليست بقرآن الاختلاف<sup>(٣)</sup> فيها، والقرآن لا يختلف فيه، فإن إنكار القرآن كفر.

فإن قيل: ولو لم تكن قرآناً لكان مدخلها في القرآن كافراً.

قلنا: الاختلاف فيها يمنع من أن تكون آية، ويمنع من تكفير من يعدّها من القرآن؛ فإن الكفر لا يكون إلا بمخالفة النص والإجماع في أبواب العقائد.

فإن قيل: فهل تجب قراءتها في الصلاة؟

قلنا: لا تجب، فإن أنس بن مالك رضي الله عنه روى:

- (١) المراد بذلك «إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم» [النمل: ٣٠].
- (٢) كذا قال المصنف رحمه الله! وليس كما قال، فإن قراءة الفاتحة عند الحنفية واجب، وهو عندهم - أي الواجب - فوق السنة ودون الفرض، ويجب عندهم بترك الواجب سجود السهو، فكيف يكون مستحباً كما ذكر المصنف رحمه الله. فتنبه، والله أعلم. وانظر كتب الحنفية في بحث واجبات الصلاة، والله الموفق.
- (٣) وقع في النسخ «للاختلاف» والمثبت أقرب للصواب، وسياق الكلام يقتضيه، ويؤكد ذلك عبارة القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ١ / ٩٣ - ٩٤. «ليست من القرآن اختلاف الناس فيها».

[١] أنه صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ، فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَقْرَأُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؛ وَنَحْوَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ.

فَإِنْ قِيلَ: الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ:

[٢] فَكَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَقْرَأُونَ شَيْئًا قَبْلَ الْفَاتِحَةِ.

[١] صحيح. أخرجه مسلم ٣٩٩ ج ٥٠ والطحاوي في «معاني الآثار» ٢٠٢/١ وابن حبان ١٧٩٩ وابن الجارود ١٨١ والدارقطني ٣١٥/١ والبيهقي ٥١/٢ من طرق كلهم عن أنس به.

تنبيه: وهذا اللفظ لم يروه البخاري لا في «الصحيح»، ولا في «الصلاة خلف الإمام» وقد عزاه الشيخ شعيب في «الإحسان» وكذا أبو إسحق الحويني في «غوث المكدود» للبخاري، وهذا وهم، والصواب أنه ما رواه بهذا اللفظ، وإنما أخرجه باللفظ الآتي عند المصنف، وكذا نسباه لأبي داود والترمذي والطيلاسي والدارمي، والصواب أنهم ما روه بهذا اللفظ، وإنما روه باللفظ الآتي، فتنبه، والله الموفق. ولم ينفرد قتادة بهذا عن أنس، فقد أخرجه ابن حبان ١٨٠٢ بسند على شرط مسلم عن أبي قلابة - وقد روى له الشيخان - عن أنس، وتابعهما ثابت البناني عند الطحاوي ٢٠٣/١ وتابعهم الحسن ٢٠٣/١ وهذه الروايات صحيحة عن أنس وفيها التصريح بعدم الجهر في التسمية. وله شاهد، أخرجه الترمذي ٢٤٤ والنسائي ١٣٥/٢ والبخاري في «القراءة خلف الإمام» ١١٦ والطحاوي في «معاني الآثار» ٢٠٢/١ والبيهقي في «السنن» ٥٢/٢، عن ابن عبد الله بن مغفل قال: «سمعتني أبي وأنا في الصلاة أقول «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقال لي: أي بني، مُخَذِّث، إياك والحدث، ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه الحدث في الإسلام منه، فإني قد صليت مع رسول الله ﷺ ومع أبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحداً منهم يقولها، فلا تقلها إذا أنت قرأت فقل الحمد لله رب العالمين». قال الترمذي: حديث حسن. والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق: لا يرون أن يجهر بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» قالوا: ويقولها في نفسه. وقال الزيلعي في: «نصب الراية» ٣٣٢/١ قال النووي في «الخلاصة» وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث وأنكروا على الترمذي تحسينه كابن خزيمة وابن عبد البر والخطيب، وقالوا: إن مداره على ابن عبد الله بن مغفل، وهو مجهول. قال الزيلعي - رحمه الله -: ورواه أحمد في «مسنده» [٨٥/٤] من حديث أبي نعامة عن بني عبد الله بن مغفل قالوا: كان أبونا إذا سمع أحداً منا يقول «بسم الله الرحمن الرحيم»... الحديث.

ورواه الطبراني عن عبد الله بن بريدة عن ابن مغفل عن أبيه مثله ثم أخرجه عن طريف بن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مغفل عن أبيه، فهؤلاء ثلاثة رَوَوْا هذا الحديث عن ابن عبد الله بن مغفل، فقد ارتفعت الجهالة عن ابن مغفل برواية هؤلاء الثلاثة عنه، وبالجملية فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية، وهو وإن لم يكن من أقسام الصحيح، فلا ينزل عن درجة الحسن، وقد حسنه الترمذي، لا سيما إذا تعددت طرقه ومتابعاته، والذين تكلموا فيه لجهالة ابن عبد الله بن مغفل قد احتجوا في هذه المسألة بما هو أضعف منه، بل احتج الخطيب بما يعلم هو أنه موضوع، ولم يحسن البيهقي في تضعيف هذا الحديث اهـ باختصار شديد كلام الحافظ الزيلعي، والله الموفق.

[٢] صحيح. أخرجه البخاري ٧٤٣ وفي «القراءة خلف الإمام» ١١٧ و١١٨ و١١٩ و١٢٠ و١٢١ و١٢٢ و١٢٣ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٦ و١٢٧ و١٢٨ و١٢٩ و١٣٠ ومسلم ٣٩٩ ح ٥٢ و٥٣ وأبو داود ٧٨٢ والترمذي ٢٤٦ والنسائي ١٣٥/٢ وابن ماجه ٨١٣ ومالك ٨١/١ والشافعي في «المسند» ٧٥/١ والحميدي ٢٥٥٨ وعبد

قلنا: وهذا يكون تأويلاً لا يَلِيْقُ بالشافعي لعظيم فقهه، وأنس وابن مغفل؛ إنما قالوا هذا ردّاً على مَنْ يرى قراءة: بسم الله الرحمن الرحيم.

فإن قيل: فقد رَوَى جماعة قراءتها، وقد تولى الدارقطني جميع ذلك في جُزءٍ صَحَّحه.

قلنا، لَسْنَا نُتَكَبِّرُ الرواية، لكن مذهبنا يترجِّحُ بأنَّ أحاديثنا؛ وإن كانت أقل؛ فإنها أصحُّ وبِوَجهٍ عظيم وهو المعقول في مسائل كثيرة من الشريعة، وذلك أنَّ مسجَدَ رسول الله ﷺ بالمدينة انقضت عليه العصور، ومَرَّتْ عليه الأزمنة من لَدُنْ زمانِ رسول الله ﷺ إلى زمان مالك، ولم يقرأ أحد قط فيه بسم الله الرحمن الرحيم، اتِّباعاً للسنة؛ بَيِّنْدُ أنَّ أصحابنا استحبُّوا قراءتها في الثُّقل، وعليه تحمّل الآثار الواردة في قراءتها.

**المسألة الثانية:** ثبت عن النبي ﷺ أنه قال:

[٣] قال الله تعالى: قَسَمْتُ الصلاة بيني وبين عَبْدِي نصفين، فنصفُها لي، ونصفُها لعبدي، ولِعَبْدِي ما سأل. يقول العبدُ: الحمد لله رب العالمين، يقول الله تعالى: حَمَدَنِي عَبْدِي. يقول العبدُ: الرحمن الرحيم. يقول الله تعالى: أَتْنِي علي عبدي. يقول العبدُ: مالِكِ يوم الدين. يقول تعالى:

الرزاق ٢٥٩٨ والطيالسي ١٩٧٥ وأحمد ١١١/٢ وأبو عوانة ١٢٢/٢ وابن خزيمة ٤٩٧ وابن الجارود ١٨٣ وابن حبان ١٧٩٨ و١٨٠٠ والدارقطني ٣١٥/١ والطحاوي في «المعاني» ٣١٦/١ والبيهقي ٥١/٢ من طرق كلهم من حديث أنس. قال الطحاوي: وقد جاءت الآثار متواترة عن رسول الله ﷺ وعن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أنهم كانوا لا يجهرون بها في الصلاة.

فائدة: وذهب جماعة إلى القول بالجهر في التسمية فقد أخرج الترمذي ٢٤٥ بسند ضعيف عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يفتتح صلاته بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» قال الترمذي: ليس إسناده بذلك، وقد قال بهذا عدة من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم: أبو هريرة وابن عمر وابن عباس وابن الزبير، ومن بعدهم من التابعين رأوا الجهر بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» وبه يقول الشافعي وإسماعيل بن حماد بن أبي سليمان وأبو خالد الوالبي ونقل الترمذي عقب حديث أنس المتقدم قوله: قال الشافعي إنما معنى هذا الحديث - أي حديث أنس كانوا يفتتحون -... أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بـ «الحمد لله رب العالمين» معناه أنهم يبدؤون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة، وليس معناه أنهم كانوا لا يقرؤون «بسم الله الرحمن الرحيم» اهـ. والراجح ما ذهب إليه الجمهور: أبو حنيفة وأصحابه ومالك والثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق وغيرهم من فقهاء الأمصار. قال الإمام البخاري في «شرح السنة» ٥٤/٣: ذهب أكثر أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم إلى ترك الجهر بالتسمية بل يسرُّ بها. وانظر ذلك مفصلاً مطولاً في «نصب الراية للعلامة الزيلعي» ١/ ٣٢٣-٣٦٣ والله الموفق.

[٣] صحيح. أخرجه مسلم ٣٩٥ وأبو داود ٨٢١ والترمذي ٢٩٥٣ والنسائي ١٣٥-١٣٦ وابن ماجه ٨٣٨ ومالك ٨٤/١ وعبد الرزاق ٢٧٦٧ و٢٧٦٨ وأحمد ٢٤١/٢ ٤٥٧-٤٧٨ وابن أبي شيبة ٣٦٠/١ والبخاري في «القراءة خلف الإمام» ٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٨ وابن خزيمة ٤٨٩ وابن حبان ٧٧٦ والدارقطني ٣١٢/١ من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وعن أبي السائب عن أبي هريرة مرفوعاً، وصدره «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فهي خِداج، هي خِداج، هي خِداج، غير تمام...» الحديث واللفظ لمالك ومسلم.

مَجْدُنِي عَبْدِي. يقول العبد: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ. يقول الله تعالى: فهذه الآية بُنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. يقول العبد: اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. يقول الله: فهؤلاء لعبدي ولِعَبْدِي مَا سَأَلَ.

فقد تَوَلَّى سبحانه قِسْمَةَ الْقُرْآنِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَبْدِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. وهذا دليلٌ قوِيٌّ، مع أنه ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ، أنه قال: [٤] «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». وثبت عنه أنه قال:

[٥] «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ»<sup>(١)</sup> - ثلاثاً - غير تمام.

**الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

اعْلَمُوا - عِلْمُكُمْ اللَّهُ الْمَشْكَلَات - أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى حَمْدَ نَفْسِهِ، وَافْتَتَحَ بِحَمْدِهِ كِتَابَهُ، وَلَمْ يَأْذَنْ فِي ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، بَلْ نَهَاهُمْ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ، فَقَالَ: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وَمَنْعَ بَعْضِ النَّاسِ مِنْ أَنْ يَسْمَعَ مَذْحَ بَعْضٍ لَهُ، أَوْ يَزَكِّنَ إِلَيْهِ، وَأَمَرَهُمْ بِرَدِّ ذَلِكَ. وَقَالَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ]<sup>(٣)</sup>:

[٦] «اخْشَوْا فِي وَجْهِ الْمَذَاحِينَ التَّرَابِ». رواه الْمُقَدَّادُ وَغَيْرُهُ.

وكَانَ فِي مَدْحِ اللَّهِ لِنَفْسِهِ وَحَمْدِهِ لَهَا وَجُوهًا مِنْهَا ثَلَاثُ أَهْمَاتٍ:

[٤] صحيح. أخرجه البخاري ٧٦٥ ومسلم ٣٩٤ والشافعي في «مسنده» ٧٥/١ والحميدي ٣٨٦ وأحمد ٣١٤/٥ وابن أبي شيبة ١٤٣/١ وعبد الرزاق ٢٦٢٣ وأبو عوانة ١٢٤/٢ - ١٢٥ - ١٢٦ وأبو داود ٨٢٢ والترمذي ٢٤٧ والنسائي ١٣٧ - ١٣٨ وابن ماجه ٨٣٧ والدارمي ٢٢٧/١ والشافعي في «الأم» ٩٣/١ وابن حبان ١٧٨٢، ١٧٩٢، ١٧٩٣ والدارقطني ٣٢١/١ والبيهقي ٣٧٤ - ٣٧٥ وفي «القراءة خلف الإمام» ١٧ و١٨ و٢٢ و٢٤ و٢٥ والبيهقي في «شرح السنة» ٤٥ - ٤٦ من طرق عن محمود بن الربيع عن عباد بن الصامت مرفوعاً، واللفظ للبخاري ومسلم وغيرهما، ورواه بعضهم بألفاظ متقاربة، والمعنى متحد.

[٥] صحيح. هو صدر المتقدم برقم (٣).

[٦] صحيح. أخرجه مسلم ٣٠٠٢ وأبو داود ٤٨٠٤ والترمذي ٢٣٩٣ وابن ماجه ٣٧٤٢ وأحمد ٥/٦ والبخاري في «الأدب المفرد» ٣٣٩ وأبو نعيم ٣٧٧/٤ والطبراني في «الكبير» ٥٦٥/٢٠ و٥٦٦ و٥٧٠ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٧ و٥٨٠ و٥٨١ والبيهقي في «السنن» ٢٤٢/١٠ و«الأدب» ٥١٢ والبيهقي في «شرح السنة» ٣٥٧٣ كلهم عن أبي معمر قال: قام رجل يُثْنِي عَلَى أَمِيرٍ مِنَ الْأَمْراءِ، فَجَعَلَ الْمُقَدَّادُ يَحْثِي عَلَيْهِ التَّرَابَ، وَقَالَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَحْثِيَ فِي وَجْهِ الْمَذَاحِينَ التَّرَابَ لَفْظَ مُسْلِمٍ بِحَرْفِيَّتِهِ، فِي رَوَايَتِهِ الْأُولَى، وَرَوَايَةِ... إِذَا رَأَيْتُمُ الْمَذَاحِينَ فَاحْشَوْا فِي وَجْهِهِمُ التَّرَابَ...، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٩٤/٢ وَالبخاري في «الأدب المفرد» ٣٤٠ وابن حبان ٥٧٧٠ والطبراني ١٣٥٨٩ والخطيب ١٠٧/١١ وإسناده صحيح، وورد من طريق آخر أخرجه ابن حبان ٥٧٦٩ وأبو نعيم ١٢٧/٦ والخطيب ٣٣٨/٨، وإسناده صحيح، وصححه الشيخ شعيب في «الإحسان» وله شاهد أخرجه الترمذي ٢٣٩٤ عن الحسن عن

(١) الخِدَاج: إلقاء الناقة ولدها قبل تمام الأيام. وصلاته خِدَاج: أي نقصان. أفاده القاموس.

(٢) سورة النجم: ٣٢. (٣) زيادة يقتضيها السياق.

الأول: أنه علمنا كيف نحمده، وكلفنا حَمْدَه والثناء عليه؛ إذ لم يكن لنا سبيلٌ إليه إلا به.

الثاني: أنه قال بعضُ الناس معناه: قولوا: الحمد لله، فيكون فائدة ذلك التكليف لنا.

وعلى هذا تخرج قراءة مَنْ قرأ بَنَصْبِ الدال<sup>(١)</sup> في الشاذ.

الثالث: أن مدح النفس إنما نُهي عنه لما يُدخل عليها من العُجب بها، والتكثُر على الخلق من أجلها، فاقتضى ذلك الاختصاص بمن يلحقه التغير، ولا يجوزُ منه التكثُر وهو المخلوق، ووجب ذلك للخالق لأنه أهلُ الحمد. وهذا هو الجواب الصحيح، والفائدة المقصودة.

**الآية الثالثة:** قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٥)</sup>. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** يقول الله تعالى: فهذه الآية بيني وبين عبدي، وقد روينا عن النبي ﷺ وأُسندنا<sup>(٢)</sup> لكم، أنه قال: «قال الله تعالى: يابن آدم، أنزلتُ عليك سبعاً، ثلاثاً لي، وثلاثاً لك، وواحدةً بيني وبينك؛ فأما الثلاث التي لي: ف﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿الْخَيْرُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿يَوْمَ الْمَلِكِ﴾<sup>(٤)</sup>، وأما الثلاث التي لك ف﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٨)</sup>. وأما الواحدة التي بيني وبينك ف﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٥)</sup>. يعني من العبد العبادة، ومن الله سبحانه العون.

**المسألة الثانية:** أقوال العلماء في قراءة المأموم الفاتحة: قال أصحابُ الشافعي: هذا يدلُّ على أنَّ المأموم يقرأها، وإن لم يقرأها فليس له حظٌّ في الصلاة لظاهر هذا الحديث.

ولعلمائنا في ذلك ثلاثة أقوال: الأول: يقرأها إذا أسرَّ خاصة. قاله ابنُ القاسم. الثاني: قال ابن وهب وأشهب في كتاب محمد: لا يقرأ. الثالث. قال محمد بن عبد الحكم: يقرأها خَلْفَ الإمام،

أبي هريرة، وهذا إسناد ضعيف، الحسن لم يسمع من أبي هريرة، وقد ضعفه الترمذي بقوله: غريب. وله شاهد من حديث أنس أخرجه البزار ٢٠٢٤ «كشف» وآخر من حديث عبدالرحمن بن أزهر برقم ٢٠٢٣ «كشف» وانظر «المجمع» ١١٧/٨.

فائدة: قال الخطابي في «معالم السنن» ١١١/٤: المداحون هم الذين اتخذوا مدح الناس عادة، وجعلوه بصناعة يستأكلون به الممدوح ويفتنونه، فأما من مدح الرجل على الفعل الحسن والأمر محمود يكون منه ترغيباً له في أمثاله، وتحريضاً للناس على الاقتداء به في أشباهه، فليس بمداح، وإن كان قد صار مادحاً بما تكلم به من جميل القول فيه اهد باختصار، قلت: ويجوز ذكر الرجل بما يتصف به من كرم أو شجاعة أو علم أو نحو ذلك، فنقول: فلان كريم، أو فلان شجاع، أو فلان فقيه، أو فلان حافظ للقرآن، أو فلان محدث إلخ، وكل ذلك إن كان يتصف بإحدى هذه الصفات، وإلا فهو كذب. وهو ليس من المدح المنهي عنه، وقوله «المداحين» صيغة مبالغة تتناول كثير المدح الذي اتخذ ذلك عادة لقصد أو غرض، والله الموفق.

(١) أي في «الحمد».

(٢) في العبارة تجوز إذ لم يسق المصنف إسناد الحديث، بل ولا عزاه لراوٍ، وقد ساقه المصنف بالمعنى، وهو الحديث المتقدم برقم (٣).

فإن لم يفعل أجزأه، كأنه رأى ذلك مستحباً.

والمسألة عظيمة الخطر، وقد أمضينا القول في مسائل الخلاف في دلائلها بما فيه غنية. والصحيح عندي وجوب قراءتها فيما يُسرّ وتحريمها فيما جهر إذا سمع قراءة الإمام، لما عليه من فرض الإنصات له والاستماع لقراءته؛ فإن كان عنه في مقام بعيد فهو بمنزلة صلاة السر؛ لأن أَمَرَ النبي ﷺ بقراءتها عام في كل صلاة وحالة، وخصّ من ذلك حالة الجهر بوجوب فرض الإنصات، وبقي العموم في غير ذلك على ظاهره، وهذه نهاية التحقيق في الباب. والله أعلم.

**الآية الرابعة والخامسة:** قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (١) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** في عدد آياتها: لا خلاف أن الفاتحة سبع آيات، فإذا عددت فيها ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (١) آية أطرد<sup>(١)</sup> العدّد، وإذا أسقطتها تبين تفصيل العدد فيها. قلنا: إنما الاختلاف بين أهل العدد في قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ - هل هو خاتمة آية أو نصف آية؟ ويركب هذا الخلاف في عدّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (١).

والصحيح أن قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ خاتمة آية؛ لأنه كلام تام مستوفى. فإن قيل: فليس بمَقْفَى<sup>(٢)</sup> على نحو الآيات قبله. قلنا: هذا غير لازم في تعداد الآي، واعتبره بجميع سور القرآن وآياته تجده صحيحاً إن شاء الله تعالى، كما قلنا.

**المسألة الثانية: التأمين خلف الإمام:**

[٧] ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقولوا: آمين؛ فإنه من وافق قوله قول الملائكة غُفِرَ الله له ما تقدّم من ذنبه». [٨] وثبت عنه أنه قال: «إذا أمّن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق [قوله قول]<sup>(٣)</sup> الملائكة غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه»<sup>(٤)</sup>.

[٧] صحيح. أخرجه البخاري ٧٨٢ و٤٤٧٥ ومالك ٨٧/١ ح ٤٥ وأبو داود ٩٣٥ والنسائي ١٤٤/١ وابن حبان ١٨٠٤ كلهم عن سُمَيٍّ عن أبي صالح عن أبي هريرة، بهذا اللفظ، وتوبع سُمَيٍّ على هذا السياق، فقد أخرجه مسلم ٤١٠ ح ٧٦ عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بمثله لكن قال «القاري» بدل «الإمام»، وورد بلفظ آخر، وهو الآتي.

[٨] صحيح. بلفظ «إذا أمّن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة، غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه» قال ابن

(١) أطرد الأمر: تبع بعضه بعضاً، وجري، والأمر: استقام. اهـ. قاموس. وأخشى أن يكون «أطرد» قد تحرف عن «اضطرب» والله أعلم.

(٢) في «القاموس»: القافية: آخر كلمة في البيت، أو آخر حرف ساكن فيه، إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل الساكن، أو هي الحرف التي تبنى عليه القصيدة.

(٣) هذا اللفظ غريب في هذا المتن، وانظر ما ذكرت آنفاً.



فترتيبُ المغفرة للذنوب على أربع مقدمات ذكر منها ثلاثاً وأمسك عن واحدة، لأن ما بعدها يدل عليها.

المقدمة الأولى: تأمين الإمام. الثانية: تأمين مَنْ خلفه. الثالثة: تأمين الملائكة. الرابعة: موافقة التأمين.

فعلى هذه المقدمات الأربع تترتبُ المغفرة. وإنما أمسك عن الثالثة اختصاراً لاقتضاء الرابعة لها فصاحةً؛ وذلك يكونُ في البيانِ للاسترشاد والإرشاد، ولا يصحُّ ذلك مع جدل أهل العناد، وقد بيناه في أصول الفقه.

**المسألة الثالثة:** اختلف في قوله: (آمين)، فقيل: هو على وزن فاعيل، كقوله: يا مين. وقيل فيه: آمين على وزن يمين؛ الأولى ممدودة، والثانية مقصورة، وكلاهما لغة، والقصر أفصح وأخصر، وعليها من الخلق الأكثر.

**المسألة الرابعة:** معنى لفظ آمين: في تفسير هذه اللفظة: وفي ذلك ثلاثة أقوال:

قيل: إنها اسمٌ من أسماء الله تعالى، ولا يصح نقله ولا ثبت قوله.

الثاني: قيل معناه اللهم استجب، وُضِعَتْ موضع الدعاء اختصاراً.

الثالث: قيل معناه كذلك يكون، والأوسط أصح وأوسط.

**المسألة الخامسة:** هذه كلمة لم تكن لِمَنْ قَبْلُنَا، حَصَّنَا اللهُ سبحانه بها، في الأثر عن ابن عباس، أنه قال:

شهاب: وكان رسول الله ﷺ يقول: «آمين» اللفظ بحرفيته أخرجه مالك ٨٧/١ ح ٤٥ والبخاري ٧٨٠ ومسلم ٤١٠ ح ٧٢ وأبو داود ٩٣٦ والترمذي ٢٥٠ والنسائي ١٤٤/٢ والشافعي في «المسند» ٧٦/١ وأحمد ٢/٢٠٩ كلهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً به، وورد بالفاظ متقاربة أخرجه مالك ٨٨/١ ح ٤٦ والبخاري ٧٨١ ومسلم ٤١٠ والحميدي ٩٣٣ وأحمد ٢٣٣/٢ والدارمي ٢٨٤/١ وابن ماجه ٨٥٢ وابن الجارود ١٩٠ والبيهقي ٥٧/٢ من طرق كلهم من حديث أبي هريرة، وليس في شيء من هذه الروايات لفظ «قوله قول» والظاهر أنه سبق قلم من المصنف - رحمه الله - إذ هذا اللفظ مذكور في الرواية المتقدمة برقم (٧).

(١) فائدة: قال ابن حبان بإثر حديث ١٨٠٤: قوله صلى الله عليه «فمن وافقه تأمينه تأمين الملائكة» أن الملائكة تقول آمين، من غير علة: من رياء وسمعة، أو إعجاب، بل تأمينها يكون خالصاً لله، فإذا آمَنَ القارئُ الله من غير أن يكون فيه علة: من إعجاب، أو رياء، أو سمعة. كان موافقاً تأمينه في الإخلاص تأمين الملائكة، غفر له حينئذ ما تقدم من ذنبه. هـ. وعارضه الزيلعي - رحمه الله - فقال في «نصب الراية» ٣٦٨/١ بعد كلام ابن حبان: هذا التفسير يندفع بما في «الصحيحين» عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا قال أحدكم آمين، وقالت الملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه» هـ. وكذا قال الحافظ في «الفتح» ٢/٢٦٥: وهو دالٌّ على أن المراد الموافقة في القول والزمان، خلافاً... فذكر كلام ابن حبان.

[٩] «ما حسدكم أهل الكتاب على شيء كما حسدوكم على قولكم: (آمين)».

**المسألة السادسة: تأمين المصلي:** في تأمين المصلي، ولا يخلو أن يكون إماماً أو مأموماً أو منفرداً، فأما المنفرد فإنه يؤمن اتفاقاً. وأما المأموم فإنه يؤمن في صلاة السر لنفسه إذا أكمل قراءته، وفي صلاة الجهر إذا أكمل القراءة إمامه يؤمن. وأما الإمام فقال مالك: لا يؤمن، ومعنى قوله عنده «إذا آمن الإمام» إذا بلغ مكان التأمين، كقولهم: أنجد الرجل إذا بلغ نجداً. وقال ابن حبيب: يؤمن. قال ابن بكير: هو بالخيار، فإذا آمن الإمام فإن الشافعي قال: يؤمن المأموم جهرًا.

وأبو حنيفة وابن حبيب يقولان: يؤمن سرًا. والصحيح عندي تأمين الإمام جهرًا؛ فإن ابن شهاب قال:

[١٠] «وكان رسول الله ﷺ يقول آمين»، خرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

وفي البخاري: حتى إن للمسجد للجنة من قول الناس آمين<sup>(١)</sup>.

[١١] وفي كتاب الترمذي<sup>(٢)</sup>: «وكان رسول الله ﷺ يقول: آمين، حتى يسمع [من يليه]<sup>(٣)</sup> من الصف [الأول]<sup>(٣)</sup>». وكذلك رواه أبو داود.

[٩] مرفوع حسن. جعله المصنف موقوفًا، وقد ورد مرفوعًا أخرجه ابن ماجه ٨٥٧ عن ابن عباس مرفوعًا بزيادة «فأكثرنا من قول آمين» وإسناده ضعيف، قال البوصيري في الزوائد: إسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف طلحة بن عمرو اهـ. والوهن فقط في عجزه، وأما سياق المصنف ابن العربي، فقد ورد عن عائشة مرفوعًا، أخرجه ابن ماجه ٨٥٦ وأحمد ١٣٥/٦ وإسناده على شرط مسلم كما قال البوصيري في «الزوائد»، وكذا صححه المنذري في «الترغيب» ٧١٩ وابن خزيمة ٣/٣٨-٣٩، وورد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن عدي في «الضعفاء» ٣/٢٥٠، وأعله بسليمان بن أرقم، وهو متروك وحديث عائشة حديث حسن بمفرده، وانظر تفسير الشوكاني ٧٧ و٧٨ و٧٩ بتخريجي، والله الموفق.

[١٠] مرسل. وهو عجز الحديث المتقدم برقم (٨) فانظره، وانظر ما يأتي.

[١١] إسناده ضعيف. أخرجه أبو داود ٩٣٤ وابن ماجه ٨٥٣ كلاهما عن بشر بن رافع عن أبي عبدالله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، زاد ابن ماجه «فيرتج بها المسجد» قلت: وإسناده ضعيف. قال الزيلعي في «نصب الراية» ١/٣٧١: بشر بن الحارث ضعفه البخاري والترمذي والنسائي وأحمد وابن معين وابن حبان، وقال ابن القطان: بشر بن رافع ضعيف، وهو يروي هذا الحديث عن أبي عبدالله ابن عم أبي هريرة، وأبو عبدالله لا يعرف له حال، ولا روى عنه غير بشر، والحديث لا يصح من أجله اهـ. وله شاهد أخرجه إسحق في «مسنده» كما في «نصب الراية» ١/٣٧١ من طريق إسماعيل بن مسلم عن أبي إسحق عن ابن أم

(١) هو عند البخاري كتاب الأذان (١٠) «باب جهر الإمام بالتأمين» (١١١) «أمن ابن الزبير ومن وراءه حتى إن للمسجد للجنة» فهذا معلق لم يسق البخاري إسناده. وقد وصله البيهقي في «معركة السنن» ٧٤٠ وفي «السنن» ٥٩/٢ من طريق الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء به، ومسلم بن خالد هو الزنجي، ضعيف الحديث، وبكل حال هو أثر لأنه كان في عهد ابن الزبير، وهو يشهد لما بعده، والله أعلم.

(٢) عزاه المصنف للترمذي، وليس كذلك، فإنه ما رواه بهذا السياق، وإنما روى حديث واثل بن حجر الآتي.

(٣) زيادة عن سنن أبي داود.

[١٢] وروى عن وائل بن حجر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما فرغ من قراءة الفاتحة قال: آمين، يَرْفَعُ بها صوته»<sup>(١)</sup>.

الحصين عن أمه أنها صلت خلف رسول الله ﷺ فلما قال (ولا الضالين) قال: «آمين»، فسمعتة وهي في صف النساء اهـ. وإسناده ضعيف له علتان: جهالة ابن أم الحصين، وضعف إسماعيل بن مسلم، وهو المكي، فالحديث ضعيف، لكن يشهد له ما بعده.

[١٢] حسن. أخرجه أبو داود ٩٣٢ والترمذي ٢٤٨ والدارمي ٢٨٤/١ والدارقطني ٣٣٤/١ وابن أبي شيبة ٢/٤٢٥ وأحمد ٤/٣١٦-٣١٧ والطبراني ١١١/٢٢ والبيهقي في «السنن» ٥٧/٢ وفي «المعرفة» ٧٣٨ كلهم عن الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي العنيس عن وائل بن حجر مرفوعاً، وهو عند البخاري في جزء «الصلاة خلف الإمام» ٢٣٤ عن سفيان عن سلمة عن ابن حجر بن عنيس عن وائل بن حجر مرفوعاً، وكرره ٢٣٥ عن سفيان عن سلمة عن حجر عن وائل مرفوعاً.

قال الترمذي: حديث حسن اهـ وقد توبع سفيان تابعه العلاء بن صالح عند ابن أبي شيبة ٢٩٩/١ وأبي داود ٩٣٣ والترمذي ٢٤٩ والطبراني ١١٤/٢٢، وتابعهما محمد بن سلمة بن كهيل عند الطبراني ١١٣/٢٢ وقد صححه الدارقطني وكذا البيهقي في «المعرفة» والحافظ في «تلخيص الحبير» ٢٣٦/١ وورد من طرق عن أبي إسحق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه به، أخرجه أحمد ٣١٨/٤ والنسائي ١٤٥/٢ وابن ماجه ٨٥٥ والدارقطني ١/٣٣٤-٣٣٥ والطبراني ٣٠/٢٢ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٩ و٤٠ والبيهقي في «السنن» ٥٨/٢ وفي «المعرفة» ٥٣١/١ وهذا إسناده ضعيف لانقطاعه بين عبد الجبار وأبيه، ومع ذلك صحح إسناده الدارقطني!!، وسكت عليه الشيخ شعيب في «الإحسان» ١١١/٥، قال النووي - رحمه الله - في «المجموع» ١٠٤/٣: الأئمة متفقون على أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه شيئاً، وقال جماعة منهم: إنما ولد بعد وفاة أبيه بستة أشهر اهـ فالإسناده ضعيف لكن يصلح للاعتبار به في الشواهد والمتابعات. وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني ١/٣٣٥ وإسناده ضعيف، وقد أعله الدارقطني بقوله: بحر السقاء ضعيف اهـ لكن يشهد لما قبله. وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه ابن حبان ١٨٠٦ والدارقطني ١/٣٣٥ والحاكم ١/٢٢٣ والبيهقي ٥٨/٢ وفي «المعرفة» ٧٣٩، وقال الدارقطني: هذا إسناده حسن، وصححه الحاكم على شرطهما! ووافقه الذهبي! وليس كذلك، فيه إسحق بن إبراهيم بن العلاء، وهو صدوق يهيم كثيراً كما في «التقريب» وقال النسائي: إذا روى عن عمرو بن الحارث فليس بثقة، وهذا قد رواه عنه، وعمرو بن الحارث. قال الذهبي عنه: لا تُعرف عدالته فالإسناده ضعيف، لكن يصلح شاهداً لما تقدم.

(١) قال الكمال ابن الهمام في «فتح القدير» بعد أن ذكر كلام صاحب الهداية، وأنه ذهب إلى الإخفاء في «آمين» قال: ولو إلّا في هذا شيء لوقفت بأن رواية الخفض يراد بها عدم القرع العنيف، ورواية الجهر، ورواية الجهر بمعنى قولها في زير الصوت وذيله اهـ باختصار راجع «الفتح» ٣٠٢/١ طبع الكتب العلمية بتخريجي، والله الموفق. فائدة: قال الترمذي بعد ذكره لحديث سفيان ٢٤٨: وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم يرون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحق اهـ. وقال القرطبي في «تفسيره» ١٢٩/١: اختلف العلماء، هل يقولها الإمام، وهل يجهر بها؟ فذهب الشافعي ومالك في رواية المدنيين إلى ذلك، وقال الكوفيون وبعض المدنيين: لا يجهر بها، وهو قول الطبري، وبه قال ابن حبيب من أصحابنا، وقال ابن بكير: هو مخير، وروى ابن القاسم عن مالك أن الإمام لا يقول آمين، وإنما يقول ذلك من خلفه، وهو قول ابن القاسم والمصريين من أصحاب مالك اهـ باختصار. وانظر القرطبي برقم ٢٠٩ بتخريجي والله الموفق.

المسألة السابعة: فضل الفاتحة: ليس في أم القرآن حديث يدلُّ على فضلها إلا حديثان<sup>(١)</sup>:

[١٣] أحدهما: حديث: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَضْفَيْنِ...».

[١٤] الثاني: حديث أبي بن كعب: «لأعلمنك سورة ما أنزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في

فائدة: قد روى شعبة حديث وائل بن حجر فخالف فيه حيث قال «قال: آمين، وأخفى بها صوته» أخرجه الطيالسي ١٠٢٤ وأحمد ٣١٦/٤ والدارقطني ٣٣٤/١ والطبراني ١٢٢/٢٢/٢٢ والبيهقي في «السنن» ٥٧/٢ من طرق عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي العنيس عن علقمة بن وائل عن وائل مرفوعاً به، وأخرجه بهذا الإسناد الحاكم ٢٣٢/٢ لكن أسقط منه علقمة بن وائل، وقال: صحيح على شرطهما! ووافقه الذهبي! وليس كذلك فإنهما ما رويا لحجر أبي العنيس، وهو صدوق. فالإسناد حسن لكن المتن شاذ، قال الترمذي ٢/٢٨: سمعت محمداً - البخاري - يقول: حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا. قال الترمذي: وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال: حديث سفيان أصح من حديث شعبة اهـ باختصار. وقال الدارقطني: إنه وهم فيه لأن الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما، رووه عن سلمة فقال «ورفع صوته بآمين» وهو الصواب. وقال البيهقي في «المعرفة» ٥٣١/١: رواه شعبة فقال في متنه «خفف بها صوته» وقد أجمع الحفاظ محمد بن إسماعيل البخاري وغيره على أنه أخطأ في ذلك. وكان شعبة يقول: سفيان أحفظ مني، وقال يحيى القطان: ليس أحد أحب إلي من شعبة، وإذا خالفه الثوري أخذت بقول الثوري، وقال ابن معين: ليس أحد يخالف الثوري إلا كان القول قول سفيان. قيل: وشعبة أيضاً إن خالفه؟ قال: نعم اهـ باختصار. وتقدم أن الثوري تابعه غير واحد على روايته في حين لم يتابع شعبة على روايته، وقد ورد لحديث الثوري شواهد، وإن كانت ضعيفة إلا أنها تتقوى بمجموعها، والله أعلم، وانظر تفسير الشوكاني ٧٢ والقرطبي ٢١١ وكلاهما بتخريجي، والله الموفق.

[١٣] تقدم برقم (٣) متفق عليه.

[١٤] حسن. أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» ١١٤/٥ والترمذي ٢٨٧٥ و٣١٢٥ والنسائي ١٣٩/٢، وصححه ابن خزيمة ٥٠٠ و٥٠١ وابن حبان ٧٧٥ والحاكم ٥٥٧/١، وقال: على شرط مسلم، ووافقه الذهبي رووه عن أبي هريرة عن أبي بن كعب، وكذا صححه الشيخ شعيب في «الإحسان» على شرط مسلم، وهو كما قال، والسياق لإحدى روايات أحمد، ورواية ابن خزيمة الأولى، وله تنمة عندهما ولفظ الترمذي في روايته الثانية والنسائي «ما أنزل الله في التوراة، ولا في الإنجيل مثل أم القرآن، وهي السبع المثاني، وهي مقسومة بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل» وقال عبدالله بن أحمد عقب روايته: سألت أبي عن العلاء بن عبد الرحمن - وهو في إسناد هذا الحديث - وسهيل بن أبي صالح، فقدم العلاء، وقال: لم أسمع أحداً ذكر

(١) كذا قال المصنف رحمه الله! وليس كذلك فقد صح في ذلك أحاديث أخرى غير هذين، ففي الباب من حديث أبي هريرة، أخرجه أحمد ٤٤٨/٤ بإسناد صحيح. ومن حديث أبي سعيد بن المعلى، أخرجه البخاري ٤٤٧٤ وسيأتي برقم (١٤) ومن حديث جابر، أخرجه أحمد ١٧٧/٤، وجوده الحفاظ ابن كثير ١/١٢ ومن حديث ابن عباس أخرجه مسلم ٨٠٦ وغيره ومن حديث أبي سعيد أخرجه البخاري ٢٢٧٦ ومسلم ٢٢٠١ وغيرهما، ومن حديث علاقة بن صحار، أخرجه أبو داود ٣٤٢٠ و٣٨٩٦ وصححه ابن حبان ٦١١٠ والحاكم ٥٥٩/١ ووافقه الذهبي، وهو حديث حسن على الصواب، فإن فيه خارجة بن الصلت، وهو صدوق، وفي الباب أحاديث، وإن كانت واهية لكن تصلح في الشواهد والمتابعات. وهي مخرجة في تفسير الشوكاني بتخريجي برقم (٢) و (٣) وحتى رقم (٢١) والله الموفق.

الفرقان<sup>(١)</sup> مثلها». وليس في القرآن حديث صحيح في فضل سورة إلا قليل سنشير إليه، وباقيها لا ينبغي لأحد منكم أن يلتفت إليها.

\* \* \*

---

العلاء بسوء قال عبدالله بن أحمد: ابن صالح أحب إلي من العلاء اهـ. وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة العلاء ١٠٢/٣: صدوق مشهور روى له مسلم وأصحاب السنن. قال أحمد: ثقة، لم أسمع من يذكره بسوء وقال النسائي وغيره: ليس به بأس، وقال ابن معين: ليس حديثه بحجة، وقال ابن عدي: ليس بقوي اهـ باختصار لكن لأصل حديثه شواهد يتقوى بها، والله أعلم.

---

(١) كذا رواية الترمذي، ورواية أحمد وابن خزيمة «القرآن» بدل «الفرقان».

## سورة البقرة

اعلموا - وفَقِّمَكم الله - أَنْ علماءنا قالوا: إِنَّ هذه السورة من أعظم سُور القرآن؛ سمعتُ بعضَ أشياخي يقول: فيها أَلْفُ أمر، وألفُ نَهْي، وألفُ حُكْم، وألفُ خَبَر. ولعظيم فَهْمِها أقام عبدُ الله بن عمر ثمانين سنين في تعلّمها، وقد أوردنا ذلك عليكم مشروحاً في الكتاب الكبير في أعوام، وليس في فَضْلِها حديث صحيح إلا<sup>(١)</sup> من طريق أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال:

[١٥] «لا تجعلوا بيوتكم مقابر، وإنَّ البيتَ الذي تُقرأ فيه سورة البقرة لا يدخله شيطان». خرجه الترمذي.

وعدم الهدى وضعف القوى وكلب الزمان على الخلق بتعطيلهم وصرفهم عن الحق. والذي حضر الآن من أحكامها في هذا المجموع تسعون آية<sup>(٢)</sup>:

**الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾. فيها مسألتان:

-----

[١٥] صحيح. أخرجه مسلم ٧٨٠ والترمذي ٢٨٧٧ وأحمد ٢ / ٢٨٤ - ٣٧٨ - ٣٨٨ والنسائي في «اليوم والليلة» ٩٦٥ وأبو عبيد في «فضائل القرآن» ٣٤ / ٨ وابن الضريس ١٧٢ وابن حبان ٧٨٣ والبغوي في «شرح السنة» ١١٩٢ كلهم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، واللفظ للترمذي، لكن ليس فيه لفظ «سورة» ورواية مسلم «لا تجعلوا بيوتكم مقابر، إن الشيطان ينفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة» لفظ مسلم بحرفيته.

(١) ما ذكره المصنف - رحمه الله - فيه نظر، فقد صح في فضل سورة البقرة أحاديث كثيرة، منها ما أخرجه مسلم ٨٠٥ والترمذي ٢٨٨٣ وأحمد ٤ / ١٨٣ من حديث النّوّاس بن سيمعان «يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به، تقدّمه سورة البقرة وآل عمران، وضرب لهما رسول الله ﷺ ثلاثة أمثال ما نسيتهنّ بعد، قال: كأنهما غمامتان، أو ظلتان سوداوان بينهما شرق، أو كأنهما جزقان من طير صواف، تحاجان عن صاحبهما». لفظ مسلم بحرفيته.

قوله: شَرْق: أي ضياء ونور، وقوله: جَزَقَان: في القاموس: الحازقة، والحزيقة والحزاقة: الجماعة. وورد من حديث أبي أمامة بنحوه، أخرجه مسلم ٨٠٤ وفي الباب أحاديث حسان وانظر تفسير الشوكاني بتخريجي ٨٤ و٨٥ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩٢ و٩٣ و٩٧ و٩٨ والله الموفق.

(٢) أدخل المصنف رحمه الله بينها آية ٢٢ من سورة الأعراف، وهي الآية الحادية عشر، وحسب تقسيم المؤلف.

**المسألة الأولى:** ﴿يُؤْمِنُونَ﴾: قد بينا حقيقة الإيمان في كتب الأصول ومنها تؤخذ.

**المسألة الثانية:** حقيقة الغيب واختلاف العلماء فيه: قوله: ﴿يَالْغَيْبِ﴾. وحقيقته ما غاب عن الحواس مما لا يوصل إليه إلا بالخبر دون النظر، فافهموه.

وقد اختلف العلماء فيه على أربعة أقوال<sup>(١)</sup>: الأول: ما ذكرناه كوجوب البعث، ووجود الجنة ونعيمها وعذابها والحساب. الثاني: بالقدَر. الثالث: بالله تعالى. الرابع: يؤمنون بقلوبهم الغائبة عن الخلق لا بألسنتهم التي يشاهدها الناس؛ معناه ليسوا بمنافقين.

وكلها قوية إلا الثاني والثالث؛ فإنه يذكّر بصحيح النظر، فلا يكون غيباً حقيقة، وهذا الأوسط وإن كان عامّاً فإن مخرجه على الخصوص.

والأقوى هو الأول؛ أنه الغيب الذي أخبر به الرسول عليه [الصلاة و] السلام مما لا تهتدي إليه العقول، والإيمان بالقلوب الغائبة عن الخلق، ويكون موضع المجرور على هذا رفعاً، وعلى التقدير الأول يكون نصباً، كقولك: مررت بزيد. ويجوز أن يكون الأول مقدراً نصباً، كأنه يقول: جعلت قلبي محلاً للإيمان، وذلك الإيمان بالغيب عن الخلق.

وكل هذه المعاني صحيحة لا يخكم له بالإيمان ولا بحمى الذمار، ولا يوجب له الاحترام، إلا باجتماع هذه الثلاث؛ فإن أخل بشيء منها لم يكن له حرمة ولا يستحق عِصمة.

**الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** قال علماؤنا: في ذكر الصلاة في هذه الآية قولان:

أحدهما: أنها مُجَمَّلة، وأن الصلاة لم تكن معروفة عندهم حتى بينها النبي ﷺ.

الثاني: أنها عامة في تناول الصلاة حتى خصّها النبي ﷺ بفعله المعلوم في الشريعة.

وقد استوفينا القول في ذلك عند ذكر أصول الفقه.

والصحيح عندي أن كل لفظ عربي يردّ مورد التكليف في كتاب الله عز وجل مُجَمَّل<sup>(٢)</sup> موقوف

(١) قال الإمام أبو بكر الجصاص في «أحكام القرآن» ٢٨/١: الإيمان بالغيب: هو الإيمان بالله وبالبعث والنشور، وسائر ما لزمنا اعتقاده من طريق الاستدلال اهـ باختصار، وانظر تفسير القرطبي ١/١٦٣-١٦٢.

(٢) جاء في كتاب «نسمات الأسحار» في أصول الحنفية ص ٩٥ في «بحث المَجْمَل»: المَجْمَل: ما ازدحمت فيه المعاني، واشتبه المراد اشتباهاً لا يُدرك بنفس العبارة، بل بالرجوع إلى الاستفسار، ثم الطلب، ثم التأمل، قال: وحكمه: اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد والتوقف فيه إلى أن يتبين المراد ببيان المَجْمَل: كالصلاة والزكاة. قال الشارح الحصني: كالصلاة والزكاة، وصنعنا للدعاء والنماء، وهما غير مرادين فتفسرا ببيان الرسول ﷺ اهـ. باختصار.

بيانه على رسول الله ﷺ، إلا أن يكون معناه محدوداً<sup>(١)</sup> لا يتطرق إليه اشتراك<sup>(٢)</sup>؛ فإن تطرّق إليه اشتراك، واستأثر الله عز وجل برسوله ﷺ قبل بيانه، فإنه يجب طلب ذلك في الشريعة على مجمله، فلا بد أن يوجد، ولو فرضنا عدمه لارتفع التكليف به، وذلك تحقق في موضعه.

[١٦] وقد قال عمر رضي الله عنه في دون هذا أو مثله: «ثلاث ودّدت أن رسول الله ﷺ كان عهد إلينا فيها عهداً تنتهي إليه: الجّد، والكلالة، وأبواب من أبواب الرّيا».

[١٧] فتبيّن من هذا: أن النبي ﷺ لما أُسرّي به، وفُرض عليه الصلاة، ونزل سحراً جاءه جبريل عليه السلام عند صلاة الظهر فصلّى به وعلمه، ثم وردت الآيات بالأمر بها والحث عليها؛ فكانت واردة بمعلوم على معلوم، وسقط ما ظنّه هؤلاء من الموهوم.

### المسألة الثانية - ﴿وَيُقِيمُونَ﴾: فيه قولان:

الأول: يُدِيمون فغلّها في أوقاتها، من قولك: شيء قائم، أي دائم.

والثاني: معناه يُقِيمونها بإتمام أركانها واستيفاء أقوالها وأفعالها، وإلى هذا المعنى أشار عمر بقوله: مَنْ حَفِظَهَا وحافظ عليها حفظ دينه، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فهو لما سواها أضيّع.

### الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقِفُونَ﴾ [الآية: ٣]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى: في اشتقاق النفقة:** وهي عبارة عن الإتلاف، ولتأليف «نَفَقَ» في لسان العرب معانٍ، أصحّها الإتلاف، وهو المراد هاهنا، يقال نَفَقَ الزادُ ينفق إذا فني، وأنْفَقَه صاحبه: أفناه، وأنفق القوم: فني زادهم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا لَأْمَسَكُمْ خَشْيَةُ الْإِنْفَاقِ﴾<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الثانية: في وجه هذا الإتلاف:** وذلك يختلف، إلا أنه لما اتّصل بالمذح تخصّص من

[١٦] يأتي في سورة النساء، آية: ١٢ وهو خبر صحيح.

[١٧] يأتي تخريجه.

(١) جاء في «التعريفات للجرجاني» ص ١١٢: الحد: قول دال على ماهية الشيء، الحد التام: ما يتركب من الجنس والفصل القريين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق - والحد في اللغة: المنع، وفي الاصطلاح: قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز اهـ باختصار.

وجاء في «كتاب شرح جمع الجوامع» في أصول الشافعية ص ١٣٣: الحد عند الأصوليين ما يميز الشيء عما عده، كالعرف عند المناطق اهـ باختصار.

(٢) المشترك عند الأصوليين: ما يتناول أفراداً مختلفة الحدود على سبيل البدل - كالقُرء - للحيض والطهر، وحكمه: التوقف فيه بشرط التأمل ليرجع وجوهه للعمل به. قال الشارح الحصري: كما تأمل علماؤنا القرء فوجدوه دالاً على الجمع والانتقال، وكلاهما في الحيض لأنه يجتمع في الرحم ويتقلد اهـ. ومن أراد المزيد فليراجع هذه الأبحاث في مظانها، والله الموفق.

(٣) سورة الإسراء ١٠٠.



إجماله جملة. وبعد ذلك التخصيص اختلف العلماء فيه على خمسة أقوال:

الأول: أنه الزكاة المفروضة، عن ابن عباس. الثاني: أنه نفقة الرجل على أهله، قاله ابن مسعود. الثالث: صدقة التطوع، قاله الضحاك. الرابع: أنه وفاء الحقوق الواجبة العارضة في المال باختلاف الأحوال ما عدا الزكاة. الخامس: أن ذلك منسوخ بالزكاة.

التوجيه: أما وجه من قال: إنه الزكاة. فنظر إلى أنه قرن بالصلاة، والنفقة المقترنة في كتاب الله تعالى بالصلاة هي الزكاة. وأما من قال: إنه النفقة على عياله فلا لأنه أفضل النفقة.

[١٨] روي عن النبي ﷺ أنه قال له رجل: عندي دينار. قال: «أنفقه على نفسك». قال: عندي آخر. قال: «أنفقه على أهلك»، وذكر الحديث، فبدأ بالأهل بعد النفس.

[١٩] وفي الصحيح: أن النبي ﷺ جعل الصدقة على القرابة صدقة وصلة.

وأما من قال: إنه صدقة التطوع فنظر إلى أن الزكاة لا تأتي إلا بلفظها المختص بها، وهو الزكاة، فإذا جاءت بلفظ الصدقة احتملت الفرض والتطوع، وإذا جاءت بلفظ الإنفاق لم يكن إلا التطوع. وأما من قال: إنه في الحقوق العارضة في الأموال ما عدا الزكاة فنظر إلى أن الله تعالى لما قرنه بالصلاة كان فرضاً، ولما عدل عن لفظها كان فرضاً سواها. وأما من قال: إنه منسوخ فنظر إلى أنه لما كان بهذا الوجه فرضاً سوى الزكاة، وجاءت الزكاة المفروضة فنسخت كل صدقة جاءت في القرآن، كما نسخ صوم رمضان كل صوم، ونسخت الصلاة كل صلاة، ونحو هذا جاء في الأثر.

التنقيح: إذا تأمل اللبيب المصنف هذه التوجيهات تحقق أن الصحيح المراد بقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ

[١٨] صحيح. أخرجه أبو داود ١٦٩١ والنسائي ٦٢/٥ والشافعي ٦٣/٢ وأحمد ٢٥١/٢ ٤٧١ والبخاري في «الأدب المفرد» ١٩٧ وابن حبان ٤٢٣٣ والحاكم ٤١٥/١ والطبري ٤١٧٠ والبخاري في «شرح السنة» ١٦٨٥ والبيهقي ٤٦٦/٧ من طرق عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً بزيادة «قال: عندي آخر، قال: أنفق على ولدك، قال: عندي آخر، فما أصنع به؟ قال: أنفق على خادمك، قال: عندي آخر فما أصنع به؟ قال: أنت أعلم» سياق ابن حبان وغيره، وإسناده حسن، محمد بن عجلان صدوق، حسن الحديث، وله شاهد من حديث جابر، أخرجه مسلم ٩٩٧ والشافعي ٦٨/٢ وعبد الرزاق ١٦٦٦٤ والطيالسي ١٧٤٨ وأحمد ٣٦٩/٣ والنسائي ٣٠٤/٧ وابن حبان ٣٣٣٩، وهو بمعنى حديث أبي هريرة المتقدم، وفي الباب أحاديث أخر تشهد لأصله، فهو صحيح إن شاء الله.

[١٩] صحيح. يشير المصنف لما أخرجه الحميدي ٨٢٣ وأحمد ١٨-٢١٤ والدارمي ٣٩٧/١ والترمذي ٦٥٨ والنسائي ٩٢/٥ وابن ماجه ١٨٤٤ وابن خزيمة ٢٣٨٥ وابن حبان ٣٣٤٤ والطبراني ٦٢٠٦ و٦٢٠٧ و٦٢٠٨ و٦٢٠٩ و٦٢١٠ والبيهقي ١٧٤/٤ من طريق حفصة بنت سيرين عن أم الرائح بنت ضليح عن سلمان بن عامر عن النبي ﷺ قال: «الصدقة على المسكين صدقة، وهي على ذي الرحم ثنتان: صدقة وصلة» ورجاله ثقات معروفون سوى أم الرائح، فإنها مقبولة، فالإسناد لين، وقد توبعت عند الطبراني ٦٢٠٤ و٦٢٠٥ فقد أخرجه من طريق ابن سيرين عن سلمان بن عامر، فالحديث يرقى إلى درجة الحسن، وله شاهد من حديث زينب الثقفية زوجة ابن مسعود، أخرجه البخاري ١٤٦٦ ومسلم ١٠٠ وسيأتي، فالحديث بهذا الشاهد مع شواهد أخر تشهد لأصله يرقى إلى درجة الصحيح، والله أعلم.

بِالْغَيْبِ ﴿: كُلُّ غَيْبٍ أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ أَنَّهُ كَائِنٌ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾: عَامٌّ فِي كُلِّ صَلَاةٍ فَرَضًا كَانَتْ أَوْ تَقْلًا. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾: عَامٌّ فِي كُلِّ نَفَقَةٍ، وَلَيْسَ فِي قُوَّةِ هَذَا الْكَلَامِ الْقَضَاءُ بِفَرْضِيَّةِ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَإِنَّمَا عَلِمْنَا الْفَرْضِيَّةَ فِي الْإِيمَانِ وَالصَّلَاةِ وَالنَّفَقَةِ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، وَهَذَا الْقَوْلُ بِمَطْلَقِهِ يَقْتَضِي مَذْحَ ذَلِكَ كُلِّهِ خَاصَّةً كَيْفَمَا كَانَتْ صِفَتُهُ.

**الآية الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٨].

المراد بهذه الآية وما بعدها المنافقون الذين أظهروا الإيمان، وأسروا الكُفر، واعتقدوا أنهم يَخْدَعُونَ الله تعالى، وهو منزَّهٌ عن ذلك؛ فإنه لا يخفى عليه شيء. وهذا دليلٌ على أنهم لم يعرفوه، ولو عرفوه لعرفوا أنه لا يُخدَع، وقد تكلمنا عليه في موضعه. والحُكْمُ المستفاد هاهنا أن النبي ﷺ لم يقتل المنافقين مع علمه بهم وقيام الشهادة عليهم أو على أكثرهم.

**اختلاف العلماء في سبب عدم قتل المنافقين:** واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لم يقتلهم؛ لأنه لم يعلم حالهم سواء، وقد اتفق العلماء عن بكرة أبيهم على أن القاضي لا يقتل بعلمه، وإن اختلفوا في سائر الأحكام هل يحكم بعلمه أم لا؟

الثاني: أنه لم يقتلهم لمصلحة وتألف القلوب عليه لثلاث تنفر عنه.

[٢٠] وقد أشار هو ﷺ إلى هذا المعنى، فقال: «أخاف أن يتحدث الناس أن محمداً ﷺ يقتل أصحابه».

الثالث: قال أصحاب الشافعي: إنما لم يقتلهم لأن الزنديق - وهو الذي يُسرُّ الكُفرَ ويُظهر الإيمان - يُستتاب ولا يُقتل<sup>(١)</sup>.

وهذا وهمٌ من علماء أصحابه؛ فإن النبي ﷺ لم يستتبهم، ولا يقول أحد إن استتابة الزنديق غير واجبة. وكان النبي ﷺ مُعْرِضاً عنهم، مع علمه بهم، فهذا المتأخر<sup>(٢)</sup> من أصحاب الشافعي الذي قال: إن استتابة الزنديق جائزة، قال ما لم يصح قولاً واحداً.

وأما قول مَنْ قال إنه لم يقتلهم لأن الحاكم لا يقضي بعلمه في الحدود، فقد قتل بالمجذَّر بن زياد<sup>(٣)</sup> - بعلمه - الحارث بن سويد بن الصامت، لأن المجذَّر قَتَلَ أَبَاهُ سُويْدًا يَوْمَ بُعَاثَ، فَأَسْلَمَ الْحَارِثُ، وَأَغْفَلَهُ يَوْمَ أُحُدَ الْحَارِثُ فَقَتَلَهُ، فَأَخْبَرَ بِهِ جَبْرِيلُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَتَلَهُ بِهِ؛ لِأَن قَتْلَهُ كَانَ غِيْلَةً وَقَتْلُ

[٢٠] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٣٨ ومسلم ١٠٦٣ وأحمد ٣/ ٣٥٣-٣٥٤ وابن ماجه ١٧٢ وابن حبان ٤٨١٩ من حديث جابر، في خبر قسمة غنائم حنين، وفيه «فقال رجل: عدل يا محمد! فقال: «ويلك إن لم أعدل فمن يعدل؟! فقال عمر: دعني أضرب عنقه... الحديث».

(١) انظر أحكام القرآن للكنيا الطبري الشافعي ٧/ ١. (٢) قائله هو الكيا الطبري في «أحكامه» ٦/ ١.

(٣) وقع في النسخ المطبوعة «زيد» والتصويب عن الإصابة ١/ ٢٨٠ وغيره.

الغيلة حدٌ من حدود الله عز وجل<sup>(١)</sup>.

والصحيح أن النبي ﷺ إنما أعرض عنهم تألفاً ومخافة من سوء المقالة الموجبة للتفكير، كما سبق من قوله. وهذا كما كان يُعطي الصدقة للمؤلفة قلوبهم مع علمه بسوء اعتقادهم تألفاً لهم، أجرى الله سبحانه [وتعالى] أحكامه على الفائدة التي سنّها إمضاء لقضاياه بالسنة التي لا تبديل لها.

**الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [الآية: ٢٢].

قال أصحاب الشافعي: لو حلف رجل لا يبيت على فراش، ولا يستسرج سراجاً، فبات على الأرض، وجلس في الشمس لم يحنث، لأن اللفظ لا يرجع إليهما عزفاً<sup>(٢)</sup>.

وأما علماؤنا<sup>(٣)</sup> فبنّوه على أصلهم في الأيمان أنها محمولة على النية، أو السبب، أو البساط، التي جرت عليه اليمين، فإن عديم ذلك فالعزف، وبعد أن لم يكن ذلك على مطلق اللفظ في اللغة، وذلك محقق في مسائل الخلاف<sup>(٤)</sup>.

[٢١] والأصل في ذلك قول النبي ﷺ: «الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى».

وهذا عام في العبادات والمعاملات، وهذا حديث غريب<sup>(٥)</sup> اجتمعت فيه فائدتان:

[٢١] صحيح. أخرجه البخاري (١) ٥٤ و ٢٥٢٩ و ٥٠٧٠ و ٦٦٨٩ و مسلم ١٩٠٧ و أبو داود ٢٢٠١ والترمذي ١٦٤٧ والنسائي ٥٨/١ و ١٣/٧ وابن ماجه ٤٢٢٧ ومحمد بن الحسن في «الموطأ» ٩٨٣ والحميدي ٢٨ والطبري ٣٧ وهناد في «الزهد» ٨٠٥ وأحمد ٤٣/١ و ٤٥ وابن حبان ٦٤ والدارقطني ٥٠/١ وابن الجارود ٣٨٨ و ٣٨٩ وأبو نعيم ٤٢/٨ وفي «أخبار أصبهان» ١١٥/٢ والبيهقي ٤١/١ و ١٤/٢ و ٣٩/٥ والبغوي في «شرح السنة» (١) ٢٠٦ والخطيب ٢٤٤/٤ وابن حزم في «المحلى» ٢٣١/٣ وأبو الحسين الصيداوي في «معجمه» ٣١٠/٣/١ وابن الجوزي في «مشيخته» ١٣٤-١٣٥ والشجري في «الأمالي» ٩/١ والنووي في مقدمة الأذكار ص ٣٣ والمزي في «تهذيب الكمال» ١٥٧/١ والذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٧٧٤/٢ والعراقي في «تقريب الأسانيد» ٢-٣/٢ من طرق عدة كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه لفظ البخاري بحرفيته في روايته الأولى، وفي الرواية الثانية «الأعمال بالنية» ليس فيه لفظ «إنما» وجعل «بالنية» بدل «بالنيات»، ورواية مسلم «إنما الأعمال بالنية».

(١) جاء في «الإصابة» ٢٨٠/١/ ١٤٢٣ في ترجمة الحارث بن سويد بن الصامت: قال ابن الأثير: اتفق أهل النقل على أنه الذي قتل المجذّر بن زياد، فقتله النبي ﷺ به قال ابن حجر: وفي جزمه بذلك نظر، فإن العدوي والكلبي والقاسم بن سلام جزموا بأن القصة وقعت مع أخيه الجلاس، لكن المشهور أنها للحارث، ثم ذكر ابن حجر الروايات الواردة في هذا الخبر، فانظرها إن شئت، والله الموفق، وانظر سيرة ابن هشام ص ٣٥٥ طبع أوروبا.

(٢) راجع «أحكام القرآن» للكميا الطبري ٧/١. (٣) حيثما قال المصنف «علماؤنا» فالمراد المالكية.

(٤) انظر: «أحكام القرآن للجصاص» ١/ ٣٢-٣٣.

(٥) قال الحافظ في «فتح الباري» ١/ ١١: قال أبو جعفر الطبري: قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض =

إحداهما: تأسيس القاعدة. والثانية: عموم اللفظ، في كل حكم منوي.

والذي يقول إنه إن حلف ألا يفترش فراشاً وقصد يمينه الاضطجاع، أو حلف ألا يستصبح ونوى ألا ينضاف إلى نور عينيه نور يعضده، فإنه يحث بافتراش الأرض والتنور بالشمس، وهذا حكم جارٍ على الأصل.

**الآية السادسة:** قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [الآية: ٢٩].

لم تزل هذه الآية مخبوءة تحت أستار المعرفة حتى هتكها الله عز وجل بفضله لنا، وقد تعلق كثير من الناس بها في أن أصل الأشياء الإباحة، إلا ما قام عليه دليل بالحرط، واغتر به بعض المحققين وتابعهم عليه. وقد حققناها في أصول الفقه بما الإشارة إليه أن الناس اختلفوا في هذه الآية على ثلاثة أقوال:

الأول: أن الأشياء كلها على الحرط حتى يأتي دليل الإباحة. الثاني: أنها كلها على الإباحة حتى يأتي دليل الحرط<sup>(١)</sup>. الثالث: أن لا حكم لها حتى يأتي الدليل بأي حكم اقتضى فيها. والذي يقول بأن أصلها إباحة أو حرط اختلف منزعه في دليل ذلك؛ فبعضهم تعلق فيه بدليل العقل، ومنهم من تعلق بالشرع.

والذي يقول: إن طريق ذلك الشرع قال: الدليل على الحكم بالإباحة قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، فهذا سياق القول في المسألة إلى الآية.

فأما سائر الأقسام المقدمة فقد أوضحناها في أصول الفقه، وبيننا أنه لا حكم للعقل، وأن الحكم للشرع؛ ولكن ليس لهذه الآية في الإباحة ودليلها مدخل ولا يتعلق بها محصل.

وتحقيق ذلك أن الله تعالى إنما ذكر هذه الآية في معرض الدلالة، والتنبيه على طريق العلم والقدرة وتصريف المخلوقات بمقتضى التقدير والإتقان بالعلم وجريانها في التقديم والتأخير بحكم الإرادة.

وعاتب الله تعالى الكفار على جهالتهم بها، فقال: ﴿أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُمْ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًا مِنْ تَحْتِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلنَّاسِ لِيُنْفِذَ فِيهَا مَا بَلَغَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ مِنْ قِطْرٍ ثُمَّ يَذَرُ حَبْلًا تُرْدِيهِ ثُمَّ يُوَفِّيهِ كَلْبَ الْأَيَّامِ فِيهَا وَمَا يَذَّكَّرُ فِيهَا سَبْعَ مِائَةٍ وَتَحْمِلُهَا رَبُّهَا فِي يَوْمٍ ثَلَاثٍ وَنَحْوَهُ لِيُظْهِرَ لِّلنَّاسِ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢-٢٤]. فخلق سبحانه وتعالى الأرض، وإرساؤها بالجبال، ووضع البركة فيها، وتقدير الأقوات

= الناس مردوداً لكونه فرداً، لأنه لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمة، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد. قال الحافظ: وهو كما قال، فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد، وتفرد به من فوقه، وبذلك جزم الترمذي والنسائي والبخاري وابن السكيت، وحمزة الكنعاني. ثم قال الحافظ: وورد من طرق معلولة أخرى ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن مندة وغيرهما. وعرف بهذا التقرير غلط من زعم حديث عمر متواتر، إلا إن حمل على التواتر المعنوي، فيحتمل. وذكر الحافظ الأحاديث الواردة بمعناه اده باختصار. الخلاصة: هو حديث صحيح، إسناده كالشمس.

(١) هو الذي ذهب إليه الجصاص في «الأحكام» ٣٣/١ والكنيا الطبري ٨/١.

(٢) سورة فصلت: ٩-١٠.

بأنواع الثمرات وأصناف النبات إنما كان لبني آدم؛ تقدمه لمصالحهم، وأهبة لسد مفاقرهم، فكان قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ مقابلة الجملة بالجملة؛ للتنبيه على القُدرة المهيّنة لها للمنفعة والمصلحة، وأن جميع ما في الأرض إنما هو لحاجة الخلق؛ والبارئ تعالى غني عنه متفضل به، وليس في الإخبار بهذه العبارة عن هذه الجملة ما يقتضي حكم الإباحة، ولا جواز التصرف؛ فإنه لو أبيع جميعه جميعهم جملة منشورة النظام لأدّى ذلك إلى قطع الوسائل والأرحام، والتهارش<sup>(١)</sup> في الحطام<sup>(٢)</sup>.

وقد بين لهم طريق الملك، وشرح لهم مَورد الاختصاص، وقد اقتتلوا وتهارشوا وتقاطعوا؛ فكيف لو شملهم التسلط وعمهم الاسترسال؛ وإنما يجب على الخلق - إذا سمعوا هذا النداء - أن يخرؤا سجداً؛ شُكراً لله تعالى لهذه الحرمة لحق ما ذلك من نعيمه، ثم يتوَكَّفوا<sup>(٣)</sup> بعد ذلك سؤال وجه الاختصاص لكل واحد بتلك المنفعة.

ونظير هذا من المتعارف بين الخلق على سبيل التقريب لتفهيم الحق ما [لو] قال حكيم لبنيه: قد أعددت لكم ما عندي من كُراع<sup>(٤)</sup> وسلاح ومَتَاع وعَرَض وقرض لما كان ذلك مقتضياً لتسليطهم عليه كيف شاؤوا حتى يكون منه بيان كيفية اختصاصهم. وقد قال الله سبحانه:

[٢٢] «أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ» - يعني في الجنة. فلا يصل أحد منهم إليه إلا ببيان حظّه منه وتعيين اختصاصه به.

**الآية السابعة:** قوله تعالى: ﴿وَيَنْزِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الآية: ٢٥].

قال علماؤنا: البشارة هي الإخبار عن المحبوب، والنذارة هي الإخبار بالمكروه، وذلك في البشارة يقتضي أول مُخبر بالمحبوب، ويقتضي في النذارة كل مخبر.

[٢٢] صحيح. أخرجه البخاري ٣٢٤٤ و٧٤٩٨ ومسلم ٢٨٢٤ والحميدي ١١٣٣ وعبد الرزاق ٢٠٨٧٤ وابن أبي شيبة ١٠٩/١٣ وأحمد ٤٦٦/٢ والدارمي ٣٣٥/٢ والترمذي ٣١٩٧ وابن ماجه ٤٣٢٨ وابن حبان ٣٦٩ والبيهقي في «شرح السنة» ٤٣٧٢ وأبو نعيم ٢٦٢/٢ من عدة طرق عن أبي هريرة مرفوعاً، واللفظ للبخاري في روايته الثانية، وزاد في الأولى «فاقرؤوا إن شئتم» فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين. والظاهر أنه مدرج من كلام أبي هريرة، وله شاهد من حديث سهل بن سعد الساعدي أخرجه مسلم ٢٨٢٥ وغيره، وسيأتي.

(١) هَرَش الدهر يهرش ويهرش: اشتد، وكَفَرَح: ساء خلقه، والتهريش: التحريش بين الكلاب، والإنساد بين الناس، والمهارة: تحريش بعضها على بعض اهـ. قاموس.

(٢) الحَطْم: الكسر. أو خاص باليابس. أفاده القاموس.

(٣) في القاموس: واكفه في الحرب: واجهه وعارضه، وهو يتوَكَّف لهم: يتعهدهم، وينظر في أمورهم، والخبر: ينتظر وكفه. وتوأكفوا: انصرفوا.

(٤) الكراع: اسم يجمع الخيل. أفاده القاموس.

وترتب على هذا مسألة من الأحكام، وذلك كقول المكلف: مَنْ بَشَرَنِي مِنْ عِبِيدِي بِكَذَا فَهُوَ حُرٌّ<sup>(١)</sup>. فاتفق العلماء على أن أول مُحْبِرٍ له به يكون عَتِيقاً دون الثاني.

ولو قال: مَنْ أَخْبَرَنِي مِنْ عِبِيدِي بِكَذَا فَهُوَ حُرٌّ، فهل يكون الثاني مثل الأول أم لا؟  
اختلف الناس فيه؛ فقال أصحاب الشافعي<sup>(٢)</sup>: يكون حرّاً؛ لأن كل واحد منهم مُحْبِرٌ. وعند علمائنا لا يكون به حرّاً؛ لأن الحالف إنما قصد خبراً يكون بشاراً، وذلك يختص بالأول، وهذا معلوم عَرُفاً، فوجب صرف اللفظ إليه.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup>، فاستعمل البشارة في المكروه. فالجواب: أنهم كانوا يعتقدون أنهم يحسنون، وبحسب ذلك كان نظرهم للبشرى، فقبل لهم: بِشَارَتْكُمْ عَلَى مُقْتَضَى اعتقادكم عذاب أليم. فخرج اللفظ على ما كانوا يعتقدون أنهم محسنون، وبحسب ذلك كان نظر له على الحقيقة، كقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾<sup>(٤)</sup>.

### الآية الثامنة: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [الآية: ٢٧].

العهد على قسمين: أحدهما: فيه الكفارة، والآخر لا كفارة فيه، فأما الذي فيه الكفارة فهو الذي يُقْضَدُ به اليمين على الامتناع عن الشيء أو الإقدام عليه. وأما العهد الثاني: فهو العهد الذي يرتبط به المتعاقدان على وجه يجوز في الشريعة ويلزم في الحكم، إما على الخصوص بينهما، وإما على العموم على الخلق، فهذا لا يجوز حله، ولا يحل نقضه، ولا تدخله كفارة، وهو الذي يُحْسَرُ ناكثه غادراً، يُنْصَبُ له لواء بِقَدْرِ عَذْرَتِهِ، يقال: هذه عذرة فلان<sup>(٥)</sup>. وأما مالك فيقول: العهد باليمين، لم يَجْزُ حله لأجل العقد، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾<sup>(٦)</sup> وهذا ما لا اختلاف فيه.

### الآية التاسعة: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [الآية: ٣٤].

اتفقت الأمة على أن السجود لآدم لم يكن سجود عبادة، وإنما كان على أحد وجهين: إما سلام

(١) قال الإمام الجصاص في «أحكامه» ٣٦/١: قال أصحابنا - أي الحنفية - فيمن قال أي عبد بشرني بولادة فلانة فهو حر، فبشروه جماعة واحداً بعد واحد، أن الأول يعتق دون غيره، لأن البشارة حصلت بخبره دون غيره. ولم يكن هذا عندهم بمنزلة ما لو قال: أي عبد أخبرني بولادتها، فأخبروه واحداً بعد واحد أنهم يعتقون جميعاً، لأنه عقد يمين على خبر مطلق فيتناول سائر المخبرين، وفي البشارة عقدها على خبر مخصوص بصفة، وهو ما يحدث عنده السرور والاستبشار. اهـ باختصار.

(٢) انظر أحكام القرآن للكلبي الطبري ٨/١. (٣) آل عمران: ٢١.

(٤) الفرقان: ٢٤.

(٥) جاء ذلك في حديث مرفوع، وقد ساقه المصنف بالمعنى، وسيأتي تخريجه إن شاء الله تعالى.

(٦) النحل: ٩١.

الأعاجم بالتكفي والانحناء والتعظيم، وإما وَضَعَهُ قِبْلَةً كَالسُّجُودِ لِلْكَعْبَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَهُوَ الْأَقْوَى؛ لقوله في الآية الأخرى: ﴿فَعْمُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾<sup>(١)</sup>. ولم يكن على معنى التعظيم<sup>(٢)</sup>؛ وإنما صَدَرَ عَلَى وَجْهِ الإلْزَامِ لِلْعِبَادَةِ وَاتِّخَاذِهِ قِبْلَةً، وَقَدْ نَسَخَ اللَّهُ تَعَالَى جَمِيعَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَلَّةِ.

**الآية العاشرة:** فيها مسألتان: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ٣٥].

**المسألة الأولى:** جاء في كتاب التفسير أن إبليس حاول آدم على أكلها، فلم يَقْدِرْ عَلَيْهِ، وحاول حواء، فخدعها فأكلت فلم يُصِبْهَا مَكْرُوه، فجاءت آدم فقالت له: إن الذي تَكْرَهُ من الأكل قد أَتَيْتُهُ فما نالني مَكْرُوه. فلما عاين ذلك آدم اغْتَرَّ فَأَكَلَ، فَحَلَّتْ بِهِمَا الثُّقْمَةُ وَالْعُقُوبَةُ، وذلك لقول الله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾؛ فَجَمَعَهُمَا فِي النَّهْيِ، فلذلك لم تنزل بهما العقوبة حتى وَجِدَ الْمَنْهِي عَنْهُمَا جَمِيعاً. واستدل بهذا بعض العلماء على أن مَنْ قَالَ لَزَوْجَتِيهِ أَوْ أَمَتِيهِ: إِنْ دَخَلْتُمَا عَلَيَّ الدَّارَ فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ أَوْ حُرَّتَانِ، أَنَّ الطَّلَاقَ وَالْعَتَقَ لَا يَقَعُ بِدُخُولِ أَحَدَاهُمَا.

وقد اختلف علماؤنا رحمة الله عليهم في ذلك على ثلاثة أقوال:

فقال ابن القاسم<sup>(٣)</sup>: لَا تَطْلُقَانِ وَلَا تَعْتِقَانِ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الدَّارِ فِي الدُّخُولِ، حَمَلاً عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، وَأَخْذاً بِمَقْتَضَى مُطْلَقِ اللَّفْظِ. وقال مرة أخرى: تَعْتِقَانِ جَمِيعاً، وَتَطْلُقَانِ جَمِيعاً بِوُجُودِ الدُّخُولِ مِنْ أَحَدَاهُمَا؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْجِنِّ جِنٌّ، كَمَا لَوْ حَلَفَ أَلَّا يَأْكُلَ هَذَيْنِ الرَّغِيفَيْنِ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِأَكْلِ أَحَدِهِمَا، بَلْ بِأَكْلِ لُقْمَةٍ مِنْهُمَا حَسْبَمَا بَيَّنَّاهُ فِي أَصُولِ الْمَسَائِلِ. وقال أشهب<sup>(٤)</sup>: تَعْتِقُ وَتَطْلُقُ الَّتِي

(١) الحجر: ٢٩.

(٢) قال الإمام الجصاص في «أحكامه» ٣٧/١: روى شعبة عن قتادة: أن الطاعة كانت لله تعالى في السجود لآدم أكرمه الله بذلك، وروى معمر عن قتادة قوله (وخرجوا له سجداً) قال: كانت تحتيهم السجود. قال الجصاص: وليس يمتنع أن يكون ذلك السجود عبادة لله تعالى، وتكرمة وتحية لآدم عليه السلام، وكذلك سجود إخوة يوسف عليهم السلام وأهله له، وذلك لأن العبادة لا تجوز لغير الله تعالى، والتحية والتكرمة جائزان لمن يستحق ضرباً من التعظيم، ومن الناس من يقول: إن السجود كان لله وآدم كان بمنزلة القبلة لهم، وليس هذا بشيء لأنه يوجب أن لا يكون لآدم في ذلك حظ من التفضيل والتكرمة، وظاهر ذلك يقتضي أن يكون آدم مفضلاً مكرماً... ويدل على أن الأمر بالسجود قد كان أراد به تكرمة آدم عليه السلام، وتفضيله قول إبليس فيما حكى الله عنه ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً قَالَ أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ فأخبر إبليس أن امتناعه كان من السجود لأجل ما كان من تفضيل الله، وتكرمه منه بأمره بالسجود له، ولو كان الأمر بالسجود له على أنه نصب قبله للساجدين من غير تكرمة ولا فضيلة لما كان لآدم في ذلك حظ ولا فضيلة تُحَسَدُ - كالكعبة المنصوبة للقبلة، وقد كان السجود جائزاً في شريعة آدم عليه السلام للمخلوقين، ويشبه أن يكون قد كان باقياً إلى زمان يوسف عليه السلام اهـ باختصار.

(٣) هو الإمام الفقيه عبدالرحمن بن القاسم بن خالد العتقي أبو عبدالله المصري الفقيه صاحب مالك ثقة توفي سنة: ١٩١ هـ. تقريب ٣٩٨٠، وهو غير عبدالرحمن بن القاسم التيمي المدني فذاك من شيوخ مالك توفي سنة ١٢٦ هـ.

(٤) هو الإمام الفقيه أشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسي المصري أبو عمرو، وقيل: أبو حاتم، صدوق يخطيء، توفي سنة ٤٠٢ هـ تقريب.

دخلت وخذها؛ لأنَّ دخولَ كل واحدةٍ منهما شرطٌ في طلاقها أو عتقها. وقد قال مالك في كتاب محمد<sup>(١)</sup> بن المَوَازِ فيمن قال لَزَوَجَتِهِ: إن وضعت فأنت طالق وهي حامل، فوضعت ولدًا وبقي في بطنها آخر: إنها لا تَطْلُقُ حتى تضع الآخر. وقال مرة أخرى: تَطْلُقُ بوضع الأول.

والصحيح أنَّ اليمين إن لم يكن إلهًا نيةً وبساط يقتضي ذلك من الجمع بينهما أو بساط أو نية، فإن القول قول أشهب، ويُشبهه أن يكون هذا من علمائنا اختلاف حال لا اختلاف قول؛ فأما الحكم بطلاقهما أو عتقهما معاً بدخول واحدةٍ منهما فبعيد؛ لأن بعض الشرط لا يكون شرطاً إجماعاً، وأما الحكم بالحنث بأكل بعض الرغيفين فلأنه محلوفٌ عليه، وبعض الحنث حنث حقيقة؛ لأن الاجتناب الذي عقده لا يوجد منه.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿هَذِهِ الشَّجَرَةُ﴾: اختلف الناس كيف أكل آدم من الشجرة على خمسة أقوال:

الأول: أنه أكلها سكران<sup>(٢)</sup>، قاله سعيد<sup>(٣)</sup> بن المسيب.

الثاني: أنه أكل من جنس الشجرة لا من عنيها، كأن إبليس غرَّه بالأخذ بالظاهر، وهي أول معصية عصى الله بها على هذا القول فاجتنبوه؛ فإن في اتباع الظاهر على وجهه هدم الشريعة حسبما بيَّناه في غير ما موضع، وخصوصاً في كتاب «النواهي عن الدواهي».

الثالث: أنه حمل النهي على التنزيه دون التحريم.

الرابع: أنه أكل متأولاً. لرغبة الخلد، ولا يجوز تأويل ما يعود على المتأول بالإسقاط.

الخامس: أنه أكل ناسياً.

فأما القول الأول بأنه أكلها سكران<sup>(٤)</sup>: فتعلق به بعض الناس في أن أفعال السكران معتبرة في الأحكام والعقوبات، وأنه لا يُعَذَّرُ في فعل؛ بل يلزمه حكم كل فعل، كما يلزم الصاحي، كما ألزم الله تعالى آدم حُكْمَ الخلاف في المعصية مع السكر.

(١) هو الإمام العلامة الفقيه محمد بن إبراهيم ابن المواز، أحد فقهاء المالكية في مصر له تصانيف منها «الموازية» توفي سنة ٢٨١ رحمه الله.

(٢) لا أصل له عن ابن المسيب، أخرجه الطبري ٧٤٩ من طريق سلمة عن محمد بن إسحق عن يزيد بن عبدالله بن قسيط عن ابن المسيب، وهذا إسناد معلول، سلمة هو ابن الفضل الأبرش راوي المغازي عن ابن إسحق، ضعفه إسحق والنسائي، وقال علي المديني: ما خرجنا من الرِّيِّ حتى رمينا بحديث سلمة، راجع «الميزان» ١٩٢/٢. وله علة ثانية: ابن إسحق مدلس، وقد عنعن، ولا يصح هذا الخبر عن ابن المسيب، بل هو باطل.

(٣) هو الإمام التابعي الكبير، سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي القرشي. اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، توفي بعد سنة تسعين، وقد ناهز الثمانين، روى له الأئمة الستة، أفاده الحافظ في «التقريب» ٢٣٩٦.

(٤) تقدم أنه باطل لا أصل له، وسيحكم المصنف ببطلانه بعد قليل.



وقد اختلف علماؤنا في أفعال السكران على ثلاثة أقوال: أحدهما: أنها معتبرة. الثاني: أنها لغو. الثالث: أن العقود غير معتبرة كالنكاح، وأن الحِلَّ معتبر كالطلاق.

ولذا إذا أكل من جنسها فدلِيلٌ على أنه إذا حلف، ألا يأكل من هذا الخبز فأكل من جنسه حِنْثٌ وتحقِيقُ المذهب فيه أن أكثر العلماء قالوا: لا حِنْثٌ عليه. وقال مالك وأصحابه: إن اقتضى بساط اليمين تعيينَ المشارِ إليه لم يحنثَ بأكل جنسه، وإن اقتضى بساط اليمين أو سببها أو نيتُها الجنسَ حُمِلَ عليه، وحِنْثٌ بأكل غيره، وعليه حُمِلَتْ قصَّةُ آدم؛ فإنه نهى عن شجرة عُيِّنَتْ له، وأريد به جنسها، فَحَمَلَ القول على اللفظ دون المعنى كما تقدم.

وقد اختلف علماؤنا في فَرْعٍ مِنْ هذا، وهو أنه إذا حلف ألا يأكل هذه الحِنْطَةَ فأكل خبزاً منها على قولين: فقال في الكتاب: إنه يَحْنُثُ؛ لأنها هكذا تؤكل. وقال ابن المَوَازِ<sup>(١)</sup>: لا شيء عليه، لأنه لم يأكل حِنْطَةً، وإنما أكل خبزاً، فراعى الاسم والصفة. ولو قال في يمينه: لا أكلُ من هذه الحِنْطَةَ لحنثَ بأكل الخبز المعمول منها.

وأما حَمْلُ النهي على التنزيه فهي - وإن كانت مسألة من أصول الفقه - وقد بيَّناها في موضعها، فقد سقط ذلك ها هنا فيها لقوله تعالى: ﴿فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ فقرَنَ النَّهْيَ بالوعيد؛ ولا خلافٌ مع ذلك فيه. وكيف يصحُّ أن يُقال له لا تأكلها فتكون من الظالمين، ويرجو أن يكونَ من الخالدين. وأما قوله: إنه أكلها ناسياً فسيأتي في سورة طه إن شاء الله تعالى.

**التنقيح:** أما القول بأن آدم أكلها سكران ففاسدٌ ثَقَلًا وعَقْلًا: أما النقل فلأن هذا لم يصح بحال، وقد نُقِلَ عن ابن عباس: «أن الشجرة التي نُهيَ عنها الكَرَمُ»، فكيف يُنْهَى عنها ويوقعه الشيطانُ فيها، وقد وصف الله حَمْرَ الجنة بأنها لا عَوْلَ<sup>(٢)</sup> فيها، فكيف تُوصَفُ بغير صفتها التي أخبر الله تعالى بها عنها في القرآن. وأما العَقْلُ فلأن الأنبياء بعد النبوة منزّهون عما يؤدّي إلى الإخلال بالفرائض وافتحام الجرائم. وأما سائر التوجيهات فمُحْتَمَلَةٌ، وأظهرها الثاني، والله أعلم.

**الآية الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَطَافًا يَخِيفَانِ عَلَيَّهَا مِنْ دَرَقِ الْجَنَّةِ﴾<sup>(٣)</sup>.

رُوي أنه لما أكل آدم من الشجرة سُلِخَ عن كسوته، وخُلِعَ من ولايته، وحطَّ عن مرتبته، فلما نظر إلى سَوَاتِهِ منكشِفَةً قَطَعَ الْوَرَقَ من الثمار وسترها. وهذا هو نصُّ القرآن. وفي ذلك مسألتان: **المسألة الأولى - بأي شيء سترها؟** فقالت طائفة: سترها بعقله حين رأى ذلك من نفسه منكشفاً، منهم القدريّة<sup>(٤)</sup>، وبه قال أفضى القضاة الماوردي<sup>(٥)</sup>. ومنهم مَنْ قال: إنه سترها استمراراً على عادته.

(١) تقدم آنفاً. (٢) الغول: الصُّدَاع، أو السكر. انظر القاموس مادة «عَوْل».

(٣) يلاحظ أن هذه الآية ليست من سورة البقرة، وإنما هي من سورة الأعراف، آية: ٢٢ وسورة طه، آية: ٢١.

(٤) قوم يقولون لا قدر سيأتي الكلام عليهم إن شاء الله.

(٥) هو الإمام العالم الفقيه المفسر أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، نسب إلى بيع ماء الورد ولد سنة ٣٦٤ وله تصانيف منها التفسير المسمى بـ «النكت والعيون» وهو مطبوع متداول مفيد. توفي رحمه الله سنة ٤٥٠.

ومنهم من قال: إنما سترها بأمر الله.

فأما مَنْ قال: إنه سترها بعقله فإنه بناها على أن العقل يُوجب ويحظر ويحسن ويقبح، وهو جهلٌ عظيم بيّنائه في أصول الفقه، وقد وهَلْ<sup>(١)</sup> أقضى القضاة في ذلك، إلا أنه يحتمل أنه سترها من ذات نفسه من غير أن يُوجب ذلك عليه شيء، فيرجع ذلك إلى القول الثاني أنه سترها عادة.

وأما من قال: إنه سترها بأمر الله، فذلك صحيح لا شك فيه؛ لأن الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام علمه الأسماء وعرفه الأحكام فيها، وأسجل له بالنبوة، ومن جملة الأحكام ستر العورة.

**المسألة الثانية: مِمَّنْ سترها؟** ولم يكن معه إلا أهله الذين ينكشف عليهم وينكشفون عليه؟ وقد قدمنا في مسائل الفقه وشرح الحديث وجوب ستر العورة وأحكامها ومحلها، ويحتمل أن يكون آدم سترها من زوجه بأمر جازم في شرعه، أو بأمر نذّب، كما هو عندنا. ويحتمل أن يكون ما رأى سترها إلا لعدم الحاجة إلى كشفها، لأنه كان من شرعه أنه لا يكشفها إلا للحاجة. ويجوز أنه كان مأموراً بسترها في الخلوة، وقد أمر النبي ﷺ بسترها في الخلوة، وقال:

[٢٣] «الله أحق أن يستحي منه»، وذلك مبين في موضعه.

وبالجملة فإن آدم لم يأت من ذلك شيئاً إلا بأمر من الله لا بمجرد عقل، إذ قد بيّنّا فساداً اقتضاء العقل لحكم شرعي.

**الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿رَاقِبُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾.

كان من أمر الله سبحانه بالصلاة والزكاة والركوع أمرٌ بمعلوم متحقق سابق للفعل بالبيان، وخصّ الركوع؛ لأنه كان أثقل عليهم من كل فعل.

وقيل: إنه الانحناء لغة، وذلك يعم الركوع والسجود، وقد كان الركوع أثقل شيء على القوم في الجاهلية، حتى قال بعض مَنْ أسلم للنبي ﷺ:

[٢٣] حسن. أخرجه أبو داود ٤٠١٧ والترمذي ٢٧٦٩ و٢٧٩٤ والنسائي في «عشرة النساء» ٨٦ وابن ماجه ١٩٢٠ وعبدالرزاق ١١٠٦ وأحمد ٤/٥ والطحاوي في «المشكل» ١٣٨١ والحاكم ٤/١٧٩-١٨٠ والبيهقي ٩٩/١ والبخاري في «شرح السنة» ٢٥/٩ والطبراني في «الكبير» ٤١٢/١٩ من طرق عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وإسناده حسن للاختلاف المعروف في بهز عن آبائه، وقد حسنه الترمذي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وعلقه البخاري في «صحيحه» ٤٥٨/١ «فتح» بصيغة الجزم، وانظر تغليق التعليق ٢/١٥٨-١٦٢، ولفظ أبي داود وغيره «قلت: يا رسول الله! عوراتنا ما تأتي منها وما نذر؟ قال: أحفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قال: قلت: يا رسول الله! إذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: إن استطعت أن لا يريتها أحد فلا يريتها. قال: قلت: يا رسول الله! إذا كان أحداً خالياً، قال: الله أحق أن يستحي منه من الناس». لفظ أبي داود والطحاوي وغيرهما، وانظر تفسير الشوكاني ١٧٥٢ بتخريج.

(١) وهَلْ: غلط، وفي بعض النسخ «وهي» وفي أخرى «ذهل». ولعل الصواب «وهم» وكلّ جائز فالمعنى متقارب، والله أعلم.

[٢٤] «على ألا أخزٍ إلا قائماً»، فمن تأوله: على ألا أركع، فلما تمكّن الإسلام من قلبه اطمأنت بذلك نفسه<sup>(١)</sup>.

ويحتمل أن يكونوا أمروا بالزكاة لأنها معلومة في كل دين من الأديان، فقد قال الله تعالى مُخْبِرًا عن إسماعيل عليه السلام: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>. ثم بين لهم مقدار الجزء الذي يلزم بذله من المال. والزكاة مأخوذة من النماء، يُقال: زكا الزرع إذا نما، ومأخوذة من الطهارة، يُقال: زكا الرجل، إذا تطهر عن الدنات.

**الآية الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [الآية: ٥٩].

قال بعض علمائنا: قيل لهم قولوا حطة، فقالوا: سُقْمَاءُ أَزْهَ هَذِبًا، معناه حبة مقلوبة في شعرة مربوطة، استخفافاً منهم بالدين ومعاندة للنبي ﷺ والحق. وقد قال<sup>(٣)</sup> بعض مَنْ تكلم في القرآن: إن هذا الذم يدل على أن تبديل الأقوال المنصوص عليها لا يجوز.

وهذا الإطلاق فيه نظر؛ وسبيل التحقيق فيه أن نقول: إن الأقوال المنصوص عليها في الشريعة لا يخلو أن يقع التعبد بلفظها، أو يقع التعبد بمعناها؛ فإن كان التعبد وقع بلفظها فلا يجوز تبديلها. وإن وقع التعبد بمعناها جاز تبديلها بما يؤدي ذلك المعنى، ولا يجوز تبديلها بما يخرج عنه، ولكن لا تبديل إلا باجتهاد. ومن المستقل بالمعنى المستوفي لذلك العالم بأن اللفظين الأول والثاني المحمول عليه طبق المعنى، وبنو إسرائيل قيل لهم: قولوا: حطة، أي اللهم احطط عنا ذنوبنا. فقالوا - استخفافاً: حبة مقلوبة في شعرة، فبدلوه بما لا يعطي معناه. ولو بدلوه بما لا يُعطى معناه جداً لم يَجْزَ؛ فهذا أعظم في الباطل وهو الممنوع المذموم منهم.

ويتعلّق بهذا المعنى نقل الحديث بغير لفظه إذا أدى معناه. وقد اختلف الناس في ذلك<sup>(٤)</sup>؛

[٢٤] أخرجه النسائي ٢٠٥/٢ برقم ١٠٨٣ من طريق شعبة عن أبي بشر، قال سمعت يوسف بن ماهك يحدث عن حكيم قال: بايعت رسول الله ﷺ على أن لا أخزٍ إلا قائماً وإسناده حسن رجاله ثقات شعبة أثبت الناس، وأبو بشر هو جعفر بن أبي وحشية، روى له الشيخان ومثله يوسف بن ماهك، وحكيم هو ابن حزام. قال العلامة السندي في شرح النسائي: قوله «أن لا أخزٍ من الخور، وهو السقوط. أي لا أسقط إلى السجود إلا قائماً، أي أرجع من الركوع إلى القيام، ثم أخرج منه إلى السجود، ولا أخرج من الركوع إليه، وهذا هو المعنى الذي فهمه المصنف - النسائي - وقيل: معناه لا أموت إلا ثابتاً على الإسلام، فهو مثل ﴿ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾، وقيل: معناه لا أقع في شيء من تجارتي وأموري إلا قمت به متصباً له. وقيل: معناه لا أغبن ولا أغبن، وبالجمله فالحديث مما أشكل على الناس فهمه، وما أشار إليه المصنف في معناه أحسن، والله تعالى أعلم اهـ.

(١) الصواب ما ذهب إليه النسائي حيث قال «باب كيف يخر للسجود». (٢) سورة مريم: ٥٥.

(٣) هو الكيا الطبري الهراسي الشافعي، انظر أحكام القرآن له ٩/١.

(٤) جاء في «مقدمة ابن الصلاح» ص ٢١٣: إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه فإن لم يكن عالماً عارفاً =

فَالْمَزُورِيُّ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْفَعِ جَوَّازُهُ؛ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ مَا أَخْبَرْنَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَنْقُلُهُ إِلَيْكُمْ بَلْفَظِهِ؛ حَسْبُكُمْ الْمَعْنَى. وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ؛ وَأَذْكَرُ لَكُمْ فِيهِ فَضْلاً بَدِيعاً؛ وَهوَ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَمِنْهُمْ، وَأَمَّا مَنْ سِوَاهُمْ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ تَبْدِيلُ اللَّفْظِ بِالْمَعْنَى، وَإِنْ اسْتَوْفَى ذَلِكَ الْمَعْنَى؛ فَإِنَّا لَوْ جَوَّزْنَاهُ لِكُلِّ أَحَدٍ لَمَّا كُنَّا عَلَى ثِقَةٍ مِنَ الْأَخْذِ بِالْحَدِيثِ؛ إِذْ كُلُّ أَحَدٍ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا قَدْ بَدَّلَ مَا نَقَلَ، وَجَعَلَ الْحَرْفَ بَدَلَ الْحَرْفِ فِيمَا رَوَاهُ؛ فَيَكُونُ خُرُوجاً مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ. وَالصَّحَابَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُمْ اجْتَمَعَ فِيهِمْ أَمْرَانِ عَظِيمَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْفَصَاحَةُ وَالْبَلَاغَةُ؛ إِذْ جِئَتْهُمْ عَرَبِيَّةً، وَلُغَتُهُمْ سَلِيْقَةٌ<sup>(١)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ شَاهَدُوا قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ وَفَعَلَهُ، فَأَفَادَتْهُمْ الْمَشَاهِدَةُ عَقْلَ الْمَعْنَى جُمْلَةً، وَاسْتِيفَاءَ الْمَقْصِدِ كُلِّهِ؛ وَلَيْسَ مَنْ أَخْبَرَ كَمَنْ عَايَنَ.

أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ: أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا، وَنَهْيُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَذَا، وَلَا يَذْكُرُونَ لَفْظَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ خَبِراً صَحِيحاً وَثَقُلَ لَازِماً؛ وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَرِيبَ فِيهِ مُنْصِفٌ لِيَانِهِ.

**الآيَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ:** قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً قَالُوا أَنْتَذَبُهَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الآيَةُ: ٦٧].

هَذِهِ الْآيَةُ عَظِيمَةُ الْمَوْقِعِ، مُشْكِلَةٌ فِي النَّظَرِ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِالْأَصُولِ وَمِنَ الْفُرُوعِ بِالْكَلَامِ فِي الدَّمِ، وَفِي كُلِّ فَصْلٍ إِشْكَالٍ، وَذَلِكَ يَنْحَصِرُ فِي خَمْسِ مَسَائِلٍ:

**المسألة الأولى: فِي سَبَبِ ذَلِكَ:** رُوِيَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ: أَنَّهُ كَانَ فِيهَا مَنْ قَتَلَ رَجُلًا غِيْلَةً بِسَبَبٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ؛ وَطَرَحَهُ بَيْنَ قَوْمٍ، وَكَانَ قَرِيبَهُ، فَادَّعَى بِهِ عَلَيْهِمْ، وَتَرَفَعُوا إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ الْقَاتِلُ: قَتَلْتُ قَرِيبِي هَذَا هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ، وَقَدْ وَجَدْتَهُ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، فَانْتَفَوْا مِنْ ذَلِكَ، وَسَأَلُوا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِرَغْبَةٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي تَبْيِينِ الْحَقِّ لَهُمْ؛ فَدَعَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّهُ تَعَالَى؛ فَأَمَرَهُمْ بِذَبْحِ بَقْرَةٍ وَأَخَذَ غُضُوًّا مِنْ أَعْضَائِهَا يُضْرَبُ بِهِ الْمَيْتُ فَيَحْيَا فَيُخْبِرُهُمْ بِقَاتِلِهِ؛ فَسَأَلُوا عَنْ أَوْصَافِهَا وَشَدَّدُوا فَشَدَّدَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِمْ حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى صِفَتِهَا الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ، فَطَلَبُوا تِلْكَ الْبَقْرَةَ فَلَمْ يَجِدُوهَا إِلَّا عِنْدَ رَجُلٍ بَرٍّ أَبُوبِيهِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا؛ فَطَلَبَ مِنْهُمْ فِيهَا مَسْكَهَا مَمْلُوءاً ذَهَباً، فَبَذَلُوهُ فِيهَا، فَاسْتَفْنَى ذَلِكَ الرَّجُلُ بَعْدَ فَقْرِهِ، وَذَبَحُوهَا فَضَرَبُوهُ بِبَعْضِهَا، فَقَالَ: فَلَانِ قَتَلَنِي، لِقَاتِلِهِ<sup>(٢)</sup>.

= بِالْأَلْفَاظِ وَمَقَاصِدِهَا خَبِيرًا بِمَا يَحِيلُ مَعَانِيهَا بِصِرَافٍ بِمَقَادِيرِ التَّفَاوُتِ بَيْنَهَا، فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ أَنْ لَا يَرُوي مَا سَمِعَهُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَالِماً عَارِفاً بِذَلِكَ فَهَذَا مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَأَرْبَابُ الْفَقْهِ وَالْأَصُولِ، فَجَوَّزَهُ أَكْثَرُهُمْ... وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَجَازَهُ فِي غَيْرِهِ، وَالْأَصَحُّ جَوَّازُ ذَلِكَ فِي الْجَمِيعِ إِذَا كَانَ عَالِماً بِمَا وَصَفْنَاهُ قَاطِعاً بِأَنَّهُ أَدَّى مَعْنَى اللَّفْظِ الَّذِي بُلِغَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي تَشْهَدُ بِهِ أَحْوَالُ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ الْأَوَّلِينَ، وَكَثِيراً مَا كَانُوا يَنْقُلُونَ مَعْنَى وَاحِدَةً فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ بِالْأَلْفَاظِ مُتَقَارِبَةٍ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُمْ مَعُولُهُمْ كَانَ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ.

(١) السَّلِيْقَةُ: الطَّبِيعَةُ وَالسَّجِيَّةُ.

(٢) وَرَدَ هَذَا الْخَبَرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ ١٣٠٣ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ لَضَعْفِ عَطِيَّةِ الْعُوفِيِّ، وَكَرَّرَهُ الطَّبْرِيُّ =

**المسألة الثانية: في الحديث عن بني إسرائيل:** كثر استرسال العلماء في الحديث عنهم في كل طريق، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال:

[٢٥] «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ».

ومعنى هذا الخبر الحديث عنهم بما يُخبرون به عن أنفسهم وقصصهم<sup>(١)</sup> لا بما يُخبرون به عن غيرهم؛ لأن أخبارهم عن غيرهم مفتقرة إلى العدالة والثبوت إلى منتهى الخبر، وما يُخبرون به عن أنفسهم، فيكون من باب إقرار المَرء على نفسه أو قومه؛ فهو أعلم بذلك.

وإذا أخبروا عن شَرع لم يلزم قوله؛ ففي رواية مالك، عن عمر رضي الله عنه، أنه قال:

[٢٦] «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُمْسِكُ مَصْحَفًا قَدْ تَشَرَّمْتُ حَوَاشِيَهُ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قُلْتُ: جَزْءٌ

[٢٥] صحيح. أخرجه البخاري ٣٤٦١ والترمذي ٢٦٦٩ والدارمي ١٣٦/١ وابن أبي شيبة ٧٦٠/٨ وأحمد ٢/٢٠٢ والطحاوي في «المشكل» ١٣٣ و١٣٤ و٣٩٨ وابن حبان ٦٢٥٦ والقضاعي ٦٦٢ وأبو نعيم ٧٨/٦ والبيهقي في «الآداب» ١١٩٠ والبغوي ١١٣ من طرق كلهم عن عبدالله بن عمرو بن العاص: أن النبي ﷺ قال: «بلغوا عني ولو آية»، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» لفظ البخاري بحرفيته.

وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود ٣٦٦٢ وأحمد ٤٧٤/٢ والطحاوي في «المشكل» ٦٢٥٤ وابن حبان ٦٢٥٤ وإسناده حسن لأجل محمد بن عمرو الليثي، وفي الباب من حديث أبي نملة الأنصاري، أخرجه أحمد ١٣٦/٤ وصححه ابن حبان ٦٢٥٦ وقواه الشيخ شعيب في «الإحسان».

[٢٦] حسن. أخرجه أحمد ٣٨٧/٣ والدارمي ١١٥/١ ح ٤٤١ وابن أبي عاصم في «السنن» ٢/٥ وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٤٢/٢ والبخاري ١٢٤ «كشف» كلهم من حديث جابر بأتم منه، ومداره على مجالد بن سعيد، وهو غير قوي، وهو إلى الضعف أقرب، وقال الحافظ في «الفتح» ٢٨٤/١٣، رجاله موثقون إلا أن في مجالد ضعفاً. اهـ وقد توبع على أصل الحديث، فقد ورد بمعناه من حديث عبدالله بن ثابت أخرجه أحمد ٢٦٥/٤ وابن الضريس في «فضائل القرآن» ٩٠ والطبراني كما في «المجمع» ١٧٣/١ ح ١٧٣ و٨٠٦ والبيهقي في «الشعب» ٥٢٠١، ومداره على جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف، واتهمه أبو حنيفة. وورد من حديث عمر، أخرجه أبو يعلى كما في «المجمع» ١٧٣/١ ح ٨٠٥ والبيهقي في «الشعب» ٥٢٠٣ وأعله الهيثمي بعد

= ١٣٠٤ عن مجاهد ومحمد بن كعب القرطبي، وكرره ١٣٠٥ عن عبيدة السلماني، وورد عن غيرهم، ومصدره كتب الأقدمين، يستأنس به، ولا حجة فيه، والله أعلم.

(١) هذا الذي ذكره المصنف نفيس جداً ينبغي تدبره، والعض عليه بالنواجذ، فالمراد من الحديث قبول ما ذكره عما أصابهم من البلاء والمسوخ ونحو ذلك، وأما ما يخبرونه وينقلونه من الطعن على أنبياء الله ورسله، أو من المجازفات والأكاذيب، أو مما يخالف شرعنا، فهو مردود عليهم، وكيف يقبل ذلك منهم وقد حرفوا كتبهم وزادوا فيها ونقصوا. فائدة: قال الإمام الطحاوي في «مشكل الآثار» ١٢٦/١: «فتأملنا ما في هذا الحديث من قوله لأمته «وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» فكان ذلك عندنا - والله أعلم - إرادةً منه أن يعلموا ما كان فيهم من العجائب التي كانت فيهم... وكان فيما يتحدثون به من ذلك ما عسى أن يعظهم ويحذرهم من الخروج عن التمسك بدين الله كما خرجت عنه بنو إسرائيل. فيعاقبهم بمثل ما عاقبهم به اهـ باختصار، فهذا يقوي ما ذهب إليه ابن العربي، وما ذكرته آنفاً، والله أعلم.

من التَّوراة؛ فغضب وقال: «والله لو كان موسى حيًّا ما وسعه إلا اتِّباعي».

**المسألة الثالثة:** أخبرهم سبحانه في هذه القصة عن حُكْم جرى في زمن موسى عليه السلام، هل يلزُمنا حُكْمُه أم لا؟ اختلف الناس في ذلك، والمسألة تُلَقَّبُ بأنَّ شرع مَنْ قبلنا مِنَ الأنبياء هل هو شرعٌ لنا حتى يثبت نسْخُه أم لا؟ في ذلك خمسة أقوال:

**الأول:** أنه شرع لنا ولنبيِّنا؛ لأنه كان متعبداً بالشرِعة معنا، وبه قال طوائفٌ من المتكلمين، وقوم من الفقهاء؛ واختاره الكرخي<sup>(١)</sup>، ونصَّ عليه ابن بكير<sup>(٢)</sup> القاضي مِنْ علمائنا. وقال القاضي عبد الوهَّاب<sup>(٣)</sup>: هو الذي تقتضيه أصولُ مالك ومنازعُه في كتبه؛ وإليه مِيلُ الشافعي رحمه الله. الثاني: أن التَّعبُدَ وقع بِشرعِ إبراهيم عليه السلام، واختاره جماعةٌ من أصحاب الشافعي. الثالث: أنا تعبَّدنا بِشرعِ موسى عليه السلام. الرابع: أنا تعبَّدنا بِشرعِ عيسى عليه السلام. الخامس: أنا لم نتعبَّد بِشرعِ أحد، ولا أَمِرُ النبي ﷺ بمِلَّةِ بشر، وهذا الذي اختاره القاضي أبو بكر<sup>(٤)</sup>.

وما من قولٍ من هذه الأقوال إلا وقد نزع فيه بآية، وتلا فيها من القرآن حَرْفاً؛ وقد مهَّدنا ذلك في أصول الفقه، وبيَّنا أن الصحيح القولُ بلزوم شرع مَنْ قبلنا لنا مما أخبرنا به نبيُّنا ﷺ عنهم دون ما وصل إلينا من غيره، لفساد الطُّرُق إليهم؛ وهذا هو صريح مذهب مالك في أصوله كلها، وستراها موروثة بالتبيين حيث تصفَّحت المسائل من كتابنا هذا أو غيره.

وَنُكِّتَهُ ذلك أنَّ الله تعالى أخبرنا عن قصص النبيين، فما كان من آيات الازدجار وذُكر الاعتبار ففائدته الوَعظ، وما كان من آيات الأحكام فالمرادُ به الامتثالُ له والاعتداءُ به. قال ابنُ عباس رضي الله عنه: قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْدِيدٌ﴾<sup>(٥)</sup>. فنبينا ﷺ ممن أُمِرَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ، وبهذا يَقَعُ الرَّدُّ على ابن الجويني<sup>(٦)</sup> حيث قال: إن نبيِّنا لم يُسمع قط أنه رجع إلى أحد منهم ولا باحثهم عن حُكْم، ولا استفهمهم؛ فإن ذلك لفساد ما عندهم. أمَّا الذي نزل به عليه الملك فهو الحقُّ

الرحمن بن إسحق، وأنه ضعيف. وتابعه يوسف بن خالد السمتي عند البيهقي لكنه متروك متهم، واكتفى البيهقي بقوله: غيره أوثق منه. وورد عن الحسن مرسلأً أخرجه ابن الضريس ٨٩، والمرسل من قسم الضعيف، وورد من مرسل أبي قلابة، أخرجه البيهقي ٥٢٠٢، فالحديث بهذه الشواهد يرقى إلى درجة الحسن، وانظر «المجمع» ١/ ١٧٣-١٧٤ وتفسير الشوكاني ١٨٩١ و١٨٩٢ و١٨٩٣ و١٨٩٤ بتخريجي، والله الموفق.

(١) هو الإمام العالم الفقيه عبدالله بن الحسين الكرخي الحنفي، أخذ عن البردعي والقُدوري والجصاص وغيرهم توفي سنة ٣٤٠.

(٢) هو الإمام المحدث الفقيه يحيى بن عبدالله بن بكر المخزومي المصري، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك روى له الشيخان، توفي سنة ١٢٣١هـ تقريب ٧٥٨٠.

(٣) أحد علماء المالكية، وسيأتي.

(٤) هو الفهري شيخ ابن العربي، وسيأتي ذكره.

(٥) الأنعام: ٩٠.

(٦) هو عبدالله بن عبدالله أبو المعالي الجويني المشهور بـ «إمام الحرمين» توفي سنة ٤٧٨.

المفيد للوجه الذي ذكرناه، ولا معنى له غيره.

**المسألة الرابعة:** لما ضرب بنو إسرائيل الميتَ بتلك القطعة من البقرة قال: دَمِي عند فلان؛ فتعين قَتْلُهُ، وقد استدُلَّ مالك في رواية ابن القاسم<sup>(١)</sup> وابن وهب<sup>(٢)</sup> عنه على صحة القول بالقَسامة بقول المقتول: دَمِي عند فلان بهذا، وقال مالك: هذا مما يبين أن قول الميت: دَمِي عند فلان مقبول ويقسم عليه.

فإن قيل: كان هذا آية ومعجزة على يدي موسى ﷺ لبني إسرائيل.

قلنا: الآية والمُعجزة إنما كانت في إحياء الميت، فلما صار حيًّا كان كلامه كسائر كلام الأدميين كلَّهم في القبول والردِّ، وهذا فنٌّ دقيقٌ من العلم لم<sup>(٣)</sup> يتفطن له إلا مالك. ولقد حققناه في كتاب المقسط في ذكر المعجزات وشروطها.

فإن قيل: فإنما قتله موسى ﷺ بالآية.

قلنا: ليس في القرآن أنه إذا أخبر وجب صدقُه، فلما امرهم بالقسامة معه، أو صدقه جبريل فقتله موسى بعلمه، كما قتل النبي ﷺ الحارث بن سُويد، بالمجذّر بن زياد بإخبار جبريل عليه السلام له بذلك<sup>(٤)</sup> حسبما تقدّم، وهي مسألة خلاف كبرى قد بيناها في موضعها.

[٢٧] وروى مسلم وفي الموطأ، وغيره، حديث حُوَيْصَةَ ومُحَيِّصَةَ قال فيه: فتكلّم مُحَيِّصَةَ فقال: يا رسول الله، وذكره إلى قوله: فقال رسول الله ﷺ لحُوَيْصَةَ ومُحَيِّصَةَ، وعبد الرحمن: «أتحلفون وتستحقون دمَ صاحبكم».

[٢٨] وفي مسلم: «يحلف خمسون رجلاً منكم على رجل منهم فيذفع إليكم برؤيته»<sup>(٥)</sup>.

[٢٧] صحيح. أخرجه مالك ٨٧٧/٢ والشافعي ٢/ ١١٢- ١١٣ وأحمد ٣/٤ والبخاري ٧١٩٢ ومسلم ١٦٦٩ ح ٦ وأبو داود ٤٥٢١ والنسائي ٨/ ٦- والطحاوي ٣/ ١٩٨ من طرق عن مالك عن أبي ليلى بن عبد الله بن سهل عن سهل بن أبي حثمة مطولاً. وورد من وجوه أخر، فقد أخرجه البخاري ٦١٤٢ و٦١٤٣ و٦٨٩٨ ومسلم ١٦٦٩ وأبو داود ٤٥٢٠ و٤٥٢٣ والترمذي ١٤٢٢ والنسائي ٨/ ٩- ٩- ١٠- ١١ والشافعي ٢/ ١١٣- ١١٤ وعبد الرزاق ١٨٢٥٩ والحميدي ٤٠٣ وابن أبي شيبة ٩/ ٣٨٣ وأحمد ٤/ ١٤٢ وابن الجارود ٧٩٨ و٨٠٠ وابن حبان ٦٠٠٩ والدارقطني ٣/ ١١٠ والطحاوي في «المعاني» ٣/ ١٩٨ والطبراني ٥٦٢٩ والبيهقي ٨/ ١٢٠ من طرق كثيرة عن سهل بن أبي حثمة، بالفاظ متقاربة، وزاد بعضهم - رافع بن خديج - مع سهل بن أبي حثمة.

[٢٨] صحيح. هو لفظ مسلم في روايته ١٦٦٩ ح (٢).

- (١) تقدم ذكره.
- (٢) هو الإمام الفقيه المحدث عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي أبو محمد المصري ثقة حافظ عابد روى له الأئمة الستة، توفي سنة ١٩٧ رحمه الله.
- (٣) في الأصل «لا» والتصويب عن القرطبي ١/ ٤٥٦. (٤) تقدم بإثر حديث (٢٠).
- (٥) قال النووي في «شرح مسلم» ١١/ ١٤٩: الرُمة - بضم الراء -: الجبل، والمراد هنا الجبل الذي يربط في رقبة =

[٢٩] وروى أبو داود، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أنه قتل رجلاً بالقسامة من بني نصر بن مالك. وقال الدارقطني: نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيحة، وقد بينا ذلك في أصول الفقه، واستبعد ذلك<sup>(١)</sup> البخاري والشافعي وجماعة من العلماء، وقالوا<sup>(٢)</sup>: كيف يُقبل قوله في الدم، وهو لا يُقبل قوله في درهم<sup>(٣)</sup>.

وإنما تستحق بالقسامة الدية، وقد أحكمنا الجواب والاستدلال في موضعه، ونشير إليه الآن بوجهين: أحدهما: أن السنة هي التي تمضي وترد لا اعتراض عليها ولا تناقض فيها، وقد تلونا أحاديثها. الثاني: أنه مع أن قوله: لا يُقبل في درهم قد قلتم إن قتل المحلة يُقسم فيه على الدية، وليس هنالك قول لأحد، وإنما هي حالة محتملة للتأويل والحق والباطل، إذ يجوز أن يقتله رجل ويجعله عند دار آخر؛ بل هذا هو الغالب من أفعالهم، وباقي النظر في مسائل الخلاف وشرح الحديث مستطر.

**المسألة الخامسة:** في هذه الآية دليل على حصر الحيوان في المعين بالصفة خلافاً لأبي حنيفة حيث يقول: لا يُحصر الحيوان بصفة ولا يتعين بحلّة.

قال ابن عباس: لو أن بني إسرائيل لما قيل لهم: اذبحوا بقرة، باذروا إلى أي بقرة كانت فذبحوها لأجزاً ذلك عنهم وامتثلوا ما طُلب، ولكنهم شددوا فشدد الله عليهم، فما زالوا يسألون ويوصف لهم حتى تَعَيَّتْ<sup>(٤)</sup>. وهذا كلام صحيح، ودليل مליح، والله أعلم.

-----

[٢٩] ضعيف. أخرجه أبو داود ٤٥٢٢ والبيهقي ١٢٦/٨ عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب به، وهذا معضل، فهو ضعيف، وليس فيه عن أبيه عن جده، كما وقع للمصنف، وتبعه على ذلك القرطبي، وقد بينت ذلك بتخريجي للقرطبي ٥٥٩، ويؤكد ما ذكرت، قول المنذري في «مختصر أبي داود» ٤٣٥٧: هذا معضل، واختلف في الاحتجاج بعمر بن شعيب اهـ.

= القاتل، ويسلم فيه إلى ولي القاتل اهـ.  
(١) كذا في النسخ، وعبارة المصنف فيها غموض، ويوضح ذلك ما ذكره القرطبي في «تفسيره» ٤٥٧/١ حيث قال رحمه الله: استدل مالك - رحمه الله - في رواية ابن القاسم وابن وهب على صحة القول بالقسامة بقول المقتول: دمي عند فلان، أو فلان قتلني، ومنعه الشافعي وجمهور العلماء. قالوا: وهو الصحيح، لأن قول المقتول: دمي عند فلان، أو فلان قتلني خبر يحتمل الصدق والكذب، ولا خلاف أن دم المدعى عليه معصوم ممنوع إباحته إلا بيقين، ولا يقين مع الاحتمال، فبطل قول المقتول: دمي عند فلان، وأما قتل بني إسرائيل، فكانت معجزة، وأخبر تعالى أنه يحييه، وذلك يتضمن الإخبار بقاتله خبراً جزماً لا يدخله احتمال فافترقا.

(٢) عبارة القرطبي ٤٥٧/١ «فقالوا».

(٣) أي إن الميت إذا نطق بعد الموت، لو نطق لفلان علي درهم، أو لي عليه درهم لا يثبت به حق سواء له أو عليه، فكيف يقبل قوله في القود؟! وانظر مزيد الكلام على القسامة في «فتح الباري» ١٢/ ٢٣١- ٢٣٥. ٢٣٩- ٢٤٣ وشرح الموطأ للزرقاني ٤/ ٢٥٦- ٢٦٤ و«الهداية» في فروع الحنفية ٤/ ٢١٦/ ٢٢١ و«تفسير القرطبي» ١/ ٤٥٧- ٤٥٩- ٤٦٠.

(٤) موقوف، أخرجه الطبري ١٢٣٩ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ من طرق عن ابن عباس لكن مختصراً، وورد عن مجاهد =



**الآية الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسَ السَّعَرَ وَمَا نَزَّلْنَا عَلَى الْمَلَائِكَةِ سَائِلَ هُنُوتٍ وَمُرُوتٍ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّ يَقُولًا إِنَّمَا كُنَّا فِتْنَةً فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [الآية: ١٠٢]. فيها تسع مسائل:

**المسألة الأولى:** ذكر الطبري وغيره في قصص هذه الآية: أن سليمان عليه السلام كان له امرأة يقال لها: الجردة، تكرم عليه ويهوها، فاختصم أهلها مع قوم فكان صغور<sup>(١)</sup> سليمان عليه السلام إلى أن يكون الحكم لأهل الجردة، فغويب، وكان إذا أراد أن يدخل الخلاء أو يخلو بإحدى نسائه أعطاهها خاتمه، ففعل ذلك يوماً فألقى الله تعالى صورته على شيطان، فجاءها فأخذ الخاتم فلبسه، ودانت الجن والإنس له، وجاء سليمان عليه السلام بعد ذلك يطلبه، فقالت: ألم تأخذه؟ فعلم أنه ابتلي، وعلمت الشياطين أن ذلك لا يدوم لها؛ فاعتنمت الفرصة فوضعت أوضاعاً من السحر والكفر وفنوناً من النيرجات<sup>(٢)</sup> وسطروها في مَهَارِق<sup>(٣)</sup>، وقالوا: هذا ما كتب آصف بن برخيا كاتب نبي الله سليمان، فدفنوها تحت كرسيه، وعاد سليمان إلى حاله، واستأثر الله تعالى به، فقالت الشياطين للناس: إنما كان سليمان يملككم بأمر أكثرها تحت كرسيه، فيها علوم غريبة؛ فدونكم فاحتفروا عليها، ففعلوا واستثاروها، فنفذ عليهم القضاء فصار في أيديهم، وتناقلت الكفرة والفلاسفة عنهم حتى وصل ذلك إلى يهود الحجاز، فكانوا يعملونه ويعلمونه ويصرفونه في حوائجهم ومعايشهم؛ وكانوا بين جاهلية جهلاء وأمة عمياء؛ فلما بعث الله تعالى محمداً صلى الله عليه وآله بالحق، ونور القلوب، وكشف قناع الألباب، لجأت اليهود إلى أن تعلق ما كان عندها من ذلك لسليمان عليه السلام، وتزعم أنه مما نزل به جبريل وميكائيل عليهما السلام على سليمان عليه السلام، وكان ذلك قد حمل قوماً قبل البعث على أن يتبرؤا من سليمان عليه السلام، فأنزل الله تعالى الآية<sup>(٤)</sup>.

**المسألة الثانية:** هذا الذي ذكرنا آنفاً مما فيه الحرج في ذكره<sup>(٥)</sup> عن بني إسرائيل لما قدمناه من أنه إنما أُذِنَ لنا أن نتحدث عنهم في حديث يعود إليهم، وما كنا لنذكر هذا لولا أن الدواوين قد شحنت به. أما قولهم: إن سليمان كان صغوره صحة الحكم لقوم الجردة، فباطل قطعاً؛ لأن الأنبياء صلوات

= قوله برقم ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ وورد من قول أبي العالية ١٢٤٧، وورد مرفوعاً برقم ١٢٤٨ من مرسل قتادة، وهو منكر جداً، والصواب كونه عن ابن عباس، أو من دونه، ولا أصل له في المرفوع، وانظر «تفسير الشوكاني» ١٨٢ و ١٨٣ بتحريجي، والله الموفق.

(١) أي ميل. ومنه حديث الهرة، وأنه عليه الصلاة والسلام أصغى لها الإناء، وسيأتي تخريجه.

(٢) النيرج: أخذ كالسحر، وليس بسحر، بل هو تشبيه وتلبس.

(٣) المَهْرَق - بوزن مُكْرَم - الصحيفة، معرّب اه قاموس.

(٤) هذا الخبر ورد عن سعيد بن جبير أخرجه الطبري ١٦٦٢ وورد عن ابن عباس أخرجه برقم ١٦٦٣، وورد عن

قتادة برقم ١٦٦٦ و ١٦٦٧، وهذه الروايات مصدرها كتب أهل الكتاب، لا حجة في شيء منها، والله أعلم.

(٥) هذا الذي ذكره المصنف نفيس جداً، فتدبره، والله الموفق.

الله عليهم لا يجزئ ذلك عليهم إجماعاً؛ فإنهم معصومون عن الكبائر باتفاق. وأما قولهم<sup>(١)</sup> بأن شيطاناً تصوّر في صورة ملك أو نبي، فأخذ الخاتم، فباطل قطعاً؛ لأن الشياطين لا تتصوّر على صور الأنبياء؛ وقد بيّنا ذلك مبسوطاً في «كتاب النبي». وأما دفنُها تحت كرسي سليمان عليه السلام، فيمكن ألا يعلم بذلك وتبقى حتى يفتتن بها الخلق بعده. وقد روي: أن سليمان عليه الصلاة والسلام أخذها ودفنها تحت كرسيه وذلك مما لا يجوز عليه وأنه لم يكن سحراً. أما لو علم أنها سحر فحقها أن تحرق أو تفرق، ولا تبقى عرضة للنقل والعمل.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا﴾: قيل: يهود زمان سليمان، وقيل: يهود زماننا، واللفظ فيهم عام، ولجميعهم محتمل، وقد كان الكل منهم متبعاً لهذا الباطل.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ﴾. اختلف الناس في حرف «ما»: فمنهم من قال: إنه نفي، ومنهم من قال: إنه مفعول، وهو الصحيح.

ولا وجه لقول من يقول: إنه نفي، لا في نظام الكلام ولا في صحة المعنى، ولا يتعلق من كونه مفعولاً سياق الكلام بمحال عقلاً ولا يمتنع شرعاً، وتقريره: وأتبع اليهود ما تلت الشياطين من السحر على ملك سليمان، أي نسبته إليه وأخبرته به عنه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾<sup>(٢)</sup>، أي إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته ما لم يلقه النبي، يحاكبه ويلبس على السامعين به حسبما بيّناه<sup>(٣)</sup>. وما كفر سليمان قط ولا سحر، ولكن الشياطين كفروا بسحرهم، وأنهم يعلمونه الناس؛ ومعتقد الكفر كافر، وقائله كافر، ومعلمه كافر، ويعلمون الناس ما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت، وما كان الملكان يعلمان أحداً حتى يقولوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾.

فإن قيل: وهي المسألة الخامسة: كيف أنزل الله تعالى الباطل والكفر؟

قلنا: كل خير أو شر أو طاعة أو معصية أو إيمان أو كفر منزل من عند الله تعالى.

[٣٠] قال النبي ﷺ في الصحيح: «ماذا فتح الليلة من الخزائن؟ ماذا أنزل الله تعالى من الفتن؟»

[٣٠] صحيح. أخرجه البخاري ١١٥ و ١١٢٦ و ٥٨٤٤ و ٦٢١٨ و ٧٠٦٩ والترمذي ٢١٩٦ وأحمد ٢٩٧/٦ وابن حبان ٦٩١ كلهم من حديث أم سلمة «أن النبي ﷺ استيقظ ليلة، فقال: سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتن، وماذا فتح من الخزائن، أيقظوا صواحب الحُجر، فرب كاسية في الدنيا، عارية في الآخرة» لفظ البخاري بحرفيته في الرواية الأولى، ويلاحظ أن المصنف - ابن العربي - ساقه بمعناه .. وأخرجه مالك ٢/ ٩١٣ ح ٨ عن يحيى بن سعيد عن الزهري مرسلًا، والموصول صحيح، فلا يضره إرسال من أرسله.

(١) تكلم المصنف على معنى هذا الخبر الإسرائيلي، على فرض صحته، لأن غيره ذكره، وبين المصنف رحمه الله، أنه خبر إسرائيلي، وليس بشيء.

(٢) سورة الحج: ٥٢. (٣) يأتي الكلام عليه في سورة الحج، آية: ٥٢ إن شاء الله.

أيقظوا صواحبَ الحَجَرِ، رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة». فأخبر عليه السلام عن نزول الفتن على الخَلْقِ.

**المسألة السادسة:** فإن قيل: وكيف نزل الكفر على المَلَكَيْنِ وهم يفعلون ما يؤمرون، ويسبّحون الليل والنهار لا يفترّون، فأتى يصحُّ أن يتكلموا بالكُفْرِ ويعلموه؟

قلنا: هذا الذي أشكَل على بعضهم حتى رُوِيَ عن الحسن أنه قرأ «المَلَكَيْنِ» بكسر اللام، وروي أنه كان ببايل عِلْجان<sup>(١)</sup>، وقد بلغ التغافل أو الغفلة ببعضهم حتى قال: إنما هما داود وسليمان<sup>(٢)</sup>. وتأول الآية: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾، أي في أيامهما.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾، يعني: الشياطين.

[٣١] وقد رَوَى المفسرون عن نافع قال: قال لي ابنُ عمر: أطلعت الحمراء؟ قلت: طلعت.

[٣١] موضوع. أخرجه الطبري ١٦٩١ وابن الجوزي في «الموضوعات» ١٨٦/١ والذهبي في «الميزان» ٣٥٦٧ من طريق سُنيِد بن داود عن فرج بن فضالة عن معاوية بن صالح عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وهذا إسناد ساقط. قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، والفرج بن فضالة قد ضعفه يحيى، وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، وأما سنيد، فقد ضعفه أبو داود، وقال النسائي: ليس بثقة اهـ. وقد استغربه ابن كثير في «تفسيره» ١٤٣/١ جداً. وورد من وجه آخر أخرجه أحمد ١٣٤/٢ والبخاري ٢٩٣٨ «كشف» وابن حبان ٦١٨٦ والبيهقي ١٠/٤-٥ كلهم من طريق يحيى بن أبي بُكير عن زهير بن محمد عن موسى بن جبير عن نافع عن ابن عمر، مرفوعاً بنحوه وأتم، وهذا إسناد ساقط، زهير بن محمد مختلف فيه، وقد ضعفه غير واحد، واتفقوا على أنه روى مناكير، والظاهر أن هذا منها، فقد خالفه موسى بن عقبة، وهو أوثق منه وأحفظ، فجعله عن ابن عمر عن كعب الأحبار، كذا أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» ٩٧ وعنه الطبري ١٦٨٧ كلاهما عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر عن كعب الأحبار، وهذا إسناد كالشمس، لا غبار عليه البتة وكرره الطبري ١٦٨٨ عن عبدالعزيز بن مختار عن موسى به، وقد قدح في رفع الحديث البخاري والبيهقي وغيرهما. قال البخاري عقب الحديث: رواه بعضهم عن نافع عن ابن عمر موقوفاً، وإنما أتى رفع هذا عندي من زهير لأنه لم يكن بالحافظ، وكذا ذكر البيهقي، وهو الذي اختاره ابن كثير في «تفسيره» ١٤٣/١، والعجب أن البيهقي أخرجه في «الشعب» ١٦٣ عن موسى بن جبير عن موسى بن عقبة به مرفوعاً، لكن فيه محمد بن يونس الكديمي، وهو متروك كذاب، والحمل عليه في هذا الحديث، ثم كرره البيهقي ١٦٤ عن ابن عمر عن كعب الأحبار، وصوبه. وورد حديث ابن عمر من وجه آخر أخرجه ابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» ١٤٣/١، وإسناده ساقط فيه موسى بن سرجس، وهو مجهول، وفيه هشام بن علي بن هشام، وثقة ابن حبان وحده على قاعدته في توثيق المجاهيل، وسعيد بن سلمة، وإن روى له مسلم فقد ضعفه النسائي وجهله ابن معين، ولحديث ابن عمر شاهد من حديث علي، أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» ١٨٥-١٨٦، وقال: موضوع، والمتهم به مُغيث. قال الأزدي: خيب كذاب، وبهذا الإسناد أخرجه ابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» ١٤٣/١، وكرره ابن مردويه من وجه آخر، وفيه جابر الجعفي، وهو متروك، وقد كذبه أبو حنيفة رحمه الله، وقال الحافظ ابن كثير: لا

(١) العليج: يطلق على الرجل الشديد البأس من كفار العجم.

(٢) عزاه القرطبي ٥٢/٢ لابن أبيزى أحد التابعين، ولا يصح عنه إذ لم أجد من أسنده إليه.

قال: لا مرحباً بها ولا أهلاً، وأراه لعنها. قلت: سبحان الله! نجم مسخر مطيع تلّعه؟ قال: ما قلت لك إلا ما سمعت من رسول الله ﷺ. قال رسول الله ﷺ: إن الملائكة عَجَّت من معاصي بني آدم في الأرض، فقالت: يا رب، كيف صَبْرُكَ على بني آدم في الخطايا والذنوب؟ فأعلمهم الله سبحانه أنهم لو كانوا مكانهم ويحل الشيطان من قلوبهم محلّه من بني آدم لعمَلُوا بعملهم، وقد أعطيت بني آدم عَشراً من الشهوات فيها يَغْضُونَنِي. قالت الملائكة: ربنا لو أعطيتنا تلك الشهوات، وإبتليتنا، لحَكَمْنَا بالعدل وما عصيناك، فأمرهم سبحانه أن يختاروا منهم مَلَكِينَ من أفضلهم، فتعرّض لذلك هاروت وماروت وقالوا: نحن ننزل؛ وأعطينا الشهوات، وكلّفنا الحُكْم بالعدل.

فتزلا ببابل، فكانا يحكما حتى إذا أُمْسِيَا عَرَجَا إلى مكانهما، ففَتِنَا بامرأة حَاكَمَتْ زوجها اسمها بالعربية «الزُّهْرَة»، وبالنبطية «بَيْرْخَت»<sup>(١)</sup>، وبالفارسية «أَقَاهِيد»<sup>(٢)</sup>؛ فقال أحدهما لصاحبه: إنها لتُعْجِبُنِي. قال له الآخر: لقد أردت أن أقول لك ذلك، فهل لك في أن تعرّض لها؟ قال له الآخر: كيف بعذاب الله. قال: إنا لنترجو رحمة الله. فطلبها في نفسها. قالت: لا، حتى تقضي لي على

يصح، وهو منكر جداً. وقد جاء موقوفاً ومقطوعاً، فقد أخرجه الطبري ١٦٨٤ عن ابن عباس، وفيه أبو شعبة العدوي، وهو مجهول، وكرره الطبري ١٦٨٥ عن ابن مسعود وابن عباس، وفيه علي بن زيد ضعيف روى مناكير. وكرره برقم ١٦٨٦ عن علي، وقد استغربه ابن كثير ١٤٣/١ جداً، وأعله ابن حزم في «الملل» بعمير بن سعيد واتهمه بهذا الحديث، وأنه كذب.

وكرره الطبري ١٦٨٧ عن ابن عمر عن كعب الأحبار بإسناد كالشمس وقد تقدم، وكرره ١٦٨٩ عن السدي قوله ١٦٩٠ عن الربيع قوله ١٦٩٢ عن مجاهد قوله، وهو الراجح، فالمرفوع باطل، وإنما هو عن كعب الأحبار، وعنه أخذه مجاهد وغيره، ولا أصل له في المرفوع، ولهذا لم يروه البغوي مرفوعاً، وإنما ذكره في «تفسيره» ١/ ٦٤-٦٥ عن الكلبي والسدي وعطاء وغيرهم، وقد قدح بصحته ابن العربي حيث قال: إنما سقنا هذا الخبر لأن العلماء رَوَوْه ودونوه، وتحقيق القول أنه لم يصح سنده، ورده القرطبي أيضاً في «تفسيره» ٥٢/٢ حيث قال: هذا كله ضعيف، وبعيد عن ابن عمر وغيره، لا يصح منه شيء اهـ باختصار. وبهذا يتبين خطأ الحافظ ابن حجر - رحمه الله - حيث قال في «القول المسدد» ٤٠-٤١ بأن للحديث طرقاً كثيرة جمعتها في جزء مفرد يكاد الواقف عليه أن يقطع بوقوع هذه القصة لكثرة الطرق الواردة فيها، وقوة مخارجها، كذا قال - رحمه الله -! وقد بينت بحمد الله أن أسانيداً واهية متداعية، وأن الذي صح في ذلك إنما هو عن كعب الأحبار، وقد خالفه العلامة أحمد شاكر في «المسند» ٦١٧٨ فقال: طرقها كلها معلولة أو واهية، أضف إلى ذلك مخالفتها الواضحة للعقل، لا من جهة عصمة الملائكة القطعية فقط، بل من ناحية أن الكوكب الذي نراه صغيراً في عين الناظر قد يكون أضعاف حجم الكرة الأرضية، فأنى يكون جسم المرأة الصغير إلى هذه الأجرام الفلكية الهائلة اهـ. باختصار، والصواب أن هذا الخبر من أساطير اليهود، قلت: هناك شيء آخر يدل على وضع الحديث، وهو أنه لا يجوز لأحد أن يرفع بصره إلى السماء يلعن كوكب الزهرة، فالحديث باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ، ولا يصح عن ابن عمر أنه لعن الزهرة فتنه، والله أعلم.

(١) في «تفسير القرطبي» ٥١/٢ «بيدخت» وعند الطبري ١٦٨٩ «بيدخت».

(٢) في «تفسير القرطبي» ٥١/٢ «ناهيل» وعند ابن الجوزي «أناهيد» وعند الطبري ١٦٨٩ «أناهيد»، وكذا في «الدر» ١٨٦/١.

زُوجِي؛ ففضيا لها وقصداها وأرادا مواقعتها، فقالت لهما: لا أُجيبكما لذلك حتى تُعَلِّماني كلاماً أصدق به إلى السماء، وأنزل به منها؛ فأخبراهما، فتكلّمت فصعدت إلى السماء فمسحتها الله تعالى كوكباً، فلما أرادا أن يصعدا، لم يُطيقا فأيقنا بالهلكة؛ فخيّرنا بين عذاب الدنيا والآخرة، فاختارا عذاب الدنيا، فعُلِّقا ببابل فجعلنا يكلمان الناس كلامهما، وهو السحر. ويقال: كانت الملائكة قبل ذلك يستغفرون للذين آمنوا، فلما وقعا في الخطيئة استغفروا لمن في الأرض.

قال القاضي: وإنما سُقنا هذا الخبر، لأن العلماء رَوَوْه ودَوَّنُوهُ فخشنا أن يقع لمن يضل به. وتحقيقُ القول فيه أنه لم يصح سنده، ولكنه جازئ كله في العقل لو صح في النقل، وليس بممتنع أن تقع المعصية من الملائكة، ويوجد منهم خلاف ما كُلِّفوه، وتُخلَق فيهم الشهوات؛ فإن هذا لا ينكره إلا رجлан: أحدهما: جاهل لا يدري الجائز من المستحيل، والثاني: من شَمَّ وَزَدَ الفلاسفة، فرأهم يقولون: إن الملائكة روحانيون، وإنهم لا تركيب فيهم، وإنما هم بسائط، وشهوات الطعام والشراب والجماع لا تكون إلا في المركبات من الطبائع الأربع، وهذا تحكّم في القولين من وجهين: أحدهما: أنهم أخبروا عن الملائكة وكيفيتهم بما لم يعاينوه، ولا نُقل إليهم، ولا دَلٌّ دليل العقل عليه. والثاني: أنهم أحالوا على البسيط أن يتركّب، وذلك عندنا جائز؛ بل يجوزُ عندنا بلا خلاف أن يأكل البسيط ويشرب وَيَطْأُ، ولا يوجد من المركب شيء من ذلك. وهذا الذي اطّرد في البسيط مِنْ عَدَمِ الغذاء، وفي المركّب من وجود الغذاء عادة إلا أنه غاية القدرة، وقد مكّنا القول في ذلك ومهدناه في الأصول، وخبر الله تعالى عنهم بأنهم يَسْبَحُونَ الليل والنهار لَا يَفْتَرُونَ، ويفعلون ما يُؤْمَرُونَ، صدق لا خلاف فيه، لكنه خبر عن حالهم، وهي ما يجوزُ أن تتغير فيكون الخبر عنها بذلك أيضاً، وكل حق صدق لا خلاف فيه.

وقد قال علماؤنا: إنه خبر عامٌ يجوزُ أن يدخله التخصيص، وهذا صحيح أيضاً. وقد روى سُنيّد في تفسيره أنه دُخِلَ إليهما في مغارهما وكُلِّما، وتعلّم منهما في زمن الإسلام<sup>(١)</sup>، وليس التعلّم منهما إلا سماع كلامهما، وهما إذا تكلّما إنما يقولان: إنما نحن فتنة فلا تكفر؛ أي لا تجعل ما تسمع منا سبباً للكفر، كما جعل السامري ما أطلع عليه من أثر فرس جبريل سبباً لاتخاذ العجل إلهاً مِنْ دُونِ الله.

وفي هذا من العبرة الخشية من سوء العاقبة والخاتمة، وعدم الثقة بظاهر الحالة، والخوف من مكر الله تعالى، فهذا بلعام في الآدميين كهاروت وماروت في الملائكة المقربين، فأنزلوا كل فن في مرتبته، وتحقّقوا مقداره في درجته حسبما رويناه، ولا تذهلوا عن بعضه فتجهلوا جميعه.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾. وقد أوردنا في كتاب «المشكّلين» القول في السحر<sup>(٢)</sup> وحقيقته ومنتهى العمل به على وجه يشفي الغليل، وبيننا أن من

(١) هذا أثر باطل لا يصح، وسنيد هو ابن داود، واسمه حسين، وسنيد - لقب له، قال عنه النسائي: ليس بثقة، وتقدم الكلام عليه في الخبر المتقدم.

(٢) انظر تفسير القرطبي ٤٦/٢ والمغني ٢٩٩/١٢ وغيرهما.

أقسامه<sup>(١)</sup> ففعل ما يُفَرِّقُ به بين المرء وزوجه، ومنه ما يجمع بين المرء وزوجه، ويسمى التَّوَلُّة<sup>(٢)</sup>، وكلاهما كُفْر، والكل حرام، كفر. قاله مالك. وقال الشافعي: السحر معصية إن قُتِلَ بها الساحر قُتِلَ، وإن أضرَّ بها أُدْبَ على قَدَرِ الضرر<sup>(٣)</sup>. وهذا باطل من وجهين:

أحدهما: أنه لم يعلم السحر، وحقيقته أنه كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى، وتُنسب إليه فيه المقادير والكائنات.

والثاني: أن الله سبحانه قد صرَّح في كتابه بأنه كفر، لأنه تعالى قال: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَزَّلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلَكٍ سُلَيْمَنَ﴾، من السحر، وما كَفَرَ سليمان بقول السحر، ولكن الشياطين كفروا به وبتعليمه، وهاروت وماروت يقولان: إنما نحن فِتْنَةٌ فلا تكفر، وهذا تأكيد للبيان.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

يعني: بِحُكْمِهِ وقضائه لا بأمره؛ لأن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء، ويقضي على الخلق بها، وقد مهدنا ذلك في موضعه.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿يَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾. هم يعتقدون أنه نفع لما يتعجلون به من بلوغ الغرض، وحقيقته مضرَّة، لما فيه من عظيم سوء العاقبة؛ وحقيقة الضرر عند أهل السُّنة كلُّ ألم لا نفع يوازيه، وحقيقة النفع كلُّ لذة لا يتعقبها عقاب، ولا تلحق فيه ندامة. والضرر وعدمُ المنفعة في السحر متحقق.

**الآية السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمِعُوا﴾ [الآية: ١٠٤].

كانت اليهود تأتي النبي ﷺ فتقول: يا أبا القاسم، رَاعِنَا<sup>(٥)</sup> توهم أنها تريد الدعاء، من المراعاة<sup>(٦)</sup>، وهي تَقْصِدُ به فاعلاً من الرعونة. وروى: أن المسلمين كانوا يقولون: راعنا، من الرعي،

(١) ذكر الرازي ثمانية أنواع للسحر، نقلها عنه ابن كثير في تفسيره ١٥٠/١.

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية»: التولة: ضرب من الخرز يوضع للسحر، فتحبب بها المرأة إلى زوجها. وقيل: هي ما يعلق على الإنسان وغيره من تيممة ونحوها.

(٣) انظر اختلاف الفقهاء في حكم الساحر المسلم والذمي في تفسير القرطبي ٤٧/٢، والمغني ٣٠٠/١٢، ٣٠٢، وفتح القدير ٩١/٦ - ٩٢.

(٤) في الآية دليل على أن السحر حقيقة، وأنه يؤثر، خلافاً للمعتزلة وبعض من وافقهم، وقد أنكر الجصاص في «أحكامه» ٥٠/١ حقيقة السحر، وأطال في رده على من خالف ذلك، انظر ما ذكره في ٥٠ - ٧٢، وذكر أشياء هامة جداً تراجع لكن لم يصب في إنكاره حقيقة السحر، والله أعلم.

(٥) أخرجه الطبري ١٧٣٣ عن قتادة بآثم منه، وكرره ١٧٣٤ عن ابن عباس، لكن الضحاك لم يلق ابن عباس.

(٦) قال القرطبي في «تفسيره» ٥٧/٢: وحقيقة «راعنا» في اللغة: أرعنا ولترعك، لأن المفاعلة من اثنين، فتكون من: رعاك الله. أي احفظنا ولنحفظك، وارقبنا ولنرقيبك، ويجوز أن يكون من أرعنا سمعك، أي فرغ سمعك لكلامنا، وفي المخاطبة بهذا جفاء اهـ ملخصاً.

فسمعتهم اليهودُ، فقالوا: يا رَاعِنَا كما تقدم، فهني الله تعالى المسلمينَ عن ذلك<sup>(١)</sup>، لئلا يَفْتَدِي بهم اليهودُ في اللفظ، ويقصدوا المعنى الفاسدَ منه.

وهذا دليل على تجنُّب الألفاظِ المحتملة التي فيها التعرض للتنقيص والعَضْ، ويخرج منه فهم التعريض بالقَذْف وغيره. وقال علماؤنا: إنه ملزِمٌ للحَدِّ، خلافاً للشافعي وأبي حنيفة حيث قالوا: إنه قولٌ محتَمِلٌ للقَذْف وغيره، والحدُّ مما يسقطُ بالشبهة<sup>(٢)</sup>. ودليلنا أنه قولٌ يفهم منه القَذْفُ، فوجب فيه الحدُّ كالصريح. وقد يكون في بعض المواضع أبلغ من التصريح في الدلالة على المراد، وإنكار ذلك عنادٌ، وقد مهَّدنا ذلك في مسائل الخلاف.

**الآية<sup>(٣)</sup> السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الآية: ١١٤]. فيها خمس مسائل<sup>(٤)</sup>:

**المسألة الأولى:** فيمن نزلت؟ فيه أربعة أقوال: الأول: أنه بُخْتُ نَصَرَ. الثاني: أنهم مانعو بيت المقدس من النصارى اتخذه كِطَامَةً<sup>(٥)</sup>. والثالث: أنه المسجد الحرام عام الحُدُيَّة. الرابع: أنه كلُّ مسجد؛ وهو الصحيح؛ لأنَّ اللفظ عامٌ وَرَدَ بصيغة الجمع؛ فتخصيصه ببعض المساجد أو بعض الأزمنة محال، فإن كان فأمثلها الثالث.

**المسألة الثانية:** فائدة الآية: فائدة هذه الآية تعظيمُ أمر الصلاة؛ فإنها لما كانت أفضلَ الأعمال وأعظمها أجراً كان منْعُها أعظمَ إثماً، وإخرا ب المساجد تعطيلٌ لها وقطعٌ بالمسلمين في إظهار شعائرهم وتأليف كلمتهم.

**المسألة الثالثة:** إن قوله تعالى: ﴿سَجَدَ لِلَّهِ﴾ يقتضي أنها لجميع المسلمين عامة، الذين يعظمون الله تعالى، وذلك حُكْمُها بإجماع الأمة؛ على أنَّ البُقْعَةَ إذا عُيِّنَتْ للصلاة خرجت عن جُمْلَةِ الأملاك المختصة بربها، فصارت عامةً لجميع المسلمين بمنفعتيها ومسجدتيها، فلو بنى الرجلُ في داره مسجداً وحجزه عن الناس، واختصَّ به لنفسه لبقى على ملكه، ولم يخرج إلى حدِّ المسجدية، ولو أباحه للناس كلهم لكان حكمه حُكْمَ سائر المساجد العامة، وخرج عن اختصاص الأملاك.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾. يعني إذا استولى عليها

(١) ورد ذلك عن قتادة أخرجه الطبري ١٧٣١، وهذا مرسل وكرره ١٧٣٢ عن عطية العوفي، وهذا مرسل.

(٢) انظر تفسير القرطبي ٥٧-٥٨.

(٣) يلاحظ أن المصنف لم يذكر آية النسخ مع ما فيها من الفوائد والأحكام؟! وقد أطال القرطبي في «تفسيره» ٢/ ٦١-٦٨ وكذا الجصاص في «أحكام»، ١/ ٧٢-٧٣-٧٤.

(٤) يلاحظ أن المصنف سرد أربع مسائل فقط.

(٥) في القاموس: كظم غيظه يكظمه: رده وحبسه. والمراد هنا بالكِطَامَة: الكناسة. راجع النهاية لابن الأثير مادة - ك ظ م.

المسلمون، وحصلت تحت سلطانهم فلا يتمكن الكافر حينئذ من دخولها، يعني إن دخلوها فعلى خوف من إخراج المسلمين لهم منها وأذيتهم على دخولها؛ وهذا يدل على أنه ليس للكافر دخول المسجد بحال<sup>(١)</sup>، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

**الآية الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْشَّرْقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [الآية: ١١٥]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: وفي ذلك سبعة أقوال:

[٣٢] الأول: أنها نزلت في صلاة النبي ﷺ قبل بيت المقدس، ثم عاد فصلى إلى الكعبة؛ فاعترضت عليه اليهود، فأنزلها الله تعالى له كرامة وعليهم حجة، قاله ابن عباس. الثاني: أنها نزلت في تخيير النبي ﷺ وأصحابه ليصلوا حيث شاؤوا من النواحي، قاله قتادة<sup>(٣)</sup>. الثالث: أنها نزلت في صلاة التطوع، يتوجه المصلي في السفر إلى حيث شاء فيها ركباً، قاله ابن عمر<sup>(٤)</sup>.

[٣٣] الرابع: أنها نزلت فيمن صلى الفريضة إلى غير القبلة في ليلة مظلمة، قاله عامر بن ربيعة. الخامس: أنها نزلت في النجاشي، آمن بالنبي ﷺ ولم يصل إلى قبلتنا، قاله قتادة<sup>(٥)</sup>. السادس: أنها

[٣٢] أخرجه الطبري ١٨٣٥ عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بأتم منه، وإسناده ضعيف، علي بن أبي طلحة عن ابن عباس منقطع، وكرره عن السدي ١٨٣٦ بنحوه، وهذا مرسل وذكره الواحدي في «أسباب النزول» ٦٢ عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس تعليقاً، وفي الباب من حديث البراء بن عازب، انظر صحيح البخاري ٤٠ ومسلم ٥٢٥ والترمذي ٣٤٠ و٢٩٦٢ و«تفسير النسائي» ٢٠، وفي الباب أحاديث.

[٣٣] أخرجه الترمذي ٣٤٥ وابن ماجه ١٢٠ والطيالسي ١١٤٥ والدارقطني ٢٧٢/١ والطبري ١٨٤٣ و١٨٤٥ والواحدي في «أسباب النزول» ٥٨ وأبو نعيم ١٧٩/١ والبيهقي ١١/٢ كلهم من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال: «كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة، فصلى كل رجل منا على حياله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي ﷺ، فنزل ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ قال الترمذي: ليس إسناده بذلك، وأشعث يضاعف، وتوبع عند الطيالسي، تابعه عمرو بن قيس، وإنما علته عاصم بن عبيد الله، فإنه ضعيف، وضعفه ابن العربي، ونه شاهد من حديث جابر أخرجه الدارقطني ٧٢/١ والحاكم ٢٠٦ والواحدي في «الأسباب» ٥٧ والبيهقي ١٠-١٢، وإسناده ضعيف لضعف أبي سهل وهو محمد بن سالم، وبه أعلى الذهبي في التلخيص، وتابعه عبد الملك العرزمي عند الواحدي ٥٧ والجصاص ٧٦/١ والعرزمي متروك، وقد ورد من طرق أخرى واهية لعلها تبلغ درجة الحسن بمجموعها، أو تقرب من الحسن كما قال الحافظ ابن كثير، ١/١٦٣ وانظر مزيد الكلام عليه في تفسير ابن كثير بتخريجي، والله الموفق.

(١) انظر «أحكام القرآن» ١/ ٧٥-٧٦ للجصاص، وأحكام القرآن للكبيا الطبري ١/ ١٣.

(٢) يأتي في سورة التوبة آية: ١٧. (٣) انظر الطبري ١٨٣٧.

(٤) يأتي برقم ٣٤.

(٥) ضعيف. أخرجه الطبري ١٨٤٦ عن قتادة بأتم منه، وهذا ضعيف لإرساله، وذكره الواحدي ٦٠ عن عطاء عن ابن عباس تعليقاً، فهذا وإن شبه لا شيء، وقد صح خلافة، وانظر الحديث الآتي.



نزلت في الدعاء. السابع: أنَّ معناها أينما كنتم وحيثما كنتم من مَشْرِقٍ أو مغرب فلكم قِبْلَةٌ واحدة تستقبلونها.

قال القاضي: هذه الأقوال السبعة لقائلها تحتمل الآية جميعها؛ فأما قول ابن عباس فيشهد له قوله سبحانه وتعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١٤٢]. وأما قول ابن عمر، فسند صحيح، وهو قوي في النظر، وقد روي عن النبي ﷺ:

[٣٤] «أنه كان يُحْرِم في السفر على الراحلة، مُسْتَقْبِل القبلة، ثم يصلي حيث توجَّهَتْ به بقية الصلاة»، وهو صحيح. وأما قول عامر بن ربيعة، فقد أسند إلى النبي ﷺ ولم يصح عنه<sup>(١)</sup>، وإن كان المصنفون قد رَوَوْهُ.

وقد اختلف العلماء<sup>(٢)</sup> في ذلك؛ فقال أبو حنيفة ومالك: تُجْزِئُهُ، بَيِّنَ أَنْ مَالِكاً رَأَى عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ فِي الْوَقْتِ اسْتِحْبَاباً. وقال المغيرة<sup>(٣)</sup> والشافعي: لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ، فَلَا يَنْتَصِبُ الْخَطَأُ عُذْراً فِي تَرْكِهَا، كَالْمَاءِ الطَّاهِرِ وَالْوَقْتِ. وما قاله مالكٌ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ جِهَةَ الْقِبْلَةِ تَبِيحُ الْضَرُورَةِ تَرْكُهَا فِي الْمَسَافَةِ<sup>(٤)</sup>، وَتَبِيحُهَا أَيْضاً الرُّخْصَةُ حَالَةَ السَّفَرِ، فَكَانَتْ حَالَةُ عُذْرِ أَشْبَهَ بِهَا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ الطَّاهِرَ لَا يَبِيحُ تَرْكُهُ إِلَى الْمَاءِ النَجَسِ ضَرُورَةً فَلَا يَبِيحُهُ خَطَأً.

**المسألة الثانية:** معنى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾: أَي: ذَلِكَ لَهُ مِلْكٌ وَخَلَقَ لِحُجُوزِ الصَّلَاةِ إِلَيْهِ وَإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ تَشْرِيفاً وَتَخْصِيصاً.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾. قيل: معناه فَتَمَّ اللَّهُ، وهذا يدلُّ على نَفْيِ الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ عَنْهُ تَعَالَى، لِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ.

[٣٤] صحيح. أخرجه مسلم ٧٠٠ ج ٣٣ و ٣٤ والترمذي ٢٩٥٨ والنسائي في «التفسير» ١٧ والطبري ١٨٤١ و ١٨٤٢ والواحدي في «الأسباب» ٥٩ والبيهقي ٤/٢ واستدركه الحاكم ٢/٢٦٦ كلهم من حديث ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي، وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه، قال: وفيه نزلت ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ لفظ مسلم. وهو عند البخاري ١٠٩٦ ومسلم ٧٠٠ ج ٣١ و ٣٢ وليس فيه ذكر الآية، وتفرد عبد الملك بن أبي سليمان بذكر الآية، وقد خالفه غير واحد فلم يذكروها، والله أعلم.

(١) تقدم برقم ٣٣، وأنه فوق الضعيف ودون الصحيح، والله أعلم.

(٢) قال الترمذي في «سننه» ١٧٧/٢ بعد ذكر حديث عامر بن ربيعة: وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا. قالوا: إذا صلى في الغيم لغير القبلة ثم استبان له بعد ما صلى أنه صلى لغير القبلة، فإن صلاته جائزة. وبه يقول الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق اهـ. وذكره القرطبي في «تفسيره» ٨٠/٢ وزاد: وهو قول أبي حنيفة ومالك، غير أن مالكا قال: تستحب له الإعادة في الوقت، وليس ذلك بواجب عليه، لأنه قد أدى فرضه على ما أمر، والكمال يستدرك في الوقت اهـ ملخصاً.

(٣) هو المغيرة بن مقسم الضُّبِّي الكوفي الفقيه تابعي صغير روى له الأئمة الستة، توفي سنة ١٣٦ رحمه الله، انظر «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٣٤١-٣٤٢.

(٤) أي أثناء القتال، ويأتي في سورة النساء إن شاء الله.

وقيل: معناه فثمَّ قِبْلَةُ الله، ويكون الوجهُ اسماً للتوجه.

وتحقيق القول فيه: أن الله تعالى أمر بالصلاة عباده، وفرض فيها الخشوع استكمالاً للعبادة، وألزم الجوارح السكون، واللسان الصمت إلا عن ذكر الله تعالى، ونُصِبَ البدن إلى جهة واحدة؛ ليكون ذلك أنقى للحركات، وأقعد للخواطر، وعيّنت له جهة الكعبة تشريفاً له.

وقيل له: إن الله سبحانه قَبِلَ وجهك، معناه أنك قصدت التوجه إلى الله تعالى، وقد عيّنت لك هذا الصوب، فهناك تجد ثوابك، وتحمد إياك.

**المسألة الرابعة:** في تنزيل الآية على الأقوال المتقدمة: لا يخفى أن عموم الآية يقتضي بمطلقه جواز التوجه إلى جهتي المشرق والمغرب بكل حال، لكن الله سبحانه خص من ذلك جواز التوجه إلى جهة بيت المقدس في وقت، وإلى جهة الكعبة في حال الاختيار في الفرض والحضر فيها أيضاً، وبقيت على النافلة في السفر؛ وقد تقدّم بيان ذلك في القسم الثاني من «الناسخ والمنسوخ».

**الآية التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَتْهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۚ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ١٢٤]، فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** ابتلى معناه اختبر، وقد تقدم بيانه في كتاب المشكلين، وبيننا أن معناه أمر ليتعلم من الامتثال أو التقصير مشاهدة ما عليم غيباً، وهو عالم الغيب والشهادة، تختلف الأحوال على المعلومات، وعلمه لا يختلف، بل يتعلق بالكل تعلقاً واحداً.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿بِكَلِمَاتٍ﴾ هي جمع كلمة، يرجع تحقيقها إلى كلام الباري سبحانه، لكنه تعالى عبّر بها عن الوظائف التي كلفها إبراهيم عليه السلام، ولما كان تكليفها بالكلام سُميت به، كما يسمّى عيسى عليه السلام كلمة؛ لأنه صدر عن الكلمة، وهي: «كُنْ»، وتسمية الشيء بمقدمته أحدُ قسمي المجاز الذي بيّناه في موضعه.

**المسألة الثالثة:** ما تلك الكلمات؟ وقد اختلف العلماء فيها اختلافاً كثيراً، لبأيه قولان:

أحدهما: أنها شريعة الإسلام، فأكملها إبراهيم عليه السلام. قال ابن عباس: وما قام أحدُ بوظائف الدين مثله، يعني - والله أعلم - قبله؛ فقد قام بها بعده كثير من الأنبياء، وخصوصاً محمداً ﷺ وعليهم. الثاني: أنها الفطرة التي أوعز الله تعالى بها إليه، ورتبها عليه، وروث عائشة رضي الله عنها في الصحيح، عن النبي ﷺ أنه قال:

[٣٥] «عَشَرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّخْيَةِ، وَالسُّوَاكُ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ

-----

[٣٥] أخرجه مسلم ٢٦١ وأبو داود ٥٣ والترمذي ٢٧٥٧ والنسائي ٨ / ١٢٦ - ١٢٨ وابن ماجه ٢٩٣ وابن أبي شيبة ٥٦٧ / ٨ وأحمد ١٣٧ / ٦ وابن خزيمة ٨٨ والدارقطني ١ / ٩٤ - ٩٥ والطحاوي في «المشكل» ٦٧٥ والبيهقي ٥٢ / ١ كلهم من طريق مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبدالله بن الزبير عن عائشة مرفوعاً. وإسناده ضعيف، وإن رواه مسلم. قال الحافظ في «التقريب» مصعب بن شيبة: لئن الحديث وكرره النسائي من

الأظفار، وغَسَلَ البراجم، وَحَلَقَ العانة، وَتَنَفَّ الإبط، وانتقاص الماء<sup>(١)</sup>. [قال زكريا: قال مصعب]<sup>(٢)</sup>: وَنَسِيْتُ العاشرة إلا أن تكون المضمضة.

[٣٦] وروى عَمَّار بن ياسر الحديث، وقال: «المضمضة، والاستنشاق»، وزاد «الخَتَان»، وذكر «الانتضاح» بدل «انتقاص الماء».

وقد قال بعض علمائنا: إن معنى قوله هنا: «من الفِطْرَةِ» يعني من السنة، وأنا أقول: إنها من المِلَّة. وقد رُوِيَ أن إبراهيم ابتلي بها فَرَضاً، وهي لنا سُنَّة، والذي يَصُحُّ أن إبراهيم عليه السلام ابتلي بها تكليفاً غير معيَّن من الفرض أو النَّدْب في جميعها أو انقسام الحال فيها. وقد اتفقت الأمة على أنها من المِلَّة، واختلفوا في مراتبها؛ فأما قِصُّ الشارب وإِعفاء اللحية فمخالفة للأعاجم؛ فإنهم يقصُّون لِحاهم، ويوفِّرون شوارِبهم، أو يوفِّرونهما معاً، وذلك عكس الجمال والنظافة. وأما السواكُ والمضمضة والاستنشاق فلتنظيف الفَمِّ من الطعام والقَلَح<sup>(٣)</sup>. وأما قِصُّ الأظفار فلتنزيه الطعام عما يلتصق

وجهين عن طلق بن حبيب فجعله من قوله لم يرفعه، وقال النسائي: هذا أشبه بالصواب، من حديث مصعب بن شببة، ومُصْعَب منكر الحديث. وقال الدارقطني في «التَّتَبُّع» ص ٥٠٧: خالفه رجلان حافظان سليمان التيمي وجعفر بن إياس رويه عن طلق بن حبيب من قوله، ومصعب منكر الحديث، وقال ابن حجر في «التلخيص» ٧٧/١ بعد أن عزاه لمسلم: وصححه ابن السكن، وهو معلول.

وقال الزيلعي في نصب الراية ٧٦/١: وهذا الحديث وإن كان في مسلم ففيه علتان ذكرهما تقي الدين في «الإمام» وعزاهما لابن منده: إحداهما: الكلام في مصعب. قال النسائي: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: لا يحمده، ليس بقوي. الثانية: أن سليمان التيمي رواه عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلًا. كذا قال، والصواب أن النسائي رواه عن التيمي عن طلق من قوله، ليس فيه ذكر ابن الزبير، وليس هو بمرسل، وله شاهد ضعيف من حديث عمار بن ياسر، وهو الآتي. وورد من حديث أبي هريرة بلفظ «خمس من الفطرة: الختان، والاستحداد، وتنف الإبط، وقص الشارب، وتقليم الأظافر».

أخرجه البخاري ٥٨٨٩ و ٥٨٩١ ومسلم ٢٥٧ وأبو داود ٤١٩٨ والترمذي ٢٧٥٦ والنسائي ١٥/١ وابن ماجه ٢٩٢ وأحمد ٢٢٩/٢ و ٢٨٣ وابن حبان ٥٤٧٩ و ٥٤٨٠ و ٥٤٨٢ والطحاوي في «المشكّل» ٦٨٣ وفي رواية «الفطرة خمس: . . .» وورد من حديث ابن عمر بلفظ «من الفطرة: حلق العانة، وتقليم الأظفار، وقص الشارب» أخرجه البخاري ٥٨٩٠ والنسائي ١٥/١ وأحمد ١١٨/٢ والطحاوي في «المشكّل» ٦٨٢، واللفظ للبخاري.

[٣٦] أخرجه أبو داود ٥٤ وابن ماجه ٢٩٤ والطحاوي في «المشكّل» ٦٨٤ والبيهقي ٥٣/١ من حديث عمار بن ياسر، وإسناده ضعيف، فيه إرسال بين سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر، ومع ذلك سلمة مجهول، وله علة ثانية: علي بن زيد بن جدعان ضعيف الحديث، لكن لعله يتأيد بحديث عائشة المتقدم عند مسلم، وإن كان الآخر ضعيفاً، والله أعلم.

تنبيه: ما ذكرت من الأحاديث الصحيحة عن ابن عمر وأبي هريرة، وكذا ما ذكره المصنف من حديث عمار وعائشة، لا يعني صحة تفسير من فسر الكلمات التي ابتلي بها إبراهيم وأنها الفطرة. فإنه ليس في شيء من الأحاديث المتقدمة تفسير الآية، أو ذكرها أصلاً، فتنبه، والله الموفق.

(١) انتقاص الماء: هو الاستنجاء. والبراجم: عقد الأصابع ومفاصلها.

(٢) زيادة عن كتب التخریج، وبها يستقيم السياق.

من الوسخ فيها والأقذار. وأما غسل البراجم فلما يجتمع من الأوساخ في عُضونها<sup>(١)</sup>. وحَلَقُ العانة ونَتْفُ الإبط تنظيفاً عما يتلبّد من الوسخ فيهما على شعرهما ومما يجتمع من الرخص<sup>(٢)</sup> فيهما، والاستنجاء لتنظيف ذلك المحلّ وتطيينه عن الأذى والأدواء. وأما الخِتان فلنظافة القُلْفَة عما يجتمع مِنْ أَدَى البَوْل فيها، ولم يَخْتَن أَحَدٌ قَبْلَ إبراهيم عليه السلام؛ ثبت في الصحيح:

[٣٧] «أنه اختتن بالقدوم<sup>(٣)</sup> وهو ابنُ مائة وعشرين سنة».

وقد اختلف العلماء<sup>(٤)</sup> فيه: فرأى مالك أنه سُنَّة لما قُرِنَ به من إخوته في هذا الحديث، ورأى

[٣٧] أخرجه أحمد ٤٣٥/٢ وابن حبان ٦٢٠٥ كلاهما من حديث أبي هريرة، وفيه محمد بن عجلان، وهو صدوق لكن قال الحافظ في «التقريب»: اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة. وورد من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً، أخرجه أبو يعلى ٥٩٨١ وابن أبي عاصم في «الأوائل»، ٢٠ والطبراني في «الأوائل» ١١ ومحمد بن عمرو، صدوق وحديثه حسن، لكن خولف، فقد أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٥٥١/٢ ح ٤٠٢٣ و٤٠٢٤ من طريق حماد بن سلمة وأبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب عن أبي هريرة فجعله من كلام أبي هريرة، لم يرفعه، وهذا إسناد كالشمس، وورد مرفوعاً من وجه آخر أخرجه ابن حبان ٦٢٠٤، وإسناده ضعيف، فيه عنينة ابن جريج، وهو مدلس، وعلي بن زياد شبه مجهول، وورد عن ابن المسيب من قوله، ليس بمرفوع ولا موقوف، كذا أخرجه مالك في «الموطأ» ٩٢٢/٢ وعبدالرزاق ٢٠٢/٤٥ والبيهقي في «الشعب» ٨٦٤٠ و٨٦٤٢ كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب، وهذا إسناد صحيح، وورد مرفوعاً من وجه آخر، أخرجه أحمد ٣٢٢/٢ من طريق وراق، ٤١٨ من طريق مغيرة بن عبد الرحمن، والبخاري ٣٣٥٦ من طريق مغيرة، و٦٢٩٨ وفي «الأدب المفرد» ١٢٤٤ من طريق شعيب، ومسلم ٢٣٧٠ من طريق مغيرة كلهم عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «اختتن إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين سنة، واختتن بالقدوم» وهذا اللفظ يعارض ما ذكره المصنف، وما رواه غير واحد بلفظ «وهو ابن مائة وعشرين»، وحديث أبي الزناد عن الأعرج أصح من حديث يحيى بن سعيد عن ابن المسيب فإن هذا الأخير فيه اضطراب، حيث رواه مالك وعبدالرزاق عن ابن المسيب من قوله، وهذا مقطوع، وأخرجه الحاكم من وجهين عن أبي هريرة موقوفاً، ورواه ابن حبان وأبو يعلى وغيرهما مرفوعاً، وهذا اضطراب في حديث يحيى بن سعيد، وحديث أبي الزناد أصح والله أعلم. تنبيه: وقد نسب الأستاذ حسين أسد في مسند أبي يعلى الحديث للبخاري ومسلم وغيرهما، ولم ينه على أن لفظ البخاري ومسلم مختلف، شيء آخر، وهو أن الشيخ شعيب نسب حديث أبي هريرة للحاكم على أنه رواه مرفوعاً، وليس كذلك، فإنه رواه موقوفاً كما تقدم، والله الموفق.

(١) القَلَح: صفرة الأسنان اهـ. قاموس.

(٢) الغُصْنُ - ويحرك -: كل ثنن في ثوب، أو جلد، أو درع اهـ قاموس. والبراجم: مجتمع الدرن، واحدها بُرْجُمة، وهو ظهر عقدة كل مفصل، فظهر العقدة يسمى بُرْجُمة، وما بين العقدتين تسمى: راجبة، قاله القرطبي في «تفسيره» ١٠٣/٢.

(٣) الرُّحْضَاء: العرق إثر الحمى، أو عَرَقٌ يغسل الجلد كثرة اهـ قاموس. وتحرف في الأصل إلى «الرَّحْص» بالحاء.

(٤) قال البخاري عقب روايته الأخيرة: «بالقدوم» مخففة. حدثنا قتيبة، حدثنا المغيرة، عن أبي الزناد وقال: بالقدوم - وهو موضع - مشدد. وقال النووي في «شرح مسلم» ١٥/١٢٣: رواية مسلم متفقون على تخفيف =

الشافعي أنه فَرَضَ؛ لأنه تُكْشَفُ له العورة ولا يَبَاحُ الحرام إلا للواجب، وقد مَهَّدناه في مسائل الخلاف، فلما أتم إبراهيم عليه السلام هذه الوظائف أثنى الله سبحانه عليه، فقال: ﴿وَاتَزَيَّهِمَ الَّذِي وَفَّى﴾ (٣٧) (١). سمعت بعض العلماء يقول: وإبراهيم الذي وفَّى بماله للمضيَّفان، وببذنه للنيران، وبقبْله للرحمن.

= «القدم» ووقع في روايات البخاري الخلاف في تشديده وتخفيفه، قالوا: وآلة النجار يقال لها: قدم، بالتخفيف لا غير، وأما القدم مكان بالشام، ففيه التخفيف والتشديد، فمن رواه بالتشديد أراد القرية، ومن رواه بالتخفيف، يحتمل القرية والآلة، والأكثر على التخفيف، وعلى إرادة الآلة. كذا قال النووي رحمه الله! مع أن البخاري نقل عن أبي الزناد أن القدم موضع. وكذا قال عبد الرزاق عقب روايته، وهم أعرف من غيرهم بالمراد، وجاء في القاموس مادة - ق - د - م -: والقُدوم: آلة للنجار، وقرية بحلب، وموضع بَغَمَان، وجبل بالمدينة، وثنية بالسَّراة، وموضع اختنن به إبراهيم عليه السلام، وقد تشدَّد داله. اهـ.

(١) قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٩٩/٢: اختلف العلماء في الختان، فجمهورهم على أن ذلك من مؤكَّدات السنن، ومن فطرة الإسلام التي لا يسع تركها في الرجال، وقالت طائفة ذلك فرض لقوله تعالى: ﴿أَنْ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾. وإليه مال بعض المالكيين، وهو قول الشافعي اهـ. ملخصاً. وقال الإمام ابن قدامة في «المغني» ١١٥/١: فأما الختان فواجب على الرجال، ومكرمة للنساء. وقال صاحب «الدر المختار» في فروع الحنفية ٤٧٨/٥: والأصل أن الختان سنة، وهو من شعائر الإسلام. قال: وختان المرأة ليس بسنة بل مكرومة. وقال النووي في «شرح مسلم» ١٤٨/٣: فالختان واجب عند الشافعي وكثير من العلماء، وسنة عند مالك وأكثر العلماء. وقال الحافظ في «الفتح» ٣٤٠/١٠: وقد ذهب إلى وجوب الختان الشافعي وجمهور أصحابه، وعن أحمد وبعض المالكية يجب، وعن أبي حنيفة، واجب وليس بفرض، وعنه: سنة يَأْتُم بتركه اهـ باختصار.

فائدة: قال الإمام موفق الدين بن قدامة في «المغني» ١١٥/١ فأما الختان، فواجب على الرجال، ومكرمة في حق النساء، وليس بواجب عليهن، هذا قول كثير من أهل العلم، قال أحمد: الرجل أشد، وذلك أن الرجل إذا لم يختتن، فنلك الجلدة مدلاة على الكمرة، ولا ينقَى ما ثَمَّ، والمرأة أهون. ثم قال: ويشرع الختان في حق النساء أيضاً. قال أبو عبدالله: حديث النبي ﷺ: «إِذَا تَقَى الْخَتَانَاتِ وَجِبَ الْغَسْلُ» فيه بيان أن النساء كنَّ يَخْتَتَنْنَ، وحديث عمر: «إِنْ خَتَّانَةٌ خَتَّنْتَ، فَقَالَ: أَبْقِي مِنْهُ شَيْئًا إِذَا خَفَضْتَ، وَرَوَى الْخَلَالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْخَتَانُ سَنَةٌ لِلرِّجَالِ وَمَكْرَمَةٌ لِلنِّسَاءِ»، وعن جابر بن زيد مثل ذلك موقوفاً عليه، وروي عن النبي ﷺ أنه قال للخافضة: «أَشْمِي وَلَا تَنْهَكِي»، فإنه أخطى للزوج، وأسرئ للوجه والخفض ختانة المرأة اهـ، قلت: وهذا الحديث ضعيف، وكذا ما قبله، والصواب موقوف.

وقال النووي في «شرح مسلم» ١٤٨/٣: والختان عند الشافعي واجب على الرجال والنساء جميعاً، ثم إن الواجب في الرجل أن يقطع جميع الجلدة التي تغطي الحشفة، حتى ينكشف جميع الحشفة، وفي المرأة يجب قطع أدنى جزء من الجلدة التي في أعلى الفرج اهـ وذكره الحافظ في «الفتح» ٣٤٠/١٠ مثل هذا وزاد عليه أشياء ومن ذلك وقال ابن الحاج في «المدخل»: اختلف في النساء هل يخفضن عموماً، أو يفرق بين نساء المشرق، فيخفضن، ونساء المغرب، فلا يخفضن، لعدم الفضلة المشروع قطعها منه، بخلاف نساء المشرق.

والصحيح والذي تميل إليه النفس، هو ما اختاره الحنفية والحنابلة من كونه مكرومة في حق النساء، ولو كان مؤكداً في حقهن لاشتهر كما اشتهر في حق الرجال، فقد تواترت الأخبار عن الصحابة ومن بعدهم في ختان الأولاد الذكور، والله تعالى أعلم.

(٢) سورة النجم: ٣٧

**الآية الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آيَةً لِلنَّاسِ وَأَنْتَ﴾ [الآية: ١٢٥].

هذا تنبيه من الله تعالى لعباده على فضله، وتعددٍ لنعمه التي منها أن جعل البيت الحرام - للعرب عموماً ولقریش خصوصاً - مثابة للناس؛ أي معاداً في كل عام لا يخلو منهم، يقال: ثاب إلى كذا؛ أي: رجع وعاد إليه.

فإن قيل: ليس كل من جاء عاد إليه.

قلنا: لا يختص ذلك بمن ورد عليه، وإنما المعنى أنه لا يخلو من الجملة، ولم يعدم قاصداً من الناس؛ وكذلك جعله تبارك وتعالى أمناً يلقي الرجل فيه قاتل ولؤه فلا يروعه.

وهذا كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً﴾<sup>(١)</sup>. وكذلك ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَنْتَحِفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وهذا لما كان الله تعالى قد ركب في قلوبهم من تعظيم البقعة وتفضيل الموضع على غيره من الأرض المشابهة له في الصفة، بهذه الخُصِيصِي المعظمة.

وقد سمعت أن الكلب الخارج من الحرم لا يروغ الصيد بها<sup>(٣)</sup>، وهذا من آيات الله تعالى فيها؛ وهذا اللفظ وإن كان ورد بالبيت، فإن المراد به الحرم كله؛ لأن الفائدة فيه كانت وعليه دامت.

وقد اختلف العلماء في تفسير الأمن على أربعة أقوال:

الأول: أنه أمن من عذاب الله تعالى في الآخرة، والمعنى أن من دخله معظماً له، وقصده مُحْتَسِباً فيه لمن تقدم إليه. ويعضده ما روي في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال:

[٣٨] «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَزِفْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

الثاني: معناه من دخله كان آمناً من التشقي والانتقام، كما كانت العرب تفعله فيمن أناب إليه من تركها لحق يكون لها عليه.

الثالث: أنه أمن من حد يُقام عليه، فلا يقتل به الكافر، ولا يُقتص فيه من القاتل، ولا يُقام الحد على المحصن والسارق؛ قاله جماعة من فقهاء الأمصار، ومنهم أبو حنيفة، وسيأتي عليه الكلام.

الرابع: أنه أمن من القتال؛ لقوله ﷺ في الحديث الصحيح:

[٣٩] «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلِ أَوْ الْقَتْلِ»<sup>(٤)</sup> وسلط عليها رسوله والمؤمنين، لم تحل لأحد

[٣٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٥٢١ و ١٨١٩ و ١٨٢٠ ومسلم ١٣٥٠ والحميدي ١٠٠٤ وعبد الرزاق ٨٨٠٠ والطبري ٢٥١٩ والدارمي ٣١/٢ وأحمد ٤٨٤/٢ وعلي بن الجعد ٩٢٦ والترمذي ٨١١ والنسائي ١١٤/٥ وابن ماجه ٢٨٨٩ وابن خزيمة ٢٥١٤ وابن حبان ٣٦٩٤ والدارقطني ٢٨٤/٢ والطبري ٣٧١٨ و ٣٧١٩ والبخاري في «السنن» ١٨٤١ و «التفسير» ١٧٣/١ والبيهقي ٢٦٢/٥ من طرق كلهم من حديث أبي هريرة.

[٣٩] صحيح. هو بعض حديث أخرجه البخاري ١١٢ و ٢٤٣٤ و ٦٨٨٠ ومسلم ١٣٥٥ وأبو داود ٢٠١٧ و ٤٥٠٥

(١) سورة آل عمران، آية: ٩٧. (٢) سورة العنكبوت، آية: ٦٧.

(٣) هذا ليس على إطلاقه، فالمشاهد عكس ذلك.

(٤) وقع في رواية البخاري الأولى «إن الله حبس عن مكة القتال - أو الفيل شك أبو عبدالله وسلط...» وليس في =

قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار».

والصحيح فيه القول الثاني، وهذا إخبار من الله تعالى عن ميثه على عباده، حيث قرّر في قلوب العرب تعظيم هذا البيت، وتأمين من لجأ إليه؛ إجابة لدعوة إبراهيم ﷺ، حين أنزل به أهله وولده، فتوقّع عليهم الاستطالة، فدعا أن يكون أمناً لهم فاستجيب دعاؤه.

وأما من قاله: إنه آمن من عذاب الله تعالى، فإن الله تعالى نبّه بجعله مثابة للناس وأمناً على حُجّته على خلقه، والأمن في الآخرة لا يُقام به حجة.

وأما امتناع الحدّ فيه فقول ساقط؛ لأن الإسلام الذي هو الأصل، وبه اعتصم الحرم، لا يمنع من إقامة الحدود والقصاص؛ وأمر لا يقتضيه الأصل أخرى ألا يقتضيه الفرع.

وأما الأمن عن القتل والقتال فقول لا يصح؛ لأنه قد كان فيه القتل والقتال بعد ذلك ويكون إلى يوم القيامة، وإنما أخبر النبي ﷺ عن التحليل للقتال، فلا جرّم لم يكن فيها تحليل قبل ذلك اليوم، ولا يكون لعدم النبوة إلى يوم القيامة، وإنما أخبر النبي ﷺ عن امتناع تحليل القتال شرعاً لا عن منع وجوده حساً.

**الآية الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [الآية: ١١٥]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** في تحقيق المقام: هو مفعّل - بفتح العين، من قام، كمضرب - بفتح العين أيضاً، من ضرب؛ فمن الناس من حمّله على عمومه في مناسك الحج؛ والتقدير: واتخذوا من مناسك إبراهيم في الحجّ عبادةً وقُدوةً. والأكثر حمّله على الخصوص في بعضها.

واختلفوا فيه: فقال قوم: هو الحَجَرُ الذي جعل إبراهيم عليه رِجْلُهُ حين غسلت زوجته إسماعيل عليهما السلام رأسه. وقد رأيتُ بمكة صندوقاً فيه حَجَر، عليه أثر قدم قد انمحي واخلوَّق، فقالوا كلهم: هذا أثر قدم إبراهيم عليه السلام، وهو موضوع بإزاء الكعبة.

وقال آخرون: هو الموضع الذي دعا إبراهيم عليه السلام فيه ربه تعالى حين استودع ذريته.

فمن حمّله على العموم قال: معناه كما قدّمنا.

**[المسألة الثانية]:** ﴿مُصَلًّى﴾: مدعى أي موضعاً للدعاء. ومن خصّصه قال: معناه موضعاً للصلاة المعهودة؛ وهو الصحيح.

-----  
والترمذي ١٤٠٥ والنسائي ٣٨/٨ وأحمد ٢٣٨/٢ والدارمي ٢٦٥/٢ والدارقطني ٩٧/٣ وابن حبان ٣٧١٥ والجصاص في «أحكامه» ٩٠/١، والبيهقي في «السنن» ٥٢/٨ و«الدلائل» ٨٤/٥ كلهم من حديث أبي هريرة في أثناء خبر مطول.

-----  
= باقي روايات البخاري وكذا مسلم لفظ «القتل».

[٤٠] ثبت من كل طريق<sup>(١)</sup> أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قال: وافقْتُ ربي في ثلاث: قلت: يا رسول الله؛ لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلًى، فنزلت: واتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى...<sup>(٢)</sup> الحديث، فلما قضى النبي ﷺ طوافه مشى إلى المقام المعروف اليوم، وقرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ وصلى فيه ركعتين<sup>(٣)</sup>، وبَيَّن بذلك أربعة أمور:

الأول: أن ذلك الموضع هو المقام المراد في الآية. الثاني: أنه بيَّن الصلاة وأنها المتضمنة للركوع والسجود لا مُطْلَقَ الدعاء. الثالث: أنه عرّف وقت الصلاة فيه وهو عَقِبَ الطواف، وغيره من الأوقات مأخوذة من دليل آخر. الرابع: أنه أوضح أَنَّ ركعتي الطواف واجبتان، فمن تركهما فعليه دم.

**الآية الثانية والعشرون:** وله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلَيْهِمْ إِلَهِي كَانُوا عَلَيْهِمْ﴾ [الآية: ١٤٢].

قال علماؤنا: المرادُ بذلك اليهود، عابوا على المسلمين رجوعهم إلى الكعبة عن بيت المقدس، وكان النبي ﷺ يحبُّ أولاً أن يتوجّه إلى بيت المقدس، حتى إذا دأبى اليهود في قِبَلَتِهِمْ كان أقرب إلى إجابتهم، فإنه عليه السلام كان حريصاً على تأليف الكلمة وجَمْعِ الناس على الدين، فقابلت اليهود هذه النعمة بالكفران، فأعلمهم الله تعالى أَنَّ الجهاتِ كُلَّهَا له، وأن المقصودَ وَجْهَهُ، وامثالُ أمره، فحيثما أمر بالتوجه إليه توجّه إليه؛ وصحَّ ذلك فيه. وتأمَّلْ الكلام في القسم الثاني، وهو قريب من الذي تقدّم من قبل.

**الآية الثالثة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [الآية: ١٤٣].

الوسط في اللغة: الخيار، وهو العدل. وقال بعضهم: هو من وسط الشيء، وليس للوسط الذي هو بمعنى مُلتَقَى الطرفين ههنا دخول؛ لأن هذه الأمة آخرُ الأمم؛ وإنما أراد به الخيار العدل، يدلُّ عليه قوله تعالى بعده: ﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾. فأنبأنا ربُّنا تعالى بما أنعم به علينا من تفضيله لنا باسم العدالة، وتوليته خطبة الشهادة على جميع الخليقة، فجعلنا أولاً مكاناً

[٤٠] صحيح. أخرجه البخاري ٤٠٢ و ٤٤٨٣ و ٤٧٩٠ و ٤٩١٦ و الترمذي ٢٩٥٩ و ٢٩٦٠ والنسائي في «التفسير» ١٨ وابن ماجه ١٠٠٩ وأحمد ١/ ٢٤-٣٦ والدارمي ٤٤/٢ وابن حبان ٦٨٩٦ والطحاوي في «المشكّل» ٤/ ٨٢٥ والبيهقي في «شرح السنة» ٣٧٨٧ من طرق عن حميد الطويل عن أنس بآتم منه. وورد من حديث ابن عمر عن عمر أخرجه مسلم ٢٣٩٩ وورد من طرق أخرى ذكرها ابن كثير في «تفسيره» عند هذه الآية.

(١) كذا في الأصول، ولعل الصواب في العبارة «ثبت من طرق».

(٢) تمامه «وآية الحجاب، قلت: يا رسول الله! لو أمرت نساءك أن يحتجبن فإنهنَّ يكلمنَ البَرَّ والفاجر، فنزلت آية الحجاب، واجتمع نساء النبي ﷺ في الغيرة عليه فقلت لهنَّ ﴿عسى ربه إن طلقكنَّ أن يبدلَهُ أزواجاً خيراً منكُنَّ﴾ فنزلت هذه الآية. لفظ البخاري. في الرواية ٤٠٢.

(٣) هو بعض حديث جابر الطويل، أخرجه مسلم ١٢١٨ مطولاً، وقد ساقه المصنف بمعناه، وسيأتي إن شاء الله تعالى.



وإن كنا آخراً زماناً، كما قال النبي ﷺ:

[٤١] «نحن الآخرون السابقون». وهذا دليل على أنه لا يشهد إلا العدول، ولا ينفذ على الغير قول الغير إلا أن يكون عدلاً، وذلك فيما يأتي بعد إن شاء الله تعالى.

**الآية الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [الآية: ١٤٣].

اتفق العلماء على أنها نزلت فيمن مات وهو يصلي إلى بيت المقدس، واختلفوا في تأويلها؛ فمنهم من قال: وما كان الله ليضيع إيمانكم بالتوجه إلى القبلة وتصديقكم لنبيكم، قاله محمد بن إسحاق، وتابعه عليه معظم المتكلمين، والأصوليون.

وقد روى ابن وهب، وابن القاسم، وابن عبد الحكم، وأشهب، عن مالك: أن المراد به صلاتكم، زاد أشهب، وابن عبد الحكم: قال مالك: أقام الناس يصلون نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً؛ ثم أمروا بالبيت، فقال الله سبحانه وتعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ أي: في صلاتكم إلى البيت المقدس.

قال: وإني لأذكر بهذه الآية قول المُرْجئة: إن الصلاة ليست من الإيمان.

فإن قيل: فإن كانت الصلاة من الإيمان فلم قال مالك: إن تاركها غير كافر. وهذا تناقض، فحققوا وجه التقصي عنه.

فالجواب: إننا وإن قلنا إن الصلاة من الإيمان لم يبعد ذلك تسمية، وقد جاء ذلك في القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وكذلك لا يبعد أن يسمى تاركها كافراً.

[٤٢] قال النبي ﷺ: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة».

-----

[٤١] صحيح. أخرجه البخاري ٢٣٨ و ٨٧٦ و ٢٩٥٦ و ٦٨٨٧ و ٧٤٩٥ ومسلم ٨٥٥ وأحمد ٢/ ٢٤٣ - ٢٤٩. ٢٧٤ - ٣١٢ - ٣٤١ - ٤٧٣ - ٥٠٢ - ٥٠٤ والنسائي ٨٥/ ٣ - ٨٦ وابن حبان ٢٧٨٤ والبيهقي في «الدلائل» ٤٧٥/ ٥ كلهم من حديث أبي هريرة، واللفظ للبخاري في روايته الأولى هكذا مختصر وورد مطولاً في باقي الروايات وعند مسلم وغيره، ولفظ البخاري «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فالتاس لنا فيه تبع: اليهود غداً، والنصارى بعد غد» لفظ البخاري في روايته الثانية بحرفيته. والله الموفق.

[٤٢] صحيح. أخرجه مسلم ٨٢ وأبو داود ٤٦٧٨ والترمذي ٢٦٢٠ والنسائي ٢٣٢/ ١ وابن ماجه ١٠٧٨ وأحمد ٣٧٠/ ٣ وابن أبي شيبة ٣٤/ ١١ والدارمي ٢٨٠/ ١ وابن حبان ١٤٥٣ والدارقطني ٥٣/ ٢ وابن مندة في «الإيمان» ٢١٩ والبيهقي ٣٦٦/ ٣ كلهم من حديث جابر «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» لفظ

(١) سورة الأنفال، آية: ٢ - ٤.

وقد قال علماؤنا الأصوليون: في ذلك وجهان:

أحدهما: أن تكون تسمية الصلاة إيماناً وتركها كفراً مجازاً.

الثاني: أن يرجع ذلك إلى اعتقاد وجوب الصلاة أو اعتقاد نفي وجوبها؛ وهذا لا يحتاج إليه؛ بل يقول علماؤنا من الفقهاء: إنها تسمى إيماناً، وهي من أركان الإيمان وعهد الإسلام.

ولكن الفرق بين علماء الأصول والمُرجئة أن المُرجئة قالت: ليست من الإيمان وتاركها في الجنة، وهؤلاء قالوا: ليست من الإيمان وتاركها في المشيئة، وعلماؤنا الفقهاء قالوا: هي من الإيمان وتاركها في المشيئة، قُضت بذلك أي القرآن وأحاديث النبي ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَعْفُو مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup>.

[٤٣] وقال النبي ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله على عباده في اليوم والليلة، مَنْ جاء بهن لم يضيع شيئاً منهن استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، وَمَنْ لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء غفر له».

فقضت هذه الآية وهذا الحديث ونظائرها على كل متشابه جاء معارضاً في الظاهر لهما؛ ولم يمنع أن تُسمى الصلاة إيماناً في إطلاق اللفظ، ويُحكّم لتاركها بالمغفرة تخفيفاً ورحمة. ويُحتمل ما جاء من الألفاظ<sup>(٢)</sup> المكفّرة؛ كقوله عليه السلام:

مسلم. وله شاهد من حديث بريدة، أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤/١١ وأحمد. ٥/ ٣٤٦-٣٥٥ والترمذي ٢٦٢١ وابن ماجه ١٠٧٩ والدارقطني ٥٢/٢ وصححه ابن حبان ١٤٥٤ والحاكم ١/ ٦-٧، ووافقه الذهبي، وهو على شرط مسلم، وفي الباب أحاديث.

[٤٣] صحيح. أخرجه مالك ١/ ١٢٣ والحميدي ٣٨٨ وعبد الرزاق ٤٥٧٥ وابن أبي شيبة ٢/ ٢٩٦ و١٤/ ٢٣٥ وأحمد ٥/ ٣١٩-٣٢٢ والدارمي ١/ ٣٧٠ وأبو داود ١٤٢٠ والنسائي ١/ ١٣٠ وفي «الكبرى» ٣١٤ وابن ماجه ١٤٠١ وابن حبان ١٧٣٢ و٢٤١٧ والطحاوي في «المشكّل» ٣١٦٧ و٣١٦٩ و٣١٧٠ والبيهقي ١/ ٣٦١ و٢/ ٤٦٧ من حديث عبادة بن الصامت، وفيه أبو رُفيع المخدجي، وهو مقبول، وتابعه عبد الله الصنابحي عند أحمد ٥/ ٣١٧ وأبي داود ٤٢٥ والبيهقي في «شرح السنة» ٩٧٨ والبيهقي ٢/ ٢١٥ والصنابحي ثقة، وتابعهما أبو إدريس الخولاني عند الطيالسي ٥٧٣ لكن في إسناده زمعة بن صالح الجندي، وهو ضعيف، لكن يصلح حديثه في المتابعات والشواهد، وقد صحح هذا الحديث ابن عبد البر كما في «تليخيص الحبير» ٢/ ١٤٧ ح ٨٠٨ مع إقراره بأن المخدجي مجهول، لكن تقدم أنه ورد من طرق أخرى، فهو صحيح، وانظر تليخيص الحبير. و«مشكّل الآثار» بتحقيق الشيخ شعيب، والله الموفق.

(١) سورة النساء، آية: ١١٦.

(٢) حكم من ترك الصلاة: جاء في «المغني» ٣/ ٣٥١-٣٥٢ للعلامة ابن قدامة ما ملخصه: تارك الصلاة، لا يخلو، إما أن يكون جاحداً لوجوبها، أو غير جاحد، فإن كان جاحداً لوجوبها نظر فيه، فإن كان جاهلاً به، وهو ممن يجهل ذلك، كالحديث الإسلام، والناسئ ببادية عُرف وجوبها وعلم ذلك، ولم يُحكّم بكفره، وإن لم يكن ممن يجهل ذلك، لم يُعذر، ولم يقبل ادعاء الجهل، وحكم بكفره. وهذا يصير مرتداً عن =

[٤٤] «من ترك الصلاة فقد كفر» ونحوه على ثلاثة أوجه:

الأول: على التغليظ. الثاني: أنه قد فَعَلَ فِعْلَ الكافر. الثالث: أنه قد أباح دمه، كما أباحه الكافر<sup>(١)</sup>؛ والله أعلم.

**الآية الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا

[٤٤] جيد. أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤/١١ وأحمد ٥/ ٣٤٦-٣٥٥ والترمذي ٢٦٢١ وابن ماجه ١٠٧٩ والدارقطني ٥٢/٢ وصححه ابن حبان ١٤٥٤ والحاكم ١/ ٦-٧ ووافقه الذهبي، وإسناده جيد، رجاله رجال مسلم، روه من حديث بريدة. وله شاهد من حديث ثوبان، أخرجه هبة الله الطبري كما في «الترغيب» ٧٩٩، وقال المنذري: إسناده صحيح. وله شاهد من حديث أنس أخرجه الطبراني كما في «الترغيب» ٨٠٤، وقال المنذري: إسناده لا بأس به، وانظر الترغيب ٨٥٠ و«المجمع» ١/ ٢٩٥ وقد صححه إسحق بن راهويه. قال المنذري في ترغيبه بإثر حديث ٨١٨: قال محمد بن نصر المروزي سمعت إسحق يقول: صح عن النبي ﷺ أن تارك الصلاة كافر، وكذلك كان رأي أهل العلم من لدن النبي ﷺ أن تارك الصلاة عمداً من غير عذر حتى يذهب وقتها كافر اهـ.

= الإسلام، وحكمه حكم سائر المرتدين، في الاستتابة والقتل، لا أعلم في ذلك خلافاً، وإن تركها لمرض، أو عجز عن أركانها وشروطها، قيل له: إن ذلك لا يسقط الصلاة، ويجب عليه أن يصلي على حسب طاقته، وإن تركها تهاوناً أو كسلاً دُعي إلى فعلها، وقيل له: إن صليت وإلا قتلناك، فإن صلي، وإلا وجب قتله. ولا يقتل حتى يحبس ثلاثاً، ويضيق عليه، ويدعى في وقت كل صلاة إلى فعلها ويخوف بالقتل، فإن صلي وإلا قتل بالسيف، وبهذا قال مالك وحمام بن زيد ووكيع والشافعي، وقال الزهري: يُضرب ويسجن، وبه قال أبو حنيفة... وظاهر كلام الخرقى أنه يجب قتله بترك صلاة واحدة، وهي إحدى الروايتين عن أحمد، ورواية ثانية: لا يجب قتله حتى يترك ثلاث صلوات... ثم قال ابن قدامة: اختلفت الرواية: هل يقتل لكفره أو حداً به فروي أنه يقتل لكفره كالمرتد، فلا يغسل، ولا يكفن، ولا يدفن بين المسلمين، ولا يرثه أحد، ولا يرث أحداً، اختارها أبو إسحق ابن شاقلا وابن حامد، وهو مذهب الحسن والنخعي والشعبي وأيوب السختياني والأوزاعي وابن المبارك وابن زيد وإسحق ومحمد بن الحسن، لحديث «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة» والرواية الثانية: يقتل حداً، مع الحكم بإسلامه، كالزاني المحصن، وهذا اختيار أبي عبد الله بن بطة، وهذا قول أكثر الفقهاء، وقول أبي حنيفة ومالك والشافعي اهـ ملخصاً. وقال النووي في «شرح مسلم» ٧٠/٢ ما ملخصه: وأما تارك الصلاة: فإن كان منكراً لوجوبها، فهو كافر بإجماع المسلمين، خارج من ملة الإسلام، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، ولم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة عليه، وإن كان تركه تكاسلاً مع اعتقاد وجوبها كما هو حال كثير من الناس، فقد اختلف العلماء فيه، فذهب مالك والشافعي رحمهما الله والجماهير من السلف والخلف إلى أنه لا يكفر بل يفسق، ويستتاب، فإن تاب وإلا قتلناه حداً كالزاني المحصن، ولكنه يقتل بالسيف، وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر، وهو مروى عن علي رضي الله عنه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد وبه قال ابن المبارك وإسحق، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي، وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني إلى أنه لا يكفر، ولا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي اهـ باختصار. وقد ذكر كل من ابن قدامة والنووي أدلة كل فريق وما ذهب إليه، والله الموفق.

(١) أي أباح دمه بكفره، ورفضه للإسلام.

السَّطَرُ في اللغة يقال على النَّصْفِ من الشيء، ويقال على القَصْد، وهذا خطابٌ لجميع المسلمين، مَنْ كان منهم معاًيناً للبيت وَمَنْ كان غائباً عنه.

وذكر الباري سبحانه المسجد الحرام، والمراد به البيت، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَلِذَٰ جَعَلْنَا أَلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَنَّا﴾<sup>(١)</sup>. الكعبة، والمراد به الحَرَم، لأنه تعالى خاطبنا بلغة العرب، وهي تعبرُ عن الشيء بما يجاوره أو بما يشتمل عليه؛ وإنما أراد سبحانه أن يعرف أن مَنْ بَعْدَ عن البيت فإنه يَقْصِدُ الناحية لا عَيْنَ البيت، فإنه يعسر نظره وقَصْدُه؛ بل لا يمكن أبداً إلاَّ للمُعَايِن، وربما التفت المعايِن يميناً أو شمالاً فإذا به قد زَهَقَ عنه، فاستأنف الصلاة؛ وأُضِيقَ ما تكون القِبْلَةُ عند معاينة القبلة. وقد اختلف العلماء: هل فَرَضَ الغائب عن الكعبة استقبال العين؟ أو استقبال الجهة؟ فمنهم من قال: فَرَضَ استقبال العَيْنِ؛ وهذا ضعيف؛ لأنه تكليف لما لا يَصِلُ إليه. ومنهم مَنْ قال الجهة؛ وهو الصحيح لثلاثة أمور:

أحدها: أنه الممكن الذي يَرْتَبِطُ به التكليف. الثاني: أنه المأمورُ به في القرآن، إذ قال: ﴿قُولُواْ وَجْهَكَ سَطَرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ سَطَرُ﴾. فلا يُلْتَفَتُ إلى غير ذلك. الثالث: أن العلماء احتجوا بالصف الطويل الذي يُعلم قطعاً أنه أضعاف عرض البيت، ويجب أن يعول على ما تقدم؛ فإن الصف الطويل إذا بَعْدَ عن البيت أو طال وعرض أضعافاً مضاعفة لكان ممكناً أن يقابل جميع البيت.

**الآية السادسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةً هُوَ مُوَلِّيًا﴾ [الآية: ١٤٨]. وهي مُشْكِلَةٌ، لَبَّابُ الكلام فيها في مسألتين:

**المسألة الأولى:** أن الوجهة هي هيئة التوجه كالقعدة - بكسر القاف: هيئة القعود، والجلسة: هيئة الجلوس، وفي المراد بها ثلاثة أقوال:

الأول: أن المراد بذلك أهل الأديان؛ المعنى لأهل كل مِلَّةٍ حالة في التوجه إلى القِبْلَةِ؛ رُوي عن ابن عباس. الثاني: أن المعنى لكل وجهة في الصلاة إلى بيت المقدس، وفي الصلاة إلى الكعبة؛ قاله قتادة. الثالث: أن المراد به جميع المسلمين، أي لأهل كل جهة من الآفاق وجهة مَمَّنْ بمكة وممن بَعْدَ، ليس بعضها مقدماً على البعض في الصواب؛ لأن الله تعالى هو الذي ولَّى جميعها وشرع جملتها، وهي وإن كانت متعارضة في الظاهر والمعاينة فإنها متفقة في القصد وامتنال الأمر.

وَقُرِئَ «هُوَ مُوَلِّيًا»<sup>(٢)</sup> يعني المصلِّي؛ التقدير المصلِّي هو مُوجَّهٌ نحوها، وكذلك قبل في قراءة مَنْ قَرَأَ «هُوَ مُوَلِّيًا» إن المعنى أيضاً أن المصلِّي هو متوجهٌ نحوها؛ والأول أصحُّ في النظر، وأشهرُ في القراءة والخبر.

(١) سورة البقرة، آية: ١٢٥.

(٢) قراءة ابن عباس وابن عامر، قاله الشوكاني في «تفسيره» ١/ ١٨١، وسبقه القرطبي ٢/ ١٦٤.

**المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾** معناه، افعّلوا الخيرات، من السُّبْق، وهو المبادرة إلى الأوليّة، وذلك حتّى على المبادرة والاستعجال إلى الطاعات، ولا خلاف فيه بين الأمة في الجملة.

وفي التفضيل اختلاف؛ وأعظم مُهمّ اختلّفوا في تفضيله الصلاة؛ فقال الشافعي: أول الوقت فيها أفضل من غير تفصيل؛ لظاهر هذه وغيرها، كقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. وقال أبو حنيفة: آخر الوقت أفضل؛ لأنه عنده وقت الوجوب حسبما مهّدناه في مسائل الخلاف. وأمّا مالك ففضل القول؛ وأمّا الصبح والمغرب فأول الوقت فيهما أفضل عنده من غير خلاف. وأمّا الظهر والعصر فلم يختلف قوله: إن أول الوقت أفضل للفدّ<sup>(٢)</sup>، وإن الجماعة تؤخّر على ما في حديث عمر<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه؛ والمشهور في العشاء أن تأخيرها أفضل لمن قدّر عليه، ففي صحيح الحديث:

[٤٥] أن النبي ﷺ أخرها ليلة حتى رقد الناس واستيقظوا، ثم قال: «لولا أن أشقّ على امتي لأخّرتها هكذا». وأمّا الظهر فإنها تأتي الناس على غفلة فيستحب تأخيرها قليلاً حتى يتأهّبوا ويجتمعوا. وأمّا العصر فتقديمها أفضل.

ولا خلاف في مذهبنا أنّ تأخير الصلاة لأجل الجماعة أفضل من تقديمها؛ فإنّ فضل الجماعة مقدّر معلوم، وفضل أول الوقت مجهول، وتحصيل المعلوم أولى.

وأمّا الصبح فتقديمها أفضل، لحديث عائشة رضي الله عنها في الصبح:

-----

[٤٥] صحيح. أخرجه البخاري ٥٧١ و ٧٢٣٩ ومسلم ٦٤٢ وعبد الرزاق ٢١١٢ والحميدي ٤٩٢ وابن أبي شيبة ٣٣١/١ والدارمي ٢٧٦/١ والنسائي ٢٦٥/١ وابن حبان ١٠٩٨ و ١٥٣٣ وابن خزيمة ٣٤٢ والطبراني ١١٣٥٨ كلهم عن ابن عباس قال: أعتّم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا، ورقدوا واستيقظوا، فقام عمر بن الخطاب، فقال: الصلاة. قال عطاء: قال ابن عباس: فخرج نبي الله ﷺ كأنني أنظر إليه الآن يقطر رأسه ماءً، واضعاً يده على رأسه، فقال: «لولا أن أشقّ على امتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا» لفظ البخاري وللحديث تنمة، وذكرت اللفظ الذي استشهد به المصنف، والله الموفق. وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه البخاري ٥٧٠ ومسلم ٦٣٩ وعبد الرزاق ٢١١٥ وأحمد ١٢٦/٢ وابن حبان ١٠٩٩.

وله شاهد من حديث عائشة، أخرجه البخاري ٥٦٦ و ٥٦٩ و ٨٦٢ و ٨٦٤ ومسلم ٦٣٨ وأحمد ٦/١٩٩ و ٢٧٢ وابن حبان ١٥٣٥ والبيهقي ٣٧٤/١. وله شاهد من حديث أنس، أخرجه البخاري ٥٧٢ و ٦٦١ و ٨٤٧ و ٥٨٦٩ ومسلم ٦٤٠ وأحمد ٣/١٨٢ و ١٨٩ وابن حبان ١٥٣٧ والبغوي في «شرح السنة» ٣٧٦، وفي الباب أحاديث، فهو حديث مشهور، والله الموفق.

(١) سورة آل عمران، آية: ١٣٣.

(٢) الفد: الفرد.

(٣) انظر الحديث الآتي.

[٤٦] «كان النبي ﷺ يصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات»<sup>(١)</sup> بِمُرُوطِهِنَّ<sup>(٢)</sup> ما يُعَرَفْنَ من العَلَسِ».

[٤٧] ولحديث جابر رضي الله عنه في الصبح أيضاً: «كان النبي ﷺ إذا رآهم في صلاة العشاء قد اجتمعوا عَجَل، وإذا رآهم أبطأوا آخر. والصبح كانوا أو كان النبي ﷺ يصليها بَعْلَس» معناه كانوا مجتمعين أو لم يكونوا مجتمعين كان يُغْلَس بها. وأما المغرب فلمواظبة النبي ﷺ فيها على الصلاة عند غروب الشمس افتدي به في ذلك أو امثله أمره.

وبالجملة فلا يعادل المبادرة إلى أول الوقت شيء. قال الله تعالى - مخبراً عن موسى ﷺ: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾<sup>(٣)</sup>.

[٤٨] وروى الدارقطني، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أنه لما سمع قول النبي ﷺ: «أول

[٤٦] صحيح. أخرجه البخاري ٣٧٢ و ٥٧٨ و ٨٦٧ و ٨٧٢ ومسلم ٦٤٥ ومالك ٥/١ والشافعي ٥٠/١ والطيالسي ١٤٥٩ والحميدي ١٧٤ وابن أبي شيبة ٣٢٠/١ وأحمد ٦/٣٧٢ و ٢٤٨ والدارمي ٢٧٧/١ وأبو داود ٤٢٣ والترمذي ١٥٣ والنسائي ٢٧١/١ وابن ماجه ٦٦٩ والطحاوي في «المعاني» ١٧٦/١ وابن حبان ١٤٩٨ و ١٤٩٩ والبيهقي ٤٥٤/١ من طرق كلهم من حديث عائشة.

[٤٧] صحيح. أخرجه البخاري ٥٦٠ و ٥٦٥ ومسلم ٦٤٦ كلاهما من حديث جابر «كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة، والعصر والشمس نقية، والمغرب إذا وجبت، والعشاء أحياناً، وأحياناً إذا رآهم اجتمعوا عَجَل، وإذا رآهم أبطأوا آخر، والصبح - كانوا أو كان النبي ﷺ يصليها بعلس» لفظ البخاري.

[٤٨] ضعيف. لم أجده من حديث أبي بكر، وعزاه المصنف للدارقطني، وليس هو في سننه، ولعله في العلل أو في الأفراد أو غرائب مالك، والله أعلم. وقال القرطبي في «تفسيره» ٢/ ١٦٥-١٦٦ بعد أن ذكر المرفوع: زاد ابن العربي: فقال أبو بكر... «الأثر. اهـ. وهذه الزيادة لم أقف عليها، وأما المرفوع فقد ورد من وجوه متعددة. منها حديث ابن عمر: أخرجه الترمذي ١٧٢ والدارقطني ٢٤٩/١ وابن حبان في «المجروحين» ٣/ ١٣٧-١٣٨ وابن الجوزي في «العلل» ٦٥٢ والبيهقي ٤٣٥/١ ومداره على يعقوب بن الوليد، وهو متروك كذاب، واكتفى الترمذي بقوله: غريب. وقال ابن حبان في ترجمة يعقوب: كان ممن يصنع الحديث. وقال ابن الجوزي: قال أحمد: كان من الكذا بين الكبار، وقال البيهقي: يعقوب منكر الحديث، ضعفه يحيى، وكذبه أحمد وسائر الحفاظ، ونسبه إلى الوضع نعوذ بالله من الخذلان، وقد روي بأسانيد آخر كلها ضعيفة. ومنها حديث أبي محذورة: أخرجه الدارقطني ٢٥٠/١ وابن عدي ٢٥٦/١ والديلمي ٨٩ والبيهقي ٤٣٥-٤٣٦، وأعله ابن عدي والبيهقي وغيرهما بإبراهيم بن زكريا، وقالوا: حدث بالبواطيل. ونقل الزيلعي في «نصب الراية» ١/ ٢٤٣ عن ابن الجوزي قوله: قال أبو حاتم عن إبراهيم بن

(١) وقع في الأصل «ملتفات» والتصويب عن الموطأ والبخاري ومسلم وأبي داود وابن حبان وباقي كتب الحديث، وفي رواية لمسلم «متلفعات» قوله «متلفعات» في «النهاية» اللفاح: ثوب يجلل به الجسد كله، كساء كان أو غيره، وتلفع بالثوب: إذا اشتمل به.

(٢) المروط: جمع مِرْط، وهي أكسية من صوف أو خز. كان يؤتزر بها.

(٣) سورة طه، آية: ٨٤.

الوقت رضوانُ الله، وآخره عَفْوُ الله». قال: رضوانُ الله أحبُّ إلينا من عَفْوِهِ؛ فإن رضوانه للمحسنين، وعَفْوُهُ للمقصرين.

[٤٩] وفي الصحيح، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ كان يصلي الظهر إذا زالت الشمس» ولعله<sup>(١)</sup> في السفر إذا اجتمع أصحابه، إذ قد صح عنه أنه قال: [٥٠] «أبردوا» حتى رأينا فيء التلول.

**الآية السابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَا﴾ [الآية: ١٥٤].

وفي السورة التي بعدها: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتًا﴾<sup>(٢)</sup>. تعلّق بعضهم في أن الشهيد لا يُغسَل ولا يُصَلَّى عليه بهذه الآية؛ لأن الميت هو الذي يُفَعَّلُ ذلك به، والشهيد حيٌّ، وبه قال مالك والشافعي<sup>(٣)</sup>. وقال أبو حنيفة: لا يُصَلَّى عليه، وكما أن الشهيد في حكم الحي فلا يُغسَل،

زكريا: هو مجهول، والحديث الذي رواه منكر. ومنها حديث جرير: أخرجه الدارقطني ٢٤٩/١ بإسناد ساقط، وعلته الحسين بن حميد بن الربيع، قال ابن عدي: قال مطين: هو كذاب ابن كذاب ونقله الزيلعي في «نصب الراية» ٢٤٣/١. ومنها حديث أنس: أخرجه ابن عدي ٧٧/٢ وابن الجوزي في «العلل» ٦٥١ وقال ابن عدي: هذا الحديث من الأحاديث التي يروها بقية عن المجهولين، ووافقه ابن الجوزي، وكذا الزيلعي في «نصب الراية» ٢٤٣/١. ومنها حديث ابن عباس: أخرجه الخطيب في «موضح الأوهام» ١٣٦/٢، وإسناده ضعيف جداً، فيه نافع بن هرمز السلمي، وهو متروك، وكذبه ابن معين، كما في «الميزان» ٩٠٠/٤/٢٤٣، ونقل الزيلعي ٢٤٣/١ عن النووي في «الخلاصة» قوله: أحاديث «الصلاة لأول وقتها» و «أول الوقت رضوان الله...» كلها ضعيفة، اهد قلت: فالحديث لا يرقى إلى درجة الحسن لشدة ضعف أسانيده.

[٤٩] صحيح. أخرجه البخاري ٥٤٠ عن أنس «أن رسول الله ﷺ خرج حين زاغت الشمس فصلّى الظهر...» الحديث. وورد من حديث أبي برزة أخرجه البخاري ٥٤١ ومسلم ٦٤٧ من حديث أبي برزة، وفيه «وكان يصلي الظهر إذا زالت الشمس» وورد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه مسلم ٦١٢ ح ١٧٣ وورد من حديث جابر، أخرجه مسلم ٤٦٣ وأحمد ٨٩/٥ وابن حبان ١٥٢٨، وفي الباب أحاديث، فهو حديث مشهور.

[٥٠] صحيح، أخرجه البخاري ٥٣٥ و ٥٣٩ و ٦٢٩ ومسلم ٦١٦ وابن أبي شيبة ٣٢٤/١ وأحمد ١٥٥/٥-١٧٦ والترمذي ١٥٨ والطبراني ٤٤٥ وابن حبان ١٥٠٩ والطحاوي في «المعاني» ١٨٦/١ والبخاري في «شرح السنة» ٣٦٣ كلهم من حديث أبي ذر الغفاري بلفظ: أذن مؤذن رسول الله ﷺ الظهر، فقال: «أبرد أبرد - أو قال: انتظر انتظر - وقال: شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة» حتى رأينا فيء التلول.

(١) كثرة الروايات المتقدمة تدل على شهرة ذلك، وأنه ليس في السفر فقط، والصواب أن يقال: إن الإبراد في الأيام شديدة الحرارة، وإلا بأن لم يكن شدة حرارة، فالمسنون بعد الزوال وذلك لكثرة الأحاديث التي أوردتها آنفاً مع حديث أنس، والله الموفق.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٦٩.

(٣) قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٢٧٠/٤ اختلف العلماء في غُسل الشهداء، فذهب مالك والشافعي وأبو =

فكذلك لا يُصَلَّى عليه؛ لأن الغُسلَ تطهير، وقد طُهر بالقتل، فكذلك الصلاة شفاة وقد أَعْتَنَتْ عنها الشهادة، يُوَكِّدُه أَنَّ الطهارة إذا سقطت مع القُدرة عليها سقطت الصلاة؛ لأنها شرطها، وسقوط الشرط دليلٌ على سقوط المشروط، وما رُوِيَ:

[٥١] «أن النبي ﷺ صَلَّى عليهم. لا يصح فيه طريق<sup>(١)</sup> ابن عباس ولا سواء، وقد استوفيناها في

[٥١] ورد في كون النبي ﷺ صلى على شهداء أحد عن جماعة من الصحابة فمنها:

١- حديث جابر: أخرجه الحاكم ١١٩/٢ و ١٩٩/٣، وإسناده ضعيف لضعف أبي حماد الحنفي، وصححه الحاكم، وتعبه الذهبي، فقال: أبو حماد، قال النسائي. متروك. ووافقه الزيلعي في «نصب الراية» ٣٠٩/٢ وابن حجر في «الدراية» ٢٤٣/١.

٢- حديث ابن مسعود: أخرجه أحمد ٤٦٣/١ وابن سعد ٩/٣ وإسناده ضعيف، له علتان: الشعبي لم يلق ابن مسعود، فهو منقطع، وعطاء بن السائب صدوق لكنه اختلط. وقد رواه أبو داود في «المراسيل» ٣٩٢ عن الشعبي مراسلاً.

٣- حديث أنس: أخرجه أبو داود ٣١٣٧، وهو معلول، تفرد بذكر الصلاة فيه على حمزة عثمان بن عمر، وقد خالفه غير واحد، قال الدارقطني: وليست بمحفوظة، وكذا أعله الحاكم في «المستدرک» ٣٦٥/١ راجع «نصب الراية» ٣٠٩/٢.

٤- حديث ابن عباس، أخرجه الدارقطني ١١٨/٤، وقال: لم يروه غير إسماعيل بن عياش، وهو مضطرب الحديث عن غير الشاميين. ولحديث ابن عباس طريق آخر أخرجه الحاكم ١٩٨/٣ وابن سعد ٨/٣ والبيهقي ١٢/٤، وإسناده ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد، سكت عليه الحاكم، وقال الذهبي: يزيد لا يحتج به، وقال البيهقي عقب روايته: هكذا رواه يزيد، وحديث جابر وأنه لم يصل عليهم أصح، وله طريق ثالث أخرجه الدارقطني ١١٦/٤، وقال: عبد العزيز بن عمران ضعيف، وله شواهد أخرى مرسلة وموصولة واهية، راجع «نصب الراية» ٣٠٩/٢ - ٣١٤ فهذه الأحاديث لا يمكن الحكم ببطلانها، لكن ورد خلافاً،

حنيفة والثوري إلى غُسل جميع الشهداء والصلاة عليهم إلا قتل المعترك في قتال العدو خاصة. وبهذا قال أحمد وإسحق والأوزاعي وداود، وجماعة فقهاء الأمصار، وأهل الحديث، وابن غُلية. وقال ابن المسيب والحسن يغسلون، قال ابن عبد البر: ولم يقل أحد من فقهاء الأمصار بقول سعيد والحسن، إلا عبيد الله بن الحسن العنبري... وأما الصلاة عليهم: فاختلف العلماء في ذلك، فذهب مالك والليث والشافعي وأحمد وداود إلى أنه لا يصلّى عليهم لحديث جابر، قال: كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول: أيهما كان أكثر أخذاً للقرآن، فإذا أُشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، وقال: أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة، وأمر بدفنهم بدمائهم، ولم يغسلوا، ولم يصل عليهم، وقال فقهاء الكوفة والبصرة والشام يصلّى عليهم، ورووا آثاراً كثيرة أكثرها مراسيل «أن النبي ﷺ صلى على حمزة وعلى سائر شهداء أحد... وأجمع العلماء على أن الشهيد إذا حمل حياً، ولم يمِت في المعترك، وأكل، فإنه يصلّى عليه كما صنع بعمر رضي الله عنه... واختلفوا فيمن قُتل مظلوماً كقتيل الخوارج وقطاع الطريق وشبه ذلك، فقال أبو حنيفة والثوري: كل من قُتل مظلوماً لم يغُسل، لكن يصلّى عليه، وهو قول سائر أهل العراق، وللشافعي قولان: أحدهما: يغسل كجميع الموتى، وهو قول مالك، قال: ويصلّى عليه، وهو قول أحمد، والقول الآخر للشافعي: لا يغسل قتل البغاة، وقول مالك أصح اهـ باختصار.

(١) أي حديث، وعبارة المصنف فيها تجوز.



**الآية الثامنة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَصْفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٥٨]. فيها ست مسائل:

### المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[٥٢] روى شعبة عن عاصم، قال: سألت أنس بن مالك عن الصفا والمروة، فقال: كانا من شعائر الجاهلية، فلما كان الإسلام أمسكوا عنهما، فنزلت الآية.

**المسألة الثانية:** قال علماء اللغة: قوله تعالى: ﴿مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ﴾؛ يعني من معالم الله في الحج، واجدتها شعييرة، ومنه إشعار الهذلي؛ أي إعلامه بالجرح وما يصدق عليه، والمعنى فيه عندي: ما حصل به العلم لإبراهيم عليه السلام وأشعر به إبراهيم، أي أعلم.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ﴾ الجناح في اللغة عبارة عن الميل كيفما تصرف، ولكنه خُصَّ بالميل إلى الإثم، ثم عبّر به عن الإثم في الشريعة، وقد استعملته العرب في الهمم والأذى، وجاء في أشعارها وأمثالها.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾. وهي معارضة الآية.

[٥٣] وروى ابن شهاب عن عروة: قلت لعائشة رضي الله عنها: رأييت قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الْأَصْفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية؛ فوالله ما على أحد جناح ألا يطَّوَّفَ بهما. قالت عائشة رضي

فمن ذلك حديث جابر، أخرجه البخاري ١٣٤٣ و ١٣٤٦ و ١٣٥٣ و ٤٠٧٩ أبو داود ٣١٣٨ و ٣١٣٩ والترمذي ١٠٣٦ والنسائي ٦٢/٤ وابن ماجه ١٥١٤ وابن أبي شيبة ٢٥٣/٣ والطحاوي ٥٠١/١ وابن حبان ٣١٩٧ والبخاري في «شرح السنة» ١٥٠٠ والبيهقي ٣٤/٤، وله شواهد راجع «فتح القدير» للكمال بن الهمام ١٥٣/٢ بتخريجي، والله الموفق.

[٥٢] صحيح. أخرجه البخاري ٤٤٩٦ ومسلم ١٢٧٨ والترمذي ٢٩٦٦ والطبري ٢٣٤٤ و ٢٣٤٥ وابن أبي داود في «المصاحف» ص ١١١ كلهم عن سليمان بن عاصم الأحول عن أنس، مع اختلاف يسير فيه.

[٥٣] صحيح. أخرجه البخاري ١٦٤٣ ومسلم ١٢٧٧ والحميدي ٢١٩ وأحمد ١٤٤/٦ والترمذي ٢٩٦٥ والنسائي ٢٣٧-٢٣٨ وابن حبان ٣٨٤٠ كلهم من طريق الزهري عن عروة عن عائشة. وورد من طريق هشام بن عروة عن عروة عن عائشة، أخرجه البخاري ١٩٧٠ و ٤٤٩٥ ومسلم ١٢٧٧ وأبو داود ١٩٠١ وابن ماجه ٢٩٨٦ ومالك ٣٧٣/١ وابن خزيمة ٢٧٦٩ وابن حبان ٣٨٣٩.

(١) الخلاصة: ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحق وأهل الحديث إلى أن الشهيد الذي قتله المشركون في المعركة لا يغسل، وهؤلاء هم فقهاء الأمصار. وذهب مالك والليث والشافعي وأحمد وداود إلى أنه لا يصلى عليه أيضاً، وذهب أهل الكوفة وأبو حنيفة والثوري وغيرهم إلى أنه يصلى عليه، والقول الأول هو قول الجمهور من فقهاء الأمصار. وانظر «المغني لابن قدامة» ٣/ ٤٦٧-٤٧٠ و «فتح القدير لابن الهمام» ٢/ ١٥٢-١٥٩ بتخريجي، والله الموفق.

١ عنها: بش ما قلت يا بن أختي<sup>(١)</sup>، إنها لو كانت على ما تأولتها لكان فلا جناح عليه ألا يطوف بهما، إنما كان هذا الحي من الأنصار قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدون عند المشلل، فكان من أهل لمناة يتحرّج أن يطوف بالصفاء والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فقالوا: يا رسول الله، إنّا كنا نتحرّج أن نطوف بالصفاء والمروة، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ الآية، ثم سنّ رسول الله ﷺ الطواف بينهما، فليس ينبغي لأحد أن يدع الطواف بينهما. قال ابن شهاب<sup>(٢)</sup>: فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن، فقال: إنّ هذا العلم، أي ما سمعت به.

تحقيق هذا الحديث وتفهمه: اعلموا وفقكم الله تعالى، أنّ قول القائل: لا جناح عليك أن تفعل، إباحة للفعل. وقوله: «فلا جناح عليك ألا تفعل» إباحة لتترك الفعل؛ فلما سمع عروة رضي الله عنه قول الله سبحانه: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهٖ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، قال: هذا دليل على أن ترك الطواف جائز، ثم رأى الشريعة مطبقة على أنّ الطواف لا رخصة في تركه، فطلب الجمع بين هذين المتعارضين، فقالت له عائشة رضي الله عنها: ليس قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهٖ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ دليلاً على ترك الطواف؛ إنما كان يكون الدليل على تركه لو كان: «فلا جناح عليه ألا يطوف». فلم يأت هذا اللفظ لإباحة ترك الطواف، ولا فيه دليل عليه، وإنما جاء لإفادة إباحة الطواف لمن كان يتحرّج منه في الجاهلية، أو لمن كان يطوف به في الجاهلية قُصدًا للأصنام التي كانت فيه؛ فأعلمهم الله تعالى أنّ الطواف ليس بمحظور إذا لم يقصد الطائف قُصدًا باطلاً.

فادت الآية إباحة الطواف بينهما، وسلّ سخيمة الحرج التي كانت في صدور المسلمين منها قبل الإسلام وبعده، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾؛ أي من معالم الحج ومناسكه ومشروعاته، لا من مواضع الكفر، وموضوعاته؛ فمن جاء البيت حاجاً أو معتمراً فلا يجد في نفسه شيئاً من الطواف بهما.

وهم وتنبه: قال الفراء: معنى قوله: «لا جناح عليه ألا<sup>(٣)</sup> يطوف بهما» معناه أن يطوف، وحرف «لا» زائدة. وهذا ضعيف من وجهين:

أحدهما: أنّا قد بينّا في مواضع أنه ينبغي أن تكون «لا» زائدة. الثاني: أنه لا لغوي ولا فقيه يعادل عائشة رضي الله عنها، وقد قررتها غير زائدة، وقد بينت معناها، فلا رأي للفراء ولا لغيره.

المسألة الخامسة: اختلف الناس في السعي بين الصفا والمروة<sup>(٤)</sup>: فقال الشافعي: إنه ركن. وقال

(١) عروة هو ابن الزبير، أمه أسماء بنت أبي بكر أخت عائشة رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري أحد الأعلام الكبار، روى له الأئمة الستة توفي رحمه الله سنة ١٢٤.

(٣) قراءة ابن مسعود وابن عباس، ورد ذلك القرطبي ١٨٢/٢ بأنها لا تدرى أصحت أم لا؟

(٤) قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ١٨٣/٢: واختلف العلماء في وجوب السعي بين الصفا والمروة، فقال الشافعي وابن حنبل: هو ركن، وهو المشهور من مذهب مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري =

أبو حنيفة: ليس بركن. ومشهور مذهب مالك أنه ركن، وفي العتبية: يجرىء تاركه الدم<sup>(١)</sup>.

ومعول من نفى وجوبه وركنيته أن الله تعالى إنما ذكره في رفع الحرج خاصة كما تقدم بيانه.

[٥٤] ودليلنا ما روي عن النبي ﷺ، أنه قال: «إن الله كتب عليكم السغي فاسعوا». صححه

[٥٤] حسن. أخرجه أحمد ٤٢١/٦ والدارقطني ٢٥٦/٢ والحاكم ٧٠/٤٠ والطبراني ٢٤/٢٢٧ والبيهقي ٩٨/٥ كلهم من حديث حبيبة بنت أبي تجرة، وإسناده ضعيف لضعف عبد الله بن مؤمل، سكت عليه الحاكم، وقال الذهبي: لم يصح، وضعف إسناده ابن حجر في «تخريج الكشاف» ٢٠٩/١، وقال الزيلعي في «نصب الراية» ٥٥/٣: ورواه إسحق وابن عدي، وأعله ابن عدي بابن مؤمل، ونقل عن أحمد وابن معين والنسائي تضعيفه. وقال ابن القطان: قد اضطرب فيه ابن المؤمل اضطراباً كثيراً، وذلك دليل على سوء حفظه، وقلة ضبطه اهـ ملخصاً.

وله شاهد من حديث صفية بنت شيبة، أخرجه الطبراني في «الكبير» ٣٢٣/٢٤، وإسناده ضعيف، فيه المثنى بن الصباح ضعيف، وفيه إرسال أيضاً. وورد عن صفية بنت شيبة عن امرأة أخبرتها، أخرجه أحمد ٤٣٧/٦، وإسناده ضعيف لضعف موسى بن عبيدة الرزدي، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» ٢٤٨/٣. وجهالة الصباحي لا تضر، فالعلة وهن موسى الرزدي فقط، وقد توبع، فقد أخرجه الطبراني ٢٤/٥٥٢٣. ٢٠٦-٢٠٧ عن صفية عن تملك العبدرية، وإسناده ضعيف لضعف المثنى بن الصباح، وقال الهيثمي ٥٥٢٢: وثقه يحيى في رواية، وضعفه جماعة، وله علة ثانية: وهي مهران بن أبي عمر، قال الزيلعي في «نصب الراية» ٥٦/٣-٥٧: قال البخاري: في حديثه اضطراب، وللحديث طريق حسن، أخرجه الدارقطني ٢٥٥/٢ والبيهقي ٩٧/٥ كلاهما عن ابن المبارك أخبرني معروف بن مشكان، قال: أخبرني منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية قالت: أخبرني نسوة من بني عبد الدار اللاتي أدركن رسول الله ﷺ... الحديث. قال الزيلعي ٥٦/٣: قال صاحب «التفقيح» - ابن عبد الهادي -: إسناده صحيح، ومعروف بن مشكان باني كعبة الرحمن صدوق لا نعلم من تكلم فيه، ومنصور هذا ثقة، مخرج له في الصحيحين. وللحديث شاهد آخر من حديث ابن عباس، أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٥٠٢٨، وإسناده ضعيف جداً، فيه المفضل بن صدقة قال الهيثمي في «المجمع» ٥٥٢٧: متروك، لكن الحديث بطرقه وشواهد يصير حسناً إن شاء الله تعالى، ولا سيما وقد قال الحافظ في «الفتح» عقب حديث ١٦٤٣: له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة، وعند الطبراني عن ابن عباس، وإذا انضمت إلى الأولى قويت، والعمدة في الوجوب «خذوا عني مناسككم» اهـ، وحكم الألباني في «الإرواء» ٤/٢٧٠ بصحته، والصواب أنه حسن لا يتعداه، فإن أكثر طرقه تدور على صفية بنت شيبة، وقد اضطربت فيه اضطراباً شديداً كما دلت على ذلك الروايات المتقدمة، وقد قال البخاري

= والشعبي: ليس بواجب، فإن تركه جبره بالدم لأنه سنة من سنن الحج، وهو قول مالك في «العتبية» وروي عن ابن عباس وابن الزبير وأنس وابن سيرين: أنه تطوع. قال القرطبي: والصحيح ما ذهب إليه الشافعي لحديث «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي» ولحديث «خذوا عني مناسككم» فصار بياناً لمجمل الحج، فالواجب أن يكون فرضاً اهـ ملخصاً.

وقال الإمام موفق الدين ابن قدامة في «المغني» ٥/٢٣٨-٢٣٩ ما ملخصه: اختلفت الرواية في السعي، فروي عن أحمد أنه ركن لا يتم الحج إلا به، وهو قول عائشة وعروة ومالك والشافعي، وروي عن أحمد أنه سنة، لا يجب بتركه دم، روي ذلك عن ابن عباس وأنس وابن الزبير وابن سيرين، وقال القاضي هو واجب، وليس بركن، إذا تركه وجب عليه دم، وهو مذهب الحسن وأبي حنيفة، والثوري، وهو أولى اهـ.

(١) أي ليس بركن ولا سنة بل هو واجب، فمن تركه عليه دم. والله أعلم.

الدارقطني. ويعضده المعنى؛ فإنه شعار لا يخلو عنه الحجّ والعُمرة، فكان رُكناً كالطواف، وما ذكره من رُفَع الحرج أو تَرَكَه فقد تقدّم القول فيه.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾. تعلق به من يَنْفِي ركنيَّة السَّعْيِ كأبي خنيفة وغيره، قال: إنَّ الله تعالى رفع الحرج عن تركه. وقال تعالى بعد ذلك: (وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا) بفعله فإنَّ الله يأجره. والتطوُّع هو ما يأتيه المرء من قِبَل نفسه. وهذا ليس يصح؛ لأننا قد بينا إلى أي معنى يعود رُفَع الجناح. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ﴾، إشارة إلى أن السعي واجب، فمن تطوَّع بالزيادة عليه فإنَّ الله تعالى يشكر ذلك له.

**الآية التاسعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَرْزَلْنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ [الآية: ١٥٩].

استدل بها علماؤنا على وجوب تبليغ الحق وبيان العلم على الجملة. وللآية تحقيق هو أنَّ العالم إذا قصد الكتمان عصي، وإذا لم يقصده لم يلزمه التبليغ إذا عرف أن معه غيره. قال عثمان رضي الله عنه: لأحدثتكم حديثاً لولا آية في كتاب الله عز وجل ما حدثتكموه. قال عروة: الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَرْزَلْنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ...﴾ الآية. قال أبو هريرة: إنَّ الناس يقولون أكثر أبو هريرة، والله لولا آية<sup>(١)</sup> في كتاب الله ما حدثت شيئاً، ثم تلا هذه الآية. وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما لا يحدثان بكل ما سمعا من النبي ﷺ إلا عند الحاجة إليه. وكان الزبير أقلهم حديثاً مخافة أن يواقع الكذب؛ ولكنهم رأوا أنَّ العلم عم جميعهم فسيبَّغ واحد إن ترك آخر.

فإن قيل: فالتبليغ فضيلة أو فرض، فإن كان فرضاً فكيف قصّر فيه هؤلاء الجلة كأبي بكر، وعمر، والزبير، وأمثالهم، وإن كان فضيلة فلمْ قعدوا عنها؟

فالجواب: أنَّ من سُئل فقد وجب عليه التبليغ لهذه الآية؛ ولما روى أبو هريرة و[عبد الله بن]<sup>(٢)</sup> عمرو بن العاص، أنَّ النبي ﷺ قال:

عن هذا الحديث: في هذا الحديث اضطراب ومثله قال الدارقطني في علله، راجع «نصب الراية» ٣/ ٥٦-٥٧ و«العدة شرح العمدة» ص ٢٨٦ و ٢٨٧ و«فتح القدير» لابن الهمام ٢/ ٤٧٢ و«تفسير الكشاف» (٧٣) و«القرطبي» ٧٦٢، وجميع هذه الكتب بتخريجي - عدا نصب الراية - والله الموفق.

تنبيه: وقع في «نصب الراية» وبعض الكتب «حبيبة بنت أبي تجزأة» والمثبت هو ما في الإصابة ٤/ ٢٦٩، و«المجمع» ٥٥٢٢ وأكثر كتب التخريج.

(١) كذا في النسخ، وعند القرطبي ٢/ ١٨٥، وهو عند البخاري ١١٨ وابن ماجه ٢٦٢ «لولا آيتان».

(٢) زيادة من كتب التخريج المتقدمة، والحديث من مسند عبد الله عند الجميع، ولم يروه أحد عن أبيه عمرو، وقد تبع القرطبي ابن العربي، في ذلك في تفسيره ٢/ ١٨٤-١٨٥ وليس كذلك، والله الموفق.

[٥٥] «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمِ فَكْتَمَهُ أَلْجِمَ بَلْجَامَ مَنْ نَارٍ». وأما من لم يُسأل فلا يلزمه التبليغ إلا في القرآن وحده. وقد قال سُحنون: إن حديث أبي هريرة و[عبد الله بن] (١) عمرو هذا إنما جاء في الشهادة.

والصحيحُ عندي ما أشرنا إليه من أنه إن كان هناك من يبلغ اكتفي به، وإن تعيّن عليه لزمه، وسكت الخلفاء عن الإشارة بالتبليغ؛ لأنهم كانوا في المنصب مَنْ يردُّ ما يسمع أو يُفْضِيه مع علمهم بعموم التبليغ فيه، حتى إن عمر، كَرِهَ كثرة التبليغ، وسَجَنَ مَنْ كان يُكثِرُ الحديثَ عن رسول الله ﷺ؛ وقد بينا تحقيقه في شرح الحديث الصحيح.

[٥٦] وقد ثبت عن النبي ﷺ في فضيلة التبليغ أنه قال: «نَضَرَ الله أَمْرًا سَمِعَ مقالتي فَوَعَاها

[٥٥] جيد. أخرجه الطيالسي ٢٥٣٤ وابن أبي شيبة ٥٥/٩ وأحمد ٢/٢٦٣ - ٣٠٥ - ٤٩٥ وأبو داود ٣٦٥٨ والترمذي ٢٦٤٩ وابن ماجه ٢٦١ و٢٦٦ وابن حبان ٩٥ والحاكم ١٠١/١ والطبراني في «الصغير» ٦٠/١ والبيهقي في «شرح السنة» ١٤٠ كلهم من حديث أبي هريرة، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه ابن حبان ٩٦ والحاكم ١٠٢/١ والخطيب ٥/٣٨ - ٣٩ والطبراني في «الأوسط» ٥٠٢٣، وقال الحاكم: إسناده صحيح، لا غبار عليه، ووافقه الذهبي، وكذا المنذري في «الترغيب» ٢٠٠، وقال الهيثمي في «المجمع» ٧٤٣: رجاله موثقون. وله شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه أبو يعلى ٢٥٨٥ والطبراني ١١/١١٣١٠، وإسناده حسن، قال المنذري في «الترغيب» ٢٠١: رواة أبي يعلى ثقات محتج بهم في الصحيح. وإسناده الطبراني: جيد، وقال الهيثمي ٧٤١: رجال أبي يعلى رجال الصحيح. وله شاهد من حديث أنس، أخرجه ابن ماجه ٢٦٤ وإسناده ضعيف لضعف يوسف بن إبراهيم، قال البخاري: هو صاحب عجائب. وورد من حديث أبي سعيد أخرجه ابن ماجه ٢٦٥ وإسناده ضعيف جداً، فيه محمد بن داب. قال البوصيري: كذبه أبو زرعة، ونسبه غيره إلى الوضع، وله شاهد من حديث ابن مسعود، أخرجه ابن الجوزي في «العلل» ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ من أربعة وجوه، وحكم بضعفه، وورد من حديث ابن عمر أخرجه ابن الجوزي ١٢١ و ١٢٢ والطبراني في «الأوسط» كما في «المجمع» ٧٤٥ وابن عدي ٣٧٢/٢، وإسناده ضعيف لضعف حسان بن سياه، وبه أعله الهيثمي ٧٤٥ «المجمع» وورد من حديث جابر أخرجه الخطيب ٧/١٩٨ و ٩٢/٩ و ٣٦٩/١٢ بأسانيد ضعيفة كما قال ابن الجوزي، وورد من حديث طلق بن علي أخرجه ابن عدي ٣٥٣/١ والطبراني في «الكبير» ٨/١٢٥١ وابن الجوزي ١٤٢، وأعله ابن الجوزي بمحمد بن حماد وأنه ضعيف، قال: وفيه أيوب بن عتبة، قال عنه يحيى: ليس بشيء. وورد من حديث عمرو بن عبسة، أخرجه ابن الجوزي ١٢٨ وأعله بمحمد بن القاسم، وأنه يضع الحديث، وقال: لا يصح هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وختم كلامه بقوله: قال أحمد بن حنبل: لا يصح في هذا شيء اهـ. قلت: تقدم أنه صححه ابن حبان والحاكم والذهبي والمنذري والهيثمي، وحسنه الترمذي، وصححه الذهبي في الكبائر، وهو حديث حسن في الجملة، والله أعلم.

[٥٦] صحيح. أخرجه الشافعي في «المسند» ١٦/١ والحميدي ٨٨ وأحمد ٤٣٧/١ والترمذي ٢٦٥٧ و ٢٦٥٨ وابن ماجه ٢٣٢ وابن حبان ٦٦ و ٦٨ و ٦٩ والحاكم في «معرفه علم الحديث» ص ٣٢٢ وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٤٧/١ والرامهرمزي ٦ و ٧ والخطيب في «الكفاية» ص ١٧٣ والبيهقي في «الدلائل» ٦/٦

فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا»<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

**الآية الموفية ثلاثين:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [الآية: ١٦١]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قال لي كثير من أشياخي: إنَّ الكافر المعين لا يجوز لعنه؛ لأن حاله عند الموافاة لا تعلم، وقد شرط الله تعالى في هذه الآية في إطلاق اللعنة الموافاة على الكفر. وقد روي عن النبي ﷺ لعن أقوام بأعيانهم من الكفار<sup>(٢)</sup>.

[٥٧] وفي صحيح مسلم، عن عائشة رضي الله عنها: «دخل على النبي ﷺ رجلان فكلماه بشيء

٥٤٠ والبغوي في «شرح السنة» ١١٢ من طرق عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، وعبد الرحمن ثقة لكن في سماعه من أبيه اختلاف، فقد أثبت سماعه: الثوري وشريك وابن معين وأبو حاتم، ونفى سماعه: ابن معين في رواية وشعبة والحاكم، وأثبت ابن المديني له سماع حديثين، في حين أثبت إسرائيل له سماع حديث واحد، وهو حديث الضب، راجع «تهذيب التهذيب» ١٩٥/٦ ولم ينفرد به، فقد تابعه الأسود عند ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ١/ ٤٧-٤٨ والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ٢٦، وتابعهما مرة عند أبي نعيم في «أخبار أصفهان» ٩٠/٢.

وله شاهد من حديث زيد بن ثابت: أخرجه أبو داود ٣٦٦٠ والترمذي ٢٦٥٦ والنسائي في «الكبرى» ٨٤٧، والدارمي ١٧٥/١ وابن ماجه ٢٣٠ وأحمد ١٨٣/٥ وابن حبان ٦٧ والطحاوي في «المشكّل» ٢/ ٢٣٢ وابن أبي عاصم في «السنة» ٩٤ والطبراني ٤٨٩٠ و ٤٨٩١ كلهم من حديث زيد بن ثابت في أثناء حديث، وله قصة، وصحح إسناده الشيخ شعيب في «الإحسان». وله شاهد من حديث جبير بن مطعم: أخرجه ابن ماجه ٢٣١ والدارمي ٧٤/١ وأحمد ٨٠/٤ و ٨٢ والطحاوي في «المشكّل» ٢/ ٢٣٢ وأبو يعلى ٣٤٩ والطبراني في «الكبير» ١٥٤١ وصححه الحاكم ٨٧/١، وقال: على شرطهما، ووافقه الذهبي. وله شاهد من حديث النعمان بن بشير: أخرجه الحاكم ٨٧/١ ح ٨٨ ٢٩٧، وقال: قد احتج مسلم في المسند الصحيح بحديث سماك بن حرب عن النعمان، فذكر حديثاً غير حديث الباب، وقال الذهبي في «التلخيص»: على شرط مسلم، وله شاهد من حديث أنس، أخرجه ابن ماجه ٢٣٦ ورجاله ثقات سوى معان بن رفاعه الشامي، فإنه لين الحديث، لكن يصلح حديثه في الاعتبار والشواهد، وله شواهد أخرى بمعناه، فهو حديث صحيح، والله أعلم.

[٥٧] صحيح. أخرجه مسلم ٢٦٠٠ عن عائشة قالت: دخل على رسول الله ﷺ رجلان، فكلماه بشيء لا أدري ما هو، فأغضباه، فلعنهما وسبهما، فلما خرجا قلت: يا رسول الله! من أصاب من الخير شيئاً ما أصابه هذان! قال: وما ذاك؟ قالت: قلت: لعنتهما وسببتهما. قال: أو ما علمت ما شارطت عليه ربي؟ قلت: اللهم إنما أبا بشر، فأني من المسلمين لعنته أو سببته، فاجعله له زكاة وأجراً. لفظ مسلم بحرفيته.

(١) السياق للشافعي من حديث ابن مسعود، وله تنمة عنده، ورواه الأئمة بالفاظ متقاربة والمعنى متحد.

(٢) ورد في ذلك أحاديث منها ما أخرجه البخاري ١٨٨٩ من حديث عائشة في خبر مطول، وفيه «اللهم ألعن شية بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة، وأميه بن خلف كما أخرجونا من أرضنا إلى أرض الوباء...» الحديث، وفي الباب أحاديث.

فأغضباه فلعنهما؛ وإنما كان ذلك لِعِلْمِهِ بِمَاكُمَا<sup>(١)</sup>.

والصحيح عندي جواز لَعْنِهِ لظاهر حاله، كجواز قتاله وقَتْلِهِ<sup>(٢)</sup>.

[٥٨] وقد رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ قال: «اللهم إن عمرو بن العاص هجاني، [و] قد علم أنني لست بشاعر فآلَعْنَهُ، اللهم واهِجْهُ عَدَدَ ما هجاني»، فلَعَنَهُ. وقد كان إلى الإسلام والدين والإيمان مآلَهُ، وانتصف بقوله: «عدد ما هجاني». ولم يَزِدْ ليعَلِّمِ العدل والإنصاف والانتصاف، وأضاف الهَجْوُ إلى الباري سبحانه وتعالى في باب الجزاء دون الابتداء بالوصف له بذلك، كما يضافُ إليه الاستهزاء والمكر والكيد، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون عُلُوًّا كبيراً.

[٥٩] وفي صحيح مسلم: «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ». وكذلك إن كان ذمياً يجوز إصغاره فكذلك لعنه.

(تركيب) وهي المسألة الثانية: فأما العاصي المعين، فلا يجوز لَعْنُهُ اتفاقاً، لما رُوِيَ:

[٦٠] أن النبي ﷺ جيء إليه بشاربٍ خمر مراراً، فقال بعضُ من حضره: ما لَه لعنه الله! ما أكثر

[٥٨] ضعيف جداً، أخرجه الروياني في «مسنده» كما في «الميزان» ٣/٣١٨/٦٥٨٣ من طريق عيسى بن عبد الرحمن بن فروة عن عدي بن ثابت عن البراء مرفوعاً به، وإسناده ضعيف جداً، وعلته عيسى بن عبد الرحمن، قال البخاري: منكر الحديث، وكذا قال أبو حاتم، وقال النسائي: متروك، وقال الذهبي: الحديث منكر، وقال ابن حبان في «المجروحين» ٢/١٢٠: يروي المناكير عن المشاهير. راجع «التهذيب للمزي» (٤٦٣٧) وتاريخ البخاري ٦/٢٧٤١ والضعفاء الصغير له (٢٦٤) والكامل لابن عدي ٦/١٥٥٩.

[٥٩] صحيح، أخرجه البخاري ٦٠٤٧ ومسلم ١١٠ والحميدي ٨٥٠ وعبد الرزاق ١٥٩٧٢ وأحمد ٣٤/٤٠ والنسائي ٧/٦٠٥ وابن ماجه ٢٠٩٨ والطبراني ١٣٢٩ والبيهقي ٨/٢٣ كلهم من حديث ثابت بن الضحاك «من حلف على ملة غير الإسلام فهو كما قال، وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك، ومن قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة، ومن لعن مؤمناً فهو كقتله، ومن قذف مؤمناً بكفر فهو كقتله» لفظ البخاري، ورواية مسلم «ولعن المؤمن كقتله».

[٦٠] صحيح. أخرجه البخاري ٦٧٧٧ وأبو داود ٤٤٧٧ و٤٤٧٨ والنسائي في «الكبرى» ٥٢٨٧ وأحمد

(١) ما ذهب إليه بعض شيوخ ابن العربي فيه نظر، إذ ظاهر لفظ الحديث الذي سقته يشعر بأنهما كانا مسلمين، ولم يرد عليه الصلاة والسلام حقيقة اللعن الذي هو الطرد من رحمة الله، وعجز الحديث يبين المعنى الذي ذكرته والله أعلم، وانظر «صحيح مسلم بشرح النووي» ١٦/١٥٠-١٥١-١٥٢.

(٢) ليس ذلك في كل كافر وكافرة، وإنما الكافر المحارب وكذا الكافرة، وذلك كالذي يحارب دين الله، ويتهك حرمة الله، ويقتل المسلمين، ويسبي نساءهم، ويذبح أطفالهم، وذلك كما فعل الصرب الملاعين بالمسلمين في البوسنة، فيجوز تسمية كل قائد من قواد الصرب ولعنه، بل ولعن كل صربي وغير صربي شارك في تلك المذابح، مع التسمية والتعيين، لا ضير في ذلك، وقَسْ على ذلك ما يفعله الكفار بالمسلمين في أي بقعة من بقاع الأرض إن وصل إلى الحد الذي وصل إليه فعل الصرب أو قاربه، نسأل الله أن ينصر المسلمين على الكفرة في أنحاء المعمورة، وأن يجمع كلمة المسلمين على التوحيد وعلى نصرته الدين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ما يُؤْتَى به! فقال النبي ﷺ: «لا تكونوا أعواناً للشيطان على أخيك»؛ فجعل له حُرمة الأخوة، وهذا يوجب الشفقة. وهذا حديث صحيح.

وأما لعنُ العاصي مطلقاً، وهي المسألة الثالثة: فيجوز إجماعاً، لما رُوِيَ في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال:

[٦١] لعن الله السارق يسرق البيضة<sup>(١)</sup> فتُطْعَم يده.

وقد قال بعضُ علمائنا في تأويل هذه الآية: إن معناه عليهم اللعنة يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَلَيَمُنَّ بِبَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾<sup>(٢)</sup>.

والذي عندي صحةُ لغنه في الدنيا لمن وافى كافراً بظاهر الحال، وما ذكر الله تعالى عن الكفرة من لعنتهم وكفرهم فيما بينهم حالة أخرى، وبيان لحكم آخر وحالة واقعة تعضد جوازَ اللعن في الدنيا؛ وتكون هذه الآية لجواز اللعن في الدنيا، فيكون للآيتين معنيان.

فإن قيل: فهل تحكمون بجواز لعنة الله لمن كان على ظاهر الكفر، وقد علم الله تعالى موافاته مؤمناً؟ قلنا: كذلك نقول، ولكن لعنة الله له حكمه بجواز لغنه لعباده المؤمنين أخذاً بظاهر حاله، والله أعلم بمآله<sup>(٣)</sup>.

٢/ ٢٩٩- ٣٠٠ وابن حبان ٥٧٣٠ والبغوي في «شرح السنة» ٢٦٠٧ والبيهقي ٣١٢/٨ كلهم من حديث أبي هريرة. وفي الباب من حديث عمر أخرجه البخاري ٦٧٨٠.

[٦١] صحيح. أخرجه البخاري ٦٧٨٣ و ٦٧٩٩ ومسلم ١٦٨٧ والنسائي ٦٥/٨ وابن ماجه ٢٥٨٣ وأحمد ٢/٢٥٣ وابن حبان ٥٧٤٨ والبغوي في «شرح السنة» ٢٥٩٧ و ٢٥٩٨ والبيهقي ٢٥٣/٨ كلهم من حديث أبي هريرة، وتامه «ويسرق الجبل فتقطع يده».

(١) قيل بيضة الحديد، وقيل بيضة النعامة، وقيل غير ذلك، وسيأتي في حكم السارق في سورة النساء بيان معناها، إن شاء الله، والله الموفق.

(٢) سورة العنكبوت، آية: ٢٥.

(٣) قال النووي رحمه الله في «الأذكار» ص ٣٨٨ بإثر حديث ٩٢٦: فصل: اعلم أن لعن المسلم المصون حرام بإجماع المسلمين، ويجوز لعن أصحاب الأوصاف المذمومة كقولك: لعن الله الظالمين، لعن الله الكافرين، لعن الله اليهود والنصارى، ولعن الله الفاسقين، لعن الله المصورين ونحو ذلك. وأما لعن إنسان بعينه ممن اتصف بشيء من المعاصي، كيهودي، أو نصراني، أو ظالم، أو زان، أو مصور، أو سارق، أو أكل رباً فظواهر الأحاديث ليس بحرام، وأشار الغزالي إلى تحريره، إلا في حق من علمنا أنه مات على الكفر كأبي جهل وأبي لهب وفرعون وهامان وأشباههم، قال: لأن اللعن هو الإبعاد عن رحمة الله تعالى، وما ندري ما يُتم به لهذا الفاسق أو الكافر، قال: وأما الذين لعنهم رسول الله ﷺ بأعيانهم فيجوز أنه ﷺ علم موتهم على الكفر. قال: ويقرب من اللعن الدعاء على الإنسان بالشر حتى الدعاء على الظالم، كقول الإنسان: لا أصح الله جسمه، ولا سلمه الله، وما جرى مجراه، وكل ذلك مذموم، وكذلك لعن جميع الحيوانات، والجماد، فكله مذموم اهـ. قلت: تقدم في التعليق آنفاً قبل حديث (٥٧) جواز لعن الكافر والفاجر المحارب لله ورسوله، الذي يعادي المسلمين جهاراً ويودعهم السجون ويسومهم سوء العذاب، وكذلك من يحارب دين =



**الآية الحادية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا أُمِلَّ بِهِ، لِيُغَيِّرَ اللَّهُ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الآية: ١٧٣]. فيها خمس عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا﴾: وهي كلمة موضوعية للحظر تتضمن النفي والإثبات؛ فنُتِبَ ما تناوله الخطاب وتُنْفِي ما عَدَاهُ؛ وقد بيَّنا ذلك في «ملجئة المتفقيين» و «مسائل الخلاف». وقد حصرت هاهنا المحرَّم لا سيما وقد جاءت عَقِبَ المحلل؛ فقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. فادت هذه الآية الإباحة على الإطلاق، ثم عَقَبَهَا بالمحرَّم بكلمة «إنما» الحاصرة؛ فافتضى ذلك الإيعاب للقسَمَيْنِ؛ فلا محرَّم يَخْرُجُ عن هذه الآية، وهي مَدْيَتُهُ، وأكَّدَتْهَا الآية الأخرى التي رُوِيَ أنها نزلت بعَرَفَةَ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا...﴾<sup>(٢)</sup> إلى آخرها. فاستوى البيان أولاً وآخرًا.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿الْمَيْتَةَ﴾ وهي الإطلاق عُرْفًا، والمراد بالآيات حكمًا ما مات من الحيوان حَتَفَ أَنْفِهِ من غير قَتْلٍ بِذَكَاءٍ، أو مقتولًا بغير ذكاة، كانت الجاهلية تستبيحُه فحرَّمه الله تعالى؛ فجادلوا فيه فردَّ الله تعالى عليهم على ما يأتي بيانه في الأنعام إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثالثة:** في شَعْرُهَا وصفوها وقَرَنُهَا: ويأتي في سورة النحل إن شاء الله تعالى.

**المسألة الرابعة:** في عموم هذه الآية وخصوصها:

[٦٢] رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فالميَتَتَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ، وَالدَّمَانِ

[٦٢] حسن. أخرجه الشافعي في «مسنده» ١٧٣/٢ وعبد بن حميد في «المنتخب» ٢٨٠ وأحمد ٩٧/٢ وابن ماجه ٣٣١٤ وابن حبان في «المجروحين» ٥٨/٢ وابن عدي ٢٧١/٤ والبيهقي ٢٥٧/٩ كلهم عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً، وإسناده ضعيف لضعف عبدالرحمن، وبه أعله ابن عدي وابن حبان وغيرهما، ولم ينفرد به، فقد تابعه أخوه عبدالله بن زيد. أخرجه الدارقطني ٤/٣٧١-٣٧٢، وعبدالله أحسن حالاً من أخيه، وهو صدوق، وفيه لين، كما في «التقريب» وقد ضعفه قوم، ووثقه آخرون وتابعهما أسامة بن زيد عند ابن عدي ٣٩٧/١ وأسامة ضعيف، وتابعهم سليمان بن بلال عند ابن عدي ١٨٦/٤، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» ١٧/٢/١٥٢٤: سئل أبو زرعة عن حديث رواه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ «أُحِلَّتْ» ورواه عبدالله بن نافع الصباغ عن أسامة بن زيد عن أبيه عن ابن

= الله، وما جاء به رسوله ﷺ، والصرب الملاعين، وما فعل قاداتهم بالمسلمين دليل شاهد على ما ذكرت، بخلاف الكافر اليهودي أو النصراني الذي لا يؤذي المسلمين، ولا يحارب دين الله، كأن يكون جار لك يتظاهر بالعبادة وبالصدقة والأمانة ونحو ذلك، فهذا وأشباهه لا يجوز لعنه البتة، بل مثل هذا يدعى له بالهداية، فهذه فائدة، والله الموفق، وهو أعلم بالصواب، وهذا الذي ذكرته فيه بيان وتفصيل بين ما ذهب إليه الغزالي، وبين ما ذهب إليه ابن العربي، والله تعالى أعلم.

(١) سورة البقرة، آية: ١٧٢. (٢) سورة الأنعام، آية: ١٤٥.

الكبد والطحال». ذكره الدارقطني وغيره.

واختلف العلماء في تخصيص ذلك: فمنهم من خصَّصه في الجراد والسّمك، وأجاز أكلهما من غير معالجة ولا ذكاة، قاله الشافعي وغيره. ومنهم من منعه في السمك<sup>(١)</sup> وأجازه في الجراد، وهو أبو حنيفة.

ومع اختلاف الناس في جواز تخصيص عموم الكتاب بالسنة فقد اتفقوا على أنه لا يجوز تخصيصه بحديث ضعيف<sup>(٢)</sup>، وهذا الحديث يُروى عن ابن عمر وغيره مما لا يصحُّ سنُّه. . ولكنه ورد في السمك حديث صحيح جداً في الصحيحين، عن جابر بن عبد الله:

[٦٣] أنه خرج مع أبي عبيدة بن الجراح يتلقّى عيراً لقريش، وزودنا جراباً من تمر، فانطلقنا على

عمر عن النبي ﷺ، ورواه القعني عن أسامة وعبد الله ابني زيد عن أبيهما عن ابن عمر موقوف، قال أبو زرعة: الموقوف أصح إله. وأشار إلى ذلك ابن عدي فقال ٨٦/٤ عقب الرواية: وأما ابن وهب فإنه يرويه عن سليمان بن بلال موقوفاً، وذكر نحو كلام ابن أبي حاتم البيهقي في «سننه» ٢٥٧/٩. وأخرجه في ٢٥٤/١ من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال: «أحلت. .» وقال: وهذا. إسناده صحيح، وهو في معنى المسند، وقد رفعه أولاد زيد عن أبيهم، ثم كرر عن أولاد زيد عن زيد عن ابن عمر مرفوعاً، وقال: أولاد زيد كلهم ضعفاء، جرحهم يحيى بن معين، وكان علي المديني وأحمد بن حنبل يوثقان عبد الله بن زيد. وذكر نحو هذا ابن عدي ٣٩٧/١ لكن وقع عنده عمر بدل ابن عمر، سواء الموقوف أو المرفوع، ولعل هناك سقطاً، فالصواب كونه عن ابن عمر سواء المرفوع أو الموقوف، وبكل حال قد صح موقوف، وله حكم الرفع لأنه مثل «أمرنا» و«نهينا» وإذا قال الصحابي: «أمرنا ونهينا وحرّم علينا وأحلّ لنا» وأشباه ذلك فله حكم الرفع عند جمهور أهل العلم كما هو مقرر في كتب هذا الفن، فالحديث حسن إن شاء الله. ورأيت له شاهداً من حديث أبي سعيد لكنه ضعيف أخرجه الخطيب في «تاريخه» ٢٤٥/١٣، وأعله بمسور بن الصلت، ونقل عن النسائي قوله: متروك، وقال: قال الدارقطني: ضعيف، وانظر «تفسير الشوكاني» ٢٥٤ و«الكشاف» ٧٦ والقرطبي ٧٩٦ والثلاثة بتخريجي، والله الموفق، ونقل الزيلعي في «نصب الراية» ٢٠٢/٤ عن ابن عبد الهادي قوله: هو موقوف في حكم المرفوع، وقال مثل ذلك الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» ٢٦/١، والله الموفق.

[٦٣] صحيح. أخرجه مسلم ١٩٣٥ وأبو داود ٣٨٤٠ والنسائي ٢٠٨/٧ والطيالسي ١٧٤٤ وعبد الرزاق ٨٦٦٨

(١) كذا قال المصنف، والصواب أن هناك تفصيلاً: قال المرغيناني في «الهداية» ويكره أكل الطافي منه - أي السمك» وقال مالك والشافعي رحمهما الله. . لا بأس به، وميتة البحر ما لفظه البحر ليكون مضافاً إلى البحر لا ما مات فيه من غير آفة. والأصل في السمك عندنا أنه إذا مات بأفة يحل كالمأخوذ، وإذا مات حتف أنفه من غير آفة لا يحل كالطافي إله ملخصاً. راجع فتح القدير لابن الهمام ٥١٥-٥١٦ بتخريجي، والله الموفق، ومعلوم من مذهب أبي حنيفة أنه كره الطافي فقط، بخلاف ما مات بسبب، كأن يكون ضربه الموج بصخر أو حديد، أو قتله طير ماء ونحوه، أو ضربه الموج فصار إلى اليابسة فمات، أو نقل من ماء إلى ماء آخر فأدى ذلك إلى موته، فهذا وما شابهه، يجوز أكله عند الحنفية راجع ذلك مفصلاً في حواشي الهداية مع فتح القدير بتخريجي، والله الموفق.

(٢) تقدم أن الحديث يرقى إلى درجة الحسن، لكن مثله لا يجوز تخصيص الكتاب به، لكن يعضده ما بعده، والله أعلم.

ساحل البحر، فزُفِعَ لنا على ساحل البحر كهيئة الكُثيبِ الضَّخْم، فأتيناه فإذا هي دابةٌ تُدعى العَنَبَر، قال أبو عبيدة: مَيْتَةٌ، ثم قال: بل نحن رُسُلُ رسولِ الله ﷺ، وقد اضْطُررتم فكلُّوا. قال: فأقمنا عليه شهراً حتى سَمِيناً، وذكر الحديث، قال: فلما قَدِمْنَا المدينة أتينا رسولَ الله ﷺ فذكرنا ذلك له، فقال: «هو رِزْقُ أخرجهُ الله لكم، فهل معكم من لحمه شيء فتطعمُونَا؟» قال: فأرسلنا إلى رسولِ الله ﷺ منه، فأكله.

[٦٤] وروي عن مالك، عن النبي ﷺ أنه قال: «هو الطَّهَوْرُ ماؤه الحِلُّ مَيْتَتُهُ». فهذا الحديث يخصُّ بصحة سنِّه عموم القرآن في تحريم الميتة على قول من يرى ذلك، وهو نصٌّ في المسألة. ويعضده قولُ الله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾<sup>(١)</sup>. فصَيِّدُهُ ما صيد وتكلف أخذه، وطعامُهُ ما طفا عليه، أو جَزَرَ عنه<sup>(٢)</sup>.

ومنه من خصَّصه في السمك خاصة، ورأى أكل ميتته، ومنع من أكل الجراد إلا بذكاة؛ قاله مالك وغيره؛ وذلك لأنَّ عموم الآية يجري على حاله حتى يخصَّصه الحديث الصحيح، أو الآية الظاهرة، وقد وُجد كلاهما في السمك، وليس في الجراد حديث يعوِّل عليه في أكل ميتته.

-----  
وابن أبي شعبة ٣٨١/٥ وأحمد ٣/٣٠٣ وأبو يعلى ١٩٢٠ و١٩٥٤ وابن الجارود ٨٧٨ من طرق عن أبي الزبير عن جابر، وأخرجه البخاري ٤٣٦١ و٥٤٩٣ ومسلم ١٩٣٥ والحميدي ١٢٤٢ وعبد الرزاق ٨٦٦٧ وأحمد ٣/٣٠٨ والدارمي ٢/ ٩١-٩٢ والنسائي ٧/ ٢٠٨-٢٠٧ وابن حبان ٥٢٥٩ وأبو يعلى ١٩٥٥ و١٩٥٦ والبخاري في «شرح السنة» ٢٨٠٤ والبيهقي ٢٥١/٩ من طرق عن عمرو بن دينار عن جابر، وإسناده كالشمس، وأخرجه مالك ٢/ ٩٣٠ وعبد الرزاق ٨٦٦٦ والبخاري ٢٤٨٣ ر ٤٣٦٠ ومسلم ١٩٣٥ والترمذي ٢٤٧٥ والنسائي ٢٠٧ من طرق عن جابر، روه بالفاظ متقاربة.

[٦٤] صحيح. أخرجه مالك ٢٢/١ والشافعي ١٩/١ وابن أبي شعبة ١٣١/١ وأحمد ٢/ ٢٣٧-٣٦١ والبخاري في «التاريخ الكبير» ٤٧٨/٣ والدارمي ١٨٦/١ وأبو داود ٨٣ والترمذي ٦٩ والنسائي ٥٠/١ وابن ماجه ٣٨٦ و٣٢٤٦ وابن الجارود ٤٣ وابن حبان ١٢٤٣ والحاكم ١/ ١٤١ والبخاري في «شرح السنة» ٢٨١ والبيهقي ١/ ٣ كلهم من حديث أبي هريرة، وإسناده صحيح، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وله شاهد من حديث جابر، أخرجه ابن ماجه ٣٨٨ وأحمد ٣/ ٣٧٣ وابن الجارود ٨٧٩ وصححه ابن خزيمة ١١٢ وابن حبان ١٢٤٤ والحاكم ١/ ١٤٣ روه من طريق أحمد بن حنبل عن أبي القاسم بن أبي الزناد عن إسحق بن حازم عن عبيد الله بن مقسم عن جابر: أن النبي ﷺ سئل عن ماء البحر، فقال: «... الحديث». وإسناده حسن رجاله ثقات كلهم، وأخرجه الدارقطني ٣٤/١ والطبراني في «الكبير» ١٧٥٩ من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر، وفيه عن ابن جريج، وأبو الزبير، وكلاهما مدلس، فالإسناد ضعيف لكن يصلح في الشواهد والمتابعات، وله شاهد من حديث علي أخرجه الدارقطني ١/ ٣٥ والحاكم ١/ ١٤٣، وسكت عليه هو والذهبي، وإسناده ضعيف، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه الدارقطني ١/ ٣٥ والحاكم ١/ ١٤٣/ ٥٠١، وسكت عليه الحاكم، وإسناده ضعيف أيضاً وورد من حديث ابن عباس أخرجه الدارقطني ١/ ٣٥ والحاكم ١/ ١٤١ ح ٤٩٠، وإسناده قوي، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصحح حديث أبي هريرة ابن خزيمة وابن حبان والخطابي والطحاوي وابن مندة وابن حزم والبيهقي وعبد الحق وغيرهم، راجع «نصب الراية» ١/ ٩٥-٩٩ و«تلخيص الحبير» ١/ ٩-١١٢، والله الموفق.

(٢) وذلك بأن يلقيه الموج على اليابسة فيموت.

(١) سورة المائدة، آية: ٩٦.

أما أكل الجراد فجائز بالإجماع، وفيه أخبار منها:

[٦٥] حديث ابن أبي أوفى: «عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ مَعَهُ».

[٦٦] وَرَوَى سَلْمَانُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «هُوَ أَكْثَرُ جُنُودِ اللَّهِ، لَا أَكَلَهُ وَلَا أَحْرَمَهُ»، وَلَمْ يَصْخَ . بِيَدِ الْخُلَفَاءِ أَكَلْتَهُ، وَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ فَلَا بَدَّ فِيهِ مِنْ ذِكَاةٍ عَلَى مَا يَأْتِي فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .  
فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قَالَ كَعْبٌ: إِنَّهُ نَثْرَةٌ حَوْتٌ<sup>(١)</sup> . قُلْنَا: لَا يَنْبَنِي عَلَى قَوْلِ كَعْبٍ حُكْمٌ . لِأَنَّهُ يَحْدُثُ عَمَّا لَا يَلْزِمُنَا تَصْدِيقَهُ، وَلَا يَجُوزُ لَنَا تَكْذِيبُهُ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ .

**المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَالدَّمَ﴾:** اتفق العلماء على أن الدم حرام نجس لا يؤكل ولا يُنتفع به، وقد عيّنه الله تعالى هاهنا مطلقاً، وعيّنه في سورة الأنعام مقيّداً بالمسفوح، وحمل العلماء هاهنا المطلق على المقيّد إجماعاً . وروي عن عائشة أنها قالت: لولا أن الله تعالى قال: أو دمأ مسفوحاً لتبّع الناس ما في العروق<sup>(٣)</sup> . فلا تلتفتوا<sup>(٤)</sup> في ذلك إلى ما يُغزى إلى ابن مسعود في الدم .

[٦٥] صحيح . أخرجه البخاري ٥٤٩٥ ومسلم ١٩٥٢ والحميدي ٧١٣ وعبد الرزاق ٨٧٦٢ والطيلاسي ٨١٨ وابن أبي شيبة ٣٢٥/٨ وأحمد ٣٥٣/٤ والدارمي ٩١/٢ وأبو داود ٣٨١٢ والترمذي ١٨٢١ و١٨٢٢ والنسائي ٧/٢١٠ وابن حبان ٥٢٥٧ وابن الجارود ٨٨٠ والبغوي ٢٨٠٢ والبيهقي ٢٥٧/٩ .

[٦٦] ضعيف . أخرجه أبو داود ٣٨١٤ وابن ماجه ٣٢١٩ والبيهقي ٢٥٧/٩ من طريق زكريا بن يحيى بن عمار عن أبي العوام عن أبي عثمان النهدي عن سلمان مرفوعاً، وإسناده لين، أبو العوام مقبول، وأخرجه أبو داود ٣٨١٣ والبيهقي ٢٥٧/٩ من طريق محمد بن الزبرقان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان مرفوعاً، وابن الزبرقان، صدوق يخطئ، وقد خالفه معتمر قال أبو داود والبيهقي: رواه المعتمر عن أبيه عن أبي عثمان مرسلأ، قال أبو داود: ورواه حماد بن سلمة عن أبي العوام عن أبي عثمان عن النبي ﷺ، لم يذكر فيه سلمان، اهـ فالراجع فيه الإرسال، فالحديث ضعيف، وقد شك البيهقي في صحته، حيث قال: إن صح هذا ففيه دلالة على الإباحة فإنه إذا لم يحرمه فقد أحله، وإنما لم يأكله تقذراً، والله أعلم اهـ .

(١) هذا الخبر من الإسرائيليات، كعب هو كعب الأحبار، وعامة ما يرويه عن الإسرائيليين، وقد جاء مرفوعاً، أخرجه ابن ماجه ٣٢٢١، وهو عجز حديث، وإسناده ضعيف جداً لأجل موسى بن محمد بن إبراهيم، وأدرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١٤/٣ وحكم بوضعه، وهو كما قال، وحسبه أن يكون من كلام كعب الأحبار، وهو لا يصح معنى، فالجراد ليس متخلفاً من الحوت جزءاً، والله أعلم .

(٢) وهذا ليس على إطلاقه، فيجوز لنا تكذيبه لأدلة تدل على كذبه، وذلك بأن يكون فيه ما يعارض القرآن والسنة، أو فيه الطعن والغمز على نبي من الأنبياء، أو فيه ما يناقض ما ثبت علمياً، كقولهم الأرض على ظهر حوت.. إلخ من السخافات والحماقات التي يسردها كعب الأحبار ووهب بن منبه والكلبي وغيرهم .

(٣) لم أجده عن عائشة، وإنما ورد عن عكرمة من قوله أخرجه الجصاص في «أحكامه» ١٥٢/١ لكن عجزه «لا تبع المسلمون من العروق ما اتبع اليهود» وأخرجه الطبري ١٤٠٩٢ عن مجاهد وعكرمة، وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» ٨٦٧ عن عكرمة، ولم أجده عن عائشة رضي الله عنها سوى المصنف، نعم ورد عن عائشة في هذا ما أورده الجصاص بقوله: وروى القاسم بن محمد عن عائشة أنها سئلت عن الدم يكون في اللحم والمذبح . قالت: إنما نهى الله عن الدم المسفوح . وأسند الطبري ١٤٠٩٣ عنها بآتم منه .

(٤) الظاهر أن لفظ «فلا تلتفتوا..» من كلام المصنف، حيث لم أره عن عائشة ولا عن غيرها، والمصنف =

ثم اختلف الناس في تخصيص هذا العموم في الكبد والطحال. فمنهم من قال: إنه لا تخصيص في شيء من ذلك؛ قاله مالك. ومنهم من قال: هو مخصوص في الكبد والطحال؛ قاله الشافعي. والصحيح أنه لم يخص، وأن الكبد والطحال لحم، يشهد بذلك العيان الذي لا يُعارضه بيان ولا يفتقر إلى بُرْهان<sup>(١)</sup>.

**المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ﴾:** اتفقت الأمة على أن لحم الخنزير<sup>(٢)</sup> حرام بجميع أجزائه. والفائدة في ذكر اللحم أنه حيوان يُذْبَح للْقُصْدِ إلى لحمه، وقد شغفت المبتدعة بأن تقول: فما بال شَحْمِهِ، بأي شيء حُرِّم؟ وهم أعاجم لا يعلمون أنه مَنْ قال لحماً فقد قال شحماً، ومن قال شحماً فلم يقل لحماً؛ إذ كُلُّ شحم لحم، وليس كل لحم شحماً من جهة اختصاص اللفظ؛ وهو لحم من جهة حقيقة اللحمية، كما أن كل حَمْدٍ شكر، وليس كل شكر حمداً من جهة ذكر النعم، وهو حَمْدٌ من جهة ذكر فضائل المنعم.

ثم اختلفوا في نَجَاسَتِهِ: فقال جمهور العلماء: إنه نجس. وقال مالك: إنه طاهر، وكذلك كُلُّ حيوان عنده؛ لأنَّ علَّةَ الطهارة عنده هي الحياة. وقد قَرَّرْنَا ذلك عند مسائل الخلاف بما فيه كفاية، وَبَيَّنَّا طَرِيقاً وعكساً، وحققنا ما فيه من الإحالة والملاءمة والمناسبة على مذهب مَنْ يرى ذلك وَمَنْ لا يراه بما لا مَطْعَنَ فيه، وهذا يشير بك إليه، فأما شَعْرُهُ<sup>(٣)</sup> فسيأتي ذكره في سورة النحل إن شاء الله تعالى.

**المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعَنَ اللَّهُ﴾:** وموضعها سورة الأنعام.

= يستعمل مثل هذه العبارة عادة، والله أعلم.

(١) راجع تفسير القرطبي ٢/٢٢٢.

(٢) قال القرطبي ٢/٢٢٣: لا خلاف في تحريم خنزير البر كما ذكرنا، وفي خنزير الماء اختلاف، وأبى مالك أن يجيب فيه بشيء، وقال: أنتم تقولون خنزيراً! وقال أبو بكر الجصاص في «الأحكام» ١/١٥٤: واختلف أهل العلم في خنزير الماء، فقال أصحابنا: لا يؤكل، وقال مالك وابن أبي ليلى والشافعي والأوزاعي: لا بأس بأكل كل شيء يكون في البحر، وقال الشافعي: لا بأس بخنزير الماء، ومنهم من يسميه حمار الماء. قال الجصاص: لا يخلو خنزير الماء أن يكون على خلقه خنزير البر وصفته، أو غير ذلك، فإن كان على خلقته فلا فرق بينهما في إطلاق الاسم عليه، وكونه في الماء لا يغير حكمه، وإن كان على خلقه أخرى غيرها، ومن أجلها يسمى حمار الماء فكأنهم أجروا اسم الخنزير على ما ليس بخنزير، ومعلوم أن أحداً لم يخطئهم في التسمية، فدل ذلك على أنه خنزير على الحقيقة، وأن الاسم يتناوله على الإطلاق، وتسميتهم إياه حماراً لا يسلبه اسم الخنزير، إذ جائز أن يكونوا سموه بذلك ليفرقوا بينه وبين خنزير البر، وكذلك كلب الماء، وكلب البر سواء لا فرق بينهما اهد باختصار.

(٣) قال القرطبي في «تفسيره» ٢/٢٢٣: لا خلاف أن جملة الخنزير محرمة إلا الشعر، فإنه يجوز به الخرازة اهد. وقال الجصاص في «أحكامه» ١/١٥٣: قال أبو حنيفة ومحمد: يجوز الانتفاع به للخرز، وقال أبو يوسف: أكره الخرز به، وروي عنه الإباحة، وقال الأوزاعي: لا بأس أن يخالط بشعر الخنزير، ويجوز للخرز أن يشتريه ولا يبيعه، وقال الشافعي: لا يجوز الانتفاع بشعر الخنزير اهد باختصار.

**المسألة الثامنة: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ﴾:** وتصريفه افعل من الضرر، كقوله: افتن من الفتنة، أي: أدركه ضرر، ووجد به. وقد تكلّمنا في حقيقة الضّرر والمضطر في «كتاب المشكلين» بما فيه كفاية.

بيانه: أنَّ الضرر هو الألم الذي لا نَفْع فيه يُؤاْزِيه أو يُزِيي عليه، وهو نَقِيضُ النَّفْع، وهو الذي لا ضرر فيه؛ ولهذا لم يُوصَفْ شرب الأدوية الكريهة والعبادات الشاقة بالضرر، لما في ذلك من النَّفْع المُؤَاْزِي له أو المُزِيي عليه، وحققنا أنَّ المضطرَّ هو المكلف بالشيء المُلْجَأُ إليه، المُكْرَهُ عليه، ولا يتحقّق اسمُ المُكْرَه إلا لمن قَدَرَ على الشيء، ومَنْ خلق الله فيه فعلاً لم يكن له عليه قُدْرَةٌ، كالمرتعث والمحموم، لا يسمّى مضطراً ولا مُلْجَأاً، وأشرنا إلى أنه قد يكونُ عند علمائنا المضطّرُّ، وقد يكون المضطر المحتاج، ولكن الملجأ مضطر حقيقة، والمحتاج مضطر مجازاً.

وقال الجبائي<sup>(١)</sup> وابنه: إن المضطر هو الذي فعل فيه غيره فعلاً، وهذا تنازُع يرجعُ إلى اللفظ، وما دَهَبْنَا إليه هو اللغة، وهو المعروف عند العرب، والمرادُ في كتاب الله تعالى بقوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ﴾: أي خاف التلّف، فسماه مضطراً، وهو قادرٌ على التناول.

وَيَرِدُ المضطرُّ في اللغة على معنيين: أحدهما: مكتسب الضرر، والثاني: مكتسب دَفْعِهِ، كالإعجام يَرُدُّ بمعنى الإفهام وبمعنى نَفْيِهِ، فالسلطانُ يضطره أي يلجئه للضرر، والمضطر يبيع منزله، أي يدفع الضرر الذي يلحقه بامتناعه من يَبِيع ماله.

وكلا المعنيين موجودٌ في مسألتنا؛ فإنه مضطر بما أدركه من ألم الجوع، مضطراً بدَفْعِهِ ذلك عن نَفْسِهِ بتناول المَيْتَةِ؛ وهو بالمعنى الأول مشروط، وبالمعنى الثاني مأمور.

**المسألة التاسعة:** هذا الضرر الذي بَيَّنَّاه يلحقُ إمَّا بإكراهٍ من ظالم، أو بجوعٍ في مَخْمَصَةٍ<sup>(٢)</sup>، أو بفقرٍ لا يجدُ فيه غيره؛ فَإِنَّ التحريمَ يرتفع عن ذلك بحكم الاستثناء، ويكونُ مُباحاً، فأما الإكراهُ فيُبيح ذلك كله إلى آخر الإكراه.

وأما المَخْمَصَةُ فلا يخلو أن تكون دائمة فلا خلاف في جواز الشبع منها، وإن كانت نادرة فاختلف العلماء في ذلك على قولين: أحدهما: يأكلُ حتى يشبع ويتضلّع<sup>(٣)</sup>، قاله مالك. وقال غيره: يأكل على قَدَرِ سَدِّ الرَّمَقِ<sup>(٤)</sup>، وبه قال ابن حبيب وابن الماجشون؛ لأن الإباحة ضرورة فتتقدّر بقَدَرِ

(١) هو أبو علي الجبائي المعتزلي اسمه محمد بن عبد الوهّاب انتهت إليه رئاسة المعتزلة في عصره، وابنه أبو هاشم خلفه، وقد أخذ عنه الأشعري في بداية الطلب ثم ترك الاعتزال، نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

(٢) خَمِصَ البطن - مثله الميم -: خلا، والمخمصة: المجاعة.

(٣) تضلّع: امتلاً شبعاً، أو رِيّاً حتى بلغ الماء أضلاعه اهـ قاموس.

(٤) الرَّمَقُ - بفتح الميم -: بقية الحياة اهـ قاموس.

الضرورة<sup>(١)</sup>. وقد قال مالك في مُوطئه الذي ألفه بيده، وأملأه على أصحابه، وأقرأه وقرأه عُمره كله: يأكل حتى يشبع. ودليله أن الضرورة ترفع التحريم فيعود مباحاً، ومقدار الضرورة إنما هو من حالة عدم القوت إلى حالة وجوده حتى يجد، وغير ذلك ضعيف<sup>(٢)</sup>.

**المسألة العاشرة:** من اضطر إلى خمر، فإن كان بإكراه شرب بلا خلاف، وإن كان لجوع أو عطش فلا يشرب، وبه قال مالك في «العتبية» وقال: لا تزيده الخمر إلا عطشاً، وحيثه: أن الله تعالى حرم الخمر مطلقاً، وحرم الميئة بشرط عدم الضرورة، ومنهم من حمله على الميئة<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو بكر الأبهري<sup>(٤)</sup>: إن ردت الخمر عنه جوعاً أو عطشاً شربها. وقد قال الله تعالى في الخنزير: ﴿فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾<sup>(٥)</sup>، ثم أباحه للضرورة، وقال تعالى أيضاً في الخمر: إنها رجس<sup>(٦)</sup>، فتدخل في إباحة ضرورة الخنزير؛ فالمعنى العجلي الذي هو أقوى من القياس؛ ولا بد أن تروي ولو ساعة وترد الجوع ولو مدة.

**المسألة الحادية عشرة:** إذا غص بلقمة فهل يجيزها بخمر أم لا؟

قيل: لا يُسيغها بالخمّر مخافة أن يدعى ذلك. وقال ابن حبيب: يسيغها لأنها حالة ضرورة. وقد

(١) قال الإمام الموفق في «المغني» ٣/ ٣٣٠: أجمع العلماء على تحريم الميئة حالة الاختيار، وعلى إباحة الأكل منها في الاضطرار، وكذلك سائر المحرمات، ويباح له أكل ما يسد الرمق، ويأمن معه الموت بالإجماع، ويحرم ما زاد على الشبع بالإجماع أيضاً، وفي الشبع روايتان، أظنهما لا يباح، وهو قول أبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن مالك، وأحد القولين للشافعي، قال الحسن: يأكل قدر ما يقيمه، لأن الآية دلت على تحريم الميئة، واستثنى ما اضطر إليه، فإذا اندفعت الضرورة لم يحل له الأكل كحالة الابتداء، ولأنه بعد سد الرمق غير مضطر، فلم يحل له الأكل، للآية، يحققه أنه بعد سد رمقه كهو قبل أن يضطر، وثم لم يباح له الأكل كذا ههنا اهـ باختصار. وقال الجصاص في «الأحكام» ١/ ١٦٠: قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر والشافعي فيما رواه المزني عنه: لا يأكل المضطر من الميئة إلا مقدار ما يمسه به رمقه، وروى ابن وهب عن مالك أنه قال: يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها، فإن وجد عنها غنى طرحها اهـ. باختصار.

(٢) راجع «تفسير القرطبي» ٢/ ٢١٤-٢١٥.

(٣) قال الإمام الجصاص في «أحكامه» ١/ ١٥٩: اختلف في المضطر إلى شرب الخمر، فقال سعيد بن جبيرة: المضطر إلى شرب الخمر يشربها، وهو قول أصحابنا جميعاً، وإنما يشرب منها ما يمسه به رمقه، وقال الحارث العكلي ومكحول: لا يشرب لأنها لا تزيده إلا عطشاً، وهو قول مالك والشافعي وقال الشافعي: لأنها تذهب بالعقل، وقال مالك: إنما ذكرت الضرورة في الميئة، ولم تذكر في الخمر. قال الجصاص: من قال إنها لا تزيل العطش والجوع: لا معنى له من وجهين: أحدهما أنه معلوم من حالها أنها تمسك الرمق عند الضرورة، وتزيل العطش، ومن أصل الذمة فيمن بلغنا من لا يشرب الماء دهرًا اكتفاء بشرب الخمر عنه. فقولهم غير معقول، والوجه الآخر: أنه إن كان كذلك كان الواجب أن نحيل مسألة السائل عنها، ونقول: إن الضرورة لا تقع إلى شرب الخمر اهـ باختصار.

(٤) هو الإمام محمد بن عبدالله المالكي الفقيه توفي سنة ٣٧٥ له تصانيف كثيرة.

(٥) الأنعام: ١٤٥.

(٦) في سورة المائدة آية: ٩٠ ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾.

قال العلماء: من اضطرَّ إلى أكل الميتة والدم ولحم الخنزير فلم يأكل دخل النار، إلا أن يعفو الله تعالى عنه<sup>(١)</sup>.

والصحيح أنه سبحانه حرَّم الميتة والدم ولحم الخنزير أعياناً مخصوصة في أوقات مطلقة، ثم دخل التخصيص بالدليل في بعض الأعيان، وتطرق التخصيص بالنص إلى بعض الأوقات والأحوال، فقال تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾؛ فرَفَعَتِ الضرورةُ التحريم؛ ودخل التخصيص أيضاً بحال الضرورة إلى حالِ تحريم الخمر لوجهين:

أحدهما: حملاً على هذا بالدليل كما تقدّم من أنه محرّم، فأباحته الضرورة كالميتة.

والثاني: أن من يقول: إن تحريم الخمر لا يحلُّ بالضرورة ذكر أنها لا تزيده إلا عطشاً ولا تدفع عنه شبعاً؛ فإن صحَّ ما ذكره كانت حراماً، وإن لم يصح - وهو الظاهر - أباحتها الضرورة كسائر المحرمات.

وأما الغاصُّ بلقمة فإنه يجوز له فيما بينه وبين الله تعالى، وأما فيما بيننا فإن شهدناه فلا يخفى بقرائن الحال صورة الغصة من غيرها، فيصدق إذا ظهر ذلك، وإن لم يظهر حدّذناه ظاهراً وسلم من العقوبة عند الله تعالى باطلاً.

**المسألة الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾:** فيها أقوال كثيرة نُخِبَتْها اثنان:

الأول: أن الباغي في اللغة، هو الطالب لخير كان أو لشرٍّ، إلا أنه خُصَّ هاهنا بطالب الشر، ومن طالب الشر الخارج على الإمام المفارق للجماعة. وهو المراد بقوله تعالى: ﴿إِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى﴾<sup>(٢)</sup>. والعادي، وهو: المجاوز ما يجوز إلى ما لا يجوز، وخُصَّ هاهنا بقاطع السبيل، وقد قاله مجاهد، وابن جبير.

الثاني: أن الباغي: أكل الميتة فوق الحاجة، والعادي: أكلها مع وجود غيرها، قاله جماعة منهم قتادة، والحسن، وعكرمة.

وتحقيق القول في ذلك أن العادي باغ، فلما أفرد الله تعالى كل واحد منهما بالذكر تعيّن له معنى غير معنى الآخر، لثلا يكون تكراراً يخرج عن الفصاحة الواجبة للقرآن.

والأصحُّ والحالة هذه أن معناه غير طالب شرّاً ولا متجاوز حدّاً؛ فأما قوله: «غير طالب شرّاً» فيدخل تحته كل خارج على الإمام، وقاطع للطريق، وما في معناه. وأما «غير متجاوز حدّاً» فمعناه غير متجاوز حد الضرورة إلى حد الاختيار. ويحتمل أن تدخل تحته الزيادة على قدر الشيع، كما قاله

(١) قال الإمام المقدسي في «المغني» ٣٣١/١: وهل يجب، الأكل من الميتة على المضطر؟ فيه وجهان: أحدهما: يجب، وهو قول مسروق، وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي. قال الأثرم: سئل أبو عبدالله عن المضطر يجد الميتة، ولم يأكل، فذكر قول مسروق: من اضطر، فلم يأكل، ولم يشرب فمات، دخل النار، وهو اختيار ابن حامد اهـ باختصار.

(٢) الحجرات: ٩.



قتادة وغيره، ولكن مع الندور لا مع التماذي؛ فإن أبا عبيدة وأصحابه قد أكلوا حتى شبعوا مما اعتقدوا أنه مَيْتَةٌ حتى أخبرهم النبي ﷺ بأنه حلال<sup>(١)</sup>؛ لكن وَجْه الْحُجَّةِ أَنَّهُمْ لما أخبروه بحالهم جَوَّزَ لَهُمْ أَكْلَهُمْ شَبْعاً وتَضَلُّعاً مع اعتقادهم لضرورتهم.

**المسألة الثالثة عشرة:** ولأجل ذلك لَا يَسْتَبِيحُ العاصي بسفره رُخْصَ السَّفَرِ؛ وقد اختلف العلماء في ذلك؛ والصحيح أنها لَا تُبَاحُ له بحال؛ لأن الله تعالى أَبَاحَ ذَلِكَ عَوْنًا، والعاصي لَا يَحِلُّ أَنْ يُعَانَ، فإنَّ أَرَادَ الْأَكْلَ فَلْيَتَّبِعْ وَيَأْكُلْ، وَعَجَبًا مِمَّنْ يَبِيحُ ذَلِكَ له مع التماذي على المعصية، وما أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُهُ؛ فَإِنْ قَالَ أَحَدٌ فَهُوَ مَخْطِئٌ قَطْعًا.

**المسألة الرابعة عشرة:** إِذَا وَجَدَ الْمُضْطَرَّ مَيْتَةً وَدَمًا وَلَحْمَ خَنْزِيرٍ وَخَمْرًا وَصَيْدًا حَرَمِيًّا أَوْ صَيْدًا وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَهَذِهِ صَوْرَتَانِ:

الأولى: الحلال يجدها، والثاني الحرام؛ فإنَّ وَجَدَ مَيْتَةً وَخَمْرًا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ حَلَالًا بَيِّقِينَ، وَالْخَمْرُ مُحْتَمَلَةٌ لِلنَّظَرِ؛ وَإِنْ وَجَدَ مَيْتَةً وَبَعِيرًا ضَالًّا أَكَلَ الْمَيْتَةَ، قَالَ ابْنُ وَهْبٍ. فَإِنْ وَجَدَ مَيْتَةً وَكَنْزًا أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ أَكَلَ الْكَنْزَ، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ. فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ تَحْتَ جِرْزٍ أَكَلَ الْمَيْتَةَ. وَلَوْ وَجَدَ مَيْتَةً وَخَنْزِيرًا، قَالَ عِلْمَاؤُنَا: يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ، فَإِنْ وَجَدَ لَحْمَ بَنِي آدَمَ وَالْمَيْتَةَ أَكَلَ الْمَيْتَةَ؛ فَإِنَّهَا حَلَالٌ فِي حَالٍ، وَالْخَنْزِيرُ وَابْنُ آدَمَ لَا يَحِلُّ بِحَالٍ، وَلَا يَأْكُلُ ابْنُ آدَمَ وَلَوْ مَاتَ، قَالَ عِلْمَاؤُنَا.

وقال الشافعي: يَأْكُلُ لَحْمَ ابْنِ آدَمَ<sup>(٢)</sup>.

الصورة الثانية: إِذَا وَجَدَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا، وَمَيْتَةً؛ قَالَ عِلْمَاؤُنَا: يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّيْدَ.

والضابط لهذه الأحكام أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ مَيْتَةً وَلَحْمَ خَنْزِيرٍ قَدَّمَ الْمَيْتَةَ، لِأَنَّهَا تَحِلُّ حَيَّةً وَالْخَنْزِيرُ لَا يَحِلُّ، وَالتَّحْرِيمُ الْمُخَفَّفُ أَوْلَى أَنْ يُفْتَحَ مِنَ التَّحْرِيمِ الْمُثْقَلِ، كَمَا لَوْ أَكْرَهَ أَنْ يَطَأَ أُخْتَهُ أَوْ أَجْنَبِيَّةً وَطِئَ الْأَجْنَبِيَّةَ، لِأَنَّهَا تَحِلُّ له بِحَالٍ، وَإِذَا وَجَدَ مَيْتَةً وَخَمْرًا فَقَدْ تَقَدَّمَ، وَإِذَا وَجَدَ مَيْتَةً وَمَالَ الْغَيْرِ، فَإِنْ أَمِنَ الضَّرَرَ فِي بَدَنِهِ أَكَلَ مَالَ الْغَيْرِ، وَلَمْ يَحِلَّ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ، وَإِنْ لَمْ يَأْمَنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ، وَأَمْنُهُ إِذَا كَانَ مَالَ الْغَيْرِ فِي الشَّمَارِ أَكْثَرُ مِنْ أَمْنِهِ إِذَا كَانَ فِي الْجَرَيْنِ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي الْمَيْتَةِ وَالْآدَمِيِّ.

والصحيح عندي أَلَّا يَأْكُلَ الْآدَمِيُّ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ أَنَّ ذَلِكَ يُنَجِّيه وَيُخَيِّيه. وَإِذَا وَجَدَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا وَمَيْتَةً أَكَلَ الصَّيْدَ، لِأَن تَحْرِيمَهُ مُؤَقَّتٌ، فَهُوَ أَخْفَى وَتُقْبَلُ الْفِذْيَةُ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ، وَلَا فِذْيَةُ لِأَكْلِ الْمَيْتَةِ.

**المسألة الخامسة عشرة:** إِذَا احتَاجَ إِلَى التَّدَاوِي بِالْمَيْتَةِ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا قَائِمَةً بَعِينَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلُهَا مُحَرَّقَةً؛ فَإِنْ تَغَيَّرَتْ بِالْإِحْرَاقِ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: يَجُوزُ التَّدَاوِي بِهَا وَالصَّلَاةُ، وَخَفَّفَهُ ابْنُ الْمَاجَشُونِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحَرْقَ تَطْهِيرٌ لِتَغْيِيرِ الصِّفَاتِ. وَفِي «الْعَتَبِيَّةِ» مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ فِي

(١) تقدم برقم: ٦٣.

(٢) انظر «تفسير القرطبي» ٢/ ٢١٥ و«المغني» ١٣/ ٣٣٨-٣٣٩.

المزتك<sup>(١)</sup> يُصْنَع من عظام الميتة إذا جعله في جرحه لا يصلّي به حتى يغسله. وإن كانت الميتة بعينها فقد قال سحنون: لا يتداوى بها بحال ولا بالخنزير.

والصحيح عندي أنه لا يُتَدَاوَى بشيء من ذلك؛ لأن منه عوضاً حلالاً، ولا يوجد في المجاعة من هذه الأعيان عَوْضٌ، حتى لو وَجَدَ منها في المجاعة عوضاً لم يأكلها، كما لا يجوزُ التداوي بها لوجود العَوْضِ، ولو أحرقت لبقيت نجسة؛ لأن العين النجسة لا تَطْهَرُ إلا بالماء الذي جعله الشرعُ مُطَهِّراً للأعيان النجسة. وقد رَوَى مسلم: أن النبي ﷺ سئل عن الخمر أَيْتَدَاوَى بها؟ [٦٧] قال: «ليست بدواءٍ، ولكنها داء».

**الآية الثانية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُرُوفَاتِ يَعْهَدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّدَقَاتِ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الآية: ١٧٧]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** قد قدّمنا فيما قبلُ أنه ليس في المال حقٌ سوى الزكاة، وقد كان الشعبي فيما يؤثّر عنه يقول: في المال حقٌ سوى الزكاة، ويحتجّ بحديث يروى عن فاطمة بنت قيس أن النبي ﷺ قال: [٦٨] «في المال حقٌ سوى الزكاة». وهذا ضعيف لا يثبت عن الشعبي، ولا عن النبي ﷺ، وليس في المال حقٌ سوى الزكاة، وإذا وقع أداء الزكاة ونزلت بعد ذلك حاجةٌ فإنه يجبُ صَرْفُ المال إليها باتفاقٍ من العلماء. وقد قال مالك: يجبُ على كافة المسلمين فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم، وكذا إذا منع الوالي الزكاة، فهل يجبُ على الأغنياء إغناء الفقراء؟ مسألة فيها نظر، أصحها عندي ونجوبُ ذلك عليهم.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَالْمَسْكِينِ﴾ يعني: الذين لا يسألون، والسائلين يعني الذين كشفوا وجوههم.

[٦٧] صحيح. أخرجه مسلم وغيره، ويأتي برقم:

[٦٨] ضعيف جداً. أخرجه الترمذي ٦٥٩ و٦٦٠ والدارقطني ١٢٥/٢ والطحاوي في «المعاني» ٢٧/٢ والطبري ٢٥٣٨ وابن عدي ١٣/٤ والبيهقي ٨٤/٤ من طرق عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس مرفوعاً وإسناده ضعيف جداً لأجل أبي حمزة، قال الترمذي: إسناده ليس بذلك، وأبو حمزة ميمون الأعور، يُضَعَّفُ، ورواه بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي من قوله، وهو أصح، وقال البيهقي: فهذا حديث يعرف بأبي حمزة ميمون الأعور، وقد جرحه أحمد وابن معين وغيرهما من حفاظ الحديث اهـ وبه أعله ابن عدي، وهو ضعيف، وقال عنه أحمد: متروك الحديث، وقد اضطرب فيه فقد أخرجه ابن ماجه ١٧٨٩ من طريق شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس، فزاد في أوله «ليس...» وهذا اضطراب منه، والحديث ضعيف جداً، والصواب كونه من كلام الشعبي كما ذكر الترمذي، وقد ضعفه ابن العربي، وقال لا يثبت، وانظر «تلخيص الحبير» ١٦٠/٢.

(١) دواء يوضع على الجرح.

[٦٩] وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس المسكين الذي ترذه اللقمة واللقمتان والتمرّة والتمرّتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يُغنيه، ولا يفطن له فيتصدّق عليه».

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَفِي أَرْقَابٍ﴾ هم عبيد يُعتَقون قُرْبَةً، قاله مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة، والقول الآخر للشافعي: أنهم المكاتبون يعانئون في فك رقابهم، وذلك محتمل. والصحيح عندي أنه عام.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَى الزَّكَاةَ﴾ قيل: المراد بإيتاء المال في أولها التطوّع أو غيره مما قدرناه، وبالزكاة هاهنا الزكاة المعروفة. وقيل: المراد بإيتاء الزكاة هاهنا تفسير لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾؛ فبين المال المؤتى ووجه الإيتاء فيه وهو الزكاة.

والصحيح عندي أنهما فائدتان: الإيتاء الأول في وجوهه، فتارة يكون نذراً، وتارة يكون فرضاً؛ والإيتاء الثاني هو الزكاة المفروضة.

**الآية الثالثة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَلْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْمَبْدُ بِالْمَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَعْتَدَى بِغَدٍّ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الآية: ١٧٨]. فيها إحدى عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: قال الشعبي<sup>(١)</sup> وقادة في جماعة من التابعين: إنها نزلت فيمن كان من العرب لا يرزى أن يأخذ بعبد إلا حُرّاً، وبوضيع إلا شريفاً، وبامراة إلا رجلاً ذكراً، ويقولون: القتل أنفى للقتل، فردّهم الله عز وجل عن ذلك إلى القصاص، وهو المساواة مع استيفاء الحق، فقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾. وقال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٧٩]. وبين الكلامين<sup>(٢)</sup> في الفصاحة والعدل بؤنّ عظيم.

**المسألة الثانية:** قال علماؤنا: معنى ﴿كُتِبَ﴾ فُرِضَ وأُلْزِمَ، وكيف يكون هذا والقصاص غَيْرُ واجب! وإنما هو لخيرة الولي؛ ومعنى ذلك كُتِبَ وفُرِضَ إذا أردتم استيفاء القصاص فقد كُتِبَ عليكم، كما يقال: كتب عليك - إذا أردت التنقل - الوضوء؛ وإذا أردت الصيام النية.

**المسألة الثالثة:** اختلف الناس في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾؛ ف قيل: هو كلام عام مستقِلٌّ بنفسه؛ وهو قول أبي حنيفة. وقال سائرهم: لا يتم الكلام هاهنا؛ وإنما ينقضي عند قوله

[٦٩] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٧٦ و ١٤٧٩ و ٤٥٣٩ و مسلم ١٠٣٩ و أبو داود ١٦٣١ و ١٦٣٢ والنسائي ٥/ ٨٤ و ٨٥ والدارمي ١/ ٣٧٩ و مالك ٢/ ٩٢٣ وأحمد ٢/ ٢٦٠ - ٤٦٩ وابن خزيمة ٢٣٦٣ وابن حبان ٣٢٩٨ و ٣٣٥١ و ٣٣٥٢ والبغوي ١٦٠٣ والبيهقي ٤/ ١٩٥ و ٧/ ١١ من طرق كلهم من حديث أبي هريرة.

(١) انظر «تفسير الطبري» ٢٥٦٦ و ٢٥٦٧ و ٢٥٦٨ و ٢٥٦٩ و ٢٥٧٠.

(٢) أي بين الآية الكريمة، وبين قول العرب «القتل أنفى للقتل».

تعالى: ﴿وَالْأَنْثَىٰ بِالْأَنْثَىٰ﴾، وهو تفسير له، وتتميم لمعناه، منهم مالك والشافعي.

فائدة: ورد علينا بالمسجد الأقصى سنة سبع وثمانين وأربعمائة فقيه من عظماء أصحاب أبي حنيفة يُعرَفُ بالزوزني<sup>(١)</sup> زائراً للخليل صلوات الله عليه، فحضرنا في حرم الصخرة المقدسة طهرها الله معه، وشهد علماء البلد، فسئل على العادة عن قتل المسلم بالكافر، فقال: يُقْتَلُ بِهِ قِصَاصاً؛ فطُوبِ بالدليل، فقال: الدليل عليه قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾. وهذا عام في كل قتل. فانتدب معه للكلام فقيه الشافعية بها وإمامهم عطاء المقدسي<sup>(٢)</sup>، وقال: ما استدلل به الشيخ الإمام لا حجة له فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الله سبحانه قال: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ، فشرط المساواة في المجازاة، ولا مساواة بين المسلم والكافر؛ فإن الكفر خط منزلة ووضع مرتبته.

الثاني: أن الله سبحانه ربط آخر الآية بأولها، وجعل بيانها عند تمامها، فقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾، فإذا نقص العبد عن الحر بالرق، وهو من آثار الكفر، فأخرى وأولى أن ينقص عنه الكافر.

الثالث - أن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿فَمَنْ عُتِيَ لَمْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْعِثْ بِالْمَعْرُوفِ﴾؛ ولا مؤاخاة بين المسلم والكافر؛ فدل على عدم دخوله في هذا القول.

فقال الزوزني: بل ذلك دليل صحيح، وما اعترضت به لا يلزمي منه شيء. أما قولك: إن الله تعالى شرط المساواة في المجازاة فكذلك أقول. وأما دعواك أن المساواة بين الكافر والمسلم في القصاص غير معروفة فغير صحيح؛ فإنهما متساويان في الحرمة التي تكفي في القصاص، وهي حرمة الدماء الثابتة على التأييد؛ فإن الذمي محقون الدم على التأييد، والمسلم محقون الدم على التأييد، وكلاهما قد صار من أهل دار الإسلام، والذي يحقق ذلك أن المسلم يقطع بسرقة مال الذمي؛ وهذا يدل على أن مال الذمي قد ساوى مال المسلم؛ فدل على مساواته لدمه؛ إذ المال إنما يحرم بحرمة مالكة. وأما قولك: إن الله تعالى ربط آخر الآية بأولها فغير مسلم؛ فإن أول الآية عام وآخرها خاص، وخصوص آخرها لا يمنع من عموم أولها؛ بل يجري كل على حكمه من عموم أو خصوص. وأما قولك: إن الحر لا يقتل بالعبد، فلا أسلم به؛ بل يقتل به عندي قصاصاً، فتعلقت بدعوى لا تصح لك. وأما قولك: ﴿فَمَنْ عُتِيَ لَمْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾: يعني المسلم، فكذلك أقول، ولكن هذا خصوص في العفو؛ فلا يمنع من عموم ورود القصاص، فإنهما قضيتان متباينتان؛ فعموم إحداهما لا يمنع من خصوص الأخرى، ولا خصوص هذه يناقض عموم تلك. وجرت في ذلك مناظرة عظيمة حصلنا منها فوائد جمّة أثبتناها في «نزّهة الناظر»، وهذا المقدار يكفي هنا منها.

(١) نسبة إلى زوزن، وهي من بلاد فارس، اسمه حسين بن أحمد، له مصنفات منها شرح المعلقات السبع، توفي سنة ٤٨٦.

(٢) هو الإمام الفقيه نصر بن إبراهيم المقدسي أحد فقهاء الشافعية.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾: تعلق أصحابنا على أصحاب أبي حنيفة بهذا التنوع والتقسيم على أن الحر لا يقتل بالعبد؛ لأن الله تعالى بين نظير الحر ومساويه وهو الحر، وبين العبد ومساويه وهو العبد، ويعضده ما ناقض فيه أبو حنيفة من أنه لا مساواة بين طرف الحر وطرف العبد، ولا يجري القصاص منهما في الأطراف، فكذا لا يجب أن يجري في الأنفس، ولقد بلغت الجهالة بأقوام أن قالوا: يقتل الحر بعبده نفسه، وزووا في ذلك حديثاً عن الحسن عن سمرة قال النبي ﷺ:

[٧٠] «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ». وهذا حديث ضعيف<sup>(١)</sup>.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾<sup>(٢)</sup> والولي هاهنا السيد، فكيف يجعل له سلطاناً على نفسه!

[٧٠] ضعيف. أخرجه أبو داود ٤٥١٥ والترمذي ١٤١٤ والنسائي ٨/ ٢٠-٢١-٢٦ وفي الكبرى ٦٩٣٩ و ٦٩٤٠ و ٦٩٤١ والطيالسي ٩٠٥ وأحمد ٥/ ١٠-١١-١٢-١٨ والدارمي ١٩١/٢ ح ٢٢٦٩ والطبراني في «الكبير» ٧/ ٦٨٠٨ و ٦٨٠٩ و ٦٨١٠ و ٦٨١١ و ٦٨١٢ و ٦٨١٣ و ٦٨١٥ و ٦٩٢٧ و ٦٩٧٣ والبخاري ١٧٧/١٠ «شرح السنة» والبيهقي في «السنن» ٨/ ٣٥ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٧٦١ من طرق عن الحسن عن سمرة مرفوعاً، بزيادة «ومن جدد عبده جددناه» زاد النسائي في الرواية الأولى «ومن أخصاه أخصيناه» وإسناده ضعيف، الحسن مدلس، وقد عنعن، والجمهور على أنه لم يسمع عن سمرة سوى حديث العقيقة. قال الترمذي: حديث حسن غريب. وقال البيهقي: الحسن لم يسمع من سمرة سوى حديث العقيقة، وأما علي المديني فكان يثبت سماع الحسن من سمرة، وقال ابن الجوزي رحمه الله: هذا مرسل، لأن الحسن لم يسمع من سمرة. قال ابن حبان: لم يلق الحسن سمرة أده وقد ورد عن الحسن مرسلًا ليس فيه ذكر سمرة، أخرجه عبد الرزاق ٨١٣٠، وهو أصح، والله أعلم، وقد ضعفه الإمام ابن العربي كما ترى، وخالفه القرطبي، فصححه، وليس كذلك، بل الصواب أنه حديث معلول، فيه عنعنة الحسن، وهو مدلس، وفي سماعه من سمرة ريب، وعلة ثالثة وهي أن عبد الرزاق رواه مرسلًا، وعلة رابعة، وهي أن الحسن كان يقول بخلاف هذا الحديث، فقد جاء في رواية أبي داود والدارمي عن قتادة: ثم إن الحسن نسي هذا الحديث فكان يقول: لا يقتل حر بعبده أده. والحديث ضعفه البيهقي وابن الجوزي وابن العربي، وابن قدامة في «المغني» ١١/ ٤٧٤، ونقل عن أحمد عدم سماع الحسن من سمرة.

(١) فائدة: قال الترمذي عقب الحديث ١٤١٤: وقد ذهب بعض أهل العلم من التابعين: منهم إبراهيم النخعي إلى هذا، وقال بعض أهل العلم؛ منهم الحسن وعطاء: ليس بين الحر والعبد قصاص في النفس، ولا فيما دون النفس، وهو قول أحمد وإسحق، وقال بعضهم: إذا قتل عبده لا يقتل به، وإذا قتل عبداً غيره، قتل به، وهو قول الثوري وأهل الكوفة أده. وما ذهب إليه الحسن دليل على أنه لم يسمعه من سمرة، ولو سمعه منه لما خالف حديث رسول الله ﷺ، والظاهر أنه لم يثبت عنده، والله أعلم، انظر «المغني» ١١/ ٤٧٤-٤٧٥. وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ١/ ٢١٥: قال البخاري وعلي المديني والنخعي والثوري في رواية عنه: ويقتل السيد بعبده لعموم حديث سمرة، وخالفهم الجمهور، فقالوا: لا يقتل الحر بالعبد أده ملخصاً. وقال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١١/ ٤٧٤: ولا يقتل السيد بعبده في قول أكثر أهل العلم، وحكي عن النخعي وداود أنه يقتل به أده ملخصاً.

(٢) الإسراء: ٣٣.

فإن قيل: جعله إلى الإمام. قيل: إنما يكون للإمام إذا ثبت للمسلمين ميراثاً، فيأخذه الإمام نيابة عنهم، لأنه وكيلهم، ونيابته هاهنا عن السيد محال فلا يُقَادُ به. فإن قيل، وهي:

**المسألة الخامسة:** فقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ بِالْأَنْثَىٰ﴾، فلم يُقْتَلِ الذكر بالأنثى.

قلنا: ذلك ثابت بالإجماع، وهو دليل آخر، ولو تركنا هذا التقسيم لقلنا: لا يُقْتَلِ الذكر بالأنثى. فإن قيل: إذا قتل الرجل زوجه لم لم تقولوا: ينتصِبُ النكاح شبهةً في ذرء القصاص عن الزوج كما انتصب النسب الذي هو فرعه شبهةً في ذرء القصاص عن النسب؛ إذ النكاح ضربٌ من الرق، فكان يجب أن ينتصِبَ شبهةً في ذرء القصاص. قلنا: النكاح ينعدُّ لها عليه كما ينعدُّ له عليها، بدليل أنه لا يتزوج أختها ولا أربعاً سواها، ويحلُّ لها منه ما يحلُّ له منها، وتطالبه من الوطء بما يطالبها، ولكن له عليها فضل القوامية التي جعلها الله له عليها بما أنفق من ماله، أي بما وجب عليه من صداق ونفقة، فلو أورث شبهة لأورثها من الجانبين.

فإن قيل: فقولوا كما قال عثمان<sup>(١)</sup> البتّي: إن الرجل إذا قتل امرأته فقتله وليها لم يكن هنالك شيء زائد. ولو قتلت امرأة رجلاً قُتِلَتْ، وأخذ من مالها نصف العقل. قلنا: هو مسبوق بإجماع الأمة محجوجٌ بالعمومات الواردة في القصاص دون اعتبار شيء من الدية فيهما.

وقد قال مالك في هذه الآية: أحسن ما سمعت في هذه الآية: أن الحرّة تُقْتَلُ بالحرّة، كما يُقْتَلُ الحر بالحر، والأمة تُقْتَلُ بالأمة كما يقتل العبد بالعبد، والقصاص أيضاً يكون بين الرجال والنساء الأحرار والعبيد في النفس والطرف بقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>. وهذا بَيِّن، وسنزيده بياناً إن شاء الله تعالى في سورة المائدة. وهذه هي.

**المسألة السادسة:** لأن الآية بعمومها تقتضي الجملة بالجملة والبعض بالبعض. وقد قال أبو حنيفة: لا يُؤْخَذُ طرف الحرّ بطرف العبد، وتؤخذ نفسه بنفسه، فيقول: شخصان لا يجري بينهما القصاص في الأطراف مع الاستواء في السلامة والخلقة فلا يجري بينهما في الأنفس. وقال الليث<sup>(٣)</sup>: يؤخذ طرف العبد بطرف الحرّ، ولا يؤخذ طرف الحرّ بطرف العبد، وهذا ينعكس عليه، ويلزمه مثله في النفس. وقال ابن أبي ليلى<sup>(٤)</sup>: القصاص جارٍ بينهما في الطرف والنفس، والتمهيد الذي قدّمناه في صدر الآية يُبطله، وقد حققنا في مسائل الخلاف أن الله سبحانه وتعالى شرّط المساواة في القتلى، ولا مساواة بين الحر والعبد؛ لأن الرّق الذي هو من آثار الكفر يُدخله تحت ذلّ الرق، ويسلّط عليه أيدي المالكين تسليطاً يمنع من المطاولة، ويصدّه عن تعاطي المصاولة<sup>(٥)</sup> الموجبة للعداوة الباعثة على الإتلاف،

(١) هو الإمام الفقيه عثمان بن مسلم البتّي، أبو عمرو البصري، صدوق عابوا عليه الإفتاء بالرأي، روى له أصحاب السنن، أفاده «التقريب».

(٢) المائدة: ٤٥.

(٣) هو الإمام الفقيه الليث بن سعد عالم مصر ومفتيها ثقة ثبت روى له الأئمة الستة.

(٤) هو الإمام التابعي الكبير عبد الرحمن بن أبي ليلى أحد الأئمة الأعلام، روى له الأئمة الستة.

(٥) صال: سطا واستطال، وصال: قاتل، أو واثب.

كدخول الكافر تحت ذل العهد وإن كانت فيه الحياة التي هي معنى الآدمية، فإن مدلة العبودية تُرهقه كمدلة الكفر المرهقة للذمي.

**المسألة السابعة: هل يُقتل الأب بولده مع عموم آيات القصاص؟** قال مالك: يُقتل به إذا تبين قصده إلى قتله بأن أضجعه ودبّحه، فإن رماه بالسلاح أدباً وحنقاً<sup>(١)</sup> لم يُقتل به، ويُقتل الأجنبي بمثل هذا. وخالفه سائر الفقهاء، وقالوا: لا يُقتل به<sup>(٢)</sup>. سمعتُ شيخنا فخر الإسلام أبا بكر الشاشي<sup>(٣)</sup> يقول: في النظر لا يُقتل الأب بآبائه؛ لأن الأب كان سبب وجوده، فكيف يكون هو سبب عدمه! وهذا يبطل بما إذا زنى بابنته فإنه يُرجم وكان سبب وجودها، وتكون هي سبب عدمه؛ ثم أي فقه تحت هذا؟ ولم لا يكون سبب عدمه إذا عصى الله تعالى في ذلك!

[٧١] وقد أثير عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يُقَاد والد بولده». وهو حديث باطل<sup>(٤)</sup>.

[٧١] حسن. أخرجه الترمذي ١٤٠٠ وابن ماجه ٢٦٦٢ وأحمد ٤٩/١ والدارقطني ١٤٠/٣ وابن أبي عاصم في «الدييات» ص ٩٧ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٧٦٣ كلهم عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر مرفوعاً، وإسناده ضعيف، الحجاج مدلس، وقد عنعن، ولم ينفرد به، فقد تابعه ابن لهيعة على عمرو عند أحمد ٢٢/١، لكن في سماع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب ريب، ونفاه أبو حاتم في «المراسيل» ١١٤، وتابعهما محمد بن عجلان، عند ابن الجارود ٧٨٨ والدارقطني ١٤٠/٣-١٤١ والبيهقي ٣٨-٣٩ وفي «المعرفة» ٤٨٣٠ كلهم عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب به، وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات، وقال البيهقي في «المعرفة»: هذا إسناد صحيح، ووافقه الحافظ في «تلخيص الحبير» ١٦/٤، وله طريق آخر عن مجاهد عن عمر أخرجه أحمد ١٦/١، ورجال ثقات لكنه منقطع، مجاهد لم يلق عمر، وله طريق آخر، فقد أخرجه الجصاص في «أحكامه» ١٧٨/١ من طريق عبد الله بن سنان عن إبراهيم بن رستم عن حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب عن عمر به مرفوعاً، وفيه إبراهيم بن رستم، وهو صدوق حسن الحديث، وفيه إرسال بين ابن المسيب وعمر، وورد من وجه آخر أخرجه البيهقي في «السنن» ٣٩/٨ وعلقه في «المعرفة» ١٦١/٦ عن الحكم بن عتيبة عن رجل يقال له عرفجة عن عمر مرفوعاً، وإسناده ضعيف لجهالة عرفجة هذا. لكن هذه الطرق تتقوى بمجموعها.

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» ١٧٦٢ من طريق ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإسناده ضعيف لأجل ابن لهيعة، وضعفه ابن الجوزي به، وتابعه يحيى بن أبي أنيسة عند الدارقطني ١٤١/٣ لكن يحيى هذا متروك الحديث. وورد من حديث ابن

(١) الحق: الغيظ، أو شدته اهـ قاموس.

(٢) قال الإمام الموفق في «المغني» ٤٨٣/١: ولا يقتل والد بولده وإن سفل، ونقل ذلك عن عمر، وبه قال ربيعة والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحق وأصحاب الرأي، وقال ابن نافع وابن عبد الحكم وابن المنذر: يقتل به لظاهر آي الكتاب والأخبار الموجبة للقصاص، وقال مالك: إن قتله حذفاً بالسيف ونحوه، لم يقتل به، وإن ذبحه، أو قتله قتلاً لا يُشك في أنه عمد إلى قتله دون تأديبه أقيده به اهـ باختصار.

(٣) هو محمد بن أحمد فقيه العراقيين من الشافعية توفي سنة ٥٠٧.

(٤) كذا قال المصنف رحمه الله، وليس كذلك، بل هو حديث حسن، وتقدم ما فيه كفاية، وقد أخذ به أكثر أهل العلم.

ومتعلقهم: أنَّ عمر<sup>(١)</sup> رضي الله عنه قضى بالدية مغلظة في قاتل ابنه<sup>(٢)</sup>، ولم ينكر أحد من الصحابة عليه، فأخذ سائر الفقهاء المسألة مسجلة، وقالوا: لا يُقتلُ الوالد بولده، وأخذها مالك محكمة مفصلة، فقال: إنه لو حَدَفَه بسيف، وهذه حالة محتملة لقصد القتل وغيره، وشفقة الأبوة شبهة منتصبة شاهدة بعدم القصد إلى القتل تسقط القود، فإذا أضجعه كشف الغطاء عن قصده فالتحق بأصله<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الثامنة - قتل الجماعة بالواحد<sup>(٤)</sup>:** احتج علماؤنا رحمة الله عليهم بهذه الآية، وهي قوله

عباس، وصدره «لا تقام الحدود في المساجد...» أخرجه الترمذي ١٠٤١ وابن ماجه ٢٦٦١ والدارمي ٢٢٦٨ والدارقطني ١٤١/٣ وأبو نعيم ١٨/٤ والبيهقي ٣٩/٨ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٧٦٥ والجصاص في «أحكامه» ١/ ١٧٨-١٧٩ والطبراني ١٠٨٤٦ من طريق إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً، وإسناده ضعيف لضعف إسماعيل بن مسلم، وبه أعله الترمذي، ونقل الزيلعي في «نصب الراية» ٤/ ٣٤٠ عن ابن القطان قوله: إسماعيل بن مسلم ضعيف، قال الزيلعي: تابعه قتادة وسعيد بن بشير وعبيد الله بن الحسن العنبري، فحديث قتادة أخرجه البزار في «مسنده» عنه عن عمرو بن دينار به. قلت أو متابعة سعيد بن بشير عند الحاكم ٣٦٩/٤، وسكت عليه هو والذهبي، وسعيد ضعيف، ومتابعة عبيد الله بن الحسن العنبري عند الدارقطني ١٤٢/٣ والبيهقي ٣٩/٨ وهو معلول، فيه أبو حفص التمار، وهو ضعيف جداً، فحديث ابن عباس بطرقه يبقى ضعيفاً لشدة وهن هذه الطرق، لكن يصلح شاهداً لحديث عمر، وفي الباب من حديث سراقه بن مالك في أثناء قصة، أخرجه الترمذي ١٣٩٩ وفي «العلل» ٢٣٤ والدارقطني ١٤٢/٣، وإسناده ضعيف لضعف المثني بن الصباح، وقال الترمذي في «العلل»: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو حديث إسماعيل بن عياش وحديثه عن أهل العراق وأهل الحجاز كأنه شبه لا شيء، ولا يعرف له أصل اهـ. وقال الترمذي في سننه: المثني يُضعف. اهـ لكن الحديث بمجموع طرقه وشواهده يرقى إلى درجة الحسن، وأحسنها حديث عمر من طريق ابن عجلان، وقد تقدم، والله الموفق.

(١) انظر «الموطأ» ٢/ ٨٦٧ و «مسند الشافعي» ١٤٣٧ و «سنن البيهقي» ٨/ ٣٨-٣٩ و «المعرفة» ٤٨٢٩.

(٢) فائدة: قال الإمام الموفق في «المغني» ١١/ ٤٨٩: ويقتل الولد بكل واحد من أبويه، هذا قول عامة أهل العلم: منهم مالك والشافعي وإسحق وأصحاب الرأي، وحكى أصحابنا عن أحمد رواية ثانية، أن الابن لا يقتل بأبيه. قال ابن قدامة: والمذهب أنه يقتل به للآيات، وللأخبار، وموافقة القياس، ولأن الأب أعظم حرمة من الأجنبي، فإذا قتل بالأجنبي فبالأب أولى اهـ ملخصاً.

وقال أبو بكر الجصاص رحمه الله في «أحكامه» ١/ ١٧٨: اختلف الفقهاء في قتل الوالد بولده، فقال عامتهم: لا يقتل، وعليه الدية في ماله، قال بذلك أصحابنا والأوزاعي والشافعي، وسواهم بين الأب والجد اهـ ملخصاً.

(٣) هذا الذي ذهب إليه مالك رحمه الله من دقيق العلم والفقه، والله الموفق.

(٤) قال الإمام الموفق في «المغني» ١١/ ٤٩٠: الجماعة إذا قتلوا واحداً، فعلى كل واحد منهم القصاص إذا كان كل واحد منهم لو انفرد وجب عليه القصاص، روي ذلك عن عمر وعلي والمغيرة بن شعبة وابن عباس، وبه قال ابن المسيب والحسن وأبو سلمة وعطاء وقتادة، وهو مذهب مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحق وأبي ثور وأصحاب الرأي، وحكي عن أحمد رواية أخرى: لا يقتلون به، وتجب عليهم الدية، وهو قول ابن الزبير، والزهرري وابن سيرين وحبيب بن أبي ثابت وعبد الملك وربيعة وداود وابن المنذر، وروي عن معاذ وابن سيرين والزهرري أنه يقتل واحد منهم، ويؤخذ من الباقيين حصصهم من الدية. وقال ابن المنذر: لا =



تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ على أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> في قوله: لا تُقتل الجماعة بالواحد، قال: لأن الله تعالى شَرَطَ في القصاص المساواة، ولا مساواة بين الواحد والجماعة، لا سيما وقد قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِيهَا أَنْ أَنْفُسَ بِالنَّفْسِ﴾<sup>(٢)</sup>.

الجواب: أن مراعاة القاعدة أولى من مراعاة الألفاظ، ولو علم الجماعة أنهم إذا قتلوا واحداً لم يقتلوا لتعاون الأعداء على قتل أعدائهم بالاشتراك في قتلهم، وبلغوا الأمل من التشفي منهم. جواب آخر: وذلك أن المراد بالقصاص قتل مَنْ قُتِلَ، كائناً مَنْ كان، رداً على العرب التي كانت تريد أن تقتل بمن قتل مَنْ لم يقتل، وتقتل في مقابلة الواحد مائة افتخاراً واستظهاراً بالجاه والمقدرة؛ فأمر الله تعالى بالمساواة والعدل، وذلك بأن يقتل مَنْ قُتِلَ.

جواب ثالث: أما قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِيهَا أَنْ أَنْفُسَ بِالنَّفْسِ﴾ فالمقصود هناك بياناً للمقابلة في الاستيفاء أن النفس تؤخذ بالنفس، والأطراف بالأطراف، رداً على مَنْ تبلى به الحيوة إلى أن يأخذ نفس جانٍ عن طرف مجني عليه، والشرعة تبطل الحيوة وتعصد الحماية.

المسألة التاسعة: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَى لَّهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ...﴾ إلى آخرها؛ قال القاضي رضي الله عنه: هذا قولٌ مُشْكِلٌ تبدلت فيه الباب العلماء، واختلفوا في مقتضاه.

فقال مالك في رواية ابن القاسم: موجب العمد القود خاصة، ولا سبيل إلى الدية إلا برضاً من القاتل، وبه قال أبو حنيفة. وروى أشهب عنه: أن الولي مخير بين أحد أمرين إن شاء قتل، وإن شاء أخذ الدية، وبه قال الشافعي.

وكاختلافهم اختلف مَنْ مضى من السلف قبلهم. وروى عن ابن عباس: العفو أن تُقبل الدية في العمد، فيتبع بمعروف وتؤدى إليه بإحسان، يعني يُحسن في الطلب من غير تضيق ولا تغنيف، ويحسن في الأداء من غير مظل ولا تسويف. ونحوه عن قتادة ونجاهد وعطاء والسدي:

[٧٢] زاد قتادة: بلغنا أن النبي ﷺ قال: «مَنْ زاد أو ازداد بعيراً - يعني في إبل الدية - فمِنْ أَمْرِ الجاهلية»، وكأنه يعني فاتباع بالمعروف لا يُزاد على الدية المعروفة في الشرع.

وقال مالك: تفسيره مَنْ أُعْطِيَ مِنْ أَخِيهِ شَيْئاً من العقل فليُتْبَغَ بالمعروف؛ فعلى هذا الخطاب

[٧٢] ضعيف جداً، أخرجه الطبري ٢٥٩٩ عن قتادة بلاغاً، وهو ضعيف جداً، فهو مرسل، ومع إرساله مراسيل قتادة في التفسير واهية.

= حجة مع مَنْ أوجب قتل جماعة بواحد، قال ابن قدامة: ولنا إجماع الصحابة رضي الله عنهم، روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب، قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً، وقال: لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً، وعن علي أنه قتل ثلاثة قتلوا رجلاً، وعن ابن عباس أنه قتل جماعة بواحد، ولم يُعرف لهم في عصرهم مخالف فكان إجماعاً اه باختصار.

(١) هذا القول رواية عن أحمد، وقول آخر عنه كقول الجماعة وهو المعتمد عن الحنابلة كما ذكر ابن قدامة آنفاً.

(٢) المائدة: ٤٥.

للولي. قيل له: إن أعطاك أخوك القاتل الدية المعروفة فأقبل ذلك منه واتبعه.

وقال أصحاب الشافعي: تفسيره إذا أسقط الولي القصاص، وعين له من الواجبين له الدية فاتبعه على ذلك أيها الجاني على هذا المعروف، وأد إليه بإحسان.

وهذا يدور على حرف، وهو معرفة تفسير العفو، وله في اللغة خمسة موارد: الأول: العطاء، يقال: جاد بالمال عفواً صفواً، أي مبدولاً من غير عوض. الثاني: الإسقاط، ونحوه: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا﴾<sup>(١)</sup>.

[٧٣] «عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق». الثالث: الكثرة، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾<sup>(٢)</sup>، أي كثروا، ويقال: عفا الزرع، أي طال. الرابع: الذهاب، ومنه قوله: عَفَتِ الديار<sup>(٣)</sup>. الخامس: الطلب، يقال: عفيته واعتفيته، ومنه قوله: ما أكلت العافية فهو صدقة، ومنه قول الشاعر: تطوف العفأة بأبوابه [كطوف النصارى ببيت الوثن]<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان مشتركاً بين هذه المعاني المتعددة وجب عرَضُها على مساق الآية، ومقتضى الأدلة؛ فالذي يليق بذلك منها العطاء أو الإسقاط؛ فرجح الشافعي الإسقاط؛ لأنه ذكر قبله القصاص، وإذا ذكر العفو بعد العقوبة كان في الإسقاط أظهر.

ورجح مالك وأصحابه العطاء؛ لأن العفو إذا كان بمعنى الإسقاط وُصِلَ بكلمة «عن»، كقوله

[٧٣] حسن. أخرجه أبو داود ١٥٧٢ و ١٥٧٣ والترمذي ٦٢٠ والنسائي ٣٧/٥ وأحمد ٩٢/١ - ١١٣ - ١٢١ وابنه في الزيادات ١/ ١٤٥ - ١٤٨ والطحاوي في «المعاني» ٢٨/٢ والدارقطني ١٢٦/٢ والبيهقي ١١٨/٤ من طريق عاصم بن ضمرة عن علي مرفوعاً بزيادة «فهايتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهماً درهم، وليس في تسعين ومائة شيء»، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم» لفظ أبي داود والترمذي. وورد عن الحارث الأعور عن علي مرفوعاً، أخرجه أحمد ١/ ١٣٢ و ١٤٦ وابن ماجه ١٧٩٠ و ١٨١٣ والطحاوي في «المعاني» ٢/ ٢٨ وأبو يعلى ٥٦١ والبيهقي ١١٨/٤، وهذا إسناد ضعيف لضعف الحارث الأعور، والإسناد المتقدم رجاله ثقات مشاهير، ليس فيه إلا عننة أبي إسحق، فإنه مدلس، قال الترمذي: روى هذا الحديث الأعمش وأبو عوانة وغيرهما عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي، ورواه الثوري وابن عيينة وغير واحد عن أبي إسحق عن الحارث عن علي، وسألت البخاري عنه فقال: كلاهما عندي صحيح عن أبي إسحق يحتمل أن يكون رواه عنهما جميعاً اهـ. ونقله ابن حجر في «تلخيص الحبير» ٢/ ١٧٣ وزاد: وقال الدارقطني: الصواب وقفه على علي اهـ. قلت: ولفظ المصنف دون قوله «عفوت» جاء في حديث صحيح، أخرجه البخاري ١٤٦٤ ومسلم ٩٨٢ ومالك ١/ ٢٧٧ والشافعي ١/ ٢٢٦ وعبد الرزاق ٦٨٧٨ وابن أبي شيبة ٣/ ١٥١ وأحمد ٢/ ٤٣٢ والدارمي ١/ ٣٨٤ وأبو داود ١٥٩٥ والترمذي ٦٢٨ والنسائي ٣٦/٥ وابن حبان ٣٢٧١ من حديث أبي هريرة «ليس على المسلم في فرسه ولا عبده صدقة» فهذا شاهد صحيح لحديث الباب يرقى به إلى درجة الحسن، لا سيما، وهو حسن على رأي البخاري والترمذي، والله أعلم.

(١) سورة البقرة: ٢٨٦. (٢) الأعراف: ٩٥.

(٣) عفت: درست وانمحي أثرها.

(٤) زيادة عن اللسان ٧٤/١٥ مادة - عفا - وديوان الأعشى ٢١.

تعالى: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا﴾<sup>(١)</sup>، وكقوله: عفوت لكم عن صدقة الخيل. وإذا كانت بمعنى العطاء كانت صلته له؛ فترجح ذلك بهذا؛ وبوجه ثانٍ، وهو أن تأويل مالك هو اختيار خبر القرآن ومن تابعه كما تقدم؛ وبوجه ثالث، وهو أن الظاهر في الجزاء أن يعود على ما كان عليه الشرط، والجزاء عائد إلى الولي، فليُعد إليه الشرط، ويكون المراد بمن، مَنْ كان المراد بالأمر بالاتباع. الرابع: أنه تعالى قال: ﴿شَيْءٍ﴾، فنكر؛ ولر كان المراد القصاص لما نكره، لأنه معرّف؛ وإنما يتحقّق التنكير في جانب الدية وما دونه. وينفصل أصحاب الشافعي عن ترجيح المالكية بأنّ العلة تتحقّق إذا كان معنى عفا أسقط؛ لأن تفسيره «ترك» وكلمة «له» تتصل بترك، كما تتصل بأخذ.

وأما قول ابن عباس فقد اختلف في ذلك؛ فروي عنه أنه قال بمثل قولنا. وأما الجزاء فقد يعودُ على مَنْ لا يعود عليه الشرط، فتقول: مَنْ دخل من عبيدي الدار فصاحبه حرّ، وإن دخل عمرو الدار فعبيدي حر. وأما فضل النكرة فغير لازم؛ فإن القصاص قد يكون نكرة وهو إذا عفا أحد الأولياء فتبعض القصاص فيعود البعض مُنكرًا.

وهذا كما ترون تعارض عظيم، وإشكال بيّن، وترجيح من الوجهين ظاهر، إلا أنّ رواية أشهب أظهر لوجهين: أحدهما الأثر، والآخر النظر؛

[٧٤] أما الأثر فقوله عليه السلام: «فمن قُتل له قَتِيلٌ فهو بخير النظرين؛ إما أن يفدى وإما أن يُقتل». وقد ذكرنا في شرح الصحيح<sup>(٢)</sup> كيفية الروايات واستيفاء ما يتعلّق بالحديث. ولبابه هاهنا أنّ الحرف الأول فيه روايتان: إحداهما: فَمَنْ قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخير النظرين. والرواية الثانية: فمن قتل فهو مخير.

وفي الحرف الثاني ست روايات: الأولى: إما أن يعقل وإما أن يُقَاد. الثانية: أن يعقل أو يقاد. الثالثة: إما أن يفدى وإما أن يُقتل. الرابعة: إما أن يُعطى الدية أو يُقَاد أهل القَتِيل. الخامسة: إما أن

[٧٤] صحيح. أخرجه أبو داود ٤٥٠٤ و ٤٤٩٦ والترمذي ١٤٠٦ والدارمي ٢٢٦٢ وابن ماجه ٢٦٢٣ وأحمد ٦/٣٨٥ والدارقطني ٣/٩٥-٩٦ والطحاوي في «المشكّل» ٤٩٠٣ وفي «المعاني» ٣٢٧/٣ والشافعي ٩٩/٢ والبيهقي ٥٢/٨ كلهم من حديث أبي شريح الخزاعي، وإسناده صحيح على شرط البخاري، وصححه السهيلي في «الروض الأنف» نقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» ٣٥١/٤، ووافقه، وورد بالفاظ كثيرة متقاربة، ذكرها الزيلعي راجع نصب الراية إن شئت، وله شاهد أخرجه البخاري ١١٢ و ٢٤٣٤ و ٦٨٨٠ ومسلم ١٣٥٥ وأبو داود ٥٤٠٥ والترمذي ١٤٠٥ و ٢٦٦٧ وأبو عوانة ٤٣-٤٤ والنسائي في «الكبرى» ٥٨٥٥ والطحاوي في «المعاني» ١٧٤/٣ وفي «المشكّل» ٤٩٠١ و ٤٩٠٢ وابن حبان ٣٧١٥ والدارقطني ٣/٩٦-٩٧ والبيهقي ٥٣/٨ من طرق كلهم من حديث أبي هريرة، وصدره «إن الله حبس عن مكة الفيل... فمن قتل له قَتِيلٌ فهو بخير النظرين، إما أن يعقل، وإما أن يُقَاد أهل القَتِيل...» الحديث.

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) أي صحيح الترمذي، حيث شرحه بكتاب سماه «عارضة الأحوذى».

يعفو أو يقتل. السادسة: إما أن يقتل أو يقاد.

وإذا نُزِلَت الروايةُ الأخرى على الأولى جاء منها اثنا عشر تنزيلاً:

الأول: فمن قُتِل له قَتِيلٌ فهو بِخَيْرِ النظرين؛ إما أن يعقل أو يقاد، ويكون معناه: إما أن يأخذ الدية وإما أن يتفق مع صاحبه على مفاداة معلومة.

التنزيل الثاني: في قوله: يعقل أو يقاد، ويكون معناه: إما أن يأخذ الدية أو يأخذ القود.

التنزيل الثالث: في قوله: يفدى أو يقتل مثله.

التنزيل الرابع: في قوله: إما أن يُعْطَى اندية أو يقاد أهل القَتيل، يكون معناه إما أن يعطي الدية له أو يقاد: يمكن من القود، وكذا أهل القَتيل؛ لأنه الحقيقة، وما تقدم من العبارة عنه إنما كان مجازاً في الإخبار به عن وليه.

التنزيل الخامس: في قوله: إما أن يعفو أو يقتل، وهي رواية الترمذي، وهي صحيحة مُتَقَنَّة مضبوطة مفهومة جلية، وتكون العبارة عنه بأنه يفعل ذلك إن كان جريحاً حقيقة، أو يعبر عن وليه به مجازاً، لأنه سلطان الأمر. قال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾<sup>(١)</sup>.

التنزيل السادس: في قوله: يقتل أو يقاد، تقديره إما أن يقاد به القاتل برضاه أو يقتل، وكذلك تنزل التقديرات الستة على الرواية الثانية بإسقاط قوله: له قَتِيل، ويكون قوله: مَنْ قَتَلَ عبارة عن فعله في حال جرحه قبل موته، أو يُعَبَّر عن وليه به، فهذا وجه الادكار من الأثر بالنظر.

وأما طريق المعنى والنظر، فإن الولي أو القاتل إذا وقع العفوُ منهما بالدية، فإنه واجب على القاتل قبوله دون اعتبار رضا القاتل؛ لأنه عَرَض عليه بقاء نفسه بضمن مثله، كما لو عرض عليه بقاء نفسه في المَخْمَصَةِ بقيمة الطعام للزمة، يؤكد أنه يلزمه إبقاء نفسه بمال الغير إذا وجده في المَخْمَصَةِ فأولى أن يلزمه إبقاء نفسه بماله<sup>(٢)</sup>.

المسألة العاشرة: قال الطبري: في قوله تعالى: ﴿فَأَنبَأَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ دليل على عموم الوجوب ممن وقع، يريد أن من ذكر الدية وجب قبولها على الآخر من ولي أو جان، ثم رأى أن هذا لا يستمر فعقبه بعده بما يدل على أن الدية إن عرضها الجاني استحَبَّ قبولها، وإن عرضها المجني عليه أو وليه وجب على الجاني قبولها، ولما رجع إليه استغنيا عن الاعتناء به.

وفي الآية فصول وأقوال لم تنفرد لها.

المسألة الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى بَعْدَ ذَلِكَ﴾: المعنى أن الله سبحانه عفا عما كان

(١) سورة الإسراء: ٣٣.

(٢) تنبيه: قال الإمام القرطبي في «تفسيره» ٢/ ٢٥٦-٢٥٧: اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من أحد حقه دون السلطان، وليس للناس أن يقتص بعضهم من بعض، وإنما ذلك للسلطان أو من نصبه السلطان لذلك. قال: وأجمع العلماء على أن على السلطان أن يقتص من نفسه إذا تعدى على أحد من رعيته، إذ هو واحد منهم اهـ ملخصاً..

في الجاهلية لمن أسلم الآن، وقد بين له وحدت الحدود، فإن تجاوزها بعد بيانها فله عذاب أليم، بالقتل في الدنيا وبالعذاب في الآخرة.

**الآية الرابعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (٧٥) **فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُدْلُوهُ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** (٧٦) **فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسِرٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** (٧٧) [الآيات: ١٨٠ - ١٨٢]. فيها أربع عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾: وقد تقدّم، وبديع الإشارة فيه ما أشرنا إليه في «كتاب المشكلين» المحفوظ.

المعنى ثبت عليكم في اللّوح الأول الذي لا يدخله نَسْخٌ ولا يلحقه تبديل؛ وقد بينا قبل أن الفروض على قسمين: فرض مبتدأ، وفرض يترتب على الإرادة، وقد بينا أن هذا فرض مبتدأ.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾: قال علماؤنا: ليس يريد حضور الموت حقيقة؛ لأن ذلك الوقت لا تقبل له توبة، ولا له في الدنيا حصّة، ولا يمكن أن ننظم من كلامها لفظة، ولو كان الأمر محمولاً عليه لكان تكليف محال لا يتصور؛ ولكن يرجع ذلك إلى معنيين: أحدهما: إذا قُرب حضور الموت، وأما ذلك كِبَرُه في السن؛ أو سفر؛ فإنه غَرَرٌ أو توقّع أمر طارئ غير ذلك؛ أو تحقّق النفس له بأنها سبيلٌ هو آتيها لا محالة، إذ الموت ربما طرأ عليه اتفاقاً. الثاني: أن معناه إذا مرض؛ فإن المرض سبب الموت، ومتى حضر السبب كتبت به العربُ عن المسبّب، قال شاعرهم:

وقل لهم بادّروا بالعُذرِ والتمسوا      قولاً يُبرّئكم إني أنا الموتُ

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ هي القول المبين لما يستأنف عمله والقيام به، وهي هاهنا مخصوصة بما بعد الموت، وكذلك في الإطلاق والعُرف.

**المسألة الرابعة:** تأخير الوصية إلى المرض مذموم شرعاً، روى مسلم والأئمة:

[٧٥] أن النبي ﷺ سئل: أي الصدقة أفضل؟ قال: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ حَرِيصٌ تَأْمُلُ الْغَنَى وَتَخْشَى الْفَقْرَ، وَلَا تَهْمَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحَلْقَوْمَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ كَذَا».

**المسألة الخامسة:** في حكمها: وقد اختلف الناس في ذلك على قولين: قال بعضهم: إنها واجبة

[٧٥] صحيح. أخرجه البخاري ١٤١٩ و ٢٧٤٨ ومسلم ١٠٣٢ وأبو داود ٢٨٦٥ والنسائي ٦٨/٥ وابن ماجه ٢٧٠٦ وأحمد ٢/ ٢٥ - ٢٣١ - ٤١٥ وابن خزيمة ٢٤٥٤ وابن حبان ٣٣١٢ والبغوي في «شرح السنة» ١٦٧١ و «التفسير» ١٢٣ بقريني، والبيهقي ٤ / ١٨٩ - ١٩٠ كلهم من حديث أبي هريرة.

لما رواه مسلم وغيره، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال:

[٧٦] «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين - وفي رواية ثلاث ليال - إلا ووصيته مكتوبة عنده»<sup>(١)</sup>. وقال آخرون: هي منسوخة؛ واختلفوا في نسخها؛ فمنهم من قال: نسخ جميعها. ومنهم من قال: نسخ بعضها، وهي الوصية للوالدين؛ والصحيح نسخها وأنها مستحبة إلا فيما يجب على المكلف بيأته أو الخروج بأداء عنه، وعليه يدل اللفظ بظاهره، وذكر حديث ابن عمر بلفظ الحق الذي يقتضي الحث، ويشمل الواجب والندب<sup>(٢)</sup>.

**المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾:** يعني مالا، وقد اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في تقديره، وذكر المفسرون والأحكاميون<sup>(٣)</sup> أقوالاً كلها دعاوى لا برهان عليها، والصحيح أن الحكم لم يختلف ولا يختلف بقلّة المال وكثرته، بل يوصي من القليل قليلاً، ومن الكثير كثيراً، وحيث ورد ذكر المال في القرآن فهو يسمى بالخير، وكذلك في الحديث.

[٧٧] روى أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «إِنْ أَخَوْفَ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ تَعَالَى

-----  
[٧٦] صحيح. أخرجه البخاري ٢٧٣٨ ومسلم ١٦٢٧ وأبو داود ٢٨٦٢ والترمذي ٩٧٤ والنسائي ٢٣٨/٦ وابن ماجه ٢٦٩٩ ومالك ٧٦١/٢ والطيلاسي ١٨٤١ وأحمد ١٠/٢ - ٥٧ والدارمي ٤٠٢/٢. وابن الجارود ٩٤٦ وابن حبان ٦٠٢٤ والدارقطني ٤/١٥٠ - ١٥١ والجصاص في «أحكامه» ٣/١ - ٢٠ - ٢١ والبغوي ١٤٥٧ والبيهقي ٦/٢٧١ - ٢٧٢ من طرق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به.  
وأخرجه مسلم ١٦٢٧ وعبد الرزاق ١٦٣٢٦ والنسائي ٢٣٩/٨ وأحمد ٤/٢ - ٤ وابن حبان ٦٠٢٥ والبيهقي ٦/٢٧٢ من طرق عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به.  
[٧٧] صحيح. أخرجه البخاري ٦٤٢٧ ومسلم ١٠٥٢ والحميدي ٧٤٠ والطيلاسي ٢١٨٠ وعبد الرزاق ٢٠٠٢٨

(١) قال القرطبي في «تفسيره» ٢/٢٥٩: اختلف العلماء في وجوب الوصية على من خلف مالا، بعد إجماعهم على أنها واجبة على من قبله ودائع للناس وعليه ديون، وأكثر العلماء على أن الوصية غير واجبة على من ليس قبله شيء من ذلك، وهو قول: مالك والشافعي والثوري، موسراً كان الموصي أو فقيراً، وقالت طائفة: الوصية واجبة على ظاهر القرآن، قاله الزهري وأبو مجلز.

(٢) قال النووي، رحمه الله في «شرح مسلم» ١١/٧٤ - ٧٥: أجمع المسلمون على الأمر بها لكن مذهبنا ومذهب الجماهير أنها مندوبة لا واجبة، وقال داود وغيره من أهل الظاهر: هي واجبة اهد ملخصاً.  
وقال الإمام الموفق في «المغني» ٨/٣٩٠ - ٣٩١: ولا تجب الوصية إلا على من عليه دين، أو عنده ودعة، فإن الله تعالى فرض أداء الأمانات، فأما الوصية بجزء من ماله فليست بواجبة على أحد في قول الجمهور، وبذلك قال الشعبي والنخعي والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وغيرهم، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أن الوصية غير واجبة، إلا على من عليه حقوق بغير بينة، وأمانة بغير إسهاد، إلا طائفة شذت فأوجبته اهد ملخصاً.

(٣) أي أصحاب كتب أحكام القرآن، انظر «الأحكام» للجصاص ١/٢٠٢ وتفسير القرطبي ٢/٢٦٠ وانظر تفسير الطبري ٢٦٨٢ و ٢٦٨٣ و ٢٦٨٤ و ٢٦٨٥ و ٢٦٨٦ فقد أورد عن علي وغيره آثاراً متباينة في تقدير الخير المذكور في الآية، ولا يصح في ذلك شيء فالأسانيد واهية، وما ذهب إليه المصنف هو الصواب، والله أعلم.

عليكم من بركة<sup>(١)</sup> الدنيا». فقال الرجل: يا رسول الله، أو يأتي الخير بالشر؟ قال النبي ﷺ: «لا يأتي الخير إلا بالخير، وإن مما يثبت الربيع ما يقتل حَبَطاً<sup>(٢)</sup> أو يَلِمُ إلا أَكَلَةُ الْخَضِرِ أَكَلَتْ حتى إذا امتلأت خاصراتها استقبلت الشمس فنَلَطَتْ<sup>(٣)</sup> وبالت؛ ثم عاذت فأكلت».

**المسألة السابعة:** في كيفية الوصية للوالدين والأقربين: وقد اختلف الناس في ذلك اختلافاً كثيراً، لبأبه ما صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله تعالى من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للوالدين لكل واحد منهما السدس، وفرض للزوج وللزوجة فَرَضِيهما؛ وهذا نص لا مَعْدَل لأحد عنه، فمن كان من القرابة وارثاً دخل مَدْخَل الأبوين، ومن لم يكن وارثاً قيل له: إن قَطَعَكَ من الميراث الواجب إخراج لك عن الوصية الواجبة، ويبقى الاستحباب لسائر القرابة.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: يعني: بِالْعَدْل الذي لا وَكس فيه ولا شَطَط؛ وقد كان ذلك موكولاً إلى اجتهد الميت ونَظَرَ الموصي، ثم تَوَلَّى الله تعالى تقدير ذلك على لسان رسول الله ﷺ، فقال لسعد بن مالك:

[٧٨] «الثلث والثلث كثير»<sup>(٤)</sup>؛ فصار ذلك مقداراً شرعياً مَبِيناً حكمه بقوله عليه السلام:

وأحمد ٩١/٣ والنسائي ٩٠/٥ وابن ماجه ٣٩٩٥ وأبو يعلى ١٢٤٢ وابن حبان ٣٢٢٥ و٣٢٢٦ و٣٢٢٧ والبخاري ٢٧٤٢ و٢٧٤٤ و٢٧٤٩ و٢٧٣٣ ومسلم ١٦٢٨ والترمذي ٢١١٦ والنسائي ٦/٧ صحيح. أخرجه البخاري ٢٧٤٢ و٢٧٤٤ و٢٧٤٩ و٢٧٣٣ ومسلم ١٦٢٨ والترمذي ٢١١٦ والنسائي ٦/٧

(١) رواية البخاري ومسلم «بركات الأرض» وأكثر الروايات «زهرة الدنيا وزيتها».

(٢) الحبط - بفتح الحاء والباء -: التخمّة.

(٣) نَلَطَتْ: أي أَلَقَتْ الثَّلَط، وهو الرجيع الرقيق. قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٤٣/٧: معناه أن نبات الربيع وخضره يقتل حَبَطاً بالتخمّة لكثرة الأكل، أو يقارب القتل، إلا إذا اقتصر منه على اليسير الذي تدعو الحاجة إليه، وتحصل به الكفاية المقتصدة فإنه لا يضر، وهكذا المال: هو كنبات الربيع مستحسن تطلبه النفوس وتميل إليه، فمنهم من يستكثر منه ويستغرق فيه غير صارف له في وجوهه، فهذا يهلكه أو يقارب إهلاكه، ومنهم من يقتصد فيه، فلا يأخذ إلا يسيراً، وإن أخذ كثيراً فرقه في وجوهه كما تثلطه الدابة، فهذا لا يضره.

(٤) فائدة: قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٧٧/٧: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: إن كانت الورثة أغنياء استحب أن يوصي بالثلث تبرعاً، وإن كانوا فقراء استحب أن ينقص من الثلث، وأجمع العلماء في هذه الأعصار: على أن من له وارث لا تنفذ وصيته بزيادة على الثلث إلا بإجازته، وأجمعوا على نفوذها بإجازته في جميع المال، وأما من لا وارث له فمذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا تصح وصيته فيما زاد على الثلث، وجوزه أحمد وإسحق وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وروي عن علي وابن مسعود أنه ملخصاً، وقال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣٩٣/٨: والأولى أن لا يستوعب الثلث بالوصية وإن كان غنياً، لقول النبي ﷺ «والثلث كثير» وقال ابن عباس: لو أن الناس غضوا من الثلث، فإن النبي ﷺ قال: الثلث كثير، .. إذا ثبت هذا، فالأفضل للغني الوصية بالخمس، ونحو هذا يروى عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب، =

٢٤١- ٢٤٢ وابن ماجه ٢٧٠٨ والحميدي ٦٦ وابن سعد ٣/ ١٤٤ وعبدالرزاق ١٦٣٥٨ وأحمد ١/ ١٧٢- ١٧٣ وأبو يعلى ٧٤٧ وابن حبان ٤٢٤٩ والطحاوي في المعاني ٤/ ٣٧٩ وابن الجارود ٩٤٧ والبيهقي في التفسير ١٣٤ بترقيمي، والبيهقي ٦/ ٢٦٩ من طرق كلهم من حديث سعد بن أبي وقاص قال «مرضت بمكة مرضاً فأشفيت منه على الموت، فأتاني النبي ﷺ يعودني، فقلت: يا رسول الله! إن لي مالا كثيراً وليس يرثني إلا ابنتي، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. قال: قلت فالشطر؟ قال: لا. قلت: الثالث؟ قال: الثالث كبير، إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عائلة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك، فقلت: يا رسول الله! أخلف عن هجرتي، قال: لن تخلف بعدي فتعمل عملاً تريد به وجه الله إلا ازددت به رفعة ودرجة، ولعل أن تخلف بعدي حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون، لكن البائس سعد بن خولة - يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة - قال سفيان - بن عيينة -: وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي لفظ البخاري في روايته الأخيرة بحرفيته سوى ما بين المعترضين، فإنه زيادة أيضاً من كلامي، والله الموفق.

وجاء عند البخاري في رواية ثانية وكذا مسلم وغيرهما «إنك أن تذر ورثتك» و«كثير» بدل كبير. والله أعلم. يشبه الحسن. ورد من حديث أبي هريرة، وأبي الدرداء ومعاذ وأبي بكر وخالد بن عبيد السلمي. أما حديث أبي هريرة فقد أخرجه ابن ماجه ٢٧٠٩ والطحاوي في «المعاني» ٢/ ٤١٩ والبخاري ٤/ ٤٠٠ والبيهقي ٦/ ٢٦٩ عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً، وإسناده ضعيف لضعف طلحة بن عمرو، وضعفه البوصيري في «الزوائد» وقال البزار: لا نعلم رواه عن عطاء إلا طلحة، وليس بالقوي، اهـ. وقد اضطرب فيه فرواه موقوفاً عند ابن العربي كما ترى، وتابعه على رفعه عقبة الأصم، أخرجه أبو نعيم ٣/ ٣٢٢ وعقبة ضعيف، وقد استغربة أبو نعيم. وحديث أبي الدرداء: أخرجه أحمد ٦/ ٤٤٠- ٤٤١ والبزار ١٣٨٢ «كشف الأستار» والطبراني في «الكبير» كما في «المجمع» ٧٠٩١، ومداره على أبي بكر بن أبي مريم، وقد اختلط، فهو ضعيف، وبه أعله الهيثمي. وحديث معاذ بن جبل: أخرجه الدارقطني ٤/ ١٥٠ والطبراني ٢٠/ ٥٤، وإسناده ضعيف: فيه عتبة بن حميد الضبي، وعنه إسماعيل بن عياش، وكلاهما ضعيف، وسبب ضعف إسماعيل ههنا كونه، من روايته عن غير الشاميين، وهي ضعيفة. وحديث أبي بكر: أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٢/ ٣٨٦ والعقيلي ١/ ٢٧٥، وإسناده ضعيف جداً، وعلته حفص بن عمر بن ميمون، قال العقيلي بعد أن ساق له أحاديث أخرى: هذه كلها بواطيل، وحفص يحدث عن شعبة ومسرور ومالك بن مغول والأئمة بالبواطيل، وضعفه أيضاً ابن عدي وأعله به، ووافقهما الزيلعي في «نصب الراية» ٤/ ٤٠٠. وحديث خالد بن عبيد السلمي: أخرجه الطبراني في «الكبير» ٤/ ٤١٢٩، وإسناده ضعيف؛ خالد بن عبيد مختلف في صحبته وابنه الحارث مجهول، وعنه عقيل بن مدرك، وثقه ابن حبان وحده، وهو لين الحديث، قال عنه في «التقريب» مقبول، ومع ذلك قال الهيثمي في «المجمع» ٤/ ٢١٢ ح ٧٠٩٣: إسناده حسن!، وسكت عليه الزيلعي في «نصب الراية» ٤/ ٤٠٠، لكن هذه الشواهد لعلها تتأيد

وهو ظاهر قول السلف وعلماء أهل البصرة، وقال إسحق: السنة الربع، وعن إبراهيم النخعي قال: كانوا يقولون: صاحب الربع أفضل من صاحب الثلث، وصاحب الخمس أفضل من صاحب الربع اهـ باختصار. قال: والأفضل أن يجعل وصيته لأقاربه الذين لا يرثون إذا كانوا فقراء في قول عامة أهل العلم، قال: فإن أوصى لغيرهم وتركهم صحت وصيته في قول أكثر أهل العلم منهم: سالم وعطاء ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحق وأصحاب الرأي، وحكي عن طاوس والضحاك وعبد الملك بن يعلى أنهم قالوا: يُنزع عنهم ويرد إلى قرابته اهـ ملخصاً. وانظر «أحكام القرآن» للجصاص، ١/ ٢٠٤- ٢٠٥.



[٨٠] وقد أخبرنا ابنُ يوسف من كتابه، عن أبي ذرٍّ، أخبرنا أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن حفص القاضي الحيرى بشاغور قراءة عليه: أنبأنا أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف، حدثنا محمد بن عبد الملك، أخبرنا عبد الله بن يوسف، سمعت طلحة بن عمر [و<sup>(١)</sup>] المكي، سمعت عطاء بن أبي رباح، سمعت أبا هريرة يقول: «إن الله أعطاكم ثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة في أعمالكم».

**المسألة التاسعة: قوله تعالى: ﴿حَقًّا﴾:** يعني ثابتاً ثبوت نظر وتخصيص، لا ثبوت فرض ووجوب، وهكذا ورد عن علمائنا حيث جاء في كتاب الله تعالى أو في سنة رسول الله ﷺ. وتحقيقه أن الحق في اللغة هو الثابت، وقد ثبت المعنى في الشريعة ندباً، وقد ثبت فرضاً، وكلاهما صحيح في المعنى <sup>(٢)</sup>.

**المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾:** فهذا يدلُّ على كونه ندباً؛ لأنه لو كان فرضاً لكان على جميع المسلمين، فلما خصَّ الله تعالى مَنْ يَتَّقِي، أي يخاف تقصيراً، دلَّ على أنه غير لازم، وقد بينا أنه يتصور أن تكون الوصية واجبةً على المسلمين إذا كان عليه دين وما يتوقع تلفه إن مات، فتلزمه فرضاً المبادرة بكتبه، ولكن ليس من هذه الآية، وإنما هو من حديث ابن عمر، ومما صحَّ من النظر، وأنه إن سكت عنه كان تضييعاً له.

**المسألة الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَدَلًا سَمِعَهُ﴾:** يعني: سمعه من الموصي، أو سمعه ممن ثبت به عنده، وذلك عدلان.

**المسألة الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿فَأَنفَأْ إِثْمُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾:** المعنى: أن الموصي بالوصية خرج عن اللوم وتوجَّه على الوارث أو الولي.

قال بعض علمائنا: وهذا يدلُّ على أن الدين إذا أوصى به الميت خرج عن ذمته وصار الولي مطلوباً به، له الأجر في قضائه، وعليه الوزر في تأخيرهِ؛ وهذا إنما يصح إذا كان الميت لم يفرط في أدائه، وأما إذا قدر عليه وتركه، ثم وصَّى به فإنه لا يزيله عن ذمته تفریط الولي فيه.

**المسألة الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا﴾:** الخطاب بقوله تعالى:

بمجموعها، وترقى بالحديث إلى درجة بين الحسن والضعف لأن أكثرها شديدة الضعف، وقال الحافظ في «بلوغ المرام» ٩٨٩ عن هذه الشواهد: وكلها ضعيفة، لكن قد يقوي بعضها بعضاً اهـ لم يجزم الحافظ بأنه يصير حسناً، وهو الذي يظهر لي، فلا أقول: إنه حسن، وإنما يقرب من الحسن، والله أعلم، وانظر «تلخيص الحبير» ١٣٦٣/٩١/٣.

[٨٠] موقوف ضعيف، إسناده ضعيف لضعف طلحة بن عمرو، فإنه متروك، وبقية رجاله ثقات معروفون.

(٢) راجع «تفسير القرطبي» ٢/ ٢٦٦-٢٦٧.

(١) زيادة عن كتب التراجم والتخريج.

﴿فَمَنْ خَافَ﴾، لجميع المسلمين، قيل لهم: إن خِفْتُمْ من مُوصٍ مَيْلًا في الوصية، وعدُولًا عن الحقِّ، ووقوعاً في إثم، ولم يخرجها بالمعروف، فبادرُوا إلى السَّغْيِ في الإصلاح بينهم؛ فإذا وقع الصلح سقط الإثم على المصلح، لأن إصلاح الفساد غرض على الكفاية، فإذا قام به أحدهم سقط عن الباقي، وإن لم يفعلوا أثم الكل. قال علماؤنا - وهي:

**المسألة الرابعة عشرة:** وفي هذا دليل على الحكم بالظن؛ لأنه إذا ظن قُصد الفساد وجب السَّغْيُ في الصلاح، وإذا تحقَّق الفساد لم يكن صلح، إنما يكون حكم بالدفع وإبطال للفساد وحسَم له.

**الآية الخامسة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَلَّكُمْ تَنَفُّونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَان مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكَ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ١٨٣، ١٨٤]. فيها ست عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾: وقد تقدَّم<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿الصِّيَامُ﴾: وهو في اللغة عبارة عن الإمساك المُطْلَق لا خلاف فيه ولا معنى له غيره، ولو كان القول هكذا خاصة لكان فيه كلام في العموم والإجمال، كما سبق ذِكرُه في الصلاة، فلما قال تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ كان تفسيراً له وتمثيلاً به.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾: فيه ثلاثة أقوال:

قيل: هم أهل الكتاب. وقيل: هم النصارى. وقيل: هم جميع الناس.

وهذا القول الأخير ساقط؛ لأنه قد كان الصوم على مَنْ قَبْلُنَا بإمساك اللسان عن الكلام، ولم يكن في شَرْعِنَا؛ فصار ظاهر القول راجعاً إلى النصارى<sup>(٢)</sup> لأمرين: أحدهما: أنهم الأذُنُون إلينا. الثاني: أن الصوم في صدر الإسلام كان إذا نام الرجل لم يفطر، وهو الأشبه بصومهم.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ﴾: وجه التشبيه فيه محتمل لثلاثة أوجه: الزمان، والقدر، والوصف، ومحتمل لجميعها، ومحتمل لاثنتين منها؛ فإن رجع إلى الزمان فقد روي أن النصارى كانوا يصومون رمضان، ثم اختلف عليهم الزمان فكان يأتي في الحر يوماً طويلاً، وفي البرد يوماً قصيراً؛ فارتأوا برأيهم أن يردّوه في الزمان المعتدل.

وإن رجع إلى العدد ففيه ثلاثة أقوال: الأول: أنه ثلاثة أيام، وقد روي أنه كان ذلك في صدر الإسلام. الثاني: أنه يوم عاشوراء.

(١) أي تقدم بيان معنى «كتب» انظر الآية: ١٧٨.

(٢) لا حجة بهذين الدليلين على تخصيص النصارى بذلك، ولفظ «من قبلكم» شامل لأهل الإنجيل والتوراة والزبور وصحف إبراهيم، والله أعلم.

[٨١] روي في الصحيح: «أن النبي ﷺ لما قَدِم المدينة وجد الناس يصومون عاشوراء، فقال: ما هذا؟ قالوا: هذا يوم أنجى الله فيه موسى عليه السلام، وأغرق فيه فِرْعَوْن؛ فقال: نحن أحق بموسى منكم، فصامه وأمر بصيامه»، فكان هو الفريضة، حتى نزل رمضان؛ فقال رسول الله ﷺ:

[٨٢] «هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب الله عليكم صيامه، مَنْ شاء صامه ومن شاء أفطره».

الثالث: أنه ثلاثون يوماً، كما فُرِض على النصارى في أول الأمر، ثم غَيَّرُوهُ لأسباب مروية.

وإن رجع إلى الوُصْف، فقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال:

[٨٣] «مَنْ لم يَدَعْ قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه»، وقد كان شَرَع مَنْ قبلنا يصومون عن الكلام كله، وفي شَرَعنا الأَمْر بالصيام عن قول الزور متأكِّد على الأمر به في غير الصيام. والمقطوع به أنه التشبيه في الفَرَضِيَّة خاصة؛ وسائرُه محتمل، والله أعلم.

المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾: فيه ثلاثة أقوال:

الأول: لعلكم تَتَّقُونَ ما حُرِّم عليكم فَعَلْهُ. الثاني: لعلكم تضعفون فتتقون؛ فإنه كلما قَلَّ الأكلُ ضعفت الشهوة، وكلما ضعفت الشهوة قَلَّت المعاصي. الثالث: لعلكم تَتَّقُونَ ما فَعَلَ مَنْ كان قبلكم. روي أن النصارى بذلته إلى الزمان المعتدل، وزادت فيه كفارة عشرة أيام؛ وكلها صحيحة ومرادة بالآية، إلا أن الأول حقيقة، والثاني مجاز حسن، والأول والثاني معصية، والثالث كفر.

وقد حذَّر النبي ﷺ عن صيام يوم الشك على معنى الاحتياط للعبادة؛ وذلك لأنَّ العبادة إنما يُخْتَاطُ لها إذا وجبت، وقَبْلَ ألا تجب لا احتياط شرعاً، وإنما تكون بذعة ومكروهاً.

[٨٤] وقد قال ﷺ مُنبِّهاً على ذلك: «لا تقدِّموا الشهرَ بيوم ولا بيومين» خوفاً أن يقول القائل:

[٨١] صحيح. أخرجه البخاري ٢٠٠٤ و ٣٣٩٧ و ٤٦٨٠ و ٤٧٣٧ و مسلم ١١٣٠ وأبو داود ٢٤٤٤ وابن ماجه ١٧٣٤ وعبد الرزاق ٧٨٤٣ وأحمد ٣٣٦/١ وابن أبي شيبة ٥٦/٣ والدارمي ٢٢/٢ وابن حبان ٣٦٢٥ وابن خزيمة ٢٠٨٤ والبخاري ١٧٨٢ والطبراني في «الكبير» ١٢٣٦٢ والبيهقي ٢٨٦/٤ من طرق كلهم من حديث ابن عباس.

[٨٢] صحيح، أخرجه البخاري ٢٠٠٣ و مسلم ١١٢٩ و مالك ٢٩٩/١ والشافعي ٢٦٥/١ وعبد الرزاق ٧٨٣٤ وأحمد ٩٥/٤ والنسائي ٢٠٤/٤ والطحاوي في «المعاني» ٧٧/٢ وابن خزيمة ٢٠٨٥ وابن حبان ٣٦٢٦ والبخاري ١٧٨٥ والطبراني ٧٤٩/١٩ والبيهقي ٢٩٠/٤ من طرق كلهم من حديث معاوية بن أبي سفيان.

[٨٣] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٠٣ و ٦٠٥٧ وأبو داود ٢٣٦٢ والترمذي ٧٠٧ وابن ماجه ١٦٨٩ وأحمد ٢/٤٥٢-٤٥٣ وابن خزيمة ١٩٩٥ وابن حبان ٣٤٨٠ والبخاري ١٧٤٦ والبيهقي ٢٧٠/٤ كلهم من حديث أبي هريرة.

[٨٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٩١٤ و مسلم ٢٠٨٢ وأبو داود ٢٣٣٥ والترمذي ٦٨٤ و ٦٨٥ والنسائي ١٤٩-١٥٤ وابن ماجه ١٦٥٠ والطيالسي ٢٣٦١ وعبد الرزاق ٧٣١٥ والشافعي ٢٧٥/١ وابن أبي شيبة ٢٣/٣ وأحمد ٢/٢٣٤-٣٤٧-٤٠٨ وابن طهمان في «مشيخته» ١١٢ و ١١٣ والدارقطني ١٥٩/٢ وابن حبان ٣٥٨٦ وابن الجارود ٣٧٨ والبيهقي ٢٠٧/٤ وأبو نعيم ٧٣/٣ و ٢٨٢/٦ والبخاري في «شرح السنة» ٢٣٦/٦ من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً «لا تقدِّموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه»

أَتَلَقَّى رَمَضَانَ بِالْعِبَادَةِ.

[٨٥] وقد رُويَ عنه عليه السلام فيه عدم الزيادة فقال: «إذا انتصف شعبان فلا يصُوم أحدٌ حتى يدخل رمضان». وقد شُعَّ أهلُ الجهالة بأن يقولوا نشِيع رمضان؛ ولا تُتَلَقَّى العبادة ولا تُشِيع، إنما تحفَظ في نفسها وتحرس من زيادة فيها أو نقصان منها.

ولذلك كره علماء الدين أن تُصام الأيام الستة التي قال النبي عليه السلام فيها:

[٨٦] «مَنْ صام رمضان وستاً من شوال، فكأنما صام الدهر كله»<sup>(١)</sup> متصلة برمضان مخافة أن

لفظ مسلم بحرفيته، ورواية البخاري فيها اختلاف يسير، وعامة الرواة كلفظ مسلم.

وله شاهد من حديث ابن عباس أخرجه أبو داود ٢٣٢٧ وإسناده حسن رجاله ثقات وسماع بن حرب حسن الحديث في المتابعات والشواهد.

[٨٥] ضعيف. أخرجه أبو داود ٢٣٣٧ والترمذي ٧٣٨ والنسائي في «الكبرى» ٢/١٧٢/٢٩١١ وابن عدي ٤٤/٢ و٣٠٩/٤ والبيهقي ٢٠٩/٤ من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، ورجاله ثقات إلا أن الأئمة عدّوه من مناكير العلاء. قال أبو داود: عقبه: رواه الثوري وشبل بن العلاء وأبو عميس وزهير بن محمد عن العلاء، وكان ابن مهدي لا يحدث به، قلت لأحمد: لِمَ؟ قال: لأنه كان عنده أن النبي عليه السلام يصل شعبان برمضان، وقال عن النبي عليه السلام خلافه، ونقل البيهقي كلام أبي داود لكن عبارته: قال أبو داود: قال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر، قال: وكان عبد الرحمن لا يحدث به اهـ وقال النسائي: لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء بن عبد الرحمن، وأعله ابن عدي بالعلاء. واستغربه، وجرى الترمذي على ظاهره، فقال: حسن صحيح! وجاء في «نصب الراية» ٤٤١/٢ ما ملخصه: وروي عن الإمام أحمد أنه قال: هذا الحديث ليس بمحفوظ، قال: وسألت عنه ابن مهدي، فلم يصححه، ولم يحدثني به، وكان يتوقاه، قال أحمد: والعلاء ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا اهـ فالخبر منكر، وقد أنكره إمام الحفاظ يحيى ابن معين، نقله الحافظ في «الفتح» ١٢٩/٤ وورد من وجه آخر بلفظ «إذا انتصف شعبان فأفطروا» أخرجه ابن عدي ٢٢٤/١ - ٢٢٥ من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف جداً لأجل إبراهيم بن أبي يحيى، وهو متروك، والحديث معارض لما أخرجه البخاري ١٩٧٠ وغيره عن عائشة «وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان» ورواية «كان يصوم شعبان كله» أي أكثره.

[٨٦] صحيح. أخرجه مسلم ١١٦٤ وأبو داود ٢٤٣٣ والترمذي ٧٥٩ وابن ماجه ١٧١٦ وعبد الرزاق ٧٩١٨ والحميدي ٣٨١ وابن أبي شيبة ٩٧/٣ وأحمد ٤١٧/٥ - ٤١٩ والدارمي ٢١/٢ والطحاوي في «المشكل» ٢٣٣٧ و٢٣٣٨ و٢٣٣٩ و٢٣٤٠ و٢٣٤٣ وابن خزيمة ٢١١٤ وابن حبان ٣٦٣٤ والطبراني ٣٩٠٢ و٣٩٠٦ و٣٩٠٧ و٣٩٠٩ والبغوي ١٧٨٠ من طرق عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب مرفوعاً. وله شاهد من حديث ثوبان، أخرجه أحمد ٢٨٠/٥ والدارمي ٢١/٢ وابن ماجه ١٧١٥ وصححه ابن خزيمة ٢١١٥ وابن حبان ٣٦٣٥، وإسناده حسن رجاله كلهم ثقات، وله شاهد آخر من حديث جابر، أخرجه أحمد ٣/٣٠٨ - ٣٤٤

(١) قال الإمام الموفق في «المغني» ٤/٤٣٨: صوم ستة أيام من شوال مستحب عند كثير من أهل العلم... ولا فرق بين كونها متتابعة أو مفارقة، في أول الشهر أو في آخره، لأن الحديث ورد بها مطلقاً، من غير تقييد، ولأن فضيلتها لكونها تصير مع الشهر ستة وثلاثين يوماً، والحسنة بعشر أمثالها، فيكون ذلك ثلاثمائة وستين يوماً، وهي السنة كلها، فإذا وجد ذلك في كل سنة صار كصيام الدهر كله، وهذا المعنى يحصل مع التفريق، والله أعلم اهـ.

يعتقد أهل الجهالة أنها من رمضان، ورأوا أن صومها من ذي القعدة إلى شعبان أفضل؛ لأن المقصود منها حاصل بتضعيف الحسنة بعشرة أمثالها متى فعلت؛ بل صومها في الأشهر الحرم وفي شعبان أفضل، ومن اعتقد أن صومها مخصوص بثاني يوم العيد فهو مبتدع سالك سنن أهل الكتاب في الزيادات، داخل في وعيد الشرع حيث قال:

[٨٧] «لتركين سنن من كان قبلكم...» الحديث.

**المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَعَدُّوَكَرِّي﴾**: وهذا يدل على أن المراد به رمضان، لا يوم عاشوراء، ومن قال: إنه صوم ثلاثة أيام في كل شهر فقد أبعده؛ لأنه حديث لا أصل له في الصحة<sup>(١)</sup>.

**المسألة السابعة: ظن قوم أن هذا بظاهره يقتضي الوصال، وهذا لا يصح لوجهين:**  
أحدهما: أن فيه تكليف ما لا يطاق.

الثاني: أنه لو اقتضى وصلاً غير محدود لما تحصل لأحد تقديره، لاختلاف أحوالهم فيه. والصحيح أنه خرج على العرف، أي أن تصوموا الأيام وتُفطروا منها زمناً مخصوصاً، وكان عندهم متعيناً إما بالعرف المتقدم، فيكون الخطاب نصاً، وإما ببيان من النبي عليه السلام، فيكون الخطاب مجملاً، حتى بيّنه الشارع ﷺ.

**المسألة الثامنة: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾** للمريض ثلاثة أحوال<sup>(٢)</sup>:

والبزار ١٠٦٢ والطحاوي في «المشكل» ٢٣٥٠ و٢٣٥١ والبيهقي ٢٩٢/٤ من طريق ابن لهيعة وبكر بن مضر كلاهما عن عمرو بن جابر الحضرمي عن جابر بن عبد الله، وإسناده ضعيف لضعف الحضرمي هذا، لكن يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات.

[٨٧] صحيح. أخرجه عبدالرزاق ٢٠٧٦٣ والطيالسي ١٣٤٦ والحميدي ٨٤٨ وابن أبي شيبة ١٥/١٠١ وأحمد ٥/٢١٨ والترمذي ٢١٨٠ وأبو يعلى ١٤٤١ وابن حبان ٦٧٠٢ والطبراني في «الكبير» ٣٢٩٠ و٣٢٩١ و٣٢٩٢ و٣٢٩٣ و٣٢٩٤ من طرق عن الزهري عن سنان بن أبي سنان عن أبي واقد الليثي مرفوعاً، وله قصة، وله شاهد من حديث أبي سعيد، أخرجه البخاري ٣٤٥٦ و٧٣٢٠ ومسلم ٢٦٦٩ وأحمد ٣/٨٤-٨٩ وابن حبان ٦٧٠٣ وابن أبي عاصم في «السنة» ٧٤ و٧٥ من طرق عن أبي سعيد «لستبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم، قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟» لفظ البخاري في روايته الثانية بحرفيته. وللحديث شواهد تبلغ حد الشهرة، بل التواتر على رأي قوم، والله أعلم.

(١) انظر الطبري ٢٧٣٤ و٢٧٣٥ و٢٧٣٦ و٢٧٣٧ فما بعد.

(٢) فائدة: قال الكمال بن الهمام في «فتح القدير» ٣٥٦/٢: الأعذار المبيحة للفطر: المرض والسفر والحمل والرضاع إذا أضر بها أو بولدها، والكبر إذا لم يقدر عليه، والعطش الشديد، والجوع كذلك إن خيف منهما الهلاك أو نقصان العقل، كالأمة إذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم، وكذا الذي يذهب به متوكل السلطان إلى العمارة في الأيام الحارة. والعمل الحثيث إذا خشي الهلاك أو نقصان العقل، وقالوا: الغازي إذا كان يعلم يقيناً أنه يقاتل العدو في شهر رمضان، ويخاف الضعف إن لم يفطر، ويفطر قبل الحرب مسافراً كان =

أحدها: ألا يُطبق الصوم بحال، فعليه الفطر واجباً.

الثاني: أنه يُقدَّر على الصوم بضرر ومشقة؛ فهذا يُستحب له الفطر، ولا يصوم إلا جاهل.

وقد أنبأنا أبو الحسن الأزدي، أنبأنا الشيخ أبو مسلم عمر بن علي الليثي الحارثي، قال: أخبرنا الحيري، أخبرنا أبو عبد ربه محمد بن عبد الله الحاكم، حدثني أبو سعيد السَّوَي أحمد بن محمد، حدثني أبو حسان صهيب بن سليم، قال: سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري يقول: اعتللت بنيسابور علّة خفيفة، وذلك في شهر رمضان، فعادني إسحاق بن راهويه في نفرٍ من أصحابه، فقال لي: أفطرت يا أبا عبد الله! فقلت: نعم. فقال: خشيت أن أضعف عن قبول الرخصة. قلت<sup>(١)</sup>: أنبأنا عبدان، عن ابن المبارك، عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: من أي المَرَضِ أفطر؟ قال: من أي مرض كان، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا﴾.

قال البخاري: ولم يكن هذا<sup>(٢)</sup> الحديث عند إسحاق، وهو الثالث.

الثاني<sup>(٣)</sup>: المسافر: والسفر في اللغة مأخوذ من الانكشاف والخروج من حال إلى حال؛ وهو في عُرْب اللغة عبارة عن خروج يُتكلّف فيه مؤنة، ويفصل فيه بُعد في المسافة، ولم يرد فيه من الشارع نص، ولكن ورد فيه تنبيه، وهو قوله عليه السلام في الصحيح:

[٨٨] «لا يحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا ومعها ذو مَحْرَم منها».

وفي تقديره اختلاف كثير بيناه في المسائل. والعمدة فيه أن العبادة تثبت في الذمة بيقين، فلا براءة لها إلا بيقين مُسَقِّط؛ وقَدَّر السفر مشكوك فيه حتى يكون سفرًا ظاهرًا، فيسقط الأصل على ما بيناه في أصول الفقه، وبحثه فيما يتعلق بمسألتنا أن الله تعالى لما علّق الحكم بالسفر عَلِمَت العربُ

[٨٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٠٨٨ ومسلم ١٣٣٩ ومالك ٩٧٩/٢، والشافعي ٢٨٥/١ وأبو داود ١٧٢٤ والترمذي ١١٧٠ وابن ماجه ٢٨٩٩ وابن خزيمة ٢٥٢٥ وابن حبان ٢٧٢٥ والبيهقي ١٣٩/٣ والبخاري ١٨٤٩ من طرق كلهم من حديث أبي هريرة.

= أو مقيماً اهـ ملخصاً. راجع «فتح القدير» ٣٥٦/٢ بتخريجي.

وقال الإمام الموفق في «المغني» ٤/٤٠٣: أجمع أهل العلم على إباحة الفطر للمريض في الجملة، والأصل فيه قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا...﴾ والمرض المبيح للفطر هو الشدید الذي يزيد بالصوم، أو يُخشى تباطؤ بُزْئه، قيل لأحمد: متى يفطر المريض؟ قال: إذا لم يستطع، قيل: مثل الحمى؟ قال: وأي مرض أشد من الحمى! وحكي عن بعض السلف أنه أباح الفطر بكل مرض. قال: والصحيح الذي يخشى المرض بالصيام، كالمریض الذي يخاف زيادته في إباحة الفطر اهـ ملخصاً. وانظر تفسير القرطبي ٢/٢٧٦.

(١) القائل هو الإمام البخاري.

(٢) وقع في النسخ «هكذا» والتصويب عن «القرطبي» ٢/٢٧٧.

(٣) هكذا في الأصول المطبوعة، وكان المؤلف رحمه الله عدّ قوله «للمريض ثلاثة أحوال» وهم الأول. ومن جهة ثانية فإن المسألة التاسعة لم ترد في المطبوع، فلعل المؤلف - أو الناسخ - سها عن إثباتها هنا، وهي قوله تعالى ﴿أو على سفر﴾.

ذلك بفضله علمها بلسانها، وجزي عاداتها في أعمالها؛ فلما جاء الأمر اقتصرنا فيه على العربية، وعلى هذا الأمر مبنى الخلاف؛ فقال مالك والشافعي: أقل السفر يوم وليلة. وقال أبو حنيفة: أقله ثلاثة أيام، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال:

[٨٩] «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفر يوم وليلة».

[٩٠] وفي حديث: «وسفر ثلاثة أيام»، وفي آخر<sup>(١)</sup> وذكر تمامه؛ فرأى أبو حنيفة أن السفر يتحقق في ثلاثة أيام: يوم يتحمل فيه عن أهله، ويوم ينزل فيه في مستقره، واليوم الأوسط هو الذي يتحقق فيه السير المجرد، بتحمل لا عن موضع الإقامة، ونزول لا في موضع الإقامة<sup>(٢)</sup>.

وقلنا له: إذا كان السفر متحققاً في اليوم الثاني كما سردت فالיום الأول مثله، ولا عبءة بالتحمل عن الأهل والوطن، وإنما المعول في تحقيق السفر على المبيت في غير المنزل، ثم التحديد بستة وثلاثين ميلاً، أو ثمانية وأربعين ميلاً مراحل لا تذك بتحقق أبداً، وإنما هي ظنون؛ فرجل احتاط

[٨٩] انظر ما قبله.

[٩٠] صحيح. أخرجه البخاري ١٠٨٦ و ١٠٨٧ ومسلم ١٣٣٨ وأحمد ١٤٣/٢ وأبو داود ١٧٢٧ وابن خزيمة ٢٥٢١ وابن حبان ٢٧٢٠ و ٢٧٢٢ و ٢٧٢٩ و ٢٧٣٠ والبيهقي ١٣٨/٣ كلهم من حديث ابن عمر «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي رحم محرم» لفظ البخاري في الرواية الأولى، وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم ١٣٣٩ وأبو داود ١٧٢٥ وابن خزيمة ٢٥٢٧ وابن حبان ٢٧٢١، وورد مثله من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه مسلم ١٣٣٨ ح ٤١٧، وورد من حديث أبي سعيد لكن بلفظ «لا تسافر المرأة يومين...» أخرجه البخاري ١١٩٧ ومسلم ١٣٣٨ ح ٤١٥ و ٤١٦، وورد بلفظ «أكثر من ثلاث» أخرجه مسلم ح ٤١٨ ولمسلم ١٣٤٠ ح ٤٢٣ «ثلاثة أيام فصاعداً» ولمسلم ١٣٣٩ من حديث أبي هريرة «مسيرة يوم وليلة» ورواية ٤٢٠ «مسيرة يوم» ورواية للبخاري ٣٠٠٦ ومسلم ١٣٤١ من حديث ابن عباس «ولا تسافر المرأة إلا مع ذي رحم» ليس فيه ذكره المدة. وقد جاء بالفاظ أخرى ذكرت أكثرها.

قال الزيلعي في «نصب الراية» ١١/٣ بعد أن ذكر ألفاظ هذا الحديث: قال المنذري: ليس في هذه الروايات تباين واختلاف، فإنه يحتمل أنه عليه السلام قالها في مواطن مختلفة بحسب الأسئلة، ويحتمل أن يكون ذلك كله تمثيلاً لأقل الأعداد، واليوم الواحد أول العدد وأقله، والاثنان أول الكثير وأقله، والثلاث أول الجمع، فكانه أشار أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل لها فيه السفر مع غير محرم، فكيف بما زاد؟!

(١) تقدم الحديث مع ذكر شواهد وألفاظه.

(٢) فائدة: قال الإمام القرطبي في «تفسيره» ٢/٢٧٧: اختلف العلماء في السفر الذي يجوز فيه الفطر والقصر، بعد إجماعهم على سفر الطاعة كالحج والجهاد، ويتصل بهذين سفر صلة الرحم، وطلب المعاش الضروري، أما سفر التجارات والمباحات فمختلف فيه بالمنع والإجازة، والقول بالجواز أرجح، وأما سفر العاصي فيختلف فيه بالجواز والمنع، والقول بالمنع أرجح، قال: ومسافة الفطر عند مالك حيث تقصر الصلاة، واختلف العلماء، فقال مالك يوم وليلة، ثم رجع فقال: ثمانية وأربعون ميلاً، وروي عنه يومان، وهو قول الشافعي، وفصل مرة بين البر والبحر، فقال في البحر مسيرة يوم وليلة، وفي البر ثمانية وأربعون ميلاً، وقال ابن عمر وابن عباس والثوري: الفطر في سفر ثلاثة أيام، والذي في البخاري: وكان ابن عمر وابن عباس يفطران ويقصران في أربعة برد، وهي ستة عشر فرسخاً.

وزاد، ورجلٌ ترخص، ورجلٌ تقصر، والله أعلم.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿فَمِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾: قال علماؤنا: هذا القول من لطيف الفصاحة، لأن تقريره: فأفطر فعدةً من أيامٍ أُخر، كما قال تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَمِدَّةٌ﴾<sup>(١)</sup>. تقديره فَحَلَقَ فَمِدَّةً.

وقد عُرِي إل قوم: إن سافر في رمضان قضاؤه، صامه أو أفطره<sup>(٢)</sup>، وهذا لا يقول به إلا ضعفاء الأعاجم؛ فإن جزالة القول وقوة الفصاحة تقتضي «فأفطر»؛ وقد ثبت عن النبي ﷺ: الصوم في السفر قولاً وفعلاً. وقد بينا ذلك في شرح الصحيح<sup>(٣)</sup> وغيره.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَمِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾: يُغطي بظاهره قضاء الصوم متفرقاً، وقد روي ذلك عن جماعة من السلف، منهم أبو هريرة<sup>(٤)</sup>. وإنما وجب التتابع في الشهر لكونه معيَّناً، وقد عدم التعيين في القضاء فجاز بكل حال.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَمِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾: يقتضي وجوب القضاء من غير تعيين لزمان، وذلك لا يُنافي التراخي، فإن اللفظ مسترسل على الأزمنة لا يختص ببعضها دون بعض.

[٩١] وقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «إن كان ليكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع قضاءه إلا في شعبان للشغل»<sup>(٥)</sup> برسول الله ﷺ فكانت تصوم بصيامه؛ إذ كان صومه ﷺ أكثر

[٩١] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٥٠ ومسلم ١١٤٦ من حديث عائشة، وأخرجه الترمذي ٧٨٣ من وجه آخر عن عائشة.

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) قال الإمام الموفق في «المغني» ٤/٤٠٦: وأكثر أهل العلم على أنه - أي المسافر - إن صام أجزاءه، ويروى عن أبي هريرة أنه لا يجوز صوم المسافر. قال أحمد: كان عمر وأبو هريرة يأمرانه بالإعادة. قال ابن قدامة: وقال بهذا قوم من أهل الظاهر اهـ. ملخصاً.

(٣) أي جامع الترمذي ويعرف شرح ابن العربي بـ «عارضة الأحوذ» وهو مطبوع متداول.

(٤) قال الإمام الموفق في «المغني» ٤/٤٠٨-٤٠٩، في المسألة ٥٠٩ «وقضاء شهر رمضان متفرقاً يجرىء، والمتتابع أحسن»: هذا قول ابن عباس وأنس وأبي هريرة وابن محيريز وأبي قلابة ومجاهد وأهل المدينة والحسن وابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحق، وحكي وجوب التتابع عن علي وابن عمر والنخعي والشعبي، وقال داود: يجب ولا يشترط اهـ ملخصاً. وقال الإمام النووي في «شرح مسلم» ٧/٢٢٩: اختلف العلماء في صوم رمضان في السفر، فقال بعض أهل الظاهر: لا يصح صوم رمضان في السفر، فإن صامه لم ينعقد، ويجب قضاؤه لظاهر الآية، ولحديث «ليس من البر الصيام في السفر» وفي الحديث الآخر «أولئك العصاة» وقال جماهير العلماء وجميع أهل الفتوى: يجوز صومه في السفر، وينعقد ويُجزئه اهـ باختصار.

(٥) قال النووي في «شرح مسلم» ٨/٢٢: تعني بالشغل أن كل واحدة منهم كانت مهتمة نفسها لرسول الله ﷺ مترصدة لاستمتاعه في جميع أوقاتها إن أراد ذلك، ولا تدري متى يريده، قال: وقد اتفق العلماء على أن =



ما كان في شعبان.

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾: وفي هذه الآيات قراءات وتأويلات واختلافات، وهي بيضة العُقر<sup>(١)</sup>.

قرئ «يطيقونه» بكسر الطاء وإسكان الياء، وقرئ بفتح الطاء والياء وتشديدهما، وقرئ كذلك بتشديد الياء الثانية، لكن الأولى مضمومة، وقرئ «يطوقونه» والقراءة هي القراءة الأولى، وما وراءها<sup>(٢)</sup> - وإن روي وأسند - فهي شواذ، والقراءة الشاذة لا ينبنى عليها حكم؛ لأنه لم يثبت لها أصل، وقد بينا ذلك في القسم الثاني من علوم القرآن بياناً شافياً.

**المسألة الرابعة عشرة:** أن الآية منسوخة كذلك، روي عن ابن عمر وسلمة<sup>(٣)</sup> [ابن الأكوع]، وثبت ذلك عنهما<sup>(٤)</sup>.

وتحقيق القول أن الله تعالى قال: مَنْ كَانَ صَاحِبًا مُقِيمًا لَزِمَهُ الصَّوْمُ، ومن كان مسافراً أو مريضاً فلا صَوْمَ عليه، ومن كان صَاحِبًا مُقِيمًا ولزمه الصَّوْمُ، وأراد تركه، فعليه فدية طعام مسكين، ثم نَسَخَ الله تعالى ذلك بقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [الآية: ١٨٥] مطلقاً. ولهذا المعنى كَرَرَهُ، ولولا تجديد الفَرْض فيه وتحديده وتأكيده ما كان لتكرار ذلك فائدة مقصودة، وهذا مُتَنَزِعٌ عن الناسخ والمنسوخ فليُنْظَرْ فيه.

**المسألة الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَمَنْ طَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ﴾: فيه قولان:

أحدهما مَنْ زَادَ عَلَى طَعَامِ مَسْكِينٍ. وقيل: مَنْ صَامَ؛ وهذا ضعيف لقوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ معناه الصَّوْمُ خَيْرٌ مِنَ الْفِطْرِ فِي السَّفَرِ، وخَيْرٌ مِنَ الْإِطْعَامِ. وتحقيق ذلك أن

= المرأة لا يحل لها صوم التطوع وزوجها حاضر إلا بإذنه، وإنما كانت تصومه في شعبان لأن النبي ﷺ كان يصوم معظم شعبان، فلا حاجة له فيهن حينئذ في النهار، ولأنه إذا جاء شعبان يضيق قضاء رمضان، فإنه لا يجوز تأخيره عنه، اهـ ملخصاً.

(١) في القاموس: بيضة العُقر: يبيضها الديك مرة واحدة ثم لا يعود.

(٢) قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٢/٢٨٦: قرأ الجمهور بكسر الطاء وسكون الياء، وأصله «يطوقونه» نقلت الكسرة إلى الطاء، وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، ومشهور قراءة ابن عباس «يطوقونه» ورواية مجاهد «يطيقونه» وروى ابن الأنباري عن ابن عباس وعائشة وطاوس وعمرو بن دينار «يطوقونه» اهـ. باختصار. قلت: قرأ نافع وابن ذكوان وأبو جعفر «فدية طعام مسكين» وقرأ هشام «فدية طعام مسكين» وقرأ الباقون «فدية طعام مسكين».

(٣) زيادة عن صحيح البخاري يتضح بها المراد.

(٤) قال البخاري رحمه الله في «صحيحه» ٤/١٨٧ «فتح» «وعلى الذين يطيقونه فدية»: قال ابن عمر وسلمة بن الأكوع نسختها «شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن». الآية، ثم أسند أثر ابن عمر برقم ١٩٤٩ و٤٥٠٦، وأسند أثر سلمة بن الأكوع برقم ٤٥٠٧.

الصومَ الفرض خَيْرٌ من الإطعام النَّفل، والصدقة النفل خَيْرٌ من الصوم النفل.

فإن قيل: بل معناه أنَّ الصوم الفرض خَيْرٌ من الإطعام الذي هو بدله وهو فرض، لأنه خَيْرٌ بين شيئين. قلنا: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مرتبطٌ بما قبله من الأقوال والتأويلات، فيحتمل أن يكونَ معناه: وصومُكم خَيْرٌ من إطعامكم الفرض وتطوعه الزائد عليه، ويحتمل أن يكونَ معناه: وصومُكم خَيْرٌ من إطعامكم البدل له. ويحتمل أن يكونَ معناه: وصومُكم خَيْرٌ لكم من تطوعكم الزائد عليه وبدله. ويحتمل أن يكونَ معناه: وصومُكم خَيْرٌ لكم من الزائد عليه، فربما رغب في تكثير الإطعام، وتَرَكَ الصيام، فأعلم أن الصومَ خير له.

فإن قيل: كيف يقال: الفرض خَيْرٌ من التطوع، ولا يستويان في أَضَلِّ الوَضْع، وحُكْمُ التخيير بين الشيئين أن يستويا في أَضَلِّ التخيير، ثم يتفاضلا فيه؟ قلنا: الصوم خَيْرٌ من الفطر، وهو مخيرٌ بين فعله وتركه، فصار فيه وصف من النفل، فكأنه قيل: تقديمه أو فعله خير من الإطعام.

**المسألة السادسة عشرة:** الصومُ خَيْرٌ من الفطر في السفر<sup>(١)</sup>، قاله مالك وأبو حنيفة. وقال الشافعي: الفطرُ أَفْضَلُ<sup>(٢)</sup>، ولعلمائنا مثله، ولهم قولٌ ثالث: إنَّ الفطرَ في الغزو أَفْضَلُ.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٤/ ٤٠٧-٤٠٨ والأفضل عند إيماننا رحمه الله، الفطر في السفر، وهو مذهب ابن عمر وابن عباس وابن المسيب والشعبي والأوزاعي وإسحق، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: الصوم أَفْضَلُ لمن قوي عليه، ويروى ذلك عن أنس وعثمان بن أبي العاص. وقال عمر بن عبد العزيز ومجاهد وقتادة: أَفْضَلُ الأمرين أيسرهما لقول الله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾. اهـ ملخصاً. وقال المرغيناني الحنفي في «الهداية»: وإن كان مسافراً لا يستتر بالصوم فصومه أَفْضَلُ، وإن أضر جاز. وقال الشافعي رحمه الله: الفطر أَفْضَلُ، راجع «فتح القدير» لابن الهمام ٢/ ٣٥٧ بتخريجي، والله الموفق. قلت: وما نقله المرغيناني رحمه الله عن الشافعي غير معتمد عند الشافعية، وقد استغربه النووي كما في تعليقه الآتي. قال الإمام النووي في «شرح مسلم» ٧/ ٢٢٩: واختلفوا في أن الصوم أَفْضَلُ، أم الفطر، أم هما سواء؟ فقال مالك وأبو حنيفة والشافعي والأكثر: الصوم أَفْضَلُ لمن أطاقه بلا مشقة ظاهرة ولا ضرر، فإن تضرر به فالفطر أَفْضَلُ، وقال سعيد بن المسيب، والأوزاعي وأحمد وإسحق وغيرهم: الفطر أَفْضَلُ مطلقاً، وحكاه بعض أصحابنا قولاً للشافعي، وهو غريب. قال النووي: والصحيح ترجيح مذهب الأكثرين، وهو تفضيل الصوم لمن أطاقه بلا ضرر ولا مشقة ظاهرة، وقال بعض العلماء: الفطر والصوم سواء لتعادل الأحاديث. قال: والصحيح قول الأكثرين، والله أعلم اهـ ملخصاً. تنبيه: على الأغلب يذكر أصحاب هذه النقول سواء المقدسي أو النووي أو غيرهما أدلة لكلا الفريقين لكن أترك ذلك غالباً لأن المصنف - صاحب الأحكام - يتعرض لذكرها في أكثر الأحيان، فإنما أتركها خشية التكرار، فتنبيه، والله الموفق، وهو أعلم بالصواب.

(٢) كذا نقل المصنف عن الشافعي، ومثل ذلك نقل المرغيناني الحنفي عن الشافعي، وخالفهما ابن قدامة فنقل عن الشافعي مثل قول مالك وأبي حنيفة، وهو الذي نقله النووي في «شرح مسلم» ٧/ ٢٢٩ وقد استغرب ما نقل عن الشافعي في أن الفطر أَفْضَلُ. وقد ذكرت كلامه آنفاً، والله أعلم. والظاهر أن الشافعي ورد عنه كلا القولين إلا أن القول بأن الصوم خير هو الأشهر، وهو الذي اعتمده أكثر الشافعية ومنهم النووي، والله أعلم.

[٩٢] وتعلق الشافعي بالحديث الصحيح: «ليس من البرِّ الصومُ في السفر». وصحَّ أنه كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ الفِطْرُ في السفر<sup>(١)</sup>، قال ابن شهاب: «وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ».

[٩٣] وتعلق أصحابنا في أنَّ الفطر في الغزو أفضل بالحديث الصحيح: «إنكم مُضَيِّحُو عدوكم، والفِطْرُ أقوى لكم، فافطروا».

والصحيح أن الصوم أفضل<sup>(٢)</sup>، لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

[٩٤] وأما فطر النبي ﷺ فإنه روي في الصحيح أنه قيل له: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامَ، وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ فِطْرَكَ فَافْطِرْ». ولا خلاف في أنَّ مَنْ شَقَّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَلَهُ الْفِطْرُ.

[٩٥] وقد روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي

-----

[٩٢] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٤٦ ومسلم ١١١٥ وأبو داود ٢٤٠٧ والنسائي ١٧٧/٤ والطبراني ١٧٢١ وأحمد ٣/٣١٩-٣٩٩ وابن أبي شيبة ١٤/٣ والدارمي ٩/٢ وابن الجارود ٣٩٩ والطحاوي في «المعاني» ٦٢/٢ وابن حبان ٣٥٥٢ و٣٥٥٣ والجصاص ٢٦٦. والبيهقي ٢٤٢/٤ والبخاري ١٧٦٤ من حديث جابر. وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه ابن ماجه ١٦٦٥ والطحاوي ٦٣/٢ وصححه ابن حبان ٣٥٤٨، وقال البوصيري في «الزجاجة» هذا إسناد صحيح، وله شاهد من حديث أبي مالك كعب بن عاصم الأشعري، أخرجه أحمد ٤٣٤/٥ والنسائي ١٧٤-١٧٥ وابن ماجه ١٦٦٤ والطحاوي ٦٣/٢ والبيهقي ٢٤٢/٤ وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

[٩٣] صحيح. أخرجه مسلم ١١٢٠ وأحمد ٣/٣٥ والجصاص ٢٦٦/١ عن أبي سعيد قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام، قال: فنزلنا منزلاً، فقال رسول الله ﷺ: «إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم» فكانت رخصه، فمنا من صام ومنا من أفطر، ثم نزلنا منزلاً آخر، فقال: «إنكم مصبحو عدوكم، والفطر أقوى لكم، فافطروا»، وكانت عزمة فافطروا، ثم قال: لقد رأيتُنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر» اهـ لفظ مسلم. قال الحافظ في «الفتح» ١٨٤/٤: هذا الحديث نص في المسألة، ومنه يؤخذ الجواب عن نسبته ﷺ الصائمين إلى العصيان لأنه عزم عليهم، فخالفوا، وهو شاهد لما قلناه من أن الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم. اهـ ملخصاً. قلت: ويؤخذ من هذا الحديث الأخذ بالأسباب حيث أمرهم بالفطر، وذكر أنه أقوى لهم على مقارعة الأعداء، والله أعلم.

[٩٤] صحيح. أخرجه مسلم ١٩١٤ ح ٩١ من حديث جابر.

[٩٥] صحيح. أخرجه مسلم ١١١٦ ح ٩٦ وأحمد ٣/١٢ والنسائي ١٨٨/٤ وابن خزيمة ٢٠٣٠ وابن حبان ٣٥٥٨ والبيهقي ٢٤٥/٤ من طرق عن الجريدي عن أبي نضرة عن أبي سعيد به.

(١) مراد المصنف ما أخرجه البخاري ٢٩٥٤ و٤٢٧٦ ومسلم ١١١٣ والطبراني ٢٧١٦ وعبد الرزاق ٧٧٦٢ وابن أبي شيبة ١٥/٣ وأحمد ١/٢١٩ عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح في رمضان، فصام حتى بلغ الكديد، قال: وكان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره، وهذا من كلام الزهري فقد بينه البخاري ومسلم في رواية ثانية، وانظر «فتح الباري» ١٨١-١٨٢.

(٢) وهذا إن خلا ذلك عن مشقة وحرص ونحو ذلك، وإلا فالفطر أفضل، وتقدم كلام العلماء باستيفاء، والله الموفق.

رمضان فَمِنَّا الصائم ومِنَّا الْمُفْطِر، فلا يجد الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم، يرون أن<sup>(١)</sup> مَنْ وجد قوةً فصام فذلك حسن، وَمَنْ وجد ضَعْفاً فافطر فذلك حَسَن. فأما عند الْقُرْبِ من العدو فلا ينبغي أن يكون في استحبابِ الْفِطْرِ اختلافٌ، قاله ابن حبيب، وبه أقول.

**الآية السادسة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَلَلَكُمْ مِّنْهُ نِعْمَةٌ لَّا تَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ١٨٥]. فيها تسع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾: تفسير لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾. [٩٦] ثبت في الصحيح، عن طلحة: أَنَّ رجلاً أتى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال: أخبرني بما فرض الله علي من الصلاة؛ فقال: «خمس صلوات في اليوم والليلة». قال: هل علي غيرهن؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، وذكر شهر رمضان قال: هل علي غيره؟ قال: «لا، إلا أن تطوع...» الحديث. فجاء هذا تفسيراً للمفروض وبياناً له.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾: يعني: هلال رمضان، وإنما سُمِّي الشهر شهراً لشهرته، ففرض الله علينا الصوم عند رؤية الهلال.

[٩٧] وهذا قول النبي ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين». ففرض علينا عند غمة الهلال إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً، وإكمال عدة رمضان ثلاثين يوماً عند غمة هلال شوال، حتى يدخل في العبادة بيقين، ويخرج عنها بيقين.

[٩٨] وكذلك ثبت عن النبي ﷺ مصرحاً به أنه قال: «لا تصوموا حتى تزوا الهلال، ولا تفطروا

[٩٦] صحيح. أخرجه البخاري ٤٦ و ١٨٩١ و ٢٦٧٨ و ٦٩٥٦ ومسلم ١١ وأبو داود ٣٩١ و ٣٩٢ والنسائي ٤/ ١٢٠-١٢١ ومالك ١٧٥/١ والشافعي ٤٦/١ وأحمد ١٦٢/١ وابن حبان ١٧٢٤ وابن الجارود ١٤٤ والبيهقي ٣٦١/١ من حديث طلحة بن عبيد الله وتامه «قال: وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة، قال: هل علي غيرها؟ قال: لا إلا أن تطوع، قال: فأدبر الرجل، وهو يقول: والله لا أزيد على هذا، ولا أنقص. قال رسول الله ﷺ: أفلح إن صدق» هذا التمام للبخاري في روايته الأولى.

[٩٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٠٩ ومسلم ١٠٨١ والطيالسي ٢٤٨١ وأحمد ٢/ ٤١٥-٤٣٠-٤٥٤-٤٥٦-٤٦٩ والدارمي ٣/٢ والنسائي ١٣٣/٤ وابن حبان ٣٤٤٢ و ٣٤٤٣ والدارقطني ١٦٢/٢ والبيهقي ٤/ ٢٠٥-٢٠٦ كلهم من حديث أبي هريرة، وله شواهد ستأتي.

[٩٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٠٦ ومسلم ١٠٨٠ والدارمي ٣/٢ وابن حبان ٣٤٤٥ والدارقطني ١٦١/٢ ومالك ٢٨٦/١ والبخاري ١٧١٣ من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر بزيادة «فإن غم عليكم فأكملوا» لفظ

(١) زيادة عن مسلم وكتب التخریج.

حتى تَرَوْه.

[٩٩] وقد روى الترمذي، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «احصوا هلال شعبان لرمضان».

**المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾:** محمول على العادة بمشاهدة الشهر، وهي رؤية الهلال.

[١٠٠] وكذلك قال ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته». وقد زلَّ بعض المتقدمين<sup>(١)</sup> فقال:

-----  
البخاري ومسلم وغيرهما.

[٩٩] يشبه الحسن. أخرجه الترمذي ٦٨٧ والحاكم ١/٤٢٥ ح ١٥٤٨ والدارقطني ٢/١٦٢-١٦٣ والبيهقي ٤/٢٠٦ والبغوي في «شرح السنة» ٢/١٨٢ كلهم من طريق يحيى بن يحيى عن أبي معاوية عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً، ورجاله ثقات معروفون، ومحمد بن عمرو روى له الشيخان متابعة، وفيه لين، قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم! ووافقه الذهبي! وتقدم أن محمد بن عمرو إنما روى له مسلم متابعة، ولم ينفرد عنده بأصول، والحديث أعله الترمذي بقوله: حديث أبي هريرة لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية، والصحيح ما رُوِيَ عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «لا تقدموا شهر رمضان بيوم ولا يومين» وهكذا روي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو حديث محمد بن عمرو اللبني اهـ. وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» ٦٧٠ عن أبيه نحو كلام الترمذي وقال: أخطأ أبو معاوية في هذا الحديث اهـ. وأخرجه ابن عدي ٧/٢١٢ وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» ٧١٨ كلاهما عن محمد بن مروان عن يحيى بن راشد عن محمد بن عمرو به وأعله ابن عدي بضعف يحيى بن راشد، وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: ليس هذا الحديث بمحفوظ اهـ.

وله شاهد من حديث رافع بن خديج، أخرجه الدارقطني ٢/١٦٣، وإسناده ضعيف جداً، فيه الواقدي محمد بن عمر، وهو متروك، واتهمه الشافعي بالكذب. وله شاهد مرسل، أخرجه عبد الرزاق ٣/٧٣٠ عن ابن جريج عن رجل عن الحسن مرسلأ، وهذا إسناد وإمارة، عبد الرزاق عن ابن جريج منقطع، فهذه علة، وفي الإسناد رجل لم يسم، ثم هو مرسل، ومراسيل الحسن واهية، فهذا المرسل والموصول المتقدم لا يُعتبر بهما لشدة وهنهما، والحديث الأول معلول، أعله أبو حاتم، ووافقه ابنه، وكذا أعله الترمذي، ومع ذلك حسنه الألباني في «الصحيحة» ٥٦٥، وفي ذلك نظر، وقد وقع للألباني في هذا الحديث أنه ذكر كلام أبي حاتم الرازي في ١/٢٤٥، ولم يقع له كلام أبي حاتم في الرواية الأولى، فقال الألباني: فكأنه - أي أبو حاتم - لم يقع له من طريق أبي معاوية، كما لم تقع للترمذي هذه الطريق - أي طريق يحيى بن راشد - قال: وبالجمع بينهما ينتجو الحديث من الشذوذ والمخالفة، والله أعلم اهـ كلامه ولم يصب في ذلك، فقد ذكر ابن أبي حاتم كما ذكرت كلا الطريقين. ولا يبعد أن يكون الوهم من محمد بن عمرو نفسه، فقد جاء في الميزان ٨٠١٥ ما ملخصه: شيخ مشهور، حسن الحديث، قال يحيى بن معين: كانوا يتقون حديثه، وروى أحمد بن أبي مريم عن ابن معين: ثقة، وقال المديني: سألت عنه يحيى بن سعيد، فقال: تريد العفو أو تشدد، قلت: بل أشدد، قال: فليس هو ممن تريد، وقال الجوزجاني: ليس بقوي، ويشتبه حديثه اهـ فالحديث فوق الضعيف، ودون الحسن، والله أعلم.

[١٠٠] صحيح. هو صدر الحديث المتقدم برقم ٩٧، وانظر ما بعده.

(١) قال الحافظ في «الفتح» ٤/١٢٢ في الكلام على حديث «فاقدروا له»: تقدم أن للعلماء فيه تأويلين، وذهب آخرون إلى تأويل ثالث قالوا: معناه، فاقدروا بحساب المنازل، قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية =

يعُولُ على الحساب بتقدير المنازل، حتى يدل ما يجتمع حسابه على أنه لو كان صَخُو لَرُئي؛ لقوله ﷺ:

[١٠١] «فإن غُم عليكم فاقْدُرُوا له». معناه عند المحققين فأكْمَلُوا المقدار، ولذلك قال:.

[١٠٢] «فإن غُم عليكم فأكْمَلُوا عدَّة شعبان ثلاثين يوماً».

[١٠٣] وفي رواية: «فإن غُم عليكم فأكْمَلُوا صَوْمَ ثلاثين ثم أفطروا»، رواه البخاري ومسلم. وقد زَلَّ أيضاً<sup>(١)</sup> بعض أصحابنا فحكى عن الشافعي أنه قال: يعُولُ على الحساب وهي عَثْرَةٌ لا لَعَا لها<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾. فيه قولان: الأول: مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ، وهو مُقيم، ثم سافر لزمه الصوم في بقيته، قاله ابنُ عباس، وعائشة. الثاني: مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فليصُم منه ما شَهِدَ وليُفْطِرْ ما سافر. وقد سقط القول الأول بالإجماع من المسلمين كلهم على الثاني، وكيف يصح أن يقول ربُّنا سبحانه: فمن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فليصُم منه ما لم يشهد.

[١٠٤] وقد رُوِيَ: «أن النبي ﷺ سافر في رمضان فصام حتى بلغ الكَدِيد<sup>(٣)</sup>، فأفطَر وأفطَر المسلمون».

[١٠١] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٠٦ ومسلم ١٠٨٠ والطيالسي ١٨١٠ ومالك ٢٧٦/١ والشافعي ١٧٤/١ والدارمي ٣/٢ وأبو داود ٢٣٢٠ والنسائي ١٣٤/٤ وابن ماجه ١٦٥٤ وابن حبان ٣٤٤١ و٣٤٤٥ وابن خزيمة ١٩٠٥ والدارقطني ١٦١/٢ والبخاري ١٩٠٩ والبيهقي ٢٠٥/٤ كلاهما من طريق شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً.

[١٠٣] عزاه المصنف للشيخين، ولم يروياه، وإنما أخرجه الترمذي ٦٨٤ وأحمد ٤٣٨/٢ والبيهقي ٢٠٧/٤ كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً، وصدره «لا تقدموا الشهر بيوم.....» الحديث، وإسناده لين لأجل محمد بن عمرو، وقد تفرد بهذه الزيادة، وهي «كم أفطروا».

[١٠٤] صحيح. أخرجه البخاري ٢٩٥٤ و٤٢٧٥ ومسلم ١١١٣ والطيالسي ٢٧١٦ والحميدي ٥١٤ وعبد الرزاق ٧٧٦٢ وابن حبان ٣٥٥٥ من حديث ابن عباس، وتقدم.

= ومطرف بن عبد الله من التابعين، وابن قتيبة من المحدثين، قال ابن عبد البر: لا يصح عن مطرف، وأما ابن قتيبة، فليس هو ممن يعرج عليه في مثل هذا، قال: ونقل ابن خويز منداد عن الشافعي مسألة ابن سريج، والمعروف عن الشافعي ما عليه الجمهور اهـ. باختصار.

(١) أي أخطأوا فيما نقلوا عن الشافعي. وانظر: أحكام القرآن للشافعي ١/١٠٥ - ١٠٦، وشرح مسلم للنووي ١٨٩/٧، والمغني ٤/٣٣٠.

(٢) كلمة معناها الارتفاع، تقال للعائر، والمعنى: لا يصح هذا النقل عن الشافعي.

(٣) الكديد: عين جارية على اثنين وأربعين ميلاً من مكة.

**المسألة الخامسة<sup>(١)</sup>:** إذا صام في المضر، ثم سافر في أثناء اليوم لزمه إكمال الصوم، فلو أفطر قال مالك: لا كفارة عليه؛ لأن السفر عذر طراً، فكان كالمرض يطرأ عليه. وقال غيره: عليه الكفارة، وبه أقول؛ لأن العذر طراً بعد لزوم العبادة، ويخالف المرض والحَيْص؛ لأن المرض يُبَيِّح له الفطر يُحَرِّم عليه الصوم، والسفر لا يُبَيِّح له ذلك؛ فوجب عليه الكفارة لهتك حرمة.

**المسألة السادسة:** لا خلاف أنه يصومه مَنْ رآه، فأما مَنْ أخبر به فيلزمه الصوم؛ لأن رؤيته قد تكون لمحة، فلو وقف صوم كل واحد على رؤيته لكان ذلك سبباً لإسقاطه، إذ لا يمكن كل أحد أن يراه وقت طلوعه، وإن وقت الصلاة الذي يشترك في دركه كل أحد ويمتد أمده يُعْلَم بخبر المؤذن، فكيف الهلال الذي يخفى أمره ويقصر أمده؟

وقد اختلف العلماء في وجه الخبر عنه؛ فمنهم مَنْ قال: يجزي فيه خبر الواحد كالصلاة، قاله أبو ثور؛ ومنهم مَنْ أجراه مجرى الشهادة في سائر الحقوق، قاله مالك؛ ومنهم من أجرى أوله مجرى الإخبار وأجرى آخره مجرى الشهادة، وهو الشافعي؛ وهذا تحكُّم ولا عذر له في الاحتياط للعبادة، فإنه يحتاط لدخولها كما يحتاط لخروجها، والاحتياط لدخولها ألا تلزم إلا بيقين<sup>(٢)</sup>.

[١٠٥] وأما أبو ثور فاستظهر بما روي عن ابن عباس، قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ

-----

[١٠٥] أخرجه أبو داود ٢٣٤٠ والترمذي ٦٩١ والنسائي ١٣٢/٤ وفي «الكبرى» ٢٤٢٢ وابن ماجه ١٦٥٢ وابن أبي شيبة ٦٨/٣ وأبو يعلى ٢٥٢٩ والدارمي ٥/٢ وابن الجارود ٣٨٠ وابن خزيمة ١٩٢٣ والدارقطني ١٥٨/٢ وابن حبان ٣٤٤٦ والحاكم ٤٢٤/١ والطحاوي في «المشكّل» ٤٨٢ والجصاص في «أحكامه» ١/٢٥٢-٢٥٣ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٠٦٩ والبيهقي ٢١١/٤ من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به، وإسناده ضعيف، سماك بن حرب اختلط بأخيرة، وفي روايته عن عكرمة ضعف واضطراب، وقد اضطرب فيه، فرواه مرسلًا وموصولًا، والمرسل أخرجه عبد الرزاق ٧٣٤٢ والنسائي ٤/١٣٢ و ٢٤٢٤ «الكبرى» والدارقطني ١٥٩/٢ كلهم من طريق سفيان، وابن أبي شيبة ٦٧-٦٨ من طريق إسرائيل، وأبو داود ٢٣٤١ من طريق حماد بن سلمة، ثلاثتهم عن سماك عن عكرمة مرسلًا، وصوبه النسائي. كما في نصب الراية، ٤٤٣/٢، ولم أجد كلام النسائي لا في الصغرى ولا الكبرى، وقال أبو داود عقب الحديث: رواه جماعة عن سماك عن عكرمة مرسلًا، وقال الترمذي: فيه اختلاف، وأكثر أصحاب سماك يروونه عنه مرسلًا، وقال ابن الجوزي: فإن قيل: هذا الحديث أرسله إسرائيل وحماد قلنا: قد اتفق الوليد بن أبي ثور وحازم بن إبراهيم وزائدة على رفع الحديث، واختلف أصحاب ابن عيينة عنه، ومن رفع

(١) انظر أقوال العلماء في هذه المسألة في تفسير القرطبي ٢/٢٧٩، والمغني ٤/٣٤٦.

(٢) فائدة: قال الإمام الموفق في «المغني» ٤/٤١٦-٤١٧: المشهور عن أحمد أنه يقبل في هلال رمضان قول واحد عدل، ويلزم الصيام بقوله، وهو قول عمر وعلي وابن عمر وابن المبارك والشافعي في الصحيح عنه، وقال عثمان رضي الله عنه: لا يقبل إلا شهادة اثنين، وهو قول مالك والليث والأوزاعي وإسحق، وقال أبو حنيفة في الغيم كقولنا، وفي الصحيح: لا يقبل إلا الاستفاضة، ثم قال الإمام الموفق ٤/٤١٩-٤٢٠: لا يقبل في هلال شوال إلا شهادة اثنين عدلين في قول الفقهاء جميعهم، إلا أبا ثور فإنه قال: يقبل قول الواحد اهـ ملخصاً.

فقال: أبصرت الهلال الليلة، فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً عبده ورسوله؟» قال: نعم. قال: «يا بلال؛ أذن في الناس فليُصُوموا غداً». خرَّجه النسائي والترمذي وأبو داود. [١٠٦] وقال أبو داود: قال ابنُ عمر رضي الله عنه: «أخبرتُ رسولَ الله ﷺ أنَّي رأيتُ الهلال، فصام وأمر الناس بالصيام».

واعترض بعضهم على خبر ابن عباس أنَّه روي مُرسلاً تارة وتارة مُسنّداً؛ وهذا مما لا يقدحُ عندنا<sup>(١)</sup> في الإخبار، وبه قال النظام؛ لأن الراوي يسنده تارة ويرسله تارة أخرى، ويسنده رجل ويرسله آخر. وقيل: يحتمل حديث ابن عمر أن يكونَ رآه غيره قبله، وهذا تحكُّم وزيادة على السبب، ولو كان هذا جائزاً لبطل كلُّ خبرٍ بتقدير الزيادة فيه. فإن قيل: نُؤيِّده بالأدلة. قلنا: لا دليل، إنما الصحيحُ فيه قبولُ الخبر من العدل ولزوم العمل به.

**المسألة السابعة:** إذا أخبر مُخبر عن رؤية بلد فلا يخلو أن يقرب أو يبعد؛ فإن قُرِبَ فالحكم واحد، وإن بُعد فقد قال قوم: لأهل كلِّ بلدٍ رؤيتهم. وقيل: يلزمهم ذلك<sup>(٢)</sup>.

فقد زاد، والزيادة من الثقة مقبولة، والراوي قد يسند، وقد يرسل اهـ. قلت: مدار الحديث سواء المرسل أو الموصول على سماعك عن عكرمة، وسماعك عن عكرمة خاصة ضعيف لا يحتج به، جاء في «الميزان» ٢/ ٣٥٤٨/ ٢٣٣: روى ابن المبارك عن سفيان أنه ضعيف، وقال جرير الضبي: أتيت سماعاً فرأيتُه يبول قائماً، فرجعت ولم أسأله، فقلت خرف وروى أحمد بن أبي مريم عن يحيى: ثقة، كان شعبة يضعفه. وقال أحمد: مضطرب الحديث. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال صالح جزرة: ضعيف، وقال النسائي: إذا انفرد بأصل، لم يكن بحجة، لأنه كان يُلقن فيلقن، وقال علي المديني: روايته عن عكرمة مضطربة اهـ ملخصاً، فالرجل مختلف فيه والقول ما قال النسائي وعلي المديني، وهو وإن انفرد بهذا المتن، فلحديث الشاهد ما يشهد له، وهو ما بعده.

[١٠٦] صحيح. أخرجه أبو داود ٢٣٤٢ والدارقطني ١٥٦/ ٢ وابن حبان ٣٤٤٧ والجصاص في «أحكامه» ١/ ٢٥٤ والبيهقي ٢١٢/ ٤ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٠٧٠ كلهم من طريق مروان بن محمد الدمشقي عن ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر، وإسناده قوي، قال الدارقطني: تفرد به مروان بن محمد، وهو ثقة، ووافقه ابن الجوزي، والصواب أنه لم يتفرد به، فقد تابعه هارون بن سعيد الأيلي عند الحاكم ٤٢٣/ ١ والبيهقي ٢١٢/ ٤، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وكذا الزيلعي في «نصب الراية» ٤٤٤/ ٢ وكذا صححه ابن حزم في «المحلى» ٢٣٦/ ٦، وأقره الحافظ في «تلخيص الحبير» ١٨٧/ ٢، وله شاهد أخرجه الدارقطني ١٥٦/ ٢ والبيهقي ٢١٢/ ٤ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٠٧١ عن ابن عباس وابن عمر معاً، وإسناده ضعيف لضعف حفص بن عمر الأيلي، وقد ضعفه الدارقطني والبيهقي وابن الجوزي، وابن عبد الهادي في «التنقيح» كما في «نصب الراية» ٤٤٤/ ٢ ووافقه الزيلعي، وله شاهد موقوف على عمر أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» ١٠٧٣ وعن علي أخرجه البيهقي ٢١٢/ ٤ فالحديث يتقوى بهذه الشواهد. وقد صححه غير واحد، والله أعلم.

- (١) أي لأن المرسل حجة عند مالك، والحديث يتأيد بشاهده وهو حديث ابن عمر، والله أعلم.
- (٢) فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٤/ ٣٢٨-٣٢٩: وإذا رأى الهلال أهلُ بلد، لزم جميعُ البلاد الصوم، وهذا قول الليث وبعض أصحاب الشافعي، وقال بعضهم: إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا =



[١٠٧] وفي الصحيح، عن كُريِب: «أن أُم الفضل بعثته إلى معاوية بن أبي سفيان بالشام، قال: فقدمتُ الشام فقضيتُ حاجتها، واستهلَّ عليَّ هلال رمضان وأنا بالشام، فرأيتُ الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر، فسألني ابن عباس، ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيته؟ فقلت: ليلة الجمعة، فقال: أنت رأيته؟ قلت: نعم، ورآه الناس وصامُوا وصام معاوية، قال: لكنَّا رأيناه ليلة السبت، فقلت له: أو لا تكفي برؤية معاوية؟ قال: لا؛ هكذا أمرنا رسولُ الله ﷺ».

واختلف في تأويل قول ابن عباس هذا، فقليل<sup>(١)</sup>: ردّه لأنه خبرٌ واحد، وقيل: ردّه لأنَّ الأقطارَ مختلفةٌ في المطالع، وهو الصحيح، لأن كُريِباً لم يشهد، وإنما أخبر عن حُكم ثبت بشهادة؛ ولا خلاف في أنَّ الحكم الثابت بالشهادة يُجزى فيه خبرُ الواحد؛ ونظيرُ ما لو ثبت أنَّه أهل ليلة الجمعة بأغمات<sup>(٢)</sup>،

[١٠٧] صحيح. أخرجه مسلم ١٠٨٧ وأبو داود ٢٣٣٢ والترمذي ٦٩٣ والنسائي ١٣١/٤ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٠٧٥ كلهم عن كريب عن ابن عباس به.

= تختلف المطالع لأجلها كغداد والبصرة، لزم أهلها الصوم برؤية الهلال في أحدهما، وإن كان بينهما بُعد كالعراق، والحجاز والشام فلكل أهل بلد رؤيتهم، وروي عن عكرمة: لكل أهل بلد رؤيتهم، وهو مذهب القاسم وسالم وإسحق، اهـ ملخصاً.

قلت: ويؤب الإمام مسلم في صحيحه ١٠٨٧ بقوله: «بيان أن لكل بلد رؤيتهم الهلال». قال النووي رحمه الله في «شرحه» ١٩٧/٧: فيه حديث كريب عن ابن عباس، وهو ظاهر الدلالة للترجمة، والصحيح عند أصحابنا أن الرؤية لا تعم الناس بل تختص بمن قرب على مسافة لا تقصر فيها الصلاة، وقيل: إن اتفق المطلع لزمهم، وقيل: إن اتفق الإقليم، وإلا فلا، وقال بعض أصحابنا: تعم الرؤية في موضع جميع الأرض اهـ باختصار.

وقال الحافظ في «فتح الباري» ١٢٣/٤ ح ١٩١١: وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب: أحدها لأهل كل بلد رؤيتهم، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له، وحكاه ابن المنذر عن القاسم وعكرمة وسالم وإسحق، وحكاه الترمذي عن أهل العلم، ولم يحك سواه، وحكاه الماوردي وجهاً للشافعية، ثانيها: إذا روي ببلدة لزم أهل البلاد كلها، وهو المشهور عند المالكية، لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه، وقال: أجمعوا على أنه لا ترعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والأندلس، اهـ باختصار.

وقال الإمام الكمال بن الهمام في «فتح القدير» ٣١٨/٢ بتحقيقي: وإذا ثبت في مصر، لزم سائر الناس، فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب في ظاهر المذهب، وقيل: يختلف باختلاف المطالع لأن السبب الشهر وانعقاده في قوم للرؤية لا يستلزم انعقاده في حق آخرين مع اختلاف المطالع، وصار كما لو زالت الشمس أو غربت على قوم دون آخرين، وجب على الأولين الظهر والمغرب دون أولئك اهـ ملخصاً. وانظر ما ذكره القرطبي ٢٩٥/٢ وكذا ما ذكره الأستاذ محمد فارس في «تعليقه» على كتاب «التحقيق» لابن الجوزي ١/ ٧٦-٨٧ فقد ذكر كلاماً نفيساً في ذلك، راجعه إن شئت، والله الموفق.

(١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٩٧/٧ في الكلام على حديث ابن عباس: فعلى هذا نقول: إنما لم يعمل ابن عباس بخبر كريب لأنه شهادة، فلا تثبت بواحد، لكن ظاهر حديثه أنه لم يرده لهذا، وإنما رده لأن الرؤية لم يثبت حكمها في حق البعيد.

(٢) بلدة في المغرب قرب مراكش.

وأهل بإشيلية<sup>(١)</sup> ليلة السبت، فيكون لأهل كل بلد رؤيتهم؛ لأنَّ سُهيلاً<sup>(٢)</sup> يُكشف من أغمات ولا يُكشف من إشيلية، وهذا يدلُّ على اختلاف المطالع.

**المسألة الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَلْيُكَلِّمُوا الْيَتَامَى﴾:** معناه عِدَّةُ الهلال، كان تسعة وعشرين أو ثلاثين، قال ابن عمر:

[١٠٨] سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «الشهر تسع وعشرون، فإذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا». أخرجه مسلم.

**المسألة التاسعة: قوله تعالى: ﴿وَلْيُكَلِّمُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ﴾:** قال علماؤنا: معناه تكبروا إذا رأيتم الهلال، ولا يزال التكبيرُ مشروعاً حتى تصلَّى صلاةَ العيد، وقد كان النبي ﷺ يكبرُ إذا رأى الهلال، ويكبرُ في العيد، فأما تكبيره إذا رأى الهلال فلم يثبت، أما إنه روى أبو داود وغيره عن قتادة بلاغاً عن النبي ﷺ حديثين متعارضين:

[١٠٩] أحدهما: «أن النبي ﷺ كان إذا رأى الهلال أعرض عنه».

[١١٠] الثاني: «أنه كان إذا رآه قال: هلال خير ورشد، آمنتُ بالذي خلقك - ثلاث مرات، ثم يقول: الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا».

[١٠٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٠٦ ومسلم ١٠٨٠ ح ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ ومالك ١٨٦/١ ح ٢ والشافعي ١/ ٢٧٢ وأبو داود ٢٣٢٠ والجصاص في «الأحكام» ١٤٩/١ وأبو نعيم ٣٤٧/٦ والبخاري ١٧١٤ من طرق كلهم من حديث ابن عمر، وورد بألفاظ أخرى، وله شواهد كثيرة.

[١٠٩] ضعيف جداً، أخرجه أبو داود ٥٠٩٣ عن قتادة مرسلًا، فهو ضعيف لإرساله، ثم إن المتن منكر، فهو ضعيف جداً. وقال أبو داود: ليس في هذا الباب عن النبي ﷺ حديث مسند صحيح.

[١١٠] أخرجه أبو داود ٥٠٩٢ وعبد الرزاق ٧٣٥٣ و ٢٠٣٣٨ وكلاهما عن قتادة مرسلًا، ورجاله ثقات، لا علة له إلا الإرسال، وله شاهد موصول، أخرجه ابن السني في «اليوم والليلة» ٦٤٢ من حديث أبي سعيد، وإسناده ضعيف لضعف عبيد الله بن تمام. وله شاهد آخر من حديث أنس أخرجه ابن السني ٦٤٣ والطبراني في «الأوسط» ٣١٣، ومداره على أحمد بن عيسى التتيسي، وهو كذاب، فلا يصلح حديثه شاهداً، وله شاهد من حديث عبد الله بن مطرف، أخرجه ابن السني ٦٤٧، وإسناده ضعيف جداً، فيه راوٍ لم يسم، وعلة ثانية وهي: عبد الله بن مطرف تابعي، فحديثه مرسل، وعلى هذا فالحديث بهذه الشواهد يرقى عن الضعف شيئاً قليلاً، ولا يبلغ درجة الحسن لو هن هذه الشواهد، وتقاعس الجابر، ولصدره ما يؤيده. وأما عجزه فغريب، والله أعلم، وانظر «مجمع الزوائد» ١٣٨/١٠.

(١) مدينة من بلاد الأندلس، افتتحها المسلمون في أيام موسى بن نصير رحمه الله، وبقيت تحت حكم المسلمين، إلى أن احتلها الإسبان بمؤازرة أوربا، نسأل الله أن يردّها إلى بلاد الإسلام والمسلمين، إنه سميع مجيب.

(٢) أحد الكواكب، وقد ورد من حماقات اليهود وسخافاتهم أنه كان رجلاً عشاراً باليمن فمسخه الله شهياً، والعجب من بعض المسلمين حيث جعلوا ذلك في حديث مرفوع إلى رسول الله ﷺ، وهو باطل لا أصل له.

قال القاضي: ولقد لُكِّتَه فما وجدتُ له طعاماً<sup>(١)</sup>.

[مسند] [١١١] وقد أخبرنا المبارك بن عبد الجبار، أخبرنا ابن رُؤُج الحرة، أنبأنا النجي، أنبأنا ابن محبوب، أنبأنا ابن سَوْرَة، أنبأنا محمد بن بشار، أنبأنا أبو عامر العَقْدِي، أنبأنا سليمان بن سفيان المدني، أنبأنا بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن أبيه، عن جدّه طلحة بن عبيد الله أنّ النبي ﷺ كان إذا رأى الهلال قال: «اللهم أله علينا باليمن والإيمان والسلامة والإسلام».

قال ابن سَوْرَة<sup>(٢)</sup>: حسن غريب. قال القاضي: وهو أثبت من المتقدم.

وأما تكبيره عليه السلام في العيد فهي مسألة مُشْكَلَةٌ ما وجدتُ فيها شفاءً عند أحد، ومقدارُ الذي تحصّل بعد البحث أنّ للتكبير ثلاثة أحوال: حال في وقت البروز إلى صلاة العيد، وحال الصلاة، وحال بعد الصلاة.

[مسند] [١١٢] فأما تكبير البروز: أخبرنا أبو الحسن المبارك بن عبد الجبار الأزدي، أنبأنا أبو

[١١١] حسن. أخرجه الترمذي ٣٤٥١ والدارمي ٤/٢ وأحمد ١٦٢/١ وأبو يعلى ١٩١/١ والحاكم ٢٨٥/٤ وابن أبي عاصم في «السنة» ٣٧٦ وابن السني ٦٣٥ والبخاري ١٣٣٥ كلهم من حديث طلحة بن عبيد الله، ومداره عندهم على سليمان بن سفيان المدني، وهو ضعيف، وحسنه الحافظ كما في «الفتوحات الربانية» ٣٢٩/٤ ولعله حسن لشواهد، فقد ورد من حديث ابن عمر، أخرجه الدارمي ٣/٢ - ٤ وابن حبان ٨٨٨ والطبراني في «الكبير» ١٣٣٠، وإسناده ضعيف لضعف عبد الرحمن بن عثمان، رواه عن أبيه عثمان بن إبراهيم الحاطبي، وفيه ضعف، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٣٩/١٠: عثمان بن إبراهيم فيه ضعف، وبقيّة رجاله ثقات، وله شاهد من حديث عبد الله بن هشام، أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٦٢٣٧، وإسناده ضعيف لضعف رشدين بن سعد، وقال الطبراني عقبه: تفرد به رشدين بن سعد اهـ. ومع ذلك قال الهيثمي في «المجمع» ١٧١٥٠: رواه الطبراني في «الأوسط» وإسناده حسن!!.

قلت: هو شاهد يصلح للاعتبار به، فالحديث يرقى بهذه الشواهد إلى درجة الحسن، وقد ذهب الشيخ شعيب حفظه الله في «الإحسان» ١٧١/٣ إلى القول بصحة الحديث، حيث عد الأحاديث المتقدمة برقم ١٠٩ و ١١٠ شواهد، وليس كذلك فتلك الألفاظ تختلف عن لفظ هذا المتن، وحسبه أن يكون حسناً، والله الموفق. وقال عنه ابن العربي: هو أثبت من المتقدم، أي مرسل قتادة.

[١١٢] حسن. إسناده ضعيف جداً، فيه موسى بن محمد بن عطاء متروك متهم، وشيخه الوليد بن محمد الموقري ضعيف. وبهذا الإسناد أخرجه الدارقطني ٤٤/٢ والحاكم ١٩٧/١ - ١٩٨ والبيهقي ٢٧٩/٣، وضعفه الحاكم بقوله: غريب الإسناد والمتن، غير أن الشيخين لم يحتجا بالوليد بن محمد الموقري، ولا بموسى بن عطاء البلقاوي، وهذه سنة تداولها أئمة أهل الحديث، وصحت به الرواية عن ابن عمر وغيره من الصحابة. ثم أسنده الحاكم عن ابن عمر موقوفاً عليه. وقال البيهقي عقبه: موسى بن محمد منكر الحديث ضعيف، والوليد الموقري ضعيف، ونقل الزيلعي في «نصب الراية» ٢/٢١٠ عن ابن القطان قوله: قال أبو حاتم في موسى: كان يُغرب ويأتي بالأباطيل، وقال أبو زرعة: كان يكذب، وشيخه الموقري، قال ابن عدي: حدث عن الزهري بمناكير اهـ فالإسناد ضعيف جداً، شبه لا شيء. وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/١٢ عن الزهري

(١) أي استنكره المصنف، وعجزه غريب كما ذهب إليه رحمه الله، وأما صدره فله ما يؤيده، وانظر ما بعده.

(٢) هو الإمام الترمذي رحمه الله واسمه محمد بن عيسى بن سورة.

الطبيب الطبري، أنبأنا أبو الحسن علي بن عمر، أخبرنا أبو عبد الله الأبلبي<sup>(١)</sup> علي بن محمد بن إسماعيل، حدثنا عبيد الله بن محمد بن خنيس<sup>(٢)</sup>، حدثنا موسى بن محمد بن<sup>(٣)</sup> عطاء، حدثنا الوليد بن محمد، حدثنا الزهري، أخبرني سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر أخبره: «أن رسول الله ﷺ كان يكبر يوم الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلى».

وذكر عن ابن عمر مثله، وعن علي رضي الله عنه: أنه كان يكبر حتى يأتي الجبانة، يريد حين يبرز. وروي عن أبي عبد الرحمن السلمي: أنهم كانوا في التكبير في الفطر أشد منهم في الأضحى. وأما تكبيره في صلاة العيد فقد اختلف في ذلك العلماء سلفاً وخلفاً، ورؤنا في ذلك الأحاديث والأخبار عن النبي ﷺ وأخباراً عن السلف.

فأما الأحاديث، فروى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن، ومحمد بن مسلم بن شهاب عن عروة، عن عائشة، وعمار بن ياسر، وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، وعبد الله بن عامر الأسلمي، وغيره عن نافع عن ابن عمر، واللفظ واحد:

[١١٣] «أن رسول الله ﷺ كان يكبر في الفطر سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية».

مرسلاً، ليس فيه ذكر سالم ولا ابن عمر، وهو أصح، ومراسيل الزهري واهية كما قال الشافعي وغيره، وورد من وجه آخر أخرجه البيهقي ٣/٣٧٩ من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، وضعفه البيهقي، وعلمته عبد الله بن عمر العمري، فإنه ضعيف، وأحمد بن عبد الرحمن ضعيف أيضاً، وقد صح موقوفاً على ابن عمر كذا أخرجه الدارقطني والبيهقي وغيرهما، وورد عن علي موقوفاً أيضاً أخرجه الدارقطني ٢/٤٤ والبيهقي رواه الدارقطني عنه من طريقين، فهو حسن، وأخرج الدارقطني والبيهقي بسند صالح عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كانوا في التكبير في الفطر أشد منهم في الأضحى، فمثل هذا يشعر بشبهة هذه الشعبية، وإن لم تصح في حديث مرفوع بمفرده لكن إن انضم مرسل الزهري إلى ما بعده، مع ما ورد عن الصحابة يعلم أن للحديث أصلاً، وأنه يرقى إلى درجة الحسن، والله أعلم، وقد صحح الألباني في الإرواء ٣/١٢٣ المرفوع والموقوف، وفيه نظر.

[١١٣] جيد. ورد من حديث عائشة: أخرجه أبو داود ١١٤٩ والحاكم ١/٢٩٨ والبيهقي ٣/٢٨٦ من حديث عائشة، وإسناده ضعيف، ابن لهيعة اختلط بأخرة، وأخرجه أبو داود ١١٥٠ وابن ماجه ١٢٨٠ والدارقطني ٢/٤٧ وأحمد ٦/٧٠ والبيهقي ٣/٢٨٧ عن ابن وهب، وهو عبد الله عن ابن لهيعة، وهذا إسناده صالح، ابن وهب سمع من ابن لهيعة قبل اختلاطه، وأخرجه الدارقطني ٢/٤٧ والبيهقي ٣/٢٨٧ وابن الجوزي في «التحقيق» ٨١٦ من طرق عن ابن لهيعة به، وزاد أبو داود في روايته الثانية «سوى تكبيرتي الركوع». وورد من حديث كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده: أخرجه الترمذي ٥٣٦ وابن ماجه ١٢٧٩ والدارقطني ٢/٤٨ وابن خزيمة ٢/٣٤٦ وابن عدي ٦/٢٠٧٩ والبيهقي ٣/٢٨٦ وابن الجوزي في «التحقيق»

(١) في الأصل: أخبرنا أبو عبدالله الأملي، حدثنا علي بن محمد... والتصحيح عن سنن الدارقطني.

(٢) وقع في النسخ «خيش» والتصويب عن سنن الدارقطني والبيهقي وكتب التراجم.

(٣) وقع في النسخ «عن» وهو تصحيف، والتصويب عن كتب التخریج وتراجم الرجال.

وأما أخبارُ السلفِ فرُوي عن عليّ رضي الله عنه: يكبرُ إحدى عشرة تكبيرة، ستاً في الأولى، وخمساً في الآخرة، ويكبرُ في الأضحى خمس تكبيرات، ثلاثاً في الأولى واثنين في الثانية. وروى أيوب، عن نافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه كان يكبرُ اثنتي عشرة تكبيرة، سبعاً في الأولى، وخمساً في الثانية، سوى تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع. وقد روى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: اثنتي عشرة تكبيرة مثله، وروى عن ابن عباس رضي الله عنه: ثلاث عشرة تكبيرة؛ سبعاً في الأولى وستاً في الثانية. وروى عنه: «إن شئت سبعاً، أو إحدى عشرة، أو ثلاث عشرة». وروى عن ابن مسعود: «يكبرُ تسعاً: خمساً في الأولى، وأربعاً في الثانية»؛ ومثله عن حذيفة وأبي موسى؛ وروى عنهما: «يكبرُ في العيدين أربعاً كتكبير الجنائز». وقد أرسل سعيد بن العاصي أمير المدينة إلى أربعة من أصحاب الشجرة، سألهم عن التكبير في العيدين، فقالوا: ثمانين تكبيرة، فذكره لابن سيرين، فقال: صدق، ولكنه أغفل تكبيرة فاتحة الصلاة.

٨١٧، وإسناده ضعيف لضعف كثير بن عبد الله المزني. قال الزيلعي في «نصب الراية» ٢/٢١٧: قال الترمذي في علله الكبرى: سألت البخاري عن هذا الحديث، فقال: ليس شيء في هذا الباب أصح منه، وبه أقول، وحديث الطائفي أيضاً صحيح، وهو مقارب الحديث اهـ. قال الزيلعي: قال ابن القطان: قوله أصح شيء في هذا الباب، يعني أشبه ما في الباب، وأقله ضعفاً اهـ. قلت: حديث الطائفي الذي أشار إليه الإمام البخاري، هو ما أخرجه أبو داود ١١٥١ و ١١٥٢ وابن ماجه ١٢٧٨ وعبد الرزاق ٥٦٧٧ وأحمد ١٨٠/٢ والدارقطني ٢/٤٥-٤٦ والبيهقي ٣/٢١٥ وابن الجوزي في «التحقيق» ٨١٤ كلهم من طريق عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «التكبير في الفطر سبع في الأولى، وخمس في الآخرة، والقراءة بعدهما، كلتيهما» وهذا لفظ أبي داود في الرواية الأولى، وهي رواية مرجوحة حيث كرره أبو داود - في الرواية الثانية - وكذا باقي الأئمة «أن النبي ﷺ كان يكبر في الفطر في الأولى سبعاً، ثم يقرأ ثم يكبر، ثم يقوم فيكبر أربعاً، ثم يقرأ، ثم يركع» وهذا إسناد لين لأجل الطائفي، وحديثه حسن في الشواهد، وقال الزيلعي في «نصب الراية» ٢/٢١٧: قال ابن القطان: الطائفي وضعه جماعة منهم ابن معين اهـ. وقال ابن الجوزي في «التحقيق» ١/٥٠٩: حديث الطائفي أصلح هذه الأحاديث، وقد ضعفه يحيى، وقال مرة: ليس به بأس، وقال مرة: صويلح اهـ. وقال أحمد عقب روايته ١٨٠/٢: وأنا أذهب إلى هذا. قلت: ولفظ أحمد «أن النبي ﷺ كبر في عيد اثنتي عشرة تكبيرة: سبعاً في الأولى، وخمساً في الآخرة، ولم يصل قبلها ولا بعدها» ونقل الترمذي في «العلل الكبير» ١/٢٨٧-٢٨٨ سألت محمداً عن حديث كثير بن عبد الله المزني، فقال: ليس في الباب شيء أصح من هذا، وبه أقول، وحديث الطائفي صحيح أيضاً، والطائفي مقارب الحديث، قال: وسألته عن حديث ابن لهيعة عن عائشة، فضعه، قال: قلت رواه غير ابن لهيعة، قال: لا أعلمه اهـ وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أحمد ٣٥٧/٢ وابن الجوزي في «التحقيق» ٨١٥ وفيه ابن لهيعة، لكن يحيى بن سعيد سمع منه قديماً، فالإسناد صالح إن شاء الله، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني ٢/٤٨ وابن الجوزي في «التحقيق» ٨١٨ وإسناده ضعيف لضعف فرج بن فضالة، وبه أعلمه ابن الجوزي، ونقل الترمذي في «العلل» ١/٢٩٠: الفرغ بن فضالة، ذاهب الحديث وله شاهد من حديث عبد الله بن محمد بن عمار عن أبيه عن جده، أخرجه الدارمي ١/٣١٥ والدارقطني ٢/٤٧ وابن الجوزي في «التحقيق» ٨١٩، وإسناده ضعيف، وأعلمه ابن الجوزي بعبد الله بن محمد بن عمار، وقال: قال يحيى: ليس بشيء اهـ. لكن الحديث بهذه الطرق والشواهد يرقى إلى درجة الحسن الصحيح، والله أعلم.

واختلف رأي الفقهاء<sup>(١)</sup>؛ فقال مالك والشافعي والليث وأحمد بن حنبل وأبو ثور: سبعاً في الأولى، وخمساً في الثانية.

إلا أن مالكاً قال: سبعاً في الأولى بتكبير الإحرام. وقال الشافعي: سوى تكبيرة الإحرام.

قال أحمد وأبو ثور: سوى تكبيرة القيام. وقال الثوري وأبو حنيفة: يكبر خمساً في الأولى، وأربعاً في الثانية، ست فيها زوائد، وثلاث أصليات بتكبيرة الافتتاح وتكبيرتي الركوع، لكن يوالي بين القراءتين، ويُقدّم التكبير في الأولى قبل القراءة، ويقدم القراءة في الثانية قبل التكبير.

وروى أصحاب أبي حنيفة: أن عمر رضي الله عنه جمع الصحابة فاتفقوا على مذهبه. وظن قوم أن هذا كأعداد الوضوء وركعات صلاة الليل، وهو وهم من قائله ليس في الوضوء أعداد، وقد بيناها، ولا في قيام الليل ركعات مقدرة؛ وإنما هو اختلاف روايات في صلاة جماعات، فهي كاختلاف الروايات في صلاة الخوف؛ وإنما يترجح فيها عند النظر إليها:

أحدها: أن يقال: إن المرء مخير<sup>(٢)</sup> في كل رواية، فمن فعل منها شيئاً تم له المراد منها؛ لأن الفرض نفس التكبير لا قدره. وإنما أن يقال: إن رواية أهل المدينة أرجح لأجل أنهم بالدين أقعد؛ فإنهم شاهدوها، فصار ثقلهم كالتواتر لها. ويترجح قول مالك على قول الشافعي؛ لأن مالكاً رأى تكبيراً يتألف من مجموعيه وتر، والله وتر يحب الوتر، وإليه أميل.

وقد يمكن تلخيص بعض هذه الروايات بأن يقال: إنه يحتمل أن يكون الراوي عدّ الأصول والزوائد مرةً وأخبر عنها، فيأتي من مجموعها ثلاث عشرة، أو يقتصر على الزوائد في الذكر ويحذف الأصليات الثلاث فيظهر هاهنا التباين أكثر، ولكن يفضل الكل ما قدمنا من الرجوع إلى أعمال أهل المدينة، والله أعلم.

وأما تكبيره من بعد الصلاة، فروى أبو الطفيل، عن علي، وعمار:

(١) فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣/ ٢٧١: قال أبو عبد الله: يكبر في الأولى سبعاً مع تكبيرة الإحرام. ولا يعتد بتكبيرة الركوع، لأن بينهما قراءة، ويكبر في الركعة الثانية خمس تكبيرات، ولا يعتد بتكبيرة النهوض، ثم يقرأ في الثانية، ثم يكبر ويركع، وروي ذلك عن فقهاء المدينة السبعة، وعمر بن عبد العزيز والزهري ومالك والمزني. وروي عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وابن عمر ويحيى الأنصاري، قالوا: يكبر في الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً، وبه قال الأوزاعي والشافعي وإسحق، إلا أنهم قالوا: يكبر سبعاً في الأولى سوى تكبيرة الافتتاح، وروي عن ابن عباس وأنس والمغيرة بن شعبة وابن المسيب والنخعي: يكبر سبعاً سبعاً، وقال أبو حنيفة والثوري: في الأولى والثانية، ثلاثاً ثلاثاً، وقال ابن عبد البر: قد روي عن النبي ﷺ من طرق حسان أنه كبر في العيد سبعاً في الأولى، وخمساً في الثانية، من حديث عبد الله بن عمرو وابن عمر وجابر وعائشة وأبي واقد وعمرو بن عوف المزني قال: ولم يرو عنه من وجه قوي ولا ضعيف خلاف هذا، وهو أولى ما عمل به اهـ ملخصاً. وانظر «فتح القدير» ٢/ ٧٢.

(٢) بل الصواب على المرء أن يلتزم بالقول الراجح الصحيح. وليس هو مخير، والراجح في هذا ما ذهب إليه مالك وأحمد وعليه الجمهور راجع ما ذكره الإمام الموفق، وقد ذكرته آنفاً، والله الموفق.

[١١٤] «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْبُرُ فِي دُبُرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ غَدَاةً عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَوْمَ دَفَعَةَ النَّاسَ الْعَظْمَى».

[١١٥] وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ، وَأَقْبَلَ عَلَى أَصْحَابِهِ يَقُولُ: عَلَى مَكَانِكُمْ، وَيَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ».

وَرُوِيَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْبُرُونَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَلَا يَكْبُرُونَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، كَذَلِكَ فَعَلَ عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ مُحْصُورٌ. وَرَوَى رِبِيعَةُ بْنُ عَثْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُهُ يَكْبُرُ فِي الصَّلَوَاتِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ: اللَّهُ أَكْبَرُ - ثَلَاثًا<sup>(١)</sup>. وَاخْتَارَ

[١١٤] وَإِمْبَرَةً. أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٤٩/٢ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرٍ، وَهُوَ الْجَعْفِيُّ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ عَنْ عَلِيٍّ وَعِمَارٍ مَعًا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ فِي الْمَكْتُوبَاتِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَكَانَ يَقْنَتُ فِي الْفَجْرِ...» الْحَدِيثُ بِمِثْلِ سِيَاقِ الْمُصَنَّفِ، وَإِسْنَادُهُ سَاقِطٌ، عَمْرِو بْنُ شَمْرٍ مَتْرُوكٌ مَتَّهِمٌ بِالْكَذْبِ، وَجَابِرُ الْجَعْفِيُّ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَكَذَبَهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَوَرَدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ عَثْمَانَ الْخَرَّازِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدِ الْمُؤَدَّنِ عَنْ فَطْرِ بْنِ خُلَيْفَةَ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ عَنْ عَلِيٍّ وَعِمَارٍ مَرْفُوعًا بِمِثْلِهِ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَا أَعْلَمُ فِي رَوَاتِهِ مَنْسُوبًا إِلَى الْجَرْحِ! وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: بَلْ خَبَرَ وَإِمْبَرَةً، كَأَنَّهُ مُوَضَّعٌ، لِأَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ صَاحِبَ مَنَاكِيرٍ، وَسَعِيدٌ إِنْ كَانَ الْكُرَيْزِيُّ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِلَّا فَهُوَ مُجْهُولٌ، وَنَقْلُهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» ٢٢٣/٢، وَوَافَقَهُ، وَزَادَ: وَعَنْ الْحَاكِمِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» وَقَالَ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ أَه. قُلْتُ: وَالْمَتْنُ بَاطِلٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ذِكْرُ الْجَهْرِ بِالتَّسْمِيَةِ فِيهِ، وَهُوَ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَمُعَارَضٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ «كَانَ يَقْنَتُ فِي الْفَجْرِ» فَهَذَا وَإِمْبَرَةً أَيْضًا وَالَّذِي فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، وَمَا وَرَدَ مِنْ أَنَّهُ «لَمْ يَزَلْ يَقْنَتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» فَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ، وَسَيَّأَتِي، وَلِحَدِيثِ عَلِيٍّ وَعِمَارٍ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٤٩/٢ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» ٨٢٨ كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا، وَعَمْرِو بْنُ شَمْرٍ مَتْرُوكٌ. قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: لَا يَثْبُتُ، قَالَ يَحْيَى: عَمْرِو بْنُ شَمْرٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ السَّعْدِيُّ: كَذَابٌ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ وَالرَّازِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ: مَتْرُوكٌ، وَجَابِرُ الْجَعْفِيُّ، قَالَ يَحْيَى: لَا يَكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَوَثَّقَهُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ أَه. قُلْتُ: وَكَذَبَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَانْظُرْ «نَصْبِ الرَّايَةِ» ٢٢٤/٢ فَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَصْلُحُ شَاهِدًا لِمَا قَبْلَهُ، لِشِدَّةِ وَهْنِهِ وَالْحُجَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ مَا صَحَّ مَوْقُوفًا عَنْ الصَّحَابَةِ كَمَا سَيَّأَتِي، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

[١١٥] وَإِمْبَرَةً. أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٥٠/٢ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» ٨٢٩ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا، وَهَذَا إِسْنَادُ سَاقِطٌ ابْنُ شَمْرٍ مَتْرُوكٌ مَتَّهِمٌ وَالْجَعْفِيُّ كَذَبَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، قَالَ الْحَدِيثُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَدْ أَعْلَهَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِهِمَا، وَنَقَلَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» ٢٢٤/٢ عَنْ ابْنِ الْقَطَّانِ قَوْلَهُ: جَابِرُ الْجَعْفِيِّ سَيِّئُ الْحَالِ، وَعَمْرِو بْنُ شَمْرٍ أَسْوَأُ حَالًا مِنْهُ، بَلْ هُوَ مِنَ الْهَالِكِينَ، وَقَالَ عَنْهُ السَّعْدِيُّ: كَذَابٌ زَائِعٌ أَه. مُلْخَصًا، قُلْتُ: وَالْمَعْمُولُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ الْحَاكِمُ ٢٩٩/١: فَأَمَّا مَنْ فَعَلَ عَمْرٍو وَعَلِيٌّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ فَصَحِيحٌ عَنْهُمْ التَّكْبِيرُ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ أَسْنَدَهُ عَنْهُمْ بِأَسَانِيدٍ جَيِّدَةٍ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(١) فَائِدَةٌ: قَالَ الْإِمَامُ النَّاقِدُ أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» ٥١٣/١: مَسْأَلَةٌ: يَبْتَدِءُ التَّكْبِيرُ فِي الْأَضْحَى =

الشافعي رواية أبي جعفر عن جابر، أن يجمع بين التهليل والتكبير والتحميد، وذكرها ابن الجلاب من أصحابنا<sup>(١)</sup>. واختار علماؤنا التكبير المطلق، وهو ظاهر القرآن، وإليه أميل. والله أعلم.

وكانت الحكمة في ذلك على ما ذكره علماؤنا رحمة الله عليهم الإقبال على التكبير والتهليل، وذكر الله تعالى عند انقضاء المناسك شكراً على ما أولى من الهداية وأنقذ به من الغواية، وبدلاً عما كانت الجاهلية تفعله من التفاخر بالآباء، والتظاهر بالأحساب، وتعديد المناقب، على ما يأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى.

**الآية السابعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَاہِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لَبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لِنَاسٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الآية: ١٨٧]. فيها تسع عشرة مسألة:

= من صلاة الفجر يوم عرفة، فإن كان محرماً فمن صلاة الظهر يوم النحر، ويقطعه آخر أيام التشريق، ووافق أبو حنيفة الابتداء، وقال: يقطع العصر يوم النحر، وقال مالك: يكبر من الظهر يوم النحر إلى الصبح من آخر أيام التشريق، وعن الشافعي ثلاثة أقوال: أحدها: كقولنا، ولم يفرق بين المحرم والمحل، والثاني: كمذهب مالك، والثالث: من صلاة المغرب ليلة النحر إلى الصبح من آخر أيام التشريق. وقال الإمام الموفق في «المغني» ٣/ ٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩. لا خلاف بين العلماء - رحمهم الله - في أن التكبير مشروع في عيد يوم النحر، واختلفوا في مدته، فذهب إمامنا رضي الله عنه إلى أنه من صلاة الفجر يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق، وهو قول عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم، وإليه ذهب الثوري وابن عينة وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور والشافعي في أحد أقواله، وعن ابن مسعود أنه كان يكبر من غداة عرفة إلى العصر من يوم النحر، وإليه ذهب علقمة والنخعي وأبو حنيفة. وعن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز: أن التكبير من صلاة الظهر يوم النحر إلى الصبح من آخر أيام التشريق، وبه قال مالك والشافعي في المشهور عنه اهـ ملخصاً. وقال الإمام المرغيناني الحنفي في «الهداية»: وبدأ بتكبير التشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة، ويختم عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة، وقالوا: يختم عقيب صلاة العصر من آخر أيام التشريق، والمسألة مختلفة بين الصحابة، فأخذوا بقول علي أخذاً بالأكثر إذ هو الاحتياط في العبادات، وأخذوا بقول ابن مسعود أخذاً بالأقل. قال: وهو عقيب الصلوات المفروضة على المقيمين في الأمصار في الجماعات المستحبة عند أبي حنيفة، وليس على جماعات النساء إذا لم يكن معهن رجل، ولا على جماعة المسافرين إذا لم يكن معهم مقيم، وقالوا: هو على كل من صلى المكتوبة اهـ ملخصاً. راجع «فتح القدير» ٢/ ٨٠-٨١ بتخريجي، والله الموفق.

تنبيه: حيثما أطلق عند الحنفية: قالوا، أو قال الصحابان، فالمراد أبو يوسف ومحمد.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣/ ٢٩٠: فصل: وصفة التكبير: «الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، والله الحمد». وهو قول عمر وعلي وابن مسعود، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحق وابن المبارك إلا أنه زاد «على ما هداانا» لقوله تعالى «لتكبروا الله على ما هداكم» وقال مالك والشافعي: يقول: الله أكبر، الله أكبر ثلاثاً اهـ ملخصاً.



## المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[١١٦] رَوَى الأئمة: البخاري وغيره، عن البراء: أَنَّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ كانوا إذا حضر الإفطارُ فنام الرجلُ منهم قبل أن يُفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يُنمِّي، وأن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً، فلما حضر الإفطار أتى امرأته، فقال: أعندكِ طَعَامٌ؟ قالت: لا، ولكنني أنطلق فأطلب، وكان يعملُ يومه، فغلبته عيناه، فجاءته امرأته، فلما رآته قد نام قالت: خيبةٌ لك؛ فلما انتصف النهارُ غشي عليه، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فنزلت هذه الآية.

[١١٧] وروى الطبري نحوه، وأن عمر رضي الله عنه رجع من عند النبي ﷺ وقد سمّر عنده ليلةً، فوجد امرأته قد نامت فأرادها فقالت: قد نمتُ، فقال: ما نمتِ، ثم وقع عليها، وصنع كعب بن مالك مثله. فَعَدَا عُمَرُ رضي الله عنه على النبي ﷺ، فقال: أعتذر إلى الله وإليك؛ فإن نفسي زينت لي مواقفَ أهلي، فهل تجدُ لي من رُخصة؟ فقال له: «لم تكن بذلك حقيقاً يا عمر!» فلما بلغ بيته أرسل إليه فأنباه بعُذْرِهِ في آية من القرآن.

[١١٨] وقد روى أبو داود في أبواب الأذان قال: «جاء عمرُ رضي الله عنه فأراد أهله، فقالت: إني قد نمتُ: فظن أنها تعتلُّ، فأتاها، فلما أصبح نزلت هذه الآية».

**المسألة الثانية: في «الرُقْتُ»: الرُقْتُ يكونُ الإفحاش في المنطق، ويكون حديث النساء، ويكون مباشرتهن. والمرادُ به هاهنا المباشرة.** وقد روي عن ابن عباس أنه قال: المباشرةُ الجمع، ولكن الله تعالى كريم يُكِنِّي، وهذا يعضد قولَ مَنْ قال: إن معنى قوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ أنهم أهلُ الكتاب؛ فإنهم كذلك يصومون، ثم نسخ الله تعالى ذلك بهذه الآية.

[١١٦] صحيح. أخرجه البخاري ١٩١٥ وأبو داود ٢٣١٤ والترمذي ٢٩٦٨ والدارمي ٥/٢ وأحمد ٢٩٥/٤ والنسائي في «السنن» ٤/ ١٤٧-١٤٨، وفي «التفسير» ٤٣ والطبري ٢٩٣٩ والنحاس في ناسخه ص ٢٩ والبيهقي ٤/ ٢٠١ وابن الجوزي في «النواسخ» ص ١٦٧ والواحدي في «أسباب النزول» ٩٢٩١ كلهم من حديث البراء بن عازب.

[١١٧] أخرجه الطبري ٢٩٥١ من حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف، فيه عطية بن سعد العوفي وإيه، وعنه مجاهيل، لكن ورد من وجوه كثيرة بالفاظ متقاربة، فقد ورد عن السدي مرسلًا مطولاً، أخرجه الطبري ٢٩٥٧ وعن عكرمة مرسلًا أيضاً، أخرجه الطبري ٢٩٥٩ وفي الباب روايات تتأيد بمجموعها، ويعلم أن للحديث أصلاً، لكن في بعض ألفاظه غرابة، والله أعلم، وانظر ما بعده.

[١١٨] حسن. أخرجه أبو داود ٥٠٦ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى في أثناء حديث مطول، وفيه، قال وابن أبي ليلى: وحدثنا أصحابنا. فذكره، وأتم منه، وإسناده حسن، رجاله ثقات وابن أبي ليلى من كبار التابعين، وهو ثقة روى له الأئمة الستة، وله شاهد من حديث كعب بن مالك، أخرجه الطبري ٢٩٤٩، وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، وورد عن ابن عباس أخرجه الطبري ٢٩٤٨، وإسناده ضعيف، فيه إرسال بين علي بن أبي طلحة وابن عباس، وورد من مرسل ثابت البناني أخرجه الطبري ٢٩٥٠ وأخرجه ٢٩٥٣ من مرسل مجاهد، وتقدم من وجوه أخر في الذي قبله، فالحديث بهذه الشواهد الموصولة والمرسلة يرقى إلى درجة الحسن في أقل تقدير، والله أعلم.

**المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ﴾:** المعنى هُنَّ ستر لكم بمنزلة الثوب، ويُفْضِي كُلُّ واحدٍ منكم إلى صاحبه، ويستترُّ به ويسكُنُ إليه. والفِقهُ فيه أن كلَّ واحدٍ منكم لا يقدِرُ على الاحتراز من صاحبه لمخالطته إياه ومباشرته له. وقيل: المعنى أن كلَّ واحدٍ منكم متعقِّفٌ بصاحبه مستترُّ به عما لا يحلُّ له من التعرِّي مع غيره.

**المسألة الرابعة: قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾:** وهذا يدلُّ على قوة رواية عمر<sup>(١)</sup> وكُغِبَ رضي الله عنهما؛ فإنه سبحانه أخبر أنه عَلِمَ الخيانة، ولا بدَّ من وجود ما علم موجوداً. وإن كان على حديث<sup>(٢)</sup> قيس بن صِرْمة الذي رواه البخاري فتقديره: عَلِمَ الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فرخص لكم.

**المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿فَأَبَّ عَلَىكُمْ﴾:** قد بيَّنا في كتاب الأمر توبة الله تعالى على عباده ومعنى وصفه بأنه التَّوَاب. وقد تاب علينا ربنا هاهنا بوجهين:

أحدهما: قبوله توبة من اختان نفسه. والثاني: تخفيف ما ثقل، كما قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَأَبَّ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أي رجع إلى التخفيف.

قال علماء الزهد: وكذا فلتكن العناية وشرف المنزلة، خان نفسه عمرُ فجعَلها الله تعالى شريعة، وخَفَّفَ لأجله عن الأمة، فرضي الله عنه وأرضاه.

**المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿فَالْتَنَّ بَيْنُوهُمْ﴾:** معناه: قد أحلَّ الله لكم ما حَرَّمَ عليكم، وهذا يدلُّ على أن سَبَبَ الآية جماعُ عمر رضي الله عنه لا جُوع قيس<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لو كان السبب جوع قيس لقال: فالآن كلوا، ابتداءً به لأنه المهم الذي نزلت الآية لأجله.

**المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾:** فيه ثلاثة أقوال: الأول: ما كتب الله لكم من الحلال الثاني: ما كتب الله لكم من الولد. الثالث: ليلة القدر<sup>(٥)</sup>. فالقول الأول عامٌ يشهد له حديث قيس، والثاني خاصٌ يشهد له حديث عمر، والثالث عامٌ في الثواب والأجر.

**المسألة الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾:** هذا جوابُ نازلةٍ قيس بن صِرْمة، والأول جوابُ نازلةٍ عمر رضي الله عنه؛ وبدأ بنازلة عمر، لأنه المهم فهو المقدم.

**المسألة التاسعة: قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾:**

(١) هو المتقدم في أثناء الحديث ١١٧. (٢) هو المتقدم برقم ١١٦.

(٣) المزمّل: ٢٠.

(٤) بل كليهما معاً، ولا يلزم من تقديم أحدهما نفي الآخر، ثم إن حديث قيس أصح إسناداً من حديث عمر، وإن كثرت طرق هذا الأخير، فإن عامتها مراسيل، والله أعلم.

(٥) هذا القول ليس بشيء لا حجة فيه البتة.

[١١٩] رَوَى الْأُئِمَّةُ بِأَجْمَعِهِمْ، قَالَ عَدِيّ بْنُ حَاتِمٍ: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ عَمَدَتِ إِلَى عِقَالَيْنِ لِي أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ، فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتَ وَسَادَتِي، وَجَعَلْتُ أَنْظُرَ فِي اللَّيْلِ إِلَيْهِمَا فَلَا يَسْتَبِينُ لِي فَعَمَدْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ»، وَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَلْفَجْرٍ﴾.

[١٢٠] وَرَوَى الْأُئِمَّةُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَمْنَعُكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِكُمْ، فَإِنَّهُ يُوَدِّنُ بَلِيلٍ، لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ، وَيُوَقِّظَ نَائِمَكُمْ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا - وَصَوَّبَ يَدَهُ وَرَفَعَهَا - حَتَّى يَقُولَ: هَكَذَا - وَضَرَبَ<sup>(١)</sup> بَيْنَ أَصَابِعِهِ».

المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ آتِلٍ﴾: فشرط ربُّنا تعالى إتمامَ الصوم حتى يتبين الليل، كما جَوَزَ الْأَكْلَ حتى يتبين النهار، ولكن إذا تَبَيَّنَ اللَّيْلُ فَالسَّئَةُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ.

[١٢١] وَقَدْ رَوَى الْأُئِمَّةُ مِنْهُمْ الْبَخَارِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ؛ فَصَامَ حَتَّى أَمْسَى، فَقَالَ لِرَجُلٍ: «انْزِلْ فَاجْدَحْ<sup>(٢)</sup> لِي». قَالَ: لَوْ أَنْتَظَرْتُ حَتَّى تَمْسِيَ. قَالَ: «انْزِلْ فَاجْدَحْ لِي إِذَا رَأَيْتَ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

المسألة الحادية عشرة: كما أَنَّ السَّنةَ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ مَخَالِفَةٌ لِأَهْلِ الْكِتَابِ كَذَلِكَ السَّنةُ تَقْدِيمُ الْإِمْسَاكِ - إِذَا قَرَّبَ الْفَجْرَ - عَنْ مَحْظُورَاتِ الصِّيَامِ. وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَوَزَ الْأَكْلَ مَعَ الشَّكِّ فِي الْفَجْرِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالشَّافِعِيُّ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ يَبَيَّنَ﴾.

[١١٩] صحيح. أخرجه البخاري ١٩١٦ و٤٥٠٩ ومسلم ١٠٩٠ وأبو داود ٢٣٤٩ والترمذي ٢٩٧٠ و٢٩٧١ والنسائي في «التفسير» ٤١ والحميدي ٩١٦ وابن أبي شيبة ٢٨/٣ وأحمد ٣٧٧/٤ والدارمي ٥/٢ وابن حبان ٣٤٦٢ والطحاوي ٥٣/٢ وابن خزيمة ١٩٢٥ و١٩٢٦ والطبري ٢٩٩٦ و٢٩٩٧ والطبراني في «الكبير» ١٧٢ و١٧٣ والبيهقي ٢١٥/٤ والبخاري في «التفسير» ١٦٠ بترقيمي، رَوَاهُ مِنْ طَرَفٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ بِالْفَافِ مُتَقَارِبَةً.

[١٢٠] صحيح. أخرجه البخاري ٦٢١ و٥٢٩٨ ومسلم ١٠٩٣ وأبو داود ٢٣٤٧ والترمذي ٧٠٨ والنسائي ١١/٢ وابن ماجه ١٦٩٢ والدارمي ٣٣٨/١ وأحمد ٣/٩٩-٢١٥ وعبد الرزاق ٢٢٧/٤ والطحاوي ٨٨٢ وابن خزيمة ١٩٣٧ وابن حبان ٣٤٦٨ وابن الجارود ٣٨٢ وابن أبي شيبة ٩/٣ وأبو نعيم ٣٤-٣٥ و٣٣٩/٦ والبخاري في «شرح السنة» ٢٥١/٦ كلهم من حديث ابن مسعود رَوَاهُ بِالْفَافِ مُتَقَارِبَةً. وَلَهُ شَاهِدٌ سَيِّئَاتِي بِرَقْمِ ١٢٢.

[١٢١] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٤١ و١٩٥٦ و١٩٥٨ و٥٢٩٧ ومسلم ١١٠١ وأبو داود ٢٣٥٢ والحميدي ٧١٤ وعبد الرزاق ٧٥٩٤ وأحمد ٤/٣٨١-٣٨٢ وابن حبان ٣٥١١ و٣٥١٢ وابن أبي شيبة ٣/١١-١٢ والبيهقي ٢١٦/٤ والبخاري في «شرح السنة» ١٧٣٤ كلهم من حديث عبد الله بن أبي أوفى. وفي الباب من حديث عمر عند البخاري ١٩٥٤ ومسلم ١١٠٠ والحميدي ٢٠ وأحمد ٢٨/١.

(١) لفظ «ضرب» لعله سبق قلم من المصنف، والذي في كتب الحديث «فرج» كذا لفظ مسلم وغيره.

(٢) الجدح: هو أن يخاض السوق بالماء، ويحرك حتى ينضج.

[١٢٢] ولأن النبي ﷺ قال: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْدَأَ ابْنُ آدَمَ مَكْتُومٌ»، وكان ابنُ أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت. وتأوله علماؤنا: قاربت الصباح، وقاربت تبين الخيط، وهو الأشبه بوضع الشريعة وخزنة العبادة، لقوله ﷺ:

[١٢٣] «يُوشِكُ مَنْ يَزَعَى حَوْلَ الْحِمَى أَنْ يَقَعَ فِيهِ». وإذا جاء الليلُ فأكلت لم تَخَفْ مَوَاعِدَ محظور، وإذا دنا الصباح لم يحل لك الأكل لأنه ربما أوقعك في المحظور غالباً.

**المسألة الثانية عشرة:** إذا تبين الليلُ سُنَّ الْفِطْرِ شَرْعاً، أكل أو لم يأكل؛ فإن ترك الأكل لعذر أو لشغل جاز، وإن تركه قُضِيَ لموالاة الصيام قُرْبَةً اختلف العلماء؛ فمَنْ رآه جائزاً عبدُ الله بن الزبير، كان يصومُ الأسبوع ويُفطر على الصَّبْرِ<sup>(١)</sup>، ورآه الأكثر حراماً لما فيه من مخالفة الظاهر والتشبهُ بأهل الكتاب.

والصحيح أنه مكروه؛ لأن علةَ تحريمه معروفة، وهي ضعف القُوى وإنهاك الأبدان.

[١٢٤] وروى الأئمة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْوِصَالِ، فقال رجل من المسلمين: فإنك تواصلُ، فقال رسولُ الله: «وَأَيْكُمْ مثلي؟ إني أبيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي». فلما أَبَوْا أَنْ يَنْتَهَوْا عَنِ الْوِصَالِ واصل بهم يوماً ويوماً، ثم رأوا الهلال، فقال: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لِرِذَّتْكُمْ»، كَالْمُنْكَلِ<sup>(٢)</sup> لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهَوْا. وهذا يدلُّ على أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُحَرِّماً، وإنما كان شفقةً عليهم، فلذلك لم يقبلوه، ولو كان حراماً ما فَعَلُوهُ.

[١٢٥] وَرَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُوَاصِلُوا؛ فَإِنَّكُمْ أَرَادَ

[١٢٢] صحيح. أخرجه البخاري ٦١٧ و ٦٢٢ و ١٩١٨ و ٢٦٥٦ و مسلم ١٠٩٢ و مالك برواية القعنبي ص ٢٠٥ والشافعي ٢٧٥/٢ والطيلاسي ١٨١٩ وابن أبي شيبة ٩/٣ وأحمد ٢/٩-٦٢ والدارمي ١/٢٧٠ والترمذي ٢٠٣ والنسائي ١٠/٢/٢ وابن خزيمة ٤٠١ و ١٩٣١ وابن حبان ٣٤٦٩ و ٣٤٧١ والطحاوي في «المعاني» ١/ ١٣٨ والطبراني ١٣١٠٦/١٢ والبيهقي ١/ ٣٨٠-٣٨٢ و ٢١٨/٤ والبيهقي في «التفسير» ١٦١ بترقيمي، كلهم من حديث ابن عمر، رَوَاهُ بِالْفَاظِ مُتْقَارِبَةً وَالْمَعْنَى مُتَّحِدَةً، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

[١٢٣] تقدم تخريجه برقم.

[١٢٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ٧٢٤٢ و ٧٢٩٩ و مسلم ١١٠٣ وعبد الرزاق ٧٧٥٣ و ٧٧٥٤ وأحمد ٢/٣١٥ والدارمي ٨/٢ وابن أبي شيبة ٨٢/٣ وابن حبان ٣٥٧٥ و ٣٥٧٦ وابن خزيمة ٢٠٧١ و ٢٠٧٢ والبيهقي في «شرح السنة» ١٧٣٨ كلهم من حديث أبي هريرة، وله شاهد، وهو الآتي.

[١٢٥] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٦٣ و ١٩٦٧ وأبو داود ٢٣٦١ وعبد الرزاق ٧٧٥٥ وأحمد ٣/ ٣٠-٥٧-٥٩.

(١) الصَّبْرُ: عصارة شجر مُزَّاه قاموس.

(٢) رواية البخاري برقم ١٩٦٥ «كالتنكيل» قال الحافظ في «الفتح» ٢/٤: في رواية معمر «كالمنكل لهم» ووقع فيها عند المستملي «كالمنكر» بالراء وسكون النون من الإنكار، وللمحموي «كالمنكي» من النكابة، والأول هو الذي تضافرت به الروايات خارج هذا الكتاب، والتنكيل المعاقبة. اهـ. قوله والأول أي «المنكل».

الوصال فليواصل، حتى السَّحَر». وهذه إباحة لتأخير الفطر، وَمَنْعٌ من إصالح يوم بيوم.

المسألة الثالثة عشرة: لما قال الله تعالى: ﴿فَأَتَيْنَ بُيُوتَهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْآيَةُ مِنَ الْخَطِّ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾: بيّن بذلك محظورات الصيام؛ وهي الأكل، والشرب، والجماع.

فأما ظاهرُ المباشرة التي هي اتصال البشارة بالبشارة فاختلف العلماء فيها على أربعة أقوال:

الأول: أنها حرام. الثاني: أنها مُباحة. الثالث: أنها مكروهة. الرابع: أنها منقسمة بين مَنْ يخاف على نفسه التعرُّض لفساد الصوم وبين مَنْ يأمنُ ذلك على نفسه.

وتحقيقُ القولِ فيها: أنها سبَّب وداعيةٌ إلى الجماع، وذريعةٌ داعيةٌ إليه، فيختلف في حكمها باختلافهم في تحريم الدُّرائع التي تدعو إلى المحظورات؛ فأما علماء المالكية فاعتبروا حال الرجل وخَوْفَهُ على صَوْمِهِ وأَمْنَهُ عليه من نفسه.

[١٢٦] وقد ثبت: «أنَّ النبي ﷺ كان يقبِّل أزواجه - عائشة وغيرها - وهو صائم، ويأمرُ بالإخبار<sup>(١)</sup> بذلك؛ لكن النبي كان أمْلَكنا لإِزِيهِ».

٩٦ والدارمي ٨/٢ وأبو يعلى ١١٣٣ وابن حبان ٣٥٧٧ والبيهقي ٢/٢٨٢ كلهم من حديث أبي سعيد، وله شاهد من حديث أنس لكن ليس فيه ذكر السَّحَر، أخرجه البخاري ١٩٦١ و٧٢٤١ ومسلم ١١٠٤ وأحمد ٣/٢٣٥ والدارمي ٨/٢ والترمذي ٧٧٨ وابن حبان ٣٥٧٤ و٣٥٧٩. وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه البخاري ١٩٦٢ ومسلم ١١٠٢، وشاهد آخر من حديث عائشة أخرجه البخاري ١٩٦٤ ومسلم ١١٠٥، وفي الباب أحاديث تبلغ به حد الشهرة، وليس في شيء من هذه الأحاديث ذكر السحر سوى في حديث أبي سعيد كما أسلفت آنفاً، والله الموفق.

[١٢٦] صحيح. لكن ساقه المصنف بالمعنى ثم لفظ «ويأمر بالإخبار بذلك» من كلام المؤلف، قد استنبطه من الأحاديث الواردة في ذلك، وما بعد هذه العبارة من نشر المؤلف أيضاً، والحديث أخرجه البخاري ١٩٢٧ ومسلم ١٠٦ من حديث عائشة قالت: «كان النبي ﷺ يقبل ويباشر، وهو صائم وكان أمْلَككم لإِزِيهِ» لفظ البخاري بحرفيته، ورواه مسلم من وجوه كثيرة بنحو هذا اللفظ، وورد بالفاظ متقاربة من حديث عائشة، أخرجه البخاري ١٩٢٨ ومسلم ١١٠٦ ومالك ١/٢٩٢ والشافعي ١/٢٥٦ وعلي بن الجعد ٢٣٨٧ وعبد الرزاق ٧٤٠٩ والحميدي ١٩٨ والدارمي ١٢/٢ وابن أبي شيبة ٥٩/٣ والطيالسي ١٣٩١ و١٣٩٩ وأحمد ٦/٣٩ - ٤٠ - ٤٢ - ٤٤ - ١٠١ - ١٠٦ - ٢١٦ - ٢٣٠ - ٢٦٦ وأبو داود ٢٣٨٢ و٢٣٨٣ و٢٣٨٤ والترمذي ٧٢٧ و٧٢٩ وابن خزيمة ٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وابن حبان ٣٥٣٧ و٣٥٣٩ و٣٥٤٠ و٣٥٤٣ من طرق كلهم من حديث عائشة، رواه بعضهم بمثل لفظ البخاري ومسلم.

(١) استنبط ذلك المصنف من حديث أخرجه مالك في «الموطأ» ١/٢٩١ ح ١٣ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار: أن رجلاً قبل امرأته، وهو صائم في رمضان، فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك... ثم رجعت امرأته إلى أم سلمة فوجدت عندها رسول الله ﷺ، فقال لها رسول الله ﷺ «ما لهذه المرأة؟ فأخبرته أم سلمة، فقال لها رسول الله ﷺ: ألا أخبرتها أني أفعل ذلك...» الحديث، وما بعده يشهد له.

[١٢٧] وقد خرَّج مسلم: «أنَّ النبي ﷺ أفْتى عمر بن أبي سلمة بجوازها وهو شاب»، فدلَّ أنَّ المعوَّل فيها ما اعتبر علماؤنا من حالِ المَقْبَل، لكن منهم مَنْ تجاوزَ في التفصيل حدَّ الفُتْيَا، ونحن نضبط بحول الله تعالى.

فنقول: أما إنْ أفْضَى التَّقْبِيلُ والمباشرةُ إلى المَذْي فلا شيء فيه؛ لأنَّ تأثيرَه في الطهارة الصغرى، وأما إنْ خِيفَ إفْضاؤه إلى المنيِّ فذلك الممنوع، والله أعلم.

**المسألة الرابعة عشرة:** إن قيل: كيف يجوزُ أن يكون المرادُ بقوله تعالى: ﴿الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ الفَجْر، ويتأخر البيان مع الحاجة إليه؟ وتأخيرُ البيان عن وقت الحاجة إليه مع بقاء التكليف حتى يقع الخطأ عن المقصود لا يجوز. فالجواب: أنَّ البيان كان موجوداً فيه، لكن على وَجْهِ لا يُذَكِّرُه جميعُ الناس؛ وإنما كان على وَجْهِ يختصُّ به بعضهم أو أكثرهم، وليس يلزم أن يكون البيان مكشوفاً في درجة يطلع عليها كلُّ أحد؛ ألا ترى أنه لم يقع فيه إلا عديّ وحده، وأيضاً فإنَّ النبي ﷺ لم يعتف عَدِيّاً، وأنزل الله تعالى البيان فيه جليّاً.

[١٢٨] وقد رُوي في حديث عدي: أنَّ النبي ﷺ قال له: «إنك لعريض الفَقْفا»، وضَحِكَ. ولا يضحك إلا على جائز، وليس فيما ذكر له إلا تعريضه للغباوة.

**المسألة الخامسة عشرة:** إذا جَوَزْنَا له الوَطْءَ قبل الفجر ففي ذلك دليلٌ على جواز طلوع الفَجْرِ عليه، وهو جُنُب؛ وذلك جائز إجماعاً؛ وقد كان وقع فيه بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كلام<sup>(١)</sup> ثم استقرَّ الأمرُ على أنه مَنْ أصبح جُنُباً فَإِنَّ صَوْمَهُ صحيح، وبهذا احتجَّ ابنُ عباس عليه، ومن

[١٢٧] صحیح. أخرجه مسلم ١١٠٨ وابن حبان ٣٥٣٨ والبيهقي ٢٣٤/٤ كلهم عن عبدالله بن كعب الحميري عن عمر بن أبي سلمة، أنه سأل رسول الله ﷺ، أيقبل الصائم؟ فقال له رسول الله ﷺ: سل هذه - أم سلمة - فأخبرته أن رسول الله ﷺ يصنع ذلك، فقال: يا رسول الله! قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال رسول الله ﷺ: أما والله إني لأتقاكم الله، وأخشاكم له! لفظ مسلم بحرفيته. وعمر بن أبي سلمة هو ربيب رسول الله ﷺ، أمه أم سلمة، وهو من ولد أبي سلمة.

[١٢٨] هو بعض الحديث المتقدم برقم ١١٩، انظر تخريجه.

(١) قال الإمام الموفق في «المغني» ٣٩١-٣٩٢: للجنب أن يؤخر الغُسلَ حتى يصبح، ثم يغتسل، ويتم صومه، في قول عامة أهل العلم، منهم: علي وابن مسعود وزيد وأبو الدرداء وأبو ذر وابن عمر وابن عباس وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم، وبه قال مالك والشافعي في أهل الحجاز، وأبو حنيفة والثوري في أهل العراق، والأوزاعي في أهل الشام والليث في أهل مصر، وإسحق وأبو عبيدة في أهل الحديث، وداود في أهل الظاهر، وكان أبو هريرة يقول: لا صوم له، ويروي ذلك عن النبي ﷺ، ثم رجع عنه، قال سعيد بن المسيب: رجع أبو هريرة عن فتياه، وحكي عن الحسن وسالم بن عبدالله أنه يتم صومه ويقضي وعن عروة وطاوس: إن علم بجنبته في رمضان، فلم يغتسل حتى أصبح، فهو مفطر، وإن لم يعلم فهو صائم.

فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله: والحكم في المرأة إذا انقطع حيضها من الليل، كالحكم في الجنب سواء، ويشترط أن ينقطع حيضها قبل طلوع الفجر، لأنه إن وجد جزء منه في النهار أفسد الصوم، ويشترط =

ها هنا أخذه باستنباطه، وعَوَّضه، والله أعلم.

**المسألة السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْشُرُوا فِى الْأَمْسِ الْجَاهِلِ﴾: الاعتكاف في اللغة هو اللَّبَثُ، وهو غير مقدَّر عند الشافعي وأقلُّه لحظة، ولا حدَّ لأكثره. وقال مالك وأبو حنيفة: هو مقدَّر بيوم وليلة، لأنَّ الصومَ عندهما من شرطه.

قال علماؤنا: لأن الله تعالى خاطب الصائمين، وهذا لا يلزم في الوجهين. أما اشتراط الصوم فيه بخطابه تعالى لِمَنْ صام فلا يلزم بظاهره ولا باطنه؛ لأنها حال واقعة لا مشترطة.

وأما تقديره بيوم وليلة لأنَّ الصوم من شرطه فضعيف؛ فإنَّ العبادة لا تكون مقدَّرة بشرطها؛ ألا ترى أنَّ الطهارة شرط في الصلاة، وتنقضي الصلاة وتبقى الطهارة، وقد حققنا في مسائل الخلاف دليل وجوب الصوم فيه، ويُغني الآن لكم عن ذلك ما روي:

[١٢٩] أن النبي ﷺ قال لعمر: «اعتكف وضُْم». وكان شيخنا فخر الإسلام أبو بكر محمد بن

[١٢٩] ضعيف، أخرجه أبو داود ٢٤٧٤ والنسائي في «الكبرى» ٣٣٥١ والدارقطني ٢٠٠/٢ والحاكم ٣٤٩/١ والبيهقي ٣١٦/٤ وابن الجوزي في «التحقيق» ١١٨٩ كلهم عن عبدالله بن بُذيل عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر نذر في الجاهلية أن يعتكف يوماً، فسأل رسول الله ﷺ فقال النبي ﷺ «اعتكف وصم يوماً» لفظ الحاكم، وليس عند أبي داود ذكر اليوم، ولفظ النسائي والدارقطني وابن الجوزي «فأمره أن يعتكف ويصوم» ومداره على عبدالله بن بُذيل، وهو ضعيف، وقد ضعفه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الدارقطني ابن بُذيل ضعيف، سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: هذا حديث منكر، لأن الثقات من أصحاب عمرو بن دينار لم يذكروه منهم ابن جريج وغيره، وابن بُذيل ضعيف الحديث، ووافقه الزيلعي في «نصب الراية» ٤٨٨/٢ وكذا ضعفه ابن الجوزي في «التحقيق» عقب تخريجه، ونقل كلام الدارقطني، وحديث عمر صح بلفظ عن ابن عمر: أن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام - قال أراه ليلة - فقال له رسول الله ﷺ «أوف بنذرك» ورواية «أوف بنذرك فاعتكف ليلة» وكلا الروایتين للبخاري ومسلم. أما البخاري فقد أخرجه برقم ٢٠٤٢ و٢٠٤٣ و٦٦٩٧ ومسلم ١٦٥٦ والنسائي في الكبرى ٣٣٤٩ و٣٣٥٠ والدارمي ١٨٣/٢ وابن ماجه ٤١٢٩ من طرق كلهم عن ابن عمر به.

= أن تنوي الصوم من الليل بعد انقطاعه، لأنه لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل، وقال الأوزاعي والحسن بن حي وعبد الملك بن الماجشون والعنبري: تقضي فرطت في الاغتسال أو لم تُفَرط، لأن حدث الحيض يمنع الصوم بخلاف الجنابة، ولنا: أنه حدث يوجب الغسل، فتأخير الغسل منه إلى أن يصبح لا يمنع صحة الصوم، كالجنابة اهـ ملخصاً. ٣٩٣/٤. وجاء في ٣٨٩/٤ قال الخرقي: «وإن أكل يظن الفجر لم يطلع، وقد كان طلع، أو أنظر يظن أن الشمس قد غابت، ولم تغب، فعليه القضاء» قال الإمام الموفق: هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم، وحكي عن عروة ومجاهد والحسن وإسحق: لا قضاء عليهم اهـ باختصار. وقال الإمام الموفق ٣٩٠/٤: «وإن أكل شاكاً في طلوع الفجر، ولم يتيين الأمر، فليس عليه قضاء، وله الأكل حتى يتيقن طلوع الفجر، نص عليه أحمد، وهذا قول ابن عباس وعطاء والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي، وروي معنى ذلك عن أبي بكر وابن عمر، وقال مالك: يجب القضاء، لأن الأصل بقاء الصوم في ذمته، فلا يسقط بالشك، ولأنه أكل شاكاً في النهار والليل فلزمه القضاء. قال: وإن أكل شاكاً في غروب الشمس، ولم يتيين، فعليه القضاء لأن الأصل بقاء النهار اهـ ملخصاً.

أحمد الشاشي إذا دخلنا معه مسجداً بمدينة السلام<sup>(١)</sup> لإقامة ساعة يقول: انووا الاعتكاف تربحوه. وعول مالك على أنَّ الاعتكاف اسم لغوي شرعي، فجاء الشرع في حديث عمر رضي الله عنه بتقدير يوم وليلة، فكان ذلك أقله.

[١٣٠] وجاء فعل النبي ﷺ باعتكاف عشرة أيام، فكان ذلك المستحب فيه.

**المسألة السابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾:** مذهب مالك الصريح - الذي لا مدعَب له سواه - جواز الاعتكاف في كل مسجد؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾، فعمَّ المساجد كلها<sup>(٢)</sup>؛ لكنه إذا اعتكف في مسجد لا جُمعة فيه فخرج للجمعة، فمِنْ علمائنا مَنْ قال: يَبْطُلُ اعتكافه، ولا نقول به؛ بل يشرف الاعتكاف ويعظم. ولو خرج في الاعتكاف مِنْ مسجد إلى مسجد لجاز له؛ لأنه يخرج لحاجة الإنسان إجماعاً، فأبى فرق بين أن يرجع إلى ذلك المسجد أو إلى سواه؟

**المسألة الثامنة عشرة: وهي بديعة: فإن قيل: قلتم في قوله تعالى: ﴿فَأَقْصَى بَيْتُوهُنَّ﴾:** إن المراد

[١٣٠] صحيح. أخرجه البخاري ٢٠٢٦ ومسلم ١١٧٢ ح ٥ وأبو داود ٢٤٦٢ وأحمد ٩٢/٦ والبيهقي ٣١٥/٤ والبخاري ١٨٣٢ من طرق عن عائشة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى، ثم اعتكف أزواجه بعده» لفظ البخاري، وأخرجه أحمد ١٦٩/٦ وابن خزيمة ٢٢٢٣ وابن حبان ٣٦٦٥ من طريق الزهري عن عروة عن عائشة وعن ابن المسيب عن أبي هريرة، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه البخاري ٢٠٢٥، ومن حديث أنس أخرجه الترمذي ٨٠٣ وصححه ابن خزيمة ٢٢٢٦ وابن حبان ٣٦٦٢ والحاكم ٤٣٩/١، وقال على شرطهما، ووافقه الذهبي، وهو كما قال. وله شاهد آخر من حديث أبي بن كعب أخرجه الطيالسي ٥٥٣ وأحمد ١٤١/٥ وأبو داود ٢٤٦٣ وابن ماجه ١٧٧٠ وصححه ابن خزيمة ٢٢٢٥ وابن حبان ٣٦٦٣ والحاكم ٤٣٩/١، وهو صحيح على شرط مسلم، وفي الباب أحاديث تبلغ حد التواتر، والله الموفق.

(١) أي بغداد.

(٢) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٤/ ٤٦١-٤٦٢ عند المسألة: ٥٢٨ «ولا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد يجمع فيه»: يعني تقام الجماعة فيه وإنما اشترط ذلك، لأن الجماعة واجبة، واعتكاف الرجل في مسجد لا تقام فيه الجماعة يفضي إلى أحد أمرين: إما ترك الجماعة الواجبة، وإما خروجه إليها، فيتكرر ذلك منه كثيراً مع إمكان التحرز منه، وذلك منافٍ للاعتكاف. قال: وروي عن عائشة وعن الزهري أنه لا يصح إلا في مساجد الجماعات، وهو قول الشافعي إذا كان اعتكافه يتخلله جمعة، ولو كان الجامع تقام فيه الجمعة وحدها، ولا يصلى فيه غيرها، لم يجز الاعتكاف فيه، وتصح عند مالك والشافعي اهـ ملخصاً.

وقال الإمام المرغيناني الحنفي في «الهداية»: الاعتكاف لا يصح إلا في مسجد الجماعة، وعن أبي حنيفة رحمه الله: لا يصح إلا في مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس، قال: أما المرأة، فتعتكف في مسجد بيتها لأنه هو الموضع لصلاتها، قال: ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان أو الجمعة، ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه عند أبي حنيفة، وهو القياس، وقالوا - أي أبو يوسف ومحمد -: لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم، وهو الاستحسان اهـ ملخصاً «فتح القدير شرح الهداية» ٢/ ٣٩٨-٤٠٣ بتخريجي، والله الموفق.



به الجماع، وقلتم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾: إنه اللبسُ والقُبلة، فكيف هذا التناقض؟ قلنا: كذلك نقول في قوله تعالى: ﴿فَأَلْفَنَ بِشِيرَوْهَنَّ﴾: إنها المباشرة بأسرها صغیرها وكبیرها؛ ولولا أنَّ السنة قَضَتْ على عمومها ما رَوَتْ عائشة<sup>(١)</sup> وأم سلمة في جواز القبلة للصائم مِنْ فعل النبي ﷺ وقوله، وبإذن النبي ﷺ لعمر بن أبي سلمة في القبلة وهو صائم<sup>(٢)</sup> فخصصناها. فأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ فقد بَقِيَث على عمومها وعضدتها أدلة سواها؛ وهي أنَّ الاعتكاف مَبْنِيٌّ على ركنين: أحدهما: ترك الأعمال المباحة بإجماع. الثاني: ترك سائر العبادات سواء مما يقطعه ويخرج به عن بابه، فإذا كانت العبادات تؤثر فيه، والمباحات لا تجوز معه فالشهورات أخرى أن تُمنع فيه.

**المسألة التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾: فحرَّم الله تعالى المباشرة في المسجد، وذلك يحرم خارج المسجد، لأن معنى الآية: ولا تبشروهم وأنتم ملتزمون الاعتكاف في المسجد معتقدون له، فهو إذا خرج لحاجة الإنسان وهو ملتزم للاعتكاف في المسجد معتقد له رخص له في حاجة الإنسان للضرورة الداعية إليه، وبقي سائر أفعال الاعتكاف كلها على أصل المنع.

**الآية الثامنة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ١٨٨]. فيها تسع مسائل:

**المسألة الأولى:** هذه الآية، من قواعد المعاملات، وأساس المعاضات يثني عليها، وهي أربعة: هذه الآية، وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٣)</sup> وأحاديث الغرر<sup>(٤)</sup>، واعتبار المقاصد والمصالح، وقد نبهنا على ذلك في مسائل الفروع.

**المسألة الثانية:** اعلموا، سلمكم الله، أن هذه الآية متعلق كل مؤلف ومخالف في كل حكم يدعونه لأنفسهم بأنه لا يجوز، فيستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

فجوابه أن يقال له: لا نسلم أنه باطل حتى تبيته بالدليل، وحينئذ يدخل في هذا العموم؛ فهي دليل على أنَّ الباطل في المعاملات لا يجوز، وليس فيها تعيين الباطل.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾: المعنى: لا يأكل بعضكم مال بعض، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وكقوله تعالى: ﴿فَلْيَمُوتُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾: المعنى: لا يقتل بعضكم بعضاً. وليسلم بعضكم على بعض. ووجه هذا الامتزاج أنَّ أخا المسلم كنفسه في الحزمة؛ والدليل عليه الأثر والنظر.

(٢) انظر الحديث ١٢٧ وما قبله.

(٤) يأتي في البيوع إن شاء الله.

(١) تقدم برقم ١٢٦ و ١٢٧.

(٣) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٥) النساء: ٢٩.

[١٣١] أما الأثر فقوله عليه السلام: «مثلُ المسلمين»<sup>(١)</sup> في ترأخهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضوٌ منه تداعى سائرُهُ بالحمى والسهرة. وأما النَّظَرُ فلأنَّ رقةَ الجنسية تقتضيه شفقةَ الآدمية تستدعيه.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾: معناه: ولا تأخذوا ولا تتعاطوا. ولما كان المقصودُ من أخذِ المالِ التمتع به في شهوتي البطنِ والفَرْجِ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾، فخصَّ شهوةَ البطنِ؛ لأنها الأولى المثيرة لشهوةَ الفَرْجِ.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿بِالْبَاطِلِ﴾: يَغْنِي: بما لا يحلُّ شرعاً ولا يفيد مقصوداً؛ لأنَّ الشرعَ نَهَى عنه، وَمَنَعَ منه، وحرَّم تعاطيه، كالربا والغرر ونحوهما. والباطل ما لا فائدة فيه. ففي المعقول هو عبارة عن المعدوم، وفي المشروع عبارة عما لا يُفيد مقصوداً.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾: أي: توردون كلامكم فيها: ضرب للكلام المورد على السامع مثلاً بالدُّلو المورودة على الماء، ليأخذ الماء.

وحقيقة اللفظ: وتذُلُّوا كلامكم. أو يكون الكلام ممثلاً بالخبل، والمال المذكور ممثلاً بالدُّلو؛ لتقطعوا قطعةً من أموال غيركم، وذلك الغَيْرُ هو المخاصم. ﴿بِالْإِثْمِ﴾: أي مقرونة بالإثم. ﴿وَأَنْتُمْ قَلْبُونَ﴾: تحريم ذلك.

**المسألة السابعة:** قال علماؤنا: هذا النهي محمول على التحريم قطعاً غير جائز إجماعاً.

[١٣٢] وقد ثبت، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما أنا بشرٌ وإنكم تختصمون إليّ،

[١٣١] صحيح. أخرجه البخاري ٦٠١١ ومسلم ٢٥٨٦ وأحمد ٤/ ٢٧٠-٢٧٦ والطيالسي ٧٩٣ والحميدي ٩١٩، وابن حبان ٢٣٣ والرامهرمزي في «الأمثال» ص ٧٥-٨٤-٨٥ والقضاعي ١٣٦٦ و١٣٦٨ والبيهقي ٣/ ٣٥٣ والبخاري في «السنة» ٣٤٥٩ كلهم من حديث النعمان بن بشير. وله شاهد بمعناه من حديث أبي موسى، أخرجه البخاري ٢٤٤٦ ومسلم ٢٥٨٥ وابن أبي شيبة ١١/ ٢١-٢٢ والطيالسي ٥٠٣ وأحمد ٤/ ٤٠٥ والترمذي ١٩٢٨ وابن حبان ٢٣١ و٢٣٢.

[١٣٢] صحيح. أخرجه البخاري ٢٤٥٨ و٢٦٨٠ و٧١٦٩ و٧١٨١ و٧١٨٥ ومسلم ٧٢٣ ومالك ٢/ ٧١٩ والشافعي ١٧٨/٢ وابن أبي شيبة ٢٣٤/٧ وأحمد ٦/ ٣٠٨ وأبو داود ٣٥٨٣ والترمذي ١٣٣٩ والنسائي ٨/ ٢٣٣ وابن ماجه ٢٣١٧ والطحاوي في «المعاني» ٤/ ١٥٤ و«المشكّل» ١/ ٣٢٩-٣٣٠ والدارقطني ٤/ ٢٣٩ وابن حبان ٥٠٧٠ وابن الجارود ٩٩٩ و١٠٠٠ والجصاص في «الأحكام» ١/ ٣١٣-٣١٤ والطبراني ٢٣/ ٨٠٣-٩٠٢ والبيهقي ١٠/ ١٤٣-١٤٩ والبخاري في «شرح السنة» ٢٥٠٨ من طرق كلهم من حديث أم سلمة، رَوَاهُ بِالْفَافِظِ مُتَقَارِبَةً، وَلَفْظُ الْمُصَنِّفِ لِأَحَدِي رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ. وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢/ ٣٣٢ وابن أبي شيبة ٧/ ٢٣٤-٢٣٥ وابن ماجه ٢٣١٨ وصححه ابن حبان ٥٠٧١

(١) عامة الروايات «المؤمنين» بدل «المسلمين» وفي مسند أحمد ٤/ ٢٦٨-٢٧٤ وفي صحيح ابن حبان أيضاً ٢٣٣ «المؤمن» على التوحيد، وعند الخطيب البغدادي «المسلمين».

ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار».

**المسألة الثامنة:** إذا ثبت هذا فإن مدار حُكم الحاكم هو في الظاهر على كلام الخصمين لا حظ له في الباطن؛ لأنه لا يبلغه علمه، فلا ينفذ فيه حكمه؛ وإنما يحكم في الظاهر والباطن الظاهر الباطن سبحانه، وهذا رسول الله ﷺ المصطفى للاطلاع على الغيب يتبرأ من الباطن، ويتنصل من تعدي حكمه إليه، فكيف بغيره من الخلق؟

**المسألة التاسعة:** هذا يدل على أن الحاكم مُصيب في حكمه في الظاهر وإن أخطأ الصواب عند الله تعالى في الباطن، لأنه سبحانه قال: ﴿وَتَذْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا﴾ بحكمهم ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ بطلان ذلك، والحاكم في عفو الله وثوابه، والظالم في سُخط الله تعالى وعقابه.

**الآية التاسعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الآية: ١٨٩]. فيها اثنتا عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: وفيه قولان:

أحدهما: أن ناساً سألوا عن زيادة الأهلة ونقصانها فنزلت هذه الآية<sup>(١)</sup>.

[١٣٣] الثاني: روي عن قتادة: «أن النبي ﷺ سُئِلَ لِمَ جُعِلَتِ الْأَهْلَةُ؟ فأنزل الله تعالى الآية». والحكمة فيه أن الله تعالى خلق الشمس والقمر آيتين. وفي الأثر: أنه وكل بهما ملكين؛ ورُتِبَ لهما مَظْلَعَيْنِ، وصرفهما بينهما لمصلحتين: إحداهما دنيوية وهي مقرونة بالشمس، والأخرى دينية وهي مبنية على القمر؛ ولهذه الحكمة جعل أهل تأويل الرؤيا الشمس ملكاً أعجيباً والقمر ملكاً عريباً.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾: يعني: في صومهم وإفطارهم وأجالهم في تصرفاتهم ومنافع كثيرة لهم.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَالْحَجُّ﴾: ما فائدة تخصيص الحج آخراً مع دخوله في عموم اللَّفْظِ

وكذا صححه البوصيري في «الزجاجة» ص ١٤٧، وهو حسن لأجل محمد بن عمرو، وحديثه حسن لكن يصح في الشواهد والمتابعات.

[١٣٣] أخرجه الطبري ٣٠٧٤ عن قتادة مرسلأ، وكرره ٣٠٧٥ عن الربيع بن أنس، وهذا مرسل أيضاً، وورد موصولاً عن ابن عباس أخرجه الطبري ٣٠٨٠، وفيه عطية العوفي ضعيف، وعنه مجاهيل؛ وورد عن ابن جريج أخرجه الطبري ٣٠٧٧، وهذا معضل، فهذه الروايات، وإن كانت واهية إلا أنها ربما تتأيد بمجموعها، ويعلم أن له أصلاً، والله أعلم.

(١) ذكره الواحدي في «الأسباب» ٩٨ بقوله: قال الكلبي اهـ والكلبي متروك.

الأول؟ وهي أنَّ العرب كانت تحجُّ بالعدد وتبَدِّل الشهور؛ فأبطل الله تعالى فِعْلَهُمْ وقَوْلَهُمْ، وجعله مقروناً بالرؤية.

**المسألة الرابعة:** إذا ثبت أنه ميقَاتٌ فعليه يعوِّل؛ لقوله ﷺ:

[١٣٤] «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، فإن لم يُرَ فليرجع إلى العدد المرتب عليه، وإن جهَلَ أول الشهر عَوِّل على عدد الهلال قبله، وإن علم أوله بالرؤية بُني آخره على العدد المرتب على رؤيته، لقوله ﷺ:

[١٣٥] «فإن غَمَّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

[١٣٦] روي: «فإن غَمَّ عليكم فعدُّوا ثلاثين، ثم أفطروا».

**المسألة الخامسة:** إذا رأى أحدَ الهلالِ كبيراً: قال علماؤنا: لا يعوِّل على كبره ولا على صِغَرِه، وإنما هو من ليلته، لما رُوِيَ عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إن الأهلَّةَ بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيتُموه بعد ما تزول الشمس فهو لليلةٍ المستقبلِ. وقد رَوَى مالك: أنَّ هلال شوال رئي بَعَثِي فلم يُفْطِر عثمان رضي الله عنه حتى أمسى [وغيبت الشمس]<sup>(١)</sup>، وروي عن أبي البَحْتَرِيِّ<sup>(٢)</sup>، قال: قدمنا حُجَاجاً حتى إذا كُنَّا بالصفَّاح رأينا هلال ذي الحجة كأنه ابنُ خمس ليالٍ، فلما قدمنا على ابن عباس سألناه فقال: جعل الله الأهلَّةَ مواقيت يُصَامُ لرؤيتها ويفطر لرؤيتها.

**المسألة السادسة:** إذا رئي قبل الزوال فهو لليلةٍ المستقبلِ: وقال ابن حبيب، وابن وهب، وغيرهما: هو للماضية. وروِيَ في ذلك أثرٌ ضعيف عن عمر رضي الله عنه. والصحيح عن عمر: أنَّ الأهلَّةَ بعضها أكبر من بعض، فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته.

**المسألة السابعة:** قال قوم: إن المناسك من صَوْمٍ وحجٍ تنبني على حساب منازل القمر، وقد تقدَّم الردُّ عليهم.

**المسألة الثامنة:** عند علمائنا أنه يجوزُ الإحرام بالحج قبل أشهر الحج، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لا يجوزُ الإحرام بالحج قبل أشهر الحج.

وتعلَّق بعضُ علمائنا بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، فجعل جميعها ميقَاتاً للحج، وذلك لا يجوزُ، لأنَّ هذه الآية أفادت بيانَ حِكْمَةِ الأهلَّة في الجملة، فأما

[١٣٤] صحيح. هو صدر الحديث المتقدم برقم ٩٧.

[١٣٥] صحيح. هو عجز الحديث المتقدم برقم ٩٧.

[١٣٦] تقدم برقم ١٠٣ فانظره.

(١) زيادة عن «الموطأ» ٢٨٧/١.

(٢) هو سعيد بن فيروز أبو البَحْتَرِيِّ - بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة - ابن أبي عمران الطائي الكوفي ثقة ثبت، كثير الإرسال، من الثالثة، توفي سنة ٨٣ روى له الأئمة الستة. اهـ تقريب. فهو في عداد التابعين.

تخصيصُ الفوائد بالأهلة وتعيينها فإنما تؤخذ من دليل آخر؛ ألا ترى أنه لا يُصام لجميعها، فكذلك لا يحج لجميعها. وقد بين الله تعالى ذلك في آية أخرى، فقال: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾<sup>(١)</sup> فبين أن أهله معلومةٌ مخصوصة من بين جميع الأهلة. وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ إِلَهُ يَأْن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾:

[١٣٧] كان سبب نزولها فيما روى الزهري: أن أناساً من الأنصار كانوا إذا أهلوا بالعمرة لم يحل بينهم وبين السماء شيء، فإذا خرج الرجل منهم بعد ذلك من بيته فرجع لحاجة لا يدخل من باب الحجرة من أجل سَقْفِ البيت أن يحولَ بينه وبين السماء؛ فبقتحم الجدار من ورائه؛ ثم يقوم في حجرته فيأمرُ بحاجته، فتخرج إليه من بيته، حتى بلغنا أن النبي ﷺ أهل بالعمرة زمن الحُدَيْبِيَّة فدخل حُجْرَتَهُ، فدخل رجلٌ من الأنصار على أثره كان من بني سلمة، فقال له النبي ﷺ: «إني أحمسي». قال الزهري: وكانت الحُمْس<sup>(٢)</sup> لا يبالون ذلك. قال الأنصاري: وأنا أحمسي - يعني على دينك - فأنزل الله تعالى الآية.

**المسألة العاشرة:** في تأويلها ثلاثة أقوال: الأول: أنها بيوت المنازل. الثاني: أنها النساء أمِرنا بإتيانهن من القبل لا من الدبر. الثالث: أنها مثل؛ أمر الناس أن يأتوا الأمور من وجوهها.

**المسألة الحادية عشرة:** في تحقيق هذه الأقوال: أما القول إن المراد بها النساء: فهو تأويلٌ بعيد لا يضارُ إليه إلا بدليل، فلم يوجد ولا دَعَتْ إليه حاجة. وأما كونه مثلاً في إتيان الأمور من وجوهها: فذلك جائز في كل آية؛ فإن لكل حقيقة مثلاً منها ما يقرب ومنها ما يبعد. وحقيقة هذه الآية البيوت المعروفة، بدليل ما روي في سبب نزولها من طرق متعددة ذكرنا أوْعَبَها، عن الزهري، فحقَّق أنها المراد بالآية، ثم ركب من الأمثال ما يحمله اللفظ ويقرب، ولا يعارضه شيء.

**المسألة الثانية عشرة:** قال علماؤنا: هذا دليلٌ على مسألة من الفقه، وهي أن الفعل بنية العبادة لا يكون إلا في المندوبات خاصة دون المباح ودون المنهي عنه. واقتحامُ البيوت من ظهورها عند التلبس

-----  
[١٣٧] حسن. أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» ١٩٤ و ١٩٥ والطبري ٣٠٨٩ والجصاص في «أحكامه» ١/ ٣١٨-٣١٩ كلهم عن معمر عن الزهري مرسلًا، وورد من مرسل مجاهد أخرجه الطبري ٣٠٨٨، وورد من مرسل قيس بن حبتر أخرجه الطبري ٣٠٨٤، وورد من مرسل السدي أخرجه الطبري ٣٠٩١ وكرره ٣٠٩٣ من مرسل الربيع بن أنس، وورد موصولاً عن ابن عباس، أخرجه الطبري ٣٠٩٢ وإسناده ضعيف؛ عطية العوفي وإه، وعنه مجاهيل. وورد من حديث جابر بن عبد الله، أخرجه الحاكم ٤٨٣/١ والواحدي ١٠٠، وإسناده حسن رجاله ثقات، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الحافظ في «الفتح» ٢٢٧/٣: إسناده على شرط مسلم اهـ فالحديث يتأيد بهذه الشواهد والطرق، والله أعلم.

(١) سورة البقرة: ١٩٧.

(٢) الحمس: هم قریش، وكنانة، وثقيف، وجُشَم، وخزاعة، وبنو عامر، وبنو نصر بن معاوية. سُمُوا بذلك لتشدهم في دينهم، والحماسة: الشدة اهـ القرطبي ٣٤٥/٢.

بالعُمرة لم يكن نَذْباً فيُقصَد به وَجْه القُرْبَة؛ ولذلك لا يتعلّق النذرُ بمباح ولا منهيّ عنه، وإنما يتعلّق بكل مندوب؛ وهذا أصل حسن.

**الآية الموفية أربعين:** قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الآية: ١٩٠]. فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** في مقدمة لها: إِنَّ اللَّهَ سبحانه بعث نبيّه ﷺ بالبيان والحجة، وأوعزَ إلى عباده على لسانه بالمعجزة والتذكرة، وفسح لهم في المهل، وأزخى لهم في الطيل<sup>(١)</sup> ما شاء من المدة بما اقتضته المقادير التي أنفذها، واستمرت به الحكمة، والكفار يقابلونه بالبحود والإنكار، ويعتمدونه وأصحابه بالعداوة والإذابة، والباري سبحانه يأمر نبيّه عليه السلام وأصحابه باحتمال الأذى والصبر على المكروه، ويأمرهم بالإعراض تارة وبالعفو والصفح أخرى، حتى يأتي الله بأمره، إلى أن أذن الله تعالى لهم في القتال. ف قيل: إنه أنزل على رسوله: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا﴾<sup>(٢)</sup> وهي أول آية نزلت، وإن لم يكن أحد قاتل، ولكن معناه: أذن للذين يعلمون أن الكفار يعتقدون قتالهم وقتلهم بأن يقاتلوهم على اختلاف القراءتين، ثم صار بعد ذلك فرضاً، فقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾. ثم أمر بقتال الكل، فقال: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. الآية. وقيل: إن هذه الآية أول آية نزلت. والصحيح ما رتبناه؛ لأن آية الإذن في القتال مكينة، وهذه الآية مدنية متأخرة.

**المسألة الثانية:** في سبب نزولها:

[١٣٨] روي: أن النبي ﷺ لما سار إلى العُمرة زمن الحديبية فصده المشركون عنها، فأمر بقتالهم، فبايع على ذلك، ثم أذن له في الصلح إلى أمر ربك أعلم به.

**المسألة الثالثة:** قال جماعة: إن هذه الآية منسوخة بآية براءة، وهذا لا يصح؛ لأنه أمر هاهنا بقتال من قاتل، وكذلك أمر بذا بَعْدَه، فقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾<sup>(٤)</sup> يَدُ أن أشهب روى، عن مالك أن المراد هاهنا أهل المدينة، أمروا بقتال من قاتلهم. وقال غيره: هو خطاب للجميع، وهو الأصح؛ أمر كل أحد أن يُقاتِل مَنْ قاتله، إذ لا يمكن سواه؛ ألا تراه كيف بيّنها تعالى في سورة براءة بقوله: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾<sup>(٥)</sup>؛ وذلك لأن المقصود أولاً كان

[١٣٨] واه بمرّة. ذكره الواحدي في «أسباب النزول» ١٠٢ والبغوي ١/ ٦١-٦٢ بقولهما: قال الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس بأنهم منه، وهذا إسناد ساقط، الكلبي: هو محمد بن السائب متروك متهم بالكذب، فلا يصح كون ذلك سبب نزول بخبر ساقط.

- (١) حبل تشد به قائمة الدابة، ويربط في وتد أو (٣) التوبة: ٥.  
نحوه. (٤) التوبة: ٣٦.  
(٢) الحج: ٣٩. (٥) التوبة: ١٢٣.

أهل مكة فتعينت البداية بهم وبكل من عرّض دونهم أو عاونهم؛ فلما فتح الله تعالى مكة كان القتال لمن يلي ممن كان يؤذي، حتى تعم الدعوة وتبلغ الكلمة جميع الآفاق، ولا يبقى أحد من الكفرة، وذلك مُتَمَادٍ إلى يوم القيامة، ممتد إلى غاية هي قول النبي ﷺ:

[١٣٩] «الخیل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة: الأجر والغنيمة». وذلك لبقاء القتال: وذلك لقوله تعالى: ﴿وَقِيلُوا لَهُمْ هَئِذَا تَوَلَّوْا فَذُكِّرُوا﴾ (١).

وقيل: غايته نزول عيسى بن مريم عليه السلام.

[١٤٠] قال ﷺ: «ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً يكرس الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية». وذلك موافق للحديث قبله؛ لأن نزول عيسى عليه السلام من أشراط الساعة. وسيقاتل الدجال، ويأجوج ومأجوج، وهو آخر الأمر. وقال جماعة من الفقهاء: إن الجهاد بعد فتح مكة ليس بفرض إلا أن يستنفر الإمام أحداً منهم، قاله سفيان الثوري ومال إليه سحنون، وظنه قوم بابن عمر حين رأوه مواظباً على الحج تاركاً للجهاد، وقد قال النبي ﷺ:

[١٤١] «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا». ثبت ذلك عنه.

[١٣٩] صحيح. أخرجه مسلم ١٨٧٢ وأحمد ٣٦١/٤ والنسائي ٢٢١/٦ والطحاوي في «المشكّل» ٢٢٣ و ٢٢٤ وابن حبان ٤٦٦٩ والطبراني ٢٤٠٩ و ٢٤١٠ و ٢٤١١ و ٢٤١٢ والبيهقي ٣٢٩/٦ والبغوي في «شرح السنة» ٢٦٤٦ كلهم من حديث جرير بن عبد الله. وله شاهد من حديث عروة البارقي، أخرجه البخاري ٢٨٥٠ و ٢٨٥٢ و ٣١١٩ ومسلم ١٨٧٣ وشاهد من حديث ابن عمر أخرجه البخاري ٢٨٤٩ ومسلم ١٨٧١، وفي الباب أحاديث تبلغ به حد الشهرة، والله أعلم.

[١٤٠] صحيح. أخرجه البخاري ٢٢٢٢ ومسلم ١٥٥ وأحمد ٤٩٣/٢ - ٤٩٤ - ٥٣٧ وعبد الرزاق ٢٠٨٤٠ والحميدي ١٠٩٧ وابن أبي شبة ١٤٤/١٥ وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» ٢٩٧٣ والترمذي ٢٢٣٣ وابن ماجه ٤٠٧٨ والطحاوي في «المشكّل» ١٠٣ و ١٠٤ وابن حبان ٦٨١٨ وابن منده في «الإيمان» ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» ٤٢٧٥ من طرق كلهم من حديث أبي هريرة، وله شواهد كثيرة، وستأتي.

[١٤١] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٣٤ و ٢٧٨٣ و ٣٠٧٧ ومسلم ١٣٥٣ وأبو داود ٢٤٨٠ والترمذي ١٥٩٠ وعبد الرزاق ٩٧١٣ وأحمد ٢٢٦/١ - ٣١٥ والدارمي ٢٣٩/٢ وابن حبان ٤٥٩٢ وابن الجارود ١٠٣٠ والطبراني ١٠٩٤٤ والبيهقي ١٩٥/٥ والبغوي في «شرح السنة» ٢٠٠٣ كلهم من حديث ابن عباس، وله شاهد من حديث عائشة أخرجه البخاري ٣٠٨٠ و ٣٩٠٠ و ٤٣١٢ ومسلم ١٨٦٤ وأبو يعلى ٤٩٥٢ وابن حبان ٤٨٦٧ والطحاوي في «المشكّل» ٢٥٤/٣ والبيهقي ١٤/٩ - ١٧. وفي الباب أحاديث أخر، وستأتي إن شاء الله تعالى.

(١) البقرة: ١٩٣.

(٢) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٩٠/٢: «يوضع الجزية» الصواب في معناه: أنه لا يقبلها ولا يقبل من الكفار إلا الإسلام، ومن بذل منهم الجزية لم يكف عنه بها، بل لا يقبل إلا الإسلام أو القتل، هكذا قاله الإمام أبو سليمان الخطابي وغيره من العلماء رحمهم الله تعالى اهـ ملخصاً.

وهذا هو دليلنا، لأنه أخبر أن الجهاد باقٍ بعد الفتح، وإنما رفع الفتح الهجرة، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾؛ يعني كُفراً ويكون الدين لله.

ومواظبة ابن عمر رضي الله عنه على الحج لأنه اعتقد الحق، وهو أن الجهاد فَرَضَ على الكفاية إذا قام به بعض المسلمين سقط عن الباقيين.

ويحتمل أن يكون رأى أنه لا يجاهد مع ولاية الجور. والأول أصح؛ لأنه قد كان في زمانه عدول وجائرون، وهو في ذلك كله مؤثر للحج مواظب عليه.

**المسألة الرابعة:** لما أقام النبي ﷺ يدعو عشرة أعوام أو ثلاثة عشر عاماً أو خمسة عشر عاماً على اختلاف الروايات في مدة مقامه بمكة، ثم تعين القتال بعد ذلك، سقط فَرَضُ الدعوة إلا على الذين لم تبليغهم، وبقيت مستحبة. فاما الآن فقد بلغت الدعوة وعمت وظهر العناد، ولكن الاستحباب لا ينقطع.

[١٤٢] رَوَى مسلم، وغيره، أن النبي ﷺ قال: «ادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، فَإِنْ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ»، فذكر الدعاء إلى الشهادة، ثم إلى الهجرة أو إلى الجزية، وهذا إنما كان بعد نزول آية الجزية، وذلك بعد الفتح.

[١٤٣] وصَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُضْطَلِّقِ مِنْ خُزَاعَةَ وَهُمْ غَارُونَ فَقَتَلَ وَسَبَى.

[١٤٢] صحيح. أخرجه مسلم ١٧٣١ وأبو داود ٢٦١٢ و٢٦١٣ والترمذي ١٤٠٨ و١٦١٧ والدارمي ٢/ ٢١٥-٢١٦-٢١٧ وابن ماجه ٢٨٥٨ والشافعي ٢/ ح ٣٨٤ وأحمد ٥/ ٣٥٢-٣٥٨ وعبد الرزاق ٩٤٢٨ وأبو يعلى ١٤١٣ وأبو عبيد في «الأموال» ٤٢٤ وكذا ابن زنجويه ١٠٢ و١٠٣ وابن حبان ٤٧٣٩ وابن الجارود ١٠٤٢ والطحاوي في «المعاني» ٢٠٧/٣ والبيهقي ٩/ ١٥-٤٩-٩٧ والبخاري في «شرح السنة» ٢٦٦٩ من طرق عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: «اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال - أو خلال - فإِيتَهُنَّ ما أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم، وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، فلا تجعل لهم ذمة الله، ولا ذمة نبيه، ولكن اجعل لهم ذمتك، وذمة أصحابك فإنكم إن تخفروا ذمكم، وذم أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله، وذمة رسوله، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا» لفظ مسلم بحرفيته.

[١٤٣] صحيح. أخرجه البخاري ٢٥٤١ ومسلم ١٧٣٠ وأبو داود ٢٦٣٣ من حديث ابن عمر، وسيأتي إن شاء الله تعالى.



فعلم ﷺ الجائز والمستحب .

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسَدُّوْا﴾: فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: لا تقتلوا مَنْ لم يقاتل، وعلى هذا تكون الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾<sup>(١)</sup>، و﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسَدُّوْا﴾: أي لا تقاتلوا على غير الدين، كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُم﴾؛ يعني ديناً.

الثالث: ألا يقاتل إلا مَنْ قاتل، وهم الرجال البالغون؛ فأما النساء والولدان والرهبان والحشوة فلا يُقتلون؛ وبذلك أمر أبو بكر الصديق رضي الله عنه يزيد بن أبي سفيان حين أرسله إلى الشام إلا أن يكون لهؤلاء إداية. وفيه ست صور:

الأولى: النساء: قال علماؤنا: لا تقتلوا النساء إلا أن يقاتلن

[١٤٤] لنهي النبي ﷺ عن قتلهن؛ خرجه البخاري ومسلم والأئمة، وهذا ما لم يقاتلن، فإن قاتلن قُتلن. قال سحنون: في حالة المقاتلة<sup>(٣)</sup>.

والصحيح جواز قتلهن، إذا قاتلن على الإطلاق في حالة المقاتلة وبعدها لعموم قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُم﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، وللمرأة آثار عظيمة في القتال؛ منها الإمداد بالأموال، ومنها التحريض على القتال، فقد كن يخرجن ناشرات شعورهن، نادبات، مثيرات للثأر، معيرات بالفرار، وذلك يبيح قتلهن.

الثانية: الصبيان؛ فلا يقتل الصبي لنهي النبي ﷺ عن قتل الذرية<sup>(٤)</sup>، خرجه الأئمة كلهم، فإن قاتل قُتل سائلة القتال، فإذا زال القتال ففي سماع يحيى في «العتبية» يقتل، وكذلك المرأة.

والصحيح أنه لا يقتل، فإنه لا تكليف عليه، وفي «ثمانية أبي زيد»: لا تقتل المرأة ولا الصبي إذا قاتلا، وأخذاً بعد ذلك أسيرين إلا أن يكونا قتلاً، وهذا لا يصح لأن القتل هاهنا ليس قصاصاً، وإنما

[١٤٤] صحيح. مراده ما أخرجه البخاري ٣٠١٤ و ٣٠١٥ ومسلم ١٧٤٤ وأبو داود ٢٦٦٨ والترمذي ١٥٦٩ والدارمي ٢٢٢/٢ ومالك ٦/٢ والشافعي ١٠٣/٢ وأحمد ٣٤/٢ - ٧٥-٧٦ والطحاوي ٢٢١/٣ وابن حبان ١٣٥ والطبراني ١٣٤١٦ والبيهقي ٩٤/٤ من طرق عن نافع عن ابن عمر قال: وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ، فنهي رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان لفظ البخاري في روايته الثانية.

(١) التوبة: ٣٦. (٢) التوبة: ٥.

(٣) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٤٨/١٢ في الكلام على حديث ابن عمر المتقدم: أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث، وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا، فإن قاتلوا، قال جماهير العلماء: يقاتلون، وأما شيوخ الكفار، فإن كان فيهم رأي قتلوا، وإلا ففيهم وفي الرهبان خلاف، قال مالك وأبو حنيفة: لا يقتلون. والأصح في مذهب الشافعي قتلهم اهـ وسيأتي مزيد كلام في ذلك.

(٤) هو المتقدم.

هو ابتداء وحدّ. والذي يقوّي عندي قتل المرأة لما فيها من المُنّة<sup>(١)</sup>، والعفو عن الصّبي لعفو الله سبحانه عنه في مسائل الذنوب<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: الرهبان: قال علماؤنا: لا يُقتلون ولا يُسترقّون؛ بل يُترك لهم ما يعيشون به من أموالهم، وهذا إذا انفردوا عن أهل الكفر، لقول أبي بكر رضي الله عنه ليزيد بن أبي سفيان: وستجد أقواماً حبّسوا أنفسهم فذرهم وما حبّسوا أنفسهم له، فإن كانوا مع الكفار في الكنائس قُتلوا. ولو ترهبت المرأة روى أشهب عنه أنها لا تُهاج<sup>(٣)</sup>. وقال سحنون: لا يغير الترهّب حكمها.

والصحيح عندي رواية أشهب؛ لأنها داخلة تحت قوله: فذرهم وما حبّسوا أنفسهم له.

الرابعة: الزمّنى: قال سحنون: يقتلون، وقال ابن حبيب: لا يُقتلون.

والصحيح عندي أن تُعتبر أحوالهم؛ فإن كان فيهم إذاية قُتلوا، وإلا تركوا وما هم بسبيله من الزّمانة، وصاروا مالاً على حالهم وحشوة.

الخامسة: الشيوخ: قال مالك في كتاب محمد: لا يُقتلون، ورأى قتلهم لما روى النسائي عن سُمرة بن جندب أن النبي ﷺ قال:

[١٤٥] «اقتلوا الشيوخ المشركين واستحيوا شرّهم»<sup>(٤)</sup>.

[١٤٥] ضعيف. أخرجه الترمذي ١٥٨٣ والطبراني في «الكبير» ٦٩٠٢ كلاهما عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سُمرة مرفوعاً، وإسناده ضعيف، وله علتان: سعيد بن بشير ضعيف الحديث، والحسن مدلس، وقد عنعن، والجمهور على أنه لم يسمع من سُمرة سوى حديث العقيقة، وأما الوليد، فقد صرح بالتحديث عند الطبراني، فزالت شبهة التدليس، وكرره الطبراني ٦٩٣٢/٧ من وجه آخر عن سعيد بن بشير عن مطر الوراق عن الحسن عن سُمرة مرفوعاً به، وإسناده ضعيف لضعف سعيد بن بشير، وفيه أيضاً

(١) المنة: - بضم الميم - القوة.

(٢) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٣/ ١٧٥- ١٨٠: إذا ظفر الإمام بالكفار، لم يجز أن يقتل صبياً لم يبلغ بغير خلاف، لحديث ابن عمر، ولأن الصبي يصير رقيقاً بنفس السبي، ففي قتله إتلاف المال، وإذا سبي متفرداً صار مسلماً، فإتلافه إتلاف من يمكن جعله مسلماً. قال: ولا تقتل امرأة ولا شيخاً، وبذلك قال مالك وأصحاب الرأي، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق ومجاهد وابن عباس، وقال الشافعي في أحد قوليهِ وابن المنذر: يجوز قتل الشيوخ. قال: ولا يقتل زَيْن ولا أعمى ولا راهب، والخلاف فيهم كالخلاف في الشيخ. ولا يقتل العبيد، وبه قال الشافعي لأنهم يصيرون رقيقاً للمسلمين بنفس السبي. قال: ومن قاتل ممن ذكرنا جاز قتله، لأن النبي ﷺ قتل يوم قريظة امرأة ألفت رجلاً على محمود بن مسلمة، ومن كان من هؤلاء الرجال المذكورين ذا رأي يعين به في الحرب جاز قتله. لا نعلم في ذلك خلافاً، وبهذا قال الأوزاعي والثوري والليث والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي. قال: والمريض يقتل إذا كان ممن لو كان صحيحاً قاتل، لأنه بمنزلة الإجهاز على الجريح، إلا أن يكون ميتوساً من برئه، فيكون بمنزلة الزمن اهـ ملخصاً.

(٣) أي لا يتعرض لها ولا تزعم.

(٤) الشرح: الأصل والعرق، والمراد هنا: أول الشباب. قال عبد الله بن أحمد عقب الرواية ١٣/٥ ح ١٩٦٣٢:

سألت أبي عن تفسير هذا الحديث، فقال: الشيخ لا يكاد أن يسلم، والشاب أقرب إلى الإسلام من الشيخ.

وهذا نص، ويعضده عموم القرآن ووجود المعنى فيهم من المحاربة والقتال، إلا أن يدخلهم التشيخ والكبر في حد الهرم والفند<sup>(١)</sup>، فتعود زمانة، ويلحقون بالصورة الرابعة وهي الزماني، إلا أن يكون في الكل إذابة بالرأي، ونكاية بالتدبير فيقتلون أجمعون، والله أعلم.

السادسة: العُصفاء: وهم الأجراء والفلاحون، وكل من هؤلاء حشوة. وقد اختلف فيهم؛ فقال مالك في كتاب محمد: لا يُقتلون. وفي وصية أبي بكر الصديق رضي الله عنه ليزيد بن أبي سفيان: لا تقتلن عسيفاً<sup>(٢)</sup>. والصحيح عندي قتلهم؛ لأنهم إن لم يقاتلوا فهم ردة للمقاتلين، وقد اتفق أكثر العلماء على أن الردة يحكم فيه بحكم المقاتل، وخالفهم أبو حنيفة؛ وقد مهّذنا الدليل في المسألة، وأوضحنا وجوب قتله في مسائل الخلاف بما فيه غنية، والله أعلم.

**الآية الحادية والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَفْتَنُوهُمْ وَآخِزُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَرْجُوهُمْ وَالْغَنَّةَ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ وَلَا تَقْبَلُوا عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلَكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ۖ فَإِنْ أَنْهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الآية: ١٩١، ١٩٢]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** المعنى حيث أخذتموهم، وفي هذا دليل ظاهر على قتل الأسير، وقد روى الترمذي عن علي:

[١٤٦] أن رسول الله ﷺ هبط عليه جبريل عليه السلام، فقال: خيرهم - يعني أصحابك - في أسرى بدر: القتل أو الفداء على أن يقتل منهم قابلاً مثلهم. قالوا: الفداء، ويقتل منا. [١٤٧] وقد ثبت عن أنس: «أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر<sup>(٣)</sup>؛ فقيل له:

عننة الحسن، فلا فائدة في هذه المتابعة، وورد من طريق آخر عن الحجاج، وهو ابن أرطاة عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً، أخرجه أبو داود ٢٦٧٠ وأحمد ٥/ ١٢- ٢٠ والطبراني ٦٩٠٠ و ٦٩٠١ والبيهقي ٩٢/ ٩، وهذا إسناد ضعيف، الحجاج بن أرطاة صدوق لكنه كثير الخلط والتدليس، وقد عنعن، والحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة في قول الجمهور، وذهب قوم إلى أنه لم يسمع منه شيئاً، إنما هو كتاب، وقال الزيلعي في «نصب الراية» ٣/ ٣٨٦: قال البيهقي: الحجاج بن أرطاة غير محتج به، والحسن عن سمرة منقطع في غير حديث العقيقة على ما ذكره بعض أهل العلم بالحديث. وسكت الزيلعي، وهذه موافقة، فالخير ضعيف، لا حجة فيه، والله أعلم، وانظر «فتح القدير لابن الهمام» ٥/ ٤٣٦- ٤٣٧ بتخريجي.

[١٤٦] يأتي تخريجه في سورة الأنفال آية ٦٧ إن شاء الله تعالى، وهو حديث منكر بهذا اللفظ، وانظر تفسير الشوكاني ١٠٦٨ والكشاف ٤٣٣ وكلاهما بتخريجي.

[١٤٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٤٦ و ٢٨٦٤ و ٥٨٠٨ ومسلم ١٣٢٧ وأبو داود ٢٦٨٥ والترمذي ١٦٩٣ وابن

(١) الفند: تغير العقل بسبب هرم أو مرض أو نحوه.

(٢) خير وصية أبي بكر ليزيد بن أبي سفيان، أخرجه البيهقي ٩/ ٨٩- ٩٠ من طرق كثيرة تأييد بمجموعها، وإن كان عامتها مراسيل، والله أعلم.

(٣) المغفر: زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة.

إِنْ إِبْنُ خَطْلٍ مَتَعَلَّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: اقْتُلُوهُ».

**المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْمَكْرَمِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾:** فيه قولان:

أحدهما: أنه محكم، قاله مجاهد وأبو حنيفة.

الثاني: أنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(١)</sup>. وقال قتادة: هو منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: وقد حضرت في بيت المقدس - طهره الله - بمدرسة أبي عتبة<sup>(٣)</sup> الحنفي والقاضي الريحاني<sup>(٤)</sup> يلقي علينا الدرس في يوم الجمعة، فبينما نحن كذلك إذ دخل علينا رجل يهوي المنظر على ظهره أطمار، فسلم سلام العلماء، وتصدر في صدر المجلس بمدارح<sup>(٥)</sup> الرعاء، فقال له الريحاني: من السيد؟ فقال له: رجل سلبه الشطار<sup>(٦)</sup> أمس، وكان مقصدي هذا الحرم المقدس، وأنا رجل من أهل صاغان<sup>(٧)</sup> من طلبة العلم. فقال القاضي مبادراً: سلوه، على العادة في إكرام العلماء بمبادرة سؤالهم. ووقعت الفرقة على مسألة الكافر إذا التجأ إلى الحرم، هل يقتل فيه أم لا؟ فأتى بأنه لا يقتل، فستل عن الدليل، فقال: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْمَكْرَمِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾. قرىء: «ولا تقتلوهم ولا تقاتلوهم»، فإن قرىء ولا تقتلوهم فالمسألة نص، وإن قرىء ولا تقاتلوهم فهو تنبيه؛ لأنه إذا نهى عن القتال الذي هو سبب القتل كان دليلاً يبيناً ظاهراً على النهي عن القتل. فاعترض عليه القاضي الريحاني منتصراً للشافعي ومالك وإن لم ير مذهبهما على العادة، فقال: هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾. فقال له الصاغاني: هذا لا يليق بمنصب القاضي وعلمه، فإن هذه الآية التي اعترضت بها عليّ عامة في الأماكن، والآية التي احتججت بها خاصة، ولا يجوز لأحد أن يقول إن العام ينسخ الخاص، فأبهت القاضي الريحاني. وهذا من بديع الكلام.

وقد سأل بعض المتأخرين من أصحابنا أهل بلادنا، فقال لهم: إن العام عند أبي حنيفة ينسخ الخاص، وهذا البائس ليته سكت عما لا يعلم، وأمسك عما لا يفهم، وأقبل على مسائل مجردة.

-----  
ماجه ٢٨٠٥ ومالك ٤٢٣/١ والحميدي ١٢١٢ والنسائي ٥/ ٢٠٠-٢٠١ وابن أبي شيبة ٤٩٢/١٤ والدارمي ٧٣-٧٤ وأحمد ١٠٩/٣ و ١٦٤-١٨٦-٢٣١ وابن حبان ٣٧١٩ وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» ص ١٤٣ والبيهقي ٥٩/٧ و ٢٠٥/٨ والبغوي في «شرح السنة» ٢٠٠٦ من طرق كلهم من حديث أنس.

- 
- (١) التوبة: ٥. (٥) المدرع والدزاعة: ضرب من الثياب، وهي من لباس الرعاة.
- (٢) البقرة: ١٩٣. (٦) الشطار: جمع شاطر، وهو الذي أعيا أهله ومؤدبه خبثاً وشرأ.
- (٣) كذا في النسخ، وفي تفسير القرطبي ٣٥٢/٢ (٦) الشطار: جمع شاطر، وهو الذي أعيا أهله ومؤدبه خبثاً وشرأ.
- (٤) في نسخة وتفسير القرطبي «الزنجاني». (٧) كورة عظيمة وراء النهر.

[١٤٨] وقد رَوَى الأئمة عن ابن عباس أَنَّ النبي ﷺ قال يوم فَتَحَ مكة: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ».

فقد ثبت النهي عن القتال فيها قرآنًا وسنة؛ فإن لجأ إليها كافرٌ فلا سبيل إليه. وأما الزاني والقاتل فلا بد من إقامة الحدِّ عليه؛ إلا أن يتدبَّر الكافرُ بالقتال فيها فيقتل بنصِّ القرآن.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَنْتُمْ لَهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾: هذا يبيِّن أنَّ الكافرَ إذا قاتل قُتِلَ بكلِّ حال، بخلاف الباغي المُسلم فإنه إذا قاتل يُقاتل بنية الدَّفْع، ولا يُتَّبَع مُدْبِر، ولا يُجْهَزُ على جريح؛ وهذا يبيِّن.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٩٧): يعني انتهوا بالإيمان فإنَّ الله يغفرُ لهم جميع ما تقدم، ويرحم كلَّاً منهم بالعفو عما اجترم. وهذا ما لم يُؤَسَّر، فإن أسير منعه الإسلام عن القتل وبقي عليه الرق، لما رَوَى مسلم وغيره، عن عمران بن حصين.

[١٤٩] أنَّ ثقيفاً كانت حلفاء لبني عقيل في الجاهلية، فأصاب المسلمون رجلاً من بني عقيل ومعه ناقةٌ له، فَأَتَوْا به النبي ﷺ، فقال: يا محمد؛ بم أخذتني وأخذت سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ قال: «أَخَذْتُكَ بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ ثَقِيفٍ»، وقد كانوا أَسْرَوْا رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فكان النبي ﷺ يمرُّ به وهو محبوس، فيقول: يا محمد، إني مُسلم. قال: «لَوْ كُنْتَ قُلْتَ ذَلِكَ وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفْلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ»، ففداه رسولُ الله ﷺ برجلين من المسلمين، وأمسك الناقةَ لنفسه.

**الآية الثانية والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ الْفَالِغِينَ﴾ [الآية: ١٩٣]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾: يعني كُفِّر، بدليل قوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] يعني الكُفْر، فإذا كفروا في المسجد الحرام، وعبدوا فيه الأصنام، وعذبوا فيه أهلَ الإسلام ليردُّوهم عن دينهم، فكلُّ ذلك فِتْنَةٌ؛ فإنَّ الفِتْنَةَ في أصل اللغة الابتلاء والاختبار، وإنما سُمِّيَ الكُفْرُ فِتْنَةً لَأَنَّ مَالَ الْإِبْتِلَاءِ كَانَ إِلَيْهِ، فلا تُنْكَرُوا قَتْلَهُمْ وقتالهم؛ فما فعلوا من الكُفْرِ أَشَدُّ مما عابوه.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾:

[١٤٨] متفق عليه، وتقدم برقم ٣٩.

[١٤٩] صحيح. أخرجه مسلم ١٦٤١ وأبو داود ٣٣١٦ وأحمد ٤/ ٣٤٠ - ٤٣٣ - ٤٣٤ والشافعي ٢/ ٢٤٩ و ٢٥٠

والحميدي ٨٢٩ وسعيد بن منصور ٢٩٦٧ وابن الجارود ٩٣٣ والبيهقي ٩/ ١٠٩ و ١٠/ ٧٥ والبخاري في «شرح السنة» ١١/ ٨٣ - ٨٤ من طرق عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين مطولاً، رَوَاهُ بِالْفَافِ مُتَقَارِبَةً، وقد اختصره المصنف.

[١٥٠] قال النبي ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا قُوتِلُوا وَهُمْ الظَّالِمُونَ لَا عُذْوَانَ إِلَّا عَلَيْهِمْ.

**المسألة الثالثة:** أن سبب القتل هو الكفر بهذه الآية؛ لأنه تعالى قال: ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾؛ فجعل الغاية عدم الكفر نصاً، وأبان فيها أن سبب القتل المبيح للقتال الكفر.

وقد ضل أصحاب أبي حنيفة عن هذا، وزعموا أن سبب القتل المبيح للقتال هي الخربة<sup>(١)</sup>، وتعلقوا بقول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وهذه الآية تقضي عليها التي بغداه؛ لأنه أمر أولاً بقتال من قاتل، ثم بين أن سبب قتاله وقتله كفره الباعث له على القتال، وأمر بقتاله مطلقاً من غير تخصيص بابتداء قتال منه.

فإن قيل: لو كان المبيح للقتل هو الكفر لقتل كل كافر وأنت تترك منهم النساء والرهبان ومن تقدم ذكره معهم. فالجواب: أنا إنما تركناهم مع قيام المبيح بهم لأجل ما عارض الأمر من منفعة أو مصلحة: أما المنفعة فالاسترقاق فيمن يسترق؛ فيكون مالاً وخدماء، وهي الغنيمة التي أحلها الله تعالى لنا من بين الأمم. وأما المصلحة فإن في استبقاء الرهبان باعناً على تخلي رجالهم عن القتال فيضعف حزبهم ويقل حزبهم فينتشر الاستيلاء عليهم.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾: إباحة لقتالهم وقتلهم إلى غاية هي الإيمان؛ فلذلك قال ابن الماجشون وابن وهب: لا تقبل من مشركي العرب جزية. وقال سائر علمائنا: تؤخذ الجزية من كل كافر<sup>(٣)</sup>؛ وهو الصحيح.

وسمعت الشيخ الإمام أبا علي الرفاء بن عقيل الحنبلي إمامهم ببغداد يقول في قوله تعالى:

[١٥٠] صحيح. أخرجه مسلم ٢١ ح ٣٣ والنسائي ٧٨/٧ وابن حبان ٢١٨ وابن مندة في «الإيمان» ٢٣ والبيهقي ٨/ ١٣٦ و ١٨٢/٩ من طرق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً هكذا مختصراً، وأخرجه مسلم ٢١ ح ٣٥ من حديث جابر، والمشهور في هذا الحديث كونه من حديث عمر قاله لأبي بكر في شأن قتال مانعي الزكاة، كذا أخرجه البخاري ٧٢٨٤ و ٧٢٨٥ ومسلم ٢٠ وأبو داود ١٥٥٦ والترمذي ٢٦٠٧ والنسائي ١٤/٥ و ٧٧/٧ وابن حبان ٢١٧ وابن مندة في «الإيمان» ٢٤ والبيهقي ٤/٧ و ١٧٦/٨ و ١٨٢/٩ من طرق عن قتيبة بن سعيد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة عن عمر به، وأخرجه البخاري ١٣٩٩ و ١٤٥٦ وعبد الرزاق وأحمد ٥٢٨/٢ والنسائي ٧٧/٧ وابن حبان ٢١٧ وابن مندة في «الإيمان» ٢١٦ من طرق عن الزهري به، وله شواهد كثيرة يأتي تخريجها برقم (١٥٥) والمشهور في تلك الروايات ذكر الصلاة والزكاة كما سيأتي، والله الموفق.

(٢) البقرة: ١٩٠.

(١) لعل الصواب «الحراية».

(٣) الجمهور على أن الجزية تؤخذ من أهل الكتاب والمجوس، وأما أهل الأوثان، والملاحدة، فيجبرون على الإسلام أو القتل، وسيأتي ذلك مفصلاً في سورة التوبة، آية: ٢٩.

﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ . إن قوله تعالى : ﴿قَتِلُوا﴾ أمر بالقتل . وقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ سبب للقتال . وقوله تعالى ﴿وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ إلزام للإيمان بالبعث الثابت بالدليل . وقوله تعالى : ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ بيان أنَّ فروع الشريعة كأصولها وأحكامها كعقائدها . وقوله تعالى : ﴿وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ أمر بخلع الأديان كلها إلا دين الإسلام . وقوله تعالى : ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ تأكيد للحجة ، ثم بين الغاية وبين إعطاء الجزية .

[١٥١] وثبت «أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر». خرّجه البخاري وغيره.

[١٥٢] وقال المغيرة بن شعبة في قتاله لفارس: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنَا أَنْ نَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَخُذْهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَوْ تَوَدُّوا الْحِزْبَةَ.

[١٥٣] وقال النبي عليه السلام لِبُرَيْدَةَ: «اذْعُهم إلى ثلاث خصال...» وذكر الجزية. وذلك كله صحيح. فإن قيل: فهل يكون هذا نسخاً أو تخصيصاً؟ قلنا: هو تخصيص؛ لأنه سبحانه أباح قتالهم وأمر به حتى لا يكون كُفْر.

ثم قال تعالى: **حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ؛ فَخَصَّصَ مِنَ الْحَالَةِ الْعَامَةِ حَالَةً أُخْرَى خَاصَّةً، وَزَادَ إِلَى الْعَايَةِ الْأُولَى عَايَةً أُخْرَى.**

[١٥٤] وهذا كَقَوْلِهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

[١٥٥] وقال في حديث آخر: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ». ثم ذكر في حديث آخر الصوم والحج، ولم يكن ذلك نَسْخًا، وإنما كان بياناً وكمالاً.

[١٥٦] وكذلك: «لا يحلُّ دم امرئ مُسلم إلا بإحدى ثلاث: كُفْرٌ بعد إيمان، أو زنى بعد

[١٥١] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٥٦ وأبو داود ٣٠٤٣ والترمذي ١٥٨٦ و ١٥٨٧ عن بَجَالَةَ بن عَبْدَةَ «لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف: أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هَجَرَ» وسيأتي في سورة التوبة، آية: ٢٩.

[١٥٢] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٥٩ والبيهقي ١٩١/٩ عن المغيرة بن شعبه في أثناء حديث مطول في فتوح البلدان.

[۱۵۳] صحیح. أخرجه مسلم وغيره، وتقدم برقم ۱۴۲ مستوفياً مع ذکر لفظه.

[۱۵۴] متفق علیه، وتقدم برقم ۱۵۰، وانظر ما بعده.

[١٥٥] متواتر. أخرجه البخاري ٢٥ ومسلم ٢٢ وابن حبان ١٧٥ و ٢١٩ وابن مندة في «الإيمان» ٢٥ والدارقطني ١/ ٢٣٢ والبيهقي ٣/ ٣٦٧ و ١٧٧/ ٨ والبغوي في «شرح السنة» ٣٣ من طرق عن شعبة عن واقد بن محمد عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً.

[١٥٦] صحيح. أخرجه أبو داود ٤٥٠٢ والترمذي ٢١٥٨ وابن ماجه ٢٥٣٣ والطيلوسي ٧٢ والشافعي ٩٦/٢ والدارمي ١٧١-١٧٢ وابن الجارود ٨٣٦ والطحاوي في «المشكل» ١٨٠٢ والحاكم ٣٥٠/٤ وابن أبي عاصم في «الدييات» ٣٣ والبيهقي ٨/ ١٨-١٩ والبخوي ٢٥١٨ من طرق عن حماد بن زيد عن يحيى بن

إخصان، أو قتل نفس بغير حق»، ثم بيّن القتل في مواضع لعشرة أسباب سببها في موضعها إن شاء الله تعالى.

**الآية الثالثة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿الْقَهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتِ قِصَاصٌ مِمَّنْ أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [الآية: ١٩٤]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها:

[١٥٧] قيل: إنها نزلت سنة سبْع حين قضَى النبي ﷺ عُمرته في ذي القعدة عن التي صدّه عنها كفار قريش سنة ست في الحديبية في ذي القعدة، فدخل النبي ﷺ مكة، وقد أخلتها قريش، وقضى نسكه، ونزلت هذه الآية.

المعنى: شهر بشهر وحُرمة بحرمة، وصار ذلك أصلاً في كل مكلف قطع به عذر أو عدو عن عبادة ثم قضائها، أن الحرمة واحدة والمثوبة سواء.

[١٥٨] وقيل: إن المشركين قالوا: أنهيت يا محمد عن القتال في شهر الحرام؟ قال: «نعم». فأرادوا قتاله فيه، فنزلت الآية.

المعنى إن استحلوا ذلك فيه فقاتلهم عليه، فإن الحرمة بالحرمة قصاص.

قال علماؤنا: وهذا دليل على أن لك أن تبيع دم من أباح دمك، وتحل مال من استحل مالك،

سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان به، وفيه قصة حصار عثمان يوم الدار، وإسناده صحيح على شرطهما، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وحسنه الترمذي وأخرجه النسائي ٧/ ٩١-٩٢ والبيهقي ٨/ ١٩٤ من وجه آخر عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل وعبد الله بن عامر بن ربيعة عن عثمان، وهذا إسناد صحيح لا علة له، وورد من وجه آخر أخرجه عبد الرزاق ١٨٧٠٢ والنسائي ٧/ ١٠٣-١٠٤ عن ابن جريج عن أبي النضر عن بسر بن سعيد عن عثمان مرفوعاً دون ذكر القصة، ورجاله ثقات، وورد من وجه آخر عن ابن عمر عن عثمان مرفوعاً، أخرجه النسائي ٧/ ١٠٣ ح ٤٠٦٨، ورجاله ثقات معروفون سوى مطر بن طهمان الوراق، فإنه ضعيف لكن يصلح للاعتبار بحديثه، فالحديث صحيح. وله شاهد متفق عليه.

[١٥٧] أخرجه الطبري ٣١٣٩ عن قتادة مرسل، ومن وجه آخر أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» ٢٠٠ عن معمر عن رجل عن قتادة عن عكرمة، وهذا مرسل، وفيه راو لم يسم، فهو واه. وأخرجه الطبري ٣١٤٠ عن قتادة وعن مقسم، وهذا مرسل أيضاً، وكرره ٣١٤١ ومن مرسل السدي، و ٣١٤٢ من مرسل الضحاك، وليس في شيء من هذه الروايات ذكر نزول الآية، ولا يصح، وإنما تفرد بذكر نزول الآية الواحد في «الأسباب» ١٠٢ حيث علقه بقوله: قال الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس... فذكره بنحوه، وذكر نزول الآية، والكلبي متروك كذا، وأبو صالح واه ليس بشيء، وتبين بذلك وهن سبب نزول الآية، أما أصل الحديث فيتأيد بشواهد، وإن كانت مرسلة، وأصل ذلك حديث عمرة القضاء، وهو حديث مشهور في الصحاح، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

[١٥٨] واه بكرة. لم أره مسنداً، وإنما ذكره القرطبي في «تفسيره» ٢/ ٣٥٤ وعزاه للحسن البصري، وهذا مرسل مع أنه لا سند له، ومراسيل الحسن واهية، فهو شبه موضوع، والله أعلم.



وَمَنْ أَخَذَ عِرْضَكَ فَخُذْ عِرْضَهُ بِمِقْدَارِ مَا قَالَ فِيكَ، وَلِذَلِكَ كُلُّهُ تَفْصِيلٌ :

أَمَّا مَنْ أَبَاحَ دَمَكَ فَمَبَاحٌ دَمُهُ لَكَ، لَكِنْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ لَا بِاسْتِطَاعَتِكَ وَأَخِذْ لِثَارِكَ بِيَدِكَ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ. وَأَمَّا مَنْ أَخَذَ مَالَكَ فَخُذْ مَالَهُ إِذَا تَمَكَّنْتَ مِنْهُ، إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِ مَالِكَ: طَعَاماً بَطْعَامٍ، وَذَهَباً بِذَهَبٍ، وَقَدْ أُمِنْتَ مِنْ أَنْ تُعَدَّ سَارِقاً. وَأَمَّا إِنْ تَمَكَّنْتَ مِنْ مَالِهِ بِمَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ مَالِكَ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُوْخَذُ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَتَحَرَّى قِيَمَتَهُ وَيَأْخُذُ بِمِقْدَارِ ذَلِكَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي. وَأَمَّا إِنْ أَخَذَ عِرْضَكَ فَخُذْ عِرْضَهُ لَا تَتَعَدَّاهُ إِلَى أَبِيهِ وَلَا إِلَى ابْنِهِ أَوْ قَرِيْبِهِ. لَكِنْ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَذَبَ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَقَابِلُ بِالْمَعْصِيَةِ؛ فَلَوْ قَالَ لَكَ مِثْلًا: يَا كَافِرُ، جَازَ لَكَ أَنْ تَقُولَ لَهُ: أَنْتَ الْكَافِرُ؛ وَإِنْ قَالَ لَكَ: يَا زَانٍ، فَقَصَاصُكَ أَنْ تَقُولَ: يَا كَذَّابُ، يَا شَاهِدَ زُورٍ. وَلَوْ قُلْتَ لَهُ: يَا زَانٍ، كُنْتَ كَاذِباً فَأُثِمْتَ فِي الْكَذْبِ، وَأَخَذْتَ فِيمَا نُسِبَ إِلَيْكَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَمْ تَرْبِحْ شَيْئاً، وَرَبِمَا خَسِرْتَ. وَإِنْ مَطَّلَكَ وَهُوَ غَنِيٌّ دُونَ عُذْرٍ قُلْ: يَا ظَالِمُ، يَا أَكَلَ أَمْوَالِ النَّاسِ.

[١٥٩] قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّحِيحِ: «لِي<sup>(١)</sup> الْوَاجِدُ يَحْلُ عِرْضَهُ وَعَقُوبَتُهُ». أَمَّا عِرْضُهُ فَبِمَا فَسَرَنَاهُ، وَأَمَّا عَقُوبَتُهُ فَبِالسَّجْنِ حَتَّى يُوْذِيَ.

وَعِنْدِي أَنَّ الْعُقُوبَةَ هِيَ أَخْذُ الْمَالِ كَمَا أَخَذَ مَالَهُ، وَأَمَّا إِنْ جَحَدَكَ وَدَيْعَةً وَقَدْ اسْتَوْدَعَكَ أُخْرَى فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: اصْبِرْ عَلَى ظُلْمِهِ، وَأَذِلَّهُ إِلَيْهِ أَمَانَتَهُ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:

[١٦٠] «أَذِ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ».

[١٥٩] حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ٣٦٢٨ وَالنَّسَائِيُّ ٣١٦-٣١٧ وَابْنُ مَاجَةَ ٢٤٢٧ وَأَحْمَدُ ٢٢٢ / ٤ - ٣٨٨ - ٣٨٩ وَابْنُ حِبَّانَ ٥٠٨٩ وَالطَّحَاوِيُّ فِي «الْمَشْكَلِ» ٩٤٩ وَ ٩٥٠ وَالْحَاكِمُ ١٠٢ / ٤ وَالطَّبْرَانِيُّ ٧٢٤٩ وَ ٧٢٥٠ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٥١ / ٦ مِنْ طَرِيقِ جِيَادٍ عَنْ وَبْرِ بْنِ أَبِي ذُلَيْلَةَ الطَّائِفِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ بْنِ مَسِيكَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَكَذَا حَسَنُ الْحَافِظِ فِي «الْفَتْحِ» ٦١ / ٥، وَانْظُرْ «كِتَابَ الْعُدَّةِ» فِي فُرُوعِ الْحَنَابِلَةِ ص ٣٣٣ بِتَخْرِيجِي، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

[١٦٠] يَشَبْهُ الْحَسَنَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ٣٥٣٥ وَالتِّرْمِذِيُّ ١٢٦٤ وَالدَّارِمِيُّ ٢٦٤ / ٢ وَالطَّحَاوِيُّ فِي «الْمَشْكَلِ» ١٨٣١ وَالْحَاكِمُ ٤٦ / ٢ وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٣ / ٣٥ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْفَهَانَ» ١ / ٢٦٩ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٠ / ٢٧٩ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ» ٩٧٣ وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» ٣٦١٩ مِنْ طَرِيقِ طَلْقِ بْنِ غَنَمٍ عَنْ شَرِيكِ بْنِ قَيْسٍ وَابْنِ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً، وَكَرَّرَهُ الطَّحَاوِيُّ ١٨٣٢ عَنْ طَلْقِ بْنِ شَرِيكِ وَذَكَرَ - آخَرُ - عَنْ أَبِي حَصِينٍ بِهِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ! وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ! وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ مُسْلِمًا إِنَّمَا رَوَى لِشَرِيكِ مُتَابِعَةً، وَالحَدِيثُ مَعْلُولٌ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» ١١١٤: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: طَلْقُ بْنُ غَنَامٍ رَوَى حَدِيثاً مُنْكَرًا عَنْ شَرِيكِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ أَبِي: وَلَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُهُ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ أَبِي الْحَصِينِ، شَرِيكِ بْنِ قَيْسٍ، وَقَيْسُ بْنُ ضَعِيفٍ، وَشَرِيكِ لَمْ يَحْتَجْ بِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، إِنَّمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحِجَاكِ فِي الشُّوَاهِدِ. وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: قَالَ أَحْمَدُ: شَرِيكِ بْنُ قَيْسٍ كَانَا كَثِيرِي الْخَطَا فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» ٤ / ١١٩: قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: الْمَانِعُ مِنْ تَصْحِيحِهِ أَنْ شَرِيكاً وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا، وَوَافَقَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٣ / ٣

(١) وَقَعَ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ لِلْأَلْبَانِيِّ» ٥ / ٢٥٩ «يَجْلُ» بِالْجِيمِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ.

ومنهم من قال: اجمده، كما جحدك؛ لكن هذا لم يصح سنده، ولو صح فله معنى صحيح، وهو إذا أودعك مائة وأودعته خمسين فجحد الخمسين فاجحد خمسين مثلها، فإن جحدت المائة كنت قد خُنت من خانك فيما لم يَحُنْكَ فيه، وهو المنهَى عنه. وبهذا الأخير أقول<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

٣٥ والحاكم ٤٦/٢ وابن عدي ٣٥٤/١ والطبراني في «الكبير» ٧٦٠ و «الصغير» ٤٧٥ وابن الجوزي في «العلل» ٩٧٤ كلهم من طريق أيوب بن سويد، وهو ضعيف، وبه أعله ابن عدي والبيهقي، وقال ابن الجوزي: قال ابن المبارك: أرم به، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وله شاهد من حديث أبي بن كعب، أخرجه الدارقطني ٣٥/٣ وابن الجوزي في «العلل» ٩٧٥، وإسناده ضعيف جداً، قال ابن الجوزي: يوسف بن يعقوب مجهول، ومحمد بن ميمون، قال ابن حبان: منكر الحديث جداً، وقال الحافظ في «تلخيص الحبير» ٩٧/٣: فيه من لا يعرف اهـ قلت: إسناده ضعيف جداً كما هو بين في كلام ابن الجوزي رحمه الله، فلا يصلح شاهداً، وورد من حديث أبي أمامة، أخرجه الطبراني في «الكبير» ٧٥٨٠، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٤٥/٤ برقم ٦٧٠٤: فيه يحيى بن عثمان بن صالح المصري، قال ابن أبي حاتم: تكلموا فيه، كذا وقع للهيثمي رحمه الله! ووافقه الشيخ حمدي السلفي في «الكبير» بتحقيقه ١٢٧/٨ وهذا عجيب، فإن للحديث علتين، قد أفصح عنهما الإمام البيهقي رحمه الله، حيث قال في «السنن» ١٠/٢٧١: وهذا ضعيف لأن مكحولاً لم يسمع من أبي أمامة، وأبا حفص الدمشقي هذا مجهول اهـ قلت: فهاتان علتان للحديث فهو ضعيف جداً لاجتماع علتين، وورد من وجه آخر عن حميد الطويل عن يوسف بن ماهك المكي عن فلان عن أبيه عن النبي ﷺ فذكره. أخرجه أبو داود ٣٥٣٤ وأحمد ٤١٤/٣ والبيهقي ١٠/٢٧٠، وهذا إسناد واهٍ، لا تقوم به حجة، وأشار البيهقي إلى أنه ورد عن الحسن مرسلاً، ولم يسق إسناده، وأعله بالانقطاع، وقال ابن الجوزي ٥٩٣/٢: هذا الحديث من جميع طرقه لا يصح، وزاد الحافظ ابن حجر في «التلخيص» ٩٧/٣ عن ابن الجوزي بعد أن ذكر كلامه المتقدم: ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: هذا حديث باطل، لا أعرفه من وجه يصح. ونقل الحافظ عن الشافعي قوله: هذا الحديث ليس بثابت اهـ، وكلام الشافعي هذا ذكره البيهقي ٢٧١/١٠ مع كلامه على معنى الحديث على فرض صحته، قلت: ومع ذلك ذهب الألباني في «الصحيحة» ٤٢٣ و «الإرواء» ١٥٤٤ إلى القول بصحة الحديث، وكذا صححه الشيخ شعيب في «المشكّل» ١٨٣١ و ١٨٣٢، والصواب خلاف قولهما، فقد طعن بصحة هذا الحديث أئمة كبار: الشافعي وأحمد وأبو حاتم الرازي وابنه عبد الرحمن وابن الجوزي والبيهقي وابن العربي وابن عدي وابن القطان ووافقه الزيلعي، وكل ذلك قد تقدم، فلا يحسن مع هذا كله القول بصحة هذا الحديث، بل ولا يحسنه، فأكثر طرقه واهية بمرّة، لا تصلح للاعتبار، والله أعلم، والظاهر أنه يقرب من الحسن، والله أعلم. ثم إن الحكم بصحته يعني الاحتجاج به، وفيه تفويت الحقوق على أصحابها، ويعارضه أن النبي ﷺ أمر يوم بدر باعتراض قافلة المشركين، وما ذلك إلا ليسترد بعض ما فاتهم في مكة.

(١) ما ذهب إليه ابن العربي هو الصواب إن شاء الله تعالى.

فائدة: جاء في «مختصر الخرقى» «ومن كان له على أحد حق، فمنعه منه، وقدر له على مال، لم يأخذ منه مقدار حقه، لما روي عن النبي ﷺ «أد الأمانة...» قال الإمام الموفق: وجملته: أنه إذا كان لرجل على غيره حق، وهو مقرّ به، باذل له، لم يكن له أن يأخذ من ماله إلا ما يعطيه، بلا خلاف بين أهل العلم. وإن كان مانعاً له لأمر يبيح المنع كالتأجيل والإعسار، لم يجز أخذ شيء من ماله بغير خلاف. قال: وإن كان مانعاً له بغير حق، وقدر على استخلاصه بالحاكم أو السلطان، لم يجز له الأخذ أيضاً بغيره، لأنه قدر على استيفاء حقه بمن يقوم مقامه، وإن لم يقدر على ذلك لكونه جاحداً له، ولا بينة له به، أو لكونه لا يجيبه إلى =

**المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِ يَمْثِلْ مَا أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِ﴾: هذه الآية عموم متفق عليه وعمدة فيما تقدم بيانه وفيما جانشه.**

**المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿فَأَعِدُّوا عَلَيْهِ يَمْثِلْ مَا أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِ﴾: هذه مسألة بكر. قال علماؤنا رحمة الله عليهم: إنما سُمي الفعل الثاني اعتداء، وهو مفعول بحق، حَمَلًا لِلثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى عادة العرب. قالوا: وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿وَحَزُوا سِنْتَهُ سِنْتَهُ وَثَلَّهَا﴾<sup>(١)</sup>.**

والذي أقول فيه: إنَّ الثاني كالأول في المعنى واللفظ؛ لأن معنى الاعتداء في اللغة مجاوزة

= المحاكمة، ولا يمكنه إجباره على ذلك أو نحو هذا، فالمشهور في المذهب: أنه ليس له أخذ قدر حقه، وهو إحدى الروايتين عن مالك. قال ابن عقيل: وقد جعل أصحابنا المحدثون لجواز الأخذ وجهاً في المذهب أخذاً من حديث هند حين قال لها النبي ﷺ «خذي ما يكفيك ولولدك بالمعروف»، وقال أبو الخطاب: يتخرج لنا جواز الأخذ، فإن كان المقدور عليه من جنس حقه، أخذ بقدره، وإن كان من غير جنسه تحرى، واجتهد في تقويمه، مأخوذ من حديث هند، ومن قول أحمد في المرتين: يركب ويحلب بقدر ما ينفق، والمرأة تأخذ مؤنتها، ويأخذ السلعة يأخذها من مال المفلس بغير رضاه. وقال الشافعي: إن لم يقدر على استخلاص حقه ببينة، فله أخذ قدر حقه من جنسه أو من غير جنسه، وإن كانت له بينة وقدر على استخلاصه، ففقه وجهان، والمشهور من مذهب مالك: أنه إن لم يكن لغيره عليه دين، فله أن يأخذ بقدر حقه، وإن كان عليه دين لم يجز، لأنهما يتخاصان في ماله إذا أنلس، وقال أبو حنيفة: له أن يأخذ بقدر حقه إن كان عيناً أو ورقاً، أو من جنس حقه، وإن كان المال عرضاً لم يجز، لأن أخذ العرض عن حقه اعتياض، ولا تجوز المعاوضة إلا برضى من المتعاضين، قال الله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ واحتج من أجاز الأخذ بحديث هند، وإذا جاز لها أن تأخذ من ماله ما يكفيها بغير إذنه، جاز للرجل الذي له الحق على الرجل. قال: ولنا قول النبي ﷺ «أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن، ومتى أخذ منه قدر حقه من ماله بغير علمه، فقد خانه، فيدخل في عموم الخبر، وقال ﷺ «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه»، اهـ باختصار.

والجواب عن حديث «أد الأمانة» هو حديث لين لا يحتج به، وأما الحديث الذي بعده «لا يحل لمسلم...» فلا يعم هذا لأن الذي ينتزع مقدار ما أخذ منه، إنما يسترد ماله في الحقيقة، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿فَمَنْ أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِ يَمْثِلْ مَا أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِ﴾، ويؤيده حديث هند «خذي ما يكفيك ولولدك بالمعروف» وهو متفق عليه، ويؤيد ذلك أمره عليه الصلاة والسلام باعتراض قافلة قريش، وما ذلك إلا عوضاً عما أخذه كفار مكة من المسلمين بعد أن هاجروا، وحديث «أد الأمانة» مع وهنه أجاب عنه الشافعي. رحمه الله، وإليك ما قال حيث أسند البيهقي في «سننه» ٢٧١/١٠ عن أبي سعيد بن أبي عمرو عن أبي العباس الأصم أنبأنا الربيع، قال: قال الشافعي رحمه الله في هذا الحديث - أي حديث «أد الأمانة...» - ليس بثابت عند أهل الحديث منكم، ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة علينا، ثم ساق الكلام إلى أن قال: إذا دلت السنة وإجماع كثير من أهل العلم على أن يأخذ الرجل حقه لنفسه سراً من الذي هو عليه، فإن ذلك ليس بخيانة، الخيانة: أخذ ما لا يحل أخذه، فلو خانني درهم، فقلت: قد استحل خيانتني لم يكن لي أن أخذ منه عشرة دراهم مكافأة بخيانتته لي، وكان لي أن أخذ درهماً، ولا أكون بهذا خائناً ظالماً كما كنت خائناً ظالماً بأخذ تسعة مع درهمي لأنه لم يخنها اهـ. وهذا الذي ذهب إليه الشافعي رحمه الله نفيس جداً. واختاره ابن العربي والقرطبي في «تفسيره» ٣٥٥/٢ وابن المنذر، وحكاه الداودي عن مالك، وقول عند الحنابلة.

(١) الشورى: ٤٠.

الحدّ، وكلا المعنيين موجوداً في الأول والثاني؛ وإنما اختلف المتعلّق من الأمر والنهي؛ فالأول منهْي عنه، والثاني مأمور به، وتعلّق الأمر والنهي لا يغيّر الحقائق ولا يقلب المعاني؛ بل إنه يكسب ما تعلق به الأمر وَضْفَ الطاعة والحسن، ويكسب ما تعلق به النهي وَضْفَ المعصية والقُبْح؛ وكلا الفعلين مجاوزة الحدّ، وكلاً الفعلين يسوء الواقع به؛ وأحدهما حقٌّ والآخر باطل.

**المسألة الرابعة:** تعلّق علمائنا بهذه الآية في مسألة من مسائل الخلاف؛ وهي المماثلة في القصاص، وهو متعلّق صحيح وعمومٌ صريح؛ وقد اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا قود إلاّ بحديدة؛ قاله أبو حنيفة وغيره، واحتجّوا بالحديث إنّ النبي ﷺ قال:

[١٦١] «لا قود إلاّ بحديدة».

[١٦٢] و «لا قود إلاّ بالسيف»<sup>(١)</sup>.

[١٦١] ضعيف جداً. أخرجه البيهقي ٦٢/٨ عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان بن بشير مرفوعاً بهذا اللفظ، وقال البيهقي كذا أتى به قيس بن الربيع بهذا الإسناد عن جابر - أي الجعفي - ورواه الثوري عن جابر على اللفظ الذي مضى في باب شبه العمد اهـ قلت: وهذا إسناد ساقط، جابر الجعفي متروك ليس بشيء، وانظر ما بعده.

[١٦٢] ضعيف. ورد عن جماعة من الصحابة:

الأول: حديث النعمان بن بشير: أخرجه ابن ماجه ٢٦٦٧ والطحاوي في «المعاني» ٣/ ١٨٤ والدارقطني ٤/ ١٠٦-١٠٧ والطيالسي ٨٠٢ وابن أبي عاصم في «الديات» ٢٨ والبيهقي ٨/ ٤٢-٦٢ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٧٧٤ من طرق عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان بن بشير مرفوعاً، ورواية الدارقطني وابن الجوزي بالمعنى، وهذا إسناد ساقط، جابر الجعفي هو ابن يزيد، كذبه أبو حنيفة وتركه الجمهور، وأبو عازب مجهول لا يعرف، وقال البوصيري في «الزوائد»: في إسناده جابر الجعفي، وهو كذاب اهـ واكتفى الحافظ في «تلخيص الحبير» ٤/ ١٩ بقوله: ضعيف اهـ. وورد من وجه آخر عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن إبراهيم ابن بنت النعمان عن النعمان بن بشير مرفوعاً، أخرجه الدارقطني ٤/ ١٠٧ والبيهقي ٨/ ٤٢، وإسناده ضعيف، وأعله البيهقي بقيس بن الربيع، وقال: لا يحتج به، وهو كما قال.

الثاني: حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه الدارقطني ٣/ ١٠٧ من طريق جابر الجعفي عن أبي عازب عن أبي سعيد الخدري، وهذا إسناد ساقط لأجل الجعفي وجهالة أبي عازب كما تقدم، وتعجب الدارقطني من كون الجعفي جعله من مسند أبي سعيد، فقال عقبه: كذا قال عن أبي سعيد!!

الثالث: حديث أبي بكرة: أخرجه ابن ماجه ٢٦٦٨ والدارقطني ٣/ ١٠٥-١٠٦ والبخاري ١٠٦٠ وفي «نصب الراية» ٤/ ٣٤١ والبيهقي ٨/ ٦٣ وابن عدي من طريقين عن مبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً، وإسناده ضعيف، أعله البزار بأن الحر بن مالك أخطأ فيه، وبأن الناس يروونه مرسلًا. لكن توبع تابعه

(١) قال الإمام الموفق في «المغني» ١١/ ٥١٢-٥١٣: فصل: وإن قتله بغير سيف، مثل أن قتله بحجر، أو هدم، أو تغريق، أو خنق، فهل يستوفي القصاص بمثل فعله؟ فيه روايتان: إحداها له ذلك، وهو قول مالك والشافعي، والثانية: لا يستوفي إلا بالسيف في العنق، وبه قال أبو حنيفة، فيما إذا قتله بمثقل الحديد على إحدى الروايتين عنده، أو جرحه فمات اهـ ملخصاً. وانظر تفسير القرطبي ٢/ ٣٥٨-٣٥٩ و «فتح القدير لابن الهمام» ١٠/ ٢٤٨-٢٤٩.

الثاني: أنه يقتض منه بكل ما قتل، إلا الخمر وآلة اللواط<sup>(١)</sup>، قاله الشافعي.

الوليد بن محمد بن صالح الأيلي، وبه أعله ابن عدي، وأعله البيهقي بمبارك بن فضالة، وقال: لا يحتج به. وقال ابن الجوزي في «التحقيق» ٣١٤/٢: مبارك بن فضالة، كان أحمد لا يعبا به اهـ. وله علة أخرى: الحسن مدلس، وقد عنعن، وقال البوصيري في «الزوائد» مبارك، مدلس، وقد عنعنه، وكذا الحسن اهـ. وقال ابن أبي حاتم في «العلل» ١٣٨٨: قال أبي: هذا حديث منكر.

الرابع: حديث ابن مسعود: أخرجه ابن أبي عاصم في «الديات» ٢٨ والدارقطني ٨٨/٣ وابن عدي ٣٤٠/٥ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٧١٢ والطبراني ١٠٠٤٤/١٠ كلهم من طريق سليمان بن أرقم عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً، وهذا إسناد ساقط، سليمان بن أرقم أبو معاذ، متروك ليس بشيء. وقال ابن الجوزي في «التحقيق» ٣١٤/٢: متروك بإجماعهم اهـ واكتفى الدارقطني بقوله: متروك، وكذا قال الهيثمي في «المجمع» ٢٩١/٦ اهـ وقال البيهقي: ضعيف اهـ والصواب أنه ضعيف جداً.

الخامس: حديث أبي هريرة: أخرجه الدارقطني ٨٨/٣ وابن عدي ٢٥٢/٣ وابن الجوزي في «العلل» ١٣٢٣ وفي «التحقيق» ١٧٧١ والبيهقي ٦٣/٨ من حديث أبي هريرة، ومداره عندهم على سليمان بن أرقم، وهو متروك. قال ابن الجوزي في «العلل» قال عنه أحمد: ليس بشيء، لا يروى عنه الحديث، وقال يحيى: لا يساوي فلساً، وقال أبو داود والدارقطني والنسائي: متروك اهـ.

السادس: حديث علي بن أبي طالب: أخرجه الدارقطني ٨٨/٣ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٧٧٠ كلاهما من طريق معلى بن هلال عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي مرفوعاً، وهذا إسناد ساقط ليس بشيء، قال الدارقطني: معلى بن هلال متروك، وكذا قال البيهقي ٦٣/٨ حيث ذكره معلقاً، وأما ابن الجوزي فقال في «التحقيق»: قال يحيى بن معين في معلى: كان يضع الحديث.

السابع: ورد من مرسل الحسن: أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧/١١، وإسناده إلى الحسن لا بأس به، وعلته الإرسال، ومراسيل الحسن واهية لأنه يحدث عن كل أحد، راجع ترجمته في «تذكرة الحفاظ»، فليس في هذه الروايات ما يحتج به، لا يقال: تتأيد بمجموعها، لأن أكثرها ضعيف جداً. وقد ضعفه ابن العربي كما سيأتي بعد أسطر.

الخلاصة: هو حديث ضعيف، قال الحافظ في «التلخيص» ١٩/٤: قال عبد الحق: طرقة كلها ضعيفة، وكذا قال ابن الجوزي، وقال البيهقي: لم يثبت له إسناد، وقال الحافظ في «الدرية» ٢٦٥/٢: ويعارضه حديث العرنين، وحديث اليهودي الذي رُض رأسه بين حجرين اهـ ملخصاً، وكلا الحديثين في الصحيح. وحديث العرنين سيأتي تخريجه في موضعه، وأما حديث اليهودي الذي رُض رأسه جارية بحجر، فأمر رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بين حجرين» أخرجه البخاري ٦٨٧٩ باب القود بغير حديد، وكرهه ٦٨٧٧، ومسلم ١٦٧٢ باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره، وأبو داود ٥٤٢٧ و ٥٤٢٩ و ٥٥٣٥ باب القود بغير حديد، والترمذي ١٣٩٤ باب: ما جاء فيمن رضح رأسه بصخرة، النسائي ٢٢/٨ باب القود بغير حديد، والدارمي ١٩٠/٢ باب كيف العمل بالقود، وابن ماجه ٢٦٦٥ باب يقتاد من القاتل كما قتل، وابن حبان ٥٩٩٢ و ٥٩٩٣ باب الخبر المدحض قول من زعم أن القود لا يكون إلا بالسيف أو الحديد، كلهم من حديث أنس. وقد بوب هؤلاء الأئمة بهذا رداً على الحنفية حيث ذهبوا إلى أن القود لا يكون إلا بالسيف أو الحديد، وأئمة الحديث مجمعون على خلافهم كما ترى، وحديث القود بالسيف تفرد به ابن ماجه من الستة،

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٥١٣/١١: وإن قتله بما لا يحل لعينه، مثل أن لاط به فقتله، أو =

الثالث: قال علماؤنا: يُقتل بكل ما قتل إلا في وجهين وصفتين: أما الوجه الأول: فالمعصية: كالخمر واللواط. وأما الوجه الثاني: فالسّم والنار لا يُقتل بهما.

قال علماؤنا: لأنه من المثل؛ ولست أقرله؛ وإنما العلة فيه أنه من العذاب.

[١٦٣] وقد بلغ ابن عباس أن علياً حرق ناساً ارتدوا عن الإسلام؛ فقال ابن عباس: لم أكن لأحرقهم بالنار؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تُعذبوا بعذاب الله»، ولقتلهم لقول النبي ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». وهو الصحيح. والنسب نار باطنة نعوذ بالله من النارين، ونسأل الله تعالى الشهادة في سبيله.

وأما الوصفان فروى ابن نافع عن مالك: إن كانت الضربة بالحجر مُجهزة قتل بها، وإن كانت ضربات فلا. وقال مالك أيضاً: ذلك إلى الولي. وروى ابن وهب يُضرب بالعصا حتى يموت، ولا يطول عليه. وقاله ابن القاسم. وقال أشهب: إن رُجي أن يموت بالضرب ضرب، وإلا أُقيد منه بالسيف. وقال عبد الملك: لا يُقتل بالنبل ولا بالرُمي بالحجارة؛ لأنه من التعذيب.

واتفق علماؤنا على أنه إذا قطع يده ورجله وفقاً عنه قُضِيَ التعذيب فُعل ذلك به، كما فعل النبي ﷺ بقتله الرّعاء<sup>(١)</sup> حسبما روي في الصحيح، وإن كان في مُدافعة ومضاربة قُتِل بالسيف.

والصحيح من أقوال علمائنا أن المماثلة واجبة، إلا أن تدخل في حد التعذيب فلتشرك إلى

وسنته غير حجة، وقد روى خلافه موافقاً لباقي الأئمة كما تقدم، وهو قول جمهور الفقهاء، وهو الذي يدل عليه القرآن الكريم، ومن ذلك الآية ﴿... فاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾، والله أعلم، وأخيراً نقل الإمام الموفق في «المغني» ٥٠٩/١١ عن أحمد في حديث «لا قود إلا بالسيف» ليس إسناده بجيد. [١٦٣] أخرجه البخاري ٣٠١٧ و ٦٩٢٢ والشافعي ٢/ ٨٦-٨٧ والحميدي ٥٣٣ وأحمد ١/ ٢١٧-٢١٩-٢٨٢-٢٨٣ وعبد الرزاق ١٨٧٠٦ وابن أبي شيبة ١٣٩/١٠ وأبو داود ٤٣٥١ والترمذي ١٤٥٨ والنسائي ١٠٤/٧ وابن ماجه ٢٥٣٥ وأبو يعلى ٢٥٣٢ وابن حبان ٤٤٧٦ و ٥٦٠٦ والدارقطني ٣/ ١٠٨-١١٣ واستدركه الحاكم ٣/ ٥٣٨-٥٣٩ والطبراني ١٨٣٥ والبيهقي ١٩٥/٨ والبغوي في «شرح السنة» ٢٥٦٠ و ٢٥٦١ من طرق عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس، روه بألفاظ متقاربة، والمعنى متحد، وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري ٣٠١٦ عن أبي هريرة قال: بعثنا رسول الله ﷺ في بعث، فقال: «إن وجدتم فلاناً وفلاناً، فأحرقوهما بالنار» ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج: «إني أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً، وإن النار لا يعذب بها إلا الله، فإن وجدتموهما، فاقتلوهما» لفظ البخاري بحرفيته.

= جرعه خمرأ، أو سحره، لم يُقتل بمثله اتفاقاً، ويعدل إلى القتل بالسيف، وحكى أصحاب الشافعي في من قتله باللواط، وتجريح الخمر، وجهاً آخر، أنه يُدخل في دبره خشبة يقتله بها، ويجزعه الماء حتى يموت، ولنا أن هذا محرم لعينه، فوجب العدول عنه إلى القتل بالسيف، كما لو قتله بالسحر، وإن حرّقه، فقال بعض أصحابنا: لا يحرق، لأن التحريق محرم لحق الله تعالى لقول النبي ﷺ «لا يعذب بالنار إلا رب النار» وهذا مذهب أبي حنيفة، وقال القاضي: الصحيح أن فيه روايتين كالتغريق: إحداها يحرق، وهو مذهب الشافعي لحديث «من حرّق حرقناه، ومن غرق غرقناه» اهـ ملخصاً. وهذا الحديث الأخير ضعيف لا تقوم به حجة، وتقدم تخريجه.

(١) يأتي تخريجه في سورة التوبة.

السيف. وإلى هذا يرجع جميع الأقوال.

وأما حديث أبي حنيفة، فهو عن الحسن، عن أبي بكرة<sup>(١)</sup>، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>؛ ولا يصح لوجهين بينهما في شرح الحديث الصحيح. وكذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه في شبه العمد بالسوط والعصا<sup>(٣)</sup> لا يصح أيضاً.

[١٦٤] والذي يصح ما رواه مسلم، وغيره، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، قال: إني لقاعد عند النبي ﷺ إذا رجل يقود آخر ينسعة<sup>(٤)</sup>. فقال: يا رسول الله؛ هذا قتل أخى. فقال رسول الله ﷺ: «أقتله؟» فقال: إنه لو لم يعترف لأقمت عليه البيعة. قال: نعم، قتلته. قال: «كيف قتلته؟» قال: كنت أنا وهو نحتطب<sup>(٥)</sup> من شجرة فسبني فأغضبني فضربتته بالفأس على قرنيه فقتلته.

[١٦٥] وروى أبو داود: ولم أرْ قتلته. فقال له النبي ﷺ: «هل لك من شيء تؤذي عن نفسك؟»

[١٦٤] صحيح. أخرجه مسلم ١٦٨٠ ح ٣٢ وأبو داود ٤٥٠١ والنسائي ٨/ ١٤- ١٥ كلهم عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه، وتماهه عند مسلم فقال له النبي ﷺ «هل لك من شيء تؤذي عن نفسك؟» قال: مالي مال إلا كسائي وفأسي، قال: «فترى قومك يشترونك؟» قال: أنا أهون على قومي من ذاك، فرمى إليه بنسخته، وقال: «دونك صاحبك» فانطلق به الرجل، فلما ولى، قال رسول الله ﷺ: «إن قتلته فهو مثله» فرجع فقال: يا رسول الله! إنه بلغني أنك قلت: «إن قتلته فهو مثله» وأخذته بأمرك، فقال رسول الله ﷺ: «أما تريد أن ييؤء بإثمك وإثم صاحبك؟» قال: يا نبي الله! لعله قال: بلى، قال: «فإن ذاك كذاك». قال: فرمى بنسخته، وخلى سبيله. اهـ لفظ مسلم، وأصله شاهد مختصر من حديث أبي هريرة، أخرجه أبو داود ٤٤٩٨ والترمذي ١٤٠٧ والنسائي ٨/ ١٣/ ٤٧٣٦ وابن ماجه ٢٦٩٠، من طرق عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً، وهذا إسناد على شرط البخاري ومسلم، وله شاهد مختصر من حديث أنس، أخرجه النسائي ٨/ ١٧/ ٤٧٤٤ وابن ماجه ٢٦٩١، وإسناده حسن، رجاله ثقات.

[١٦٥] تفرد أبو داود بقوله «ولم أرْ قتلته» وإسناده كإسناد مسلم صحيح، وباقي اللفظ كلفظ مسلم سوى أحرف يسيرة.

- (١) في الأصول: عن أبي بكر، تحريف، انظر تخريج الحديث ١٦٢.
- (٢) مراده حديث «لا قود إلا بالسيف» تقدم برقم ١٦٢ باستيفاء، والله الموفق، وهو حديث ضعيف.
- (٣) مراده ما أخرجه أبو داود ٤٥٤٩ والنسائي ٨/ ٤٢ وابن ماجه ٢٦٢٨ من حديث ابن عمر في أثناء حديث، وفيه «ألا إن قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا شبه العمد، فيه مائة من الإبل...» وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان، لكن ورد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره، وسيأتي في سورة النساء، آية: ٩٢- ٩٣ وهو حديث حسن بمجموع طرقه وشواهده، خلافاً لقول المصنف رحمه الله: لا يصح.
- (٤) التسعة: حبل من جلود مضفورة، تجعل زمناً للبعير.
- (٥) لفظ مسلم «نختبط» قال النووي في «شرح» ١٧٢/ ١١: أي تجمع الخبط، وهو ورق الشمر بأن يضرب الشجر بالعصا، فيسقط ورقه، فيجمعه علفاً اهـ. ورواية النسائي «نحتطب» كرواية ابن العربي، وقد أبقيته لأن هناك ما يرجحه، حيث في الحديث ذكر الفأس، وهذا يرجح الاحتطاب، والخطب يكون بالعصا. فتنبه، والله أعلم.

فقال: ما لي مأل إلا كِسائي وفأسي. قال: «فترى قَوْمَكَ يشترونك؟» قال: أنا أهْوَنُ على قومي مِنْ هذا. قال: فرمى إليه بِنِسْعَتِهِ، وقال: دُونَكَ صاحبك. فانطلق به الرجل؛ فلما ولى قال رسول الله ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ». فرجع. فقال: يا رسول الله، بلغني أنك قُلْتَ كَذَا وأخذته بأمرِكَ. قال: «أما تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وإِثْمَ صَاحِبِكَ؟» قال: لعلّه. قال: بلى. قال: فَإِنَّ ذَاكَ كَذَلِكَ. قال: فرمى بِنِسْعَتِهِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ. والحديث مشكل وقد بيّناه في شرح الحديث الصحيح<sup>(١)</sup>، والذي يتعلّق به من مسألتنا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْجِبَ عَلَيْهِ الْقَتْلَ، وقد قُتِلَ بِالفَأْسِ.

[١٦٦] وروى الأئمة أَنَّ يهودياً رضخ رأسَ جاريةٍ على أوضاع<sup>(٢)</sup> لها، فأمر به النبي ﷺ، فاعترف فرضاً رأسه بين حجرين. اعتماداً للمائلة وحكماً بها.

**الآية الرابعة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الآية: ١٩٥]. فيها أربع مسائل:

[١٦٦] صحيح. أخرجه البخاري ٢٤١٣ و ٢٧٤٦ و ٦٨٧٦ و ٦٨٧٧ و ٦٨٨٤ و ٦٨٨٥ ومسلم ١٦٧٢ وأبو داود ٤٥٢٧ و ٤٥٢٩ و ٤٥٣٥ و الترمذي ١٣٩٤ والنسائي ٢٢/٨ وابن ماجه ٢٦٦٥ والدارمي ١٩٠/٢ وعبدالرزاق ١٠١٧١ و ١٨٢٣٣ و ١٨٥٢٥ وابن أبي شيبة ٢٩٥/٩ وأحمد ٣/ ١٩٣- ٢٦٢ وأبو يعلى ٢٨٦٦ وابن الجارود ٨٣٧ وابن حبان ٥٩٩٢ و ٥٩٩٣ والطحاوي في «المعاني» ٣/ ١٩٠ والدارقطني ٣/ ١٦٩ والبيهقي ٨/ ٤٢ والبغوي في «شرح السنة» ٢٥٢٨ من طرق كلهم من حديث أنس، رَوَاهُ بِالْفَاظِ مُتْقَارِبَةً، والمعنى متحد. وانظر تخريجه في أثناء الحديث. ١٦٢، والله الموفق.

(١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١١/ ١٧٤- ١٧٥: قيل في معناه: يتحمل إثم المقتول بإتلافه مهجته، وإثم الولي لكونه فجعه في أخيه، ويكون قد أوحى إليه ﷺ بذلك في هذا الرجل خاصة، ويحتمل أن معناه يكون عفوك عنه سبباً لسقوط إثمك وإثم أخيك المقتول، والمراد إثمهما السابق بمعاص لهما متقدمة، لا تعلق لها بهذا القاتل، فيكون معنى «يبوء» يسقط وأطلق هذا اللفظ عليه مجازاً. قال القاضي - عياض -: وفي هذا الحديث أن قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية، وإن كفرها بينه وبين الله تعالى، كما جاء في الحديث الآخر، فهو كفارة له، ويبقى حق المقتول، والله أعلم.

وقال الخطابي في «معالم السنن» ٦/ ٢٩٩/ ٤٣٣٣: قوله: «فإنه يبوء بإثمه وإثم صاحبه»: معناه أنه يتحمل إثمه في قتل صاحبه، فأضاف الإثم إلى صاحبه، إذ صار بكونه محلاً للقتل سبباً لإثمه، وهذا كقوله سبحانه ﴿إِنْ رَسُولُكُمْ أَرْسَلَ إِلَيْكُم لِجُنُودٍ﴾ فأضاف الرسول إليهم، وإنما هو في الحقيقة رسول الله عز وجل أرسله إليهم، وأما الإثم المذكور ثانياً: فهو إثمه فيما قارفه من الذنوب التي بينه، وبين الله عز وجل، سوى الإثم الذي قارفه من القتل، فهو يبوء به إذا عفى عن القتل، ولو قتل نكاح القتل كفارة، والله أعلم اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في «تعليقه» ٦/ ٣٠٠: قوله «أما إنه إن قتلته كان مثله» يحتمل وجهين: أحدهما: أنه لم ير لصاحب الدم أن يقتله، لأنه ادعى أن قتلته كان خطأ، أو كان شبه العمد فأورث ذلك شبهة في وجوب العمد، والوجه الآخر أن يكون معناه: أنه إذا قتلته كان مثله في حكم البواء، فصاروا متساويين، لا فضل للمقتص إذا استوفى حقه على المقتص منه اهـ.

(٢) الحلبي من الفضة، مفردة وَضَحَ، ويطلق على الخلخال.



## المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[١٦٧] روى الترمذي وصححه، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أسلم أبي عمران التَّجِيبِي، قال: كُنَّا بِمَدِينَةِ الرُّومِ، فَأَخْرَجُوا إِلَيْنَا صَفًّا عَظِيمًا مِنَ الرُّومِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِثْلُهُمْ أَوْ أَكْثَرُ، وَعَلَى أَهْلِ مِصْرَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، وَعَلَى الْجَمَاعَةِ<sup>(١)</sup> فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ، فَصَاحَ النَّاسُ وَقَالُوا: سُبْحَانَ اللَّهِ! يُلْقِي بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ! فَقَامَ أَبُو أَيُّوبَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ لَتَتَأَوَّلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ هَذَا التَّأْوِيلَ، وَإِنَّمَا أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فِينَا مَغْشَرُ الْأَنْصَارِ لَمَّا أَعَزَّ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ. فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ سِرًّا دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَمْوَالَنَا قَدْ ضَاعَتْ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ، فَلَوْ أَقْمَنَّا فِي أَمْوَالِنَا فَأَصْلَحْنَا مَا ضَاعَ مِنْهَا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ يَرُدُّ عَلَيْنَا مَا قُلْنَا: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، وَكَانَتِ التَّهْلُكَةُ الْإِقَامَةُ عَلَى الْأَمْوَالِ وَإِصْلَاحُهَا، وَتَرَكْنَا الْغَزْوَ؛ فَمَا زَالَ أَبُو أَيُّوبَ شَاخِصًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى دُفِنَ بِأَرْضِ الرُّومِ<sup>(٢)</sup>.

المسألة الثانية: في تفسير النفقة: فيها ثلاثة أقوال: الأول: أنه ندبهم إلى النفقة في سبيل الله.

[١٦٨] قال النبي ﷺ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ<sup>(٣)</sup> فِي سَبِيلِ اللَّهِ نَوَدِي مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، أَيْ

-----

[١٦٧] صحيح. أخرجه أبو داود ٢٥١٢ والترمذي ٢٩٧٢ والنسائي في «التفسير» ٤٨ ٤٩ والطيالسي ٥٩٩ وابن حبان ٤٧١١ والحاكم ٢/ ٨٤-٢٧٥ وابن عبدالحكم في «فتوح مصر» ص ٢٦٩-٢٧٠ والجصاص في «أحكامه» ١/ ٣٢٦-٣٢٧ والطبري ٣١٧٩ و٣١٨٠ والطبراني ٤٠٦٠ والبيهقي ٤٥/٩ والواحدي في «أسباب النزول» ١٠٧ من طرق عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران عن أبي أيوب الأنصاري به، وهذا إسناد صحيح، أسلم أبو عمران التَّجِيبِي المصري، ثقة كما في «التقريب» ويزيد بن أبي حبيب، روى له الشيخان، وقد صرح بالتحديث، فزالت شبهة الإرسال، فإنه كثير الإرسال، وصححه الحاكم على شرطهما! ووافقه الذهبي!، والصواب أنه صحيح فحسب، فإن البخاري ومسلمًا ما رويَا لأبي عمران، وهو ثقة بكل حال، والله الموفق، وانظر «تفسير الشوكاني» ٢٩٧ بتحريجي.

[١٦٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٩٧ و٢٨٤١ و٣٢١٦ ومسلم ١٠٢٧ والترمذي ٣٦٧٤ والنسائي ٤/ ١٦٨-١٦٩ و٢٢-٢٣ وابن أبي شيبه ٧/٣ وأحمد ٢/ ٣٦٦ وابن حبان ٣٠٨ و٤٦٤١ والبيهقي ٩/ ١٧١ كلهم من حديث أبي هريرة رَوَاهُ مَطْوَلًا وَمَخْتَصَرًا، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ فِي رَوَايَتِهِ الثَّانِيَةِ «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ - كُلَّ خَزَنَةٍ بَابٍ - أَيْ قُلْ هَلُمَّ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَاكَ الَّذِي لَا تَسْوَى

(١) كذا وقع في رواية الترمذي، ووقع عند أبي داود وغير واحد «وعلى الجماعة عبدالرحمن بن خالد بن الوليد» ووقع عند النسائي «وعلى أهل الشام فضالة بن عبيد» وليس عند ابن حبان ذكر هذه العبارات الثلاث، والراجح رواية أبي داود، وهذا الاضطراب لا يضر، فأصل الحديث محفوظ عند الجميع، والله أعلم.

(٢) في القسطنطينية، وتسمى اليوم «استانبول».

(٣) يوضح معنى الزوجين حديث أبي ذر، وهو ما أخرجه ابن حبان ٤٦٤٣ عن صعصعة بن معاوية عن أبي ذر في أثناء حديث، وفيه «وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من رجل أنفق زوجين من ماله في سبيل الله إلا ابتدرته حجة الجنة» قلت: وما زوجان من ماله؟ قال: عبدان من رقيقه، قَرَسَانِ مِنْ خِيَلِهِ، بَعِيرَانِ مِنْ إِبِلِهِ» وإسناده صحيح، رجاله ثقات معروفون. وهو شاهد لما قبله.

هَلُمَّ. الثاني: أنها واجبة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾. الثالث: أن معناه لا تخرجوا بغير زاد توكلًا واتكالا. وحقيقة التوكل قد بيناها في موضعها، والاتكال على أموال الناس لا يجوز. والقول الأول صحيح؛ لأنه دائم، والثاني؛ قد يتصور إذا وجب الجهاد. والثالث صحيح لأن إعداد الزاد فرض.

**المسألة الثالثة: في تفسير التهلكة:** فيه ستة أقوال: الأول: لا تتركوا النفقة. الثاني: لا تخرجوا بغير زاد، يشهد له قوله تعالى: ﴿وَكَزِدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ الْقَوَى﴾<sup>(١)</sup>. الثالث: لا تتركوا الجهاد. الرابع: لا تدخلوا على العساكر التي لا طاقة لكم بها. الخامس: لا تياسوا من المغفرة؛ قاله البراء بن عازب.

قال الطبري<sup>(٢)</sup>: هو عام في جميعها لا تناقض فيه، وقد أصاب إلا في اقتحام العساكر؛ فإن العلماء اختلفوا في ذلك. فقال القاسم بن مخيمرة، والقاسم بن محمد، وعبد الملك من علمائنا: لا بأس أن يحمل الرجل وحده على الجيش العظيم إذا كان فيه قوة وكان لله بنية خالصة؛ فإن لم تكن فيه قوة فذلك من التهلكة.

وقيل: إذا طلب الشهادة وخلصت النية فليحمل؛ لأن مقصده واحد منهم، وذلك بين في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

والصحيح عندي جوازه؛ لأن فيه أربعة أوجه: الأول: طلب الشهادة. الثاني: وجود النكاية. الثالث: تجربة المسلمين عليهم. الرابع: ضعف نفوسهم ليرؤا أن هذا صنيع واحد، فما ظنك بالجميع، والفرض لقاء واحد اثنين، وغير ذلك جائز؛ وسيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى.

**المسألة الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾:** فيه ثلاثة أقوال: الأول: أحسنوا الظن بالله؛ قاله عكرمة. الثاني: في أداء الفرائض، قاله الضحاك. الثالث: أحسنوا إلى من ليس عنده شيء.

قال القاضي: الإحسان مأخوذ من الحُسن، وهو كل ما مدح فاعله. وليس الحُسن صفة للشيء؛ وإنما الحُسن خبر من الله تعالى عنه بمدح فاعله.

[١٦٩] وقد بين جبريل عليه السلام أضله للنبي ﷺ حين قال له: «ما الإحسان؟ قال: أن تعبد

عليه؟ فقال النبي ﷺ: «إني لأرجو أن تكون منهم».

قوله: «أي فل، أي يا فلان، فرخم، ونقل إعراب الكلمة على إحدى اللغتين في الترخيم. وقوله «لا تسوى عليه» أي لا هلاك ولا ضياع ولا خسارة. راجع «فتح الباري» ١١٢/٤ و ٤٩/٦ و ٧/٢٨-٢٩، وللحديث شاهد من حديث أبي ذر، انظر التعليق الآتي.

[١٦٩] صحيح. أخرجه مسلم ٨ وأبو داود ٤٦٩٥ والترمذي ٢٦١٠ والنسائي ٩٧/٨ وابن ماجه ٦٣ والطيالسي ٢١

(١) البقرة: ١٩٧.

(٢) انظر تفسير الطبري ٢/٢١١، وهذا الوارد عن الطبري هو القول السادس، حيث لم يصرح به المصنف.

(٣) البقرة: ٢٠٧.

الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

**الآية الخامسة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِلُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا حَائِزِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الآية: ١٩٦]. فيها اثنتان وثلاثون مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا﴾: فيه سبعة أقوال: الأول: أخرجوا بهما من دياركم؛ قاله عمر، وعلي، وسفيان. الثاني: أتموها إلى البيت؛ قاله ابن مسعود. الثالث: بحدودهما وسننهما؛ قاله مجاهد. الرابع: ألا يجمع بينهما؛ قاله ابن جبير. الخامس: ألا يحرم بالعمرة في أشهر الحج؛ قاله قتادة. السادس: إتمامهما إذا دخل فيهما؛ قاله مسروق. السابع: ألا يتجر معهما.

قال القاضي<sup>(١)</sup> رضي الله عنه: حقيقة الإتمام للشيء استيفاؤه بجميع أجزائه وشروطه، وحفظه من مفسداته ومنقصاته. وكلُّ الأقوال محتملٌ في معنى الآية؛ إلا أنَّ بعضها مختلف فيه.

أما قوله: أخرج بهما من دُونِزَة أهلك<sup>(٢)</sup>. فإنها مشقة رفعها الشَّرْعُ وهدمها السنَّة بما وقَّت النبي ﷺ من المواقيت. وأما قول ابن مسعود إلى البيت، فذلك واجب، وفيه تفصيل، وله شروط بيَّنها في موضعها. وأما قول مجاهد فصحيح. وأما ألا يجمع بينهما فالسنَّة الجمع بينهما، كذلك فعل النبي ﷺ، وقد بيَّناه في مسائل الخلاف. وأما ألا يحرم بالعمرة في أشهر الحج فهو التمتع. وأما إتمامهما إذا دخل فيهما فلا خلاف بين الأئمة فيهما حتى بالغوا فقالوا: يلزمه إتمامهما، وإن أفسدهما. أما ألا يتجر فيهما فهو مذهب الفقهاء ألا تمتزج الدنيا بالآخرة، وهو أخلص في النية وأعظم للأجر، وليس ذلك بحرام؛ والكُلُّ يبين في موضعه بحَوْل الله وعونه.

**المسألة الثانية: الحج:** وهو في اللغة عبارة عن القصد، وخَصَّهُ الشَّرْعُ بوقتٍ مخصوص وبمَوْضِعٍ مخصوص على وَجْهِ معيَّن على الوجه المشروع، وقد كان الحجُّ معلوماً عند العرب، لكنها غيَّرتُه، فبيَّن النبي ﷺ حقيقته، وأعاد على مِلَّةِ إبراهيم عليه السلام صِفَتَه، وحثَّ على تعلُّمه، فقال:

-----  
وابن حبان ١٦٨ و ١٧٣ وابن مندة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٨٥ و ١٨٦ كلهم من حديث عمر بن الخطاب في أثناء حديث سألَت جبريل المعروف. وورد من مسند ابن عمر، أخرجه أحمد ١ / ٥٢ - ٥٣ وابن أبي شيبة ١١ / ٤٤ - ٤٥، وورد من مسند أبي هريرة أخرجه البخاري ٥٠ و ٤٧٧.

(١) هو ابن العربي رحمه الله، وهذه العبارة لم ينفرد بها المصنف رحمه الله، فقد أطلقها من قبله أبو حاتم ابن حبان وابن حزم وغيرهما.

(٢) هو من كلام علي بن أبي طالب، انظر الطبري ٣١٩٨ و ٣١٩٩.

**المسألة الثالثة: العُمْرَة:** وهي في اللغة عبار عن الزِيَارَة، وهي في الشريعة عبارة عن زيارة البيت، خَصَصَتْهُ الشريعة ببعض موارده، وقَصَرَتْهُ على معنى من مُطْلَقِهِ، على عاداتها في ألفاظها على سيرة العرب في لُغَاتِهَا، وقد بَيَّنَّهَا النَّبِيُّ ﷺ بَيَانً الْحَجَّ.

**المسألة الرابعة: وجوب العمرة:** اختلف العلماء في وجوب العمرة، فقال الشافعي: هي واجبة، ويُؤَثَّرُ ذلك عن ابن عباس. وقال جابر بن عبد الله: هي تطوع، وإليه مال مالك وأبو حنيفة<sup>(١)</sup>.

وليس في هذه الآية حجة للوجوب؛ لأن الله سبحانه إنما قرنهما بالحج في وجوب الإتمام لا في الابتداء، فإنه ابتداء إيجاب الصلاة والزكاة، فقال تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٢)</sup>. وابتداء بإيجاب الحج فقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ حُجًّا أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(٣)</sup>. ولما ذكر العمرة أمر بإتمامها لا بابتدائها، فلو حجَّ عشر حجج أو اعتمر عشر عَمَرٍ لَزِمَهُ الإتمام في جميعها، وإنما جاءت الآية لإلزام الابتداء، وقد مهَّدنا القول فيها في مسائل الخلاف.

**المسألة الخامسة: قوله تعالى:** ﴿لِلَّهِ﴾: الأعمال كلها لله، خَلَقَ وتقدير، وعلم وإرادة، ومُضَدَّر ومُؤَرَّد، وتصريف وتكليف؛ وفائدة هذا التخصيص أن العرب كانت تقصد الحج للاجتماع والتظاهر، والتناضل والتنافر، والتفاخر وقضاء الحوائج، وحضور الأسواق؛ وليس لله فيه حظ يقصد، ولا قرينة تعتقد؛ فأمر الله سبحانه بالقصد إليه لأداء فَرْضِهِ وقضاء حَقِّهِ، ثم سامح في التجارة على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

**المسألة السادسة: قوله:** ﴿الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾: رُوي عن ابن عباس أنه قرأ «والعُمْرَةُ» بالرفع للهاء، وحكى<sup>(٤)</sup> قوم أنه إنما قرَّ من فَرْضِ العمرة؛ وهذا لا يصح من وجهين: أحدهما: أن القراءة ينبنى عليها المذهب، ولا يُقْرَأُ بحكم المذهب.

الثاني: أننا قد بينا أن النَّصْبَ لا يقتضي ابتداء الفَرْضِ، فلا معنى لقراءة الرفع إلا على رأي من يقول: يقرأ بكل لغة، وقد بينا ذلك في موضعه من القسم الأول من علوم القرآن.

[١٧٠] يأتي برقم ص ١٩٧.

(١) فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في المغني ١٣/٥: فصل: وتجب العمرة على من يجب عليه الحج في إحدى الروايتين، روي ذلك عن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وابن المسيب وابن جبير وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن وابن سيرين والشعبي، وبه قال الثوري وإسحق والشافعي في أحد قوليه، والرواية الثانية: ليست واجبة، وروي ذلك عن ابن مسعود، وبه قال مالك وأبو ثور وأصحاب الرأي اهـ ملخصاً. وانظر أدلة الفريقين في المغني، وفي «فتح القدير للكمال بن الهمام» ٣/ ١٢٥-١٢٦ بتخريجي، والله الموفق.

(٢) البقرة: ١١٠.

(٣) آل عمران: ٩٧.

(٤) في نسخة «ظن» بدل «حكى».

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ﴾: هذه آية مشككة عُضلة من العُضَل، فيها قولان:

أحدهما: مُنْعَمٌ بأيّ عذر كان؛ قاله مجاهد، وقتادة، وأبو حنيفة.

الثاني: مُنْعَمٌ بالعدوّ خاصة؛ قاله ابن عمر، وابن عباس، وأنس، والشافعي؛ وهو اختيار علمائنا، ورأي أكثر أهل اللغة ومُحَصِّلِيهَا على أَنَّ أُخْصِرَ عُرْضٌ للمرض، وُحْصِرَ نَزْلٌ به الحصر. وقد اتفق علماء الإسلام على أَنَّ الآية نزلت سنة ست في عُمُرَةِ الحديبية حين صدّ المشركون رسولَ الله ﷺ عن مكة، وما كانوا حبسوه ولكن حبسوا البيت ومنعوه، وقد ذكر الله تعالى القصة في سورة الفتح فقال: ﴿وَالْمَدَى مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد تأتى أفعالٌ يكون فيها فعل وأفعل بمعنى واحد، والمراد بالآية رسول الله ﷺ وأصحابه، ومعناها: فَإِنْ مُنْعَمٌ. ويقال: مُنِعَ الرجل عن كذا؛ فَإِنْ المنع مضاف إليه أو إلى الممنوع عنه. وحقيقة المنع عندنا العَجْزُ الذي يتعذّرُ معه الفعلُ، وقد بيناه في كُتُبِ الأصول، والذي يصح أن الآية نزلت في الممنوع بعُذْرٍ، وأنّ لفظها في كل ممنوع، ومعناها يأتي إن شاء الله.

**المسألة الثامنة:** في تحقيق جواب الشرط من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ﴾: وظاهره قوله: ﴿فَإِنْ أُسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، وبهذا قال أشهب في كتاب محمد عن مالك، وروى ابن القاسم أنه لا هَدْيَ عليه؛ لأنه لم يكن منه تفريط؛ وإنما الْهَدْيُ على ذي التفريط؛ وهذا ضعيفٌ من وجهين:

أحدهما: أَنَّ الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ أُسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾؛ فهو تَرَكُّ لظاهر القرآن، وتعلّق بالمعنى. الثاني: أن النبي ﷺ أهدى عن نفسه وعن أصحابه البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة<sup>(٢)</sup>. ولهم أن يقولوا: إنّ النبي ﷺ حمل الْهَدْيَ تطوعاً، وكذلك كان؛ فأما ظاهرُ القرآن فلا كلام فيه. وأما المعنى فلا يمتنع أن يجعلَ الباري تعالى الْهَدْيَ واجباً - مع التفريط ومع عَدَمِهِ - عبادةً منه لسببٍ ولغير سبب في الوجهين جميعاً.

ومِنَ علمائنا مَنْ قال، وهو ابن القاسم: إنّ الذي عليه الْهَدْيُ من أُخْصِرَ بمرضٍ فإنه يتحلّل بالعمرة ويُهْدِي. وقال أبو حنيفة: يتحلّل بالمرض في موضعه. وهذا ضعيفٌ من الوجهين: أحدهما: لا معنى للآية إلا حصر العدوّ، أو الحصر مطلقاً، فكيف يرجع الجواب إلى مقتضى الشرط، أمّا أنه إنّ رجع إلى بعضه كان جائزاً لدليل، كما تقدّم من أقوال علمائنا.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾:

[١٧١] قال ابنُ عمر رضي الله عنهما: خرجنا مُعْتَمِرِينَ مع رسول الله ﷺ، فحال كَفَارُ قُرَيْشٍ

[١٧١] صحيح. أخرجه البخاري ١٦٣٩ و١٦٤٠ و١٦٩٣ و١٧٠٨ و١٨٠٦ و١٨٠٧ و١٨٠٨ ومسلم ١٢٣٠ ومالك ٣٦٠/١ والشافعي ٩٨٦/١ والنسائي ١٥٨/٥ وابن حبان ٣٩٩٨ كلهم من حديث ابن عمر، في أثناء حديث مطول، وقد ساقه المصنف بمعناه.

بيننا وبين البيت، فنحر رسول الله ﷺ بدنة وحلق رأسه.

**المسألة العاشرة:** إن قدم الحلق على النحر لم يكن مُسيئاً، لما رَوَى الأئمة:

[١٧٢] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحِرَ. قَالَ: «انْحِرْ وَلَا حَرَجَ».

**المسألة الحادية عشرة:** الجِلَاق نَسْكٌ مقصود. وقال الشافعي: هو إلقاء ثَقْتٍ. وما قلناه أصح؛ لأن الله تعالى ذكره وَرَتَّبَهُ عَلَى نَسْكِ. وأيضاً فإنه في الصحيح ممدوح.

[١٧٣] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ. قِيلَ: وَالْمَقْصُرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ. قِيلَ: وَالْمَقْصُرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ. قِيلَ: وَالْمَقْصُرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَالْمَقْصُرِينَ».

**المسألة الثانية عشرة:** في تأكيد معنى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُخْضِرْتُمْ﴾ وتتميمه:

وقد بينا أَنَّ معنى قوله تعالى: ﴿أُخْضِرْتُمْ﴾ مُنْعَمٌ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَنْعُ بَعْدَ نَزْلِ آيَةِ كَمَا تَقْدُمُ، وَهُوَ يَحُلُّ فِي مَوْضِعِهِ، وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ، وَيَنْخَرُ هَذَا إِنْ كَانَ مَعَهُ، أَوْ يَسْتَأْنِفُ هَذَا كَمَا تَقْدُمُ.

وإن كان المنع بمرض لم يحله عند علمائنا إلا البيت، فخلافاً لأبي حنيفة، حيث أجرى الآية على عمومها أخذاً بمطلق المنع. وزاد أصحابه - ومن قال بقوله عن أهل اللغة؛ أنه يقال: حصره العدو وأخصره المرض؛ قاله أبو عبيدة<sup>(١)</sup>، والكسائي<sup>(٢)</sup>.

قلنا: قال غيرهما عكسه، وقد بيناها في ملجئة المتفقهين. وحقيقته هاهنا منع العدو؛ فإنه منعهم ولم يحبسهم، والمنع كان مضافاً إلى البيت، فلذلك حل في موضعه، وهذا المريض المنع مضاف إليه، فكان عليه أن يصبر حتى يصير إلى موضع الحل.

-----

[١٧٢] صحيح. أخرجه البخاري ٨٣ و ١٧٣٦ و ١٧٣٧ و ١٧٣٨ و مسلم ١٣٠٦ و أبو داود ٢٠١٤ و الترمذي ٩١٦ وابن ماجه ٣٠٥١ و مالك ٤٢١/١ و الشافعي ٣٧٨/١ و الحميدي ٥٨٠ و الطيالسي ٢٢٨٥ و أحمد ٣٩٢/٢ و الدارمي ٦٤/٢ و الطحاوي ٢٣٧/٢ و ابن الجارود ٤٨٧ و ابن حبان ٣٨٧٧ و البيهقي ١٤٠-١٤١ من طرق كلهم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وله شاهد من حديث ابن عباس أخرجه البخاري ١٧٢١ و ١٧٢٢ و ١٧٢٣ و ٦٦٦٦ و مسلم ١٣٠٧ و أحمد ٢١٦/١ و النسائي ٢٧٢/٥ و ابن ماجه ٣٠٥٠ و ابن حبان ٣٨٧٦. وله شاهد من حديث جابر، أخرجه أحمد ١٨٥/٣ و الطحاوي ٢٣٦/٢ و صححه ابن حبان ٣٧٧٨ و إسناده على شرط مسلم. وهو حديث مشهور، روه بالفاظ متقاربة.

[١٧٣] صحيح. أخرجه البخاري ١٧٢٧ و مسلم ١٣٠١ و أبو داود ١٩٧٩ و الترمذي ٩١٣ و ابن ماجه ٣٠٤٤ و مالك ٣٩٥/١ و الطيالسي ١٨٣٥ و الدارمي ٦٤/٢ و أحمد ٧٩-١١٩ و ١٣٨ و الطحاوي في «المشكل» ١٤٣/٢ و ابن حبان ٣٨٨٠ و ابن الجارود ٤٨٥ و البيهقي ١٣٤/٥ و البغوي في «شرح السنة» ٢٠٢/٧ و كلهم من حديث ابن عمر. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري ١٧٢٨ و مسلم ١٣٠٢، وفي الباب أحاديث.

(١) هو الإمام اللغوي الأخباري معمر بن المثنى أبو عبيدة، صدوق روى له أبو داود وغيره توفي سنة ٢٠٨.

(٢) هو الإمام المقرئ النحوي علي بن حمزة الكسائي الكوفي توفي سنة ١٨٩.

وللقوم أحاديث ضعيفة، وآثارٌ عن السلف أكثرها مُعْتَنَنٌ؛ وقد بيّنا ذلك في مسائل الخلاف.

**المسألة الثالثة عشرة:** لا خلاف بين علماء الأمصار أن الإحصار عام في الحج والعُمرة.

وقال ابن سيرين<sup>(١)</sup>: لا إحصار في العُمرة، لأنها غير مؤقّنة. قلنا: وإن كانت غير مؤقّنة، لكن في الصبر إلى زوال العدو ضرر؛ وفي ذلك نزلت الآية، وبه جاءت السنّة فلا مَعدّل عنها.

**المسألة الرابعة عشرة:** إذا منعه العدو يحلّ في موضعه، ولا قضاء عليه<sup>(٢)</sup>؛ وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: عليه القضاء؛ لأن الله سبحانه أوجب عليه ما استيسر من الهدي خاصة، ولم يذكر قضاء ومتعلّقهم أمران:

أحدهما: أن النبي ﷺ قضى عُمرة الحُدَيْبِيَّة في العام الآخر. قلنا: إنما قضاها؛ لأن الصلح وقع على ذلك إرغاماً للمشرّكين، وإتماماً للرؤيا، وتحقيقاً للموعد، وهي في الحقيقة ابتداء عُمرة أخرى؛ وسميت عُمرة القُضِيَّة، من المقاضاة لا من القضاء.

الثاني: المعنى قالوا تحلّل من نُسكِه قَبْلَ تَمَامِهِ؛ فلم يكن بدّ من قضائه كالفائت والمفسد.

قلنا: الفاسد هو فيه ملُوم، والفائت هو فيه منسوب إلى التقصير؛ وهذا مغلوب، ولا فائدة في اتباع المعنى مع ما قلناه من ظاهر الآية.

**المسألة الخامسة عشرة:** لا يَخْلُو أن يكونَ الحاصرُ كافراً أو مسلماً؛ فإن كان كافراً لم يَجْزُ قتاله ولو وثق بالظهور؛ ويتحلّل في موضعه، ولو سأل الكافر جعلاً لم يَجْز، لأنّ ذلك وَهْنٌ في الإسلام، وإن كان الحاصر مسلماً لم يَجْزُ قتاله بحال، ووجب التحلّل، فإن طلب شيئاً ويتخلّى عن الطريق جاز

(١) هو الإمام التابعي الكبير محمد بن سيرين توفي سنة ١١٠.

(٢) فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٥/ ١٩٤-١٩٧: أجمع أهل العلم على أن المحرم إذا حصّره عدو من المشركين أو غيرهم فمنعوه الوصول إلى البيت، ولم يجد طريقاً آمناً فله التحلّل، وقد نص الله تعالى عليه بقوله «فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي» وثبت أن النبي ﷺ أمر أصحابه يوم حصّروا في الحديبية. أن ينحروا، ويخلقوا رؤوسهم ويحلّوا، وسواء كان الإحصار بحج أو بعمره أو بهما في قول إمامنا وأبي حنيفة والشافعي، وحكي عن مالك أن المعتمر لا يتحلّل لأنه لا يخاف الفوات، وليس بصحيح.

فصل: ولا فرق بين الحصر العام في حق الحاج كله وبين الخاص في حق شخص واحد مثل أن يحبس بغير حق، أو أخذته للصوص وحده. قال: وإن أمكن المحصر الوصول من طريق أخرى، لم يبيح له التحلّل. ولزمه سلوكها بعدت أو قربت خشي الفوات أو لم يخش. قال: فأما من لم يجد طريقاً أخرى فتحلّل، فلا قضاء عليه، إلا أن يكون واجباً يفعل به بالوجوب السابق في الصحيح من المذهب، وبه قال مالك والشافعي، وعن أحمد عليه القضاء، روي ذلك عن عكرمة والشعبي ومجاهد، وبه قال أبو حنيفة. قال: وإن قدر المحصر على الهدي فليس له الحل قبل ذبحه، فإن كان معه هدي قد ساقه أجزأه، وإلا لزمه شراؤه إن أمكن، ويجزئه أدنى الهدي، وهو شاة أو شُئْبٌ بدنة، وله نحره في موضع حصّره من حل أو حرم نص عليه أحمد، وهو قول مالك والشافعي إلا أن يكون قادراً على أطراف الحرم، ففيه وجهان، أحدهما: يلزمه، والثاني ينحره في موضعه اهـ ملخصاً.

دفعه، ولم يحل القتال؛ لما فيه من إتلاف المهج، وذلك لا يلزم في أداء العبادات، فإن الدينَ أسمع. وأما بذل الجغل فلما فيه من دفع أعظم الضررين بأهونهما؛ ولأن الحج مما يُنفق فيه المال، فيعد هذا من النفقة<sup>(١)</sup>.

**المسألة السادسة عشرة:** إذا حلَّ المُخَصَّر نحو هذيه حيث حلَّ؛ كما فعل النبي ﷺ بالحديبية، لأن الهدي تابع للمهدي والمهدي حلَّ بسوضعه، فالهدي أيضاً يحلَّ معه.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾. ومحلُّه البيت العتيق. وقال الله تعالى في قصة الحديبية: ﴿وَالْهَدْيَ مَكْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>. قلنا: كذلك كان صاحب الهدي، وهو المهدي مَكْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَسْكِهِ، ولكن حلَّ في موضعه، كذلك هذيه يجب أن يحلَّ معه.

[١٧٤] فإن قيل: فقد روي أن ناجية بن جندب صاحب بئذ النبي ﷺ قال للنبي ﷺ ابعث معي الهدي أنحره في الحرم. قال: «فكيف تصنع به؟» قال: أخرجه في أودية لا يقدرون عليه؛ فانطلق به حتى نحره في الحرم. قلنا: هذا حديث لم يصح.

**المسألة السابعة عشرة:** إذا عقد الإحرام فصدَّ العدو، فلا يخلو أن يعلم أنهم يمنعون أو لا يعلم، فإن تحقق أنه لا يصل إلى البيت فأحرأه ملزماً له ألا يحل إلا بالبيت أبداً، وإن لم يعلم حلَّ بمنعهم له، فإن شك لم يحل إلا أن يشترط ذلك. وقد أحرم ابن عمر بالحج، ثم قيل له: إنه كائن هذا العام بين الناس قتال، فقال: إن صددنا عن البيت صغنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>، فأحرم النبي ﷺ وهو لا يعلم، فحلَّ حين منع، وأحرم ابن عمر على الشك، ولكنه لم يمنع.

**المسألة الثامنة عشرة:** إن مُنِع من الطريق خاصة فليأخذ في أخرى إن كانت آمنة وكان المنع

[١٧٤] أخرجه النسائي في «الكبرى» ٤١٣٥ من طريق عبيد الله بن موسى قال: أنبأنا إسرائيل عن مجزأة: قال: حدثني ناجية بن جندب الأسلمي به، وهذا إسناد ظاهره الصحة. عبيد الله بن موسى روى له الشيخان، وهو أثبت الناس في إسرائيل، وإسرائيل ثقة ثبت روى له الشيخان، ومجزأة هو ابن زاهر روى له الشيخان أيضاً، روى عنه إسرائيل، وروى هو عن ناجية الأسلمي وغيره، وأخرجه الطحاوي في «المعاني» ٢٤٢/٢ من طريق مخول بن إبراهيم بن مخول، عن إسرائيل عن مجزأة عن ناجية بن جندب عن أبيه به، ومخول صدوق كما في «التقريب» وذكره الحافظ في «الإصابة» ٨٦٤٢/٥٤٢/٣ وذكر كلا الطريقين، وسكت عليه، وضعفه الإمام ابن العربي كما ترى حيث قال: لم يصح اهـ. وذكره الحافظ في «الفتح» ١١/٤ محتجاً به حيث قال: فإنه لا يلزم من كونهم ما حلقوا في الحرم - أي يوم الحديبية - لمنعهم من دخوله أن لا يكونوا أرسلوا الهدي مع من نحره في الحرم، وقد ورد ذلك في حديث ناجية. فذكره ولم يضعف إسناده، وكذا عزاه الزيلعي في «نصب الراية» ١٦٦/٣ للواقدي، ولم يوهنه، والله أعلم.

(١) هذه المسألة نقلها القرطبي في تفسيره ٣٧٧/٢ حرفياً.

(٢) الفتح: ٢٥.

(٣) هو عند البخاري ١٨٠٧ وتقدم برقم ١٧١، وقول المصنف «فأحرم...» هو من كلام القاضي ابن العربي رحمه الله، لا من كلام ابن عمر، فتنبه، والله الموفق.



متطاولاً، وإن كان قريباً صبرَ حتى يُنْجَلِي، وإن كان حاجباً فلا يحلّ حتى يعلم أنّ الحجّ قد فات. وقال أشهبُ: يحلُّ يوم النحر، وهذا فيمن كان في المناسك، وأما الياثس فيحلُّ إذا تحقّق يأسه.

**المسألة التاسعة عشرة:** إذا صُدَّ عن عَرَفَةَ في الحجّ لزمه أن يصلّ إلى البيت ويتحلّل بعُمْرة، ولو صُدَّ عن البيت ومكّن من عَرَفَةَ فإنه يجزئه، وعليه عُمْرةٌ وهَذْيٌ في مشهور القولين. وقيل الحجّ باطل، وهذا إذا كانت حَجَّةُ الإسلام أو كان الحجّ مضموناً، فأما إن كان التطوّع فلا شيء عليه في الحالين، وقد تقدّم.

**المسألة الموفية عشرين:** إذا كان الإحصار عن الحجّ ومعه هَذْيٌ نحره في موضعه حينئذ كما تقدّم. وقال أبو يوسف، ومحمد، وسفيان: لا ينحر إلا يوم النحر مراعاةً لظاهر قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ - بكسر الحاء، وهو وقتُ الحل. ونحن نقول: إنّ وقته وقتُ حلّ المهديّ، وقد حلّ باليأس عن البلوغ. ألا ترى أنه تعالى قال: ﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْأَقْبَىٰ﴾<sup>(١)</sup>. وأنتم تقولون يوم النحر، وإذا سقط المنصوص عليه فسقوط الاستقراء أولى.

**المسألة الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِوَيْهٍ أَدَّىٰ مِنْ رَأْسِهِ فَعَذَابُهُ﴾ :

هذه الآية نزلت في كعب بن عُجرة قال:

[١٧٥] مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ قِدْرِ لِي وَالْقَمَلُ يَتَنَاثَرُ مِنْ رَأْسِي، فَقَالَ: أَيُّذِيكَ هَؤُمَاكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَحْلِقَ وَلَمْ يَأْمُرْ غَيْرَهُ، وَهُمْ عَلَى طَمَعٍ مِنْ دُخُولِ مَكَّةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْآيَةُ.

فكلُّ مَنْ كان مريضاً واحتاج إلى فعلٍ محظور من محظورات الإحرام فعله وافتدى، كما قال النبي ﷺ لكعب بن عُجرة - وهو حديثٌ صحيحٌ متفقٌ عليه من أوله إلى آخره -:

[١٧٦] «أَطْعِمُ قَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، أَوْ أَهْدِي شَاةً، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

وفي الحديث خلافٌ وكلامٌ بيّناه في شرح الصحيح.

[١٧٥] صحيح. أخرجه البخاري ١٨١٤ و ١٨١٥ و ١٨١٦ و ١٨١٧ و ١٨١٨ و ٤١٥٩ و ٤١٩٠ و ٤١٩١ و ٤٥١٧ و ٥٦٦٥ و ٥٧٠٣ و ٦٨٠٨ و مسلم ١٢٠١ و مالك ٤١٧/١ و أبو داود ١٨٥٦ و ١٨٥٧ و ١٨٦٠ و ١٨٦١ و الترمذي ٩٥٣ و ٢٩٧٣ و النسائي ١٩٤ / ٥ - ١٩٥ و ابن ماجه ٣٠٨٩ و الطيالسي ١٠٦٥ و الحميدي ٧٠٩ و ٧١٠ و أحمد ٤ / ٢٤٢ - ٢٤٣ و ابن طهمان في «مشيخته» ٢٠٦ و ابن خزيمة ٢٦٧٧ و ٢٦٧٨ و ابن حبان ٣٩٧٨ و ٣٩٧٩ و ٣٩٨٠ و ٣٩٨١ و ٣٩٨٢ و ٣٩٨٣ و ٣٩٨٤ و ٣٩٨٥ و ٣٩٨٦ و الطبري ٣٣٤٦ و الدارقطني / ٢٩٨ و الطبراني ١٩ / ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ و البيهقي ٢ / ٢٩٨ و الواحدي في أسباب النزول ١١٢ من طرق كثيرة كلهم من حديث كعب بن عجرة، روه بالفاظ متقاربة.

[١٧٦] هو بعض المتقدم.

**المسألة الثانية والعشرون:** قال الحسن وعكرمة: هو صَوْمُ عشرة أيام: قالوا: لأنَّ الله تعالى ذَكَرَ الصَّيَامَ هاهنا مطلقاً، وقَيَّده في التَّمَتُّع بعشرة أيام، فَيُحْمَلُ المطلق على المقيد.

قلنا: هذا فاسدٌ من وَجْهين: أحدهما: أنَّ المطلق لا يَحْمَلُ على المقيد إلاَّ بدليل في نازلةٍ واحدة حسبما بيَّناه في أصول الفقه؛ وهاتان نازِلَتان. الثاني: أنَّ النبي ﷺ قد بيَّن في الحديث الصحيح قَدْرَ الصَّيَامِ، وذلك ثلاثة أيام.

**المسألة الثالثة والعشرون:** قال علماؤنا: يُجْزَى الطَّعام في كُلِّ موضع. وقيل: لا يختصُّ منها بمكة إلاَّ الهَدْي، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: الطَّعام كالْهَدْي، لأنَّ منفعة الهَدْي لمساكين مكة؛ فالطَّعام الذي هو عوضه كذلك. وإذا قلنا: إنه على القَوْرِ فيختصُّ بمكة، وإن قلنا إنه على التَّراخي فيأتي بهما حيث شاء؛ وهو الصحيح. وأما الهَدْي فإنما جاء القرآن فيه بلفظ التُّسْك، وهذا يقتضي أن يذبح حيث شاء؛ فإن لفظ التُّسْك عامٌ في كلِّ موضع.

[١٧٧] وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ في الأثر: «مَنْ وُلِدَ لَهُ [مولود]»<sup>(١)</sup> فَاحْبَبْ أَنْ يُنْسِكَ عَنْهُ فَلْيَفْعَلْ». [١٧٨] وفي الصحيح: أنَّ النبي ﷺ قال لكعب بن عُجْرة: «أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ»، فَحْمِلْ هذا اللفظ هاهنا - وهو الهَدْي - على أنه إن شاء أن يجعل هذا التُّسْك هَدْيًا جعله، وذلك لأنَّ الهَدْي لا يجوزُ أن يجعل نُسكاً، والتُّسْك يجوزُ أن يُجْعَلَ هَدْيًا.

**المسألة الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ مِّن تَمَنَعِ بِالْعُمَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾: قال كثيرٌ من علمائنا: هذا يدلُّ على أنَّ قوله تعالى في أول الآية: ﴿فَإِنْ أُنْصِرْتُمْ﴾ إنه إحصار العدو؛ لأنَّ الأَمْنَ يكون من خَوْفِ العدو، والبُرء يكون من المرض، وإليه مال من احتجَّ عن ابن القاسم بأن لا هَدْي عليه كما تقدم. ولا نقولُ هكذا، بل زوال كُلِّ ألم من مرض، وهو أَمْن، وجاء بلفظ الأَمْن وهو عامٌ، كما جاء بلفظ «أحصِر» وهو عامٌ في العدو والمرض؛ ليكونَ آخرُ الكلام على نظام أوله.

**المسألة الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾: المعنى أكملُوا ما بدأتم به من عبادةٍ، من حجٍّ أو عُمرة، إلا أن يَمْنَعَكُم مانع؛ فإن كان مانع حَلَلْتُمْ حيث حبستم وتركتم ما مُنْعَم منه، ويجزيكم ما استيسر من الهَدْي بعد خَلْق رؤوسكم؛ فإذا أمتم - أي زال المانع، وقد كنتم حَلَلْتُمْ عن عُمرة فحججتم، فعليكم ما استيسر من الهَدْي. والتمتع يكون بشروط ثمانية: الأول: أن يجمع بين العُمرة والحج. الثاني: في سَفَرٍ واحد. الثالث: في عامٍ واحد. الرابع:

[١٧٧] حسن. أخرجه أحمد ١٩٤/٢ ح ٦٧٨٣ وأبو داود ٢٨٤٢ كلاهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإسناده حسن للاختلاف المعروف في عمرو عن أبيه عن جده، والإسناد إليه رجاله ثقات، وله شواهد، وسيأتي تخريجه في بحث العقبة إن شاء الله.

[١٧٨] صحيح. هو طرف الحديث المتقدم برقم ١٧٥.

في أشهر الحج. الخامس: تقديم العُمْرة. السادس: ألا يجمعهما؛ بل يكون إحرامُ الحج بعد الفراغ من العُمْرة. السابع: أن تكون العُمْرة والحج عن شخص واحد. الثامن: أن يكون من غير أهل مكة.

ومن هذه الشروط ما هو بظاهر القرآن، ومنها مستنبط؛ وذلك أن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ﴾، يعني: من انتفع بضمّ العُمْرة إلى الحج؛ وذلك أن عليه أن يأتي مكة للحجّ والعُمْرة مرّتين بقصدَين متغايرين، فإذا انتفع باتحادهما، وذلك في سفر واحد؛ وهذه الشروط كلها انتفاع إلا قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾؛ فإنه نص.

**المسألة السادسة والعشرون:** اختلف الناس فيما استيسر من الهدي؛ فقال قوم: هو بدنة، منهم عائشة، وابن عمر، ومجاهد، وعروة. ومنهم من قال: هو شاة، وهو قول أكثر الفقهاء، ومالك، والشافعي. ومنهم من قال: هو شاة أو بدنة أو شرك في دم، وبه قال ابن عباس، والشافعي.

فأما من قال: إنه بدنة فاحتجّ بأن الهدي اسم في اللغة للإبل، تقول العرب: كم هذي فلان، أي إبله. ويقال في وصف السنة: هلك الهدي وجفّ الوادي. فيقال له: إن كنت تجعل أيسر الهدي بدنة وأكثره ما زاد من العدد عليه من غير حدّ فيلزمك ألا يجوز هدي بشاة.

[١٧٩] وقد أهدى النبي ﷺ الغنم وأهدى أصحابه، ولو كان أيسره بدنة ما جازت شاة.

وما ذكروه عن العرب فإنما سمّت الإبل هدياً؛ لأنّ الهدي يكون منها في الأغلب أو لأنها أغلاء. وأما من قال: إن أيسر الهدي شرك في دم، فاحتجّ

[١٨٠] بأنّ النبي ﷺ نحر عامّ الحديّة البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة. رواه جابر<sup>(١)</sup>.

[١٨١] ورؤي مسلم عن جابر قال: خرّجنا مع النبي ﷺ مهلين بالحجّ، فأمرنا أن نشترك في

[١٧٩] صحيح. أخرجه البخاري ١٧٠١ و١٧٠٢ و١٧٠٣ ومسلم ١٣٢١ ح ٣٦٥ و٣٦٧ و٣٦٨ كلاهما عن الأسود عن عائشة قالت: أهدى النبي ﷺ مرة غنماً. لفظ البخاري، وزاد مسلم «فقلدها». وكرره البخاري ومسلم بالفاظ متقاربة.

[١٨٠] صحيح. أخرجه مالك ٤٨٦/٢ ومسلم ١٣١٨ وأبو داود ٢٨٠٩ والترمذي ٩٠٤ وابن ماجه ٣١٣٢ والدارمي ٧٨/٢ وابن حبان ٤٠٠٦ والبيهقي ٥/١٦٨ - ١٦٩ - ٢٣٤ و٢٩٤/٩ والبغوي في «شرح السنة» ١١٣٠ كلهم من طريق مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله به.

[١٨١] صحيح. أخرجه مسلم ١٣١٨ وأبو داود ٢٨٠٧ و٢٨٠٨ والنسائي ٢٢٢/٧ والطيالسي ١٧٩٥ وأحمد ٣/٢٩٢ - ٢٩٣ وابن حبان ٤٠٠٤ وابن الجارود ٤٧٩ والدارمي ٧٨/٢ والبيهقي ٧٨/٦ من عدة طرق كلهم من حديث جابر بالفاظ متقاربة. وله شاهد من حديث ابن عباس أخرجه أحمد ١/٢٧٥ والترمذي ٩٠٥ والنسائي ٢٢٢/٧ وابن ماجه ٣١٣١ والبيهقي ٥/٢٣٥ والبغوي في «شرح السنة» ١١٣٢، وإسناده صحيح على شرط مسلم.

(١) إن قال قائل ما فائدة ذكر اللفظ المتقدم واللفظ الآتي، وما الفرق بينهما مع أن كلا الحديثين عند مسلم ومن رواية جابر؟ قلت: الفرق بينهما هو أن المتن الأول فيه ذكر الحديّة. أما الثاني فإن فيه الإلهال بالحج، وله ألفاظ أخرى ستأتي.

الإبل والبقرة، كُلُّ سَبْعَةٍ مِثْلًا فِي بَدَنَةٍ. وهذا لا غبارَ عليه ولا مَطْمَعٌ فيه.

**المسألة السابعة والعشرون: قوله تعالى: ﴿فَنَنْمِئَ بِالْعَمَةِ﴾:** يعني انتفع، وقد رُوِيَ مُتَعَتَانِ: إحداهما: ما كان من فَسْخِ الْحَجِّ في العمرة. والثانية: ما كان من الجمع بين الحج والعمرة في إحرام أو سفرٍ واحد. فأما فَسْخُ الْحَجِّ إلى العمرة فَرَوَى الأئمة عن ابن عباس قال:

[١٨٢] كانوا يَرَوْنَ العمرة في أشهر الحرم من أفجرِ الفجور، ويقولون: إذا برأ الدُّبْرُ، وعفا الأثر<sup>(١)</sup>، وانسلخَ صفرُ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اغْتَمَرَ. فلما قدم النبي ﷺ صُبحَ رابعة مهلين بالحج أمرهم أن يجعلوها عُمرة؛ فتعاطم ذلك عندهم، وقالوا: يا رسول الله، أيُّ الحَلِّ؟ قال: الحَلُّ كله.

وهذه الْمُتَعَةُ قد انعقد الإجماع على تَرْكِهَا بعد خلاف يسير كان في الصدر الأول ثم زال. وأما مُتَعَةُ الْقِرَانِ فقد رُوِيَ أن النبي ﷺ كان عليها في حَجِّهِ وكثير من أصحابه<sup>(٢)</sup>.

[١٨٢] صحيح. أخرجه ١٥٦٤ ومسلم ١٢٤٠ والبغوي في «شرح السنة» ١٨٧٧ كلهم من حديث ابن عباس.

(١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٢٢٥/٨: «إذا برأ الدبر» يعنون دبر ظهور الإبل بعد انصرافها من الحج، فإنها كانت تدبر بالسير عليها للحج، وقوله «عفا الأثر» أي درس وأمحي. والمراد أثر الإبل وغيرها في سيرها. عفا أثرها لطول مرور الأيام، هذا هو المشهور، وقال الخطابي: المراد أثر الدبر، والله أعلم. وهذه الألفاظ تقرأ كلها ساكنة الآخر، ويوقف عليها، لأن مرادهم السجح.

(٢) فائدة: قال الإمام الموفق في «المغني» ٨٢/٥: الإحرام يقع بالنسك من وجوه ثلاثة: تمتع، وإفراد، وقران، فالتمتع: أن يهل بعمره مفردة من الميقات في أشهر الحج. فإذا فرغ منها أحرم بالحج من عامه، والإفراد: أن يهل بالحج مفرداً، والقران أن يجمع بينهما في الحج من عامه، أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل الطواف، قالت عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ، فمنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحج وعمرة، ومنا من أهل بحج، متفق عليه، وأجمع أهل العلم على جواز الإحرام بأي الأنساك الثلاثة شاء، واختلفوا في أفضلها، فاختار إمامنا التمتع، ثم الإفراد، ثم القران، ومن روي عنه اختيار التمتع: ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة، والحسن وعطاء وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد وسالم وعكرمة، وهو أحد قولي الشافعي، وروى المروزي عن أحمد: إن ساق الهدي فالقران أفضل، وإلا فالتمتع أفضل، لأن النبي ﷺ قرن حين ساق الهدي، ومنع كل من ساق الهدي من الحل حتى ينحر الهدي هديه، وذهب الثوري وأصحاب الرأي إلى اختيار القران، لما روى أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ أهل بهما جميعاً «ليبك عمرة وحجاً، لبيك عمرة وحجاً» متفق عليه، وذهب مالك وأبو ثور إلى اختيار الإفراد، وهو ظاهر مذهب الشافعي، وروي ذلك عن عمر وعثمان وابن عمر وجابر وعائشة، لما روت عائشة وجابر: أن النبي ﷺ أفرد الحج، متفق عليهما، وعن ابن عمر وابن عباس مثل ذلك، متفق عليهما، قال ابن قدامة: ولنا ما روى ابن عباس وجابر وأبو موسى وعائشة أن النبي ﷺ أمر أصحابه لما طافوا بالبيت أن يحلوا، ويجعلوها عمرة، فنقلهم من الإفراد والقران إلى المتعة، ولا ينقلهم إلا إلى الأفضل، وهذه الأحاديث متفق عليها، ولم يختلف عن النبي ﷺ أنه لما قدم مكة أمر أصحابه أن يحلوا إلا من ساق هدياً، وثبت على إحرامه اهـ ملخصاً.

وجاء في كتاب «الهداية» للإمام المرغيناني الحنفي: القران أفضل من التمتع والإفراد، وقال الشافعي رحمه الله: الإفراد أفضل، وقال مالك رحمه الله: التمتع أفضل من القران لأن له ذكراً في القران، ولا ذكر للقران =

وقال أبو حنيفة: هي الستة. وقال مالك والشافعي: لم يكن النبي ﷺ إلا مُفَرِّداً، وهو الأفضل؛ لأنه لا دم فيه ولا انتفاع بإسقاط عمل ولا سَفَر. وتعلّق أصحاب أبي حنيفة بأدلة منها: أنَّ عليّاً شاهد عثمان رضي الله عنهما يَنْهَى عن المُتعة، وأن يجمع بينهما، فلما رأى ذلك عليّ أهل بهما، وقال: ما كنتُ أدْعُ سُنَّةَ النبي ﷺ لقول أحد<sup>(١)</sup>. وقال له عليّ: ما تريد أن تُنْهَى عن أمرٍ فعله رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup> - رواه الأئمة كلهم.

وتعلّق مالك والشافعي بحديث جابر وعائشة رضي الله عنهما:

[١٨٣] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

ومعنى ما روي عن عليّ أَنَّ النبي عليه السلام فعله، أي أَمَرَ بفعله، وقد حققنا المسألة في كتب شرح الحديث. وأما المسألة الثالثة، وهي الجَمْع بين الحج والعمرة في سَفَرٍ واحد فقال أحمد: إنها الأفضل؛ لقوله عليه السلام:

[١٨٤] «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَنْبَزْتُ مَا سَقَتْ الْهَذْيُ وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً». رواه الأئمة.

[١٨٣] صحيح. أما حديث جابر، فقد أخرجه مسلم ١٢١٣ من حديث جابر «أقبلنا مهلين مع رسول الله ﷺ بحج بمفرد... الحديث. وقد استدلل بهذا الحديث الإمام الزيلعي في نصب الراية ١٠١/٣ للشافعي، وفي ذلك نظر، إذ ليس في المتن تصريح بأن النبي ﷺ كان مفرداً أيضاً فسيأتي من الأحاديث ما يعارض ذلك، نعم ورد ذلك صريحاً في حديث عائشة، وهو ما أخرجه البخاري ١٥٦٢ ومسلم ١٢١١ ح ١١٤ في أثناء حديث، وفيه «فأهل رسول الله ﷺ بحج، وأهل به ناس معه، وأهل ناس بالعمرة والحج، وأهل ناس بعمرة...» الحديث. وجاء صريحاً بلفظ «أن رسول الله ﷺ أفرد الحج» أخرجه مالك ٣٣٥/١ ومسلم ١٢١١ ح ١٢٢ والشافعي ٣٧٦/١ والدارمي ٣٥/٢ والترمذي ٨٢٠ وابن ماجه ٢٩٦٤ والبيهقي ٣/٥ كلهم عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، وله شاهد عند مسلم ١٢٣١ من حديث ابن عمر، لكن سيأتي ما يعارض ذلك، وهو الآتي. والله أعلم.

[١٨٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٥٦٨ و١٦٥١ ومسلم ١٢١٦ ح ١٤١ وأحمد ٣/٣٦٦-٣٦٧ والشافعي ١/٢٧٣ والحميدي ١٢٩٣ والطيالسي ١٦٧٦ وابن حبان ٣٧٩١ كلهم من حديث جابر في أثناء حديث مطول. وله شاهد من حديث عائشة، أخرجه مسلم ١٢١١ ح ١٣٠ و١٣١ والطيالسي ١٥٤٠ وابن خزيمة ٢٦٠٦ وابن حبان ٣٩٤١ في أثناء حديث.

= فيه. وقال المرغيناني رحمه الله: وصفة القرآن: أن يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات، ويقول عقيب الصلاة: اللهم إني أريد الحج والعمرة، فيسرهما لي وتقبلهما مني، فإذا دخل مكة ابتدأ فطاف بالبيت سبعة أشواط، يرمل في الثلاث الأولى منها، ويسعى بعدها بين الصفا والمروة، وهذه أفعال العمرة، ثم يبدأ بأفعال الحج، فيطوف طواف القدوم سبعة أشواط ويسعى بعده كما بينا في المفرد. اهـ راجع «فتح القدير» للكمال بن الهمام ٢/٥٣٢-٥٣٥ بتخريجي و«فتح الباري» ٣/٤٢٧-٤٣١.

(١) أخرجه البخاري ١٥٦٣ عن مروان بن الحكم به.

(٢) أخرجه البخاري ١٥٦٩ ومسلم ١٢٢٣ ح ١٥٩ كلاهما عن سعيد بن المسيب به، وكرره مسلم ح ١٥٨ عن عبدالله بن شقيق به.

وقال علماؤنا: إنما أشفقَ النبي ﷺ على تَرْكِ الأَرْفَقِ لا على تَرْكِ الأولى، والأَرْفَقُ؛ لأنه ﷺ لما أمرهم أن يجعلوها عُمْرة شَقَّ عليهم خلافهم له في الفعل، فقال:

[١٨٥] «إني لبدت رأسي، وقلدت هذبي، فلا أحلُّ حتى أنحر الهذبي»؛ معذراً إليهم مبيّناً حاله عندهم. وقال، لما رأى من شَفَقَتهم ولما رجاه من امتثالهم واقتدائهم، وسَلَّ سَخِيمَةً<sup>(١)</sup> الجاهلية عن أهوائهم:

[١٨٦] «لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما سَفَتُ الهذبي ولجعلتها عُمْرة كما أمرتكم به».

والذي يقتضيه لَفْظُ الآية من هذه الأقسام إضافة العمرة إلى الحج بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾، ولا يصلح هذا اللفظ لَفَسْخِ الحج إلى العمرة، وإذا امتنع هذا في الآية لم يَنْبَقِ إِلَّا الجمع بين الحج والعمرة، فالآية بَعْدُ محتملة للِقَرَانِ، والجمع بينهما إما في لَفْظٍ واحد أو في سَفَرٍ واحد؛ لأنهم كانوا معتمرين فصَدَّهم العدو فحلوا؛ وذلك في أشهر الحج التي مَنْ اعتمر فيها، ثم حجَّ مِنْ عامِهِ في سفره ذلك على ما بيّناه من الشروط؛ فيكون متمتعاً؛ فيئن الله تعالى ذلك له.

وكأنَّ المعنى: أنتم قد اعتمرتم في أشهر الحج، فلو حججتم في هذا العام لكنتم متمتعين، وإن كنتم قد صُدِّدتم؛ لأنَّ عُمْرَتكم مع حِلِّكم قبل البلوغ إلى البيت عُمْرةٌ صحيحة كاملة تكون إضافة الحج إليها مُتَّعَةً.

**المسألة الثامنة والعشرون:** قال علماؤنا: لا يلزمُ المكيّ دوْمُ مُتَّعَةٍ؛ لأنه لم يترقَّ بإسقاط أحدِ السَّفَرَيْنِ، فإن ذلك بلده. وقال أبو حنيفة: لا يتمُّع ولا يقرُن مَنْ كان من حاضري المسجد الحرام، فإن تمتَّع أو قرُن فهو مخطيء وعليه دَمٌ لا يأكل منه. واحتج أصحابه بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾:

المعنى: أن جمع الحج والعمرة ليس لأهل المسجد الحرام، ولو كان المراد به الدم لقال تعالى: ذلك على مَنْ لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، وهذا ليس بصحيح لما قَدَّمْنَاهُ. ومعنى الآية أنَّ ذلك الحكم مشروع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام.

**المسألة التاسعة والعشرون:** قال علماؤنا: يجبُ على المتمتع الهذبي إذا رمى جُمرة العقبة؛ لأنَّ

[١٨٥] صحيح. أخرجه البخاري ١٥٦٦ و١٦٩٧ و١٧٢٥ و٤٣٩٨ و٥٩١٦ ومسلم ١٢٢٩ وأبو داود ١٨٠٦ والنسائي ١٣٦/٥ وابن ماجه ٣٠٤٦ ومالك ٣٩٤/١ والشافعي ٣٧٥/١ وأحمد ٢٨٣/٦ و٢٨٥ وابن حبان ٣٩٢٥ والطبراني ٣١١/٢٣ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦ والبيهقي ١٢/٥ و١٣ والبخاري في «شرح السنة» ١٨٨٥ كلهم عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت لرسول الله ﷺ: ما شأن الناس حلوا، ولم تحل أنت من عمرتك، فقال: «...» بمثله.

[١٨٦] صحيح. تقدم برقم ١٨٤.

(١) السَّخْمُ: السواد. والسَّخْمَةُ: الحقد.

الحجَّ حيثُذ يتم ويصحُّ منه وصف التمتع، وما لم يتم الحجَّ لا يكون متمتعاً؛ لأنه لا يعلم هل يخلص به أو يقطع دونَه قاطع. وقال أبو حنيفة والشافعي: يجبُ عليه الهذْي إذا أحرم بالحج؛ لأنَّ الهذْي وجب عليه بضَمِّ الحجِّ إلى العمرة، وإذا أحرم بالحج فأوَّل الحجِّ كآخره، وهذه دَعْوَى لا برهانَ عليها، وقد قدَّمنا فسادَها، ولو ذبحه قَبْل النحر لم يُجزَّه، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: يَجْزِيه بناءً على ما تقدم، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُبُّكُمْ حَتَّىٰ تَبْلُغَ الْهَذَىٰ مَحَلَّهُمْ﴾، ولا يجوز الحَلَق قبل يوم النَّحْرِ.

[١٨٧] وقد قال النبي ﷺ: «لو استقبلتُ مِنْ أُمري ما استذْبرْتُ ما سَقَتْ الهذْي ولجعلتها عمرة». ولو كان ذبح الهذْي جائزاً قبل يوم النَّحْرِ لذبحه وجعلها حيثُذ عمرة.

[١٨٨] وقال: «إني لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَذْيِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّىٰ أَنْحَرُ».

**المسألة الموفية ثلاثين:** إذا لم يجد الهذْي فصيامُ ثلاثة أيام في الحج. قال علماؤنا: وذلك بأنَّ يصومَ من إحرامه بالحج إلى يوم عَرَفَة، هذه حقيقته. وقال أبو حنيفة: يصومُه في إحرامه بالعمرة؛ لأنه أحدُ إحرامي التمتع، فجاز صَوْمُ الأيام فيه كإحرامه بالحج. ودليلنا قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي لَيْلَةٍ﴾، فإذا صامه في العمرة فقد أدَّاه قبل وَفَّيهِ فلم يُجزَّه.

قال القاضي: إذا ثبت هذا قال علماؤنا: يصومُها قبل يوم عرفة ليكونَ يومَ عرفة مُفْطِراً، فذلك اتِّباعٌ للسنة وأقوى على العبادة. ولا يخلو التمتع أن يجد الهذْي أو لا يجده، فإن لم يجده وعلم استمرارَ العدم إلى آخر الحجِّ صام من أوله؛ وإن رجاه آخره إلى مقدار ثلاثة أيام قبل عرفة فيصومه حيثُذ لَتَقَعَ الأيام مَصُومَةً في الحج، ويخلو يومُ عرفة من الصوم. وهذه المسألة تنبني عندي على أَصْل؛ وهو ما المراد بقوله تعالى: ﴿فِي لَيْلَةٍ﴾؟ فإنه يحتمل أيامَ الحج، ويحتمل موضعَ الحج؛ فإن كان المراد به أيامَ الحج فهذا القولُ صحيح؛ لأنَّ آخرَ أيام الحج يوم النَّحْرِ. ويحتمل أن يكون آخر أيام الحج أيام الرُّمِّي؛ لأنَّ الرُّمِّي من عمل الحج خالصاً وإن لم يكن من أركانه. وإن كان المراد به موضعَ الحج صامه ما دام بمكة في أيام منى، وهو قول عُزُوزَة، ويقوى جداً. وقد رَوَى هشام بن عُزُوزَة قال: أخبرني أبي، قال: «كانت عائشة تصومُ أيام منى، وكان أبي يصومها»<sup>(١)</sup> وروى الزهري عن عُزُوزَة، عن عائشة، وعن سالم عن ابن عمر، قالاً: «لم يَرُخَّص في أيام التشريق أن يُصَمَّنَ إلَّا لمن لم يجد الهذْي»<sup>(٢)</sup>. خرَّجه البخاري. والمعنى في ذلك، والله أعلم، لأنه لم يَبَيَّنْ من إقامته إلَّا بمقدارها؛

[١٨٧] صحيح. تقدم برقم: ١٨٤.

[١٨٨] صحيح. تقدم برقم ١٨٥.

(١) موقوف صحيح. أخرجه البخاري ١٩٩٦ عن عروة بن الزبير به.

(٢) موقوف صحيح. أخرجه البخاري ١٩٩٧ و١٩٩٨ عن الزهري عن عروة عن عائشة، وعن سالم عن ابن عمر به، وكرره ١٩٩٩.

يؤكد قوله تعالى: ﴿وَسَمِعُوا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ لو كان المراد به أيام الحج لقال: إذا أحللتهم أو فرغتم، فكان معنى قوله تعالى: ﴿إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ عن موضع الحج بإتمام أفعاله. وبذلك يتحقق وجوب الصوم لعدم الهدي كما بيناه من قبل.

[١٨٩] فإن قيل: فقد روي في الصحيح: «أن رسول الله ﷺ بعث منادياً ينادي أن أيام منى أيام أكل وشرب». قلنا: إن ثبت النهي عاماً فقد جاء الخبر الصحيح بالتخصيص للمتمتع كما قدمناه.

**المسألة الحادية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿إِذَا رَجَعْتُمْ﴾: يعني إلى بلادكم في قول مالك في كتاب محمد، وبه قال الشافعي. وقال مالك في الكتاب: إذا رجع من منى.

قال القاضي: وتحقيق المسألة أن قوله تعالى: ﴿إِذَا رَجَعْتُمْ﴾، إن كان تخفيفاً ورخصة فيجوز تقديم الرخص وترك الفرق فيها إلى العزيمة إجماعاً، وإن كان ذلك توقيتاً فليس فيه نص ولا ظاهر أنه أراد البلاد، وإنما المراد في الأغلب والأظهر فيه أنه الحج.

**المسألة الثانية والثلاثون:** من حاضرو المسجد الحرام؟ فيه خمسة أقوال:

الأول: أهل الحرم. الثاني: مكة وما قرب منها كذي طوى. الثالث: أهل عرفة؛ قاله الزهري. الرابع: من دون الميقات، قاله أبو حنيفة. الخامس: من هو في مسافة لا تقصر الصلاة فيها؛ قاله الشافعي. ولكل وجه سرذناه في مسائل الخلاف والفروع. والصحيح فيه من تلزمه الجمعة فهو من حاضري المسجد الحرام. والله أعلم.

**الآية السادسة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ رَمَسَ فِيهِمْ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ حَيْرٍ يَغْلِبْهُ اللَّهُ وَكَرَّوْذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الْإِزَادِ الْقَتْلَ وَأَنْتُمْ يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الآية: ١٩٧]. فيها إحدى عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** في تعديد أشهر الحج: وفي ذلك أربعة أقوال:

أحدها: سؤال، وذو القعدة، وذو الحجة كله؛ قاله ابن عمر، وقتادة، وطاوس، ومالك.

[١٨٩] صحيح. أخرجه أحمد ١٣/٢ ٥١٣-٥٣٥ والطحاوي ٢/٢٤٤ والطبري ٣٩١٢ كلهم من حديث أبي هريرة، وفيه صالح بن أبي الأخضر، وفيه ضعف، لكن يصلح للاعتبار بحديثه، وورد من وجه آخر أخرجه الدارقطني ٢٨٣/٤ وله شاهد من حديث نبیة الهذلي، أخرجه مسلم ١١٤١ وأبو دادو ٢٨١٣ والنسائي ٧/١٧٠ وأحمد ٥/٧٥ والطحاوي ٢/٢٤٥ والبيهقي ٤/٢٩٧ والبغوي في «التفسير» ٢٠٨- بترقيمي، وله شاهد من حديث بشر بن سحيم، أخرجه الطيالسي ١٢٩٩ وابن أبي شيبة ٤/٢٠-٢١ والدارمي ٢/٢٣ والنسائي ٨/١٠٤ وابن ماجه ١٧٢٠ والطحاوي ٢/٢٤٥ والطبري ٣٩١٤ والبيهقي ٤/٢٩٨ ورجاله ثقات. وفي الباب عن علي أخرجه الشافعي ١/٢٦٥ وأحمد ١/٩٢-١٠٤ وابن أبي شيبة ٤/١٩ والطحاوي ٢/٢٤٣ وصححه ابن خزيمة ٢١٤٧ والحاكم ١/٤٣٤، ووافقه الذهبي، وورد من حديث كعب بن مالك أخرجه مسلم ١١٤٢، وله شواهد أخرى تبلغ حد الشهرة، أخرج الطحاوي عامتها، فانظرها إن شئت، والله الموفق.



الثاني: وعشرة أيام من ذي الحجة؛ قاله مالك أيضاً، وأبو حنيفة.

الثالث: وعَشْرَ لَيَالٍ من ذي الحجة، قاله ابن عباس، والشافعي.

الرابع: إلى آخر أيام التشريق؛ قاله مالك أيضاً.

فمن قال: إنه ذو الحجة كُلُّهُ أَخَذَ بظاهر الآية والتعديد للثلاثة. وَمَنْ قال: إنه عشرة أيام قال: إِنَّ الطَّوْفَ وَالرَّمْيَ فِي الْعَقَبَةِ رَكَانَانِ يُفْعَلَانِ فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرِ. وَمَنْ قال: عشر لَيَالٍ، قال: إِنَّ الْحَجَّ يَكْمُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ النَّخْرِ لَصَحَّةِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَهُوَ الْحَجُّ كُلُّهُ. وَمَنْ قال: آخر أيام التشريق رَأَى أَنَّ الرَّمْيَ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ وَشَعَائِرِهِ، وَبَعْضُ الشَّهْرِ يَسْمَى شَهْرًا لُغَةً.

**المسألة الثانية:** فائدة مَنْ جعله ذَا الْحَجَّةِ كُلِّهِ أَنَّهُ إِذَا أَخَّرَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ إِلَى آخِرِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ بِهِ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ.

**المسألة الثالثة:** لَا خِلَافَ فِي أَنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَتَقَدِّمِ.

والفائدة فِي ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَهَا وَتَنْصِيصِهِ عَلَيْهَا أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَهَا كَذَلِكَ فِي مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَاسْتَمَرَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ إِلَى أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَبَقِيَ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَتْ الْعَرَبُ تَرَى أَنَّ الْعُمْرَةَ فِيهَا مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ، وَلَكِنَّا كَانَتْ تَغْيِيرُهَا فَتَنْسُهَا وَتَقْدِّمُهَا حَتَّى عَادَتْ يَوْمَ حِجَةِ الْوُدَاعِ إِلَى حَدِّهَا.

[١٩٠] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَأْثُورِ الْمُنْتَقَى: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا...» الْحَدِيثُ.

الثاني: أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ التَّمَتُّعَ، وَهُوَ ضَمُّ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بَيَّنَّ أَنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ لَيْسَتْ جَمِيعُ الشُّهُورِ فِي الْعَامِ، وَإِنَّمَا هِيَ الْمَعْلُومَاتُ مِنْ لَدُنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَيَّنَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ <sup>(١)</sup>. أَنَّ جَمِيعَهَا لَيْسَ الْحَجُّ تَفْصِيلاً لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ وَتَخْصِيصاً لِبَعْضِهَا بِذَلِكَ، وَهِيَ شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَجَمِيعُ ذِي الْحِجَّةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَحِيحُ قَوْلِ عِلْمَانَا؛ فَلَا يَكُونُ مَتَمَتَّعاً مَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْعَامِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَتَمَتَّعاً مَنْ أَتَى بِالْعُمْرَةِ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ الْمَخْصُوصَةِ.

**المسألة الرابعة:** اختلفوا فِي تَقْدِيرِهَا؛ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَسِوَادُ: تَقْدِيرُهَا الْحَجُّ حُجٌّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ مِنَ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى الْإِحْرَامَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ كَمَا لَا يَرَى أَحَدَ الْإِحْرَامِ قَبْلَ وَقْتِ الصَّلَاةِ بِهَا. وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ: أَشْهُرُ الْحَجِّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ. وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ لُغَةً فِي «مُلَجَّئَةِ

[١٩٠] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٩٧ و٤٦٦٢ و٥٥٥٠ ومسلم ١٦٧٩ وأبو داود ١٩٤٨ وابن ماجه ٢٣٣ وأحمد ٣٧ / ٣٩ - ٤٩ وابن خزيمة ٢٩٥٢ وابن حبان ٥٩٧٤ والبيهقي ١٤٠ / ٥ والبغوي في «شرح السنة» ١٩٦٥ من طرق عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه مرفوعاً في حديث مطول.

المتفقيين»<sup>(١)</sup> وعيّناه فقهاً في مسائل الخلاف أن النية تكفي باطناً في التزامه.

**المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾:** المعنى التزمه بالشروع فيه؛ لأنه فرض عليه بالنية قصداً باطناً، وبالإحرام فعلاً ظاهراً، وبالتلبية نطقاً مسموعاً؛ قاله ابن حبيب، وأبو حنيفة في التلبية. وقد بيّنّا في مسائل الخلاف أنّ النية تكفي باطناً في التزامه عن فعل أو نطق، وقد قال جماعة كما قدمنا منهم الشافعي: إنّ هذا القول يقتضي اختصاص الإحرام بهذه الأشهر، فلا يقدر عليها، وأباه أبو حنيفة ومالك. والمسألة مشكلة معضلة، وقد استوفينا البيان فيها، وأوضحنا لبابه في «كتاب التلخيص»، وأنّ القول فيها دائر من قبل الشافعي على أن الإحرام ركّن من الحج مختصّ بزمانه، ومعوّلنا على أنه شرط فيقدم عليه، وهناك تبين الترجيح بين النظريين، وظهر أولى التأويلين في الآية من القولين.

**المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾:** الرّفث: كل قول يتعلق بذكر النساء؛ يقال: رفث يرفث - بكسر الفاء وضمها. وقد يطلق على الفعل من الجماع والمباشرة؛ قال الله تعالى: ﴿أَجَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَاغَةِ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وكان ابن عمر وابن عباس يريان أنّ ذلك لا يمتنع إلا إذا روجع به النساء، وأما إذا ذكره الرجل مفرداً عنهنّ لم يدخل في النهي. وفيه نظر؛ فإنّ الحجّ منع فيه من التلفظ بالنكاح، وهي كلمة واحدة، فكيف بالاسترسال على القول يُذكر كلّ، وهذه بدعية.

**المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾:** أراد نفّيه مشروعاً لا موجوداً، فإنّا نجد الرّفث فيه ونشاهدّه. وخبر الله سبحانه وتعالى لا يجوز أن يقع بخلاف مخبره، فإنما يرجع النفي إلى وجوده مشروعاً لا إلى وجوده محسوساً، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٣)</sup> معناه شرعاً لا حسّاً، فإنّا نجد المطلقات لا يتربّصنّ، فعاد النفي إلى الحكم الشرعي، لا إلى الوجود الحسي. وهذا كقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. إذا قلنا: إنه وارد في الآدميين، وهو الصحيح، أنّ معناه لا يمسه أحدٌ منهم بشرع؛ فإن وجد المسّ فعلى خلاف حكم الشرع، وهذه الدقيقة هي التي فاتت العلماء فقالوا: إنّ الخبر قد يكون بمعنى النهي، وما وجد ذلك قط، ولا يصح أن يوجد؛ فإنهما يختلفان حقيقة ويتضادّان وضفاً.

**المسألة الثامنة: إذا وقع الوطء في الحج أفسده،** لأنه محظور كالأكّل في الصوم أو الكلام في الصلاة؛ فإن وقعت المباشرة لم تُفسد؛ لأنّ تحريمها لكونها داعية إلى الجماع، كما حرّم الطيب والنكاح، حتى قال النبي ﷺ:

[١٩١] لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب<sup>(٥)</sup>، ولو وجد الطيب والنكاح لم يفسد الحج،

[١٩١] صحيح. أخرجه مسلم ١٤٠٩ وأبو داود ١٨٣٨ و١٨٤١ و١٨٤٢ والترمذي ٨٤٠ والنسائي ١٩٢/٥ وابن

(١) اسم كتاب للمصنف رحمه الله تعالى. (٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٨. (٤) سورة الواقعة: ٧٩.

(٥) فائدة: لم يذكر المصنف الخلاف في هذه المسألة، وهي هل يجوز للمحرم الزواج حال الإحرام أم لا؟ =

فكذلك بالمباشرة.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسُقُوا﴾: فيه أقوال كثيرة؛ أمهاتها ثلاث: الأول: جميع المعاصي، قال النبي ﷺ:

[١٩٢] «سبب المسلم فسوق، وقتاله كفر»<sup>(١)</sup>. الثاني: أنه قتل الصيد. الثالث: أنه الذبح لغير الله تعالى، لأن الحج لا يخلو عن ذبح، وكان أهل الجاهلية يذبحونه لغير الله فسقاً، فشرعه الله تعالى لوجهه تسكاً. والصحيح أن المراد بالآية جميعها.

[١٩٣] قال النبي ﷺ في الصحيح: «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه».

[١٩٤] وقال: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة». فقال الفقهاء: الحج المبرور، هو الذي

ماجه ١٩٦٦ والدارمي ٣٦٨/١ ومالك ٧٠/٣٤٨/١ والشافعي ٣١٥/١ والطيلاسي ٧٤ والحميدي ٣٣ وأحمد ١/٦٤ - ٦٨ - ٧٣ وابن خزيمة ١٨٣/٤ والدارقطني ٢٦٠/٣ وابن حبان ٤١٢٣ و٤١٢٤ و٤١٢٥ و٤١٢٦ و٤١٢٧ و٤١٢٨ وابن الجارود ٤٤٤ والطحاوي في «المعاني» ٢٦٨/٢ والبيهقي ٦٥/٥ والبخاري في «شرح السنة» ١٩٨٠ من طرق كلهم من حديث عثمان بن عفان.

[١٩٢] صحيح. أخرجه البخاري ٤٨ و٦٠٤٤ ومسلم ٦٤ والترمذي ١٩٨٣ و٢٦٣٥ والنسائي ١٢٢/٧ وابن ماجه ٦٩ و٣٩٣٩ والطيلاسي ٢٤٨ و٢٥٨ والحميدي ١٠٤ وأحمد ١/٣٨٥ - ٤١١ - ٤٣٩ - ٤٥٤ وأبو عوانة ٢٤/١ وأبو يعلى ٤٩٨٨ وابن حبان ٥٩٣٩ والبخاري في «الأدب المفرد» ٤٣١ والطحاوي في «المعاني» ١/٣٦٥ وابن مندة ٦٥٥ والبيهقي ٨/٢٠ والخطيب في «تاريخ بغداد» ١٠/٨٦ - ٨٧ من طرق كلهم من حديث ابن مسعود. وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه ٣٩٤٠ ورجاله ثقات، وحسنه البوصيري في الزوائد، وله شاهد آخر من حديث سعد بن أبي وقاص، أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ٤٢٩ وابن ماجه ٣٩٤١، وإسناده صحيح، رجاله ثقات، قاله البوصيري، وله شواهد أخرى وأهية راجع «المجمع» ٧٣/٨.

[١٩٣] صحيح. أخرجه البخاري ١٥٢١ و١٨١٩ و١٨٢٠ ومسلم ١٣٥٠ والترمذي ٨١١ والنسائي ١١٤/٥ وابن ماجه ٢٨٨٩ والحميدي ١٠٠٤ وعبد الرزاق ٨٨٠٠ والطيلاسي ٢٥١٩ وأحمد ٢/٤٨٤ والدارمي ٣١/٢ وابن خزيمة ٢٥١٤ وابن حبان ٣٦٩٤ والطبري ٣٧٢١ و٣٧٢٢ والدارقطني ٢/٢٨٤ وعلي بن الجعد في «مسنده» ٩٢٦ والبيهقي ٥/٢٦٢، والبخاري في «التفسير» ١٩٥ بترقيمي، وفي شرح السنة ١٨٤١ من طرق عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً.

[١٩٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٧٧٣ ومسلم ١٣٤٩ والنسائي ١١٥/٥ وابن ماجه ٢٨٨٨ ومالك ١/٣٤٦ وأحمد ٢/٤٦٢ وابن حبان ٣٦٩٦ والبيهقي ٥/٢٦١ والبخاري في «شرح السنة» ١٨٤٣ من طرق عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً، وصدره «العمدة إلى العمرة تكفر ما بينهما، و...» بمثله. وأخرجه مسلم ١٣٤٩ والطيلاسي ٢٤٢٣ و٢٤٢٥ والحميدي ٨٠٠٢ وعبد الرزاق ٨٧٩٨ وأحمد ٢/٢٤٦ -

= انظر: المغني ٥/١٦٢ - ١٦٥ عند المسألة ٥٩٥، وشرح مسلم للنووي ٩/١٩٣ - ١٩٥، وابن حبان ٩/٤٤٦ - ٤٤٧، وفتح الباري ٧/٥٠٠ و٩/١٦٥ - ١٦٦ و«التمهيد» ٤/١٥٣ و«زاد المعاد» ٣/٣٧٨.

(١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٥/٢: أما معنى الحديث، فسب المسلم بغير حق حرام بإجماع الأمة، وفاعله فاسق كما أخبر به النبي ﷺ، وأما قتاله بغير حق، فلا يكفر به عند أهل الحق كقراً يخرج به من الملة، إلا إذا استحلّه، وفي تأويل الحديث أقوال: أحدها أنه في المستحل، الثاني: المراد كفر الإحسان

لم يُغصَّ الله في أثناء أدائه. وقال الفراء: الحجُّ المبرور هو الذي لم يُغصَّ الله بعده<sup>(١)</sup>. وقد روي في الحديث المذكور من طريق أبي ذر<sup>(٢)</sup>: «مَنْ حَجَّ ثُمَّ لَمْ يَزِفْ وَلَمْ يَفْسُقْ». بقوله: «ثم». والله أعلم.

**المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾**: أراد لا جدال في وقته؛ فإن الزمان قد استدار كهيبته يوم خلق الله السموات والأرض، فعاد بذلك إلى يومه ووقته. وقيل: لا جدال في موضعه؛ فإن الوقوف بعرفة لكل أحد من الناس كان من الخمس أو من غيرهم. وكلا القولين صحيح. وقد رفع الله تعالى الجدال في الوجهين بين الخلق، فلا يكون إلى القيامة؛ ولهذا قرأه العامة وخذه بنصب اللام على التبرئة دون الكلمتين اللتين قبله. وقد بيّنا ذلك في كتاب «ملجئة المتفهمين إلى معرفة غوامض النحويين».

**المسألة الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَكَزَّوْذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾**. أمر الله تعالى بالتزود من كان له مال ومن لم يكن له مال؛ فإن كان ذا جرقة تنفق في الطريق، أو سائلاً فلا خطاب عليه، وإنما خاطب الله تعالى أهل الأموال الذين كانوا يتركون أموالهم ويخرجون بغير زاد، ويقولون: نحن المتوكلون؛ والتوكل له شروط بيّناها في موضعها يخرج من قام بها بغير زاد ولا يدخل في الخطاب، ومن لم يكن له مال فإنه خرج على الأغلب من الخلق وهم المقصرون عن درجة التوكل الغافلون عن حقائقه. والله أعلم.

**الآية السابعة والأربعون: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَقْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْرِقِ الْحَرَّاءِ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَكُمُ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّاكِينَ﴾** [الآية: ١٩٨]. فيها عشر مسائل:

### المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[١٩٥] ثبت في الصحيح، عن ابن عباس رضي الله عنه، أنه قال: «كانت عكاظ وميجنة وذو المجاز أسواقاً في الجاهلية فتأثموا في الإسلام أن يتجروا فيها، فنزلت الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾»؛ يعني: في مواسم الحج.

٤٦١ والدارمي ٣١/٢ وابن خزيمة ٢٥١٣ و٣٠٧٣ وابن حبان ٣٦٩٥ من طرق عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

[١٩٥] صحيح. أخرجه البخاري ١٧٧٠ و٢٠٥٠ و٢٠٩٨ و٤٥١٩ والواحي في «أسباب النزول» ١١٦.

- والنعمة، وأخوة الإسلام، الثالث: أنه يؤول إلى الكفر بشؤمه، الرابع: أنه كفعل الكفار، والله أعلم.
- (١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٩/ ١١٨-١١٩: الأصح الأشهر: أن المبرور هو الذي لا يخالطه إثم مأخوذ من البر وهو الطاعة، وقيل: هو المقبول، ومن علامة القبول: أن يرجع خيراً مما كان، ولا يعاود المعاصي، وقيل: هو الذي لا رياء فيه. ومعنى «ليس له جزاء إلا الجنة» أنه لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه، بل لا بد أن يدخل الجنة، والله أعلم.
- (٢) أحد رواة صحيح البخاري، وانظر الكلام على رواية صحيح البخاري في «فتح الباري» ١/ ٥ - ٧، =

**المسألة الثانية:** قال علماؤنا: في هذا دليل على جواز التجارة في الحج للحاج مع أداء العبادة، وأنَّ القصد إلى ذلك لا يكون شركاً، ولا يخرج به المكلف عن رسم الإخلاص المفترض عليه، خلافاً للفقهاء أن الحج دون تجارة أفضل أجراً.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾: الإفاضة: السرعة بالدفع، هذا أصله في اللغة، لكن المراد به هاهنا دفع، وهي حقيقة الإفاضة، والإسراع هيئة في الإفاضة لا حقيقة لها، ثبت عن النبي ﷺ أنه

[١٩٦] «كان إذا دفع يسير العنق<sup>(١)</sup>، فإذا وجد فجوة نص».

[١٩٧] وروي عنه عليه السلام: أنه دفع من عرفة فسمع وراءه زَجْراً شديداً، فقال: «يا أيها الناس؛ إن البر ليس بالإيضاع<sup>(٢)</sup>، عليكم بالسكينة».

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿مِنْ عَرَفَاتٍ﴾: موضع معلوم الحدود، مشهور عظيم القدر. [١٩٨] روى الترمذي، والنسائي، عن النبي ﷺ أنه قال: «الحج عرفة - ثلاثاً - من أدرك عرفة

[١٩٦] صحيح. أخرجه البخاري ١٦٦٦ و٢٩٩٩ و٤٤١٣ ومسلم ١٢٨٦ وأبو داود ١٩٢٣ والنسائي ٢٥٨ / ٥ و٢٥٩ وابن ماجه ٣٠١٧ وأحمد ٥ / ٢٠٥ - ٢١٠ - ٢١٢ والدارمي ١٨٢١ والبغوي في «التفسير» ٢٠١ - بترقيمي - كلهم عن عروة بن الزبير قال: سئل أسامة بن زيد، وأنا جالس، كيف كان يسير رسول الله ﷺ في حجة الوداع حين دفع؟ قال.. فذكره.

[١٩٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٦٧١ وأبو داود ١٩٢٠ والنسائي ٢٥٧ / ٥ و٢٥٨ والبغوي في «التفسير» ٢٠٢ - بترقيمي - روه من حديث ابن عباس، وله شواهد.

[١٩٨] جيد. أخرجه أبو داود ١٩٤٩ والترمذي ٨٨٩ والنسائي ٢٦٥ / ٥ ح ٣٠٤٤ وابن ماجه ٣٠١٥ والطيالسي ٣٠٩ و١٣١٠ وأحمد ٤ / ٣٠٩ - ٣١٠ والدارمي ٥٩ / ٢ وابن خزيمة ٢٨٢٢ والدارقطني ٢٤١ / ٢ وابن حبان ٣٨٩٢ والحاكم ٤٠٤ / ١ و٢٧٨ / ٢ والطحاوي في «المعاني» ٢١٠ / ٢ والبيهقي ١٥٢ / ٥ من عدة طرق عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي وتماه «أيام منى ثلاثة أيام، فمن تعجل في يومين، فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه» وورد بالفاظ متقاربة، والمعنى متحد، وهو حديث حسن صحيح، رجاله ثقات معروفون، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي عقبه: قال سفيان بن عيينة: هذا أجود حديث رواه الثوري، وقال ابن ماجه عقبه: قال محمد بن يحيى: ما أرى للثوري أشرف من هذا الحديث اهـ. وقد احتج به الأئمة. فائدة: قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم: أنه من لم يقف بعرفات قبل طلوع الفجر، فقد فاتته الحج، ولا يجزىء عنه إن جاء بعد طلوع الفجر، ويجعلها عمرة، وعليه الحج من قابل، وهو قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحق، وقال وكيع: هذا الحديث أم المناسك اهـ. قلت: وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، فهو أمر مجمع عليه، والله أعلم. راجع «فتح القدير لابن الهمام» ٥٢٢ / ٢

= والله الموفق.

(١) العنق: - بفتح العين والنون، والنص - بفتح النون - هما نوعان من إسراع السير. والفتحة: المكان المتسع

لذا يستحب الرق في السير حال الزحام، والإسراع حال وجود فرجة. اهـ النووي بشرح مسلم.

(٢) الإيضاع: السير السريع، راجع «فتح الباري» ٥٢٢ / ٣.

قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك».

[١٩٩] ورويا ومعهما أبو داود أنَّ عُرْوَةَ بن مضرَس الطائي قال: أتيتُ النبي ﷺ بالموقف يعني بجمع فقلت: جئتُ يا رسول الله من جبل طيء، أَكَلَلْتُ مَطِيَّتِي، وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي، وَالله ما تركتُ مِنْ حَبْلٍ<sup>(١)</sup> إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فهل لي من حَجٍّ؟ فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ معنا هذه الصلاة، وَأَتَى عِرْفَةَ قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى تَفَتُّهُ»<sup>(٢)</sup>. وهذا صحيح يلزم<sup>(٣)</sup> البخاري ومسلماً إخراجاً حسبما بيناه في شرح<sup>(٤)</sup> الصحيح، وسترونه هنالك إن شاء الله تعالى.

**المسألة الخامسة:** هذا القول بظاهر القرآن والسنة يقتضي جوازَ عموم الوقوف بعرفة كلها وإجزاءه، وقد قال ﷺ:

[٢٠٠] «وقفت هاهنا وعرفة كلها موقف. ونحرتُ هاهنا ومِنَى كلها منحر، ووقفت هاهنا وجمع كلها مؤقف» خرجه مسلم.

[٢٠١] وروى النسائي، والترمذي، عن علي رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ وقف على قُزَح<sup>(٥)</sup>،

بتخريجي، وكذا «العدة شرح العمدة» ص ٢٦٠، والله الموفق.

[١٩٩] جيد. أخرجه أبو داود ١٩٥٠ والترمذي ٨٩١ والنسائي ٢٦٣/٥ و٢٦٤ وابن ماجه ٣٠١٦ والحميدي ٩٠٠ و٩٠١ والطيالسي ١٢٨٢ وأحمد ٤/ ١٥- ٢٦١- ٢٦٢ والدارمي ٥٩/٢ والطحاوي ٢/ ٢٠٧- ٢٠٨ «معاني الآثار» وابن خزيمة ٢٨٢٠ وابن حبان ٣٨٥٠ و٣٨٥١ والحاكم ١/ ٤٦٣ والدارقطني ٢/ ٢٧٤ وابن الجارود ٤٦٧ والطبراني ١٧/ ٣٧٨- ٣٨٦- ٣٨٨- ٣٨٩- ٣٩١- ٣٩٢- ٣٩٣ والبيهقي ٥/ ١١٦ من طرق كلهم عن عامر الشعبي عن عروة بن مضرَس، وإسناده إلى الشعبي صحيح لمجيئه من طرق جيد، والشعبي ثقة ثبت روى له الشيخان، فالحديث صحيح، وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح. ورواه بالفاظ متقاربة، والسياق لأبي داود والترمذي والنسائي في رواية.

[٢٠٠] صحيح. أخرجه مسلم ١٢١٨ ح ١٤٩ وأبو داود ١٩٣٦ وأحمد ٣/ ٣٢٠ والبيهقي ٥/ ١١٥- ٢٣٩ كلهم من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبدالله مرفوعاً، رواه مسلم بتقديم ذكر النحر، في حين جعل أبو داود ذكر النحر عجز الحديث.

[٢٠١] حسن. أخرجه أبو داود ١٩٣٥ والترمذي ٨٨٥ وأحمد ١/ ١٨٥ وابن ماجه ٣٠١٠ وأبو يعلى ٣١٢ و٥٤٤ كلهم من طريق عبدالرحمن بن الحارث عن زيد بن علي عن أبيه عن عبيدالله بن أبي رافع عن علي مرفوعاً،

(١) وقع بعض النسخ «جبل»؛ قال الترمذي عقبه: قوله «ما تركت من حبل»؛ إذا كان من رمل يقال له: حبل، وإذا كان من حجارة، يقال له: جبل اهـ. وقال السيوطي في شرح سنن النسائي ٥/ ٢٦٤: «جلاً» بفتح الحاء المهملة وسكون الموحدة - أي الباء - قال في «النهاية» هو المستطيل من الرمل، وقيل: الضخم منه، وجمعه حبال، وقيل: الحبال من الرمل، كالجبال في غير الرمل، وقال الخطابي: الحبال: ما دون الجبال في الارتفاع.

(٢) قال الترمذي رحمه الله: أي قضى نُسكَهُ.

(٣) أي لكونه على شرطهما. إلا أن صحابه، وهو عروة بن مضرَس، ما روى له شيئاً.

(٤) مراده بالصحيح - جامع الترمذي. (٥) جبل صغير بمزدلفة عنده موقف الإمام.

فقال: «هذا قَرْح، وهذا المَوْقِف، وجَمْع، كلها موقف».

[٢٠٢] وروى مسلم أن قبة النبي ﷺ ضربت له بنمرة، فنزل بها حتى إذا زاغت الشمسُ خرج، فَرَجَلَتْ له، فأتى بَطْنَ الوادي فخطبَ الناس... الحديث.

[٢٠٣] وروي أن النبي ﷺ قال: «عرفة كلها مَوْقِف وارتفعوا عن بَطْن عُرنة»<sup>(١)</sup>.

### المسألة السادسة:

[٢٠٤] لم يبين الله سبحانه وَقَتَ الإفاضة، وبيَّنها النبي ﷺ بِفَعْلِهِ، فإنه وقف حتى غُرِبَت الشمس قليلاً، وذهبت الصُّفْرَة، وغاب القُرْص. خَرَجَه الأئمة واللفظ لمسلم؛ فكان بياناً لقول الله سبحانه، فقالت المالكية: الفرض الوقوف بالليل. وقال الشافعي وأبو حنيفة: الوقوف بالنهار. وقال ابن حنبل:

طوله الترمذي وابن ماجه وأبو يعلى، وإسناده حسن، رجاله كلهم ثقات. ويشهد له حديث جابر المتقدم. وقال الترمذي: حسن صحيح.

[٢٠٢] صحيح. هو بعض حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ، أخرجه مسلم ١٢١٨/١ ص ٨٨٩ وسيأتي.

[٢٠٣] حسن. أخرجه أحمد ٨٢/٤ والبزار ١١٢٦ «كشف» وابن حبان ٣٨٥٤ وابن عدي ص ١١١٨ والبيهقي ٥/٢٩٦-٢٩٥ كلهم عن سعيد بن عبدالعزيز عن سليمان بن موسى عن عبدالرحمن بن أبي الحسين، لم يلق جبير بن مطعم، وأخرجه الطبراني ١٥٨٣ من طريق سويد بن عبدالعزيز عن سعيد بن عبدالعزيز عن سليمان بن موسى عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، وإسناده ضعيف لضعف سويد بن عبدالعزيز، وبه أعله البزار، وقال عنه: ليس بالحافظ، ولا يحتج به إذا انفرد، ونقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» ٦١/٣، ووافقه، وأما الهيثمي، فقال في «المجمع» ٢٥١/٣: رجاله ثقات!، وذكره مالك ٣٨٨/١ بلاغاً، وأخرجه البيهقي ١١٥/٥ عن محمد بن المنكدر مرسلاً، وله شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه الحاكم ٤٦٢/١ والبيهقي ١١٥/٥، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وفي ذلك نظر، فإن في الإسناد محمد بن كثير الصنعاني، وهو كثير الغلط، لكن توبع عند الطحاوي في «المشكل» ١١٩١، وسنده صحيح كما قال الشيخ شعيب في «الإحسان»، وأخرجه الطبراني ١١٢٣١ من وجه آخر، وفيه عبدالرحمن المُلَيْكِي، وهو ضعيف، وأخرجه البزار ١١٢٧ من وجه آخر، وفيه حوثر بن محمد المنقري، وهو صدوق، لكن صوب البزار الإرسال فيه، وأخرجه الطبراني ١٤٠٨، وإسناده ضعيف لضعف محمد بن جابر الجعفي.

وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه ابن عدي ٢٧٩/٤، وأعله بعبد الرحمن بن عبدالله العمري، وأسند تضعيفه عن البخاري والنسائي وأحمد وغيرهم. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن عدي ٧/٢٦١، وأعله بيزيد بن عبدالملك، وقال: قال النسائي: متروك. قال ابن عدي: وعامة ما يرويه غير محفوظ. وله شاهد من حديث جابر أخرجه ابن ماجه ٣٠١٢، وإسناده ضعيف لضعف القاسم بن عبدالله العمري، وقد توبع، فقد أخرجه أبو داود ١٩٣٧ والدارمي ٥٦-٥٧ وابن ماجه ٣٠٤٨، وإسناده ضعيف لأجل أسامة بن زيد، لكن الحديث يتقوى بهذه الطرق والشواهد، ويرقى إلى درجة الحسن، وانظر «فتح القدير» ٢/٤٨٥-٤٨٦ والعدة شرح العمدة ص ٢٦٠-٢٦١، وكلاهما بتخريجي، والله الموفق، وانظر «نصب الراية» ٦٠/٣ و«الدراية» ١٩/٢ و«تلخيص الحبير» ٢/٢٥٥.

[٢٠٤] صحيح. أخرجه مسلم ١٢١٨/١ ص ٨٩٠ في أثناء حديث جابر، وانظر ما بعده.

(١) جاء في القاموس: عُرْنَة - كَهْمَزَة - بعرفات، وليس من الموقف اهـ.

ليلاً أو نهاراً على حديث<sup>(١)</sup> عروة. وقد مهدناه في مسائل الخلاف وغيرها.

### المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾:

[٢٠٥] روى جابر بن عبد الله في الصحيح أن النبي ﷺ وقف بعرفة حتى غابت الشمس، ثم دفع فأتى المزدلفة فصلى فيها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين لم يسبح بينهما، ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر، فصلى الفجر حين تبيّن الصبح بأذان وإقامة، ثم ركب القُصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة ودعا وكبر وهلل ووحد، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً، ثم دفع قبل أن تطلع الشمس - خرجه مسلم.

المسألة الثامنة: قال قوم: قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾: إشارة إلى الصلاة به دون أن تفعل في الطريق؛ فإن الوقت أخذه بعرفة وتمادى عليه الوجوب في الطريق، فكان من حقه أن يصلي.

[٢٠٦] وكذلك قال أسامة: الصلاة يا رسول الله؟ قال له النبي ﷺ: «الصلاة أمامك»، حتى نزل المزدلفة فجمع بين الصلاتين فيها. خرجه الأئمة، حتى قال علماؤنا وأبو حنيفة: إن صلاتها قبل ذلك لم تجز لقول النبي ﷺ: «الصلاة أمامك»، فجعله لها حداً.

المسألة التاسعة: قال علماؤنا: ليس المبيت بالمزدلفة ركناً في الحج. وقال الشعبي والنخعي: هو ركن لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾؛ وهذا لا يصلح لوجهين:

أحدهما: أنه ليس فيه ذكر المبيت، وإنما فيه مجرد الذكر. الثاني: أن النبي ﷺ بين لعروة بن مضر<sup>(٢)</sup> في الحديث المتقدم أجزاء الحج مع الوقوف بعرفة دون المبيت بالمزدلفة.

المسألة العاشرة: المشعر الحرام كله موقف إلا بطن محسر، لقول النبي ﷺ:

[٢٠٥] صحيح. أخرجه مسلم ١٢١٨ وأبو داود ١٩٠٥ وابن ماجه ٣٠٧٤ وابن أبي شيبة ١/ ٣٧٧-٣٨١ وابن حبان ٣٩٤٤ وابن الجارود ٤٦٥ والدارمي ٢/ ٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩ برقم ١٧٩٣ كلهم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر في خبر صفة حجة النبي ﷺ، وهو خبر مطول، وذكر المصنف بعضه، والله الموفق.

[٢٠٦] صحيح. أخرجه البخاري ١٣٩ و١٦٧٢ ومسلم ١٢٨٠ وأبو داود ١٩٢١ و١٩٢٥ والنسائي ٢٥٩/٥ وابن ماجه ٣٠١٩ ومالك ١/ ٤٠٠-٤٠١ وأحمد ٥/ ٢٠٨ و٢١٠ والدارمي ٢/ ٥٧-٥٨ وابن خزيمة ٩٧٣ وابن حبان ١٥٩٤ والطحاوي في «المعاني» ٢/ ٢١٤ والطبراني في «الكبير» ٣٨٦ والبيهقي ٥/ ١١٩ و١٢٠ والبغوي في «التفسير» ١٩٩- بترقيمي - وفي «شرح السنة» ١٩٣٧ من طرق عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما، في أثناء حديث.



[٢٠٧] جَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وارتفعوا عن بطن مُحَسَّرٍ. رواه مالك بلاغاً، وأسنده جماعة منهم عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن محمد بن المُنَكِّدِر، عن أبي هريرة، قال:

[٢٠٨] قال رسول الله ﷺ: «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وارتفعوا عن بطن عُرْنَةٍ، ومزدلفة كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وارتفعوا عن بطن مُحَسَّرٍ، ومِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ وَفَجَّاجٌ مَكَّةَ كُلُّهَا مَنْحَرٌ».

**الآية الثامنة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [الآية: ١٩٩]. فيها مسألان:

### المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[٢٠٩] روى الأئمة عن جابر، قال: «فلما كان يوم التَّزْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِئْنَى، فَأَهْلَوْا بِالْحَجِّ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلاً حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بَقِيَّةً مِنْ شَعَرِ فُضْرِيَّتْ لَهُ بِبَيْمَةِ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا تَشْكُ قَرِيشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَاقِفٌ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ كَمَا كَانَتْ قَرِيشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقَبَةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِبَيْمَةِ فَتَزَلَّ بِهَا...» وذكر الحديث.

**المسألة الثانية:** اختلف الناس في المراد بهذه الإفاضة على قولين: أحدهما: أن المراد به من عرفات مخالفةً لقريش؛ قاله الجماعة. الثاني: المراد به من المزدلفة إلى منى؛ قاله الضحاك. وإنما صار إلى ذلك لأنه رأى الله تعالى ذَكَرَ هَذِهِ الْإِفَاضَةَ بَعْدَ ذِكْرِهِ الْوُقُوفَ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، وَالْإِفَاضَةُ الَّتِي بَعْدَ الْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ هِيَ الْإِفَاضَةُ إِلَى مِئْنَى. وأجاب عن ذلك علماؤنا بأربعة أجوبة:

الأول: أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، التقدير: ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس، فإذا أفضتكم من عرفات مع الناس فاذكروا الله عند المشعر الحرام. والتقديم والتأخير كثير في القرآن؛ قاله الطبري.

الثاني: أن ﴿ثُمَّ﴾ بمعنى الواو، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَّصَّوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَّصَّوْا بِالْمَرْحَةِ﴾ (١) ﴿١٧﴾.

الثالث: أن معناه: ثم ذكرنا لكم أفيضوا من حيث أفاض الناس، فيرجع التعقيب إلى ذكر وجود الشيء لا إلى نفس وجوده، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ (٢). المعنى:

[٢٠٧] تقدم برقم ٢٠٣ مستوفياً، وهو حديث حسن لشواهده.

[٢٠٨] عزاه المصنف لعبد الرزاق، وليس كما قال، حيث لم أجده في المصنف ولا في التفسير، ولم أر من أسنده بهذا الإسناد، نعم أخرجه البيهقي عن محمد بن المنكدر مرسلًا، ليس فيه ذكر أبي هريرة، وتقدم الكلام على ذلك عند الحديث ١٩٩، والحديث حسن بكل حال كما تقدم، والله أعلم.

[٢٠٩] هو بعض المتقدم برقم: ٢٠٥.

ثم أخبرناكم آتينا موسى الكتاب؛ فيكون التعقيب في الإخبار لا في الإيتاء.

الرابع: وهو التحقيق، أن المعنى فإذا أفضتُم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام: يا معشر من حلَّ بالمشعر الحرام أفيضوا من حيث أفاض الناس. وأخر الله تعالى الخطاب إلى المشعر الحرام ليُعَمَّ من وقف بعرفة ومن لم يقف حتى يمثله مع من وقف.

**الآية التاسعة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُ مَنَاسِكُكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾<sup>(١)</sup>. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** قد بينا في غير موضع حقيقة القضاء والأداء، وخصوصاً في رسالة نزول الوافد، وقد يستعمل في الأداء؛ وهو ما كان من العبادات في وقتها، وهي حقيقته التي خفيت على الناس.

**المسألة الثانية:** اختلف العلماء في المراد بالمناسك هاهنا على قولين: أحدهما: أنه الذبح. الثاني: أنها شعائر الحج. والأظهر عندي أنها الرمي أو جميع معاني الحج، لقوله ﷺ:

[٢١٠] «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ». والمعنى بالآية كلها: إذا فعلتم منسكاً من مناسك الحج فاذكروا الله تعالى؛ كالتلبية عند الإحرام، والتكبير عند الرمي، والتسمية عند الذبح.

**الآية الموفية خمسين:** قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [الآية: ٢٠٣]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** لا خلاف أن المراد بالذكر هاهنا التكبير. وأما التلبية فاعلموا أنها مشروعة إلى رمي الجمرة بالعقبة؛ لأنه ثبت عن النبي ﷺ:

[٢١١] «أنه لم يزل يلبي حتى رمى جمرَةَ الْعَقَبَةِ».

**المسألة الثانية:** في تحديد هذه الأيام وتعيينها، وهي مسألة غريبة: قال علماؤنا: أيام الرمي معدودات، وأيام النحر معلومات؛ فالיום الأول معلوم غير معدود، واليومان بعد يوم النحر معلومان معدودان، واليوم الرابع معدود غير معلوم؛ والذي أضرهم إلى ذلك أنهم قالوا: المراد بقوله تعالى:

[٢١٠] صحيح. أخرجه مسلم ١٢٩٧ وأبو داود ١٩٧٠ والنسائي ٢٧٠/٥ من حديث جابر في أثناء حديث، وانظر تفسير الشوكاني ٣١٨ بتخريجي، والله الموفق.

[٢١١] صحيح، أخرجه البخاري ١٦٧٠ ومسلم ١٢٨١ كلاهما عن ابن عباس عن أخيه الفضل بن العباس. وأخرجه البيهقي ١٣٧/٥ من حديث ابن مسعود، وإسناده حسن رجاله كلهم ثقات، وشريك تغير حفظه لما تولى القضاء، لكن يشهد له ما قبله، وله شاهد أخرجه البيهقي ١٣٨/٥ من حديث الحسين بن علي، ورجاله ثقات.

(١) وقع في كافة النسخ: «فإذا قضيت مناسككم، فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين» وهو سبق قلم من المصنف، إذ صدر الآية برقم ٢٠٠ وباقيها من آية ١٩٨، وهذا خطأ ظاهر، ويؤيد ذلك أن المصنف قد فسر الآية ١٩٨ فيما تقدم، فما أثبت هو الصواب، وهو يوافق ما في «تفسير القرطبي» ٤٣١/٢ و«أحكام القرآن» للكنيا الطبري ١١٩/١.

﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ أنها أيام منى، وأن المراد بالذكر التكبير عند الرمي فيها.

واعلموا أن أيام منى ثلاثة، روى الترمذي والنسائي عن النبي ﷺ أنه قال:

[٢١٢] «من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك، أيام منى ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه» فلما قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقْبَضْتُم مِّنْ عَرَفَتٍ﴾، وذلك بعد غروب الشمس من يوم عرفة ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ وذلك الغد من يوم النحر، كما فعل النبي ﷺ حسبما تقدم ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾ يعني إلى منى على التقدير المتقدم في المسألة الثانية من الآية قبل هذه الآية، فصار ذلك اليوم أوله للمشعر الحرام وآخره لمنى، فلما لم يختص بمنى لم يعد فيها، وصارت أيام منى ثلاثة سوى يوم النحر؛ لأنه أقل الجمع في الأظهر عند الإطلاق حسبما بيناه في كتب الأصول، وبين النبي ﷺ ذلك بالعمل الذي يرفع الإشكال، قال حينئذ علماؤنا: اليوم الأول غير معدود، لأنه ليس من الأيام التي تختص بمنى في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾، ولا من التي عني النبي ﷺ بقوله:

[٢١٣] «أيام منى ثلاثة»، وكان معلوماً لأن الله تعالى قال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾<sup>(١)</sup>. ولا خلاف أن المراد به النحر، وكان النحر في اليوم الأول وهو يوم الأضحي والثاني والثالث، ولم يكن في الرابع نحر؛ فكان الرابع غير مراد في قوله تعالى: ﴿مَّعْدُودَاتٍ﴾؛ لأنه لا ينحر فيه؛ وقد بينا ذلك في موضعه، وكان مما يرمى فيه؛ فصار معدوداً في ذلك لأجل الرمي، غير معلوم لعدم النحر فيه.

والحقيقة أن يوم النحر معدود بالرمي معلوم بالذبح، لكنه عند علمائنا ليس مراداً في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾.

فإن قيل: فلم لا يكون - كما قلتم - يوم النحر مراداً في المعدودات وتكون المعدودات أربعة والمعلومات ثلاثة؟ وكما يعطي ذكر الأيام ثلاثة كذلك يقتضي أربعة.

فالجواب: أننا لا نمنع أن يسمى بمعدود ولا بمعلوم؛ لأن كل معدود معلوم، وكل معلوم معدود، لكن يمنع أن يكون مراداً بذكر المعدودات هاهنا من وجهين:

أحدهما: أن يوم النحر كما قدمنا قد استحق أوله الوقوف بالمشعر الحرام، ومنه تكون الإفاضة إلى منى؛ فصار ذلك اليوم يوم الإفاضة، وبعده قال الله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾.

[٢١٤] الثاني: أن النبي ﷺ قال: «أيام منى ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه». ولو كان

[٢١٣] هو بعض المتقدم.

[٢١٢] جيد، هو بعض المتقدم برقم ١٩٨.

[٢١٤] هو بعض المتقدم برقم: ١٩٨.

يوم النحر معدوداً منها لاقتضى مطلقاً هذا القول لمن نفر في يوم ثاني النحر أن ذلك جائز، ولا خلاف أن ذلك ليس له، فتبين أنه غير معدود فيها لا قرأناً ولا سنة، وهذا منتهى بديع.

وقال أبو حنيفة والشافعي: الأيام المعلومات أيام العشر، ورووا ذلك عن ابن عباس، وظاهر الآية يذفعه؛ فلا معنى للاشتغال به.

**المسألة الثالثة: في المراد بهذا الذكر:** لا خلاف أن المخاطب به هو الحاج، خُوطب بالتكبير عند رمي الجمار، فأما غير الحاج فهل يدخل فيه أم لا؟ وهل هو أيضاً خطاباً للحاج بغير التكبير عند الرمي؟ فنقول: أجمع فقهاء الأمصار والمشاهير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على أن المراد به التكبير لكل أحد، وخصوصاً في أوقات الصلوات؛ فيكبر عند انقضاء كل صلاة، كان المصلي في جماعة أو وحده يكبر تكبيراً ظاهراً في هذه الأيام. لكن اختلفوا في ذلك على أربعة أقوال:

الأول: أنه يكبر<sup>(١)</sup> من صلاة الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق؛ قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأبو يوسف ومحمد صاحبه، والمزني.

والثاني: مثله في الأول، ويقطع العصر من يوم النحر؛ قاله ابن مسعود، وأبو حنيفة.

الثالث: يكبر من ظهر يوم النحر إلى عصر آخر أيام التشريق؛ قاله زيد بن ثابت.

الرابع: يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى بعد صلاة الصبح من آخر أيام التشريق؛ قاله ابن عمر، وابن عباس، ومالك، والشافعي.

فأما من قال: إنه يكبر عرفة ويقطع العصر يوم النحر فقد خرج عن الظاهر؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ وأقلها ثلاثة، وقد قال هؤلاء: يكبر في يومين؛ فتركوا الظاهر لغير دليل ظاهرة. وأما من قال يوم عرفة وأيام التشريق فقال: إنه تعالى قال: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾، فذكر عرفات داخل في ذكر الأيام، وهذا كان يصح لو قال يكبر من المغرب يوم عرفة، لأن وقت الإفاضة حينئذ، فأما قبل ذلك فلا يقتضيه ظاهر اللفظ. وأما من قال: يكبر يوم عرفة من الظهر، فهو ظاهر في متعلق قوله تعالى: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾، لكن يلزمه أن يكون من يوم التروية عند الحلول بمنى. ومن قصره على صلاة الصبح من اليوم الرابع فقد بينا مأخذ في مسائل الخلاف. والتحقيق أن التحديد بثلاثة أيام ظاهر، وأن تعيينها ظاهر أيضاً بالرمي، وأن سائر أهل الآفاق تبع للحاج فيها، ولولا الاقتداء بالسلف لضعف متابعة الحاج من بين سائر أهل الآفاق إلا في التكبير عند الذبح، والله عز وجل أعلم.

**الآية الحادية والخمسون:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مَنِ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُنْهَى اللَّهَ عَنْ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [الآية: ٢٠٤]. فيها ثلاث مسائل:

(١) تقدم الكلام على التكبير وصفته، واختلاف العلماء في ذلك بإثر حديث ١١٥.

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: قال قوم: نزلت في الأخنس بن شريق الثقفي حليف بني زهرة: وفد على النبي ﷺ بالمدينة، وأظهر الإسلام، ثم خرج، وقال: الله يعلم إني لصادق، ثم خرج ومزّ بززع لقوم وحمر، فأحرق الززع وعقر الحمر، فنزلت هذه الآية فيه<sup>(١)</sup>. وقال آخرون: هي صفة المنافق<sup>(٢)</sup>، وهو أقوى.

**المسألة الثانية:** في هذه الآية عند علمائنا دليل على أن الحاكم لا يعمل على ظاهر أحوال الناس، وما يندو من إيمانهم وصلاتهم حتى يبحث عن باطنهم؛ لأنّ تعالى بين أن من الخلق من يظهر قولاً جميلاً وهو ينوي قبيحاً. وأنا أقول: إنه يخاطب بذلك كل أحد من حاكم وغيره، وإن المراد بالآية ألا يقبل أحد على ظاهر قول أحد حتى يتحقق بالتجربة حاله، ويختبر بالمخالطة أمره. فإن قيل: هذا يعارضه قوله ﷺ:

[٢١٥] «أَمِزْتُ أَنْ أَقَاتَلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

[٢١٦] وفي رواية: «إِنَّمَا أَمِزْتُ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ».

فالجواب: أن هذا الحديث إنما هو في حق الكف عنه وعصمته، فإنه يكتفي بالظاهر منه في حاله، كما قال في آخر الحديث:

[٢١٧] «فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا».

وأما في حق ثبوت المنزلة بامضاء قوله على الغير فلا يكتفي بظاهره حتى يقع البحث عنه، ويختبر في تقلباته وأحواله. جواب آخر: وذلك أنه يحتمل أن هذا كان في صدر الإسلام حيث كان إسلامهم سلامتهم؛ فأما وقد عمّ الناس الفساد فلا.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَّامُ﴾: يعني: ذا جدال إذا كلمك وراجحك رأيت لكلامه طلاوة وباطنه باطل؛ وهذا يدل على أن الجدال لا يجوز إلا بما ظاهره وباطنه سواء.

[٢١٥] صحيح مشهور، وتقدم باستيفاء برقم:

[٢١٦] لا أصل له بهذا اللفظ. ذكره الإمام السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٧٨) ص ١٦٢ وقال: اشتهر بين الأصوليين والفقهاء، ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنثورة، وجزم العراقي بأنه لا أصل له، وكذا أنكره المزي وغيره، نعم في صحيح البخاري عن عمر: إنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم أهد ملخصاً. وورد معناه في حديث أخرجه مسلم ١٠٦٤ ح ١٤٤ عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً في أثناء حديث مطول، وفيه «فقال رسول الله ﷺ: إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم... الحديث».

[٢١٧] صحيح مشهور. هو ط ف المتقدم برقم ٢١٥.

(١) أخرجه الطبري ٣٩٦٤ عن السدي به، وهذا معضل، فهو ضعيف، وذكره البغوي في «التفسير» ١/ ١٨٠ بدون إسناد، فالخبر لا حجة فيه على تخصيص الأخنس بل يعم رؤوس أهل النفاق جميعاً، والله أعلم.

(٢) أي عام في كل منافق.

[٢١٨] وقد رَوَى البخاري وغيره أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ أَلَدُ الْخَصْمِ».

**الآية الثانية والخمسون:** قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [الآية: ٢٠٧]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها أربعة أقوال: الأول: نزلت في الجهاد. الثاني: فيمن يقتحم القتال؛ أرسل عمر رضي الله عنه جيشاً فحاصروا حصناً فتقدم رجلٌ عليه فقاتل فقتل، فقال الناس: أَلْقَى يده للتهلكة، فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فقال: كذبوا؛ أوليس الله تعالى يقول: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾. وحمل هشام بن عامر على الصف حتى شقه، فقال أبو هريرة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾. الثالث: نزلت في الهجرة وترك المال والديار لأجلها؛ روي أن صُهيبياً أخذه أهله وهو قاصد النبي ﷺ، فافتدى منهم بماله، ثم أدركه آخر فافتدى منه<sup>(١)</sup> ببقية ماله، وغيره عمل عمله فائنى عليهم. الرابع: أنها نزلت في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ قاله عمر، وقرأ هذه الآية واسترجع، وقال: قام رجل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فقتل. ويروى أن عمر رضي الله عنه كان إذا صلى الصبح دخل مزبداً<sup>(٢)</sup> له، فأرسل إلى فتيان قد قرأوا القرآن، منهم ابنُ عباس وابن أخيه عتبة<sup>(٣)</sup> فقرأوا القرآن، فإذا كانت القائلة انصرفوا. قال: فمروا بهذه الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُ جَهَنَّمَ وَلَيْسَ إِلْهَآءُ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾. فقال ابنُ عباس لبعض من كان إلى جانبه: اقتتل الرجلان. فسمع عمر رضي الله عنه ما قال، فقال: أي شيء قلت؟ قال: لا شيء. قال: ماذا قلت؟ قال: فلما رأى ذلك ابنُ عباس قال: أرى هذا أخذته العزة بالإثم من أمره بتقوى الله، فيقول هذا، وأنا أشري نفسي ابتغاء مرضاة الله فيقاتله، فاقتل الرجلان. فقال عمر: الله تلاك<sup>(٤)</sup> يابن عباس<sup>(٥)</sup>.

**المسألة الثانية:** هذا كله من الأقوال، لا امتناع في أن يكون مراداً بالآية، داخلاً في عمومها، إلا أن

[٢١٨] صحيح. أخرجه البخاري ٢٤٥٧٠ و ٤٥٢٣ و ٧١٨٨ و مسلم ٢٦٦٨ و الترمذي ٢٩٧٦ والنسائي ٨/ ٢٤٧-٢٤٨ وأحمد ٦/ ٥٥-٦٣-٢٠٥ وابن حبان ٥٦٩٧ والبيهقي ١٠٨/١٠ والبغوي في «التفسير» ٢١٠ - بترقيمي - وفي «شرح السنة» ٢٤٩٩ من طرق كلهم من حديث عائشة.

- (١) انظر قصة هجرة صهيب في «تفسير الكشاف» ١١٤ و «تفسير الشوكاني» ٣٢٣ و «تفسير البغوي» ٢١٣، والثلاثة بتخريجي، والله الموفق، وانظر «الدر المنثور» ١/ ١٣٠-٤٣١.
- (٢) المزبد - بوزن منبر - المحبس والجرين اهـ قاموس.
- (٣) كذا في الأصل، وعند الطبري ٢/ ٤٠٠٢ «عينه» بدل «عنبته».
- (٤) أي قديم علمك.
- (٥) أخرجه الطبري ٤٠٠٢ عن عبد الرحمن بن زيد، وهذا معضل، وابن زيد ضعيف ليس بشيء، فالخبر وإياه جذاً، وورد مختصراً من وجوه أخر، راجع «الدر المنثور» ١/ ٤٣٢.

منه مُتَّفَقاً عليه، ومنه مختلف فيه؛ أما القول: إنها في الجهاد والهجرة فلا خلاف فيه.

وأما اقتحام القتال فمختلف فيه تقدّم أنّ الصحيح جوارؤه، وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا خاف منه المرء على نفسه سقط فَرَضُهُ بغير خلاف، وهل يستحبُّ له اقتحام الغرر فيه وتعرض النفس للإذابة أو الهلكة؟ مختلف فيه.

وعوموم هذه الآية دليل عليه، وسيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى.

**الآية الثالثة والخمسون:** قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ٢١٥]. فيها قولان: أحدهما: أنها منسوخة بآية الزكاة كما تقدّم في غيرها؛ فإنّ الزكاة كانت موضوعة أولاً في الأقربين، ثم بيّن الله مضرّتها في الأصناف الثمانية. الثاني: أنها مبيّنة مصارف صدقة التطوع، وهو الأولى؛ لأنّ النسخ دعوى، وشروطه معدومة هنا؛ وصدقة التطوع في الأقربين أفضل منها في غيرهم، يدلّ عليه ما رَوَى الأئمة عن النبي ﷺ أنه قال:

[٢١٩] «يا معشر النساء؛ تصدّقن ولو من خَلِيْكُنَّ». فقالت زينب - امرأة عبد الله لزوجها: أراك خفيف ذات اليد، فإن أجزأت عني فيك صرفتها إليك. فأتت النبي ﷺ فسألتها، فقالت: أتجزئ الصدقة مني على زوجي وأيتام في جِجْري؟ فقال لها النبي ﷺ: «لك أجران: أجر الصدقة، وأجر القرابة». وفي رواية: «زوجك وولدك أحقُّ من تصدّقت عليهم».

[٢٢٠] وروى النسائي وغيره أنّ النبي ﷺ قال: «يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا: [وأبدأ بمن تعمل]»<sup>(١)</sup> أمك وأباك، وأختك وأخاك، وأدناك أدناك».

[٢١٩] صحيح، أخرجه البخاري ١٤٦٦ ومسلم ١٠٠٠ والنسائي في «الكبرى» ٩٢٠٠/٥ والطبراني ١٦٥٣ وأحمد ٣١٣/٦ وابن حبان ٤٢٤٨ كلهم من حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود. بآتم منه.

[٢٢٠] صحيح. أخرجه النسائي ٢٥٣١/٦١/٥ والدارقطني ٤٤/٣ - ٤٥ وابن حبان ٣٣٤١ والحاكم ٦١٢/٢ من طريق يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن جامع بن شداد عن طارق بن عبد الله المحاربي مرفوعاً طوله الحاكم، وهو عند النسائي وابن حبان مختصر، وإسناده حسن، يزيد بن زياد صدوق، وباقي رجاله ثقات معروفون، وله شاهد أخرجه أحمد ١٧٠٤١/١٦٣/٤ من طريق المسعودي عن إيهاد بن لقيط عن أبي رزمة، وفي إسناده ضعف، وعلمته المسعودي، فإنه اختلط بأخرة، وله شاهد آخر أخرجه الطبراني ١٢٥٧ من طريق شعبة عن أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن هلال عن رجل من بني ثعلبة بن يربوع، أن أناساً منهم أتوا رسول الله ﷺ... الحديث، وله قصة، وقال الطبراني عقبه: هكذا قال شعبة: عن رجل من بني ثعلبة، وقال الثوري: عن ثعلبة بن زهدم اهـ. قلت: وهذا إسناده صحيح، أشعث ثقة روى له الشيخان، وشيخه الأسود بن هلال ثقة أيضاً روى له الشيخان، وهو تابعي كبير، وجهالة الصحابي لا تضر إن صح الإسناد، وقد صح والحمد لله، فهو شاهد قوي، والله الموفق.

(١) زيادة عن كتب التخرّيج، وبها يستقيم السياق.

[٢٢١] وروى مسلم، عن جابر أن النبي ﷺ قال: «أبدأ بنفسك فتصدق عليها» ولا شك أن الحنو على القرابة أبلغ، ومراعاة ذي الرِّجَم الكاشح<sup>(١)</sup> أَوْقَع في الإخلاص. وتتمام المسألة يأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى.

**الآية الرابعة والخمسون** قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٢١٦].

اختلف الناس في هذه الآية: فمنهم من قال: إنها نزلت في الصحابة وهم المخاطبون والمكتوب عليهم القتال؛ قاله عطاء، والأوزاعي.

الثاني: أنه مكتوب على جميع الخلق، لكن يختلف الحال فيه؛ فإن كان الإسلام ظاهراً فهو فرض على الكفاية، وإن كان العدو ظاهراً على موضع كان القتال فرضاً على الأعيان، حتى يكشف الله تعالى ما بهم؛ وهذا هو الصحيح، روى البخاري وغيره عن مجاشع، قال:

[٢٢٢] أتيت النبي ﷺ أنا وأخي فقلت: بايغني على الهجرة. فقال: «مَضَتِ الهجرة لأهلها». قلت: علام تُبايعنا؟ قال: «على الإسلام والجهاد».

[٢٢٣] وروى الأئمة أن النبي ﷺ قال: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا»، وهذه الآية كانت في الدرجة الثانية من إباحة القتال والإذن فيه، كما تقدم.

[٢٢١] صحيح. أخرجه مسلم ٩٩٧ والشافعي ٦٨/٢ والطيلاسي ١٧٤٨ وعبد الرزاق ١٦٦٦٤ وأحمد ٣/٣٦٩ والنسائي ٣٠٤/٧ وابن خزيمة ٢٤٤٥ وابن حبان ٣٣٣٩ و٣٣٤٢ والبيهقي ١٠/٣٠٩-٣١٠ كلهم عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: أعتق رجل من بني عذرة عبداً له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: ألك مال غيره؟ فقال: لا، فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم، فجاء بها رسول الله ﷺ، فدفعها إليه، ثم قال: أبدأ بنفسك، فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء - فهكذا وهكذا - يقول فبين يديك، وعن يمينك، وعن شمالك. هذا اللفظ لمسلم بحرفيته.

[٢٢٢] صحيح. أخرجه البخاري ٢٩٦٢ ومسلم ١٨٦٣ وأحمد ٣/٤٦٨-٤٦٩ وابن أبي شيبة ١٤/٥٠٠ من حديث مجاشع بن مسعود، وكرره البخاري ٣٠٧٨ و٣٧٩ واستدركه الحاكم ٣/٦١٦ ح ٦٥٨١ بنحو اللفظ المتقدم، وله وشواهد، انظر ما بعده.

[٢٢٣] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٣٤ و٢٧٨٣ و٢٨٢٥ و٣٠٧٧ ومسلم ١٣٥٣ وأبو داود ٢٤٨٠ والترمذي ١٥٩٠ والنسائي ١٤٦/٧ وعبد الرزاق ٩٧١٣ وأحمد ١/٢٢٦-٣١٥-٣١٦-٣٥٥ والدارمي ٢/٢٣٩ وابن حبان ٤٥٩٢ و٤٨٦٥ وابن الجارود ١٠٣٠ والطبراني ١٠٩٤٤ والبيهقي ٥/١٩٥ و١٦/٩ والبغوي ٢٠٠٣ والقضاعي في «الشهاب» ٨٤٤ من طرق عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس مرفوعاً، وله شواهد كثيرة تقدم بعضها.

(١) الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخلف. والمراد هنا الفقير الجائع.



**الآية الخامسة والخمسون:** قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا﴾ [الآية: ٢١٧].

اختلف الناس في نسخ هذه الآية؛ فكان عطاء يحلف أنها ثابتة؛ لأن الآيات التي بعدها عامة في الأزمنة وهذا خاص؛ والعام لا ينسخ بالخاص باتفاق. وقال سائر العلماء: هي منسوخة؛ واختلفوا في النسخ؛ فقال الزهري: نسخها قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يَقْتُلُونَكُمْ كَافَّةً﴾<sup>(١)</sup>. وقال غيره: نسخها: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٢)</sup>. وقال غيره: نسخها عزو النبي ﷺ ثقيفاً في الشهر الحرام وإغزاؤه أبا عامر إلى أوطاس في الشهر الحرام<sup>(٣)</sup>؛ وهذه أخبار ضعيفة. وقال غيره: نسخها بيعة الرضوان على القتال في ذي القعدة؛ وهذا لا حجة فيه؛ لأن النبي ﷺ بلغه أن عثمان قُتل بمكة<sup>(٤)</sup>، وأنهم عازمون على حربه، فبايع على دفعهم لا على الابتداء. وقال المحققون: نسخها قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، يعني أشهر التيسير، فلم يجعل حُرمة إلا لزمان التيسير.

والصحيح أن هذه الآية رد على المشركين حين أعظموا على النبي ﷺ القتال والحماية في الشهر الحرام؛ فقال الله تعالى: وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ، والفتنة - وهي الكفر - في الشهر الحرام أشد من القتل؛ فإذا فعلتم ذلك كله في الشهر الحرام تعين قتالكم فيه.

**الآية السادسة والخمسون:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ، فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الآية: ٢١٧]. اختلف العلماء رحمة الله عليهم في المرتد، هل يُحبط عمله نفس الردة أم لا يحبط إلا على الموافاة على الكفر؟

فقال الشافعي: لا يحبط له عمل إلا بالموافاة كافراً. وقال مالك: يحبط بنفس الردة<sup>(٦)</sup>.

ويظهر الخلاف في المسلم إذا حج ثم ارتد ثم أسلم، فقال مالك: يلزمه الحج لأن الأول قد حبط بالردة. وقال الشافعي: لا إعادة عليه لأن عمله باقٍ.

(٢) سورة التوبة: ٢٩.

(١) سورة التوبة: ٣٦.

(٣) ذكره الطبري ٣٦٦/٢ هكذا بدون إسناد، ومن غير عزو لأحد.

(٤) ذكره الطبري ٣٦٦/٢ تعليقاً بدون إسناد، ومن غير عزو لأحد، وسيأتي خبر بيعة الرضوان في سورة الفتح إن شاء الله.

(٥) سورة التوبة: ٥.

(٦) وذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى ما ذهب إليه مالك، راجع «الكشاف» ٢٥٩/١، وانظر «تفسير القرطبي» ٣/

واستظهر عليه علماؤنا بقول الله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَ لِحَبِطَ عَمَّاكَ﴾<sup>(١)</sup>. وقالوا هو خطاب للنبي ﷺ، والمراد به أُمَّتُهُ لَأَنَّهُ ﷺ يستحيلُ منه الردَّةُ شرعاً.

وقال أصحابُ الشافعي: بل هو خطابُ للنبي ﷺ على طريق التخليط على الأمة، وبيان أن النبي ﷺ على شَرَفٍ منزلته لو أشرك لحبط عمله، فكيف أنتم؟ لكنه لا يُشرك لَفَضْلٍ مرتبته، كما قال الله تعالى: ﴿يَنْسَاءَ الَّتِي مَن يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضْلَعُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ وذلك لشرف منزلتهن، وإلا فلا يتصورُ إتيانُ فاحشةٍ منهن، صيانةً لصاحبهن المكرَّم المعظم.

قال ابنُ عباس، حين قرأ: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَمْرَاتُ نُوحٍ وَأَمْرَاتُ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَاتَاهُمَا﴾<sup>(٣)</sup>؛ والله ما بَغَتْ امرأةٌ نبيَّ قط، ولكنهما كَفَرَتَا.

وقال علماؤنا: إنما ذكر الموافاة شرطاً هاهنا، لأنه علَّقَ عليها الخلود في النار جزاءً، فَمَنْ وافَى كافراً خَلَدَهُ الله في النار بهذه الآية، وَمَنْ أشرك حبط عمله بالآية الأخرى، فهما آيتان مُفيدتان لمعنيين مختلفين وحُكْمين متغايرين، وما خُوِطِبَ به النبي ﷺ فهو لأُمَّته حتى يثبت اختصاصه به، وما ورد في أزواجه ﷺ فإنما قيل ذلك فيهنَّ ليبين أنه لو تُصَوِّرَ لكان هتِكاً لحرمة الدين وحُرْمَةِ النبي ﷺ، ولكلِّ هتِكٍ حرمةٌ عقابٌ، وينزل ذلك منزلةً مَنْ عصى في شهر حَرَامٍ، أو في البلد الحرام، أو في المسجد الحرام، فإن العذاب يضاعف عليه بعدد ما هتَكَ من الحرمات، والله الوافي لا رَبَّ غيره.

**الآية السابعة والخمسون:** قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكَبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [الآية: ٢١٩]. فيها تسع مسائل:

### المسألة الأولى: في سبب نزولها أقوال:

الأول: ما رواه الترمذي، عن أبي ميسرة<sup>(٤)</sup> عَمْرُو بْنُ شَرْحِبِيلٍ عَنْ عُمَرَ - والصحيح مرسل دون ذِكْر «عن»، وقال بدلها: إِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

[٢٢٤] «اللهم بيِّنْ لنا في الخمر بيانَ شفاء». فنزلت الآية التي في البقرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ

[٢٢٤] أخرجه أبو داود ٣٦٧٠ والترمذي ٣٠٤٩ والنسائي ٢٨٦/٨ والحاكم ٢٧٨/٢ من طرق عن إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل عن عمر به، صححه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: وقد روي عن إسرائيل هذا الحديث مرسلًا، ثم أسنده عن عمرو بن شرحبيل أن عمر... فذكره، وقال: هذا أصح من حديث محمد بن يوسف اهـ. قلت: الإسناد الأول عند الترمذي هو من طريق محمد بن يوسف عن إسرائيل به، ولم يتفرد محمد بن يوسف بقوله «عن عمر» فقد تابعه إسماعيل بن جعفر عند أبي داود، وتابعهما عبيد الله بن موسى عند الحاكم، والثلاثة ثقات أثبات، وكذا تابعه محمد بن يوسف ثقة ثبت، والذي يظهر لي أن علة الحديث، إنما هو عننة أبي إسحق السبيعي، فإنه مدلس ولم يصرح بالتحديث

(٣) سورة التحريم: ١٠.

(٤) زيد في الأصول «عن» وهو خطأ.

(١) سورة الزمر: ٦٥.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٠.

وَالْمَيْسِرِ ﴿١﴾، فَدُعِيَ عُمَرُ فَقَرِئَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَّانَ شِفَاءٍ»، فنزلت الآية التي في النساء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾ (١)، فَدُعِيَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَرِئَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَّانَ شِفَاءٍ»، فنزلت الآية التي في المائدة: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ...﴾ (٢) الآية. فَدُعِيَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَرِئَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «انْتَهَيْنَا» (٣).

**المسألة الثانية: في تحقيق اسم الخمر ومعناه:** وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين: أحدهما: أَنَّ الْخَمْرَ شَرَابٌ يُعْتَصَرُ مِنَ الْعَنْبِ خَاصَةً، وَمَا اغْتَصِرَ مِنْ غَيْرِ الْعَنْبِ كَالزَّبِيبِ وَالتَّمْرِ وَغَيْرِهِمَا يُقَالُ لَهُمَا تَبِيدٌ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ.

الثاني: أَنَّ الْخَمْرَ كُلُّ شَرَابٍ مِلْدٌ مُطْرَبٍ، قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَأَهْلُ مَكَّةَ: وَتَعَلَّقَ أَبُو حَنِيفَةَ بِأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا خُطْمٌ وَلَا أَزْمَةٌ ذَكَرْنَاهَا فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ وَمَسَائِلِ الْخِلَافِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا (٤).

[٢٢٥] والصحيح ما رَوَى الْأَثَمَةُ أَنَّ أَنْسًا قَالَ: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ يَوْمَ حُرِّمَتْ وَمَا بِالْمَدِينَةِ خَمْرٌ

في شيء» من الروايات المتقدمة، وفي المتن غرابة، وهو مناداة عمر عند نزول كل آية، ولعله قال ذلك مرة واحدة، والله أعلم ولأصله شواهد بمعناه، وهو غريب بهذا اللفظ.

[٢٢٥] صحيح. أخرجه البخاري ٢٤٦٤ و ٥٥٨٠ و ٥٥٨٢ و ٥٥٨٣ و ٥٥٨٤ و ٥٦٢٢ و ٧٢٥٣ ومسلم ١٩٨٠ ومالك ٢ / ٨٤٦ - ٨٤٧ والحميدي ١٢١٠ والنسائي ٢٨٧ / ٨ وابن حبان ٥٣٥٢ و ٥٣٦٣ و ٥٣٦٤ من طرق كلهم من حديث أنس، رَوَاهُ بِالْفَاظِ مُتْقَارِبَةً وَلَهُ قِصَّةٌ.

(١) سورة النساء: ٤٣.

(٢) سورة المائدة: ٩١.

(٣) يلاحظ أن المؤلف لم يذكر في سبب نزول هذه الآية إلا قولاً واحداً، ولكن هناك أقوال أخرى انظرها في تفسير ابن كثير والقرطبي وأسباب النزول للواحدي، وللسيوطي.

(٤) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٢ / ٤٩٥ - ٤٩٧: كل مسكر حرام، قليله وكثيره، وهو خمر، حكمه حكم عصير العنب في تحريمه، وجوب الحد على شارب، وروي تحريم ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وسعد وأبي بن كعب. وأنس وعائشة، رضي الله عنهم، وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد والقاسم وقتادة وعمر بن عبد العزيز، ومالك والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد وإسحق، وقال أبو حنيفة، في عصير العنب إذا طبخ فذهب ثلثاه، ونقيع التمر والزبيب إذا طبخ وإن لم يذهب ثلثاه، ونبيذ الحنطة والذرة والشعير ونحو ذلك نقيعاً كان أو مطبوخاً: كل ذلك حلال إلا ما بلغ السكر، فأما عصير العنب إذا اشتد وقذف زبده، أو طبخ فذهب أقل من ثلثيه، ونقيع التمر والزبيب إذا اشتد بغير طبخ، فهذا محرم، قليله وكثيره، لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ: «حرمت الخمر لعينها، والسكر من كل شراب» قال ابن قدامة: ولنا ما روى ابن عمر عن النبي ﷺ «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام» وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر كثيراً، فقليله حرام»... ثم قال: قال أحمد: ليس في الرخصة في المسكر حديث صحيح، وحديث ابن عباس رَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ مَسْعَرٍ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ ابْنِ شَدَادٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: جَاءَ أَهْلُ الْكُوفَةِ - أَيِ الْحَنْفِيَّةِ - بِأَحَادِيثٍ مَعْلُولَةٍ ذَكَرْنَاهَا مَعَ عَلْلِهَا. وَكَذَا ذَكَرَ الْأَثَرُ أَحَادِيثَهُمْ وَضَعْفَهَا كُلَّهَا، وَبَيْنَ عَلْلِهَا مَخْصَصاً، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْحَدِّ فِي الْخَمْرِ.

الأعنان إلا قليل، وعامة خمرها البُسْر والتمر». خرّجه البخاري، واتفق الأئمة<sup>(١)</sup> على رواية أن الصحابة إذ حرمت الخمر لم يكن عندهم يومئذ خمر عنب؛ وإنما كانوا يشربون خمر النبيذ، فكسروا دنانهم، وبادروا الامتثال لاعتقادهم أن ذلك كله خمر.

[٢٢٦] وصح عن عمر رضي الله عنه أنه قال على المنبر: «إنّ تحريم الخمر نزل، وهي من خمسة: العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل» وقد استوفينا القول في المسألة في مسائل الخلاف اشتقاقاً وأصولاً وقُرْآنًا وأخباراً.

**المسألة الثالثة:** الميسر: ما كنّا نشتغل به بعد أن حرّمه الله تعالى، فما حرّم الله فعله وجهلناه حمدنا الله تعالى عليه وشكرناه.

**المسألة الرابعة:** هل حرمت الخمر بهذه الآية أم لا؟ قال الحسن: حرمت الخمر بهذه الآية. وقالت الجماعة: حرمت بآية المائدة. والصحيح أن آية المائدة حرمتها.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾: وقد احتج بعض علمائنا بهذه الآية على تحريم الخمر؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾. وقال في سورة الأعراف: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ﴾<sup>(٢)</sup>. فلما تناول التحريم الإثم، وكان الإثم من صفات الخمر وجب تحريمها. وهذا إنما كان يصحّ التعلّق به لو كان نزول قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾. فلا يقضى عليه من ذلك بتحريم.

**المسألة السادسة:** ما هذا الإثم؟ فيه قولان:

أحدهما: أنّ الإثم ما بعد التحريم، والمنفعة قبل التحريم.

الثاني: أنّ إثمها كانوا إذا شربوا سكروا فسبوا وجرحوا وقتلوا.

والصحيح أنها إثم في الوجهين، وتامها فيما بعد إن شاء الله.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾: في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها ربح التجارة. والثاني: السرور واللذة. والثالث: قال قوم من المبتدعة: ما فيها من منفعة البدن؛ لحفظ الصحة القائمة أو جلب الصحة الفانية بما تفعله من تقوية المعدة وسريانها في الأعصاب والعروق، وتوصلها إلى الأعضاء الباطنة الرئيسية، وتجفيف الرطوبة، وهضم الأطعمة الثقيل

[٢٢٦] صحيح. أخرجه البخاري ٥٥٨١ و ٥٥٨٨ و ٥٥٨٩ و ٧٣٣٧ ومسلم ٣٠٣٢ وأبو داود ٣٦٦٩ والترمذي ١٨٧٤ والنسائي ٢٩٥/٨ وعبد الرزاق ١٧٠٥٠ و ١٧٠٥١ وابن أبي شيبة ١٠٥/٨ وأحمد في «الأشربة» ١٨٥ وابن حبان ٥٣٥٣ والطحاوي ٢١٣/٤ والدارقطني ٢٤٨-٢٥٢ وابن الجارود ٨٥٢ والبيهقي ٨/٢٨٨-٢٨٩ والبيهقي في «شرح السنة» ٣٠١١ من طرق عن ابن عمر وغيره عن عمر بن الخطاب، روه مطولاً ومختصراً.

(١) أي أئمة الحديث، والمراد حديث أنس المتقدم. (٢) سورة الأعراف: ٣٣.

وتلطيفها. والصحيح أن المنفعة هي الربح؛ لأنهم كانوا يجلبونها من الشام برخص فيبيعونها في الحجاز بربح كثير.

وأما اللذة: فهي مضرّة عند العقلاء؛ لأن ما تجلبه من اللذة لا يفي بما تذهب من التحصيل والعقل، حتى إن العبيد الأذنياء وأهل النقص كانوا ينتزّهون عن شربها لما فيها من إذهب شريف العقل، وإعدامها فائدة التحصيل والتمييز.

وأما منفعة إصلاح البدن: فقد بالغ فيها الأطباء حتى إنني تكلمت يوماً مع بعضهم في ذلك، فقال لي: لو جُمع سبعون عقاراً ما وفى بالخرم في منافعها، ولا قام في إصلاح البدن مقامها.

وهذا مما لا نستغل به لوجهين: أحدهما: أن الذين نزل تحريم الخمر عليهم لم يكونوا يقصدون به التداوي حتى نعتذر عن ذلك لهم. الثاني: أن البلاد التي نزل أصل تحريم الخمر فيها كانت بلاد جفوف وحرّة؛ وضرر الخمر فيها أكثر من منفعتها؛ وإنما يصلح الخمر عند الأطباء للأرياف والبطاح والمواضع الرطبة، وإن كانت فيها منفعة من طريق البدن ففيها مضرّة من طريق الدين، والباري تعالى قد حرّمها مع علمه بها فقدرها كيف شئت، فإن خالفها ومصرفها قد حرّمها.

[٢٢٧] وقد روى مسلم عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاه وكره أن يصنعها. قال: إنما أصنعها للدواء. قال: «ليس بدواء، ولكنه داء».

[٢٢٨] وروى أيضاً، عن أنس أن النبي ﷺ سئل عن الخمر: أئتخذ خلا؟ قال: «لا». وروى

[٢٢٧] صحيح. أخرجه مسلم ١٩٨٤ وأبو داود ٣٨٧٣ والترمذي ٢٠٤٦ والدارمي ١١٢/٢ وعبد الرزاق ١٧١٠٠ وابن أبي شيبة ٢٢/٧ وأحمد ٣١١/٤ وابن ماجه ٣٥٠٠ وابن حبان ١٣٨٩ و١٣٩٠ والطبراني ٨٢١٢ والبيهقي ٤/١٠ كلهم من حديث سويد بن طارق، ويقال طارق بن سويد وهما واحد كما في «التقريب» والثاني أشهر لأنه وقع في رواية مسلم وأكثر الرواة.

[٢٢٨] صحيح. أخرجه مسلم ١٩٨٣ وأبو داود ٣٦٧٥ والترمذي ١٢٩٤ وأحمد ١١٩/٣ - ١٨٠ - ٢٦٠ والدارمي ١١٨/٢ وأبو عبيد في «الأموال» ٢٨٢ وأبو يعلى ٤٠٤٥ وابن الجارود ٨٥٤ والدارقطني ٢٦٥/٤ والطحاوي في «المشكّل» ٣٣٣٥ و٣٣٣٦ و٣٣٣٧ و٣٣٣٨ و٣٣٣٩ والبيهقي ٣٧/٦ من عدة طرق عن السدي عن يحيى بن عباد أبي هبيرة عن أنس بن مالك به، وإسناده لئّن، رجاله كلهم ثقات معروفون، لكن في السدي كلام، جاء في «الميزان» ٩٠٧ ما ملخصه: روى له مسلم وأصحاب السنن، قال يحيى القطان: لا بأس به، وقال أحمد: ثقة، في حديثه ضعف، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال ابن عدي: هو عندي صدوق، وقال الشعبي، وقد قيل له: إن إسماعيل السدي قد أعطي حظاً من علم القرآن، فقال: فقد أعطي حظاً من جهل بالقرآن، وقال الفلاس عن ابن مهدي: ضعيف، وقال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما رأيت أحداً يذكر السدي إلا بخير، وما تركه أحد، وقال الجوزجاني: حدثت عن معتمر عن ليث قال: كان بالكوفة كذا بان، فمات أحدهما السدي والكلبي، وقال حسين بن واقد: سمعت من السدي، فما قمت حتى سمعته يشتم أبا بكر وعمر، فلم أعد إليه. اهـ. ملخصاً من الميزان، وبهذا يتبين أن الرجل مختلف فيه، وهو أحد رجال مسلم الذين تكلم فيهم، والحق ما قال أبو حاتم: لا يحتج به، ومن تتبع ما يرويه في التفسير تبين له وهن أمره، وأنه لا حجة بما ينفرد به.

قلت: وله طريق آخر حيث توبع فيه السدي، أخرجه الترمذي ١٢٩٣ والدارقطني ٢٦٥/٤ من طريق

ذلك عن جماعة<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: وكيف يجوز أن يرد الشزغ بتحريم ما لا غنى عنه ولا عَوْض منه؟ هذا مناقض للحكمة. فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنا لا نقول: إنه لا غنى عنها ولا عَوْض منها؛ بل للمريض عنها ألف غنى، وللصحيح والمريض منها عَوْض من الخل ونحوه.

الثاني: أنا نقول: لو كانت لا غنى عنها ولا عَوْض منها لما امتنع تحريمها، ولا استحال أن يمنع الباري تعالى الخلق منها لثلاثة أدلة:

الأول: أن للباري تعالى أن يمنع المرافق كلها أو بعضها، وأن يُبيحها، وقد آلم الحيوان وأمراض الإنسان.

الثاني: أن التطب غير واجب بإجماع من الأمة، ثبت عن النبي ﷺ من طُرُق أنه قال:

[٢٢٩] «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً من غير حساب، وهم الذين لا يكتؤون ولا يسترقون ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون».

المعتمر بن سليمان سمعت ليثاً يحدث عن يحيى بن عباد عن أنس عن أبي طلحة أنه قال: يا نبي الله! إني اشتريت خمراً لأيتام في حجري، قال: «أهرق الخمر واكسر الدنان» وهذا إسناد ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم، وقد وهم الشيخ شعيب حفظه الله حيث قال في «المشكل» ٣٨٩/٨: وهذا إسناد على شرط مسلم! وليس كما قال، فإن ليثاً ما روى له مسلم في الأصول، إنما روى له متابعة، وهو ضعيف، ولعل سبب الوهم ما وقع في «التقريب» في ترجمة ليث: (خت م ٤) أي روى له البخاري في التاريخ ومسلم وأصحاب السنن، وهو خطأ، والصواب أن مسلماً روى له في المتابعات والشواهد، كما في الميزان وغيره، ويؤكد ذلك قول الحافظ في أثناء ترجمته في التقريب: صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه، فتركه. قلت: لكن لأصله شواهد: منها الأمر بإهراق الخمر حين حرمت، وهذا مشهور متواتر، فلو جاز تخليها لما أمروا بإهراقها، ولكانوا صيروها خلاً، وانظر نصب الراية ٤/ ٣١١-٣١٢، والله أعلم.

[٢٢٩] متفق عليه، وسيأتي.

(١) لكن ليس في الأحاديث ذكر الخل، وإنما فيها مطلق الأمر بإهراق الخمر وكسر الدنان، فهذا شاهد لمعنى الحديث كما أسلفت آنفاً، والله الموفق. فائدة: قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٣/ ١٥٢ في الكلام على حديث أنس المتقدم: هذا دليل للشافعي والجمهور: أنه لا يجوز تخليل الخمر، ولا تطهر بالتخليل، هذا إذا خللها بخبز أو بصل أو خميرة أو غير ذلك مما يلقي فيها، فهي باقية على نجاستها، وينجس ما ألقى فيها، ولا يطهر هذا الخل بعده أبداً، لا بغسل ولا بغيره، أما إذا نقلت من الشمس إلى الظل، أو من الظل إلى الشمس، ففي طهارتها وجهان لأصحابنا، أصحابهما تطهر، وهذا الذي ذكرناه من أنها لا تطهر إذا خللت بإلقاء شيء فيها هو مذهب الشافعي وأحمد والجمهور، وقال الأوزاعي والليث وأبو حنيفة تطهر، وعن مالك ثلاث روايات أصحها عنه: أن التخليل حرام، فلو خللها عصي وطهرت، والثانية: حرام ولا تطهر، والثالثة: حلال وتطهر، وأجمعوا أنها إذا انقلبت بنفسها خلاً طهرت، وقد حكى عن سحنون المالكي: أنها لا تطهر، فإن صح عنه، فهو محجوج بإجماع من قبله، والله أعلم.

الثالث: أنه لو كان فيها صلاحٌ بَدَنَ لكانت فيها ضَرَاوَةٌ وذريعة إلى فساد العقل، فتقابل الأمران، فغلب المنعُ لما لنا في ذلك من المصلحة المنبهة عليها في سورة المائدة.

المسألة الثامنة: اختلف العلماء فيما لو استهلكت في الأطعمة والأدوية؛ هل يجوز استعمال ذلك الطعام أو ذلك الدواء أم لا؟ فأجازه ابنُ شهاب<sup>(١)</sup>، ومنعه غيره، وتردد علماؤنا في ذلك.

والصحيح أنه لا يجوز، لقوله ﷺ:

[٢٣٠] «إنها ليست بدواء، ولكنها داء».

المسألة التاسعة: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾: وفي تأويل ذلك قولان:

أحدهما: أنَّ الإثم بعد التحريم أكبر من المنفعة قبل التحريم؛ قاله ابنُ عباس.

الثاني: أنَّ الإثم فيما يكون عنها من فسادِ العمل عند ذهابِ العقل أكثر من منفعة اللذة والريح؛ قاله سعيد بن جبير، وزاد بأنَّ ذلك لما نزل تورَّع عنها قومٌ من المسلمين وشربها آخرون للمنفعة، يعني لأجل المنفعة المذكورة فيها لا لمنفعة البدن كما قدمنا، حتى نزلت: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: كيف شُرِبَتْ بعد قول الله تعالى: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، وبعد قوله: ﴿وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾؟ وكيف تعاطى مُسلم ما فيه مَأْثَمٌ؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ الله تعالى إنما أراد بالإثم في هذه الآية ما يؤول إليه شربها لا نفس شربها. فمن فعل حينئذ ذلك الذي يؤول إليه فقد أِثِمَ بما فعل من ذلك لا بِنَفْسِ الشرب، وإن لم يفعل ذلك الذي يؤول إليه لما كان عليه حينئذ إثمٌ؛ فكان هذا مقصد القول على وجه الورع لا على وجه التحريم؛ فقبله قومٌ فتورَّعوا، وأقدم آخرون على الشرب حتى حَقَّقَ الله تعالى التحريم، فامتنع الكلُّ، ولو أراد ربُّك التحريم لقال لعمر أولاً ما قال له آخراً حتى قال: انتهينا.

الثاني: أن الله سبحانه لما ذكر ما فيها من الإثم الموجب للامتناع وقرَّنه بما فيها من المنفعة المقتضية للإقدام ففهم قومٌ من ذلك التخيير بين الحالين، ولو تدبَّروا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ لغلب الورع؛ فأقدم من أقدم، وتورَّع من تورَّع، حتى نزلت آية التحريم الباحثة الكاشفة لتحقيقه، ففهمها الناس، وقال عمر رضي الله عنه: انتهينا، وأمر النبي ﷺ مناديه فنادى بتحريم الخمر<sup>(٣)</sup>.

الآية الثامنة والخمسون: قوله تعالى: ﴿وَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَنِيُّ﴾ [الآية: ٢١٩].

[٢٣٠] صحيح. هو عجز المتقدم برقم: ٢٢٧.

(٣) تقدم برقم: ٢٢٤ وسيأتي.

(١) هو الزهري رحمه الله.

(٢) سورة النساء: ٤٣.

اختلف العلماء فيها على ستة أقوال: الأول: أنه ما فضل عن الأهل؛ قاله ابن عباس: الثاني: الوسط من غير تبذير ولا إسراف؛ قاله الحسن. الثالث: ما سمحت به النفس؛ قاله ابن عباس أيضاً. الرابع: الصدقة عن ظهر غنى؛ قاله مجاهد. الخامس: صدقة الفرض؛ قاله مجاهد أيضاً. السادس: أنها منسوخة بآية الزكاة؛ قاله ابن عباس أيضاً.

**التنقيح:** قد بينا أقسام العفو في مورد اللغة عندما فسرنا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَكُمْ مِنْ أَخِيهِ فَقَدْ عَفَىٰ﴾<sup>(١)</sup>، فليُنظر هنالك. وأسعد هذه الأقوال بالتحقيق وبالصحة ما عضدته اللغة، وأقواها عندي الفضل، للأثر المتقدم. وللنظر، وهو أن الرجل إذا تصدق بالكثير ندم واحتاج، فكلاهما مكروه شرعاً، فإعطاء اليسير حالة بعد حالة أوقع في الدين وأنفع في المال؛

[٢٣١] وقد جاء أبو لبابة إلى النبي ﷺ بجميع ماله، وكذلك كعب، فقال لهما: الثلث.

**الآية التاسعة والخمسون:** قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالُطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْنَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ غَوِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الآية: ٢٢٠]. فيها ست مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: روي أنه لما نزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا...﴾<sup>(٢)</sup> الآية، تحرّج الناس عن مخالطتهم في الأموال واعتزلوهم، فأنزل الله تعالى هذه الآية: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ يعني قسّد إصلاح أموالهم خيراً من اعتزالهم: فكان إذناً في ذلك مع صحّة القسّد في أن يكون المقصد رفق اليتيم لا أن يقصد رفق نفسه.

**المسألة الثانية:** في البحث عن اليتيم: هو في اللغة عبارة عن المنفرد من أبيه، وقد يطلق فيها على المنفرد من أمه؛ والأول: أظهر لغةً، وعليه وردت الأخبار والآثار، ولأن الذي فقد أباه قد عَدِمَ

[٢٣١] أما حديث كعب بن مالك، فقد أخرجه البخاري ٤٤١٨ ومسلم ٢٧٦٩ وعبد الرزاق ١٩٧٤٤ وابن أبي شيبة ٥٤٠/١٤ والترمذي ٣١٠٢ وابن حبان ٣٣٧٠ من حديث كعب بن مالك في خبر توبته المشهور المطول، وفيه «قلت: يا رسول الله! إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة، إلى الله، وإلى رسوله ﷺ»، فقال رسول الله ﷺ أمسك بعض مالك، فهو خير لك... الحديث، قلت: وليس فيه ذكر الثلث صريحاً، وإنما ورد ذلك صريحاً عند أبي داود ٣٣١٩ وإسناده صحيح على شرطهما، وفيه ذكر أبي لبابة أيضاً، وكرره أبو داود ٣٣٢١ من طريق ابن إسحق، وقد صرح بالتحديث، فالحديث صحيح، وأما حديث أبي لبابة، فقد أخرجه أحمد ٤٥٢/٣. ٥٠٢. والبخاري في «التاريخ» ٣٨٥/٢ وصححه ابن حبان ٣٣٧١ لكن في سماع حسين بن السائب بن أبي لبابة من جده كلام، ونفاه ابن حبان، وعلى هذا هو مرسل عنده، وأخرجه مالك ٤٨١/٢ عن الزهري مرسلأ، وورد من طريق آخر عن عبد الرحمن بن أبي لبابة عن أبيه أخرجه الدارمي ١/٣٩٠ وعبد الرحمن هذا مجهول، لكن توبع ويشهد له طريق أبي داود من حديث كعب بن مالك، فالخبر صحيح.



النُّصْرَة، والذي فقد أمّه عَدِمَ الحضانة، وقد تَنْصُرُ الأمُّ لكن نُصْرَة الأب أكثر، وقد يحضُرُ الأب لكن الأم أرفق حضانةً.

**المسألة الثالثة:** إذا بلغ اليتيم زال عنه اسمُ اليتيم لغة، وبقي على حُكْمِ اليتيم في عدم الاستبداد بالتصرف حتى يُؤَسَّ منه الرُّشد؛ ويأتي بيانه في سورة النساء.

**المسألة الرابعة:** لما أذن الله تعالى للناس في مخالطة الأيتام مع قَصْدِ الإصلاح بالنظر لهم وفيهم - كان ذلك دليلاً على جواز التصرف للأيتام كما يُتَصَرَّفُ للأبناء، وفي الأثر: ما كُنْتُ تَوَدُّبَ منه ولدك فأدَّبَ منه يتيماً، ولأجل ذلك قال بعض علمائنا: إنه يجوز للحاضن أن يتصرف في مال اليتيم تصرف الوصي في البيع والقسمة وغير ذلك، وقد بيناه في مسائل الفروع، وبه أقول وأحكم، فينفذ بنفوذ فعله له في القليل والكثير على الإطلاق لهذه الآية. والله أعلم.

**المسألة الخامسة:** إذا كفل الرجل اليتيم وحازَه وكان في نظره، جاز عليه فعله، كما قدمناه، وإن لم يقدمه وإل عليه؛ لأن الآية مطلقة، ولأن الكفالة ولاية عامة.

واعلموا أنه لم يؤثر على أحد من الخلفاء أنه قدم أحداً على يتيماً مع وجودهم في أزمته؛ وإنما كانوا يقتصرون على كونهم عندهم. وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال في اللقيط: هو حرٌّ، لك ولاؤه، وعلينا نفقته، يعني بالولاء الولاية، ليس الميراث، كما توهمه قوم.

**المسألة السادسة:** فإن قيل: فإذا جعلتم للولي أن يتصرف في مال اليتيم تصرفه في مال ابنه بولاية الكفالة كما قدمتم بيانه إن كان بتقديم وإل عليه، فهل ينكح نفسه من يتيمة أو يشتري من مال يتيمة؟ قلنا: إن مالكا جعل ولاية النكاح بالكفالة والحضانة أقوى منها بالقرابة، حتى قال في الأغراب الذين يسلّمون أولادهم في أعوام المجاعة إلى الكفلة: إنهم ينكحونهم إنكاحهم. فأما إنكاح الكافل من نفسه فسيأتي في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى.

وأما الشراء منه فقال مالك وأبو حنيفة: يشتري في مشهور الأقوال إذا كان نظراً له، وهو صحيح؛ لأنه من باب الإصلاح المنصوص عليه في الآية. وقال الشافعي: لا يجوز ذلك في النكاح ولا في البيع؛ وقد مهّذناه في مسائل الخلاف. فأما ما نزع الشافعي من منع النكاح فله فيها طرق بيانها في موضعها هنالك؛ وأما الشراء فطريقه فيها ضعيف جداً إلا أن يدخل معنا في مراعاة الذرائع والتهم فينقض أصله في تركها.

فإن قيل: فلم ترك مالك أصله في التهمة والذرائع؛ وجوز له ذلك من نفسه مع يتيمة؟

قلنا: إنما نقول: يكون ذريعة لما يؤدي من الأفعال المباحة إلى محظور منصوص عليه، وأما ها هنا فقد أذن الله سبحانه في صورة المخالطة، ووكل الحاضنين في ذلك إلى أمانتهم بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، وكل أمر مخوف وكل الله تعالى فيه المكلف إلى أمانته لا يقال فيه إنه يتدرّع إلى محظور فيمنع منه، كما جعل الله سبحانه النساء مؤتمنات على فروجهن، مع عظم ما يتركب على قولهن في ذلك من الأحكام، ويرتبط به من الجل والحُرمة والأنساب، وإن جاز أن

يَكْذِبْنَ. وهذا فنٌ بديع فتأملوه واتخذوه دستوراً في الأحكام وأملوه، والله الموفق للصواب برحمته.

**الآية الموفية ستين:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ ۚ وَلَآئِمَةُ مُؤْمِنَةٍ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَعَيْدٌ مُّؤْمِنٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۚ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۚ وَبَيِّنَآيَتِهِ لِّلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الآية: ٢٢١]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** اختلف الناس فيها على ثلاثة أقوال:

الأول<sup>(١)</sup>: لا يجوز العقد بنكاح على مُشْرِكَةٍ كانت كتابية أو غير كتابية<sup>(٢)</sup>؛ قاله عمر في إحدى رَوَايَتَيْهِ، وهو اختيار مالك والشافعي إذا كانت أمة<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أن المراد به وطءٌ مَنْ لا كتاب له من المجوس والعرب؛ قاله قتادة.

الثالث: أنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

قال القاضي<sup>(٥)</sup>: ودرسا الشيخ الإمام فخر الإسلام أبو بكر: محمد بن أحمد بن الحسن الشاشي بمدينة السلام، قال: احتج أبو حنيفة على جواز نكاح الأمة الكتابية بقوله تعالى: ﴿وَلَآئِمَةُ مُّؤْمِنَةٍ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ﴾؛ ووجه الدليل من الآية أن الله تعالى خاير بين نكاح الأمة المؤمنة والمشركة، فلو لا أن نكاح الأمة المشركة جائز لما خاير الله تعالى بينهما؛ لأن المخايرة إنما هي بين الجائزين، لا بين الجائز والممنوع، ولا بين المتضادين؛ ألا ترى أنك لا تقول: العسل أحلى من الخل. والجواب عنه

(١) جاء في «المغني» ٩/ ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٥٤: ليس بين أهل العلم بحمد الله اختلاف في حل حرائر أهل الكتاب، وممن روي ذلك عنه: عمر وعثمان وطلحة وحذيفة وسليمان وجابر وغيرهم، قال ابن المنذر: ولا يصح عن أحد من الأوائل، أنه حرم ذلك، وروى الخلال بإسناده: أن حذيفة وطلحة والجارود بن المعلى وأذينة العبدي تزوجوا نساءً من أهل الكتاب، وبه قال سائر أهل العلم. قال: وحرمة الإمامية، تمسكاً بقوله ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ﴾ و ﴿وَلَا تَمْسُكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾ ولنا: «اليوم أحل لكم الطيبات - إلى - والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب...». وإجماع الصحابة، فأما قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ فروي عن ابن عباس، أنها نسخت بالآية الخامسة من سورة المائدة. إذا ثبت هذا، فالأولى أن لا يتزوج كتابية لأن عمر أمر حذيفة بأن يطلق زوجته الكتابية.

فصل: وأهل الكتاب الذين هذا حكمهم، هم أهل التوراة والإنجيل. قال الله تعالى ﴿أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾ فأهل التوراة: اليهود والسامرة، وأهل الإنجيل: النصارى ومن وافقهم في أصل دينهم من الإفرنج والأرمن وغيرهم. اهـ ملخصاً.

(٢) لم يصح عن عمر عدم جواز العقد، وما ورد عنه ضعيف الإسناد لا تقوم به حجة، وإنما صح عنه كراهة ذلك. راجع «المغني» ٩/ ٥٤٦ و «تفسير القرطبي» ٣/ ٦٧ - ٦٨.

(٣) جاء في «المغني» ٩/ ٥٥٤ - ٥٥٥: مسألة: «وليس للمسلم وإن كان عبداً أن يتزوج أمة كتابية» لأن الله تعالى قال ﴿مَنْ قَتَلَتْكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ هذا ظاهر مذهب أحمد، رواه عنه جماعة، وهو قول الحسن والزهري ومكحول ومالك والشافعي والثوري والأوزاعي والليث وإسحق، وروي ذلك عن عمر وابن مسعود ومجاهد، وقال أبو ميسرة وأبو حنيفة: يجوز للمسلم نكاحها اهـ ملخصاً.

(٤) سورة المائدة: ٥. (٥) هو الإمام ابن العربي.

من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه تجوز المخايرة بين المتضادين لغة وقرآنًا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ (٢٤) (١). ولا خيرَ عند أهل النار. وقال عمر رضي الله عنه في رسالته إلى أبي موسى: الرجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل.

الثاني: أنه تعالى قال: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾، ثم لما لم يَجْزُ نكاح العبد المشرك للمؤمنة كذلك لا يجوز نكاح المسلم للمشركة؛ إذ لو دلّ أحد القسمين على المراد لدلّ الآخر على مثله؛ لأنهما إنما سيقتا في البيان مساقاً واحداً.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَّةٌ﴾ لم يُرْذَ به الرقيق المملوك؛ وإنما أراد به الآدمية والآدميات، والآدميون بأجمعهم عبید الله وإماؤه؛ قاله القاضي بالبصرة أبو العباس الأُجْرْجَانِي رحمه الله.

التنقيح: كل كافر بالحقيقة مُشْرِكٌ؛ ولذلك يُرْوَى (٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كره نكاح اليهودية والنصرانية، وقال: أي شريك أعظم ممن يقول: عيسى هو الله أو ولده، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. فإن حملنا اللفظ على الحقيقة فهو عام خصصته آية سورة النساء ولم تنسخه؛ وإن حملناه على العُزْفِ فالعُزْفُ إنما ينطلق فيه لفظ المشرك على مَنْ ليس له كتاب من المجوس والوثنيين من العرب، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا يَدْعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾ (٣). وقال: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ﴾ (٤). فلفظ الكفر يجمعهم، ويخصهم ذلك التقسيم.

فإن قيل: إن كان اللفظ خاصاً كما قلتم فالعامة تجمعهم، وهي معنى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾؛ وهذا عام في الكتابي والوثني والمجوسي.

قلنا: لا نمنع في الشرع أن تكون العلة عامة والحكم خاصاً أو أزيد من العلة؛ لأنها دليل في الشرع وأمارات، وليست بموجبات. ويحتمل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ يرجع إلى الرجال في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ لا إلى النساء؛ لأن المرأة المسلمة لو تزوّجت كافراً حكم عليها حكم الزوج على الزوجة، وتمكّن منها ودعاها إلى الكفر، ولا حكم للمرأة على الزوج؛ فلا يدخل هذا فيها، والله أعلم.

(١) سورة الفرقان: ٢٤.

(٢) ذهب جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار إلى جواز ذلك، وقد أخرج الطبري ٤٢١٥ والجصاص في «الأحكام» ١٥/٢ عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكَحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ ثم استثنى نساء أهل الكتاب، فقال «والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان» قال: عفاف غير زوان. اهـ لفظ الجصاص، والإسناد فيه لإرسال بين ابن أبي طلحة وابن عباس، لكن ورد عن الحسن ومجاهد وغيرهما مثل ذلك راجع الطبري ٤٢١٦ و ٤٢١٩ والشرط في ذلك أن يكن عفيفات غير زوان ولا متخذي خل، والله أعلم.

(٣) سورة البقرة: ١٠٥. (٤) سورة البينة: ١.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾: قال بعضهم: معناه وإن أعجبكم، وإنما أوقعه في ذلك علمه بأن «لو» تفتقر إلى جواب، ونسي أن «إن» أيضاً تفتقر إلى جزاء.

وتأويل الكلام: لا تنكحوا المشركات ابتداء ولو أعجبكم حسنهن، كما تقول، لا تكلم زَيْدًا وإن أعجبك منطقه.

**المسألة الثالثة:** قال محمد بن علي بن حسين: النكاح بولي في كتاب الله تعالى؛ ثم قرأ: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ - بضم التاء - وهي مسألة بدیعة ودلالة صحيحة.

**الآية الحادية والستون:** قوله تعالى: ﴿رَسَلْنَاكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرَنَّ فَإِذَا ظَهَرَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [الآية: ٢٢٢]. فيها اثنتان وعشرون مسألة:

**المسألة الأولى:** سبب السؤال: وقد اختلف العلماء فيه على قولين<sup>(١)</sup>:

[٢٣٢] فروى أنس بن مالك: «كانت اليهود إذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها»<sup>(٢)</sup> في البيوت، فسئل النبي ﷺ عن ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿رَسَلْنَاكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾. فأمرهم رسول الله ﷺ أن يؤاكلوهن ويشاربوهن، وأن يكونوا في البيت معهن، وأن يفعلوا كل شيء ما خلا النكاح. فقالت اليهود: ما يريد محمد أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه، فجاء أسيد بن حضير، وعباد بن بشر، فقالا: يا رسول الله؛ ألا نخالف اليهود فنطأ النساء في المحيض؟ فتغير وجه رسول الله ﷺ حتى ظننّا أنه قد وجد عليهما. قال: فقاما فخرجا عنه فاستقبلتهما<sup>(٣)</sup> هدية من لبن إلى النبي ﷺ، فبعث في آثارهما فسقاها، فعلمنا أنه لم يجذ عليهما. وهذا حديث صحيح متفق عليه<sup>(٤)</sup> من الأئمة.

[٢٣٢] صحيح. أخرجه مسلم ٣٠٢ وأبو داود ٢٥٨ و٢١٦٥ والترمذي ٢٩٧٧ والنسائي ١/ ١٥٢-١٧٨ وابن ماجه ٦٤٤ والطيب السبي ٢٠٥٢ وأحمد ٣/ ١٣٢-١٣٣-٢٤٦ والدارمي ١/ ٢٤٥ وأبو عوانة ١/ ٣١١ وابن حبان ١٣٦٢ والبيهقي ١/ ٣١٣ والبخاري في «شرح السنة» ٣١٤ و«التفسير» ٢٣٥ - بترقيمي - روه من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس به، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه، ولفظ المصنف للترمذي.

(١) ذكر المؤلف هنا القول الأول، وهو حديث أنس، وذكر القول الثاني دون تعيينه في المسألة الثانية، وهو: «وقد روي عن مجاهد... إلخ».

(٢) رواية أبي داود والترمذي وابن حبان وغيرهم، ورواية مسلم «يجامعوهن». قال النووي في «شرح مسلم» ٣/ ٢١١: ولم يجامعوهن في البيوت أي لم يخالطوهن ولم يسكنوهن في بيت واحد، والله أعلم اهـ. قلت: فهو من الاجتماع، لا من الجماع، وقد بين ذلك المصنف ابن العربي رحمه الله ذلك في العبارة الآتية.

(٣) لفظ الترمذي وأبي داود، ولفظ مسلم «فاستقبلتهما» ولفظ ابن حبان «فاستقبلته».

(٤) لم يروه البخاري.

**المسألة الثانية:** كان غضبُ النبي ﷺ عليهما لأحدِ أمرين؛ إما كراهية من كثرة الأسئلة، ولذلك كان عليه السلام يقول:

[٢٣٣] «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ».

وإما أن يكون كره الأطماع المتعلقة بالردائل، وإن كانت مقترنة باللذات؛ والوطء في حالة الحيض رذيلة يستدعي عزوف النفس وعلو الهمة الانكفاف عنه لو كان مباحاً، كيف وقد وقع النهي عنه لا سيما ممن تحقّق في الدين علمه، وثبت في المروءة قدّمه كأسيد وعباد.

وقد روي عن مجاهد قال: كانوا يأتون النساء في أدبارهن في المحيض فسألوا رسول الله ﷺ، فأنزل الله تعالى الآية<sup>(١)</sup>. وهذا ضعيف يأتي القول فيه إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثالثة:** في تفسير المحيض: وهو مفعّل، مِنْ حَاضٍ يَحِيضُ إذا سال حَيْضاً، تقول العرب: حاضت الشجرة والسُمرة: إذا سالت رطوبتها، وحاض السيل: إذا سال، قال الشاعر:

أَجَالَتْ حِصَاهُنَ الذَّوَارِي وَحَيَّضَتْ      عَلَيْهِنَّ حَيْضَاتُ السُّيُولِ الطَّوَاغِمِ

وهو عبارة عن الدم الذي يرخيه الرحم فيفيض، ولها ثمانية أسماء: الأول: حائض. الثاني: عارك. الثالث: فارك. الرابع: طامس. الخامس: دارس. السادس: كابر. السابع: ضاحك. الثامن: طامث.

قال مجاهد في قوله تعالى: ﴿فَضَحَكْتَ﴾<sup>(٢)</sup>، يعني حاضت<sup>(٣)</sup>. وقال الشاعر:

ويهجرها يوماً إذا هي ضاحك<sup>(٤)</sup>

[٢٣٣] صحيح. أخرجه البخاري ٧٢٨٨ ومسلم ١٣٣٧ والشافعي ١٥/١ وعبد الرزاق ٢٠٣٧٢ وأحمد ٢/٢٤٧-٤٢٨-٥١٧ والترمذي ٢٦٧٩ والنسائي ٥/١١٠-١١١ والدارقطني ١٨١/٢ وابن خزيمة ٢٥٠٨ وابن حبان ١٨ و ١٩ و ٢٠ والبيهقي ٤/٢٦٤ والبخاري ١٩٩/١ من طرق كلهم من حديث أبي هريرة وتامه «فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» وللحديث شواهد.

(١) ضعيف جداً، أخرجه الطبري ٤٢٣٦ عن مجاهد مرسلاً، فهو ضعيف لإرساله، وفيه خُصيف بن عبد الرحمن، وقد ضعفه أحمد ويحيى القطان، والخبر منكر، وقد ضعفه ابن العربي رحمه الله.

(٢) سورة هود: ٧١.

(٣) لا أصل له عن مجاهد، أخرجه عنه الطبري ١٨٣٣٤ بسند ساقط فيه بقية بن الوليد، وهو مدلس، وقد عكس، وفيه ليث، وهو ابن أبي سليم، وهو ضعيف، وفيه عمرو بن الأزهر، وهو متروك كذاب، والحمل عليه في هذا الأثر، ولم يرد عن مجاهد في تفسيره في تفسير هذه الآية شيء.

(٤) هو عجز بيت، وصدره «وإني لآتي الجرس عند ظهورها» قال القرطبي في «تفسيره» ٦٦/٩: أنشده اللغويون اهـ. ولم أجد من نسبه لقائل وذكر القرطبي بيتاً آخر في ذلك المعنى، ولم يعزه لقائل أيضاً. في حين نسبه الطبري ٧٢/٧ لأبي ذؤيب. وذكر الطبري أنه لغة لبعض العرب، إلا أنه اختار في تفسير الآية ٧١ من سورة هود «فضحكت» أي فعمجت. وسيأتي مزيد بيان في سورة هود إن شاء الله.

وقال أهل التفسير: ﴿فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أَكْبَرْتَهُ﴾<sup>(١)</sup>؛ يعني حُضِنَ<sup>(٢)</sup>، وأنشدوا في ذلك:

يأتي النساء على أطهارهن ولا يأتي النساء إذا اكْبَرْنَ إكباراً<sup>(٣)</sup>

**المسألة الرابعة:** المَحِيض، مفعّل، من حاض، فعَنْ أي شيء يكون عبارة عن الزمان أم عن المكان أم عن المصدر حقيقة أم مجاز؟

وقد قيل: إنه عبارة عن زمان الحَيْض وعن مكانه، وعن الحيض نفسه.

وتحقيقه عند مشيخة الصنعة قالوا: إن الاسم المَبْنِي من فعل يفعل للموضع مَفْعِل بكسر العين كالمبيت والمقيل، والاسم المَبْنِي منه على مَفْعَل بفتح العين يعْبُر به عن المصدر كالمضرب، تقول: إن في ألف درهم لمضرباً، أي ضرباً ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾<sup>(٤)</sup>؛ أي عيشاً. وقد يأتي المفعّل - بكسر العين - للزمان، كقولنا: مضرب الناقة؛ أي زمان ضربها.

وقد يُبْنَى المصدر أيضاً عليه، إلا أنَّ الأصل ما تقدم. وذلك كقوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، أي رجوعكم، وكقوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾، أي عن الحيض. وإذا علمت هذا من قولهم، فالصحيح عندي أنَّ كل فعل لا بد لكل متعلق مِنْ متعلقاته من بناء يختص به قُضداً للتمييز بين المعاني بالألفاظ المختصة بها، وهي سبعة: الفاعل، والمفعول، والزمان، والمكان، وأحوال الفعل الثلاثة من ماضٍ، ومستقبل، وحال، ويتداخلان، ثم يتفرّع إلى عشرة وإلى أكثر منها بحسب ترايد المتعلقات.

وكل واحد من هذه الأبنية يتميز بخصيصته اللفظية عن غيره تميزه بمعناه، وقد يتميز ببنائه في حركاته وتردداته المتصلة وتردداته المنفصلة، كقولك: معه، وله، وبه، وغير ذلك.

فإذا وضع العربي أحدهما موضع الآخر جاز، وهذا على جهة الاستعارة، وهذا بين للمنصف استقصيانه من كتاب «ملجئة المتفقيين إلى معرفة غوامض النحويين»؛ فإذا ثبت هذا وقلت معنى فوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾: زمان الحيض صَحَّ، ويكون حينئذ مجازاً على تقدير محذوف دَلَّ

(١) سورة يوسف: ٣١.

(٢) هذا تأويل باطل، ليس بشيء، ولو كان «أكبرن» هنا بمعنى «حُضِنَ» لكان الصواب «حُضِنَ» لوجود الضمير في لفظ «أكبرنه» وهذا لا يقول به أحد، وقدر ذلك الطبري رحمه الله، وأما البيت الآتي، فلا يعرف قائله، فهو مصنوع، وانظر ما بعده.

(٣) قال الإمام الطبري رحمه الله في «تفسيره» ٢٠٣/٧ بإثر خبر ١٩٢١٩: وقد زعم بعض الرواة: أن بعض الناس أنشده في «أكبرن» بمعنى «حُضِنَ» بيتاً لا أحسب أن له أصلاً، لأنه ليس بالمعروف عند الرواة اهـ. ثم ذكر الطبري هذا البيت، وهو مصنوع لا حجة فيه، وقد أسند الطبري عن ابن عباس وجماعة من أئمة التفسير في قوله تعالى «أكبرنه» أي «أعظمنه» راجع الطبري ١٩٢١٠ و ١٩٢١١ و ١٩٢١٢ و ١٩٢١٣ و ١٩٢١٤ و ١٩٢١٥ و ١٩٢١٦ و ١٩٢١٨ و ١٩٢١٩.

(٤) سورة النبأ: ١١. (٥) سورة المائدة: ٤٨.

عليه السبب الذي كان السؤال بسببه، تقديره: ويسألونك عن الوطء في زمان الحيض. وإن قلت: إن معناه موضع الحيض كان مجازاً في مجاز على تقدير محذوفين تقديره: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾، أي: عن الوطء في موضع الحيض حالة الحيض، لأن أصل اسم الموضع يبقى عليه وإن زال الذي لأجله سُمي به؛ فلا بد من تقدير تحقيق في هذا الاحتمال، لظهور المجاز فيه. وإن قلت معناه: ويسألونك عن الحيض، كان مجازاً على تقدير محذوف واحد، تقديره: ويسألونك عن منع الحيض؛ وهذا كله متصور متقرر على رواية مجاهد وثابت ابن الدخاح، وحديث أنس<sup>(١)</sup> متقدّر عليها كلها تقديرًا صحيحاً؛ فيتبين عند التنزيل فلا يحتاج إلى بسطه بتطويل.

**المسألة الخامسة:** في اعتباره شرعاً الدماء التي تُرخيها الرحم دم عادة، وهو المعتبر، ودم علة يعتبر غالباً عند علمائنا، وفيه خلاف؛ وكلاهما معروف؛ والأرحام التي ترخيها ثنتان: حامل، و حائل؛ والحائل تنقسم إلى أربعة: مبتدأة، ومعتادة، ومختلطة، ومستحاضة، ثم تتفرع بالأحوال والزمان إلى ثلاثين قسمًا، يانها في كتاب المسائل، ولكل حال منها حكم.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾: فيه أربعة أقوال: الأول: قَدَر؛ قاله قتادة، والسدي. الثاني: دم؛ قاله مجاهد.

الثالث: نجس. الرابع: مكروه يُتأذى بريحه وضرره أو نجاسته. والصحيح هذا الرابع، بدليلين: أحدهما: أنه يعمها. الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ يَكُمُ أَذَى مِّنْ مَّطَرٍ﴾<sup>(٢)</sup>. ويصح رجوعه إلى الاحتمالات الثلاثة المتقدمة، وتقديره: يسألونك عن موضع الحيض، قل: هو أذى؛ فيكون رجوعه إلى حقيقة المحيض مجازاً، ويكون رجوعه إلى مجازه حقيقة، وهذا من بدیع التقدير.

**المسألة السابعة:** اختلف علماؤنا في دم الحيض؛ فقال بعضهم: هو كسائر الدماء يُعفى عن قليله. ومنهم من قال: قليله وكثيره سواء في التحريم، رواه أبو ثابت عن ابن القاسم وابن وهب وابن سيرين<sup>(٣)</sup> عن مالك، وجه الأول عموم قوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾<sup>(٤)</sup>، وهذا يتناول الكثير دون القليل. ووجه الثاني قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾. وهذا يعم القليل والكثير، ويترجح هذا العموم على الآخر بأنه عموم في خصوص عُيْن. وذلك الأول هو عموم في خصوص حال، وحال المعين أرجح من حال الحال، وهذا من غريب فنون الترجيح، وقد بيناه في أصول الفقه، وهو مما لم تُسبق إليه ولم نزاحم عليه.

**المسألة الثامنة:** جملة ما يَمْنَع منه الخيض ويترتب عليه من أحكام الشرع:

وجملة ذلك خمسة: الأول: أنه يمنع من كل فعل يُشترط لجوازه الطهارة. الثاني: دخول

(١) تقدم حديث أنس برقم ٢٣٢، وأما أثر مجاهد فتقدم في المسألة الثانية من هذا البحث.

(٢) سورة النساء: ١٠٢.

(٣) في نسخة «ابن أشرس» بدل «ابن سيرين».

(٤) سورة الأنعام: ١٤٥.

المسجد. الثالث: الصوم. الرابع: الوطء. الخامس: إيقاع الطلاق. وينتهي بالتفصيل إلى ستة عشر حُكماً تفسيرها في كتب الفروع.

**المسألة التاسعة: قوله تعالى ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾:** معناه افعّلوا العزل أي اكتسبوه، وهو الفضل بين المجتمعين عارضاً لا أصلاً.

**المسألة العاشرة: اختلف العلماء في مورد العزل ومتعلقه على أربعة أقوال<sup>(١)</sup>: الأول: جميع بدنها.**

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١/ ٤١٤-١٦ في شرح المسألة «ويُستمتع من الحائض بما دون الفرج» قال: وجملته أن الاستمتاع من الحائض فيما فوق السرة ودون الركبة جائز بالنص والإجماع، والوطء في الفرج محرم بهما، واختلف في الاستمتاع بما بينهما، فذهب أحمد رحمه الله إلى إباحته، وروي ذلك عن عكرمة وعطاء والشعبي والثوري وإسحق. ونحوه قال الحكم، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يباح لحديث عائشة: كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتزر، فيبأشرنني وأنا حائض. رواه البخاري اهـ ملخصاً. وقال الإمام النووي رحمه الله في (٣/ ٢٠٤-٢٠٥: أعلم أن مباشرة الحائض أقسام: أحدها: أن يبأشرها بالجماع في الفرج، فهذا حرام بإجماع المسلمين، بنص القرآن العزيز، والسنة الصحيحة، قال أصحابنا: ولو اعتقد مسلم حل جماع الحائض في فرجها صار كافراً مرتداً، ولو فعله إنسان غير معتقد حله، فإن كان ناسياً، أو جاهلاً بوجود الحيض، أو جاهلاً بتحريمه، أو مكرهاً، فلا إثم عليه ولا كفارة، وإن وطئها عامداً عالماً بالحيض والتحريم مختاراً، فقد ارتكب معصية كبيرة نص الشافعي على أنها كبيرة، وتجب عليه التوبة، وفي وجوب الكفارة قولان للشافعي، أصحابهما، وهو الجديد وقول مالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين وجماهير السلف: أنه لا كفارة عليه، وممن ذهب إليه من السلف: عطاء وابن أبي مليكة والشعبي والنخعي ومكحول والزهري وأبو الزناد وربيعة وحمام بن أبي سليمان وأيوب وسفيان الثوري والليث. والقول الثاني: وهو القديم الضعيف، أنه يجب عليه الكفارة، وهو مروي عن ابن عباس والحسن وابن جبير وقتادة وإسحق وأحمد في الرواية الثانية، واختلف هؤلاء في الكفارة، فقال الحسن: عتق رقبة، وقال الباقر: دينار أو نصف دينار، هل الدينار في أول الدم والنصف في آخره...

القسم الثاني: المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة، هو حلال باتفاق العلماء، وقد نقل الشيخ أبو حامد الإسفرايني وجماعة كثيرة الإجماع على هذا، وأما ما حكى عن عبيدة السلماني وغيره، فشاذ منكر، غير معروف، ولا مقبول، ولو صح عنه لكان مردوداً بالأحاديث الصحيحة المشهورة في الصحيحين وغيرهما في مباشرة النبي ﷺ فوق الإزار، وإذنه في ذلك بإجماع المسلمين.

القسم الثالث: المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر، وفيها ثلاثة أوجه لأصحابنا: أصحابها عند جماهيرهم وأشهرها في المذهب أنها حرام. والثاني: ليست بحرام ولكنها مكروهة كراهة تنزيه، وهذا الوجه أقوى من حيث الدليل، وهو المختار. والثالث: إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج، ويثق عن نفسه باجتنابه إما لضعف شهوته، وإما لشدة ورعه، جاز، وإلا فلا، وهذا الوجه حسن، قاله أبو العباس البصري من أصحابنا، وممن ذهب إلى الوجه الأول، وهو التحريم مطلقاً: مالك وأبو حنيفة، وهو قول أكثر العلماء، منهم سعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة، وممن ذهب إلى الجواز عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والأوزاعي وأحمد ومحمد بن الحسن وأصيب وإسحق وأبو ثور وابن المنذر وداود وقد قدمنا أن هذا المذهب أقوى دليلاً اهـ ملخصاً. وانظر «فتح القدير» لابن الهمام ١/ ١٦٩-١٧٠ - بتخريجي - و«المجموع شرح المذهب» ٣٨٩ - ٣٩١ و«أحكام القرآن» للجصاص ٢/ ٢١-٢٢.



فلا يباشره بشيء من بدنه؛ قاله ابن عباس<sup>(١)</sup>، وعائشة<sup>(٢)</sup> في قول، وعبيدة السلماني<sup>(٣)</sup>. الثاني: ما بين السرة إلى الركبة<sup>(٤)</sup>. الثالث: الفرج؛ قالت حفصة، وعكرمة، وقتادة، والشعبي، والثوري، وأصنغ. الرابع: الدبر؛ قاله مجاهد، وزوي عن عائشة معناه.

فأما من قال: إنه جميع بدنهما فتعلق بظاهر قوله تعالى: ﴿الْأَسَاءُ﴾؛ وهذا عام فيهن في جميع أبدانهن، والمروئي في الصحيح<sup>(٥)</sup> عن عائشة رضي الله عنها قالت:

[٢٣٤] «كان رسول الله ﷺ يضطجعُ معي وأنا حائضٌ وبينني وبينه ثوبٌ».

[٢٣٥] وقالت أيضاً: «كانت إحدانا إذا كانت حائضاً، أمرها رسول الله ﷺ أن تأتزر في قُورٍ حيضتها ثم يباشرها». قالت: وأبيكم يَمْلِكُ إِرْبَهُ كما كان رسول الله ﷺ يملك إِرْبَهُ؟ وهذا يقتضي خصوص النبي ﷺ بهذه الحالة.

[٢٣٦] وقد روي عن نُدْبَةَ<sup>(٦)</sup> مولاة آل عباس<sup>(٧)</sup> قالت: بعثتني ميمونة بنت الحارث

[٢٣٤] صحيح، أخرجه مسلم ٢٩٥ ح ٤ بهذا اللفظ، من حديث ميمونة رضي الله عنها، وبهذا الإسناد واللفظ أخرجه أيضاً أبو عوانة ٣١٠/١ والبيهقي ٣١١/١، وانظر ما بعده.

[٢٣٥] صحيح، أخرجه البخاري ٣٠٢ ومسلم ٢٩٣ والطبري ١٣٧٥ وعبد الرزاق ١٢٣٧ وابن أبي شيبة ٢٥٤/٤ وأحمد ٦/١٣٤ - ١٤٣ - ١٧٤ - ١٨٩ - ٢٠٩ - ٢٣٥ وأبو داود ٢٦٨ والترمذي ١٣٢ والنسائي ٥١/١ وابن ماجه ٦٣٥ و ٦٣٦ وابن حبان ١٣٦٤ وابن الجارود ١٠٦ والدارمي ٢٤٤/١ والبيهقي ٣١٤/١ والبخاري ٣١٧ وفي «التفسير» ٢٣٦ - بترقيمي - روه من طرق كثيرة كلهم من حديث عائشة، واللفظ للبخاري ومسلم، وفي الباب من حديث أم سلمة أخرجه البخاري ٣٠٣ ومسلم ٢٩٤ وأبو داود ٢٦٧، وتقدم حديث ميمونة، فهو حديث مشهور.

[٢٣٦] حسن. أخرجه الطبري ٤٢٤٣ واللفظ له، وأحمد ٦/٣٣٣/٢٦٢٧٩ عن ابن إسحق عن الزهري عن عروة

(١) لا يصح عن ابن عباس، ومن عزاه إليه إنما فهمه من الخبر الآتي برقم ٢٣٦، وينبغي على ذلك أن يكون رجع عنه، وقد أسند عنه الطبري ٤٢٥٢ و ٤٢٥٣ و ٤٢٥٤ من طرق عدة، وهي جياد، الجواز في ذلك أي ما فوق الإزار.

(٢) لا يصح عن عائشة رضي الله عنها، أخرجه الطبري ٤٢٤٦ عن قتادة بقوله: ذكر لنا... وهذا منقطع، وهو بصيغة التمریض، وقد أسند الطبري من وجوه بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها خلاف هذا، راجع الطبري ٤٢٤٥ و ٤٢٤٧ و ٤٢٤٨ و ٤٢٤٩ و ٤٢٥٠ و ٤٤٥١.

(٣) أخرجه الطبري ٤٢٤٢ و ٤٢٤٤ من طريقين أحدهما قوي، وعلى هذا يكون عبيدة، قد تفرد بذلك.

(٤) زيادة يقتضيها السياق، ويدل عليها كلام المصنف فيما يأتي.

(٥) عزاه المصنف رحمه الله لعائشة رضي الله عنها، وهو سبق قلم، وإنما هو من حديث ميمونة.

(٦) وقع في النسخ «بدرة» وهو تحريف من النساخ، والمثبت هو الصواب، وجاء في «تهذيب التهذيب» ١٢/٢٩٠٢/٤٨٢: ندبة مولاة ميمونة أم المؤمنين، ويقال: ندنة، ويقال: بدية. روت عن مولاتها، وعنهما حبيب الأعرور مولى عروة بن الزبير، ذكرها ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: يقول أهل الحديث: «ندبة» بفتح الدال، وقال أهل اللغة: هو ندبة - بإسكان الدال -، قلت: وذكره ابن مندة وأبو نعيم في الصحابة.

(٧) وقع في النسخ «ابن» وهو خطأ، والمثبت عن تفسير الطبري ٤٢٤٣/٢، وقد قيل مولاة آل العباس تجوزاً، =

[أو] <sup>(١)</sup> حَفْصَةُ بنت عمر إلى امرأة ابن عباس رضي الله عنهم، وكانت بينهما قرابة من جهة النساء. فوجدتُ فراشه معتزلاً فراشها، فظننتُ أن ذلك عن الهجران، فسألتها فقالت: إذا طمئتُ اعتزل فراشي؛ فرجعتُ فأخبرتُها بذلك فردّتنِي إلى ابن عباس وقالت: تقول لك أمك: أرغبت. عن سنّة رسول الله ﷺ! لقد كان رسول الله ﷺ ينامُ مع المرأة من نسائه وإنها حائض، وما بينها وبينه إلا ثوبٌ ما يجاوزُ الركبتين. وهذا إن صحَّ عن ابن عباس فإنما كان ذلك على معنى الراحة من مضاجعة المرأة في هذه الحالة.

وأما من قال: ما بين السرّة إلى الركبة فهو الصحيح، ودليله قوله ﷺ في جواب السائل عما يحلّ من الحائض.

[٢٣٧] فقال: «لِتَشُدَّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنَهُ بِأَعْلَاهَا».

وأما من قال: إنه الفرج خاصة فقوله في الصحيح:

[٢٣٨] «افعلوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ». وأيضاً فإنه حمل الآية على حماية الذرائع، وخصَّ الحكم - وهو التحريم - بموضع العلة وهو الفرج؛ ليكون الحُكْمُ طبقاً للعلّة يتقرّر بتقرّر العلة إذا أوجبته

-----  
عن ندبة به، وإسناده ضعيف، فيه عننة ابن إسحق، وهو مدلس، لكن توبع عند البيهقي ٣١٣/١، ورجاله ثقات، وأخرجه عبد الرزاق ١٢٣٣ من طريق معمر عن الزهري عن ندبة به، وهذا منقطع بين الزهري وندبة، ووصله عبد الرزاق ١٢٣٤ عن الزهري عن حبيب مولى عروة عن ندبة، وكذا وصله أحمد ٢٦٢٨١ عن حبيب عن بدية - وهي ندبة - فالحديث حسن، وأصله دون قصة ابن عباس قوي ورد من وجوه آخر راجع الإحسان بتخريج الشيخ شعيب ٢٠١/٤.

[٢٣٧] صحيح. أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» ٢٩٥ عن عطاء بن يسار قال: قال رجل: يا رسول الله! ما يحلّ لي من امرأتي، وهي حائض؟ قال: «تشدّ إزارها، ثم شأنك بأعلاها» وقال ابن الجوزي: هذا حديث مرسل، وله شاهد موصول، أخرجه أبو داود ٢١٢ والبيهقي ٣١٢/١ كلاهما عن حزام بن حكيم عن عمه وهو عبد الله بن سعد مرفوعاً بنحوه، سكت عليه أبو داود والبيهقي وابن حجر في «التلخيص» ٢٢٨/١٦٦/١، ورجاله ثقات معروفون لكن العلاء بن الحارث وإن كان من رجال مسلم، فقد اختلط، ولم يتفرد بهذا الأصل، فقد ورد من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أخرجه أبو داود ٢١٣، ولين إسناده حيث قال عقبه: وليس هو - أي الحديث - بالقوي اهـ قلت: فيه بقية بن الوليد مدلس، وقد عنعن. وسعيد بن عبد الله الأغطش، مجهول، وعبد الرحمن بن عائذ عن معاذ منقطع، قاله أبو زرعة، فالإسناد معلول، وله شاهد من حديث عمر، أخرجه الجصاص في «أحكامه» ٣١/٢ والبيهقي ٣١٢/١ وإسناده لين، لأجل عمير مولى عمر، فإنه مقبول، فالحديث حسن بهذه الشواهد، ويتأيد بالحديث الصحيح المتقدم برقم ٢٣٤ وما بعده، فهو يرقى إلى درجة الصحيح، والله الموفق، وانظر «فتح القدير» ١٧٠/١ بتخريجي.

[٢٣٨] هو بعض حديث أنس المتقدم برقم ٢٣٢، وهو عند مسلم ٣٠٢.

= وإنما هي مولاة ميمونة كما في التهذيب ومصنف عبد الرزاق ومسند أحمد وسنن البيهقي.  
(١) في النسخ «و» والتصويب عن الطبري، وهو على الشك، والصواب كون المرسلة ميمونة، كذا جاء عند باقي الرواة، والله أعلم.

خاصة، فإذا أثارت العلة نطقاً تعلّق الحكم بالنطق وسقط اعتبار العلة، كما بينا في السعي من قبل؛ فإنه كان الرمل فيه لعة لإظهار الجلد للمشركين؛ ثم زالت، ولكن شرعه النبي ﷺ دائماً يثبت بالقول والفعل مستمراً، ولذلك أمثلة في الفروع وأدلة في الأصول.

وأما من قال: الدبر، فروى المقصرون الغافلون عن عائشة رضي الله عنها: إذا حاضت المرأة حرم حجراها<sup>(١)</sup>، وهذا باطل ذكرناه لنبين حاله.

[٢٣٩] وأما من قال: «افعلوا كل شيء إلا النكاح»، فمعناه الإذن في الجماع؛ ولم يبين محله.

[٢٤٠] وقوله: «شأنك بأعلاها»، بيان لمحله.

**المسألة الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿الْأُنْسَاءُ﴾:** فذكرهن بالالف واللام المحتملة للجنس والعهد، وقد بينا حكمها في أصول الفقه، فإن حملتها على العهد صح؛ لأن السؤال وقع عن معهود من الأزواج، فعاد الجواب عليه طبقاً، وإن حملتها على الجنس جاز ويكون الجواب أعم من السؤال، فيكون قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا الْاُنْسَاءَ﴾ عاماً في كل امرأة زوجاً أو غير زوج، خاصاً في حال الحيض، وتكون الزوجة محرمة في حال الحيض بالحيض، وتكون الأجنبية محرمات في حال الحيض بالأجنبية وبالحيض جميعاً، ويتعلق التحريم بالعتين، وقد بينا في أصول الفقه ومسائل الخلاف جواز تعلق الحكم الشرعي بعتين.

**المسألة الثانية عشرة: ﴿فِي الْمَحِيضِ﴾:** وهو مرتب على الأول في جميع وجوهه، فاعتبره بما فيه.

**المسألة الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾:** سمعت فخر الإسلام أبا بكر محمد بن أحمد الشاشي في مجلس النظر يقول: إذا قيل لا تقرب - بفتح الراء - كان معناه لا تلبس بالفعل، وإذا كان بضم الراء كان معناه لا تدن منه. وأما مورده فهو مورد ﴿فَاعْتَزِلُوا الْاُنْسَاءَ﴾، وهو محمول عليه في جميع وجوهه، لكن بإضمار بعد إضمار، كقولك مثلاً: فاعتزلوا النساء في المحيض، أي في مكان الحيض، ولا تقربوهن فيه، وركبوا عليها باقياً.

**المسألة الرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغْنَ﴾:** حتى بمعنى الغاية، وهو انتهاء الشيء وتمامه، وفرق بينهما وبين القاطع للشيء قبل تمامه كثير، مثاله أن الليل ينتهي بإقباله الصوم، وبالسلم تنتهي الصلاة، وبوطء الزوج الثاني ينتهي تحريم النكاح على الزوج الأول كما تقدم بيانه في سورة البقرة، وتحقيقه في مسائل الخلاف.

**المسألة الخامسة عشرة: في حكم الغاية:** وهو أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها، وقد تردد في ذلك علماؤنا، والمسألة مشككة جداً، وقد بيناها في موضعها من أصول الفقه، والله أعلم.

[٢٤٠] هو بعض المتقدم برقم: ٢٣٧.

[٢٣٩] انظر المتقدم برقم ٢٣٢.

(١) باطل لا أصل له عن عائشة رضي الله عنها، وقد حكم المصنف رحمه الله بطلانه، فأصاب.

المسألة السادسة عشرة: قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَظْهَرَ﴾:

والمسألة السابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ﴾:

وهما ملتزمتان، وقد اختلف الناس فيه اختلافاً متبايناً نطيل النفس فيه قليلاً؛ وفيه ثلاثة أقوال: الأول: أن معنى قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَظْهَرَ﴾؛ حتى ينقطع دمهن؛ قاله أبو حنيفة، ولكنه ناقض في موضعين؛ قال: إذا انقطع دمها لأكثر الحيض حينئذ تحل، وإن انقطع دمها لأقل الحيض لم تحل حتى يمضي وقت صلاة كامل. الثاني: لا يطؤها حتى تغتسل بالماء غُسل الجنابة؛ قاله الزهري وربيعة والليث ومالك وإسحاق وأحمد وأبو ثور. الثالث: تترضاً للصلاة؛ قاله طاوس ومجاهد<sup>(١)</sup>.

فأما أبو حنيفة فينقض قوله بما ناقض فيه؛ فإنه تعلق بأن الدم إذا انقطع لأقل الحيض لم يؤمن عودته. قلنا: ولا تؤمن عودته إذا مضى وقت صلاة، فبطل ما قلته.

والتعلق بالآية يُدفع من وجهين:

أحدهما: أن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرَ﴾، مخففاً. وقرئ حتى «يَظْهَرْنَ» مشدداً. والتخفيف وإن كان ظاهراً في استعمال الماء فإن التشديد فيه أظهر، كقوله تعالى: ﴿وَلِإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾<sup>(٢)</sup> فجعل ذلك شرطاً في الإباحة وغاية للتحريم.

(١) فائدة: جاء في «المغني» ١/ ٤١٩- ٤٢٠: مسألة: «فإن انقطع دمها، فلا توطأ حتى تغتسل» قال الإمام الموفق: وجملته: أن وطء الحائض قبل الغسل حرام، وإن انقطع دمها في قول أكثر أهل العلم، قال ابن المنذر: هذا كالإجماع منهم، وقال أحمد بن محمد المؤدبي: لا أعلم في هذا اختلافاً، وقال أبو حنيفة: إن انقطع الدم لأكثر الحيض، حل وطؤها، وإن انقطع لدون ذلك، لم يباح حتى تغتسل، أو تميم، أو يمضي عليها وقت صلاة، لأن وجوب الغسل لا يمنع من الوطء كالجنابة. ولنا قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ يعني اغتسلن كذا فسر ابن عباس، ولأن الله تعالى قال في الآية «فإن الله يحب المتطهرين» فأثنى عليهم على فعل منهم، وهو الاغتسال، فشرط لإباحة الوطء شرطين: انقطاع الدم، والاعتسال، فلا يباح إلا بهما اهـ ملخصاً. وقال الإمام المرغيناني رحمه الله في «الهداية»: وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطؤها حتى تغتسل، لأن الدم يدر تارة، وينقطع أخرى، فلا بد من الاغتسال ليترجح جانب الانقطاع، ولو لم تغتسل، ومضى عليها أدنى وقت الصلاة بقدر أن تقدر على الاغتسال والتحريم حل وطؤها لأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها فطهرت حكماً، ولو انقطع الدم دون عاداتها فوق الثلاث لم يقربها حتى تمضي عاداتها. وإن اغتسلت، وإن انقطع الدم لعشرة أيام حل وطؤها قبل الغسل، لأن الحيض لا مزيد له على عشرة، إلا أنه لا يستحب قبل الاغتسال للنهي عن القراءة بالنشيد اهـ راجع «فتح القدير لابن الهمام بشرح الهداية» ١/ ١٧٣- ١٧٤ بتخريجي، والله الموفق. وقال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٣/ ٢٠٥: واعلم أن تحريم الوطء والمباشرة على قول من يحرمهما يكون في مدة الحيض وبعد انقطاعه إلى أن تغتسل أو تميم إن عدت الماء بشرطه هذا مذهبا ومذهب مالك وأحمد وجماهير السلف والخلف، وقال أبو حنيفة: إذا انقطع الدم لأكثر الحيض حل وطؤها في الحال، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ...﴾ والله أعلم اهـ وانظر مزيد الكلام على ذلك في «المجموع» ٢/ ٣٩٧- ٣٩٨.

(٢) سورة المائدة: ٦.

فإن قيل: المراد بقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ حتى ينقطع عنهن الدم؛ وقد يستعمل التشديد موضع التخفيف، فيقال: تطهر بمعنى طهر، كما يقال: قطع وقطع، ويكون هذا أولى، لأنه لا يفتقر إلى إضمار، ومذهبكم يفتقر إلى إضمار قولك بالماء.

قلنا: لا يقال أظهرت المرأة بمعنى انقطع دمها، ولا يقال قطع - مشدداً بمعنى قطع مخففاً، وإنما التشديد بمعنى تكثير التخفيف.

جواب آخر: وهو أنه قد ذكر بعده ما يدل على المراد، فقال: فإذا تطهرن، والمراد بالماء.

والظاهر أن ما بعد الغاية في الشرط هو المذكور في الغاية قبلها، فيكون قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ مخففاً، وهو معنى قوله يطهرن - مشدداً - بعينه، ولكنه جمع بين اللغتين في الآية، كما قال تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا اللَّهَ يَحْيَى الْمُطَهِّرِينَ﴾<sup>(١)</sup>. وقال الكمي:

وما كانت الأبصار فيها أذلة ولا غيباً فيها إذا الناس غُيبُ

وقيل: إن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ ابتداء كلام لا إعادة لما تقدم، ولو كان إعادة لاقتصر على الأول فقال: حتى يطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله خاصة، فلما زاد عليه دل على أنه استئناف حكم آخر. فالجواب: أن هذا خلاف الظاهر؛ فإن المعاد في الشرط هو المذكور في الغاية، بدليل ذكره بالفاء، ولو كان غيره لذكره بالواو. وأما الزيادة عليه فلا تُخرجه عن أن يكون بعينه؛ ألا ترى أنه لو قال: لا تُعطِ هذا الثوب زيداً حتى يدخل الدار، فإذا دخل فأعطه الثوب ومائة درهم، لكان هو بعينه، ولو أراد غيره لقال: لا تعطه حتى يدخل الدار، فإذا دخل وجلس فافعل كذا وكذا؛ هذا طريق النظم في اللسان. جواب آخر: وذلك أن قولهم: إنا لا نفتقر في تأويلنا إلى إضمار؛ وأنتم تفتقرون إلى إضمار. قلنا: لا يقع بمثل هذا ترجيح؛ فإن هذا الإضمار من ضرورة الكلام، فهذا كالمنطوق به. بجواب ثالث: وهو المتعلق الثاني من الآية: إنا نقول: نسلم أن قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ أن معناه حتى ينقطع دمهن، لكنه لما قال بعد ذلك: فإذا تطهرن، معناه فإذا اغتسلن بالماء تعلق الحكم على شرطين: أحدهما: انقطاع الدم. الثاني: الاغتسال بالماء. فوقف الحكم وهو جواز الوطء على الشرطين، وصار ذلك كقوله تعالى: ﴿وَابْتَأُوا إِلَيْنَا حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. فعلق الحكم وهو جواز دفع المال على شرطين: أحدهما: بلوغ النكاح. والثاني: إيناس الرشد. فوقف عليهما ولم يصح ثبوته بأحدهما، وكذلك قوله تعالى في المطلقة ثلاثاً: ﴿فَلَا تَحِلُّ لُؤْمِي بَعْدَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾<sup>(٣)</sup>. ثم جاءت السنة باشتراط الوطء؛ فوقف التحليل على الأمرين جميعاً، وهما انعقاد النكاح، ووقوع الوطء، وعلى هذا عول الجويني.

فإن قيل: هذا حجة عليكم؛ فإنه مدّ التحريم إلى غاية، وهي انقطاع الدم، وما بعد الغاية مخالف لما قبلها، فوجب أن يحصل الجواز بعد انقطاع الدم لسبب حكم الغاية.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٠.

(١) سورة التوبة: ١٠٨.

(٢) سورة النساء: ٦.

قلنا: إنما يكون حكمُ الغاية مخالفاً لما قبلها إذا كانت مطلقة، فأما إذا انضمَّ إليها شرطٌ آخر فإنما يرتبط الحكم بما وقع القول عليه من الشرط، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾<sup>(١)</sup> وكقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا﴾<sup>(٢)</sup> وكما بيناه.

فإن قيل: ليس هذا تجديد شرط زائد، وإنما هو إعادة للكلام، كما تقول: لا تُعطِ زيداً شيئاً حتى يدخل الدار، فإذا دخل فأعطه؛ وحمله على هذا أولى من وجهين: أحدهما: أنه يحفظ حكم الغاية ويُقرؤها على أصلها. والثاني: أنَّ الظاهر من لفظ الشرط أنه المذكور في الغاية. فالجواب عنه من تسعة أوجه:

أحدها: أنا نقول: روى عطية، عن ابن عباس أنه قال: فإذا تطهَّرنَ بالماء، وهو قول مجاهد وعكرمة.

الثاني: أنَّ تَطَهَّرَ لا يستعمل إلا فيما يكتسبه الإنسان وهو الاغتسال بالماء، فأما انقطاع الدم فليس بمكتسب.

فإن قيل: بل يستعمل تَفَعَّلَ في غير الاكتساب، كما يقال: تقطَّعَ الجبل، وكما يقال في صفات الله سبحانه: تجبَّرَ وتكبَّرَ، وليس في ذلك اكتساب ولا تكلف.

فالجواب عنه من أوجه: أحدها: أنَّ الظاهر من اللغة ما قلناه، وقوله: تقطَّعَ الجبل نادِر، فلا يقاس عليه حكم.

جواب آخر: هَبْنِم سَلَمْنَا لَكُمْ أَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ، ففي مسألتنا لا يَسْتَعْمَلُ، فلا يقال تطهَّرت المرأة بمعنى انقطع دمها. وإذا لم يجز استعماله في مسألتنا لم يقع استعماله في غيرها، وهذه نكتةٌ بدیعة من المجاز؛ وذلك أنه إنما يُحْمَلُ اللَّفْظُ على الشيء إذا كان مستعملاً على سبيل المجاز. وأما مجاز استعمال في موضع آخر فلا يجوز أن يُجْعَلَ طريقاً إلى تأويل اللفظ فيما لم يستعمل فيه؛ وفي ذلك الموضع إنما حملناه على ذلك للضرورة، وهو أنَّ الجمادات لا توصف بالاكتساب للأفعال وتكلفها، ولذلك يستحيل في صفات الله تعالى وفي أفعاله التكلف، فحُمِلَ اللَّفْظُ على ما وُضِعَ له من أجل الضرورة، وهذا لا يوجبُ خروجه عن مقتضاه لغير ضرورة. وهذا جواب القاضي أبي الطيب الطبري<sup>(٣)</sup>. جواب ثالث: قال تعالى في آخر الآية: ﴿وَيُحِبُّ الْمُسْلِمِينَ﴾، فمدحهن وأثنى عليهن، فلو كان المرادُ به انقطاع الدم ما كان فيه مدح؛ لأنه من غير عملهن، والباري - سبحانه - قد ذمَّ على مثل هذا فقال: ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾<sup>(٤)</sup>. فإن قيل: هذا ابتداء كلام، وليس برافع إلى ما تقدَّم، بدليل قوله تعالى: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾؛ ولم يَجْرُ للتوبة ذكر. قلنا: سيأتي الجواب عنه إن شاء الله. جواب رابع عن أصل السؤال: وهو قولهم: إنما حَمَلْنَا الآية على هذا كما قد حفظنا موجب الغاية

(٢) سورة البقرة: ٢٣٠.

(١) سورة النساء: ٦.

(٣) أحد فقهاء الشافعية، وهو غير ابن جرير الطبري المفسر فإنه كان مجتهداً لا يقلد أحداً.

(٤) سورة آل عمران: ١٨٨.

ومقتضاها، فهذا لو اقتصر على الغاية، فأما إذا قرُن بها الشرط فذلك لا يلزم كما تقدّم. جواب خامس: وهو أنّنا نقول: إنّ كُنّا نحن قد تركنا موجب الغاية فقد حملتم أنتم اللفظ على التكرار، فتركتم فائدة عوّده، وإذا أمكن حمل اللفظ على فائدة مجدّدة لم يُحمل على التكرار في كلام الناس، فكيف كلامُ العليم الحكيم؟ جواب سادس: ليس حملكم قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ﴾ على قوله: ﴿حَتَّى يَطْهَرَ﴾ بأوّلَى من حملنا قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرَ﴾ على قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ﴾؛ فوجب أن يُقرَن كل لفظ منه على مقتضاه؛ هذا جوابُ أبي إسحاق الشيرازي<sup>(١)</sup>. جواب سابع: وذلك أنّنا إذا حملنا اللفظ على الطهارة بالماء كُنّا قد حفظنا الآية من التخصيص والأدلة من التناقض؛ وإذا حملنا ﴿تَطَهَّرَ﴾ على انقطاع الدم كُنّا قد خصصنا الآية وتحكّمنا على معنى لفظها بما لا يقتضيه ولا يشهد له فرق فيه، وتناقضنا في الأدلة؛ والذي قلناه أولى. هذا جواب الإمام أبي بكر بن العربي. وجواب ثامن: وهو أنّ المفسرين اتفقوا على أنّ المراد بالآية التطهّر بالماء؛ فالمعول عليه هنا جواب الطوسي<sup>(٢)</sup> وهو أضعفها؛ وقد كانت المسألة عنده ضعيفةً عند لقائنا له، وقد حصلنا فيها القولة والنصرة بحمد الله تعالى من كلّ إمام وفي كل طريق. جواب تاسع: قولهم: إنّ الظاهر من اللفظ المُعاد في الشرط أن يكون بمعنى الغاية إنّما ذلك إذا كان مُعاداً بلفظ الأول؛ أما إذا كان مُعاداً بغير لفظه فلا، وهو قد قال هاهنا: حتى يَطْهَرَ، مخففاً، ثم قال في الذي بعده: إذا تطهّر، مشدّداً، وعلى هذه القراءة كان كلامنا، فوجب أن يكون غيره كما في آية التيمم.

فإن قيل - وهو آخرُ أسئلة القوم وأعمدها -: القراءتان كالأيتين، فيجب أن يُعمل بهما، ونحن نحمل كلّ واحدة منهما على معنى فتُحمل المشدّدة على ما إذا انقطع دُمها للأقل، فإنّا لا نجوّز وطأها حتى تغتسل، وتُحمل القراءة الأخرى على ما إذا انقطع دُمها للأكثر، فنجوّز وطأها وإن لم تغتسل. قلنا: قد جعلنا القراءتين حجةً لنا، وبيننا وجه الدليل من كل واحدة منهما؛ فإن قراءة التشديد تقتضي التطهّر بالماء، وقراءة التخفيف أيضاً موجبة لذلك كما بيناه. جواب ثان: وذلك أنّ إحدى القراءتين أوجبت انتطاع الدم، والأخرى أوجبت الاغتسال بالماء، كما أنّ القرآن اقتضى تحليل المطلقة ثلاثاً للزوج الأول بالنكاح، واقتضت السنة التحليل بالوطء، فجمعنا بينهما.

فإن قيل: إذا اعتبرتم القراءتين هكذا كنتم قد حملتموها على فائدة واحدة، وإذا اعتبرناها نحن كما قلنا حملناها على فائدتين متجدّتين، وهي اعتبارُ انقطاع الدم في قوله تعالى: ﴿تَطَهَّرَ﴾ في أكثر الحيض، واعتبار قوله: يَطْهَرُ في الأقل. قلنا: نحن وإن كنّا قد حملناها على معنى واحد فقد وجدنا لذلك مثلاً في القرآن والسنة، وحفظنا نُطق الآية ولم نخصه، وحفظنا الأدلة فلم نقضها؛ فكان تأويلنا يترتب على هذه الأصول الثلاثة؛ فهو أولى من تأويل آخر يخرج عنها. جواب آخر: وذلك أنّ ما ذكرتموه من الجمع يقتضي إباحة الوطء عند انقطاع الدم للأكثر، وما قلنا يقتضي الحظر؛ وإذا تعارض

(١) من فقهاء الشافعية: وهو صاحب المذهب، وهو الذي شرحه النووي في كتابه «المجموع».

(٢) هو أبو حامد الغزالي رحمه الله صاحب التصانيف، وهو من فقهاء الشافعية، توفي سنة ٥٠٥هـ.

باعث الحظر وباعث الإباحة غلب باعث الحظر، كما قال عثمان وعلي رضي الله عنهما في الجمع بين الأختين بملك اليمين: «أحلَّتْهُمَا آيَةٌ وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ، والتحريم أولى».

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿رَسَّالُوكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾، ثم قال: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾، وهو زمان الحيض، ومتى انقطع الدم لدون أكثر الحيض فالزمان باق، فبقي النهي، وهذا اعتراض أبي الحسين القدوري<sup>(١)</sup>. أجاب القاضي أبو الطيب الطبري فقال: المحيض هو الحيض بعينه، بدليل أنه يقال: حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً، فلا يكون لهم فيه حجة. وأجاب عنه أبو إسحاق الشيرازي بأن قال: أراد بقوله: الْمَحِيضُ نَفْسَ الْحَيْضِ، بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾.

فإن قيل: بهذا نحتج؛ فإنه إذا زال الدم زال الأذى؛ فجاز الوطء؛ فإن الحكم إذا ثبت لعلّة زال بزوالها. قلنا: هذا ينتقض بما إذا انقطع الدم لأقل الحيض؛ فإنه زالت العلّة ولم يزل الحكم؛ وذلك لِقَفْه؛ وهو أن الله تعالى بيّن علّة التحريم، وهو وجود الأذى، ثم لم يربط زوال الحكم بزوال العلّة حتى ضمّ إليه شرطاً آخر، وهو الغسل بالماء؛ وذلك في الشرع كثير. وأما طائوس ومجاهد فالكلام معهما سهل؛ لأنه خلاف لظاهر القرآن على القولين جميعاً، وهما تفسير الطهر بالانقطاع أو الاغتسال؛ ولذلك حملنا قوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾<sup>(٢)</sup>. على الاغتسال في الجملة؛ فأى فرق بين اللفظين أو المسألتين؟ ويدلّ عليهما من طريق المعنى أن نقول: الحيض معنى يمنع الصوم؛ فكان الطهر الوارد فيه محمولاً على جميع الجسد أصله الجنابة. وأما داود<sup>(٣)</sup> فإننا لم نراع خلافه؛ لأنه

(١) وقع في النسخ «أبي الحسن» وهو الإمام أحمد بن محمد بن جعفر أبو الحسن القدوري الفقيه الحنفي صاحب التصانيف، منها الكتاب، وقد شرحه الكثير من الحنفية ومنهم الغنيمي في كتاب «اللباب في شرح الكتاب» توفي سنة ٤٢٨، راجع «وفيات الأعيان» و «النجوم الزاهرة» ٢٤/٥ و «المنتظم لابن الجوزي» و «الفوائد البهية» ص ٣٠، و «كشف الظنون» ص ١٦٣١.

(٢) سورة المائدة: ٦.

(٣) جاء في «الميزان للذهبي» ٢/ ١٤ - ١٥ - ٢٦٣٤: داود بن علي الأصبهاني الظاهري الفقيه أبو سليمان، قال أبو الفتح الأزدی: تركوه - كذا قال - سمع من سليمان بن حرب والقعنبي ومسدد وابن راهويه وأبي ثور، وصنف الكتب، قال الخطيب في «تاريخه» [٣٦٩/٨]: كان إماماً ورعاً زاهداً ناسكاً، وفي كتبه حديث كثير، لكن الرواية عنه عزيزة جداً، روى عنه ابنه محمد الفقيه، وذكرا الساجي وجماعة.

قال الذهبي: وقد كان داود أراد الدخول على الإمام أحمد فمنعه، وقال: كتب إلي محمد بن يحيى الذهلي في أمره، وأنه زعم أن القرآن محدث، فلا يقربني، فقيل: يا أبا عبد الله؛ إنه ينتهي من هذا وينكره، فقال: محمد بن يحيى الذهلي أصدق منه. وقال المروزي: حدثنا محمد بن إبراهيم النيسابوري أن إسحق بن راهويه لما سمع كلام داود في بيته، وثب وضربه، وأنكر عليه. وقال محمد بن الحسين بن صبيح: سمعت داود يقول: القرآن محدث، ولفظي بالقرآن مخلوق، وقال المروزي: كان داود قد خرج إلى ابن راهويه، فتكلم بكلام شهد عليه اثنان أنه قال: القرآن محدث، وقال المحاملي: رأيت داود يصلي، فما رأيت مسلماً يشبهه في حسن تواضعه. مات داود سنة ٢٧٠ هـ ملخصاً.

قلت: وهذا الذي أهين من أجله داود ونيل من عرضه بسببه في عهد السلف، أصبح مذهباً لعامة الخلف وللأسف حيث يصرحون بأن المقروء في الألسنة المكتوب في المصاحف مخلوق، والسلف يمتنعون من =



إن<sup>(١)</sup> كان يقول بَخَلَقِ القرآن ويضلل أصحاب محمد<sup>(٢)</sup> في استعمالهم القياس كفرناه؛ فإن راعينا إشكال سؤاله؛ قلنا: هذا الكلام هو عَكْسُ الظاهر؛ لأن الله تعالى قال: ﴿حَتَّى يَطْهَرَهُ﴾ وهذا ضمير النساء؛ فكيف يصح أن يسمع الله تعالى يقول: ﴿حَتَّى يَطْهَرَهُ﴾ فيقول: إِنَّ وَطْأَهَا جائز، مع أَنَّ الطهارة عليها واجبة؛ فيبيح الوطء قبل وجود غايته التي علّق جواز الوطء عليها. واعتبر ذلك بعطف قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾؛ على قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ﴾ تجذّه صحيحاً؛ فإن كان المراد اعتزلوا جملة المرأة كان قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾ عاماً فيها، فيكون قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرَهُ﴾ راجعاً إلى جملة النساء، وإن كان المراد بقوله تعالى: ﴿فَاعْتَرِلُوا﴾ أسفلها من السرة إلى الركبة وجب عليه أن يقول: حتى يظهر ذلك الموضع كله؛ ولا يصح له؛ لأنه كان نظام الكلام لو أراد ذلك حتى يُطَهَرَنَّهُ، وكذلك لو كان المراد فاعتزلوا الفرج سواء بسواء.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾، فإذا زال الأذى جاز الوطء. قلنا: عنه جوابان. أحدهما: أنه لو كان الاعتبار بزوال الأذى ما وجب غسل الفرج عندك، لأن الأذى قد زال بالجوف أو القصة البيضاء، فعُسل الفرج إذ ذاك يكون وقد زالت العلّة ولم يبق له أثر، فلا فائدة فيه، فدلّ أن الاعتبار بحكم الحيف لا بوجوده. الثاني: أنه علّل بكونه أذى، ثم منع الفرجان حتى تكون الطهارة من الأذى، وهذا بين.

**المسألة الثامنة عشرة: قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ﴾:** معناه فجيئوهن، أو يكون ذلك كناية عن الوطء، كما كنى عنه بالملامسة في قول ابن عباس: إن الله حيّ كريم يغفو ويكفي، كنى باللمس عن الجماع<sup>(٣)</sup>. وأما مورده فقد كان يتركّب على قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرِلُوا﴾ لولا قوله: من حيث أمركم الله، فإنه خصّصه وهي:

**المسألة التاسعة عشرة:** وفيها ستة أقوال: الأول: من حيث نُهوا عنهن. الثاني: القُبُل؛ قاله ابن عباس ومجاهد في أحد قوليه. الثالث: من جميع بدَنِها؛ قاله ابن عباس أيضاً. الرابع: من قُبُل طُهرهن؛ قاله عكرمة وقتادة. الخامس: من قبل النكاح؛ قاله ابن الحنفية. السادس: من حيث أحلّ الله تعالى لكم الإتيان، لا صائمات ولا مُحرّمات ولا مُتَكفّفات؛ قاله الأصم.

= ذلك، ولا يفصلون هذا التفصيل، وحيثما سئلوا عن القرآن أجابوا: القرآن كلام الله، وغير مخلوق، هذا هو الذي عليه كافة السلف من هذه الأمة الأئمة الأربعة ومن أخذ عنهم مباشرة وكذا أئمة الحديث والأثر وذلك في عهد القرون الثلاثة التي شهد لها النبي ﷺ بالخيرية في أحاديث صحاح «خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» وسيأتي مزيد بيان في ذلك إن شاء الله تعالى، نسأل الله عز وجل أن يجنبنا الأهواء وعلم الكلام، وأن يعصمنا بكتابه وبسنة نبيه ﷺ وبما ذهب إليه سلف هذه الأمة.

(١) ذكر المصنف لفظ «إن» وفائدتها عدم جزم المصنف بنسبة هذا القول لداود، والله أعلم.

(٢) الظاهر أن المراد محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وأبي يوسف، فهم أكثر الفقهاء شهر عنهم العمل بالرأي والقياس..

(٣) أثر ابن عباس هذا يأتي في سورة النساء.

أما الأول: فهو قول مُجْمَل؛ لأنَّ التَّهْيَ عنه مُخْتَلَف فيه، فكيفما كان النَّهْيُ جاءت الإباحة عليه؛ فبقي تحقيقُ موردِ التَّهْيِ. وأما قوله: القبل، فهو مَذْهَبُ أَصْبَغ وغيره؛ ويشهد له قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾. وقد تقدَّم بيانه. وأما الثالث: وهو جميعُ بدنِها فالشَّاهدُ له قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ﴾؛ وقد تقدَّم. وأما الرابع: وهو قوله: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾؛ فيعني به إذا طهرن؛ وهو قول مَنْ قال بالفَرْج؛ لأنَّ اشتراطَ الطَّهارة لا يَكُونُ إِلَّا بالفَرْج على ما تقدَّم من صحيح الأقوال، وإن شئتَ فركِّبْهُ على الأقوال كلها يتركب؛ فما صحَّ فيها صحَّ فيه. وأما الخامس: وهو النِّكاح، فضعيف لما قدمناه من أن قوله تعالى: ﴿النِّسَاءَ﴾ إنما يريدُ به الأزواج اللواتي يختصُّ التحريمُ فيهن بحالة الحيض. وأما السادس: فصحيحٌ في الجملة، لأنَّ كُلَّ مَنْ ذَكَرَ نَهَى الله تعالى عن وطئه، ولكن عُلِمَ ذلك من غير هذه الآية بأدلتها؛ وإنما اختصت الآية بحال الطَّهْرِ، كما اختصَّ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْزُرُوهُنَّ﴾<sup>(١)</sup> يعني: في حالة الصوم والاعتكاف، ولا يقال: إن هذا كله يخرجُ من هذه الآية، وإنها مرادةٌ به، وإن كان محتملاً له؛ فليس كُلُّ محتملٍ في اللفظ مراداً به فيه، وهذا من نفيسِ عِلْمِ الأصول، فافهمه.

**المسألة الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿يُحِبُّوهُمْ﴾: محبةُ الله هي إرادته ثوابَ العبد، وقد تقدم في كتب الأصول بيانه.

**المسألة الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿التَّوَّابِينَ﴾: التوبة: هي رجوعُ العبد عن حالة المعصية إلى حالة الطاعة؛ وقد بينها في كتب الأصول بشروطها.

**المسألة الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿الْمُطَهَّرِينَ﴾: وفيها ثلاثة أقوال: الأول: المتطهَّرين بالماء للصلاة. الثاني: الذين لا يأتون النساء في أدبارهن؛ قاله مجاهد. الثالث: الذين لا ينقضون التوبة، طهَّروا أنفسهم عن العودِ إلى ما رجعوا عنه من الباطل الذي كانوا فيه؛ قاله مجاهد.

واللفظ وإن كان يحتمل جميع ما ذكر فالأول به أخصُّ، وهو فيه أظهر، وعليه حمَّله أهل التأويل، وهو المنعطفُ على سابق الآية المنتظم معها، والله أعلم.

**الآية الثانية والستون:** قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَتَّاءٌ وَقَدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْكُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٢٢٣]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: وفي ذلك روايات:

[٢٤١] قال جابر: «كانت اليهود تقول: مَنْ أتى امرأته في قُبُلها من دُبُرِها جاء الولد أخوَل،

[٢٤١] صحيح. أخرجه البخاري ٤٥٢٨ ومسلم ١٤٣٥ وأبو داود ٢١٦٣ والترمذي ٢٩٧٨ والنسائي في «التفسير» ٥٨ و٥٩ وابن ماجه ١٩٢٥ والحيمدي ١٢٦٣ وابن أبي شيبة ٢٢٩/٤ والدارمي ٢٥٨/١ و٢/ ١٤٥-١٤٦ وأبو يعلى ٢٥٨ والطحاوي في «المعاني» ٤٠/٣ والبيهقي ٧/ ١٩٤-١٩٥ والواحدي ١٤١ و١٤٢ و١٤٣

فنزلت الآية». وهذا حديث صحيح خرّجه الأئمة.

[٢٤٢] الثانية: قالت أم سلمة، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ خَرْتُ لَكُمْ﴾ قال: «يأتيها مقبلة ومُذْبِرَةٌ إذا كانت في صِمام واحد». أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> وغيره.

[٢٤٣] الثالثة: روى الترمذي، أن عمر رضي الله عنه جاء إلى النبي ﷺ فقال له: هلكت. قال: «وما أهلكك؟» قال: «حوَلْتُ رَحْلي البارحة»<sup>(٢)</sup>. فلم يرِدْ عليه النبي ﷺ شيئاً حتى نزلت: ﴿يَسْأَلُكُمْ خَرْتُ لَكُمْ﴾: فقال: أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ، واتقِ الدُّبْرَ».

**المسألة الثانية:** اختلف العلماء في جواز نكاح المرأة في دُبُرِها؛ فجَوَزَها طائفة كثيرة<sup>(٣)</sup>، وقد جمع

-----  
و١٤٤ والبغوي في «التفسير» ٢٤٣- بترقيمي - وفي «شرح السنة» ٢٢٩٦ من طرق كلهم من حديث جابر، رَوَاهُ بِالْفَافِ مَقَارِبَةً.

[٢٤٢] صحيح. أخرجه الترمذي ٢٩٧٩ وأحمد ٣٠٥/٦ والطحاوي في «المشكّل» ٦١٢٩ والطبري ٤٣٤٤ و٤٣٤٥ و٤٣٤٦ و٤٣٤٧ و٤٣٤٨ والبيهقي ١٩٥/٧ من طرق عن عبدالله بن عثمان بن خُثَيْم عن عبدالرحمن بن سابط عن حفصة بنت عبدالرحمن عن أم سلمة، بنحوه وأتم، وإسناده صحيح على شرط مسلم، وهو متصل الإسناد، وحسنه الترمذي، وله شاهد من حديث جابر، أخرجه مسلم ١٤٣٥ ح ١١٩ وابن حبان ٤١٦٦ والطحاوي في «المشكّل» ٦١٢٥ و«المعاني» ٤١/٣ والبيهقي ٩٥/٧ كلهم من طريق النعمان بن راشد عن الزهري عن ابن المنكدر عن جابر بنحو سباق المصنف، فهذا شاهد صحيح، وفي الباب أحاديث كثيرة تبلغ حد الشهرة فيجب المصير إليها، والله أعلم.

[٢٤٣] حسن. أخرجه الترمذي ٢٩٨٠ والنسائي في «التفسير» ٦٠ و«الكبرى» ٨٩٧٧ و١١٠٤٠ وأحمد ٢٩٧/١ وأبو يعلى ٢٧٣٦ وابن حبان ٤٢٠٢ والطحاوي في «المشكّل» ٦١٢٧ والطبري ٤٣٥٠ والخراطي في «مساوئ الأخلاق» ٤٦٥ والطبراني ١٢٣١٧ والبيهقي ١٩٧/٧ و١٩٨ والبغوي في «التفسير» ٢٤٢- بترقيمي - والواحد ١٤٥ «أسباب النزول» من عدة طرق عن يعقوب عن عبدالله القمي عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جببر عن ابن عباس به، وإسناده حسن، رجاله ثقات، وحسنه الترمذي وصححه إسناده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١/١٩١/٤٥٢٨، والصواب أنه حسن، فحسب، والله أعلم، وانظر تفسير الشوكاني ٣٣٥ بتخريجي.

(١) لم يروه مسلم - بعد بحث وتفتيش - ولم يعزه إليه سوى المصنف، وهو سبق قلم منه رحمه الله، والله أعلم.

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية» ٢/٢٠٩: كنى برحله عن زوجته، أراد به غشيانها في قبلها من جهة ظهرها لأن المجامع يعلو المرأة من جهة وجهها، فحيث كان من جهة ظهرها كنى بتحويل رحله اهـ ملخصاً.

(٣) فصل: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٠/٢٢٦: ولا يحل وطء الزوجة في الدبر، في قول أكثر أهل العلم منهم: علي وابن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس وعبدالله بن عمرو وأبو هريرة، وبه قال ابن المسيب وأبو بكر بن عبدالرحمن ومجاهد وعكرمة والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر، ورويت لإباحته عن ابن عمر وزيد بن أسلم ونافع ومالك، وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك اهـ ملخصاً. وقال الإمام الشيرازي في «المهذب» ولا يجوز وطؤها - أي امرأته - في الدبر، لما روى خزيمة بن ثابت مرفوعاً «ملعون من أتى امرأة في دبرها» اهـ باختصار. «المجموع» ١٨/١٠٠.

وقال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٠/٦ في قوله تعالى ﴿فَاتُوا حُرُوكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾: أما الدبر فليس هو بحرث ولا موضع زرع، ومعنى قوله ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ أي كيف شِئْتُمْ، واتفق العلماء الذين يعتد بهم: =

ذلك ابنُ شعبان في كتاب «جماع النسوان وأحكام القرآن» وأسند جوازَه إلى زُمرةِ كريمةٍ من الصحابة<sup>(١)</sup>

= على تحريم وطء المرأة في دبرها، حائضاً كانت أو طاهراً، لأحاديث كثيرة مشهورة كحديث «ملعون من أتى امرأة في دبرها» قال أصحابنا: لا يحل الوطء في الدبر في شيء من الآدميين ولا غيرهم من الحيوان في حال من الأحوال، والله أعلم.

وقال الإمام الجصاص الحنفي في «أحكامه» ٣٩/٢: قوله تعالى «نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم» الحرث المزدرع، وجعل في هذا الموضع كناية عن الجماع، وسمى النساء حرثاً لأنهنَّ مزدرع الأولاد. وقوله «فأتوا حرثكم أنى شئتم» يدل على أن إباحة الوطء نقصورة على الجماع في الفرج، لأنه موضع الحرث.

قال: واختلف في إتيان النساء في أدبارهنَّ، فكان أصحابنا يحرمون ذلك، وينهون عنه أشد النهي، وهو قول الثوري والشافعي فيما حكاه المزني، قال الطحاوي: وحكى لنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم أنه سمع الشافعي يقول: ما صح عن رسول الله ﷺ في تحريمه ولا تحليله شيء، والقياس أنه حلال، وروى أصبغ بن الفرج عن ابن القاسم عن مالك: ما أدركت أحداً أقنني به في ديني يشك أنه حلال اهـ ملخصاً.

وقال الكيا الطبري الشافعي في «أحكامه» ١/ ١٤٠-١٤١: وقال أكثر الفقهاء «فأتوا حرثكم أنى شئتم»: يدل على أن المراد به موضع الحرث، واشتهر عن مالك إباحة ذلك ودليل التحريم مأخوذ من قوله تعالى «فإذا تطهرن فأتوهنَّ من حيث أمركم الله» مع قوله «فأتوا حرثكم» إذ يدل على أن في المأتي اختصاصاً، وأنه مقصور على الولد اهـ.

قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٩٤/٣ بعد كلام الكيا الطبري: هذا هو الحق في المسألة، وقد ذكر أبو عمر بن عبد البر: أن العلماء: لم يختلفوا في الرتقاء التي لا يوصل إلى وطئها، أنه عيب ترد به، إلا شيئاً جاء عن عمر بن عبد العزيز: أنه لا ترد الرتقاء زلاً غيرها، والفقهاء كلهم على خلاف ذلك، لأن المسيس هو المبتغى بالنكاح، وفي إجماعهم على هذا دليل على أن الدبر ليس بموضع وطء، ولو كان موضعاً للوطء ما ردت من لا يوصل إلى وطئها في الفرج. قال القرطبي: وفي إجماعهم أيضاً على أن العقيم التي لا تلد لا ترد، والصحيح في هذه المسألة ما بيناه، وما نسب إلى مالك وأصحابه من هذا، باطل، وهم مبرؤون من ذلك، لأن إباحة الإتيان مختصة بموضع الحرث، لقوله تعالى «فأتوا حرثكم» ولأن الحكمة في خلف الأزواج بث النسل، فغير موضع النسل لا يناله ملك النكاح، وهذا هو الحق، وقد قال أصحاب أبي حنيفة: إنه عندنا ولائط الذكر سواء في الحكم، ولأن القدر والأذى في موضع النجو أكثر من دم الحيض، فكان أشنع. . وورد أحاديث صحيحة حسان رواها عن رسول الله ﷺ اثنا عشر صحابياً بمتون مختلفة كلها متواردة على تحريم إتيان النساء في الأدبار، ذكرها أحمد في مسنده وأبو داود والنسائي والترمذي وغيرهم، وقد جمعها أبو الفرج بن الجوزي في جزء سماه «تحريم المحل المكروه» ولشيخنا أبي العباس أيضاً في ذلك جزء سماه «إظهار إدبار من أجاز الوطء في الأدبار» قلت - أي القرطبي -: وهذا هو الحق المتبع والصحيح في المسألة، ولا ينبغي لمؤمن بالله واليوم الآخر أن يعرج في هذه النازلة على زلة عالم بعد أن تصح عنه اهـ ملخصاً.

قلت: وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة أورد أكثرها الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ١/ ٢٧٠-٢٧٢ تدل على تحريم ذلك، وهي بمجموعها تنقوى، بل جاء في رواية لمسلم من حديث جابر، وتقدم تخريجه، وجاء في وجوه حسان وأخرى ضعيفة.

(١) أما عن الصحابة، فلم يرد بأسانيد متعددة إلا عن ابن عمر، وسبب ذلك لعله من مولاة نافع، فقد خطأه في ذلك الزهري كما سيأتي على أنه قد ورد خلافه عن ابن عمر، وليس من الصحابة غيره قد ورد عنه جوازَه، ولعل ابن شعبان ساق أسانيد واهية، فإنه لا يعرف في أهل الحديث والأثر.

والتابعين وإلى مالك من روايات كثيرة، وقد ذكر البخاري، عن ابن عَوْن، عن نافع، قال: «كان ابنُ عمر رضي الله عنه إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه»، فأخذت عليه يوماً فقرأ سورة البقرة حتى انتهى إلى مكانٍ قال: أتدري فيم نزلت؟ قلت: لا. قال: أنزلت في كذا وكذا، ثم مضى، ثم أتبعه بحديث أبيوب عن نافع عن ابن عمر: «فَأَتُوا حَرِّكُمْ أَلَّا شِئْتُمْ» قال: يأتيها في<sup>(١)</sup>... ولم يذكر بعده شيئاً.

ويروى عن الزهري أنه قال: وهل العبد<sup>(٢)</sup> فيما روى عن ابن عمر في ذلك.

وقال النسائي، عن أبي النضر، أنه قال لنافع مولى ابن عمر: «قد أكثر عليك القول، إنك تقول عن ابن عمر: إنه أفتى بأن يأتوا النساء في أدبارهن. قال نافع: لقد كذبوا علي، ولكن سأخبرك كيف كان الأمر؛ إن ابنَ عمر عرض المصحف يوماً وأنا عنده حتى بلغ «يَسْأَلُكُمْ حَرُّ لَكُمْ فَأَتُوا حَرِّكُمْ أَلَّا شِئْتُمْ». قال: يا نافع، هل تعلم ما أمرُ هذه الآية؟ قلت: لا. قال لنا: كنا مغشّر قريش نجى النساء، فلما دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار أردنا منهن ما كنا نريد من نساؤنا وإذا هنّ قد كرهنّ ذلك وأعظمه، وكانت نساء الأنصار إنما يؤتين على جنوبهن، فأنزل الله تعالى: «يَسْأَلُكُمْ حَرُّ لَكُمْ فَأَتُوا حَرِّكُمْ أَلَّا شِئْتُمْ»<sup>(٣)</sup>.

قال القاضي: وسألت الإمام القاضي الطوسي عن المسألة فقال: لا يجوز وطء المرأة في دبرها بحال؛ لأن الله تعالى حرّم الفرج حال الحيض لأجل النجاسة العارضة، فأولى أن يحرم الدبر بالنجاسة اللازمة<sup>(٤)</sup>.

### الآية الثالثة والستون: قوله تعالى: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْدِيكُمْ أَنْ تَبْزُؤْا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا

- (١) راجع صحيح البخاري ٤٥٢٦ و٤٥٢٧، وانظر ما ذكره الحافظ.
- (٢) مراده بالعبد نافع مولى ابن عمر. وقد أسند الطحاوي في «المشكّل» ٤٢٧/١٥ عن سالم أنه قال في نافع: كذب العبد: أو قال خطأ، إنما قال - أي ابن عمر - لا بأس أن يؤتين في فروجهنّ من أدبارهنّ. وهذا إسناد لين، فيه ضعف.
- (٣) أخرجه النسائي في «عشرة النساء» ٩٢ والطحاوي في «المشكّل» ١٥ / ٤٢٤ - ٤٢٥ وإسناده حسن، وقد صححه ابن كثير رحمه الله في تفسيره ٢٧٢/١، وهو الذي عليه الجمهور.
- (٤) هذا هو الحق، ويزيد الأمر وضوحاً ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور هو ما ظهر في هذه العصور من الأمراض ومن أشدها فتكاً في الإنسان هو مرض «الايذ» أي - فقد المناعة المكتسبة - وقد أجمع الأطباء المختصون على أن الإصابة به سببه في أكثر الأحوال، إنما هو الإتيان في الدبر، وهذا المرض الذي أربب أمريكا وأوربا والعالم قد تفشى في تلك البلاد التي تدعي الحضارة بسبب الخروج عن القوانين الإلهية، ومخالفة أمره، في حين تحصن البلاد الإسلامية والعربية بحصن الشريعة الإسلامية فهي أبعد البلدان عن ذلك المرض الفتاك الخطير، والإصابات في هذه البلاد نادرة جداً، وعامة من أصيب به من المسلمين أو العرب إنما يكون قد حمّله في أثناء وجوده في أوربا أو أمريكا، والذي يتحصل من ذلك: تحريم الإتيان في الدبر، وأنه أمر بدهي، والله تعالى الموفق، وهو الهادي إلى سواء الصراط.

بَيِّنَ النَّاسَ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿[الآية: ٢٢٤].﴾ فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في شرح العُرْضَةِ: اعلّموا وفقّكم الله تعالى أن «عرض» في كلام العرب يتصرّف على معانٍ، مرجعُها إلى المَنع، لأنَّ كُلَّ شيءٍ اعترض فقد منع، ويقال لِمَا عَرَضَ في السماء من السحابِ عَارِضٌ، لأنّه منع من رؤيتها، ومن رؤية البدرين والكواكب. وقد يقال هذا عرضه لك؛ أي عُدَّةٌ تبتذله في كل ما يعنّ لك. قال عبد الله بن الزبير: فهذي لأيام الحروب، وهذه للهوى، وهذه عُرْضَةٌ لارتحالنا.

**المسألة الثانية:** في المعنى: قال علماؤنا: في ذلك ثلاثة أجوبة:

الأول: لا تجعلوا الحلف بالله عِلَّةً يعتلُّ بها الحالف في بر أو حنث؛

[٢٤٤] وفي الصحيح أن النبي ﷺ قال: «لأنَّ يَلْجَ أحدُكم يمينه في أهله آثمٌ عند الله تعالى من أن يُعْطِيَ عنها كُفَّارَةً»<sup>(١)</sup>. قال ذلك قتادة وسعيد بن جبير وطاوس.

الثاني: لا يمتنع من فعلٍ خَيْرٍ بأن يقول: عليّ يمين أن لا يكون.

الثالث لا تُكْثِرُوا من ذِكر الله تعالى في كل عرض يعرض؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾<sup>(٢)</sup>، فذم كثرة الحلف.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْرُوا﴾: وقال بعضهم: لا تجعلوا اليمين مانعاً من البر، وهو معنى الحديث:

[٢٤٥] «لأنَّ يَلْجَ أحدُكم يمينه في أهله آثمٌ عند الله تعالى من أن يُعْطِيَ كفارة عنها».

وتحقيقُ المعنى أنه إن حلف أولاً كان المعنى أن تبرؤوا باليمين، وإن لم يحلف كان المعنى أن تصلحوا وتتقوا، ويدخل أحد المعنيين على الآخر فيجتمعان، وبيان ذلك يأتي في سورة النور عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ أَوَّلُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾<sup>(٣)</sup> إن شاء الله.

[٢٤٦] وقد قال ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ».

[٢٤٤] صحيح. أخرجه البخاري ٦٦٢٥ ومسلم ١٦٥٥ والبيهقي ٣٢/١ من حديث أبي هريرة.

[٢٤٥] هو المتقدم.

[٢٤٦] متفق عليه، وسيأتي في سورة المائدة إن شاء الله تعالى.

(١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٢٣/١١: معناه إذا حلف يميناً تتعلق بأهله ويتضررون بعدم حنثه، ويكون الحنث ليس بمعصية، فينبغي له أن يحنث، فيفعل ذلك الشيء، ويكفر عن يمينه، فإن قال: لا أحنث بل أتورع عن ارتكاب الحنث، وأخاف الإثم فيه، فهو مخطيء، بل استمراره في عدم الحنث، وإدامة الضرر على أهله أكثر إثماً من الحنث، قال: واللجاج في اللغة: هو الإصرار على الشيء.

(٢) سورة النور: ٢٢.

(٣) سورة القلم: ١٠.

وعلى الوجه الثالث يكون المعنى أن تبرؤوا، أي إن الله ينهاكم عن كثرة الحلف بالله لما في ذلك من البر والتقوى.

**الآية الرابعة والستون:** قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [الآية: ٢٢٥]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** اللغو في كلام العرب مخصوص بكل كلام لا يفيد، وقد ينطلق على ما لا يضر.

**المسألة الثانية:** في المراد بذلك: وفيه سبعة أقوال: الأول: ما يجري على اللسان من غير قصد، كقوله: لا والله، وبلى والله؛ قالته عائشة، والشافعي. الثاني: ما يحلف فيه على الظن، فيكون بخلافه، قاله مالك. الثالث: يمين الغضب. الرابع: يمين المعصية. الخامس: دعاء الإنسان على نفسه، كقوله: إن لم أفعل كذا فيلحق بي كذا ونحوه. السادس: اليمين المكفر. السابع: يمين الناسي.

**المسألة الثانية:** في تنقيح هذه الأقوال: اعلموا أن جميع هذه السبعة الأقوال لا تخلو من قسمي اللغو اللذين بينهما، وحمل الآية على جميعها ممتنع، لأن الدليل قد قام على المؤاخظة ببعضها، وفي ذلك آيات وأخبار وآثار لو تتبعناها لخرجنا عن مقصود الاختصار بما لا فائدة فيه من الإكثار، والذي يقطع به اللبيب أنه لا يصح أن يكون تقدير الآية: لا يؤاخذكم الله بما لا مضرة فيه عليكم، إذ قد قصد هو الإضرار بنفسه، وقد بين المؤاخظة بالقصد، وهو كسب القلب، فدل على أن اللغو ما لا فائدة فيه، وخرج من اللفظ يمين الغضب ويمين المعصية، وانتظمت الآية قسمين: قسم كسبه القلب، فهو المؤاخذ به، وقسم لا يكسبه القلب، فهو الذي لا يؤاخذ به، وخرج من قسم الكسب يمين الحالف ناسياً، فأما الحانث ناسياً فهو باب آخر يأتي في موضعه إن شاء الله، كما خرج من قسم الكسب أيضاً اليمين على شيء يظنه، فخرج بخلافه، لأنه مما لم يقصده، وفي ذلك نظر طويل بيانه في المسائل.

**الآية الخامسة والستون:** قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَّوْا الطَّلَقُ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ٢٢٦]. فيها ست عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: وهي آية عظيمة الموقع جداً يترتب عليها حكم كبير اختلف فيه الصحابة والتابعون وفقهاء الأمصار، ودقت مداركها حسبما ترونها من جملتها إن شاء الله. قال عبد الله بن عباس: كان إيلاء أهل الجاهلية السنة والستين وأكثر من ذلك، فوكت لهم أربعة أشهر<sup>(١)</sup>؛ فمن ألى أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء حكومي.

(١) أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» ١٤٩ والطبراني في «الكبير» ١١/١٥٨ والبيهقي ٣٨١/٧، ورجاله ثقات.

**المسألة الثانية:** الإيلاء في لسان العرب هو الحلف، والفَيْء هو الرجوع، والعزم هو تجريد القلب عن الخواطر المتعارضة فيه إلى واحدٍ منها.

**المسألة الثالثة:** نظم الآية: للذين يعتزلون من نسائهم بالآلية، فكان من عظيم الفصاحة أن اختصر، وحُمِلَ آلى معنى اعتزل النساء بالآلية حتى ساغ لغة أن يتصل آلى بقولك من، ونظمه في الإطلاق أن يتصل بآلى قولك على، تقول العرب: اعتزلت من كذا وعن كذا، وآليت وحلفت على كذا، وكذلك عادة العرب أن تحمِلَ معاني الأفعال على الأفعال لما بينهما من الارتباط والاتصال، وجهلت النحوية هذا فقال كثير منهم: إن حروف الجر يُبدَل بعضها من بعض، ويحمِل بعضها معاني البعض، فخفي عليهم وضَعُ فَعْلٍ مكان فِعْلٍ، وهو أوسَعُ وأقيس، ولجوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال.

**المسألة الرابعة:** فيما يَقَعُ به الإيلاء<sup>(١)</sup>: قال قوم: لا يَقَعُ الإيلاء إلا باليمين بالله وَحْدَهُ، وبه يقول الشافعي في أحد قوليهِ. الثاني: أن الإيلاء يَقَعُ بكل يمين عَقَدَ الحالفُ بها قوله، وذلك بالتزام ما لم يَكُنْ لازماً قبل ذلك. وأصحابُ القول الأول بنَوْه على الحديث:

[٢٤٧] «مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَضْمُتْ». وقد بيَّنَّا في مسائل الفقه أن الحديث إنما جاء

[٢٤٧] صحيح. أخرجه البخاري ٢٦٧٩ و٦١٠٨ ومسلم ١٦٤٦ وأبو داود ٣٢٤٩ والترمذي ١٥٣٤ والنسائي في «الكبرى» ٤٧٠٩ والحميدي ٦٨٦ وأحمد ١١/٢ و١٧ والدارمي ١٨٥/٢ وابن حبان ٤٣٥٩ و٤٣٦٠ والبيهقي ٢٨/١٠ من طرق عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب، وهو يحلف بأبيه، فقال: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم...» الحديث.

(١) قال الإمام الموفق في «المغني» ٥/١١: شروط الإيلاء أربعة: أحدها: أن يحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته، ولا خلاف بين أهل العلم في أن الحلف بذلك إيلاء. فأما إن حلف على ترك الوطء بغير هذا، مثل أن حلف بطلاق، أو عتاق، أو صدقة المال أو الحج، أو الظهار، ففيه روايتان، إحداهما: لا يكون مولياً، وهو قول الشافعي في القديم، والرواية الثانية: هو مول وبذلك قال الشعبي والنخعي ومالك وأهل الحجاز والثوري وأبو حنيفة وأهل العراق والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد وغيرهم، لأنها يمين منعت جماعها، فكانت إيلاء، كالحلف بالله تعالى..

الشرط الثاني: أن يحلف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر، وهذا قول ابن عباس وطاوس وابن جبير ومالك والأوزاعي والشافعي وأبي ثور وأبي عبيد، وقال عطاء والثوري وأصحاب الرأي: إذا حلف على أربعة أشهر، فما زاد كان مولياً. وحكاه القاضي وأبو الحسين رواية عن أحمد، وقال النخعي وقتادة وحماد وابن أبي ليلى وإسحق: من حلف على ترك الوطء في قليل من الأوقات أو كثير، وتركها أربعة أشهر، فهو مولٍ لقوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ وهذا مولٍ، فإن الإيلاء حلف، وهذا حالف..

الشرط الثالث: أن يحلف على ترك الوطء في الفرج، ولو قال: والله لاوطئك في الدبر، لم يكن مولياً، وكذلك إن قال: والله لاوطئك دون الفرج، لم يكن مولياً..

الشرط الرابع: أن يكون المحلوف عليه امرأة - أي زوجته - لأن غير الزوجة لاحق لها في وطئه، فلا يكون مولياً منها، فإن حلف على ترك وطء أمته لم يكن مولياً. اهـ ملخصاً.



لبيان الأولى، لا لإسقاط سواه من الأيمان؛ بل في هذا الحديث من نص كلامنا ما يوجب أنها كلها أيمان؛ لقوله عليه السلام: «مَنْ كَانَ حَالِفًا». ثم إذا كان حالفًا وجب أن تتعقد يمينه.

وأما أصحاب القول الثاني، وهو الصحيح، فيقولون: كل يمين ألزمها نفسه مما لم تكن قبل ذلك لازمة له على فعل أو ترك، فهو بها مؤل؛ لأنه حالف، وذلك لازم صحيح شريعة ولغة.

**المسألة الخامسة:** فيما يقع عليه الإيلاء: وذلك هو ترك الوطء، سواء كان في حال الرضا أو الغضب عند الجمهور<sup>(١)</sup>. وقال الليث والشعبي: لا يكون إلا عند الغضب؛ والقرآن عام في كل حال، فتخصيصه دون دليل لا يجوز.

وهذا الخلاف أنبنى على أصل، وهو أن مفهوم الآية قُضد المضارة بالزوجة وإسقاط حقها من الوطء، فلذلك قال علماؤنا: إذا امتنع من الوطء قُضد للإضرار من غير عذر: مرض أو رضاع وإن لم يحلف - كان حكمه حكم المولي، وترفعه إلى الحاكم إن شاءت، ويضرب له الأجل من يوم رفعه، لوجود معنى الإيلاء في ذلك؛ فإن الإيلاء لم يرد لعينه، وإنما ورد لمعنائه؛ وهو المضارة وترك الوطء، حتى قال علي وابن عباس: لو حلف ألا يقربها لأجل الرضاع لم يكن مؤلياً، لأنه قُضد صحيح لا إضرار فيه.

**المسألة السادسة:** إذا حلف على منع الكلام أو الإنفاق، اختلف العلماء فيه والصحيح أنه مؤل؛ لوجود المعنى السابق بيانه من المضارة، وقد قال تعالى: ﴿وَعَايِزُوهُمْ بِأَلْعُرُوفِ﴾<sup>(٢)</sup>.

**المسألة السابعة:** إذا حلف بالله ألا يطأها إن شاء الله: قال ابن القاسم: يكون مؤلياً. وقال عبد الملك بن الماجشون: ليس بمؤل. وهذا الخلاف ينبنى على أصل، وهو معرفة فائدة الاستثناء؛ فرأى ابن القاسم أن الاستثناء لا يحل اليمين، وإنما هو بدل من الكفارة، ورأى ابن الماجشون أنه يحلها، وهو مذهب فقهاء الأمصار، وهو الصحيح؛ لأنه يتبين به أنه غير عازم على الفعل، ولهذه النكتة قال مالك: إنه إذا أراد بقوله: إن شاء الله معنى قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا قُلْنَا إِنَّا فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾<sup>(٣)</sup> إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ<sup>(٤)</sup>، ومورد الأشياء كلها إلى مشيئة الله تعالى فلا تُثني له، لأن الحال في الحقيقة كذلك، وإن أراد وقصد بهذا القول حل اليمين فإنها تنحل عنه:

**المسألة الثامنة:** في مدة الإيلاء: اختلف العلماء فيها على قولين:

أحدهما: قال الأكثر: الأربعة الأشهر فسحة للزوج، لا حرج عليه فيها ولا كلام معه لأجلها؛ فإن زاد عليها حيثنذ يكون عليه الحكم، ويوقت له الأمد، وتعتبر حاله عند انقضائه.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٢٦/١١: ولا يشترط في الإيلاء الغضب، ولا قصد الإضرار، روي ذلك عن ابن مسعود، وبه قال الثوري والشافعي وأهل العراق وابن المنذر، وروي عن ابن عباس: إنما الإيلاء في الغضب. وروي نحوه عن الحسن والنخعي وقتادة أهد ملخصاً. وقال مالك بقول الجمهور، نقله القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ١٠٦/٣ وصححه ابن المنذر.

(٢) سورة الكهف: ٢٣-٢٤.

(٣) سورة النساء: ١٩.

وقال آخرون: يمين أربعة أشهر موجب الحكم.

وظاهر الآية يقتضي أنها لمن آلى أكثر من أربعة أشهر؛ لأنها لا تخلو من ثلاثة تقديرات:

الأول: للذين يؤلون من نسائهم أكثر من أربعة أشهر؛ تربص أربعة أشهر.

الثاني: للذين يؤلون من نسائهم أربعة أشهر تربص أربعة أشهر.

الثالث: للذين يؤلون من نسائهم أقل من أربعة أشهر تربص أربعة أشهر.

فالثالث باطل قطعاً، والأول مراد قطعاً، والثاني محتمل للمراد احتمالاً بعيداً؛ والأصل عدم

الحكم فيه؛ فلا يُقضى به بغير دليل يدل عليه، وللزوج أن يقول: حلفت على مدة هي لي، فلا كلام معي، وليس عن هذا جواب.

**المسألة التاسعة: قوله تعالى: ﴿إِنْ فَاءُو﴾** والمعنى: إن رجعوا، والرجوع لا يكون إلا عن مرجوع عنه، وقد كان تقدم منه يمين واعتقاد؛ فأما اليمين فيكون الرجوع عنها بالكفارة، لأنها تحلها، وأما الاعتقاد فيكون الرجوع عنه بالفعل؛ لأن اعتقاده مستتر لا يظهر إلا بما يكشف عنه من فعل يتبين به؛ كحل اليمين بالكفارة أو إتيان ما امتنع منه؛ فأما مجرد قوله: رجعت فلا يعد فيثاً؛ وإذا ثبت هذا التحقيق فلا معنى بعده لقول إبراهيم وأبي قلابة: إن الفياء قوله رجعت، أما أنه تبقى هنا نكته وهي أن يحلف فيقول: والله لقد رجعت فهل تنحل اليمين التي قبلها أم لا؟ قلنا: لا يكون فيثاً، لأن هذه اليمين توجب كفارة أخرى في الذمة، وتجتمع مع اليمين الأول، ولا يرفع الشيء إلا بما يضاؤه. وهذا تحقيق بالغ.

**المسألة العاشرة: إذا كان ذا عذر من مرض أو مغيب فقوله: رجعت - فيء؛** قاله الحسن وعكرمة. وقال مالك: يقال له كفر أو أوقع ما حلفت عليه؛ فإن فعل، وإلا طلقت عليه. وعن ابن القاسم أنه يكفي في اليمين بالله قوله: رجعت، ثم إذا أمكنه الوطء، فلم يطأ طلق عليه، ولو كفر ثم أمكنه الوطء لزوال العذر لم تطلق عليه. وقال أبو حنيفة: تستأنف له المدة إذا انقضت، وهو مغيب أو مريض ثم زال عذره.

قلنا لأبي حنيفة: لا تستأنف له مدة؛ لأن هذا العذر لا يمنعه عن الكفارة؛ فإن كان فعلاً لا يقدر عليه إلا بالخروج فيفعله عند خروجه. وقد بينها في كتاب «المسائل» مستوفاة الحجاج.

**المسألة الحادية عشرة: إذا ترك الوطء مضاراً بغير يمين فلا تظهر فيثته عندنا إلا بالفعل،** لأن اعتقاد الكراهة قد ظهر بالامتناع، فلا يظهر اعتقاده للإرادة إلا بالإقدام؛ وهذا تحقيق بالغ.

**المسألة الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَلِنْ عَزَّوُا الطَّلَقَ﴾** : اختلف الصحابة والتابعون في وقوع الطلاق بمضي المدة<sup>(١)</sup>، وهذا وهُم القدوة الفصحاء اللسن البلغاء من العرب العرب، فإذا أشكلت

(١) جاء في «المغني» ١١ / ٣٠ - ٣١ ما ملخصه: جملة ذلك أن المولي، يتربص أربعة أشهر، ولا يطالب بالوطء فيها، فإذا مضت أربعة أشهر، ورافعته امرأته إلى الحاكم، وقَّعه، وأمره بالفينة، فإن أبى أمره بالطلاق، ولا =

عليهم فمن ذا الذي تَنْضَحُ له منا بالأفهام المختلفة واللغة المعتلة، ولكن إن ألقينا الدلو في الدلاء لم نعدم بعون الله الدواء، ولم نُخْرَمِ الاهتداء في الاقتداء.

قال علماؤنا: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ دليل على أنَّ مُضَيَّ المدة لا يُوقَعُ فُرْقَةً؛ إذ لا بدَّ من مراعاة قَصْدِهِ واعتبار عَزْمِهِ.

وقال المخالف، وهو أبو حنيفة وأصحابه: إنَّ عزيمة الطلاق تُعَلِّمُ منه بَتْرُكُ الفِئَةِ مدى التَّربُّص.

أجاب علماؤنا بأنَّ العزم على الماضي مُحال، وحكم الله تعالى الواقع بمُضَيَّ المدة لا يصح أن يتعلَّق به عزيمة منا. وتحقيق الأمر أنَّ تقرير الآية عندنا: «للذين يُؤْلُون من نسائهم تَرْبُصُ أربعة أشهر، فإنَّ فاؤوا بعد انقضائها فإنَّ الله غفورٌ رحيم، وإنَّ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فإنَّ الله سميعٌ عَلِيمٌ». وتقريرها عندهم: «للذين يُؤْلُون من نسائهم تَرْبُصُ أربعة أشهر، فإنَّ فاؤوا فيها فإنَّ الله غفورٌ رحيم، وإنَّ عَزَمُوا الطَّلَاقَ بَتْرُكُ الفِئَةِ فيها فإنَّ الله سميعٌ عَلِيمٌ». وهذا احتمالٌ متساوٍ، ولأجل تساويه توقَّفتُ الصحابةُ فيه، فوجب والحالة هذه اعتبارُ المسألة من غيره، وهو بَخر متلاطم الأمواج، ولقد كنْتُ أقمْتُ بالمدرسة التاجية مدة لكشَفِ هذه المسألة بالمناظرة، ثم تردَّدْتُ في المدرسة النظامية آخرًا لأجلها.

فالذي انتهى إليه النظر بين الأئمة أنَّ أصحاب أبي حنيفة قالوا: كان الإيلاء طلاقاً في الجاهلية، فزاد فيه الشرعُ المدة والمهلة، فأقرَّه طلاقاً بعد انقضائها. قلنا: هذه دعوى.

قالوا: وتغييرها دَعْوَى. قلنا: أما شَرَعُ مَنْ قَبَّلْنَا فربما قلنا: إنه شرعٌ لنا معكم أو وَخَدْنَا وأما أحكام الجاهلية فليست بمعتبرة، وهذا موقفٌ مشكلٌ جداً، وعليه اعتراضٌ عظيمٌ بيَّأنه في كتب المسائل، الاعتراض حديث عائشة: «كان النكاح على أربعة أنحاء، فأقرَّ الإسلامُ واحدًا».

وأما علماؤنا فراؤا أنَّ اليمين على تَرْكِ الوطء ضررٌ حادثٌ بالزوجة؛ فَضَرِبَتْ له في رفعه مدةً، فإنَّ رُفْعَ الضَّرَرِ وإلَّا رَفَعَهُ الشرعُ عنها؛ وذلك يكون بالطلاق كما يحكم في كل ضررٍ يتعلَّقُ بالوطء كالجبِّ والعُتَّة<sup>(١)</sup> وغيرهما، وهذا غايةٌ ما وقف عليه البيانُ ها هنا؛ واستيفؤه في المسائل، والله أعلم.

**المسألة الثالثة عشرة:** قال أصحابُ الشافعي: هذه الآيةُ بعمومها دليل على صِحَّةِ إيلاء الكافر.

= تطلق زوجته بنفس مضي المدة، قال أحمد في الإيلاء: يوقف عن الأكبر من أصحاب النبي ﷺ، عن عمر شيء يدل على ذلك، وعن عثمان وعلي، وجعل يثبت حديث علي، وبه قال ابن عمر وعائشة، وروي ذلك عن أبي الدرداء، وقال سليمان بن يسار: كان تسعة عشر رجلاً من أصحاب محمد ﷺ يوقفون في الإيلاء، وقال سهيل بن أبي صالح: سألت اثني عشر من أصحاب النبي ﷺ فكلهم يقول: ليس عليه شيء حتى يمضي أربعة أشهر، فيوقف، فإنَّ فاء، وإلا طَلَّقَ، وبهذا قال ابن المسيب وعروة ومجاهد وطاوس ومالك والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر، وقال ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وجابر بن زيد وعطاء والحسن ومسروق وقيصة والنخعي والأوزاعي وابن أبي ليلى وأصحاب الرأي: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة، وروي ذلك عن عثمان وعلي وابن عمر وزيد.

وروي عن أبي بكر - لعله أبو سلمة - بن عبد الرحمن ومكحول والزهري: تطليقة رجعية اهـ ملخصاً.

(١) الجب: قطع الذكر. والعُتَّة: هو من لا يأتي النساء.

قلنا: نحن نقولُ بأنَّ الكفَّارَ مخاطَبونَ بفروعِ الشرعِ بلا خلافٍ فيه عندَ المالكية، ولكن لا عِبرةَ به عندنا بفِعْلِ الكافرِ حتَّى يُقدِّمَ على فعله شَرْطُ اعتبارِ الأفعالِ، وهو الإيمانُ، كما لا ينظرُ في صلاتِهِ حتَّى يقدِّمَ شرطها؛ لأنَّ زوجته إنَّ قَدَرَتْ مسلمة لم يصح بحال، وإنَّ قدرتْ كافرة فما لنا ولهم؟ وكيف ننظرُ في أنكحتهم؟ ولعلَّ المولى فيها هي الخامسة أو بنت أخيه أو أخته؛ فهذا لغوٌ من قول الشافعي ولا يُلْتَمَتُ إليه.

**المسألة الرابعة عشرة:** قال علماؤنا: إذا كَفَّرَ المولى سقط عنه الإيلاء، وفي ذلك دليلٌ على تقديم الكفارة على الحنث في المذهب، وذلك إجماعٌ في مسألة الإيلاء، ودليلٌ على أبي حنيفة في غير مسألة الإيلاء؛ إذ لا يَرَى جوازَ تقديم الكفارة على الحنث.

**المسألة الخامسة عشرة:** ثبت في الصحيح

[٢٤٨] «أنَّ النبي ﷺ أَلَى من نسائه شَهْرًا، وصار في مَشْرِبةٍ له، فلما أكملَ تسعاً وعشرين نزل على أزواجه صبيحةً تسع وعشرين، فقالت له عائشة رضي الله عنها: إنك أَلَيْتَ شَهْرًا. فقال: إنَّ الشَّهْرَ تسع وعشرون».

أخبرني محمد بن قاسم العثماني غير مرة: وصلتُ القُسْطَاطَ مرةً، فجنثُ مجلسَ الشيخ أبي الفضل الجوهري، وحضرت كلامه على الناس، فكان مما قال في أول مجلس جلستُ إليه: إنَّ النبي ﷺ طَلَّقَ وظاهرَ وآلَى، فلما خرج تبغَّته حتَّى بلغتْ معه إلى منزله في جماعةٍ، فجلس معنا في الدَّهْلِيزِ، وعَرَّفهم أمرِي، فإنه رأى إشارةَ العُزْبَةِ ولم يعرف الشخصَ قبل ذلك في الواردين عليه، فلما انفضَّ عنه أكثرهم قال لي: أراك غريباً، هل لك مِن كلام؟ قلت: نعم. قال لجلسائه: أفرِّجوا له عن كلامه. فقاموا وبقيتُ وحدي معه. فقلت له: حضرتُ المجلسَ اليومَ مُتَبَرِّكاً بك، وسمعتُك تقول: أَلَى رسولُ الله ﷺ وصدَّقت، ودالمُ رسولُ الله ﷺ وصدَّقت. وقلت: وظاهرَ رسولُ الله ﷺ، وهذا لم يكن، ولا يصح أن يكونَ؛ لأنَّ الظهارَ مُنْكَرٌ من القولِ وزورٌ؛ وذلك لا يجوزُ أن يقعَ من النبي ﷺ. فضمَّني إلى نفسه وقَبَّلَ رأسي، وقال لي: أنا تائبٌ من ذلك، جزاك الله عني مِن مُعَلِّمٍ خيراً. ثم انقلبت عنه، وبكرت إلى مجلسه في اليوم الثاني، فألفيته قد سبقني إلى الجامع، وجلس على المنبر، فلما دخلت من باب الجامع ورأني نادى بأعلى صوته: مَرْحَباً بمعلمي؛ أفسحوا لمعلمي، فتطاوَلت الأَعناقُ إليَّ، وحذَّقت الأبصارُ نحوي، وتعرَّفني: يا أبا بكر - يشير إلى عظيم حياته، فإنه كان إذا سلَّم عليه أحد أو فاجأه خَجَلٌ لعظيم حياته، واحمرَّتْ حتَّى كأن وجهه طُلِي بجَلَنارٍ - قال: وتبادَرَتِ النَّاسُ إليَّ يرفعونني على الأيدي ويتدافعوني حتَّى بلغتُ المنبر، وأنا لعظم الحياء لا أعرفُ في أي بُقْعة أنا من الأرض، والجامعُ غاصَّ بأهله، وأسألُ الحياءَ بدني عَرَقاً، وأقبل الشيخُ على الخَلْقِ، فقال لهم: أنا

[٢٤٨] صحيح. أخرجه البخاري ٣٧٨ و ١٩١١ و ٢٤٦٩ و ٥٢٠١ و ٦٦٨٤ وأحمد ٣/ ٢٠٠ وابن أبي شيبة ٣/ ٨٥ والترمذي ٦٩٠ والنسائي ٦/ ١٦٦-١٦٧ وابن حبان ٤٢٧٧ والبغوي ٢٣٤٤ كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها، وتقدم.

مَعْلَمُكُمْ، وهذا معلَمي؛ لَمَّا كَانَ بِالْأَمْسِ قُلْتُ لَكُمْ: أَلَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَطَلَّقَ، وظاهر؛ فما كان أحدٌ منكم فَقَهَّ عني ولا ردَّ عليَّ، فاتَّبَعَنِي إِلَى مَنْزِلِي، وقال لي كذا وكذا؛ وأعاد ما جرى بيني وبينه، وأنا نَائِبٌ عَنْ قَوْلِي بِالْأَمْسِ، وراجعٌ عنه إِلَى الْحَقِّ؛ فَمَنْ سَمِعَهُ مِمَّنْ حَضَرَ فَلَا يَعُولُ عَلَيْهِ. وَمَنْ غَابَ فَلْيَبْلُغْهُ مَنْ حَضَرَ؛ فَجَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا؛ وَجَعَلَ يَخْفُلُ فِي الدَّعَاءِ، وَالْخَلْقُ يُؤْمِنُونَ. فَاَنْظُرُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ إِلَى هَذَا الدِّينِ الْمَتِينِ، وَالاعتراف بالعلم لأَهْلِهِ عَلَى رُؤُوسِ الْمَلَأِ مِنْ رَجُلٍ ظَهَرَتْ رِيَاسَتُهُ، واشتهرت نَفَاسَتُهُ، لغريب مجهول الغين لا يعرف مَنْ وَلَا مِنْ أَيْنَ، فاقتدوا به ترشدوا<sup>(١)</sup>.

**المسألة السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَالُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾: يقتضي أنه قد تقدم ذنبٌ، وهو الإضرارُ بالمرأة في المَنع من الوطء، ولأجل هذا قلنا: إِنَّ الْمُضَارَّةَ دُونَ يَمِينٍ تَوْجِبُ مِنَ الْحَكْمِ مَا يَوْجِبُ الْيَمِينَ إِلَّا فِي أَحْكَامِ الْمَرْأَةِ. والله أعلم.

**الآية السادسة والستون:** قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتَسِبْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُبْلَوْنَ أَحَقُّ بِرِيحِهِ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الآية: ٢٢٨]. هذه الآية من أشكال آية في كتاب الله تعالى من الأحكام، تردَّد فيها علماء الإسلام، واختلف فيها الصحابة قديماً وحديثاً، ولو شاء ربُّكَ لَبَيَّنَ طَرِيقَهَا وَأَوْضَحَ تَحْقِيقَهَا، ولكنه وكلَّ ذَلِكَ الْبَيَانَ إِلَى اجْتِهَادِ الْعُلَمَاءِ لِيُظْهَرَ فَضْلُ الْمَعْرِفَةِ فِي الدَّرَجَاتِ الْمَوْعُودِ بِالرَّفْعِ فِيهَا؛ وَقَدْ أَطَالَ الْخَلْقُ فِيهَا النَّفْسَ، فَمَا اسْتِضَاؤُهَا بِقَبَسٍ، وَلَا حُلُوءُ عَقْدَةِ الْجُلُوسِ؛ وَالضَّابِطُ لِأَطْرَافِهَا يَنْحَصِرُ فِي إِحْدَى عَشْرَةِ مَسْأَلَةٍ:

المسألة الأولى: ينظمها ثلاثة فصول:

**الفصل الأول:** كلمة القُرء كلمة محتملة للطُّهر والحيض احتمالاً واحداً، وبه تشاغَلَ النَّاسُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا مِنْ فَهْمٍ وَلُغَوِيٍّ فِي تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ وَأَوْصِيَكُمْ أَلَّا تَشْتَغَلُوا الْآنَ بِذَلِكَ لَوْجُوهٍ؛ أَقْرَبُهَا أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقُرءَ الْوَقْتُ، يَكْفِيكَ هَذَا فَيَصْلُحُ بَيْنَ الْمُتَشَعِّبِينَ وَحَسَنًا لِدَاءِ الْمُخْتَلِفِينَ؛ فَإِذَا أُرْخَتْ نَفْسُكَ مِنْ هَذَا وَقِلَتْ: الْمَعْنَى: وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ أَوقَاتٍ، صَارَتِ الْآيَةُ مَفْسُورَةً فِي الْعِدَدِ مُحْتَمَلَةً فِي الْمَعْدُودِ، فَوَجِبَ طَلُّبُ بَيَانِ الْمَعْدُودِ مِنْ غَيْرِهَا، وَقَدْ اخْتَلَفْنَا فِيهَا؛ وَلَنَا أَدَلَّةٌ وَلَهُمْ أَدَلَّةٌ اسْتَوْفَيْنَاهَا فِي تَلْخِيصِ الطَّرِيقَتَيْنِ عَلَى وَجْهِ بَدِيعٍ، وَخَلَصْنَا بِالسُّبُكِ مِنْهَا فِي تَخْلِيصِ التَّلْخِيصِ مَا يُغْنِي عَنْ جَمْعِهِ اللَّيِّبِ؛ وَأَقْرَبُهَا الْآنَ إِلَى الْغَرَضِ أَنْ تُغْرِضَ عَنِ الْمَعْنَانِي لِأَنَّهَا بِحَارٍ تَقَامَسُ<sup>(٢)</sup> أَمْوَاجُهَا، وَتُقْبَلُ عَلَى الْأَخْبَارِ؛ فَإِنَّهَا أَوَّلُ وَأَوَّلَى، وَلَهُمْ خَيْرٌ وَلَنَا خَيْرٌ.

(١) هكذا فلتكن العلماء، وهكذا فليكن طلبة العلم، نسأل الله عز وجل أن يجعلنا ممن يقبل النصح، وأن يجعلنا

ممن يرجع عن الخطأ بنفس هنية رضية، إنه خير مسؤول، وخير مجيب.

(٢) أي تضطرب وتتلاطم أمواجها.

[٢٤٩] فأما خبرُهم، فقولُ النبي ﷺ في الصحيح المشهور: «لا توطأ حاملٌ حتى تضع، ولا حائلٌ حتى تحيض». والمطلوبُ من الحرّة في استبراء الرحم هو المطلوب من الأمة بعينه؛ فنصَّ الشارحُ ﷺ على أن براءة الرحم الحَيْض، وبه يَقَع الاستبراء بالواحد في الأمة، فكَذلكَ فليكن بالثلاثة في الحرّة.

[٢٥٠] وأما خبرُنا فالصحيحُ الثابت في كُلِّ أمرٍ أَنَّ ابنَ عمر رضي الله عنهما طَلَّق امرأته وهي حائض، فأمره النبي ﷺ أن يراجِعها، ثم يمَسكها حتى تحيض<sup>(١)</sup> وتطهر، ثم تحيض وتطهر، ثم إن شاء أمسك وإن شاء طَلَّق، فتلَك العِدَّة التي أمر الله تعالى بها أن يطلِّقَ لها النساء<sup>(٢)</sup> وهذا يدلُّ على أَنَّ ابتداءَ العدة طهر فمجموعها أطهار.

والتنقيح والترجيح: خبرُنا أولى من خبرهم؛ لأنَّ خبرنا ظاهر قويٌّ في أَنَّ الطُّهْرَ قبل العِدَّةِ واحدٌ أَعْدادُها لا غُبارٌ عليه، فأما إشكالُ خبرهم فيرفعه أَنَّ المرادَ هنالك أيضاً هو الطُّهْر، لكن الطُّهْرَ لا يَظهرُ إلَّا بالحيض؛ ولذلك قال علماؤنا: إنها تحلُّ بالدم من الحيضة الثالثة.

[٢٤٩] جيد. أخرجه أبو داود ٢١٥٧ والدارمي ١٧١/٢ ح ٢٢١٠ وأحمد ٣/٦٢-٨٧ والدارقطني ١١٢/٤ والطحاوي في «المشكل» ٣٠٤٨ والحاكم ١٩٥/٢ والبيهقي ٣٢٩/٥ و٤٤٩/٧ كلهم من حديث أبي سعيد، وصدره: أصبنا سبايا يوم أوطاس، فقال النبي ﷺ... بمثله، ورجاله ثقات كلهم معروفون لكن شريك بن عبدالله ساء حفظه لما تولى القضاء، وقد روى له مسلم مقروناً بغيره، وصححه الحاكم على شرط مسلم! ووافقه الذهبي!، وحسنه الحافظ في «تلخيص الحبير» ١/١٧٢، وله شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه الدارقطني ٢٥٧/٣ ورجاله ثقات رجال مسلم سوى عبدالله بن عمران المكي، وهو صدوق، وله شاهد مرسل، أخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٩/٤ وعبدالرزاق ١٢٩٠٤ عن الشعبي، وهو مرسل جيد، وانظر «التعليق المغني» ٣٦٩/٤.

[٢٥٠] صحيح. أخرجه مالك ٥٧٦/٢ والشافعي ٣٢/٢ وعبدالزاق ١٠٩٥٢ وأحمد ٢/٦٣ والدارمي ١٦٠/٢ والبخاري ٥٢٥١ ومسلم ١٤٧١ ح (١) وأبو داود ٢١٧٩ والنسائي ١٣٨/٦ كلهم عن نافع عن ابن عمر. وأخرجه الطيالسي ١٨٥٣ وابن أبي شيبة ٥/٢-٣ ومسلم ١٤٧١ ح ٢ وابن ماجه ٢٠١٩ وابن حبان ٤٢٦٣ وابن الجارود ٧٣٤ والطحاوي في «المعاني» ٣/٥٣ والدارقطني ٧/٤ من طرق عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر. وأخرجه أحمد ٦/٢ والطيالسي ١٨٥٣ وعبدالرزاق ١٠٩٥٣ والبخاري ٥٣٣٢ ومسلم ١٤٧١ ح ٣ وأبو داود ٢١٨٠ والنسائي ٦/٢١٣ من طرق عن نافع عن ابن عمر. وأخرجه البخاري ٤٩٠٨ و٧١٦٠ ومسلم ١٤٧١ ح ٤ والدارمي ١٦٠/٢ والترمذي ١١٧٦ من طرق عن سالم عن ابن عمر. وأخرجه أحمد ٢/٤٣٣ والبخاري ٥٢٥٨ و٥٣٣٣ ومسلم ١٤٧١ ح ٧ والطيالسي ١٩٤٢ والنسائي ٦/١٤١ والترمذي ١١٧٥ وابن ماجه ٢٢٢٢ والطحاوي ٥٣/٢ من طرق عن يونس بن جبير عن ابن عمر، بالفاظ متقاربة.

(١) الظاهر أن المصنف ساقه بالمعنى، فإن لفظ «حتى تحيض وتطهر» لم أره في شيء من كتب التخریج، وإنما الروايات «ثم يمَسكها حتى تطهر، ثم تحيض فتطهر...» وهذا سياق أبي داود، وهو أقربها إلى سياق المصنف، وأما سياق مالك فإن فيه «ثم يمَسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر...».

ورواية البخاري ومسلم كرواية مالك في الطريق التي رواه عنه، وورد بالفاظ أخرى.

(٢) إلى هنا الحديث برواية مالك ومن رواه من طريقه.

الفصل الثاني: من علمائنا مَنْ زاحم على الآية بعدد، واستند فيها إلى رُكن، وتعلّق منها بسبب متين؛ قالوا: يصحّ التعلّق بهذه الآية من أربعة أوجه:

الأول: أنّ القرء اسم يقع على الحيض والطهر جميعاً، والمراد أحدهما، فيجب إذا قعدت ثلاثة قروء ينطلق عليها هذا الاسم أن يصحّ لها قضاء الترتيص.

الثاني: أنّ الحكم يتعلّق بأوائل الأسماء - كما قلنا في الشفقين واللمسين والأبوين: إنّ الحكم يتعلّق بالشفق الأول، والوضوء يجب باللمس الأول قبل الوطء، وإنّ الحجب يكون للأب الأول دون الثاني وهو الجد؛ وهم مخالفون في ذلك كله، وقد دللنا عليه أجمعه في موضعه.

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾، فذكره وأثبت الهاء في العدد، فدلّ على أنه أراد الطهر المذكور، ولو أراد الحيضة المؤنثة لأسقط الهاء، وقال: ثلاث قُروء؛ فإنّ الهاء تثبت في عدد المذكور من الثلاثة إلى العشرة وتسقط في عدد المؤنث.

الرابع: أنّ مطلق الأمر عندنا وعند أصحاب أبي حنيفة محمول على القُور، ولا يكون ذلك إلا على رأينا في أنّ القرء الطهر؛ لأنه إنما يطلق في الطهر لا في الحيض، فلو طلق في الطهر ولم تعتد إلا بالحيض الآتي بعده لكان ذلك تراخياً عن الامتثال للأمر؛ وهذه الوجوه وإن كانت قوية فإنها تفتح من الأسئلة أبواباً ربما عسر إغلاقها، فأولّى لكم التمسك بما تقدم.

الفصل الثالث: قالوا: إذا جعلتم الأقراء الأطهار فقد تركتم نصّ الآية في جعلها ثلاثة، لأنه لو طلق في طهر لم يمستها فيه قبل الحيض بليلة لكان عندكم قرءاً معتداً به وليس بعدد.

قلنا له: أما إذا بلغنا لهذا المنتهى فالمسألة لنا، ومأخذ القول في المسألة سهل؛ لأن البعض في لسان العرب يطلق على الكلّ في إطلاق العدد، وغيره لغة مشهورة عند العرب، وقرآناً: قال الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾<sup>(١)</sup> وهي عندنا وعندهم شوال وذو القعدة وبعض ذي الحجة، فالمخالف إن راعى ظاهر العدد فمراعاة ظاهر حديث ابن عمر<sup>(٢)</sup> أولى.

المسألة الثانية: هذه الآية عامة في كل مطلقة، لكن القرآن خصّ منها الآية والصغيرة في سورة الطلاق بالأشهر، وخصّ منها التي لم يدخل بها؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدْوٍ تَعُدُّوهَا﴾<sup>(٣)</sup>. وعرضت هاهنا مسألة رابعة وهي الأمة، فإنّ عدتها حيضتان، خرجت بالإجماع.

المسألة الثالثة: قال جماعة: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَئَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾: خبر معناه الأمر، وهذا باطل؛ بل هو خبر عن حكم الشرع؛ فإنّ وجدت مطلقة لا ترتيص فليس من الشرع، فلا يلزم من ذلك وقوع خبر الله تعالى خلاف مخبره، وقد بيّناه بياناً شافياً.

المسألة الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾: فيها ثلاثة أقوال:

(٣) سورة الأحزاب: ٤٩.

(١) سورة البقرة: ١٩٧.

(٢) هو المتقدم.

الأول: الحيض. الثاني: الحمل. الثالث: مجموعهما. وهو الصحيح؛ لأن الله تعالى جعلها أمينةً على رَحِمِها، فقولُها فيه مقبول؛ إذ لا سبيلَ إلى علمه إلاّ بخبرها، وقد شكّ في ذلك بعضُ الناس لقصور فهمه، ولا خلافَ بين الأمة أن العملَ على قولها في دَعْوَى الشُّغْلِ لِلرَّحِمِ أو البراءة، ما لم يظهر كَذِبُها، وقد اختلفوا فيمن قال لامراته: إذا حِضتْ أو حملتْ فأنتِ طالق؛ فقالت: حِضْتُ أو حملتُ، هل يعتبر قولها في ذلك أم لا؟ فمن قال من علمائنا بوقوفِ الطلاق عليه اختلف قوله: هل يعتبر قولُها في ذلك أم لا؟ والعدة لا خلافَ فيها، وهو المرادُ هاهنا.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾: هذا وَعِيدٌ عظيم شديد لتأكيد تحريم الكتمان وإيجاب أداء الأمانة في الإخبار عن الرَّحِمِ بحقيقة ما فيه، وخرج مخرج قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(١)</sup>.

[٢٥١] وقد بيّنا ذلك في تفسير قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ» في شرح الحديث.

وفائدة تأكيد الوعيد هاهنا أمران: أحدهما: حقّ الزوج في الرجعة بوجوب ذلك له في العدة أو سقوطه عند انقضائها. الثاني: مراعاة حقّ الفراش بصيانة الأنساب عن اختلاط المياه.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَيُعْلِنَنَّ أَحَقُّ بِرَوْحٍ﴾: فيه ثلاث فوائد<sup>(٢)</sup>:

[٢٥١] صحيح. أخرجه البخاري ٦٠١٨ ومسلم ٤٧ وأحمد ٤٣٣/٢ وابن حبان ٥٠٦ وابن أبي شيبة ٢٤٦/٨ كلهم من حديث أبي هريرة، وتماه «ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره. ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليصمت»، وله شواهد كثيرة تبلغ حد الشهرة، ولا يتعلق كبير فائدة بذكرها، لذا أضرب عنها صفحاً، والله أعلم.

(١) سورة النور: ٢.

(٢) فائدة: جاء في «المغنى» ١٠/ ٥٥٨- ٥٦١: والرجعة لا تفتقر إلى ولي، ولا صداق، ولا رضى المرأة، ولا علمها، بإجماع أهل العلم لما ذكرنا من أن الرجعية في أحكام الزوجات، والرجعة إمساك لها، واستبقاء لنكاحها، فأما الشهادة، ففيهما روايتان: إحداهما تجب، وهو أحد قولي الشافعي لأن الله تعالى يقول: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَرَاقِهِمْ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وظاهر الأمر الوجوب، ولأنه استباحة بصنع مقصود، فوجب الشهادة فيه كالنكاح، والرواية الثانية: لا تجب الشهادة، وهي اختيار أبي بكر، وقول مالك وأبي حنيفة، لأنها لا تفتقر إلى قبول، فلم تفتقر إلى شهادة كسائر حقوق الزوج... فصل: وظاهر كلام الخرقى أن الرجعة لا تحصل إلا بالقول، وهو مذهب الشافعي وإحدى الروایتين عن أحمد، والرواية الثانية: تحصل بالوطء، سواء نوى به الرجعة أو لم ينو، اختارها ابن حامد والقاضي، وهو قول ابن المسيب والحسن وابن سيرين وعطاء وطاوس والزهري والثوري والأوزاعي وابن أبي ليلى وأصحاب الرأي، وقال مالك وإسحق: تكون رجعة إن أراد به الرجعة...

فصل: فأما إن قبلها، أو لمسها لشهوة، أو نحوه، فالمنصوص عن أحمد أنه ليس برجعة، وقال ابن حامد: فيه وجهان: أحدهما هو رجعة، وهو قول الثوري وأصحاب الرأي، لأنه استمتاع بإباح بالزوجية، فحصلت الرجعة به كالوطء، والصحيح، أنه لا تحصل به الرجعة..



الفائدة الأولى: أن قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾ عامٌ في كل مطلقة فيها رجعة أو لا رجعة فيها.  
 الثانية: أن قوله تعالى: ﴿وَيُؤْكِلْنَهُ﴾ يقتضي أنهن أزواجٌ بعد الطلاق. وقوله تعالى: ﴿يَرْزُقْنَهُ﴾ يقتضي زوال الزوجية، والجمع بينهما عسير، إلا أن علماءنا قالوا: إن الرجعية محرمة للوطء، فيكون الرد عائداً إلى الحل. وأما الليث بن سعد وأبو حنيفة ومن يقول بقولهما في أن الرجعية محللة للوطء، فيرون أن وقوع الطلاق فائدته تنقيص العدد الذي جعل له، وهو الثلاثة خاصة، وأن أحكام الزوجية لم ينحل منها شيء ولا اختل، فيعسر عليه بيان فائدة الرد؛ لكونهم قالوا: إن أحكام الزوجية وإن كانت باقية فإن المرأة ما دامت في العدة سائرة في سبيل الرد، ولكن بانقضاء العدة فالرجعة ردٌّ عن هذه السبيل التي أخذت في سلوكها وهو ردٌّ مجازي، والرد الذي حكمنا به ردٌّ حقيقي؛ إذ لا بد أن يكون هناك زوال مُنجز يقع الرد عنه حقيقة.

الفائدة الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَفِي ذَٰلِكُمْ﴾: يعني في وقت التبرُّص، وهو أمد العدة.

المسألة السابعة: يتركب عليه إذا قالت المرأة: انقضت عدتي قبل قولها في مدة تنقضي في مثلها العدة عادة من غير خلاف. فإن أخبرت بانقضائها في مدة تقع نادراً فقولان:  
 قال في المدونة: إذا قالت: حضت ثلاث حيض في شهر صدقت إذا صدقها النساء.

وقال في كتاب محمد: لا تصدق في شهر ولا في شهر ونصف، وكذلك إن طولت؛ فقال في كتاب محمد، في المطلقة تقيم سنة لتقول لم أحض إلا حيضة: لم تصدق وإن لم تكن ذكرت ذلك وكانت غير مرضع. قال ابن مزين<sup>(١)</sup>: إذا ادعت تأخر حيضها بعد الفطام سنة حلفت بالله ما حاضت، وهذا إذا لم تعلم لها عادة.

قال القاضي: وعادة النساء عندنا مرة واحدة في الشهر، وقد قلت الأديان في الذكران فكيف بالنسوان؟ فلا أرى أن تمكّن المطلقة من الزواج إلا بعد ثلاثة أشهر من يوم الطلاق، ولا يسأل عن الطلاق كان في أول الطهر أو آخره.

المسألة الثامنة: إذا قال: أخبرني بانقضاء عدتها فكذبته حلفت وبقيت العدة، فإن قال: راجعتها فقالت: قد انقضت عدتي لم يقبل ذلك منها بعد القول. وقيل قبل ذلك، وهذا تفسير علمائنا.

المسألة التاسعة: قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾: المعنى إن قصد بالرجعة إصلاح حاله معها، وإزالة الوحشة بينهما، لا على وجه الإضرار والقطع بها عن الخلاص من ربة النكاح، فذلك له حلال، وإلا لم تحل له. ولما كان هذا أمراً باطناً جعل الله تعالى الثلاث علماً عليه، ولو تحققنا نحن ذلك المقصد منه لطلقنا عليه.

= فصل: فأما القول فتحصل به الرجعة بغير خلاف، وألفاظه: راجعتك، وارتجعتك، ورددتك، وأمسكتك، لأن هذه الألفاظ وردت في الكتاب والسنة. والاحتياط أن يقول: راجعت امرأتي إلى نكاحي. أو راجعت زوجتي لما وقع عليها من طلاقي اهـ ملخصاً.  
 (١) أحد فقهاء المالكية، وسيأتي.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْكَ بِالْمَعْرُوفِ﴾: يعني من قصد الإصلاح ومعاشرة النكاح.

المعنى أن بعلوتهن لما كان لهم عليهم حق الرذ كان لهن عليهم إجمال الصحة، كما قال تعالى بعد ذلك في الآية الأخرى: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾<sup>(١)</sup>، بذلك تفسير لهذا المجمع.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَيْكُمْ دَرَجَةٌ﴾: هذا نص في أنه مفضل عليها مقدّم في حقوق النكاح فوقها، لكن الدرجة هاهنا مجملة غير مبين ما المراد بها منها، وإنما أخذت من أدلة أخرى سوى هذه الآية، وأعلم الله تعالى النساء هاهنا أن الرجال فوقهن، ثم بين على لسان رسوله ذلك.

وقد اختلف العلماء في المراد بهذه الدرجة على أقوال كثيرة؛ فتيل: هو الميراث. وقيل: هو الجهاد. وقيل: هو اللحية؛ فطوبى لعبد أمسك عما لا يعلم، وخصوصاً في كتاب الله العظيم. ولا يخفى على لبیب فضل الرجال على النساء، ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت من الرجل فهو أصلها. لكن الآية لم تأت لبيان درجة مطلقة حتى يتصرف فيها بتعدد فضائل الرجال على النساء؛ فتعين أن يطلب ذلك بالحق في تقدمهن في النكاح؛ فوجدناه على سبعة أوجه:

الأول: وجوب الطاعة، وهو حق عام. الثاني: حق الخدمة، وهو حق خاص، وله تفصيل، بيانه في مسائل الفروع. الثالث: حجب التصرف إلا بإذنه. الرابع: أن تقدم طاعته على طاعة الله تعالى في النوافل، فلا تصوم إلا بإذنه، ولا تحج إلا معه. الخامس: بذل الصداق. السادس: إضرار الإنفاق. السابع: جواز الأدب له فيها. وهذا مبين في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى.

**الآية السابعة والستون:** قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الآية: ٢٢٩]. فيها ثماني عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** في سببها: ثبت أن أهل الجاهلية لم يكن عندهم للطلاق عدد، وكانت عندهم العدة معلومة مقدرة، فروى عروة قال:

[٢٥٢] كان الرجل يطلق امرأته ثم يراجعها قبل أن تنقضي عدتها، فغضب رجل من الأنصار

[٢٥٢] أخرجه الترمذي بإثر حديث ١١٩٢ والطبري ٤٧٨٣ من طريقين عن هشام بن عروة عن أبيه، واللفظ للطبري، وهو مرسل حسن رجاله ثقات، لكن أخرجه مالك ٥٨٨/٢ والبيهقي ٣٣٣/٧ والواحدي في

على امرأته، فقال: لا أَفْرُتُكَ ولا تحلِّين مني. قالت له: كيف؟ قال: أطلقك حتى إذا جاء أَجْلُكَ راجِعْتُكَ، فَشَكَتْ ذلك إلى النبي ﷺ فَأَنْزَلَ الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾.

**المسألة الثانية: في مقصود الآية:** قال البخاري: باب جواز الثلاث، لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ إشارة إلى أَنَّ هذا التعدد إنما هو فسخة لهم، فمن ضَيَّقَ على نَفْسِهِ لزمه.

**المسألة الثالثة:** قال بعضهم: جاءت هذه الآية لبيان عدد الطلاق؛ وقيل: جاءت لبيان سنة الطلاق. والقولان صحيحان؛ فَإِنَّ بَيَانَ العدد بيان السنة في الرد، وبيان سنة الوقوع بيان العدد.

وتحقيق هذا القول أَنَّ الطلاق كان في الجاهلية فعلاً مهملاً كسائر أفعالها، فشرع الله تعالى أمده، وبَيَّنَّ حدَّه، وأوضح في كتابه حُكْمَه، وعلى لسان رسوله تمامه وشرَّحه، فقال علماؤنا رحمة الله عليهم: طلاقُ السنة ما اجتمعت فيه ثمانية شروط، بيَّناها في كتب الفروع: أحدها: تفريق الإيقاع ومنع الاجتماع، تولى الله سبحانه بيَّانه في هذه الآية، وهذا يقتضي أَنَّ تكون طَلَقَتَيْنِ متفرقتين؛ لأنَّهما إِن كانتا مجتمعتين لم يكن مرتين. ورأى الشافعي أَنَّ جَمْعَ الثلاثة مُبَاحٌ، وذلك يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾<sup>(١)</sup>.

وكذلك يقتضي حديث ابن عمر<sup>(٢)</sup> المتقدم سياقه أمرين: أحدهما: تفريق الإيقاع. والثاني: كيفية الاستدراك بالارتجاع، وهي أيضاً تفسير المراد بالكتاب لقوله: «ف تلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء»<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الرابعة:** إن هذه الآية عُرِفَ فيها الطلاق بالآلف واللام؛ واختلف الناس في تأويل التعريف على أربعة أقوال:

الأول: معناه الطلاق المشروغ مرتان، فما جاء على غير هذا فليس بمشروع؛ يُزَوَّى عن الحجاج بن أَرْطَاة والرافضة قالوا: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا بُعِثَ لبيان الشرع، فما جاء على غيره فليس بمشروع.

-----  
«أسباب النزول» ١٥١ عن هشام عن أبيه عروة، وليس فيه ذكر النبي ﷺ، وقد جاء موصولاً بذكر النبي ﷺ أخرجه الترمذي ١١٩٢ والحاكم ٣١٠٦/٢٨٠/٢ والبيهقي ٣٣٣/٧ والواحد ١٥٢ من عدة طرق عن يعلى بن شبيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، وإسناده لين، قال الحافظ في التقریب في ترجمة يعلى: لين الحديث، وصححه الحاكم، وقال في يعقوب بن حميد بن كاسب: لم يتكلم أحد فيه بحجة، وقال الذهبي: قد ضعفه غير واحد اهـ. قلت: قد تابعه غير واحد عند الترمذي وغيره، والعلة فقط هي كون يعلى بن شبيب لين الحديث، وورد نحوه من مرسل قتادة أخرجه الطبري ٤٧٨٥ و٤٧٨٦ من مرسل ابن زيد، وليس فيهما ذكر نزول الآية، ولا ذكر النبي ﷺ، فالحديث غير قوي، والله أعلم.

(٢) هو المتقدم برقم ٢٥٠.

(١) سورة الطلاق: ١.

(٣) هو طرف المتقدم برقم ٢٥٠، والظاهر أن هذا اللفظ مدرج من كلام ابن عمر أو أحد الرواة، حيث جاء في رواية واحدة دون سائر الروايات.

الثاني: معناه الطلاق الذي فيه الرجعة مرتان؛ وذلك لأن الجاهلية كانت تطلق وترد أبدأ، فينبئ الله سبحانه أن الرد إنما يكون في طلقتين، بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾.

الثالث: أن معناه الطلاق المسنون مرتان؛ قاله مالك.

الرابع: معناه الطلاق الجائر مرتان؛ قاله أبو حنيفة.

فأما من قال: إن معناه الطلاق المشروع فصحيح؛ لكن الشرع يتضمن الفرض والسنة والجائز والحرام، فيكون المعنى بكونه مشروعاً أحد أقسام المشروع الثلاثة المتقدمة، وهو المسنون؛ وقد كنا نقول بأن غيره ليس بمشروع، لولا تظاهر الأخبار والآثار وانعقاد الإجماع من الأمة بأن من طلق طلقتين أو ثلاثاً أن ذلك لازم له، ولا احتفال بالحجاج وإخوانه من الرافضة، فالحق كائن قبلهم. فأما مذهب أبي حنيفة في أنه حرام فلا معنى للاشتغال به هاهنا؛ فإنه متفق معنا على لزومه إذا وقع. وقد حققنا ذلك في مسائل الخلاف.

المسألة الخامسة: في تحقيق القول في قوله<sup>(١)</sup>: «مرّة»: وهي عبارة في اللغة عن الفعل الواحدة في الأصل، لكن غلب عليها الاستعمال، فصارت ظرفاً، وقد بينا ذلك في كتاب «ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين».

المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾: قيل: الإمساك بالمعروف الرجعة الثانية بعد الطلقة الثانية، والتسريح الطلقة الثالثة. وقيل: التسريح بإحسان الإمساك حتى تنقضي العدة، وكلاهما ممكن مراد، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾<sup>(٢)</sup>؛ يعني: إذا قاربن انقضاء العدة فراجعوهن أو فارقوهن. وقد يكون الفراق بإيقاع الطلاق الذي قاله حينئذ. وقد يكون إذا راجعها وقال بعد ذلك، وقد يكون بالسكوت عن الرجعة حتى تنقضي العدة؛ فليس في ذلك تناقض. وقد قال قوم: إن التسريح بإحسان هي الطلقة الثالثة.

[٢٥٣] وورد في ذلك حديث أن النبي ﷺ قال: «التسريح بإحسان هي الطلقة الثالثة». ولم يصح.

[٢٥٣] ضعيف. أخرجه عبد الرزاق ٦/٣٣٧/١١٠٩١ وفي «التفسير» ٢٨٣ والطبري ٤٧٩٥ و٤٧٩٦ و٤٧٩٧ والجصاص في «أحكامه» ٨٧/٢ والبيهقي ٣٤٠/٧ من طريق الثوري وأبي معاوية وإسماعيل بن زكريا وخالد بن عبدالله عن إسماعيل بن شميع عن أبي رزين العقيلي مرسلأ، وهو ضعيف بسبب الإرسال، وليس له علة أخرى وضعفه الجصاص رحمه الله بقوله: غير ثابت، وورد موصولاً أخرجه الدارقطني ٤/٤ والبيهقي ٣٤٠/٧ من طريق ليث بن حماد عن عبد الواحد بن زياد عن إسماعيل بن شميع عن أنس بن مالك مرفوعاً، وإسناده ضعيف لضعف ليث بن حماد، وقال الدارقطني والبيهقي: كذا قال، عن أنس، والصواب عن أبي رزين مرسلأ، قال البيهقي: كذا رواه جماعة الثقات عن إسماعيل بن شميع. وورد من طريق عبيد الله بن جرير بن جبلة عن عبيد الله بن عائشة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس، وإسناده ضعيف، فيه عنعنة

**المسألة السابعة:** هذه الآية عامة في أن الطلاق ثلاث في كل زوجين، إلا أن الزوجين إن كانا مملوكين فذلك من هذه الآية مخصوص، ولا خلاف في أن طلاق الرقيق طلقان؛ فالأولى في حقه مرة، والثانية تسريح بإحسان، لكن قال مالك والشافعي: يُعْتَبَرُ عدده برق الزوج. وقال أبو حنيفة: يعتبر عدده برق الزوجة.

[٢٥٤] وقد قال الدارقطني: ثبت<sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ قال: «الطلاق بالرجال والعدة بالنساء». والتقدير: الطلاق معتبر بالرجال، ولا يجوز أن يكون معناه الطلاق موجود بالرجال، لأن ذلك مشاهد، ولا يجوز أن يعتمد<sup>(٢)</sup> النبي ﷺ بالبيان.

[٢٥٥] فإن قيل: فقد روى الترمذي، وأبو داود أن النبي ﷺ، قال: «طلاق الأمة تطليقتان»<sup>(٣)</sup>،

قتادة، وهو مدلس. وقال البيهقي عن هذا الإسناد: ليس بشيء، وقال الحافظ في «تلخيص الحبير» ٣/ ٢٠٧-٢٠٨: وصححه ابن القطان، وقال البيهقي: ليس بشيء. وقال عبد الحق المرسل أصح. وقال ابن القطان: المسند أيضاً صحيح اهـ ملخصاً. قلت: المسند معلول، أما الطريق الأول فشاذ لأن عبد الواحد بن زياد تفرد بوصلة، وقد خالفه الثوري وهو أحفظ من مائة من عبد الواحد، وكذا رواه غير الثوري مرسلًا، وفيه ليث بن حماد وهو ضعيف. وأما الطريق الثاني، ففيه عن قتادة، وهو مدلس فالموصل ضعيف، والصواب مرسل، وهو من قسم الضعيف، ثم إن المتن غريب، والله أعلم، وقد ضعفه القاضي ابن العربي بقوله: لم يصح. والله الموفق، وانظر تفسير الشوكاني ٣٥٧ و«الكشاف» ١٢٧، وكلاهما بتخريجي.

[٢٥٤] لا أصل له في المرفوع. قال الزيلعي رحمه الله في «نصب الراية» ٣/ ٢٢٥: غريب مرفوعاً. وقال الحافظ في «الدراية» ٢/ ٧٠: هو موقوف، وكذا قال في «تلخيص الحبير» ٣/ ٢١٢. قلت: والموقوف ورد عن ابن مسعود وابن عباس وعلي، أما أثر ابن مسعود، فقد أخرجه البيهقي ٧/ ٣٧٠ عن أشعث بن سوار عن الشعبي عن ابن مسعود، من قوله وإسناده ضعيف، أشعث فيه ضعف، والشعبي عن ابن مسعود منقطع، وأخرجه عن ابن عباس بسند جيد من قوله، وكرره عن علي من قوله، لكن فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو ضعيف. فالصواب في هذا المتن كونه موقوفاً، والمرفوع ضعيف.

[٢٥٥] ضعيف. أخرجه أبو داود ٢١٨٩ والترمذي ١١٨٢ وابن ماجه ٢٠٨٠ والدارمي ٢/ ١٧٠/ ٢٢٠٩ والدارقطني ٤/ ٣٩ وابن عدي ٦/ ٤٥٠ والحاكم ٢/ ٢٠٥ والبيهقي ٧/ ٣٦٩ وفي «المعرفة» ٤٥٠ وابن الجوزي في التحقيق ١٧٢٥ و١٧٢٦، وفي «العلل» ١٠/ ٧٠ والجصاص ٢/ ٥٨ كلهم من طريق مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً، وإسناده ضعيف، وقد ضعفه أبو داود والترمذي وابن عدي ورجح الدارقطني والبيهقي كونه من كلام القاسم بن محمد، وقد وهم فيه مظاهر بن أسلم فرفعه، وكذا أعله ابن الجوزي، وقال: قال أحمد: هذا حديث لا يعرف مرفوعاً إلا من حديث مظاهر، ولا يعرف له رواية سواه، قال ابن معين: مظاهر، ليس بشيء، مع أنه لا يعرف. وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه ابن ماجه ٢٠٧٩ والدارقطني ٤/ ٣٩ وابن عدي ٥/ ٣٣ والجصاص في «أحكامه» ٢/ ٥٨ والبيهقي ٧/ ٣٦٩ وفي «المعرفة» ٤٤٩٨ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٧٢٨ من طرق عن عمر بن شبيب المستملي عن عبدالله بن عيسى عن عطية العوفي عن ابن عمر مرفوعاً، وإسناده ضعيف جداً. له علتان: عطية هو ابن سعد ضعيف

(١) لا يصح هذا الكلام عن الدارقطني، ولم أجده في سننه، والحديث لم يرد مرفوعاً، كما هو الآتي.

(٢) أي هو بين، فلا يحتاج إلى بيان.

(٣) وقع في النسخ «طلقان» والتصويب عن سنن أبي داود والترمذي وباقي كتب التخرية.

وَعِدَّتْهَا حَيْضَتَانِ». قلنا: يَزْوِيهِ مَظَاهِرُ بْنُ أَسْلَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ جَعَلَ فِيهِ اعْتِبَارَ الْعِدَّةِ وَالطَّلَاقِ بِالنِّسَاءِ جَمِيعاً<sup>(١)</sup>، وَلَا يَقُولُ السَّلْفُ بِهَذَا.

[٢٥٦] فَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سُئِلَ<sup>(٢)</sup> عَنْ مَمْلُوكٍ كَانَتْ تَحْتَهُ مَمْلُوكَةٌ فَطَلَّقَهَا طَلَقَتَيْنِ ثُمَّ أَعْتَقَا: أَيُصْلِحُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَضَى بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَلَأَنَّ كُلَّ مِلْكٍ إِنَّمَا يَعْتَبَرُ بِحَالِ الْمَالِكِ لَا بِحَالِ الْمَمْلُوكِ. وَيَبَيِّنُهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

**المسألة الثامنة:** قال الشافعي: يؤخذ من هذه الآية أَنَّ السَّرَاحَ مِنْ<sup>(٣)</sup> صَرِيحِ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ الَّذِي لَا

لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَعَمَرُ بْنُ شَيْبٍ، ضَعِيفٌ أَيْضاً، وَأَعْلَهُ ابْنُ عَدِيٍّ بِعَمْرِ بْنِ شَيْبٍ، فِي حِينَ أَعْلَهُ الدَّارَقُطْنِي بِعَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، وَأَعْلَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِهَمَا جَمِيعاً، وَأَعْلَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِعَمْرِ بْنِ شَيْبٍ، وَالصَّوَابُ كَوْنُهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَمَرَ. وَأَمَّا خَبَرُ عَائِشَةَ، فَالْصَّوَابُ كَوْنُهُ مِنْ كَلَامِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَانْظُرْ «تَفْسِيرَ الشُّوْكَانِيِّ» ٣٥١ وَ«الْكَشَافَ» ١٢٦ وَابْنُ كَثِيرٍ عِنْدَ هَذِهِ الْآيَةِ وَانْظُرْ «فَتْحَ الْقَدِيرِ لِابْنِ الْهَمَامِ» ٢٧٩/٤، وَهَذِهِ الْكُتُبُ الْأَرْبَعَةُ جَمِيعاً بِتَخْرِيجِي، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ، وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الْقَاضِي ابْنُ الْعَرَبِيِّ كَمَا تَرَى.

[٢٥٦] ضَعِيفٌ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ٢١٨٧ وَ٢١٨٨ وَالْبَيْهَقِيُّ ٧/ ٣٧٠-٣٧١ كِلَاهُمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ عَمَرَ بْنَ مَعْتَبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا حَسَنٍ مَوْلَى بَنِي نُوفَلٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ اسْتَفْتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فِي مَمْلُوكٍ... الْحَدِيثُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَقِبَ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ لِمَعْمَرٍ: مِنْ أَبِي الْحَسَنِ هَذَا، لَقَدْ تَحْمَلُ صَخْرَةً عَظِيمَةً؟ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو الْحَسَنِ هَذَا رَوَى عَنْهُ الزَّهْرِيُّ. قَالَ الزَّهْرِيُّ: وَكَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ، رَوَى الزَّهْرِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَحَادِيثَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو الْحَسَنِ مَعْرُوفٌ، وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كَلَامَ أَبِي دَاوُدَ: وَسُئِلَ عَلِيُّ الْمَدِينِيُّ عَنْ عَمَرَ بْنِ مَعْتَبٍ، فَقَالَ: مَجْهُولٌ. لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ يَحْيَى، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَعَامَّةُ الْفُقَهَاءِ عَلَى خِلَافِ مَا رَوَاهُ. وَلَوْ كَانَ ثَابِتاً قُلْنَا بِهِ، إِلَّا أَنَّا لَا نَثْبِتُ حَدِيثاً يَرَوِيهِ مَنْ تَجَهَّلَ عَدَالَتَهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ مِنْ قَوْلِهِمَا خِلَافَ ذَلِكَ، ثُمَّ سَاقَهُمَا.

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّحْقِيقِ» ٢/ ٢٩٩: مَسْأَلَةٌ: الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ، فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ حُرّاً فَطَّلَاقُهُ ثَلَاثٌ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَائْتَنَتَانِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَعْتَبَرُ بِالنِّسَاءِ: قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَقَدْ رَوَى أَحَادِيثُ فِي الطَّرَفَيْنِ، كُلُّهَا ضَعْفٌ أَهْـ ثُمَّ سَاقَهَا بِأَسَانِيدِهَا، وَمِنْهَا الْأَحَادِيثُ الْمُتَقَدِّمَةُ.

(٢) فِي النِّسْخِ «سَأَلَ» وَهُوَ غَيْرُ صَوَابٍ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ، لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ هُوَ الَّذِي سُئِلَ.

(٣) فَائِدَةٌ: جَاءَ فِي «الْمَغْنِيِّ» ١٠/ ٣٥٥-٣٥٦: مَسْأَلَةٌ: «وَإِذَا قَالَ: قَدْ طَلَقْتُكَ، أَوْ قَدْ فَارَقْتُكَ، أَوْ قَدْ سَرَحْتُكَ، لَزِمَهَا الطَّلَاقُ» قَالَ الْإِمَامُ الْمَوْفِقُ فِي شَرْحِهِ: هَذَا يَقْتَضِي أَنْ صَرِيحَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ: الطَّلَاقُ، وَالْفِرَاقُ، وَالسَّرَاحُ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُنَّ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَذَهَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَامِدٍ، إِلَى أَنَّ صَرِيحَ الطَّلَاقِ، لَفْظُ الطَّلَاقِ وَحْدَهُ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ لَا غَيْرَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، إِلَّا أَنَّ مَالِكاً يُوقِعُ الطَّلَاقَ بِهِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، لِأَنَّ الْكُنَايَاتِ الظَّاهِرَةَ لَا تَنْفَرُّ عَنْهُ إِلَى النِّيَّةِ، وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ، أَنَّ لَفْظَ الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ يَسْتَعْمَلَانِ فِي غَيْرِ الطَّلَاقِ كَثِيرًا، فَلَمْ يَكُنَا صَرِيحَيْنِ فِيهِ كَسَائِرِ كُنَايَاتِهِ، وَوَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ وَرَدَ بِهَا الْكِتَابُ بِمَعْنَى الْفِرَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، فَكَانَا صَرِيحَيْنِ فِيهِ، كَلَفْظِ الطَّلَاقِ... قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا خِلَافَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ لَزَوْجَتَهُ اسْقِينِي مَاءً، فَسَبَقَ لِسَانَهُ، فَقَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ، أَنَّهُ لَا طَّلَاقَ فِيهِ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ فُجْرِي عَلَى لِسَانِهِ غَيْرَ مَا فِي قَلْبِهِ، فَقَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِيهِ وَاسِعًا أَهْـ مَلْخَصًا، وَفِي هَذَا فَسْحَةٌ، وَتَبْسِيرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ.

يفتقر إلى نيّة، وليس مأخوذاً من هذه الآية، وإنما يؤخذ من الآية التي بعدها. ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى. ولا يمتنع أن يكون المراد بقوله تعالى: ﴿أَوْ تَشْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾ الطَّلَقُ الثالثة كما بينا، ويكون قوله تعالى بعد ذلك: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ بياناً لحكم الحرة الواقع عليها، وهو الشرط الأول بعينه - كما قال الله تعالى في تفسيرنا وتفسير الشافعي من أنّ الأول هو الثاني.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ﴾: ظَنُّ جَهْلَةٍ من الناس أنّ الفاء هنا للتعقيب، وفسر أنّ الذي يُعَقَّبُ الطلاق من الإمساك الرَّجْعَةُ؛ وهذا جهلٌ بالمعنى واللسان:

أما جهلُ المعنى فليست الرجعة عُقْبُ الطَّلَقَيْنِ، وإنما هي عُقْبُ الواحدة كما هي عُقْبُ الثانية، ولو لزمتم حكم التعقيب في الآية لاختصّت بالطالقتين.

وأما الإعراب فليست الفاء للتعقيب هنا، ولكن ذكر أهل الصناعة فيها معاني، أمهاتها ثلاثة:

أحدها: أنها للتعقيب، وذلك في العطف، تقول: خرج زيد فعمرو. الثاني: السبب، وذلك في الجزاء، تقول: إن تفعل خيراً فالله يجزيك؛ فهو بعده؛ لكن ليس معقّباً عليه. الثالثة: زائدة، كقولك: زيد فمطلق، كما قال الشاعر:

وقائلة خَوْلان فانكِخ فتاتهم<sup>(١)</sup>

وهذا لم يُصَحِّحْه سيبويه. والذي قاله صحيح من أنّ الفاء هنا ليست بزائدة، وإنما هي في معنى الجواب للجملة، كأنه قال: هذه خَوْلان فانكِخ فتاتهم. كما تقول: هذا زيد فقم إليه، ويرجع عندي إلى معنى التسبب، فيكون معنيين.

**المسألة العاشرة:** قال علماؤنا: إذا وطئ بِنَيْةِ الرَّجْعَةِ جاز، وكان من الإمساك بالمعروف؛ لأنه إذا قال: قَدْ راجعتُكَ كان معروفاً جائزاً، فالوطء أجوز.

فإن قيل: هي محرمة بالطلاق، فكيف يُباح له الوطء؟ قلنا: الإباحة تحصل بِنَيْةِ الرَّجْعَةِ، كما تحصل بقولها.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>؛ والإشهاد يتصور على القول ولا يتصور على الوطء. قلنا: يتصور الإشهاد على الإقرار بالوطء<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: إنما يشهد على الإقرار بفعله بعد فعله. وظاهر الآية أنّ الوطء لا يحلّ إلا بعد الإشهاد. قلنا: ليس في الآية إيقاف الحل على الإشهاد، إنما فيه إلزام الإشهاد، وذلك يتبيّن عند ذكر الآية إن شاء الله تعالى.

(١) صدر بيت أنشدته سيبويه كما في «خزانة الأدب» ١/ ٤١٠ وهو من الأبيات التي أنشدتها سيبويه، ولا يعرف لها ناظم، وعجزه «وأكرومة الحيين خلّوا كما هيا».

(٢) الطلاق: ٢.

(٣) تقدم الكلام على الإشهاد في المراجعة عقب الحديث ٢٥١، ويأتي إن شاء الله في سورة الطلاق مزيد من الكلام على ذلك، والله الموفق.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ سِتًّا﴾: قال قوم: يعني مِنَ الصَّدَاقِ؛ وعندي أنه من كل شيء أعطاه؛ فإن الصَّدَاقَ وإن كان نِخْلَةً شرطية فما نَحَلَهَا بعده مثله؛ لكونه نِخْلَةً عن نِيَّةٍ، عام في كل حالة من نِكَاح أو طلاقٍ، عام في كل وَجْهٍ من ابتداء أَخْذِ الزَّوْجِ له أو إعطائها هي إياه له على الخلاص مِنْ نِكَاحِهِ.

المسألة الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾: وفي ذلك تأويلات كلها أباطيل، وإنما المراد به أن يظن كل واحد منهما بنفسه ألا يُقيم حق النكاح لصاحبه حسبما يجب عليه فيه لكرهية يعتقدها، فلا حرج على المرأة أن تفدي ولا على الزوج أن يأخذ.

وقد أكد الله تعالى المنع حالة الفراق بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَتِنَا وَإِنَّمَا مِثْلُنَا﴾<sup>(١)</sup>؛ وذلك لأنها حالة تشره النفوس فيها إلى أن يأخذ الزوج ما نحلّه الزوجة في حالة النكاح؛ إذ يخطر له أنك إنما كنت أعطيت على النكاح، وقد فارقت فأنت معذور في أخذك؛ فمنع الله تعالى ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَقْضُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾<sup>(٢)</sup>، وجوّزه عند مسامحة المرأة به فقال تعالى: ﴿فَإِنْ طَبِخَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾<sup>(٣)</sup>، وحلّل أخذ النصف بوقوع الفراق قبل الدخول بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا قُرِضَتمُ﴾<sup>(٤)</sup>، وطيبه عند عفوها أو عفو صاحب العقدة عن جميعه، فقال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَفْقُوكَ أَوْ يَفْقُوتَا الَّذِي يَكْرِهُ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾<sup>(٥)</sup>. على ما يأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثالثة عشرة:** تعلق مَنْ رأى اختصاصَ الخُلْع بحالة الشقاق بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيَا بَعْدَ مَا عَاهَدْتُمْ بِالْحَبْلِ﴾؛ فشرط ذلك، ولا حجة لهم فيه؛ لأنَّ الله تعالى لم يذكره على جهة الشرط؛ وإنما ذكره لأنه الغالب من أحوال الخُلْع؛ فخرج القول على الغالب ولحق النادر به، كالعدة وضعت لبراءة الرحم، ثم لحق بها البرية الرحم وهي الصغيرة واليائسة، والذي يقطع العذر ويوجب العلم قوله: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾<sup>(٦)</sup>؛ فإذا أعطتكم مالها برضاها مِنْ صَدَاقٍ وغيره فخذوها.

المسألة الرابعة عشرة: هذا يَدُلُّ على أَنَّ الْخُلْعَ طلاق، خلافاً لقول الشافعي في القديم إنه فَسْخٌ. وفائدة الخلاف أنه إن كان فسخاً لم يعد طلاقاً. قال الشافعي: لأن الله تعالى ذكر الطلاق مرتين، وذكر الخُلْعَ بعده، وذكر الثالث بقوله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَكَهَّنَ زَوْجًا غَيْرُ﴾. وهذا غير صحيح، لأنه لو كان كلُّ مذكور في معرض هذه الآيات لا يُعَدُّ طلاقاً لوقوع الزيادة على الثلاث لما كان قوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ طلاقاً، لأنه يزيد به على الثلاث، ولا يفهم هذا إلا غبيٌّ أو

(١) سورة النساء: ٢٠.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٢) سورة النساء : ١٩ .

(٥) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٣) سورة النساء : ٤.

(٦) سورة النساء : ٤.



مُتَغَابٍ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿أَلْطَلَّقَ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَنٍ﴾، فَإِنْ وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الطَّلَاقِ بِعَوَضٍ كَانَ ذَلِكَ رَاجِعاً إِلَى الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ دُونَ الثَّالِثَةِ الَّتِي هِيَ ﴿أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَنٍ﴾؛ حَسْبَمَا تَقْدَمُ؛ فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِ، فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثَةً فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ كَانَ بِفَدْيَةٍ أَوْ بِغَيْرِ فَدْيَةٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا فُسَادَ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْخُلْعَ فَسَخٌ - فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

**المسألة الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾: فيه قولان:  
الأول: قيل: هي في النكاح خاصّة، وهو قول الأكثر.

الثاني: أنها الطاعة، يُزَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ. وَهُوَ الْأَصَحُّ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لَا يُطِيعُ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا يُطِيعُ صَاحِبَهُ فِي اللَّهِ فَلَا خَيْرَ لِهَمَا فِي الْاجْتِمَاعِ، وَبِهِ أَقُولُ.

**المسألة السادسة عشرة:** قال مالك: المبرأة المخالعة بمالها قبل الدخول، والمخالعة إذا فعلت ذلك بعد الدخول، والمفتديّة المخالعة ببعض مالها، وهذا اصطلاحٌ يدخلُ بعضه على بعض. وقد اختلف الناس في ذلك؛ فالأكثرُ أنه يجوزُ الْخُلْعُ بِالْبَعْضِ مِنْ مَالِهَا، وَبِالْكُلِّ بِأَنْ تَزِيدَهُ عَلَى مَا لَهَا عَلَيْهِ مِنْ مَالِهَا الْمُخْتَصِّ بِهَا مَا شَاءَتْ إِذَا كَانَ الضَّرَرُ مِنْ جِهَتِهَا.

وقال قوم: لا يجوزُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرُ مِمَّا أَعْطَاهَا، مِنْهُمْ الشَّعْبِيُّ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَيُزَوَّى عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَهُ، وَنَصَّ الْحَدِيثُ فِي قِصَّةِ<sup>(١)</sup> ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْخُلْعِ بِجَمِيعِ مَا أَعْطَاهَا، وَعَمُومُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْدَتُ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فَكُلُّ مَا كَانَ فِدَاءً فَجَائِزٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

**المسألة السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾: بَيَّنَّ تَعَالَى أَحْكَامَ النِّكَاحِ وَالْفِرَاقِ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: تِلْكَ حُدُودِي الَّتِي أَمَرْتُ بِامْتِنَالِهَا فَلَا تَعْتَدُوهَا، كَمَا بَيَّنَّ تَحْرِيمَاتِ الصِّيَامِ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى، ثُمَّ قَالَ: تِلْكَ حُدُودِي فَلَا تَقْرُبُوهَا، فَقَسَّمَ الْحُدُودَ قَسْمَيْنِ: مِنْهَا حُدُودُ الْأَمْرِ بِالْإِمْتِنَالِ، وَحُدُودُ النَّهْيِ بِالْاجْتِنَابِ.

**المسألة الثامنة عشرة:** احتجَّ مشيخةُ خُرَاسَانَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْمُخْتَلَعَةَ يُلْحَقُهَا الطَّلَاقُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

قالوا: فشرع الله سبحانه وتعالى صريح الطلاق بعد المفاداة بالطلاق؛ وإنما قلنا بعدها لأنَّ الفاء حَرْفُ تَعْقِيبٍ. قلنا: معناه فَإِنْ طَلَّقَهَا وَلَمْ تَعْتَدْ، لِأَنَّهُ شَرَعَ قَبْلَ الْإِبْتِدَاءِ بِطَلَاقَيْنِ فَيَكُونُ الْإِبْتِدَاءُ ثَالِثَةً،

(١) سيأتي تخريجه إن شاء الله تعالى برقم: ٢٥٧.

(٢) قال الإمام القرطبي رحمه الله ٣/ ١٤٠-١٤١: دلت الآية على جواز الخلع بأكثر مما أعطاهَا، وقد اختلف العلماء في هذا، فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وأبو ثور: يجوز أن تفتدي منه بما تراضيا عليه، كان أقل مما أعطاهَا أو أكثر منه، قال مالك: وليس من مكارم الأخلاق، ولم أر أحداً من أهل العلم يكره ذلك اهـ ملخصاً.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٠.

ولا طلاق بعدها ليكون مرتباً عليها، ويكون معقّباً به، فالصريح المذكور على سبيل المعاقبة معناه إن لم يكن فداء ولكن كان صريحاً، ودليله أن الله تعالى شرع طلقتين صريحتين، ثم ذكر بعدهما إمساكاً بمعروف أو تسريحاً بإحسان، إما بالترك لئتين، وإما بالطلقة الثالثة، فيكون تمليكاً للثالثة؛ فإن افتدّت فلا جناح عليها فيه، وإن لم تفتدّ وطلّقها كان كذا، كما أخبر به، فيكون بياناً لكيفية التصرف فيما بقي من ملك الثالثة.

فإن قيل: حرف الفاء يقتضي الترتيب وقد رتب الصريح على الفداء فلا يعدل عنه، وذلك أنه تعالى قال: ﴿أَطْلَقَ مَرَّتَانٍ﴾، ثم قال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْدَتَ بِهِ﴾ أي فيما فدت به نفسه من نكاحها بمالها، ولا بُدّ في ذلك من طلاق فتكون المفاداة طلاقاً بمال، وذلك هو المذكور في قوله تعالى: ﴿أَطْلَقَ مَرَّتَانٍ﴾ حتى لا يلزمنا ترك القول بالترتيب الذي يقتضيه حرف الفاء، وعليه يدل مساق الآية، لأنها سيقت لبيان عدد الطلاق وأحكام الواقع منه؛ فبيّن تعالى أن العدد ثلاث، وأن الصريح لا يمنع وقوع آخر؛ لقوله تعالى: ﴿مَرَّتَانٍ﴾، وبيّن أنه لا يقطع الرجعة بقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ﴾ ولا إيقاع الثالثة، لقوله تعالى بعده: ﴿أَوْ تَسْرِحْهُ بِإِحْسَانٍ﴾ لو لم يذكر الوقوع ببدل ولا حكم ما بعده، فتبيّن بقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْدَتَ بِهِ﴾ أن الافتداء بالمال عن النكاح جائز، وطلاق في الجملة، وأنه لا رجعة بعده، فإنه لم يذكر بعده رجعة؛ فالآية سيقت لبيان جملة، فيكون الترتيب بياناً. ثم قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾، فبيّن أن الصريح يقع بعد الطلاق بمال.

قلنا: هذا تطويل ليس وراءه تحصيل؛ إنما قال الله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ﴾ بما قد تردّد في كلامنا، جُمِلَتْهُ أَنَّ الطلاق محصور في ثلاث، وأن للزوج فيما دون الثلاثة الرجعة، وأن الثالثة تحرمها إلى غاية، وتبيّن مع ذلك كله تحريم أخذ الصداق إلا بتدّ رضا المرأة إما قد استوفى منها واستحلّ من فرجها، وأحكم أنه لا حجة له في أن يقول: تأخذ بمقدار مُنْعَتِي، وأخذ بما بقي لي. وأوضح أن للمرأة أن تُفك نفسها من رِق النكاح بما لها منه ومن غيره، وسواء أخذه في الأولى أو الثانية؛ أو الثالثة، لقوله تعالى بعد ذكر أعداد الطلاق الثلاث والمرتين والتسريح: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْدَتَ بِهِ﴾ كيفما كان الفداء؛ فكان بياناً لجواز الفداء في الجملة كلّها لا في محلّ مخصوص منها بأولى أو ثانية أو ثالثة. جواب آخر: وأمّا تحريم الرجعة في طلاق الخلع فليس من هذه الآية، إنما اقتضت الآية تحريمها بالثالثة، أو بالثلاث، فأما سقوط الرجعة في المفاداة فمأخوذ من دليل آخر.

[٢٥٧] وهو حديث النبي ﷺ في شأن ثابت بن قيس فمعناه وفرقه.

[٢٥٧] صحيح. أخرجه البخاري ٥٢٧٣ و ٥٢٧٤ و ٥٢٧٥ و ٥٢٧٦ و ٥٢٧٧ والنسائي ١٦٩/٦ والبيهقي ٣١٣/٧ والبخاري في تفسيره ٢٦١ - بترقيمي - كلهم عن عكرمة عن ابن عباس، قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله! ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق، إلا أنني أخاف الكفر، فقال رسول الله ﷺ: «فتردين عليه حديثه؟» قالت نعم، فردت عليه، وأمره ففارقها. لفظ البخاري في الراوية ٥٢٧٦ بحرفيته؛ وقد ورد بالفاظ متقاربة والمعنى متحد، أخرجه مالك ٥٦٤/٢ والشافعي ٥٠/٢.

جواب ثالث: أما قولهم: إن الصريح يقع بعد الطلاق، فنقول: نعم، ولكن في محله؛ ألا ترى أنَّ العدة لو انقضت لم يقع طلاق ثان، ولا يقع إذا خالعتها في الأولى ولا في الثانية.

جواب رابع: قد بينا قبل هذا تقدير الآية ونظم مساقها بما يقتضيه لفظها، لا بما لا يقتضيه ولا يدلُّ عليه كما فعلوا؛ ففارقونا بين الأمرين تجدوا البؤن بيّنًا إن شاء الله تعالى.

**الآية الثامنة والستون:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٢٣٠]. وفيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ﴾: قال سعيد بن المسيب: تحل المطلقة ثلاثاً للأول بمجرد العقد من الثاني وإن لم يطأها الثاني<sup>(١)</sup>؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، والنكاح العقد. قال: وهذا لا يصحُّ من وجهين: أحدهما أن يقال له: بل هو الوطء، ولفظ النكاح قد ورد بهما في كتاب الله تعالى جميعاً، فما باله خصَّصه ها هنا بالعقد.

٥١ وأحمد ٤٣٣/٦ وأبو داود ٢٢٢٧ والنسائي ١٦٩/٦ وابن الجارود ٧٤٩ والبيهقي ٣١٢/٧ من طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن حبيبة بنت سهل الأنصارية أنها كانت، تحت ثابت بن قيس بن شماس.... الحديث.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٠/٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠: لا خلاف بين أهل العلم في أن المطلقة ثلاثاً بعد الدخول، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره لقوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ ولحديث «العلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعه؟ لا، حتى تذوقي عسيلته، ويذوق عسيلتك» متفق عليه، وجمهور أهل العلم على أنها لا تحل للأول حتى يطأها الزوج الثاني، وطناً يوجد فيه التقاء الختانين، إلا أن سعيد بن المسيب قال: إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً. لا يريد به إحلالاً، فلا بأس أن يتزوجها الأول، قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً من أهل العلم قال بقول ابن المسيب إلا الخوارج....

فصل: ويشترط لحلها للأول ثلاثة شروط: أحدها: أن تنكح زوجاً غيره، فلو كانت أمة فوطئها سيدها، لا تحل، لأن السيد ليس بزواج، وكذا لو وطئت بشبهة لم تُنكح. الثاني: أن يكون النكاح صحيحاً، فلو كان فاسداً، لم يحلها الوطء فيه، وبهذا قال الحسن والشعبي وحماة ومالك والثوري والأوزاعي وإسحق وأبو عبيد وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد، وقال في القديم: يحلها ذلك، وهو قول الحكم، وخرجه أبو الخطاب وجهاً في المذهب. الشرط الثالث: أن يطأها في الفرج، فلو وطئها دونه، أو في الدبر لم يحلها، وأدناه تغيب الحشفة في الفرج، ولو أُلج الحشفة من غير انتشار لم يحلَّ له، فإن كان خصياً حلت بوطئه، لأنه يطأ كالफल، ولم يفقد إلا الإنزال، ورواية عن أحمد ثانية: لا تحل بالخصي، والأول هو الذي عليه العمل.

فصل: واشترط أصحابنا أن يكون الوطء حلالاً، فإن وطئها في حيض أو نفاس أو إحرام من أحدهما أو منهما أو أحدهما صائم فرضاً، فلم تحل، وهذا قول مالك، لأنه وطء حرام لحق الله تعالى، فلم يحصل به الإحلال، وظاهر النص حلها، وهو قوله تعالى ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، وقوله عليه السلام «حتى تذوقي عسيلته...» وهذا قد وجد، وهذا أصح إن شاء الله تعالى، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي.

فإن قيل: فأنتم لا تقولون به؛ لأنه شرط الإنزال وأنتم لا تشترطونه.

إنما شرط ذوق العُسيلة، وذلك يكون بالتقاء الختانين، هذا لباب كلام علمائنا.

قال القاضي: ما مرَّ بي في الفقه مسألة أعسر منها؛ وذلك أنَّ من أصول الفقه أنَّ الحكم هل يتعلق بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟ وقد بينا ذلك في أصول الفقه، وفي بعض ما تقدم.

فإن قلنا: إنَّ الحكم يتعلق بأوائل الأسماء لزمنا مذهب سعيد بن المسيب. وإن قلنا: إنَّ الحكم يتعلق بأواخر الأسماء لزمنا أن نشترط الإنزال مع مغيب الحشفة في الإحلال، لأنه آخر ذوق العُسيلة، ولأجل ذلك لا يجوز له أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها؛ فصارت المسألة في هذا الحد من الإشكال، وأصحابنا يهملون ذلك ويمحون القول عليه، وقد حققناها في مسائل الخلاف.

**المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾:** دليل على أنَّ المرأة تزوج نفسها؛ لأنه أضاف العقد إليها، ولنا لو كان سعيد بن المسيب يرى هذا مع قوله: إنَّ النكاح العقد لجاز له؛ وأما نحن وأنتم الذين نرى أنَّ النكاح ها هنا هو الوطء فلا يصح الاستدلال لكم معنا بهذه الآية.

فإن قيل: القرآن اقتضى تحريمها إلى العقد، والسبب لم تبدل لفظ النكاح ولا نقلته عن العقد إلى الوطء، إنما زادت شرطاً آخر وهو الوطء. قلنا: إذا احتمل اللفظ في القرآن معنيين فأثبتت السنة أنَّ المراد أحدهما فلا يقال: إنَّ القرآن اقتضى أحدهما وزادت السنة الثاني؛ إنما يقال: إنَّ السنة أثبتت المراد منهما، والعدول عن هذا جهل بالدليل أو مُراغمة<sup>(١)</sup> وعناد في التأويل.

**الآية التاسعة والستون: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلَهُنَّ فَأَنْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِئَعْدُوا وَنَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فَعَدَّ ظَنَّهُ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ [الآية: ٢٣١].** فيها ست مسائل:

**المسألة الأولى: قوله تعالى: ﴿فَلَنْ﴾:** معناه قاربن البلوغ؛ لأنَّ مَنْ بلغ أجله بانته منه امرأته وانقطعت رجعتة؛ فلهذه الضرورة جعل لفظ بلغ بمعنى قارب، كما يقال: إذا بلغت مكة فاغتسل.

**المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿فَأَنْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾:** هو الرجعة مع المعروف محافظة على حدود الله تبارك وتعالى في القيام بحقوق النكاح.

**المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾:** يعني طلقوهن. قال الشافعي: هذا من ألفاظ التصريح في الطلاق<sup>(٢)</sup>، وهي ثلاثة: طلاق، وسراح، وفراق. وفائدتها عنده أنها لا تفتقر إلى النية؛ بل يقع الطلاق بذكرها مجردة عن النية. وعندنا أنَّ صريح الطلاق الذي لا يفتقر إلى النية نَيْف على عشرة ألفاظ، ولم يذكر الله تعالى هذه الألفاظ ليبين بها عدد الصريح؛ وإنما دخلت لبيان أحكام علقت على الطلاق، فلا تستفاد منه، ما لم يذكر لأجله ولا في موضعه. وقد بينا ذلك في المسائل،

(١) المراغمة: الهجران والتباعد والمغاضبة اهـ قاموس.

(٢) تقدم الكلام على صريح الطلاق وكنياته بإثر الحديث ٢٥٦.

ولا يصح أن يُجْعَلَ قوله ها هنا: ﴿أَوْ سَرِحُوهُنَّ﴾ صريحاً في الطلاق قَطْعاً؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى إنما أراد بقوله: ﴿فَأَنسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، أي أرجعوهن قولاً أو فعلاً على ما يأتي بيانه في سورة الطلاق، إن شاء الله تعالى. ومعنى: ﴿أَوْ سَرِحُوهُنَّ﴾؛ أي اتركوا الارتجاع، فستسرح عند انقضاء العدة بالطلاق الأول، وليس إحداث طلاقٍ بحال، وقد يكونُ الطلاقُ الذي كانت عنه العدة مكانه، فلا يكونُ لقوله تعالى: ﴿سَرِحُوهُنَّ﴾ معنى.

**المسألة الرابعة: حكم الإمساك بالمعروف:** أنَّ للزوج إذا لم يجد ما ينفقُ على الزوجة أن يطلقها؛ فإن لم يفعل خرج عن حدِّ المعروف، فيطلقها عليه الحاكم من أجل الضررِ اللاحقِ لها في بقائها عند من لا يقدرُ على نفقتها.

فإن قيل: فإذا كان هذا العاجزُ عن النفقة لا يُمَسِّك بالمعروف، فكيف تكلفونه أنتم غيرَ المعروف، وهو الإنفاق، ولا يجوزُ تكليفُ ما لا يطاق؟ قلنا: إذا لم يُطَق الإنفاقُ بالمعروف أطاق الإحسانُ بالطلاق، وإلا فالإمساكُ مع عدم الإنفاق ضرار.

[٢٥٨] وفي الحديث الصحيح<sup>(١)</sup> للبخاري: «تقول لك زوجك: أنفق علي وإلا طلقني. ويقول لك عبدك: أنفق علي وإلا بغني. ويقول لك ابنك: أنفق علي، إلى من تكلمي».

**المسألة الخامسة:** هذا يدلُّ على أنَّ الرجعة لا تكونُ إلا بقصد الرغبة، فإن قصد أن يمنعها التكاثر ويقطع بها في أمليها من غير رغبة اعتداءٍ عليها فهو ظالم لنفسه، فلو عرفنا ذلك نقضنا رجعته، وإذا لم

[٢٥٨] مدرج. أخرجه البخاري ٥٣٥٥ وأحمد ٤٧٦ / ٢ - ٥٢٤ والبيهقي ٤٦٦ / ٧ من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ «أفضل الصدقة ما ترك غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول»، تقول المرأة: إما أن تطعمني، وإما أن تطلقني، ويقول العبد: أطعمني واستعملني، ويقول الابن: أطعمني إلى من تدعيني؟. فقالوا: يا أبا هريرة! سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: لا، هذا من كيس أبي هريرة. لفظ البخاري بحرفيته، ثم كرره البخاري ٥٣٥٧ والنسائي ٦٩ / ٥ وأحمد ٢٧٨ / ٢ والبيهقي ١٨٠ / ٤ من طرق عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، وأبدأ بمن تعول» وليس فيه الزيادة التي في الحديث المتقدم، وهي مدرجة من كلام أبي هريرة كما قد صرح بذلك أبو هريرة رحمه الله تعالى، وقد جاء هذا اللفظ مرفوعاً من طريقين، وكلاهما معلول. أما الأول، فقد أخرجه الدارقطني ٢٩٧ / ٣ من طريق عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً. وهو معلول بالشذوذ، لأن عاصم بن بهدلة كثير الخطأ، وقد خالفه الأعمش، وهو ثقة ثبت، وقد صرح بالتحديث، فجعله من كلام أبي هريرة، وقال الحافظ في «الفتح» ٥٠١ / ٩: لا حجة فيه، لأن في حفظ عاصم شيئاً. وأخرجه الدارقطني ٢٩٥ - ٢٩٦ من وجه آخر عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً، وهو معلول أيضاً، وعلته محمد بن عجلان، فهو وإن كان صدوقاً، فقد قال الحافظ عنه في «التقريب» اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة اهـ. وقد ورد من طريق الزهري وغيره، ليس فيه سوى صدره. وهو المرفوع منه، فالخبر مدرج، والله أعلم.

(١) كذا وقع للمصنف رحمه الله! والصواب أنه من كلام أبي هريرة، وقد تبع القرطبي المصنف على ذلك، لكن بينت ذلك، ولله الحمد والمنة، راجع تفسير القرطبي ١٢٣٦ بتخريجي، والله الموفق.

نعرف نفذت، والله حسيبه.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا إِلَهَ إِلَّا اللَّهَ هُزُؤًا﴾: قال علماؤنا: معناه لا تأخذوا أحكام الله في طريق الهزء، فإنها جدٌ كلها، فمن هزأ بها لزمته. وهذا اللفظ لا يستعمل إلا بطريق القصد إلى اتخاذها هزواً؛ فأما لزومها عند اتخاذها هزواً فليست من قوة اللفظ؛ وإنما هو مأخوذ من جهة المعنى على ما بيناه في مسائل الخلاف.

ومن اتخاذ آيات الله هزواً ما روي عن ابن عباس أنه سُئِلَ عن رجل قال لامرأته: أنت طالق مائة. فقال: يكفيك منها ثلاث، والسبعة والتسعون اتخذت بها آيات الله هزواً<sup>(١)</sup>. فمن اتخاذها هزواً على هذا مخالفةٌ حدودها فيعاقب بإلزامها، وعلى هذا يتركب طلاق الهازل؛ ولست أعلم خلافاً في المذهب في لزومه؛ وإنما اختلف قول مالك في نكاح الهازل؛ فقال عنه علي بن زياد: لا يلزم، ومن أراد أن يخرج على هذا طلاق الهازل فهو ضعيف النظر؛ لأنَّ إبطال نكاح الهازل يُوجب إلزام طلاقه؛ لأنَّ فيه تغليب التحريم في البضع على التحليل في الوجهين جميعاً، وهو مقدم على الإباحة فيه إذا عارضته.

**الآية الموفية سبعين:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْصِلُوهُنَّ أَنْ يَكُنَّ زَوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الآية: ٢٣٢]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَجْلَهُنَّ﴾: والبلوغُ هنا حقيقة لا مجاز فيها؛ لأنه لو كان معناه قارب البلوغ كما في الآية قبلها لما خرجت به الزوجة عن حكم الزوج في الرجعة، فلما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْصِلُوهُنَّ﴾ تبين أنَّ البلوغ قد وقع في انقضاء العدة، وأنَّ الزوج قد سقط حقه من الرجعة.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْصِلُوهُنَّ﴾: العَصْلُ يتصرف على وجوه مرجعها إلى المنع، وهو المرادُ هنا؛ فهى الله تعالى أولياء المرأة من منعها عن نكاح مَنْ ترضاه. وهذا دليل قاطع على أنَّ المرأة لا حق لها في مباشرة النكاح، وإنما هو حق الولي، خلافاً لأبي حنيفة، ولولا ذلك لما نهاه الله عن منعها.

(١) صح هذا الأثر عن ابن عباس من طرق صحيحة عن جماعة من أصحابه عنه، فقد أخرجه الدارقطني ١٢/٣ من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عكرمة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس به، وهذا إسناد على شرط الصحيح، وابن جريج صرح بالإخباره وكرره عن شعبة عن عمرو بن مرة عن ماهان عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس، وإسناده صحيح أيضاً. وكرره ١٣/٣ عن شعبة عن حميد الأعرج وابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس وورد مثله عن زيد بن ثابت أخرجه الدارقطني ٢١/٣ وإسناده لين لأجل محمد بن زنبور، وقد ورد عن ابن عباس من وجوه آخر، تركتها خشية التطويل، وبهذه الروايات عن ابن عباس استدل بعض أهل العلم على غرابة حديث مسلم من طريق طاوس عن ابن عباس في حديث الثلاث يرجع إلى واحدة، وهو حديث معروف، والناس فيه بين أخذ ورد، والله أعلم بالصواب.

[٢٥٩] وقد صحَّ: أنَّ معقل بن يسار كانت له أختٌ فطلقها زوجها، فلما انقضت عدَّتُها خطبها، فأبى معقل، فأنزل الله تعالى هذه الآية. ولو لم يكن له حقٌ لقال الله تعالى لنبية عليه السلام: لا كلام لمعقل في ذلك.

وفي الآية أسئلة<sup>(١)</sup> كثيرة يقطعها هذا الحديث الصحيح، خرَّجه البخاري.

فإن قيل: السبب الذي رَوَيْتُمْ يبطل نَظْمُ الآية؛ لأن الولي إذا كان هو المُنكِح فكيف يُقال له: لا تمتنع من فعل نفسك، وهذا محال.

قلنا: ليس كما ذكرتم، للمرأة حقُّ الطلب للنكاح، وللولي حقُّ المباشرة للعقد؛ فإذا أرادت مَنْ يُرضى حاله، وأبى الولي من العقد فقد منعها مرادها، وهذا بين.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿إِذَا تَرَاصُوا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾: يعني إذا كان لها كفؤاً، لأن الصداق في الثيب المالكة أمرَ نفسها لا حقٌ للولي فيه، والآية نزلت في ثيب مالكة أمرَ نفسها، فدلَّ على أنَّ المعروف المراد بالآية هو الكفاءة، وفيها حقٌ عظيم للأولياء، لما في تركها من إدخال العارِ عليهم؛ وذلك إجماعٌ من الأمة.

**الآية الحادية والسبعون:** قوله تعالى: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَفَشَاوَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوهُمَا أُولَدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الآية: ٢٣٣]. هذه الآية عضلة ولا يتخلص منها إلا بجُرْئعة الدفن مع الغضص بها بُرْهَةٌ من الدهر؛ وفيها خمس عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أقلُّ الحمل ستة أشهر؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾<sup>(٢)</sup>. ثم قال تعالى: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾، فإذا أسقطتَ حولين من ثلاثين شهراً بقيت منه ستة أشهر؛ وهي مدة الحمل؛ وهذا من بديع الاستنباط.

[٢٥٩] صحيح. أخرجه البخاري ٤٥٢٩ و٥١٣٠ وأبو داود ٢٠٧٨ والترمذي ١٩٨١ والنسائي في «التفسير» ٦١ و٦٢ والطيالسي ٩٣٠ والدارقطني ٢٢٢/٣ والطبري ٤٩٣٠ و٤٩٣١ و٤٩٣٢ و٤٩٣٤ والبيهقي ١٣٨/٧ والواحي في «أسباب النزول» ١٥٣ و١٥٤ والبيهقي في «التفسير» ٢٦٨ - بترقيمي -، وفي «شرح السنة» ٢٢٥٦ من طرق عن الحسن عن معقل بن يسار، وقد صرح الحسن بالتحديث في بعض الروايات، وبهذا يتبين عدم صحة قول الجصاص رحمه الله حيث قال في «أحكامه» ١٠٣/٢: حديث الحسن مرسل!!.

(١) أي أقوال أخرى. فمن ذلك ما أخرجه الطبري ٤٩٤٢ عن السدي قال: نزلت في جابر بن عبد الله... فذكر خبراً يشبه خبر معقل. وهذا معضل، والصواب ما أخرجه البخاري كما ذكر ابن العربي رحمه الله تعالى.

(٢) سورة الأحقاف: ١٥.

**المسألة الثانية: قال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾:** واختلف الناس في فائدة هذا التقدير على قولين: فمنهم من قال: معناه إذا ولدت لستة أشهر أرضعت حولين، وإن ولدت لتسعة أشهر أرضعت واحداً وعشرين شهراً، وهكذا تتداخل مدة الحمل ومدة الرضاع، ويأخذ الواحد من الآخر. ومنهم من قال: إذا اختلف الأبوان في مدة الرضاع فالفضل في فصله من الحاكم حولان. والصحيح أنه لا حد لأقله، وأكثره محدودٌ بحولين مع التراخي بنص القرآن.

**المسألة الثالثة:** إذا زادت المرأة في رضاعها على مدة الحولين؛ وقع الرضاع موقعه إلى أن يستقل الولد. وقال الشافعي وغيره: لو زادت لحظة ما اعتبر ذلك في حكم، ولو كان هذا حداً مؤقتاً لا تجوز الزيادة عليه، ولا تُعتبر إن وجدت لما أوقفه الله تعالى على الإرادة كسائر الأعداد المؤقتة في الشريعة. وقال أبو حنيفة: يريد ستة أشهر. وقال زُفر: ثلاث سنين؛ وهذا كله تحكم. والصحيح أن ما قرب من أمد الفطام عُرفاً لحق به وما بعد منه خرج عنه من غير تقدير؛ وفي مسائل الفروع تيمم ذلك.

**المسألة الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لِرَبِّهِنَّ لَكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾:** دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد لعجزه وضعفه؛ فجعل الله تعالى ذلك على يدي أبيه لقربته منه وشفقته عليه؛ وسَمَّى الله تعالى الأم لأنَّ الغذاء يصل إليه بوساطتها في الرضاعة، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الغذاء لا يصل إلى الحمل إلا بوساطتهن في الرضاعة؛ وهذا باب من أصول الفقه، وهو أن ما لا يتم الواجب إلا به واجبٌ مثله.

**المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾:** يعني على قدر حال الأب من السعة والضيقة، كما قال تعالى في سورة الطلاق: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ. وَمَن قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>. ومن هذه النكتة أخذ علماؤنا جواز إجارة الظئر<sup>(٣)</sup> بالنفقة والكسوة، وبه قال أبو حنيفة، وأنكره أصحابه، لأنها إجارة مجهولة فلم تجز، كما لو كانت الإجارة به على عمل الآخر، وذلك عند أبي حنيفة استحساناً، وهو عند مالك والشافعي أصل في الارتضاع، وفي كل عمل، وحمل على العرف والعادة في مثل ذلك العمل. ولولا أنه معروف ما أدخله الله تعالى في المعروف.

فإن قيل: الذي يدل على أنه مخصوص أنه قدر بحال الأب من عسر ويسر، ولو كان على رسم الأجرة لم يختلف كبذل سائر الأعواض. قلنا: قدروه بالمعروف أصلاً في الإجازات، ونوعه باليسار والإقتار رفقاً؛ فانتظم الحكمان، واطردت الحكمتان. وفي «مسائل الخلاف» ترى تمام ذلك إن شاء الله تعالى.

**المسألة السادسة: في قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾:** اختلف الناس هل هو حق لها أم

(٣) أي الحاضنة والمرضعة.

(١) سورة الطلاق: ٦.

(٢) سورة الطلاق: ٧.



هو حقّ عليها؟ واللفظ محتَمَلٌ؛ لأنه لو أراد التصريح بقوله ﴿عَلَيْهَا﴾ لقال: وعلى الوالدات إرضاع أولادِهِنَّ حَوْلَيْنِ كاملين. كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾، لكن هو عليها في حال الزوجية، وهو عليها إن لم يقبل غَيْرُهَا، وهو عليها إذا عدم الأب لاختصاصها به.

[٢٦٠] وقد قَدَّمْنَا أَنَّ فِي صحيح البخاري عن النبي ﷺ: «تقول لك المرأة: أنفق عليّ وإلاّ طلقني، ويقول لك العبد: أطعمني واستعملني، ويقول لك ابنك: أنفق عليّ؛ إلى مَنْ تَكِلْنِي». ولمالك في الشريفة رأيٌ خصص به الآية فقال: إنها لا تُرضع إذا كانت شريفة. وهذا من باب المصلحة التي مهّدها في أصول الفقه.

**المسألة السابعة:** قال علماؤنا: الحَضَانَةُ - بدليل هذه الآية - للأم والنصرة للأب، لأن الحضانة مع الرضاع، ومسائل الباب تأتي في سورة الطلاق إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿لَا تُضَاكِرُ وَالِدَةُ يَوْلَدَهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَمْ يُولَدْهُ﴾: المعنى لا تَأْبَى الأم أن تَرْضِعَهُ إضراراً بأبيه، ولا يحلُّ للأب أن يمنع الأم من ذلك؛ وذلك كُلُّهُ عند الطلاق؛ لوجهين: أحدهما: أن ذَكَرَ ذلك جاء عند ذكر الطلاق، فكان بياناً لبغض أحكامه المتعلقة به. الثاني: أن النكاح إذا كان باقياً ثابتاً فالنفقة واجبة لأجله، ولا تستوجب الأم زيادةً عليها لأجل رضاعه.

**المسألة التاسعة:** إذا أراد الأب أن يُرْضِعَ الابنَ غَيْرَ الأم وهي في العُضْمَةِ لِتَفَرُّغَ له جاز ذلك، ولم يَجْزُ لها أن تختص به إذا كان يقبل غيرها، لما في ذلك من الإضرار بالأب؛ بل لما في ذلك من غيال الابن<sup>(١)</sup>، فاجتماع الفائدةين يوجب على الأم إسلام الولد إلى غيرها، ولما في الآية من الاحتمال في أنه حقُّ لها أو عليها.

**المسألة العاشرة:** قوله: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾: قال ابن القاسم - عن مالك: هي منسوخة، وهذا كلامٌ تشمئزُّ منه قلوبُ الغافلين، وتحارُّ فيه ألبابُ الشادين، والأمرُ فيه قريبٌ؛ لأننا نقول: لو ثبت ما نسخها إلا ما كان في مَرْتَبَتِهَا، ولكن وجهه أن علماء المتقدمين من الفقهاء والمفسرين كانوا يسمون التخصيص نَسْخاً؛ لأنه رَفَعَ لبعض ما يتناوله العموم ومسامحة، وجرى ذلك في ألسنتهم حتى أشكل ذلك على مَنْ بَعْدَهُمْ، وهذا يظهرُ عند من ارتاضَ بكلام المتقدمين كثيراً.

وتحقيقُ القول فيه أن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما تقدم؛ فمن الناس مَنْ رَدَّهُ إلى جميعه من إيجاب النفقة وتحريم الإضرار، منهم أبو حنيفة من الفقهاء، ومن السلف قتادة والحسن، ويُسند إلى عمر رضي الله عنه، فأوجبوا على قرابة المولود الذين يرثونه نفقته إذا عدم أبوه في تفصيل طويل لا معنى له.

[٢٦٠] هو مدرج من كلام أبي هريرة، وتقدم برقم ٢٥٨.

(١) الغَيْلُ: اللبن ترضعه المرأة ولدها، وهي حامل اهـ. قاموس.

وقالت طائفة من العلماء: إن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ لا يرجع إلى جميع ما تقدم كله؛ وإنما يرجع إلى تحريم الإضرار. المعنى: وعلى الوارث من تحريم الإضرار بالأم ما على الأب. وهذا هو الأصل؛ فمن ادعى أنه يرجع العطف فيه إلى جميع ما تقدم فعليه الدليل؛ وهو يدعي على اللغة العربية ما ليس منها، ولا يوجد له نظير فيها.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا﴾: المعنى أن الله تعالى لما جعل مدة الرضاع حولين يبين أن فطامها هو الفطام، وفصالها هو الفصال، ليس لأحد عنه منزع، إلا أن يتفق الأبوان على أقل من ذلك العدد من غير مضارة بالولد؛ فذلك جائز بهذا البيان.

**المسألة الثانية عشرة:** هذا يدل على جواز الاجتهاد في أحكام الشريعة؛ لأن الله تعالى جعل للوالدين التشاور والتراضي في الفطام فيغفلان على موجب اجتهادهما فيه، وترتب الأحكام عليه.

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ أَرْدَمُ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾: هذا عند خيفة الضئيلة على الولد عند الأم والتقصير أو الإضرار بالولد في اشتغال الأم عن حقه بولدها، أو الإضرار بالولد في الاغتيال ونحوه؛ فإن اختلفوا نظر للمسبي، فإن أوجب النظر أن يسترضع له استرضع، إذا أعطى المرضع حقه من أم أو ظئر<sup>(١)</sup>.

**المسألة الرابعة عشرة:** قال علماؤنا: إذا كانت الحضانة للأم في الولد تمادت إلى البلوغ في الغلام وإلى النكاح في الجارية؛ وذلك حق لها، وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

(١) هي الحاضنة.

(٢) جاء في «المغني» ١١/ ٤١٢- ٤١٩ ما ملخصه: ولا تثبت الحضانة لطفل ولا معتوه، لأنه لا يقدر عليها، ولا فاسق لأنه غير موثوق به في أداء الواجب من الحضانة، ولا تثبت لكافر على مسلم، وبهذا قال مالك والشافعي وسوار والعنبري، وقال ابن القاسم وأبو ثور وأصحاب الرأي، تثبت له، ولأنها إذا لم تثبت للفاسق، فالكافر أولى، فإن ضرره أكثر، فإنه يفتنه عن دينه، ويعلمه الكفر... والزوجان إذا افترقا، ولهما ولد طفل، أو معتوه، فأمه أولى الناس بكفالاته إذا كملت الشرائط فيها، ذكرأ كان أو أنثى، وهذا قول يحيى الأنصاري والزهرى والثوري ومالك والشافعي وأبي ثور وإسحاق وأصحاب الرأي، ولا نعلم أحداً خالفهم. لحديث «أنت أحق به ما لم تنكحي». ولا يشاركها في القرب إلا أبوه، وليس له مثل شفقتها، ولا يتولى الحضانة بنفسه، وإنما يدفعه إلى امرأته، وأمّه أولى به من امرأة أبيه. فصل: فإن لم تكن الأم من أهل الحضانة لفقدان الشروط أو بعضها، فهي كالمعدومة، ولو كان الأبوان من غير أهل الحضانة، انتقلت إلى من يليهما.

فصل: والبالغ الرشيد لا حضانة عليه، وإليه الخيرة في الإقامة عند من شاء من أبويه، وإن كان رجلاً فله الاستغناء عنهما، وإذا كانت جارية لم يكن لها الانفرد، ولأبيها منعها منه.

مسألة: وإذا بلغ الغلام سبع سنين، خير بين أبويه، فمن اختار منهما كان أولى، قضى بذلك عمر وعلي وشريح وهو مذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة ومالك لا يخير، لكن قال أبو حنيفة: إذا استقل بنفسه فأكل ولبس واستنجن بنفسه، فالأب أحق به، ومالك يقول: الأم أحق به حتى يشغر.

فصل: ومتى اختار أحدهما فسلم إليه، ثم اختار الآخر رد إليه، وهكذا أبداً كلما اختار أحدهما صار إليه. =

وقال الشافعي: إذا عقل مَيِّزٌ وخَيْرٌ بين أبويه، لما روى النسائي وغيره عن أبي هريرة

[٢٦١] أَنَّ امرأةً جاءت إلى النبي ﷺ فقالت له: رَزُوجِي يَريدُ أن يذهبَ بابني، وقد نفعني وسقاني من بثر أبي عتبة. فجاء زوجها فقال: مَنْ يحاقني في ابني؟ فقال له النبي ﷺ: «يا غلام؛ هذا أبوك، وهذه أمك؛ فخذ بيدَ أيهما شئت». فأخذ بيد أمه.

[٢٦٢] وعند أبي داود أَنَّ النبي ﷺ قال: اسْتَتهما عليه. فلما قال زوجها: من يحاقني عليه؟ خيَّره النبي ﷺ؛ فاختارَ أمه.

[٢٦٣] وروى أبو داود أَنَّ النبي ﷺ قالت له المرأة: إِنَّ ابني كان تُذَيِّبُ له سقاء، وحينئذٍ له حواء؛ وَإِنَّ أباه طَلَّقني، وأراد أن ينتزعه مني. فقال لها النبي ﷺ: «أنتِ أحقُّ به ما لم تنكحي»<sup>(١)</sup>.

[٢٦١] جيد. أخرجه أبو داود ٢٢٧٧ والترمذي ١٣٥٧ والنسائي ١٨٥/٦ والدارمي ٢٢٠٨ وابن ماجه ٢٣٥١ وأحمد ٢٤٦/٢ والحاكم ٩٧/٤ والبيهقي ٣/٨ من طرق عن زياد بن سعد عن هلال بن أسامة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة به والسياق لأبي داود والنسائي وغيرهما، وهو عند الترمذي وابن ماجه مختصر، ورجاله رجال البخاري ومسلم سوى أبي ميمونة الفارسي، وهو ثقة كما في «التقريب»، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه ابن القطان كما في «تلخيص الحبير» ١٢/٤، ووافقه الحافظ وكذا الزيلعي رحمه الله، حيث قال في «نصب الراية» ٢٦٩/٣: ورواه ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي ميمونة عن أبي هريرة، وقال: قال ابن القطان: فجاء من هذا جودة الحديث وصحته اهـ. وتقدم أن العمل عليه عند أكثر أهل العلم، وهو في مصنف ابن أبي شيبة ١٣٤/٧، وانظر «فتح القدير» ٣٣٥/٤ بتخريجي.

[٢٦٢] لفظ أبي داود في أثناء روايته المتقدمة.

[٢٦٣] حسن. أخرجه أبو داود ٢٢٧٦ وأحمد ١٨٢/٢ والحاكم ٢٠٧/٢ والدارقطني ٣/٣٠٤-٣٠٥ من عدة طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به، وإسناده حسن للاختلاف المعروف في عمرو عن آبائه، والإسناد إليه صحيح لمجيئه من طرق، وفي أحدها الإمام الأوزاعي رحمه الله، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وكذا الزيلعي في «نصب الراية» ٣/٣٦٥، وقال الهيثمي في «المجمع» ٤/٢٣٣/٧٧٠١: رواه أحمد، ورجاله

= وإن خير فلم يختر، قدم أحدهما بالقرعة.

فصل: وإنما يخير الغلام بشرطين: أحدهما: أن يكونا جميعاً من أهل الحضنة، الثاني: أن لا يكون الغلام معتوهاً، فإن كان معتوهاً كان للأم ولم يخير، لأنه بمنزلة الطفل.

مسألة: وإذا بلغت المجارية سبع سنين، فالأب أحقُّ بها، وقال الشافعي: تخير كالغلام، وقال أبو حنيفة: الأم أحقُّ بها، حتى تزوج أو تحيض - أي تبلغ - وقال مالك: الأم أحقُّ بها حتى تزوج. اهـ باختصار. وانظر «فتح القدير» للكمال بن الهمام الحنفي ٤/٣٣٠-٣٣٦ بتخريجي، والله الموفق.

(١) تنبيه: وهذا الحديث، وإن كان حسناً من جهة الإسناد، إلا أن الإجماع يعضده، قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٣/١٦٤: قال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الزوجين إذا افترقا، ولهما ولد أن الأم أحقُّ به ما لم تنكح، وكذا قال أبو عمر - ابن عبد البر -: لا أعلم خلافاً بين السلف من العلماء في المرأة المطلقة إذا لم تتزوج، أنها أحقُّ بولدها من أبيه ما دام طفلاً لا يميز شيئاً، إذا كان عندها في حرز وكفاية، ولم يثبت فيها فسق ولا تبرج اهـ. وتقدم الكلام على نحو هذا، والله الموفق.

[٢٦٤] وقد ثبت أن النبي ﷺ قضى في ابنة<sup>(١)</sup> حمزة للخالة<sup>(٢)</sup> من غير تخيير، والأم أحق به منها. والمعنى يعضده؛ فإن الابن قد أنس بها فتقله عنها إضرار به. والله أعلم.

**المسألة الخامسة عشرة:** مُغضلة، قال مالك: كل أم يلزمها رضاع ولدها بما أخبر الله تعالى من حكم الشريعة فيها، إلا أن مالكا - دون فقهاء الأمصار - استثنى الحسية، فقال: لا يلزمها إرضاعه، فأخرجها من الآية، وخصها فيها بأصل من أصول الفقه، وهو العمل بالمصلحة، وهذا فن لم يتفطن له مالكي.

وقد حققناه في أصول الفقه. والأصل البديع فيه هو أن هذا أمر كان في الجاهلية في ذري الحسب، وجاء الإسلام عليه فلم يغيره؛ وتمادى ذوو الثروة والأحساب على تفريغ الأمهات للمُتعة بدفع الرضعا إلى المراضع إلى زمانه، فقال له، وإلى زماننا؛ فحققناه شرعاً.

**الآية الثانية والسبعون** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (الآية: ٢٣٤). فيها اثنتا عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** في نسخها قولان: أحدهما: أنها ناسخة لقوله تعالى: ﴿مَتَنًا إِلَى الْوَلِّ عَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وكانت عدّة الوفاة في صدر الإسلام حولاً، كما كانت في الجاهلية، ثم نسخ الله تعالى

نقات! وهو كما قال، لكن ليس من شرطه إخراج هذا الحديث، حيث رواه أبو داود، أحد الأئمة الستة. ومن شرط الإمام الهيثمي رحمه الله أن لا يذكر حديثاً في «المجمع» يرويه الستة أو أحدهم، والله الموفق.

[٢٦٤] صحيح. أخرجه البخاري ٤٢٥١ وابن حبان ٤٨٧٣ والبيهقي ٨/ ٥٠٦ من حديث البراء بن عازب في خبر عمرة القضاء المطول، وفيه «فلما دخلها - أي مكة - ومضى الأجل، أتوا علياً، فقالوا: قل لصاحبك اخرج عنا، فقد مضى الأجل، فخرج النبي ﷺ، فتبعته ابنة حمزة تنادي: يا عم يا عم، فتناولها علي فأخذها بيدها، وقال لفاطمة عليها السلام: دونك ابنة عمك، حَمَلْتُهَا، فاختصم فيها علي وزيد وجعفر، قال علي: أنا أخذتها، وهي بنت عمي، وقال جعفر: هي ابنة عمي، وخالتها تحتي، وقال زيد: ابنة أخي، فقضى بها النبي ﷺ، وقال: الخالة بمنزلة الأم، وقال لعلي: أنت مني وأنا منك، وقال لجعفر: أشبهت خلقي وخلقي، وقال لزيد: أنت أخونا ومولانا، وقال علي: ألا تتزوج بنت حمزة؟ قال: إنها ابنة أخي من الرضاعة» لفظ البخاري. وورد من حديث علي، أخرجه أبو داود ٢٢٧٨ و٢٢٧٩ و٢٢٨٠ وأحمد ١/ ٩٨ - ٩٩ - ١١٥ والحاكم ٣/ ١٢٠ والبيهقي ٨/ ٦ من طرق عن علي، وهو صحيح، وهو شاهد لما قبله، وانظر «العدة شرح العمدة» ص ٥١٧ بتخريجي، والله الموفق، وانظر «نصب الراية» ٣/ ٢٦٧.

(١) قال الحافظ في «الفتح» ٧/ ٥٠٥: ابنة حمزة، اسمها عمارة، وقيل: فاطمة، قيل: أمامة، وقيل: أمة الله، وقيل: سلمى، والأول هو المشهور.

(٢) هي أسماء بنت عميس، وكانت عند جعفر بن أبي طالب، كما جاء في حديث علي عند أحمد، وكما في «الفتح» ٧/ ٥٠٥ - ٥٠٦.

(٣) سورة البقرة: ٢٤٠.

ذلك بأربعة أشهر وعشر؛ قاله الأكثر. الثاني: أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿مَتَّعْنَا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا قُلْنَا فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾، تعتد حيث شاءت؛ روي عن ابن عباس وعطاء.

والأصح هو القول الأول كما حققناه في القسم الثاني من «الناسخ والمنسوخ» على وجه نكتته على ما روى الأئمة في الصحيح أن ابن الزبير قال لعثمان رضي الله عنه: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ نسختها الآية الأخرى فلم تكتبها؟ قال: يابن أخي؛ لا أغير منه شيئاً عن مكانه<sup>(١)</sup>.

[٢٦٥] وقد قال الأئمة: إن النبي ﷺ قال للفريرة بنت مالك بن سنان حين قُتل زوجها: «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله».

فتقرر من هذا أن المتوفى عنها زوجها كانت بالخيار بين أن تخرج من بيتها وبين أن تبقى بآية الإخراج، ثم نسخها الله تعالى بالآية التي فيها التبرص، ثم أكد ذلك رسول الله ﷺ بأمره للفريرة بالمكث في بيتها؛ فكان ذلك بياناً للسكنى للمتوفى عنها زوجها قرآناً وسنة<sup>(٢)</sup>.

-----

[٢٦٥] حسن. أخرجه مالك ٥٩١/٢ والشافعي في «الرسالة» ١٢١٤ وفي «المسند» ٥٣/٢ و٥٤ والدارمي ١٦٨/٢ وأحمد ٣٧٠/٦ - ٤٢٠ - ٤٢١ وأبو داود ٢٣٠٠ والترمذي ١٢٠٤ والنسائي ١٩٩/٦ - ٢٠٠ وابن ماجه ٢٠٣١ وابن سعد ٣٦٨/٨ وابن حبان ٤٢٩٢ و٤٢٩٣ والطيالسي ١٦٦٤ والحاكم ٢٠٨/٢ وابن الجارود ٧٥٩ والبيهقي ٤٣٤/٧ والبغوي في «شرح السنة» ٢٣٨٦ من طرق عن سعد بن إسحق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، عن فريضة بنت مالك، وهي أخت أبي سعيد الخدري. الحديث وله قصة. وإسناده حسن، سعد بن إسحق، ثقة كما في «التقريب» وزينب بنت كعب، وثقها ابن حبان واحتج بها مالك، وحسبك، فقد قال ابن معين: كل من روى عنه مالك فهو ثقة، ثم هي زوج أبي سعيد الخدري، وذكرها ابن الأثير وابن فتحون في الصحابة، والحديث صحيحه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقال الحافظ في «تلخيص الحبير» ٣/٢٤٠: أعله عبدالحق تبعاً لابن حزم، بجهالة زينب، وبأن سعد بن إسحق غير مشهور بالعدالة، فتعقبه ابن القطان: بأن سعداً وثقه النسائي وابن حبان، وزينب وثقها الترمذي اهـ. وفي «نصب الراية» ٣/٢٦٤ قال ابن القطان متعباً عبدالحق: وليس عندي كما قال، بل الحديث صحيح، فإن سعد بن إسحق ثقة، وممن وثقه النسائي، وزينب كذلك، وقد قال ابن عبد البر: إنه حديث مشهور اهـ ملخصاً، ووافقه الزيلعي رحمه الله سكوتاً، والحديث حسن إن شاء الله خلافاً لمن أعله، والله أعلم، وقد نقل الحاكم عن الإمام الذهلي قوله: هذا حديث صحيح محفوظ، وقال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وهو قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحق، وانظر مزيد الكلام عليه في «العدة شرح العمدة» ص ٥٠٤ بتخريجي، والله الموفق.

(١) موقوف صحيح. أخرجه البخاري ٤٥٣٠ و٤٥٣٦ عن ابن الزبير عن عثمان به.

(٢) فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١١/٢٩٠ - ٢٩٦: وممن أوجب على المتوفى عنها زوجها الاعتداد في منزلها، عمر وعثمان، وروي ذلك عن ابن عمر وابن مسعود وأم سلمة، وبه يقول: مالك والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي وإسحق، قال ابن عبد البر: وبه يقول جماعة فقهاء الأمصار بالحباز =

**المسألة الثانية:** هذا لفظه لفظ الخبر، ومعناه أيضاً معنى الخبر كما تقدم. المعنى: «والذين يُتَوَقَّونَ منكم وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً»، يعني شُرْعاً؛ فما وُجِدَ من متوفى عنها زوجها لم تتربص فليس ذلك من الشرع، فجرى الخبر على لفظه، وثبت كلام الله سبحانه على صِدْقِهِ، كما تقدم في التربص بالقرء. والله أعلم.

**المسألة الثالثة:** التربص: هو الانتظار، ومتعلِّقُهُ ثلاثة أشياء: النكاح، والطيب والتنظف، والتصرف والخروج.

أما النكاح، فإذا وضعت المتوفى عنها زوجها ولو بعد وفاته بلحظة اختلف الناس فيها على ثلاثة أقوال: الأول: أنها قد حلت. الثاني: أنها لا تحل إلا بانقضاء الأشهر؛ قاله ابن عباس. الثالث: أنها لا تحل إلا بعد الطهر من النفاس؛ قاله الحسن وحمام بن أبي سليمان والأوزاعي<sup>(١)</sup>. وقد كان قول ابن عباس ظاهراً لولا حديث سبيعة الأسلمية أنها وضعت بعد وفاة زوجها بليال [٢٦٦] فقال لها النبي ﷺ: «قد حللت، فأنكِحي مَنْ شئت». صححت رواية الأئمة له.

[٢٦٦] صحيح. أخرجه مالك ٥٨٩/٢ والشافعي ٥٢/٢ والطيلاسي ١٥٩٣ وأحمد ٦/٣١١-٣١٢-٣١٩-٣٢٠ والنسائي ٦/١٩١-١٩٢ وابن حبان ٤٢٩٧ والطبراني ٥٤٦/٢٣ من طرق عن عبدربه بن سعيد بن قيس عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة به وللحديث قصة. ورد من وجه آخر بنحوه أخرجه البخاري ٥٣٢٠ ومالك ٥٩٠/٢ والشافعي ٥٢-٥٣ وأحمد ٤/٣٢٧

والشام والعراق ومصر. وقال جابر بن زيد والحسن: تعتد حيث شاءت، وروي ذلك عن علي وابن عباس وجابر وعائشة، قال ابن عباس: نسخت هذه الآية عدتها عند أهله، وسكنت في وصيتها، وإن شاءت خرجت لقول الله تعالى ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ قال عطاء: ثم جاء الميراث، فنسخ السكنى، تعتد حيث شاءت، قال الإمام الموفق: ولنا حديث القرية «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله» وهو حديث صحيح، إذا ثبت هذا، فيجب الاعتداد في المنزل الذي مات زوجها، وهي ساكنة فيه، سواء كان ملكاً لزوجها، أو إجارة، أو عارية، فإن كانت في غير مسكنها فاتاها الخبر رجعت إلى مسكنها، وقال ابن المسيب والنخعي: لا تبرح من مكانها الذي أتاها فيه نعي زوجها...

فصل: فإن خافت هدماً أو غرقاً أو عدواً أو نحو ذلك تحولت، ولها أن تسكن حيث شاءت اهـ ملخصاً. (١) قال الإمام القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٣/١٧٤-١٧٥: عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع حملها عند جمهور العلماء، وروي عن ابن عباس وعلي أن تمام عدتها آخر الأجلين، واختاره سحنون من علمائنا، وقد روي عن ابن عباس أنه رجع عن هذا. قال ابن شهاب: ولا أرى بأساً أن تتزوج حين وضعت، وإن كانت في دمها، غير أن زوجها لا يقربها حتى تطهر، وعلى هذا جمهور العلماء، وأئمة الفقهاء، وقال الحسن والشعبي والنخعي وحمام: لا تنكح النفساء ما دامت في دم نفاسها، فاشترطوا شرطين: وضع الحمل، والطهر من دم النفاس، وحديث سبيعة حجة عليهم اهـ ملخصاً.

وقال الإمام الموفق في «المغني» ١١/١٩٤-١٩٥: والمعدتات ثلاثة أقسام: معدة بالحمل، فعدتها وضع الحمل، ولو بعد ساعة، والثاني: معدة بالقروء، فعدتها بالقرء، والثالث: معدة بالشهور، وهي كل من تعتد بالقرء إذا لم تكن ذات قرء، لصغر أو يأس اهـ ملخصاً.

وانظر «فتح القدير» لابن الهمام ٤/٢٧٥ فما بعد، بتخريجي، والله الموفق.

والذي عندي أنَّ هذا الحديث لو لم يكن لما صحَّ رأيُ ابن عباس في آخر الأجلين؛ لأنَّ الحمل إذا وضع فقد سقط الأجل بقوله تعالى: ﴿أَجَلُهُمْ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>، وسقط المعنى الموضوع لأجله الأجل، وهو مخافةُ شغل الرَّحم؛ فأَيُّ فائدة في الأشهر؟ وإذا تمت الأشهرُ وبقي الحمل فليس يقول أحدٌ: إنها تحلُّ؛ وهذا يدلُّ على أنَّ حديث سُبَيْعة جلاء لكلِّ غُمة، وعلا على كلِّ رأيٍ وهمة. وأما قولُ الأوزاعي فيردِّه قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ ولم يشترط الطهارة.

فإن قيل: المراد بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ المطلقات؛ لأنه فيهنَّ وَرَدَ، وعلى ذُكرهنَّ انعطف. قلنا: عطُفَ على المطلقة لا يسقط عمومُه، ويشهدُ له ما بيَّناه من الحكمة في إيجاب العِدَّة من براءة الرحم، وأنها قد وجدت قَطْعاً.

**المسألة الرابعة:** قد يزدحم على الرَّحم وطآن فتكوُنُ العِدَّةُ فيهما أقصى الأجلين في مسائل: منها المنعي لها يقدم ثم يموت وهي حاملٌ من الثاني؛ فلا بدُّ من أقصى الأجلين، وكذلك لو قدم وهي حاملٌ فطلَّقها الأول فلا يبرئها الوضعُ، ولتأتف ثلاث حيض بعده، وهو أمرٌ بينٌ.

**المسألة الخامسة:** أما الطَّيب والزينة:

[٢٦٧] فقد رُوي عن الحسن أنه جَوَّزَ ذلك لها احتجاجاً بما رُوي أنَّ النبي ﷺ قال لأسماء بنت عميس حين مات جعفر: «أمسكي ثلاثاً، ثم افعلي ما بدا لك». وهذا حديثٌ باطل.

[٢٦٨] روى الأئمةُ بأجمعهم عن زينب بنت أبي سلمة عن أمِّ سلمة عن النبي ﷺ أنَّ امرأةً

وعبدالرزاق ١١٧٣٤ والنسائي ١٩٠/٦ وابن ماجه ٢٠٢٩ من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن عمر عن المسور بن مخرمة بنحو المتقدم.

وورد من طرق عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن أبي السنابل بمعنى الحديث المتقدم، أخرجه النسائي ١٩٠/٦ والدارمي ١٦٦/٢ والترمذي ١١٩٣ وابن ماجه ٢٠٢٧ وصححه ابن حبان ٤٢٩٩.

[٢٦٧] شاذ. أخرجه أحمد ٣٦٩/٦ و٤٣٨ والطحاوي في «المعاني» ٧٥/٣ وابن حبان ٣١٤٨ والطبراني ٣٦٩/٢٤ والبيهقي ٤٣٨/٧ من طرق عن محمد بن طلحة بن مطرف عن الحكم بن عتيبة عن عبدالله بن شداد بن الهاد عن أسماء بنت عميس، وظاهر إسناده صحيح، فإنه على شرط البخاري ومسلم، إلا أن فيه عنعنة الحكم بن عتيبة، قال الحافظ في «التقريب» عنه: ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس. قلت: ومحمد بن طلحة، وإن روى له الشيخان، فقد قال الحافظ في «التقريب»: صدوق له أوهام اهـ. وقال الحافظ في «الفتح» ٤٨٧/٩: إسناده قوي، ثم قال: قال شيخنا - العراقي - في «شرح الترمذي» ظاهره أنه لا يجب الإحداذ على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث، قال: وهذا الحديث شاذ، مخالف للأحاديث الصحيحة، وقد أجمعوا على خلافه. وقال الطحاوي في «المعاني» ٧٨/٣: هو منسوخ اهـ باختصار. ونقل القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٣/١٨١ - بترقيمي - عن أحمد وإسحق: أنه حديث شاذ، وقال ابن العربي رحمه الله: وهذا حديث باطل. قلت: ولعل مراده بكونه باطلاً من جهة معناه، فإن الأمة على خلافه، وأما من جهة الإسناد، فليس يبطل. والله أعلم.

[٢٦٨] صحيح. أخرجه البخاري ٥٣٣٤ و٥٣٣٧ ومسلم ١٤٨٦ وأبو داود ٢٢٩٩ والترمذي ١١٩٥ و١١٩٦ و١١٩٧

جاءت إليه فقالت له: إن ابنتي توفي عنها زوجها، وقد اشتكت عينيها أفتكحلها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا» مرتين أو ثلاثاً. ثم قال: «إنما هي أربعة أشهر وعشر. وقد كانت إحداكن ترمي بالبغرة على رأس الحول<sup>(١)</sup>». قالت زينب: وكانت المرأة إذا توفي عنها زوجها لبست شراً ثيابها، ودخلت جَفْشاً<sup>(٢)</sup> فلم تَمَسْ طيباً حتى تمرَّ بها سنة، ثم تُؤْتَى بدابة، حمارٍ أو شاة أو طير فتفتض<sup>(٣)</sup> به، فقلَّ ما تفتض بشيء إلا مات، ثم تخرج فتُعْطَى بغرة<sup>(٤)</sup> فتزمي بها، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب وغيره<sup>(٥)</sup>.

والنسائي ١٨٨/٦ وابن ماجه ٢٠٨٤ ومالك ٢/ ٥٩٦-٥٩٨ والشافعي ٦١/٢ وعبد الرزاق ١٢١٣٠ وأحمد ٦/ ٢٩١-٣١١ وابن حبان ٤٣٠٤ وابن الجارود ٧٦٥ و٧٦٨ والبيهقي ٧/ ٤٣٧-٤٣٩ والبغوي في «التفسير» ٢٧٠ بترقيمي - وفي «شرح السنة» ٢٣٨٢ من طرق كلهم عن زينب بنت أبي سلمة به، رويه مطولاً ومختصراً، والسياق للبخاري ومسلم ومالك، وقد أوردوا معه حديثاً لأم حبيبة وآخر لزينب بنت جحش، وهو حديث «إحدا المتوفى عنها زوجها».

(١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١١٤/١٠: معناه: لا تستكثرن العدة، ومنع الاحتفال فيها، فإنها مدة قليلة، وقد خففت عنكن وصارت أربعة أشهر وعشراً، بعد أن كانت سنة، وفي هذا تصريح بنسخ الاعتداد سنة المذكور في سورة البقرة في الآية الثانية، وأما رميها بالبعرة: فقد فسره في الحديث اهـ ملخصاً.

(٢) قال النووي ١١٤/٩: «جَفْشاً» بكسر الحاء، وإسكان الفاء بيتاً صغيراً.

(٣) قال الإمام مالك بإثر الحديث: الجَفْش: الليث الرديء، وتفتض: تمسح به جلدها كالنشرة.

وقال النووي رحمه الله في «شرحه» ١١٥/١٠: قال ابن قتيبة: سألت الحجازيين عن معنى الافتضاض، فذكروا أن المعتدة، كانت لا تغتسل ولا تمس ماء ولا تقلم ظفراً ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر، ثم تفتض، أي تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها وتنبد، فلا يكاد يعيش ما تفتض به، وقال مالك: تمسح به جلدها، وقال ابن وهب: تمسح بيدها عليه أو على ظهره، وقيل معناه: تمسح به ثم تغتسل، والافتضاض: الاغتسال بالماء العذب للإنقاء وإزالة الوسخ حتى يصير بيضاء نقية كالفضة، وقال الأخفش: تنظف من الدرن تشبيهاً لها بالفضة في نقائها. وانظر «فتح الباري» ٩/ ٤٨٩-٤٩٠.

(٤) قال الحافظ في «الفتح» ٩/ ٤٩٠: في رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك «ترمي ببعرة من بعر الغنم، أو الإبل، فترمي بها أمامها، فيكون إحلالاً لها» وقيل «ترمي وراءها».

(٥) جاء في «المغني» ١١/ ٢٨٤-٢٩٠ في بحث الإحدا: لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في وجوبه على المتوفى عنها زوجها، إلا عن الحسن، فإنه قال: لا يجب الإحدا، وهو قول شذ به عن أهل العلم. ويستوي في وجوبه الحرة والأمة، والمسلمة والذمية، والصغيرة والكبيرة، وقال أصحاب الرأي: لا إحدا على ذمية ولا صغيرة، لأنهما غير مكلفتين.

فصل: ولا إحدا على غير الزوجات، كأم الولد إذا مات سيدها والأمة يطؤها سيدها، قال ابن المنذر: لا أعلمهم يختلفون في ذلك، ولا إحدا على الرجعية بغير خلاف لأنها في حكم الزوجات.

فصل: وتجنب الحادة ما يدعو إلى جماعها، ويرغب في النظر إليها، وذلك أربعة أشياء: الطيب، ولا خلاف في تحريمه، ولا يجوز استعمالها الأدهان العطوية كدهن الورد والبنفسج ونحوه.

الثاني: اجتناب الزينة: وهي ثلاثة أقسام: الزينة في نفسها، فيحرم عليها أن تختضب، فيحرم عليها أن تحمر وجهها أو تبيضه، وأن تخفف وجهها مما يزينه، وأن تكتحل من غير ضرورة، فإن اضطرت تكتحل ليلاً، =



ولو صحَّ حديثُ أسماء فقد قال علماؤنا: إِنَّ التَّسْلُبَ هو لباسُ الحُزْنِ، وهو معنى غير الإحْدَادِ. وأما الخروجُ فعلى ثلاثة أوجه:

الأول: خروج<sup>(١)</sup> انتقال، ولا سبيلَ إليه عند عامة العلماء إلا ما روي عن ابن عباس وعطاء وسفيان الثوري؛ لاعتقادهم أن آية الإخراج لم تُنسخ، وقد تقدّم بيان ذلك.

الثاني<sup>(٢)</sup>: خروج العبادة، كالْحَجِّ والعُمْرة، قال ابن عباس وعطاء: يحجّجنَ لأداء الفَرْضِ عليهن، وقد قال عمر وابن عمر: لا يحجّجنَ؛ وقد كان عمر رضي الله عنه يردّ المعتدات من البيداء يمنعهنَّ الحجَّ؛ فرأى عمر في الخلفاء ورأي مالك في العلماء وغيرهم أن عمومَ فَرْضِ التَّربُّصِ في زمن العدة مقدّم على عمومِ زمانِ فَرْضِ الحجِّ، لا سيما إن قلنا: إنَّه على التراخي. وإن قلنا: على الفور فحقُّ التَّربُّصِ أكَّد من حقِّ الحجِّ؛ لأن حقَّ العدة لله تعالى ثم للآدمي في صيانة مائه وتحرير نسبه؛ وحقُّ الحجِّ خاصٌّ لله سبحانه.

الثالث<sup>(٣)</sup>: خروجُها بالنهار للتصرف ورجوعُها بالليل؛ قاله ابنُ عمر وغيره، ويكون خروجُها في السَّحَرِ ورجوعُها عند النوم، فراعوا المبيتَ الذي هو عُمدة السكنى ومقصوده، وإليه ترجع حقيقة المأوى. فإن قيل، وهي:

**المسألة السادسة:** لم يَرِ أَحَدٌ مبيتَ ليلة أو ثلاثِ سَكْنَى للباث حيث بات، ولا خروجاً عن

= وتمسحه نهاراً، ورخص فيه عند الضرورة: عطاء والنخعي ومالك وأصحاب الرأي. القسم الثاني: زينة الثياب: فيحرم عليها الثياب المصبغة، كالمعصفر والمزغفر، وسائر الأحمر، القسم الثالث: زينة الحلّي: فيحرم عليها لبس الحلّي كله حتى الخاتم في قول عامة أهل العلم. فصل الثالث مما تجتنبه الحادة: النقاب وما في معناه، مثل البرقع ونحوه. لأن المعتدة مشبهة بالمحرمة، والمحرمة تمنع من ذلك، فإن احتاجت إلى ستر وجهها أسدلت عليه كما تفعل المحرمة. فصل: والرابع مما تجتنبه المحرمة: المبيت في غير منزلها اهـ ملخصاً وهذا الأخير تقدم ذكره قبل قليل، وسيأتي بعض تفاصيله.

(١) تقدم ذكره قبل صفحات.

(٢) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣٥/٥: ولا تخرج إلى الحج في عدة الوفاة، نص عليه أحمد، قال: ولها أن تخرج في عدة الطلاق المبتوت، وإذا خرجت للحج، فتوفي زوجها، وهي قريبة رجعت، وإن تباعدت مضت في سفرها.

(٣) قال الإمام الموفق رحمه الله ٢٩٧/١١ - ٢٩٨: وللمعتدة الخروج في حوائجها نهاراً، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها، وليس لها المبيت في غير مسكنها، ولا الخروج ليلاً إلا لضرورة، لأن الخروج ليلاً مظنة فساد، والخروج نهاراً مظنة قضاء الحوائج والمعاش.

وقال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٠٨/١٠: مذهب مالك والثوري والليث والشافعي وأحمد وآخرين، جواز خروجها - أي المعتدة البائن - في النهار للحاجة، وكذلك عند هؤلاء يجوز لها الخروج في عدة الوفاة، ووافقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة، وقال في البائن: لا تخرج ليلاً ولا نهاراً.

وقال الإمام المرغيناني في «الهداية» ولا يجوز للمطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج من بيتها ليلاً ولا نهاراً، والمتوفى عنها زوجها تخرج نهاراً، وبعض الليل، ولا تبيت في غير منزلها.

السكنى، فما بالهم في العدة قالوا: خروج ليلة خروج؟ قلنا: المعنى فيه - والله أعلم - أن حق الخروج متعلق بالمبيت فاخيط له، والحي يحمي شؤله<sup>(١)</sup> معقولاً، فلم يعتبر ذلك فيه.

**المسألة السابعة:** الآية عامة في كل متزوجة، مدخول بها أو غير مدخول بها، صغيرة أو كبيرة، أمة أو حرة، حامل أو غير حامل كما تقدم. وهي خاصة في المدة؛ فإن كانت أمة فتعتد نصف عدة الحرة إجماعاً، إلا ما يخفى عن الأصم؛ فإنه سوى فيه بين الحرة والأمة، وقد سبقه الإجماع، لكن لصممه لم يسمع به، وإذا انتصف فمن العلماء من قال: إنها شهران وخمس ليال، وهو مالك، ورأيت لغيره ما لم أرض أن أحكيه.

**المسألة الثامنة:** إذا مات الزوج ولم تعلم المرأة بذلك إلا بعد مضي مدة العدة فمذهب الجماعة أن العدة قد انقضت، ويروى عن علي أن العدة من يوم علمت، وبه قال الحسن. وقال نخوعاً منه عمر بن عبد العزيز والشعبي إن ثبت الموت بيته.

ووجهه أن العدة عبادة بتزك الزينة، وذلك لا يصح إلا بقصد، والقصد لا يكون إلا بعد العلم، يؤكد أنها لو علمت بموته فتركت الإحداد لانقضت العدة؛ فإذا تركت الإحداد مع عدم العلم فهو أهون؛ ألا ترى أن الصغيرة تنقضي عدتها ولا إحداد عليها.

**المسألة التاسعة:** إن لم تحض في الأربعة الأشهر فلا عدة لها عندنا في أشهر الأقوال.

وقال أبو حنيفة والشافعي وغيرهما: لا تفتقر إلى الحيض.

ودليلنا أن تأخير الحيض ربة توجب أن تستظهر له، إلا أن علماءنا قالوا: إذا لم يكن لها عادة بتأخير الحيض ولم تخش ربة بقيت تسعة أشهر من يوم وفاته.

وكيفية الاستظهار عندنا تكون بحيضة واحدة على ما بيناه في مسائل الفروع.

**المسألة العاشرة:** إن كانت الزوجة كتابية فلمالك فيها قولان: أحدهما: أنها كالمسلمة.

الثاني: أنها تعتد بثلاث حيض؛ إذ بها يبرأ الرحم؛ وهذا منه فاسد جداً؛ لأنه أخرجها من عموم آية الوفاة، وهي منها، وأدخلها في عموم آية الطلاق، وليست منها.

**المسألة الحادية عشرة:** في تنزيل هذه الأحكام: اعلما وفقكم الله أن المقصود بهذه العدة براءة الرحم من ماء الزوج؛ فامتناع النكاح إنما هو لأجل الماء الواجب صيانته أولاً. وامتناع عقد النكاح إنما هو لاستحالة وجوده شرعاً على محل لا يفيد مقصوده فيه وهو الحل. وامتناع الطيب والزينة لأنه من دواعيه، فقطعت الذريعة إليه بمنع ما يحصر عليه. وامتناع الخطبة لأن القول في ذلك والتصريح به أقوى ذريعة وأشد داعية من الطيب والزينة، فحرّم من طريق الأولى. وامتناع الخروج لبقاء الرقة الموجب غاية الحفيظة والعظمة. وحق أمر السكنى لكونه في الدرجة الخامسة من الحرمة، فأسقط

(١) في القاموس: ناقة شائل: تشول بذنبها للقاح، ولا لبن لها أصلاً، والشائلة من الإبل: ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فجف لبنها.

وجوبه أخبار من الأئمة، ثم رخص الله تعالى في التعريض على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْبَلَغُ﴾: يعني انقضت العدة فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن. هذا خطاب للأولياء، وبيان أن الحق في التزويج لهن فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف؛ أي من جائز شرعاً، يريد من اختيار أعيان الأزواج، وتقدير الصداق دون مباشرة العقد، لأنه حق للأولياء، كما تقدم دون وضع نفسها في غير كُفء، لأنه ليس من المعروف، وفيه الضرر وإدخال العار.

**الآية الثالثة والسبعون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَسْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَقْرَبُوا عَقْدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [الآية: ٢٣٥]. فيها عشر مسائل:

**المسألة الأولى:** حَرَّمَ الله تعالى النكاح في العدة، وأوجب التبرص على الزوجة، وقد علم سبحانه أن الخلق لا يستطيعون الصبر عن ذكر النكاح والتكلم فيه، فأذن في التصريح بذلك مع جميع الخلق، وأذن في ذكر ذلك بالتعريض مع العاقل له، وهو المرأة أو الولي؛ وهو في المرأة أكد. والتعريض هو القول المفهم لمقصود الشيء، وليس بنص فيه. والتصريح هو التنصيص عليه والإفصاح بذكره، مأخوذ من عرض الشيء وهو ناحيته، كأنه يحوم على النكاح ولا يسف عليه ويمشي حوله ولا ينزل به.

**المسألة الثانية:** في تفسير التعريض: وقد روي عن السلف فيه كثير، جماعه عندي يرجع إلى قسمين: الأول: أن يذكرها للولي؛ يقول لا تسبني بها. الثاني: أن يشير بذلك إليها دون واسطة.

فإن ذكر ذلك لها بنفسه ففيه سبعة ألفاظ: الأول: أن يقول لها: إني أريد التزويج. الثاني: أن يقول لها: لا تسبيني بنفسك؛ قاله ابن عباس. الثالث: أن يقول لها: إنك لجميلة، وإن حاجتي في النساء، وإن الله لسائق إليك خيراً. الرابع: أن يقول لها: إنك لنا فقة؛ قاله ابن القاسم. الخامس: إن لي حاجة، وأبشري فإنك نافقة، وتقول هي: قد أسمع ما تقول؛ ولا تزيد شيئاً؛ قاله عطاء. السادس: أن يهدي لها. قال إبراهيم: إذا كان من شأنه. وقال الشعبي مثله في: السابع: ولا يأخذ ميثاقها.

[٢٦٩] قالت سكينه بنت حنظلة بن عبد الله بن حنظلة: دخل عليّ أبو جعفر<sup>(١)</sup> وأنا في

[٢٦٩] ضعيف جداً. أخرجه الدارقطني ٢٢٤/٣ من طريق محمد بن محمد بن مخلد عن عباس بن محمد عن محمد بن الصلت عن عبدالرحمن بن سليمان، وهو ابن الغسيل، وإسناده ضعيف جداً، لكونه معضلاً، وذكره البغوي في «تفسيره» ٢٧٢ - بترقيمي - بدون إسناد، وتبعه الزمخشري في «الكشاف» ٢٨٢/١، وقال الحافظ في «تخریجه»: هكذا هو في كتاب النكاح لابن المبارك.. فذكره.

(١) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر.

عدّتي فقال: يا بنت حنظلة، قد علمتِ قرابتي من رسول الله ﷺ وحقّ جدّي عليّ. فقلت: غفر الله لك أبا جعفر، تخطبني في عدّتي وأنت يؤخّذُ عنك؟ فقال: أوّقد فعلت! إنما أخبرتك بقرابتي من رسول الله ﷺ وموضعي.

وقد دخل رسول الله ﷺ على أمّ سلمة - وكانت عند ابن عمها أبي سلمة فتوفّي عنها، فلم يزل رسول الله ﷺ يذكرُ لها منزلته من الله، وهو متحاملٌ على يده حتى أثار الحصارَ في يده من شدة تحامله، فما كانت تلك خطبة.

فانتحل من هذا فصلان: أحدهما: أن يذكرها لنفسها. الثاني: أن يذكرها لوليّها أو يفعل فعلاً يقوم مقام الذكر كأن يهدي لها.

والذي مال إليه مالك أن يقول: إني بك لمعجب، ولك محبّ، وفيك راغب. وهذا عندي أقوى التعريض، وأقرب إلى التصريح. والذي أراه أن يقول لها: إنّ الله تعالى سائقٌ إليك خيراً، وأبشري وأنت نافقة. فإن قال لها أكثر فهو إلى التصريح أقرب. ألا ترى إلى ما قال أبو جعفر الباقر، وإلى ما روي عن رسول الله ﷺ.

وأما إذا ذكرها لأجنبيّ فلا حرج عليه ولا حرج على الأجنبيّ في أن يقول: إنّ فلاناً يريد أن يتزوّجك إذا لم يكن ذلك بواسطة. وهذا التعريض ونحوه من الذرائع المباحة؛ إذ ليس كل ذريعة محظوراً، وإنما يختص بالحظر الذريعة في باب الرّبا، لقول عمر رضي الله عنه: فدعوا الرّبا والريبة وكلّ ذريعة ريبة؛ وذلك لعظيم حُرمة الرّبا وشدة الوعيد فيه من الله تعالى.

**المسألة الثالثة:** لما رفع الله تعالى الحرج في التعريض في النكاح قال علماء الشافعية: هذا دليل على أن التعريض بالقذف لا يوجب الحد؛ لأن الله تعالى لم يجعل التعريض في النكاح مقام التصريح؛ فأزلى ألا يكون هاهنا؛ لأن الحد يسقط بالشبهة. وهذا ساقط؛ فإنّ الله تعالى لم يأذن في التصريح في النكاح بالخطبة، وأذن في التعريض الذي يفهم منه النكاح؛ فهذا دليل على أن التعريض به يفهم منه القذف، والأعراض يجب صيانتها كما تجب صيانة الأموال والدماء، وذلك يوجب حدّ المعرض، لثلاث طرق الفسقة إلى أخذ الأعراض بالتعريض الذي يفهم منه ما يفهم بالتصريح.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿أَوْ أَكَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾: يعني: سترتم وأخفيتم في قلوبكم من ذكرهن، والعزيمة على نكاحهن؛ فرفع الله تعالى الحرج في ذلك؛ لعلمه بأنه لا بدّ منه تفضلاً منه حين علم أنه لا بدّ من ذكرهن، ثم قال تعالى وهي:

**المسألة الخامسة:** ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾: المعنى قد مُنِعْتُم التصريح بالنكاح وعقده، وأذن لكم في التعريض؛ فإياكم أن يقع بينكم مواعدة في النكاح، حين مُنِعْتُم العقد فيه.

وقد اختلف العلماء في السرّ المراد هاهنا على ثلاثة أقوال: الأول: أنه الزنا. الثاني: الجماع. الثالث: التصريح. واختار الطبري أنه الزنا؛ لقول الأعشى:

فلا تقربن جارة إن سرّها عليك حرام فأنكحن أو تأبدا<sup>(١)</sup>

والسر في اللغة يتصرف على معانٍ: أحدهما: ما تكلم به في سرّه وأخفى منه ما أضمر. الثاني: سرّ الوادي؛ أي شطّه. الثالث: سرّ الشيء: خياره. الرابع: أنه الزنا. الخامس: أنه الجماع. السادس: أنه فزج المرأة. السابع: سرّر الشهر: ما استسر الهلال فيه من لياليه.

وهذه الإطلاقات يدخل بعضها على بعض، ويرجع المعنى إلى الخفاء، فيعمّ به تارة ويخصّ أخرى، وترى سرّ الشيء خياره إنما هو لأنه يُخفى ويضنّ به، وترى أنّ سرّ الوادي شطّه؛ لأنه أشرفه؛ لأنّ حسن الوادي إنما يكون بالجلوس عليه لا فيه، ومنه سُميت السرية لأنها تتخذ للوطء، إذ الخدم يتخذون للتصرف والوطء، فسميت المخذة للوطء سرية من السرور، ومنه سمي فزج المرأة سرّاً لأنه موضعه.

فالمعنى هاهنا: لا تواعدوهن نكاحاً ولا وطئاً، فهو الذي حرّم عليكم في العدة، لأنه حرم عليهن النكاح في العدة إلى وقت محرّم عليهن ضرب الوعد فيه؛ وهذا بين لمن تأمّله.

**المسألة السادسة:** قال علماؤنا: إذا حرّم الوعد في العدة بالنكاح لأنه لا يجوز كان ذلك دليلاً على تحريم الوعد في التقابض في الصّرف في وقت لا يجوز إلى وقت يجوز فيه التقابض.

ومنه قول عمر رضي الله عنه: وإن استنظرك إلى أن يلج بيتّه فلا تنظره؛ وهذا بين، فإن الربا مثل الفزج في التحريم، وهذا بين عند التأمل.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾: وهو التعريض الجائز.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾: فهذه عامة للبيان؛ أي لا تواعدوا نكاحاً، ولا تعقدوه، حتى تُقضى العدة.

**المسألة التاسعة:** لو واعد في العدة ونكح بعدها استحَبَّ له مالك الفراق بطلقة تورعاً، ثم يستأنف خطبتها، وأوجب عليه أشهب الفراق؛ وهو الأصح.

**المسألة العاشرة:** إذا نكح في العدة وبنى فسُخِّ ولم ينكحها أبداً، قاله مالك وأحمد والشعبي، وبه قضى عُمر؛ لأنه استحل ما لا يحلّ له فحرّمه، كالقاتل في حرمان الميراث.

وقد استوفيناها في مسائل الخلاف دليلاً، وفي كُتب الفروع تفريعاً.

**الآية الرابعة والسبعون:** قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرَبُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّوْنَهُنَّ عَلَى الْوُسْعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [الآية: ٢٣٦]. فيها مسألة واحدة:

اختلف الناس في تقديرها؛ فمنهم من قال: معناها لا جناح عليكم إن طلقتم النساء المفروض

(١) البيت للأعشى، راجع ديوانه ١٠٣، طبعة دار الكتاب العربي.

لهنّ الصداق من قَبْل الدخول ما لم تمسوهنّ، وغير المفروض لهنّ قبل الفَرَض؛ قاله الطبري واختاره. ومنهم من قال: معناها إنّ طَلَقْتُمُ النساء ما لم تمسوهنّ ولم تفرضوا لهنّ فريضة. وتكون أو بمعنى الواو. الثالث: أن يكون في الكلام حذف، تقديره لا جناح عليكم إنّ طَلَقْتُمُ النساء فرضتم أو لم تفرضوا.

وهذه الأقوال ترجع إلى معنيين: أحدهما: أن تكون أو بمعنى الواو. الثاني: أن يكون في الكلام حذفٌ تقدّرُ به الآية، وتَبَقَّى أو على بابها، وتكون بمعنى التفصيل والتقسيم والبيان، ولا ترجع إلى معنى الواو، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُّوا﴾<sup>(١)</sup>. فإنها للتفصيل.

واحتج من قال إنها بمعنى الواو بأنه عطفٌ عليها بعد ذلك المفروض لهن. فقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، فلو كان الأول لبيان طلاق المفروض لهنّ قبل المسيس لما كرّر، وهذا ظاهر. وقد بيّنا في كتاب «ملجئة المتفقهين» ذلك.

ولا فرق في قانون العربية بين تقدير حذف، أو تكون أو بمعنى الواو؛ لأنّ المعاني تميّز بذلك، والأحكام تتفصل؛ فإن المطلقة التي لم تمس ولم يفرض لها لا تخلو من أربعة أقسام:

الأول: مطلقة قبل المس وبعد الفَرَض. الثاني: مطلقة بعد المسيس والفَرَض. الثالث: مطلقة قبل المسيس وبعد الفرض. الرابع: مطلقة بعد المس، وقَبْل الفرض.

وقد اختلف الناس في المثناة على أربعة أقوال دائرة مع الأربعة أقسام.

والصحيح أنّ الله تعالى لم يذكر في هذا الحكم إلا قسمين: مطلقة قبل المس وقَبْل الفَرَض، ومطلقة قبل المس وبعد الفَرَض؛ فجعل للأولى المثناة، وجعل للثانية نصف الصداق، وآلت الحال إلى أنّ المثناة لم يبيّن الله سبحانه وتعالى وجوبها إلا لمطلقة قبل المسيس والفَرَض. وأما مَنْ طَلقت وقد فُرِض لها فلها قبل المسيس نصف الفَرَض، ولها بعد المسيس جميع الفَرَض أو مهرٌ مثلها. الحكمة في ذلك أنّ الله سبحانه وتعالى قابل المسيس بالمهر الواجب ونصفه بالطلاق قبل المسيس، لما لحق الزوجة من رخص العقد، ووصم الحلّ الحاصل للزوج بالعقد، فإذا طلقها قبل المسيس والفرض ألزمه الله المتعة كفؤاً لهذا المعنى؛ ولهذا اختلف العلماء في وجوب المثناة؛ فمنهم من رآها واجبة لظاهر الأمر بها، وللمعنى الذي أبرزناه من الحكمة فيها.

وقال علماؤنا: ليست بواجبة لوجهين: أحدهما: أنّ الله تعالى لم يقدرها، وإنما وكلّها إلى اجتهد المقدّر، وهذا ضعيف؛ فإن الله تعالى قد وكل التقدير في النفقة إلى الاجتهاد، وهي واجبة، فقال: ﴿عَلَى الْوَيْعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾.

الثاني: أنّ الله تعالى قال فيها: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾: حقاً على المتقين، ولو كانت واجبة لأطلقها على الخلق أجمعين؛ فتعليقها بالإحسان وليس بواجب، وبالتقوى - وهو معنى خفي - دلّ

(١) سورة الإنسان: ٢٤.

على أنها استحباب، يؤكد أنه قال تعالى في العفو عن الصداق: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(١)</sup>، فأضافه إلى التقوى وليس بواجب؛ وذلك أن للتقوى أقساماً بينها في كتب الفقهاء؛ ومنها واجب، ومنها ما ليس بواجب؛ فليُنظر هنالك.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٢)</sup> فذكرها لكل مطلقة؟

قلنا: عنه جوابان: أحدهما: أن المتاع هو كل ما يُنتفع به؛ فمن كان لها مهر فمتاعها مهرها، ومن لم يكن لها مهر فمتاعها ما تقدم. الثاني: أن إحدى الآيتين حقيقة دون الأخرى، وذلك بين في «مسائل الخلاف»، فليُنظر هنالك إن شاء الله تعالى.

**الآية الخامسة والسبعون:** قوله تعالى: ﴿وَأِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَلَدَى يَدَيْهِ عَقْدَةُ الزَّكَاءِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [الآية: ٢٣٧]. فيها ثماني مسائل:

**المسألة الأولى:** هذا القسم هو أحد الأقسام المتقدمة، وهو مطلقة قبل المسيس وبعد الفرض، فلها نصف المفروض واجباً، كما أن للمتقدمة المُنعة مستحبة.

**المسألة الثانية:** إن المطلقة قبل المسيس لها نصف المهر، وإن خلا بها، ولا تضر الخلوة بالمهر، إلا أن يقترن بها مسيس في مشهور المذهب؛ وبه قال الشافعي.

وقال أبو حنيفة: يتقرر المهر بالخلوة؛ وظاهر القرآن يدل على ما قلناه.

فإن قيل: الآية حجة عليكم؛ لأنه لو خلا وقبل ولمس قلتم لا يتقرر المهر.

قلنا: المسيس هاهنا كناية عن الوطء بإجماع؛ لأن عندكم أنه لو خلا ولم يلمس ولا قبل يتقرر المهر، ولم يوجد هنا مس ولا وطء؛ وهذا خلاف الآية ومراعاة الظاهر.

**المسألة الثالثة:** لما قسم الله تعالى حال المطلقة إلى قسمين؛ مطلقة سمي لها فرض، ومطلقة لم يُسم لها فرض دل على أن نكاح التفويض جائز، وهو كل نكاح عُقد من غير ذكر الصداق؛ ولا خلاف فيه؛ ويُفرض بعد ذلك الصداق. فإن فرض التحق بالعقد وجاز، وإن لم يفرض لها وكان الطلاق لم يجب صداق إجماعاً، وإن فرض بعد عقد النكاح وقبل وقوع الطلاق، فقال أبو حنيفة: لا يتنصف بالطلاق؛ لأنه لم يجب بالعقد، وهذا خلاف الظاهر من قوله تعالى: ﴿وَأِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾. وخلاف القياس أيضاً؛ فإن الفرض بعد العقد يلحق بالعقد؛ فوجب أن يتنصف بالطلاق أضله الفرض المقترن بالعقد.

**المسألة الرابعة:** فإن وقع الموت قبل الفرض فقال مالك: لها الميراث دون الصداق<sup>(٣)</sup>. وخالف في

(٢) سورة البقرة: ٢٤١.

(١) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٣) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٠/ ١٤٩- ١٥٠ في شرح المسألة ١٢٠٩ «ولو مات أحدهما قبل الإصابة، وقبل الفرض، ورثه صاحبه، وكان لها مهر نساها» قال الإمام الموفق: أما الميراث فلا خلاف فيه، =

ذلك الشافعي وأبو حنيفة، فقالوا: يجب لها الصّدق والميراث، واحتجّوا بما روى جماعة منهم النسائي، وأبو داود

[٢٧٠] «أن النبي ﷺ قضى في بزّوع بنت واشق وقد مات زوجها قبل أن يفرض لها - بالمهر

[٢٧٠] صحيح. أخرجه النسائي ١٢٢/٦ - ٣٣٥٨/١٢٣ وابن حبان ٤١٠١ والحاكم ١٨٠/٢ والبيهقي ٢٤٥/٧ كلهم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود: أنه أتاه قوم فقالوا: إن رجلاً منا تزوج امرأة، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يجمعها إليه حتى مات، فقال: عبدالله: ما سئلت منذ فارقت رسول الله ﷺ أشدّ علي من هذه فأتوا غيري، فاختلفوا إليه فيها شهراً، ثم قالوا في آخر ذلك: من نسال إن لم نسالك وأنت من جلة أصحاب محمد ﷺ بهذا البلد، ولا نجد غيرك، قال: سأقول فيها بجهد رأيي، فإن كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه برآء، أرى أن أجعل لها صداق نساها لا وكس ولا شطط، ولها الميراث، وعليها العدة، أربعة أشهر وعشراً، قال: وذلك يسمع أناس من أشجع، فقاموا، فقالوا: نشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله ﷺ في امرأة منا يقال لها بزّوع بنت واشق، قال: فما رئي عبدالله فرح فرحة يومئذ إلا بإسلامه لفظ النسائي بحرفيته، وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وجهالة الصحابي لا تضر إن صح الإسناد، وقد صح والحمد لله، وقد ورد من وجوه متعددة، وفيها أن المخبر لابن مسعود هو معقل بن سنان الأشجعي. فقد أخرجه أبو داود ٢١١٥ والنسائي ١٢٢/٦ وابن ماجه ١٨٩١ وابن الجارود ٧١٨ وابن حبان ٤٠٩٩ وابن أبي شيبة ٣٠٠/٤ والبيهقي ٢٤٥/٧ من طريق عبدالرحمن بن مهدي عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وهذا إسناد كالشمس، ومعقل بن سنان المخبر لابن مسعود صحابي معروف، ويكفيه إثبات ابن مسعود لخبره ولصحبته، وأخرجه عبدالرزاق ١٠٩٨ و١١٧٤٥ والترمذي ١١٤٥ وابن الجارود ١٨ من طرق متعددة عن الثوري بمثل الإسناد المتقدم، وتوبع الثوري، فقد أخرجه النسائي ١٢١/٦ وابن حبان ٤١٠٠ عن زائدة عن منصور به، وهذا على شرط مسلم، وتوبع إبراهيم وعلقمة، فقد أخرجه ابن أبي شيبة ٣٠٠/٤ وأبو داود ٢١١٤ وابن ماجه ١٨٩١ وصححه ابن حبان ٤٠٩٨ والحاكم ١٨٠/٢ والحاكم ١٨١ كلهم عن الثوري عن فراس الهمداني عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود، وإسناده صحيح على شرطهما، كما قال الحاكم، وله طرق أخرى، استوفيتها في «فتح القدير» ٣١٣/٤ للكمال بن الهمام، وقال الترمذي: حسن صحيح، وبه يقول: الثوري وأحمد وإسحق، وقال الشافعي: إذا ثبت حديث بروع لكانت الحجة بما روي عن النبي ﷺ، وروي عن الشافعي أنه رجع بمصر بعد هذا القول، وقال بحديث بروع اهـ. والعجب لم يذكر الترمذي أنه مذهب أبي حنيفة. وقال ابن حبان محتجاً بهذا الحديث: باب ذكر الخبر المدحض قول من نفى تصحيح هذه السنة التي ذكرناها من طريق النقل. وأما الحاكم، فقال: سمعت شيخنا أبا عبدالله يقول: لو حضرت مجلس الشافعي لقمت على رؤوس الناس، وقلت: قد صح الحديث، فقل به!! ووافقه الذهبي، وأبو عبدالله هو يعقوب بن محمد شيخ الحاكم، وقد أكثر في الرواية عنه في المستدرک وغيره. وقد صحح البيهقي أسانيد

= فإن الله تعالى فرض لكل واحد من الزوجين فرضاً، وعقد الزوجية ههنا صحيح فيورث به.

وأما الصّدق: فإنه يكمل لها مهر نساها في الصحيح من المذهب، وإليه ذهب ابن مسعود وابن شبرمة وابن أبي لیلی والثوري وإسحاق، وروي عن علي وابن عباس وابن عمر والزهري وربيعه ومالك والأوزاعي: لا مهر لها، وقال أبو حنيفة كقولنا في المسلمة، وكقولهم في الذمية، وعن أحمد رواية أخرى، لا يكمل ويتنصف، وللشافعي قولان كالروایتين. ولنا حديث ابن مسعود ومعقل بن سنان اهـ ملخصاً. وانظر «فتح القدير» للكمال بن الهمام ٤/ ٣١٢-٣١٣ بتخريجي، والله الموفق.



والميراث والعدة». والحديث ضعيف<sup>(١)</sup>؛ لأن رواه<sup>(٢)</sup> مجهول؛ ودليلنا أنه فراق في نكاح قبل الفرض فلم يجب فيه صداق أصله الطلاق، وقد خرج الحديث المتقدم أبو عيسى، وقال: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح، وقد روى عنه من غير وجه.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَفْوتَ الَّذِي يَدْرُهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾:

الواجب لهن من الصداق أذن الله تعالى لهن في إسقاطه بعد وجوبه؛ إذ جعله خالص حقهن يتصرفن بالإمضاء والإسقاط كيف شئن إذا ملكن أمر أنفسهن في الأموال ورشدن.

**المسألة السادسة:** ﴿أَوْ يَفْوتَ الَّذِي يَدْرُهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾: وهي معضلة اختلف العلماء فيها:

فقيل: هو الزوج؛ قاله علي وشريح وسعيد بن المسيب وجبير بن مطعم ومجاهد والثوري؛ واختاره أبو حنيفة والشافعي في أصح قوليهِ. ومنهم من قال: إنه<sup>(٣)</sup> الولي؛ قاله ابن عباس، والحسن، وعكرمة، وطاوس، وعطاء، وأبو الزناد، وزيد بن أسلم، وربيعة، وعلقمة، ومحمد بن كعب، وابن شهاب، وأسود بن يزيد، وشريح الكندي، والشعبي، وقتادة.

واحتج من قال: إنه الزوج بوجوه كثيرة، لبابها ثلاثة:

الأول: أن الله تعالى ذكر الصداق في هذه الآية ذكراً مُجْمَلاً من الزوجين، فحمل على المفسر في غيرها، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾<sup>(٤)</sup> فأذن الله تعالى للزوج في قبول الصداق إذا طابت نفس المرأة بتركه.

وقال أيضاً: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَتِنَا وَإِنَّمَا تُمْسِكُنَّ﴾<sup>(٥)</sup>. فنهى الله تعالى الزوج أن يأخذ مما أتى المرأة إن أراد طلاقها.

هذا الحديث، ونقل الزينعي كلاماً طويلاً عن البيهقي في تصحيح هذا الحديث، فيجب المصير إليه عند الشافعية، لأن أئمة الحديث عندهم: ابن حبان والحاكم والبيهقي، قد صححوا هذا الحديث، وقد علق الشافعي رحمه الله القول بصحته، فلزمهم العمل به، والله أعلم. وانظر «فتح القدير» لابن الهمام ٣١٣/٤ بتخريجي، ونصب الراية للإمام الزيلعي ٢٠٢/٣، والله الموفق.

(١) كذا قال المصنف رحمه الله!! والصواب أنه صحيح.

(٢) هذا مدفوع، فإن رواه في عامة الروايات هو معقل بن سنان، وهو صحابي معروف، وقد أثبت صحبته كل من روى عنه هذا الحديث ضمناً، ابتداء من ابن مسعود رضي الله عنه ثم من التابعين علقمة والأسود ومسروق والشعبي وغيرهم ثم الثوري وابن مهدي ومنصور والنخعي ثم أئمة الحديث الذين أسندوا هذا الحديث، فهؤلاء كلهم قد أثبت صحة الحديث، وصحبة معقل بن سنان، ثم إن جهالة الصحابي لا تضر على فرض الجهالة، والله أعلم.

(٣) سياق الآية وسبقها يرجح قول من قال المراد بالولي، ولي المرأة، والله أعلم، وهو الذي سيرجحه المصنف فيما بعد.

(٤) سورة النساء: ٢٠.

(٥) سورة النساء: ٤.

الثاني: قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَقُولَ﴾: يعني النساء، أو يَغْفُوَ الذي بيده عُقْدَةُ النكاح: يعني الزوج، معناه يبذل جميع الصداق. يقال: عفا بمعنى بَدَل، كما يقال: عفا بمعنى أسقط. ومعنى ذلك وحكمته أَنَّ المرأةَ إذا أسقطت ما وجب لها من نَصْفِ الصداق تقولُ هي: لم يَنْتَلِ مني شيئاً ولا أدرك ما بذل فيه هذا المال بإسقاطه، وقد وجب إبقاء للمروءة واتقاء في الديانة. ويقول الزوج: أنا أترك المالَ لها لأنني قد نِلْتُ الحِلَّ وابتذلتها بالطلاق فتركه أقرب للتقوى وأخلص من اللاتمة.

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾: وليس لأحد في هبة مالٍ لآخر فضل؛ وإنما ذلك فيما يهبه المُفْضَل من مال نفسه، وليس للولي حق في الصداق. واحتج مَنْ قال: إنه الوليُّ بوجوه كثيرة؛ نُخبِئُها أربعة:

الأول: قالوا: الذي بيده عُقْدَةُ النكاح الوليُّ، لأن الزوج قد طَلَّق؛ فليس بيده عُقْدَةُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾<sup>(١)</sup>، وهذا يستمر مع الشافعي دون أبي حنيفة الذي لا يرى عُقْدَةَ النكاح للولي.

الثاني: أنه لو أراد الأزواج لقال: إِلَّا أَنْ تَغْفُوا أو تَغْفُونَ، فلما عدل من مخاطبة الحاضر المبدوء به في أول الكلام إلى لفظ الغائب دلَّ على أن المراد به غَيْرُهُ.

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿إِلَّا أَنْ يَقُولَ﴾: يعني يسقطن. وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَغْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ لا يتصور الإسقاط فيه إِلَّا مِنَ الوليِّ؛ فيكون معنى اللفظ الثاني هو معنى اللفظ الأول بعينه، وذلك أنظم للكلام.

الرابع: أنه تعالى قال: ﴿إِلَّا أَنْ يَقُولَ﴾، يعني يسقطن، أو يَغْفُوَ الذي بيده عُقْدَةُ النكاح، يعني يسقط؛ فيرجع القول إلى النصف الواجب بالطلاق الذي تُسْقِطُهُ المرأة، فأما النصف الذي لم يجب فلم يَجْرِ له ذِكْرٌ.

المسألة السابعة: في المختار: والذي تحقَّق عندي بعد البحث والسَّبر أن الأظهر هو الوليُّ لثلاثة<sup>(٢)</sup> أوجه:

أحدها: أَنَّ الله تعالى قال في أول الآية: ﴿وَلَنْ تَلْفُتُوهُمْ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَفْتُمْ مَا فَرَضْتُمْ﴾، فذكر الأزواج وخاطبهم بهذا الخطاب، ثم قال: ﴿إِلَّا أَنْ يَقُولَ﴾ فذكر النسوان... ﴿أَوْ يَغْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ فهذا ثالث؛ فلا يردُّ إلى الزوج المتقدم إِلَّا لو لم يكن لغيره وجودٌ، وقد وُجِدَ وهو الوليُّ، فلا يجوزُ بعد هذا إسقاط التقدير بجعل الثلاث اثنين من غير ضرورة.

الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿أَوْ يَغْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، ولا إشكال في أَنَّ الزوجَ بيده

(١) سورة البقرة.

(٢) هذا هو الراجح إن شاء الله، والله در القاضي ابن العربي، حيث بين ذلك، فأصبح ظاهراً جلياً إن شاء الله، والله الموفق

عُقْدَةُ النِّكَاحِ لِنَفْسِهِ، وَالْوَلِيُّ بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ لَوْلِيَّتِهِ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الَّذِي يَبَاشِرُ الْعَقْدَ الْوَلِيُّ؛ فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ أَصُولُ الْعَفْوِ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ بَيَّنَّاها قَبْلُ، وَشَرَحْنَاهَا فِي «مَسَائِلِ الْخِلَافِ».

فَقَدْ ثَبِتَ بِهَذَا أَنَّ الْوَلِيَّ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ، فَهُوَ الْمَرَادُ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ يَتَرَاضِيَانِ فَلَا يَنْعَقِدُ لِهَمَا أَمْرٌ إِلَّا بِالْوَلِيِّ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْعُقُودِ، فَإِنَّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ يَسْتَقِلَّانِ بَعْدَهُمَا.

الثَّالِثُ: إِنَّ مَا قُلْنَا أَنْظَمُ فِي الْكَلَامِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْمَرَامِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ امْرَأَةٍ تَعْفُو، فَإِنَّ الصَّغِيرَةَ أَوْ الْمَحْجُورَةَ لَا عَفْوَ لَهَا، فَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى الْقَسَمَيْنِ، وَقَالَ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾ إِنَّ كُنْ لَذَلِكَ أَهْلًا، أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ إِلَيْهِ. وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ الْأَبُ فِي ابْنَتِهِ الْبِكْرِ، وَالسَّيِّدُ فِي أُمَّتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ هُمَا اللَّذَانِ يَتَصَرَّفَانِ فِي الْمَالِ وَيَنْفَعُ لِهَمَا الْقَوْلُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ فِي الْمَالِ بِمَا يَكُونُ حِظًّا لِابْنَتِهِ، فَأَمَّا الْإِسْقَاطُ فَلَيْسَ بِحِظٍّ وَلَا نَظَرٍ. قُلْنَا: إِذَا رَأَاهُ كَانَ؛ فَإِنَّا أَجْمَعُنَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ عَقَدَ نِكَاحَهَا بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِهَا نَفَذَ؛ وَهَذَا إِسْقَاطُ مَخْصُصٍ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ نَظَرًا مَضَى.

فَإِنْ قِيلَ: فَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ وَلِيٍّ، فَلَمْ خَصَّصْتُمُوهُ بِهِذَيْنِ؟ قُلْنَا: كَمَا هُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ زَوْجَةٍ وَخُصَّصَ فِي الصَّغِيرَةِ وَالْمَحْجُورَةِ.

وَأَمَّا مُتَعَلِّقٌ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الزَّوْجُ فَضَعِيفٌ، أَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ ذَكَرَ الْأَزْوَاجَ فِي الْآيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ اسْتَشْهَدَا بِهِمَا فَقَدْ ذَكَرَ الْوَلِيَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَجَاءَتْ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا مَبِينَةً وَالْفَوَائِدُ الثَّلَاثَةُ مَعْتَبَرَةً، وَعَلَى قَوْلِهِمْ يَسْقُطُ بَعْضُ الْبَيَانِ. وَأَمَّا قَوْلُهُمُ الثَّانِي فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، لِأَنَّ مَجِيءَ الْعَفْوِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ مِنَ الْجِهَتَيْنِ أَبْلَغُ فِي الْفَصَاحَةِ وَأَوْفَى فِي الْمَعْنَى مِنْ مَجِيئِهِ بِمَعْنَيْنِ، لِأَنَّ فِيهِ إِسْقَاطَ أَحَدِ الْعَافِيَيْنِ، وَهُوَ الْوَلِيُّ الْمُسْتَفَادُ إِذَا كَانَ الْعَفْوُ بِمَعْنَى الْإِسْقَاطِ. وَأَمَّا نَذْبُ الزَّوْجِ إِلَى إِعْطَاءِ الصَّدَاقِ كُلِّهِ فِي الْآيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ذَكَرُوا فَذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ. وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يُمَيِّزَ الْوَلِيَّ عَنِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةَ بِمَعْنَى يَخْصُّهُ، فَكُنِيَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي يَكُونُ عَقْدُ النِّكَاحِ﴾ بِكُنَايَةِ مُسْتَحْسِنَةٍ، فَكَانَ ذَلِكَ أَبْلَغُ فِي الْفَصَاحَةِ، وَأَتَمُّ فِي الْمَعْنَى، وَأَجْمَعُ لِلْفَوَائِدِ. وَأَمَّا الرَّابِعُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ وَتَعَلَّقَهُمْ بِأَنَّ الْإِفْضَالَ لَا يَكُونُ بِمَالٍ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا الْإِفْضَالُ يَكُونُ بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَكُونُ بِذَلِكَ مَا تَمْلِكُهُ يَدُهُ. وَالثَّانِي بِإِسْقَاطِ مَا يَمْلِكُ إِسْقَاطَهُ، كَمَا يَتَفَضَّلُ عَلَيْهِ بِأَنْ يَزُوجَهُ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ.

المسألة الثامنة: هذه الآية حجة على صحة المشاع، لأن الله تعالى أوجب للمرأة بالطلاق نصفَ الصداق، فعفوها للرجل عن جميعه كعفو الرجل، ولم يفصل بين مشاع ومقسم.

وقال أبو حنيفة: لا تصح هبة المشاع إلا بعد القسمة، والذي انفصل به المهر عن عموم الآية أن الله سبحانه إنما بين تكميلاً ثبت بنفس العفو دون شرط قبض ذلك في عفو المرأة؛ والمهر دين؛ أو في عفو الرجل، والمهر مقبوض دين على المرأة. فأما المعين فلا يكمل العفو فيه إلا بقبض متصل به، أو

قَبْضُ قائمِ يَنْوُبُ عن قَبْضِ الهبة، ولئن حملت الآيةُ على عَفْوٍ بشرطِ زيادةِ القَبْضِ، فنحن لا نَشْتَرِطُ إِلَّا تَمَامَهُ، وتَمَامُهُ بالقِسْمة، فَالْاِخْتِلَافُ إلى كَيْفِيَةِ القَبْضِ.

قال القاضي ابن العربي: هذا الانفصالُ إنما يستمرُّ بظاھرِهِ على أصحابِ الشافعي الذين يشترطون في الهبة القَبْضَ. فأما نحن فلا نرى ذلك؛ فلا يصحُّ لهم هذا الانفصالُ معنا، فَإِنَّ نَفْسَ العفو ممن عفا يخلَصُ مِلْكَاً لمن عَفِيَ له. وأما أصحابُ الشافعي فلا يصحُّ لهم هذا معهم من طريق أخرى، وهي أَنَّ الآيةَ بمطلقها تفيدُ صحَّةَ هبة المشاع، مع كونه مشاعاً، وافتقارُ الهبة إلى القَبْضِ نظرٌ يؤخذ من دليل يخصُّ تلك النازلة؛ فمشرط القِسْمة مفتقرٌ إلى دليل، ولما يجوده إلا من طريق المعنى ينبنى على اشتراطِ القَبْضِ؛ ونحن لا نسلِّمُهُ، وليس التمييز من القَبْضِ أصلاً في وِرْدٍ ولا صَدَرٍ، فصَحُّ تعلقنا بالآية وعمومها وسلمتْ مِنْ تشغييهم.

**الآية السادسة والسبعون:** قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [الآية: ٢٣٨]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا﴾: المحافظة: هي المداومةُ على الشيء والمواظبة، وذلك بالتمادي على فعلها، والاحتراس من تضييعها، أو تضييع بعضها.

وحَفِظَ الشيء في نفسه مراعاةً أجزائه وصفاته، ومنه كتاب عمر: من حَفِظَهَا وحَافَظَ عليها حَفِظَ دينه؛ فيجب أولاً حَفِظُهَا ثم المحافظة عليها؛ بذلك يتم الدين.

**المسألة الثانية:** لا شك في انتظام قوله تعالى الصلوات للصلاة الوسطى، لكنه خصَّصها بعد ذلك بالذكر تنبيهاً على شَرَفِهَا في جنسها ومقدارها في أخواتها. كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾<sup>(١)</sup> تنبيهاً على شرف الملكين، وكما قال تعالى: ﴿فِيهَا فَكْهَةٌ وَغُلٌّ رَبَّى﴾<sup>(٢)</sup> تنبيهاً على وَجْهِ الزيادة في مقدارهما بين الفاكهة.

**المسألة الثالثة:** في معنى تسميتها وُسْطَى: وفي ذلك احتمالات:

الأول: أنها وُسْطَى من الوسط، وهو العَدْلُ والخيار والْفَضْلُ، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُكُمْ أَوْ أَقْلُ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، يعني الأفضل في الآيتين. الثاني: أنها وسط في العدد؛ لأنها خمس صلوات تكتفيها اثنتان من كل جهة. الثالث: أنها وَسْط من الوقت. قال ابن القاسم: قال مالك: الصبح هي الوُسْطَى لأن الظهر والعصر في النهار، والمغرب والعشاء في الليل، والصبح فيما بين ذلك، وهي أَقْلُ الصلوات قَدْرًا.

والظهرُ والعَصْرُ تُجْمَعان، والمغربُ والعشاءُ تَجْمَعان، ولا تجمع الصبحُ مع شيء من الصلوات،

(٣) سورة البقرة: ١٤٣.

(٤) سورة القلم: ٢٨.

(١) سورة البقرة: ٩٨.

(٢) سورة الرحمن: ٦٨.

وهي كثيراً ما تفوتُ النَّاسَ وينامون عنها. وقال نحوه زيد بن أسلم في توسط الوقت.

وروي عن ابن عباس أنها الوُسْطَى؛ لأنها تصلَّى في سوادٍ من الليل وبياض من النهار، وكثيراً ما تفوتُ النَّاسَ. قال ابن عباس أيضاً - وقد قَنَّت في الصُّبح: هذه هي الصلاة الوسطى؛ قال الله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾.

**المسألة الرابعة:** في تحقيقها: يبعدُ في الشريعة أن تسمَّى وُسْطَى بعددٍ أو وقت وما العدد والزمان من الحظِّ في الوسط والتخصيص عليه، وقد كان اللبیب يمكنه أن يبدىء في ذلك ويُعيد، إلا أنه تكلف، والحقُّ أحقُّ أن يتَّبَعَ. قال الله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾، معناه لفضلهنَّ، وخُصُّوا الفضلى منهن بزيادة محافظة؛ أي الزائدة الفُضْل، وتعيينها متعدراً.

وقد اختلف العلماء فيها على سبعة أقوال<sup>(١)</sup>: الأول: أنها الظُّهر؛ قاله زيد بن ثابت. الثاني: أنها العَصْر؛ قاله عليّ في إحدى روايته. الثالث: المغرب؛ قاله البراء. الرابع: أنها العشاء الآخرة. الخامس: أنها الصُّبح؛ قاله ابن عباس، وابن عمر، وأبو أمامة، والرواية الصحيحة<sup>(٢)</sup> عن عليّ. السادس: أنها الجمعة. السابع: أنها غَيْرُ معيَّنة.

وكل قول من هذه الأقوال مستندٌ إلى ما لا يستقلُّ بالدليل: أما مَنْ قال: إنها الظهر، فلأنها أول صلاةٍ فُرِضَتْ. وأما مَنْ قال: إنها العصر، فتعلَّقَ بحديثٍ عليٍّ رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>، عن النبي ﷺ:

[٢٧١] «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً»<sup>(٤)</sup>.

-----

[٢٧١] صحيح. أخرجه عبد الرزاق ٢١٩٢ والطيالسي ١٦٤ وأحمد ١٥٠/١ والطحاوي في «المعاني» ١٧٣/١ والطبري ٥٤٢٦ و٥٤٣١ والبيهقي ٤٦٠/١ والبغوي في «معالم التنزيل» ٢٧٧ - بترقيمي - وفي «شرح السنة» ٣٨٨ من طرق عن عاصم بن بهدلة عن زرين حبش قال: قلنا لعبيدة السلماني: سأل علياً عن الصلاة الوسطى، فسأله، قال: كنا نرى أنها صلاة الفجر حتى سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم الخندق... الحديث. وهذا إسناد حسن لأجل عاصم بن أبي النجود، وقد توبع، فقد أخرجه البخاري ٢٩٣١ و٤١١١، و٤٥٧٣ و٦٣٩٦ ومسلم ٦٢٧ وأبو داود ٤٠٩ والترمذي ٢٩٨٤ والنسائي ٢٣٦/١ والدارمي ٢٨٠/١ وأحمد ١/١٢٢ - ١٣٧ - ١٥٣ والطبراني ٥٤٢٥ و٥٤٣٢ من طرق عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي مرفوعاً. وأخرجه مسلم ٦٢٧ ح ٢٠٥ وعبد الرزاق ٢١٩٤ وأحمد ١/١٨١ - ١١٣ والطبري ٥٤٢٧ و٥٤٢٩ والبيهقي ٤٦٠/١ من طرق عن الأعمش عن أبي الضحى عن شتير بن شكل عن علي مرفوعاً به. وله شاهد من حديث ابن مسعود، أخرجه مسلم ٦٢٨ والترمذي ١٨١ و٢٩٨٥ والطيالسي ٣٦٦ وأحمد ١/٣٩٢ - ٤٠٣ والطبري ٥٤٣٣ والطحاوي ١٧٤/١ والبيهقي ٤٦١/١ من طريق مرة بن شراحيل عن ابن

(١) الراجح من هذه الأقوال قول من قال: إنها صلاة العصر، كذا جاء في غير حديث مرفوع، وهي صحاح، ويلى هذا القول قول من قال: صلاة الفجر، وباقي الأقوال ضعيفة لا يعول عليها.

(٢) بل الصحيح عنه أنها صلاة العصر كما سيأتي في صدر الحديث الآتي.

(٣) زيادة عن كتب التخریج يقتضيها السياق.

(٤) فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٢/ ١٨ - ١٩ - ٢٠: فصل: وصلاة العصر هي الصلاة =

وأما مَنْ قَالَ: إنها المغرب، فلائها وثر بين أشفاع. وأما مَنْ قَالَ: العشاء، فلائها وَسَطَى صلاة الليل بين المغرب والصبح. وأما مَنْ قَالَ: إنها الصبح؛ فلائها في وقت متوسط بين الليل والنهار؛ قاله مالك وابن عباس. وقال غيرهما: هي مشهودة، والعَصْرُ وإن كانت مثلها فتزيد الصبح عليها بوجهين: أحدهما: أنها أثقل الصلوات على المنافقين. والثاني؛ أن في الموطأ عن عائشة:

[٢٧٢] «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر، وقوموا لله قانتين» [قالت عائشة: سمعتها من رسول الله ﷺ] <sup>(١)</sup>. وهذا يدل على أن الصلاة الوسطى غير صلاة العصر <sup>(٢)</sup>.

-----  
مسعود مرفوعاً. وانظر «تفسير البغوي» ٢٧٧ بتخريجي، والله الموفق.

[٢٧٢] صحيح. أخرجه مالك ١٣٨/١ ومسلم ٦٢٩ وأبو داود ٤١٠ والترمذي ٢٩٨٢ والنسائي في «التفسير» ٦٦ وأحمد ٦/٧٣-١٧٨ والطحاوي في «المعاني» ١٧٢/١ وابن أبي داود في «المصاحف» ص ٨٤ والبيهقي ٤٦٢/١ والبغوي في «التفسير» ٢٧٦- بترقيمي - وفي «شرح السنة» ٣٨٧ كلهم عن مالك عن زيد بن أسلم عن القعقاع بن حكيم عن أبي يونس مولى عائشة قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً، وقالت: إذا بلغت هذه الآية فأذني «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى» فلما بلغت آذنتها، فأملت علي «حافظوا...». بمثله، مع الزيادة التي استدركتها.

= الوسطى في قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم منهم: علي وأبو هريرة وأبو أيوب وأبو سعيد، وعبيدة السلماني والحسن والضحاك وأبو حنيفة وأصحابه، وروي عن زيد وعائشة، أنها صلاة الظهر، وقال طاوس وعكرمة وعطاء ومجاهد والشافعي: هي الصبح اهـ. ملخصاً. وقال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٢٨/٥: اختلف العلماء في ذلك، فقال جماعة هي العصر، ومن نقل عنه هذا: علي وابن مسعود وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد وأبو هريرة وعبيدة السلماني والحسن وإبراهيم النخعي وقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وداود وابن المنذر وغيرهم. قال الترمذي: هو قول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم. وقال الماوردي من أصحابنا: هذا مذهب الشافعي رحمه الله لصحة الأحاديث فيه، وإنما نص على أنها الصبح، لأنه لم يبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر، ومذهبه اتباع الحديث. وقالت طائفة: هي الصبح، ومن نقل عنه هذا القول: عمر ومعاذ وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن أنس ومالك والشافعي وجمهور أصحابه، وقالت طائفة: هي الظهر، نقلوه عن زيد بن ثابت وأسامة بن زيد وأبي سعيد وعائشة وعبدالله بن شداد، ورواية عن أبي حنيفة اهـ. ملخصاً. فأرجح هذه الأقوال الأول ثم الثاني ثم الثالث، وما سوى هذه الأقوال، فليس بشيء، وأدلتها واهية جداً.

(١) زيادة عن الموطأ وصحيح مسلم وكتب التخریج.

(٢) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٥/١٣٠-١٣١: «صلاة العصر» هكذا هو في الروايات بالواو، واستدل بعض أصحابنا على أن الوسطى ليست العصر، لأن العطف يقتضي المغايرة، لكن مذهبنا، أن القراءة الشاذة، لا يحتج بها اهـ. باختصار.

قلت: هذه الزيادة تفسيرية، والمعنى: حافظوا على الصلوات الوسطى أي صلاة العصر، ويؤيد ذلك أن مسلماً رحمه الله بوب عند هذا الحديث بقوله «دليل من قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر».

وكذا ذكره أبو داود في باب «وقت صلاة العصر». ويقوي ذلك ما أخرجه مسلم ٦٣٠ عن شقيق بن عقبة عن البراء قال: نزلت هذه الآية «حافظوا على الصلوات وصلاة العصر» فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله فنزلت =

ويعارض حديث علي رضي الله عنه ويبيّن أنّ المراد به أنها كانت وسطى بين ما فات وبقي .  
وأما من قال: الجمعة: فلأنها تختص بشروط زائدة؛ وهذا يدل على شرفها وفضلها.

وأما من قال: إنها غير معينة<sup>(١)</sup>، فلتعارض الأدلة وعدم الترجيح؛ وهذا هو الصحيح؛ فإن الله خبأها في الصلوات كما خبأ ليلة القدر في رمضان، وخبأ الساعة في يوم الجمعة، وخبأ الكبائر في السيئات؛ ليحافظ الخلق على الصلوات، ويقوموا جميع شهر رمضان، ويلزموا الذكر في يوم الجمعة كله، ويجتنبوا جميع الكبائر والسيئات.

**المسألة الخامسة:** قال بعض علمائنا: في هذه الآية فائدة؛ وهي الرد على أبي حنيفة في قوله: إن الوتر واجب؛ لأن الوسط إنما يعدّ في عدد وتر؛ ليكون الوسط شفعا يحيط به من جانبيه؛ وإذا عدت الصلوات الواجبات ستاً لم تكن الواحدة وسطاً؛ لأنها بين صلاتين من جهة، ويبيّن ثلاث صلوات من أخرى؛ وهذا مبني على أن الوسط معتبر بالعدد أو بالوقت؛ وقد بينا أن ذلك محتمل لا يدل على تعيينه دليل.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾: اعلموا وفقكم الله تعالى أن القنوت يرد على معان، أمهاتها أربع: الأول: الطاعة؛ قاله ابن عباس. الثاني: القيام؛ قاله ابن عمر، وقرأ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ مَّائَةً أَلَيْلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾<sup>(٢)</sup>.

[٢٧٣] وقال النبي ﷺ: «أفضل الصلاة طول القنوت».

الثالث: إنه السكوت، قاله مجاهد. وفي الصحيح، قال زيد:

[٢٧٤] «كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، فأمرنا بالسكوت».

[٢٧٣] صحيح. أخرجه مسلم ٧٥٦ والطيالسي ١٧٧٧ والحميدي ١٢٧٦ وأحمد ٣/ ٣٠٢-٣١٤ والترمذي ٣٨٧ وابن ماجه ١٤٢١ وابن حبان ١٧٥٨ والبيهقي ٨/٣ والبغوي في «التفسير» ٢٨٠- بترقيمي - وفي «شرح السنة» ٦٦١ من طرق كلهم من حديث جابر، وله شواهد، راجع «تفسير البغوي» ٢٨٠ بتخريجي، والله الموفق.

[٢٧٤] صحيح. أخرجه البخاري ٤٥٣٤ ومسلم ٥٣٩ وأبو داود ٩٤٩ والترمذي ٢٩٨٦ والنسائي ١٨/٣ وابن خزيمة ٨٥٦ وابن حبان ٢٢٤٥ و٢٢٤٦ و٢٢٤٧ و٢٢٥٠ والطبري ٥٥٢٧ والطبراني ٥٠٦٣ و٥٠٦٤ والبيهقي ٢/

= «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى» وفي رواية: قرأناها مع النبي ﷺ زماناً. فتبين أن لفظ «صلاة العصر» كان قرآنًا يتلى ثم نسخ، وهو على هذا من باب عطف الخاص وهي صلاة العصر على العام وهي الصلوات، وهو مثل قوله تعالى «من كان عدواً لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين» وجبريل وميكال معلوم أنهما من الملائكة، وذكرنا تشريفاً وتكريماً لهما. ومثله «تنزل الملائكة والروح فيها» والروح هو جبريل عليه السلام. وبهذا يتبين والحمد لله أن الراجح في ذلك قول من قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، والله الموفق.

(١) هذا قول مردود ليس بشيء مع صحة الأحاديث في كونها العصر.

(٢) سورة الزمر: ٩.

الرابع: أن القنوت الخشوع.

وهذه المعاني كلها يصح أن يكون جميعها مراداً؛ لأنه لا تنافر فيه إلا القيام، فإنه يعد أن يكون معنى الآية: وقوموا لله قائمين، إلا على تكلف. وقد صلى ابن عباس الصبح وقت فيها، فلما فرغ منها قال: هذه هي الصلاة الوسطى، وقرأ الآية إلى قوله تعالى: ﴿قَنِّتَيْنِ﴾.

والصحيح رواية زيد بن أرقم لأنها نص ثابت عن النبي ﷺ، فلا يلتفت إلى محتمل سواها.

**المسألة السابعة:** إذا ثبت أن المراد بالقنوت هاهنا السكوت، فإذا تكلم المصلي فلا يحلو أن يتكلمها ساهياً أو عامداً؛ فإن تكلم ساهياً لم يخرج عن الصلاة ولا زال عن امتثال الأمر؛ لأن السهو لا يدخل تحت التكليف؛ وهذا قوي جداً.

وقد عارضه بعض العلماء بأن الفطر المنهي عنه في الصوم إذا وقع سهواً أبطله، فينتقض هذا الأصل. فأجابوا عنه بأن الفطر ضد الصوم، وإذا وجد ضد العبادة أبطلها، كان سهواً أو عمداً كالحدث في الصلاة، بخلاف مسألتنا؛ فإن الكلام في الصلاة محظور غير مضاد، فكان ذلك معلقاً بالقصد، وقد حققنا ذلك في كتاب «تلخيص مسائل الخلاف». وأما من تكلم عامداً، فإن كان عابثاً أبطل الصلاة، وإن كان لإصلاحها.. كتنبيه الإمام - جاز عند علمائنا. وقال الشافعي: لا يجوز. ودليلنا حديث ذي اليمينين<sup>(١)</sup> المشهور الصحيح، تكلموا فيه لإصلاح الصلاة فلم تبطل صلاتهم<sup>(٢)</sup>. وقد حققناه في «مسائل الخلاف» وكتب الحديث، فليُنظر هنالك ففيه الشفاء إن شاء الله.

**الآية السابعة والسبعون:** قوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمْنْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٢٣٩].

أمر الله سبحانه بالمحافظة على الصلوات في كل حال من صحة ومرض، وخضر وسفر، وقذرة وعجز، وخوف وأمن، لا تسقط عن المكلف بحال، ولا يتطرق إلى فرضيتها اختلال.

[٢٧٥] وقد قال ﷺ: «صل قائماً؛ فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب».

٢٤٨ والبغوي في «شرح السنة» ٧٢٣ وفي «التفسير» ٢٧٩ - بترقيمي - كلهم من حديث زيد بن أرقم.

[٢٧٥] صحيح: أخرجه البخاري ١١١٧ وأبو داود ٩٥٢ والترمذي ٣٧٢ والنسائي في «الكبرى» ١٣٦٢ وابن ماجه

(١) حديث ذي اليمينين حديث مشهور رواه الأئمة الستة، وسيأتي تخريجه إن شاء الله.

(٢) قال الإمام القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٢١٤/٣: قال أبو عمر: أجمع المسلمون طراً، أن الكلام عامداً في الصلاة، إذا كان المصلي يعلم أنه في صلاة، ولم يكن ذلك في إصلاح صلاته، أنه يفسد الصلاة، إلا ما روي عن الأوزاعي أنه قال: من تكلم لإحياء نفس أو نحو ذلك، لم تفسد، وهو قول ضعيف. قال القرطبي: واختلفوا في الكلام ساهياً فيها، فذهب مالك والشافعي وأصحابهما إلى أن الكلام فيها ساهياً لا يفسدها، وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري إلى أن الكلام في الصلاة يفسدها على أي حال سهواً كان أو عمداً، لصلاة كان أو لغير ذلك، وهو قول إبراهيم النخعي وعطاء والحسن وحمام بن أبي سليمان وقتادة، وزعم أصحاب أبي حنيفة أن حديث ذي اليمينين منسوخ بحديث زيد بن أرقم. اهـ ملخصاً.



[٢٧٦] وقال في الصحيح من رواية ابن عمر في حال الخوف: «فإن كان خوف أكثر من ذلك صَلَّوا قِيَاماً وَرُكْبَاناً مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا».

وقد صَلَّى رسولُ الله ﷺ صلاةَ الخوف مراراً متعددة بصفات مختلفة<sup>(١)</sup>، وقد مهَّدناها في كتب الحديث<sup>(٢)</sup>. والمقصودُ من ذلك أن تُفَعَّل الصلاةُ كيفما أمكن، ولا تَسْقُط بحال حتى لو لم يتفق فَعْلُهَا إلا بالإشارة بالعين لَزِمَ فَعْلُهَا؛ كذلك إذا لم يقدر على حركة سائر الجوارح، وبهذا المعنى تميَّزت عن سائر العبادات؛ فإنَّ العباداتِ كُلَّهَا تسقط بالأعذار، ويترخص فيها بالرخص الضعيفة؛ ولذلك قال علماؤنا، وهي مسألة عُظُمَى: إنَّ تارك الصلاة يُقْتَل؛ لأنها أشبهت الإيمان الذي لا يسقط بحال. وقالوا فيها: إحدى دعائم الإسلام، لا تجوز النية فيها ببدن ولا مال، يقتل تاركها، وأصله الشهاداتتان. وقد قال أبو حنيفة: إنَّ القتالَ يفسد الصلاة؛ وقد قدمنا من طريق ابن عمر الردَّ عليه، وظاهر الآية أقوى دليل عليه.

**الآية الثامنة والسبعون** قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [الآية: ٢٤٣]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: فيه قولان: أحدهما: أنَّ بني إسرائيل لما سُلِّطَ عليهم رجز الطاعون، ومات منهم عددٌ كثير، خرجوا هاربين من الموت، فأماهم الله تعالى مدةً، ثم أحياهم آيةً؛ وميتة العقوبة بعدها حياةً، وميتة الأجل لا حياة بعدها. الثاني: روي أنه كُتِبَ عليهم القتال فتركوه وخرجوا فارين منه.

**المسألة الثانية:** الأصحُّ والأشهر أنَّ خروجهم إنما كان فراراً من الطاعون، وهذا حُكْمٌ باقٍ في ملَّتْنا لم يتغيَّر. قال عبد الرحمن بن عوف:

[٢٧٧] سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا سمعتمُ به بأرضٍ فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرضٍ

-----  
١٢٢٣ وابن الجارود ١٢٠ والدارقطني ٣٨٠/١ وأحمد ٤٢٦/٤ والبيهقي ٣٠٤/٢ من حديث عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة، فقال: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب» لفظ البخاري.

[٢٧٦] يأتي في سورة النساء عند آية صلاة الخوف إن شاء الله تعالى.

[٢٧٧] صحيح. أخرجه البخاري ٥٧٣٠ و٦٩٧٣ ومسلم ٢٢١٩ ومالك ٢/ ٨٩٦-٨٩٧ وأحمد ١/ ١٩٣-١٩٤ وابن حبان ٢٩١٢ والبيهقي ٣٧٦/٣ من طرق عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن عوف به، وفيه قصة عمر حين خرج إلى الشام، وفيها الطاعون. وأخرجه أحمد ١/ ١٩٤ وأبو

(١) يأتي ذكر تلك الصفات في سورة النساء آية:

(٢) لعله يريد جامع الترمذي، فإن المصنف أحد الأئمة الذين شرحوا سنن الترمذي، وهو كتاب مطبوع متداول مفيد ويسمى «عارضة الأحوذى».

وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه».

واختلف العلماء في وجه الحكم في ذلك: أما الدخول ففيه الخلاف على أربعة أقوال:

الأول: ما فيه من التعرض للبلاء؛ وذلك لا يجوز في حكم الله تعالى، فإنَّ صيانة النفس عن كل مكروه مُخَوِّفٌ واجب. الثاني: إنما نهى عن دخوله لئلا يشتغل عن مهمات دينه بما يكون فيه من الكرب والخوف، بما يرى من عموم الآلام وشمول الأسقام. الثالث: ما يُخَافُ من السخط عند نزول البلاء به، وذهاب الصبر على ما ينزل من القضاء. الرابع: ما يخاف عليه من سوء الاعتقاد، كأن يقول: لولا دخولي في هذا البلد لما نزل بي مكروه.

وأما الخروجُ فإنما نُهي عنه لما فيه من ترك المَرَضَى مهمّلين مع ما ينتظم به مما تقدم. والله أعلم.

**الآية التاسعة والسبعون:** قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ٢٤٤].

قال قومٌ من علمائنا: هذه الآية مجملة وهو خطأ؛ بل هي عامة. قال مالك: سُبِّلَ الله كثيرة. قال القاضي: ما من سبيل من سبيل الله تعالى إلا يُقاتل عليها وفيها، وأولها وأعظمها دينُ الإسلام، قال الله سبحانه: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾<sup>(١)</sup>.

[٢٧٨] وزاد ﷺ تماماً فقال: «مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وبعد هذا فليس شيء من الشريعة إلا يجوز القتال عليه وعنه، فقد صحَّ العموم وظهر تأكيد

على ٨٤٨ من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ومن طريق حميد بن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن عبد الرحمن، وورد عن ابن عباس عن ابن عوف مطولاً أخرجه البخاري ٥٧٢٩ ومسلم ٢٢١٩ ح ٩٨ ومالك ٨٩٤/٢ وأبو داود ٣١٠٣ وأحمد ١٩٤/١ وابن حبان ٢٩٥٣، وفي الباب من حديث أسامة بن زيد، أخرجه مسلم ٢٢١٨ والترمذي ١٠٦٥ وأحمد ٥/٢٠٠ وابن حبان ٢٩٥٤، وله شواهد أخرى. [٢٧٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٢٣ و٢٨١٠ و٣١٢٦ و٧٤٥٨ ومسلم ١٩٠٤ والطحاوي ٤٨٧ و٤٨٨ وأحمد ٤/٣٩٢-٣٩٧-٤٠٢-٤٠٥-٤١٧ وأبو داود ٢٥١٧ والترمذي ١٦٤٦ والنسائي ٢٣/٦ وابن ماجه ٢٧٨٣ وابن حبان ٤٦٣٦ والبيهقي ٩/١٦٧-١٦٨ والبغوي ٢٦٢٦ من طرق عن أبي وائل عن أبي موسى قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: الرجل يقاتل حمية، ويقاقل شجاعة، ويقاقل رباء، فأَيُّ ذلك في سبيل الله؟ قال: «من...» بمثله.

تنبيه: وفي هذا الحديث رد على من يتقول على الله، وعلى رسول الله في أن كل من قاتل العدو تحت أي دافع، فهو شهيد، وأنه في سبيل الله، فهذا الحديث الصحيح رد على هؤلاء الزاعمين، لأن الكثير من هؤلاء الذين يقتلون - بل يموتون - لا يصلي، ولا يصوم، ولا يؤمن بالقرآن، ولا يحل حلاله، ولا يحرم حرامه، وربما حارب الله ورسوله. فأني لهؤلاء أن يدخلوا الجنة، أو يجدوا ريحها، وإن ريحها ليجد من مسيرة خمسمائة سنة كما في الحديث الصحيح، فقد جعل النبي ﷺ علامة وأمارة لذلك، فافهمه، والله الموفق.

التخصيص. فإن قيل: فمن قاتل دون ماله؟ قلنا: هو في سبيل الله، لقوله ﷺ:

[٢٧٩] «مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

**الآية الموفية ثمانين:** قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْضِي وَبِطْطُطٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الآية: ٢٤٥]. فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** القرض في اللغة: القَطْع، والمعنى مَنْ يَقْطَعُ الله جزءاً من ماله فيضاعف له ثوابه أضعافاً كثيرة، إلا أنه في الشرع مخصوص بالسلف على عادة الشُّرْع في أن يَجْرِي على أسلوب اللغة في تخصيص الاسم ببعض احتمالاته، كما أن القِرَاضَ مخصوص بالمضاربة؛ كأنَّ هذا سلف ماله، وهذا سلف عمله فصارا متسالفين، فسمي قراضاً. وقيل متقارضان.

**المسألة الثانية:** جاء هذا الكلام في معرض النذْبِ والتحضيض على إنفاق المال في ذاتِ الله تعالى على الفقراء والمحتاجين، في سبيل الله بُضْرَةً الدين، وكفى الله سبحانه عن الفقير بنفسه العلية المنزهة عن الحاجات ترغيباً في الصدقة، كما كفى عن المريض والجائع والعاطش بنفسه المقدسة عن النقائص والآلام.

[٢٨٠] فقال رسول الله ﷺ: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: عَبْدِي مَرَضْتُ فَلَمْ تَعْزِنِي، يَقُولُ: وكيف تمرضُ وأنت ربُّ العالمين؟ فيقول: مرض عبدِي فلان ولو عُذَّتْهُ لوجدتني عنده، ويقول: جاع عبدِي فلان ولو أَطْعَمْتَهُ لوجدتني عنده؛ ويقول: عَطِشَ عبدِي فلان ولو سَقَيْتَهُ لوجدتني عنده». وهذا كله خرج مخرج التشريف لمن كفى عنه ترغيباً لمن خُوطِبَ به.

**المسألة الثالثة:** قال قوم: المراد بالآية الإنفاق في سبيل الله تعالى؛ لأنه قال قَبْلَهَا: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٢٤٤]؛ فهذا الجهاد بالبدن، ثم قال بعده: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾؛ فهذا الجهاد بالمال.

[٢٨١] وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا».

[٢٧٩] صحيح. أخرجه الحميدي ٨٣ وأحمد ١٨٧/١ والنسائي ١١٥/٧ وابن ماجه ٢٥٨٠ وأبو يعلى ٩٤٩ و٩٥٣ وابن حبان ٣١٩٤ والبيهقي ٢٦٦/٣ كلهم من حديث سعيد بن زيد، وإسناده صحيح على شرطهما، وله شاهد من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، أخرجه البخاري ٢٤٨٠ والترمذي ١٤١٩ و١٤٢٠ والنسائي ١١٥/٧، وله شاهد من حديث سويد بن مقرن أخرجه النسائي ٢٠٩٤، وله شواهد أخرى تبلغ به حد الشهرة، والله أعلم.

[٢٨٠] صحيح. أخرجه مسلم ٢٥٦٩ والبخاري في «الأدب المفرد» ٥١٧ وابن حبان ٢٦٩ من حديث أبي هريرة بآتم منه، وقد ساقه المصنف بالمعنى دون اللفظ، فتنبه، والله أعلم. وورد من وجه آخر أخرجه أحمد ٤٠٤/٢ ح ٨٩٨٩ من حديث أبي هريرة، وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، لكن يصلح حديثه للاعتبار والشواهد، والله أعلم.

[٢٨١] صحيح، أخرجه البخاري ٢٤٨٣ ومسلم ١٨٩٥ وأبو داود ٢٥٠٩ والترمذي ١٦٢٨ والنسائي ٤٦/٦ وابن

والصحيح عندي ما قاله الحسن من أنه في أبواب البر كلها ولا يردُ عمومُه ما تقدّمه من ذكر الجهاد.

**المسألة الرابعة:** انقسم الخلق بحُكم الخالف وحكمته وإرادته ومشيتته وقضائه وقدره حين سمعوا هذه الآية أقساماً وتفرّقوا فرقا ثلاثة:

الفرقة الأولى: الرذلي؛ قالوا: إن ربَّ محمدٍ فقيرٌ محتاجٌ إلينا، ونحن أغنياء؛ وهذه جهالة لا تخفى على ذي لب؛ وقد ردَّ الله تعالى عليهم بقوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاكُمْ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾<sup>(١)</sup>؛ والعجب من مُعاندتهم مع خذلانهم؛ وفي التوراة نظيرُ هذه الألفاظ.

الفرقة الثانية: لما سمعتُ هذا القول أثرت الشغ والبخل، وقدمت الرغبة في المال؛ فما أنفقت في سبيل الله، ولا فكّت أسيراً، ولا أغاثت أحداً؛ تكاسلاً عن الطاعة ورُكُوناً إلى هذه الدار.

الفرقة الثالثة: لما سمعتُ بادرث إلى امتثاله، وأثر المجيب منهم بسرعة بماله، أولهم أبو الدُّحداح لما سمع هذا جاء إلى النبي ﷺ قال:

[٢٨٢] يا نبيَّ الله؛ ألا أرى ربّنا يستقرضُ مما أعطانا لأنفسنا، ولي أرضان: أرض بالعالية وأرض بالسافلة، وقد جعلتُ خيرَهما صدقة. فقال النبي ﷺ: «كم عَذَقُ<sup>(٢)</sup> مدللٌ لأبي الدُّحداح في الجنة». فانظروا إلى حُسن فهمه في قوله: يستقرضُ مما أعطانا لأنفسنا، وجوده بخير ماله وأفضله؛ فطوبى له! ثم طوبى له! ثم طوبى له! ثم طوبى له!

**المسألة الخامسة:** القرض يكون من المال ويكون من العرض.

[٢٨٣] قال النبي ﷺ في مشهور الآثار: «أيعجزُ أحدكم أن يكونَ كأبي صَمُصَم، كان إذا خرج

ماجه ٢٧٥٩ والطيلاسي ٩٥٦ والحميدي ٨١٨ وأحمد ٤/ ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ وسعيد بن منصور ٢٣٢٥ وابن الجارود ١٠٣٧ والدارمي ٢/ ٢٠٩ وابن حبان ٤٦٣٠ و٤٦٣١ و٤٦٣٢ و٤٦٣٣ والطبراني ٥٢٦٧ و٥٢٧٦ والبيهقي ٤/ ٢٤٠ من طرق كلهم من حديث زيد بن خالد الجهني، وله شاهد من حديث عمر أخرجه أحمد ١/ ٢٠ وابن أبي شعبة ١/ ٣١٠ وابن ماجه ٢٧٥٨ والحاكم ٢/ ٨٩ وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان ٤٦٢٨، وله شواهد كثيرة.

[٢٨٢] صحيح. أخرجه مسلم ٩٦٥ وأبو داود ٣١٧٨ والترمذي ١٠١٣ و١٠١٤ والطيلاسي ٧٦٠ والنسائي ٤/ ٨٥ - ٨٦ وابن حبان ٧١٥٧ و٧١٥٨ والطبراني ١٧٩٩ و١٩٠١ والبيهقي ٤/ ٢٢ - ٢٣ من طرق كلهم عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة. وله شاهد من حديث أنس، أخرجه أحمد ٣/ ١٤٦ وابن حبان ٧١٥٩ والحاكم ٢/ ٢٠ والطبراني ٢٢/ ٧٦٣ وإسناده على شرط مسلم، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

[٢٨٣] أخرجه أبو داود ٤٨٨٧ والعقيلي في «الضعفاء» ٤/ ٩٣ والخطيب البغدادي في «الجمع والتفريق» ١/ ٢٧ من طريقين عن روح بن عباد عن حماد بن سلمة عن ثابت، وهو البناني عن عبد الرحمن بن عجلان، وهذا مرسل، وهو ضعيف جداً، وله علتان: الأولى الإرسال، والثانية: مرسله مجهول، كما في «التقريب»، وقال

من بيته قال: اللهم إني قد تصدقت بعرضي على عبادك».

وروي عن ابن عمر: أَقْرِضْ مِنْ عِزِّكَ لِيَوْمَ فَقْرِكَ، يعني مَنْ سَبَّكَ فلا تَأْخُذْ مِنْهُ حَقًّا، ولا تُقِمْ عليه حَدًّا، حتى تَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُؤَقَّرَ الْأَجْرِ.

وقال أبو حنيفة: لا يجوزُ التصدُّقُ بالعِزُّ؛ لأنه حقُّ الله تعالى، وهذا فاسد.

[٢٨٤] قال النبي ﷺ في الصحيح: «إِنْ دَمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا».

وهذا يقتضي أَنَّ هذه المحرماتِ الثلاث تجري مَجْرَى واحدٍ في كونها باحترامها حقًّا للآدمي؛ وقد بيَّنا ذلك في «مسائل الخلاف»، فليُنظر هنالك.

**الآية الحادية والثمانون:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي...﴾ [الآية: ٢٤٩]. فيها مسألان:

**المسألة الأولى:** إِنَّ الْمَاءَ طَعَامٌ بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ﴾، وإذا كان طعاماً كان قُوتاً لبقائه وأقْبِيَاتِ الْبَدَنِ به؛ فوجب أن يجري فيه الربا، وهو الصحيح من المذهب؛ ولم لا يجري فيه الربا وهو أَجْلُ الْأَقْوَاتِ، وإنما هان لعموم وجوده، وإنما عَمَّم اللهُ تعالى وجوده بِقَبْضِهِ؛ لعظيم الحاجة إليه. وَمِنْ شَرَفِهِ على سائر الأطعمة أنه مهياً مخلوق على صفة لا صُنْعَةٌ لأَحَدٍ فيها لا أولاً ولا آخراً.

**المسألة الثانية:** قال أبو حنيفة: مَنْ قال: إِنَّ شَرْبَ عَبْدِي مِنَ الْفِرَاتِ فَهُوَ حَرٌّ؛ فلا يعتق إلاَّ أَنْ يَكْرَعَ فيه؛ فَإِنْ شَرِبَ بِيَدِهِ أو اغترف بِلِئَالِهِ منه لم يعتق؛ لأنَّ الله تعالى فَزَّقَ بَيْنَ الْكَرْعِ فِي النَّهْرِ وَبَيْنَ الشَّرْبِ بِالْيَدِ. وهذا فاسد؛ فإذا أَجْرَيْنَا الْإِيمَانَ عَلَى الْأَلْفَاظِ، وَقُلْنَا بِهِ مَعَهُمْ؛ لَأَنْ شُرِبَ الْمَاءُ يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ هَيْئَةٍ وَصِفَةٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مِنْ غَرْفٍ بِالْيَدِ أو كَرْعٍ بِالْفَمِ انْطِلَاقاً واحداً، فإذا وَجَدَ الشَّرْبُ الْمُحْلُوفَ

الخطيب: ورواه عبدالله بن محمد بن سنان عن هانئ بن يحيى السلمي عن حماد بن سلمة والحسن بن عجلان عن ثابت عن أنس، ولا يثبت ذلك عن حماد، بل الثابت عنه ما ذكرناه. وأخرجه أبو داود بإثر حديث ٤٨٨٧ تعليقا، وصله العقيلي ١٩٦/٤ والخطيب ٢٦/١ من طريقين عن محمد بن عبدالله العمري عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ «أَتَعْجِزُونَ أَنْ تَكُونُوا مِثْلَ أَبِي ضَمْضَمٍ؟ قالوا: يا رسول الله! وما أبو ضَمْضَمٍ؟ قال: فَإِنْ أَبَا ضَمْضَمٍ رَجُلٌ فَمِنْ كَانَ قَبْلَنَا، كَانَ إِذَا أَصْبَحَ...» بمثله، وأعله أبو داود بقوله: حديث حماد أصح. أي المرسل المتقدم، وأعله العقيلي بمحمد بن عبدالله العمري، وقال عنه: لا يقيم الحديث. والحديث المرسل أولى أنه وورد من طريق شعيب بن بيان عن عمران القطان عن قتادة عن أنس مرفوعاً أخرجه ابن السني في «اليوم والليلة» ٦٥، وإسناده ضعيف لضعف شعيب بن بيان، وقد خالفه غيره فجعله من كلام قتادة أخرجه أبو داود ٤٨٨٦ من طريق معمر عن قتادة به، غير مرفوع، ومعمر ثقة ثبت، وحديثه أرجح من حديث شعيب، فالمرفوع إلى الضعف أقرب، والله أعلم، وقد حكم الألباني بضعفه في «إرواء الغليل» ٨/٢٣٦٦.

[٢٨٤] صحيح. أخرجه مسلم ١٢١٨ وأبو داود ١٩٠٥ وغيرهما من حديث جابر في أثناء حديث صفة حجة النبي ﷺ المطول، وتقدم في الحج، وفي الباب من حديث أبي بكر، وتقدم أيضاً.

عليه لغةٌ وحقيقةٌ حنث فاعلهُ.

وأما هذه الآيةُ فلا حجةَ فيها؛ فإنَّ الله تعالى جعل ما لزمهم من هذه القصة مِغْيَاراً لعزائمهم وإظهار صَبْرهم في اللقاء؛ فكان مَنْ كسر شهوته عن الماء، وغلب نفسه على الإمعان فيه إلا غَرْفة واحدة يطفئ بها سَوْرَتَهُ<sup>(١)</sup>، ويسكن غَلِيله، موثقاً به في الثبات عند اللقاء في الحَرْب وكَسْر النفس عن الفرار عن القتال، وبالعكس مَنْ كَرَعَ في النهر واستوفى الشُرْب منه. وهذا منزَعٌ معلوم ليس من اليمين في وِرْد ولا صَدَر.

**الآية الثانية والثمانون:** قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [الآية: ٢٥٦]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قيل: إنها منسوخة بآية القتال؛ وهو قول ابن زيد. الثاني: أنها مخصوصة في أهل الكتاب الذين يُقْرُونَ على الجزية؛ وعلى هذا فكلُّ مَنْ رأى قبول الجزية من جنس تحمّل الآية عليه. الثالث: أنها نزلت في الأنصار؛ كانت المرأة منهم إذا لم يَعِشْ لها ولد تجعل على نفسها إن عاش أن تهوِّدَ تَرْجُو به طولَ عمره، فلما أُجْلِيَ اللهُ تعالى بني النضير قالوا: كيف نصنعُ بأبنائنا؟ فأنزل الله تعالى الآية: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾: عموم في نفي إكراه الباطل؛ فأما الإكراه بالحق فإنه من الدين؛ وهل يقتل الكافر إلا على الدين؛ قال ﷺ:

[٢٨٥] «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتَلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَقَتْلُهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يستدل على ضَعْف قول مَنْ قال: إنها منسوخة.

فإن قيل: فكيف جاز الإكراه بالدين على الحق. والظاهر من حال المكروه أنه لا يعتقد ما أظهر. الجواب: أنَّ الله سبحانه بعث رسوله محمداً ﷺ يَدْعُو الخَلْقَ إليه، ويوضح لهم السبيل، ويبصرهم الدليل، ويحتمل الإذابة والهوانَ في طريق الدعوة والتبيين، حتى قامت حجةُ الله، واصطفى الله أوليائه، وشرح صدورهم لقبول الحق؛ فالتفت كتيبة الإسلام، واثلت قلوب أهل الإيمان، ثم نقله من حال الإذابة إلى العصمة، وعن الهوانِ إلى العزة، وجعل له أنصاراً بالقوة، وأمره بالدعاء بالسيف؛ إذ مضى من المدة ما تقوم به الحجة، وكان من الإنذار ما حصل به الإعذار. جواب ثان: وذلك أنهم

[٢٨٥] حديث صحيح مستفيض، وتقدم تخريجه باستيفاء.

(١) أي ثورانه وغضبه.

(٢) أخرجه الطبري ٥٨١٣ بسند رجاله ثقات عن ابن عباس قوله، وكرره ٥٨١٤ عن سعيد بن جبير قوله، و٥٨١٥ عن عامر الشعبي، وورد من وجوه أخر تدل بمجموعها على صحة ذلك، والله أعلم.

(٣) سورة البقرة: ١٩٣.

يؤخذون أولاً كرهاً، فإذا ظهر الدين وحصل في جملة المسلمين، وعمت الدعوة في العالمين حصلت لهم بمشائيتهم وإقامة الطاعة معهم النية؛ فقوي اعتقاده، وصح في الدين وداده، إن سبق لهم من الله تعالى توفيق، وإلا أخذنا بظاهره وحسابه على الله.

**المسألة الثالثة:** إذا كان الإكراه بغير حق لم يثبت حُكماً، وكان وجوده كعدمه، وفي ذلك تفرغ كثير قد بيناه في كتاب «الإكراه من المسائل»، وستأتي منها مسألة إكراه الطلاق والكفر في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى.

**الآية الثالثة والثمانون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِصُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ﴾ [الآية: ٢٦٧]. فيها ست مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: لا خلاف بين أهل التفسير أنها نزلت فيما روى أبو داود وغيره:

[٢٨٦] أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِي بِالْقِنَى<sup>(٢)</sup> مِنَ الْحَشَفِ<sup>(٣)</sup> فَيَعْلَقُهُ فِي الْمَسْجِدِ يَأْكُلُ مِنْهُ الْفُقَرَاءُ، فَتَزَلَّتْ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾.

**المسألة الثانية:** في المراد بالنفقة: وفيه قولان: أحدهما: أنها صدقة الفرض؛ قاله عبيدة السلماني وغيره. الثاني: أنها عامة في كل صدقة.

فمن قال: إنها في الفرض تعلق بأنها مأمور بها، والأمر على الوجوب، وبأنه نهى عن الرديء، وذلك مخصوص بالفرض. والصحيح أنها عامة في الفرض والنفل؛ والدليل عليه أن سبب نزول الآية كان في التطوع. الثاني: أن لفظ أفعل صالح للندب صلاحيته للفرض، والرديء منهى عنه في النفل، كما هو منهى عنه في الفرض، إلا أنه في التطوع ندب في «أفعل» مكروه في «لا تفعل» وفي الفرض واجب في «أفعل» حرام في «لا تفعل».

[٢٨٦] حسن. أخرجه ابن ماجه ١٨٢٢ والطبري ٦١٣٨ و٦١٣٩ والحاكم ٢/٢٨٥ والواحد ١٧٢ من طريق أسباط عن السدي عن أبي مالك عن البراء بن عازب به وأتم. وإسناده لين أسباط والسدي متكلم فيهما، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقد توبع أسباط عند الترمذي ٢٩٨٧ والطبري ٦١٤٠، وله شاهد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أخرجه الطبري ٦١٤٢ وورد عن مجاهد أخرجه الطبري ٦١٤٣، وعن قتادة برقم ٦١٤٤، فالحديث يتأيد بهذه الشواهد والطرق، فهو حسن إن شاء الله والله الموفق. وقال عنه الترمذي: حسن صحيح غريب. وانظر «تفسير البغوي» ٣١٥ و«تفسير الشوكاني» ٤٢٥، وكلاهما بتخريجي، والله الموفق.

(٣) الحشف: أردأ الثمر.

(١) سورة النحل: ١٠٦.

(٢) القنن: عرجون البلح.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخِيذٍ إِلَّا أَنْ تُمْضُوا فِيهِ﴾: قال بعض علمائنا: هذا دليل على أن الآية في الفرض؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخِيذٍ إِلَّا أَنْ تُمْضُوا فِيهِ﴾ لفظ يختص بالديون التي لا يتسامح في اقتضاء الرديء فيها عن الجيد، ولا في أخذ المعيب عن السليم، إلا بإغماض، وهذه غفلة، فإنها لو كانت نازلة في الفرض لما قال: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخِيذٍ إِلَّا أَنْ تُمْضُوا فِيهِ﴾، لأن الرديء والمعيب لا يجوز أخذه في الفرض بحال، لا مع تقدير الإغماض ولا مع عدمه، وإنما يؤخذ بإغماض في النفل.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿مِنْ مَّكَيْتٍ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَبَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ قال علمائنا: قوله تعالى: ﴿مَّا كَسَبْتُمْ﴾ يعني التجارة، ﴿وَمِمَّا أَرْجَبَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ يعني النبات.

وتحقيق هذا أن الاكتساب على قسمين: منها ما يكون من بطن الأرض وهو النباتات كلها، ومنها ما يكون من المحاولة على الأرض كالتجارة والنتاج والمغاورة في بلاد العدو، والاصطياد؛ فأمر الله تعالى الأغنياء من عباده بأن يؤتوا الفقراء مما آتاهم على الوجه الذي فعله رسول الله ﷺ.

**المسألة الخامسة:** قال أصحاب أبي حنيفة: هذا يدل على وجوب الزكاة في كل نبات من غير تقدير نصاب ولا تخصيص بقوت، وعضدوه بقوله ﷺ:

[٢٨٧] «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ، وَفِيمَا سَقَى بِنَضْحٍ أَوْ دَالِيَةِ نَصْفِ الْعُشْرِ»<sup>(١)</sup>. وهذا لا متعلق

[٢٨٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٨٣ وأبو داود ١٥٩٦ والترمذي ٦٤٠ والنسائي ٤١/٥ وابن ماجه ١٨١٧ والطحاوي ٣٦/٢ والدارقطني ١٣٠/٢ وابن حبان ٣٢٨٥ و٣٢٨٦ والبيهقي ١٣٠/١ والبخاري في «شرح السنة» ١٥٨٠ كلهم من حديث ابن عمر. وله شاهد من حديث جابر أخرجه مسلم ٩٨١ وأبو داود ١٥٩٧ والنسائي ٤١/٥، وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه الترمذي ٦٣٩ وابن ماجه ١٨١٦، وفيه ضعف، وله شاهد من حديث معاذ أخرجه النسائي ٤١/٥ وابن ماجه ١٨١٨، وفيه إرسال، لكن الحديث صحيح عند البخاري ومسلم، وهذه شواهد، والله أعلم.

تنبيه: ذكر الدالية جاء فقط في رواية ابن ماجه ١٨١٨ من حديث معاذ، ولفظ المجمع «الدوالي».

(١) قال الإمام الموفق في «المغني» ٢/ ١٥٤-١٦٧: وأجمع أهل العلم على أن الصدقة واجبة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، قاله ابن المنذر وابن عبد البر. قال: وتجب الزكاة فيما جمع هذه الأوصاف: الكيل والبقاء واليئس من الجوب والثمار، مما ينبت الآدميون إذا نبت في أرضه، سواء كان قوتا، كالحنطة والشعير والذرة ونحوه، أو من القطنيات كالباقلا والعدس والحمص، أو من البزور، كبزر القثاء والخيار، أو من حب البقول، كالفجل والتمرس والسهمس وسائر الحبوب، وتجب أيضاً فيما جمع هذه الأوصاف من الثمار كالتمر والزبيب والفسق، ولا زكاة في سائر الفواكه كالخوخ والتفاح والتين والجوز ولا في الخضر كالقثاء والخيار والبادنجان واللفت والجزر، وبهذا قال عطاء في الحبوب كلها، ونحوه قول أبي يوسف ومحمد، فإنهما قالا: لا شيء فيما تخرجه الأرض، إلا ما كانت له ثمرة باقية، يبلغ مكيلها خمسة أوسق، وقال مالك والشافعي: لا زكاة في ثمر إلا التمر والزبيب، ولا في حب إلا ما كان قوتا في حالة الاختيار إلا في الزيتون على اختلاف، وحكي عن أحمد، إلا في الحنطة والشعير والزبيب والتمر، وهذا قول ابن عمر ومرسئ بن =



فيه من الآية، لأنها إنما جاءت لبيان محلّ الزكاة لا لبيان نصابها، أو مقدارها.

[٢٨٨] وقد بيّن النبي ﷺ التصب بقوله: «ليس فيما دون خمس ذؤد<sup>(١)</sup> صدقة، وليس فيما دون خمس أواق<sup>(٢)</sup> من الورك صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة».

وقد حققنا ذلك في موضعه من مسائل الخلاف، وتقصينا القول على الحديث.

**المسألة السادسة:** في هذه الآية فائدة؛ وهي معرفة معنى الخبيث، فإن جماعة قالوا: إن الخبيث هو الحرام، وزلّ فيه صاحب «العين» فقال: الخبيث كل شيء فاسد، وأخذ - والله أعلم - من تسمية

[٢٨٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٤٧ ومسلم ٩٧٩ والشافعي ٢٣١/١ والحميدي ٧٣٥ وعبد الرزاق ٧٢٥٣ و٧٢٥٤ وأحمد ٤٤/٣ - ٤٥ - ٧٩ ومالك ٢٤٤/١ وأبو داود ١٥٥٨ والنسائي ٣٦/٥ والدارمي ٣٨٤/١ والطيالسي ٢١٩٧ وابن أبي شيبة ١٢٤/٣ وحميد بن زنجويه في «الأموال» ١٦٠٩ و١٩١٤ وابن خزيمة ٢٢٩٤ و٢٢٩٥ وابن حبان ٣٢٧٥ و٣٢٧٦ و٣٢٧٧ و٣٢٨١ و٣٢٨٢ وابن الجارود ٣٤٠ والطحاوي ٣٤/٢ - ٣٥ والبيهقي ١٢٠/٤ والبغوي ١٥٦٩ كلهم من حديث أبي سعيد.

= طلحة والحسن وابن سيرين والشعبي والحسن بن صالح وابن أبي ليلى وابن المبارك، ووافقهم إبراهيم، وزاد الذرة، ووافقهم ابن عباس، وزاد الزيتون، لأن ما عدا هذا لا نص فيه، ولا إجماع، ولا هو معنى المنصوص، ولا المجمع عليه، فيبقى على الأصل، وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابن عمر أنه قال: إنما سنّ رسول الله ﷺ الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، ولأن غير هذه الأربعة لا نص فيها ولا إجماع، وقال أبو حنيفة: تجب الزكاة في كل ما يقصد بزراعته نماء الأرض إلا الحطب والقصب والحشيش لقوله ﷺ «فيما سقت السماء العشر» وهو عام، ولأنه يقصد بزراعته نماء الأرض فأشبهه الحب... فصل: الحكم الثني: أن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسق، هذا قول سائر أهل العلم. لا نعلم أحداً خالفهم إلا مجاهداً وأبا حنيفة، ومن تابعه، قالوا: تجب الزكاة في قليل ذلك وكثيره...

فصل: الحكم الثالث: أن العشر يجب فيما سقي بغير مؤنة، كالذي يشرب من ماء السماء والأنهار، ونصف العشر فيما سقي بالمؤن، كالدوالي والنواضح، لا نعلم في هذا خلافاً.

فصل: فإن سقى نصف السنة بكلفة، ونصفها بغير كلفة، ففيه ثلاثة أرباع العشر، وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي، ولا نعلم فيه مخالفاً، وإن سقى بأحدهما أكثر من الآخر اعتبر أكثرهما فوجب مقتضاه، وسقط حكم الآخر، نص عليه أحمد، وهو قول عطاء والثوري وأبي حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي. وقال ابن حامد: يؤخذ بالقسط، وهو القول الثاني للشافعي. قال: والوسق ستون صاعاً اهـ. ملخصاً.

قلت: الوسق يساوي ١٥٠ - ٢٠٠ كلف تقريباً حسبما تبين لي، والله أعلم.

(١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٥٠/٧: الرواية المشهورة، بإضافة ذؤد إلى خمس، وروي بثنوين خمس، ويكون ذؤد بدلاً منه، حكاه ابن عبد البر والقاضي وغيرهما، والمعروف الأول. قال أهل اللغة: الذؤد: من الثلاثة إلى العشر، لا واحد له من لفظه، وقوله «خمس ذؤد» كقوله: «خمس أبعرة، وخمس جمال».

(٢) الأوقية: - يضم الهمزة، وتشديد الياء، وهي: أربعون درهماً والخمسة أواق تساوي: ٢٠٠ درهم، وهو نصاب الفضة.

الرَّجِيعُ خَبِيثًا. وقال يعقوب: الخبيث: الحرام، وهذا تفسيرٌ منه للغة بالشرع، وهو جهلٌ عظيم.  
والصحيحُ أنَّ الخبيثَ ينطلق على معنيين: أحدهما: ما لا منفعةَ فيه، كقوله ﷺ:  
[٢٨٩] «كما ينفي الكبير خَبَثَ الحديد».

الثاني: ما تُنكرُهُ النفس، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾.

**الآية الرابعة والثمانون:** قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْفِقُوا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الآية: ٢٧١]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** اختلف الناس في الآية على قولين: أحدهما: أنها صدقةُ الفرض. الثاني: أنها صدقةُ التطوع.

قال ابنُ عباس في الآية: جعل الله تعالى صدقةَ السرِّ في التطوع تَفْضُلُ صدقةِ العلانية بسبعين ضعفاً، وجعل صدقةَ العلانية في الفرض تفضلُ صدقةَ السرِّ بخمسة وعشرين ضعفاً.

**المسألة الثانية:** أما صدقةُ الفرض فلا خلاف أنَّ إظهارها أفضل؛ كصلاة الفرض وسائر فرائض الشريعة؛ لأن المرء يحرزُ بها إسلامه، ويغصم ماله. وليس في تفضيل صدقةِ العلانية على السرِّ ولا في تفضيل صدقة السرِّ على العلانية حديث صحيح يعول عليه، ولكنه الإجماع الثابت. فأما صدقةُ الثفل فالقرآنُ صرَّحَ بأنها في السرِّ أفضلُ منها في الجهر؛ بيد أنَّ علماءنا قالوا: إنَّ هذا على الغالب مخرجه.

والتحقيقُ فيه أن الحالَ في الصدقة تختلف بحال المعطي لها، والمعطى إياها، والناسُ الشاهدين لها. أما المعطي فله فائدة إظهار السنة وثوابُ القُدوة، وأفتها الرياء والمن والأذى.

وأما المعطى إياها فإنَّ السرَّ أسلم له من احتقارِ الناس له أو نسبته إلى أنه أخذها مع الغنى عنها وترك التعقُّف. وأما حالُ الناس فالسرُّ عنهم أفضلُ من العلانية لهم، من جهة أنهم ربما طعنوا على المعطي لها بالرياء، وعلى الآخذ لها بالاستثناء؛ ولهم فيها تحريك القلوب إلى الصدقة، لكن هذا اليوم قليل.

**الآية الخامسة والثمانون:** قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأُسْكِرْكُمْ إِلَّا آتِنَاكَ وَجْهَ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الآية: ٢٧٢]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: وفي ذلك قولان:

[٢٨٩] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٧١ ومسلم ١٣٨٢ ومالك ١٣٨٧/٢ والحميدي ١١٥٢ وعبد الرزاق ١٧١٦٥ وأحمد ٣٨٤/٢ والطحاوي في «المشكل» ٣٣٢/٢ وابن حبان ٣٧٢٣ والبغوي ٢٠١٦ كلهم عن أبي هريرة مرفوعاً «أمرت بقرية تاكل القرى، يقولون يثرب. وهي المدينة، تنفي الناس...» الحديث بمثله.

[٢٩٠] أحدهما: أن النبي ﷺ قال. «لا تَصَدَّقُوا إِلَّا عَلَى أَهْلِ دِينِكُمْ»، فنزلت: «لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ».

الثاني: قال ابن عباس: كانوا لا يرضخون لقراباتهم من المشركين، فنزلت الآية.  
وهذا هو الصحيح لوجهين: أحدهما: أن الأول حديث باطل. الثاني: أن أسماء سألت النبي ﷺ، قالت:

[٢٩١] يا رسول الله: إن أمي قدمت علي رغبة وهي مشركة، أفأصلها؟ قال: «صلي أمك»؛ فإنما شكوا في جواز الموالاة لهم والصدقة عليهم، فسألوا النبي ﷺ؛ فأذن لهم.

المسألة الثانية: قال علماؤنا رحمة الله عليهم: لا تُصَرَّفُ إليهم صدقة الفرض؛ وإنما ذلك في التطوع؛ لقوله ﷺ:

[٢٩٢] «أُمِرْتُ<sup>(١)</sup> أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِكُمْ وَأَرَدَهَا عَلَى فَقَرَائِكُمْ».

وقال أبو حنيفة: تُصَرَّفُ إليهم صدقة الفطر، لحديث يُزَوَّى عن ابن مسعود أنه كان يُعطي الرهبان من صدقة الفطر؛ وهذا حديث ضعيف لا أصل له.

ودليلنا أنها صدقة طهر واجبة، فلا تُصَرَّفُ إلى الكافر كصدقة الماشية والعين.

[٢٩٣] وقد قال النبي ﷺ: «أَغْنَوْهُمْ عَنْ سُؤَالِ هَذَا الْيَوْمِ» يعني يَوْمَ الْفِطْرِ.

[٢٩٠] ضعيف جداً. أخرجه ابن أبي شيبة ١٧٧/٣ والطبري ٦٢٠٧ والواحدي في «أسباب النزول» ١٧٣ كلاهما عن سعيد بن جبير مرسلاً، وهو ضعيف لإرساله، ثم إن المتن غريب، فهو واو بمره، وقد حكم القاضي ابن العربي رحمه الله بطلانه كما ترى، والله أعلم.

[٢٩١] صحيح. أخرجه البخاري ٥٩٧٨ والحميدي ٣١٨ والشافعي في «مسنده» ١٠٠/١ وأحمد ٣٤٤/٦ وابن حبان ٤٥٣ والبيهقي ١٩١/٤ كلهم عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن أسماء... الحديث، وأخرجه البخاري ٢٦٢٠ و٣١٨٣ ومسلم ١٠٠٣ وأبو داود ١٦٦٨ والطيالسي ١٦٤٣ وابن حبان ٤٥٢ من طرق عن هشام عن أبيه قال سمعت أسماء... الحديث، فهو ههنا من مسند أسماء، وأما الأول، فهو من مسند عائشة رضي الله عنها، والله أعلم.

[٢٩٢] صحيح. أخرجه البخاري ١٣٩٥ و١٤٥٨ و١٤٩٦ و٢٤٤٨ و٤٣٤٧ و٧٣٧١ و٧٣٧٢ ومسلم ١٩ وأبو داود ١٥٨٤ والترمذي ٦٢٥ والنسائي ٢/٥ وابن ماجه ١٧٨٣ وأحمد ٢٣٣/٢ وابن حبان ١٥٦ من طرق عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، قال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم. تؤخذ من أغنيائهم، وترد في فقرائهم» لفظ البخاري في روايته الأولى بحرفيته، والله أعلم.

[٢٩٣] ضعيف. أخرجه الدارقطني ١٥٣/٢ والحاكم في «علوم الحديث» ص ١٣١ والبيهقي ١٧٥/٤ وابن زنجويه في «الأموال» ١/١٤/٤٩ كلهم عن أبي معشر السندي واسمه نجيع عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وهذا إسناد ضعيف لضعف أبي معشر، قد ضعفه به النووي في «المجموع» ١٢٦/٦ والحافظ في «بلوغ المرام» في

(١) الصواب في لفظ الحديث ما ذكرته في تخريجه، والله الموفق.

**المسألة الثالثة:** إذا كان مسلماً عاصياً فلا خلاف أن صدقة الفرض تُصرف إليه، إلا أنه إذا كان يترك أركان الإسلام من الصلاة والصيام فلا تُصرف إليه الصدقة حتى يتوب، وسائر المعاصي تُصرف الصدقة إلى مرتكبها لدخولهم في اسم المسلمين.

[٢٩٤] وفي الحديث الصحيح: «أن رجلاً خرج بصدقته فدفعتها، فقبل تصدق على سارق، فقال: على سارق؟ فأوحى الله تعالى؛ لعله يستعف عن سرقة...» الحديث.

**الآية السادسة والثمانون:** قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ٢٧٣]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا﴾: سيأتي تحقيق الفقر في آية الصدقة.

**المسألة الثانية:** مَنْ هُمْ؟ قيل: هم فقراء المهاجرين. والصحيح أنهم فقراء المسلمين.

**المسألة الثالثة:** لا خلاف في هذه الآية وغيرها، أن الصدقة على فقراء المسلمين أفضل من غيرهم. ويحكي عن جابر بن زيد، أن الصدقة لا تُعطى لكافر، ومعناه صدقة الفرض.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ﴾: قيل: هو الخشوع. وقيل: الخصاصة؛ وهو الصحيح؛ لأن الخشوع قد يكون على الغنى؛ قال تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ

بحث صدقة الفطر، وورد من وجه آخر، أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ١/ ١٩١ عن عائشة وابن عمر وأبي سعيد في حديث مطول، وإسناده ساقط مداره على الواقدي، واسمه محمد بن عمر، وهو متروك متهم، وروايته إياه عن ثلاثة من الصحابة يدل على بطلانه، وأخرجه الحسيني في «الفوائد المنتخبة» ٢/ ١٣/ ١٤٧ عن القاسم بن عبدالله عن يحيى بن سعيد وعبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، وهذا إسناد مصنوع، القاسم العمري متروك واتهمه أحمد بالكذب، ومما يدل على بطلانه كون من فوقه رجال مشاهير، رجال البخاري ومسلم، فلو كان الحديث عند هؤلاء لرواه أصحاب الصحيح، ومثل ذلك الإسناد الأول عن أبي معشر، إذ لو كان الحديث عند نافع لرواه مالك وأصحاب الصحيح، ولكن كل ذلك لم يكن، فالخبر ضعيف، والله أعلم، وانظر «نصب الرأية» ٢/ ٤٣١-٤٣٢.

[٢٩٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٢١ ومسلم ١٠٢٢ وأحمد ٢/ ٣٥٠ والنسائي ٥/ ٥٥-٥٦ وابن حبان ٣٣٥٦ والبيهقي ٤/ ٢٩١-٢٩٢ كلهم من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «قال رجل: لأتصدقن بصدقة، فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق، فأصبحوا يتحدثون: تُصدق على سارق! فقال: اللهم لك الحمد، لأتصدقن بصدقة، فخرج بصدقته، فوضعها في يد زانية، فأصبحوا يتحدثون: تُصدق الليلة على زانية! فقال: اللهم لك الحمد، على زانية، لأتصدقن بصدقة، فخرج بصدقته، فوضعها في يد غني، فأصبحوا يتحدثون: تُصدق على غني! فقال: اللهم لك الحمد، على سارق، وعلى زانية، وعلى غني، فأتني، فقيل له: أما صدقتك على سارق، فلعله أن يستعف عن سرقة، وأما الزانية، فلعلها أن تستعف عن زناها، وأما الغني فلعله يعتز، فينفق مما أعطاه الله» لفظ البخاري بحرفيته.

السُّجُودِ ﴿١﴾؛ فَعَمَّ الْفَقِيرَ وَالْغَنِيَّ.

المسألة الخامسة: ﴿لَا يَسْتَلُوبُ النَّاسَ إِلَّا كَفَافًا﴾: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال:

[٢٩٥] «ليس المسكين الذي ترثه اللقمة واللقمتان والتمر والتمران، وإنما المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يفتن له فيتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس».

المسألة السادسة: الواجب على مُعْطِي الصدقة كان إماماً أو مالِكاً أن يراعي أحوال الناس، فمن علم فيه صبراً على الخصاصة وتحلياً بالقناعة أثر عليه من لا يستطيع الصبر، فربما وقع في التسخط. قال النبي ﷺ في الصحيح:

[٢٩٦] «إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه مخافة أن يَكْبَهُ الله في النار على وجهه».

المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿لَا كَفَافًا﴾: معناه الشمول بالمسألة إما للناس وإما في الأموال؛ فيسأل من الناس جماعةً، ويسأل من المال أكثر مما يحتاج إليه وبناء «لحف» للشمول، ومنه اللحف؛ وهو الثوب الذي يُشْتَمَل به، ونحوه الإلحاح؛ يقال: ألحف في المسألة إذا شمل رجلاً أو مالاً، وألح فيها إذا كررها.

[٢٩٧] وروى المفسرون عن قتادة أنه قال: ذكر لنا أن النبي ﷺ قال: «إن الله يحبّ الحليم الحيي الغني النفس المتعفف، ويُبغضُ الغني الفاحش البذي السائل المُلحف».

ولم يصح لهذا الحديث أصل<sup>(٢)</sup>، ولا عُرف له سند.

[٢٩٥] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٧٦ و٤٥٣٩ ومسلم ١٠٣٩ وأبو داود ١٦٣١ والنسائي ٨٤ / ٥ والدارمي ٣٧٩ / ٢ وأحمد ٢٦٠ - ٤٦٩ - ٤٩٣ وابن حبان ٣٢٩٨ وابن خزيمة ٢٣٦٣ والبيهقي ١٩٥ / ٤ و١١ / ٧ كلهم من حديث أبي هريرة.

[٢٩٦] صحيح. أخرجه البخاري ٢٧ و١٤٧٨ ومسلم ١٥٠ وأبو داود ٤٦٨٣ والنسائي ٨ / ١٠٣ - ١٠٤ والحميدي ٦٨ والطيالسي ١٩٨ وابن أبي شيبة ٣١ / ١١ وأحمد ١٨٢ / ١ وأبو يعلى ٧١٤ كلهم من حديث سعد بن أبي وقاص، وله قصة.

[٢٩٧] حسن. أخرجه الطبري ٦٢٢٩ عن قتادة مرسلًا، وورد عن حفص بن عمر مرسلًا أيضاً، أخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» ٨٦، وله شاهد موصول من حديث أبي مسعود البدر، أخرجه الطبراني ١٠٤٤٢ في أثناء حديث، وإسناده ضعيف لضعف سوار بن مصعب، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» ١٣٥٦٧ والحافظ في «تخريج الكشاف» ٣١٨ / ١، وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه البزار ٢٠٣١ «كشف» وقال الهيثمي ١٣٠٢٧: فيه محمد بن كثير، وهو ضعيف جداً. واكتفى الحافظ في «تخريج الكشاف» ١ / ٣١٨ بقوله: ضعيف اهـ وفي الباب أحاديث بمعناه تعضده، فهو حسن إن شاء الله، وانظر «تفسير الكشاف» ١٤٩ بتخريجي، والله الموفق.

(١) سورة الفتح: ٢٩.

(٢) تقدم أنه ورد مرسلًا وموصولًا، وهو حسن بمجموع شواهد، والله أعلم.

[٢٩٨] لكن روى مسلم عن معاوية قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُلْحِقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ، فَوَاللَّهِ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئاً فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتِي شَيْئاً وَأَنَا كَارِهٌ فَيَبَارِكَ اللَّهُ لَهُ فِيمَا أُعْطِيَتْهُ».

[٢٩٩] وروى مالك عن الأسدي أنه قال: نزلت أنا وأهلي ببقيع الغرقد<sup>(١)</sup>، فقال لي أهلي: اذهب إلى رسول الله ﷺ فسله لنا شيئاً نأكله، وجعلوا يذكرون من حاجتهم. فذهبت إلى رسول الله ﷺ فوجدت عنده رجلاً يسأله، ورسول الله ﷺ يقول: «لَا أَجِدُ مَا أُعْطِيكَ». فولى الرجل عنه وهو مغضب، وهو يقول: لَعَمْرُكَ إِنَّكَ لَتُغْطِي مَنْ شِئْتَ. فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ لَيَغْضَبَ عَلَيَّ أَلَا أَجِدُ مَا أُعْطِيَتْهُ! مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْقِيَةٌ أَوْ عِذْلُهَا<sup>(٢)</sup> فَقَدْ سَأَلَ الْإِحْفَاءَ». فقال الأسدي: للفتح لنا خَيْرٌ من أوقية. [قال مالك: والأوقية أربعون درهماً. قال: فرجعت ولم أسأله، فَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَعِيرٍ وَزَيْبٍ، فَقَسَمَ لَنَا مِنْهُ حَتَّى أَغْنَانَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٣)</sup>».

[٣٠٠] وروى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أَوْقِيَةٌ فَهُوَ مُلْحِفٌ». فتبين بهذا أن المُلْحِفَ هو الذي يسأل الرجل بعدما رده عن نفسه، أو يسأل وعنده ما يُغْنِيهِ عن السؤال، إلا أن يسأل زائداً على ما عنده، ويُغْنِيهِ وهو محتاج إليه؛ فذلك جائز.

وسمعتُ بجامع الخليفة ببغداد رجلاً يقول: هذا أخوكم يحضر الجمعة معكم، وليس له ثياب يقيم بها سَنَةَ الجمعة، فلما كان في الجمعة الأخرى رأيت عليه ثياباً جُددًا، فقيل لي: كساه إياها فلان

-----

[٢٩٨] صحيح. أخرجه مسلم ١٠٣٨ والنسائي ٩٧/٥ والدارمي ٣٨٧/١ وأحمد ٩٨/٤ وابن حبان ٣٣٨٩ والطبراني ٢٠٨/١٩ كلهم من حديث معاوية بن أبي سفيان.

[٢٩٩] جيد. أخرجه مالك ٩٩٩/٢ ومن طريقه أبو داود ١٦٢٧ والنسائي ٩٨-٩٩ ح ٢٥٩٥ والطحاوي في «المعاني» ٢١/٢ وابن عبد البر في «التمهيد» ٩٣-٩٤ والبيهقي ٢٤/٧ كلهم عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد به، ورجاله رجال البخاري ومسلم غير صحابيه، وجهالة الصحابي لا تقصر كما قال ابن عبد البر، ومما قاله عقب الحديث: قال الأثرم: قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ، ولم يسمه، فالحديث صحيح؟ قال: نعم.

وأخرجه أحمد ٣٦/٤ من طريق الثوري عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد، وهو صحيح على شرطهما كسابقه دون صحابيه وله شاهد من حديث أبي سعيد، أخرجه أبو داود ١٦٢٨ والنسائي ٩٨/٥ وابن خزيمة ٢٤٤٧ وابن حبان ٣٣٩٠ وأحمد ٧-٩، وإسناده حسن، رجاله ثقات، وانظر ما بعده.

[٣٠٠] جيد. أخرجه النسائي ٩٨/٥ والبيهقي ٢٤/٧ كلاهما من طريق سفيان بن عيينة عن داود بن شاپور عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، وإسناده حسن، رجاله ثقات للاختلاف المعروف في عمرو عن آبائه، والإسناد إلى عمرو صحيح، وله شاهد من حديث أبي سعيد، وتقدم في الذي قبله، فهو يرقى بهذا إلى درجة الحسن الصحيح وكذا ما قبله، والله أعلم.

(١) مقبرة لأهل المدينة.

(٢) أي ما يساويها.

(٣) زيادة عن الموطأ وسنن أبي داود والنسائي وسائر كتب التخرين.

لأخذِ الثناء بها.

ويكرر المسألة إذا رده المسؤول والسائل يعلم أنه قادر على ما سألَه إياه أو جاهل بحاله، فيعيد عليه السؤال إغذاراً أو إنذاراً ثلاثاً لا يزيد عليه، وذلك جائز، والأفضل تركه. والله أعلم.

**الآية السابعة والثمانون:** قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَاً...﴾ [الآية: ٢٧٥]. هذه الآية من أركان الدين، وفيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: ذكر مَنْ فسر أن الله تعالى لما حرّم الربا قالت ثقيف: وكيف تنتهي عن الربا، وهو مثل البيع، فنزلت فيهم الآية<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثانية:** قال علماؤنا قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَاً﴾: كناية عن استجابة في البيع وقبضه باليد؛ لأن ذلك إنما يفعله المربي قسداً لما يأكله، فعبر بالأكل عنه، وهو مجاز من باب التعبير عن الشيء بفائدته وثمرته، وهو أحد قسمي المجاز كما بيناه في غير موضع.

**المسألة الثالثة:** قال علماؤنا: الربا في اللغة هو الزيادة، ولا بد في الزيادة من مزيد عليه تظهر الزيادة به؛ فلاجل ذلك اختلفوا هل هي عامة في تحريم كل ربا، أو مجملة لا بيان لها إلا من غيرها؟ والصحيح أنها عامة؛ لأنهم كانوا يتبايعون ويربون، وكان الربا عندهم معروفاً، يُبايع الرجل الرجل إلى أجل، فإذا حلّ الأجل قال: أتقضي أم تربني؟ يعني أم تزيدني على مالي عليك وأصبر أجلاً آخر. فحرّم الله تعالى الربا، وهو الزيادة؛ ولكن لما كان كما قلنا لا تظهر الزيادة إلا على مزيد عليه، ومتى قابل الشيء غير جنسه في المعاملة لم تظهر الزيادة، وإذا قابل جنسه لم تظهر الزيادة أيضاً إلا بإظهار الشرع، ولأجل هذا صارت الآية مشكلة على الأكثر، معلومة لمن أيده الله تعالى بالثبوت الأظهر. وقد فاضت فيها علماء، وباحثتُ رفقاء، فكلّ منهم أعطى ما عنده حتى انتظم فيها سلك المعرفة بדרره وجوهرته العليا. إن من زعم أن هذه الآية مجملة فلم يفهم مقاطع الشريعة؛ فإن الله تعالى أرسل رسوله ﷺ إلى قوم هو منهم بلغتهم، وأنزل عليهم كتابه - تيسيراً منه - بلسانه ولسانهم؛ وقد كانت التجارة والبيع عندهم من المعاني المعلومة، فأنزل عليهم مبيناً لهم ما يلزمهم فيهما ويعقدونهما عليه، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

والباطل، كما بيناه في كتب الأصول، هو الذي لا يفيد وقع التعبير به عن تناول المال بغير عوض في صورة العوض. والتجارة هو مقابلة الأموال بعضها ببعض. وهو البيع؛ وأنواعه في متعلقاته

(١) لم أره بهذا اللفظ، وقد ورد بمعناه وأنتم، أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» ١٨٣ من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس وفيه ذكر ثقيف، وهذا إسناد ساقط، لا يساوي شيئاً، الكلبي هو محمد بن السائب كذاب، وقد أقر أنه كان يضع على ابن عباس. وأبو صالح واه.

(٢) سورة النساء: ٢٩.

بالمال كالأعيان المملوكة، أو ما في معنى المال كالمنافع، وهي ثلاثة أنواع: عَيْنُ بَعْنٍ، وهو بيع النقد؛ أو بَدْنٍ مؤجَّل وهو السَّلَم، أو حَالٌ وهو يكون في التمر أو على رسم الاستصناع. أو بيع عَيْنٍ بمنفعة وهو الإجارة. والربا في اللغة هو الزيادة، والمراد به في الآية كلُّ زياد لم يقابلها عَوْضٌ؛ فَإِنَّ الزيادة ليست بحرام لَعَيْنِهَا، بدليل جواز العَقْد عليها على وجهه، ولو كانت حراماً ما صحَّ أَنْ يقابلها عَوْضٌ، ولا يَرِدُ عليها عَقْد كالخمر والميتة وغيرها.

وتبيِّن أنَّ معنى الآية: «وأحلَّ الله البيعَ المطلق الذي يقع فيه العَوْضُ على صِحَّةِ القصد والعمل، وحرَّم منه ما وقع على وجه الباطل».

وقد كانت الجاهليةُ تفعله كما تقدم، فتزیدُ زيادةً لم يقابلها عَوْضٌ، وكانت تقول: إنما البيعُ مثل الربا؛ أي: إنما الزيادةُ عند حلول الأجلِ آخرًا مثل أضلِّ الثمن في أول العقد؛ فردَّ الله تعالى عليهم قولهم، وحرَّم ما اعتقدوه حلالاً عليهم، وأوضح أنَّ الأجل إذا حلَّ ولم يكن عنده ما يؤدي أنظر إلى الميسرة تخفيفاً، يحققه أنَّ الزيادة إنما تظهر بعد تقدير العَوْضَيْنِ فيه، وذلك على قسمين:

أحدهما: تولى الشرع تقدير العَوْضِ فيه، وهو الأموال الرُّبُويَّة، فلا تحلُّ الزيادةُ فيه.

وأما الذي وكلَّه إلى المتعاقدين فالزيادةُ فيه على قَدْرِ مَالِيةِ العوضين عند التقابل على قسمين:

أحدهما: ما يتغابَرُ الناسُ بمثله فهو حلالٌ بإجماع. ومنه ما يخرج عن العادة؛ واختلف علماؤنا فيه، فأفضأه المتقدمون وعدَّوه من فَنِّ التجارة، وردَّه المتأخرون ببغداد ونظرائها وحدُّوا المردود بالثلث. والذي أراه أنه إذا وقع عن علم المتعاقدين فإنه حلال ماضٍ؛ لأنهما يفتقران إلى ذلك في الأوقات، وهو داخل تحت قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَكْمَةٍ عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. وإن وقع عن جهلٍ من أحدهما فإنَّ الآخر بالخيار.

[٣٠١] وفيه مثله ورد الحديث أنَّ رجلاً كان يُخدع في البيوع فذكرَ لرسول الله ﷺ: فقال له

[٣٠١] صدره صحيح. أخرجه البخاري ٢١١٧ و٤٩٦٤ ومسلم ١٥٣٣ وأبو داود ٣٥٠٠ والنسائي ٢٥٢/٧ ومالك ٦٨٥/٢ وعبدالرزاق ١٥٣٣٧ وأحمد ٦١-٧٢ وابن حبان ٥٠٥١ و٥٠٥٢ من طرق عن عمرو بن دينار عن ابن عمر، دون الزيادة التي في آخره. وله شاهد من حديث أنس، أخرجه أبو داود ٣٥٠١ والترمذي ١٢٥٠ والنسائي ٢٥٢/٧ وابن ماجه ٢٣٥٤ وابن الجارود ٥٦٨ وأحمد ٢١٧/٣ والدارقطني ٥٥/٣ وصححه ابن حبان ٥٠٤٩، وهو حديث جيد الإسناد، ويقويه ما قبله، وورد مع الزيادة التي في آخره، أخرجه أحمد برقم ٦١٣٤ والحميدي ٦٦٢ والدارقطني ٥٤/٣-٥٥-٥٦ والحاكم ٢٢/٢ وابن الجارود ٥٦٧ والبيهقي ٢٧٣/٥ من طرق عن ابن إسحق عن نافع عن ابن عمر في أثناء حديث، وإسناده حسن، ابن إسحق صرح بالتحديث في رواية أحمد والبيهقي، فزالت شبهة التدليس، وسكت عليه الحاكم! وصححه الذهبي، وورد من طريق ابن إسحق حدثني محمد بن يحيى بن حبان أن حبان بن منقذ جده. الحديث بنحوه وفيه ذكر الثلاث، أخرجه ابن ماجه ٢٣٥٥ والبخاري في «تاريخه الأوسط» كما في «نصب الراية» ٧/٤ والدارقطني ٣/



رسول الله ﷺ: «إذا بايغت فقل: لا خِلاَبة». زاد الدارقُطَني وغيره: «ولك الخيار ثلاثاً»، وقد مهَّدناه في شرح الحديث و «مسائل الخلاف»؛ فهذا أصل علم هذا الباب.

فإن قيل: أنكرتم الإجمال في الآية، وما أوردتموه من البيان والشروط هو بيان ما لم يكن في الآية مبيّناً، ولا يوجد عنها من القول ظاهراً. قلنا: هذا سؤال مَنْ لم يحضر ما مضى من القول، ولا ألقى إليه السمع وهو شهيد، وقد توضَّح في «مسائل الكلام» أنَّ جميع ما أحلَّ الله لهم أو حرَّم عليهم كان معلوماً عندهم؛ لأنَّ الخطاب جاء فيه بلسانهم، فقد أطلق لهم حلَّ ما كانوا يفعلونه من بيع وتجارة ويعلمونه، وحرَّم عليهم الربا وكانوا يفعلونه، وحرَّم عليهم أكل المال بالباطل وقد كانوا يفعلونه ويعلمونه ويتسامحون فيه؛ ثم إنَّ الله سبحانه وتعالى أوحى إلى رسول الله ﷺ أن يُلقِي إليهم زيادةً فيما كان عندهم من عَقْد أو عَوْض لم يكن عندهم جائزاً، فألقى إليهم وجوه الربا المحرمة في كل مُقَاتات، وضمن الأشياء مع الجنس متفاضلاً، وألحق به بيع الرطب بالتمر، والعنب بالزبيب، والبيع والسلف، وبيّن وجوه أكل المال بالباطل في بيع الغرر<sup>(١)</sup> كله أو ما لا قيمة له شرعاً فيما كانوا يعتقدونه متقوماً كالخمر والميتة والدم وبيع الغش، ولم يبق في الشريعة بعد هاتين الآيتين بيانٌ يُفتقر إليه في الباب، وبقي ما وراءهما على الجواز؛ إلا أنه صحَّ عن النبي ﷺ: ما لا<sup>(٢)</sup> يصح ستة وخمسون معنى نهى عنها.

الأول والثاني ثمن الأشياء جنساً بجنس، والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع بيع المُقَاتات أو ثمن الأشياء جنساً بجنس متفاضلاً، أو جنساً بغير جنسه نسيئةً، أو بيع الرطب بالتمر، أو العنب بالزبيب، أو بيع المزبنة على أحد القولين، أو عن بيع وسلف؛ وهذا كله داخل في بيع الربا، وهو مما تولَّى الشرع تقدير العوض فيه، فلا تجوز الزيادة عليه. الثامن بيعتان فيبيعة. التاسع بيع الغرر<sup>(٣)</sup>، ورَدَّ بيع الملامسة والمنابذة والحصاة، وبيع الثُّنْيا، وبيع العُرْبان وما ليس عندك، والمضامين، والملاقيح، وحَبْل حَبْلَةٍ؛ وتركَّبُ عليهما من وَجِهٍ يَبْنُو صلاحها وبيع

٥٥-٥٦ والبيهقي ٢٧٣/٥، وهذا مرسل، فهو ضعيف، وقد أعله الزيلعي رحمه الله بالإرسال، وأما البوصيري، فأعله بعننة ابن إسحق، وأنه مدلس، ويجاب عن ذلك بأنه صرح بالتحديث عند الدارقُطَني والبيهقي، وليس له علة سوى الإرسال. وله شاهد آخر أخرجه الدارقُطَني ٥٤/٣ عن طلحة بن يزيد بن زكاة. الحديث، وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، وكرره الدارقُطَني ٥٧/٣ عن حبان بن واسع عن أبيه عن جده به، وإسناده ضعيف فيه أيضاً ابن لهيعة، وورد من وجه آخر عند الدارقُطَني ٥٦/٣ عن أحمد بن عبدالله بن ميسرة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بدون القصة وهو بلفظ «الخيار ثلاثة أيام» وإسناده ضعيف لضعف ابن ميسرة. كما في «نصب الراية» ٨/٤، وقال الحافظ في «الدرية» ١٤٨/٢: إسناده وإياه. لكن الحديث بطرقه وشواهده يصير حسناً إن شاء الله، والله أعلم. وانظر «نصب الراية» ٧/٤ - ٨ - و«تلخيص الحبير» ٢١/٣ و«فتح القدير» لابن الهمام ٢٧٧/٦ فما بعد، بتخريجي، والله الموفق.

(١) ما كان فيه جهالة.

(٢) قوله «ما لا يصح» أي من البيوع.

(٣) يُراجع كتب الفقه لبيان معنى ما خفي من الألفاظ المذكورة في هذا البحث، والله الموفق.

السنبِل حتى يشتدّ، والعنب حتى يسودّ، وهو مما قبله، وبيع المحاقلة والمعاومة والمخابرة والمحاصرة، وبيع ما لم يقبض، وريح ما لم يضمن، وبيع الطعام قبل أن يستوفي من بعض ما تقدم، والخمر والميتة وشحومها، وثمن الدم، وبيع الأصنام، وعَسْب الفُخْل، والكلب والسُّنُور، وكسب الحِجَام، ومَهْر البَغْي، وحُلُوان الكاهن، وبيع المضطر، وبيع الولاء، وبيع الولد أو الأم قَرْدَيْن، أو الأخ والأخ فردين، وكِرَاء الأرض والماء والكلأ والتجش، وبيع الرجل على يَبِع أخيه، وخطبته على خطبة أخيه، وحاضر لباد، وتلقي السلع والقينات.

فهذه ستة وخمسون معنى حضرت الخاطر ممّا نهى عنه أوردناها حسب نسقها في الذكر. وهي ترجع في التقسيم الصحيح الذي أوردناه في المسائل إلى سبعة أقسام:

ما يرجع إلى صفة العقد، وما يرجع إلى صفة المتعاقدين، وما يرجع إلى العوضين، وإلى حال العقد، والسابع وقت العقد كالبيع وقت نداء يوم الجمعة، أو في آخر جزء من الوقت المعين للصلاة. ولا تخرج عن ثلاثة أقسام؛ وهي الربا، والباطل، والغرر. ويرجع الغرر بالتحقيق إلى الباطل فيكون قسمين على الآيتين، وهذه المناهي تتداخل ويفصلها المعنى.

ومنها أيضاً ما يدخل في الربا والتجارة ظاهراً، ومنها ما يخرج عنها ظاهراً؛ ومنها ما يدخل فيها باحتمال، ومنها ما ينهى عنها مصلحة للخلق وتألفاً بينهم لما في التدابر من المفسدة.

**المسألة الرابعة:** قد بيّنّا أنّ الربا على قسمين: زيادة في الأموال المقتاتة والأثمان، والزيادة في سائرهما؛ وذكرنا حدودها؛ وبيّنّا أنّ الربا فيما يجعل التقدير فيه للمتعاقدين جائز بعلمهما؛ ولا خلاف فيه، وكذلك يجوز الربا في هبة الثواب. وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أيما رجل وهب هبة يرى أنها للثواب فهو على هبته، حتى يرضى منها؛ فهو مستثنى من الممنوع الداخل في عموم التحريم، وقد انتهى القول في هذا الغرض هاهنا وشرّحه في تفسير الحديث ومسائل الخلاف، ومنه ما تيسر على آيات القرآن في هذا القسم من الأحكام.

**المسألة الخامسة:** من معنى هذه الآية: وهي في التي بعدها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْتَغُوا فَلَاحَكُمْ رُؤُوسَ أَمْوَالِكُمْ﴾ [الآية: ٢٧٩].

ذهب بعض الغلاة من أرباب الورع إلى أنّ المال الحلال إذا خالطه حرام حتى لم يتميز، ثم أخرج منه مقدار الحرم المختلط به لم يحل، ولم يطب؛ لأنه يمكن أن يكون الذي أخرج هو الحلال، والذي بقي هو الحرام، وهو غلو في الدين؛ فإن كل ما لم يتميز فالمقصود منه ماله لا عينه، ولو تلف لقام المثل مقامه، والاختلاط إتلاف لتمييزه، كما أنّ الإهلاك إتلاف لعينه، والمثل قائم مقام الذاهب، وهذا بين حساً بين معنى، والله أعلم.

**الآية الثامنة والثمانون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ دُوَّ عُسْرٍ فَإِنَّ عُسْرَهُ فَنَظَرُهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٢٨٠]. فيها خمس مسائل:

المسألة الأولى: في سبب نزولها: قد تقدم أنها نزلت في الربا عند ذكر الآية قبلها.

المسألة الثانية: في المعنى المقصود بها: فيها ثلاثة أقوال: الأول: أنَّ المقصودَ بها ربا الدين خاصة، وفيه يكون الإنظار؛ قاله ابن عباس وشريح القاضي والنخعي. الثاني: أنه عام في كل دين، وهو قول العامة. الثالث: قال متأخرو علمائنا: هو نص في دين الربا، وغيره من الديون مقيس عليه.

المسألة الثالثة: في التنقيح: أما من قال إنه في دين الربا فضعيف، ولا يصح عن ابن عباس؛ فإن الآية وإن كان أولها خاصاً، فإن آخرها عام، وخصوص أولها لا يمنع من عموم آخرها، لا سيما إذا كان العام مستقلاً بنفسه. ومن قال: إنه نص في الربا، وغيره مقيس عليه فهو ضعيف؛ لأن العموم قد يتناول الكل فلا مدخل للقياس فيه.

فإن قيل: فقد قال في غيره من الديون: ﴿لَا يُؤْذَوْنَ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾<sup>(١)</sup>. قلنا: ستتكلم على الآية في موضعها إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: وبِمَ تُعلم العُسرة؟ قلنا: بأن لا نجد له مالاً؛ فإن قال الطالب: خبأ مالاً. قلنا للمطلوب: أثبت عذمتك ظاهراً ويحلف باطناً، والله يتولى السرائر.

المسألة الرابعة: ما الميسرة التي يؤدي بها الدين؟ وقد اختلف الناس فيها اختلافاً متبايناً بيناه في «مسائل الفقه». تحرير قول علمائنا. أنه يُترك له ما يعيش به الأيام وكسوة لباسه ورُقاده، ولا تباع ثيابُ جمعته، ويباع خاتمة. وتفصيل الفروع في «المسائل».

المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾: قال علماؤنا: الصدقة على المُعسر قربة؛ وذلك أفضل عند الله من إنظاره إلى الميسرة، بدليل ما روى حذيفة عن النبي ﷺ قال:

[٣٠٢] «نَلَقْتُ الْمَلَائِكَةَ رَوْحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: [أ] عَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: [لا]. قَالُوا: تَذَكَّرَ. قَالَ: كُنْتُ [أَدَايِنَ النَّاسِ]<sup>(٢)</sup> فَأَمَرَ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُؤَسَّرَ وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسَرِ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ».

[٣٠٣] وقد روي عن أبي اليسر، كعب بن عمرو، أنه قال: [سمعت رسول الله ﷺ يقول]<sup>(٣)</sup>

[٣٠٢] صحيح. أخرجه البخاري ٢٠٧٧ و ٢٣٩١ و ٢٤٥١ ومسلم ١٥٦٠ والدارمي ٢٤٥١ كلهم من حديث حذيفة بن اليمان، وله شواهد كثيرة.

[٣٠٣] صحيح. أخرجه مسلم ٣٠٠٦ وابن حبان ٥٠٤٤ والحاكم ٢٨/٢ والطبراني ٣٧٩/١٩ والبيهقي ٣٥٧/٥ من حديث أبي اليسر. في أثناء خبر مطول، وورد بدون القصة، أخرجه أحمد ٤٢٧/٣ وابن ماجه ٢٤١٩ والطبراني ٣٧٢/١٩.

(١) سورة آل عمران: ٧٥.

(٢) ما بين معقوفين زيادة عن صحيح البخاري ومسلم، وسنن الدارمي.

(٣) زيادة عن صحيح ابن حبان يقتضيها السياق، لأن سياق المصنف يدل على أنه موقوف، ولم يُرد ذلك، وإنما =

«من أنظر مُغسراً أو وضع عنه، أظله الله في ظله»؛ وهذا مما لا خلاف فيه.

**الآية التاسعة والثمانون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلَأِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلَأْ وَلْيُمْلَأِ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنْ الشَّهَادَةِ أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا فَتُكْرَمَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَاِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ٢٨٢]. هي آية عظمى في الأحكام، مبيّنة جُملاً من الحلال والحرام، وهي أصل في مسائل البيوع، وكثير من الفروع، جُماعها على اختصار مع استيفاء الغرض دون الإكثار في الشئتين وخمسين مسألة:

**المسألة الأولى:** في حقيقة الدّين: هو عبارة عن كل مُعاملة كان أحد العوّضين فيها نقداً والآخر في الذمة نسيئة، فإنّ العين عند العرب ما كان حاضراً، والدّين ما كان غائباً، قال الشاعر:

وعدتنا بدرهمينا طلاء وشواء معجلاً غير دين

والمداينة مُفاعلة منه؛ لأنّ أحدهما يرضاه والآخر يلتزمه، وقد بيّنه الله تعالى بقوله: ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

**المسألة الثانية:** قال أصحاب أبي حنيفة: عمومُ قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ يدخل تحت المهر إلى أجل، والصّلح عن دم العمد، ويجوز فيه شهادة النساء؛ وهذا وهم، فإن هذه الشهادة إنما هي على النكاح المشتمل على المهر وعلى الدم المُفْضِي إلى الصّلح، والمهر في النكاح، والمال في الدم يَبِيع؛ وإنما جاءت الآية لبيان حكم حال دّين مجرد ومال مفرد؛ فعليه يُحمل عموم الشهادة وإليه يرجع.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾: يريد يكون صكاً ليستذكر به عند أجله، لما يتوقع من الغفلة في المدة التي بين المعاملة وبين حلول الأجل، والنسيان موكل بالإنسان، والشيطان ربما حمل على الإنكار، والعوارض من موت وغيره تظُر؛ فشرع الكتاب والإشهاد، وكان ذلك في الزمان الأول.

[٣٠٤] وروى أحمد بن حنبل وغيره، عن ابن عباس أنّ النبي ﷺ قال: «أول من جحد آدم -

[٣٠٤] حسن. أخرجه أحمد ١/ ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٩٩ - ٣٧١ وأبو يعلى ٢٧١٠ والطيالسي ٢٦٩٢ وابن سعد ١/ ٢٨

= هو سبق قلم وهو في رواية مسلم «فأشهد بصر عيني هاتين وسمعت أذني هاتين، ووعاه قلبي رسول الله ﷺ، وهو يقول: ...» بمثل سياق المصنف

قالها ثلاث مرات -: إن الله تعالى لما خلقه مسح ظهره، فأخرج ذرئته فعرضهم عليه، فرأى فيهم رجلاً يزهر، فقال: أي رب من هذا؟ قال: هذا ابنك داود. قال: كم عمره؟ قال: ستون سنة. قال: رب زد في عمره. قال: لا، إلا أن تزيد أنت من عمرك، فزاده أربعين من عمره، فكتب الله تعالى عليه كتاباً وأشهد عليه الملائكة، فلما أراد أن يقبض رُوحه قال: بقي من أجلي أربعون سنة. فقيل له: إنك قد جعلتها لابنك داود. قال: فجدد آدم. قال: «فأخرج إليه الكتاب، فأقام عليه البيعة، وأنتم لداود مائة سنة ولآدم عمره ألف سنة».

**المسألة الرابعة:** في قوله تعالى: ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾: إشارة ظاهرة إلى أنه يكتبه بجميع صفاته المبيّنة له المغربة عنه المعرفة للحاكم بما يحكم عند ارتفاعهما إليه.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿وَيَكْتُبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾: فيه وجهان:

أحدهما: أن الناس لما كانوا يتعاملون حتى لا يشدّ أحدٌ منهم عن المعاملة، وكان منهم من يكتب ومن لا يكتب، أمر سبحانه أن يكتب بينهم كاتب بالعدل.

الثاني: أنه لما كان الذي له الدين يُتهم في الكتابة للذي عليه، وكذلك بالعكس، شرع الله سبحانه كاتباً يكتب بالعدل، لا يكون في قلبه ولا قلمه هوادة لأحدهما على الآخر.

وابن أبي عاصم في «السنة» ٩٠/١ وفي «الأوائل» ٤ وابن أبي شيبة ١١٨-١١٩ والطبراني في الكبير ١٢/٦٨/١٢٩٢٨ وفي «الأوائل» ٣ وأبو الشيخ في «العظمة» ١٠٢٧ والبيهقي ١٠/١٤٦ من طرق عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس، وصدّره «لما نزلت آية الدين، قال رسول الله ﷺ: إن أول... الحديث. وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد، وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ١/٣٤١ عند هذه الآية: علي بن زيد في أحاديثه نكارة، وهذا حديث غريب جداً، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٣٧٩٤: علي بن زيد ضعفه الجمهور، وبقيّة رجاله ثقات. وللحديث شاهد لكن ليس فيه ذكر نزول الآية، أخرجه الترمذي ٣٠٧٦ وابن سعد ١/٢٧-٢٨ والحاكم ٢/٣٢٥-٥٨٦ ح ٤١٣٢ كلهم من حديث أبي هريرة، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقد روي من غير وجه. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم! ووافقه الذهبي! وفيه نظر، فإن في الإسناد هشام بن سعد، ذكره الذهبي في «الميزان» ٩٢٢٤ ونقل عن الحاكم قوله: روى له مسلم في الشواهد. ونقل الذهبي عن أحمد قوله: لم يكن بالحافظ، وفي رواية: لم يكن محكم الحديث. وقال ابن معين: ليس بذلك القوي، وليس بالمتروك. فالإسناد غير قوي، ولم ينفرد به، فقد أخرجه ابن حبان ٦١٦٧ والحاكم ١/٦٤ و٤/٢٦٣ وكذا الترمذي ٣٣٦٨ وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٦٧ وابن أبي عاصم في «السنة» ٢٠٦ من طريقين عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً، وإسناده لا بأس به، قال الترمذي: حديث حسن، وصححه الحاكم على شرط مسلم. قلت: والحارث وإن روى له مسلم، فقد قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وضعفه ابن حزم، وقال أبو زرعة: ليس به بأس، وذكر الذهبي أن الدراوردي، روى عنه منكر، وله طريق آخر، أخرجه الحاكم ١/٤٦ عن الشعبي عن أبي هريرة مرفوعاً، وصححه، ووافقه الذهبي، وأسنده الطبري ٩٦/١ من طريق محمد بن عمرو، وإسناده حسن، فالحديث بهذه الشواهد والطرق يرقى إلى درجة الصحيح، وهذا من جهة الإسناد، إلا أن في المتن غرابة، وطرقه لا تخلو من مقال، فهو متن حسن إن شاء الله، والله أعلم، وانظر تفسير ابن كثير عند هذه الآية بتخريجي، والله الموفق.

المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأَبَّ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ فيها أربعة أقوال:

الأول: أنه فَرَضَ على الكفاية كالجِهَادِ والصلاة على الجنائز؛ قاله الشعبي. الثاني: أنه فَرَضَ على الكاتب في حال فراغه؛ قاله بعض أهل الكوفة. الثالث: أنه نَذَبَ؛ قاله مجاهد وعطاء. الرابع: أنه منسوخ؛ قاله الضحاك. والصحيح أنه أمرُ إرشاد؛ فلا يكتب حتى يأخذَ حَقَّهُ.

المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَلِيُمْلِكَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَنَبَّأَ اللَّهُ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا﴾:

قال علماؤنا: إنما أُمِّلَى الذي عليه الحق؛ لأنه المقرُّ به الملتزم له، فلو قال الذي له الحق: لي كذا وكذا لم ينفع حتى يقرَّ له الذي عليه الحق، فلاجل ذلك كانت البداية به؛ لأنَّ القولَ قوله، وإلى هذه النكتة وقعت الإشارة بقوله ﷺ:

[٣٠٥] «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر»، على نحو ما تقدم في قوله تعالى: ﴿وَلَا

[٣٠٥] حسن. أخرجه البيهقي ٢٥٢/١٠ من حديث ابن عباس، وصدره «لو يعطى الناس بدعواهم، لا دعى رجال أموال قوم ودماءهم، ولكن...» بمثله، وقال الحافظ في «الفتح» ٢٨٣/٥: وهذه الزيادة ليست في الصحيحين، وإسنادها حسن. اهـ. قلت: الحديث عند البخاري ٤٥٥٢ ومسلم ١٧١١ من حديث ابن عباس بلفظ «لو يعطى الناس بدعواهم لا دعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه» والزيادة التي أرادها الحافظ هي «البينة على المدعى». وأخرجه البيهقي ٢٥٢/١٠ عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ «البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه» وأعله البيهقي بأن الجمهور روه عن نافع بن عمر عن ابن أبي ملكية عن ابن عباس أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه. وهذا أخرجه البخاري ٤٥٥٢ ومسلم ١٧١١ والبيهقي ٢٥٢/١٠ وغيرهم وورد بمثل سياق المصنف من حديث برة بنت أبي تجزئة، أخرجه الواقدي في «المغازي» كما في «نصب الراية» ٩٦/٤ وإسناده ضعيف لضعف الواقدي واسمه محمد بن عمر، وورد من حديث أبي هريرة بلفظ «البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر إلا في القسامة» أخرجه الدارقطني ١١٠/٣ وإسناده ضيف لضعف مسلم بن خالد الزنجي، وورد هذا اللفظ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، أخرجه الدارقطني ١١١/٣ وابن عدي ٣١٠/٦، وإسناده ضعيف لضعف مسلم بن خالد، وبه أعله ابن عدي. وورد بلفظ «البينة على المدعى، واليمين على المدعى عليه» أخرجه الدارقطني ٢١٨/٤ وإسناده ضعيف، حجاج بن أرطاة مدلس، وقد عنعن، وورد من وجه آخر، أخرجه الترمذي ١٣٤١ عن محمد بن عبيدالله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإسناده ضعيف، وأعله الترمذي به، وقال: العرزمي محمد بن عبيدالله. يضعف في الحديث، ضعفه ابن المبارك وغيره. وله شاهد من حديث عمر أخرجه الدارقطني ٢١٨/٤، وإسناده ضعيف لضعف عبدالعزيز بن عبد الرحمن الجزري، وقد ضعف إسناد الحافظ في «تلخيص الحبير» ٢٠٨/٤، وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه ابن حبان ٦٩٩٦ والدارقطني ٢١٨-٢١٩ من طريق سنان بن الحارث عن طلحة بن مصرف عن مجاهد عن ابن عمر، وإسناده لا بأس به لأجل سنان بن الحارث، فقد وثقه ابن حبان، وروى عنه غير واحد وباقي الإسناد ثقات، ولفظه عند الدارقطني «المدعى عليه أولى باليمين إلا أن تقوم بينة» وهو عند ابن حبان في أثناء حديث مطول، وفيه هذه اللفظة، وورد بهذا اللفظ عند البيهقي ٢٥٦/١٠ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإسناده ضعيف، فيه حجاج بن أرطاة، وهو مدلس، وقد عنعن، وتابعه المثنى بن الصباح ٢٥٦/١٠، وهو ضعيف، لكن الحديث يتأيد بهذه الطرق، والشواهد.

وقد قال الترمذي عقب الحديث ١٣٤٢: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم:

يَجِلُّ لَهَنَ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ ﴿١﴾. وفي هذه الآية أيضاً نحو منه، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ لما كان القول قولهن في الذي تشتمل عليه أرحامهن، وقول الشاهد أيضاً فيما وعاه قلبه من علم ما عنده مما بينهما من التنازع.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَنِيهَا أَوْ ضَعِيفًا﴾: أما السفية ففيه أربعة أقوال: الأول: أنه الجاهل؛ قاله مجاهد. الثاني: أنه الصبي.

الثالث: أنه المرأة والصبي؛ قاله الحسن. الرابع: المبدّر لماله المفسد لدينه؛ قاله الشافعي. وأما الضعيفُ فقيل: هو الأحمق. وقيل: هو الأخرس أو الغبي، واختاره الطبري. وأما الذي لا يستطيع أن يُملّ، ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: أنه الغبي؛ قاله ابن عباس. الثاني: أنه الممنوع بحُبسة أو عي. الثالث: أنه المجنون.

وهذا فيه نظر طويل نُخَبِّتُهُ: أن الله سبحانه جعل الذي عليه الحق أربعة أصناف: مستقل بنفسه يُملّ، وثلاثة أصناف لا يملئون، ولا يصح أن تكونَ هذه الأصناف الثلاثة صنفاً واحداً أو صنفين؛ لأن تعديد الباري سبحانه كأنه يخلو عن الفائدة، ويكون من فن المُنْبَجِ (٢) من القول، الركيك من الكلام، ولا ينبغي هذا في كلام حكيم، فكيف في كلام أحكم الحاكمين.

فتعيّن والحالة هذه أن يكونَ لكل صنف من هذه الأصناف الثلاثة معنى ليس لصاحبه حتى تتمّ البلاغة، وتكمل الفائدة، ويرتفع التداخل الموجب للتقصير؛ وذلك بأن يكونَ السفية والضعيفُ والذي لا يستطيع، قريباً بعضه من بعض في المعنى؛ فإن العرب تطلق السفية على ضعيف العقل تارة وعلى ضعيف البدن أخرى، وأنشدوا:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ      أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النِّوَاسِمِ (٣)

أي: استضعفتها واستلانتها فحركتها.

وكذلك يُطلق الضعيفُ على ضعيف العقل، وعلى ضعيف البدن. وقد قالوا: الضعف - بضم الضاد في البدن، وفتحها في الرأي، وقيل هما لغتان، وكلُّ ضعيف لا يستطيع ما يستطيعه القوي؛ فثبت التداخل في معنى هذه الألفاظ.

وتحريضها الذي يستقيم به الكلام ويصحُّ معه النظام أن السفية هو المتناهي في ضعف العقل وفساده، كالمجنون والمحجور عليه، نظيره الشاهد له قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (٤) على ما سيأتي في سورة النساء إن شاء الله تعالى.

-----  
أن البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه.

(٢) الشج: اضطراب الكلام وتفنيته.

(١) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٣) البيت لذي الرمة، راجع «تفسير القرطبي» ٣/٣٨٦.

(٤) سورة النساء: ٥.

وأما الضعيفُ فهو الذي يغلبه قَلَّةُ النظر لنفسه كالطفل نظيره، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَلَيْخَشَ الْوَيْتَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُ ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ (١).

وأما الذي لا يستطيع أن يُعْلَمَ فهو الغبيّ الذي يفهم منفعته لكن لا يلفق العبارة عنها. والأخرسُ الذي لا يتبين منطقُه عن غرضه؛ ويشهد لذلك أنه لم ينف عنه أنه لا يستطيع أن يُعْلَمَ خاصة.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْمَعْدِلِ﴾: اختلف الناسُ على ما يعود ضمير وليه على قولين: الأول: قيل يعود على الحق؛ التقدير فليُمْلِلْ وَلِيُّ الحق. الثاني: أنه يعود على الذي عليه الحق؛ التقدير فليُمْلِلْ وَلِيُّ الذي عليه الحق الممنوع من الإملاء بالسفَه والضعف والعجز. والظاهرُ أنه يعود على الذي عليه الحق؛ لأنه صاحبُ الوليِّ في الإطلاق، يقال: وليّ السفِيه ووليّ الضعيف، ولا يقال وليّ الحق، إنما يقال صاحبُ الحق.

وهذا يدل على أن إقرار الوصيِّ جائز على يتيمة؛ لأنه إذا أملى فقد نفذ قوله فيما أملاه.

**المسألة العاشرة:** إذا ثبت هذا فإن تصرفَ السفِيه المحجور دون وليٍّ فإن التصرفَ فاسدٌ إجماعاً مفسوخٌ أبداً، لا يوجبُ حكماً ولا يؤثر شيئاً. وإن تصرفَ سفِيه لا حَجْر عليه فاختلف علماءنا فيه؛ فابنُ القاسم يجوزُ فعله، وعامة أصحابنا يُسقطونه.

والذي أراه من ذلك أنه إن تصرفَ بسداد نفذ، وإن تصرفَ بغير سداد بطل.

وأما الضعيف فربما بخص في البيع وخُذع، ولكنه تحت النظر كائن، وعلى الاعتبار موقوف. وأما الذي لا يستطيع أن يُعْلَمَ فلا خلاف في جواز تصرفه. وظاهر الآية يقتضي أن من احتاج منهم إلى المعاملة عامل، فمن كان من أهل الإملاء أملى عن نفسه، ومن لم يكن أملى عنه وليه؛ وذلك كله بين في مسائل الفروع.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا﴾: اختلف الناس هل هو فرض أو نذْب؟ والصحيح أنه نذْب كما يأتي إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿شَهِدَيْنِ﴾: رتب الله الشهادات بحكمته في الحقوق المالية والبديّة والحدود، فجعلها في كل فنّ شهيدين، إلا في الزنا فإنه قرّن ثبوتها بأربعة شهداء، تأكيداً في الستر، على ما يأتي بيانه في سورة النور إن شاء الله.

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (٢): قال مجاهد: أراد من الأحرار. واختاره

(١) سورة النساء: ٩.

(٢) قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٣/ ٣٨٩-٣٩٠: نصّ في رفض الكفار والصبيان والنساء، وأما العبيد فاللفظ يتناولهم، وقد اختلف العلماء في شهادة العبيد، فقال شريح وعثمان البتي وأحمد وإسحق وأبو ثور: شهادة العبد جائزة إن كان عدلاً، وغلبوا لفظ الآية. وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي، وجمهور العلماء: لا تجوز شهادة العبد، وغلبوا نقص الرق، وأجازها الشعبي والنخعي في الشيء اليسير.



القاضي أبو إسحاق وأظن فيه. وقيل المراد: من المسلمين، لأن قوله تعالى: ﴿مِن رِّجَالِكُمْ﴾ كان يُغني عنه، فلا بدّ لهذه الإضافة من خصيصة، وهي إمّا أحراركم وإمّا مؤمنوكم، والمؤمنون به أخص من الأحرار؛ لأنّ هذه الإضافة هي إضافة الجماعة، وإلاّ فمن هو الذي يجمع الشتات، وينظم الشمل النظم الذي يصحّ منه الإضافة.

والصحيح عندي أنّ المراد به البالغون من ذكوركم المسلمون؛ لأنّ الطفل لا يُقال له رجل، وكذا المرأة لا يُقال لها رجل أيضاً. وقد بيّن الله تعالى بعد ذلك شهادة المرأة، وعيّن بالإضافة في قوله تعالى: ﴿مِن رِّجَالِكُمْ﴾ المسلم؛ ولأنّ الكافر لا قول له؛ وعنّي الكبير أيضاً، لأنّ الصغير لا محصول له. وإمّا أمر الله تعالى بإشهاد البالغ، لأنّه الذي يصح أن يؤدّي الشهادة؛ فأما الصغير فيحفظ الشهادة<sup>(١)</sup>؛ فإذا أداها وهو رجل جازت؛ ولا خلاف فيه<sup>(٢)</sup>.

وليس للآية أثر في شهادة العبد يرد، وسيأتي القول فيها في تفسير قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> إن شاء الله.

**المسألة الرابعة عشرة:** عموم قوله تعالى: ﴿مِن رِّجَالِكُمْ﴾ يقتضي جواز شهادة الأعمى على ما يتحققه ويعلمه، فإنّ السمع في الأصوات طريقٌ للعلم كالبصر للألوان، فما علمه أداها، كما يطأ زوجته باللمس والشم، ويأكل بالذوق، فلم لا يشهد على طعام اختلف فيه قد ذاقه.

**المسألة الخامسة عشرة:** قال علماؤنا: أخذ بعض الناس من عموم هذه الآية في قوله تعالى: ﴿مِن رِّجَالِكُمْ﴾ جواز شهادة البدوي على القروي. وقد منعها أحمد بن حنبل ومالك في مشهور قوله<sup>(٤)</sup>.

(١) أي تحمّلها وهو صغير، إلا أنه أداها بعد البلوغ، وهي جائزة بلا خلاف.

(٢) فائدة: قال الإمام الموفق في «المغني» ١٤ / ١٤٥ - ١٤٩: يعتبر في الشاهد سبعة شروط: أحدها: أن يكون عاقلاً، ولا تقبل شهادة من ليس بعقل إجماعاً. الثاني: أن يكون مسلماً. الثالث: أن يكون بالغاً، فلا تقبل غير البالغ، وبه قال القاسم وسالم وعطاء ومكحول وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري والشافعي وإسحق وأبو ثور وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد. وعن أحمد رحمه الله، رواية أخرى: أن شهادتهم تقبل في الجراح، إن شهدوا قبل الافتراق عن الحالة التي تجارحوا عليها، فإن تفرقوا لم تقبل شهادتهم، وهذا قول مالك، فإن تفرقوا لم تقبل، لأنه يحتمل أن يلقنوا. وروي عن علي، أن شهادة بعضهم تقبل على بعض، وروي ذلك عن شريح والحسن والنخعي. الرابع: أن يكون عدلاً، ولا تقبل شهادة الفاسق. والفسوق نوعان: من حيث الأفعال. ولا نعلم خلافاً في رد شهادته. والثاني: من جهة الاعتقاد، وهو اعتقاد البدعة، فيوجب رد شهادته أيضاً. وبه قال مالك وشريك وإسحق وأبو عبيد وأبو ثور، وظاهر قول الشافعي وابن أبي ليلى والثوري وأبي حنيفة وأصحابه، قبول شهادة أهل الأهواء. الشرط الخامس: أن يكون متيقظاً حافظاً لما يشهد به الشرط السادس: أن يكون ذا مروءة. الشرط السابع: انتفاء الموانع. اهـ ملخصاً.

(٣) سورة النساء: ١٣٥.

(٤) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٤ / ١٤٩ - ١٥٠: فصل: ظاهر كلام الخرخي، أن شهادة البدوي على من هو من أهل القرية، وشهادة أهل القرية على البدوي صحيحة إذا اجتمعت الشروط المتقدمة وهو قول ابن سيرين وأبي حنيفة والشافعي وأبي ثور، واختاره أبو الخطاب، وقال الإمام أحمد: أخشى أن لا تقبل =

وقد بيّنا الوجوه التي منعها أشياخنا من أجلها في كُتب الخلاف، والصحيح جوازها مع العدالة كشهادة القروي على القروي.

[٣٠٦] وقد ثبت أن النبي ﷺ شهد عنده أعرابي على هلال رمضان؛ فأمر بالصيام.

**المسألة السادسة عشرة:** قال علماؤنا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ من ألفاظ الإبدال، فكان ظاهره يقتضي ألا تجوز شهادة النساء إلا عند عدم شهادة الرجال، كحكم سائر إبدال الشريعة مع مبدلاتها؛ وهذا ليس كما زعمه، ولو أراد ربنا ذلك لقال: فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ رَجُلَانِ فَرَجُلٌ: فأما وقد قال: فَإِنْ لَمْ يَكُونَا فَرَجُلٌ يتناول حالة الوجود والعدم. والله أعلم.

**المسألة السابعة عشرة:** قال أصحابنا: لما جعل الله تعالى شهادة امرأتين بدل شهادة الرجل وجب أن يكون حكمها حكمه، فكما يحلف مع الشاهد واليمين عندنا وعند الشافعي، كذلك يجب أن يحلف مع شهادة امرأتين بمطلق هذه العوضية، وقد بيّناه في «مسائل الخلاف».

**المسألة الثامنة عشرة:** قال أصحاب أبي حنيفة: لما قال الله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ فقسم الله تعالى أنواع الشهادة وعددها، ولم يذكر الشاهد واليمين فلا يجوز القضاء به<sup>(١)</sup> لأنه يكون قسماً ثالثاً فيما قد قسمه الله تعالى قسمين. وسلك علماؤنا في الرد عليهم مسلكين:

أحدهما: أن هذا ليس من قسم الشهادة، وإنما الحكم هنالك باليمين، وحطّ الشاهد ترجيح جنة المدعي، وهو الذي اختاره أهل خراسان. وقال آخرون: وهو الذي عول عليه مالك - إن القوم قد قالوا يُقضى بالنكول، وهو قسم ثالث ليس له في القرآن ذكرٌ، كذلك يحكم بالشهادة واليمين وإن لم يَجْرَ له ذكرٌ لقيام الدليل.

والمسلك الأول أسلوب الشرع. والمسلك الثاني يتعلّق بمناقضة الخصم، والمسلك الأول أقوى وأولى.

**المسألة التاسعة عشرة:** فضّل الله تعالى الذكر على الأنثى من ستة أوجه:

الأول: أنه جُعِلَ أصلها وجُعِلت فرعه، لأنها خُلقت منه، كما ذكر الله تعالى في كتابه.

[٣٠٦] معنى برقم ١٠٥ في بحث الصوم.

= شهادة البدوي على صاحب القرية. وهو قول جماعة من أصحابنا، ومذهب أبي عبيد، وقال مالك كقول أصحابنا فيما عدا الجراح، وكقول الباقيين في الجراح احتياطاً للدماء. قال أبو عبيد: ولا أرى شهادتهم رُدت إلا لما فيهم من الجفاء بحقوق الله تعالى، والجفاء في الدين. قال الإمام الموفق: ولنا أن من قبلت شهادته على أهل البدو قبلت شهادته على أهل القرية اهـ باختصار. وانظر «تفسير القرطبي» ٣/ ٣٩٥-٣٩٦.

(١) راجع هذا البحث في «تفسير القرطبي» ٣/ ٣٩٢-٣٩٣.

الثاني: أنَّها خُلقت من ضلعه العوجاء.

[٣٠٧] قال النبي ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعِ أَعْوَج، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ اسْتَمْتَعَتْ بِهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا عَلَى عَوْجٍ، وَقَالَ: وَكَسَرَهَا طَلَّاقُهَا».

الثالث: أنه نقص ديبها. الرابع: أنه نقص عقلها.

[٣٠٨] وفي الحديث: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْقَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْكَ». قلن: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلُنَا؟ قَالَ: «أَلَيْسَ تَمَكَّتْ إِحْدَاكُنَّ اللَّيَالِي لَا تَصُومُ وَلَا تَصَلِّي، وَشَهَادَةُ إِحْدَاكُنَّ عَلَى نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟».

الخامس: أنه نقص حظها في الميراث. قال الله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>.

السادس: أنها نقصت قوتها؛ فلا تقايل ولا يسهم لها، وهذه كلها معانٍ حكيمية.

فإن قيل: كيف نسب النقص إليهن وليس من فعلهن؟ قلنا: هذا من عَدَلِ اللَّهِ يَحْطُ مَا شَاءَ وَيَرْفَعُ مَا شَاءَ، وَيَقْضِي مَا أَرَادَ، وَيَمْدَحُ وَيَلُومُ وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يَسْأَلُونَ؛ وَهَذَا لِأَنَّهُ خَلَقَ الْمَخْلُوقَاتِ مَنَازِلَ، وَرَتَّبَهَا مَرَاتِبَ؛ فَبَيْنَ ذَلِكَ لَنَا فَعَلْمُنَا وَأَمَانَا بِهِ وَسَلْمُنَاهُ.

**المسألة الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَادَةِ﴾: هذا تقييدٌ من الله سبحانه على الاسترسال على كل شاهد، وقصر الشهادة على الرضا خاصة؛ لأنها ولاية عظيمة؛ إذ هي تنفيذ قول الغير على الغير؛ فمن حكمه أن يكون له شمائل يُتَقَرَّدُ بها، وفضائل يتحلَّى بها حتى يكون له مزية على غيره توجب له تلك المزية رتبة الاختصاص بقبول قوله على غيره، ويقضى له بحسن الظن، ويحكم بشغل ذمة المطلوب بالحق بشهادته عليه، ويغلب قول الطالب على قوله بتصديقه له في دعواه.

[٣٠٧] صحيح. أخرجه البخاري ٣٣٣١ و٥١٨٤ و٥١٨٦ ومسلم ١٤٦٨ والترمذي ١١٨٨ والدارمي ١٤٨/٢ وأحمد ٤٤٩/٢ - ٥٣٠ وابن حبان ٤١٧٩ و٤١٨٠ من طرق كلهم من حديث أبي هريرة، وله شاهد من حديث سمرة بن جندب، أخرجه البزار ١٤٧٦ «كشف» وابن حبان ٤١٧٨ والحاكم ١٧٤/٤، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وله شاهد آخر من حديث أبي ذر، أخرجه أحمد ١٦٤/٥ والدارمي ١٤٧/٢ والبزار ١٤٧٨، ورجاله ثقات كما في «المجمع» ٣٠٣/٤.

[٣٠٨] صحيح. أخرجه البخاري ٣٠٤ و١٩٥١ و٢٦٥٨ ومسلم ٨٠ وابن حبان ٥٧٤٤ والبيهقي ٢٣٥ - ٢٣٦ كلهم من حديث أبي سعيد، في أثناء حديث مطول، وساق مسلم إسناده دون لفظه، واكتفى بحديث ابن عمر، وهو بنحوه، أخرجه برقم ٧٩ وكذا أبو داود ٤٦٧٩ وأحمد ٦٦ - ٦٧، وله شاهد ثالث من حديث أبي هريرة، أخرجه أحمد ٣٧٣ - ٣٧٤ ومسلم مع الحديث (٨٠) ولم يسق المتن أيضاً. وشاهد رابع من حديث ابن مسعود، أخرجه النسائي في «عشرة النساء» ٣٧٤ والدارمي ٢٣٧/١ وابن أبي شيبه ١١٠/٣ وأحمد ٣٧٦ - ٤٢٥، وإسناده لين لأجل وائل بن مهانة، حيث لم يوثقه سوى ابن حبان، وقد جعل بعض المرفوع من كلام ابن مسعود، وهو خطأ، والحديث صحيح بكل حال، بل هو مشهور، رَوَاهُ بِالْفَافِ مِثْقَالِيَّةً والمعنى متحد، والله أعلم.

**المسألة الحادية والعشرون:** قوله: ﴿يَمَنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾: دليل على تفويض القبول في الشهادة إلى الحاكم؛ لأنَّ الرضا معنًى يكون في النفس بما يظهر إليها من الأمارات عليه، ويقوم من الدلائل المبينة له، ولا يكون غير هذا؛ فإنَّ لو جعلناه لغيره لما وصل إليه إلا بالاجتهاد، واجتهاده أولى من اجتهاد غيره.

**المسألة الثانية والعشرون:** قال علمائنا: هذا دليل على جواز الاجتهاد والاستدلال بالأمارات والعلامات على ما خفي من المعاني والأحكام.

**المسألة الثالثة والعشرون:** هذا دليل على أنه لا يُكْتَفَى بظاهر الإسلام في الشهادة حتى يقع البحث عن العدالة؛ وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: يُكْتَفَى بظاهر الإسلام في الأموال دون الحدود؛ وهذه مناقضة تُسْقَطُ كلامه وتُفْسِدُ عليه مرامه، [لأننا نقول]<sup>(١)</sup>: حق من الحقوق، فلا يكتفى في الشهادة عليه بظاهر الدين كالحدود، وقد مهذت المسألة في «مسائل الخلاف».

**المسألة الرابعة والعشرون:** هذا القول يتنضي ألا تقبل شهادة ولد لأبيه، ولا أب لولده. قال مالك: ولا كل ذي نسب أو سبب يُفْضِي إلى وضلة تُقَعُّ بها التهمة، كالصدقة والملاطفة والقربة الثابتة. وفي كل ذلك بين العلماء تفصيل واختلاف، بيانه في إيضاح دلائل مسائل الخلاف، بيانه في إلزام وصف الرضا المشاهد في هذه الآية الذي أكده بالعدالة في الآية الأخرى، فقال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ولا يجتمع الوصفان حتى تنتفي التهمة. والله أعلم.

**المسألة الخامسة والعشرون:** إذا شرط الرضا والعدالة في المداينة فاشتراطها في النكاح أولى، خلافاً لأبي حنيفة حيث قال: إنَّ النكاح ينعقد بشهادة فاسقين، فنفي الاحتياط للمأمور به في الأموال عن نكاح، وهو أولى لما يتعلّق به من الحلّ والحرم والعبد والنسب.

**المسألة السادسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَتَذَكَّرَ أَحَدَهُمَا الْأُخْرَى﴾: فيه تأويلان وقراءتان: إحداهما: أن تجعلها ذكراً، وهذه قراءة التخفيف.

الثاني: أن تنبهها إذا غفلت وهي قراءة الثقيل؛ وهو التأويل الصحيح، لأنه يعضده قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾. والذي يصح أن يعقب الضلال والغفلة الذكر، ويدخل التأويل الثاني في معناه.

فإن قيل: فهلاً كانت امرأة واحدة مع رجل فيذكرها الرجل الذي معها إذا نسيت؛ فما الحكمة فيه؟ فالجواب فيه أن الله سبحانه شرع ما أراد، وهو أعلم بالحكمة وأوفى بالمصلحة، وليس يلزم أن يعلم الخلق وجوه الحكمة وأنواع المصالح في الأحكام، وقد أشار علمائنا أنه لو ذكرها إذا نسيت لكانت شهادة واحدة، فإذا كانت امرأتين وذكّرت إحداهما الأخرى كانت شهادتهما شهادة رجل واحد،

(١) في الأصل «فيقول» والمثبت عن «تفسير القرطبي» ٣/٣٩٦ نقلاً عن أحكام ابن العربي، وبه يستقيم السياق، والله الموفق.

(٢) سورة الطلاق: ٢.

كالرجل يستذكر في نفسه فيتذكر .

**المسألة السابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ :

فكرّر قوله: (إحداهما)، وكانت الحكمة فيه أنه لو قال: أن تضلّ إحداهما فتذكر الأخرى، لكانت شهادة واحدة، وكذلك لو قال: فتذكرها الأخرى لكان البيان من جهة واحدة لتذكّر الذاكرة الناسية، فلما كرّر إحداهما أفاد تذكّر الذاكرة للغافلة وتذكّر الغافلة للذاكرة أيضاً لو انقلبت الحال فيهما بأن تذكر الغافلة وتغفل الذاكرة؛ وذلك غاية في البيان.

**المسألة الثامنة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ : اختلف الناس فيه على ثلاثة أقوال: أحدها: لا يأب الشهداء عن تحمّل الشهادة إذا تحملوا. الثاني: لا يأب الشهداء عن الأداء. الثالث: لا يأب الشهداء عنهما جميعاً، لا يأب الشهداء عن التحمل إذا حملوا ولا يأبوا عن الأداء إذا تحمّلوا.

وكذلك اختلفوا في حكم هذا النهي عن ثلاثة أقوال: أحدها: أن فعل ذلك ندب. الثاني: أن ذلك فرض على الكفاية. الثالث: أنها فرض على الأعيان مطلقاً؛ قاله الشافعي.

والصحيح عندي أن المراد هاهنا حالة التحمل للشهادة؛ لأن حالة الأداء مبيّنة بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكُنْهَا فَإِنَّهُ لَآتٍ قَبْلُكُمْ﴾ . وإذا كانت حالة التحمل فهي فرض على الكفاية إذا قال به البعض سقط عن البعض، لأن إباية الناس كلّهم عنها إضاعة للحقوق، وإجابة جميعهم إليها تضييع للأشغال؛ فصارت كذلك فرضاً على الكفاية؛ ولهذا المعنى جعلها أهل تلك الديار ولاية فيقيمون للناس شهوداً يعيّنهم الخليفة ونائبه، ويقيمهم للناس ويبرزهم لهم، ويجعل لهم من بيت المال كفايتهم. فلا يكون لهم شغل إلا تحمّل حقوق الناس حفظاً، وإحيائها لهم أداء.

فإن قيل: فهذه شهادة بالأجرة. قلنا: إنما هي شهادة خالصة من قوم استوفوا حقوقهم من بيت المال، وقد بيّناه في «شرح الحديث» و «مسائل الخلاف» .

**المسألة التاسعة والعشرون:** قال علماؤنا: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ دليل على أن الشاهد هو الذي يمشي إلى الحاكم، وهذا أمر أنبنى عليه الشرع، وعُمِل به في كل زمن، وفهمته كل أمة. ومن أمثال العرب: في بيّته يؤتى الحكم.

**المسألة الموفية ثلاثين:** كيفما ترددت الحال بالأقوال فهذا دليل على خروج العبد من جملة الشهداء؛ لأنه لا يمكنه أن يجيب، ولا يصح له أن يأبى؛ لأنه لا استقلال له بنفسه؛ وإنما يتصرّف بإذن غيره، فانحطّ عن منصب الشهادة كما انحطّ عن منصب الولاية، نعم وكما انحط عنه فرض الجمعة، وقد بيّناه في «مسائل الخلاف» .

**المسألة الحادية والثلاثون:** قال علماؤنا: هذا في حالة الدعاء إلى الشهادة، فأما من كان عنده شهادة لرجل لم يعلم بها مستحقّها الذي ينتفع بها فقال قوم: أداؤها نذّب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ

الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا ﴿٣٠٩﴾، ففرض الله تعالى عليه الأداء عند الدعاء، وإذا لم يُدْعَ كان نَذْباً؛ لقوله ﷺ:  
«خَيْرُ الشُّهُودِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ».

والصحيح عندي أنَّ أدائها فرض، لما ثبت عنه ﷺ أنه قال:

[٣١٠] «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِماً أَوْ مَظْلُوماً». فقد تعيَّن نصره بأداء الشهادة التي هي عنده؛ إحياء لحقِّه الذي أماته الإنكار.

**المسألة الثانية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَّا أَجْلَءَ﴾: هذا تأكيد من الله تعالى في الإشهاد بالدين، تنبيهاً لمن كسل، فقال: هذا قليل لا احتاج إلى كتبه والإشهاد عليه، لأنَّ أمر الله تعالى فيه والتخصيص عليه واحد، والقليل والكثير في ذلك سواء.

قال علماؤنا: إلّا ما كان من قيراط ونحوه لنزارته وعدم تشوّف النفوس إليه إقراراً أو إنكاراً.

**المسألة الثالثة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿ذَلِكَمُ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾: يريد أعدل، يعني أن يكتب القليل والكثير ويشهد عليه بالعدل عموم ذلك فيه.

**المسألة الرابعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَأَقَوْمٌ لِلسَّهَدَةِ﴾: يعني أدعى إلى ثبوتها؛ لأنه إذا أشهد ولم يكتب ربما نسي الشاهد.

**المسألة الخامسة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾: بالشاهد إذا نسي أو قال خلاف ما عند المتدائنين.

**المسألة السادسة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَأَقَوْمٌ لِلسَّهَدَةِ﴾: دليل على أنَّ الشاهد إذا رأى الكتاب فلم يذكر الشهادة لا يؤدّيها؛ لما دخل عليه من الريبة فيها ولا يؤدّي إلّا ما يعلم، لكنه يقول خذا خطي، ولا أذكر الآن ما كتبت فيه.

-----

[٣٠٩] صحيح. أخرجه مسلم ١٧١٩ وأبو داود ٣٥٩٦ والترمذي ٢٢٩٥ و٢٢٩٧ والنسائي في الكبرى ٦٠٢٩ وابن ماجه ٢٣٦٤ ومالك ٧٢٠/٢ وأحمد ١٥/٤ وابن حبان ٥٠٧٩ والطبراني ٥١٨٣ من طرق عن زيد بن خالد الجهني مرفوعاً، والسياق للترمذي في روايته الثانية، وكذا لابن ماجه، ولفظ مسلم «ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسألها» وزاد مالك «أو يخبر بشهادته قبل أن يسألها».

[٣١٠] صحيح. أخرجه البخاري ٢٤٤٣ و٢٤٤٤ و٦٩٥٢ والترمذي ٢٢٥٥ وأحمد ٢٠١/٣ وأبو يعلى ٣٨٣٨ وابن حبان ٥١٦٧ والطبراني في «الصغير» ٥٧٦ وأبو نعيم ٤٠٥/١٠ وفي «تاريخ أصفهان» ١٤/٢٠ والقضاعي ٦٤٦ والبيهقي ٩٤/٦ و٩٠/١٠ والبخاري في «شرح السنة» ٣٥١٦ كلهم من حديث أنس، واللفظ للبخاري في روايته الأولى، وزاد في الثانية هو وغيره «قالوا: يا رسول الله! هذا ننصره مظلوماً، فكيف ننصره ظالماً؟! قال: تأخذ فوق يديه» لفظ البخاري في روايته الثانية. ولفظ الثالثة «... فقال رجل: يا رسول الله، أنصره إذا كان مظلوماً، أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره؟ قال: تحجزه - أو تمنعه - من الظلم، فإن ذلك نصره».

وله شاهد من حديث جابر، أخرجه مسلم ٢٥٨٤ وأحمد ٣/٣٢٣-٣٢٤ وعلي بن الجعد ٢٧٣٥ والبخاري ٣٥١٧، وله شاهد آخر، أخرجه ابن حبان ٥١٦٦ وإسناده لا بأس به لأجل محفوظ بن أبي توبة، ويحسن حديثه في الشواهد، فهو حديث مشهور، والله أعلم.

وقد اختلف فيه علماؤنا على ثلاثة أقوال: الأول: قال في «المدونة»: يؤديها ولا ينفع ذلك في الدين والطلاق. الثاني: قال في «كتاب محمد»: لا يؤديها. الثالث: قال مطرف: يؤديها وينفع إذا لم يشك في كتاب، وهو الذي عليه الناس؛ وهو اختيار ابن الماجشون والمغيرة.

وقد قرّرناه في كتب المسائل، وبينّا تعلّق مَنْ قال: إنه لا يجوز؛ لأنّ خطّه فُزِعَ عن علمه، فإذا ذهب علمه ذهب نفع خطّه، وأجبتنا بأن خطه بدل الذكرى، فإن حصلت وإلاّ قام مقامها.

**المسألة السابعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْدَةً حَاضِرَةً تُدِيرُوكَ عَنْ يَمِينِكَ﴾. قال الشعبي: البيوع ثلاثة: بَيْعُ بكتاب وشهود، وبَيْعُ برهان، وبَيْعُ بأمانة؛ وقرأ هذه الآية وكان ابن عمر إذا باع بنقد أشهد، وإذا باع بنسيئة كتب وأشهد، وكان كآبِيهِ وَقَافًا عند كتاب الله تعالى مُقْتَدِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

**المسألة الثامنة والثلاثون:** ظَنَّ مَنْ رَأَى الإِشْهَادَ فِي الدِّينِ وَاجِبًا أَنْ سَقَوْطُهُ فِي بَيْعِ النِّقْدِ رَفَعَ لِلْمِشْقَةِ لِكثْرَةِ تَرَدُّدِهِ. والظاهرُ الصحيح أن الإِشْهَادَ ليس واجبًا، وإنما الأمرُ به أمرُ إرشادٍ للتوثق والمصلحة، وهو في النسيئة محتاجٌ إليه لكون العلاقة بين المتعاقدين باقية؛ توثقًا لما عسى أن يُلْزَمَ من اختلاف الأحوال وتغيّر القلوب، فأما إذا تَفَاصَلَا في المِغَامِلَةِ وتَقَابَضَا، وبَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ فَيَقْلُ فِي الْعَادَةِ خَوْفُ التَّنَازُعِ إِلَّا بِأَسْبَابٍ عَارِضَةٍ، ونبه الشرع على هذه المصالح في حالتي النسيئة والنقد.

**المسألة التاسعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾. يدلّ على سقوط الإِشْهَادِ فِي النِّقْدِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ أمرٌ إرشاد، ويدلّ على أنّ عليه جناحاً في ترك الإِشْهَادِ فِي الدِّينِ من دليل الخطاب.

ونحن لا نقولُ به في هذا النوع، وقد بيّناه في «أصول الفقه» و«مسائل الخلاف».

والجناحُ هاهنا ليس الإثم، إنما هو الضرر الطارئ بِتَرْكِ الإِشْهَادِ مِنَ التَّنَازُعِ.

**المسألة الموفية أربعين:** اختلف الناس في لفظ أَفْعَلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ على قولين: أحدهما: أنه فرض؛ قاله الضحاك. الثاني: أنه ندب؛ قاله الكافة؛ وهو الصحيح؛ فقد باع النبي ﷺ وكتب، ونُسَخَتْ كتابه:

[٣١١] «بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هُوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ

---

[٣١١] حسن. أخرجه الترمذي ١٢١٦ وابن ماجه ٢٢٥١ والدارقطني ٧٧/٣ والبيهقي ٣٢٧-٣٢٨ من طرق عن

عباد بن ليث ثنا عبدالمجيد بن وهب عن العداء بن خالد بن هُوْدَةَ به. وإسناده حسن، عباد بن ليث صدوق يخطئ كما في «التقريب» وعبدالمجيد ثقة، والعداء قال عنه الحافظ في التقريب: صحابي، أسلم هو وأبوه جميعاً، وتأخرت وفاته إلى بعد المائة اهـ وقال الترمذي: حسن غريب، وقد روى عنه هذا الحديث غير واحد. وقال الحافظ في «فتح الباري» ٣٥٠/١٢: وسنده حسن، وله طرق إلى العداء. وقال البيهقي وهذا الحديث يعرف بعباد بن الليث، وقد كتبناه من وجه غير معتمد ثم أسنده، وفي إسناده لين، وهو يشهد لما قبله، فهو حديث حسن، وقد حسنه الحافظ كما تقدم، والله أعلم.

تنبيه: ذكر البسمة وقع في رواية البيهقي الثانية، فحسب، والله أعلم.

رسول الله ﷺ، اشترى منه عبداً<sup>(١)</sup> أو أمة لا داء ولا غائلة<sup>(٢)</sup> ولا خبثة<sup>(٣)</sup>، يبيع المسلم للمسلم». وقد باع ولم يشهد، واشترى ورهن دزعه عند يهودي ولم يشهد<sup>(٤)</sup>، ولو كان الإشهاد أمراً واجباً لوجب مع الرهن لخوف المنازعة.

**المسألة الحادية والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾: فيه ثلاثة أقوال:  
الأول: أن يكتب الكاتب ما لم يمل عليه، ويشهد الشاهد بما لم يشهد عليه قاله قتادة والحسن وطاوس.

الثاني: يمتنع الكاتب أن يكتب، والشاهد أن يشهد؛ قاله ابن عباس ومجاهد وعطاء.

الثالث: أن يدعى الكاتب والشاهد وهما مشغولان معذوران؛ قاله عكرمة وجماعة.

وتحقيقه أن يضار تفاعل من الضرر. قوله تعالى: ﴿يُضَارَّ﴾ يحتمل أن يكون تفاعل بكسر العين، ويحتمل أن يكون بفتحها، فإن كان بكسر العين فالكاتب والشاهد فاعلان، فيكون المراد نهيهما عن الضرر بما يكتبان به أو بما يشهدان عليه، وإن كان بفتح العين فالكاتب والشاهد مفعول بهما، فيرجع النهي إلى المتعاملين ألا يضرا بكاتب ولا شهيد في دعائه في وقت شغل ولا بأدائه وكتابته ما سمع؛ فكثير من الكتاب الشهاداء يفسقون بتحويل الكتابة والشهادة أو كتمها، وإما متعامل يطلب من الكاتب والشاهد أن يدع شغله لحاجته أو يبذل له كتابته أو شهادته؛ قال الله سبحانه: ﴿وَلِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوءٌ بِكُمْ﴾.

**المسألة الثانية والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَلِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ [الآية: ٢٨٣]. اختلف الناس في هذه الآية على قولين:

فمنهم من حملها على ظاهرها ولم يجوز الرهن إلا في السفر؛ قاله مجاهد.

وكافة العلماء على رد ذلك؛ لأن هذا الكلام؛ وإن كان خرج مخرج الشرط، فالمراد به غالب الأحوال. والدليل عليه أن النبي ﷺ ابتاع في الحضر ورهن ولم يكتب. وهذا الفقه صحيح، وذلك لأن الكاتب إنما يعدم في السفر غالباً، فأما في الحضر فلا يكون ذلك بحال.

**المسألة الثالثة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾: دليل على أن الرهن لا يحكم له في الوثيقة إلا بعد القبض، فلو رهنه قولاً ولم يقبضه فعلاً لم يوجب ذلك له حكماً. قال الشافعي: لم

(١) قال البيهقي في روايته الثانية عند لفظ «عبداً أو أمة»: شك عثمان. وهو أحد رجال الإسناد اهـ. وذكر أبو الحسن الطوسي أن الشك من عباد.

(٢) الغائلة: أن يأتي أمراً سراً كالتدليس. وقيل: السرقة والإباق ونحو ذلك.

(٣) خبثة: أي غير طيبة. راجع «الفتح» ٣٥٠/١٢.

(٤) أخرجه البخاري ٢٠٦٨ و ٢٠٩٦ و ٢٢٠٠ و ٢٢٥١ و ٢٢٥٢ ومسلم ١٦٠٣ وغيرهما عن عائشة: أن رسول الله ﷺ اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل، ورهن درعاً من حديد. وفي الباب عن جابر أخرجه البخاري ٢٠٦٩ و ٢٥٠٨ وله شواهد أخرى.



يجعل الله الحكم إلّا لرهن موصوف بالقَبْض، فإذا عُذِمَت الصفةُ وجب أن يعدم الحكم. وهذا ظاهر جداً، لكن عندنا إذا رهنه قولاً وأبى عن الإقباض أُجْبِرَ عليه، وقد بينّا ذلك في «مسائل الخلاف».

**المسألة الرابعة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾: يقتضي بظاهره ومطلّقه أنّ الرهن إذا خرج عن يد صاحبه فإنه مقبوض صحيح يوجب الحكم ويختصّ بما ارتهن به دون الغرماء عند كافة العلماء. وقال عطاء وغيره: لا يكون مقبوضاً إلّا إن كان عند المرتهن، وإذا صار عند العدل فهو مقبوض لغة مقبوض حقيقة؛ لأنّ العدل نائب عن صاحب الحق وبمنزلة الوكيل له. وهذا ظاهر.

**المسألة الخامسة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾: يقتضي بظاهره ومطلّقه جوازَ رهن المشاع، خلافاً لأبي حنيفة؛ لأنه لو لم يصح رهنه لم يصح بيعه؛ لأنّ البيع يفتقر إلى القبض افتقار الرهن بل أشد منه، وهذا بين، والله أعلم.

**المسألة السادسة والأربعون:** إذا قبض الرهن لم يجز انتزاعه من يده خلافاً لبعض أصحاب الشافعي؛ لأنه إذا انتزعه من يده فقد خرج عن الصفة التي وجبت له من القبض، وترتب عليها الحكم، وهذا بين ظاهر.

**المسألة السابعة والأربعون:** كما يجوز رهن العين كذلك يجوز رهن الدّين، وذلك عندنا إذا تعامل رجلان لأحدهما على الآخر دينٌ فرهته دينه الذي له عليه، وكان قبضه قبضاً. وقال غيرنا من العلماء: لا يكون قبضاً. وكذلك إذا وهبت المرأة كالتّمسك لزوجها جاز، ويكون قبوله قبضاً. وخالفنا فيه أيضاً غيرنا من العلماء؛ وما قلناه أصح؛ لأنّ الذي في الذمة أكد قبضاً من المعين؛ وهذا لا يخفى.

**المسألة الثامنة والأربعون:** إن الله سبحانه قال: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾: فجعل الله تعالى الرهن قائماً مقامَ الشاهد؛ فقال علماؤنا: إذا اختلف الراهن والمرتهن فالقول قول المرتهن ما بينه وبين قيمة الرهن. وخالفنا أبو حنيفة والشافعي وقالوا: القول قول الراهن. وما قلناه يشهد له ظاهر القرآن كما قدمناه.

وعادة الناس في ارتهانهم ما يكون قدر الدين في معاملتهم. فإذا قال المرتهن: ديني مائة، وقال الراهن: خمسون، صار الرهن شاهداً يحلف المدعي معه كما يحلف مع الشاهد. وإن قال المرتهن: ديني مائة وخمسون صار مدعياً في الخمسين. ولو هلك الرهن فقد قال أصحاب الشافعي: لا يسقط الدين؛ لأنّ الرهن وثيقة، وظنوا بنا أنّ الدّين يسقط بهلاك الرهن، ونحن نقول: إنما نستوفي به إذا هلك، وكان مما يعاب عليه، وقد بينّا ذلك في «مسائل الخلاف».

**المسألة التاسعة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿إِن آَمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ﴾: معناه إن أسقط الكتاب والإشهاد والرهن، وعوّل على أمانة المعامل، فليؤدّ الذي اتّمسك بالأمانة وليتّق الله ربّه.

وقد اختلف العلماء في ذلك كما بيناه، ولو كان الإشهاد واجباً لما جاز إسقاطه، وبهذا يتبين أنه وثيقة، وكذلك هو عندنا في النكاح.

وقال المخالفون: هو واجب في النكاح، وسيأتي في سورة الطلاق إن شاء الله تعالى.  
وقد قال بعض الناس: إن هذا ناسخ للأمر بالإشهاد، وتابعهم جماعة؛ ولا منازعة عندنا في ذلك؛ بل هو جائز، وحبذا الموافقة في المذهب، ولا بُدَّالي من الاختلاف في الدليل.  
وجملة الأمر أن الإشهاد حزم، والائتمان وثيقة بالله من المداين، ومروءة من المدين.

[٣١٢] وفي الحديث الثابت الصحيح، عن أبي هريرة قول النبي ﷺ: «[أنه] <sup>(١)</sup> ذُكِرَ أَنَّ رجلاً من بني إسرائيل سأل بغض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار، فقال: اثنتي بالشهداء أشهدهم، فقال: كفى بالله شهيداً. قال: فأتني بالكفيل. قال: كفى بالله كفيلاً. قال: صدقت. فدفعها إليه إلى أجل مسمى. فخرج الرجل في البحر ففقد حاجته، ثم التمس مركباً يركبها يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركباً، فأخذ خشبة فنقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه، ثم زجج موضعها، ثم أتى بها إلى البحر، فقال: اللهم إنك تعلم أنني تسلفت فلاناً ألف دينار، فسألني كفيلاً فقلت: كفى بالله كفيلاً. فرضيت بذلك. وإني جهدت أن أجد مركباً أبعث إليه الذي له فلم أقدر. وإني أستودعتكها. فرمى بها في البحر حتى ولجت فيه ثم انصرف، وهو في ذلك يلتمس مركباً يخرج إلى بلده، فخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لعل مركباً قد جاء بماله، فإذا بالخشبة التي فيها المال، فأخذها لأهله حطباً، فلما نشرها وجد المال والصحيفة، ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار، وقال: والله ما زلتُ جاهدك في طلب مركب لآتيك بمالك، فما وجدت مركباً قبل الذي أتيت فيه. قال: هل كنت بعثت إلي شيئاً؟ قال: أخبرك أنني لم أجد مركباً قبل الذي جئت به. قال: فإن الله قد أدى عنك الذي بعثت في الخشبة، فأنصرف بالألف دينار راشداً».

وقد روي، عن سعيد الخدري: أنه قرأ هذه الآية، فقال: نسخ لكل ما تقدم؛ يعني من الأمر

[٣١٢] جيد. أخرجه البخاري ٢٢٩١ و٦٢٦١ تعليقاً بقوله: قال أبو عبدالله: وقال الليث: حدثني جعفر بن ربيعة عن عبدالرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً... الحديث، وهو مطول في الرواية الأولى كسياق المصنف، واختصره في الثانية. ووصله برقم ٢٠٦٣ فقال في آخر الحديث بعد أن ساقه معلقاً عن الليث: حدثني عبدالله بن صالح: حدثني الليث به اهـ. قلت: لم يسند من طريقه أولاً لأنه - أي عبدالله بن صالح - ليس على شرطه، وإنما يروي له في المتابعات. ولم ينفرده عبدالله، بل تابعه يونس بن محمد على الليث بن سعد، ويونس ثقة، روى له الشيخان، وهو عند أحمد ٣٤٨/٢ من طريق يونس، وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٣٤٢/١: وهذا إسناد صحيح، وقال الحافظ في «الفتح» ٤/٤٧٠: لم ينفرده عبدالله بن صالح، فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي وأدم بن أبي إلياس، والنسائي من طريق داود بن منصور، وأخرجه الإمام أحمد عن يونس بن محمد كلهم عن الليث به اهـ. ملخصاً، فالحديث قوي بهذه الطرق، وقد صححه الحافظ ابن كثير، وكذا الإمام ابن العربي حيث قال: وفي الحديث الثابت الصحيح، وهو كما قال، والله أعلم.

بالكتاب والإشهاد والرهن .

**المسألة الموفية خمسين :** قوله تعالى : ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ : هذا تفسير لقوله تعالى : ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ بكسر العين ؛ نهيه الشاهد عن أن يضر بكتمان الشهادة ، فإن ذلك إثم بالقلب كما لو حوّلها وبذلها لكان كذباً ، وهو إثم باللسان .

**المسألة الحادية والخمسون :** إذا كان على الحق شهود تعين عليهم أدائها على الكفاية ، فإن أداها اثنان واجتزأ بهما الحاكم سقط الفرض عن الباقيين ، وإن لم يجتزئ بها تعين المشي إليه حتى يقع الإثبات ، وهذا يعلم بدعاء صاحبها ، فإذا قال له : أخي حقي بأداء ما عندك لي من شهادة تعين ذلك عليه .

**المسألة الثانية والخمسون :** قال علماؤنا رحمة الله عليهم : لما أمر الله سبحانه بالتوثيق بالشهادة على الحقوق كان ذلك دليلاً على المحافظة في مراعاة المال وحفظه ، ويعتضد بحديث النبي ﷺ : [٣١٣] «نهى عن قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال» .

**الآية الموفية تسعين :** قوله تعالى : ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الآية : ٢٨٦] . فيها ثلاث مسائل :

**المسألة الأولى :** قوله تعالى : ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ : هذا أصل عظيم في الدين ، وركن من أركان شريعة المسلمين شرفنا الله سبحانه على الأمم بها ، فلم يحملنا إصرًا ولا كلفنا في مشقة أمرًا ، وقد كان من سلف من بني إسرائيل إذا أصاب البؤل ثوب أحدهم قرضه بالمقراض ، فخفف الله تعالى ذلك إلى وظائف على الأمم حملوها ، ورفعها الله تعالى عن هذه الأمة .

[٣١٤] وقد قال النبي ﷺ : «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه» .

**المسألة الثانية :** قوله تعالى : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ : ذكر علماؤنا هذه الآية في أن القود واجب على شريك الأب ، خلافاً لأبي حنيفة ، وعلى شريك الخاطيء خلافاً للشافعي وأبي حنيفة ، لأن كل واحد منهما قد اكتسب القتل ؛ وقالوا : إن اشتراك من لا يجب عليه القصاص مع من يجب عليه القصاص شبهة في دوز ما يذّر بالشبهة . وقد بينا ذلك في «مسائل الخلاف» .

[٣١٣] صحيح . أخرجه البخاري ٢٤٠٨ و ٥٩٧٥ ومسلم ١٣٤١/٣ ح ١٢ و ١٣ و ١٤ وأحمد ٢٤٦/٤ و ٢٥٠ و ٢٥١

و ٢٥٥ والدارمي ٢ / ٣١٠ - ٣١١ وابن حبان ٥٥٥٥ و ٥٥٥٦ والطحاوي في «المشكّل» ٢٣٣/٤ والطبراني

٢ / ٩٠٩ - ٩٤٢ والبيهقي في الآداب ١٠٥ كلهم من حديث المغيرة بن شعبة ، وهو طرف حديث .

[٣١٤] متفق عليه وتقدم .

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾: تعلق بذلك جماعة من العلماء في أنَّ الفعلَ الواقع خطأ أو نسياناً - لغوٌ في الأحكام، كما جعله الله تعالى لغواً في الآثام.

[٣١٥] وبينَ النبي ﷺ عندهم بقوله: «رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه».

[٣١٥] ضعيف. أخرجه ابن ماجه ٢٠٤٥ والعقيلي ١٤٥/٤ والبيهقي ٣٥٦-٣٥٧/٧ من طريق الوليد بن مسلم: حدثنا الأزاعي عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. قال البوصيري في «الزوائد»: إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع بدليل زيادة عبيد بن عمير في الطريق الثاني، وليس ببعيد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم، فإنه كان يدلس تدليس التسوية ١هـ. وما قاله البوصيري صواب، فإن تدليس التسوية هو أن يسقط المدلس شيخه، ونرى هنا أنه صرح بالتحديث عن الأزاعي، إلا أنه عنعن في رواية الأزاعي عن عطاء، والرواية الثانية التي أشار إليها الحافظ البوصيري هي ما أخرجه الطحاوي في «المعاني» ٩٥/٣ وابن حبان ٧٢١٩ والدارقطني ١٧٠-١٧١ والطبراني في «الصغير» ٧٦٥ والحاكم ١٩٨/٢ ح ٢٨٠١ والبيهقي ٣٥٦/٧ كلهم من طريق بشر بن بكر عن الأزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس مرفوعاً، صححه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي، وفيه نظر فإن بشر بن بكر، ما روى له مسلم، وتابعه أيوب بن سويد عند الحاكم، وهو متروك، وحديث بشر بن بكر، ظاهره الصحة، إن سمعه الأزاعي من عطاء، وقد قدح أبو حاتم في ذلك، فقال في العلل ١٢٩٦ وقد سأله ابنه عن حديث رواه الوليد عن الأزاعي عن عطاء عن ابن عباس، ورواه الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وعن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر، فقال أبو حاتم: هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة، لم يسمع الأزاعي هذا الحديث من عطاء، وإنما سمعه من رجل لم يسمه أتوهم أنه عبدالله بن عامر، أو إسماعيل بن مسلم، ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده اهـ. وقد حكم الإمام أحمد ببطلانه كما سيأتي.

وللحديث شواهد منها حديث أبي ذر: أخرجه ابن ماجه ٢٠٤٣ وإسناده ضعيف جداً، قال البوصيري: فيه أبو بكر الهذلي، متفق على تضعيفه اهـ قلت: هو متروك، وفي الإسناد أيوب بن سويد، وهو متروك أيضاً، وشهر بن حوشب مدلس، وقد عنعن، والظاهر أنه لم يسمع من أبي ذر، فإن أبا ذر قديم الوفاة. ومنها حديث عقبة بن عامر: أخرجه الطبراني ٢١٦/١٨ والبيهقي ٣٥٧/٧ وإسناده ضعيف جداً، فيه الوليد بن مسلم يدلس التسوية، وقد عنعن، وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف، وقد أعله الهيثمي في «المجمع» ١٠٥٠٢ بابن لهيعة، وقال: حديث حسن، وفيه ضعف! كذا قال رحمه الله. ومنها حديث ثوبان: أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٤٠٣، وإسناده ضعيف، لضعف يزيد بن ربيعة الرحبي، وبه أعله الهيثمي. ومنها حديث ابن عمر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «المجمع» ١٠٥٠٦/٢٥٠/٦ وأبو نعيم ٣٥٢/٦ والعقيلي ١٤٥/٤/١٧١٠، وقال الهيثمي: فيه محمد بن المصفي، وثقه أبو حاتم وغيره، وفيه كلام لا يضر اهـ. قلت: الظاهر أنه إسناده مصنوع، فقد قال العقيلي: حدثنا عبدالله بن أحمد، قال: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن مصفى عن الوليد، فأنكره أبي جداً، وقال: ليس يروى إلا عن الحسن اهـ. وقال البيهقي: ليس بمحفوظ، وقال الخطيب: الخبر منكر عن مالك اهـ قلت: وقال الوليد في هذا الحديث: حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر، ولو كان هذا الحديث عند مالك لرواه الأئمة الستة وغيرهم لأنه إسناده كالشمس، ولكن كل ذلك لم يكن. ومنها حديث أبي الدرداء: أخرجه ابن عدي ٣٢٥/٣ والطبراني كما في «نصب الراية» ٦٥/٢ وإسناده ضعيف جداً، فيه أبو بكر الهذلي، وهو متروك، وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين، وهذا عن غير الشاميين. ومنها حديث أم الدرداء: أخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» ٣٥٠/١، وإسناده ضعيف جداً، فيه أبو بكر الهذلي، وتقدم أنه متروك، وشهر بن حوشب مدلس، وقد عنعن، وأم الدرداء هي الصغرى في عداد التابعين، فالخبر مرسل، فهذه علل ثلاث. ومنها حديث أبي بكرة: أخرجه ابن

وهذا لا حجة فيه؛ لأن الحديث لم يصح، والآية إنما جاءت لرفع الإثم الثابت في قوله تعالى:

عدي ١٥٠/٢، وإسناده ضعيف، أعله ابن عدي بجعفر بن جسر بن فرقد، ثم قال: ولعل ما أنكرت عليه من الأسانيد والمتون، لعل ذلك من قبل أبيه، وقد ضعف أباه بعض المتقدمين.

- وجاء في «تلخيص الحبير» ٢٨١/١ ما ملخصه: حسنه النووي في «الروضة» وكذا في آخر «الأربعين» له، واختلف فيه على الأوزاعي، فقبل عنه عن عطاء عن ابن عباس، وقيل: عنه عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس، وقال البيهقي: جوده بشر يعني بذكر واسطة بين عطاء وابن عباس - ورواه ابن المصفى عن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وعن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر، وقال ابن أبي حاتم في «العلل»: سألت أبي عن هذه الأحاديث، فقال: هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة، وقال في موضع آخر: لم يسمعه الأوزاعي من عطاء، وإنما سمعه من رجل لم يسمه، ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده. وقال عبدالله بن أحمد في العلل: سألت أبي عن هذا الحديث، فأنكره جداً، وقال: ليس يروى هذا إلا عن الحسن مرسلاً، ونقل الخلال عن أحمد قوله: من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع عن الأمة، فقد خالف الكتاب والسنة، وقال محمد بن نصر المروزي في «كتاب الاختلاف» يروى هذا عن النبي ﷺ، إلا أنه ليس له إسناده جيد، يحتاج بمثله أحد ملخصاً، وفي المتن اضطراب، ففي رواية «وضع عن أمتي»، ورواية «إن الله وضع» ورواية «رفع» ورواية «إن الله رفع» ورواية «تجاوز»، ورواية «تجاوز» ورواية «رفع الله عن هذه الأمة» وله ألفاظ أخرى، ومع ذلك كله، فقد صححه الألباني في «الإرواء» ١/١٢٣ مع أنه لم يذكر ما ذكرته من الطرق والشواهد، وإنما ذكر بعض طرقه من غير استقصاء، وكذا صححه الشيخ شعيب في «الإحسان» وحسنه النووي، وليس كما قالوا، فقد وهاه أحمد وابنه عبدالله والخلال كلاهما موافقة، وأبو حاتم وابنه عبدالرحمن موافقة، وكذا وهاه محمد بن نصر المروزي، وتقدم ذكر كلامهم.

الخلاصة: هذا الحديث من جهة الإسناد يبلغ الحسن، إلا أن هناك قرائن تدل على وهنه، وعلى عدم صحته فمن ذلك.

أولاً: خلوه من الأصول الخمسة الصحاح ومسند أحمد وإسحق ومصنف عبدالرزاق وابن أبي شيبة، وموطأ مالك، ومسند الشافعي، وصحيح ابن خزيمة، ومسند الدارمي، وكتاب الآثار لمحمد بن الحسن وغير ذلك من الكتب المعتمدة، وهذا دليل على أنه اشتهر بعد هؤلاء الأئمة، وسارع بعض الضعفاء والمبدلين فركبوا له أسانيد متعددة، أحسنها عن الأوزاعي، وقد اضطربوا في تلك الأسانيد، مع اضطرابهم في المتون.

ثانياً: مثل هذا الحديث يحتاجه الفقهاء في أبحاث فقهية كثيرة كالطلاق والعتاق والنكاح والقتل والكفارات وغير ذلك، فلو صح لأسنده هؤلاء الأئمة الأربعة وغيرهم، وكذلك لو صح لرواه أئمة الحديث، وبوبوا به في مواضع من كتبهم وكل ذلك لم يكن، فإن قال قائل: قد استدل به المتأخرون في كتب الفقه؟ والجواب، استدل به هؤلاء بعد أن راج واشتهر على الأئمة، وأنه صحيح، ولكن لم يستدل به الأئمة الأربعة ولا الفقهاء المتقدمون، وإلا لكان رواه مالك والشافعي وأحمد ومحمد في الآثار وغيرهم.

ثالثاً: قرر الفقهاء مسائل كثيرة في خلاف هذا الحديث: فمن ذلك ما ذكر ابن مودود الحنفي في «الإختيار» من أن الرجل إذا أكره على الزنا أو القتل لا يقدم على ذلك، وإن قتل صبراً، وهذا دليل عندهم على أن من أقدم على الزنا أو القتل، وإن أكره، فهو آثم، ومن باب أولى إن أكره الرجل على قتل جماعة من المسلمين، أو على خيانة المسلمين أو بلادهم أو نحو ذلك، فكل ذلك يختار أن يُقتل ولا يقدم على شيء من ذلك، وكذلك ذهب الحنفية وغيرهم إلى إيقاع الطلاق على المستكره، ولو صح عندهم هذا الحديث لما خالفوه، وهناك مسائل كثيرة ذهب الأئمة الأربعة إلى القول فيها، وهي مخالفة لهذا الحديث.

أخيراً: ذهب الأئمة المتقدمون إلى وهن وبطلان هذا الحديث، وصححه وحسنه بعض المتأخرين، والمتقدمون أثبت وأدري وأعلم، وحسبك بما قاله الإمام أحمد إمام أهل السنة وكذا أبو حاتم إمام فن العلل

﴿وَأِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الآية: ٢٨٤]. فأما أحكام العباد وحقوق الناس فتأبته حسب ما يبين في سورة النساء إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

---

والجرح والتعديل، وكلاهما قال بنكارة وبطلان هذا الحديث. إلا أن الإمام أحمد اختار كونه عن الحسن من مراسيله فحسب، ومراسيل الحسن واهية ليست بشيء كما هو مقرر في كتب فن علم الحديث، لأنه يحدث عن كل أحد، فالخبر ضعيف، لا حجة فيه، وقد ضعفه الإمام ابن العربي، فقال: لا حجة فيه، لأن الحديث لم يصح، وذكر أنه سيتكلم على الأحكام في ذلك في سورة النساء، والله الموفق، وهو أعلم بالصواب، وانظر «تفسير البغوي» (٢٥٣) بتخريجي، وكذا «تفسير ابن كثير» عند هذه الآية بتخريجي.

## سورة آل عمران

فيها ست وعشرون آية

**الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الآية: ٢١].

قال بعض علمائنا: هذه الآية دليل على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن أدى إلى قتل الأمير به. وقد بينا في كتاب «المشكلين» الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وآياته وأخباره وشروطه وفائدته. وسنشير إلى بعضه هاهنا فنقول:

المسلم البالغ القادر يلزمه تغيير المنكر؛ والآيات في ذلك كثيرة، والأخبار متظاهرة، وهي فائدة الرسالة وخلافة النبوة، وهي ولاية الإلهية لمن اجتمعت فيه الشروط المتقدمة.

وليس من شرطه أن يكون عذلاً عند أهل السنة. قالت المبتدعة: لا يغير المنكر إلا عذلاً، وهذا ساقط؛ فإن العدالة محصورة في قليل من الخلق والنهي عن المنكر عام في جميع الناس.

فإن استدلوا بقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ونحوه.

قلنا: إنما وقع الذم هاهنا على ارتكاب ما نهي عنه، لا عن نهيه عن المنكر.

[٣١٦] وكذلك ما روي في الحديث من: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «رَأَى قَوْمًا تُقْرَضُ شِفَاهُهُمْ بِمَقَارِيضَ مِنْ

[٣١٦] جيد. أخرجه أحمد ٣/ ١٢٠ - ١٨٠ - ٢٣١ - ٢٣٩ - ٢٤٠ وابن أبي شيبة ١٤/ ٣٠٨ والخطيب ٦/ ١٩٩ -

٢٠٠ وابن أبي الدنيا في «الصمت» ٥٠٩ والبغوي في «شرح السنة» ١٤/ ٣٥٣ من طرق عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أنس بن مالك. قال: قال رسول الله ﷺ: «رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي رَجُلًا تُقْرَضُ شِفَاهُهُمْ بِمَقَارِيضَ مِنْ نَارٍ، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جَبْرِيلُ؟ فَقَالَ: الْخُطَبَاءُ مِنْ أُمَّتِكَ، يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ، وَيَنْسَوْنَ أَنْفُسَهُمْ، وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا يَعْقِلُونَ». وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان، وقد توبع، فقد أخرجه ابن حبان ٥٣ من طريق المغيرة ختن مالك بن دينار عن مالك بن دينار عن أنس وإسناده ضعيف لأجل المغيرة، وقد توبع، فقد أخرجه أبو نعيم ٨/ ٤٣ - ٤٤ من طريق بقيق حدثنا إبراهيم بن أدهم حدثنا مالك بن دينار عن أنس به وابن مضاف اسمه محمد، فيه ضعف، وكرره أبو نعيم ٨/ ١٧٢ من طريق آخر عن ابن المبارك عن سليمان التيمي عن أنس به، وورد من وجه آخر، أخرجه ابن أبي الدنيا ٥٧٠ من طريق

نار، فقيل له: هم الذين يَنْهَوْنَ عن المنكر ويأتونه» إنما عوقبوا على إتيانهم.

ولا شك في أن النهي عنه مَمَّن يَأْتِيهِ عند فاعله فيبعد قبوله منه.

وأما القدرة فهي أصل، وتكون منه في النفس وتكون في البدن إن احتاج إلى النهي عنه بيده، فإن خاف على نفسه من تغييره الضرب أو القتل، فإن رجا زواله جاز عند أكثر العلماء الاقتحام عند هذا الغرر، وإن لم يَزُجْ زواله فأَيُّ فائدة فيه؟

والذي عنده: أَنَّ النية إذا خلصت فليقتحم كيفما كان ولا يُيالي.

فإن قيل: هذا إلقاء بيده إلى التهلكة. قلنا: قد بينا معنى الآية في موضعها، وتامها في شرح المشكلين، والله أعلم.

فإن قيل: فهل يَسْتَوِي في ذلك المنكر الذي يتعلَّق به حقُّ الله تعالى مع الذي يتعلَّق به حقُّ الآدمي؟ قلنا: لم نر لعلما في ذلك نصاً. وعندي أَنَّ تخليص الآدمي أوجب من تخليص حقِّ الله تعالى؛ وذلك ممهِّد في موضعه.

**الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّوْا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَمُعْرِضُونَ﴾ [الآية: ٢٣].

قال علماؤنا: في هذا دليل على وجوب ارتفاع المدعو إلى الحاكم؛ لأنه دُعي إلى كتاب الله، فإن لم يفعل كان مخالفاً يتعيَّن عليه الرُّجُز بالأدب على قَدَر المخالف والمخالف.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (١).

**الآية الثالثة:** قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ...﴾ [الآية: ٢٨].

هذا عموم في أَنَّ المؤمن لا يتخذ الكافر ولياً في نُصره على عدوه ولا في أمانة ولا بطانة. من دونكم: يعني من غيركم وسواكم، كما قال تعالى: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا﴾ (٢).

وقد نهى عمر بن الخطاب أبا موسى الأشعري عن ذِمِّي كان استكتبه باليمن وأمره بعزله، وقد قال جماعة من العلماء، يقاتلُ المشرك في معسكر المسلمين معهم لعدوهم، واختلف في ذلك علماؤنا المالكية.

عمر بن نبهان عن قتادة عن أنس به، وإسناده ضعيف لأجل عمر بن نبهان، فقد ضعفه غير واحد، لكن الحديث بهذه الطرق يرقى إلى درجة الحسن الصحيح، والله أعلم. وله أصل من حديث أسامة بن زيد، أخرجه البخاري ٣٢٦٧ ومسلم ٢٩٨٩.



[٣١٧] والصحيح منعه لقوله عليه السلام: «إنا لا نستعين بمشرك». وأقول: إن كانت في ذلك فائدة محققة فلا بأس به.

**الآية الرابعة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُؤُوا مِنْهُ تَفَئُتًا...﴾ [الآية: ٢٨]. فيه قولان:

أحدهما: إلا أن تخافوا منهم، فإن خفتهم منهم فساعدوهم ووالوهم وقولوا ما يصرف عنكم من شرهم وأذاهم بظاهر منكم لا باعتقاد؛ يبين ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾<sup>(١)</sup> على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

الثاني: أن المراد به إلا أن يكون بينكم وبينه قرابة فصلوها بالعطية، كما روي أن أسماء قالت للنبي ﷺ:

[٣١٨] «إن أُمِّي قدمت عليّ وهي مشركة وهي راغبة أفأصلها؟ قال: نعم. صلي أُمَّكِ».

وهذا وإن كان جائزاً في الدين فليس بقوي في معنى الآية وإنما فائدتها ما تقدم في القول الأول. والله أعلم.

**الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٢٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾. فيها عشر مسائل<sup>(٢)</sup>:

**المسألة الأولى:** في حقيقة النذر: وهو التزام الفعل بالتول مما يكون طاعة لله عز وجل، من الأعمال قربة.

ولا يلزم نذر المباح. والدليل عليه ما روي في الصحيح.

[٣١٩] أن النبي ﷺ رأى أبا إسرائيل قائماً: فسأل عنه فقالوا: نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ويصوم، فقال النبي ﷺ: «مروه فليصم وليقعد وليستظل»؛ فأخبره بإتمام العبادة ونهاه عن فعل المباح. وأما المعصية فهي ساقطة إجماعاً؛ ثبت عن النبي ﷺ أنه قال:

-----

[٣١٧] صحيح. أخرجه مسلم ١٨١٧ وأبو داود ٢٧٣٢ والترمذي ١٥٥٨ وابن ماجه ٢٨٣٢ وأحمد ٣/ ٦٧-٦٨ وابن أبي شيبة ١٢/ ٣٩٥ وابن حبان ٢٧٢٦ والبيهقي ٩/ ٣٦-٣٧ كلهم عن عروة عن عائشة: أن رجلاً من المشركين، لحق النبي ﷺ ليقاتل معه، فقال النبي ﷺ «إرجع...» بمثله.

[٣١٨] متفق عليه، وتقدم برقم ٢٩١.

[٣١٩] صحيح. أخرجه البخاري ٦٧٠٤ وأبو داود ٣٣٠٠ وابن ماجه ٢١٣٦ والطحاوي في «المشكّل» ٣/ ٤٤ وابن حبان ٤٣٨٥ وابن الجارود ٩٣٨ والدارقطني ٤/ ١٦٢-١٦١ والبيهقي ١٠/ ٧٥ والطبراني ١٨٧١ والبخاري في «شرح السنة» ١٠/ ٢٤ من طرق عن عكرمة عن ابن عباس به.

(١) سورة النحل: ١٠٦. (٢) بل إحدى عشر مسألة، كما سيأتي.

[٣٢٠] «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْبُدِيَ اللَّهَ فَلَا يَغْصِبْهُ».

**المسألة الثانية: في تعليق النذر بالحمل:** اعلموا - علمكم الله - أنَّ الحمل في حيز العدم؛ لأنَّ القضاء بوجوده غير معلوم لاحتمال أن يكون نفخ في البطن لعلَّه وحركة خلط يضطرب، وريح ينبعث، ويحتمل أن يكون لولد؛ وقد يغلب على البطن كلُّ واحد منهما في حالة، وقد يشكل الحال؛ فإن فرضنا غلبة الظنِّ في كونه حملاً فقد اتفق العلماء على أنَّ العقود التي تَرُدُّ عليه وتتعلَّق به على صَرِّين:

أحدهما: عقد معاوضة. والثاني: عقد مُطلَق لا عوضية فيه.

فأما الأول - وهو عَقْدُ المعاوضة - فإنه ساقط فيه إجماعاً، بدليل ما روي عن النبي ﷺ:

[٣٢١] «أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ»<sup>(١)</sup>.

والحكمة فيه أنَّ العقد إذا تَضَمَّنَ العَوَاضَ وجب تنزيهه عن الجهالة والغَرَر في حصول الفائدة التي بذل المرء فيها ماله، فإذا لم يتحقَّق حصول تلك الفائدة كان مِن أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ.

وأما الثاني: وهو العقد المطلق المجرَّد من العَوَاضِ كالوصية والهبة والنذر فإنه يَرُدُّ على الحمل؛ لأنَّ الغرر فيه مُتَنَفِّذٌ إذ هو تبرُّع مجرَّد؛ فإن اتفق فيها ونعمت، وإن تعذَّر لم يستضر أحد.

**المسألة الثالثة: في معنى الآية:** قال علماؤنا: كان لعمران بن ماثان<sup>(٢)</sup> ابنتان: إحداهما حنة

[٣٢٠] صحيح. أخرجه البخاري ٦٦٩٦ و ٦٧٠٠ وأبو داود ٣٢٨٩ والترمذي ١٥٢٦ والنسائي ١٧/٧ وابن ماجه ٢١٢٦ ومالك ٤٧٦/٢ والشافعي ٧٤-٧٥ وأحمد ٣٦/٦-٤١-٢٢٤ والدارمي ١٨٤/٢ والطحاوي في «المشكَل» ٣٨/٣ و«المعاني» ١٣٣/٣ وابن حبان ٤٣٨٧ و ٤٣٨٨ و ٤٣٨٩ و ٤٣٩٠ و ٤٣٩١ وابن الجارود ٩٣٤ والبيهقي ٢٣١/٩ و ٦٨/١٠ وأبو نعيم ٣٤٦/٦ وابن عبد البر ٩٤-٩٥ والبغوي ٢٤٤٠ كلهم من حديث عائشة، وفي الباب أحاديث.

[٣٢١] صحيح. أخرجه البخاري ٢١٤٣ و ٢٢٥٦ ومسلم ١٥١٤ وأبو داود والترمذي ١٢٢٩ والنسائي ٢٩٣/٧ وابن ماجه ٢١٩٧ ومالك ٦٥٣/٢-٦٥٤ وأحمد ٨٠/٢ وابن حبان ٤٩٤٦ و ٤٩٤٧ وابن الجارود ٥٩١ والبيهقي ٣٤٠/٥ والبغوي ٢١٠٧ كلهم من حديث ابن عمر، زاد مالك وغيره، وقال ابن عمر: وكان يبعاً يتبايعه أهل الجاهلية، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج التي في بطنها.

- (١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٥٨/١٢: اختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع حبل الحبلَة، فقال جماعة: هو البيع بضمن مؤجل إلى أن تلد الناقة ولدها، وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر. وبه قال مالك والشافعي ومن تابعهم. وقال آخرون: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، وهذا تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبي عبيد القاسم بن سلام، وآخرين من أهل اللغة. وبه قال أحمد وإسحق، وهذا أقرب إلى اللغة، لكن الراوي هو ابن عمر، وقد فسره بالأول، وهو أعرف، وهذا البيع باطل على التفسيرين. أما الأول: فلأنه بيع بضمن إلى أجل مجهول، والأجل يأخذ قسطاً من الثمن، وأما الثاني: فلأنه بيع معدوم، ومجهول، وغير مملوك للبائع، وغير مقدور على تسليمه، والله أعلم.
- (٢) وكذا وقع في تفسير أبي الليث ٢٦٢/١ وتفسير البغوي ٢٩٤/١. ووقع عند القرطبي ٦٣/٤ «ماثان» والراجح الأول.

والأخرى يملشقع<sup>(١)</sup>، وبنو مائان من ملوك بني إسرائيل من نسل داود عليه السلام، وكان في ذلك الزمان لا يحزُرُ إلا الغلمان، فلما نذرت قال لها زوجها عمران: أرايتك إن كان ما في بطنك أنثى كيف نفعل؟ فاهتمت لذلك فقالت: إني نذرتُ لك ما في بطني محرراً، فتقبل مني إنك أنت السميع العليم. وذلك لأنها كانت لا ولد لها، فلما حملت نذرت إن الله أكمل لها الحملَ ووضعته فإنه حبسَ على بيت المقدس.

**المسألة الرابعة:** قال أشهب عن مالك: جعلته نذراً تفي به. قالوا: فلما وضعتها ربنتها حتى ترعرعت، وحينئذ أرسلتها. وقيل: لفثها في خرقها وقالت: رب إني وضعتها أنثى، وليس الذكر كالأنثى، وقد سميتها مريم، وإني أعيدُها بك وذريتها من الشيطان الرجيم، وأرسلتها إلى المسجد وفاء بنذرهما، كما أشار إليه مالك، وتبرياً منها حين حررتُها لله، أي خلصتها. والمححر والحر: هو الخالص من كل شيء.

**المسألة الخامسة:** لا خلاف أن امرأة عمران لا يتطرقُ إلى حملها نذر لكونها حُرَّةً، فلو كانت امرأته أمة فلا خلاف أن المرء لا يصح له نذر ولده كيف ما تصرف حاله؛ فإنه إن كان الناذر عبداً لم يتقرر له قول في ذلك، وإن كان الناذر حراً فولده لا يصح أن يكون مملوكاً له؛ وكذلك المرأة مثله؛ وأي وجه للنذر فيه؟ وإنما معناه - والله أعلم - أن المرء إنما يريد ولده للأنس به والاستبصار والتسلي والموازرة؛ فطلبت المرأة الولد أنساً به وسكوناً إليه، فلما منَّ الله تعالى عليها به نذرت أن حظها من الأنس به متروك فيه؛ وهو على خدمة الله تعالى موقوف. وهذا نذر الأحرار من الأبرار، وأرادت به محرراً من جهتي، محرراً من رِق الدنيا وأشغالها. فتقبله مئى. وقد قال رجل من الصوفية لأمه: يا أمّاه؛ ذريني لله أتعبد له وأتعلم العلم. فقالت: نعم، فسار حتى تبصر ثم عاد إليها فذكر الباب، فقالت: مَنْ؟ قال: ابنك فلان. قالت: قد تركناك لله ولا نعوذُ فيك.

**المسألة السادسة:** قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾: يحتمل أن تريد به في كونها تحيض ولا تصلح في تلك الأيام للمسجد، ويحتمل أن تريد بها أنها امرأة فلا تصلح لمخالطة الرجال؛ وعلى كل تقدير فقد تبرأت منها، ولعل الحجاب لم يكن عندهم كما كان في صدر الإسلام.

[٣٢٢] وفي صحيح الحديث: «أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد على عهد رسول الله ﷺ».

[٣٢٢] صحيح. أخرجه البخاري ٤٥٨ و ٤٦٠ و ١٣٣٧ ومسلم ٩٥٦ ح ٧١ وأبو داود ٣٢٠٣ وابن ماجه ١٥٢٧ والطيالسي ٢٤٤٦ وابن حبان ٣٠٨٦ والبيهقي ٧٤/٤ كلهم عن ثابت البناني عن أبي رافع عن أبي هريرة: أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد - أو شاباً - ففقدوها رسول الله ﷺ فسأل عنها - أو عنه -، فقالوا: مات! قال: أفلا كنتم آذنتموني؟ قال: فكانهم صغروا أمها - أو أمره - فقال: دلوني على قبره، فدلوه، فصلى عليها، ثم قال: إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وإن الله عز وجل ينورها لهم بصلاتي عليهم؛ لفظ مسلم بحرفيته، ونحوه لفظ البخاري، وكذا وقع الشك عند البخاري، إلا أنه في روايته الثانية قال الراوي «ولا أراه

(١) عند البغوي ٢٩٥/١ [إشاع].

وفيه اختلاف في الرواية كثير.

**المسألة السابعة:** رواية أشهب عن مالك تدل على أن مذهبه التعلق بشرائع الماضين في الأحكام والآداب؛ وقد بيناه في «أصول الفقه».

**المسألة الثامنة:** لو صح أنها أسلمتها في خرقها إلى المسجد فكفلها زكريا لكان ذلك في أن الحضنة حق للأصل. وقد اختلفت فيه رواية علمائنا على ثلاثة أقوال: أحدها: أن الحضنة حق لله سبحانه. الثاني: أنها حق للأصل. الثالث: أنها حق للولد. وقد بيناه في «مسائل الفروع» بواضح الدليل.

**المسألة التاسعة:** على أي حال كان القول والتأويل فإن الآية دليل على جواز النذر في الحمل، وكل عقد لا يتعلق به عوض بدليل إجماعهم على نفوذ العتق فيه، والنذر مثله.

**المسألة العاشرة:** قال بعض الشافعية: الدليل على أن المطاوعة في نهار رمضان لزوجها على الوطء لا تساويه في وجوب الكفارة عليها<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾.

قال القاضي ابن العربي: وعجباً لعقله وعقله القاضي عبد الوهاب عنه حين تكلم عليه وحاجه فيه، وهذا خبر عن شرع من قبلنا؛ ولا خلاف بين الشافعية عن بكرة أبيهم أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا، فاسكت واصمت. ثم نقول لأنفسنا: نحن نعلم من «أصول الفقه» الفرق بين الأقوال التي جاءت بلفظ العموم وهي على قصد العموم، والتي جاءت بلفظ العموم وهي على قصد الخصوص. وهذه الصالحة إنما قصدت بكلامها ما تشهد له بينة حالها ومقطع كلامها؛ فإنها نذرت خدمة المسجد في ولدها، ورأته أنثى لا تصلح أن تكون برة، وإنما هي عورة؛ فاعتذرت إلى ربها من وجودها لها على خلاف ما قصده فيها، وقد بينا في أصول الفقه العموم المقصود به العموم وغيره، وساعدنا عليه ابن الجويني<sup>(٢)</sup>، وحققناه؛ فلينظر هنالك.

**المسألة الحادية عشرة:** قالت: إني أعيدُها بك وذريتها من الشيطان الرجيم، فكانت المعادة هي وابنها عيسى، فهما وقع القبول من جملة الذرية، وهذا يدل على أن الذرية قد تقع على الولد خاصة، وقد بينا ذلك في مسألة العقب من الأحكام. وفي سورة الأنعام. والله أعلم.

**الآية السادسة:** قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا

إلا امرأة». وقد ورد هذا الحديث بالفاظ متقاربة، إلا أن بعضها يذكر أنه كان رجلاً، وبعضها الآخر يذكر أنه كان امرأة، راجع «الإحسان» ٣٠٨٣ و ٣٠٨٤ و ٣٠٨٥ و ٣٠٨٧ و ٣٠٨٨ و ٣٠٨٩ و ٣٠٩٠ و ٣٠٩١ و ٣٠٩٢، والله أعلم.

(١) وقع في النسخ «عليهم»، وهو تصحيف، والتصويب عن «تفسير القرطبي» ٦٨/٤ نقلاً عن ابن العربي، ويؤيده عود الضمير على المرأة قبل قليل.

(٢) هو إمام الحرمين أحد فقهاء الشافعية، وتقدم ذكره.

يَكَلِّمُوْنَ اِنَّ اللّٰهَ وَسَّيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصّٰلِحِيْنَ ﴿[الآية: ٣٩].

اختلف العلماء في ذلك على قولين: أحدهما: أَنَّ الحَصُور هو العَيْن وهو الأكثر، ومنهم ابن عباس. ومنهم من قال: هو الذي يكفُّ عن النساء، ولا يأتيهنَّ مع القُدرة، منهم سعيد بن المسيَّب؛ وهو الأصح لوجهين:

أحدهما: أَنه مَذْح وثناء عليه، والمَذْح والثناء إنما يكون على الفضل المكتسب دون الجيلة في الغالب.

الثاني: أَن حَصُوراً فعولاً؛ وبناءً فعول في اللغة من صيغ الفاعلين.

قال علماؤنا: الحَصُور: البخيل، والهَيُوب الذي يحجم عن الشيء؛ والكاتم السر؛ وهذا بناء فاعل. والحصور عندهم: الناقة التي لا يخرج لبنها من ضيق إحليلها.

وهذا فيه نظر، وقد جاء فعول بمعنى مُفْعَل، تقول: رسول بمعنى مُرْسَل، ولكن الغالب ما تقدم. وإذا ثبت هذا فيحیی كان كافاً عن النساء عن قُدرة في شُرْعِهِ، فأما شُرْعُنَا فالنكاح.

[٢٢٣] رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عثمان بن مظعون عن التبتُّل، قال الراوي<sup>(١)</sup>: ولو أُذِنَ له لاختَصَيْنَا. ولهذا بالغ قوم فقالوا: النكاح واجب، وقصّر آخرون فقالوا مباح، وتوسَّطَ علماؤنا فقالوا: مندوب. والصحيح أَنه يختلف باختلاف حال الناكح والزمان، وقد بينا ذلك في سورة النساء، وسترونه إن شاء الله. الآية السابعة

قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَنَهمْ أَيُّهمْ يَكْفُلُ مَرِيْمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [الآية: ٤٤]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى: في كيفية فعلهم:** واختلف فيه ثقل المفسرين على روايتين:

الأولى: رُوِيَ أَن زكريا قال: أَنَا أَحَقُّ بها، خالَتْها عندي. وقال بنو إسرائيل: نحن أَحَقُّ بها، بنْتُ عالمنا، فاقترعوا عليها بالأقلام، وجاء كُلُّ واحد بقلمه، واتفقوا أَن يجعلوا الأقلام في الماء الجاري، فمن وقف قلمه ولم يَجْرِ في الماء فهو صاحبها.

[٣٢٤] قال النبي عليه السلام: «فَجَرَّتِ الأقلام وعال قلم زكريا»؛ كانت آية، لأنه نبي تجري

[٢٢٣] صحيح. أخرجه البخاري ٥٠٧٣ و٥٠٧٤ ومسلم ١٤٠٢ والترمذي ١٠٨٣ والنسائي ٥٨/٦ وابن ماجه ١٨٤٨ وأحمد ١/ ١٧٥ - ١٧٦ - ١٨٣ والدارمي ١٣٣/٢ وابن حبان ٤٠٢٧ وابن الجارود ٦٧٤ والبيهقي ٧٩/٧ والبخاري ٢٢٣٧ كلهم من حديث سعد بن أبي وقاص.

[٣٢٤] لا أصل له في المرفوع. تفرد المصنف رحمه الله بنسبة هذا الحديث للنبي ﷺ، وتبعه على ذلك القرطبي في «تفسيره» ٨٦/٤، وهو باطل عن رسول الله ﷺ، حيث لم يسنده أحد للنبي ﷺ، بل ولا عزاه أحد. من المفسرين لرسول الله ﷺ، وقد أخرج الطبري ٧٠٥١ عن قتادة، و٧٠٥٣ عن الضحاك من قولهما بنحوه،

(١) الراوي هو سعد بن أبي وقاص كما جاء صريحاً عند ابن الجارود وابن حبان وغيرهما.

الآيات على يده .

الثانية : أنَّ زكريا كان يكفلُها حتى كان عام مَجَاعَة فعجز وأراد منهم أن يقترعوا ، فاقترعوا ، فوَقعت القُرْعَةُ عليهم لما أراد الله من تخصيصه بها .

ويحتمل أن تكون أنها لما نذرَها الله تَخَلَّت عنها حين بلغت السَّغْيَ ، واستَقَلَّت بنفسها ، فلم يكن لها بدٌّ مِنْ قِيَمٍ ، إذ لا يمكن انفراطها بنفسها ، فاختلَفوا فيه فكان ما كان .

المسألة الثانية : القرعة أصلٌ في شريعتنا .

[٣٢٥] ثبت أن النبي عليه السلام كان إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأَيتهنَّ خرج سهمُها خرج بها . وهذا مما لم يره مالك شرعاً . والصحيح أنه دين ومنهاج لا يتعدى .

[٣٢٦] وثبت عنه أيضاً ﷺ : « أن رجلاً أعتق عبداً له ستّة في مرضه لا مالَ له غيرهم . فأقرع النبي ﷺ بينهم ، فأعتق اثنين وأرق أربعة » .

وهذا مما رآه مالك والشافعي ؛ وأباه أبو حنيفة ؛ واحتج بأنَّ القرعة في شأن زكريا وأزواج النبي عليه السلام كانت مما لو تراضوا عليه دون قرعة لجاز . وأما حديث الأَعْبُد فلا يصحُّ التراضي في الحرية ولا الرضا ؛ لأن العبودية والرق إنما ثبتت بالحكم دون قرعة فجازت ، ولا طريق للتراضي فيها ، وهذا ضعيف ؛ فإنَّ القرعة إنما فائدتها استخراج الحكم الخفي عند التشاخ<sup>(١)</sup> فأما ما يخرج التراضي فيه فباب آخر ، ولا يصحُّ لأحد أن يقول : إنَّ القرعة تجري في موضع التراضي ، وإنها لا تكون أبداً مع التراضي فكيف يستحيل اجتماعها مع التراضي ؟ ثم يقال : إنها لا تجري إلّا على حكمه ولا تكون إلّا في محلّه ؛ وهذا بعيد .

المسألة الثالثة : قد روي : أنَّ مريم كانت بنت أخت زُوج زكريا ، ويروى أنها كانت بنت عمه ، وقيل : من قرابته ؛ فأما القرابة فمقطوعٌ بها ، وتعيينُها مما لم يصح<sup>(٢)</sup> . وهذا جرى في الشريعة التي قبلنا ، فأما إذا وقع في شريعتنا فالخالة أحقُّ بالحضانة بعد الجدة من سائر القرابة والناس ؛ لما روي أن

وعزاه ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» ٣٧١/١ لعكرمة والسدي وقتادة والربيع بن أنس عنهم بنحوه ، وانظر «الدر المنثور» ٢٤/٢ و«تفسير القرطبي» ١٦٧٩ بتخريجي ، والله الموفق .

[٣٢٥] صحيح . أخرجه البخاري ٢٦٦١ و٤١٤١ و٤٧٥٠ ومسلم ٢٧٧٠ وأحمد ١٩٧/٦ وأبو يعلى ٤٩٢٧ وابن حبان ٤٢١٢ وعبد الرزاق في «المصنف» ٩٧٤٨ كلهم عن عائشة ، وهو صدر حديث الإفك المشهور . وورد مختصراً عند البخاري ٢٨٧٩ و٤٦٩٠ .

[٣٢٦] صحيح . أخرجه مسلم ١٦٦٨ وأبو داود ٣٩٥٨ و٣٩٥٩ و٥٣٦٤ والنسائي ٢٠١/٨ وابن ماجه ٢٣٤٥ وعبد الرزاق ١٦٧٦٣ وسعيد بن منصور ٢٠٨ وأحمد ٤/٤٢٨ و٤٣٠ و٤٣١ و٤٣٩ و٤٤٠ وابن حبان ٤٣٢٠ و٤٥٤٢ و٥٥٥٢ والطبراني ١٨/٣٠١ و٣٠٥ و٣٥١ و٤٠٣ والبيهقي ٢٨٦/١٠ من طرق عن عمران بن حصين به .

(١) الشُّخ : البخل . والمشاحّة : الضُّعَة . وتشاخّا على الأمر : لا يريدان أن يفوتهما اه قاموس .

(٢) هذا هو الصواب ، لأنه متلقى عن أهل الكتاب .

النبي عليه قضي بها للخالة، ونص الحديث - خرجه أبو داود - قال :

[٣٢٧] «خرج زَيْدُ بن حارثة إلى مكة فقدم بابتنة حمزة - قال ابن العربي: واسمها أمة الله، وأمها سلمى بنت عُميس أخت أسماء بنت عُميس - فقال جعفر: أنا أحقُّ بها؛ ابنة عمي، وعندي خالتها، وإنما الخالة أم. وقال علي: أنا أحقُّ بها وعندي ابنة رسول الله ﷺ؛ فأنا أحقُّ بها. وقال زيد: أنا أحقُّ بها، خرجتُ إليها وسافرتُ وقدمتُ بها، فخرج رسول الله ﷺ وذكر شيئاً، وقال: أما الجارية فأقضي بها لجعفر تكون مع خالتها، وإنما الخالة بمنزلة الأم.

**المسألة الرابعة:** هذا إذا كانت الخالة أيماً، فأما إن تزوجت، وكان زوجها أجنبياً فلا حضانة لها؛ لأنَّ الأمَّ تسقط حضانتها بالزوج الأجنبي؛ فكيف بأختها وبأمها والبدل عنها.

فإن كان ولياً لم تسقط حضانتها كما لم تسقط حضانة زوج جعفر؛ لكون جعفر ولياً لابنة حمزة وهي بنوة العم. وذكر ابن أبي خيثمة: أن زَيْد بن حارثة كان وصي حمزة. فتكون الخالة على هذا أحقُّ من الوصي، ويكون ابن العم إذا كان زوجاً غير قاطع للخالة في الحضانة وإن لم يكن محرماً لها. وقد بينا في شرح الحديث اسم الكل ووضف قرابته.

**الآية الثامنة:** قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَدْمَا جَاءَكَ مِنَ الْمَرْءِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [الآية: ٦١]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها:

[٣٢٨] رَوَى المفسرون: أنَّ النبي ﷺ ناظر أهل نَجْران حتى ظهر عليهم بالدليل والحجة، فأبوا الانقيادَ والإسلام؛ فأنزل الله عزَّ وجل هذه الآية، فدعا حينئذ فاطمة والحسن والحسين، ثم دعا النصارى إلى المباحلة.

**المسألة الثانية:** هذا يدلُّ على أن الحسن والحسين ابناه.

[٣٢٩] وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال في الحسن: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُضَلِّحَ بِهِ بَيْنَ

[٣٢٧] صحيح. أخرجه البخاري وأبو داود وغيرهما، وتقدم برقم ٣٦٤ مستوفياً، والله الموفق.

[٣٢٨] أخرجه الواحدي ٢٠٨ عن الحسن مرسلأ، وله شاهد من مرسل قتادة، أخرجه الطبري ٧١٨١ وآخر من مرسل السدي أخرجه الطبري ٧١٧٩ ومن مرسل اليشكري برقم ٧١٨٦ ومن مرسل عامر الشعبي ٧١٧٦ ووصله الحاكم ٢/ ٥٩٣- ٥٩٤ والواحدي ٢٠٩ بذكر جابر بن عبد الله، وصححه، ووافقه الذهبي، ويشهد له ما أخرجه مسلم ٢٤٠٤ ح ٣٢ من حديث سعد بن أبي وقاص في خبر مطول، وفيه «ولما نزلت هذه الآية ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ...﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: اللهم هؤلاء أهلي» وليس فيه ذكر المباحلة، لكن كأنه يومئ إليه، والله أعلم. وانظر تفسير القرطبي ١٧٠١ و ١٧٠٢ و ١٧٠٣ بتخريجي، والله الموفق.

[٣٢٩] صحيح. أخرجه البخاري ٢٧٠٤ و ٣٦٢٩ و ٧١٠٩ وأحمد ٥/ ٣٧- ٣٨ وأبو داود ٤٦٦٢ والنسائي ١٠٧/٣ والترمذي ٣٧٧٣ وابن حبان ٦٩٦٤ والطبراني ٢٩٥٣ كلهم من حديث أبي بكر: وانظر تفسير القرطبي

فَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

فتعلّق بهذا مَنْ قال: إن الابن من البنت يدخل في الوصية والحبس، ويأتي ذلك في موضعه إن شاء الله. وليس فيها حجة، فإنه يقال: إن هذا الإطلاق مجاز، وبيانه هنالك.

**الآية التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُوا بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنُوا بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُتِينَ سَكِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٧٥]. فيها إحدى عشرة مسألة<sup>(١)</sup>:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: قيل: نزلت في نصارى نجران. وقال ابن جريج: نزلت في قوم من اليهود بايعهم<sup>(٢)</sup> جماعة من العرب، فلما أسلموا قال لهم اليهود: تركتم دينكم، فليس لكم عندنا حق<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الثانية:** الدينار أربعة وعشرون قيراطاً، والقيراط ثلاث حبات من شعير، والقنطار أربعة أرباع، والربع ثلاثون رطلاً، والرطل اثنتا عشرة أوقية، والأوقية<sup>(٤)</sup> ستة عشر درهماً، والدرهم ست وثلاثون حبة من شعير، وقد بينا ذلك مشروحاً في «مسائل الفقه».

**المسألة الثالثة:** فائدتها التّهي عن ائتمانهم على مال. وقال شيخنا أبو عبدالله العربي: فائدتها ألا يؤتمنوا على دين؛ يدل عليه ما بعده من قوله: ﴿وَأَنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونُ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [الآية: ٧٨] فأراد ألا يؤتمنوا على نقل شيء من التوراة والإنجيل. قال القاضي: والصحيح عندي أنها في المال نص، وفي الدين سنّة؛ فأفادت المعنيين بهذين الوجهين.

**المسألة الرابعة:** في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنُوا بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾: هذا يدل على أن أداء الأمانة في الدينار بالنص أو بالسنة أو بالقياس، وقد بيناه في «أصول الفقه». والصحيح أنه قياس جلّي، وهو أعلى مراتبه<sup>(٥)</sup>، وهناك تجدونه.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾: تعلّق به أبو حنيفة في ملازمة الغريم للمفلس؛ وأباه سائر العلماء؛ ولا حجة لأبي حنيفة فيه؛ لأن ملازمة الغريم المحكوم بغذمه<sup>(٦)</sup> لا فائدة

-----  
١٦٦٤ بتخريجي، والله الموفق.

(١) بل عشر مسائل، كما سيأتي.

(٢) وقع في النسخ «تابعهم» والمثبت عن الطبري ٧٢٦٩ والبغوي ٣١٨/١ وغيرهما.

(٣) أخرجه الطبري ٧٢٦٩ عن ابن جريج؛ وهذا مرسل، وعزاه البغوي ٣١٨/١ للحسن وابن جريج ومقاتل بدون إسناد، فالخبر ضعيف.

(٤) هذا التقدير في عهد المصنف، والأوقية في عهد النبي ﷺ تساوي (٤٠) درهماً. ونصاب الفضة يساوي ٢٠٠ درهم.

(٥) القياس الجلّي أعلى مراتب القياس. (٦) أي مفلس معدم من المال.



فيها؛ إذ لا يرجى ما عنده. وقد بيناه في «مسائل الخلاف» هناك. وقد قال جماعة من الناس: إن معنى ﴿لَا يُؤْذِيهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ أي حافظاً بالشهادة، فلينظر هنالك.

**المسألة السادسة:** أقسام هذه الحال ثلاثة: قسم يؤدي، وقسم لا يؤدي إلا ما دمت عليه قائماً، وقسم لا يؤدي وإن دمت عليه قائماً، إلا أن الله سبحانه ذكر القسمين، لأنه الغالب المعتاد، والثالث نادر؛ فخرج الكلام على الغالب.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيْنِ سَبِيلٌ﴾: المعنى فعلوا ذلك لاعتقادهم أن ظلمهم لأهل الإسلام جائز، تقدير كلامهم ليس علينا في ظلم الأميين سبيل؛ أي إثم. وقولهم هذا كذب صادر عن اعتقاد باطل مركب على كفر، فإنهم أخبروا عن التوراة بما ليس فيها، وذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

**المسألة الثامنة:** الأمانة عظيمة القدر في الدين، ومن عظيم قدرها أنها تقف على جنبتي الصراط، ولا يمكن من الجواز إلا من حفظها، وقد بيناه في «شرح الحديث» و«كتاب شرح المشكلين»؛ ولهذا وجب عليك أن تؤذيها إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك؛ فتقابل معصية فيك بمعصية فيه، على اختلاف بيناه في «مسائل الخلاف».

ولذلك لم يَجْزْ لك أن تغدر بمن غدر بك. قال البخاري: «باب إثم الغادر البرّ والفاجر».

فإن قيل: فقد قال الشعبي: من حلّ بك فاحلل به. قال إبراهيم النخعي: يعني أن المخرم لا يُقتل، ولكن من غرض لك فاقتله وحلّ أنت به أيضاً، من خانك فخنه. قلنا: تحريم المحرم كان بشرط ألا يعرض له في أصل العقد، والأمانة يلزم الوفاء بها من غير شرط.

**المسألة التاسعة:** قال رجل لابن عباس: إنا نصيب في الغزو من أموال أهل الذمة الدجاجة والشاة ونقول: ليس بذلك علينا بأس. فقال له: هذا كما قال أهل الكتاب: ليس علينا في الأميين سبيل؛ إنهم إذا أدوا الجزية لم تُحلّ لكم أموالهم إلا عن طيب أنفسهم.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾: هذه الآية ردّ على الكفرة الذين يحللون ويحرّمون من غير تحليل الله وتحريمه، ويجعلون ذلك من الشرع، ومن هذا يخرج الردّ على من يحكم بالاستحسان من غير دليل، ولست أعلم أحداً من أهل القبلة قاله.

**الآية العاشرة:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَيَتَمَنَّهُمْ تُمْنَا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْتَظِرُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الآية: ٧٧]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: قال قوم: نزلت في اليهود؛ كتبوا كتاباً وحلفوا أنه من عند

الله<sup>(١)</sup>. وقيل: نزلت في رجل حلف يميناً فاجرة لتنفق سلعته في البيع<sup>(٢)</sup>. قاله مجاهد وغيره. والذي يصح أن عبدالله بن مسعود قال:

[٣٣٠] قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين صبر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان»؛ فأنزل الله تعالى تصديق ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾ الآية. قال: فجاء الأشعث بن قيس فقال: في نزلت، كان لي بئر في أرض ابن عم لي<sup>(٣)</sup> [فقال لي: شهودك. قلت: ما لي شهود، قال: فيمينه، قلت يا رسول الله، إذا يحلف، فذكر النبي ﷺ هذا الحديث فأنزل الله ذلك تصديقاً له]<sup>(٤)</sup>. وفي رواية: كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجحدني. قال النبي عليه السلام: «بيئتك أو يمينه». فقلت: إذا يحلف يا رسول الله. فقال النبي ﷺ... وذكر الحديث. وذلك<sup>(٥)</sup> يحتمل ما صح في الحديث، وما روي عن اليهود.

**المسألة الثانية:** قال علماؤنا: هذا دليل على أن حكم الحاكم لا يحل المال في الباطن بقضاء الظاهر، إذا علم المحكوم له بطلانه.

[٣٣١] وقد روت أم سلمة في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «إنما أنا بشر، وأنتم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه؛ فإنما أقطع له قطعة من النار». وهذا لا خلاف فيه بين الأمة، وإنما ناقض أبو حنيفة وغلا، فقال: إن حكم الحاكم المبني على الشهادة الباطلة يحل الفرج لمن كان محرماً عليه، وسيأتي بطلان قوله في آية اللعان إن شاء الله تعالى.

**الآية الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ

[٣٣٠] صحيح. أخرجه البخاري ٢٣٥٦ و ٢٣٥٧ و ٢٤١٦ و ٢٤١٧ و ٢٥١٥ و ٢٥١٦ و ٢٦٦٦ و ٢٦٦٧ و ٢٦٦٩ و ٢٦٧٠ و ٢٦٧٣ و ٢٦٧٧ و مسلم ١٣٨ والشافعي ٥١/٢ والطبري ٢٦٢ و ١٠٥١ وأحمد ١/٣٧٧-٤١٦ و ٥/٢١١-٢١٢ وابن ماجه ٢٣٢٣ والطحاوي في «المشكل» ٤٤٢ وابن حبان ٥٠٨٤ والطبري ٧٢٧٩ والواحدي في «الأسباب» ٢١٦، ٤٤٢ وابن حبان ٥٠٨٤ والطبري ٧٢٧٩ والواحدي في «الأسباب» ٢١٦ والبيهقي ١٠/١٧٨-٢٥٣-٢٦١ من طرق عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن ابن مسعود والأشعث بن قيس به. واللفظ للبخاري في الرواية الأولى. روه بالفاظ متقاربة والمعنى متحد، والله أعلم.

[٣٣١] متفق عليه وتقدم.

- (١) ورد نحوه عن قتادة، أخرجه الطبري ٧٢٩٠ وعن ابن عباس برقم ٧٢٩١ وعن ابن جريج ٧٢٩٢، وليس فيه ذكر نزول الآية.
- (٢) انظر ما بعده.
- (٣) وقع في كافة النسخ «ابن عمر» بدل «ابن عم لي»، والتصويب عن صحيح البخاري وغيره.
- (٤) زيادة عن صحيح البخاري برقم ٢٣٥٦ و ٢٣٥٧، وبها يتضح المعنى.
- (٥) أي: ونزول الآية يحتمل أن يكون نزل في اليهود وفي قصة الأشعث بن قيس.

لِلنَّاسِ كُفُؤًا عِكَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾ . فيها ست مسائل :

**المسألة الأولى :** في سبب نزولها : قيل : إنها نزلت في نصارى نَجْران ، وكذلك رُوي أنَّ السورة كلها إلى قوله : ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ كان سبب نزولها نصارى نَجْران ، ولكن مُزَجَّ معهم اليهود ؛ لأنهم فَعَلُوا مِنَ الْجَحْدِ والعناد مثل فَعَلَهُمْ .

**المسألة الثانية :** في قوله تعالى : ﴿رَبِّينَ﴾ : وهو منسوب إلى الرب ، وقد بيَّنا تفاصيل معنى اسم الرب في «الأمد الأقصى» ، وهو هاهنا عبارة عن الذي يُرَبِّي الناس بصغار العلم قبل كباره ، وكأنه يقتدي بالرب سبحانه وتعالى في تيسير الأمور المجملّة في العبد على مقدار بَدَنِهِ من غذاء وبلاء .

**المسألة الثالثة :** قوله تعالى : ﴿بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ : المعنى : وإنَّ عِلْمَهُمْ بالكتاب ، ودرّسَهُم له يوجبُ ذلك عليهم ؛ لأنَّ هذا من المعاني التي شُرِحت فيه لهم .

**المسألة الرابعة :** قوله تعالى : ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ : المعنى : ولا أَمْرُ الْخَلْقِ أَنْ يتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً يعبدونهم ؛ لأنَّ الله سبحانه لا يأمر بالكُفْرِ مَنْ أسلم فعلاً ، ولا يأمر بالكُفْرِ ابتداءً ؛ لأنه محال عقلاً ، فلما لم يتقدّر ولا تصوّر لم يتعلق به أمر .

**المسألة الخامسة :** حرّم الله تعالى على الأنبياء أَنْ يتخذوا الناسَ عباداً يتألّهون لهم ، ولكن ألزَمَ الْخَلْقَ طاعتهم .

[٣٣٢] وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : «لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي ، وليقل فتاي وفتاتي ، ولا يقل أحدكم ربي وليقل سيدي» . وقد قال الله تعالى - مُخْبِراً عن يوسف : ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال : ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِبْرَائِيمَ﴾ <sup>(٢)</sup> .

[٣٣٣] وقال النبي ﷺ : «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ...» فتعارضت .

[٣٣٢] صحيح . أخرجه البخاري ٢٥٥٢ ومسلم ٢٢٤٩ وأبو داود ٤٩٧٥ و٤٩٧٦ وأحمد ٤٦٣ / ٢ - ٤٨٤ - ٥٠٨ وأبو يعلى ٦٥٢٩ و٧٥٠٦ والطحاوي في «المشكّل» ٤٩٣ / ١ والبخاري ٣٣٨٠ كلهم من حديث أبي هريرة ، رَوَاهُ بِالْفَافِ متقاربة ، ولفظ البخاري «لا يقل أحدكم : أطعم ربك ، وضئ ربك ، اسق ربك ، وليقل : سيدي مولاي ، ولا يقل أحدكم : عبدي ، أمتي ، وليقل : فتاي ، فتاتي وغلامي» .

[٣٣٣] صحيح . أخرجه البخاري ٢٥٢١ و٢٥٢٢ و٢٥٢٣ و٢٥٢٤ ومسلم ١٥٠١ وأبو داود ٣٩٤١ والترمذي ١٣٤٦ والنسائي ٣١٩ / ٧ وابن ماجه ٢٥٢٨ ومالك ٧٧٢ / ٢ والشافعي ٦٦ / ٢ وأحمد ١١٢ - ١٥٦ وابن حبان ٥٣١٦ و٥٣١٧ وابن الجارود ٩٧٠ والبيهقي ٢٧٥ / ١٠ من عدة طرق كلهم من حديث أبي هريرة ، وتماهه «فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد قيمة عدل ، فأعطى شركاءه حصصهم ، وعق عليه ، وإلا فقد عتق منه ما عتق» لفظ البخاري ومسلم ومالك وغيرهم .

فلو تحققنا التاريخ لكان الآخر رافعاً للأول أو مبيناً له على اختلاف الناس في النسخ. وإذا جعلنا التاريخ وجب النظر في دلالة الترجيح. وقد مهّدنا ذلك في شرح الحديث بما<sup>(١)</sup> الكافي منه الآن لكم ترجيح الجواز؛ لأنّ النهي إنما كان لتخليص الاعتقاد من أن يعتقد لغير الله عبودية أو في سواء ربوبية، فلما حصلت العقائد كان الجواز.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿يَمَا كُنْتُمْ تُكَلِّمُونَ الْكُتُبَ﴾<sup>(٢)</sup>: قرأ ابن عامر وأهل الكوفة بضم التاء، وكأنّ معناه لا تتخذوهم عباداً بحق تعليمكم، فإنه فرض عليكم أو إشراك في نيّتكم، أو استعجال لأجركم، أو تبديل لأمر الآخرة بأمر الدنيا؛ واختاره الطبري على قراءة فتح التاء. قال شيخنا أبو عبدالله العربي: كذلك يقتضي صفة العلم وقراءته؛ لأنّ العلم إنما هو للتعليم لتحريم كتمان العلم، والأمر في ذلك قريب؛ وليس هذا موضع تحريره.

**الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ٩٢]. فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ﴾: معناه نصيبوا، يقال: نالني خير ينولني، وأنا لني خيراً؛ ويقال: نلته أنولته معروفاً ونولته، قال الله تعالى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾<sup>(٣)</sup> أي لا يصل إلى الله شيء من ذلك لتقديسه عن الاتصال والانفصال.

**المسألة الثانية:** ﴿الْبِرَّ﴾: وقد بيناه في كتاب «الأمد الأقصى» وشقينا النفس من إشكاله. قيل: إنه ثواب الله، وقيل: إنه الجنة؛ وذلك يصل البرُّ إليه لكونه على الصفات المأمور بها.

**المسألة الثالثة:** ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا﴾: المعنى حتى تهلكوا، يقال: نفق إذا هلك. المعنى حتى تقدّموا من أموالكم في سبيل الله ما تعلق به قلوبكم.

**المسألة الرابعة:** في تفسير هذه النفقة: قال ابن عمر: وهي صدقة الفرض والتطوع. وقيل: هي سبيل الخير كلها، وهو الصحيح لعموم الآية.

[٣٣٤] وقد روى الأئمة كلهم أن أبا طلحة قال: يا رسول الله، إني أسمع الله تعالى يقول: ﴿لَنْ

[٣٣٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٦١ و٢٣١٨ و٢٧٥٢ و٢٧٦٩ و٤٥٥٤ و٥٦١١ مسلم ٩٩٨ والترمذي ٢٩٩٧ والنسائي ٢٣١/٦ ومالك ٢/٩٩٥-٩٩٦ والطيايسي ٢٠٨٠ وأحمد ٣/٥٦-١٤١ والدارمي ٢/٣٩٠ وابن حبان ٧١٨٢ و٧١٨٣ والبيهقي ٦/١٦٤-١٦٥ و٢٧٥ والبغوي في «شرح السنة» ١٦٧٧ وفي «التفسير» ٤٠٣- بترقيمي - روه من طرق كلهم من حديث أنس عن أبي طلحة الأنصاري به.

(١) كذا في نسخ الأصل، ولعل هناك سقطاً، أو تصحيفاً.  
(٢) قرأ بذلك ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي وخلف. وقرأ الباقون «تَعْلَمُونَ». قاله شيخنا كريم راجع في كتاب القراءات له.  
(٣) سورة الحج: ٣٧.

تَنَالُوا الْآزَلَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا يُحِبُّونَ ﴿١﴾، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْزَحَاءُ<sup>(١)</sup>، وإنها صدقة لله أزجو برها وذخرها عند الله، فضغها يا رسول الله حيث أراك الله. قال رسول الله ﷺ: «بَخْ، بَخْ»<sup>(٢)</sup>. ذلك مال رابح، ذلك مال رابح. وقد سمعت ما قلت فيها، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين؛ فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه.

[٣٣٥] وروى الطبري: أن زيد بن حارثة جاء بفرس له يقال له سبل إلى رسول الله ﷺ، فقال: تصدق بهذا يا رسول الله، فأعطاه رسول الله ﷺ أسامة بن زيد بن حارثة، فقال: يا رسول الله؛ إنما أردت أن أتصدق به. فقال رسول الله ﷺ: «قد قبلت صدقتك».

**المسألة الخامسة:** قال العلماء: إنما تصدق به النبي ﷺ على قرابة المصدق لوجهين:

أحدهما: أن الصدقة في القرابة أفضل؛ لأنها كما قال في غير هذا الحديث صدقة وصلة.

الثاني: أن نفس المتصدق تكون بذلك أطيب وأسلم عن تطرق الندم إليها.

**الآية الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَئِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [الآية: ٩٣]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** سبب نزولها، وفيه ثلاثة أقوال:

الأول: روي أن اليهود أنكروا على رسول الله ﷺ تحليل لحوم الإبل، فأخبر الله بتحليلها لهم حتى حرّمها إسرائيل على نفسه<sup>(٣)</sup>.

المعنى إني لم أحرّمها عليكم، وإنما كان إسرائيل هو الذي حرّمها على نفسه.

[٣٣٦] الثاني: أن عصابة من اليهود جاؤوا إلى النبي ﷺ، فقالوا له: يا أبا القاسم؛ أخبرنا أي

[٣٣٥] أخرجه الطبري ٧٣٩٥ عن عمرو بن دينار مرسلًا. وكرره ٧٣٩٦ عن أيوب السخيتاني وغيره مرسلًا أيضًا، فلعل هذا المرسل يقوي ما قبله، والله أعلم، وانظر تفسير القرطبي ١٧٢٦ بتخريجي، والله الموفق.

[٣٣٦] لا بأس به أخرجه الطبري ٧٤١٨ من طريق عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن ابن عباس به، وإسناده ضعيف، ابن بهرام فيه ضعف، وشهر بن حوشب مثله، وهو مدلس، وقد عنعن، وأخرجه أحمد

(١) الراجح فيها فتح الرء، ويجوز ضمها، والفتح أرجح، وهي بستان قبلي مسجد النبي ﷺ. راجع شرح مسلم للنووي ٨٤/٧.

(٢) قال النووي في «شرح مسلم» ٨٥/٧: قال أهل اللغة: يقال بخ بإسكان الخاء وتنوينها مكسورة. قال ابن دريد: معناه: تعظيم الأمر وتفخيمه. وهذا بالتسكين، وأما بالتوين فهو كأسماء الأصوات: صه ومه. وتقال عند الإعجاب.

(٣) ورد هذا المعنى في عجز حديث أخرجه الطبري ٧٣٩٩ عن ابن عباس، بسند ساقط فيه مجاهيل، وعطية بن سعد ضعيف. وكرره ٧٤٠٠ عن ابن جريج عن ابن عباس، وهذا منقطع، وذكره الواحدي في «أسباب النزول» ٢٢٩ عن الكلبي تعليقاً، والكلبي متروك كذبه أهل الحديث، والمشهور في هذا الخبر الآتي.

الطعام حَرَّمَ إسرائيلُ على نفسه من قبل أن تنزل التوراة؟ فقال: «أشددكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى، هل تعلمون أن إسرائيلَ مرض مرضاً شديداً طال سقمه فيه فنذر لئن عافاه الله مِنْ سقمه ليحَرِّمَنَّ الطعام والشراب إليه، وكان أحبُّ الطعام والشراب إليه لحوم الإبل والبانها؟» فقالوا: اللهم نَعَمْ<sup>(١)</sup>. قال: «فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين في دعواكم أن الله سبحانه أنزل تحريم ذلك فيها». رواه الطبري.

الثالث: أنها نزلت في نَفَرٍ من اليهود جاؤوا إلى النبي ﷺ برجل وامرأة زَنِيَا، فرجمهما النبي ﷺ على ما يأتي بيانه في سورة المائدة إن شاء الله تعالى.

فأما نزولها في رَجْم اليهود فيأباه ظاهرُ اللَّفْظ، وأما سائرُها فمحتملٌ، والله أعلم.

المسألة الثانية: اختلفوا في تحريم إسرائيل على نفسه؛ فقيل: كان بإذن الله تعالى.

وقيل: كان باجتهادٍ، وذلك مبنيٌّ على جواز اجتهادِ الأنبياء؛ وقد بيَّناه في موضعه.

واختلف في تحريم اليهود ذلك. فقيل: إن إسرائيلَ حرَّمها على نفسه وعليهم.

وقيل: اقتدوا به في تحريم ذلك، فحرَّم الله تعالى عليهم بغيهم، ونزلت به التوراة، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَيُظَاهِرُ مِنْ أَلَدَيْنِ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَعَتْ أُجَلَّتْ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

والصحيح أن للنبي أن يجتهد؛ وإذا أذاه اجتهداه إلى شيء كان ديناً يلزم أتباعه لتقرير الله سبحانه إياه على ذلك، وكما يُوَحِّى إليه ويلزم اتباعه، كذلك يُؤذَن له ويجتهد، ويتعين موجبُ اجتهاده إذا قُدِّر عليه.

والظاهر من الآية - مع أن الله سبحانه أضاف التحريم إليه بقوله ﴿إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾ - أن الله سبحانه أذن له في تحريم ما شاء، ولولا تقدُّم الإذن له ما تسوَّر على التحليل والتحريم، وتقدم ما يقتضي ذلك على القول بجواز الاجتهاد فحرَّمه مجتهداً فأقرَّه الله سبحانه عليه. وقد حرَّم النبي ﷺ العَسَل على الرواية الصحيحة أو جاريته مارية فلم يقر الله تحريمه، ونزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾<sup>(٣)</sup> وكان ذلك من النبي ﷺ اجتهاداً أو بأمرٍ على ما يأتي

١/٢٧٣ ح ٢٤٦٧ و ٢٥١٠ بالإسناد المتقدم في أثناء حديث مطول. وله طريق آخر أخرجه الترمذي ٣١١٧ والنسائي في «الكبرى» ٩٠٧٢ من طريق عبدالله بن الوليد عن بُكير بن شهاب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وهو طرف الحديث، وإسناده لا بأس به، عبدالله بن الوليد، لينة الحافظ في «التقريب» وقال الذهبي في «الميزان»: وثقه يحيى، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. فالحديث لا بأس به، ولأصله شاهد عن الضحاك أخرجه الطبري ٧٣٩٨، وهذا مرسل، وآخر عن ابن عباس من طريق عطية العوفي، أخرجه برقم ٧٣٩٩ وإسناده ضعيف جداً، عطية ضعيف وعنه مجاهيل، وآخر برقم ٧٤٠٠ عن ابن جريج عن ابن عباس، وهذا ضعيف ابن جريج لم يلق ابن عباس، وانظر تفسير الشوكاني ٥٢٣.

(١) لم أجد هذه الزيادة عند الطبري ولا غيره، وكأنها من كلام المصنف، والله أعلم.

(٢) سورة النساء: ١٦٠. (٣) سورة التحريم: ١.

بيانه<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى .

**المسألة الثالثة :** حقيقة التحريم المَنع ؛ فكل من امتنع من شيء مع اعتقاده الامتناع منه فقد حرّمه ، وذلك يكون بأسباب ؛ إما بنَذَرٍ كما فعل يعقوب في تحريم الإبل والبانها ؛ وإما بيمينٍ كما فعل النبي ﷺ في العسل ، أو في جاريته ؛ فإن كان بنَذَرٍ فإنه غير منعقد في شرعنا .

ولسنا نتحقق كيفية تحريم يعقوب ؛ هل كان بنَذَرٍ أو بيمينٍ ؛ فإن كان بيمينٍ فقد أحلّ الله لنا اليمين بالكفارة أو بالاستثناء المتصل رخصة منه لنا ، ولم يكن لغيرنا من الأمم .

فلو قال رجل : حرّمتُ الخبزَ على نفسي أو اللحم لم يحُرّم ولم ينعقد يميناً ؛ فإن قال : حرمت أهلي فقد اختلف العلماء فيه اختلافاً كثيراً يأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى .

والصحيح أنه يلزمه تحريم الأهل إذا ابتدأ بتحريمها كما يحرمها بالطلاق ، ولا يلزمه تحريم فيما عدا ذلك ؛ لقوله سبحانه : ﴿ لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَقْتَدُوا ﴾<sup>(٢)</sup> .

**الآية الرابعة عشرة :** قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْمَلَكِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> فيه ما يَنْتُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ عَلِيمٌ ﴾ [الآية : ٩٦ ، ٩٧] . فيها ست مسائل :

**[٣٣٧] المسألة الأولى :** أن النبي ﷺ قيل له : أي المسجدين وُضع في الأرض أول؟ المسجد الحرام أو المسجد الأقصى؟ قال : «المسجد الحرام»<sup>(٤)</sup> . وذكر أنه كان بينهما أربعون عاماً<sup>(٥)</sup> وهذا ردُّ

[٣٣٧] صحيح . أخرجه البخاري ٣٣٦٦ و٣٤٢٥ ومسلم ٥٢٠ والنسائي في «التفسير» ٨٩ و«السنن» ٣٢/٢ وابن ماجه ٧٥٣ وعبدالرزاق ١٥٧٨ والحميدي ١٣٤ وابن أبي شيبه ٤٠٢/٢ وأحمد ١٥٠/٥ و١٥٦-١٥٧-١٦٠ والطحاوي ٤٦٢ وأبو عوانة ٣٩٢/١ والطحاوي في «المشكل» ٣٢/١ وابن حبان ٦٢٦٨ والبيهقي ٤٣٣ وفي «الدلائل» ٤٣/٢ والبغوي في «التفسير» ٤٠٥ - بترقيمي - والواحدي في «الوسيط» ٤٦٥-٤٦٦ من طرق كلهم من حديث أبي ذر - رضي الله عنه قال : «قلت : يا رسول الله ، أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال : المسجد الحرام» . قال : قلت : ثم أي؟ قال : المسجد الأقصى . قلت : كم كان بينهما؟ قال : أربعون سنة . ثم قال : أينما أدركتكم الصلاة بعدُ فاصلُة ، فإن الفضل فيه» لفظ البخاري في الرواية الأولى بحرفيته . وعجزه عنده في الثانية «فصلُ والأرض لك مسجد» . وعند مسلم «أولاً» بدل «أول» .

(١) يأتي في سورة التحريم إن شاء الله . (٢) سورة المائدة : ٨٧ .

(٣) يلاحظ أن المصنف ساقه بالمعنى .

(٤) فائدة : قال الإمام الطحاوي في «المشكل» ١/٣٢/١١٧ : فإن قال قائل : باني المسجد الحرام ، هو إبراهيم عليه السلام ، وباني المسجد الأقصى ، هو داود وابنه سليمان عليهما السلام ، وقد كان بينهما وبين إبراهيم قرونٌ عديدة ، والجواب أن أبا ذر سأل عن مدة ما كان بين وضعهما ، فأجابه به اهـ . ملخصاً .

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد» ١/٤٩-٥٠ : إنما كان لسليمان تجديد المسجد الأقصى ، لا تأسيسه ، والذي أسسه ، هو يعقوب عليه السلام ، وذلك بعد بناء إبراهيم الكعبة اهـ باختصار . وهناك أقوال =

على مَنْ يقول: كان في الأرض بَيِّنٌ قبله تحجُّه الملائكة.

**المسألة الثانية: في بركته:** قيل: ثواب الأعمال. وقيل: ثواب القاصِد إليه. وقيل: أَمِن الوحش فيه. وقيل: عزُوف النفس عن الدنيا عند رؤيته.

والصحيح أنه مبارك من كلِّ وجه من وجوه الدنيا والآخرة، وذلك بجميعه موجود فيه.

**المسألة الثالثة: فأما قوله: «بِبَكَّةَ»، ففيها ثلاثة أقوال:** الأول: بَكَّة: مكة. الثاني: بَكَّة: المسجد، ومكة سائر الحرم<sup>(١)</sup>.

وإنما سُمِّيَتْ بَكَّةَ لأنها تَبْكُ أعتاقَ الجبابرة، أي تقطعُها. وقال أبو<sup>(٢)</sup> جعفر وقتادة: إنَّ الله سبحانه بَكَى بها النَّاسَ؛ فتصَلَّى النساءُ بين يدي الرجال، ولا يكون في بلدٍ غيرها<sup>(٣)</sup>، وصورة هذا: أنَّ النَّاسَ يستديرون بالبيت فيكون وجوهُ البعض إلى البعض فلا بدُّ من استقبال النساء من حيث صلُّوا.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾: فيه قولان:

أحدهما: أنه الحجر المعهود، وإنما جُعِلَ آيةً للناس؛ لأنه جماد صُلِدَ وقف عليه إبراهيم، فأظهر الله فيه أثرَ قَدَمِهِ آيةً باقيةً إلى يوم القيامة.

الثاني: قال ابن عباس: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ هو الحجَّ كلُّه؛ وهذا بيِّن، فإنَّ إبراهيم قام بأمرِ الله سبحانه، ونادى بالحجِّ عبادَ الله، فجمع الله العبادَ على قُصْده، وكانت شرعة من عَهْده، وحجَّة على العرب الذين اقتَدَوْا به من بعده.

وفيه من الآيات أنَّ مَنْ دخله خائفاً عادَ آمناً؛ فإنَّ الله سبحانه قد كان صرفَ القلوب عن القُصْدِ إلى معارضته، وصَرَفَ الأيدي عن إذائته، وجمعها على تعظيم الله تعالى وحرمة.

وهذا خبرٌ عمَّا كان، وليس فيه إثباتُ حُكْم، وإنما هو تنبيهٌ على آيات، وتقرير نِعَمٍ متعدّدات، مقصودها وفائدتها وتمامُ النعمة فيه بعثه محمداً ﷺ؛ فمن لم يشهد هذه الآيات ويرى ما فيها من شَرَفِ المقدمات لحرمة مَنْ ظهر من تلك البقعة فهو من الأموات.

= أخرى، راجع «فتح الباري» ٦/ ٤٠٨-٤٠٩، والراجع ما ذكرته، وانظر تفسير الشوكاني ٥٢٤ والقرطبي ١٧٣١، والبغوي ٤٠٥، وجميعاً بتخريجي والله الحمد والمنة.

(١) القول الثالث ذكره القرطبي عن مالك قوله: بكّة موضع البيت، ومكة سائر البلد. فهذا هو الثالث، ولم يذكره المصنف، أو لعل المصنف أراد بالقول الثالث سبب تسمية مكة ببكة، والله أعلم. راجع تفسير القرطبي ١٣٨/٤.

(٢) هو غير أبي جعفر الطبري، فإن الطبري قد أخرج هذا الأثر ٧٤٣٥ عن عطاء عن أبي جعفر، ولم ينسبه، ولعله أبو جعفر الهاشمي، وهو ضعيف متروك.

(٣) الراجع في ذلك هو ما اختاره الطبري رحمه الله فقال في «تفسيره» ٣/ ٣٥٦/٧٤٣٢: أصل البك الزحم، يقال منه: بك فلان فلاناً إذا زحمه وصدمه، فهو ييكه بكاً، وهم يتباكون فيه. يعني: يتزاحمون ويتصادمون فيه، سميت البقعة بفعل المزدحمين بها اهد باختصار. وهذا هو الصواب إن شاء الله.



**المسألة الخامسة:** قال أبو حنيفة: إن من اقترف ذنباً واستوجب به حداً، ثم لجأ إلى الحرم لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾، فأوجب الله سبحانه الأمن لمن دخله، وزوي ذلك عن من السلف، منهم ابن عباس وغيره من الناس. وكل من قال هذا فقد وهم من وجهين:

أحدهما: أنه لم يفهم معنى الآية أنه خبر عما مضى، ولم يُقصد بها إثبات حكم مستقبل. الثاني: أنه لم يعلم أن ذلك الأمن قد ذهب، وأن القتل والقتال قد وقع بعد ذلك فيها، وخ سبحانه لا يقع بخلاف مخبره؛ فدل على أنه في الماضي.

هذا، وقد ناقض أبو حنيفة فقال: إنه لا يطعم ولا يسقى ولا يعامل ولا يكلم حتى يخر فاضطراره إلى الخروج ليس يصح معه أمن. وروي عنه أنه قال: يقع القصاص في الأطراف الحرم، ولا أمن أيضاً مع هذا، وقد مهذناه في «مسائل الخلاف».

**المسألة السادسة:** قال بعضهم: من دخله كان آمناً من النار؛ ولا يصح هذا على عمومه.

[٣٣٨] ولكنه: «من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

[٣٣٩] «والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة». قال ذلك كله رسول الله ﷺ؛ فيكون تفسير للمقصود، وبياناً لخصوص العموم، إن كان هذا القصد صحيحاً.

هذا، والصحيح ما قدمناه من أنه قصد به تعديد النعم على من كان بها جاهلاً ولها منكراً من العرب، كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَنْتَحِفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ (١).

**الآية الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [الآية: ٩٧]. فيها إحدى عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قال علماؤنا: هذا من أوكد ألفاظ الوجوب عند العرب، إذا قال العربي: لفلان علي كذا فقد وكّده وأوجه. قال علماؤنا: فذكر الله سبحانه الحج بأبلغ ألفاظ الوجوب؛ تأكيداً لحقه، وتعظيماً لحرمته، وتقوية لفرضه.

**المسألة الثانية:** كان الحج معلوماً عند العرب. مشروعاً لديهم، فخطبوا بما علموا وألزموا ما عرفوا، وقد حج النبي ﷺ معهم قبل فرض الحج؛ فوقف بعرفة ولم يغير من شريع إبراهيم ما غيروا حيث كانت قريش تقف بالمزدلفة، ويقولون: نحن أهل الحرم فلا نخرج منه ونحن الخمس (٢).

[٣٣٨] متفق عليه، وتقدم.

[٣٣٩] متفق عليه، وتقدم.

(١) سورة العنكبوت: ٦٧.

(٢) سُموا بذلك لتشدهم في دينهم فيما قيل: وتقدم ذكر قبائل الحمس.

**لمسألة الثالثة:** هذا يدل على أن ركن الحج القصد إلى البيت. وللحج ركنان:  
أحدهما: الطواف بالبيت.

والثاني: الوقوف بعرفة: لا خلاف في ذلك، وكل ما وراءه نازل عنه مختلف فيه.  
فإن قيل: فأين الإحرام، وهو متفق عليه؟ قلنا: هو النية التي تلزم كل عبادة، وتتعين في كل طاعة، وكل عمل خلافها لم يكن به اعتداد؛ فهي شرط لا ركن.

**المسألة الرابعة:** قال علماؤنا: إذا توجه الخطاب على المكلفين بفرض، هل يكفي فيه فعله مرة واحدة، أو يحمل على التكرار؟ وقد بيناه في «أصول الفقه» دليلاً ومذهباً.  
والمختار أنه يقتضي فعله مرة واحدة.

[٣٤٠] وقد ثبت أن النبي ﷺ قال له أصحابه: يا رسول الله؛ أحجنا هذا لعامنا أم للأبد؟ فقال: «لا، بل لأبد الأبد». رواه جماعة منهم علي؛ قال:

[٣٤١] لما نزلت ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ قالوا: يا رسول الله: أفي كل عام؟ قال: لا، ولو قلت: نعم، لوجبت.

[٣٤٢] وروى محمد بن زياد، عن أبي هريرة: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «إن الله سبحانه كتب

-----  
[٣٤٠] صحيح. أخرجه مسلم ١٢١٦/٢/٨٨٨ من حديث جابر بن عبد الله في أثناء خبر صفة حجة النبي ﷺ المطول، وتقدم بحث الحج في سورة البقرة، وانظر ما بعده.

[٣٤١] صحيح دون ذكر نزول الآية. أخرجه أحمد ١١٣/١ ح ٩٠٧ والترمذي ٨١٤ و٣٠٥٥ وابن ماجه ٢٨٨٦ والحاكم ٢/٢٩٣-٢٩٤ ح ٣١٥٧ والدارقطني ٢/٢٨٠ من طرق عن عبد الأعلى بن عامر عن أبي البخري عن علي به وأتم، وإسناده ضعيف، عبد الأعلى ضعفه غير واحد، وأبو البخري لم يسمع من علي قاله البخاري، ونقله الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٣٩٣/١ عن البخاري. والوهن فيه فقط في ذكر نزول الآية، والمتن بدونها صحيح، يتأيد بما قبله، وله شواهد، فقد ورد من حديث ابن عباس وليس فيه ذكر الآية، أخرجه أبو داود ١٧٢١ وابن ماجه ٢٨٨٦ وأحمد ١/٣٥٢ والحاكم ١/٤٤١ والدارقطني ٢/٢٧٩ من طرق عن سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي سنان عن ابن عباس: أن الأقرع بن حابس، سأل النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله الحج في كل سنة أو مرة واحدة؟ قال: بل مرة واحدة، وفي إسناده ضعف لأجل سفيان بن حسين، فقد ضعفه غير واحد، ولم يتفرد به، فقد تابعه عبد الجليل بن حميد على الزهري عند النسائي ٥/١١١ وتابعهما سليمان بن كثير عند أحمد ١/٢٥٥ والحاكم ٢/٢٩٣، وتابعهم عبد الرحمن بن خالد عند الدارقطني ٢/٢٧٩ والحاكم ١/٤٧٠ وتابعهم يزيد بن هارون عند الحاكم ٢/٢٩٣، وورد من وجه آخر عند الدارقطني ٢/٢٨١ عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس، وفي رواية سماك عن عكرمة ضعف، لكن الحديث بمجموع طرقه يقوى، وله شاهد من حديث أنس، أخرجه ابن ماجه ٢٨٨٥، وقال البوصيري في «الزوائد»: إسناده صحيح. ويشهد له ما بعده. وانظر «فتح القدير» للكمال ابن الهمام ٢/٤١٧ بتخريجي، والله الموفق.

[٣٤٢] صحيح، دون لفظ «محسن الأسدي». وقد أخرجه بلفظ المصنف الطبري ١٢٨٠٩ من طريق الحسين بن واقد عن محمد بن زياد عن أبي هريرة به، وكرره ١٢٨١٠ من طريق الحسين بن واقد بهذا الإسناد لكن قال

عليكم الحجّ». فقال محصن الأسدي: أفني كل عام يا رسول الله؟ قال: «أما إني لو قلت نعم لوج ثم لو تُركتم لضللتُم؟ اسكتوا عني ما سكث عنكم، إنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلاف على أنبيائهم؟» فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِن بُدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ (١).

المسألة الخامسة: إذا ثبت أنه لا يتعيّن لامتنال الخطاب إلا فعلة واحدة من الفعل المأمور به فاختلف العلماء؛ هل هي على الفور أم هي مسترسلة على الزمان إلى خوف الفوت؟ ذهب جمهور البغداديين إلى حملها على الفور. ويضعف عندي.

واضطربت الروايات عن مالك في مطلقات ذلك. والصحيح عندي من مذهبه أنه لا يحكم فيه بفور ولا تراخ كما تراه؛ وهو الحق، وقد بيناه في «أصول الفقه».

المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿عَلَى النَّاسِ﴾: عامٌ في جميعهم، مسترسل على جميعهم من غير خلاف بين الأمة في هذه الآية، وإن كان الناس قد اختلفوا في مطلق العمومات، بيد أنهم اتفقوا على حمل هذه الآية على جميع الناس ذكرهم وأنثاهم، خلا الصغير؛ فإنه خارج بالإجماع عن أصول التكليف، فلا يقال فيه: إنّ الآية مخصوصة فيه، وكذا العبد لم يدخل فيها؛ لأنه أخرجه عن مطلق العموم الأول قوله سبحانه في تمام الآية: ﴿مَنْ أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، والعبد غير مستطيع، لأنّ السيد يمنعه بشغله بحقوقه عن هذه العبادة؛ وقد قدّم الله سبحانه حقّ السيد على حقه رفقا بالعباد ومصلحة لهم.

ولا خلاف فيه بين الأمة ولا بين الأئمة، ولا نهرف (٢) بما لا نعرف، ولا دليل عليه إلا الإجماع.

توجيه وتعليم: تساهل بعض علمائنا فقال: إنما لم يثبت الحجّ على العبد وإن أذن له السيد لأنه كان كافراً في الأصل، ولم يكن حجّ الكافر معتدّاً به، فلما ضرب عليه الرقّ ضرباً مؤبداً لم يخاطب بالحج، وهذا فاسد - فاعلموه - من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ الكفار عندنا مخاطبون بفروع الشريعة، ولا خلاف فيه في قول مالك وإن خفي ذلك على الأصحاب. الثاني: أنّ الكفر قد ارتفع بالإسلام فوجب ارتفاع حكمه.

الثالث: أنّ سائر العبادات تلزمه من صلاة وصوم مع كونه رقيقاً، ولو فعلها في حال الكفر لم

فيه «فقام عكاشة بن محصن الأسدي» وتفرد الحسين بن واقد بتسمية السائل، وهو شاذ ولم يتابع عليه، وتفرد الطبري به، والحديث أخرجه مسلم ١٣٣٧ والنسائي ٥/ ١١٠-١١١ وأحمد ٥٠٨/٢ وابن حبان ٣٧٠٤ و٣٧٠٥ والدرناقطني ٢٨١/٢ والبيهقي ٣٢٦/٤ من طرق عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً به، وليس عند أحمد تسمية الرجل، وإنما فيه «فقال رجل» لفظ مسلم وغيره، ولفظ ابن حبان «فقام رجل فقال». قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٠١/٩: الرجل هو الأقرع بن حابس، كذا جاء مبيناً في غير هذه الرواية اهـ. وتقدم ذكر الأقرع مع الحديث المتقدم، وهو من رواية ابن عباس.

(٢) الهرف: الكلام بدون خبرة.

(١) سورة المائدة: ١٠١.

يعدّها بها، فوجب أن يكون الحجّ مثله؛ فبين أن المعتمد ما ذكرنا من تقدم حقوق السيد.

**المسألة السابعة:** قال جماعة من فقهاء الأمصار، منهم أبو حنيفة والشافعي وعبد العزيز بن أبي سلمة:

[٣٤٣] «السبيل: الزاد والراحلة»، ورفعوا في ذلك حديثاً إلى النبي ﷺ، ولا يصح إسناده، وقد

-----

[٣٤٣] يشبه الحسن. يشير المصنف لما أخرجه الترمذي ٨١٣ و٢٩٩٨ وابن ماجه ٢٨٩٦ والشافعي ٢٨٣/١ والدارقطني ٢١٧/٢ والطبري ٤٧٨٢ و٤٧٨٣ والبيهقي ٤/٣٣٠ والبخاري في «التفسير» ٤٠٨- بترقيمي - و«شرح السنة» ١٨٤٠ والواحدي في «الوسيط» ١/٤٦٨ من طرق عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر. قال: «قام رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: ما السبيل؟ قال: الزاد والراحلة» وإسناده ضعيف لأجل إبراهيم بن يزيد الخوزي، فإنه متروك، وحسنه الترمذي عقب الرواية الأولى، وقال: والعمل عليه عند أهل العلم، وإبراهيم الخوزي تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. ولم يحسنه في الرواية الثانية، وأعله الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ١/٣٩٤، لكن قال: وتابعه محمد بن عبدالله الليثي عند ابن أبي حاتم. قلت: الليثي متروك الحديث، راجع «الميزان» ٧٧٣٤، فلا فائدة من هذه المتابعة، وله شاهد من حديث ابن عباس: أخرجه ابن ماجه ٢٨٩٧ وإسناده ضعيف لضعف عمر بن عطاء، وهشام القرشي مضطرب الحديث، وقد أخرجه الدارقطني ٢/٢١٨ والبيهقي ٤/٣٣١ عن عمر بن عطاء به موقوفاً، وهو أصح. وورد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أخرجه الدارقطني ٢/٢١٥ من طريقين، في الأول، أحمد بن أبي نافع، قال عنه أبو يعلى: لم يكن أهلاً للحديث، وفي الثاني: محمد بن عبيدالله العزمي، وهو متروك. وورد من حديث عائشة: أخرجه الدارقطني ٢/٢١٧ والعقيلي ٣٢٣ والبيهقي ٤/٣٣٠ وفيه عتاب بن أعين، أعله العقيلي به، وصوب كونه عن الحسن مرسلًا، وأن وصله وهم. وورد من حديث علي: أخرجه الدارقطني ٢/٢١٨-٢١٩، وفيه حسين بن عبدالله بن ضميرة، وهو متهم بالكذب. وورد من حديث أنس: أخرجه الدارقطني ٢/٢١٨ وفيه حصين بن مخارق، وقد اتهمه الدارقطني بالكذب، وورد عن أنس من وجه آخر أخرجه الدارقطني ٢/٢١٦ والحاكم ١/٤٤٢، من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس، وهو معلول، سعيد بن أبي عروبة تغير حفظه بأخرة، وصححه الحاكم على شرطهما، وسكت الذهبي!، وأعله البيهقي ٤/٢٣٠ بقوله: لا أراه إلا وهماً، ثم أسنده عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن مرسلًا، وقال: هذا هو المحفوظ. وقد توبع سعيد من وجه ساقط، فقد أخرجه الحاكم وكذا الدارقطني من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم! ووافقه الذهبي! قلت: بل فيه عبدالله بن واقد الحرائي، وهو متروك، لم يرو له أحد من الأئمة الستة.

وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الدارقطني ٢/٢١٦، وفيه بهلول بن عبيد، وهو متروك الحديث. وله شاهد من مرسل الحسن: أخرجه الطبري ٧٤٨١ و٧٤٨٤ و٧٤٨٦ و٧٤٨٨ و٧٤٨٩ والبيهقي ٤/٣٣٠ من عدة طرق صحيحة عن الحسن مرسلًا، ومراسيل الحسن واهية.

وجاء في «تلخيص الحبير» ٢/٢٢١ بعد أن ذكر طرقه وشواهد: وطرقه كلها ضعيفة، وقال عبد الحق: إن طرقه كلها ضعيفة، وقال أبو بكر ابن المنذر: لا يثبت الحديث في ذلك مسندًا، والصحيح في ذلك رواية الحسن مرسلًا به باختصار شديد. وجاء في «نصب الراية» ٣/٨-٩-١٠ بعد أن ذكر طرقه وشواهد: قال البيهقي: روي من أوجه كلها ضعيفة، وروي عن ابن عباس من قوله، ورويناه عن الحسن من أوجه صحيحة مرسلًا، وفيه قوة للحديث المسند والله أعلم. وتعبه عبد الحق في «الإمام» فقال: قوله فيه قوة للمسند، فيه نظر، فقد رواه الثقات مرسلًا، وإذا انفرد الضعيف برفعه عللوا المسند بالمرسل، وحملوا الغلط على راويه الضعيف، فكيف يكون تقوية للحديث. اهـ باختصار.

وهو أيضاً يَبْعُدُ معنى؛ فإنه لو قال: الاستطالة الزاد والراحلة لكان أولى في النفس، فإن السبيل في اللغة هي الطريق، والاستطاعة ما يَكْسِبُ سلوكها، وهي صحة البدن ووجود القوت لمن يقدر على المشي، وَمَنْ لم يقدر على المشي فالركوبُ زيادة على صحة البدن ووجود القوت.

وقد روى ابنُ القاسم، وأشهب، وابن وهب، عن مالك أنه سئل عن هذه الآية فقال: الناسُ في ذلك على طاعتهم ويسرهم وجلدهم. قال أشهب: أهو الزاد والراحلة؟ قال: لا والله<sup>(١)</sup>، وما ذلك إلا قدر طاقة الناس، وقد يجد الزاد والراحلة ولا يَقْدِرُ على السير، وآخر يَقْدِرُ أن يمشي على رجله، ولا صفة في ذلك أُبين مما أنزل الله، وهذا بالغٌ في البيان منه.

وقال علماؤنا: لو صحَّ حديثُ الخوزي<sup>(٢)</sup>: الزاد والراحلة. لحملناه على عموم الناس، والغالب منهم في الأقطار البعيدة، وخروج مطلق الكلام على غالب الأحوال كثيرٌ في الشريعة، وفي كلام العرب وأشعارها.

**المسألة الثامنة:** إذا وُجدت الاستطاعة توجَّهَ فَرَضُ الْحَجِّ بلا خلافٍ لا أن تعرض له آفة، والآفات أنواع: منها الغريم يمنعه من الخروج حتى يُوَدِّي الدَّينَ، ولا خلاف فيه. ومن كان له أبوان، أو من كان لها من النساء زوج، فاختلف العلماء فيهم. واختلف قولُ مالك كاختلافهم. والصحيحُ في الزوج<sup>(٣)</sup> أنه يمنعه لا سيما إذا قلنا: إن الحج لا يلزم على الفور، وإن قلنا إنه على الفور فحقُّ الزوج

-----  
الخلاصة: هذا الحديث روي من أوجه متعددة وأكثرها واه بمرة، وقد صوب جمهور النقاد كونه عن الحسن مرسلًا، والذي أميل إليه هو أن المرسل مع هذه الروايات الموصولة تعتضد شيئاً يسيراً، فهو فوق الضعيف، ودون الحسن، وعلى هذا، فالذي أراه عدم الحزم بنسبة هذا الحديث للنبي ﷺ سواءً في خطبة أو وعظ أو في مؤلف أو نحو ذلك، وإنما يروى بصيغة التمرّض «روي»، ورد، جاء بسند غير قوي، لا يصح لا يثبت إلخ. وانظر تفسير ابن كثير عند هذه الآية بتخريجي، وكذا انظر تفسير الشوكاني ٥٢٨ والبيهقي ٤٠٨ والقرطبي ١٧٤٣ و١٧٤٤ والكشاف ١٨٨ و«فتح القدير» لابن الهمام ٤٢٣/٢، وهذه الكتب جميعاً بتخريجي، والله الحمد والمنة. وقال المصنف ابن العربي رحمه الله: لا يصح إسناده.

(١) في صحة نسبة ذلك لمالك نظر، وإن ثبت فهو محجوج بالحديث المتقدم، وعلى فرض عدم صحته عن النبي ﷺ يكون صح عن بعض الصحابة أو بعض التابعين من أئمة التفسير، سيما وقد ورد عن ابن عباس من قوله مثل الحديث المرفوع المتقدم، أخرجه الطبري ٧٤٧٤ لكن إسناده ساقط ومنقطع، وبرقم ٧٤٧٥ بسند فيه إرسال بين علي بن أبي طلحة وابن عباس، وورد مثله عن عمر برقم ٧٤٧٢ لكنه منقطع بين ابن جريج وعمر، وبرقم ٧٤٧٣ عن عمرو بن دينار قوله. و٧٤٧٩ عن سعيد بن جبير من قوله، ولا ريب أن ما ورد عن مالك رحمه الله معتبر، مع الزاد والراحلة، ولكن الغريب نفي الزاد والراحلة، والله أعلم.

(٢) هو إبراهيم بن يزيد الخوزي أحد الضعفاء، وهو صاحب حديث ابن عمر المتقدم أولاً ٣٤٣.

(٣) قال الإمام المرغيناني رحمه الله في «الهداية» في بحث الحج: ويعتبر في المرأة أن يكون لها محرم تحج به أو زوج، ولا يجوز لها أن تحج بغيرهما إذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام. وقال الشافعي: يجوز لها =

مقدم، وأما الأبوان: فإن كانا سنعاه لأجل الشوق والوحشة فلا يُلْتَفَتُ إليه، وإن كان خوف الضيعة وعدم العوض في التلطف فلا سبيلَ له إلى الحج؛ وذلك مبين في «مسائل الفقه».

**المسألة التاسعة:** إن كان مريضاً أو مغضوباً لم يتوجه عليه المسير إلى الحج بإجماع من الأمة؛ فإن الحج إنما فرضه الله على المستطيع إجماعاً؛ والمريض والمغضوب لا استطاعة لهما؛ فإن روي أن الصحيح قد تضمن عن النبي ﷺ:

[٣٤٤] أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة، أفأحج عنه؟ قال: «نعم، حجي عنه».

[٣٤٥] وقال النبي ﷺ: «أرأيت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيته؟ قالت: نعم. قال: فدين فدين»

[٣٤٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٥١٣ و ١٨٥٥ و ٤٣٩٩ و ٦٢٢٨ و مسلم ١٣٣٤ وأبو داود ١٨٠٩ والنسائي ١١٨-١١٩ ومالك ٣٥٩/١ والشافعي ٩٩٣/١ وأحمد ١/٣٤٦-٣٥٩ والدارمي ٤٠/٢ وابن خزيمة ٣٠٣١ و ٣٠٣٢ و ٣٠٣٣ وابن حبان ٣٩٨٩ والطبراني ٨/٧٢٣-٧٢٥ والبيهقي ٤/٣٢٨ والبغوي ١٨٥٤ من طرق عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس به، وفيه قصة الخثعمية والفضل، وهي قصة مشهورة. وورد عن ابن عباس عن الفضل بن عباس به: أخرجه البخاري ١٨٥٣ ومسلم ١٣٣٥ والشافعي ٩٩٤/١ وأحمد ١/٢١٢ والدارمي ٣٩/٢ والترمذي ٩٢٨ والنسائي ٨/٢٢٧-٢٢٨ وابن ماجه ٢٩٠٩ والطبراني ١٨/٧٢٠ والبيهقي ٤/٣٢٨، فهو من مسند الفضل بن العباس.

تنبيه: ولم ينتبه الحويني الأثري في «غوث المكدود» ٤٩٧ لذلك فأدخل في تخريجه حديث ابن عباس مع حديث الفضل، والصواب التفريق في ذلك كما هو مقرر في كتب هذا الفن، والله الموفق.

[٣٤٥] غريب. هكذا اشتهر على ألسنة الفقهاء والأصوليين بهذا اللفظ، وهو غريب هكذا، وأقرب لفظ إليه هو ما أخرجه ابن ماجه ٢٩٠٩ من طريق الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس: أنه كان ردف النبي ﷺ غداة يوم النحر، فأتته امرأة من خثعم، فقالت: يا رسول الله، إن فريضة الله في الحج على عباده، أدركت أبي شيخاً كبيراً، لا يستطيع أن يركب. أفأحج عنه؟ قال: نعم، فإنه لو كان على أبيك دين قضيت. وظاهر إسناده الصحة، فإن الوليد صرح بالتحديث، وهو من رجال البخاري، ومن فوقه رجال البخاري ومسلم، ولكن يخشى أن يكون دلس التسوية، بأن أسقط شيخ شيخه، فإنه لم يتابع على هذا اللفظ من وجه موصول، وإنما أخرجه الشافعي في مسنده ٣٨٦/١ عن الزهري عن سليمان بن يسار بمثل سياق ابن ماجه، وهذا مرسل، وورد من وجوه صحاح مع اختلاف يسير فيه، فقد أخرجه البخاري ١٨٥٢ و ٧٣١٥ والطبراني ١٢/١٢٤٤٤ والبيهقي ٤/٣٣٥ من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أمي نذرت... ففي الحديث «أمي» بدل «أبي»، وفيه ذكر «النذر». وورد من وجه آخر بلفظ «قال رجل: يا رسول الله، إن أبي مات ولم يحج، أفأحج عنه؟ قال: أرأيت لو كاف على أبيك دين أكنت قاضيه؟ قال: نعم. قال: فدين الله أحق»

= الحج إذا خرجت في رفقة ومعها نساء ثقات لحصول الأمن بالمرافقة. قال: وإذا وجدت محرماً لم يكن للزوج منعها. وقال الشافعي: له أن يمنعها. لأن في الخروج تفويت حقه، ولنا: أن حق الزوج لا يظهر في حق الفرائض، والحج منها، حتى لو كان الحج نفلاً له أن يمنعها. قالوا: ولو كان المحرم فاسقاً لا يجب عليها لأن المقصود لا يحصل به. اهـ من «فتح القدير شرح الهداية» ٢/٤٢٦ بتخريجي، والله الموفق.

الله أحقُّ أن يُقضى».

وقد قال بهذا الحديث جماعة من المتقدمين، واختاره الشافعي من المتأخرين، وأبى ذلك الحنفية والمالكية، وهم فيه أعدل قضية؛ فإن مقصود الحديث الحثُّ على برِّ الوالدين والنظر في مصالحهم ديناً ودنياً، وجلب المنفعة إليهما جبلةً وشرعاً؛ فإنه رأى من المرأة انفعالاً بيناً، وطواعية ظاهرة، ورغبة صادقة في برِّ أبيها، وتأسفت أن تفوته بركة الحج، ويكون عن ثواب هذه العبادة بمغزل، وطاعت بأن تحج عنه؛ فأذن لها النبي ﷺ فيه.

وكان في هذا الحديث جواز حجِّ الغير عن الغير؛ لأنها عبادة بدنية مالية، والبدن وإن كان لا يحتمل النيابة فإن المال يحتملها فروعياً في هذه العبادة جهة المال، وجازت فيه النيابة.

وقد صرح النبي ﷺ بجواز النيابة في غير هذا الموضع، وضرب المثل بأنه لو كان على أبيها دينٌ عبدٌ لسعت في قضائه، فدينُ الله أحقُّ بالقضاء، وإن كان لا يلزمها تخليصه من مأثم الدين وعار الاقتضاء، فدينُ الله أحقُّ بالقضاء؛ وهذه الكأمة أقوى ما في الحديث، فإنه جعله ديناً، ولكن لم يرد به هذا الشخص المخصوص، وإنما أراد به دينُ الله إذا وجب فهو أحقُّ بالقضاء، والتطوع به أولى من الابتداء. والدليل على أنَّ الحجَّ في هذا الحديث ليس بفرض ما صرحت به المرأة في قولها:

[٣٤٦] «إنَّ فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثب على الراحلة»، وهذا تصريح بنفي الوجوب ومنع الفريضة، ولا يجوز ما انتفى في أول الحديث قطعاً أن يثبت في آخره ظناً. يحققه أن «دينُ الله أحقُّ أن يُقضى» ليس على ظاهره بإجماع؛ فإنَّ دينَ العبد أولى بالقضاء، وبه يُبدأ إجماعاً لفقر الآدمي واستغناء الله تعالى، فيتعين الغرض الذي أشرنا إليه، وهو تأكيد ما ثبت في النفس من البر حياةً وموتاً وقُدرة وعجزاً، والله أعلم.

**المسألة العاشرة:** إذا لم يكن للمكلف قوت يتزوَّده في الطريق لم يلزمه الحجُّ إجماعاً، وإن وهب له أجني مالا يحج به لم يلزمه قبوله إجماعاً، ولو كان رجل وهب أباه مالا قال الشافعي: يلزمه قبوله:

أخرجه النسائي ٢٦٣٨/١١٨/٥ بسند حسن، وهذا الحديث هو الذي اختاره الحافظ. في «تلخيص الحبير» ٢٢٤/٢، بعد أن ذكر الرافي مثل سياق ابن العربي. وورد لفظ المصنف في حديث صحيح لكن في أمر الصوم، وليس الحج، وهذا أخرجه البخاري ١٩٥٣ ومسلم ١١٤٨ ح ١٥٥ والترمذي ٧١٧ و١٧٥٨ وابن ماجه ١٧٥٨ وأحمد ٢٥٨/١ والدارقطني ٢/١٩٥-١٩٦ وابن حبان ٣٥٧٠ من طرق عن ابن عباس. قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ قال نعم، فدينُ الله أحقُّ أن يقضى» لفظ البخاري، وزاد مسلم بعد نعم: «فقال: لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها قال: نعم، قال: ..» ورواية لمسلم ح ١٥٤ «أن امرأة...» بدل «أن رجلاً» وهكذا نرى اختلافاً في الروايات والألفاظ، وهي روايات صحيحة، فيحمل ذلك على تعدد الوقائع، لا على أن الواقعة واحدة. وانظر «تلخيص الحبير» ٢/٢٢٤-٢٢٥ و«فتح الباري» ٢/١٩٤-١٩٥ و«نصب الرأية» ٣/١٥٤-١٥٨ و«التمهيد» ٩/١٣٢ و«المجمع» ٣/٢٨٢-٥٦٨٣-٥٦٨٧، والله الموفق.

[٣٤٦] هو المتقدم برقم ٣٤٤.

لأن ابن الرجل من كسبه ولا مئة عليه في ذلك منه، لأن الولد يُجازي الوالد عن نعمه لا يبتدئه بعطية. قال مالك وأبو حنيفة: لا يلزمه قبوله؛ لأن هبة الولد لو كانت جزاء لقضي بها عليه قبل أن يتطوع بها، ثم إن لم تكن فيه مئة ففيه سقوط الحرمة، وحق الأبوة؛ لأنه نوع منه؛ لأنه لا يقال قد جزاه وقد وفاه.

**المسألة الحادية عشرة:** لا يسقط فرض الحج عن الأعمى لإمكان وصوله إلى البيت محمولاً؛ فيحصل له وُصف الاستطاعة، كما يحصل له فرض الجمعة بوجود قائد إليها، ويلزم السغي لقضائها.

**الآية السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الآية: ١٠٣]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** الحبل: لفظ لغوي يتطلى على معانٍ كثيرة؛ أعظمها السبب الواصل بين شيئين. وهو هاهنا مما اختلف العلماء فيه؛ فمنهم من قال: هو عهد الله، وقيل: كتابه، وقيل: دينه؛ وقد روى الأئمة في الصحيح.

[٣٤٧] أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فذكر له حديث رؤيا الظلة التي تنطف عسلاً وسمناً، وفيه قال: «ورأيت شيئاً واصلًا من السماء إلى الأرض...» الحديث إلى آخره، وعبر الصديق بحضرته عليه السلام، فقال: وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فهو الحق الذي أنت عليه<sup>(١)</sup> فضرب

[٣٤٧] صحيح. أخرجه البخاري ٧٠٤٦ ومسلم ٢٢٦٩ وأبو داود ٣٢٦٧ و٣٢٦٩ و٤٦٣٣ وابن ماجه ٣٨١٩ والحميدي ٥٣٦ وابن أبي شيبة ١١/ ٥٩- ٦٠ والدارمي ٢/ ١٢٨- ١٢٩ وابن حبان ١١١ والبيهقي ١٠/ ٣٨ من طرق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يحدث: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ، فقال: إني رأيت الليلة في المنام ظلة تنطف السمن والعسل، فأرى الناس يتكفون منها، فالمستكثر والمستقل، وإذا سبب واصل من الأرض إلى السماء، فأراك أخذت به فعلوت، ثم أخذ به رجل آخر فعلا به، ثم أخذ به رجل آخر فعلا به، ثم أخذ به رجل آخر فأنقطع، ثم وصل، فقال أبو بكر: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي! لتدعني فأعبرها، فقال النبي ﷺ: «اغبر» قال: أما الظلة، فالإسلام، وأما الذي ينطف من العسل والسمن، فالقرآن حلاوته تنطف، فالمستكثر من القرآن والمستقل، وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض، فالحق الذي أنت عليه، تأخذ به فيعليك الله، ثم يأخذ به رجل من بعدك، فيعلو به، ثم يأخذ به رجل آخر، فيعلو به، ثم يأخذ به رجل آخر فينقطع به، ثم يوصل له، فيعلو به، فأخبرني يا رسول الله، بأبي أنت، أصبت أم أخطأت؟ قال النبي ﷺ: أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً. قال: فوالله يا رسول الله لتحذثني بالذي أخطأت. قال: لا تقسم! لفظ البخاري بحرفيته، وهو لمسلم مع اختلاف يسير فيه، وورد من مسند أبي هريرة، أخرجه أبو داود ٣٢٦٨ والترمذي ٢٢٩٣ و٤٦٣٢ وابن ماجه ٣٩١٨ والبيهقي ١٠/ ٣٨- ٣٩ عن ابن عباس عن أبي هريرة. وهو عند مسلم على الشك «عن ابن عباس أو أبي هريرة».

(١) لفظ «فضرب...» من كلام المصنف، فتنبه، والله الموفق.



الله تعالى على يدي ملك الرؤيا مثلاً للحق الذي بُعث به الأنبياء بالْحَبْلِ الواصل بين السماء والأرض، وهذا لأنهما جميعاً ينيران بمشكاة واحدة.

**المسألة الثانية:** إذا ثبت هذا فالأظهر أنه كتاب الله، فإنه يتضمن عَهْدَهُ ودينه.

**المسألة الثالثة:** التفرق المنهي عنه يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: التفرق في العقائد، لقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾<sup>(١)</sup>.

الثاني: قوله عليه السلام:

[٣٤٨] «لا تحاسدُوا ولا تذابرُوا ولا تقاطعُوا وكونوا عبادَ الله إخواناً»، ويعضده قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾.

الثالث: تزكُ التخطفة في الفروع والتبري فيها، وليمض كل أحد على اجتهاده؛ فإن الكل بحبل الله معتمص، وبديله عامل؛ وقد قال ﷺ:

[٣٤٩] «لا يصلين أحدٌ منكم انْعَضِرَ إلّا في بني قُرَيْظَةَ»؛ فمنهم من حضرت العَضْرُ فأخّرها حتى بلغ بني قريظة أخذاً بظاهر قول النبي ﷺ. ومنهم من قال: لم يرِدْ هذا مثلاً. يعني وإنما أراد الاستعجال فلم يعنف النبي عليه السلام أحداً منهم.

والحكمة في ذلك أن الاختلاف والتفرق المنهي عنه إنما هو المؤدي إلى الفتنة والتعصب وتشيت الجماعة؛ فأما الاختلاف في الفروع فهو من محاسن الشريعة. قال النبي ﷺ:

[٣٥٠] «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد»<sup>(٢)</sup>.

-----  
[٣٤٨] صحيح. أخرجه البخاري ٥١٤٣ و٦٠٦٦ ومسلم ٢٥٦٣ وأبو داود ٤٩١٧ ومالك ٢/ ٩٠٧-٩٠٨ وعبدالرزاق ٢٠٢٢٨ وأحمد ٢/ ٢٧٧-٢٨٨-٣٦٠-٣٨٩-٣٩٤-٤٦٥-٤٦٩ وابن حبان ٥٦٨٧ والبيهقي ١٨٠/٧ والبخاري ٣٥٣٤ كلهم من حديث أبي هريرة، زاد البخاري ومالك ومسلم في رواية له في أوله «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا ولا تنافسوا...». وفي الباب عن أنس أخرجه مسلم ٢٥٥٩ وغيره.

[٣٤٩] صحيح. أخرجه البخاري ٩٤٦ و٤١١٩ ومسلم ١٧٧٠ والبيهقي ١١٩/١٠ كلهم من حديث ابن عمر.  
[٣٥٠] صحيح. أخرجه البخاري ٧٣٥٢ ومسلم ١٧١٦ وأبو داود ٣٥٧٤ والشافعي ١٧٦/٢ والذرقطني ٢١١/٤ وابن حبان ٥٠٦١ والبيهقي ١١٨/١٠ وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٨٦/٢ كلهم عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد، ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ، فله أجر» لفظ البخاري ومسلم وغيرهما، وورد من طريق يزيد بن الهاد عن أبي بكر بن حزم عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أخرجه البخاري ٧٣٥٢ ومسلم ١٧١٦ والشافعي ١٧٦/٢ وأحمد ٤/ ١٩٨ وأبو داود

(١) سورة الشورى: ١٣.

(٢) قال الإمام الخطابي في «معالم السنن» ٤/ ١٦٠: إنما يؤجر المخطئ على اجتهاده في طلب الحق، لأن =

[٣٥١] ورُوي: أَنَّ لَهُ إِنْ أَصَابَ عَشْرَةَ أَجُورَ.

**المسألة الرابعة:** قال بعض علمائنا قوله: ﴿وَلَا تَقْرُؤْ﴾ دليل على أنه لا يصلي المفترض خلف المتنفل؛ لأنَّ نيَّتهم قد تفرقت، ولو كان هذا متعلقاً لما جازت صلاة المتنفل خلف المفترض؛ لأنَّ النيَّة أيضاً قد تفرقت؛ وفي الإجماع على جواز ذلك دليل على أنَّ منزَع الآية ما قدمناه لا ما تعلق به هذا العالم.

**الآية السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الآية: ١٠٤]. فيها ست مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ﴾: كلمة ذَكَرَ لها علماء اللسان خمسة عشر معنى، وقد رأيت مَنْ بَلَّغَهَا إلى أربعين، منها: أنَّ الأُمَّة بمعنى الجماعة، ومنها: أنَّ الأُمَّة الرجل الواحد الداعي إلى الحق.

**المسألة الثانية:** في هذه الآية وفي التي بعدها وهي قوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ١١٠] دليل على أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: نصرته الدين بإقامة الحجَّة على المخالفين، وقد يكون فرض عين إذا عَرَفَ المرء

-----  
٣٥٧٤ وابن ماجه ٢٣١٤ والدارقطني ٢١٠/٤ والبيهقي ١١٩/١٠.

- وورد عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن حزم عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أخرجه الترمذي ١٣٢٦ والنسائي ٢٢٣/٨ وابن الجارود ٩٩٦ وصححه ابن حبان ٥٠٦٠، وهو على شرطهما.  
[٣٥١] يشبه الحسن، يشير المصنف لما أخرجه أحمد ٢٠٥/٤ ح ١٧٣٦٩ والحاكم ٧٠٠٤/٨٨/٤ كلاهما عن عبدالله بن عمرو بن العاص: أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ، فقال لعمرو «اقض بينهما» فقال: أقضي بينهما وأنت حاضر يا رسول الله؟! قال نعم: على أنك إن أصبت فلك عشرة أجور، وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر» لفظ المستدرک. صححه الحاكم، وتعبه الذهبي، فقال فرج - بن فضالة -: ضعفه، وكرره أحمد ١٧٣٧٠ من حديث عقبة بن عامر، وفيه فرج بن فضالة أيضاً، وهو ضعيف، وورد من وجه آخر عن عبدالله بن عمرو أخرجه أحمد ٦٧٥٥ - بترقيم شاکر - وقال الهيثمي في «المجمع» ٧٠٠١/١٩٥/٤: فيه سلمة بن أکوم. ولم أجد من ترجمه بعلم اه قلت: هو مجهول، وقال الحافظ في الفتح ٣١٩/٣ عن حديث ابن عمرو وعن حديث عقبة بن عامر: وفي سند كل منهما ضعف. اه وحسنه الشيخ أحمد شاکر في المسند ٦٧٥٥، وهو غير بعيد حيث ورد من وجهين، والله أعلم.

= اجتهداه عبادة، ولا يؤجر على الخطأ، بل يوصع عنه الإثم فقط، وهذا فيمن كان من المجتهدين، جامعاً لآلة الاجتهاد، عارفاً بالأصول، وبوجوه القياس، وأما من لم يكن محلاً للاجتهاد فهو متكلف، ولا يعذر بالخطأ في الحكم، بل يخاف عليه أعظم الوزر بدليل حديث بريدة «القضاة ثلاثة: واحد في الجنة، واثنان في النار. أما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ف قضى به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم، ورجل قضى للناس على جهل، فهو في النار» اه. وهذا حديث حسن صحيح. وانظر «فتح الباري» ٣٣٢/١٣ و«شرح مسلم» ١١/١٣-١٤ و«شرح السنة» ١١٦/١٠ و«جامع بيان العلم» ٢/ ٧١-٨٦.

من نفسه صلاحية النظر والاستقلال بالجدال، أو عُرف ذلك منه.

**المسألة الثالثة:** في مطلق قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾: دليل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فَرَضَ يقوم به المسلم، وإن لم يكن عدلاً، خلافاً للمتدعة الذين يشترطون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العدالة. وقد بينا في كتب الأصول أن شروط الطاعات لا تثبت إلا بالأدلة، وكل أحد عليه فرض في نفسه أن يطيع، وعليه فرض في دينه أن ينه غيره على ما يجهله من طاعة أو معصية، وينهاه عما يكون عليه من ذنب، وقد بيناه في الآية الأولى قبلها.

**المسألة الرابعة:** في ترتيب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

[٣٥٢] ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»<sup>(١)</sup>. وفي هذا الحديث من غريب الفقه أن النبي ﷺ بدأ في البيان بالآخر في الفعل، وهو تغيير المنكر باليد، وإنما يُبدأ باللسان والبيان، فإن لم يكن فباليد. يعني أن يحول بين المنكر وبين متعاطيه بنزعه وبجذبه منه، فإن لم يقدر إلا بمقاتلة وسلاح فليتركه، وذلك إنما هو إلى السلطان؛ لأن شهر السلاح بين الناس قد يكون مُخرجاً إلى الفتنة، وأيلاً إلى فساد أكثر من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا أن يَقْوَى المنكر؛ مثل أن يرى عدواً يقتل عدواً فينزعه عنه ولا يستطيع ألا يدفعه، ويتحقق أنه لو تركه قتله، وهو قادر على نزعه ولا يسلمه بحال، وليخرج السلاح. وقد بيناه في موضعه.

-----

[٣٥٢] صحيح. أخرجه مسلم ٤٩ والطيلاسي ٢١٩٦ وأحمد ٣/ ١٠ - ٤٩ - ٥٤ وأبو داود ١١٤٠ والترمذي ٢١٧٢ والنسائي ١١٢/٨ وابن ماجه ١٢٧٥ و٤٠١٣ وابن حبان ٣٠٦ و٣٠٧ والبيهقي ٩٠/١٠ كلهم عن طارق بن شهاب عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وله قصة.

(١) قال الإمام الغزالي رحمه الله في «الإحياء» ٢/ ٣٠٦ - ٣٣٥ ما ملخصه: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هو القطب الأعظم في الدين، وهو المهم الذي أبتعث الله له النبيين أجمعين، ولو طوى بساطه، وأهمل علمه وعمله لتعطلت النبوة واضمحلت الديانة، واستشرى الفساد، وخربت البلاد، وهلك العباد... - قال: ولا يجوز دخول دور الظلمة والفسقة، ولا حضور المواضع التي يشاهد المنكر فيها، ولا يقدر على تغييره. قال: ولا يشترط للأمر والنهي أن يكون معصوماً عن المعاصي كلها، ومن شرط ذلك، فقد خرق الإجماع، إذ لا عصمة للصحابة فضلاً عن دونهم. قال: وشرط بعضهم أن يكون المحتسب مأذوناً من جهة الوالي، وهذا الاشتراط فاسد، فإن الآيات والأخبار التي أوردناها تدل على أن كل من رأى منكراً فسكت عليه، عصى. قال: والحسبة لها خمس مراتب: أولها: التعريف بالمنكر. الثاني: الوعظ بالكلام والتخويف بالله تعالى. الثالث: السب والتعنيف، وليس المراد بالسب الفحش. بل: يا جاهل، يا أحمق ألا تخاف الله، ونحو ذلك. الرابع: المنع بالقهر بطريق المباشرة ككسر الملاهي، وإراقة الخمر، واستلاب المغصوب، ورده على صاحبه ونحو ذلك. الخامس: التخويف، والتهديد بالضرب، ومباشرة الضرب له حتى يمتنع عما هو عليه، وهذا قد يحوج إلى استعانة وجمع أعوان من الجانبين، ويجز ذلك إلى قتال، قال: وهذا الأخير قد يحتاج إلى إذن الإمام اهـ باختصار شديد. وتصرف.

ويعني بقوله: «وذلك أضعف الإيمان» أنه ليس وراءه في التغيير درجة.

**المسألة الخامسة:** في هذه الآية دليل على مسألة اختلف فيها العلماء؛ وهي إذا رأى مسلم فخلأ يصول على مسلم فإنه يلزمه أن يدفعه عنه، وإن أدى إلى قتله، ولا ضمان على قاتله حيثنذ؛ سواء كان القاتل له هو الذي صال عليه الفحل، أو معيناً له من الخلق؛ وذلك أنه إذا دفعه عنه فقد قام بفرض يلزم جميع المسلمين؛ فتاب عنهم فيه؛ ومن جملتهم مالك الفحل؛ فيكيف يكون نائباً عنه في قتل الصائل ويلزمه ضمانه؟ وقال أبو حنيفة: يلزمه الضمان؛ وقد بينها في «مسائل الخلاف».

**المسألة السادسة:** في هذه الآية دليل على تعظيم هذه الأمة؛ وكذلك في قوله سبحانه: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، وإشارة لتقديمها على سائر الأمم.

[٣٥٣] وفي الأثر ينمي<sup>(١)</sup> إلى النبي ﷺ: «إنكم تتمون سبعين أمة أنتم خيرها».

**الآية الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [الآية: ١٠٦]. أورد العلماء فيه خمسة أقوال: الأول: أنهم المنافقون؛ قاله الحسن. الثاني: أنهم المرتدون؛ قاله مجاهد. الثالث: أهل الكتاب؛ قاله الزجاج<sup>(٢)</sup>. الرابع: أنهم جميع الكفار؛ أفروا بالتوحيد في صلب آدم ثم كفروا بعد ذلك؛ قاله أبي بن كعب. الخامس: رواه ابن القاسم عن مالك أنهم أهل الأهواء. قال مالك: وأي كلام أئين من هذا؟

وهذا الذي قاله ممكن في معنى الآية، لكن لا يتعين واحد منها إلا بدليل. والصحيح أنه عام في الجميع؛ وعلى هذا فإن مبتدعة وأهل الأهواء كفار، وقد اختلف العلماء في تكفيرهم.

والصحيح عندي ترتيبهم، فأما القدرية<sup>(٣)</sup> فلا شك في كفرهم، وأما من عداهم فنستقرى فيهم الأدلة، ونحكم بما تقتضيه، وقد مهّدنا ذلك في كتب الأصول، ففيهم نظر طويل؛ وإذا حكمنا بكفرهم فقد قال مالك: لا يصلّى على موتاهم، ولا تعاد مرضاهم. قال سحنون: أدباً لهم. قال بعض

[٣٥٣] حسن. أخرجه الترمذي ٣٠٠١ وابن ماجه ٤٢٨٧ وعبد الرزاق في «التفسير» ٤٤٦ وأحمد ٤٤٧/٤ والطبري ٧٦١٩ و٧٦٢٠ والواحد في الوسيط ٤٧٧/١ والجصاص ٣٢١/٢ والحاكم ٨٤/٤ والطبراني ١٠٢٣/١٩ و١٠٣٠ والبغوي في «تفسيره» ٤٢٧ كلهم من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، ورجاله إلى بهز ثقات معروفون، وحديث بهز عن آبائه حسن، وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه أحمد ٦١/٣ ح ١١١٩٣ والبغوي ٤٢٨، وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان، وله شاهد من مرسل قتادة، أخرجه الطبري ٧٦٢١ فالحديث حسن صحيح، وانظر تفسير البغوي ٤٢٧ و٤٢٨ بتخريجي، والله الموفق.

(١) أي يرفع. وهذه العبارة يستعملها المحدثون نادراً.

(٢) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري إمام النحو والعربية، توفي سنة ٣١١.

(٣) كذا أطلق المصنف. ويحمل ذلك أنه كفر دون كفر، لا على أنه خروج من الملة، والقدرية فرقة من المعتزلة. راجع في ذلك كتب «الملل والنحل».

الناس: وهذه إشارة من سحنون إلى أنه لا يكفرهم، وليس كما زعم؛ فإن الكافر من أهل الأهواء يجب قتله؛ فإذا لم تستطع قتله وجب عليك هجرته، فلا تسلم عليه، ولا تغذ في مرضه، ولا تَصَلِّ عليه إذا مات حتى تلجئه إلى اعتقاد الحق، ويتأدب بذلك غيره من الخلق؛ فكأن سحنون قال: إذا لم تقدر على قتله فأذبه. وقد سئل مالك: هل تزوج القدرية؟ فقال: قد قال الله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ شُرَكَائِهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ (١).

**الآية التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [الآية: ١١٣].

قال ابن وهب: قال مالك: يعني قائمة بالحق، يريد قولاً وفعلاً؛ فيعود الكلام إلى الآية المتقدمة: ﴿وَلَنُكَلِّمَنَّكَ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾.

وقد اتفق المفسرون: أنها نزلت فيمن أسلم من أهل الكتاب، وعليه يدل ظاهر القرآن؛ ومفتتح الكلام نفْي المساواة بين مَنْ أسلم منهم وبين مَنْ بَقِيَ منهم على الكفر، إلا أنه زوي عن ابن مسعود: أن معناه نفْي المساواة بين أهل الكتاب وأمة محمد ﷺ.

وقد زوي عن ابن عباس: أنها نزلت في عبدالله بن سلام وَمَنْ أسلم معه من أهل الكتاب. وقوله: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ تمام كلام، ثم ابتدأ الكلام بوضف المؤمنين بالإيمان والقرآن والصلاة؛ وهذه الخصال هي من شعائر الإسلام، لا سيما الصلاة وخاصة في الليل وَقَت الراحة. وقيل: إنها الصلاة مطلقاً. وقيل: إنها صلاة المغرب والعشاء الآخرة.

[٣٥٤] قال ابن مسعود: خرج النبي ﷺ ليلة وقد أحر الصلاة فمئاً المضطجع. ومنا المصلي؛ فقال النبي ﷺ: «إنه لا يصلي أحد من أهل الأرض هذه الصلاة غيركم». والصحيح أنه في الصلاة مطلقاً.

[٣٥٥] وعن أبي موسى عنه عليه السلام: «ما من أحد من الناس يُصَلِّي هذه الساعة غيركم».

[٣٥٤] غريب. أخرجه النسائي في «التفسير» ٩٣ وأحمد ٣٩٦/١ وأبو يعلى ٩٣٠٦ والطبري ٧٦٦٠ والبزار ٣٧٥ وابن حبان ١٥٣٠ والواحدي في «الأسباب» ٢٣٨ وأبو نعيم ١٨٧/٤ وأبو خيثمة كما في «تفسير القرطبي» ١٧٥/٤ من طرق عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن ابن مسعود، وفيه: قال ابن مسعود: وأنزلت هذه الآية «ليسوا سواء...» الآية، وإسناده لا بأس به لأجل عاصم، فإنه صدوق يخطئ. وتابعه الأعمش عند الطبري ٧٦٦١ والواحدي ٢٣٩ وأبو نعيم ١٨٧/٤ والطبراني ١٠٢٠٩، لكن مداره على عبيدالله بن زحر، وهو ضعيف متروك، وقد حسن الشيخ شعيب في «الإحسان» الإسناد الأول، وقال عنه الهيثمي في «المجمع» ٣١٢/١: رجاله ثقات لكن عاصم مختلف في الاحتجاج به اهـ. قلت: عامة ما يرويه عاصم بن أبي النجود حسن، لكن يروي أحياناً أحاديث فيها غرابة، وهذا الحديث غريب بذكر نزول الآية، وهو صحيح، وليس فيه ذكر نزول الآية، ولا أن المراد بهذه الآية ما ورد في هذا الحديث، وانظر ما بعده. [٣٥٥] صحيح. أخرجه البخاري ٥٦٧ ومسلم ٦٤١ كلاهما من حديث أبي موسى، وله قصة. وله شاهد من حديث

وهذه في العَتمَة تأكيدٌ للتخصيص وتبيين للتفضيل.

**الآية الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تُعْقِلُونَ﴾ [الآية: ١١٨]. قد تقدم بيانها في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** لا خلاف بين علمائنا أنَّ المرادَ به النهي عن مصاحبة الكفار من أهل الكتاب، حتى نهى عن الشبهة بهم.

[٣٥٦] قال أنس: قال النبي ﷺ: «لا تستصيثوا بنارِ أهلِ الشرك، ولا تنقشوا في خواتيمكم عربياً». فلم<sup>(٢)</sup> نذر ما قال حتى جاء الحسن فقال: لا تستصيثوا<sup>(٣)</sup>: لا تشاوروهم في شيء من

عائشة، أخرجه البخاري ٥٦٦ و ٥٦٩ و ٨٦٢ و ٨٦٤ و مسلم ٦٣٨ وأحمد ١٩٩/٦ وغيرهم، وله شاهد آخر من حديث ابن عمر، أخرجه البخاري ٥٧٠ و مسلم ٦٣٩ وأبو داود ٤٢٠ والنسائي ٢٦٧/١ وابن حبان ١٥٣٦، وفي الباب أحاديث، فالحديث مشهور، وليس في شيء من هذه الروايات الصحيحة ذكر نزول الآية، ولا أن المراد بالآية ما جاء في هذا الحديث، والله أعلم.

[٣٥٦] إسناده ضعيف. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» كما في «تفسير ابن كثير» ٤٠٧/١ والطحاوي في «المعاني» ٤/ ٢٦٣ والبيهقي ١٢٧/١٠ كلهم من طريق هشيم عن العوام بن حوشب عن الأزهر بن راشد عن أنس به، وإسناده ضعيف لضعف الأزهر بن راشد، وقد أخرج المرفوع منه فقط أحمد ٩٩/٣ والنسائي ١٧٧/٨ وفيه الأزهر أيضاً، وقد اضطرب فيه، فعند النسائي وأحمد لم يذكر تفسير الحسن، وعند الطحاوي قال: فسألت الحسن عن ذلك، وعند أبي يعلى: فلم يدروا ما هو. وعند البيهقي: فلم ندر ما هو. والحديث ضعيف الإسناد بكل حال، وقد نقل الطحاوي عن بعضهم في هذا الحديث: لا يثبت من طريق الإسناد. وإنما أصله عن عمر، لا عن النبي ﷺ، ثم أسند عن أنس عن عمر قال: لا تنقشوا في خواتيمكم العربية. قال: فهذا هو أصل الحديث عن عمر اهـ باختصار. وفيما ذهب إليه الحسن من التأويل نظر. فقد قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٤٠٧/١: «لا تنقشوا». أي بخط عربي، لثلاث يشابه نقش خاتم النبي ﷺ، فإنه كان نقشه محمد رسول الله ولهذا جاء في الحديث الصحيح، أنه نهى أن ينقش أحد على نقشه، وأما الاستضاءة بنار المشركين، فمعناه: لا تقاربوهم في المنازل بحيث تكونون معهم في بلادهم، بل تباعدوا منهم وهاجروا من بلادهم، ولهذا روى أبو داود «لا تتراءى نارهما» وفي الحديث الآخر «من جامع المشرك، أو سكن معه، فهو مثله» ففي حمل الحديث على ما قاله الحسن رحمه الله والاستشهاد عليه بالآية، فيه نظر، والله أعلم اهـ. قلت: الحديث الأول الذي استدل به ابن كثير رحمه الله، أخرجه أبو داود ٢٦٤٥ والترمذي ١٦٠٥ من حديث جرير ورجاله ثقات، لكن صوب البخاري وأبو حاتم وأبو داود والدارقطني فيه الإرسال، راجع «جامع الأصول» ٤٩٦٨/٦، وأما الحديث الثاني: فقد أخرجه أبو داود ٢٧٨٧ وإسناده ضعيف لضعف سليمان بن موسى، وهو من حديث سمرة بن جندب.

(١) سورة آل عمران: ٢٨.

(٢) هو من كلام الأزهر بن راشد الراوي عن أنس كما تقدم، وقد اختصره المصنف.

(٣) تقدم كلام ابن كثير رحمه الله، وأن ما ذهب إليه الحسن فيه نظر. وهذا إن صح عنه. ولا يصح تفسير =

أموركم. ومعنى لا تنقشوا عَرِيّاً: لا تنقشوا: محمد رسول الله.

قال الحسن: وتصديق ذلك في كتاب الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ...﴾ الآية. وقد صحَّ عن النبي ﷺ النهي عن التشبه بالأعاجم<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثانية:** حسنة، وهي أنَّ شهادة العدو على عدوه لا تجوز، لقوله تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ وبذلك قال أهل المدينة وأهل الحجاز. وقال أبو حنيفة: تجوز شهادة العدو على عدوه، والاعتراضات والانفصالات قد مهّذناها في مسائل الخلاف.

**الآية الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [الآية: ١٢٥]. فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** قيل: نزلت يوم أحد، وقيل يوم بدر، والصحيح يوم بدر، وعليه يدل ظاهر الآية.

**المسألة الثانية:** قال علماؤنا: أول أمر الصّوف يوم بدر قال النبي ﷺ:

[٣٥٧] «تَسَوَّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ تَسَوَّمَتْ»، وكان على الزبير ذلك اليوم عمامة صفراء، فنزلت الملائكة ذلك اليوم على صِفَتِهِ؛ نزلوا عليهم عمامم صُفْر، وقد طرحوها بين أكتافهم.

وقال ابن عباس: نزلت الملائكة مسوّمين بالصّوف؛ فأمر محمد ﷺ أصحابه فسوّموا أنفسهم وخيلهم بالصّوف<sup>(٢)</sup>. وقال مجاهد: جاءت الملائكة مجزوزة أذنان خيلهم ونواصيها.

**المسألة الثالثة:** الاشتهار بالعلامة في الحرب سنة ماضية، وهي هيئة باهية قصد بها الهيبة على العدو، والإغلاظ على الكفار، والتحريض للمؤمنين. والأعمال بالنيات. وهذا من باب الجليات لا يقتصر إلى برهان.

**المسألة الرابعة:** هذا يدلُّ على لباس الثوب الأصفر وحُسْنِهِ، ولولا ذلك لما نزلت الملائكة به. وقد قال ابن عباس: من لبس نَعْلًا أصفر قُضِيَتْ حاجته<sup>(٣)</sup>. ولم يصح عندي فأنظر فيه، غير أنَّ المفسرين قالوا: إنَّ الله قضى حاجة بني إسرائيل على بقرّة صفراء.

[٣٥٧] ضعيف. أخرجه الطبري ٧٧٧٥ عن عمير بن إسحق مرسلًا فهو ضعيف، وهو عند البغوي ٤٣٩ معلقاً من غير إسناد.

= الآية بذلك.

(١) ورد في ذلك أحاديث، ويأتي بعضها إن شاء الله.

(٢) أخرجه الطبري ٧٧٨٥ بإسناد فيه مجاهيل عن عطية العوفي، وهو ضعيف عن ابن عباس به.

(٣) موقوف باطل. ذكره ابن أبي حاتم في «علله» ٢٤٧٣ لكن عجزه «لم يزل في سرور» بدل «قضيت حاجته»، وقال: قال أبي: هذا حديث كذب موضوع.

**المسألة الخامسة:** أما قول مجاهد في جَزِ النواصي والأذنان فضيع<sup>(١)</sup> لم يصح؛ كيف وقد قال النبي عليه السلام في الخبر الصحيح:

[٣٥٨] «الخیل معقودٌ بنواصيها الخير إلى يوم القيامة الأجر والمغنى». وهذا إن صح تعضده المشاهدة فيها. والله أعلم.

**الآية الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ...﴾ [الآية: ١٥٩]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** إن المشاورة هي الاجتماع على الأمر ليستشير كل واحد منهم صاحبه ويستخرج ما عنده، من قولهم: شُرْتُ الدابة أشورها إذا رُضْتُها لتستخرج أخلافها.

**المسألة الثانية:** فيماذا تقع الإشارة؟ قال علماؤنا: المراد به الاستشارة في الحزب، ولا شك في ذلك؛ لأن الأحكام لم يكن لهم فيها رأي بقول، وإنما هي بوحي مطلق من الله عز وجل، أو باجتهد من النبي ﷺ على من يجوز له الاجتهاد.

[٣٥٩] وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال في حديث الإفك حين خطب: «أشيروا عليّ في أناس أبئوا أهلي، والله ما علمت على أهلي إلا خيراً»، يعني بقوله «أبئوهم» عيروهم. ولم يكن هذا من النبي ﷺ سؤالاً لهم عن الواجب، وإنما أراد أن يستخرج عندهم من التعصب لهم وإسلامهم إلى الحق الواجب عليهم.

[٣٦٠] فقال له رجل من الأنصار، من الأوس: يا رسول الله؛ أنا أعذرک منه إن كان من الأوس ضربنا عنقه، وإن كان من أخواننا من الخزرج أمرتنا فيه بأمرک. فقام سعد بن عبادة سيد الخزرج، وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً ولكن احتملته<sup>(٢)</sup> الحمية، فقال لذلك الأوسي: كذبت، لعمر الله لا تقتله، ولا تقدر على قتله. فقام أسيد بن حضير، وهو ابن عم الأوسي المتكلم أولاً، فقال لسعد بن عبادة: كذبت، لعمر الله لنقتله؛ فإنك رجل منافق تجادل عن المنافقين، فتشاور الحيان الأوس والخزرج حتى هموا أن يقتتلوا، ورسول الله ﷺ قائم على المنبر؛ فلم يزل رسول الله ﷺ يخفضهم حتى سكتوا.

[٣٥٨] متفق عليه وتقدم.

[٣٥٩] صحيح. أخرجه البخاري ٤٧٥٧ تعليقاً من حديث عائشة في أثناء حديث الإفك المطول، ووصله أحمد ٦/٢٣٧٩٦/٥٩ وإسناده على شرطهما، ويأتي في سورة النور.

[٣٦٠] صحيح. هو بعض حديث أخرجه البخاري ٤١٤١ من حديث عائشة في خبر قصة الإفك، ويأتي في سورة النور إن شاء الله تعالى. وانظر ما قبله.

(١) لا يصح، تفرد به مجاهد، ومثل هذا لا يعرف إلا بالمشاهدة، ولم يرد ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) وقع في النسخ «اجتهدته» والمثبت عن صحيح البخاري ٤١٤١.



وكانت هذه فائدة لمن بعده لِيُسْتَنْ بالنبى ﷺ في المشاورة.

[٢٦١] وقد روى أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: لما كان يوم بذر جيء بالأسارى، قال رسول الله ﷺ: «ما تقولون في هؤلاء الأسارى؟» فذكر في الحديث قصة طويلة، فقال رسول الله ﷺ: «لا يفلتنى أحدٌ منهم إلا بفداء أو ضربٍ عنق». قال عبد الله بن مسعود: فقلت: يا رسول الله، إلا سهيل بن بيضاء فإني قد سمعته يذكر الإسلام، فسكت رسول الله ﷺ، قال: فما رأيته في يوم أخوف أن يقع عليّ حجارة من السماء مني في ذلك اليوم، حتى قال رسول الله ﷺ: «إلا سهيل بن بيضاء». قال: ونزل القرآن بقول عمر: «مَا كَانَتْ لِيْنِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أُتْرَى...»<sup>(١)</sup> الآية. قال القاضي: وهذا حديث صحيح، وهو على النحو الأول أراد أن يختبر ما عندهم في قربتهم وحال أنفسهم فيما يفعل بهم.

المسألة الثالثة: المراد بقوله: «وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ» جميع أصحابه؛ ورأيت بعضهم قال: المراد به أبو بكر وعمر. ولعمرك الله إنهم أهل لذلك وأحقُّ به، ولكن لا يقصر ذلك عليهم، فقصره عليهم دعوى.

[٣٦٢] وقد ثبت في السير: أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه: «أشيروا عليّ في المنزل». فقال الحُبَابُ بن المنذر لرسول الله ﷺ: رأيت هذا المنزل، أمّنزل أنزلكه الله؟ فليس لنا أن نتقدّمه ولا نتأخّره أم هو الرأي والحزب والمكيدة؟ فقال رسول الله ﷺ: «بل هو الرأي والحزب والمكيدة». قال: فإن هذا ليس بمنزل؛ انطلق بنا إلى أذنّى ماء القوم... إلى آخره.

الآية الثالثة والعشرون: قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ» [الآية: ١٦١]. فيها ثماني مسائل:

المسألة الأولى: في سبب نزولها: وفيها ثلاثة أقوال:

[٣٦٣] الأول: روي أن قوماً من المنافقين اتهموا النبي ﷺ بشيء من المغانم.

[٣٦١] أخرجه الترمذي ٣٠٨٤ وأحمد ٣٨٣/١ ح ٣٦٢٥ عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه، وإسناده ضعيف، قال الترمذي: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه اهـ ولاصله شواهد وستأتي في سورة الأنفال إن شاء الله. [٣٦٢] ذكره ابن هشام في «السيرة» ١٩٧/٢ عن ابن إسحق قال: حدثت عن رجال من بني سلمة... فذكره، في أثناء خبر مطول. وأخرجه البيهقي في «الدلائل» ١١٠/٣ من طريق موسى بن عقبة عن الزهري، وهذا مرسل، وهو يشهد للمرسل المتقدم. [٣٦٣] أخرجه الواحدي في «الوسيط» ٥١٤/١ و«أسباب النزول» ٢٥٦ والطبراني في «الكبير» ١٠١/١١ من طريق مجاهد عن ابن عباس، وفي إسناده ضعف، وانظر ما بعده.

(١) سورة الأنفال: ٦٧.

[٣٦٤] وروي: أَنَّ قُطَيْفَةً حَمْرَاءَ فُقِدَتْ، فقال قوم: لعل رسول الله ﷺ أخذها، وأكثرُوا في ذلك، فأَنزل الله سبحانه الآية.

الثاني: أَنَّ قَوْمًا غَلُّوا من المغنم أو هُمُوا فَأَنزل الله الآية فيما هُمُوا ونهاهم عن ذلك، رواه الترمذي<sup>(١)</sup>.

الثالث: نهى الله أن يَكْتُم شيئاً من الرّوحي. والصحيح هو القول الثاني.

**المسألة الثانية: في حقيقة الغلول:** اعلموا - وفّقكم الله - أَنَّ غُلَّ ينصرف في اللغة على ثلاثة معان: الأول: خيانة مطلقة.

الثاني: في الحقد، يقال في الأول تَغْل بضم الغين، وفي الثاني يَغْل - بكسر الغين.

الثالث: أَنَّهُ خِيَانَةُ الْغَنِيْمَةِ؛ وسمي بذلك لوجهين: أحدهما لأنه جَرَى على خفاء. الثاني: قال ابن قتيبة: كان أصله من خان فيه إذا أدخله في متاعه فستره فيه.

[٣٦٥] ومنه الحديث: «لا إغلال ولا إسلال». وفيه تفسيران: أحدهما: أَنَّ الإغلال خيانة المغنم، والإسلال: السرقة مطلقة. الثاني: أن الإغلال والإسلال السرقة.

والصحيح عندي أن الإغلال خيانة المغنم، والإسلال سرقة الخطف من حيث لا تشعر، كما يفعلُ سُودَانُ مَكَّةَ اليوم.

[٣٦٤] أخرجه أبو داود ٣٩٧١ والترمذي ٣٠٠٩ وأبو يعلى ٢٤٣٨ والطبري ٨١٣٨ و٨١٣٩ والواحدي في «الأسباب» ٢٥٥ من طرق عن خفيف عن عكرمة عن ابن عباس به.

وكرره الطبري ٨١٣٥ و٨١٣٧ عن خفيف عن مقسم عن ابن عباس به، وفي إسناده ضعف، مداره على خُصِيف بن عبد الرحمن الجزري، وهو صدوق، لكنه سيء الحفظ. قال الترمذي: حسن غريب، وروى بعضهم هذا الحديث عن خفيف عن مقسم، لم يذكر فيه ابن عباس اهـ لكن لعله يتأيد بما بعده، ووجدت له طريقاً آخر أخرجه الطبري ٨١٤١ عن الأعمش عن ابن عباس به وأتم، وإسناده ضعيف لانقطاعه بين الأعمش وابن عباس، لكن إذا انضم هذا الطريق إلى ما قبله، وكذا طريق مجاهد المتقدم، علم أن للخبر أصلاً، وقائل ذلك القول لا بد أنه من المنافيين. وانظر «تفسير البغوي» ٤٧٣ بتخريجي، والله الموفق.

[٣٦٥] أخرجه الدارمي ٢٣١/٢ والطبراني ١٨/١٧ من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن أبيه عن جده، وإسناده ضعيف لضعف كثير هذا، ضعفه أحمد وغيره، وقال الشافعي وأبو داود: هو ركن من أركان الكذب. وقال الهيثمي في «المجمع» ٣٣٩/٥: فيه كثير المزني، وهو ضعيف، وقد حسن الترمذي حديثه، وبقيّة رجاله ثقات. وقال الذهبي رحمه الله في «الميزان» في ترجمة كثير: صحح الترمذي حديثه «الصلح جازئ» ولهذا لا يعتمد العلماء تصحيح الترمذي! ثم ذكر من جرحه، وورد من حديث المسور بن مخرمة، أخرجه أبو داود ٢٧٦٦ وإسناده ضعيف، فيه ابن إسحق مدلس، وقد عنعن، لكن الحديث يشهد لما قبله، وفي الباب أحاديث.

(١) عزاه المصنف رحمه الله للترمذي، ولم أقف عليه بعد بحث لا عند الترمذي ولا غيره كالطبري والواحدي وابن كثير والسيوطي في الدر وغير ذلك، والله أعلم.

**المسألة الثالثة: في القراءات:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم «يُغْل» بضم الغين، وفتحها الباقون، وهما صحيحتان قراءة ومعنى.

**المسألة الرابعة: في معنى الآية:** فأما مَنْ قرأها بضم الغين، فمعناه: ما كان لنبي أن يخون في مَنَمٍ؛ فإنه ليس بمَنَمٍ. ولا في وَحْيٍ، فإنه ليس بظَنٍّ ولا ضَنٍّ، أي ليس بمتهم عليه ولا بخيل فيه، فإنه إذا كان أميناً حريصاً على المؤمنين فكيف يخون وهو يأخذ ما أحب من رأس الغنمية ويكون له فيه سَهْم الصَّفِي؛ إذا كان له أن يصطفي من رأس الغنيمة ما أراد، ثم يأخذ الخُمُس وتكون القسمة بعد ذلك؟ فما كان ليفعل ذلك كرامة أخلاق وطهارة أعراق، فكيف مع مرتبة النبوة وعصمة الرسالة.

ومن قرأ «يُغْل» - بنصب الغين فله أربعة معان:

الأول: يوجد غالباً، كما تقول: أحمدت فلاناً.

الثاني: ما كان لنبي أن يخونه أحد، وقد روي: أن هذا تلي على ابن عباس، وفسر بهذا علي وابن مسعود. فقال: نعم ويُقْتَل. وهذا لا يصح عندنا؛ فإن باعته في العلم والتفسير لا يَبُوعه أحد من الخلق، فإنه ليس المعنى بقوله: (وما كان لنبي أن يغل) - بفتح الغين، أن يخونه أحد وجوداً، إنما المراد به أن يخونه أحد شَرْعاً، نعم يكون ذلك فيهم فُجُوراً وتعدياً، وخص النبي ﷺ بالذكر تعظيماً لقدره، وإن كان غيره أيضاً لا يجوز أن يَخُون، ولكن هو أعظم حرمة.

الثالث: ما كان لنبي أن يتهم فإنه مبرأ من ذلك، وهذا يدل على بطلان قول مَنْ قال: إن شيطاناً لبس على النبي ﷺ الوحي وجاءه في صورة مَلَك<sup>(١)</sup>، وهذا باطل قطعاً. وقد بيناه في المشكلين، وخصصناه برسالة سمينها بكتاب «تنبيه الغبي على مقدار النبي»، وسنذكرها في سورة الحج إن شاء الله تعالى.

الرابع: ما كان لنبي أن يُغْل - بفتح الغين، ولا يعلم، وإنما يتصور ذلك في غير النبي ﷺ؛ أما النبي ﷺ فإذا خانته أحد أطلع الله سبحانه عليه. وهذا أقوى وجوه هذه الآية.

[٣٦٦] فقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان على ثقله<sup>(٢)</sup> رجل يقال له كزكرة<sup>(٣)</sup> فمات، فقال النبي عليه السلام: «هو في النار»، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوه قد غل عباءة.

[٣٦٦] صحيح. أخرجه البخاري ٣٠٧٤ وابن ماجه ٢٨٤٩ والبيهقي ١٠١/٩ من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص.

(١) ويعرف هذا بخبر الغرائق، وهو حديث موضوع مفترى. وسيأتي في سورة الحج، والنجم.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» ١٨٧/٦: ثَقُل: بمثلثة وقاف مفتوحتين. العيال وما يثقل حمله من الأمتعة.

(٣) قال البخاري عقب الحديث: قال ابن سلام: كزكرة - بفتح الكاف - ونقل الحافظ عن القاضي عياض قوله: هو للأكثر بالفتح. في رواية على المديني - عن ابن عيينة - وبالكسر للأكثر في رواية محمد بن سلام عن - ابن عيينة -. وقال القابسي: لم يكن عند المروزي فيه ضبط.

[٣٦٧] وقد رَوَى أبو داود وغيره، وفي «الموطأ» أَنَّ رجلاً أصيب يوم خَيْبَرَ فذكره لرسول الله ﷺ فقال: «صلُّوا على صاحبكم»، فتغيَّرت وجوه القوم<sup>(١)</sup>. فقال ﷺ: «والذي نفسي بيده إِنَّ الشِّمْلَةَ التي أخذها يوم خَيْبَرَ لم تُصِبْها المقاسم لتُشْتَعِلْ عليه ناراً».

[٣٦٨] وفي رواية فقال: «إِنَّ صاحبكم قد غُلَّ في سبيل الله ففتشنا متاعه فوجدنا خرزاً من خرز

-----

[٣٦٧] غريب هكذا، يلاحظ أن المصنف رحمه الله قد أدخل صدر الحديث الآتي في هذا المتن، والظاهر أنه كتبه من حفظه، رالصواب في هذا المتن، ما أخرجه البخاري ٤٢٣٤ و٦٧٠٧ ومسلم ١١٥ ومالك ٥٩٢/٢ وأبو داود ٢٧١١ والنسائي ٢٤/٧ وابن حبان ٤٨٥١ والبيهقي ١٠٠/٩ والبخاري في «التفسير» ٤٧٥- بترقيمي - وفي «شرح السنة» ٢٨٢٨ كلهم من طريق أبي الغيث مولى أبي مطيع عن أبي هريرة قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر، فلم نغنم ذهباً ولا ورقاً إلا الأموال، والثياب والمتاع. قال: فأهدى رفاعة بن زيد لرسول الله ﷺ غلاماً أسود، يقال له: مدغم، فوجه رسول الله ﷺ إلى وادي القرى، حتى إذا كنا بواد القرى، بينما مدغم يحيط رحل رسول الله ﷺ إذ جاءه سهم عائر، فأصابه فقتله، فقال الناس: هتياً له الجنة، فقال رسول الله ﷺ: «كلا، والذي نفسي بيده، إن الشِّمْلَةَ التي أخذ يوم خيبر من المغانم، لم تصبها المقاسم، لتشتعل عليه ناراً» قال: فلما سمع الناس ذلك، جاء رجل بشارك أو شراكين إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «شراك أو شراكان من نار» لفظ مالك بحرفيته ومثله لفظ أبي داود والبخاري ومسلم في رواية لهما.

[٣٦٨] أخرجه أبو داود ٢٧١٠ والنسائي ٦٤/٤ والحميدي ٨١٥ وعبد الرزاق ٩٥٠١ و٩٥٠٢ وابن أبي شيبة ١٢/٤٩١-٤٩٢ وأحمد ١٩٢/٥ وابن حبان ٤٨٥٣ وابن الجارود ١٠٨١ والحاكم ١٢٧/٢ والبيهقي ١٠١/٩ وفي «الدلائل» ٢٥٥/٤ والطبراني ٥١٧٤ و٥١٨١ والبخاري في «التفسير» ٤٧٦ و«شرح السنة» ٢٧٢٩ كلهم عن يحيى بن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبي عمرة الأنصاري عن زيد بن خالد الجهني: أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ توفي يوم خيبر فذكره لرسول الله ﷺ، فقال: «صلوا...» بمثله. وإسناده لين أبو عمرة الأنصاري، قال عنه الحافظ في «التقريب»: مقبول. وصححه الحاكم على شرطهما! ووافقه الذهبي! مع أنه ذكر أبا عمرة في «الميزان» ٥٥٨/٤ فقال: عن مولاه زيد بن خالد، ما روى عنه سوى محمد بن يحيى بن حبان اهـ، وهذا يدل على أنه مجهول العين، لتفرد راوٍ واحد عنه فقط، وكذا ذكره المزني في «التهذيب» ٧٥٤٣/١٤٠/٣٤، فقال: روى عن مولاه زيد بن خالد، وعنه محمد بن يحيى. ثم أسند حديثه هذا. ووقع عند ابن ماجه ٢٨٤٨ والطبراني ٥١٧٧ و٥١٧٩ عن ابن أبي عمرة عن زيد بن خالد، ووقع عند أحمد ١١٤/٤ ح ١٦٥٨٣ عن ابن عمرة عن أبي عمرة عن زيد بن خالد. وأخرجه مالك ٤٥٨/٢ عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أن زيد بن خالد... فذكره، وهذا مرسل، قال الزرقاني في «شرح الموطأ» ٣٠/٣: قال ابن عبد البر: كذا ليحيى - بن يحيى الليثي -، وهو غلط سقط عنده شيخ محمد، وهو في رواية غيره إلا أنهم اختلفوا، فقال القعني وابن القاسم وأبو مصعب ومعن بن عيسى وسعيد بن عفير عن أبي عمرة، وقال ابن وهب ومصعب الزبيري: عن ابن أبي عمرة، واسمه عبد الرحمن الأنصاري قال ابن أبي حاتم: ليست له صحبة اهـ. قلت: إن كان الذي في الإسناد هو عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، فهو ثقة روى له الستة، وهو ممن يروي عن زيد بن خالد كما في «التهذيب» ٢١٩/٦ و«تهذيب الكمال» ١٧/٣١٨-٣١٩ ويروي عنه محمد بن يحيى بن حبان، فإن ثبت أنه من روايته، فالحديث صحيح ثابت، وإن كان قد أخطأ بعض الرواة عند أحمد وابن ماجه وفي رواية للموطأ، وأن

(١) إلى هنا هو صدر الحديث الآتي.

المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾:

[٣٦٩] روى البخاري وغيره، عن أبي هريرة قال: قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً فذكر الغلول وعظمه، وقال: «لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شاةٌ لَهَا ثِقَاءٌ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهَا حَمَحَمَةٌ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْني. فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً قَدْ بَلَغْتَ...» الحديث.

المسألة السادسة: إذا غلَّ الرجل في المغنم فوجدناه أخذناه منه وأدبناه<sup>(١)</sup> خلافاً للأوزاعي وأحمد وإسحاق من الفقهاء، وللحسن<sup>(٢)</sup> من التابعين، حيث قالوا: يحرق رَحْلُهُ إلا الحيوان والسلاح. قال الأوزاعي: إلا السرج، والإكاف؛ لحديث أبي داود، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ؛ قال:

[٣٧٠] «إذا وجدتم الرجل قد غلَّ فأخْرِقُوا مَتَاعَهُ واضربوه». رواه أبو داود عن عبدالعزيز بن محمد [عن صالح بن محمد]<sup>(٣)</sup> بن<sup>(٤)</sup> زائدة، عن سالم، عن أبيه، عن عمر. ورواه ابن الجارود

الصواب ما رواه أبو داود وغيره كما تقدم أولاً، فيكون الإسناد ضعيف لجهالة راويه وقد فرق المزي وابن حجر والذهبي فجعلوا أبا عمرة راوي حديث الغلول غير ابن أبي عمرة، وأن الأول مجهول، والثاني روى له الستة، وقد اختار الألباني في «الإرواء» ٧٢٦/٣ وكذا الحويني في «غوث المكذوب» الأول، فحكمًا بوهن الحديث. في حين اختار الشيخ شعيب في «الإحسان» الثاني، فحكم بصحة الحديث. وبالنسبة لي، لم يتبين لي ترجيح أحد المذهبين، وإن كان الأول هو الأقرب لأن الأكثر رواه كذلك، وعلى هذا فهو ضعيف، لكن لم يحصل عندي الجزم بذلك، لذا لم أصدره بقولي ضعيف أو صحيح كعادتي، والله الموفق. وانظر تفسير البغوي ٤٧٥ بتخريجي.

[٣٦٩] صحيح. أخرجه البخاري ٣٧٠٣ ومسلم ١٨٣١ وأحمد ٣٢٦/٢ وابن أبي شيبة ١٢/٤٩٢-٤٩٣ وابن حبان ٤٨٤٨ والبيهقي ١٠١/٩ كلهم من حديث أبي هريرة، بآثم منه. - وله شاهد من حديث أبي حميد الساعدي: أخرجه البخاري ٩٢٥ و٢٥٩٧ و٦٩٧٩ و٧١٩٧ ومسلم ١٨٣٢ والشافعي ٢٤٧/١ والحميدي ٨٤٠ وأبو داود ٢٩٤٦ وأحمد ٥/٤٢٣ والبغوي في «التفسير» ٤٧٧ بترقيمي، وفي «شرح السنة» ١٥٦٢ كلهم عن عروة عن أبي حميد به مرفوعاً.

[٣٧٠] ضعيف. أخرجه أبو داود ٢٧١٣ والترمذي ١٤٦١ وأحمد ٢٢/١ والحاكم ٢/١٢٧-١٢٨/٢٥٨٤ وابن عدي ٥٨-٥٩ والبيهقي ١٠٣/٩ كلهم من طريق صالح بن محمد بن زائدة عن سالم عن أبيه عن عمر

(١) جاء في «المغني» ١٣/١٦٨-١٧١: الغال: هو الذي يكتم ما يأخذه من الغنمية، فلا يطلع الإمام عليه، فحكمه أن يحرق رحله كله، وبهذا قال الحسن، وفقهاء الشام منهم، مكحول والأوزاعي، وأتني سعيد بن عبد الملك بغالاً، فجمع ماله وأحرقه، وعمر بن عبدالعزيز، حاضر، فلم يعبه، وقال مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي: لا يُحرق لأن النبي ﷺ لم يحرق أهـ باختصار شديد.

(٢) وقع في النسخ «للحسن» وهو تصحيف، والتصويب عن كتب الفقه والخلاف وتفسير القرطبي.

(٣) زيادة عن كتب التخريج.

(٤) في الأصل زيد لفظ «أبي» بين «بن - و - زائدة» وهو خطأ من الناسخ، أو سبق قلم من المصنف، والله الموفق.

والدارقطني نحوه. قال ابن الجارود: عن الذهلي<sup>(١)</sup>، عن علي بن بحر القطان، عن الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده فذكره. وذكر البخاري حديث كِرْكِرَةَ المتقدم<sup>(٢)</sup> عن عبدالله بن عمر [و]<sup>(٣)</sup> قال: ولم يذكر عبدالله عن النبي ﷺ أنه أحرق متاعه.

وهذا أصح. ويحتمل أن يكون النبي إنما لم يُحْرِق رَحْل كركرة؛ لأن كركرة قد فات بالموت؛ والتحريق إنما هو زَجَر وَرَدَع، ولا يُرَدَع مَنْ مات.

والجواب أنه يردع به مَنْ بقي، ويحتمل أنه كان ثم ترك، ويعضده أنه لا عقوبة في الأموال، ولكنه يؤدَّب بجنايته لخيائته بالإجماع.

**المسألة السابعة:** قال علماؤنا: تحريم الغلول دليل على اشتراك الغانمين في الغنيمة، فلا يحل لأحد أن يستأثر بشيء منها دون الآخر لثلاثة أوجه:

أحدها: كان للنبي ﷺ سَهْم الصَّفِي. الثاني: أنَّ الولي يجوز له أن يأخذ من المَغْنَم ما شاء، وهذا رُكْنٌ عظيم وأمر مشكل، بيانه في سورة الأنفال إن شاء الله.

[٣٧١] الثالث: في الصحيح، واللفظ لمسلم، عن عبدالله بن مُعْقِل قال: أصبْتُ جراباً من شَحْم يوم خَيْبَر فالتزمته، وقلت: والله لا أُعْطِي اليوم أحداً شيئاً من هذا، فالتفت فإذا رسول الله ﷺ يتبسم. قال علماؤنا: تبسم النبي ﷺ دليل على أنه رَأَى حقاً من أخذ الجراب وحقاً من الاستبداد به دون الناس، ولو كان ذلك لا يجوز لم يتبسم منه ولا أقره عليه، لأنه لا يُقَرُّ على الباطل إجماعاً كما

مرفوعاً، وإسناده ضعيف لأجل صالح هذا. وقد ضعفه الترمذي، فقال: غريب، وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال: إنما روى صالح بن محمد هذا، وهو منكر الحديث. قال البخاري: وقد روي في غير حديث عن النبي ﷺ في الغال، فلم يأمر فيه بحرق متاعه اهـ. وكرره أبو داود ٢٧١٤ عن صالح قال غزونا مع الوليد بن هشام ومعنا سالم بن عبدالله بن عمر وعمر بن عبدالعزيز، فقل رجل متاعاً، فأمر الوليد بمتاعه فأحرق وطيف به، ولم يعطه سهمه، قال أبو داود: وهذا أصح الحديثين اهـ أي كونه من فعل الوليد ولكن بإقرار من سالم وعمر بن عبدالعزيز. قلت: وهذا لا يعني صحة الحديث. بل هو سياسة من باب التعزير. والعجب صححه الحاكم! ووافقه الذهبي! وله شاهد أخرجه أبو داود ٢٧١٥ والحاكم ١٣٠ / ٢ - ١٣١ وابن الجارود ١٠٨٢ كلهم عن الوليد بن مسلم ثنا زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عند جده «أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر ضربوا الغال بالسوط، وحرقوا متاعه، ومنعوه سهمه» وهذا إسناد ساقط، زهير بن محمد روى عنه أهل الشام متاكراً، قاله أحمد بن حنبل والبخاري، وهذا من رواية الشاميين عنه. وقد ضعف هذا الحديث البخاري والترمذي وأبو داود وعلي المديني والدارقطني حيث قال فيما نقله ابن كثير في «تفسيره» ٤٣٢ / ١: الصحيح أنه من فتوى سالم فقط اهـ وكذا ضعفه ابن عبدالبر في «التمهيد» ٢ / ٢٢ فقال: حديث ضعيف لا يحتج به. ومع ذلك قال الحاكم: غريب صحيح! وسكت الذهبي! وانظر «تفسير البغوي» ٤٧٩ و ٤٨٠ بتخريجي، والله الموفق.

[٣٧١] صحيح. أخرجه مسلم ١٧٧٢ من حديث عبدالله بن مغفل، وسيأتي في الأنفال إن شاء الله تعالى.

(١) هو محمد بن يحيى الذهلي شيخ ابن الجارود. (٣) زيادة عن كتب التخريج المتقدمة.

(٢) تقدم برقم ٣٦٦.

قَرَّزَاهُ فِي الْأَصُولِ .

**المسألة الثامنة:** إذا ثبت الاشتراك في الغنيمة، فمن غَصَبَ منها شيئاً أَدَب، فإن وطء جارية أو سرق نصاباً فاختلف العلماء في إقامة الحد عليه، فرأى جماعة أنه لا قُطْع عليه، منهم عبد الملك من أصحابنا، لأنَّ له فيه حقاً وكان سهمه كالمشترك المعين .

قلنا: الفرق بين المطلق والمعين ظاهر، والدليل عليه بيت المال، وقد منع بيت المال، وقال: لا يقطع مَنْ سَرَقَ منه، وقد قال يقطع، وفرق بينهما، فقال: إنَّ حظَّه في المغنم يورث عنه وحظُّه في بيت المال لا يورث عنه، وهي مشكلة بينها في «الإنصاف» .

**الآية الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ إِيمَانَهُمْ أَنَّهُم مِّنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا سَيَظُنُّونَ مَا يَخْلُوفُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَاللَّهُ يُمِيزُ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الآية: ١٨٠] . فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** اختلف الناس في المراد بهذه الآية على قولين: أحدهما: أنهم مانعو الزكاة. الثاني: أنهم أهل الكتاب، بَخِلُوا بما عندهم من خبر النبي ﷺ وصِفَتِهِ<sup>(١)</sup>؛ يروى عن ابن عباس .

**المسألة الثانية:** قال علماؤنا: البخلُ منع الواجب، والشحُّ منع المستحب . والدليل عليه الكتاب والسنة؛ أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقْ شَحًّا نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٢)</sup> . والإيثارُ مستحبٌ، وسميَ منعه شحاً . وأما السنة فثبت برواية الأئمة عن النبي ﷺ أنه قال:

[٣٧٢] «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمَنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ؛ فَإِذَا أَرَادَ الْمُتَصَدِّقُ أَنْ يَتَصَدَّقَ سَبَقَتْ وَوَفَرَتْ حَتَّى تُجَبَّنَ بَنَانُهُ وَتُعْفَى أَثَرُهُ، وَإِذَا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يَتَصَدَّقَ تَقَلَّصَتْ وَلَزِمَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَكَانَهَا، فَهُوَ يَوْسَعُهَا وَلَا تَتَّسِعُ»<sup>(٣)</sup> . وهذا من الأمثال البديعة، بيانه في شرح الحديث<sup>(٤)</sup> .

**المسألة الثالثة في المختار الصحيح:** أنَّ هذه الآية دليلٌ على وجوب الزكاة؛ لأنَّ هذا وعيدٌ

[٣٧٢] صحيح . أخرجه البخاري ١٤٤٣ ومسلم ١٠٢١ والشافعي ٢٢١/١ والحميدي ١٠٦٤ وأحمد ٢٥٦/٢ والنسائي ٧٠-٧١ وابن حبان ٣٣١٣ والرامهرمزي في «الأمثال» ١٢٣ وأبو الشيخ في «الأمثال» ٢٦٨ والبيهقي ١٨٦/٤ والبخاري ١٦٦٠ كلهم من حديث أبي هريرة .

(١) موقوف واه بكرة . أخرجه الطبري ٨٢٧٩ بسند فيه مجاهيل عن عطية العوفي، وهو ضعيف عن ابن عباس، وهذا القول ليس بشيء، والراجع أنه في الزكاة، وقد جاء ذلك صريحاً في الحديث الآتي برقم: ٣٧٣ .

(٢) سورة الحشر: ٩ .

(٣) وقع في الأصول «فهو يوسع ولا توسع»، والمثبت عن كتب التخريج .

(٤) راجع «شرح مسلم» ٧/ ١٠٨-١٠٩ .

لمانعها، والوعيدُ المقترنُ بالفعل المأمور به والمُنهي عنه على حسب اقتضاء الوجوب أو التحريم؛ وهذا الوعيدُ بالعقاب مفسَّرٌ في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ.

[٣٧٣] روى الأئمة عنه أنه قال: «ما من مالٍ لا يؤدي زكاته إلا جاء يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يأخذنه بشدقيه يقول: أنا مالك، أنا كنزك»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ...﴾ إلى آخرها. وهذا نصٌّ لا يُعَدَّلُ عنه إلى غيره<sup>(١)</sup>.

أما أنَّ القولَ الثاني يدخل في الآية بطريق الأولى؛ لأنه إذا منع واجباً مما أخبر به صاحبُ الشريعة فاستحقَّ العقاب فَمَنَعَهُ وقطعه لموجب الشريعة ومبلغها، وشارحها أولى بوجوب العقاب وتضعيفه.

**الآية الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [الآية: ١٩١]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** فيها أربعة أقوال:

الأول: الذين يذكرون الله في الصلاة المشتملة على قيام وقعود ومضطجعين على جُنُوبِهِمْ.

الثاني: أنها في المريض الذي تختلف أحواله بحسب استطاعته؛ قاله ابن مسعود.

الثالث: أنه الذكُّر المطلق.

الرابع: قاله ابن فورك: المعنى قياماً بحق الذكر وقعوداً عن الدعوى فيه.

**المسألة الثانية:** في الأحاديث المناسبة لهذا المعنى، وهي خمسة:

[٣٧٤] الأول: روى الأئمة عن ابن عباس قال: «بت عند خالتي ميمونة... وذكر الحديث إلى قوله: فاستيقظ رسولُ الله ﷺ وجعل يمسحُ النومَ عن وجهه، ويقرأ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ العشر الآيات.

[٣٧٥] الثاني: روى البخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم عن عمران بن حصين أنه كان به

-----  
[٣٧٣] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٠٣ و ٤٥٦٥ ومالك ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ وأحمد ٢ / ٢٧٩ و ٣٥٥ وأبو يعلى ٦٣١٩ وابن حبان ٣٢٥٨ والبغوي في «التفسير» ٤٨٨ - بترقيمي - من طرق عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً، وفي الباب أحاديث.

[٣٧٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٣ و ١١٩٨ و ٤٥٧٠ و ٤٥٧١ و ٤٥٧٢ ومسلم ٧٦٣ وأبو داود ٥٠٤٣ والترمذي في «الشمائل» ٢٥٥ والنسائي ٢ / ٢١٨ وابن ماجه ٥٠٨ ومالك ١ / ١٢١ - ١٢٢ وعبد الرزاق ٤٧٠٨ والدارمي ٢٧٦ / ١ وأبو يعلى ٢٥٤٥ وابن حبان ٢٥٧٩ والطحاوي ١ / ٢٢٨ وأبو عوانة ٢ / ٢١٥ والبيهقي ٣ / ٧ والبغوي في «التفسير» ٤٩٩ - بترقيمي - وفي «شرح السنة» ٩٠١ كلهم من حديث ابن عباس في خبر مطول.

[٣٧٥] صحيح. أخرجه البخاري ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ وأبو داود ٩٥١ و ٩٥٢ والترمذي ٣٧١ والنسائي ٣ / ٢٢٣ - ٢٢٤ وابن ماجه ١٢٣١ وأحمد ٤ / ٤٣٣ - ٤٤٢ و ٤٤٣ وابن أبي شيبة ٢ / ٥٢ وابن خزيمة ١٢٥٠ وابن حبان ٢٥١٣ والطبراني ١٨ / ٥٥٩ و ٥٩٠ والبغوي في «شرح السنة» ٥٠٠ - بترقيمي - كلهم من حديث عمران بن حصين.

(١) مراده بالغير، ما ورد عن ابن عباس قبل قليل، وتقدم أنه لا يصح عنه.



بأسور، فسأل النبي ﷺ فقال: «صَلِّ قائماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ ففَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».

[٣٧٦] الثالث: رَوَى الْأَثَمَةُ مِنْهُمْ مُسْلِمٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ.

[٣٧٧] الرابع: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَحْجِزُهُ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ.

[٣٧٨] الخامس: رَوَى أَبُو دَاوُدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَسَنَّ وَحَمَلَ اللَّحْمَ اتَّخَذَ عَمُوداً فِي مَصَلَاةٍ

يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ.

[٣٧٦] صحيح. أخرجه مسلم ٣٧٢ وأبو داود ١٨ والترمذي ٣٣٨٤ وابن ماجه ٣٠٢ وأحمد ٦/ ٧٠-١٥٣ وأبو عوانة ١/ ٢١٧ وابن خزيمة ٢٠٧ وابن حبان ٨٠١ و٨٠٢ والبيهقي ١/ ٩٠ والبغوي في «شرح السنة» ٢٧٤ كلهم عن عائشة به.

[٣٧٧] حسن. أخرجه الطيالسي ٥٩/١ والحميدي ٥٧ وأحمد ١/ ٨٣-٨٤-١٠٧-١٢٤ وابن أبي شيبة ١/ ١٠١-١٠٢ وأبو داود ٢٢٩ والترمذي ١٤٦ والنسائي ١/ ١٤٤ وابن ماجه ٥٩٤ وابن خزيمة ٢٠٨ وابن حبان ٧٩٩ و٨٠٠ والحاكم ٤/ ١٠٧ وابن الجارود ٩٤ والدارقطني ١/ ١١٩ والبيهقي ١/ ٨٨-٨٩ والبغوي في «شرح النسبة» ٢٧٣ وابن عدي في «الكامل» ٤/ ١٤٨٧ من طرق عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سَلَمَةَ عن علي به، وإسناده لا بأس به، عبد الله بن سَلَمَةَ، وثقه العجلي ويعقوب بن شيبة وابن حبان، وقال شعبة: كان ابن سَلَمَةَ يحدثنا، وقد كان كبير، فكنا نعرف وننكر. وقال عنه الحافظ في «التقريب» صدوق تغير حفظه. قال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الحافظ في «تلخيص الحبير» ١/ ١٣٩-١٨٤ ما ملخصه: صححه الترمذي وابن السكن وعبد الحق والبغوي في «شرح السنة» وروى ابن خزيمة بإسناده عن شعبة قوله: هذا الحديث ثلث رأس مالي. وقال الدارقطني: قال شعبة: ما أحدث بحديث أحسن منه. وقال الشافعي في سنن حرمة: إن كان هذا الحديث ثابتاً، ففيه دلالة على تحريم القرآن على الجنب، وقال في كتاب «جماع الطهور» أهل الحديث لا يشتبهون، قال البيهقي: إنما قال ذلك لأن راويه عبد الله بن سَلَمَةَ كان قد تغير، وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبير، قاله شعبة، قال الخطابي: وكان أحمد يوهن هذا الحديث. وقال النووي: سأل الترمذي الأكثرون، فضعفوا هذا الحديث. قال الحافظ: وتخصيصه الترمذي بذلك دليل على أنه لم يَرِ تصحيحه لغيره. وقد صححه غير الترمذي. وورد من طريق آخر عن عامر بن السمط عن أبي العُريف عن علي مرفوعاً بمعناه، وهذا إسناد حسن، عامر بن السمط ثقة، وأبو العُريف اسمه عبيد الله بن خليفة، صدوق كما في «التقريب»: لكن له علة، فقد أخرجه الدارقطني ١/ ١١٨ من طريق يزيد بن هارون بهذا الإسناد، فجعله عن علي موقوفاً عليه. ومع ذلك، فليس بعلّة قاذحة، فمثله لا يقال، ولا يدرى بالرأي، فله حكم المرفوع، وفي الباب أحاديث كثيرة تشهد له، وإن كان أكثرها ضعيف، وقد صححه الشيخ أحمد شاكر في «سنن الترمذي» ١/ ٢٧٥. وقال في رواية أحمد الثانية: وهذا إسناد جيد، وقد توبع عبد الله بن سَلَمَةَ، فارتفعت شبهة الخطأ عن روايته. وانظر «نصب الراية» ١/ ١٩٦ و«فتح القدير لابن الهمام» ١/ ١٧٠-١٧١-١٧٢ بتخریجی، وفي الباب موقوفات تقوي المرفوع، وقد قال الحافظ في «الفتح» ١/ ٤٠٨ والحق أنه من قبيل الحسن، يصلح للحجة اهـ. في حين ضعفه الألباني ٢٢٩ في «الإرواء» ٤٨٥! وتبعه الأثري في «غوث المكذوب» ١٩٤، علماً بأن عامة الفقهاء على القول في هذا الحديث وشواهد، والله أعلم.

[٣٧٨] أخرجه أبو داود ٩٤٨ من حديث أم قيس بنت محصن وإسناده ضعيف فيه عبد السلام بن عبد الرحمن الوابصي عن أبيه، وكلاهما مجهول، وأخرجه البيهقي ٢/ ٢٨٨ من طريق آخر، وفيه إبراهيم بن إسحق الزهري، ولم أجد له ترجمة، والظاهر أنه مجهول. وذكره الألباني في صحيح أبي داود!!

**المسألة الثالثة:** الصحيح أنَّ الآية عامة في كلِّ ذكْرٍ، وقد روي عن مالك: مَنْ قدر صَلَّى قائماً، فإن لم يقدر صَلَّى معتمداً على عصا، فإن لم يقدر صَلَّى جالساً. فإن لم يقدر صَلَّى نائماً على جنبه الأيمن، فإن لم يقدر صَلَّى على جنبه الأيسر - وروى على ظهره<sup>(١)</sup>. والصحيح الجنب، واختلف قول مالك فيه، وما وافق الحديث فيه أولى، وهو مُبَيَّن في «المسائل».

**الآية السادسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الآية: ٢٠٠]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في شرح ألفاظها: الصبر: عبارة عن حَبْس النفس عن شهواتها، والمصابرة: إدامة مخالفتها في ذلك؛ فهي تَدْعُو وهو ينزع. والمرابطة: العقد على الشيء حتى لا يبخل فيعود إلى ما كان صَبَرَ عنه.

**المسألة الثانية:** في الأقوال: فيها ثلاثة أقوال:

- الأول: اصبروا على دينكم، وصابروا وَغَدِي لَكُمْ، ورابطوا أعداءكم.
- الثاني: اصبروا على الجهاد، وصابروا العدو، ورابطوا الخيل.
- الثالث: مثله إلا قوله: رَابِطُوا؛ فإنه أراد بذلك رابطوا الصلوات.

**المسألة الثالثة:** في حقيقة ذلك: وهو أنَّ الصبر: حَبْس النفس عن مكروهاها المختص بها. والمصابرة: حَمْلُ مكروهٍ يكونُ بها وبغيرها؛ الأول كالمرض، والثاني كالجهاد. والرباط: حَمْلُ النفس على النية الحسنة والجسم على فِعْل الطاعة، ومن أعظمه ارتباط الخيل في

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٢/ ٥٧٠-٥٧٧ ما ملخصه: أجمع أهل العلم على أن من لا يطيق القيام، له أن يصلي جالساً..

فصل: وإن قدر على القيام، بأن يتكىء على عصا، أو يستند إلى حائط، أو يعتمد على أحد جانبيه لزمه... فصل: ومن قدر على القيام، وعجز عن الركوع أو السجود، لم يسقط عنه القيام، ويصلي قائماً، فيوميء بالركوع، ثم يجلس فيوميء بالسجود، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة يسقط عنه القيام.

قال: فإن لم يطق جالساً فإنه يصلي على جنب مستقبل القبلة بوجهه، وهذا قول مالك والشافعي وابن المنذر، وقال ابن المسيب وأبو ثور وأصحاب الرأي: يصلي مستلقياً، ووجهه ورجلاه إلى القبلة، ليكون إيماءه إليها، فإنه إذا صلى على جنبه كان وجهه في الإيماء إلى غير القبلة، ولنا حديث عمران «فإن لم تستطع فعلى جنب» ولم يقل «فمستلقياً». والمستحب أن يصلي على جنبه الأيمن.

فصل: وإن عجز عن الركوع والسجود أوأماً بهما، كما يوميء بهما في حالة الخوف ويجعل السجود أخفض من الركوع. وإن لم يمكنه أن يحني ظهره حتى رقبته...

فصل: وإن لم يقدر على الإيماء برأسه، أوأماً بطرفه، ونوى بقلبه، ولا تسقط الصلاة عنه ما دام عقله ثابتاً، وحكي عن أبي حنيفة أن الصلاة تسقط عنه، وذكر القاضي أن هذا ظاهر كلام أحمد اه باختصار.

وانظر «تفسير القرطبي» ٤/ ٣١٢.

سبيل الله، وارتباط النفس على الصلوات، على ما جاء في الحديث الصحيح.

[٣٧٩] قال رسول الله ﷺ: «الخیلُ ثلاثة: لرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر؛ فأما الذي هي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال لها في مزج أو روضة، فما أصابت في طيلها ذلك من المزج أو الروضة كانت له حسنات. ولو أنها مرّت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقيها كان ذلك حسنات فهي له أجر» وذكر الحديث.

[٣٨٠] وقال عليه السلام: «ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط» - ثلاثاً. فبيّن النبي ﷺ أن أولاه وأفضله في نوعي الطاعة المتعدي بالمنفعة إلى الغير وهو الأفضل، وإلزام المختص بالفاعل وهو دونه، وبعد ذلك تتفاضل العقائد والأعمال بحسب متعلقاتها وليس ذلك من الأحكام فنفيض منه.

-----  
[٣٧٩] صحيح. أخرجه البخاري ٢٣٧١ و ٢٨٦٠ و ٣٦٤٦ و ٤٩٦٢ و ٧٣٥٦ و مسلم ٩٨٧ ومالك ٤٤٤/٢ والترمذي ١٦٣٦ والنسائي ٢١٦/٦ وابن حبان ٤٦٧١ و ٤٦٧٢ والبيهقي ١١٩/٤ كلهم من حديث أبي هريرة بأتم منه.  
[٣٨٠] صحيح. أخرجه مسلم ٢٥١ والترمذي ٥١ و ٥٢ والنسائي ٨٩/١ ومالك ١٦١/١ وأحمد ٢/٢٣٥ - ٣٠١ - ٤٣٨ وابن خزيمة (٥) وابن حبان ١٠٣٨ والبيهقي ٨٢/١ والبغوي ١٤٩ وفي «التفسير» ٥٠٧ - بترقيمي - كلهم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، وله شواهد، راجع تفسير البغوي بتخريجي، والله الموفق.

## سورة النساء

فيها إحدى وستون آية<sup>(١)</sup>

**الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [الآية: ١].

المعنى اتقوا الله أن تعصوه، واتقوا الأرحام أن تقطعوها.

ومن قرأ «والأرحام»<sup>(٢)</sup> فقد أكّدها حتى قرنها بنفسه.

وقد اتفقت الملة أن صلة ذوي الأرحام واجبة وأن قطيعتها محرمة.

[٣٨١] وثبت أن أسماء بنت أبي بكر قالت: «إن أُمِّي قدمت عليّ راغبة وهي مشركة أفأصلها؟

قال: نعم، صلي أمك».<sup>(٣)</sup> فلتأكدها دخل الفضل في صلة الرحم الكافرة، فانتهى الحال بأبي حنيفة وأصحابه إلى أن يقولوا: إن ذوي الأرحام يتوارثون، ويُعْتَقُونَ على من اشتراهم من ذوي رحمهم، لحُرْمَةِ الرحم وتأكيداً للبعضية.

[٣٨٢] وعضد ذلك بما رواه أبو<sup>(٤)</sup> هريرة وغيره أن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَهُوَ

خَرٌّ».

[٣٨١] متفق عليه وتقدم.

[٣٨٢] حسن. أخرجه أبو داود ٣٩٤٩ والترمذي ١٣٦٥ وفي العلل ٥٦١/١ والنسائي في «الكبرى» ١٧٣/٣

ح ٤٨٩٨ و٤٨٩٩ و٤٩٠٠ و٤٩٠١ وابن ماجه ٢٥٢٤ والطحاوي في «المعاني» ١٠٩/٣

وأحمد ٥/١٥-٢٠ وابن الجارود ٩٧٣ والحاكم ٢/٢١٤ والطبراني ٦٨٥٢/٧ والبيهقي ٢٨٩/١٠ من طرق

عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً، وإسناده ضعيف، الحسن مدلس وقد

عنعن، والجمهور على أنه لم يسمع من سمرة سوى حديث العقيقة، وعلة ثانية: حماد خولف فرواه شعبة

عن قتادة عن الحسن مرسلاً، ورواه سعيد بن أبي غروبة عن قتادة عن عمر موقوفاً عليه كما سيأتي، وسعيد

وشعبة كلاهما أحفظ من حماد.

- قال الترمذي في «العلل» ١/ ٥٦١-٢٢٥/٥٦٢ بعد أن كرهه عن حماد عن قتادة وعاصم الأحول عن

الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ: سألت البخاري عن هذا الحديث، فلم يعرفه عن الحسن عن سمرة إلا من

حديث حماد. قال: ويروى عن قتادة عن الحسن عن عمر. وقال أبو داود: لم يرو هذا الحديث إلا حماد،

وقد شك فيه، ورواه شعبة عن قتادة عن الحسن مرسلاً، وشعبة أحفظ من حماد. وقال البيهقي: إذا انفرد به

(١) بل اثنان وستون آية، كما سيأتي. (٣) لا أصل له من حديث أبي هريرة.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٠.

(٢) قراءة حمزة بكسر الميم، والباقون بالفتح.

قال علماؤنا: وما بينهم من تعصبة وما يجب للرحم عليهم من صلة معلوم عقلاً مؤكداً شرعاً، لكن قضاء الميراث قد أحكمته السنة والشرعة، وبَيَّنَّتْ أعيان الوارثين، ولو كان لهم في الميراث حظٌ لفصل لهم، أما الحكم بالعتق فقد نقضوه، فإنهم لم يعلقوه بالرحم المطلقة حسبما قضى ظاهر القرآن، وإنما أناطوه برحم المحرمة؛ وذلك خروج عن ظاهر القرآن وتعلق بإشارة الحديث.

وقد تكلمنا على ذلك في «مسائل الخلاف» بما نكتته أنه عموم خصصناه في الآباء والأولاد والإخوة على أحد القولين، بدليل المعنى المقرر هنالك.

**الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتِنَا وَمَا نَكُفِّرُ عَنْهَا شَيْئاً وَآتَيْنَاكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَزَعَمْنَا أَنَّكُم مِّنَ الْغَافِلِينَ﴾

حماد، وشك فيه، وخالفه من هو أحفظ منه، وجب التوقف، وقد أشار البخاري إلى تضعيفه، وقال علي ابن المديني: هذا حديث منكر.

وله شاهد، أخرجه الترمذي بإثر حديث ١٣٦٥ تعليقاً، ووصله النسائي في «الكبرى» ٤٨٩٧ وابن ماجه ٢٥٢٥ والحاكم ٢١٤/٢ ح ٢٨٥١ وابن الجارود ٩٧٢ والطحاوي ١٠٩/٣ والبيهقي ٢٨٩/١٠ من طرق عن ضمرة بن ربيعة عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً، ورجاله ثقات لكنه معلول، قال الترمذي: لم يتابع ضمرة على هذا الحديث، وهو حديث خطأ عند أهل الحديث. وقال النسائي: لا نعلم أن أحداً روى هذا الحديث عن سفيان غير ضمرة، وهو حديث منكر. وقال البيهقي: وهم فيه ضمرة، والمحموظ بهذا الإسناد «النهى عن بيع الولاء وعن هبته». وأعله ابن القيم رحمه الله كما في «عون المعبود» ٤٨١/١٠، وقال: ضمرة ثقة لكن روى حديثين ليس لهما أصل اهـ. ومع ذلك، صححه الحاكم على شرطهما! وسكت الذهبي! في حين لم يرويا لضمرة شيئاً ولا أحدهما، وقد خطأ الأئمة فيه. وجاء في «نصب الراية» ٣/ ٢٧٨-٢٧٩ ما ملخصه: قال البيهقي إنه وهم فاحش، والمحموظ بهذا الإسناد حديث «النهى عن بيع الولاء وعن هبته» وضمرة لم يحتج به صاحبها الصحيح. وقال عبدالحق في «أحكامه» تفرد به ضمرة عن الثوري، وضمرة ثقة، والحديث صحيح إذا أسنده ثقة، ولا يضر انفراده به، ولا إرسال من أرسله، ولا وقف من وقفه. ووافقه ابن القطان، وقال المنذري في «مختصره»: ضمرة، وثقه يحيى وغيره، وقد حصل له في هذا الحديث وهم، والله أعلم اهـ. وكذا صححه الألباني في «الإرواء» ١٧٤٦، وتابعه تلميذه الحويني في «غوث المكذوب» ٩٧٢، وكذا صححه ابن خزم فيما نقل الحافظ في «تلخيص الحبير» ٢/ ٢١٢ وليس كما قال هؤلاء بل هو كما قال الأئمة: النسائي والترمذي والمنذري والبيهقي وابن القيم: هو حديث منكر ضعيف، لكن صح ذلك عن عمر، فقد أخرجه النسائي ٤٩٠٣ عن قتادة عن عمر، وهذا منقطع، وكرره ٤٩٠٧ و٤٩٠٨ و٤٩٠٩ عن الحكم عن عمر، وهذا منقطع، وكرره ٤٩١٠ عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عمر، ورجاله ثقات. ومثله لا يقال بالرأي، فالحديث بمجموع طريقه وهذا الموقوف يرقى إلى درجة الحسن، ويصلح للاحتجاج به، والله أعلم.

- قلت: ورأيت للحديث شاهدين، لكن لا يحتج بهما، أما الأول: فأخرجه ابن عدي ٢٦/٢ من حديث عائشة، وأعله ب بكر بن خنيس، وأنه ضعيف. وله علة أخرى: عطاء بن عجلان، متروك، فالحديث لا شيء. والثاني: أخرجه ابن عدي ١٢٥/٥، من حديث علي، وإسناده ساقط، فيه عمرو بن خالد الواسطي، وهو متروك كذاب، فلا فائدة من هذين الشاهدين، ذكرتهما للاطلاع وبيان حالهما. وانظر «فتح القدير» لابن الهمام ٤/ ٤٠٦-٤٠٧ و«العدة شرح العمدة» ص ٤٢٧ و«تفسير القرطبي» ١٩٩٦ وجميعاً بتخريجي، والله الحمد والمنة.

كَانَ حُوبًا كَثِيرًا ﴿[الآية: ٢]﴾. فيها ست مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْأَمَاهُمَا﴾: معناه وأعطوا، أي مكنوهم منها، واجعلوها في أيديهم، وذلك لوجهين: أحدهما: إجراء الطعام والكسوة؛ إذ لا يمكن إلا ذلك لمن لا يستحق الأخذ الكلبي والاستبداد. الثاني: رفع اليد عنها بالكلية، وذلك عند الابتلاء والإرشاد.

**المسألة الثانية:** قوله ﴿الْيَتِيمَ﴾: وهو عند العرب اسم لكل من لا أب له من الآدميين حتى يبلغ الحلم، فإذا بلغه خرج عن هذا الاسم، وصار في جملة الرجال.

وحقيقة اليتيم الانفراد؛ فإن رشد عند البلوغ واستقل بنفسه في النظر لها، والمعرفة بمصالحها، والنظر بوجود الأخذ والإعطاء منها زال عنه اسم اليتيم ومعناه في الحَجَر، وإن بلغ الحلم وهو مستمر في غرارته وسفاهه مُتَمَادٍ على جهالته زال عنه اسم اليُتْم حقيقة، وبقي عليه حكم الحَجَر، وتمادى عليه الاسم مجازاً لبقاء الحكم عليه.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَدَّلُوا لَهَيْتِ بِالطَّيِّبِ﴾: كانوا في الجاهلية لعدم الدين لا يتحرجون عن أموال اليتامى، فيأخذون أموال اليتامى ويبدلون بها أموالهم، ويقولون: اسم باسم ورأس برأس، مثل أن يكون لليتيم مائة شاة فيبدلون بها مائة شاة هزلى لهم، ويقولون: مائة بمائة؛ فنهاهم الله عنها.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾: قال علماؤنا: معنى تأكلوا تجمعوها وتضموا أموالهم إلى أموالكم، ولأجل ذلك قال بعض الناس: معناه مع أموالكم. والمعنى الذي يسلم معه اللفظ ما قلنا: نهوا أن يعتقدوا أن أموال اليتامى كأموالهم ويتسلطون عليها بالأكل والانتفاع.

**المسألة الخامسة:** روي أن هذه الآية لما نزلت اعتزل كل ولي يتيمة، وأزال ملكه عن ملكه حتى ألت الحال أن يصنع لليتيم معاشه فيأكله، فإن بقي له شيء فسد ولم يقر به أحد، فعاد ذلك بالضرر عليهم، فأرخص الله سبحانه في المخالطة قضاء للإصلاح، ونزلت هذه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتِيمِ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَاطَبُوا بِهِمْ فَامْخُذُوا لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

**المسألة السادسة:** إن كان المعنى بالآية الإنفاق فذلك يكون ما دامت الولاية، ويكون اسم اليُتْم حقيقة كما قدمناه. وإن كان الإيتاء هو التمكين وإسلام المال إليه فذلك عند الرشد، ويكون تسميته يتيماً مجازاً؛ المعنى الذي كان يتيماً. وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمساً وعشرين سنة أعطي ماله على أي حال كان.

وهذا باطل؛ فإن الآية المطلقة مردودة إلى المقيدة عندنا.

والمعنى الجامع بينهما أنَّ العلة التي لأجلها مُنِع اليتيم من ماله هي خَوْف التلف عليه بِعَرَارته وَسَفْهه؛ فما دامت العلةُ مستمرة لا يرتفعُ الحكم، وإذا زالت العلةُ زال الحكم؛ وهذا هو المعنى بقوله سبحانه: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمْ زُجْجًا فَأَدْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦].

وقد بينا وجوبَ حَمْلِ المطلق على المقيد، وتحقيقه في أصول الفقه و«المسائل»، وَهَبْكُمْ أَنَا لَا نَحْمِلُ الْمَطْلُوقَ عَلَى الْمَقِيدِ فَالْحُكْمُ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً لَا وَجْهَ لَهُ، لَا سِيَّمَا وَأَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْمَقْدَرَاتُ لَا تَثْبِتُ قِيَاسًا، وَإِنَّمَا تَوْخِذُ. مِنْ جِهَةِ النَّصِّ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَصٌّ وَلَا قَوْلٌ مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِهِ، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ الْمَعْنَى.

**الآية الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ وَتِلْكَ وَرِثَةُ الْيَتَامَى أَلَّا تَكُونُوا فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آذَنٌ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [الآية: ٣]. فيها اثنا عشرة مسألة:

### المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[٣٨٣] ثبت في الصحيح: أَنَّ عُرْوَةَ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: فَقَالَتْ: «هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي جَنْبِ الرَّجُلِ تَشْرِكُهُ فِي مَالِهِ، وَيُغْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَلَا يُقْسِطُ لَهَا فِي صَدَاقِهَا، فَيُعْطِيهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ، فَهِيَ عَنْ أَنْ يَنْكَحُوهَا حَتَّى يَقْسِطُوا لَهَا، وَيُعْطُوهُنَّ أَعْلَى سَنَتِهِنَّ فِي الصَّدَاقِ، وَأَمَرُوا أَنْ يَنْكَحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ. قَالَ عُرْوَةَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَإِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾<sup>(١)</sup>. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَقَوْلُ اللَّهِ سَبْحَانَهُ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَرِغَبُونَ أَنْ تَنْكَحُوهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup> هِيَ رَغْبَةُ أَحَدِهِمْ عَنْ يَتِيمَةٍ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةَ الْمَالِ وَالْجَمَالِ، فَهُوَ عَنْ أَنْ يَنْكَحُوا مَنْ رَغَبُوا فِي مَالِهِ وَجَمَالِهِ مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالْقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُنَّ إِنْ كُنَّ قَلِيلَاتِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ»، وَهَذَا نَصُّ كِتَابِي الْبُخَارِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ، وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْحَشْوِ رَوَايَاتٌ لَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِهَا هَاهُنَا، يَرْجِعُ مَعْنَاهَا إِلَى قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾: قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَفْسَرِينَ: مَعْنَاهُ أَيْقَنْتُمْ وَعَلِمْتُمْ؛ وَالْخَوْفُ وَإِنْ كَانَ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الظَّنِّ الَّذِي يَتَرَجَّحُ وَجُودُهُ عَلَى عَدَمِهِ فَإِنَّهُ قَدْ بَاتِيَ بِمَعْنَى الْيَقِينِ وَالْعِلْمِ. وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُ عَلَى بَابِهِ مِنَ الظَّنِّ لَا مِنَ الْيَقِينِ؛ التَّقْدِيرُ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ التَّقْصِيرُ فِي الْقِسْطِ لِلْيَتِيمَةِ فَلْيَعْدِلْ عَنْهَا.

[٣٨٣] صحيح. أخرجه البخاري ٢٤٩٤ و ٢٧٦٣ و ٤٥٧٣ و ٤٦٠٠ و ٥٠٦٤ و ٥٠٩٢ و مسلم ٣٠١٨ والنسائي في «التفسير» ١١٠ والطبري ٨٤٥٩ والواحد في «الوسيط» ٧/٢ و«الأسباب» ٢٩٢ والبخاري في «التفسير» ١/ ٣٩٠ برقم ٥٠٩ - بترقيمي - كلهم عن عروة عن عائشة به. واللفظ للبخاري في الرواية برقم (٤٥٧٤).

**المسألة الثالثة: دليل الخطاب:** وإن اختلف العلماء في القول به؛ فإن دليل خطاب هذه الآية ساقط بالإجماع، فإن كل من علم أنه يُقسط لليتيمة جاز له أن يتزوج سواها، كما يجوز ذلك له إذا خاف ألا يقسط.

**المسألة الرابعة:** تعلق أبو حنيفة بقوله ﴿فِي اللَّيْلِ﴾ في تجويز نكاح اليتيمة قبل البلوغ. وقال مالك والشافعي: لا يجوز ذلك حتى تبلغ وتُستأمر ويصح إذنها<sup>(١)</sup>.

وفي بعض روايتنا: إذا افتقرت أو عذمت الصيانة جاز إنكاحها قبل البلوغ.

والمختار لأبي حنيفة أنها إنما تكون يتيمة قبل البلوغ، وبعد البلوغ هي امرأة مطلقة لا يتيمة.

قلنا: المراد به يتيمة بالغة، بدليل قوله: ﴿وَسَفَتُونَكَ فِي الْمَسَاءِ﴾، وهو اسم إنما ينطلق على الكبار، وكذلك قال: ﴿فِي يَتَمَى الْمَسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>، فإراعى لفظ النساء، ويُحمل اليتيم على الاستصحاب للاسم.

فإن قيل: لو أراد البالغة لما نهى عن حطها عن صداقٍ مثلها: لأنها تختار ذلك، فيجوز إجماعاً. قلنا: إنما هو محمول على وجهين:

أحدهما: أن تكون ذات وصي.

والثاني: أن يكون محمولاً على استظهار الولي عليها بالرجولية والولاية، فيستضعفها لأجل ذلك، ويتزوجها بما شاء، ولا يمكنها خلافه؛ فنهوا عن ذلك إلا بالحق الوافر.

وقد وفرنا الكلام في هذه المسألة في التخليص، وروينا في ذلك حديث الموطأ:

[٣٨٤] «الثيب أحق بنفسها من وليها».

-----

[٣٨٤] صحيح. أخرجه مسلم ١٤٢١ وأبو داود ٢٠٩٨ و٢٠٩٩ والترمذي ١١٠٨ والنسائي ٨٤/٦ وابن ماجه ١٨٧٠ ومالك ٢/٥٢٤ والشافعي ١٢/٢ وعبدالرزاق ١٠٢٨٣ وسعيد بن منصور ٥٥٦ وأحمد ١/٢١٩-٢٤١-٢٤٢ والدارمي ١٣٨/٢ وابن أبي شيبة ١٣٦/٤ والدارقطني ٣/٢٣٩-٢٤١ وابن حبان ٤٠٨٤ و٤٠٨٧ و٤٠٨٨ و٤٠٨٩ وابن الجارود ٧٠٩ والطبراني ١٠/١٠٧٤٣ والبيهقي ٧/١١٨-١٢٢ والبخاري ٢٢٥٤ من طرق عن نافع بن جبير عن ابن عباس بزيادة «والبكر تستأذن، وإذنها صماتها» وله شواهد كثيرة.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٩/٤٠٢-٤٠٤ ما ملخصه: ليس لغير الأب إيجاب كبيرة ولا تزويج صغيرة، جداً كان أو غيره، وبهذا قال مالك وأبو عبيدة والثوري وابن أبي ليلى، وبه قال الشافعي، إلا في الجد، فإنه جعله كالأب. وقال الحسن وعمر بن عبدالعزيز وعطاء وطاوس وقتادة وابن شبرمة والأوزاعي وأبو حنيفة: لغير الأب تزويج الصغيرة، ولها الخيار إذا بلغت. وقال هؤلاء غير أبي حنيفة: إذا زوج الصغيرين غير الأب، فلهما الخيار إذا بلغا. وهو رواية عن أحمد.

فصل: وإذا بلغت الجارية تسع سنين ففيها روايتان: إحداها: أنها كمن لم تبلغ تسعاً، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وسائر الفقهاء. ورواية عن أحمد: حكمها حكم البالغة اهـ باختصاره.

(٢) سورة النساء: ١٢٧.



وقد روي عن مالك رضي الله عنه: واليتيمة تستأمر في نفسها ولا إذن لمن لم يبلغ.

[٣٨٥] وروى الدارقطني وغيره، [عن ابن عمر<sup>(١)</sup>] قال<sup>(٢)</sup>: زوجني<sup>(٣)</sup> خالي قدامة بن مظعون بنت أخيه عثمان بن مظعون، فجاء المغيرة إلى أمها فرغبها في المال فرغبت، فقال قدامة: أنا عمها ووصي أبيها، زوّجتها ممن أعرف فضله. فترافقوا إلى النبي ﷺ، فقال: «إنها يتيمة لا تنكح إلا بإذنها». قال أصحاب أبي حنيفة: تحمّل هذه الألفاظ على البالغة بدليل قوله: إلا بإذنها، وليس للصغيرة إذن. وقد أطينا في الجواب في «مسائل الخلاف»، أقواه أنه لو كان كما قالوا لم يكن لذکر اليتيم معنى؛ لأنّ البالغة لا يزوّجها أحد إلا بإذنها.

**المسألة الخامسة:** قال علماؤنا: في هذه الآية دليل على أنّ مهر المثل واجب في النكاح لا يسقط إلا بإسقاط الزوجة أو من يملك ذلك منها من أب؛ فأما الوصي فمنّ دونه فلا يزوّجها إلا بمهر مثلها وستنها. وسئل مالك رضي الله عنه عن رجل زوّج ابنته غنية من ابن أخ له فقير؛ فاعترضت أمها؛ فقال: إني لأرى لها في ذلك متكلماً. فسوّغ لها في ذلك الكلام حتى يظهر هو في نظره ما يسقط اعتراض الأم عليه. وروى: ما أرى لها في ذلك متكلماً، بزيادة الألف على النفي، والأول أصح.

**المسألة السادسة:** قال علماؤنا: إذا بلغت اليتيمة وأقسط الولي في الصداق جاز له أن يتزوّجها ويكون هو الناكح والمنكح؛ وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لا يجوز له أن يتولّى طرفي العقد بنفسه، فيكون ناكحاً منكِحاً حتى يقدم الولي من ينكحها. ومال الشافعي إلى أن تعديد الناكح والمنكح والوليّ تعبّداً، فإذا اتحد اثنان منهم سقط واحد من المذكورين في الحديث حين قال: [٣٨٦] «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل». الحديث.

[٣٨٥] حسن. أخرجه أحمد ١٣٠/٢ والدارقطني ٢٣٠/٣ والبيهقي ١٢٠/٧ عن ابن إسحق حدثني عمر بن حسين عن نافع عن ابن عمر فذكره بأنم منه، وإسناده حسن ابن إسحق صرح بالتحديث، وعمر بن حسين من رجال مسلم، وكرره الدارقطني ٢٣٠/٣ عن ابن إسحق عن نافع به، وقال: لم يسمعه ابن إسحق من نافع، إنما سمعه من عمر بن حسين. وقد توبع ابن إسحق عند الدارقطني ٢٢٩/٣ والحاكم ١٦٧/٢ والبيهقي ١٢٠/٧ حيث أخرجه من طريق ابن أبي ذئب عن عمر بن حسين بالإسناد المتقدم. مع اختلاف يسير فيه، وصححه الحاكم على شرطهما! وسكت الذهبي! والصواب أنه على شرط مسلم فحسب. وورد من وجه آخر مختصراً، وليس فيه اللفظ المرفوع إنما فيه «فرد نكاحه» أخرجه الدارقطني ٢٣٠/٣ وإسناده ضعيف لضعف عبدالله بن نافع مولى ابن عمر، وعنه عبدالله بن نافع الصائغ، وفيه ضعف، وكرره الدارقطني من طريق عبدالعزيز بن المطلب عن عمر بن حسين بالإسناد المتقدم أولاً، فالحديث حسن إن شاء الله، والله الموفق. وانظر «تفسير القرطبي» ٢٠٠٣ بتخريجي، والله الحمد والمنة.

[٣٨٦] صدره صحيح، وأما لفظ «وشاهدي عدل» ففيه ضعف أما الأول فقد ورد من حديث أبي موسى: أخرجه أبو

(١) زيادة عن كتب التخريج الآتية، وبها يتضح السياق.

(٢) في الأصل «وقال».

(٣) في الأصل «زوّج قدامة بن مظعون» والمثبت عن كتب التخريج.

الجواب: إننا لا نقول: إن للتعبد مَدْخلاً في هذا، وإنما أَعْلَمَ الله عزَّ وجلَّ الخَلْقَ ارتباط العقْد

داود ٢٠٨٥ والترمذي ١١٠١ وابن ماجه ١٨٨١ والطيالسي ٥٢٣ وأحمد ٤١٣/٤ والدارمي ١٣٧/٢ وابن حبان ٤٠٧٧ و٤٠٧٨ و٤٠٩٠ وابن الجارود ٧٠١ و٧٠٢ و٧٠٣ و٧٠٤ وابن أبي شيبه ١٣١/٤ والطحاوي ٣/ ٨-٩ والحاكم ١٧٠/٢ والدارقطني ٣/ ٢١٨-٢١٩ والبيهقي ١٠٧/٧ من طرق متعددة عن أبي إسحق السبيعي عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعاً «لا نكاح إلا بولي». وإسناده صحيح على شرطهما. وأخرجه عبدالرزاق ١٠٤٧٥ والطحاوي ٩/٣ والبيهقي ١٠٨/٧ عن الثوري عن أبي إسحق عن أبي بردة مرسلاً، وأخرجه الطحاوي ٩/٣ عن شعبة عن أبي إسحق عن أبي بردة مرسلاً. ومع ذلك رواية من أرسله لا تعلل الموصول، فإنه صحيح على شرطهما، وقد رواه غير واحد عن أبي إسحق موصولاً، وصححه الحاكم بقوله بعد أن ساقه من طرق: وهذه الأسانيد كلها صحيحة، ونقل عن علي ابن المديني قوله: صحيح. قال وكذا صححه محمد بن يحيى الذهلي والطيالسي وابن مهدي، وكذا صححه البخاري فيما نقل الترمذي، وصححه أحمد فيما نقل البهاء المقدسي في «العدة شرح العمدة» ص ٣٩١ بتخريجي.

وله شاهد من حديث عائشة، أخرجه أبو داود ٢٠٨٣ والترمذي ١١٠٢ وابن ماجه ١٨٧٩ والدارمي ٢١٠٦ والشافعي ١١/٢ وعبدالرزاق ١٠٤٧٢ وابن أبي شيبه ١٢٨/٤ والطيالسي ١٤٦٣ وأحمد ٤٧/٦ ٦٥-١٦٦ والطحاوي (٧/٣-٨) وابن الجارود ٧٠٠ وابن حبان ٤٠٧٤ والحاكم ١٦٨/٢ من طرق عن الزهري عن عروة عن عائشة بالفاظ متقاربة وصدره عند أحمد وابن حبان «لا نكاح إلا بولي» وليس عند أحد من هؤلاء ذكر الشاهدين. وهذا الحديث له شواهد كثيرة، وقد صححه جماعة من الأئمة المتقدمين كما تقدم، وانظر مزيد الكلام عليه في «نصب الراية» ٣/ ١٨٣-١٨٤ و«تلخيص الحبير» ٣/ ١٥٧ و«فتح القدير لابن الهمام» ٢/ ٢٤٩- بتخريجي وكذا «العدة شرح العمدة» ص ٣٩١، وهو أيضاً بتخريجي، والله الموفق. هذا بالنسبة لصدر الحديث. وأما ذكر الشاهدين فقد ورد من حديث عائشة، أخرجه ابن حبان ٤٠٧٥ من طريق سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً. قال ابن حبان: لم يقل أحد في خبر ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري هذا «وشاهدي عدل» إلا ثلاثة أنفس: سعيد بن يحيى الأموي عن حفص بن غياث، وعبدالله بن عبد الوهاب الحجبي عن خالد بن الحارث، وعبدالرحمن بن يونس الرقي عن عيسى بن يونس، ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر اهـ. قلت: طريق الأموي تقدم عند ابن حبان، وأما الثاني، وهو طريق الحجبي فلم أر من ذكره وأما الثالث، وهو طريق عيسى بن يونس، فقد أخرجه الدارقطني ٣/ ٢٢٥-٢٢٦ والبيهقي ٧/ ١٢٥ وابن حزم ٩/ ٤٦٥، وأخرجه الدارقطني ٣/ ٢٢٧ من وجه آخر عن محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ومحمد وأبوه ضعيفان، وتوبع يزيد بن سنان على هشام عند ابن عدي ٢/ ٣٦٠، ولكن حسين بن علوان كذاب وضاع، وذكره الهيثمي في «المجمع» ٧٥٢٣ وعزاه للطبراني في «الأوسط» من حديث عائشة، وأعله بعثمان بن عبدالرحمن الواقصي، وأنه متروك، فلا فائدة من هذه المتابعة. قلت: وذكر الشاهدين في حديث عائشة شاذ. فقد رواه الأئمة أصحاب السنن والمسانيد المعتمدة وغيرهم من عدة طرق فقد رواه يحيى بن سعيد الأنصاري وعبدالرزاق وسفيان وغيرهم عن ابن جريج دون ذكر الشاهدين. وقد ورد ذكر الشاهدين من طرق عديدة وكلها واهية لكن لعلها تتأيد بمجموعها راجع «سنن الدارقطني» ٣/ ٢٢٥-٢٢٧ و«سنن البيهقي» ٧/ ١٢٤-١٢٥-٢٢٦ باب: لا نكاح إلا بشاهدين عدلين.

و «مجمع الزوائد» ٤/ ٢٨٦-٢٨٧ ح ٧٥١٩ فما بعد. وقال الإمام أبو حفص عمر بن بكر الموصلي في «المغني عن الحفظ والكتاب» ص ٤٠٧: لا يصح في النكاح بغير ولي وكونه باطلاً حديث صحيح، وكذلك في الشهود» قال أحمد بن حنبل: لم يثبت في الشهادة في النكاح شيء. وقال ابن المنذر: الأحاديث في الشهادة في النكاح لا تصح اهـ. قلت: أما لفظ «لا نكاح إلا بولي» فصحيح، ولم يصب المصنف الموصلي

بالولي، فأما التعدد والتعبد فلا مدخل له، ولا دليل عليه، ولا نظر له؛ وقد مهّدنا ذلك في مسائل الخلاف.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾: اختلف الناس فيه؛ فمنهم من ردّه إلى العقد، ومنهم من ردّه إلى المعقود عليه؛ والصحيح رجوعه إلى المعقود عليه.

التقدير: انكحوا من حلّ لكم من النساء، وهذا يدفع قول من قال: إنه يرجع إلى العقد، ويكون التقدير: انكحوا نكاحاً طيباً.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبُعَ﴾: قد توهّم قوم من الجهال أن هذه الآية تبيح للرجل تسع نساء، ولم يعلموا أن مثنى عند العرب عبارة عن اثنين مرتين، وثلاث عبارة عن ثلاث مرتين، ورباع عبارة عن أربع مرتين، فيخرج من ظاهره على مقتضى اللغة إباحة ثماني عشرة امرأة: لأن مجموع اثنين وثلاثة وأربعة تسعة، وعضدوا جهالتهم بأن النبي عليه السلام كان تحته تسع نساء، وقد كان تحت النبي ﷺ أكثر من تسع، وإنما مات عن تسع، وله في النكاح وفي غيره خصائص ليست لأحد، بيّناها في سورة الأحزاب.

ولو قال ربنا تبارك وتعالى: فأنكحوا ما طاب لكم من النساء اثنتين وثلاثاً وأربعاً لما خرج من ذلك جواز نكاح التسع؛ لأن مقصود الكلام ونظام المعنى فيه: فلكم نكاح أربع، فإن لم تعدلوا فثلاثة، فإن لم تعدلوا فاثنتين؛ فإن لم تعدلوا فواحدة؛ فنقل العاجز عن هذه الرتب إلى منتهى قدرته، وهي الواحدة من ابتداء الحّل، وهي الأربع، ولو كان المراد تسع نساء لكان تقدير الكلام: فأنكحوا تسع نساء، فإن لم تعدلوا فواحدة، وهذا من ركيك البيان الذي لا يليق بالقرآن، لا سيما وقد ثبت من

رحمه الله في ذلك، وأما ذكر شاهدي العدل، فقد أصاب في قوله: لا يصح ولو تمسك بقول أحمد وابن المنذر لأصاب، فإنهما حكما بضعف أحاديث الشاهدين فقط. وأما أبو إسحق الحويني، فقد تعقبه في ذلك وذكر شواهد وطرقاً للحديث، وحكم بصحته وقد أطال جداً في ذلك، فأصاب تارة، وأخطأ تارة أخرى. أما التي أصاب فيها، فهي تصحيح لفظ «لا نكاح إلا بولي» وأما التي أخطأ فيها، فهي تصحيح «وشاهدي عدل» ولعل الذي أوقعه في ذلك هو أنه لم يفرق بين كلا اللفظين، فمن عجيب ما صنع هو أنه ذكر حديث عائشة ونسبه لأصحاب السنن والمسانيد والمصنفات ثم ساقه، بذكر الشاهدين، وهذا خطأ جسيم، فإن لفظ الشاهدين لم يرد عند أحد من الأئمة أصحاب السنن والمسانيد والمصنفات، وإنما ورد في رواية واحدة لابن حبان، وعند الدارقطني والبيهقي وابن عدي، وكذلك حديث أبي موسى الذي هو أصح شيء في الباب لم يرد فيه عند أصحاب السنن والمسانيد والمصنفات سوى لفظ «لا نكاح إلا بولي» ولم يفرق الشيخ بين اللفظين، ولم ينبه على ذلك، وكذلك صنع في باقي الشواهد. والصواب في ذلك ما ذكره أحمد رحمه الله وابن المنذر والموصلي وغيرهم من أن ذكر الشاهدين لا يثبت عن النبي ﷺ، وإنما جاء في روايات شاذة أو واهية، والله أعلم، وذكر الألباني في «الإرواء» ٦/ ٢٣٥-٢٤٧ طرق وشواهد حديث «لا نكاح إلا بولي» وحكم بصحته، لكنه لم يفعل في ذلك كعادته ولم يفرق بين الروايات التي جاء بها ذكر شاهدي العدل. والله أعلم، وانظر الروايات التي تذكر الشاهدين في «فتح القدير» لابن الهمام ١٩١/٢ بتخريجي.

رواية أبي داود، والدارقطني وغيرهما.

[٣٨٧] أن النبي ﷺ قال لغيلان الثقفي حين أسلم، وتحتة عشر نسوة: «اخترَ منهن أربعاً وفارق سائرهن».

**المسألة التاسعة:** من بين على من رزقه الله تعالى فهما في كتاب الله أن العبد لا مدخل له في هذه الآية في نكاح أربع؛ لأنها خطاب لمن ولي ومملك وتولى وتوصى، وليس للعبد شيء من ذلك، لأن هذه صفات الأحرار المالكين الذين يكون الأيتام تحت نظرهم؛ ينكح إذا رأى، ويتوقف إذا أراد. ثم قال الشافعي: لا ينكح إلا اثنتين، وبه قال مالك في إحدى روايته، وفي مشهور قوله إنه يتزوج أربعاً من دليل آخر، وذلك مبني في مسائل الخلاف.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلُؤُوا﴾: قال علماؤنا: معناه في القسم بين الزوجات والتسوية في حقوق النكاح، وهو فرض، وقد كان النبي ﷺ يعتمد عليه ويقدر عليه ويقول، إذا فعل الظاهر من ذلك في الأفعال ووجد قلبه الكريم السليم يميل إلى عائشة:

-----

[٣٨٧] حسن. أخرجه الترمذي ١١٢٨ وابن ماجه ١٩٥٣ والشافعي ١٦/٢ وابن أبي شيبة ٣١٧/٤ وأحمد ٢/ ١٤-٤٤-٨٣ وابن حبان ٤١٥٦ و٤١٥٧ و٤١٥٨ والدارقطني ٢٧٠/٣ والحاكم ٢/ ١٩٢-١٩٣ والبيهقي ٧/ ١٤٩-١٨١ والبخاري في «شرح السنة» ٢٢٨٨ من طرق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر: أن غيلان... الحديث، ورجاله رجال البخاري ومسلم، لكنه أعله غير واحد بالإرسال.

قال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة عن الزهري. وجاء في تلخيص الحبير ٣/ ١٦٨/ ١٥٢٧: وحكم مسلم في «التمييز» على معمر بالوهم، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة: المرسل أصح. ونقل الأثر عن أحمد: هذا الحديث ليس بصحيح، والعمل عليه، وأعله بتفرد معمر بوصله في غير بلده. وقال ابن عبد البر: طرقها كلها معلولة والمرسل أخرجه عبدالرزاق ١٢٦٢١ عن معمر عن الزهري مرسلأ، ورواه مالك ٢/ ٥٨٢ عن الزهري قال بلغني... ولم يتفرد معمر بوصله، فقد تابعه مروان بن معاوية الفزاري عند الدارقطني ٣/ ٢٦٩، ومن وجه آخر أخرجه الطبراني ١٣٢٢١ عن النعمان بن المنذر عن سالم عن أبيه. وورد من وجه آخر، أخرجه النسائي كما في «تلخيص الحبير» ٣/ ١٦٩ والدارقطني ٣/ ٢٧١ والبيهقي ٧/ ١٨٣ من طريق سرار بن مجشر عن أيوب عن نافع وسالم عن ابن عمر، ورجاله ثقات كما قال الحافظ، وقال الحافظ: واستدل ابن القطان به على صحة حديث معمر. وله شاهد من حديث قيس بن الحارث: أخرجه أبو داود ٢٢٤١ و٢٢٤٢ وابن ماجه ١٩٥٢ والدارقطني ٣/ ٢٧١ والبيهقي ٧/ ١٨٣ وإسناده ضعيف لسوء حفظ محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وتابعه الكلبي في رواية للدارقطني، واسمه محمد بن السائب، وهو متروك، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق هشيم عن مغيرة عن رجل من ولد الحارث عن الحارث، وإسناده ضعيف، فيه راو لم يسم، وكرره الدارقطني والبيهقي عن الربيع بن قيس عن جده قيس وفيه إرسال، لكن الحديث بمجموع طرقه يرقى إلى درجة الحسن، فهو شاهد حسن لما قبله. وانظر «فتح القدير» لابن الهمام ٣/ ٢٣١ بتخريجي، و «تلخيص الحبير» ٣/ ١٦٨-١٦٩.

[٣٨٨] «اللهم هذه قُدْرَتِي<sup>(١)</sup> فيما أملك فلا تُلْمني فيما تملك ولا أملك، يعني قلبه؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى لم يكلف أحداً صَرْفَ قلبه عن ذلك، لما فيه من المشقة، وربما فات القدرة؛ وأخذ الخلق باعتداد الظاهر لتيسره على الباعقل، فإذا قدر الرجلُ من ماله ومن بَيْتِه على نكاح أربع فليفعل، وإذا لم يحتمل ماله ولا بَيْتِه في الباءة ذلك فليقتصر على ما يقدرُ عليه، ومعلومٌ أنَّ كلَّ مَنْ كانت عنده واحدة أنه إن نالها فحسن وإن قعد عنها هان ذلك عليها، بخلاف أن تكونَ عنده أخرى فإنه إذا أمسك عنها اعتقدت أنه يتوقَّر للأخرى، فيقع النزاع وتذهب الألفة.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾: قال علمائنا: هذا دليل على أنَّ مِلْكَ اليمين لا حقَّ للوطء فيه ولا للقسَم؛ لأنَّ المعنى فإنْ خِفْتُمْ ألاَّ تعدلوا في القسم فواحدة أو ما ملكت أيمانكم، فجعل ملك اليمين كله بمنزلة الواحدة؛ فانتهى بذلك أنَّ يكونَ لملكه حق في الوطء. أو في القسم، وحقُّ ملك اليمين في العدل قائم بوجود حسن الملكية والرفق بالرفيق.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَتَى أَلاَّ تَقُولُوا﴾: اختلف الناس في تأويله على ثلاثة أقوال: الأول: ألاَّ يكثر عيالُكم؛ قاله الشافعي. لثاني: ألاَّ تصلُّوا؛ قاله مجاهد. الثالث: ألاَّ تميلوا؛ قاله ابن عباس والناس.

وقد تكلمنا عليه في رسالة «ملجئة المتفهمين» بشيء لم نر أن نخصره هاهنا: قلنا: أعجب أصحاب الشافعي بكلامه هذا، وقالوا: هو حجةٌ لمنزلة الشافعي في اللغة، وشهرته في العربية، والاعتراف له بالفصاحة حتى لقد قال الجويني: هو أفصح مَنْ نطق بالضاد، مع غوصه على المعاني، ومعرفته بالأصول؛ واعتقدوا أنَّ معنى الآية: فانيكحوا واحدةً إن خِفْتُمْ أن يكثر عيالُكم،

[٣٨٨] أخرجه أبو داود ٢١٣٤ والترمذي ١١٤٠ والنسائي ٦٤/٧ وابن ماجه (١٩٧١) وأحمد ١٤٤/٦ وابن أبي شيبة ٤/٣٨٦-٤٨٧ والدارمي ١٤٤/٢ وابن حبان ٤٢٠٥ والحاكم ١٨٧/٢ وابن أبي حاتم في «العلل» ٤٢٥/١ والبيهقي ٢٩٨/٧ من طرق عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه، فيعدل، ثم يقول: اللهم هذا فعلي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك» وإسناده على شرط مسلم، وكذا صحح إسناده الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٥٧٧/١، لكن ذكر أنه معلول بالإرسال، وهو كما قال. فقد قال الترمذي: هكذا رواه حماد بن سلمة، ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا، وهذا أصح. وقال النسائي: أرسله حماد بن زيد. وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: لا أعلم أحداً تابع حماد بن سلمة على رفعه. قلت: والمرسل أخرجه ابن أبي شيبة ٣٨٦/٤ عن إسماعيل بن علية عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا. ولصدر اللفظ الذي ذكرته شاهداً، أخرجه أبو داود ٢١٣٥ والحاكم ١٨٦/٢ والبيهقي ٧٤/٧ عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم وإسناده حسن، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، فصدر الحديث حسن بشاهده، وأما عجزه فيه ضعف، والله أعلم. وانظر «تفسير الشوكاني» ٧١٨ و«فتح القدير» لابن الهمام ٤١١/٣ و«العدة شرح العمدة» ص ٤٧٨، وهذه الكتب جميعاً بتخريجي، والله أعلم، وله الحمد والمنة.

(١) يلاحظ أن المصنف ساقه بالمعنى.

فذلك أقرب إلى أن تنتفي عنكم كثرة العيال.

قال الشافعي: وهذا يدل على أن نفقة المرأة على الزوج. وقال أصحابه: لو كان المراد بالعدل ها هنا الميل لم تكن فيه فائدة؛ لأن الميل لا يختلف بكثرة عدد النساء وقتلتهن، وإنما يختلف بالقيام بحقوق النساء؛ فإنهن إذا كثرن تكاثرت الحقوق.

قال ابن العربي: كل ما قال الشافعي أو قيل عنه أو وُصف به فهو كله جزء من مالك، ونعبة<sup>(١)</sup> من بحره؛ ومالك أوعى سمعاً، وأثقب فهماً، وأفصح لساناً، وأبرع بياناً، وأبدع وُصفاً، ويدل ذلك على ذلك مقابلة قول بقول في كل مسألة وفضل.

والذي يكشف لك ذلك في هذه المسألة البحث عن معاني قولك «عال» لغة حتى إذا عرفتَه ركبْتَ عليه معنى الآية، وحكمت بما يصحُّ به لفظاً ومعنى.

وقد قال علماؤنا فيه سبعة معان:

الأول: الميل؛ قال يعقوب<sup>(٢)</sup>: عال الرجل إذا مال، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَعُولُوا﴾.

وفي العين<sup>(٣)</sup>: العول: الميل في الحكم إلى الجور، وعال السهم عن الهدف: مال عنه، وقال ابن عمر: إنه لعائل الكيل والوزن<sup>(٤)</sup>. ويشد لأبي طالب:

بميزانٍ قسط لا يُغِلُّ شعيرةً له شاهدٌ من نفسه غيرُ عائل

الثاني: عال: زاد. الثالث: عال: جار في الحكم. قالت الخنساء:

[وما كان أذى ولكنهُ]<sup>(٥)</sup> سيكفي العشيّة ما عالها

الرابع: عال: افتقر. قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٦)</sup>.

الخامس: عال: أثقل؛ فانه ابن دريد، وربما كان ذلك معنى بيت الخنساء، وكان به أقعد. السادس: قام بمؤونة العائل.

[٣٨٩] ومنه قوله عليه السلام: «ابدأ بمن تعول».

[٣٨٩] صحيح. أخرجه مسلم ١٠٣٦ والترمذي ٢٣٤٣ وأحمد ٢٦٢/٥ من حديث أبي أمامة في أثناء حديث مطول. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه الحميدي ١٠٥٨ وأحمد ٤٠٢/٢ وأبو داود ١٦٧٦ في أثناء حديث، وله شواهد كثيرة تقدم تخريجها.

(١) أي جرعة. (٢) لعله ابن السكيت.

(٣) كتاب العين في اللغة للإمام اللغوي الخليل بن أحمد الفراهيدي، شيخ سيويه، وواضع علم العروض، توفي سنة ١٧٥ رحمه الله.

(٤) عزاه القرطبي ٢٠/٥ لابن عمر أيضاً. وبيت أبي طالب عند الطبري ٥٨٢/٣.

(٥) زيادة عن ديوان الخنساء: ص ٣٧، طبعة دار الكتاب العربي.

(٦) سورة التوبة: ٢٨.

السابع: عال: غُلِب، ومنه عيل صَبْرُهُ، أي غلب.

هذه معانيه السبعة ليس لها ثامن، ويقال: أعال الرجل كثر عياله، وبناء عال يتعدى ويلزم، ويدخل بغضه على بعض، وقد بينّا تفصيل ذلك في «ملجئة المتفقهين»، كما قدّمنا في مسألة مثني وثلاث ورباع مفصلاً بجميع وجوهه.

فإذا ثبت هذا فقد شهد لك اللفظ والمعنى بما قاله مالك؛ أما اللفظ فلأنّ قوله تعالى: ﴿تَعُولُوا﴾ فعل ثلاثي يستعمل في المِيل الذي ترجع إليه معاني «عول» كلها، والفعل في كثرة العيال رباعي لا مدخل له في الآية، فقد ذهبت الفصاحة ولم تنفع الضاد المنطوق بها على الاختصاص. وأما المعنى فلأنّ الله تعالى قال: ذلك أذنّي، أقرب إلى أن ينتفي العول - يعني الميل، فإنه إذا كانت واحدة عديم الميل، وإذا كانت ثلاثاً فالميل أقل، وهكذا في اثنتين؛ فأرشد الله الخلق إذا خافوا عدم القسط والعَدْل بالوقوع في الميل مع اليتامى أن يأخذوا من الأجانب أربعاً إلى واحدة؛ فذلك أقرب إلى أن يقلّ المِيل في اليتامى وفي الأعداد المأذون فيها، أو ينتفي؛ وذلك هو المراد، فأما كثرة العيال فلا يصح أن يقال: ذلك أقرب إلى ألاّ يكثر عيالكم.

**الآية الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُوهُ هَيْبًا زَرِيحًا﴾ [الآية: ٤]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** مَنْ المخاطب بالإيتاء؟ وقد اختلف الناس في ذلك على قولين: أحدهما: أن المراد بذلك الأزواج. الثاني: أن المراد به الأولياء؛ قاله أبو صالح.

واتفق الناس على الأول؛ وهو الصحيح؛ لأنّ الضمائر واحدة؛ إذ هي معطوفة بعضها على بعض في نسق واحد، وهي فيما تقدّم بجملة الأزواج؛ فهم المراد ها هنا؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَتِلْكَ وَرِثَةُ الْوَالِدِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَدَّعُوا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ

أَدَقُّ أَلَّا تَعُولُوا وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنَّ...﴾ [النساء: ٣].

فوجب تناسق الضمائر، وأن يكون الأول هو الآخر فيها أو منها.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿نَحْلَةً﴾: وهي في اللغة عبارة عن العطية الخالية عن العوض، واختلف في المراد بها ها هنا على ثلاثة أقوال: الأول: معناه: طيبوا نفساً بالصدّاق، كما تطيبون بسائر التحلّ والهبّات. الثاني: معناه نخلة من الله تعالى للنساء؛ فإن الأولياء كانوا يأخذونها في الجاهلية، فانترعها الله سبحانه منهم ونحلها للنساء. الثالث: أن معناه عطية من الله؛ فإنّ الناس كانوا يتناكحون في الجاهلية بالشغار<sup>(١)</sup> ويخلون النكاح من الصدّاق؛ ففرضه الله تعالى للنساء ونحلها إياهنّ.

(١) هو أن يزوج الرجل أخته أو ابنته على أن يزوجه الآخر أخته أو ابنته، على أن لا مهر لهما، وذهب المهر على أنه مبادلة. فهذا كان في الجاهلية، وقد نهى عنه الإسلام. لأن المهر من حق المرأة.

**المسألة الثالثة:** قال أصحاب الشافعي: النكاح عَقْدُ معاوِضة انعقد بين الزوجين، فكل واحد منهما بَدَلٌ عن صاحبه، ومنفعة كل واحد منهما لصاحبه عَوْضٌ عن منفعة الآخر، والصَّدَاقُ زيادةٌ فرضه الله تعالى على الزوج لما جعل له في النكاح من الدرجة، ولأجل خروجه عن رَسْمِ العوضية جاز إخلاء النكاح عنه، والسكوت عن ذكره، ثم يُفَرَضُ بعد ذلك بالقول، أو يجب بالوَطء. وكذلك أيضاً قالوا: لو فسد الصداق لما تعدى فسادُه إلى النكاح، ولا يفسخ النكاح بفسخه لَمَّا كان معنى زائداً على عَقْدِهِ وصلة في حقه، فإن طابت المرأة نَفْساً بعد وجوبه بِهَبْتِهِ للزوج وحطه فهو حلالٌ له، وإن أَبَتْ فهي على حقها فيه، كانت بكرًا أو ثيباً حسبما اقتضاه عموم القرآن في ذلك. وقال علماؤنا: إِنَّ الله سبحانه جعل الصَّدَاقَ عوضاً، وأجراه مجرى سائر أغراض المعاملات المتقابلات، بدليل قوله تعالى: ﴿مَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾<sup>(١)</sup> فسماه أجراً، فوجب أن يُخْرَجَ به عن حكم النَحْلِ إلى حكم المعاوضات.

وأما تعلُّقهم بأن كل واحد من الزوجين يتمتع بصاحبه ويقابله في عقد النكاح، وأنَّ الصداق زيادةٌ فيه فليس كذلك؛ بل وجب الصداق على الزوج ليملك به السلطنة على المرأة، وينزل معها منزلة المالك مع المملوك فيما بذل من العوض فيه، فتكون منفعتها بذلك له فلا تصوم إلا بإذنه، ولا تحج إلا بإذنه، ولا تفارق منزلها إلا بإذنه، ويتعلق حكمه بمالها كله حتى لا يكون لها منه إلا ثلثه، فما ظنك ببدنها. وقد روي عن مالك أنه قال: يفسد النكاح لفساده، فيفسخ قبل وبعد.

والمشهور أنه يفسخ قبل الدخول، ويثبت بعده، لما فات من الانتفاع ومضى من الاستمتاع. وروي: أنه لا يفسخ لا قبله ولا بعده، على ما تقرّر في المسائل الخلافية.

وأما طيب نفس المرأة به إن كانت مالكةً فصحيحٌ داخل تحت العموم. وأما البكر فلم تدخل تحت العموم؛ لأنها لا تملك ما لها، كما لم تدخل فيه الصغيرة عندهم والمجنونة والأمة. وإن كُنَّ من الأزواج، ولكن راعى قيام الرشد، ودليل التملك للمال دون ظاهر العموم في الزوجات، كذلك فعلنا نحن في البكر؛ وقد بينا أدلة قصورها عن النظر لنفسها في المسائل الخلافية، وهذه مسألة عظيمة الموقع، وفي الذي أشرنا إليه من النكت كفايةً للبيب المنصف.

**المسألة الرابعة:** اتفق العلماء على أنَّ المرأة المالكة لأمرِ نفسها إذا وهبت صداقها لزوجها نفذ ذلك عليها ولا رجوع لها فيه، إلا أن شريحاً رأى الرجوع لها فيه، واحتج بقوله تعالى: ﴿إِنْ طِئْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾؛ وإذا قامت طالبة له لم تطب به نفساً، وهذا باطل؛ لأنها قد طابت وقد أكل، فلا كلام لها؛ إذ ليس المراد صورة الأكل، وإنما هو كناية عن الإحلال والاستحلال؛ وهذا بين.

**الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الآية: ٥]. فيها أربع مسائل:



**المسألة الأولى: في السَّفَه:** وقد تقدم بيانه في آية الدِّين في سورة البقرة، والمراد به ها هنا الصغيرة والمرأة التي لم تجرّب.

وقد قال بعضُ الناس: إنَّ السَّفَهَ صفةُ ذمٍّ، والصغيرة والمرأة لا تستحقان ذمًّا. وهذا ضعيف؛ فإنَّ النبيَّ عليه السلام قد وصف المرأة بنقصان الدين والعقل<sup>(١)</sup>، وكذلك الصغير موصوف بالغرارة والنقص، وإن كانا لم يفعلا ذلك بأنفسهما، لكنهما لا يلامان على ذلك، فنهى الله سبحانه عن إيتاء المال إليهم، وتمكينهم منه، وجعله في أيديهم؛ ويجوز هبة ذلك لهم، فيكون للسفهاء ملكاً ولكن لا يكون لهم عليه يد.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿أَمْوَالُكُمْ﴾: اختلف في هذه الإضافة على قولين: أحدهما: أنها حقيقة، والمراد نهي الرجل أو المكلف أن يؤتي ماله سفهاء أولاده؛ فيضيّعونه ويرجعون عيالاً عليه. والثاني: أنَّ المراد به نهي الأولياء عن إيتاء السفهاء من أموالهم وإضافتها إلى الأولياء؛ لأنَّ الأموالَ مشتركة بين الخلق، تنتقل من يد إلى يد، وتخرج عن ملك إلى ملك، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. معناه: لا يقتل بعضكم بعضاً؛ فيقتل القاتل فيكون قد قتل نفسه، وكذلك إذا أعطي المال سفياً فأفسده رجع النقصان إلى الكل. والصحيح أنَّ المراد به الجميع، لقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا﴾، وهذا عامٌ في كل حال.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْتُمُوهُمْ﴾: لا يخلو أن يكون المراد بذلك وليّ اليتيم؛ فهو مخاطبٌ بالتقدير المتقدم من اشتراك الخلق في الأموال، وإن كان المخاطبُ به الآباء، فهذا دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾: المعنى: لا تجمعوا بين الحرمان وجفاء القول لهم، ولكن حسنوا لهم الكلام؛ مثل أن يقول الرجل لوليه: أنا أنظرُ إليك، وهذا الاحتياط يرجع نفعه إليك. ويقول الأب لابنه: ما لي إليك مصيره، وأنت إن شاء الله صاحبه إذا ملكتم رشدكم وعرفتُم تصرفكم.

**الآية السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِإِلَهِكُمْ حَسِيبًا﴾ [الآية: ٦]. فيها خمس عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** الابتلاء هنا الاختبار، لتحصل معرفة ما غاب من علم العاقبة أو الباطن عن الطالب لذلك.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿الْيَتَامَىٰ﴾: قد تقدم بيانه<sup>(٣)</sup>.

(٣) تقدم في سورة البقرة، آية: ٥٩.

(١) تقدم في سورة البقرة.

(٢) سورة النساء: ٢٩.

**المسألة الثالثة: في وجه تخصيص اليتامى:** وهو أن الضعيف العاجز عن النظر لنفسه ومصلحته لا يخلو أن يكون له أب يحوطه، أو لا أب له؛ فإن كان له أب فما عنده من غلبة الحنو وعظيم الشفقة يُغني عن الوصية به والاهتبال<sup>(١)</sup> بأمره.

فأما الذي لا أب له فخصص بالتنبه على أمره لذلك والوصية به، وإلا فكذلك يفعل الأب بولده الصغار أو الضعفاء فإنه يتلهم ويختبر أحوالهم.

**المسألة الرابعة: في كيفية الابتلاء:** وهو بوجهين:

أحدهما: يتأمل أخلاق يتيمة، ويستمع إلى أغراضه، فيحصل له العلم بنجاته، والمعرفة بالسعي في مصلحته، وضبط ماله، أو الإهمال لذلك؛ فإذا توسم الخير قال علماؤنا: لا بأس أن يدفع إليه شيئاً من ماله، وهو الثاني، ويكون يسيراً، ويبيح له التصرف فيه؛ فإن نمّاه وأحسن النظر فيه فقد وقع الاختيار، فليسلم إليه ماله جميعه، وإن أساء النظر فيه وجب عليه إمساك ماله عنه.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾: يعني: القدرة على الوطء، وذلك في الذكور بالاحتلام، فإن عدم فالسن، وذلك خمس عشرة سنة في رواية، وثمانية عشرة في أخرى.

[٣٩٠] وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ ردّ ابن عمر في أحد ابن أربع عشرة سنة، وجوزّه في الخندق ابن خمس عشرة سنة، وقضى بذلك عمر بن عبد العزيز، واختاره الشافعي وغيره.

قال علماؤنا: إنما كان ذلك نظراً إلى إطاقه القتال لا إلى الاحتلام، فإن لم يكن هذا دليلاً فكلّ عدد من السنين يُذكر فإنه دعوى، والسن التي اعتبرها النبي عليه السلام أولى من سن لم يعتبرها، ولا قام في الشرع دليل عليها.

وكذلك اعتبر النبي ﷺ الإنبات في بني قريظة<sup>(٢)</sup> فمن عذيري ممن يترك أمرين اعتبرهما النبي ﷺ، فيتأوله ويعتبر ما لم يعتبره رسول الله ﷺ لفظاً، ولا جعل له في الشريعة نظراً.

وأما الإناث فلا بدّ في شرط اختيارهنّ من وجود نفس الوطء عند علمائنا، وحينئذ يقع الابتلاء في الرشد. قال الشافعي وأبو حنيفة: وجه اختيار الرشد في الذكور والإناث واحد، وهو البلوغ إلى القدرة على النكاح؛ والحكمة في الفرق بينهما حسبما رآه مالك قد قرناها في مسائل الخلاف؛ نُكِّتْهُ

[٣٩٠] صحيح. أخرجه البخاري ٢٦٦٤ و٤٠٩٧ ومسلم ١٨٦٨ وأبو داود ٤٤٠٦ و٤٤٠٧ والترمذي ١٧١١ والنسائي ١٥٥/٦ وابن ماجه ٢٥٤٣ والشافعي ١٢٨/٢ وأحمد ١٧/٢ وابن سعد ١٤٣/٤ وابن حبان ٤٧٢٨ والبيهقي ٨٣/٣ و٥٤-٥٥ وفي «الدلائل» ٣٩٥/٣ والبخاري في «التفسير» ٥١٥ - بترقيمي - كلهم عن نافع عن ابن عمر به، وقد ساقه المصنف بالمعنى.

(١) أي القيام بشأنه.

(٢) حسن. أخرجه أبو داود ٤٤٠٤ والترمذي ١٥٨٤ والنسائي ١٥٥/٦ وابن ماجه ٢٥٤١ كلهم عن عطية القرظي، وإسناده حسن رجاله ثقات معروفون، وانظر تفسير البخاري ٥١٧ بتخريجي، والله الموفق.

أَنَّ الذَّكَرَ بِتَصَرُّفِهِ وملاقاته للناس مِنْ أَوَّلِ نَشَأَتِهِ إِلَى بُلُوغِهِ يَحْصُلُ بِهِ الْاِخْتِبَارُ، وَيَكْمُلُ عَقْلُهُ بِالْبُلُوغِ فَيَحْصُلُ لَهُ الْغَرَضُ. وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَبِكَوْنِهَا مُحْجُوبَةٌ لَا تُعَانِي الْأُمُورَ، وَلَا تَخْلُطُ، وَلَا تَبْرُزُ لِأَجْلِ حَيَاءِ الْبَكَارَةِ وَقَفَ فِيهَا عَلَى وَجُودِ النِّكَاحِ، فِيهِ تُفْهَمُ الْمَقَاصِدُ كُلُّهَا.

قال مالك: إذا احتلم الغلام ذهب حيث شاء إلا أن يُخَافَ عَلَيْهِ فَيُقَصَّرَ حَتَّى يُوْمَنَ أَمْرُهُ، وَلَأْبِيهِ تَجْدِيدُ الْحَجَرِ عَلَيْهِ إِنْ رَأَى خَلًّا مِنْهُ. وَأَمَّا الْأُنْثَى فَلَا بَدْ - بَعْدَ دُخُولِ زَوْجِهَا - مِنْ مُضِيِّ مَدَّةٍ مِنَ الزَّمَانِ عَلَيْهَا تَمَارِسُ فِيهَا الْأَحْوَالِ، وَلَيْسَ فِي تَحْدِيدِ الْمَدَّةِ دَلِيلٌ.

وذكر علمائنا في تحديده أقوالاً عديدة؛ منها الخمسة الأعوام و الستة والسبعة في ذات الأب، وجعلوه في اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي عليها عاماً واحداً بعد الدخول، وجعلوه في المولى عليها مؤبداً حتى يثبت رشدها. وتحديد الأعوام في ذات الأب عسير، وأعسر منه تحديد العام في اليتيمة، وأما تمادي الحجر في المولى عليها حتى يتبين رشدها فيخرجها الوصي منه أو يخرجها الحكم منه فهو ظاهر القرآن، وأما سكوت الأب عن ابنته فدليل على إضائه لفعلها، فتخرج دون حكم بمرور مدة من الزمان يحصل فيه الاختبار؛ وتقديره موكل إلى اجتهد الولي، وفي ذلك تفصيل طويل، واختلاف كثير موضع كُتِبَ المسائل. والمقصود منه أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِنْ أَسْنَمُوا مِنْهُمْ فُتْلًا﴾، فتعين اعتبار إيناس الرشد؛ ولكن يختلف إيناسه بحسب اختلاف حال الراشد فاعرفه، وركبه عليه، واجتنب التحكم الذي لا دليل عليه.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿فَادْفَعُوا﴾: دَفَعَ الْمَالُ إِلَى الْيَتِيمِ يَكُونُ بَوَاجِهُنَّ:

أحدهما: إيناس الرشد. والثاني: بلوغ الحلم.

فإن وُجِدَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ لَمْ يَجْزِ تَسْلِيمُ الْمَالِ إِلَيْهِ، كَذَلِكَ نَصُّ الْآيَةِ؛ وَهِيَ رَوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ وَابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ فِي الْآيَةِ: أَنَّهُ إِذَا احْتَلَمَ الْغُلَامُ أَوْ حَاضَتْ الْجَارِيَةُ وَلَمْ يُؤَسَّ مِنْ الرِّشْدِ فَإِنَّهُ لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَالُهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ فِيهِ بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ وَلَا هِبَةٌ وَلَا عِنَقٌ حَتَّى يُؤَسَّ مِنْ الرِّشْدِ، وَلَوْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالُهُ ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالُهُ لَمْ يَنْفِذْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهُ.

**المسألة السابعة:** حقيقة الرشد: فيه ثلاثة أقوال: الأول: صلاح الدين والدنيا، والطاعة لله، وضبط المال؛ وبه قال الحسن والشافعي. الثاني: إصلاح الدنيا والمعرفة بوجوه أخذ المال والإعطاء والحفظ له عن التبذير؛ قاله مالك. الثالث: بلوغ خمس وعشرين سنة؛ قاله أبو حنيفة<sup>(١)</sup>.

(١) جاء في «المغني» ٦/ ٥٩٤-٦٠١ في شرح المسألة «ومن أونس منه رشد، دفع إليه ماله، إذا كان قد بلغ» قال الإمام الموفق: الكلام في هذه المسألة في ثلاثة فصول: أحدها: في وجوب دفع المال إلى المحجور عليه إذا رشد وبلغ، وليس فيه اختلاف، قال ابن المنذر: اتفقوا على ذلك..

الفصل الثاني: لا يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَالُهُ قَبْلَ وَجُودِ الْأَمْرَيْنِ: الْبُلُوغِ وَالرِّشْدِ، وَلَوْ صَارَ شَيْخاً. قال ابن المنذر: أكثر علماء الأمصار من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر، يرون الحجر على كل مضيع لماله صغيراً كان أو كبيراً. وبه قال مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد. وقال أبو حنيفة: لا يُدْفَعُ مَالُهُ إِلَيْهِ قَبْلَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً، وَإِنْ تَصَرَّفَ، نَفَذَ تَصَرُّفَهُ، فَإِذَا بَلَغَ خَمْساً وَعَشْرِينَ سَنَةً، فُكِّ عَنْهُ الْحَجَرُ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ مَالُهُ، وَلَا يَحْجَرُ =

وعول الشافعي على أنه لا يُوثق على دينه فكيف يؤتمن على ماله، كما أن الفاسق لما لم يوثق على صدق مقالته لم تجز شهادته. قلنا له: العيان يرد هذا، فإننا نشاهد المتهتك في المعاصي حافظاً لماله، فإن غرض الحفظين مختلف؛ أما غرض الدين فخوف الله سبحانه، وأما غرض الدنيا فخوف فوات الحوائج والمقاصد وحرمان اللذات التي تُنال به؛ ويخالف هذا الفاسق؛ فإن قبول الشهادة مرتبة والفاسق محطوط المنزلة شرعاً.

وعول أبو حنيفة على أن من بلغ خمساً وعشرين سنة صلح أن يكون جدّاً فيقبح أن يحجر عليه في ماله. قلنا: هذا ضعيف لأنه إذا كان جدّاً ولم يكن ذا جدّ فماذا ينفعه جد النسب وجدّ البخت فائت؟ وقد قال ابن عباس: إن الرجل ليلبغ خمساً وعشرين سنة لتثبت لحيته ليشيب، وهو ضعيف الأخذ لنفسه ضعيف الإعطاء. وقد قال الشافعي: رأيت جدّة لها إحدى وعشرون سنة، ولعل ذلك في النساء أقرب منه في الرجال.

**المسألة الثامنة:** إذا سلم المال إليه بوجه الرشد، ثم عاد إلى السفه بظهور تبذير وقلة تدبير عاد عليه الحجر. وقال أبو حنيفة: لا يعود؛ لأنه بالغ عاقل بدليل جواز إقراره في الحد والقصاص.

ودليلاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥].

وقال: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾<sup>(١)</sup>، ولم يفرق بين أن يكون محجوراً سفيهاً أو يطرأ ذلك عليه بعد الإطلاق.

ويعضد هذا ما روي: أن عبد الله بن جعفر اشترى ضيعة بستين ألفاً، فقال عثمان: ما يسرني أنها لي بتغلي، وقال لعلّي: ألا تأخذ علي ابن أخيك وتحجر عليه ففعل كذا. فجاء علي إلى عثمان ليحجر عليه، فقال الزبير: أنا شريكه، فقال عثمان: كيف أحجر على رجل شريكه الزبير، رواه الدارقطني. فهذان خليفان قد نظرا في هذا وعزما على فعله لولا ظهور السداد بعد ذلك فيه.

= عليه كالرشيد. ولنا قول الله تعالى ﴿وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم﴾ علق الدفع على شرطين، والحكم المعلق على شرطين، لا يثبت بدونهما، وقال الله تعالى ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم﴾ أي أموالهم...

الفصل الثالث: في البلوغ: ويحصل في حق الغلام والجارية بأحد ثلاثة أشياء. وفي حق الجارية بشيئين يختصان بها. أما الثلاثة المشتركة بين الذكر والأنثى: فأولها خروج المني. كيفما خرج. والثاني: الإنبات: وهو أن ينبت الشعر الخشن حول ذكر الرجل أو فرج المرأة. الذي استحق أخذه بالموس، وأما الزغب الضعيف، فلا اعتبار به. وبهذا قال مالك والشافعي في قول. وقال أبو حنيفة: لا اعتبار به - أي الشعر - . والثالث: السن: فإن البلوغ به في الغلام والجارية بخمس عشرة سنة. وبهذا قال الأوزاعي والشافعي وأبو يوسف ومحمد. وقال داود: لا حد للبلوغ في السن، وهذا قول مالك، وقال أصحابه: سبع عشرة سنة، أو ثماني عشرة، وروي عن أبي حنيفة روايتان في الغلام: إحداهما سبع عشرة، والثانية: ثمان عشرة، والجارية: سبع عشرة بكل حال، وتختص الجارية: بالحيض، والحمل، وكلاهما علم على البلوغ لا نعلم بذلك خلافاً اهـ ملخصاً.

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَوْلِيائِهِمْ أَنْ يَكْبُرُوا﴾: إسرافاً: يعني مجاوزةً من أموالكم التي تنبغي لكم إلى ما لا يحلّ لكم من أموالهم. والإسراف: مجاوزة الحد المباح إلى المحظور. وبداراً: يعني مُبادرة أن يكبروا، واستباقاً لمعرفتهم لمصالحهم، واستئثاراً عليهم بأموالهم.

**المسألة العاشرة:** قال علماؤنا: لما لم يكن لهم عملٌ في أموالهم وقُبِضَتْ عنها أيديهم لم يكن لهم فيها قولٌ، ولا نَفَذَ لهم فيها عَقْدٌ ولا عَهْدٌ، فلا يجوز فيها بيعهم ولا نذرهم؛ لأنَّ العلة التي لأجلها قُبِضَتْ أيديهم عنها الصيانة لها عن تبذيرهم والحِفْظُ لها إلى وقت معرفتهم وتبصُّرهم؛ فلو جاز لهم فيها بَيْعٌ أو هبة أو عهد لبطلت فائدة المنع لهم عنها، وسقط مقصودُ حِفْظِها عليهم.

فأما ما كان في أيديهم من زوجة أو أم ولد تمكَّنوا منهما فكلأهم نافذٌ فيهما، وينفذ طلاق الزوجة وعِثْقُ أم الولد عليهم؛ لأنهم تمكَّنوا من ذلك فعلاً فينفذ القولُ فيهما شرعاً. وهذه نكتةٌ بديعة في الحجة لإنفاذِ الطلاق والعِثْقِ.

**المسألة الحادية عشرة:** إذا كان الاختيارُ إلى بلوغ النكاح في الحرة، وقلنا: إنه في ذات الأب ستة أو سبعة، وفي اليتيمة ستة فما عَمِلْنَا في أثناء الستة أو السبعة محمول على الردِّ وما كان من العمل بعده محمول على الجواز.

وقال بعضُ علمائنا: ما عملت في الستة والسبعة محمول على الردِّ، إلّا أن يتيين فيه السداد، وما عملت بعد ذلك محمولٌ على الإمضاء حتى يتيين فيه السفَه.

ولقد وقعت هذه المسألة في زماننا في محجورة أرادت نَحْلَةَ ابنتها بمالٍ لا تُنْكَحَ إلّا به، فقال بعضهم: لا يجوز فعل المحجور، وقلنا نحن: يجوز؛ لأنَّ إيناس الرشد إنما يكون بمثل هذا؛ ومَنْ نظر لولده واهتبل<sup>(١)</sup> به فهو في غاية السداد والرشد له ولنفسه، فوفق الله متولي الحكم يومئذ وأمضى النَحْلَةَ على ما أفتيناه.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْعِفْ﴾: اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال: الأول: أنه لا يأكلُ من مال اليتيم شيئاً بحال، وهذه الرخصة في قوله سبحانه: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ منسوخة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾<sup>(٢)</sup> واختاره زيد بن أسلم، واحتجَّ به. الثاني: أنَّ المرادَ به اليتيم، وإذا كان فقيراً أنفق عليه وإليه بقدر فقره من مال اليتيم، وإن كان غنياً أنفق عليه بقدر غناه، ولم يكن للولي فيه شيء. الثالث: أنَّ المراد به الولي إن كان غنياً عفاً، وإن كان فقيراً أكل بالمعروف. الرابع: أنَّ المعروف شُرْبُه اللبن وركوبه الظهر غير مُضِرٍّ بنسَل ولا ناهكٍ في حَلْبٍ.

قال ابن العربي: أما مَنْ قال: إنه منسوخ فهو بعيدٌ، لا أرضاه؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وهو الجائز الحسن؛ وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ فكيف ينسخُ الظلم

(١) أي قام بشأنه ودبّر أموره.

(٢) سورة النساء: ١٠.

المعروف؟ بل هو تأكيد له في التجويز؛ لأنه خارج عنه مغاير له؛ وإذا كان المباح غير المحظور لم يصح دعوى نسخ فيه؛ وهذا أثبت من الإطنا ب.

وأما من قال: إن المراد به اليتيم فلا يصح لوجهين:

أحدهما: أن الخطاب لا يصلح أن يكون له؛ لأنه غير مكلف ولا مأمور بشيء من ذلك.

الثاني: أنه إن كان غنياً أو فقيراً إنما يأكل بالمعروف؛ فسقط هذا.

وأما من قال: إن الولي إن كان غنياً عفا وإن كان فقيراً أكل فهو قول عمر؛ روي عنه أنه قال: إنما أنا في بيت المال كولي اليتيم إن استغنييت تركت، وإن احتججت أكلت<sup>(١)</sup> وبه أقول<sup>(٢)</sup>.

وأما استثناء اللبن، ومثله التمر، فهو على قول مالك؛ لقول ابن عباس: اشرب غير مضر بنسئل ولا ناهيك للحلب؛ ولأن شرب اللبن من الضرع؛ وأكل التمر من الجدوع أمر متعارف بين الخلق متسامح فيه. فإن أكل هل يقضي؟ اختلف الناس فيه؛ فروي عن عمر أنه قال: إن أكلت قضيت. واختلف في ذلك قول عكرمة؛ وهو قول عبدة السلماني وأبي العالية، وهو أحد قولي ابن عباس.

فأما من نفى القضاء فاحتج بأن الأكل له، كما أن النظر عليه؛ فجرى مجرى الأجرة.

وأما من يرى القضاء فاحتج بقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفْ﴾ فمنع منه، فإن فعل قضى. ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف، أي بقدر الحاجة، ويقضي كما يقضي المضطر إلى المال في المخصصة. قال عبدة السلماني، في قول الله سبحانه: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾: ذلك دليل على وجوب القضاء على من أكل. المعنى: فإذا ردذتم ما أكلتم فأشهدوا إذا غرمتم، وسيأتي الكلام على هذا إن شاء الله.

والصحيح أنه لا يقضي؛ لأن النظر له؛ فيتعين به الأكل بالمعروف، والمعروف هو حق النظر؛ وقد قال أبو حنيفة: يقارض في مال اليتيم ويأكل حظّه من الربح، فكذلك يأخذ من صميم المال بمقدار النظر؛ هذا إذا كان فقيراً؛ أما إذا كان غنياً فلا يأخذ شيئاً؛ لأن الله سبحانه أمره بالعفة والكف عنه.

فإن قيل: فقول عمر: «أنا كولي اليتيم إن استغنييت تركت»<sup>(٣)</sup> أليس يجوز للغني الأكل من بيت المال؟ كذلك يجوز للوصي إن كان غنياً الأكل من مال اليتيم؟ قلنا عنه جوابان: أحدهما: أن قول عمر: أنا كولي اليتيم إن استغنييت... دليل على أن الخليفة ليس كالوصي، ولكن عمر بورعه جعل نفسه كالوصي.

الثاني: أن الذي يأكله الخلفاء والولاة والفقهاء ليس بأجرة، وإنما هو حق جعله الله لهم لنالهم ومُنْتَابِهِمْ؛ وإلا فالذي يفعلونه فرض عليهم، فكيف تجب الأجرة لهم؛ وهو فرض عليهم، والفرضية

(١) أخرجه الطبري ٨٥٩٩ عن حارثة بن مضرب عن عمر، ورجاله ثقات كلهم. وكرره ٨٦٤٣ عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر و٨٦٤٢ من وجوه عن عمر.

(٢) لفظ «وبه أقول» إنما هو من كلام ابن العربي رحمه الله.

(٣) تقدم آنفاً.

تنفي الأجرة، لا سيما إذا كان عملاً غير معيّن كعمل الخلفاء والقضاة والمُفتين والسعاة والمعلمين، والله أعلم.

**المسألة الثالثة عشرة:** مَنْ هو المخاطب بهذا كله؟ قال علماؤنا: كان الأيتام في ذلك الزمان على قسمين: [الأول]<sup>(١)</sup>: يتيم معهود به، كقول سعد: هو ابنُ أخِي عُهد إليّ فيه. الثاني: مكفول بقرابة أو جوار.

وعند المالكية أنّ الكافل له ناظر كما لو وصى إليه الأب، إلا أنّ الكافل ناظر في حفظ الموجود، والمعهود إليه قائم مقام الأب في التصرف المطلق؛ فإن كان اليتيم عريّاً عن كافل ووصيّ فالمخاطبُ وليّ الأولياء، وهو السلطان؛ فهو وليّ مَنْ لا وليّ له، وهو وليّ على الأولياء، فصار تقدير الآية: يا مَنْ إليه يتيم بكفالة أو عهد أو ولاية عامة، افعلْ كذا.

**المسألة الرابعة عشرة:** قال علماؤنا: في قوله تعالى: ﴿وَأَتْلُواْ لِّيَتِيْمٍ﴾ دليلٌ على أنّ اللوصيّ والكافل أن يحفظَ الصبيّ في بدنه وماله؛ إذ لا يصحُّ الابتلاء إلا بذلك، فالمالُ يحفظه بضبطه والبدن يحفظه بأدبه.

[٣٩١] وروي أنّ رجلاً قال للنبي ﷺ: إنّ في جِجري يتيماً آكلُ من ماله؟ قال: «نعم، غير متائل مالا ولا وافي مالك بماله». قال: يا رسول الله، أفأضربه؟ قال: «ما كنت ضارباً منه ولدك».

وهذا وإن لم يثبت مسنداً<sup>(٢)</sup> فليس يجد عنه أحدٌ مُلتحداً؛ لأنّ المقصود الإصلاح، وإصلاح

[٣٩١] صدره جيد. أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» ٥١٩ وابن المبارك في «البر والصلة» ٢١١ والطبري ٨٦٥٠ والبيهقي ٢٨٥/٦ كلهم عن الحسن العرني مرسلًا، ووصله الثعلبي بذكر ابن عباس كما في «تخريج الكشاف» ٤٧٥/١، ولا يصح، فالثعلبي يروي عن الكذابين والمتروكين، ولا يحتج بما ينفرد به. - وله شاهد من حديث جابر: أخرجه ابن حبان ٤٢٤٤ والطبراني في «الصغير» ٢٤٤ كلاهما عن معلى بن مهدي عن جعفر بن سليمان عن صالح بن رستم عن عمرو بن دينار عن جابر بنحو المتقدم، وإسناده لين، معلى بن مهدي فيه ضعف ومثله صالح بن رستم، وقد تبع معلى عند أبي نعيم ٣٥١/٣ وابن عدي ٧٢/٤، وقال ابن عدي في صالح بن رستم: هو عندي لا بأس به، ولم أر له حديث منكراً جداً. وقال أبو نعيم: تفرد به، وهو من ثقات البصريين. ولصدره شاهد - أي دون ذكر الضرب - أخرجه أبو داود ٢٨٧٢ والنسائي ٦/٢٥٦ وابن ماجه ٢٧١٨ وأحمد ٨٦/٢ - ٢١٥ وابن الجارود ٩٥٢ والبيهقي ٢٨٤/٦ والبخاري في «التفسير» ٥١٨ - بترقيمي - و«شرح السنة» ٢١٩٨ من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، وإسناده حسن للاختلاف المعروف في عمرو عن آبائه، والإسناد إليه صحيح، وقال عنه الحافظ في «الفتح» ٢٤١/٨: إسناده قوي. وله شاهد من مرسل قتادة أخرجه الطبري ٨٦٤٠، وبهذا يتبين أن صدر الحديث قوي بشواهد وطرقه، وأما عجزه ففيه ضعف، والله أعلم، وانظر «تفسير البغوي» ٥١٨ بتخريجي، والله الموفق.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) إن كان مراد المصنف الحديث بتمامه، فكلامه متجه، وأما إن أراد أنه لا يثبت حتى صدره، فليس كذلك كما تقدم، والله أعلم.

البدن أؤكد من إصلاح المال؛ والدليل عليه أنه يعلمه الصلاة، ويضربه عليها، ويكفه عن الحرام بالكهر والقهر.

**المسألة الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾:

قال علماؤنا: أمر الله تعالى بالإشهاد تنبيهاً على التحصين وإرشاداً إلى نكتة بديعة؛ وهي أن كل مال قبض على وجه الأمانة بإشهاد لا يبرأ منه إلا بإشهاد على دفعه؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾، وهو عنده أمانة، فلو ضاع قبل قبضه، فإذا قال دفعْتُ لم يقبل إلا بالإشهاد؛ لأن الضياع لا يمكنه إقامة البينة عليه وقت ضياعه، فلا يكلف ما لا سبيل إليه؛ والبينة يقدر أن يقيمها حال الدفع فتفريطه فيها موجب عليه الضمان.

وقال علماؤنا في الوديعة مثله، وهي عندنا محمولة ونظيرة له.

وخالف في ذلك أبو حنيفة والشافعي وقالوا: إنها أمانة؛ فكان القول قوله.

قلنا: لو رضي أمانته بالرد ما كتب عليه الشهادة بالعقد.

**الآية السابعة:** قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرٌ نَّصِيبًا مَّقْرُوصًا﴾ [الآية: ٧]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: قال قتادة: كان أهل الجاهلية يمنعون النساء الميراث ويخصون به الرجال، حتى كان الرجل منهم إذا مات وترك ذرية ضعافاً وقرابة كباراً استبدَّ بالمال القرابة الكبار.

[٣٩٢] وقد روي: أن رجلاً من الأنصار مات وترك ولداً أصغر وأخاً كبيراً، فاستبدَّ بماله، فرفع أمره إلى النبي ﷺ، فقال له العم: يا رسول الله، إن الولد صغير لا يركب ولا يكسب، فنزلت الآية. وكان هذا من الجاهلية تصرفاً بجهل عظيم؛ فإن الورثة الصغار الضعاف كانوا أحقَّ بالمال من القوي، فعكسوا الحكم وأبطلوا الحكمة؛ فضلوا بأهوائهم وأخطأوا في آرائهم.

**المسألة الثانية:** في هذه الآية ثلاث فوائد: إحداها: بيان علة الميراث، وهي القرابة. الثانية: عموم القرابة كيفما تصرفت من قُرب أو بُعْد. الثالثة: إجمال النصيب المفروض؛ فبين الله سبحانه وتعالى في آية الموارث خصوص القرابة ومقدار النصيب، وكان نزول هذه الآية توطئة للحكم وإبطالاً لذلك الرأي الفاسد، حتى وقع البيان الشافي بعد ذلك على سيرة الله وسنته في إبطال آرائهم وسنتهم.

**المسألة الثالثة:** قوله سبحانه وتعالى: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرٌ نَّصِيبًا مَّقْرُوصًا﴾: كان أشياخنا قد اختلفوا

[٣٩٢] ذكره الواحدي في «الأسباب» ٢٩٥ والبغوي في «التفسير» ٥٢٠ - بترقيمي - كلاهما بدون إسناد بأتم منه. وله شاهد من مرسل عكرمة أخرجه الطبري ٨٦٥٨، وأصله شاهد من حديث جابر، أخرجه أبو داود ٢٨٩١ و٢٨٩٢ وإسناده غير قوي لأجل عبدالله بن محمد بن عجيل، لكن يتأيد بالمرسل المتقدم، وانظر «تفسير البغوي» ٥٢٠ بتخريجي، والله الموفق.



عن مالك في قِسْمَةِ المتروك على الفرائض إذا كان فيه تغيير عن حاله كالحمام وبدل الزيتون والدار التي تبطل منافعتها بإبراز أقل السهام منها؛ فكان ابن كنانة يرى ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾؛ وكان ابن القاسم يروي عنه أنَّ ذلك لا يحوز؛ لما فيه من المضاربة؛ وقد نفى الله سبحانه وتعالى المضاربة بقوله سبحانه: ﴿غَيْرَ مُضَارَّةٍ﴾<sup>(١)</sup>.

[٣٩٣] وأكد النبي ﷺ ذلك بقوله: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ».

[٣٩٣] جيد. ورد عن جماعة من الصحابة:

الأول: حديث عبادة بن الصامت: أخرجه ابن ماجه ٢٣٤٠ وأحمد ٥/ ٣٢٦- ٣٢٧ وأبو نعيم في «أخبار أصفهان» ٣٤٤/١ والبيهقي ١٥٧/٦ و١٣٣/١٠ كلهم عن إسحق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن عبادة مرفوعاً، وإسناده ضعيف له علتان: جهالة إسحق هذا، وانقطاعه، فإنه لم يدرك جده عبادة. وأعله البوصيري في «الزوائد»: رجاله ثقات إلا أنه منقطع.

الثاني: حديث ابن عباس: أخرجه ابن ماجه ٢٣٤١ وأحمد ١/ ٣١٣ والطبراني ١١٨٠٦ كلهم عن جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس، وهذا إسناد ساقط، جابر الجعفي متروك. وقال البوصيري في الزوائد: أنهم. وتابعه داود بن حصين عند الدارقطني ٢٢٨/٤ والطبراني ١١٥٧٥ والخطيب في «الموضح» ٢/ ٥٢- ٥٣، ورجاله ثقات إلا أن داود بن حصين ثقة إلا في عكرمة كما في «التقريب». وتابعهما سماك على عكرمة عند ابن أبي شيبة كما في «نصب الراية» ٤/ ٣٨٤- ٣٨٥، وسماك ضعيف أيضاً في عكرمة.

- الثالث: حديث أبي سعيد: أخرجه الدارقطني ٢٢٨/٤ والحاكم ٥٧/٢ والبيهقي ٦٩/٦ من طريق عثمان بن محمد عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد. وإسناده ضعيف لضعف عثمان بن محمد، ومع ذلك صححه الحاكم على شرط مسلم! وسكت الذهبي! مع أن مسلماً ما روى له، وقد ذكره الذهبي في «الميزان» ونقل عن عبدالحق قوله: الغالب على حديثه الوهم. وقد رواه مالك ٧٤٥/٢ والبيهقي ٧٠/ ١٥٧ عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مرسلًا، وهو مرسل قوي.

- الرابع: حديث أبي هريرة: أخرجه الدارقطني ٢٢٨/٤ عن أبي بكر بن عياش عن ابن عطاء - وهو يعقوب بن عطاء بن رباح - عن أبيه عن أبي هريرة، وإسناده ضعيف لضعف يعقوب بن عطاء. وأعله الزيلعي رحمه الله ٤/ ٣٨٥ بأن ابن عياش مختلف فيه.

- الخامس: حديث جابر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٥١٨٩ وإسناده ضعيف. ابن إسحق مدلس، وقد عنعن، وبذلك أعله الهيثمي في «المجمع» ٦٥٣٦.

- السادس: حديث عائشة: أخرجه الدارقطني ٢٢٧/٤ وإسناده ضعيف جداً، فيه الواقدي متروك. وورد من وجه آخر عند الطبراني في «الأوسط» ٢٧٠ وإسناده ضعيف جداً، فيه أحمد بن رشدين، وهو متروك، وقال الهيثمي ٦٥٣٧: قال ابن عدي: كذبوه، وأخرجه الطبراني ١٠٣٧ من وجه آخر، وفيه أبو بكر بن أبي سيرة، وهو متهم بالوضع.

- السابع: حديث ثعلبة بن أبي مالك: أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٣٨٧، وفيه إسحق بن إبراهيم الصواف، لينه الحافظ في «التقريب».

- الثامن: حديث أبي صرمة: أخرجه أبو داود ٣٦٣٥ وابن ماجه ٢٣٣٢ وأحمد ٤٥٣/٣ والبيهقي ٧٠/ ٦ عن لؤلؤة عن أبي صرمة، وإسناده لين، لؤلؤة هذه مقبولة، كما في «التقريب» وكرره البيهقي ١٣٣/١٠ عن

وهذا بعيد؛ فإنه ليس في الآية تعرضٌ للقسمة؛ وإنما اقتضت الآية وجوباً لحظاً والنصيب في التركة قليلاً كان أو كثيراً؛ فقال سبحانه وتعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾، وهذا ظاهرٌ جداً؛ فأما إبراز ذلك النصيب فإنما يؤخذ من دليل آخر؛ وذلك أن الوارث يقول: قد وجب لي نصيبٌ بقول الله سبحانه فمكتوني منه. فيقول له شريكه: أما تمكينك على الاختصاص فلا يمكن؛ لأنه يؤدي إلى ضرر بيني وبينك من إفساد المال وتغيير الهيئة وتنقيص القيمة، فيقع الترجيح. والأظهر سقوطُ القسمة فيما يبطل المنفعة ويُنقص القيمة.

**الآية الثامنة:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الآية: ٨]. في هذه الآية ثلاثة أقوال:

- الأول: أنها منسوخة؛ قاله سعيد وقتادة، وهو أحد قولي ابن عباس.
- الثاني: أنها محكمة، والمعنى فيها الإرضاخ للقرابة الذين لا يرثون إذا كان المال وافرًا، والإعتذار إليهم إن كان المال قليلاً، ويكون هذا على هذا الترتيب بياناً لتخصيص قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾<sup>(١)</sup>؛ وأنه في بعض الورثة غير معين؛ فيكون تخصيصاً غير معين، ثم يتعين في آية الموارث. وهذا ترتيبٌ بديع؛ لأنه عمومٌ ثم تخصيصٌ ثم تعيين.
- الثالث: أنها نازلة في الوصية يُوصي الميت لهؤلاء على اختلافٍ في نقل الوصية لا معنى لها. وأكثر أقوال المفسرين أضغاث<sup>(٢)</sup> وأثار ضعاف.
- والصحيح أنها مبيّنة استحقاق الورثة لنصيبهم، واستحباب المشاركة لمن لا نصيب له منهم بأن يُسهم لهم من التركة ويذكر لهم من القول ما يؤنسهم وتطيب به نفوسهم.
- وهذا محمول على الندب من وجهين:
- أحدهما: أنه لو كان فرضاً لكان ذلك استحقاقاً في التركة ومشاركةً في الميراث لأحد الجهتين معلوم وللآخر مجهول؛ وذلك مناقضٌ للحكمة وإفسادٌ لوجه التكليف.
- الثاني: أن المقصود من ذلك الصلة، ولو كان فرضاً يستحقونه لتنازعا منازعة القطيعة.

**الآية التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَلْيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا

يحيى بن سعيد عن مولاة له عن ابن صرمة، ولم يسمها في هذه الرواية. وهي هي.

وله شاهد موقوف، أخرجه أبو داود في «المراسيل» ٣٦٧ عن واسع بن حبان عن أبي لبابة موقوفاً، وله قصة، وفيه إرسال بينهما، والحديث حسنه النووي في «الأربعين»، وهو حديث حسن صحيح بمجموع طرقه وشواهد، وانظر «فتح القدير» لابن الهمام ٣٠٥/٧ و«العدة شرح العمد» ص ٣٣٣، وكلاهما بتخريجي، والله الموفق، وانظر أيضاً «نصب الراية» ٤/ ٣٨٤-٣٨٦.

اللَّهُ وَلَيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿[الآية : ٩]﴾. اختلف علماؤنا فيها على أربعة أقوال :

- الأول : أنه نَهَى لمن حضر عند الموت عن الترغيب له بالوصية حتى يخرج إلى الإسراف المضير بالورثة.

الثاني : أنه نَهَى للميت عن الإعطاء في الوصية للمساكين والضعفاء .

الثالث : أنه نَهَى لمن حضر عند الميت عن ترغيبه في الزيادة على الثلث .

الرابع : أنَّ الآية راجعة إلى ما سبق من ذكر اليتامى وأموالهم وأولياتهم، فذكروا بالنظر في مصلحتهم والعمل بما كان يرضيهم أن يُعْمَلَ مع ذرياتهم الضعفاء وورثتهم .

والصحيح أنَّ الآية عامة في كل ضَرَرٍ يعودُ عليهم بأي وجهٍ كان على ذرية المتكلم، فلا يقول إلا ما يريد أن يقال فيه وله .

**الآية العاشرة :** قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِنْهُ حَظٌّ الْاُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اَثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَرَرَّتْهُ أَوَّاهٌ فَلِأَبِيهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يَوْصِي بِهَا أَوْ دِينٍ مَّا بَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿[الآية : ١١]﴾ .

اعلموا - علمكم الله - أنَّ هذه الآية ركنٌ من أركان الدين، وعمدة من عمُد الأحكام، وأُمٌّ من أمهات الآيات : فَإِنَّ الفرائضَ عظيمةُ القَدَرِ حتى أنها ثلث العلم .

[٣٩٤] وقد قال ﷺ : «العلم ثلاث : آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة» .

وكان جلُّ علماء الصحابة وعظم مناظرتهم، ولكن الخلق ضيَّعوه، وانتقلوا منه إلى الإجازات والسلم والبيوع الفاسدة والتدليس، إمَّا لدين ناقص، أو علم قاصر، أو غرض في طلب الدنيا ظاهر، وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون . ولو لم يكن من فضل الفرائض والكلام عليها إلا أنها تبَّهت منكري القياس وتخزي مُبْطِلِي النظر في إلحاق النضير بالنضير . فَإِنَّ عامة مسائلها إنما هي مبنية على ذلك؛ إذ النصوص لم تستوف فيها، ولا أحاطت بنوازلهما، وسترى ذلك فيها إن شاء الله . وقد روى مطرف عن مالك قال : قال عبد الله بن مسعود : مَنْ لم يتعلم الفرائض والحج والطلاق فَبِمَ يُفْضَلُ أهل

-----

[٣٩٤] ضعيف - أخرجه أبو داود ٢٨٨٥ وابن ماجه ٥٤ والحاكم ٣٣٢/٤ والدارقطني ٦٨/٤ والبيهقي ٢٠٨/٦ والدليمي ٤١٩٧ كلهم من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، وإسناده ضعيف لضعف عبدالرحمن الأفريقي، سكت عليه الحاكم، وحكم الذهبي بضعفه . وقال الآبادي في «التعليق المغني» : قال أحمد عن الأفريقي : ليس بشيء . وقال المناوي في «فيض القدير» ٥٧٠٩ : قال النووي في «المهذب» وتبعه الزركشي : عبدالرحمن الأفريقي ضعيف . وكذا ضعف الحافظ في «التقريب» الأفريقي هذا . وورد موقوفاً لكن على ابن عمر بنحوه، أخرجه الطبراني في «الأوسط» ١٠٠٥، وهو أصح من المرفوع، والله أعلم، وانظر «تفسير القرطبي» ٢٠٣٩ بتخريجي، والله أعلم .

البادية؟ وقال وهب، عن مالك: كنت أسمع ربيعة يقول: مَنْ تعلّم الفرائض من غير علم بها من القرآن ما أسرع ما ينساها. قال مالك: وصدق. وقد أطلنا فيها النفس في مسائل الخلاف؛ فأما الآن فإننا نُشير إلى نكت تتعلق بالفاظ الكتاب، وفيها ست عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** في المخاطب بها، وعلى مَنْ يعود الضمير؟: وببائنه أن الخطاب عام في الموتى الموروثن، والخلفاء الحاكمين، وجميع المسلمين؛ أما تناولها للموتى فليعلموا المستحقين لميراثهم بعدهم فلا يخالفوه بعقد ولا عهد؛ وفي ذلك آثار كثيرة عن النبي ﷺ أمهاتها ثلاثة أحاديث:

[٣٩٥] الحديث الأول: حديث سعد في الصحيح: عাদني رسول الله ﷺ عام حجة الوداع في مرض اشتد بي، فقلت: يا رسول الله؛ أنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي؛ أفأتصدق بمالي كله؟ قال: «لا». قلت: فالثلاثان؟ قال: «لا». قلت: فالسُّطر؟ قال: «لا». الثالث. والثالث كثير؛ إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عائلة يتكففون الناس.

[٣٩٦] الثاني: ما ثبت في الصحيح، قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ - وقد سُئِلَ: أي الصدقة أفضل؟ قال: «أن تصدق وأنت صحيحٌ شحيح، تأمل الغنى وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان كذا».

الثالث: ما روى مالك، عن عائشة أن أبا بكر الصديق قال لها في مرض موته: إني كنت نَحَلْتُكَ جاذ<sup>(١)</sup> عشرين وسقاً من تمر، فلو كنت جدديته<sup>(٢)</sup> [واحتزنيه]<sup>(٣)</sup> لكان لك، وإنما هو اليوم مالٌ الوارث<sup>(٤)</sup>.

فبين الله سبحانه أن المرء أحق بماله في حياته، فإذا وُجد أحد سببي زواله - وهو المَرَض - قبل

[٣٩٥] صحيح.. أخرجه البخاري ٥٦ و٢٧٤٢ و٢٧٤٤ و٣٩٣٦ و٥٦٥٩ ومسلم ١٦٢٨ وأبو داود ٢٨٦٤ والترمذي ٢١١٦ والنسائي ٦/ ٢٤١-٢٤٢ وابن ماجه ٢٧٠٨ والشافعي ١٣٨٣ والطيالسي ١٩٥ والحميدي ٦٦ وعبدالرزاق ١٦٣٥٨ و١٦٣٥٩ وأحمد ١/ ١٧٢-١٧٣ و١٨٤ والطحاوي ٤/ ٣٧٩ وابن حبان ٤٢٤٩ وابن الجارود ٩٤٧ والبيهقي ٦/ ٢٦٩ والبغوي ١٤٥٨ كلهم من حديث سعد بن أبي وقاص.

[٣٩٦] صحيح. أخرجه البخاري ١٤١٩ و٢٧٤٨ ومسلم ١٠٣٢ وأبو داود ٢٨٦٥ والنسائي ٥/ ٨٦ وابن ماجه ٢٧٠٦ وأحمد ٢/ ٢٣١-٤١٥ و٤٤٧ وابن خزيمة ٢٤٥٤ وابن حبان ٣٣١٢ والبيهقي ٤/ ١٨٩-١٩٠ والبغوي في شرح السنة ١٦٧١ كلهم من حديث أبي هريرة.

(١) الجاذ هنا: بمعنى المجدود. أي مقدار ما يجذ منه. وجذ: قطع.

(٢) في النسخ «جددته» والتصويب عن الموطأ وسنن البيهقي.

(٣) زيادة عن الموطأ والسنن.

(٤) موقوف صحيح. أخرجه مالك ٢/ ٧٥٢، ومن طريقه البيهقي ٦/ ١٧٠ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها بزيادة: وإنما هو أخواك وأختاك، فاقسموه على كتاب الله. قالت عائشة: فقلت يا أبت، والله لو كان كذا وكذا لتركته، إنما هي أسماء، فمن الأخرى، فقال أبو بكر: ذو بطن من خارجة. أراها جارية. اهـ وهذه اللفظة الأخيرة من كلام أحد الرواة. وإسناده صحيح كالشمس.

وجود الثاني، وهو الموت - مُنِعَ من ثلثي ماله، وَحُجِرَ عليه تفويته لتعلق حقِّ الوارث به، فعهد الله سبحانه بذلك إليه، ووَصَّى به ليعلمه فيعمل به؛ ووجوب الحكم المعلق على سببين بأحد سببيه ثابت معلوم في الفقه؛ لجواز إخراج الكفَّارة بعد اليمين، وقبل الحنث، وبعد الخروج، وقبل الموت في القتل، وكذلك صحَّ سقوطُ الشفعة بوجود الاشتراك في المال قبل البيع.

وأما تناوله للخلفاء الحاكمين فليقتضوا به على مَنْ نازع في ذلك من المتخاصمين.

وأما تناوله لكافة المسلمين فليكونوا به عالمين، ولمَنْ جهله مبينين، وعلى مَنْ خالفه منكرين؛ وهذا فرضٌ يعُمُّ الخلق أجمعين، وهو فَرْغٌ غريب من تناول الخطاب للمخاطبين، فافهموه واعملوا به وحافظوا عليه واحفظوه، والله المستعان.

**المسألة الثانية: في سبب نزولها:** وفي ذلك أربعة أقوال<sup>(١)</sup>:

الأول: أنَّ أهل الجاهلية كانوا لا يورثون الضعفاء من الغلمان ولا الجواري، فأنزل الله تعالى ذلك، وبَيَّنَّ حُكْمَهُ وردَّ قولهم.

الثاني: قال ابن عباس: كان الميراث للولد، وكانت الوصية للوالدين والأقرباء؛ فردَّ الله ذلك وبَيَّنَّ الموارث<sup>(٢)</sup>، رواه في الصحيح.

[٣٩٧] الثالث: أنَّ عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو مقارب الحديث عندهم، رَوَى عن

-----

[٣٩٧] لم أره بهذا التمام. وقد رأيته منتزعا من ثلاثة أحاديث أما الأول وذكر البشارة بالجنة، فقد أخرجه أحمد ٣/ ٣٣١ ح ١٤١٤٠ و١٤٦٤٧ والطبراني في «الأوسط» ٦٩٩٨ من طرق عن عبدالله بن محمد بن عقيل، وإسناده لين لأجل ابن عقيل هذا وقال الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٥٧-٥٨: رجاله موثقون. وله شاهد من حديث ابن مسعود، أخرجه الطبراني ١٧/ ٢٥٠/ ١٠٣٤٤ وإسناده ضعيف. قال الهيثمي ١٤٣٨٢: فيه سعيد بن عبدالكريم، وهو متروك، وورد من حديث زيد بن أرقم وعبدالله بن عمرو بن العاص ونافع بن الحارث وأبي سعيد الخدري بأسانيد رجالها ثقات. ذكرها الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٥٦-٥٧ لكن فيها ذكر عثمان بدل علي، وليس فيها ذكر الطعام. وورد من حديث جابر عند أحمد ٣/ ٣٨٧/ ١٤٧٤٢ دون قوله «فجاءت المرأة...» بل فيه ذكر الصلاة من غير وضوء. وإسناده لين لأجل محمد بن عبدالله بن عقيل، وأما باقيه، وهو «فجاءت المرأة...» فهو المشهور في هذا الحديث. فقد أخرجه أبو داود ٢٨٩٢ و٢٨٩١ والترمذي ٢٠٩٢ وابن ماجه ٢٧٢٠ وأحمد ٣/ ٣٥٢ والحاكم ٤/ ٣٣٤-٣٤٢ والبيهقي ٦/ ٢٢٩ والواحدي ٢٩٨ كلهم عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر، وإسناده لين لأجل ابن عقيل هذا، وصححه الحاكم! ووافقه الذهبي! وقال الترمذي: حسن صحيح! والصواب أنه لين كما أسلفت، قال الحافظ في ترجمة عبدالله بن محمد بن عقيل: صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بأخرة. وفي «الميزان» للذهبي: ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم، وغيره: لين. وقال ابن خزيمة: لا أحتج به. وقال الترمذي: صدوق، تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه.

(١) في النسخ: «ثلاثة أقوال»، لكن المؤلف ذكر أربعة أقوال بتكرار قوله «الثالث» عن القول الرابع؛ ولذلك صححنا المتن في الموضعين.

(٢) هو عند البخاري ٤٥٧٨ موقوف على ابن عباس، ولهُ تمة.

جابر بن عبد الله قال: خرجنا مع النبي ﷺ حتى جئنا امرأة من الأنصار في الأسواق، وهي جدة خارجة بن زيد بن ثابت، فزرنها ذلك اليوم، فعرشت لنا صُوراً<sup>(١)</sup> فقعدنا تحته، وذبحت لنا شاة وعلقت لنا قِزبة، فبينما نحن نتحدث إذ قال رسول الله ﷺ: «الآن يأتيكم رجلٌ من أهل الجنة»، فطلع علينا أبو بكر الصديق فتحدثنا، ثم قال لنا: «الآن يأتيكم رجلٌ من أهل الجنة»، فطلع علينا عمر بن الخطاب فتحدثنا، فقال: «الآن يأتيكم رجلٌ من أهل الجنة». قال: فرأيتَه يطأُطء رأسه من سَعَف<sup>(٢)</sup> الصور يقول: اللهم إن شئت جعلته عليّ بن أبي طالب، فجاء حتى دخل علينا، فهنيئاً لهم بما قال رسول الله ﷺ فيهم، فجاءت المرأة بطعامها فتغدينا، ثم قام رسول الله ﷺ لصلاة الظهر، فقمنا معه ما تَوْضُأ ولا أحد منا، غير أن رسول الله ﷺ أخذ بكفه جرْعاً من الماء فَمَتَمَضَمَضَ بهنَّ من عَمَر<sup>(٣)</sup> الطعام؛ فجاءت المرأة بابتنتين لها إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله؛ هاتان بنتا سعد بن الربيع قُتِلَ معك يوم أُحُد، وقد استفاء عُمُهما مالهما وميراثهما كلّه، فلم يدع لهما مالاً إلا أَخَذَهُ؛ فما ترى يا رسول الله؟ فوالله لا تُنْكحان أبداً إلا ولهما مال. قال رسول الله ﷺ: «يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ»، فنزلت: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ...﴾ الآية، فقال رسول الله ﷺ: «اذْعُ لِي الْمَرْأَةَ وَصَاحِبَهَا»، فقال لعمهما: «أَعْطِيهِمَا الثَّلَاثِينَ، وَأَعْطِ أَمَهُمَا الثَّمَنَ، وَلَكَ الْبَاقِي». فقال محمد بن عبد الله بن محمد<sup>(٤)</sup> بن عطاء مقارب الحديث، قال الإمام أبو بكر: هو مقبول لهذا الإسناد.

[٣٩٨] الرابع: ما رَوَى البخاري عن جابر قلت: يا رسول الله؛ ما ترى أن أصنع في مالي؟ فنزلت: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ...﴾. رَدُّ لكل عمل من تلك الأعمال وإبطال لجميع الأقوال المتقدمة، إلا أن في حديث جابر الأول فائدة؛ وهو أن ما كانت الجاهلية تفعل في صدر الإسلام لم يكن شَرْعاً مسكوتاً عنه؛ مَقْرَءاً عليه؛ لأنه لو كان شَرْعاً مَقْرَءاً عليه لما حَكَمَ النبي عليه السلام على عَمِّ الصبيتين بِرَدِّ ما أَخَذَ من مالهما؛ لأن الأحكام إذا مَضَتْ وجاء النسخ بعدها إنما تَوَثَّرَ في المستقبل، ولا ينقض به ما

[٣٩٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٤ و٥٦٧٦ و٦٧٤٣ و٧٣٠٩ ومسلم ١٦١٦ وأبو داود ٢٨٨٦ والترمذي ٢٠٩٧ و٣٠١٥ وابن ماجه ٢٧٢٨ والحميدي ١٢٢٩ والدارمي ١٨٧/١ وأحمد ٣/٣٠٧ وابن خزيمة ١٠٦ وابن حبان ١٢٦٦ والطبري ٨٧٣٣ وابن الجارود ٩٥٦ والواحدي في «الأسباب» ٢٩٧ والبيهقي ٥٢٧ - بترقيمي - وفي «شرح السنة» ٢٢١٢ كلهم عن ابن المنكدر عن جابر «عادني رسول الله ﷺ وأنا مريض، ومعه أبو بكر، ماشيين، فوجدني قد أغمي عليّ. فتوضأ رسول الله ﷺ ثم صب عليّ من وضوئه فأفقت، فإذا رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! كيف أصنع في مالي؟ فلم يرد عليّ شيئاً حتى نزلت آية الميراث» لفظ مسلم بحرفيته في روايته (٧).

- (١) الصُّورُ: النخل الصغار، أو المجتمع اهـ قاموس.
- (٢) السَّعَف: جريد النخل، أو ورقه، وأكثر ما يقال إذا يبست اهـ قاموس.
- (٣) القَمَرُ: زنج الطعام ودسمه.
- (٤) كذا وقع في النسخ، وهو غير واضح، فإن راوي الحديث عن جابر هو عبدالله بن محمد بن عقيل الهاشمي، ولا ذكر لمحمد بن عطاء لا في الإسناد، ولا في آباء ابن عقيل، فالله أعلم.

تقدم، وإنما كانت ظلالة وقعت، أما أن الذي وقعت الوصية به للوالدين والأقربين فأخرجت عنها أهل الموارث.

**المسألة الثالثة:** قوله: ﴿فِي أَوْلَادِكُمْ﴾: يتناول كل ولد كان موجوداً من صلب الرجل دُنياً أو بعيداً؛ قال الله تعالى: ﴿يَكْفِيكَ إِيَّاهُ﴾<sup>(١)</sup>.

[٣٩٩] وقال النبي ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ». وقال تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾؛ فدخل فيه كل من كان لصلب الميت دنيا أو بعيداً.

ويقال: بنو تميم؛ فيعم الجميع؛ فمن علمائنا من قال: ذلك حقيقة في الأذنين مجاز في الأبعدين. ومنهم من قال: هو حقيقة في الجميع؛ لأنه من التولد، فإن كان الصحيح أن ذلك حقيقة في الجميع فقد غلب مجاز الاستعمال في إطلاقه على الأعيان في الأذنين على تلك الحقيقة. والصحيح عندي أنه مجاز في البعداء بدليل أنه ينفي عنه؛ فيقال ليس بولد، ولو كان حقيقة لما ساء نفيه، ألا ترى أنه يسمى ولد الولد ولدأ، ولا يسمى به ولد الأعيان، وكيفما دارت الحال فقد اجتمعت الأمة ها هنا على أنه ينطلق على الجميع.

وقد قال مالك: لو حبس رجل على ولده لانتقل إلى أبنائهم، ولو قال صدقة فاختلف قول علمائنا؛ هل تنقل إلى أولاد الأولاد على قولين، وكذلك في الوصية.

واتفقوا على أنه لو حلف لا ولد له وله حفدة لم يحث. وإنما اختلف ذلك في أقوال المخلوقين في هذه المسائل لوجهين:

أحدهما: أن الناس اختلفوا في عموم كلام المخلوقين هل يُحمل على العموم كما يُحمل كلام الباري؟ فإذا قلنا بذلك فيه<sup>(٢)</sup> على قولين: أحدهما أنه لا يُحمل كلام الناس على العموم بحال، وإن حُمِّل كلام الله سبحانه عليه.

الثاني: أن كلام الناس يرتبط بالأغراض والمقاصد، والمقصود من الحبس التعقيب، فدخل فيه ولد الولد، والمقصود من الصدقة التملك؛ فدخل فيه الأدنى خاصة ولم يدخل فيه من بعد إلا بدليل. والذي يحقق ذلك أنه قال بعده: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاِحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾، فدخل فيه آباء الآباء، وكذلك يدخل فيه أولاد الأولاد.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾: هذا القول يفيد أن الذكر إذا اجتمع مع

[٣٩٩] صحيح، أخرجه البخاري ٣٣٤٠ و٣٣٦١ و٤٧١٢ ومسلم ١٩٤ والترمذي ٢٤٣٤ وابن أبي شيبة ٤٤٤/١١ وأحمد ٤٣٥-٤٣٦ وابن أبي عاصم في «السنة» ٨١١ وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٤٢ وابن مندة ٨٧٩ و٨٨٠ وأبو عوانة ١/١٧٠ وابن حبان ٦٤٦٥ كلهم من حديث أبي هريرة، وهو صدر حديث الشفاعة المشهور، وفي الباب عن وائلة بن الأسقع وابن مسعود وغيرهما، وسيأتي.

(٢) كذا في النسخ.

(١) سورة الأعراف: ٢٧.

الأُنثى أخذ مثلي ما تأخذهُ الأُنثى، وأخذت هي نصف ما يأخذُ الذكر؛ وليس هذا بنصٍّ على الإحاطة بجميع المال، ولكنه تنبيهٌ قويٌّ؛ لأنه لولا أنهم يحيطون بجميع المال إذا انفردوا لما كان بياناً لسهم واحدٍ منهم، فاقضى الاضطرارُّ إلى بيان سهامهم الإحاطة بجميع المال إذا انفردوا؛ فإذا انضاف إليهم غيرُهم من ذوي السهام فأخذَ سهمه كان الباقي أيضاً معلوماً؛ فيتعيَّن سهمُ كل واحدٍ منهم فيه، ووجب حملُ هذا القول على العموم، إلا أنه خصَّ منه الأبوين بالسدس لكل واحدٍ منهما، والزوجين بالربع والثلث لهما على تفصيلهما، وبقي العموم والبيان بعد ذلك على أصله.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿فِي أَزْوَاجِكُمْ﴾: عامٌّ في الأعلى منهم والأسفل؛ فإن استوزوا في الرتبة أخذوه بهذه القسمة، وإن تفاوتوا فكان بعضهم أعلى من بعض حجب الأعلى الأسفل؛ لأن الأعلى يقول: أنا ابنُ الميت، والأسفل يقول: أنا ابنُ ابن الميت، فلما استفلت درجته انقطعت حُجَّتُهُ؛ لأن الذي يذلي به يقطع به، فإن كان الولدُ الأعلى ذكراً سقط الأسفل، وإن كان الولدُ الأعلى أنثى أخذت الأُنثى حقَّها، وبقي الباقي لولد الولد إن كان ذكراً، وإن كان ولد الولد أنثى أعطيت الغُليا النصف، وأعطيت السفلى السدس تكملةً للثلثين؛ لأنَّا نقدرهما بنتين متفاوتتين في الرتبة، فاشتركتا في الثلث بحكم البنتية، وتفاوتتا في القسمة بتفاوت الدرجة؛ وبهذه الحكمة جاءت السُنَّة.

وإن كان الولدُ الأعلى بنتين أخذتا الثلثين، فإن كان الولدُ الأسفل أنثى لم يكن لها شيء إلا أن يكونَ بإزائها أو أسفل منها ذكرٌ فإنها تأخذُ معه ما بقي للذكر مثل حظِّ الأنثيين بإجماع الصحابة، إلا ما يُروى عن ابن مسعود أنه قال: «إن كان الذكرُ من ولد الولد بإزائها ردَّ عليها، وإن كان أسفلَ منها لم يردَّ عليها شيئاً»، مراعيّاً في ذلك ظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾، فلم يجعل للبنات وإن كثرن شيئاً إلا الثلثين؛ وهذا ساقط، فإنَّ الموضع الذي قضينا فيه باشتراك بنت الابن مع ابن أخيها واشتراك ابن الابن مع عمته ليس حكماً بالسهم الذي اقتضاه قوله تعالى: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾، وإنما هو قضاءٌ بالتعصيب. والدليلُ عليه اشتراكهما معه إذا كانتا بإزائه، وإن كان ذلك زيادةً على الثلثين، وهذا قاطعٌ جداً.

ولو قال قائل: إنه لو وازاها ما ردَّ عليها، ولا شاركتها مراعاةً لهذا الظاهر لقليل له: لا حجةٌ لك في هذا الظاهر؛ لأنَّ هذا حقٌّ أخذٌ بالسهم، وهذا حقٌّ أخذٌ بالتعصيب؛ وما يؤخذ بالتعصيب يجوز أن يزيد على الثلثين بخلاف السهم المفروض المعين؛ ألا ترى أنَّ رجلاً لو ترك عشر بنات وابناً واحداً، لأخذت البنات أكثر من الثلثين، ولكن ذلك لما كان بالتعصيب لم يقدح في الذي يجب بالسهم؛ وفي ذلك تفصيلٌ طويلٌ بيَّانه في الفرائض.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾: وهي معضلةٌ عظيمة؛ فإنه تعالى لو قال: فإن كنَّ اثنتين فما فوقهما فلهنَّ ثُلُثَا ما ترك، لانقطع النزاع، فلما جاء القول هكذا مشكلاً وبين حُكْم الواحدة بالنصف وحُكْم ما زاد على اثنتين بالثلثين، وسكت عن حُكْم البنتين أشكلت الحال، فروي عن ابن عباس أنه قال: تُعْطَى البناتُ النصف، كما تُعْطَى الواحدة إلحاقاً للبنتين بالواحدة من



طريق النظر؛ لأن الأصل عدم الزيادة على النصف، وأن ذلك لما زاد على البنتين فتخصص الزيادة بتلك الحال.

الجواب: أن الله سبحانه وتعالى لو كان مبيّناً حال البنتين بيانه لحال الواحدة وما فوق البنتين لكان ذلك قاطعاً، ولكنه ساق الأمر مساق الإشكال؛ لتبيّن درجة العالمين، وترتفع منزلة المجتهدين في أي المرتبتين في إلحاق البنتين أحق؟ وإلحاقهما بما فوق الاثنتين أولى من ستة أوجه:

الأول: أن الله سبحانه وتعالى لما قال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ نَبّه على أنه إذا وجب لها مع أخيها الثلث فأولّى وأخرى أن يجب لها ذلك مع أختها.

[٤٠٠] الثاني: أنه روي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ في الصحيح: أنه قضى في بنت وبنت ابن وأخت بالسدس لبنت الابن، والنصف للبنت تكملة الثلثين، وما بقي فلأخت<sup>(١)</sup>، فإذا كان لبنت الابن مع البنت الثلثان فأخرى وأولى أن يكون لها ذلك مع أختها.

الثالث: أن النبي ﷺ قضى بالثلثين لابنتي سعد بن الربيع<sup>(٢)</sup> كما قدمنا، وهو نص.

الرابع: أن المعنى فيه: فإن كُنَّ نساء اثنتين فما فوقهما، كما قال تعالى: ﴿فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾<sup>(٣)</sup> أي اضربوا الأعناق فما فوقها.

الخامس: أن النصف سهم لم يُجعل فيه اشتراك؛ بل شرع مخلصاً للواحدة، بخلاف الثلثين فإنه سهم الاشتراك بدليل دخول الثلاث فيه فما فوقهن؛ فدخلت فيه الاثنتان مع الثلث دخول الثلاث مع ما فوقهن.

السادس: أن الله سبحانه قال في الأخوات: ﴿وَلَهُ أَثْتٌ فَلَهَا يَصِفُ مَا رَزَقَ﴾<sup>(٤)</sup>. وقال: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ﴾<sup>(٤)</sup>، فلحقت الابنتان بالأختين في الاشتراك في الثلثين، وحُمِلتا عليهما، ولحقت الأخوات إذا زِدْنَ على اثنتين بالبنات في الاشتراك في الثلثين وحُمِلتا عليهن. قال بعض علمائنا: كما حَمَلْنَا الابن في الإحاطة بالمال بطريق التعصيب على الأخ، بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾<sup>(٤)</sup>، وهذا كله ليتبين به العلماء أن القياس مشروع، والنص قليل.

[٤٠٠] صحيح. أخرجه البخاري ٦٧٣٦ و٦٧٤٢ وأبو داود ٢٨٩٠ والترمذي ٢٠٩٣ وابن ماجه ٢٧٢١ والطيلاسي ٣٧٥ وعبدالرزاق ١٩٠٣١ و١٩٠٣٢ وابن أبي شيبة ١١/ ٢٤٥-٢٤٦ وسعيد بن منصور ٢٩ وأحمد ١/ ٣٨٩-٤٢٨. ٤٤٠-٤٦٣ والدارمي ٢/ ٣٤٨-٣٤٩ وابن حبان ٦٠٣٤ وابن الجارود ٩٦٢ والطحاوي ٤/ ٣٩٢ والحاكم ٤/ ٣٣٤-٣٣٥ والدارقطني ٤/ ٧٩-٨٠ والطبراني ٩٨٦٩ و٩٨٧٠ والبيهقي ٦/ ٢٢٩-٢٣٠ والبخاري في «التفسير» ٥٢٦ و«شرح السنة» ٢٢١١ كلهم عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن ابن مسعود، وله قصة.

(١) إلى هنا الخبر، وما بعده من كلام المصنف (٣) سورة الأنفال: ١٢.

رحمه الله. (٤) سورة النساء: ١٧٦.

(٢) تقدم برقم ٣٩٧، وهو طرف الحديث..

وهذه الأوجه الستة بيَّنة المعنى وإن كان بعضها أجلي من بعض؛ لكن مجموعها يبيِّن المقصود.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾: هذا قول لم يدخل فيه من علا من الآباء دخول من سفلى من الأبناء في قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ لثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ القول ها هنا مثنى، والمثنى لا يحتمل العموم والجمع.

الثاني: أنه قال: فإن لم يكن له ولدٌ وورثه أبواه فلائمه الثلث، والأم العليا هي الجدّة، ولا يفرض لها الثلث بإجماع؛ فخروج الجدّة من هذا اللفظ مقطوع به، وتناوله للأب مختلف فيه.

الثالث: أنه إنما قصد في قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ بيان العموم، وقصد ها هنا بيان النوعين من الآباء وهما الذكور والأنثى، وتفصيل فرضهما دون العموم؛ فأما الجد فقد اختلف فيه الصحابة؛ فروي عن أبي بكر الصديق أنه جعله أباً، وحجّب به الإخوة أخذاً بقوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَيْسُكُمُ الْإِرْهِيْمُ﴾<sup>(١)</sup>، وبقوله تعالى: ﴿يَنْبَغِي آدَمَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد بيَّن أنَّ هذا اللفظ مساقه بيان التنوع لا بيان العموم، ومقاصد الألفاظ أصل يُرجع إليه.

والذي نحققه من طريق النظر والمعنى: أنَّ الأخ أقوى سبباً من الجدّة؛ فإن الأخ يقول: أنا ابن أبي الميت، والجد يقول: أنا أبو أبي الميت، وسبب البنوة أقوى من سبب الأبوة؛ فكيف يُسقط الأضعف الأقوى؛ وهذا بعيد، والمسألة مشهورة طيولية في مسائل الخلاف، والغرض من هذا البيان إيضاح أنَّ المسألة قياسية لا مدخل لها في هذه الألفاظ؛ فأما الجدّة فقد صحَّ أن الجدّة - أم الأم - جاءت أبا بكر الصديق فقال لها: لا أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً فإن وجد الأب والأم لم يكن للجد والجدّة شيء؛ لأنَّ الأدنى يحجب الأبعد كما تقدم في الأولاد، وإنَّ عندما ينزل الأبعد منزلة من كان قبله.

**المسألة الثامنة:** قال بعض الناس: معناه إن كان له ولد ذكر، وأما إن كان الولد أنثى أخذت النصف، وأخذت الأم السدس، وأخذ الأب الثلث؛ وهذا ضعيف، بل يأخذ الأب السدس سهماً والسدس الآخر تعصيباً، وهو معنى آخر لم يقع عليه نص في الآية، إنما هو تنبيه ظاهر، على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿أُولَئِكَ﴾: قال علماؤنا: سَوَّى اللهُ سبحانه وتعالى بين الأبوين مع وجود الولد، وفاصل بينهما مع عدمه في أن جعل سهميهما للذكر مثل حظ الأنثيين، والمعنى فيه أنهما يُدليان بقرابة واحدة وهي الأبوة، فاستويا مع وجود الولد؛ فإنَّ عدم الولد فضل الأب الأم بالذكورة والنصرة ووجوب المؤنة عليه، وثبتت الأم على سهم لأجل القرابة.

**المسألة العاشرة:** إذا اجتمع الآباء والأولاد قدَّم اللهُ الأولاد؛ لأنَّ الأب كان يقدم ولده على نفسه،

ويؤد أنه يراه فوقه ويكتسب له؛ فقليل له: حال حفيدك مع ولدك كحالك مع ولدك.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾: يقتضي أنه لا وارث له، مع عدم الأولاد إلا الأبوان؛ فكان ظاهر الكلام أن يقول: فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ماله الثلث، ولكنه أراد زيادة الواو ليبين أنه أمر مستقر خبر عن ثبوته واستقراره؛ لأن الأولاد أسقطوا الإخوة، وشاركهم الأب، وأخذ حظهم من أيديهم؛ فوجب أن يسقط من أسقطوا، بل أولى، وأيضاً فإن الأخ بالأب يُذلي فيقول: أنا ابن أبيه، فلما كان واسطته وسببه الذي يريد أن يأخذ به هو الأب كان سببه أولى منه ومانعاً له؛ فيكون حال الوالدين عند انفردهما كحال الوالدين للذكر مثل حظ الأنثيين كما تقدم بيانه، ويجتمع بذلك للأب فرضان: السهم، والتعصيب، وهذا عدل في الحكم ظاهر في الحكمة.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُولَئِهِ السُّدُسُ﴾:

المعنى إن وجد له إخوة فلا ماله السدس، وإن لم يكن لهم شيء من الميراث فهم يحجبون ولا يرثون بظاهر هذا اللفظ، بخلاف الابن الكافر، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى، وكان دليل ذلك، وعاضده، وبسطه أن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ معطوف على ما سبق، فصار تقدير الكلام: فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ماله الثلث، والباقي للأب، وإن كان له إخوة فلا ماله السدس، والباقي للأب، وهكذا يزدوج الكلام ويصح الاشتراك الذي يقتضيه العطف.

فإن قيل: إنما تقدير الكلام فإن كان له إخوة ولا أب له فلا ماله السدس.

قلنا: هذا ساقط من أربعة أوجه:

أحدها: أنه تبطل فائدة العطف.

الثاني: أنه إبطال لفائدة الكلام من البيان، فإننا كنا نغطي بذلك الأم السدس، وما ندري ما نصنع بباقي المال؟ فإن قيل: يعطى للأخوة. قلنا: وهم من؟ أو كيف يعطى لهم؟ فيكون القول مشكلاً غير مبين ولا مبين، وهذا لا يجوز.

الثالث: أنه كان يبقى قسم من الأقسام غير مبين، وهو إن كان له إخوة وله أب وأم فاعتباره بالبيان أولى، وما صوروه من أم وإخوة قد بين في قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً﴾<sup>(١)</sup>، وهذا من نفيس الكلام، فتأملوه.

الرابع: أنه تبين ههنا فائدتان: إحداهما: حجب الأم بالإسقاط لهم. الثاني: حجب النقصان للأم.

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُولَئِهِ السُّدُسُ﴾: هذا قول يقتضي بظاهره أنه: إذا كان له ثلاثة إخوة أنهم يحجبونها حجب نقصان بلا خلاف، وإن كانا أخوين فروي عن ابن عباس

(١) سورة النساء: ١٢.

أنهما لا يحجبانهما؛ وعرضه ظاهر؛ فإن الجمع خلاف التثنية لفظاً وصيغةً، وهذه صيغة الجمع فلا مدخل لها في التثنية. ومن يعجب فعجب أن يخفى على خبر الأمة وترجمان القرآن ودليل التأويل عبد الله بن عباس مسألتان:

إحداهما هذه المسألة، والأخرى مسألة العول؛ وعسد هذا الظاهر بأن قال: إن الأم أخذت الثلث بالنص، فكيف يسقط النص بمحتمل. وهذا المنحى مائل عن سنن الصواب.

ولعلمائنا في ذلك سبيلٌ مسلوكة نذكرها ونبين الحق فيها إن شاء الله، وذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه ينطلق لفظ الإخوة على الأخوين؛ بل قد ينطلق لفظ الجماعة على الواحد، تقول العرب: نحن فعلنا، وتريد القائل لنفسه خاصة. وقد قال تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصِمُوا فِي رَيْبِهِمَا﴾<sup>(١)</sup>. وقال: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبُوءُ الْخَصَمِ إِذْ سُورُوا الْمِحْرَابَ﴾<sup>(٢)</sup> ثم قال: ﴿خَصْمَانِ بَعَى بَعْضُهُمَا عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(٣)</sup>. وقال: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(٤)</sup>. وقال: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾<sup>(٥)</sup>. وقال: ﴿يَوْمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، والرسول واحد. وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾<sup>(٧)</sup> يعني عائشة، وقيل: عائشة وصفوان. وقال: ﴿وَأَلْقَى الْأُلُوحَ﴾<sup>(٨)</sup>، وكانا اثنين كما نقل في التفسير. وقال: ﴿وَأَطْرَافَ النَّهَارِ﴾<sup>(٩)</sup>، وهما طرفان. وقال: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَعِينُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>. وقال: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾<sup>(١١)</sup>. وقال: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾<sup>(١٢)</sup>، وكان واحداً<sup>(١٣)</sup>.

وهذا كله صحيح في اللغة سائغ، لكن إذا قام عليه دليل؛ فأين الدليل؟

الثاني: أن الله تعالى قال في ميراث الأخوات: ﴿إِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الشُّلْثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾<sup>(١٤)</sup>، فحمل العلماء البنيتين على الأخنتين في الاشتراك في الثلثين، وحملوا الأخوات على البنات في الاشتراك في الثلثين، وكان هذا نظراً دقيقاً وأصلاً عظيماً في الاعتبار، وعليه المعول، وأراد الباري بذلك أن يبين لنا دخول القياس في الأحكام.

الثالث: أن الكلام في ذلك لما وقع بين عثمان وابن عباس؛ قال له عثمان: إن قومك حجّبوها. يعني بذلك قريشاً، وهم أهل الفصاحة والبلاغة وهم المخاطبون، والقائمون لذلك؛ والعاملون به؛ فإذا ثبت هذا فلا يبقى لنظر ابن عباس وجه؛ لأنه إن عول على اللغة فغيره من نظائره ومن فوقه من الصحابة أعرف بها، وإن عول على المعنى فهو لنا؛ لأن الأخنتين كالبنيتين كما بينا، وليس في الحكم

- |                        |                                    |
|------------------------|------------------------------------|
| (١) سورة الحج: ١٩.     | (٨) سورة الأعراف: ١٥٠.             |
| (٢) سورة ص: ٢١.        | (٩) سورة طه: ١٣٠.                  |
| (٣) سورة ص: ٢٢.        | (١٠) سورة الشعراء: ١٥.             |
| (٤) سورة التحريم: ٤.   | (١١) سورة السجدة: ١٨.              |
| (٥) سورة الأنبياء: ٧٨. | (١٢) سورة آل عمران: ١٧٣.           |
| (٦) سورة النمل: ٣٥.    | (١٣) وهو نعيم بن مسعود على الراجح. |
| (٧) سورة النور: ٢٦.    | (١٤) سورة النساء: ١٧٦.             |

بمذهبنا خروج عن ظاهر الكلام؛ لأننا بينا أن في اللغة وارداً لفظ الاثنين على الجميع.

**المسألة الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصَيْتِي يُوْصِي بِهَا أَوْ دِيْنٌ﴾: قال علمائنا: هذا فصلٌ عظيم من فصول الفرائض، وأصلٌ عظيم من أصول الشريعة؛ وذلك أن الله سبحانه جعل المال قواماً للخلق؛ ويسّر لهم السبب إلى جمعه بوجوه متعبة، ومعانٍ عسيرة، وركّب في جِبَلَاتِهِم الإكثارَ منه والزيادةَ على القوت الكافي المبلّغ إلى المقصود، وهو تاركه بالموت يقيناً، ومخلّفه لغيره، فحين رَفَقَ الخالق بالخلق صَرَفَهُ عند فراق الدنيا؛ إبقاءً على العبد وتخفيفاً من حسرته على أربعة أوجه:

الأول: ما يحتاج إليه من كَفَنِهِ وجهازه إلى قبره.

الثاني: ما تَبَرَّأ به ذِمَّتُهُ من دِيْنِهِ.

الثالث: ما يتقرَّب به إلى الله من خيرٍ ليستدرك به ما فات في أيام مهلته.

الرابع: ما يصير إلى ذَوِي قرابته الدانية وأنسابه المشتبكة المشتركة.

فأما الأول فإنما قَدِمَ؛ لأنه أَوْلَى بماله من غيره، ولأن حاجته الماسة في الحال متقدمة على دِيْنِهِ، وقد كان في حياته لا سبيلَ لقرابته إلى قوته ولباسه، وكذلك في كَفَنِهِ. وأما تقديمُ الدِيْنِ فلأن ذِمَّتَهُ مرتبهة بدِيْنِهِ، وفرضُ الدِيْنِ أولى من فعل الخير الذي يُتَقَرَّب به. فأما تقديمُ الصدقة على الميراث في بعض المال ففيه مصلحةٌ شرعية وإيالة دينية؛ لأنه لو منع جميعه لفاته بابٌ من البرِّ عظيم، ولو سُلِّط عليه لما أَبْقَى لورثته بالصدقة منه شيئاً لأكثر الوارثين أو بعضهم؛ فقسَّم الله سبحانه بحكمته المال وأعطى الخلق ثلث أموالهم في آخر أعمارهم، وأبقى سائرَ المال للورثة، كما قال عليه السلام:

[٤٠١] «إِنَّكَ إِنْ تَذَرْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». مع أنه كَلَالَةٌ منه بعيد عنه. وأراد بقوله: «خير» ها هنا وجوهاً معظمها: أن ذلك سبب إلى ذكره بالجميل، وإحياء ذكره هو إحدى الحياتين، ومعنى مقصودٌ عند العقلاء، وقد أثنى الله سبحانه على الأنبياء في طريقه فقال: ﴿وَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وأخبر عن رغبته فيه فقال: ﴿وَجَعَلْنَا لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. وإذا كان ورثته أغنياء عَظُم قَدْرُهُم، وشُرِفَ ذِكْرُهُم في الطاعة وذِكْرُهُ.

وقد ذكر الله تعالى الأَوْجَةَ الثلاثة وترك الأول؛ لأنه ليس بمتروك، وإنما يكون متروكاً ما فَضَلَ عن حاجته ومصلحته؛ ولما جعل الله في القِسْم الثالث الوصية مشروعة مسوغة له، وكلها إلى نظره لنفسه في أعيان الموصي لهم، وبمقدار ما يصلح لهم. وقد كانت قبل ذلك مفروضةً للوالدين والأقربين غير مقدرة ثم نُسخ ذلك، فروى أبو داود والترمذي أن النبي ﷺ قال:

[٤٠٢] «إِنَّ اللَّهَ أَغْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ؛ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ».

[٤٠١] متفق عليه، وتقدم برقم: ٣٩٥.

[٤٠٢] صحيح. أخرجه أبو داود ٣٥٦٥ والترمذي ٢١٢٠ وابن ماجه ٢٧١٣ والطيالسي ١١٢٧ وأحمد ٥/٢٦٧

[٤٠٣] وقد روى البخاري عن خَبَاب قال: هاجَرْنَا مع رسول الله ﷺ، وذكر الحديث، ثم قال: ومنهم مصعب بن عمير قُتِل يوم أُحُد، فلم نَجِدْ له ما نَكْفُهُ فيه إِلَّا نَمْرَةً كُنَّا إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَيْنَا بِهَا رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ. فقال النبي ﷺ: «غَطُّوا بِهَا رَأْسَهُ وَاجْعَلُوا عَلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ»؛ فبدأ بالكفن على كل شيء.

[٤٠٤] وروى الأئمة، عن جابر: أَنَّ أَبَاهُ استشهد يوم أُحُد، وترك ستَّ بنات، وترك ذَيْنَا، فلما حضر جَدَادُ النخل، أَتَيْتُ رسول الله ﷺ فقلت: «يا رسول الله قد علمتُ أَنَّ والدي استشهد يوم أُحُد، وترك عليه ذَيْنَا، وَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ يَرَاكَ الْغُرَمَاءُ. قال: «اذهب فبيدِرْ كُلَّ تَمْرَةٍ عَلَى حِدَةٍ»، ففعلت: فلما دَعَوْتُهُ وحضر عندي ونظروا إليه كأنما أغروا بي تلك الساعة، فلما رأى ما يصنعون طافَ حولَ أعْظَمِهَا يَبْدِرًا فجلس عليه، وقال: «ادْعُ أَصْحَابَكَ»؛ فما زال يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَذَى اللَّهُ أَمَانَةَ والدي. فَقَدِمَ الَّذِينَ عَلَى الميراث.

[٤٠٥] وروى البخاري، عن سلمة بن الأكوع قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إِذْ أَتَيْتُ بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فقال: «هل عليه ذَيْن؟» قالوا: لا، فصلَّى عليه، ثم أَتَيْتُ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيْهَا. فقال: «هل عليه ذَيْن؟» قالوا: نعم. قال: «فهل ترك شيئاً؟» قالوا: ثلاثة دنائير، فصلَّى عليه. ثم أَتَى بِالثَّالِثَةِ فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا. فقال: «هل ترك شيئاً؟» قالوا: لا، قال: «أَعْلِيهِ ذَيْن؟» قالوا: ثلاثة دنائير. قال: «صلُّوا على صاحبكم». قال أبو قتادة: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى ذَيْنِهِ، فصلَّى عليه. فجعل الوفاء بمقابلة الذين.

وسعيد بن منصور ٤٢٧ والبيهقي ٢٦٤/٦ كلهم من حديث أبي أمامة، وإسناده صحيح، وقال الترمذي: حسن صحيح. وله شاهد من حديث عمرو بن خارجه: أخرجه الترمذي ٢١٢١ والنسائي ٢٤٧/٦ وابن ماجه ٢٧١٢ والطبراني ١٢١٧ وسعيد بن منصور ٤٢٨ وأحمد ٤/٤ - ١٨٧ - ١٨٦ - ٢٣٨ - ٢٣٩ والدارمي ٣١٤٢ وأبو يعلى ١٥٠٨ كلهم عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن خارجه، وإسناده لين لأجل شهر بن حوشب لكن حديثه حسن في الشواهد والمتابعات. وله شاهد من حديث أنس أخرجه ابن ماجه ٢٧١٤ والبيهقي ٢٦٤/٦، وإسناده جيد كما قال ابن الترمذي في «الجوهر النقي» وصححه البوصيري في «الزوائد» وللحديث شواهد كثيرة تقويه، راجع «نصب الراية» ٤/٤٠٣ - ٤٠٤ و«تلخيص الحبير» ٩٢/٣. و«تفسير البغوي» ١٣٢ بتخريجي، والله الموفق.

[٤٠٣] صحيح. أخرجه البخاري ٤٠٤٧ وأبو داود ٢٨٧٦ والترمذي ٣٨٥٣ وأحمد ١١٢/٥.

[٤٠٤] صحيح. أخرجه البخاري ٢١٢٧ و٢٣٩٥ و٢٣٩٦ و٢٦٠١ و٢٧٠٩ و٣٥٠٨ و٤٠٥٣ وأبو داود ٢٨٨٤ والنسائي ٦/٢٤٥ - ٢٤٦ وابن ماجه ٢٤٣٢ وأحمد ٣/٣٦٥ وابن أبي شيبة ١١/٤٦٩ وابن حبان ٦٥٣٦ و٧١٣٩ وأبو نعيم ٣٤٥ والبيهقي ١٤٩/٦ من طرق عن جابر بن عبد الله بالفاظ متقاربة.

[٤٠٥] صحيح. أخرجه البخاري ٢٢٨٩ و٢٢٩٥. والنسائي ٤/٦٥ وأحمد ٤/٤٧ وابن أبي شيبة ٣/٣٧١ وابن حبان ٣٢٦٤ والطبراني ٦٢٩٠ والبيهقي ٦/٧٢ - ٧٥ كلهم من حديث سلمة بن الأكوع.

وله شاهد من حديث أبي قتادة: أخرجه الدارمي ٢٦٣/٢ والترمذي ١٠٦٩ والنسائي ٤/٦٥ وصححه ابن حبان ٣٠٥٩ و٣٠٦٠، وهو على شرطهما: وفي الباب من حديث أبي هريرة عند البخاري ٥٣٧١ ومسلم ١٦١٩ وغيرهما، وانظر «الإحسان» ٧/٣٣٣.

ولهذه الآثار والمعاني السالفة قال علي بن أبي طالب - رواه الترمذي وغيره:

[٤٠٦] إن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية، وأنتم تقدّمون الوصية قبل الدين.

فإن قيل: فما الحكمة في تقديم ذكر الوصية على ذكر الدين، والدين مقدّم عليها؟ قلنا؛ في ذلك خمسة أوجه:

الأول: أن «أو» لا توجب ترتيباً، إنما توجب تفصيلاً، فكأنه قال: من بعد أحدهما أو من بعدهما، ولو ذكرهما بحرف الواو لأوهم الجمع والتشريك؛ فكان ذكرهما بحرف «أو» المقتضي التفصيل أولى.

الثاني: أنه قدّم الوصية؛ لأن تسببها من قبل نفسه، والدين ثابت مؤدى ذكره أم لم يذكره.

الثالث: أن وجود الوصية أكثر من وجود الدين؛ فقدّم في الذكر ما يقع غالباً في الوجود.

الرابع: أنه ذكر الوصية، لأنه أمرٌ مُشكّل، هل يقصد ذلك ويلزم امتثاله أم لا؟ لأن الدين كان ابتداء تاماً مشهوراً أنه لا بد منه، فقدم المُشكّل، لأنه أهم في البيان.

الخامس: أن الوصية كانت مشروعة ثم نُسخَتْ في بعض الصور، فلما ضَعُفَ النسخ قُوِيََتْ بتقديم الذكر؛ وذكرهما معاً كان يقتضي أن تتعلّق الوصية بجميع المال تعلّق الدين. لكن الوصية خصصت ببعض المال، لأنها لو جازت في جميع المال لاستغرقتَه ولم يوجد ميراث؛ فخصّصها الشُرْعُ ببعض المال؛ بخلاف الدين، فإنه أمر ينشئه بمقاصد صحيحة في الصحة والمرض، بيّنة المناحي في كل حال؛ يعمّ تعلّقها بالمال كله.

ولما قام الدليلُ وظهر المعنى في تخصيص الوصية ببعض المال قدّرت ذلك الشريعة بالثلث،

[٤٠٦] أخرجه الترمذي ٢١٢٢ وابن ماجه ٢٧١٥ والطيالسي ١٧٩ والحميدي ٥٦ وأحمد ٧٩/١ وابن الجارود ٩٥٠ والدارقطني ٤/ ٨٦ - ٨٧ والحاكم ٤/ ٣٣٦ والطبري ٨٧٣٨ و٨٧٣٩ والبيهقي ٦/ ٢٦٧ من طرق عن الحارث الأعور عن علي، وإسناده ضعيف لضعف الحارث وعلقه البخاري ٥/ ٣٧٧ «فتح» وقال الحافظ: إسناده ضعيف، لكن قال الترمذي: إن العمل عليه عند أهل العلم. وكان البخاري اعتمد عليه لاعتضاده، بالاتفاق على مقتضاه، وإلا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به. وقال في «التلخيص» ٣/ ٩٥: والحارث وإن كان ضعيفاً، فإن الإجماع منعقد على وفق ما روى اهـ. وقال الحافظ ابن كثير ١/ ٤٧٠ بعد أن ذكر كلام الترمذي في الحارث: لكن كان حافظاً للفرائض معتنياً بها وبالحساب، فالحق أعلم. قلت: وورد من وجه آخر أخرجه الدارقطني ٤/ ٩٧ والبيهقي ٦/ ٢٦٧ وابن عدي ٧/ ١٩٠ عن يحيى بن أبي أنيسة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي مرفوعاً، وإسناده ضعيف لضعف ابن أبي أنيسة، وبه أعلمه ابن عدي. ولأصله شاهد بالمعنى، أخرجه ابن ماجه ٢٤٣٣ وأحمد ٤/ ١٣٦ من حديث سعد بن الأطول، وقال البوصيري: إسناده صحيح. عبد الملك أبو جعفر، ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال عنه الحافظ في «التقريب» مقبول، ويحتمل أن يكون ابن أبي نضرة اهـ قلت: إن كان عبد الملك هو ابن أبي نضرة فالإسناد حسن، وهو متجه لأنه رواه عن أبي نضرة، وإن كان غيره، فالإسناد لين، لكن يصلح شاهد لما تقدم، فالحديث بطريقه وشاهده لا بأس به إن شاء الله، وانظر «تفسير البغوي» ٥٢٩ بتخريجي، والله الموفق، وانظر تفسير ابن كثير عند هذه الآية بتخريجي أيضاً.

وَبَيَّنَتِ الْمَعْنَى الْمَشَارَ إِلَيْهِ عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ سَعْدٍ.

[٤٠٧] قَالَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِي مَالٌ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثَلَاثِي مَالِي... الْحَدِيثُ، إِلَى أَنْ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». فَظَهَرَتِ الْمَسْأَلَةُ قَوْلًا وَمَعْنَى وَتَبَيَّنَتْ حِكْمَةُ وَحُكْمًا.

**المسألة الخامسة عشرة:** لما ذكر الله تقديم الدَّيْنِ عَلَى الوَصِيَّةِ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ الشَّافِعِيُّ فِي تَقْدِيمِ دَيْنِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ عَلَى الْمِيرَاثِ، فَقَالَ: إِنْ الرَّجُلَ إِذَا فَرَّطَ فِي زَكَاتِهِ وَحَجِّهِ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: إِنْ أَوْصَى بِهَا أُدِّيَتْ مِنْ ثَلَاثِهِ، وَإِنْ سَكَتَ عَنْهَا لَمْ يُخْرَجْ عَنْهُ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>. وَتَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ ظَاهِرَ بَبَادَى الرَّأْيِ، لِأَنَّهُ حَقٌّ مِنَ الْحَقُوقِ؛ فَلَزِمَ أَدَاؤُهُ عَنْهُ بَعْدَ الْمَوْتِ كَحَقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ، لَا سِيَّمَا وَالزَّكَاةُ مَصْرُفُهَا إِلَى الْأَدَمِيِّ.

وَمَتَعَلَّقَ مَالِكٌ أَنَّ ذَلِكَ مُوجِبٌ إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ أَوْ تَرْكِ الْوَرِثَةِ فَقَرَأَ، لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ تَرْكُ الْكُلِّ، حَتَّى إِذَا مَاتَ اسْتَغْرَقَ ذَلِكَ جَمِيعَ مَالِهِ؛ فَلَا يَبْقَى لِلْوَرِثَةِ حَقٌّ؛ فَكَانَ هَذَا قَضَاءً بَاطِلًا فِي حَقِّ عِبَادَاتِهِ وَحَقِّ وَرَثَتِهِ؛ وَكُلُّ مَنْ قَصَدَ بَاطِلًا فِي الشَّرِيعَةِ نَقُضَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ، تَحَقُّقُ ذَلِكَ مِنْهُ أَوْ أَتَاهُمْ بِهِ إِذَا ظَهَرَتْ عِلَامَتُهُ، كَمَا قَضَيْنَا بِحَرْمَانِ الْمِيرَاثِ لِلْقَاتِلِ، وَقَدْ مَهَّدْنَاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

**المسألة السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾: اختلف العلماء في معناه على قولين: أحدهما: لَا تَدْرُونَ فِي الدُّنْيَا أَنَّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ

[٤٠٧] متفق عليه، وتقدم برقم ٣٩٥.

(١) قَالَ الْإِمَامُ الْمَوْفِقُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَغْنِيِّ» ٨ / ٥٤١-٥٤٦ مَا مَلَخَصَهُ: إِذَا أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِقَدَرٍ مِنَ الْمَالِ، وَجَبَ صَرْفُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي الْحَجِّ إِذَا حَمَلَهُ الثَّلَاثُ. كَمَا لَوْ وَصَّى بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ كَانَ الْمَوْصَى بِهِ لَا يَحْمِلُهُ الثَّلَاثُ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْحَجُّ فَرَضًا أَوْ تَطَوُّعًا، فَإِنْ كَانَ فَرَضًا أَخَذَ أَكْثَرُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الثَّلَاثِ، فَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ أَكْثَرَ أَخَذَ، ثُمَّ يُصْرَفُ مِنْهُ فِي الْفَرَضِ قَدْرَ مَا يَكْفِيهِ، ثُمَّ يَحَجُّ بِالْبَاقِي تَطَوُّعًا. وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ أَقَلَّ تَمَّ قَدْرَ مَا يَكْفِي الْحَجَّ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَالْحَسَنُ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالزَّهْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ. قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنُ: كُلُّ وَاجِبٍ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَالنَّخَعِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ: إِنْ وَصَّى بِالْحَجِّ فَمِنْ ثَلَاثِهِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ عَلَى وَرَثَتِهِ شَيْءٌ.

**فصل:** وَإِذَا أَوْصَى بِحَجٍّ وَاجِبٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، كَقَضَاءِ دَيْنٍ، وَزَكَاةٍ، وَإِخْرَاجِ كِفَارَةٍ. لَمْ يَخْلُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَوْصِيَ بِذَلِكَ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ، فَهَذَا تَأْكِيدٌ لِمَا وَجَبَ بِالْشَّرْعِ، وَيَحَجُّ عَنْهُ مِنْ بِلَدِهِ. الثَّانِي: أَنْ يَوْصِيَ بِأَدَاءِ الْوَاجِبِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ، فَيَصِحُّ أَيْضًا.

الثَّالِثُ: أَنْ يَوْصِيَ بِالْوَاجِبِ وَيَطْلُقَ، فَهُوَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، فَيَبْدَأُ بِإِخْرَاجِهِ قَبْلَ التَّبَرُّعَاتِ وَرَأْسِ الْمَالِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ مِنَ الثَّلَاثِ. كَالْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَوْصِيَ بِالْوَاجِبِ، وَيَقْرَنَ بِهَا الْوَصِيَّةَ بِتَبَرُّعٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: حَجُّوا عَنِّي، وَأَدُّوا دِينِي، وَتَصَدَّقُوا عَنِّي. فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَالثَّانِي أَنَّهُ مِنَ الثَّلَاثِ أَهْدَ بِاخْتِصَارِهِ.



واحد من الجنسين يشقُّ في الآخرة يوم القيامة. الثاني: لا تَدْرُونَ أيهم أقرب لكم نفعاً؛ أيهم أرفع درجة في الدنيا؛ رُوي عن ابن عباس.

والمعنى فيه أنه لو ترك الأمر على ما كان في أول الإسلام: الوصية للوالدين والأقربين لم يؤمن - إذا قسم التركة في الوصية، خيف أحدكم، لتفضيل ابن على بنت، أو أب على أم، أو ولد على ولد، أو أحد من هؤلاء أو غيرهم على أحد، فتولَّى الله سبحانه قسَمها بعلمه، وأنفذ فيها حكمته بحكمه، وكشف لكل ذي حقِّ حقَّه، وعبر لكم ربكم عن ولاية ما جهلتم، وتولَّى لكم بيان ما فيه نفعكم ومصلحتكم، والله أعلم.

**الآية الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يَوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [الآية: ١٢]. فيها عشر مسائل:

**المسألة الأولى:** في قراءتها<sup>(١)</sup>: قرئ بفتح الراء وكسرها، وقرئ بتشديدها مكسورة، فإن كان بالفتح فذلك عائد الميت، ويكون قوله: «كلالة» حالاً من الضمير في يورث. وإذا قرئت بالكسر فمعناه عائد إلى الورثة، ويكون قوله: «كلالة» مفعولاً يتعدى الفعل إليه. وكذلك بالتشديد؛ وإنما فائدته تضعيف الفعل إليه.

**المسألة الثانية:** في لغتها: اختلف أهل اللغة وغيرهم في ذلك على ستة أقوال:

قال صاحب العين: الكلالة: الذي لا ولد له ولا والد. الثاني: قال أبو عمرو: ما لم يكن لحاً من القرابة فهو كلالة، يقال: هو ابن عمي لحاً، وهو ابن عمي كلالة. الثالث: وهو في معنى الثاني: أن الكلالة من بعد، يقال: كلت الرحم إذا بعد من خرج منها. الرابع: أن الكلالة من لا ولد له ولا والد ولا أخ. الخامس: أن الكلالة هو الميت بعينه، كما يقال رجل عقيم ورجل أمي. السادس: أن الكلالة هم الورثة، والوراث الذين يحيطون بالميراث.

**المسألة الثالثة:** في التوجيه: أما القول الأول والثاني والثالث فيعضده الاشتقاق الذي بيئه في القول الثالث، ويقرَّب منه توجيه الرابع؛ لأن الأخ قريب جداً حين جمعه مع أخيه صلب واحد وارتكضا في رجم واحدة، والتقما من ثدي واحدة، وقد قال الشاعر:

فإنَّ<sup>(٢)</sup> أبا المَرءِ أحمى له وموَلَى الكلالة لا يغضب

وأما من قال: إنه الميت نفسه فقد نزع بقول الشاعر:

(١) أي قراءة «يُورَثُ»؛ قال الإمام القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٧٧/٥: قرأ بعض الكوفيين «يُورَثُ» بكسر الراء وتشديدها. وقرأ الحسن وأيوب «يُورَثُ» بكسر الراء وتخفيفها على اختلاف عنهما. اهـ وليستا من القراءات المتواترة.

(٢) في «تفسير القرطبي» ٧٧/٥ «وإن» ولم أر من نسب لقاتل.

ورثُتم قنَاءَ المَجْدِ لَا عَن كَلَالَةٍ عَنْ ابْنِي مَنَافٍ عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ<sup>(١)</sup>

ومن قال: إنهم المحيطون بالميراث نزع بأن العرب تقول: كَلَّهَ النسب: أحاط به، ومنه سُمِّيَ التاجُ إكليلًا؛ لأنه يحيط بجوانب الرأس. وقال أبو عبيدة<sup>(٢)</sup>: هو الذي لا والد له ولا وَلَد، مأخوذ من تكلَّه النسب، أي أحاط به؛ كأنه سماه بَصْدَهُ كالمفاضة والسلیم على أحد الأقوال.

**المسألة الرابعة: في المختار:** دعنا من ترتان<sup>(٣)</sup>، ومألنا ولاختلاف اللغة وتتبع الاشتقاق؟ ولسان العرب واسع، ومعنى القرآن ظاهر، وظاهر القرآن أنَّ الكَلَالَةَ مَنْ فَقَدَ أَبَاهُ وَابْنَهُ وَالزَّوْجَاتِ وَتَرَكَ الْإِخْوَةَ، والدليل عليه أن الله تعالى ترك سِهَامَ الفرائض مع الآباء والأبناء والزوجات وترك الإخوة؛ فجعل هذه آيتهم وجعلهم كلاله اسمًا موضوعًا لغةً بأحد معاني الكلاله مستعملًا شرعًا، وكذلك ذكره في آخر السورة في آية الصيف<sup>(٤)</sup> سَمَاهُ كَلَالَةً، وذكر فريضة لا أَب فيها ولا ابن، فتحققنا بذلك مُرَادَ الله عَزَّ وَجَلَّ في الكلاله.

تبقى ها هنا نكتة تفتن لها أبو عمرو، وهي إلحاق فقد الأخ للعين أو لعله بالكلاله؛ لأنها نازلة الآية في سورة النساء الأولى، وهي هذه؛ وفي الآية الأخرى آية الصيف: الكلاله فَقَدَ الأب والابن؛ فدلَّ على أنَّ الاشتقاق يقتضي ذلك كله؛ ومطلق اللغة يقتضيه؛ لأن القرآن جاء بها فاستعمله الشَّرعُ في كل موضع قَصْدًا لبيان الأحكام بحسب الأدلة والمصالح، فهذا جريان الأمر على الاشتقاق وتصريف اللغة، فأما اعتبار المعنى على رِسْم الفتوى، وهي:

**المسألة الخامسة:** واختلف العلماء في المراد بالكلاله على ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّ قومًا اختاروا: أنَّ الكَلَالَةَ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ؛ وهو قول أبي بكر الصديق، وإحدى الروایتين عن عمر.

الثاني: مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ أَبٌ أَوْ إِخْوَةٌ.

الثالث: قول طريف لم يُذكر في التقسيم الأول؛ وهو أنَّ الكلاله المال.

فأما مَنْ قال: إنه المال، فلا وَجْهَ لَهُ. وأما مَنْ قال: إنه الذي ذهب طرفاه الأسفل فمشكِلٌ تحقيق القول فيه؛ وذلك أنَّ عمر أشكلت عليه هذه الآية حتى ألحَفَ على رسول الله ﷺ في بيانها؛ فقال له:

(١) البيت للفرزدق، أنظر ديوانه: ٣٧٩/٢، طبعة دار الكتاب العربي.

(٢) هو الإمام اللغوي الأخباري معمر بن المثنى التيمي، صدوق، روى له البخاري في التاريخ، وأبو داود، توفي سنة ٢٠٨ رحمه الله.

(٣) لم أجد لهذه الكلمة تفسيرًا، إلا أن يكون معناها ما جاء في «القاموس» الثَّرْتَةُ: ردة قبيحة في اللسان من العيب اهـ. أو هي كلمة غير عربية، أطلقها المصنف، فالله أعلم، وليحرر.

(٤) انظر الحديث الآتي.

[٤٠٨] «ألا تكفيك آية الصيف»، يعني الآية التي أنزلت في آخر النساء.

[٤٠٩] وروى مَعْدَان بن أَبِي طَلْحَةَ قَالَ: خَظَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَدْعُ بَغْدِي شَيْئاً هُوَ أَهَمُّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ: أَهَمُّ عِنْدِي مِنَ الْجَدِّ وَالْكَلَالَةِ، وَمَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهَا حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ؛ أَمَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ»، يَعْنِي الْآيَةَ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ. قَالَ<sup>(١)</sup>: وَإِنْ أَعِشْتُ أَقْضَى فِيهَا بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقرَأُ الْقُرْآنَ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا أَمْرًا وَقَفَ فِي وَجْهِهِ عُمَرُ فَمَتَى يُسْفِرُ لَنَا عَنْهُ وَجْهُهُ النَّظَرُ؟

لَكِنْ الْآنَ نَرُدُّ فِي اقْتِحَامِ هَذَا الْوَعْرِ بِنَيْتِهِ وَعِلْمِهِ، فَنَقُولُ فِيهِمَا وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ الْمُنْعِمُ:

إِنَّ الْكَلَالَةَ وَإِنْ كَانَتْ مَعْرُوفَةً لُغَةً مُتَوَارِدَةً عَلَى مَعَانٍ مُتَمَاثِلَةٍ وَمُتَضَادَّةٍ فَاعْلَيْنَا أَنْ نَتَبَصَّرَ مَوَارِدَهَا فِي الشَّرِيعَةِ فَنَقُولُ: وَرَدَتْ فِي آيَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا هَذِهِ، وَالْأُخْرَى الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ، فَأَمَّا هَذِهِ فَهِيَ الَّتِي لَا وَلَدَ فِيهَا وَلَا وَالِدَ فِيهَا إِخْوَةً لِأُمٍّ. وَأَمَّا الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ فَهِيَ الَّتِي لَا وَلَدَ ذَكَرًا فِيهَا، وَهِيَ إِخْوَةُ لَأَبٍ وَأُمٍّ أَوْ إِخْوَةُ لَأَبٍ أَوْ أَخَوَاتُ لَأَبٍ وَأُمٍّ وَجَدَّ، فَجَاءَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لِبَيَانِ حَالِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ، وَجَاءَتْ فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ لِبَيَانِ إِخْوَةِ الْأَعْيَانِ وَالْعَلَّاتِ حَتَّى يَقَعَ الْبَيَانُ بِجَمِيعِ الْأَقْسَامِ، وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَمَعَهُ وَشَرَحَهُ.

وَكَانَ عُمَرُ يَطْلُبُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ النَّصَّ الْقَاطِعَ لِلْعُذْرِ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْمِلُهُ عَلَى الْبَيَانِ الْوَاقِعِ مَعَ الْإِطْلَاقِ الَّذِي وَكُلُّ فِيهِ إِلَى الْجَاهِدِ بِالْأَخْذِ مِنَ اللَّغَةِ وَمَقَاطِعِ الْقَوْلِ وَمِرَابِطِ الْبَيَانِ وَمِفَاصِلِهِ. وَهَذَا نَصٌّ فِي جَوَازِ الْجَاهِدِ، وَنَصٌّ فِي التَّكَلُّمِ بِالرَّأْيِ الْمُسْتَفَادِ عِنْدَ النَّظَرِ الصَّائِبِ.

وَإِذَا ثَبَتَ فِيهِ النَّظَرُ فَإِنَّهُ يَصُحُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الْكَلَالَةِ مِنْ «كَلٍّ» أَيْ بَعْدَ، وَمِنْ «تَكَلَّلٍ» أَيْ أَحَاطَ عَلَى مَعْنِيَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى السَّلْبِ، كَمَا يَقَالُ فَازَ فِي الْمَفَازَةِ أَيْ انْتَفَى لَهُ الْفَوْزُ.

وَالثَّانِي: أَنْ الْإِحَاطَةَ وَجَدَتْ مَعَ فَقْدِ السَّبَبِ الَّذِي يَقْتَضِي الْإِحَاطَةَ وَهُوَ قُرْبُ النَّسَبِ.

[٤٠٨] انظر ما بعده.

[٤٠٩] صحيح. أخرجه مسلم ٥٦٧ و ١٦١٧ والنسائي في «الكبرى» ١١١٣٥ و «التفسير» ١٥٥ وابن ماجه ١٠١٤ وأحمد ١/ ١٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٤٨ - ٤٩ وأبو عوانة ١/ ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ وأبو يعلى ١٨٤ والبيهقي ٦/ ٢٢٤ كلهم عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة اليعمرى عن عمر في أثناء حديث مطول، واختصره بعضهم، وأخرجه مالك ٥١٥/٢ عن زيد بن أسلم مرسلًا. وفي الباب عن البراء بن عازب عند أبي داود ٢٨٨٩ والترمذي ٣٠٤٢ وأحمد ٤/ ٢٩٣ وإسناده حسن.

(١) القائل عمر. قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٦٢/١١: سميت آية الصيف، لأنها نزلت في الصيف. وإنما أخر عمر فيها القضاء بقوله «إن أعش...» لأنه لم يظهر له في ذلك الوقت ظهوراً يحكم به، فأخذه حتى يتم اجتهاده فيه اهـ باختصار وتصرف.

**المسألة السادسة:** إنما قلنا: إنَّ الكلالة في هذه الآية فَقَدْ الابن والأب؛ لأن الإخوة للأم يُحجبون بالجد، وهم المُرَادُّون في الآية بالإخوة إجماعاً، ودخل فيها الجد الخارج عن الكلالة؛ لأنه أصل النسب كالأب المتولّد عنه الابن.

وأما الآية التي في آخر سورة النساء فقد قال المحققون من علمائنا: إنَّ الجد أيضاً خارج عنها؛ لأنَّ الأخت مع الجد لا تأخذ نصفاً؛ إنما هي مقاسمة، وكذلك الأخ مقاسم لها. فإن قيل: فلم أخرجتم الجد عنها؟ قلنا: لأنَّ الاشتقاق يقتضي خروجه عنها؛ إذ حقيقة الكلالة ذهاب الطرفين، وعليه مَبْنَى اللغة، وغير ذلك من الأقوال بعيد ضعيف. وأفسدُها قول مَنْ قال: إنه المال، فإنه غير مسموع لغة ولا مقيس معنى.

الثاني: أنَّ الجد يرث مع ذكور ولِد المتوفى في السدس، والإخوة لا يرثون معهم، فكيف يشارك من يُسقط الإخوة كلهم ويكون كأحدهم.

ولهذه العلة قال حَبْرُ الأمة مالك بن أنس: إنَّ امرأة لو ماتت وتركت زوجها وأمتها وإخوتها لأبيها وإخوتها لأُمها وجدّها: إنَّ النصفَ للزوج، والسدس للأم فريضة، وللجد ما بقي؛ قال: لأنَّ الجد يقول: لو لم أكن كان للإخوة للأم ما بقي، ولا يأخذ الإخوة للأب شيئاً، فلما جئْتُ إسنوة الأم عنه كنت أنا أحقّ به. وقد روي عن مالك أنه جعل للجد السدس، وللإخوة للأب السدس كهيئة المقاسمة، وذلك محقّق في الفرائض.

**المسألة السابعة:** قوله: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾: اتفق العلماء على أنَّ التشريك يقتضي التسوية بين الذكّر والأنثى؛ لأنَّ مطلق اللفظ يدلُّ عليه، كما أنَّ الآية التي في سورة النساء في آخرها ما يقتضي التعصيب؛ ولذلك قلنا - في مسألة الزوج والأم والأخ من الأم والإخوة من الأب والأم: إنَّ للزوج النصف، وللأم السدس، وللأخ للأم السدس، وللإخوة للأب والأم السدس بحكم التعصيب.

**المسألة الثامنة:** الأخوات عصبة للبنات، وإذا ترك بنتاً وأختاً أو ابنتين وأختاً فالنصف للبنات، وللأخت ما بقي، وهما ذواتا فَرْض، لكن إذا اجتمعا سقط فَرْضُ الأخوات وعاد سهمهنَّ إلى التعصيب بقضاء رسول الله ﷺ فيما رواه ابن مسعود كما تقدّم<sup>(١)</sup>.

وقال ابنُ عباس وابن الزبير: الابنة تسقط الأخت؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَلْكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَكِ أُخْتُ﴾<sup>(٢)</sup>، فتأخذ البنات النصف وما بقي للعصبة، وقد سبق قضاء رسول الله ﷺ الذي رواه ابن مسعود. وفي البخاري: أنَّ معاذاً قضى باليمن على عهد رسول الله ﷺ بأنَّ للبنات النصف، وللأخت النصف<sup>(٣)</sup>؛ وبهذا الحديث رجع ابنُ الزبير عن قوله؛ فصار فَرْضُ الأخت والأخوات بالنص إن لم يكن وَلَد، وصار فرضهنَّ التعصيب إن كان بنتاً، وسقطن بالذكر بظاهر القرآن، فخصّت السنة برواية

(١) مضى برقم ٤٠٠.

(٢) أخرجه البخاري ٦٧٤١ عن الأسود عن معاذ، وفيه «على عهد رسول الله ﷺ» وهذا له حكم الرفع، لكن قال البخاري عقبه: ثم قال سليمان - أحد الرواة - قضى فينا، ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ.

ابن مسعود عموم قوله: ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾.

**المسألة التاسعة:** لو كان الورثة أخوين للأم أحدهما ابن عم، أو ابنا عم أحدهما أخ لأم؟ فأما الصورة الأولى فاتفق الناس فيها أن الثلث لهما بسبب الأم، ويأخذ الثاني ما بقي من الميراث بالتعصيب. وأما الثانية: فاختلفوا فيها؛ فقال الجمهور: لمن اجتمعت فيه القربتان السدس بحكم الأمومة، والباقي بينه وبين الآخر. وقال عمر، وابن مسعود: المال للأخ للأم، وبه قال شريح والحسن وأبو ثور، واحتجوا: بأنه ساواه في التعصيب، وفُضله بقربة الأم؛ فكان مقدماً عليه في التعصيب كالأخ من الأب والأم مع الأخ من الأب.

ودليلنا: أن الإخوة من الأم سبب يفرض به في السهام، فلا يرجح به في التعصيب، كما لو كان زوجها، وبهذا فارق الأخ الشقيق فإنه لا يفرض له بقربة الأم.  
فإن قيل: فقد فرضتم له في مسألة المشتركة.

قلنا: إنما يفرض فيها لولد الأم، لا لولد الأب والأم، ثم يدخل معهم فيه ولد الأب والأم.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُضْكَأَرٍ﴾: وذلك راجع إلى الوصية والذين.

أما رجوعه إلى الوصية فبوجهين: أحدهما: بأن يزيد على الثلث. الثاني: بأن يوصي لوارث. فأما إن زاد على الثلث فإنه يرذ إلا أن يجيز الورثة؛ لأن المنع لحقوقهم لا لحق الله.

وأما إن أوصى إلى وارث فإن الورثة يحاصون<sup>(١)</sup> به أهل الوصايا في وصاياهم، ويرجع ميراثاً. وقال أبو حنيفة والشافعي: تبطل، ولا يقع به تحاصر، ونظرهما بين في إسقاط ما زاد على الثلث لبطلانه. ومطلع نظر مالك أعلى؛ لأننا نتبين بوصيته للوارث مع سائر الوصايا أنه أراد تنقيص حظ الوصايا وتخصيص وارثه، فإن بطل أحد القضدين، لأن الشرع لم يجوز، لم يبطل الآخر؛ لأن الشرع لم يمنع منه. وقد بيناه في «مسائل الخلاف»، فيرد ما أبطل الشرع ويمضي ما لم يعترض فيه.

وأما رجوع المضارة إلى الذين فبالإقرار في حالة لا يجوز فيها لشخص الإقرار له به، كما لو أقر في مرضه لوارثه بدين أو لصديق ملاطف له، فإن ذلك لا يجوز عندنا إذا تحققنا المضارة بقوة التهمة، أو غلب على ظننا. وقال أبو حنيفة: يبطل الإقرار رأساً. وقال الشافعي: يصح.

ومطلع النظر أننا لمحنا أن الموروث لما علم أن هبته لوارثه في هذه الحالة أو وصيته له لا تجوز، وقد فاتته نفعه في حال الصحة عمد إلى الهبة فآلقاها بصورة الإقرار لتجوزها؛ ويعضد هذه التهمة صورة القرابة وعادة الناس بقله الديانة.

ومطلع نظر أبي حنيفة نحو منه؛ لكنه ربط الأمر بصفة القرابة حين تعذر عليه الوقوف على التهمة، كما علقت رخص السفر بصورة السفر حين تعذر الوقوف على تحرير المشقة ووجودها.

وراعى الشافعي في نظره أن هذه حالة إخبار عن حق واجب يضاف إلى سبب جائز في حالة

(١) أي يقاسمون. بأن يعطون كل واحد حصته.

يؤمن فيها الكافر، ويتقي فيها الفاجر، ويتوب فيها العاصي، فأمضاه عليهم، وجوّزه.

فإن قال: الإقرار حجة شرعية فلا يؤثر فيها المرض.

قلنا: وإن كان الإقرار حجة شرعية فإن الهبة صلة شرعية، ولكن حجرها المرض. كذلك تحجر التهمة الإقرار، وكما ردّت التهمة الشهادة أيضاً.

وأما نظر أبي حنيفة إلى صورة القربة فيه إلغاء العلة في غير محلها وقصر لها على موردها. وينبغي أن تطرد العلة حيث وجدت ما لم يقف دونها دليل تخصيص، فعلى هذا إذا وجدنا التهمة في غير القريب من صديق ملاطف حكمتنا بطلان الإقرار، وكم من صديق ألصق من قريب وأحكم عقدة في المودة.

**تكملة:** لما ذكر الله تعالى في هذه الآية فائض السهام، وبقيت بعد ذلك من الأموال بقية مسكوّث عنها في كتاب الله عز وجل بيّنها رسول الله ﷺ فقال في الحديث الصحيح:

[٤١٠] «الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلأولى عصبه ذكر»؛ فلأجل ذلك قدم الأبعد في العصبه على الأبعد، كالأخ من الأب والأم يقدم على الأخ للأب، وابن الأخ من الأب والأم على ابن الأخ للأب ويقدم الأخ للأب على ابن الأخ للأب والأم، هكذا أبداً.

**تخصيص:** قال الله سبحانه: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الفرائض إلى آخرها بسهامها ومستحقها.

[٤١١] ثم ثبت في الصحيح المتفق عليه أن النبي ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم». فخرج من هذا العموم توارث الكفار والمسلمين، فلا يرث كافر مسلماً<sup>(١)</sup>، ولا يحجبه.

[٤١٠] صحيح. أخرجه البخاري ٦٧٣٢ و ٦٧٣٥ و ٦٧٣٧ و ٦٧٤٦ ومسلم ١٦١٥ وأبو داود ٢٨٩٨ والترمذي ٢٠٩٨ وعبدالرزاق ١٩٠٤ وابن أبي شيبة ٢٦٥/١١ والطيالسي ٢٦٠٩ وأحمد ١/ ٢٩٢-٣٢٥ وابن ماجه ٢٧٤٠ والدارمي ٣٦٨/٢ والدارقطني ٧١/٤ والطحاوي ٣٩٠/٤ وابن حبان ٦٠٢٨ و ٦٠٢٩ وابن الجارود ٩٥٥ والطبراني ١٠٩٠٤ والبيهقي ٢٣٤-٢٣٩ و ٣٠٦/١٠ والبغوي في شرح السنة ٢٢٠٩ و«التفسير» ٥٢٥ من طرق عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

[٤١١] صحيح. أخرجه البخاري ٦٧٦٤ ومسلم ١٦١٤ وأبو داود ٢٩٠٩ والترمذي ٢١٠٧ والنسائي في «الكبرى» ٦٣٧٦ و ٦٣٧٧ وعبدالرزاق ٩٨٥٢ والطيالسي ٦٣١ وأحمد ٥/ ٢٠٨ والدارمي ٢/ ٣٧٠ وسعيد بن منصور ١٣٥ والدارقطني ٦٩/٤ وابن حبان ٦٠٣٣ والطبراني ٣٩١ والبيهقي ٦/ ٢١٧ والبغوي في «شرح السنة» ٢٢٢٤ وفي «التفسير» ٥٢٢ بترقيمي - كلهم عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة ابن زيد مرفوعاً.

(١) قال الإمام الخرقى رحمه الله في المسألة ١٠٤٤: «ولا يرث مسلم كافراً، ولا كافر مسلماً، إلا أن يكون معتقاً، فيأخذ ماله بالولاء». قال الإمام الموفق رحمه الله في شرحه ٩/ ١٥٤-١٦٣ ما ملخصه: أجمع أهل العلم على أن الكافر لا يرث المسلم، وقال جمهور الصحابة والفقهاء: لا يرث المسلم الكافر، يروى هذا عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وأسامة بن زيد وجابر، وبه قال عمرو بن عثمان وعروة والزهري وعطاء وطاوس والحسن وعمر بن عبدالعزيز وعمرو بن دينار والثوري وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي، =

وقال ابن مسعود: هو - وإن كان لا يرث - فإنه يحجب، وهذا ضعيف؛ فإن المذكور في قوله: ﴿وَلَا يَوِّيه﴾ هو المذكور في: ﴿إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ فكما أن قوله: ﴿وَلَا يَوِّيه﴾ لم يدخل فيه الكفار؛ كذلك قوله: ﴿إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ لا يدخل فيه الكافر.

تحقيقه أن الشريعة جعلته في باب الإرث وإن كان موجوداً كالمعدوم، كذلك في باب الحجب فإنه أحد حكمي الميراث؛ فلا يؤثر فيه الكافر، أو لا يتعلق بالكافر أصله الميراث، والتعليل بالحجب معضد لهذه الأقسام في الأبواب.

قال علماؤنا: الأسباب التي يستحق بها الميراث ثلاثة أسباب: نكاح، ونسب، وولاء. فأما النكاح والنسب فهو نص القرآن، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: يستحق الميراث زائداً على هذا بالحلف والمعاقدة والإتحاد في الديوان. وحقيقة المسألة في المذهب أن الميراث عندنا يستحق بأربعة معان: نكاح، ونسب، وولاء، وإسلام، ومعنى قولنا: «وإسلام» أن بيت المال عندنا وارث.

وقال أبو حنيفة: ليس بوارث. وقد حققناه في «مسائل الخلاف»، وعول أبو حنيفة على قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وهي آية نبّيتها في موضعها إن شاء الله تعالى.

**فصل:** لما قدر الله سبحانه الفرائض مقاديرها، وقرّرها مقرّريها، واستمرت على ذلك زماناً نزلت في خلافة عمر عارضةً، وهي ازدحام أرباب الفرائض على الفرائض، وزيادة فروضهم على مقدار المال، مثال ذلك امرأة تركت زوجها وأختها وأمها. قال ابن عباس: فلما ألقيت عند عمر، وكان امرأ ورعاً، ودفع بعضهم بعضاً قال: واللّه ما أدري أيكم قدّم الله ولا أيكم آخر، فلا أجد ما هو أوسع من أن أقسم عليكم هذا المال بالحصص، فأدخل على كلّ ذي سهم ما دخل عليه من عول.

وقال ابن عباس: سبحانه الله العزيز! إن الذي أحصى رمل عالج<sup>(٢)</sup> عدداً ما جعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً، فهذان النصفان قد ذهبا بالمال، فأين الثلث؟ فليجيئوا فلنضع أيدينا على الركن فلنبتهل.

= وعامة الفقهاء، وعليه العمل. وروي عن عمر ومعاذ ومعاوية أنهم ورثوا المسلم من الكافر، ولم يورثوا الكافر من المسلم وحكي ذلك عن محمد بن الحنفية وعلي بن الحسين وابن المسيب ومسروق وعبدالله بن معقل والشعبي والنخعي ويحيى بن يعمر وإسحق، وليس بموثوق به عنهم، فإن أحمد قال: ليس بين الناس اختلاف في أن المسلم لا يرث الكافر..

**فصل:** فأما الكفار فيتوارثون إذا كان دينهم واحداً. لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً. فإن اختلفت أديانهم، فعن أحمد: الكفر ملة واحدة. يرث بعضهم بعضاً. وبه قال أبو حنيفة والشافعي وداود. وعن أحمد: الكفر ملل مختلفة، لا يرث بعضهم بعضاً. واختاره أبو بكر، وهو قول كثير من أهل العلم.. قال الخرقى رحمه الله: مسألة: «والمرتد لا يرث أحداً إلا أن يرجع قبل قسمة الميراث». قال الإمام الموفق: لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن المرتد لا يرث أحداً. والزنديق كالمرتد، والزنديق هو الذي يظهر الإسلام ويستتر الكفر. ومال الزنديق في بيت المال.

(١) سورة النساء: ٣٣. (٢) موضع به رمل اهد. قاموس.

قال زُفر بن الحارث<sup>(١)</sup> البصري: يابن عباس؛ وأيهما قدّم الله؟ وأيهما أخر؟ قال: كلُّ فريضة لم يهبها الله إلا إلى فريضة، فهي المقدّم، وكلُّ فرض إذا زال رجع إلى ما بقي فهو المؤخّر.

قال القاضي: اجتمعت الأمة على ما قال عمر، ولم يلتفت أحد إلى ما قال ابن عباس؛ وذلك أن الورثة استَووا في سبب الاستحقاق، وإن اختلفوا في قدره، فأعطوا عند التّضايّق حُكْم الحصّة، أصله الغرّاء إذا ضاق مال الغريم عن حقوقهم، فإنّهم يتحاضون بمقدار رؤوس أموالهم في رأس مال الغريم.

**الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَلْنِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَةُ مِنْ إِيَّاكُمْ فَاستَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَزْوَاجَ وَنَكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوكُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [الآية: ١٥]. قال القاضي: هذه معضلة في الآيات لم أجد من يعرفها<sup>(٢)</sup>، ولعلّ الله أن يعين على علمها، وفيها ثماني عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** اجتمعت الأمة على أنّ هذه الآية ليست منسوخة<sup>(٣)</sup>، لأنّ النسخ إنّما يكون في

(١) لم أجد في كتب التراجم من اسمه ونسبته هكذا، وأقرب ما رأيت في ذلك: زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس بن الحذّان النصري الدمشقي، روى عن حكيم بن حزام والمغيرة بن شعبة، راجع «تهذيب التهذيب» ٢٨٣/٣، وليس له ذكر في الرواية عن ابن عباس، لكنه من هذه الطبقة، ولعله تحرف «الحذّان» إلى الحارث، فيكون المصنف نسبة إلى جده، ولعل لفظ «البصري» تحرف عن «النصري»، والله أعلم. ورأيت في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٦٠٧/٣ و«الثقات لابن حبان» ٢٦٤/٤ و«تاريخ البخاري» ١/٢/٣٩٣: زفر بن الحارث الكلّابي من أهل الشام، يروي عن عائشة ومعاوية. وهذا محتمل، فإنه من طبقة تروي عن ابن عباس، لكن لم يذكر أحد أنه روى عن ابن عباس، ولا ذكروا في نسبته «البصري» فلعل الأول أرجح، والله أعلم.

(٢) كذا قال المصنف رحمه الله! مع أن الآية معروفة ظاهرة الوضوح لعامة الفقهاء وأهل التفسير من السلف والخلف. وإن كان أراد المصنف أنه لم يجد من يفصل فيها مثل ما ذكر، فهذا محتمل، وانظر «أحكام القرآن» للجصاص ٣/ ٤١-٤٩ و«أحكام القرآن» للكنيا الطبري ١/ ٣٧٤-٣٧٩.

(٣) كذا وقع للمصنف رحمه الله، وهو غريب منه أن ينقل الإجماع على ذلك. والصواب خلاف ما قال، وأن الجمهور على النسخ، وإليك بيانه:

قال الإمام الشافعي رحمه الله في «أحكام القرآن» ١/ ٣٠٣-٣٠٤ بعد أن تلا هذه الآية: قال: فكان هذا أول عقوبة الزانيين في الدنيا، ثم نُسخ هذا عن الزناة كلهم: الحر والعبد، والبكر والثيب، فحدّ الله البكرين الحرين المسلمين، فقال: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾. وأسند البيهقي ٢١٠/٨ هذا عن الشافعي رحمه الله. وأسند عن ابن عباس، وقد تلا هذه الآية، فقال: فنسخ ذلك بأية الجلد، فقال ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾. ثم أسند مثله عن مجاهد، والإسناد إليهما صحيح. وذكر الكيا الطبري في أحكامه ١/ ٣٧٤ كلاماً طويلاً ومنه: والأكثرون على أن الآية منسوخة بما نزل في سورة النور ﴿الزانية والزاني﴾ الآية.

وقال أبو بكر الجصاص رحمه الله في «أحكامه» ٣/ ٤١: لم يختلف السلف في أن ذلك كان حد الزانية في بدء الإسلام، وأنه منسوخ غير ثابت، ثم أسند النسخ عن ابن عباس. وانظر بقية كلامه.



القولين المتعارضين من كل وجه، اللذين لا يمكن الجمع بينهما بحال، وأما إذا كان الحكم ممدوداً إلى غاية، ثم وقع بيان الغاية بعد ذلك فليس بنسخ؛ لأنه كلام منتظم متصل لم يرفع ما بعده ما قبله، ولا اعتراض عليه.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي﴾: هو جمع التي؛ كلمة يُخْبِرُ بها عن المؤنث خاصة، كما أن قوله: «الذي» يخبر به عن المذكر خاصة، وجمعه الذين، وقد تُحذف التاء فتبقى الياء الساكنة فتجري بحركتها، قال سبحانه: ﴿وَالَّتِي يَلِيسَنَّ مِنَ الْمَحِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فجاء باللغتين في القرآن، وقد قال الشاعر المخزومي:

مِنَ اللَّاءِ لَمْ يَخْجُجْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً      ولكن لِيَقْتُلَنَّ الْبَرِيءَ الْمُعْقَلَاً

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿الْفَدْحَةَ﴾: هي في اللغة عبارة عن كل فعلٍ تَعْظُمُ كراهيته في النفوس، وَيَقْبُحُ ذِكْرُهُ في الألسنة حتى يبلُغ الغاية في جنسه، وذلك مخصوص بشهوة الفرج إذا اقتضيت على الوجه الممنوع شرعاً أو المجتنَب عادةً، وذلك يكون في الزنا إجماعاً، وفي اللواط باختلاف. والصحيح أن اللواط فاحشة؛ لأن الله سبحانه سمَّاه به على ما يأتي ذِكْرُهُ في سورة الأعراف إن شاء الله تعالى.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَنَّكَ الْفَدْحَةُ﴾: يُقال: أتيت مقصوراً؛ أي جئت، وعبر عن الفعل والعمل بالمجيء؛ لأن المجيء إليه يكون، وهذا من بديع الإستعارة.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿مِنْ نِسَائِكُمْ﴾: اختلف الناس في ذلك؛ فقال الأكثر من الصحابة: إنَّ المراد بذلك الأزواج. وقال آخرون: المراد الجنس من النساء، وتعلَّق من قال: إنَّهن الأزواج بقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿الَّذِينَ يَظْهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>. وأراد الأزواج في الآيتين، فكذلك في هذه الآية الثالثة، وإذا كان إضافة زوجية فلا فائدة فيها إلا اعتبار الثبوت؛ قالوا: ولأنَّ الله سبحانه ذكر عقوبتين: إحداهما أكبر من الأخرى، وكانت

= وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ١/ ٤٧٢-٤٧٣: فالسبيل الذي جعله الله هو النسخ لذلك، قال ابن عباس رضي الله عنه: كان الحكم كذلك حتى أنزل الله سورة النور فنسخها بالجلد أو الرجم. وكذا روي عن عكرمة وسعيد بن جبيرة والحسن وعطاء الخراساني وأبي صالح وقتادة، وزيد بن أسلم والضحاك: أنها منسوخة، وهو أمر متفق عليه.

وقال الشوكاني رحمه الله في «فتح القدير» ١/ ٥٠٤: قوله تعالى ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ﴾ كان هذا في أول الإسلام، ثم نسخ بقوله تعالى ﴿وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ وذهب بعض أهل العلم إلى أن الحبس المذكور، وكذلك الأذى باقيات مع الجلد، لأنه لا تعارض بينهما بل الجمع ممكن.

وقال البغوي في «التفسير» ١/ ٤٠٥ عند الآية: كان ذلك في أول الإسلام ثم نسخ ذلك.

الخلاصة: تبين من ذلك أن الجمهور على القول بالنسخ، والله الموفق.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٦.

(١) سورة الطلاق: ٤.

(٣) سورة المجادلة: ٢.

الأكبر للثيب، والأصغر للبكر.

والصحيح عندي أنه أراد جميع النساء؛ لأنه مطلق اللفظ الذي يقتضي ذلك وعمومه، فأما الذي تعلّقوا به من آية الإيلاء والظهار فإنما أوقفناه على الأزواج؛ لأنّ الظهار والإيلاء من أحكام النكاح؛ ألا ترى أنّ الإيلاء لما كان مجرداً عن النكاح بأن يحلف ألا يطأ امرأة أجنبية فوطئها يحثّ إذا وطئها إذا تزوّجها، وإنما وقف على الأجل في الزوجة رفعا للضرر.

وأما قولهم: إنه ذكر عقوبتين فاقتضى أن يكون الأغلط للأعظم والأقلّ للأصغر، بناءً منهم على أنّ الآيتين في النساء جميعاً: إحداهما في الثيب، والأخرى في البكر، وهذا لا يصح، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وقد قال المحققون من علمائنا: إنّ الحكمة في قوله تعالى: ﴿مِنْ نِّسَائِكُمْ﴾ بيان حال المؤمنات، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> يعني من المؤمنين. وقال تعالى: ﴿ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ويفيد ذلك أنّ الحاكم لا يحذّر الكافرة إذا زنت، وذلك يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَزْوَاجَهُنَّ مِنْكُمْ﴾: وهذا حكم ثابت بإجماع من الأئمة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ...﴾<sup>(٣)</sup> الآية.

فشرط غاية الشهادة في غاية المعصية لأعظم الحقوق حرمة، وتعدد الشهود بأربعة حكم ثابت في التوراة والإنجيل والقرآن؛ روى أبو داود عن جابر بن عبد الله قال:

[٤١٢] جاءت اليهود برجل وامرأة قد زنيا، فقال النبي ﷺ: «اثنوني بأعْلَم رجلين منكم»، فأتوه بابني سوريا، فنشدهما الله كيف تجدان أمر هذين في التوراة؟ قالا: نجد في التوراة إذا شهد أربعة

[٤١٢] أخرجه أبو داود ٤٤٥٢ والدارقطني ٤/ ١٦٩- ١٧٠ كلاهما من طريق مجالد بن سعيد عن الشعبي عن جابر به، وإسناده ضعيف لأجل مجالد، وأعله الدارقطني به، وقال: ليس بالقوي. والوهن في هذا الحديث إنما هو ذكر الشهود، وكرره أبو داود ٤٤٥٣ عن الشعبي مرسلاً، وقال «وليس فيه» فدعا بالشهود فشهدوا، قال المنذري رحمه الله في «مختصره» ٤٢٨٧ عن الإسناد الأول: مجالد بن سعيد ضعيف، وأصل حديث رجم اليهوديين في الصحيحين وغيرهما ولفظه «جاءت اليهود إلى رسول الله ﷺ، فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ: ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهم ويجلدون، فقال عبد الله بن سلام: كذبت، إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، ثم قرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم. فقالوا: صدق، يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما» لفظ مالك بحرفيته. أخرجه ٨١٩/٢ البخاري ١٣٢٩ و ٣٦٣٥ و ٤٥٥٦ و ٦٨١٩ و ٧٥٤٣ ومسلم ١٦٩٩ وأبو داود ٤٤٤٦ والترمذي ١٤٣٦ والدارمي ٢٢٣٥ والشافعي ٨١/٢ وأحمد ٦٣/٢ وابن حبان ٤٤٣٤ كلهم من حديث ابن عمر. وانظر «فتح القدير» ٢٢٧/٥ بتخريجي و «تفسير القرطبي» ٢٠٦٠.

(٢) سورة الطلاق: ٢.

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٣) سورة النور: ٤.

أنهم رأوا ذَكَرَهُ في فَرْجِهَا مثل الميل في المكحلة رُجِمَا. قال: «فما يمنعكما أن ترجموهما؟» قالوا: ذهب سلطاننا وكرهنا القتل. فدعا رسول الله ﷺ بالشهود فجاءوا وشهدوا أنهم رأوا ذَكَرَهُ في فَرْجِهَا مثل الميل في المكحلة، فأمر رسول الله ﷺ فرجمهما.

**المسألة السابعة:** ولا بد أن يكون الشهود عدولاً؛ لأنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شرَطَ العدالة في البيوع والرجعة، فهذا أعظم، وهو بذلك أولى، وهو من باب حَمَلِ المطلق على المقيد بالدليل، حسبما بيَّناه في أصول الفقه.

**المسألة الثامنة:** ولا يكونوا ذمة، وإن كان الحكم على ذمة، وسيأتي ذلك في سورة المائدة إن شاء الله تعالى.

**المسألة التاسعة:** فإن قيل: أليس القتلُ أعظمُ حُرْمَةً من الزنا؟ وقد ثبت في الشرع بشاهدين، فما هذا؟ قال علماؤنا: في ذلك حكمةٌ بديعة، وهو أنَّ الحكمة الإلهية والإيالة الربانية اقتضت السترة في الزنا بكثرة الشهود؛ ليكون أبلغ في السترة، وجعل ثبوت القتلِ بشاهدين، بل بثلاث<sup>(١)</sup> وقسامة<sup>(٢)</sup> صيانة للدماء.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿مَنْكُزٌ﴾: المراد به ها هنا الذكور دون الإناث، لأنَّه سبحانه ذَكَرَ أولاً ﴿مِنْ نِسَائِكُمْ﴾، ثم قال: ﴿مَنْكُزٌ﴾، فاقضى ذلك أن يكون الشاهد غير المشهود عليه، ولا خلاف في ذلك بين الأئمة.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿إِنْ شَهِدُوا﴾: المعنى: فاطلبوا عليهم الشهداء، فإنَّ شَهِدُوا. وليس هذا بأمرٍ وجوبٍ لطلب الشهادة، وإنما هو أمرٌ تعليم كيف يكون الحكمُ بالشهادة، وَصِفَةُ الشهادة التي يشهد بها الشاهد ما وردَ في الحديث من شأن ماعز بن مالك الأسلمي على ما رواه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة.

[٤١٣] أن رجلاً من أسلم جاء إلى رسول الله ﷺ فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات<sup>(٣)</sup>، كلُّ ذلك يُعْرِضُ عنه رسول الله ﷺ، فأقبل عليه في الخامسة<sup>(٤)</sup>، فقال: «أنكتهما؟» قال نعم.

[٤١٣] ضعيف بهذا اللفظ، أخرجه أبو داود ٤٤٢٨ وعبد الرزاق ١٣٣٤٠ والدارقطني ٣/ ١٩٦-١٩٧ والبيهقي ٨/ ٢٢٧ كلهم عن أبي الزبير عن عبد الرحمن بن الصامت عن أبي هريرة به، وإسناده ضعيف عبد الرحمن هذا مجهول. والوهن في هذا الحديث، لفظ «فأقبل عليه في الخامسة» وكذا في آخر الحديث عند أبي داود وغيره

(١) اللوث: شبه الدلالة اهـ قاموس.

(٢) القسامة: هو أن يوجد قتيل في قرية، أو ناحية، ولا يُعرف له قاتل، فيطالب أهل تلك الناحية بالقسامة، وهي أن يقسم خمسون رجلاً منهم: ما قتلوه، ولا رأوا له قاتلاً، فإن فعلوا وإلا لزمهم الدية.

(٣) لفظ «أربع» مفعول به لـ «شهد» فهو يعود عليه، لا أن المراد أنه زنى بها أربع مرات.

(٤) ذكر الخامسة ضعيف كما تقدم بيانه، والله الموفق.

قال: «حتى غاب ذلك منك فيها؟» قال: نعم. قال: «كما يغيب المزود في المكحلة والرشاء في البئر؟» قال: نعم. قال: «هل تدري ما الزنا؟» قال: نعم. قال: «أتيت منها حراماً مثل ما يأتي الرجل من أهله حلالاً؟» قال: نعم. قال: «فما تريد مني بهذا القول؟» قال: أريد أن تطهرني، فأمر به فرجم.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَأَنذِرْهُمْ فِي آيَاتِهِ﴾: أمر الله تعالى بإمساكهم في البيوت وحبسهم فيها في صدر الإسلام قبل أن تكثر الجناة، فلما كثر الجناة وخشي قوتهم اتخذ لهم سجن. واختلف في هذا السجن، هل هو حد أو توعد بالحد على قولين:

أحدهما: أنه توعد بالحد. والثاني: أنه حد.

قال ابن عباس والحسن: زاد ابن زيد أنهم مئعوا من النكاح حتى يموتوا، يعني عقوبة لهم حيث طلبوا النكاح من غير وجهه. ثم نسخ ذلك بالحد. وقال ابن عباس: أنزل الله سبحانه بعد ذلك: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾<sup>(١)</sup>؛ فمن كان مُحَصَّنًا رُجِمَ، ومن كان بِكَرًّا جُلِدَ.

والصحيح أنه حد جعله الله عقوبة ممدودة إلى غاية مؤذنة بأخرى هي النهاية.

وإنما قلنا: إنه حد، لأنه إيذاء، وإيلام، ومن الناس من يرى أنه أشد من الجلد، وكل إيذاء وإيلام حد، لأنه منع وزجر. وإنما قلنا: إنه ممدود إلى غاية إبطالاً<sup>(٢)</sup> لقول من رأى من المتقدمين والمتأخرين: إنه نسخ. وقد تقدّم بيانه.

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾:

[٤١٤] روى مسلم، وغيره، عن عبادة بن الصامت، أن النبي ﷺ قال: «خُذُوا عَنِّي، قد جعل

زيادة غريبة لم يذكرها المصنف. وحديث أبي هريرة، أخرجه البخاري ٦٨١٥ ومسلم ١٦٩٢ وغيرهما، وفيه «فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه رسول الله ﷺ فقال: أبك جنون...» الحديث، وله شاهد من حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم ١٦٩٣ وأبو داود ٤٤٢٢ وغيرهما، وفيه «فشهد على نفسه أربع مرات أنه زنى، فقال رسول الله ﷺ فلعلك...» وبهذا يتبين أن النبي ﷺ حكم عليه بعد الرابعة مباشرة، وليس هناك ذكر للخامسة.

[٤١٤] صحيح. أخرجه مسلم ١٦٩٠ و٢٣٣٤ وأبو داود ٤٤١٦ والترمذي ١٤٣٤ والنسائي في «الكبرى» ٧١٤٢ و٧١٤٣ و«التفسير» ١١٣ وابن ماجه ٢٥٥٠ والشافعي ٧٧/٢ وفي «الرسالة» ٦٨٦ وعبد الرزاق ١٣٣٥٩ وابن أبي شيبة ١٨٠/١ وأحمد ٥/٣١٣-٣١٧-٣٢٠-٣٢١-٣٢٧ والطيالسي ٥٨٤ والدارمي ١٨١/٢ وابن الجارود ٨١٠ والطحاوي ١٣٤/٣ وابن حبان ٤٤٢٥ و٤٤٢٧ والنحاس في «ناسخه» ص ١١٨ والبيهقي ٨/٢١٠-٢٢١ والبخاري في «شرح السنة» ٢٥٨٠ و«التفسير» ٥٣١ - بترقيمي - كلهم من حديث عبادة بن الصامت.

(١) سورة النور: ٢.

(٢) كذا قال المصنف رحمه الله، وكيف يبطل ما ذهب إليه الجمهور من المفسرين والفقهاء، وهو الذي ذهب إليه ابن عباس ومجاهد وغيرهما. وتقدم مستوفياً في المسألة الأولى، والله الموفق.

الله لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفِي سَنَةً، وَالْثِيْبُ بِالْثِيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ».

[٤١٥] وروى مسلم، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ كُرِبَ لَذَلِكَ وَارْبَدَ<sup>(١)</sup>، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَلَقِي لَذَلِكَ، فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ: «[خَذُوا عَنِّي]<sup>(٢)</sup>» قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الثَّيْبُ بِالْثِيْبِ، وَالْبَكْرُ بِالْبَكْرِ، الثَّيْبُ جَلْدُ مِائَةٍ وَرَجْمٌ بِالْحِجَارَةِ، وَالْبَكْرُ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفِي سَنَةً.

[٤١٦] وروى مسلم في بعض طرقه: «الْبَكْرُ يُجْلَدُ وَتَفِي، وَالثَّيْبُ يُجْلَدُ وَيُرْجَمُ».

فَبَيَّنَ ﷺ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ: بَكْرٌ يَزْنِي بِبَكْرٍ، وَثِيْبٌ يَزْنِي بِثِيْبٍ. الثَّالِثُ: بَكْرٌ يَزْنِي بِثِيْبٍ، أَوْ ثِيْبٌ يَزْنِي بِبَكْرٍ، لِقَوْلِهِ: «الْبَكْرُ يُجْلَدُ وَتَفِي، وَالثَّيْبُ يُرْجَمُ».

**المسألة الرابعة عشرة:** البكر يجلد ويغرب، وبه قال الشافعي وأحمد<sup>(٣)</sup>. وقال أبو حنيفة وحماد: لَا يُقْضَى بِالنَّفْيِ حَدًّا إِلَّا أَنْ يَرَاهُ الْحَاكِمُ تَعْزِيرًا، وَاحْتِجًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدًا<sup>(٤)</sup>﴾، وَلَمْ يَذْكُرْ تَغْرِيبًا، وَالزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ.

قلنا: لَا نَسْلَمُ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

جواب ثان: قَدْ رَدَدْتُمُ الْبَيِّنَةَ بِخَبَرٍ لَا يَصْحُحُ عَلَى الْمَاءِ وَالتَّرَابِ.

جواب ثالث: وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْجَلْدَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّجْمَ، وَهُوَ زِيَادَةُ عَلَيْهِ.

جواب رابع: وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَذْكُرِ الْإِحْصَانَ وَلَا الْحَرِيَّةَ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْآيَةِ بَيَانُ جَنْسِ الْحَدِّ، وَالْفَرْقَ بَيْنَ الْمُحْصَنِ وَغَيْرِ الْمُحْصَنِ.

[٤١٥] هو عند مسلم ١٦٩٠ ح ١٣.

[٤١٦] هو عند مسلم ١٦٩٠ ح ١٤.

تنبيه: جاء في نسخ الأصل «تُجْلَدُ - تُرْجَمُ» في هذه الرواية ثم جاء بعد قوله: ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ «بَكْرٌ تَزْنِي...» كَلَهُ بِالْأَوَّلِ بَدَلَ الْبَاءِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّسَاخِ، وَالْمُثَبَّتُ هُوَ الصَّوَابُ، وَلَمْ يَحْكُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» ١١/ ١٨٩- ١٩٠ رُودَ رَوَايَاتٍ بِالْأَوَّلِ، فَتَنَبَّهُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) الرید تغیر البیاض إلى سواد، وترید وجهه علته غيرة.

(٢) زیادة عن صحیح مسلم.

(٣) قال الإمام الموفق رحمه الله في المغني ١٢/ ٣٢٢ ما ملخصه: لا خلاف في وجوب الجلد على الزاني إذا لم يكن محصناً. ويجب مع الجلد تغريبه عاماً في قول جمهور العلماء، روي ذلك عن الخلفاء الراشدين وبه قال أبي وأبو ذر وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم، وإليه ذهب عطاء وطاوس والثوري وابن أبي ليلى والشافعي وإسحق وأبو ثور. وقال مالك والأوزاعي: يغرب الرجل دون المرأة، ولأنها لا تخلو من التغريب بمحرم أو بغير محرم، ولا يجوز التغريب بغير محرم لحديث «لا تسافر المرأة إلا مع ذي رحم محرم» ولأن تغريبها بغير محرم، إغراء لها بالفجور، وتضييع لها، وإن غربت بمحرم، أفضى إلى تغريب من ليس بزاني، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يجب التغريب، لأن عمر غرب ربيعة بن أمية بن خلف في الخمر، فلحق بهرقل وتنصر، فقال عمر: لا أغرب مسلماً بعد هذا أبداً.

(٤) سورة النور: ٢.

**المسألة الخامسة عشرة:** المرأة<sup>(١)</sup> لا تغرَّب خلافاً للشافعي وغيره حين تعلّقوا بعموم الحديث، والمعنى يخصّه؛ فإنَّ المرأة تحتاج من الصيانة والحفظ والقصر عن الخروج والتبرز اللذين يذهبان بالعفة إلى ما لا يحتاج إليه الرجل.

**المسألة السادسة عشرة:** العبد لا يغرَّب خلافاً للشافعي حيث يقول بعموم الخبر، ويخصّه قوله ﷺ:

[٤١٧] «إذا زنت أمة أحدكم فلْيَجْلِدْهَا، ثم إن زنت فليجلدها، ثم قال في الثالثة أو الرابعة فليبيعها، ولو بضمير». فكرر ذكر الجلد، ولم يذكر التغريب، ولو كان واجباً لكرّره أو ذكره.

وأيضاً، فإنَّ المعنى يخصّه؛ لأنَّ المقصود من تغريب الحرِّ إيذاؤه بالحيلولة له بينه وبين أهله، والإهانة له؛ ولا يتصوّر ذلك في العبد.

**المسألة السابعة عشرة:** في أصل التغريب: وهو أنّه أجمع رأي خيار بني إسماعيل على أنّ من أخذت في الحرِّم حَدَثًا غُرِّبَ منه، وكان ذلك ممّا بيّنه لهم أوّلهم، فصارت سئةً لهم فيه يدينون بها، فلاجل ذلك استنَّ الناسُ إذا أحدث أحدٌ حَدَثًا غُرِّبَ عن بلده؛ وتمادى ذلك إلى الجاهلية إلى أن جاء الإسلام فأقرّه في الزنا خاصة، لأنَّ المظالم يمكن كفّ الظالم عنها جهراً، فلا يقدر عليها سرّاً، والزنا ليس الكفّ عنه بكاملٍ حتى يغرَّب عن موضعه، فلا تكون له حيلة في السرِّ يتوصّل بها إلى العودة إليه أو إلى مثله.

**المسألة الثامنة عشرة:** لا يُجمَع بين الجلد والرّجم خلافاً لأحمد وغيره، ومتعلّقهم بقول رسول الله ﷺ وفعل عليّ ذلك أيام خلافته. وقولنا أصحّ، لأنَّ كلّ من رجمه النبي ﷺ لم يجلده، فتركّه له عليه السلام فعلاً في كلّ من رجم، وقولاً في قوله في حديث العسيف<sup>(٢)</sup>:

[٤١٨] «واغدُ يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها» - مُسَقِّط له.

[٤١٧] صحيح. أخرجه البخاري ٢٢٣٢ و ٦٨٣٧ ومسلم ١٧٠٤ وأبو داود ٤٤٦٩ وابن ماجه ٢٥٦٥ ومالك ٢/ ٨٢٦ والشافعي ٢/ ٢٠٠-٢٠١ وأحمد ٤/ ١١٧ والدارمي ٢٢٤٠ وابن الجارود ٨٢١ والبيهقي ٨/ ٢٤٢ كلهم عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني معاً، وأخرجه البخاري ٢١٥٢، و ٢٢٣٤ و ٦٨٣٩ ومسلم ١٧٠٣ ح ٣٠-٣١ وأبو داود ٤٤٧٠ و ٤٤٧١ والطيلاسي ١٣٣٤ وعبد الرزاق ١٣٥٩٨ من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً مع اختلاف يسير فيه.

[٤١٨] صحيح، أخرجه البخاري ٢٧٢٤ و ٢٦٤٩ و ٦٦٣٣ و ٦٨٣٥ و ٦٨٤٢ و ٧١٩٣ و ٧٢٦٠ ومسلم ١٦٩٧

(١) قال الإمام الموفق في «المغني» ١٢/ ٣٢٥: فصل: ويخرج مع المرأة محرماً حتى يسكنها في موضع، ثم إن شاء رجع إذا أمن عليها، وإن شاء أقام معها حتى يكمل حولها، وإن أبى الخروج معها بذلت له الأجرة، ويحتمل أن لا يجب عليها ذلك، وعلى قول أصحابنا: إن لم يكن لها مال، بُذلت من بيت مال المسلمين. ويحتمل أن يسقط النفي إذا لم تجد محرماً اهـ باختصار.

(٢) العسيف: الأجير، والحديث الآتي يعرف بـ «حديث العسيف».

**الآية الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَاتَّابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [الآية: ١٦]. فيها أربع مسائل:

### المسألة الأولى: فيها ثلاثة أقوال:

الأول: أن الإذاية في الأبكار، قاله قتادة والسدي وابن زيد.

الثاني: أنها عامة في الرجال والنساء.

الثالث: أنها عامة في أبكار الرجال وبناتهم، قاله مجاهد؛ واحتج بأن لفظ الآية الأولى مؤنث؛ فاقضى النساء؛ وهذا لفظ مذكر، فاقضى الرجال. ورد عليه الطبري وأبو عبد الله النحوي وغيرهما وقالوا: إن لفظ الآية الثانية يصلح للذكر والأنثى.

قال ابن العربي: والصواب مع مجاهد<sup>(١)</sup>؛ وببأنه أن الآية الأولى نص في النساء بمقتضى التأنيث والنصریح باسمهن المخصوص لهن، فلا سبيل لدخول الرجال فيه، ولفظ الثانية يحتمل الرجال والنساء، وكان يصح دخول النساء معهم فيها لولا أن حكم النساء تقدم، والآية الثانية لو استقلت لكانت حكماً آخر معارضاً له، فينظر فيه، ولكن لما جاءت منوطة بها، مرتبطة معها، محالة بالضمير عليها فقال: ﴿يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾ علم أنه أراد الرجال ضرورة. وإذا ثبت هذا قلنا - وهي:

**المسألة الثانية:** إن قوله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ عام في البكر والشيب، فاقضى مساؤ الآيتين أن الله تعالى جعل في زنا النساء عقوبة الإمساك في البيوت، وجعل في زنا الرجال على الإطلاق فيهما جميعاً الإيذاء، فاحتمل وهي:

**المسألة الثالثة:** أن يكون الإيذاء الذي جعل الله عقوبة لهم عقوبة دون الإمساك، واحتمل الإيذاء والإمساك حنفاً على النساء، والأول أظهر. وإذا ثبت هذا فهنا نكتة حسنة وهي:

**المسألة الرابعة:** أن الجلد بالآية والرجم بالحديث نسخ هذا الإيذاء في الرجال؛ لأنه لم يكن ممدوداً إلى غاية، وقد حصل التعارض؛ وعلم التاريخ، ولم يمكن الجمع، فوجب القضاء بالنسخ؛ وأما الجلد فقرآن نسخ قرآنًا، وأما الرجم فخبر متواتر نسخ قرآنًا، ولا خلاف فيه بين المحققين، وقد بيناه في أصول الفقه، وأوعبنا القول في القسم الثاني قبل هذا فيه.

-----  
وأبو داود ٤٤٤٥ والترمذي بإثر حديث ١٤٣٣ والنسائي ٢٤٠/٨ وابن ماجه ٢٥٤٩ والدارمي ٢٢٣١ ومالك ٨٨٢/٢ والشافعي ٧٨-٧٩ والحميدي ٨١١ وعبد الرزاق ١٣٣٠٩ و ١٣٣١٠ وابن الجارود ٨١١ وابن حبان ٤٤٣٧ والطحاوي ١٣٥/٣ والبيهقي ٢١٩-٢٢٢ والطبراني ٥١٩٠ و ٥٢٠٠ من طرق عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني في حديث طويل، وهذا طرفه.

(١) بل كلا القولين متجه، وانظر «أحكام القرآن» للكبيا الطبري ٣٧٥/١ و «أحكام الجصاص» ٤٢/٣ - ٤٣ و «تفسير الماوردي» ٤٦٢-٤٦٣ و «تفسير البغوي» ٤٠٦/١.

**الآية الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَمْلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَآءِثِنَّاهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [الآية: ١٩]. فيه تسع مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: وفي ذلك أقوال:

الأول: قال ابن عباس: كان الرجل في الجاهلية إذا مات كان أولياؤه أحقَّ بزوجه من وليها، يتزوجها أو يُنكِحها لغيره، وربما ألقى أحد من أوليائه عليها ثوباً، فكان أولى بها، حتى مات ابن عامر،<sup>(١)</sup> فأنزل الله سبحانه وتعالى الآية. ونحوه عن زيد بن أسلم.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْلُوهُنَّ﴾: القول في الغضل قد تقدّم في سورة البقرة؛ قيل: فيها أمروا بتخليه سبيلهنّ إذا لم يرثنهن. وقيل: هذا خطابٌ للجاهلية الذين كانوا يمنع الرجل منهم امرأةً أبيه أن تتزوج حتى تموت فيرتها؛ رواه ابن وهب عن مالك.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿مَآءِثِنَّاهُنَّ﴾: قيل: هو خطابٌ للأزواج إذا لم يتفقوا مع أزواجهنّ، نهوا أن يمسكوهنّ على غير عِشْرَةٍ جميلة حتى يأخذوا ما أعطوهن.

وقيل: هو خطابٌ للأزواج كما تقدم. والجاهلية نهوا أن يمنعوا النساء من النكاح، لِمَنْ أَرَدْنَ إذا مات أزواجهن، ولا يحبسوهن ليرثنوا منهنّ ما ورثوا من مورثهن، عبّر عن ذلك بقوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَهُنَّ﴾، لأنه إعطاءٌ في الحقيقة على وجه الميراث، وهم يريدون أن يأخذوه على وجه الغصب ميراثاً أيضاً.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾: وفي ذلك أربعة أقوال:

الأول: قيل: الفاحشة الزنا. الثاني: قيل: النشوز. الثالث: قال عطاء: كان الرجل من الجاهلية إذا زنت امرأته أخذ جميع مالها الذي ساقه لها، ثم نسخ الله سبحانه ذلك بالحدود. الرابع: قيل: إنه كان في الزنا ثلاثة وجوه، قيل لهم: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية، ثم قيل لهم: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَحْشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، فجاز له عضلها عن حقها وأخذ مالها. ثم نزلت: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَكَأْذُوهُمَا﴾<sup>(٤)</sup>، فهذا البكران.

(١) كذا وقع في النسخ، ولم أجد ذكراً لابن عامر عند غير المصنف والكنيا الطبري في «أحكامه» ٣٧٩/١، والظاهر أن المصنف أخذه عن الكيا، ولم يتابعه على ذلك. والآخر أخرجه البخاري ٤٥٧٩ و ٦٩٤٨ وأبو داود ٢٠٨٩ والنسائي في «التفسير» ١١٤ والطبري ٨٨٧٠ والبيهقي ١٣٨/٧ والراحي في «الأسباب» ٢٩٩ كلهم عن ابن عباس دون لفظ «حتى مات ابن عامر» ورواه الطبري عن غير واحد من التابعين، وليس في شيء من الروايات ذكر ابن عامر، وإنما وقع عند الطبري ٨٨٧٤ وقال عكرمة: نزلت في كبيشة بنت معن بن عاصم، توفي عنها أبو قيس بن الأسلت... وهكذا ذكره الحافظ ابن كثير ٤٧٦/١، والسيوطي في «الدر» ٢٣٤/٢. وفي الإصابة: «أبو قيس بن الأسلت، واسم الأسلت عامر بن جشم».

(٢) سورة الإسراء: ٣٢.

(٣) سورة النساء: ١٥.

(٤) سورة النساء: ١٦.



**المسألة الخامسة:** في تحقيق ما تقدّم من الأقوال: أما من قال: إنه الزنا والنشوز. فقد بينا أحكام جواز الخلع وأخذ مال المرأة في سورة البقرة. وأما قول عطاء فمحتمل صحيح تتناوله الآية، لكن لا يقال في مثل هذا إنه نسخ، وإن كان في التحقيق نسخاً؛ لأن محمداً ﷺ نسخ الباطل، ولكن اللفظ مجمل ينطلق عليه، وشرط يرتبط به معلوم عند العلماء مبين في موضعه. وأما من قال: كان في الزنا ثلاثة أنحاء فتحكم مخض، ونقل لم يصح، وتقدير يقتصر إلى نقل ثابت، ولم يكن، فلا معنى للاشتغال به.

#### **المسألة السادسة: في تقدير الآية على الصحيح من الأقوال:**

وهو أن المعنى لا يحلّ لرجل أن يخس امرأة كزها حتى يأخذ مالها إذا ماتت كانت غير زوجة أو زوجة قد سقط غرضه فيها، وسقطت عشرته الجميلة معها، ولا يحلّ عضلها عن النكاح لغيرهم حتى يأخذ الزوج ما أعطاه صداقاً، أو ليأخذ الغاصب ما كان أخذ من مال مورثه؛ إلا أن يكون منهن ذنب بزنا أو نشوز لا تحسن معه عشرة، فجائز عند ذلك أن يتمسك بنكاحها حتى يأخذ منها مالا، فأول الآية عام في الأزواج وغيرهم؛ وآخرها عند الاستثناء مخصوص بالأزواج.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿وَعَايَرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾: وحقيقة «عشر» في العربية الكمال والتمام، ومنه العشرة، فإنه بذلك كمل أمرهم وصح استبدادهم عن غيرهم.

وعشرة تمام العقد في العَدَدِ، ويُعَشَّرُ المال لِكَمَالِهِ نِصَاباً. فأمر الله سبحانه الأزواج إذا عقدوا على النساء أن يكون أذمة ما بينهم وضخبتهم على التمام والكمال، فإنه أهدأ للنفس، وأقر للعين، وأهنا للعيش، وهذا واجب على الزوج، ولا يلزمه ذلك في القضاء إلا أن يجري الناس في ذلك على سوء عاداتهم فيشترطونه ويربطونه بيمين، ومن سقوط العشرة تنشأ المخالعة، وبها يقع الشقاق، فيصير الزوج في شق، وهو سبب الخلع على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿إِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسِيْ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيجعلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾: المعنى: إن وجد الرجل في زوجته كراهية، وعنهما رغبة، ومنها نفرة من غير فاحشة ولا نشوز فليضرب على أذاها وقلة إنصافها، فربما كان ذلك خيراً له.

أخبرني أبو القاسم بن أبي حبيب بالمهدية، عن أبي القاسم السيوري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، قال: كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من العلم والدين في المنزلة المعروفة، وكانت له زوجة سيئة العشرة، وكانت تقصر في حقوقه، وتؤذيه بلسانها، فيقال له في أمرها فيسدل بالصبر عليها، وكان يقول: أنا رجل قد أكمل الله عليّ النعمة في صحبة بدني ومعرفتي، وما ملكت يميني، فلعلها بُعثت عقوبة على ديني، فأخاف إذا فارقتها أن تنزل بي عقوبة هي أشد منها.

**المسألة التاسعة:** قال علماؤنا: في هذا دليل على كراهية الطلاق، وقد تقدم ذكره قبل هذا.

**الآية الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا أَرَدْتُمْ أَسْبَدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُهُمْ إِحْدَثَهُنَّ

قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿٢٠﴾ [الآية: ٢٠]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** لما أباح الله الفراق للأزواج والانتقال بالنكاح من امرأة إلى امرأة أخبر عن دينه القويم وصراطه المستقيم في توفية حقوقهن إليهن عند فراقهن؛ فوطأة واحدة حلالاً تقاوم مال الدنيا كله، نهى الأزواج عن أن يعترضوهن في صدقاتهن، إذ قد وجب ذلك لهن وصار مالا من أموالهن.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَهُنَّ إِحْدَثُهُنَّ قِنْطَارًا﴾: فيه جواز كثرة الصداق، وإن كان النبي ﷺ وأصحابه كانوا يملونه. وقد قال عمر بن الخطاب على المنبر:

[٤١٩] «ألا لا تُغالوا في صدقات النساء. فإنها لو كانت مكربة في الدنيا وتقرى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله ﷺ؛ ما أضدق قط امرأة من نسائه ولا من بناته فوق اثنتي عشرة أوقية»، فقامت

[٤١٩] صحيح دون ذكر مراجعة المرأة، أما الأول، فأخرجه أبو داود ٢١٠٦ والترمذي ١١١٤ والنسائي ١١٧/٦ والدارمي ١٤١/٢ ح ٢١٢٠ وابن ماجه ١٨٨٧ وعبد الرزاق ١٠٣٩٩ وأحمد ٤٠١/١-٤٠٨ وابن حبان ٤٦٢٠ والحاكم ١٧٥-١٧٦ وسعيد بن منصور ٥٩٤/٣ والبيهقي ٢٣٤/٧ من طرق عن ابن سيرين عن أبي العجفاء عن عمر فذكره إلى قوله «أوقية» وليس فيه ذكر مراجعة المرأة، وتتمة الحديث عندهم «فإن الرجل يغلي بالمرأة في صداقها...» كما ذكره المصنف بعد أسطر، وإسناد هذا الحديث حسن لأجل أبي العجفاء، واسمه هرم بن نسيب، وقيل: نسيب بن هرم وباقي الإسناد على شرطهما. والحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح، وله شاهد مرسل بمعناه أخرجه عبد الرزاق ١٠٤٠١ عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع به، وهذا مرسل، وعبد العزيز فيه ضعف، وورد شواهد للفظ مقدار ما أمهر النبي ﷺ أزواجه، منها مرسل زيد بن أسلم أخرجه عبد الرزاق ١٠٤٠٤ و١٠٤٠٧ من مرسل محمد بن إبراهيم الميم.

فالحديث صحيح دون ذكر مراجعة المرأة لعمر. وأما ذكر مراجعة المرأة فقد ورد من وجوه بالفاظ مختلفة: الأول: أخرجه أبو يعلى في «المسند الكبير» كما في «تفسير ابن كثير» ٤٧٨/١ و«المقاصد الحسنة» ٨١٤ من طريق مجالد بن سميد عن الشعبي عن مسروق عن عمر، وهذا إسناد ضعيف، قال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وكان ابن مهدي لا يروي عنه، وكان أحمد بن حنبل لا يراه شيئاً. وقال الدارقطني: لا يُعتبر به. راجع «تهذيب التهذيب» ٣٧/١٠. ومع ذلك، قال الحافظ ابن كثير عقب الحديث: إسناده جيد قوي! وكذا قال السخاوي: وسنده جيد قوي! وفي الحديث «ثم نزل، فاعترضته امرأة من قريش...». وأخرجه البيهقي ٢٣٣/٧ عن مجالد عن الشعبي عن عمر، وهذا منقطع، وكذا أعله البيهقي بالانقطاع.

الثاني: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» ١٠٤٢٠ ومن طريقه ابن المنذر كما في «تفسير ابن كثير» ٤٧٨/١ كلاهما عن أبي عبد الرحمن السلمي مرسل مختصراً، وليس فيه كونه كان على المنبر أو كان يخطب. ومع ذلك هو وإيه فيه قيس بن الربيع يضعفه الجمهور، وقد روى مناكير.

الثالث: أخرجه الزبير بن بكار كما في «تفسير ابن كثير» ٤٧٨/١ قال: حدثني عمي مصعب بن عبد الله عن جدي، قال: قال عمر فذكره مختصراً أيضاً، وهذا إسناد واه لا نقطاعه، وجهالة في إسناده، وأعله الحافظ ابن كثير بالانقطاع.

الخلاصة: هذا المرسل وما قبله شاهد لخبر مجالد الموصول، فهذه الطرق الثلاث ترقى في الخبر عن درجة الضعف شيئاً قليلاً بحيث يقرب من الحسن، وليس فيه من الغريب سوى مراجعته، وهو على المبر، وهذا شائع على الألسنة، وليس في شيء من هذه الروايات كونها راجعته، وهو يخطب، أو كما أورد المصنف «فقامت إليه امرأة» فهذا منكر لا يصح، ومع ذلك فالحديث المتقدم أولاً دون مراجعة المرأة هو الصحيح، والله أعلم.

إليه امرأة فقالت: يا عمر، يُعطينا الله وتحرمنا أنت؟ أليس الله سبحانه يقول: وآتيتهم إحداهنّ قطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً؟ فقال عمر: «امرأة أصابت وأمير أخطأ».

[٤٢٠] وفي الرواية المشهورة عنه مثله إلى قوله: اثنتي عشرة أوقية، زاد: فإن الرجل يُغلي بالمرأة في صداقها. فتكون حسرة في صدره فيقول: كلفت إليك عِزَّ القُرْبَةِ<sup>(١)</sup>. قال: - فكنت<sup>(٢)</sup> غلاماً مولوداً لم أذر ما هذا - قال: وأخرى، يقولون<sup>(٣)</sup> لمن قتل في مغازيكم هذه: قُتِلَ فلان شهيداً أو مات فلان شهيداً، ولعله أن يكون خرج وأفرد دون راحلته أو أعجزها بطلب التجارة<sup>(٤)</sup>، ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مَاتَ فَلَهُ الْجَنَّةُ».

وهذا لم يقله عمر على طريق التحريم، وإنما أراد به النذب إلى التعليم؛ وقد تنهى الناس في الصدقات حتى بلغ صداق امرأة ألف ألف، وهذا قل أن يوجد من حلال. وقد سُئل عطاء عن رجل غالى في صداق امرأة أيرؤه السلطان؟ قال: لا.

[٤٢١] وقد روي عن عمر: أنه خطب إلى عليّ أم كلثوم ابنته من فاطمة، فقال: إنها صغيرة، فقال عمر: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنْ كُلُّ نَسَبٍ وَصْهَرٍ مَنَقَطَعٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا نَسَبِي وَصْهَرِي، فَلِذَلِكَ رَغِبْتُ فِي مِثْلِ هَذَا». فقال علي: إني أرسلها حتى تنظر إلى صغرها، فأرسلها فجاءت، فقالت: إن أبي يقول: هل رضيت الحُلَّة؟ فقال عمر: قد رضيتها. فأنكحها عليّ فأصدقها أربعين ألف درهم.

[٤٢٠] هو تمة الحديث المتقدم، وليس فيه مراجعة المرأة، ونص المصنف على ذلك، والله الموفق.

[٤٢١] حسن دون عجزه. أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٦٦٠٥ عن عمر به مع اختلاف يسير فيه، وإسناده ضعيف لضعف سفيان بن وكيع، وعنينة ابن جريج، وهو مدلس. وورد من وجه آخر عن أسلم مولى عمر عن عمر، أخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٦٣٣/٣ وقال الهيثمي في «المجمع» ٧٤٣٠/٤: رجاله رجال الصحيح. وورد عن جابر عن عمر مختصراً أخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٦٣٥ وقال الهيثمي ١٥٠١٩/١٧٣/٩: رجاله رجال الصحيح غير الحسن بن سهل، وهو ثقة. وأخرجه الحاكم ١٤٢/٣ ح ٤٦٨٤ عن علي بن الحسين عن عمر، وهذا منقطع كما قال الذهبي، وصححه الحاكم مع ذلك! قلت: وليس في شيء من هذه الروايات «فأصدقها أربعين ألف درهم» فهذا لم أجده في شيء من الروايات المتقدمة، وهو غريب، والمرفوع منه له شواهد تقويه راجع «المجمع» ١٧٣/٩.

- (١) قال عبد الرزاق ١٠٤٠٠: قال الثوري: وقوله «كلفت إليك عرق القربة» يقول: تعلقت القربة في المفاوز إليك مخافة العطش. يعني - بالقربة - الشَّنُّ البالي اهـ. وقيل: المراد بذلك أنه يقول: سقت إليك كل شيء حتى ما تعلق به القربة، وهذا يسهل المعنى، والله أعلم.
- (٢) ما بين المعترضتين من كلام أبي العجفاء الراوي عن عمر.
- (٣) كذا في المصنف ١٠٣٩٩ وأما عند أحمد ٢٨٧ «فتقولون» ومراد عمر رضي الله عنه أن الناس أخطأوا في المغالاة في المهور، هذا شيء والثاني: قولهم في كل من مات في غزاة: مات شهيداً. وتدبر كلامه.
- (٤) في النسخ «التجارة» والمثبت عن مسند أحمد ومصنف عبد الرزاق.

وقد روي: أن صداق النبي ﷺ لأم حبيبة كان أربعمائة دينار<sup>(١)</sup>، وروي ثمانمائة دينار.

[٤٢٢] وروي عن عتبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: «خَيْرُ النِّكَاحِ أَيْسَرُهُ». وقال [النبي ﷺ]<sup>(٢)</sup> لرجل: «أَتَرْضَى أَنْ أَرْوِّجَكَ فُلَانَةً؟» قال: نعم. وقال للمرأة: «أَتَرْضَيْنَ أَنْ أَرْوِّجَكَ فُلَانًا؟» قالت: نعم. فزَوَّجَهَا فدخل عليها فلم يكتب لها صداقاً ولا أعطاها شيئاً، وكان ممن شهد الحَدِيثِيَّةَ وله سَهْمٌ بِخَيْرٍ، فلما حَضَرَتْهُ الوفاة قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَنِي فُلَانَةً، فلم أعين لها صداقاً، ولم أعطاها شيئاً، وإني أعطيها من صداقها سَهْمِي بخير، فأخَذَتْ سهمه ذلك فباعته بمائة ألف.

وزوج غُرُوءَ البارقي بنتَ هانيء بن قبيصة على أربعين ألف درهم.

وعن غيلان<sup>(٣)</sup> بن جرير: أن مطرفاً تزوج امرأة على عشرة آلاف أوقية.

[٤٢٣] وقد ثبت في الصحيح، أن عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة بنوأة<sup>(٤)</sup> من ذهب، يُقال: هي خمسة دراهم.

[٤٢٤] وزوج النبي ﷺ امرأة بخاتم من حديد.

[٤٢٥] وعن النبي ﷺ: أن رجلاً تزوج امرأة على نعلين، فقال لها النبي ﷺ: «أَرْضَيْتِ عَنْ

[٤٢٢] جيد، أخرجه أبو داود ٢١١٧ وابن حبان ٤٠٧٢ والحاكم ٢/ ١٨١-١٨٢ والبيهقي ٢٣٢/٧ من حديث عتبة بن عامر، واللفظ لابن حبان والباقون على التقديم والتأخير، وإسناده على شرط مسلم، وصححه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي، واللفظ المرفوع، له شاهد مرسل أخرجه عبدالرزاق ١٠٤١٢ عن عمرو بن دينار بلاغاً.

[٤٢٣] صحيح. أخرجه البخاري ٥١٥٥ و٦٣٨٦ ومسلم ١٤٢٧ وأبو داود ٢١٠٩ والترمذي ١٠٩٤ وابن ماجه ١٩٠٧ وعبدالرزاق ١٠٤١٠ وأحمد ٣/ ١٦٥-٢٢٧ والدارمي ٢١٢٤ وأبو يعلى ٣٣٤٨ وابن حبان ٤٠٩٦ والبيهقي ٢٣٦/٧ والبخاري ٢٣٠٩ كلهم من حديث أنس: أن عبدالرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب، فقال له: أو لم ولو بشاة؟ وفي رواية «فقال له: بارك الله لك أو لم ولو بشاة».

[٤٢٤] صحيح. أخرجه البخاري ٥٠٢٩ و٥٠٣٠ و٥١٤١ و٥٨٧١ ومسلم ١٤٢٥ وأبو داود ٢١١١ والترمذي ١١١٤ والنسائي ١١٣/٦ وابن ماجه ١٨٨٩ من حديث سهل بن سعد في أثناء حديث الواهة نفسها، ويأتي في سورة الأحزاب. وانظر «فتح القدير» ٣/ ٣٠٦.

[٤٢٥] ضعيف. أخرجه الترمذي ١١١٣ وابن ماجه ١٨٨٨ وأحمد ٣/ ٤٤٥ والعقيلي ٣/ ٣٤١ والبيهقي ١٣٨/٧ من

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٨/ ٧٧-٧٨ في أثناء حديث مطول، وأن النجاشي هو الذي أصدقها ذلك، لكن في الإسناد محمد بن عمر الواقدي، وهو ضعيف. وكرره ابن سعد عن محمد الباقر، وهذا معضل، وفيه الواقدي أيضاً، وانظر سنن البيهقي ٢٣٢/٧. تنبيه: ولفظ «ثمانمائة دينار» لم أجده، وهو غريب.

(٢) زيادة عن صحيح ابن حبان، وباقى كتب التخریج.

(٣) هو غيلان بن جرير الأزدي البصري ثقة، روى له الأئمة الستة، تابعي صغير، توفي سنة ١٢٩. ومطرف هو ابن عبدالله بن الشخير أحد الأئمة من التابعين.

(٤) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٩/ ٢١٦: قال الخطابي: النواة اسم لقدر معروف عندهم، فسروها بخمسة دراهم من ذهب.

مالك بهاتين التعلين؟ قالت: نعم، فأجازه النبي ﷺ.

وقال سعيد بن المسيب: لو أصدقها سَوْطاً جاز. وقال إبراهيم: يستحب في الصداق الرطل من الذهب، وكانوا يكرهون أن يكون سَهْم الحرائر مثل أجور البغايا: الدرهم والدرهمين، ويحبون أن يكونَ عشرين درهماً، وشيء من هذا لم يصح عن النبي ﷺ ولا عن غيره، خلاف حديث عبد الرحمن بن عوف وخاتم الحديد<sup>(١)</sup>، وسيأتي تقدير المهر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثالثة:** قوله سبحانه: ﴿قَنْطَارًا﴾: قال علماؤنا: اختلف في القنطار على عشرة<sup>(٢)</sup> أقوال: الأول: أنه اثنا عشر ألف درهم؛ روي عن الحسن وابن عباس. الثاني: أنه ألف ومائتا دينار؛ قاله الحسن. وهو الأوَّلُ للصواب. الثالث: أنه دِيَّةُ أحدكم؛ روي عن ابن عباس. الرابع: أنه ألف ومائتا أوقية؛ روي عن أبي هريرة. الخامس: أنه اثنا عشر ألف أوقية؛ قاله أبو هريرة أيضاً. السادس: أنه ثمانون ألف درهم؛ روي عن ابن عباس وابن المسيب. السابع: أنه مائة رطل؛ قاله قتادة. الثامن: أنه سبعون ألف دينار؛ قاله مجاهد. التاسع: قال أبو سعيد الخدري: وهو ملء مَسْك ثَوْر من ذهب. العاشر: أنه المال الكثير من غير تحديد.

**المسألة الرابعة:** هذه الأقوال كلها تحكُّم في الأكثر، وقد روي بعضها عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، ولا يصح في هذا الباب شيء. والذي يصحُّ في ذلك أنه المال الكثير الوزن، هذا عرف عربي، أما أنَّ الناسَ لهم في القنطار عَزْفٌ معتاد، وهو: أنَّ القنطارَ أربعة أرباع، والربع ثلاثون رطلاً، والرطل اثنا عشرة أوقية، والأوقية ستة عشر درهماً، والدرهم ست وثلاثون حبة، وهي ستة دوانيق، فما زاد أو نقص فبحسب اتفاقهم أو بحكْم الولاية، وقد ردُّوا الدرهم من سبعة، والأصل أنه من ستَّة دوانيق، وركبوا الدرهم الأكبر من ثمانية دوانيق على الدرهم الأصغر، وهو أربعة دوانيق، فحملت بنو أمية زيادةً الأكبر على نُقْصان الأصغر، فجعلوهما درهمين متساويين، كلُّ واحد منهما ستة دوانيق، وجعلوا الدينار درهمين،

-----  
حديث عامر بن ربيعة وإسناده ضعيف، مداره على عاصم بن عبيدالله، قال الزيلعي رحمه الله في «نصب الراية» ٣/ ٢٠٠: قال ابن الجوزي في «التحقيق» فيه عاصم بن عبيدالله، قال ابن معين: ضعيف، لا يحتج به. وقال ابن حبان: كان فاحش الخطأ فتركه أهـ وأعله العقيلي به وكذا البيهقي، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» ١٢٧٦: سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: هو منكرو، وعاصم منكر الحديث. ومع ذلك كله قال الترمذي: حسن صحيح! قال الترمذي: واختلف أهل العلم في ذلك، فقال بعضهم: على ما تراضوا عليه. وهو قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحق، وقال مالك: لا يكون أقل من ربع دينار. وقال بعض أهل العلم: لا يكون أقل من عشرة دراهم.

- 
- (١) كلا الحديثين تقدم.  
(٢) يلاحظ أن القنطار لم يمكنهم تحديده في عصر السلف، فلا فائدة من تتبع ذلك.  
(٣) لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء، ولو صح لما اختلف الصحابة والتابعون في ذلك، وانظر تفسير الشوكاني وابن كثير عند هذه الآية بتخريجي، والله الموفق.

وذلك أربعة وعشرون قيراطاً، والقراط ثلاث حبات.

[٤٢٦] وقد روى شريك عن سعد بن طريف عن الأصبع بن نباتة عن علي بن أبي طالب؛ قال: زوّجني رسول الله ﷺ فاطمة على أربعمئة وثمانين درهماً بوزن ستة؛ وهذا ضعيف، إنما زوجه إياها في الصحيح على درعه الحطمية.

**الآية السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [الآية: ٢١]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿أَفْضَى﴾: أفعال من الفضاء، وهو كل موضع خال، فقال: وكيف تأخذونه، وقد كانت الخلوة بينكم وبينهن؟ وهذا دليل على وجوب المهر بالخلوة، وقد بينا ذلك في سورة البقرة و «مسائل الخلاف».

ولمالك في ذلك ثلاث روايات: إحداهن: يستقر المهر بالخلوة. الثاني: لا يستقر إلا بالوطء. الثالث: يستقر بالخلوة في بيت الإهداء. والأصح استقراره بالخلوة مطلقاً، ويليه في بيت الإهداء. وأما وقوفه على الوطاء فضعيف.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾: فيه قولان:

الأول: قاله مجاهد وقتادة وغيرهما قوله: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَقْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ﴾<sup>(١)</sup>.

الثاني: كلمة النكاح؛ قاله مجاهد، وهي قوله: ﴿نَكَحْتُمُ﴾. وعن محمد بن كعب نحوه.

[٤٢٧] وقد ثبت عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ أنه قال: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ». وقد تقدّم ذلك في سورة البقرة.

**المسألة الثالثة:** قال بكر بن عبد الله المزني<sup>(٢)</sup>: لا يأخذ الزوج من المختلعة شيئاً لقوله: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا...﴾ إلى قوله: ﴿مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾. قال ابن زيد: رخص بعد ذلك فقال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ

[٤٢٦] باطل. في الإسناد سعيد بن طريف، وهو متروك متهم، وشيخه أصبع بن نباتة، كذاب متروك، راجع «الميزان» ١٠١٤. والصحيح في ذلك ما أخرجه أبو داود ٢١٢٥ بسنده صحيح عن ابن عباس قال: لما تزوج علي فاطمة، قال له رسول الله ﷺ أعطها شيئاً. قال: ما عندي، قال: أين درعك الحطمية؟. وكرره أبو داود ٢١٢٦ عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من أصحاب النبي ﷺ بنحوه، وجهالة الصحابي لا تضر. لكن في الإسناد لين لأجل غيلان بن أنس، فإنه مقبول، وانظر «فتح القدير» ٣٠٦/٣ بتخريجي، والله الموفق، والحديث الذي أورده المصنف حكم بضعفه، وصوب حديث الدرر.

[٤٢٧] صحيح. هو بعض حديث جابر المطول في خبر صفة حجة النبي ﷺ، وتقدم مستوفياً.

(١) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٢) هو الإمام التابعي بكر بن عبد الله المزني، ثقة ثبت جليل، روى له الأئمة الستة، توفي سنة ١٠٦ رحمه الله اهـ. تقريب ٧٤٣.

أَلَا يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْكَيْدَ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَكُم مِّنْ دُونِهَا يَكُونُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ وَلَكُمُ الْعَذَابُ عَظِيمٌ ﴿١﴾، فسخ ذلك. قال الطبري: بل هي محكمة. ولا معنى لقول بكر إن أرادت هي العطاء، فقد جَوَزَ النبي ﷺ لثابت<sup>(٢)</sup> أن يأخذ من زوجته ما ساق إليها وصدق إنما يكون النسخ عند تعدد الجمع والجمع ممكن، وبه يتم البيان، وتستمر في سبيلها الأحكام.

**الآية السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الآية: ٢٢]. فيها تسع مسائل:

**المسألة الأولى:** قد بينا في غير موضع أن النكاح أصله الضم والجمع، فاجتمع الأقوال في الانعقاد والربط كما تجتمع الأفعال في الاتصال والضم، لكن العرب على عاداتها خصصت اسم النكاح ببعض أحوال الجمع وبعض محالّه، وما تعلق بالنساء، واقتضى تعاطي اللذة فيها، واستيفاء الوطر منها، وعلى ذلك من المعنيين جاءت الآثار والآيات.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿مَا نَكَحَ﴾: اختلف العلماء في كلمة «ما» هل يخبر بها عما يعقل أم لا؟ وقد بينا في رسالة «ملجئة المتفقهين» أن ذلك مستعمل في اللغة شائع فيها، وفي الشريعة. جهل المفسرون هذا المقدار، واختلفت عباراتهم في ذلك، فقالت طائفة: المعنى ولا تنكحوا نكاح آبائكم، يعني النكاح الفاسد المخالف لدين الله؛ إذ الله سبحانه قد أحكم وجه النكاح، وفصل شروطه.

والمعنى الصحيح: ولا تنكحوا نساء آبائكم، ولا تكون «ما» هنا بمعنى المصدر؛ لاتصالها بالفعل، وإنما هي بمعنى الذي، وبمعنى من، والدليل عليه أمران:

أحدهما: أن الصحابة إنما تلقّت الآية على هذا المعنى، ومنه استدلت على منع نكاح الأبناء حلائل الآباء.

الثاني: أن قوله: ﴿إِنَّكُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ تعقب النهي بالذم البالغ المتتابع؛ وهذا دليل على أنه انتهاء من الفح إلى الغاية، وذلك هو خلف الأبناء على حلائل الآباء؛ إذ كانوا في الجاهلية يستباحونه ويستجرون فاعله ويسمونه المقتي؛ نسبوه إلى المقت.

فأما النكاح الفاسد فلم يكن عندهم ولا يبلغ إلى هذا الحد.

**المسألة الثالثة:** روي عن الحسن وقتادة أنهما قالا: ثلاث آيات مبهمات: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾، و﴿مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾، و﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾. وقد بينا أن هذه الآية ليست مبهمة، وإنما النهي يتناول العقد والوطء، فلا يجوز للابن أن يتزوج امرأة عقد عليها أبوه أو وطنها لاحتمال اللفظ عليهما معاً. وقد بينا ذلك في «أصول الفقه» وفيما تقدم.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾. يعني من فعل الأعراب في الجاهلية؛ فإن

(١) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٢) مضى تخريج هذا الحديث برقم ٢٥٧ مستوفياً، وثابت هو ابن قيس.

بعضهم كانت الحمية تُغلب عليه، فيكره أن يعمر فراش أبيه غيره، فيغلو هو عليه، ومنهم من كان يستمر على العادة وهو الأكثر، فعطف الله تعالى بالعفو عما مضى.

**المسألة الخامسة:** قال علماؤنا: هو استثناء منقطع، وصدقوا؛ فإنه ليس بإباحة المحذور، وإنما هو خبر عن عفو سحب ذيله عما مضى من عملهم القبيح؛ فصار تقديره إلا ما قد سلف فإنكم غير مؤاخذين به.

**المسألة السادسة:** قال علماؤنا: معنى قوله: ﴿كَانَ﴾ أنه صفة للمثت والفحش، دليله القاطع: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَيْرًا حَكِيمًا﴾، وهو يكون كذلك، وإنما أخبر عن صفته التي هو كائن عليها، كذلك فسّر هذا كله الحبر والبحر رضي الله عنه. وقد وهم القاضي أبو إسحاق والمبرد فقالا: إن ﴿كَانَ﴾ زائدة هنا، وإنما المعنى في زيادتها كما قال الشاعر:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كثوا كرام<sup>(١)</sup>

وهذا جهل عظيم باللغة والشعر؛ بل لا يجوز زيادة كان هاهنا، وإنما المعنى وجيران كرام كانوا لنا مجاورين، فأبادهم الزمان وانقطع عنهم ما كان، وقد بسطنا القول في «ملجئة المتفقيين» وذكرنا من قالها قبلهما وبعدهما، واستوفينا القول في ذلك.

**المسألة السابعة:** إذا نكح الأب والابن نكاحاً فاسداً حرم على كل واحد منهما من انعقد لصاحبه عقد فاسد عليه من النساء، كما يحرم بالصحيح.

وتحقيقه أن النكاح الفاسد لا يخلو أن يكون متفقاً على فساده أو مختلفاً فيه؛ فإن كان متفقاً على فساده لم يوجب حكماً ولا تحريماً، وكان وجوده كعدمه، وإن كان مختلفاً فيه تعلق به إلى الحرمة ما يتعلّق بالصحيح، لاحتمال أن يكون نكاحاً، فيدخل تحت مطلق اللفظ؛ والفروج إذا تعارض فيها التحليل والتحريم غلب التحريم، والله أعلم.

**المسألة الثامنة:** إذا لمسها الأب أو الابن فإن ذلك عندنا في التحريم كالوطء.

وقد اختلف الناس في ذلك؛ هل يتعلّق باللمس من التحريم ما يتعلّق بالوطء على قولين؛ فعندنا وعند أبي حنيفة هو مثله؛ وتفصيل بيانه في «المسائل»<sup>(٢)</sup>. وقد قال الشافعي: لا يتعلّق باللمس ما

(١) البيت للفرزدق (ديوانه: ٣٥٩/٢)، وهو متداول في كتب النحو.

(٢) فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٩/ ٥٢٤-٥٣٣ ما ملخصه: إن المرأة إذا عقد الرجل عقد النكاح عليها، حرمت على أبيه بمجرد العقد عليها لقول الله تعالى ﴿وحلائل أبنائكم﴾ وتحرم على أبيه لقوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم﴾ وتحرم أمها عليه لقوله سبحانه ﴿وأمهات نسائكم﴾ وليس في هذا اختلاف، والجد كالأب في هذا، وابن الابن كالابن في هذا، وسواء كان من قبل الأب أو الأم.

مسألة: «ووطء الحرام محرم، كما يحرم وطء الحلال والشبهة». قال الإمام السوفق في شرحه: يعني أنه يثبت به تحريم المصاهرة، فإن زنى بامرأة حرمت على أبيه وابنه، وحرمت عليه أمها وابنتها، كما لو وطئها بشبهة أو خلافاً، ولو وطئ أم امرأته أو بنتها، حرمت عليه امرأته، وبه قال الحسن وعطاء وطاوس =



يتعلق بالوطء؛ لأن النكاح اسم مختص بالجماع أو العقد؛ وليس ينطلق على المباشرة لغة ولا حقيقة. وهذا فاسد؛ فإننا قد بينا أن النكاح هو الاجتماع، وإذا قبل أو عاتق فقد وجد المعنى من اللفظ حقيقة، فوجب إطلاقه عليه.

فإن قيل النكاح في عُرْف الشرع عبارة عن العقد. قلنا: لا نسلّم ذلك، بل هما سواء، يتصرّف المعنى فيهما تحت اللفظ في كل موضع بحسب أدلّيته واحتمالاته، وانتظام المعنى والحكم معه.

**المسألة التاسعة:** إذا نظر إليها بلذّة هو وأبوه حرّمَت عليهما عندنا؛ نصّ عليه مالك في «كتاب محمد»؛ لأنه استمتاع، فجرى مجرى النكاح في التحريم؛ إذ الأحكام إنما تتعلق بالمعاني لا بالألفاظ. وقد يحتمل أن يقال: إنه من الاجتماع بالاستمتاع؛ فإن النظر اجتماع ولقاء، وفيه بين المحبين استمتاع؛ وقد بالغ في ذلك الشعراء فقالوا:

ليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا، فذاك بنا تدان  
نعم وترى الهلال كما أراه ويغلّوها النهار كما علّاني  
فكيف بالنظر والمجالسة واللذة؟ وهذا بين.

**الآية الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخُوتُكُمْ وَقَوْنُكُمْ وَمَنْ فِي بَيْتِكُمْ مِنَ الْأَخْوَثِ وَالْأَخْوَثِ أَلَّتِي أَرْضَعْتُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَتْكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الآية: ٢٣]. فيها ثلاث عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾: قد بينا - بين الله لكم وبلغكم في العلم أملككم - أن التحريم ليس بصفات للأعيان، وأن الأعيان ليست مورداً للتحليل والتحريم ولا مصدراً، وإنما

= ومجاهد والشعبي والنخعي والثوري وإسحق وأصحاب الرأي، وروي عن ابن عباس: أن الحرام لا يحرم. وبه قال ابن المسيب ويحيى بن يعمر وعروة والزهري ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر... وقال: قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار، على أن الرجل إذا وطئ امرأة بنكاح فاسد أو شراء فاسد، أنها تحرم على أبيه وابنه وأجداده وولد ولده، وهذا مذهب مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي، قال: وأما الزنى: فيثبت به التحريم، ولا تثبت به المحرمة، ولا إباحة النظر ولا يثبت به نسب.

**فصل:** ويحرم على الرجل نكاح بنته من الزنى، وأخته، وبنت ابنه، وبنت بنته، وبنت أخيه وبنت أخته من الزنى. وقال مالك والشافعي في المشهور من مذهبه: يجوز ذلك كله، لأنها أجنبية، ولا تنتسب إليه شرعاً، ولا توارث بينهما، ولنا ﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم﴾ وهذه بنته، فإنها أنثى مخلوقة من ماء، وهذه حقيقة، لا تختلف في الحل والحرمة.

**فصل:** فأما المباشرة فيما دون الفرج، فإن كانت لغير شهوة، لم تنتشر الحرمة. بغير خلاف نعلمه. وإن كانت لشهوة، وكانت في أجنبية، لم تنتشر الحرمة أيضاً. اهـ باختصار.

يتعلق التكليف بالأمر والنهي بأفعال المكلفين من حركة وسكون، لكن الأعيان لما كانت مورداً للأفعال أضيف الأمر والنهي والحكم إليها وعلّق بها مجازاً بديعاً على معنى الكناية بالمحلّ عن الفعل الذي يحلّ به من باب قسم التسيب في المجاز، وقد بيّنا ذلك في أصول الفقه.

**المسألة الثانية:** قال ابن عباس: حرّم الله تعالى في هذه الآية من النسب سبعاً ومن الصّهر سبعاً، وهذا صحيح؛ وهو أصل المحرّمات، ووردت من جهة مبينة لجميعها بأخصر لفظ وأدلّ معنى فهمته الصحابة وخبرته العلماء. ونحن نفصل ذلك بالبيان فنقول:

**الأم:** عبارة عن كل امرأة لها عليك ولادة، ويرتفع نسبك إليها بالبنوة، كانت منك على عمود الأب أو على عمود الأم، وكذلك من فوقك.

**والبنت:** عبارة عن كل امرأة لك عليها ولادة تنتسب إليك بواسطة أو بغير واسطة إذا كان مرجعها إليك.

**والأخت:** عبارة عن كل امرأة شاركتك في أصلك: أبيك وأمك، ولا تحرم أخت الأخت إذا لم تكن لك أختاً؛ فقد يتزوج الرجل المرأة ولكل واحد منهما ولد ثم يقدر بينهما ولد. سحنون: هو أن يزوّج الرجل ولده من غيرها بنتها من غيره.

وتفسيرها: أن يكون لرجل اسمه زيد زوجتان عمرة وخالدة، وله من عمرة ولد اسمه عمرو، ومن خالدة بنت اسمها سعادة، ولخالدة زوج اسمه عمرو، وله منها بنت اسمها حسناء، فزوّج زيد ولده عمراً من حسناء، وهي أخت أخت عمر، وهذه صورتها لتكون أثبت في النفوس.

**العمة:** هي عبارة عن كل امرأة شاركت أباك ما علا في أصله.

**الخالة:** هي كل امرأة شاركت أمك ما علت في أصلها، أو في أحدهما على تقدير تعلّق الأمومة كما تقدّم، ومن تفصيله تحريم عمّة الأب وخالته؛ لأن عمّة الأب أخت الجدّ، والجدّ أب، وأخته عمّة، وخالة الأب أخت جدته لأمه، والجدّة أم، فأختها خالة، وكذلك عمّة الأم أخت جدّها لأبيها، وجدّها أب وأخته عمّة، وخالة أمها جدته. والجدّة أم وأختها خالة؛ وتتركّب عليه عمّة العمة؛ لأنها عمّة الأب كذلك، وخالة العمة خالة الأم كذلك، وخالة الخالة خالة الأم، وكذلك عمّة الخالة عمّة الأم؛ فتضمّن هذا كله قوله تعالى: ﴿وَعَمَتُكُمْ وَكَأَلَتُكُمْ﴾ بالاعتلاء في الاحترام، ولم يتضمّنه آية الفرائض بالاشتراك في الموارث؛ لسعة الحجر في التحريم وضيق الإشتراك في الأموال. فعزق التحريم يسري حيث أطرد، وسبب الميراث يقف أين ورد، ولا تحرم أم العمّة ولا أخت الخالة؛ وصورة ذلك كما قرّرنا لك في الأخت.

**بنت الأخ، وبنت الأخت:** عبارة عن كل امرأة لأخيك أو لأختك عليها ولادة، وترجع إليها بنسبة؛ فهذه الأصناف النسيية السبعة.

**وأما الأصناف الصّهرية السبعة:** أمهاتكم اللاتي أرضعنكم، وأخواتكم من الرضاعة، وهما محرّمتان بالقرآن، ولم يذكر من المحرم بالرضاعة في القرآن سواهما. والأم أصل والأخت فرع؛ فنبّه

بذلك على جميع الأصول والفروع.

[٤٢٨] وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «يُحْرَمُ مِنَ الرضاع ما يحرم من الولادة».

[٤٢٩] وثبت في الصحيح عن عليّ أنه قال: قُلْتُ: يا رسول الله؛ مالك تَتَوَقَّعُ<sup>(١)</sup> في قريش وتدَعُنَا؟ قال: «وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قلت: نعم، ابنة حمزة، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرضاعة».

[٤٣٠] ومثله في الصحة والمعنى حديث أم حبيبة قالت: يا رسول الله؛ إني لست لك بِمُخْلِيَةٍ، وَأَحَبُّ مِنْ شَرَكْنِي فِي خَيْرِ أَخْتِي. فقال النبي ﷺ: «إِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي» قلت: فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تَنكِحُ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ. قال: «ابْنَةُ أُمِّ سَلَمَةَ؟» قلت: نعم. قال: «إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُن رِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي، أَرْضَعْتَنِي أَنَا وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبَةً، فَلَا تَعْرِضُنْ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ».

قال ابن العربي: وَثَوْبَةٌ هِيَ الَّتِي أَرْضَعْتَ حَمْزَةَ أَيْضاً، فَرَوَى: أَنَّ هَذَا الرضاع كَانَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup>. وروى: أَنَّهُ كَانَ فِي وَقْتَيْنِ لَا تَفْقَ أَهْلَ السَّيْرِ عَلَى أَنَّ حَمْزَةَ كَانَ أَكْبَرَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَامَيْنِ، وَقِيلَ: بِأَرْبَعِ.

المسألة الثالثة: روى مسلم وغيره أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

[٤٣١] «لَا تَحْرَمُ الْمَضَّةَ وَلَا الْمَضْتَانِ وَلَا الْإِمْلَاجَةَ وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ» وَهِيَ الْمَضَّةُ.

[٤٢٨] صحيح. أخرجه مسلم ١٤٤٤ ح ٢ وأبو داود ٢٠٥٥ والترمذي ١١٤٧ والنسائي ٩٩/٦ ومالك ٦٠٧/٢ والشافعي ٢/١٩-٢٠ وعبد الرزاق ٣٩٥٢ والدارمي ١٩٦/٢ وأحمد ٤٤/٦-٥١ وابن حبان ٤٢٢٣ والبيهقي ٢٧٥/٦ والبخاري في «شرح السنة» ٢٢٧٢ و«التفسير» ٥٤٢ كلهم من حديث عائشة مختصراً، وسيأتي من وجه آخر برقم ٤٣٦ وله قصة.

[٤٢٩] صحيح. أخرجه مسلم ١٤٤٦ من حديث علي بهذا اللفظ. وورد من حديث ابن عباس أخرجه البخاري ٥١٠٠ ومسلم ١٤٤٧، وتقدم تخريجه، وهو طرف حديث عمرة القضاء المطول. ولم يروه البخاري من حديث علي راجع «فتح الباري» ٩/١٤٢.

[٤٣٠] صحيح. أخرجه البخاري ٥١٠١ و٥١٠٦ و٥١٠٧ و٥١٢٣ و٥٣٧٢ ومسلم ١٤٤٩ والشافعي ٢/٢٠ والحميدي ٣٠٧ وأحمد ٦/٢٩١-٢٩٨ وأبو داود ٢٠٥٦ والنسائي ٩٥/٦ وابن ماجه ١٩٣٩ وابن الجارود ٦٨٠ وابن حبان ٤١١٠ و٤١١١ والطبراني ٩٠٤/٢٣ والبيهقي ٧/١٦٢-١٦٣.

[٤٣١] صحيح. أخرجه ابن حبان ٤٢٢٦ وابن عدي ٦/٢٢٠٥ كلاهما عن محمد بن دينار الطاحي عن هشام عن أبيه عروة عن عبد الله بن الزبير عن الزبير مرفوعاً بهذا اللفظ، وعلقه الترمذي بإثر حديث ١١٥٠، وقال: زاد فيه ابنُ دينار الزبير، وهو غير محفوظ والصحيح ابن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ. وقال الحافظ المزني في «التحفة» ٤/٣٢٨: لم يتابع الطاحي في ذكره الزبير في الحديث اهـ وقال عنه الحافظ في «التقريب»: صدوق سيء الحفظ. وله شاهد من حديث أم الفضل: أخرجه مسلم ١٤٥١ والنسائي ٦/١٠٠-١٠١ وابن ماجه

(١) تنوق: أي تختار، وتبالغ في الاختيار. قاله النووي في «شرح مسلم» ٢٣/١٠.

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» ٩/١٤٢: قال مصعب الزبيري: كانت ثوبية أرضعت النبي ﷺ بعدما أرضعت حمزة، ثم أرضعت أبا سلمة. اهـ.

[٤٣٢] وروى مالك وغيره عن عائشة قالت: كان فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات معلومات فُنِسَتْ بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهنّ مما يقرأ من القرآن<sup>(١)</sup>، فقال بها جماعة منهم الشافعي<sup>(٢)</sup>.

١٩٤٠ والدارمي ١٥٧/٢ ح ٢١٦٩ وابن حبان ٤٢٢٩ وأحمد ٣٤٠/٦ والدارقطني ١٨٠/٤ والبيهقي ٧/٤٥٥ كلهم من حديث أم الفضل، ولفظه عند مسلم في الطريق (٢٠) «لا تحرم الرضعة أو الرضعتان، أو المصة أو المصتان». ولفظه في (٢٢) لا تحرم «الإملاجة والإملاجتان» وبهذا يتبين أن كلا اللفظين عند مسلم، ولكن لم يجمع بينهما في طريق واحد، والله الموفق. وللحديث شاهد أخرجه مسلم ١٤٥٠ وأبو داود ٢٠٦٣ والترمذي ١١٥٠ والنسائي ١٠١/٦ وابن ماجه ١٩٤١ والدارقطني ١٧٢/٤ - ١٨٠ وأحمد ٦/٣١ - ٩٥ - ٩٦ والبيهقي ٧/٤٥٤ كلهم من حديث عائشة «لا تحرم المصة والمصتان» وله قصة.

[٤٣٢] صحيح، لكن عجزه غريب. أخرجه مالك ٦٠٨/٢ ومن طريقه الشافعي ٢١/٢ ومسلم ١٤٥٢ ح ٢٤ والدارمي ١٥٧/٢ وأبو داود ٢٠٦٢ والترمذي ٤٥٦/٣ بإثر حديث ١١٥٠ والنسائي ١٠٠/٦ وابن حبان ٤٢٢١ و٤٢٢٢ والبيهقي ٧/٤٥٤ والبغوي ٢٢٧١ وفي «التفسير» ٥٤٣ - بترقيمي - كلهم عن مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم عن عمرة بنت عبدالرحمن عن عائشة بهذا اللفظ، وصدره محفوظ، وأما عجزه فغريب، ومما يدل على ذلك ما أخرجه مسلم ١٤٥٢ ح ٢٥ والشافعي ٢١/٢ والبيهقي ٧/٤٥٤ من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة بنت عبدالرحمن أنها سمعت عائشة، وهي تذكر الذي يحرم من الرضاعة، قالت عمرة: فقالت عائشة: نزل في القرآن عشر رضعات معلومات، ثم نزل أيضاً خمس معلومات. قال مسلم: وحدثناه محمد بن المثنى حدثنا عبدالوهاب قال: سمعت يحيى بن سعيد، قال: أخبرني عمرة أنها سمعت عائشة تقول بمثله، قلت: وهذه الرواية هي الراجحة، وليس فيها «فتوفي رسول الله ﷺ»، وهنّ فيما يقرأ من القرآن» فهذا اللفظ تفرد به عبدالله بن أبي بكر بن حزم، ولم يتابع عليه، ويحيى بن سعيد أثبت منه وأحفظ، وقد رواه بدونها، وفي حديث يحيى بن سعيد سماع بعضهم من بعض، بخلاف حديث ابن حزم. وخالفه أيضاً القاسم، فرواه دون تلك الزيادة، وانظر التعليق الآتي.

(١) جاء في «حاشية نصب الراية» ٢١٨/٣ نقلاً عن «المعتصر» ص ٢٣٠: فإن قيل: فقد روي عن عائشة: أن الخمس رضعات توفي رسول الله ﷺ، وهنّ مما يقرأ من القرآن، فالجواب: أن هذا مما رواه عبد الله بن حزم، وقد خالفه يحيى بن سعيد والقاسم، وهما أولى بالحفظ منه، لو استوى معهما، فكيف وهما أعلى مرتبة في الحفظ والعلم، مع أنه محال، لأنه يلزم أن يكون بقي من القرآن ما لم يجمعه الراشدون المهديون، ولو جاز ذلك لاحتل أن يكون ما أثبتوه منسوخاً، وما قصروا عنه ناسخاً، فيرتفع فرض العمل به، ونعوذ بالله من هذا القول وقائله، مع أن جلة الصحابة على التحريم بقليل الرضاع وكثيره: منهم علي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر اهـ. وانظر «مشكل الآثار» ٦/٣.

وأجاب البغوي رحمه الله في «شرح السنة» ٨١/٩ عن تلك الزيادة فقال: أرادت به قرب عهد النسخ من وفاة رسول الله ﷺ حتى كان بعض من لم يبلغه النسخ يقرؤه على الرسم الأول، لأن النسخ لا يتصور بعد رسول الله ﷺ، ويجوز بقاء الحكم مع نسخ التلاوة كالرجم في الزنا حكمه باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن، لأن الحكم يثبت بأخبار الآحاد، ويجب العمل به، والقرآن لا يثبت بأخبار الآحاد، فلم يكتف به بين الدفتين اهـ. وانظر الكلام على جمع القرآن في «الفتح» ٥٠ - ٥١، والله أعلم.

(٢) قال الإمام الموفق في «المغني» ١١/٣٠٩ - ٣١٦ ما ملخصه: الذي يتعلق به التحريم خمس رضعات فصاعداً، هذا الصحيح من المذهب، وروي هذا عن عائشة وابن مسعود وابن الزبير وعطاء وطاوس، =

ورأى مالك وأبو حنيفة الأخذ بمطلق القرآن، وهو الصحيح؛ لأنه عمل بعموم القرآن وتعلق به، وقد قوي ذلك بأنه من باب التحريم في الأبضاع والحوطة على الفروج؛ فقد وجب القول به لمن يرى العموم ومن لا يراه. وقد رام بعض حذّاق الشافعية وهو الإمام الجويني، أن يُبطل التعلق بهذا العموم؛ قال: لأنه سيقّ ليتبين به وجه التحريم في المحرمات، ولم يقصد به التعميم، وإنما يصح القول بالعموم إذا سيقّ قصداً للعموم؛ وذلك يُعلم من لسان العرب.

قال القاضي: يا لله وللمحققين من رأس التحقيق الجويني، يأتي بهذا الكلام في غير موضعه، وقد عَلِمَ كل ناظر في الفقه شاد<sup>(١)</sup> أو منته - أن المحرمات كلها في الآية جاءت مجيئاً واحداً في البيان في مقصود واحد، فلو جاز لقائل أن يقول: إنه لا يحمل على العموم قوله: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ لما حُمِلَ أيضاً على العموم قوله: ﴿أُمَّهَاتُكُمْ﴾ فيرتقى بهنّ إلى الجدات، ولا بناتكم فيحطّ بهنّ إلى بنات البنات، وقد رأى أنهنّ لم يعمهنّ في الميراث وعمهنّ ها هنا في التحريم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ كان ينبغي ألا يُحْمَل على العموم أيضاً؛ لأنه لم يقصد به كما قال سياق العموم، وكان ذلك لو قلنا به سبباً لخرم قاعدة الآية. وقد بيئت ذلك في «التلخيص والتحصيص».

وأما الأحاديث المتقدمة فلا متعلق فيها. أما حديث عائشة فهو أضعف الأدلة؛ لأنها قالت: كان مما نزل من القرآن ولم يثبت أصله فكيف يثبت قرؤه؟. وأما حديث الإفلاجة فمعناه كان من المصّ والجذب مما لم يدرّ معه لبن ويصل إلى الجوف. ويتحقق وصول اللبن إلى الجوف، فقليله وكثيره سواء، بنص القرآن وبنص الحديث في قوله ﷺ:

[٤٣٣] «أرضعيني وأبا سلمة ثؤنبة» فإذا مصّ لبنها وحصل في جوفه فهي مرضعة، وهي أمه،

[٤٣٣] مضى برقم ٤٣٠.

= وهو قول الشافعي، وعن أحمد رواية ثانية: أن قليل الرضاع وكثيره يحرم، وروي ذلك عن علي وابن عباس وابن المسيب والحسن ومكحول والزهري وقتادة والحكم وحماد ومالك والأوزاعي والثوري والليث وأصحاب الرأي. والرواية الثالثة: لا يثبت التحريم إلا بثلاث رضعات، وبه قال أبو ثور، وأبو عبيد وداود وابن المنذر.

المسألة الثانية: أن تكون الرضعات متفرقات، وبهذا قال الشافعي، ومعرفة الرضعة إلى العرف. مسألة: «السَّعُوط كالرضاع وكذا الوَجُور» قال في الشرح: السَّعُوط: أن يصب اللبن في أنفه من إناء أو غيره. والوَجُور: أن يصب في حلقه صباً من غير الثدي. والأصح التحريم فيهما، وهو قول الشعبي والثوري وأصحاب الرأي. وبه قال مالك في الوجور. والثانية: لا يثبت بهما التحريم، وهو اختيار أبي بكر وداود اه باختصار. وانظر «فتح القدير لابن الهمام» ٣/ ٤١٨-٤٢٧ - بتحقيقي -.

الخلاصة: تبين أن جمهور العلماء على القول بأن التحريم يثبت برضعة واحدة. وقد نص عليه النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٢٩/١٠.

(١) أي مبتدئ.

وهي داخلة بالآية بلا مزية. والله أعلم.

**المسألة الرابعة:** كان قوله تعالى: ﴿وَأَمْتَكُمْ النَّبِيُّ أَرْضَعَكُمْ﴾ يقتضي بمطلقه تحريم الرضاع في أي وقت وجده من صغر أو كبر، إلا أن الله سبحانه وتعالى بيّن وقته بقوله: ﴿وَالْوِلْدَانِ يَرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾<sup>(١)</sup>، فبيّن زمانه الكامل؛ فوجب ألا يُعتبر ما زاد عليه. وقد رأت عائشة أن رضاع الكبير محرّم؛ للحديث الصحيح عنها، قالت:

[٤٣٤] جاءت سهلة بنت سهيل إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله؛ إننا كنّا نرى سالماً ولدأ، وكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد، ويراني فضلاً، وقد أنزل الله سبحانه وتعالى فيهم ما علمت، فكيف ترى يا رسول الله فيه؟ فقال النبي ﷺ: «أرضعيه خمس رضات يحرم بلبنها». فكانت تراه ابناً من الرضاعة، فبذلك كانت عائشة تأخذ، وأباه سائر أزواج النبي ﷺ وقلن: والله ما نرى ذلك إلا رخصة من رسول الله ﷺ لسهولة<sup>(٢)</sup>؛ لأنهم لم يروّه حكماً عاماً ولا قضية مطلقة لكل أحد، لا سيما وقد ردّه عمر، وأمر بأدب من أَرْضَع من النساء كبيراً.

[٤٣٥] وقد روى الترمذي والنسائي عن أبي سلمة؛ قالت عائشة<sup>(٣)</sup>: قال رسول الله ﷺ: «لا

[٤٣٤] عزاه المصنف لعائشة، وصححه، وليس كما قال! فهذا اللفظ أخرجه مالك ٦٠٥/٢ عن الزهري عن عروة بن الزبير مرسلأ، وأخرجه الشافعي ٢٣/٢ عن مالك عن الزهري عن عروة لكن فيه «فقال النبي ﷺ فيما بلغنا» أرضعيه خمس رضعات، فيحرم بلبنها... فما قبله مرسل، وهذا مرسل لكن لعل قول «فيما بلغنا...» من كلام الزهري. نعم جاء موصولاً عن عروة عن عائشة وأم سلمة أخرجه أبو داود ٢٠٦١ وفيه «فأرضعيه، فأرضعته خمس رضعات» وليس هو أي لفظ - خمس رضعات من المرفوع، ومع ذلك فيه عنبة بن خالد، وهو غير حجة، والحديث صحيح موصول ليس فيه ذكر الرضعات أصلاً، أخرجه مسلم ١٤٥٣ والنسائي ٦/ ١٠٥-١٠٦ وابن ماجه ١٩٤٣ والحميدي ٢٧٨ وعبدالرزاق ١٣٨٨٤ وابن حبان ٤٢١٣ والطبراني ٦٣٧٣ والبيهقي ٤٥٩/٧ كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة. وكرره مسلم من طرق عن القاسم عن عائشة، وكرره من وجوه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة، وليس في هذه الطرق ذكر عدد الرضعات، وقد نبه على ذلك الكمال بن الهمام رحمه الله في «فتح القدير» ٤٢١/٣ حيث ذكر حديث عائشة، وقال: إلا أن مسلماً لم يذكر عدداً، وكذا السنن المشهورة.

[٤٣٥] جيد. أخرجه الترمذي ١١٥٢ والنسائي في «الكبرى» ٥٤٦٥ وابن حبان ٤٢٢٤ من طريق أبي عوانة عن

(١) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٢) إلى هنا من الحديث المتقدم، وما بعده من كلام المصنف، وتماثل لفظه عند مالك والشافعي «لا والله، لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد. فعلى هذا كان أزواج النبي ﷺ في رضاعة الكبير» اهـ.

فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣١٩/١١ ما ملخصه: إن من شرط تحريم الرضاع أن يكون في الحولين، وهذا قول أكثر أهل العلم، روي نحو ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة، وأزواج النبي ﷺ سوى عائشة، وإليه ذهب الشعبي وابن شبرمة والأوزاعي والشافعي وإسحق وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور، ورواية عن مالك، ورواية عنه: إن زاد شهراً جاز، وروي شهران، وقال أبو حنيفة: يحرم الرضاع في ثلاثين شهراً، وكانت عائشة ترى رضاع الكبير، ويروى عن عطاء واليث وداود.

(٣) كذا وقع في النسخ، وهو إما سهو من النساخ، أو سبق قلم من المصنف، فهذا المتن لم يرد من حديث =

يحرّم من الرضاعة إلّا ما فتق الأمعاء من الثدي، وكان قبل الفطام:

نظام نشر: اعلموا - وَفَقَّكُمْ اللَّهُ - أَنَّ كُلَّ شَخْصَيْنِ التَّقْمَا ثَدِيًّا وَاحِدًا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي زَمَانَيْنِ فَهُمَا أَخَوَانِ، وَالْأَصُولُ مِنْهُمَا وَالْفُرُوعُ بِمَنْزِلَةِ أَصُولِ الْأَنْسَابِ وَفُرُوعِهَا فِي التَّحْرِيمِ.

### المسألة الخامسة: في لبن الفحل:

[٤٣٦] ثبت عن النبي ﷺ من كل طريق، وفي كل فريق عن عائشة: أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَى عَائِشَةَ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ الْحِجَابَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ لَا أَذِنُ لِأَفْلَحَ حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ أَبَا الْقَعِيسِ لَيْسَ هُوَ الَّذِي أَرْضَعَنِي، إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرَأَةُ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَكَ، فَقَالَ: «إِنَّهُ عَمُّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ». وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْأُثْمَةِ وَأَعْيَانِ الْعُلَمَاءِ<sup>(١)</sup>.

هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة مرفوعاً، وإسناده صحيح على شرط مسلم. وقال الترمذي: حسن صحيح.

وله شاهد من حديث أبي هريرة: أَخْرَجَهُ الْبِزَارُ ١٤٤٤ «كشف» والبيهقي ٤٥٦/٧ وإسناده ضعيف، فيه ابن إسحق مدلس، وقد عنعن، لكن صرح بالتحديث عن النسائي في «الكبرى» ٥٤٦٧، ومداره على حجاج بن حجاج الأسلمي، وهو شبه مجهول، وثقه ابن حبان وحده، وله علة فقد أَخْرَجَهُ الْبِيهَقِيُّ ٤٥٦/٧ عن هشام بن عروة عن أبيه عن حجاج بن حجاج عن أبي هريرة موقوفاً عليه.

وله شاهد عن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ١٩٤٦، وهو من رواية ابن وهب عن ابن لهيعة، وقد سمع منه قبل اختلاطه، فالإسناد لا بأس به، وهو بمجموع شواهد يرقى إلى درجة الحسن الصحيح، والله أعلم. وانظر «تفسير البغوي» ٥٤٤ بتخريجي. والله الموفق، وفي الباب عن ابن مسعود، راجع «فتح القدير» لابن الهمام ٤٢٦/٣.

[٤٣٦] صحيح. أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ ٤٧٩٦ و ٥١٠٣ و ٥٢٣٩ و ٦١٥٦ ومسلم ١٤٤٥ ومالك ٢/ ٦٠١-٦٠٢ والشافعي ٢٤/٢ والحميدي ٢٢٩ وعبد الرزاق ١٣٩٣٧ وأحمد ٦/ ٣٣-٣٦-١٧٧-٢٧١ وأبو داود ٢٠٥٧ والترمذي ١١٤٨ والنسائي ١٠٣/٦ وابن ماجه ١٩٤٨ والدارمي ١٥٦/٢ وأبو يعلى ٤٥٠١ وابن حبان ٤٢١٩ و٤٢٢٠ والدارقطني ٤/ ١٧٧-١٧٨ والبيهقي ٤٥٢/٧ والبغوي ٢٢٨٠ كلهم من حديث عائشة.

= عائشة، ولا من طريق أبي سلمة، وانظر تخريجه.

(١) قال النووي في «شرح مسلم» ١٠/ ١٩-٢٠ ما ملخصه: أجمعت الأمة على ثبوتها - أي حرمة الرضاع - بين الرضيع والمرضعة، وأنه يصير ابنها. يحرم عليه نكاحها أبداً، ويحل له النظر إليها والخلوة بها والمسافرة. ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه: فلا يتوارثان، ولا يجب على أحدهما نفقة الآخر... وأجمعوا على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع، وبين الرضيع وأولاد المرضعة، وأنه في ذلك كولدها من النسب. وأما الرجل المنسوب ذلك اللبن إليه لكونه زوج المرأة، فمذهبنا ومذهب العلماء كافة ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع ويصير ولداً له، وأولاد الرجل أخوة الرضيع وأخواته، وتكون أخوة الرجل أعمام الرضيع، وأخواته عماته، وتكون أولاد الرضيع أولاد الرجل. ولم يخالف إلا أهل الظاهر وابن علية حيث قالوا: لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع. ونقله المازري عن ابن عمر وعائشة واحتجوا بقوله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾ ولم يذكر البنت والعمة اهـ باختصار.

ورأى سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن وإبراهيم النخعي: أنَّ لبن الفحل لا يحرم؛ وصورته: أن يكون رجلٌ له امرأتان أرضعت إحداهما صبيّاً والأخرى صبية، فيحرم كلُّ واحدٍ منهما على صاحبه؛ لأنَّهما أخوان لأب من لبن؛ فيَحْرُمَانِ كما يَحْرُمَانِ لو كانا أخوين لأب من نسب، لقول النبي ﷺ:

[٤٣٧] «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ». وهذا ظاهرٌ، وحديث عائشة<sup>(١)</sup> نصٌّ، فقد تعاضداً فوجب القضاء به.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ﴾:

اختلف الناس فيها في الصدر الأول؛ فروي عن عليّ وجابر وابن الزبير وزيد بن ثابت ومجاهد - أنَّ العقد على البنت لا يحرم الأمَّ حتى يدخل بها. كما أن العقد على الأم لا يحرم البنت حتى يدخل بها. وقال سائر العلماء والصحابة: إنَّ العقد على البنت يحرم الأم ولا تحرم البنت حتى يدخل بالأم. واختلف النحاة في الوصف في قوله: ﴿الَّتِي دَخَلْتُمُ بِهِنَّ﴾ فقيل: يرجع إلى الرِّبَائِبِ والأمهات، وهو اختيارُ أهل الكوفة. وقيل يرجع إلى الرِّبَائِبِ خاصة، وخو اختيار أهل البصرة، وجعلوا رجوعَ الوصف إلى الموصوفين المختلفي العامل ممنوعاً كالعطف على عاملين. وجوز ذلك كلُّه أهل الكوفة، ورأوا أنَّ عاملَ الإضافة غير عاملٍ الخفض بحرف الجر. وقد مهّدنا القول في ذلك في كتاب «ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين».

وقد ردَّ القاضي أبو إسحاق الرواية عن زيد بن ثابت، والذي استقرَّ أنّه مذهب عليّ خاصة، كما قد استقرَّ اليوم في الأمصار والأقطار أنَّ الرِّبَائِبِ والأمهات في هذا الحكم مختلفات، وأنَّ الشرط إنَّما هو في الرِّبَائِبِ. واعلموا أنَّ هذه المسألة من غوامض العلم وأخذها من طريق الثَّخْو يضعف؛ فإنَّ الصحابة العرب القرشيين الذين نزل القرآن بلغتهم أعرف من غيرهم بمقطع المقصود منهم؛ وقد اختلفوا فيه وخصوصاً على مع مقداره في العِلْمَيْنِ، ولو لم يسمع ذلك في اللغة العربية لكان فصاحتها بالأعجمية، فإنَّما ينبغي أن يحاول ذلك بغير هذا القصد. والمأخذ فيه يرجعُ إلى خمسة أوجه:

الأول: أن يقال: إنه يحتمل أن يرجع الوصفُ إلى الرِّبَائِبِ خاصة. ويحتمل أن يرجع إليها جميعاً؛ فيرةً إلى أقرب مذكور تغليياً للتحريم على التحليل في الفروج، وهكذا هو مقطوع السلف فيها عند تعارض الأدلة بالتحريم والتحليل عليها.

الثاني: رَوَى عمرو بن شعيب عن أبيه جدّه [عن النبي ﷺ] <sup>(٢)</sup>:

[٤٣٧] متفق عليه وتقدم برقم ٤٢٨ و٤٣٦.

(١) أي المتقدم برقم ٤٣٦.

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وعادة المصنف الاحتجاج بالمرفوع، وقوله: «إن صح، ففيه حجة...» يدل على أنه ساقه على أنه مرفوعاً، ولعل ذلك من النساخ، أو هو سبق قلم، والله أعلم.



[٤٣٨] «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ امَّهَ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلْيَنْكِحْهَا».

وهذا إن صحَّ حُجَّةٌ ظاهرة، لكن رواية المثنى بن الصَّبَّاح تضعف.

الثالث: أنَّ قوله: ﴿مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ لفظةٌ عربية؛ لأنه جُمِعَ لا واحد له من لفظه، والواحد منه امرأة. وقولك: امرؤ وامرأة، كقولك: آدمي وآدمية، فقوله: وامرأتك كقوله: وآدميتك، فأضيفت إليك، ولا بدُّ من البحث عن وجه هذه الإضافة؛ فيحتمل أن يكون معناه التي تشبهك أو تجاورك أو تملكها أو تملكك، أو تحلَّ لها أو تحلَّ لك. والإضافة على معنى الشبه والجوار محال، وكذلك لو قسمت ما قسمت لم تجزَّ وجهاً إلاً باب التحليل والتحريم الذي نحن فيه وله مساق الآية، وهو المقصود بالبيان؛ فإذا حلت له أو ملكها فقد تحققت الإضافة المقصودة فوجب ثبوت الحُكْم على الإطلاق. وكذلك كنَّا نقول في الرائب، لولا التقييد بشرط الدخول.

فإن قيل: فاحملوا الأمهات على البنات. قلنا: لو كنَّا نطلب الرُّخص لفعلنا، ولكن إذا تعارض الدليل في التحليل والتحريم في الفروج غلبنا التحريم، وكذلك فعل عليٌّ في الأختين من مِلْك اليمين لما تعارض فيهما التحليل والتحريم غلب التحريم.

الرابع: أنَّه قد قيل: إنَّ المراد بالدخول ها هنا النكاح، فعلى هذا الرائب والأمهات سواء؛ لكن الإجماع غلب على الرائب باشتراط الوطء في أمهاتهن لتحريمهن.

الخامس: أنَّ كلَّ واحدٍ من الموصوفين قد انقطع عن صاحبه، وخرج منه بوصفه؛ فإنَّه قال: ﴿وَأَمْتَهُنَّ نِسَائِكُمْ﴾، ثم قال بعده: ﴿وَرَبِّبَتِكُمُ اللَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾، فوصف وكرَّر، وذلك الوصف لا يصحُّ أن يرجع إلى الأمهات، وهو قوله: ﴿اللَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾، فالوصف الذي يتلوه يتبعه، ولا يرجع إلى الأول لبُعده منه وانقطاعه عنه.

المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبَتِكُمُ﴾: واحدتها ربيبة، فَعِيلَةٌ بمعنى مفعولة، من قولك: رَبَّيْتُهَا يَرْبِيهَا، إذا تولَّى أمرها، وهي محرَّمةٌ بإجماع الأئمة، كانت في حُجْرِ الرجل أو في حُجْرِ حاضنتها غير أمها<sup>(١)</sup>، وتبين بهذا أنَّ قوله تعالى: ﴿اللَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ تأكيدٌ للوصف، وليس بشرط

[٤٣٨] ضعيف، أخرجه الطبري ٨٩٥٧ والبيهقي ١٦٠/٧ كلاهما من طريق المثنى بن الصَّبَّاح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، وإسناده ضعيف لضعف المثنى بن الصَّبَّاح هذا، وتابعه ابن لهيعة عند الجصاص ٧١/٣ والبيهقي ١٦٠/٧ وابن لهيعة أيضاً ضعيف، وليس الراوي عنه أحد العبادلة، ثم أنكر سماعه من عمرو بن شعيب غير واحد من أئمة الحرج والتعديل. وحسبه أن يكون موقوفاً، والله أعلم.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٥١٦/٩: وبنات النساء اللاتي دخل بهنَّ، وهن الرائب، فلا يحرمن إلا بالدخول بأمهاتهن، وهن كل بنت للزوجة من نسب أو رضاع، قريبة أو بعيدة، سواء كانت في حجره أو لم تكن في قول عامة الفقهاء، إلا أنه روي عن عمر وعلي أنهما خصما فيها إذا لم تكن في حجره، وهو قول داود. قال ابن المنذر: وقد أجمع علماء الأمصار على خلاف هذا القول. وإذا لم يدخل بالمرأة =

في الحكم<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: فقد روى مالك بن أوس عن علي: أنها لا تحرم حتى تكون في حجره<sup>(٢)</sup>. قلنا هذا باطل.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾: اختلف فيه على ثلاثة أقوال:

الأول: أن الدخول هو الجماع؛ قاله الطبري والشافعي. وقالت طائفة أخرى: هو التمتع من اللبس أو القبل<sup>(٣)</sup>؛ قاله مالك وأبو حنيفة.

والثالث: أنه النظر إليها بشهوة؛ قاله عطاء وعبد الملك بن مروان، وهي مسألة خلاف قد ذكرناها.

وجملة القول فيها أن الجماع هو الأصل، ويحمل عليه اللبس لأنه استمتاع مثله، يحل بحله، ويحرم بحرمة، ويدخل تحت عمومه، كما بيناه قبل هذا. وأما النظر فعند ابن القاسم أنه يحرم. وقال غيره: لا يحرم؛ لأنه في الدرجة الثالثة شبهة في الزنا ذريعة الذريعة، لكن الأموال تارة يغلب فيها التحليل وتارة يغلب فيها التحريم، فأما الفروج فقد اتفقت الأمة فيها على تغليب التحريم، كما أن النظر لا يحل إلا بعقد نكاح أو شراء فكذلك يحرم إذا حل، أصله اللبس والوطء.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾: واحداً حليلة، وهي فعيلة بمعنى مفعلة، أي محللة. حرم الله على الآباء نكاح أزواج أبنائهم، كما حرم على الأبناء نكاح أزواج آبائهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٤)</sup>؛ فكل فرج حل لابن حرم على الأب أبداً.

**المسألة العاشرة:** الآباء ثلاثة: ابن نسب، وابن رضاع، وابن تبني.

فأما ابن النسب فمعلوم، ومعلوم حكمه. وأما ابن الرضاع فيجري مجرى الابن في جملة من الأحكام معظمها التحريم؛ لقوله ﷺ:

- = لم تحرم عليه بناتها في قول عامة علماء الأمصار. قال ابن المنذر: أجمع عوام علماء الأمصار على أن الرجل إذا تزوج المرأة ثم طلقها، أو ماتت قبل الدخول بها حل له أن يتزوج ابنتها، كذلك قال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ومن تبعهم اهـ ملخصاً.
- (١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٥١٧/٩: وأما الآية، فلم تخرج مخرج الشرط، وإنما وصفها بذلك تعريفاً بغالب حالها، وما خرج مخرج الغالب لا يصح التمسك بمفهومه.
- (٢) أثر علي، أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» ٤٨٢/١، وقال الحافظ ابن كثير: إسناده قوي ثابت على شرط مسلم، وهو قول غريب جداً، وإلى هذا ذهب داود وأصحابه.
- (٣) في إطلاق المصنف لهذه اللفظة تجوز. إذ ليس المراد أن أبا حنيفة ومالكاً، فسرا الدخول بأنه اللبس والقبلة، وإنما أحقا اللبس والقبلة بالجماع في التحريم، فتنبه، والله أعلم.
- (٤) سورة النساء: ٢٢.

[٤٣٩] «يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النِّسْبِ».

وأما ابنُ التَّبْنِيّ فكان ذلك في صَدْرِ الإسلام؛ إذ تَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، ثُمَّ نَسَخَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

[٤٤٠] وفي الصحيح أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو قَالَ: مَا كُنَّا نَدْعُو زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ إِلَّا زَيْدَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾. وهذه هي الفائدة في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَضَلُّكُمْ﴾ لِيَسْقُطَ وَلَدُ التَّبْنِيِّ، وَيَذْهَبَ اعْتِرَاضُ الْجَاهِلِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نِكَاحِ زَيْنَبَ زَوْجِ زَيْدٍ، وَقَدْ كَانَ يُدْعَى لَهُ، فَنَهَجَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ ذَلِكَ بَيَانَهُ.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾:

حَرَّمَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ، كَمَا حَرَّمَ نِكَاحَ الْأُخْتِ، وَالنَّهْيُ يَتَنَاوَلُ الْوَطْءَ، فَهُوَ عَامٌّ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَمِلْكِ الْمَيْمَنِ، وَقَدْ كَانَ تَوَقَّفٌ فِيهَا مِنْ تَوَقَّفٍ فِي أَوَّلِ وَقْعِهَا، ثُمَّ أَطْرَدَ الْبَيَانُ عَنْهُمْ، وَاسْتَقَرَّ التَّحْرِيمُ؛ وَهُوَ الْحَقُّ.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾: تَعَلَّقَ أَبُو حَنِيفَةَ بِهِ فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْأُخْتِ فِي عِدَّةِ الْأُخْتِ، وَالْخَامِسَةِ فِي عِدَّةِ الرَّابِعَةِ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا مُحَرَّمٌ بَعْمُومِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَمْعًا فِي حَلٍّ فَهُوَ جَمْعٌ فِي حَبْسٍ بِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الْفَرْجِ، وَهُوَ إِذَا تَزَوَّجَ أُخْتَهَا فَقَدْ حَبَسَ الْمَتَزَوِّجَةَ بِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ، وَهُوَ الْحَلُّ وَالْوَطْءُ، وَقَدْ حَبَسَ أُخْتَهَا بِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ، وَهُوَ اسْتِبْرَاءُ الرَّحِمِ لِحِفْظِ النِّسْبِ، فَحَرَّمَ ذَلِكَ بِالْعُمُومِ؛ وَهِيَ مِنْ «مَسَائِلِ الْخِلَافِ» الطَّيُولَةِ، وَقَدْ مَهَّدَنَا الْقَوْلُ فِيهَا هُنَاكَ. وَالَّذِي نَجْتَزِي بِهِ الْآنَ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ نَهَاةً عَنْ أَنْ يَجْمَعَ؛ وَهَذَا لَيْسَ بِجَمْعٍ مِنْهُ، لِأَنَّ النِّكَاحَ اكْتِسَبَهُ، وَالْعِدَّةَ أَلَزَمَتْهُ، فَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا هُوَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ بِخَلْقِهِ، وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ فِي هَذَا الْجَمْعِ كَسْبٌ يَرْجِعُ النَّهْيُ بِالْخِطَابِ إِلَيْهِ.

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾: لَيْسَ هَذَا مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ فِي نِكَاحِ مَنْكُوحَاتِ الْآبَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَطُّ بَشْرَعًا؛ وَإِنَّمَا كَانَتْ جَاهِلِيَّةً جَهْلَاءَ وَفَاحِشَةً شَائِعَةً؛ وَنِكَاحُ الْأُخْتَيْنِ كَانَ شَرْعًا لَمَنْ قَبْلُنَا فَنَسَخَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِينَا.

**الآية التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَإِحْلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفَحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا رَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الآية: ٢٤].

[٤٣٩] صحيح. تقدم برقم: ٤٢٨ و ٤٣٦.

[٤٤٠] صحيح. أخرجه البخاري وغيره. يأتي في سورة الأحزاب. آية: ٥ إن شاء الله تعالى.

(١) سورة الأحزاب: ٥.

فيها إحدى وعشرون مسألة:

### المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[٤٤١] روى أبو الخليل صالح بن أبي مريم الضبعي عن أبي سعيد الخدري قال: أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أَوْطَاسٍ لِهِنَّ أَزْوَاجٌ فِي قَوْمِهِنَّ، فَكَرِهْتَهُنَّ رِجَالًا، فَذَكَرُوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ...﴾. وقد خرج عن أبي الخليل مسلم والبخاري.

المسألة الثانية: قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾: بناء «حصن» على المَنْعِ، ومنه الحِصْنُ؛ لكن يتصرف بحسب متعلقاته وأسبابه؛ فالإسلام حِصْنٌ، والحرية حصن، والنكاح حصن، والتعفف حصن؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ آتِيكَ بِفَتْحٍ شَرِّهِ﴾<sup>(١)</sup>؛ وهو الإسلام. وقال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فهن الحرائر. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> هُنَّ الْعَوَافِفُ.

[٤٤٢] وقال النبي ﷺ: «أحصنت؟» يعني تزوجت؟ قال: «نعم».

[٤٤٣] وقال ﷺ: «أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ».

[٤٤١] صحيح. أخرجه أحمد ٧٢/٣ ومسلم ١٤٥٦ ح ٣٥ والنسائي في «التفسير» ١١٨ وأبو يعلى ١١٤٨ و١٢٣١ والواحد في «الوسط» ٣٤/٢ و«أسباب النزول» ٣٠٣ و٣٠٤ كلهم عن أبي الخليل عن أبي سعيد، وفيه إرسال حيث جزم المزني وابن حجر بأن رواية أبي الخليل عن أبي سعيد منقطعة. ووصله مسلم ١٤٥٦ وأبو داود ٢١٥٥ والترمذي ١١٣٢ والنسائي في «السنن» ١١٠/٦ و«التفسير» ١١٦ وعبدالرزاق في «التفسير» ٥٤٩ وأحمد ٨٤/٣ والطبرسي ٢٢٣٩ و١٣١٨ والجصاص ٨١/٣ والبيهقي ١٦٧/٧ والواحد ٣٠٥ كلهم عن أبي الخليل عن أبي علقمة عن أبي سعيد به. وله شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه النسائي ١١٨ بسند حسن.

[٤٤٢] صحيح. هو بعض حديث رجم ماعز، أخرجه الشيخان، وتقدم.

[٤٤٣] الصواب موقوف، أخرجه أبو داود ٤٤٧٣ وأحمد ١٣٦-١٤٥ والطبرسي ١٤٦ وعبدالرزاق ١٣٦٠١ وأبو يعلى ٣٢٠ والدارقطني ١٥٨/٣ والبيهقي ٢٤٥/٨ والبخاري ٣٠٠/١٠ كلهم من طريق عبدالأعلى بن عامر الثعلبي عن ميسرة الطهوي عن علي قال: فجرت جارية لآل رسول الله ﷺ. فقال: يا علي أقم عليها الحد، فوجدتها في دمها لم تعلق من نفاسها، فأتيته فذكرت له ذلك، فقال: دعها حتى ينقطع دمها ثم أقم عليها الحد، وأقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم وإسناده ضعيف، له علتان: عبدالأعلى الثعلبي ضعيف، وشيخه شبه مجهول، وثقه ابن حبان وحده، وقد أخرجه مسلم ١٧٠٥ والترمذي ١٤٤١ والطبرسي ١١٢ وابن أبي شيبه ٦٢/١١ وأبو يعلى ٣٢٠ وابن الجارود ٨١٦ والدارقطني ١٥٨-١٥٩ والخطيب ٣١٩/١٤ والبيهقي ٢٤/٥ واستدركه الحاكم ١٣٦٩/٤ روه من طريق السدي عن سعد بن عبيدة عن أبي عبدالرحمن السلمي قال: خطب علي فقال: أيها الناس. أقيموا على أركانكم الحد من أحسن منهم، ومن لم يحسن، فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت، فأمرني أن أجلدها، فإذا هي حديث عهد بنفاس، فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال «أحسن» هذا لفظ مسلم وغيره، وزاد مسلم في رواية: «أتركها حتى

خرجه مسلم.

وتصريفه غريب؛ يقال: أحصن الرجل فهو مُحَصَّن - بفتح العين في اسم الفاعل، وأسهب في الكلام فهو مُسْهَبٌ إذ أطال القول فيه، وأُفْجَحَ فهو مُلْفَجٌ إذ كان عديماً، ولا رابع لها. والله أعلم.

**المسألة الثالثة: في إشكالها:** قال سعيد بن جبیر: كان ابنُ عباس لا يعلمها. وقال مجاهد: لو أعلم أحداً يفسر هذه الآية لضربتُ إليه أكبادَ الإبل، وذلك لا يذريه إلا من ابتلي بالقرآن ومعانيه، وتصدَّى لضمّ منتشر الكلام، وترتيب وضعه، وحفظ معناه من لفظه.

**المسألة الرابعة: في سَرَدِ الأقوال:** الذي تحصل عندي فيه ستة أقوال:  
الأول: أنَّ المحصنات ذواتُ الأزواج؛ قاله ابن عباس، وابن مسعود، وابن المسيب وغيرهم. وقاله مالك واختاره.

الثاني: ذواتُ الأزواج من المشركين؛ قاله علي وأنس وغيرهما.

الثالث: من جميع النساء الأربع اللواتي حللنَّ له؛ قاله عبيدة.

الرابع: أنهنَّ جميع النساء على الإطلاق؛ قاله طاوس وغيره.

الخامس: المعنى لا تنكح المرأة زوجين.

السادس: أنَّ المحصنات الحرائر؛ قاله عروة وابن شهاب.

**المسألة الخامسة: في سَرَدِ الأقوال:** في قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾: فيه ثلاثة أقوال:

الأول: قالوا: بَيِّعَ الأُمّةُ ظلالها؛ ذكره ابن عباس، وأبي، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وابن مسعود. وعن عكرمة عن ابن عباس: طلاق الأُمّة ستة: بَيِّعَهَا وَعَتَقَهَا وَهَبَتْهَا وَمِيرَاثُهَا وَطَلَاقُ زَوْجِهَا، زاد أنس بن مالك: وانتزاع سيدها لها من مِلْكِ زوجها عِنْدِهِ.

الثاني: يعني به المرأة الحرية إذا سُيِّتَ؛ فَإِنَّ السِّبَاءَ يَفْسُخُ النِّكَاحَ.

الثالث: قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ إلا الإماء والأزواج، وهو اختبار طاوس؛ وقال: زَوَّجَكَ مَا مَلَكَتْ يَمِينِكَ.

**المسألة السادسة: في تنزيل الأقوال وتقديرها:** أما مَنْ قال: إنهن ذواتُ الأزواج؛ فذواتُ الأزواج على قسمين: مسلمات وكافرات، والمسلمات على قسمين: حرائر وإماء، فيعمهنَّ التحريم على هذا التأويل، ويرجع الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ إلى بعضهن وهُنَّ الإماء، أو إلى بعض البعض وهنَّ المسيبات؛ فَإِنَّ رَجْعَ إِلَى الإماء جملة فعلية يتركب أنْ يبيع الأُمّة المزوَّجة فراق بينها وبين زوجها، وإنْ رجع إلى المسيبات - وفيه وردت الآية - فيكون التقدير: حرّمنا عليكم كلَّ

تمائل أي تشفى، وبهذا يتبين أن ما ذكره المصنف إنما هو من كلام علي رضي الله عنه، وقد وهم عبد الأعلى الثعلبي أو شيخه، فجعله مرفوعاً.

وقد نبه الحافظ في «التلخيص» ٥٩/٤ فقال: هو في صحيح مسلم موقوف. وغفل الحاكم فاستدركه!

ذات زوج، إلا مَنْ سببتم. وعلى أنهنَّ جميع الإمام يكون التقدير: حرّمنا عليكم كلَّ ذات زوج إلا ما ملكتكم. وأما مَنْ قال: إنهنَّ جميع النساء فيكون تنزيل الآية عنده: حرّمنا عليكم مَنْ تقدّم تحريراً مدبراً، وحرّمنا عليكم جميع النساء إلا بملك نكاح أو شراء، وكلّهن ما ملكت أيمانكم. وأما مَنْ قال: إنهنَّ جميع النساء إلا أربع فدعوى أن هذه الآية نزلت بعد الآية الأولى في ابتداء السورة في الأربع؛ فإن ثبت ذلك تعدّر ذلك له لفظاً وبطل معنى، على ما نبّهته إن شاء الله تعالى. وقول مجاهد مقدّر بنوع ونحو مما تقدم. وأما مَنْ قال: إنهن الحرائر فيكون تقدير الآية: وحرّمنا عليكم الحرائر من النساء، وأحللنا لكم ما ملكت أيمانكم.

**المسألة السابعة: في الاعتراض على الأقوال:** أما مَنْ خَصَّصها في بعض النساء فيُعترض عليه أن البعض يبقى حلاً، والآية إنما جاءت لبيان المحرمات والمحللات منهن، فإن بقي من الأزواج له من الحرائر أو من المسلمات أو كل تأويل يقتضي بقاء بعضهن فذلك بعيد في التأويل مفسّر للتزويل. وأما من عمّم جميع المسائل إلا الأربع فمبني على دعوى لا برهان عليها. وأما مَنْ عمّم في الكل فهو الصحيح، ويقع الاستثناء بقوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ في الإمام أو في الزوجة والأمة؛ وهذا موضع الإشكال العظيم.

**المسألة الثامنة: في المختار:** وهذا المشكل هو الذي ملنا إليه قديماً وحديثاً، وذلك أن مَنْ قال: إن قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ راجع إلى الشراء والنكاح فيُعترض عليه بقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَى أَنْزِلِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾<sup>(١)</sup>، فقد ميّز بينهما، ولم يطلق قطّ أحد من أرباب الشريعة على الحرّة في ملك النكاح بأنها ملك اليمين؛ فإنها تملك منه ما يملك منها، أما إنّه له عليها درجة، ولكن نقول: إن قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يرجع إلى الإمام، وقوله: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ يرجع إلى مَنْ عدا المنصوص على تحريمهن.

وأما مَنْ قال: إنها في الإمام كلهن، فإن ملك الأمة المتجدّد على النكاح يُبطله، فموضع إشكال عظيم، ولأجله تردّد فيه أصحاب محمد ﷺ، بيّد أن الظاهر أن ملكاً متجدداً لا يبطل نكاحاً متأكداً، ولو أنه ملك منفعة رقبته لرجل بالإجارة ثم يبيعها ما أبطل الملك ملك منفعة الرقبة؛ فملك منفعة البضع أولى أن يبقى، فإن أحق الشروط أن يوفى به ما استحلّت به الفروج، فعقد الفرج نفسه أحقّ بالوفاء به من عقد منفعة الرقبة.

والذي يقطع العذر أن النبي ﷺ خير بريرة<sup>(٢)</sup> ولم يجعل ما طرأ من العتق عليها، ولا ما ملكت من نفسها، مبطلاً لنكاح زوجها، وعليه يحمل كل ملك متجدّد. وقد بيّناه في مسائل الخلاف وفيما أشرنا إليه ها هنا من الأثر والمعنى كفاية لمن شدّد النظر، فوضح أن المراد بالمحصنات الجميع، وأن المراد بملك اليمين السبني الذي نزلت الآية في بيانه.

(٢) يأتي تخريجه، رواه الشيخان، وله قصة.

(١) سورة المؤمنون: ٦.

وأما تحريم الأربع فيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

**المسألة التاسعة:** قوله: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾: هذا عموم متفق عليه ممن نفاه وممن أثبتته؛ وذلك أن الله تعالى عدّد المحرّمات، ثم قال:

﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾؛ فاختلف الناس في المراد به على ثلاثة أقوال: الأول: المراد به من عدا القرابة من المحرّمات المذكورات. الثاني: ما دون الأربع. الثالث: ما ملكت أيما نكم.

**المسألة العاشرة:** عجباً للأوائل كلّفوا فهَرَفُوا<sup>(١)</sup>؛ نظروا إلى السدي يقول ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾: يعني ما دون الأربع، وكم حرام بعد هذا، وكأنّه يشير إلى أن هذا العموم مخصوص فيما زاد على الأربع، وكذلك قول عطاء: إنّ فيما زاد على القرابة، وبقي الأجانب غير مبينات، ومثله قول قتادة؛ بل أضعف؛ لأنه ردّ التحليل إلى الإمام خاصة.

**المسألة الحادية عشرة:** اعلّموا وفقكم الله تعالى أنّا قد بينّا أنّ الشرع لم يأت دفعه، ولا وقع البيان في تفصيله في حالة واحدة؛ وإنما جاء نجوماً وشذراً شذوراً لمصلحة عامة وحكمة بالغة؛ فلو شاء ربك لذكر المحرّمات معدودات مشروحات في حالة واحدة، ولكنه فرّقها على السور والآيات، وقسمها على الحالات والأوقات؛ فاجتمعت العلماء وكمّلت في الدين، كما كمل جميعه واستوثق وانتظم وأتسق.

[٤٤٤] وقد قال النبي ﷺ: «لا يحلّ دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث». وقد بلغ العلماء الأسباب المبيحة للدم إلى عشرة يأتي ذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى.

وعدّد المحرّمات في الشريعة عندنا حسبما رتبنا من الأدلة في هذا الكتاب وغيره من النساء أربعون امرأة، منهن أربع وعشرون حُرْمَنَ تحريماً مؤبداً، ومنهن ست عشرة تحريمهنّ لعارض.

فأما الأربع والعشرون فهن: الأم، البنت، الأخت، العمّة، الخالة، بنت الأخ، بنت الأخت، فهؤلاء سبع. ومن الرضاع مثلهنّ بالسنة وإجماع الأمة، كملن أربع عشرة، وحليلة الأب، وحليلة الابن، وأم الزوجة، وربّبة الزوجة، المدخول بها. ومن الجمع ثلاث؛ وهن الأختان بنص القرآن، والمرأة وعمتها، والمرأة وخالتها<sup>(٢)</sup>، لقول النبي ﷺ وبيانه، وكذلك الملاعنة سنة<sup>(٣)</sup>، والمنكوحة في

[٤٤٤] صحيح. أخرجه البخاري ٦٨٧٨ ومسلم ١٦٧٦ وأبو داود ٤٣٥٢ والترمذي ١٤٠٢ والنسائي ٧/ ٩٠-٩١ وابن ماجه ٢٥٣٤ والطيلالسي ٢٨٩ وأحمد ١/ ٤٤٤ والدارمي ٢/ ٢١٨ وابن حبان ٤٤٠٧ ٤٤٠٨ والدارقطني ٣/ ٨٢-٨٣ والبيهقي ٨/ ٢١٣ والبغوي ٢٥١٧ كلهم من حديث عبدالله بن مسعود «لا يحل دم امرئ مسلم

(١) هَرَفَ: بالغ في المدح من غير خبرة.

(٢) يشير المصنف لما أخرجه مسلم ١٤٠٨ وأبو داود ٢٠٦٥ والترمذي ١١٢٦ والنسائي ٩٨/٦ وابن حبان ٤١١٧ وابن الجارود ٦٨٥ وغيرهم عن أبي هريرة مرفوعاً «لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمّة على بنت أخيها، ولا المرأة على خالتها، ولا الخالة على بنت أخيها». الحديث.

(٣) يأتي بحث الملاعنة في مطلع سورة النور إن شاء الله تعالى.

العِدَّةُ بإجماع الصحابة في قضاء عمر بن الخطاب، وزوجات النبي ﷺ، وقد سقط هذا الوجه بموتهن.

وأما المحرّمات لعارض فهن: الخامسة، والمزوجة، والمعتدة، والمستبرأة، والحامل، والمطلقة ثلاثاً، والمشركة، والأمة الكافرة، والأمة المسلمة لواجب الطول؛ وسيأتي بيّنها إن شاء الله تعالى، وأمة الابن، والمحرمة، والمريضة، ومن كان ذا محرم من زوجه اللاتي لا يجوز الجمع بينهما، واليتيمة الصغيرة، والمنكوحه عند النداء يوم الجمعة؛ والمنكوحه عند الخطبة بعد التراكن.

فأما السبع عشرة منهنّ فدليلهنّ ظاهر. وأما الملاعنة فمختلف فيها؛ قال أبو حنيفة: ليس تحريمها مؤبداً؛ فإنه إذا أكذب نفسه حلّ له رجعتها، وبناء على أنّ فرقة اللعان طلاق؛ لأجل أنها متعلقة بلفظ الزوج كالطلاق، مفتقرة إلى الحاكم كطلاق العتّين، ولأنه سبب أوجه اللعان، فزال بالتكذيب؛ فنفي بلعانه ويعود بتكذيبه. والنكته العظمى لهم أنهم قالوا: أوجب حرمة لأوجد محرمية كالرضاع. وبالجمله فالمعاني لهم، والنظائر والأصول معهم، وليس لنا نحن إلا حديث ابن عمر في صحيح مسلم وغيره قال:

[٤٤٥] قال رسول الله ﷺ: «حسابكما على الله، أحكما كاذب، لا سبيل لك عليها». قال: يا رسول الله، مالي؟ قال: «لا مال لك. إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعث لك منها».

وأما المنكوحه في العِدَّة فهو النظر الصحيح؛ لأنه استعجل محرماً قبل حلّه فحرمه أبداً؛ كالقاتل لا يمكن من الميراث، والمستبرأة معتدة، العلة واحدة، والمحل واحد، والسبب واحد؛ فلما اتّحد اتّحد الحكم والحامل أوقع، والدليل فيها الجمع، والمطلقة ثلاثاً قرآنية، وكذلك المشركة، والأمتان تأتیان مبيتين إن شاء الله.

وأما أمة الابن فكلّ محرّم في كتاب الله مما تقدّم بيّناه فإن لفظه ومعناه عام في النكاح وملك اليمين، فدخل فيه تحريم ملك اليمين، وأمة الابن من حلائل الابن لفظاً، أو معنى ولفظاً، أو معنى من غير لفظ، والكل في اقتضاء التحريم درجات، وله مقتضيات؛ وكذلك تحريم الجمع دخل فيه الجمع بملك اليمين لما بيّناه.

وأما المحرمه فقال أبو حنيفة والبخاري وجماعة: نكاح المحرم جائز بالعقد دون الوطاء. وقال مالك والشافعي: لا يجوز، ولا عُدّة لهما فيه إلا حديث ثبته بن وهب، خرجه مالك:

-----  
يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك الجماعة لفظ البخاري، ورواية لمسلم وغيره، بتقديم لفظ الثيب. وللحديث شاهد تقدم برقم ١٥٦. [٤٤٥] صحيح. أخرجه البخاري ٥٣١١ و ٥٣١٢ و ٥٣٤٩ و ٥٣٥٠ وغيره من حديث ابن عمر في أثناء خبر ملاعنة العجلاني، ويأتي في سورة النور إن شاء الله تعالى.



[٤٤٦] «لا يَنْكَحُ المحرم، ولا يَنْكَحُ». وضعف<sup>(١)</sup> البخاري ثبته بن وهب، وتعديل مالك وعلمه به أقوى من علم كل بخاري وحجازي، فلا يلتفت لغيره.

وأما حديث البخاري في ميمونة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تزَوَّجَهَا محرماً<sup>(٢)</sup>، فعجباً للبخاري يُدْخِلُهُ مع عظيم الخلاف فيه وَيَتْرُكُ أمثاله، ولا يعارض حديث ثَبَّتَهُ الْمُتَّفِقُ<sup>(٣)</sup> عليه بحديث ميمونة المختلف فيه. والمسألة عظيمة قد بينها في «مسائل الخلاف».

وأما نِكَاحُ المريض فمن «مسائل الخلاف»؛ وَمَنَعَهُ مالك وجَوَّزَهُ أبو حنيفة والشافعي؛ وقد بيناه في موضعه؛ وكذلك اليتيمة الصغيرة لا تَزَوَّجُ بحالٍ عندنا وعند الشافعي، وقال أبو حنيفة: يَزَوَّجُهَا وَلَيْهَا، ولها الخيارُ إذا بلغت؛ فأفسد ما بَنَى وجعل حلاً مترقباً، وهي طيولية قد ذكرناها في «التلخيص» وغيره.

فهذه جمل من المحرّمات ثبتت في الشريعة بأدلتها وخضت من قوله: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾. وتركب على هذا ما إذا زَنَى بامرأة، هل يثبت زناه حرمة في فروعها وأصولها؟ عن مالك في ذلك روايتان ودَغَ مَنْ روى، وما روى. أقام مالك عُمرَه كُلَّهُ يقرأ عليه «الموطأ» ويقرأه لم يختلف قوله فيه: إِنَّ الحرام لا يحرم الحلال. ولا شك في ذلك، وقد بيناها في «مسائل الخلاف»، والله أعلم.

المسألة الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾: يعني بالنكاح أو بالشراء، فأباح الله الحكيم الفروج بالأموال والإحصان دون السفاح وهو الزنا؛ وهذا يدل على وجوب الصّدَاق في النكاح، لكن رخص في جواز السكوت عنه عند العَقْد كما تقدم في التفويض في سورة البقرة، وقد حَقَّقناه هنالك في «مسائل الخلاف».

المسألة الثالثة عشرة: قال الله سبحانه: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ مطلقاً، فتعلّق الشافعي بهذا الإطلاق في جواز الصّدَاق بكلّ قليل وكثير، وعضد ذلك بحديث الموهوبة في الصحيح في قوله ﷺ:

-----  
[٤٤٦] صحيح. أخرجه مسلم وغيره، وتقدم برقم ١٩١ مستوفياً.

(١) كذا ذكر المصنف، ولم يصب في ذلك، فالبخاري رحمه الله ذكر ثبته في «التاريخ الكبير» ٢٤٣٣/١٢٣/٨ فقال: ثَبَّتَهُ بن وهب الكعبي، قال ابن عيينة: هو الحجبي. سمع أبان بن عثمان وكعباً مولى سعيد بن العاص، حجازي روى عنه نافع اهـ. لم يزد عليه، ولم يضعفه كما ذكر المصنف ولا نقل المزي في «تهذيب الكمال» ولا ابن حجر في «التهذيب» عن البخاري أنه ضعفه، ولا ذكره الذهبي في الميزان. ولعل المصنف أراد بقوله «ضعفه البخاري». وهو أنه لم يحتج بحديثه، وهذا صحيح. وانظر التعليق على هذا الاختلاف بإثر حديث ١٩١.

(٢) مضى بإثر حديث ١٩١ باستيفاء، والله الحمد والمنة.

(٣) مراده بالمتفق عليه، هو أن الرواة لم يختلفوا في لفظ حديث ثبته، في حين اختلفوا في حديث ميمونة فرووه بالفاظ مختلفة. وتقدم هذا البحث باستيفاء بإثر حديث ١٩١ والجمهور على أن المحرم محظور عليه عقد النكاح، واتفقوا جميعاً على أنه لا يدخل بها.

ولنا فيه طرق؛ أقواها أن الله تبارك وتعالى لما حَرَّمَ استباحة هذا العضو وهو البُضْع إلا بَدَلَ وجب أن يَتَقَرَّر ذلك البدل؛ بياناً لِخَطَرِهِ وتحقيقاً لَشَرَفِهِ، لا سيما وهو حقُّ الله تعالى؛ وحقوقُ الله مقدَّرة كالشهادات والكفَّارات والزكاة ونصب السرقة والديات. وقد مهَّدنا ذلك في «مسائل الخلاف»؛ فوجب أن يتخصَّص هذا الإطلاق بهذه الأدلة، لا سيما ومساقُ هذا اللفظ إيجاب البدل، وليس المقصودُ الإشارة بعمومه. فأما حديثُ خاتم الحديد فخاتم في العرف يتزيَّن به، قيمته أكثر من ربع دينار، وهذا ظاهر؛ فتأمَّل تحقيقه في موضعه.

**المسألة الرابعة عشرة:** لَمَّا أمر الله تعالى بالنكاح بالأموال لم يَجُزْ أن يُبَدَلَ فيه ما ليس بمال، وتحقيقُ المالِ ما تتعلَّق به الأطماع، ويُعتَدُّ للانتفاع، هذا رُسْمُهُ في الجملة، وفيه تفصيل.

وتحقيقُ بيانه في «كتب المسائل» يترتَّب عليه أن منفعة الرقبة في الإجارة مالٌ، وأنَّ منفعة التعليم للعلم كله مالٌ، وفي جواز كونه صادقاً كلامٌ يأتي بيانه في سورة القصص إن شاء الله تعالى. وأما عِتْقُ الأمة فليس بمال. وقال أحمد بن حنبل: هو مالٌ يجوزُ النكاحُ بمثله، لأنَّ النبي ﷺ جعله صداقاً في نكاحه لصفية بنت حبيِّ بن أخطَب؛ فإنه أعتقها بتزوجها وجعل عِتْقَهَا صداقاً<sup>(١)</sup>، رواه أنس في الصحيح.

وقال علماؤنا: كان النبي ﷺ مخصوصاً في النكاح وغيره بخصائص، ومن جملتها أنه كان ينكح بغير وَلِيٍّ ولا صداق، فإنه كان أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وقد أراد زينب فحرمت على زيد، فلا يجوزُ أن يستدلَّ بمثل هذا. وقد حققنا خصائصه في سورة الأحزاب، وقد عضد ذلك علماؤنا بأن قالوا: إن قوله: ﴿فَإِنْ طَبِئَ لَكُمُ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]؛ وذلك لا يتصورُ في العِتْق، وقد مهَّدناه في «مسائل الخلاف».

**المسألة الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿مُحْصِنِينَ﴾: قال بعضُ الغافلين: إنَّ قوله: ﴿مُحْصِنِينَ﴾ يجوزُ أن يكونَ حالاً من النساء، كأنه يريدُ ابتغوهنَّ غير زانياتٍ، ولو أراد كونها حالاً للنساء لقال: محصنات غَيْرَ مسافحات كما في الآية بعدها؛ وإنما المراد بقوله: ﴿مُحْصِنِينَ﴾ حثُّ الرِّجال على حفظهم المحمود فيما أُبيح لهم مِنَ الإحصانِ دون السفاح؛ قيل لهم: ابتغوا بأموالكم نكاحاً لا سفاحاً، والسفاح اسم الزنا.

**المسألة السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾: يعني غير زانين: والسفاح اسم للزنا، سُمِّيَ به لأنه يسفح الماء أي يصبُّه، والسفح الصبُّ، والنكاح سفاح اشتقاقاً؛ لأنَّ في كل واحد منهما

[٤٤٧] متفق عليه، وتقدم برقم ٤٢٤، ويأتي في سورة الأحزاب إن شاء الله تعالى.

(١) أخرجه مسلم وغيره، ويأتي في سورة الأحزاب إن شاء الله تعالى.

الجمع والضم، وصَبَّ الماء؛ ولكن الشريعة واللغة خَصَّصَتْ كُلَّ واحد باسم من معنى مُطْلَقِهِ؛  
للتعريف به على عادتها فيما تُطْلَقُ من بعض ألفاظها على المعاني المشتركة فيها.

**المسألة السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾: فيه قولان:

أحدهما: أنه أراد استمتاعَ النكاح المطلق؛ قاله جماعة منهم الحسن ومجاهد وإحدى روايتي ابن عباس. الثاني: أنه مُتَعَّ النساء بنكاحهنَّ إلى أجل؛ رُوِيَ عن ابن عباس أنه سئل عن المتعة فقرأ: «فما استمتعتم به منهنَّ إلى أجل مسمى» قال ابن عباس: والله لأنزلها الله كذلك<sup>(١)</sup>.

وزُوي عن حبيب بن أبي ثابت قال: أعطاني ابنُ عباس مُصَحِّفاً، وقال: هذا قراءة أبي<sup>(٢)</sup>، وفيه مثلُ ما تقدم، ولم يصحَّ ذلك عنهما<sup>(٣)</sup>؛ فلا تلتفتوا إليه، وقول الله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ يعني بالنكاح الصحيح<sup>(٤)</sup>. أما إنه يقتضي بظاهره أنَّ الصادق إذا لم يُسمَّ في العقد وجب بالدخول،

(١) موقوف جيد، أخرجه الطبري ٩٠٣٧ و٩٠٣٨ عن أبي نضرة عن ابن عباس، وأبو نضرة، ثقة، ومن دونه ثقات. وكرره ٩٠٣٩ من طريق آخر عن أبي نضرة، وإسناده حسن، رجاله ثقات، وكرره ٩٠٤٠ عن أبي إسحق عن عمير عن ابن عباس دون عجزه، ورجاله ثقات، ليس فيه سوى عننة أبي إسحق، وهو مدلس، وكرره ٩٠٤١ عن أبي إسحق عن ابن عباس، وهذا منقطع، فهذه الروايات عن ابن عباس تتأيد بمجموعها، ويعلم صحتها عنه، وهذا مما تفرد به ابن عباس دون سائر الصحابة، ولم يتابع عليه عند الفقهاء الأربعة وغيرهم، وقيل قد رجع عن ذلك، والله أعلم.

(٢) موقوف ضعيف، أخرجه الطبري ٩٠٣٦ عن ابن عباس، وفي الإسناد ابن حبيب بن أبي ثابت، لم يسمَّ، فالإسناد ضعيف لجهالته. وكرره ٩٠٤٢ عن قتادة، قال: في قراءة أبي «فما استمتعتم به منهنَّ إلى أجل مسمى» وهذا ضعيف لانقطاعه، ولا يصح هذا عن أبي بن كعب رضي الله عنه، وإنما صح عن ابن عباس وحده، والله أعلم.

(٣) كذا قال المصنف رحمه الله! بل قد صح عن ابن عباس، ولم يصح عن أبي بن كعب، والله أعلم.

(٤) فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٠ / ٤٦ - ٤٩ ما ملخصه: «ولا يجوز نكاح المتعة» معنى نكاح المتعة: أن يتزوج المرأة مدة، مثل أن يقول: زوجتك ابنتي شهراً، أو سنة، أو إلى انقضاء الموسم ونحوه. سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة، فهذا نكاح باطل، وهذا قول عامة الصحابة والفقهاء، ومن روي عنه تحريمها: عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وابن الزبير. قال ابن عبد البر: وعلى تحريم المتعة: مالك وأهل المدينة، وأبو حنيفة في أهل العراق، والأوزاعي في أهل الشام، والليث في أهل مصر، والشافعي وسائر أصحاب الآثار. وقال زفر: يصح النكاح، ويبطل الشرط. وقال ابن عباس: جائزة، وعليه أكثر أصحابه، عطاء وطاوس، وبه قال ابن جريج، وحكي ذلك عن أبي سعيد وجابر، وإليه ذهب الشيعة. لأنه قد ثبت أن النبي ﷺ أذن فيها. ولنا، ما روى الربيع بن سبرة أنه قال: أشهد على أبي، أن النبي ﷺ نهى عنه في حجة الوداع، وفي لفظ «أن رسول الله ﷺ حرم متعة النساء». رواه أبو داود، وروي عن علي: أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الأهلية. رواه مالك في الموطأ والأئمة، قال الإمام الموفق: ولأنه لا تتعلق به أحكام النكاح، من الطلاق والظهار واللعان والتوارث، فكان باطلاً كسائر الأنكحة الباطلة، وحكي عن ابن عباس الرجوع عنها. فصل: وإن تزوجها بغير شرط، إلا أن في نيته طلاقها بعد شهر، أو إذا انقضت حاجته في هذا البلد، فالنكاح صحيح، في قول عامة أهل العلم، إلا الأوزاعي، قال: هو نكاح متعة. والصحيح: لا بأس به، ولا تضر نيته.

وقد تقدم بيانه في التفويض، وأما مُتَعَةُ النساء فهي من غرائب الشريعة؛ لأنها أبيحت في صَدْر الإسلام ثم حُرمت يوم خَيْبَر، ثم أبيحت في غَزْوَةِ أُوطَاس، ثم حُرمت بعد ذلك واستقرَّ الأمرُ على التحريم، وقد بينا ذلك في «شرح الحديث» بياناً يَسْفِي الصدور.

**المسألة الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَتَأْتَوْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾: سماه في هذه الآية أجراً، وسماه في الآية الأولى في أول السورة نِخْلَةً، وقد تكلّمنا على تلك الآية، وكانت الفائدةُ بهذا - والله أعلم - البيان لحالِ الصّدَاق، وأنه من وجهٍ نِخْلَةٍ ومن وجهٍ عوض. والصحيحُ أنه عوض، ولذلك قال مالك: النِّكَاحُ أَشْبَهُ شَيْءٍ بِالْبَيْعِ، لما فيه من أحكام البيوع، وهو وجوبُ العِوَضِ وتعريفه وإبقاؤه وردّه بالعيب والقيام فيه بالشفعة إلى غير ذلك من أحكامه.

**المسألة التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَرِيضَتُكُمُ﴾: يحتمل أن يكون صفة للإتيان ليخلص الأمرُ للوجوب. ويحتمل أن يكونَ صفةً للأجر، فيقتضي التقدير؛ معناه أَعْطَوْهَا صَدَاقَهَا كاملاً، ولا تأخذوا منه شيئاً، كما قال: ﴿وَمَا تَيْبَتُ مِنْهُنَّ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup>.

**المسألة الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾: إذا وجب المهرُ وَعُلِمَ فلا بأس أن يقع فيه التراضي بعد ذلك بين الرجال والنساء في تزكّيه كله أو بعضه، أو الزيادة عليه، فإن كان ذلك بين المرأة والرجل وهما مالكان أمرهما - فذلك مستمرٌّ على ظاهر الآية، وإن كان منهما مَنْ لا يملكُ أمرَ نفسه فذلك إلى الولي الذي أوجبه كما تقدم في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَتَقَوَّيَا أَوْ يَتَمَوَّيَا الَّذِي يَدِيهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾<sup>(٢)</sup>، وكما توجب امرأة لنفسها صداقها ثم تُسْقِطُهُ، كذلك يوجبه وليها لها ثم يسقطه إذا رأى ذلك مصلحةً لها، وقد تقدّم بيان ذلك في موضعه. وأما الزيادة فيه وهي:

**المسألة الحادية والعشرون:** فقد قال مالك: إن الزيادة بالثمن في البّيع وبالصّدَاق في النِّكَاح تلحقهما ويجري مجراهما في أحد القولين، وبه قال أبو حنيفة. وفي القول الثاني يجري مجرى الهبات، وبه قال الشافعي؛ وهي في «مسائل الخلاف» مذكورة. ونكتةُ المسألة أنهما يملكان فَنَسَخَ العقد وتجديده صريحاً فملكاه عنهما، ولهما أن يتصرّفا فيه كيف شاءا.

**الآية الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْنَتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [الآية: ٢٥]. فيها اثنتا عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** في حِكْمَةِ الآية: انظروا رحمكم الله إلى مراعاةِ الباري سبحانه لمصالحنا وحُسنِ

= مسألة: «ولو تزوجها على أن يطلقها في وقت بعينه، لم ينعقد النكاح» قال الإمام الموفق في شرحه: وقال أبو حنيفة: يصح نكاحه، ويبطل الشرط. ولنا أن هذا شرط مانع من بقاء النكاح، فأشبه نكاح المتعة.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٧.

(١) سورة النساء: ٢٠.

تقديره في تدبيرد لأحكامنا؛ وذلك أنه لما ضرب الرِّقَّ على الخَلْقِ عقوبةً للجاني وخدمةً للمعصوم، وعَلِمَ أَنَّ العلاقة قد تنظم بالرِّقِّ في باب الشهوة التي رتَّبها جِلَّةٌ، ورتَّبَ النكاح عليها في اتحاد القرون وترتيب النظر، وشرِّفه لشرف فائدته ومقصوده من وجود الآدمي عليه - صان عنه محلَّ المملوكية لثلاثة أوجه:

أحدها: أَنَّ فيها سببَ الحل وطريقَ التحريم، والاستمتاع يكفي.

الثاني: وهو المقصود - صيانةُ النُّطْفَةِ عن التصوير بصورة الإرقاق.

الثالث: صيانة لعقد النكاح حين كثر شروطه، وأعلى درجاته، وكَمَّلَ صِفَتَهُ؛ وقد كان سَبَقَ في علمه أَنَّ أحوالَ الخَلْقِ ستستقيم بقسمته إلى ضيق وسعة وضرورة أذن في حال الضرورة للحرِّ في تعريض نُطْفَتِهِ للإرقاق، لئلا يكونَ مراعاةُ أمرٍ موهوم يؤدي إلى فسادِ حال متوقعة، حتى قال بعضُ العلماء: إن الهوى يُجيز نكاح الإماء، وهذا منتهى نظر المحققين في مطالعة الأحكام من بَحرِ الشرع وساحل العقل؛ فاتخذوها مقدمة لكل مسألة تتعلق بها.

**المسألة الثانية: في فهم سياق الآية:** اعلّموا وفقكم الله تعالى أَنَّ العلماء اختلفوا في سياق هذه الآية؛ فمنهم مَنْ قال: إنها سبقت مساقَ الرخص، كقوله: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»<sup>(١)</sup> وقوله: «فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا»<sup>(٢)</sup> ونحوه. فإذا كانت كذلك وجب أن تُلَحَقَ بالرخص التي تكونُ مقرونةً بأحوالِ الحاجةِ و أوقاتها، ولا يُستزَلُّ في الجواز استرسالَ العزائم؛ وإلى هذا مال جماعةٌ من الصحابة، واختاره مالك؛ ومنهم من جعلها أصلاً، وجوّز نكاحَ الأُمّةِ مطلقاً، ومال إليه أبو حنيفة. وقد جهلَ مساقَ الآية مَنْ ظنَّ هذا، فقد قال الله تعالى ما يدلُّ على أنه لم يُبَخَّ نكاحَ الأُمّةِ إلّا بشرطين: أحدهما عدم الطُّول. والثاني خَوْفُ العنت؛ فجاء به شَرْطاً على شَرْط، ثم ذكر الحرائر من المؤمنات والحرائر من أهل الكتاب ذِكْراً مطلقاً؛ فلما ذكر الإماء المؤمنات ذكرها ذِكْراً مشروطاً مؤكداً مربوطاً.

فإن قيل: حلقتُم على دليل الخطاب بالفاظ هائلة، وليس في هذه الآية إلّا أَنَّ الله تعالى ذَكَرَ في نكاح الأُمّةِ وَضْفاً أو وصفين فأردتُم أن يكونَ الآخرُ بخلافه، وهذا دليل الخطاب الذي نازغناكم فيه مُدٌّ كُنا وكنتُم. فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أَنّا نقول: دليلُ الخطابِ أَصلٌ من أصولنا، وقد دلَّلنا عليه في «أصول الفقه» وحَقَّقناه تحقيقاً لا قِبَلَ لكم به، وَمَنْ رَادَّ ذَرَاهُ.

الثاني: أَنَّ هذه الآية ليست مسوقةً مساقَ دليل الخطاب كما بينا؛ وإنما هي مسوقة مساقَ الإبدال، وإنما كانت تكون مسوقةً مساقَ شَيْءٍ دليل الخطاب لو قلنا: أنكحوا المحصنات المؤمنات بطوّلٍ وعند خوف عَنَتٍ، فأما وقد قال: وَمَنْ لم يستطع منكم؛ فقرنه بالقُدْرَةِ التي رتَّب عليها الإبدال في الشريعة

وأدخلها في بابها بعبارتها ومعناها لم يُقْدِرْ أحد أن يخرجها عنها، فليس لرجل حكمه الله واضح.

ومن غريب دليل الخطاب: أنَّ الباري تعالى قد يخصَّ الوصف بالذكر للتنبيه، وقد يخصَّه بالعُرف، وقد يخصَّه باتفاق الحال، فالأول كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَمْرٌ﴾<sup>(١)</sup>، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدُكُمْ خَشِيَةَ إِمْلَئٍ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فإنه تنبيه على حالة الإثراء، وخصَّ حالة الإملاق بالنهي؛ لأنها هي التي يمكن أن يتعرَّض الأب لقتل الابن فيها. وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ مَصْرَفًا﴾<sup>(٣)</sup>، وخصَّ حالة الإكثار والإثراء التي تتعلق بها النفوس بالنهي؛ فأما إذا وقع شَرَطٌ بِقُدْرَةٍ فهو نصٌّ في البدلية والرخصة، وإن وقع بتنبيهٍ مقروناً بحالةٍ أو عادة كان ظاهراً، كقوله ﷺ:

[٤٤٨] «من باع نخلاً قد أُبْرِثَ<sup>(٤)</sup> فثمَّرها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع».

وقد مهدنا ذلك في «مسائل الخلاف»، وبيننا أن خمسة من الأدلة تقتضي في المعنى أنَّ نكاح الأمة رخصة، فلما انتهى النظرُ إلى هذا المقام، ورأى المحققون من أصحاب أبي حنيفة أن نكاح الأمة رخصة، وأنه مشروط بعد الطول تحكُّم في الطول، وهي:

**المسألة الثالثة:** فقال: إنَّ الطول هو وجودُ الحرَّة تحتَه، فإذا كانت تحتَه حرَّة فهو ذو طول، فلا يجوزُ له نكاحُ الأمة، هذا تأويل أبي يوسف. وتحقيقه عندهم أنَّ الطولَ في لسان العرب هو القدرة، والنكاح هو الوطء حقيقة، فمعناه مَنْ لم يقدر أن يوطأ حرَّةً فليتزوج أمةً، وهذا هو حقيقة في الذي تحتَه حرَّة فلا ينقل إلى المجاز إلا بدليل.

أجاب علماؤنا بأنَّ قالوا: الطول هو الغنى والسعة، بدليل قوله: ﴿أَسْتَدْنَكَ أَوْ لَوْ أَنَّ الطَّوْلَ مِنْهُمُ﴾<sup>(٥)</sup>. والنكاح هو العقد، فمعناه مَنْ لم يكن عنده صداق حرَّة فليتزوج أمة، وكذلك فسره جماعة من الصحابة والتابعين، ويعضده قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَمَتَ مِنْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، وهذا أقوى ألفاظ الحضر، كقوله في شروط المُتَعَةِ في الحج: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٧)</sup>. وأبو حنيفة لا يشترط خَوْفَ الْعَمَتِ. فإن قيل، وهي:

[٤٤٨] صحيح. أخرجه البخاري ٢٣٧٩ ومسلم ١٥٤٣ وأبو داود ٣٤٣٣ والترمذي ١٢٤٤ والنسائي ٢٩٦/٧ وابن ماجه ٢٢١١ والشافعي ١٤٨/٢ والحميدي ٦١٣ وأحمد ٩/٢ وابن أبي شيبة ١١٢/١٧ وعبد الرزاق ١٤٦٢٠ وأبو عبيد في «غريب الحديث» ٣٥٠/١ وابن حبان ٤٩٢١ و٤٩٢٢ و٤٩٢٣ وابن الجارود ٦٢٨ و٦٢٩ والبيهقي ٣٢٤/٥ والبخاري ٢٠٨٥ و٢٠٨٦ كلهم من حديث ابن عمر، روه بالفاظ متقاربة، والمعنى، متحد.

(٥) سورة التوبة: ٨٦.

(٦) سورة النساء: ٢٥.

(٧) سورة البقرة: ١٩٦.

(١) سورة الإسراء: ٢٣.

(٢) سورة الإسراء: ٣١.

(٣) سورة آل عمران: ١٣٠.

(٤) أبر النخل: لقحه.

**المسألة الرابعة:** فإن قدر على طُول كتابية هل يتزوج الأمة؟ قلنا: نعم، يتزوجها.

فإن قيل: كيف هذا، وهي مثلُ المسلمة الحرة؟ والقدرةُ على مثل الشيء قدرةٌ عليه في الحكم. قلنا: ليس مثلين بأدلة لا تحصر كثرة وقوة؛ منها أن إماءهم لم تَسْتَوْ فكيف حرائرهم؟ وما لم يشترطه الله سبحانه لا نشترطه نحن، ولا نُلْحِق مسلمة بكافرة؛ فأمة مؤمنة خيرٌ من حرة مشركة بلا كلام. فإن قيل، وهي:

**المسألة الخامسة:** قال أبو بكر الرازي<sup>(١)</sup> إمام الحنفية في كتاب «أحكام القرآن» له: ليس نكاح الأمة ضرورة؛ لأنَّ الضرورة ما يُخاف منه تَلَفُ النفس أو تَلَفُ عُضْو، وليس في مسألتنا شيء من ذلك. قلنا: هذا كلامٌ جاهل<sup>(٢)</sup> بمنهاج الشرع أو متهمٌ لا يُبالي بما يرد القول. نحن لم نقل إنه حُكْمٌ يُبْطَأ بالضرورة، إنما قلنا: إنه حكم علق بالرخصة المقرونة بالحاجة<sup>(٣)</sup>، ولكل واحدٍ منهما حكمٌ يختصُّ به، وحالة يُعتبر فيها، ومن لم يفرق بين الضرورة والحاجة التي تكون معها الرخصة فلا يُعْنَى بالكلام معه، فإنه معانِدٌ أو جاهل، وتقدير ذلك إِتْعاب للنفس عند مَنْ لا يَتَفَعُّ به.

فإن قيل، وهي:

**المسألة السادسة:** فإذا كانت تحته حرة، هل يتزوج الأمة أم لا؟ قلنا: اختلف في ذلك علماؤنا؛ فقال مالك: إذا خشي العنتَ مع حرة واحتاج إلى أخرى، ولم يقدر على صداقها فإنه يجوزُ له أن يتزوج الأمة؛ وهكذا مع كل حرة وكل أمة حتى ينتهي إلى الأربع بظاهر القرآن.

وقال مرة أخرى: إذا تزوج الأمة على الحرة زُدَّ نكاحه؛ رواه ابن القاسم. ورواية ابن وهب الأولى أصحُّ في الدليل وأولى؛ لأن الله تعالى أباح بشرطٍ قد وُجد وكمل على الأمر.

(١) ذكر ذلك الجصاص رحمه الله في «أحكام القرآن» ١١٤/٣.

(٢) لا يجوز إطلاق مثل هذه العبارات في حق أئمة فقهاء كأمثال الجصاص، رحمه الله تعالى، فإنه إمام فقيه أصولي نظار وصاحب حديث وأثر، حيث أسند أحاديث كثيرة في كتابه «أحكام القرآن». فالأولى نبذ مثل هذه الألفاظ، والله الموفق.

(٣) الحاجة نوع من الضرورة. والصواب أن يقال في هذا: إن الضرورة قسمان: قسم لا يمكن الاستغناء عنه، وهو مهلك للنفس، كالطعام والشراب ونحوه. وقسم: لا يهلك النفس، إلا أنه يسبب اضطراباً وانزعاجاً لمن فقده، وذلك كالنكاح مطلقاً، أو عدم مقدرته على نكاح الفتاة التي يحبها، ونحو ذلك، وقال الإمام الجصاص رحمه الله في «أحكامه» ٣/ ١٠٩-١١٠: وقد اختلف السلف، فروي عن ابن عباس وجابر وابن جبير والشعبي ومكحول: لا يتزوج الأمة إلا أن لا يجد طولاً إلى الحرة. وروي عن مسروق والشعبي: نكاح الأمة بمنزلة الميتة والدم والخنزير لا يُحل إلا لمضطر، وروي عن علي وأبي جعفر ومجاهد وسعيد بن جبير وإبراهيم والحسن رواية والزهري قالوا: ينكح الأمة وإن كان موسراً، وعن عطاء وجابر بن زيد، أنه إن خشي أن يزني بها تزوجها اهـ باختصار. يتلخص من ذلك: أن الشعبي ومسروقاً اعتبروا حل نكاح الأمة من باب الضرورة. وكذلك عطاء وجابر بن زيد جعلاه من باب الضرورة. والجصاص رحمه الله عندما أطلق ذلك، إنما ذكر ذلك ردّاً على من قال إن ذلك ضرورة. وإن كان المالكية لم يقولوا إن ذلك من باب الضرورة، فهو على هذا لا يخاطبهم في ذلك، فتنبه، والله أعلم.

فإن قيل ، وهي :

**المسألة السابعة :** فهل تكون الحرّة بالخيار في البقاء معها أو الفراق؟

قلنا: كذلك قال مالك على الرواية الواحدة، ويجيء على مذهبه أن مَنْ رَضِيَ بالسبب المحقّق رضي بالمسبب المرتّب عليه، وألا يكون لها خيار؛ لأنها قد علمت أن له نكاح الأربع، وعلمت أنه إن لم يقدر على نكاح حرّة تزوّج أمة، وما شرط الله تعالى عليها كما شرطت على نفسها، ولا يعتبر في شروط الله علمها، وهذا غاية التحقيق في الباب والإنصاف فيه.

**المسألة الثامنة :** قوله تعالى: ﴿مَنْ فَتِنَتْكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾: بهذا استدلّ مالك على أن نكاح الأمة الكافرة لا يحل؛ لأن الله تعالى أباح نكاح المؤمنة، فكان شرطاً في نكاح الإماء الإيمان. فإن قيل: هذا استدلال بدليل الخطاب ونحن لا نقول به.

قلنا: ليس هذا استدلالاً بدليل الخطاب من أربعة أوجه:

الأول: أن هذا استدلال بالتعليل؛ فإن الله تعالى ذكر الإيمان في نكاحهنّ، وذكر الصفة في الحكم لتعليل، كما لو قال: أكرّموا العالم واحفظوا الغريب لكان تنصيصاً على الحكم وعلى علته، وهي العلم والغربة فيتعدّى الإكرام والحفظ لكل عالم وغريب، ولا يتعدّى إلى سواهما.

الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾<sup>(١)</sup>؛ فكان هذا تعليلاً يمنع من النكاح في المشركات.

الثالث: أن الله تعالى قال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، فإذا لم يكن الإيمان شرطاً في الإحلال ولا العفة تبين أن المراد بالإحصان ما هنا الحرية.

الرابع: أن الله تعالى قال في هذه الآية: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ فلينكح الفتيات المؤمنات، فالإحصان ما هنا في الحرية قطعاً، فنقلناه من حرة مؤمنة إلى أمة مؤمنة، وقال في آية أخرى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ثم قال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾، يعني حلّ لكم، ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ حلّ لكم أيضاً، يريد بذلك الحرائر لا معنى له سواه، فأفادت الآية حلّ الكتابية، وبقيت الأمة الكافرة تحت التحريم.

فإن قيل: فقد قال: ﴿وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ حَرِيرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>، فخاير بينهما، والمخايرة لا تكون بين ضدين، وقد تقدم الجواب عنه في سورة البقرة.

**المسألة التاسعة :** لما أكمل الله تعالى بيان المحرّمات الحاضرات في ذلك الوقت للتكليف، وقال بعده: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(٤)</sup>، فلو وقع هذا الإحلال بنصّ لكان ما يأتي بعده من المحرمات التي عدّها نسخاً، ولكنه كان عموماً، فجرى على عمومته إلا ما خصه الدليل في ست عشرة مسألة،

(٢) سورة المائدة: ٥.

(٤) سورة النساء: ٢٤.

(١) سورة المائدة: ٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٢١.



ولو كانت ألفاً ما أثر في العموم، فكيف وهي على هذا المقدار؟ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الشُّرُكِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وهو عمومٌ خرج منه عشرة أصناف وبقي تحته صنف واحد، وهم المحاربون، ولم يؤثر ذلك فيه لا فصاحة ولا حكمة ولا ديناً ولا شريعة.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنَ بَعْضٍ﴾: المعنى أن الله لما شرط الإيمان، وعلم أنه مخفي لا يطلع عليه سواه أحوال على الظاهر فيه، وقال: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنَ بَعْضٍ﴾ فيما أضمرتم من الإيمان، كلكم فيه مقبول، وبظاهره معصوم، حتى يحكم فيه الحكيم.

[٤٤٩] ولذلك لما جاء الأنصاري فقال له: عليّ رقة وأريد أن أعتق هذه الجارية. قال لها النبي ﷺ: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»<sup>(٢)</sup> حملاً على الظاهر من الإيمان، نعم وعلى الظاهر من الألفاظ، وقد بينا ذلك في كتاب «المشككين».

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿بَعْضُكُم مِّنَ بَعْضٍ﴾: قيل: معناه أنتم بنو آدم، وقيل: معناه أنتم المؤمنون إخوة. وفي هذا دليل على التسوية بين الحر والعبد في الشرف، وردّ على العرب التي كانت تسمي ولد الأمة هجيناً تعبيراً له بنقصان مرتبة أمه، وهذا أمر أدخلته اليمينية على المضربة من حيث لم تشعر بجهل العرب وعقلتها؛ فإن إسماعيل ابن أمة، فلو كانت على بصيرة ما قبلت هذا التعبير، وإليها يرجع.

**المسألة الثانية عشرة:** إذا تزوج أمة، ثم قدر بعد ذلك على حرة فتزوجها ثبت نكاح الأمة ولم يفسخ. وقال مسروق: يفسخ؛ لأنه أمرٌ أبيح للضرورة، فإذا ارتفعت الضرورة ارتفعت الإباحة، وهذا لا يصح؛ لأنه شرط في ابتداء العقد فلا يشترط في استدامته، كالعدة والإحرام وخوف العنت. وهذا لا جواب عنه.

[٤٤٩] صحيح. أخرجه مسلم ٥٣٧ وأبو داود ٩٣٠ وابن أبي شيبة ١١ / ٩ - ١٠ وأحمد ٤٤٧ / ٥ والطيالسي ١١٠٥ والنسائي ١٤ / ٣ وابن حبان ١٦٥ وابن الجارود ٢١٢ وأبو عبيد في «الإيمان» ٨٤ واللالكائي في «السنّة» ٦٥٢ والطبراني ٩٣٩ / ١٩ والبيهقي ٥٧ / ١٠ كلهم عن معاوية بن الحكم السلمي في حديث مطول، وفيه «قال: وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد والجوانية، فاطلعت ذات يوم، فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم. أسف كما يأسفون، لكنني صككتها صكة، فأتيت النبي ﷺ فعظم ذلك عليّ، قلت: يا رسول الله، أفلا أعتقها؟ قال: اتني بها، فأتيتها بها، فقال لها: ... بمثله، واللفظ لمسلم.

(١) سورة التوبة: ٥.

(٢) وهذا وأمثاله يجب إثباته والإيمان به من غير تكييف ولا تعطيل ولا تأويل ولا تجسيم، هذا هو مذهب السلف. وسيأتي الكلام على ذلك، والله الموفق.

وأما المِيتة في الضرورة فتفارق هذا من وجهين:

أحدهما: أن هذا عقد لازم، وتلك إباحة مجردة.

الثاني: أن هذا عقد بشروط، فيُعتَبَر بشروطه، بخلاف الإباحة في الميتة، والله أعلم.

**الآية الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا هُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاثُورَهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِأَلْمَعْرِفِ مُحَصَّنَاتٍ غَيْرِ مُسَفُوحَاتٍ وَلَا مُتَّخَذَاتٍ أَخْدَانٍ﴾ [الآية: ٢٥]. فيها عشر مسائل:

**المسألة الأولى:** قال إسماعيل<sup>(١)</sup> القاضي: زعم بعض أهل العراق: أن السيد إذا زوّج عبده من أمته أنه لا يجب فيه صداق، وكيف يجوز هذا ونكاح بغير صداق سفاق؟ وبالغ في الرد، وبين أن الله ذكر نكاح كل امرأة، فقرنه بذكر الصداق فقال في الأماء: ﴿فَأَنكِحُوا هُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاثُورَهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِأَلْمَعْرِفِ﴾. وقال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>. وقال أيضاً: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوا هُنَّ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فكيف يخلو عنه عقد حكم الشرع فيه بأن يجب في كل نوع منه، حتى أنه لو سكت في العقد عنه لوجب بالوطء.

قال ابن العربي: وهذا الذي ذكره القاضي إسماعيل هو مذهب الشافعي وأبي حنيفة، وقد تعرض الحنفيون والشافعيون للرد على إسماعيل، فردّ عليه أبو بكر الرازي في كتاب «أحكام القرآن»<sup>(٤)</sup> له، وردّ عليه علي بن محمد الطبري الهراسي في كتاب «أحكام القرآن»<sup>(٥)</sup>، فتعرضوا للارتقاء في صفوفه بغير تمييز<sup>(٦)</sup>. قال الرازي: يجب المهر ويسقط؛ لثلاث تكون استباحة البضع بغير بدل، ويسقط في الثاني حين يستحقه المولى، لأنها لا تملكه، والمولى هو الذي يملك مالها ولا يثبت للمولى على عبده دين. وقال الطبري: إن المهر لو وجب لوجب لشخص على شخص، فمن الذي أوجبه؟ وعلى من وجب؟

فإن قلت: وجب للسيد على العبد فهذا محال أن يثبت له دين على عبده، ووجوبه لا على أحد محال، وكما أن العقد يقتضي الإيجاب كذلك الملك يقتضي الإسقاط، وليس إيجابه ضرورة الإسقاط، كما يقال إن إثبات الملك للابن ضرورة العتق؛ فإن العتق لا يتصور بدون الملك، فأما إسقاط المهر فلا يقتضي إثباته، فوجب ألا يجب بحال. وقد دلّ الدليل على أن العبد لا يملك بالتملك أصلاً، وإذا لم يملك ولا بدّ من مالك، واستحال أن يكون السيد مالكاً؛ فامتنع لذلك، وعاد

(١) أحد علماء المالكية من البغداديين. وهو ممن صنف في «أحكام القرآن» إلا أن كتابه غير مطبوع، ولا يعرف هل هو موجود أم لا، حتى اليوم. والله أعلم.

(٢) سورة المائدة: ٥. (٣) سورة الممتحنة: ١٠.

(٤) انظر «أحكام القرآن للخصاص» ٣/ ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣.

(٥) انظر «أحكام القرآن» ١/ ٤٣٠ - ٤٣٣ للكنيا الطبري الهراسي الشافعي.

(٦) كذا قال المصنف رحمه الله! بل تكلمنا بأدلة قوية، وانظر ما ذكرناه في هذا البحث، فإني لا أريد أن أطيل في نقل ذلك وتدوينه، لأن هذه الأبحاث في أيامنا أصبحت شبه نظرية، فقد خلت الأرض من الإماء والعبيد إلا ما ندر، والله أعلم.

الكلام إلى أصل آخر؛ وهو أنَّ العبد هل يملك أم لا؟

قال القاضي أبو بكر: أما قول الرازي: إنه يجب ويسقط فكلّام له في الشرع أمثلة، منها متفق عليها ومنها مختلف فيها؛ فمن المتفق عليه بيننا وبين الشافعية والحنفية هو فيما إذا قال لرجل: أعتق عبّك عني على ألف. فقال سيّد: هو حرّ. فإنّ هذا القول - وهو كلمة «هو حرّ» يتضمّن عقد البيع، وجوب الثمن على المبتاع، ثم وجوب الثمن للبائع، وجوب الملك للمبتاع، وخروجه عن يد البائع وملّكه والعتق، ويجب الملك ثم يسقط. كلّ ذلك بصحّة البيع والعتق. كذلك يلزم أن يقول: يجب الصداق ها هنا لحلّ الوطء، ثم يكون ما كان.

ومما اتفقنا عليه نحن والشافعية إذا اشترى الابن أباه فإنه يصحّ عقد الشراء ويحصل الملك للابن، ثم يسقط الملك ويعتق، ويجب الثمن للبائع. وقد قال بعض أصحاب الشافعي: إذا قتل الأب ابنه يجب القصاص ويسقط، فوجوبه لوجود علّة القصاص من العدوان وشرطه من المكافآت، ويسقط لعدم المستحق؛ إذ يستحيل أن يجب للمرء على نفسه. ونحن نقول: ينتقل القصاص إلى غير الأب من الورثة، كما لو كان الأب كافراً لانتقل الميراث عنه إلى غيره من الورثة.

وكذلك قال أصحاب أبي حنيفة: لو قتل حرّ عبداً قُتل به، ولو قتل مكاتباً لم يترك وفاء قتل به، ولو قتل مكاتباً ترك وفاء لم يقتل به؛ لأن الصحابة اختلفوا فيه؛ فمنهم من قال: مات عبداً والقصاص لسيده. ومنهم من قال: مات حرّاً ويدفع من ماله كتابته لسيده، ويرث ماله بقيّة ورثته، ويرثون قصاصه، فانتصب اختلافهم في المستحق شبهة في ذلك القصاص.

وهذا الفقه صحيح؛ وذلك أنّ الإيجاب حكم، والاستيفاء حكم آخر مغاير له، وأسبابهما تختلف؛ وإذا اختلفا سبباً واختلفا ذاتاً كيف يصحّ لمحق أن يَنكِرَ انفراد أحدهما عن الآخر؛ بل هنالك أغرب من هذا؛ وهو أنّ الوجوب حكم والاستقرار حكم آخر؛ فإن الصداق يجب بالعقد، ولا يستقرّ بالوطء؛ إذ يتطرّق السقوط إلى جميعه قبل الوطء بالردة، وإلى نصفه بالطلاق.

وقد انبنى على هذا الأصل أحكام كثيرة من الزكاة، إذا كان الصداق ماشية وغيرها؛ فإذا كان الاستقرار - وهو وصف الوجوب حكماً - انفرد عن الوجوب بانفراد الاستيفاء منه وهو غيرُه أصلاً وصفةً فذلك أولى.

وأما قول الطبري: من الذي أوجب عليه؟ ولمن وجب؟ فيقال له: نفّصك قسم ثالث عدلت عنه أو تعمّدت تركه تليّساً؛ وهو أن يجب للأمة - وهي الزوج - على العبد الذي تزوجها، كما تجب عليه النفقة لها. فإن قال: ليست الأمة أهلاً للملك ولا للتملك. قلنا: لا نسلم؛ بل العبد أهل للملك والتملك.

وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف تخليصاً وتلخيصاً وإنصافاً، وحققنا في الكتب الثلاثة أنّ علة الملك الحياة والآدمية، وإنما انغمر وصُفّ العبد بالرقّ للسيد، ولكن العلة باقية، والحكم قد يتركب عليها مع وجود الغامر لها. وكيف لا تملك الأمة والله تعالى يقول في الإمام: ﴿فَقَاتُوهُمْ﴾

أَجُورُهُنَّ<sup>(١)</sup>. فأضاف الأجورَ إليهن إضافة تملك؟

وأما قوله: إن العَقْدَ كما يقتضي الإيجاب كذلك الملك يقتضي الإسقاط. قلنا له: فذكر على كل واحدٍ مقتضاه أوجب بالعقد وأسقط بالملك ورفر على كل سبب حُكْمه كما فعلنا في شراء القريب.

وأما قوله: إن إيجابه ليس ضرورة للإسقاط بخلاف عِتْقِ القريب فإن إيجابه هناك ضرورة العتق. قلنا: وإيجابه الصداق ها هنا ضرورة الحل؛ إذ جعله الله علماً على الفَرْقِ بين النكاح والسفاح، ونصَّ على إيجابه في كل نكاح على اختلاف أنواع الناكحين من ملك أو مملوك؛ فيجب للأمة، ثم يجب للسيد منها، وليس يستحيل أن يجب للسيد على العبد حق، فلا تغر غروراً بما لا تحصيل فيه ولا منفعة له. وهلاً قلْتم: يجب للأمة على العبد، ثم يجب للسيد من الأمة، ثم يسقط؛ وسقوط الحق بانتقاله من محلٍّ إلى محلٍّ ليس غريباً في مسائل القصاص والشفعة والديون.

وأما قوله: إن العِتْقَ لا يتصور بدون الملك، فكذلك لا يتصور الحلُّ في النكاح بغير صداق. أما قولك: إن القول عاد إلى أن العَبْدَ لا يملك فياحْبِذا عَوْدَه إلى هذا الأصل الذي ظهرنا فيه عليكم، والحمد لله.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿يَا ذِي أَهْلِينَ﴾: دليل على أن المملوكة لا تُنْكَحَ إلا بإذن أهلها، وكذلك العبد لا يَنْكُحَ إلا بإذن أهله وسَيِّده. وذلك لأنَّ العَبْدَ مملوك لا أَمْرَ له، وبِذْنِهِ كله مستغرق بحق السيد؛ لكن الفرق بينهما أن الأمة إذا تزوجت بِغَيْرِ إِذْنِ أهلها فُسِخَ النكاح ولم يجز بإجازة السيد، وإذا جُوزَ السيدُ نكاحَ العَبْدِ جاز لأنَّ نُقْصَانِ الأنوثة في الأمة يمنع من انعقاد النكاح البتة على ما بيَّناه في سورة البقرة.

فإن قيل: فهل يجوزُ نكاحها بإذن أهلها وإن لم يباشر السيد العَقْدَ.

قلنا: نعم، يجوز؛ ولكن لا تباشره هي، بل يتولاه من تَوَلَّاهُ.

[٤٥٠] وقد رَوَى ابن جُرَيْج وغيره، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله

[٤٥٠] حسن. أخرجه أبو داود ٢٠٧٨ والترمذي ١١١١ و١١١٢ والدارمي ٢/١٥٢/٢١٥٢ وأحمد ٣/٣٠١-٣٧٧-٣٨٢ والطحاوي في «المشكل» ٢٧٠٥ و٢٧٠٦ و٢٧٠٧ و٢٧٠٨ و٢٠٧٩ والجصاص في «أحكامه» ٣/١١٩-١٢٠ والحاكم ٢/١٩٤ وابن عدي ٢/٣١٥ و٣/٥٦ وأبو نعيم ٧/٣٣٣ والبيهقي ٧/١٢٧ من طرق عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر، وإسناده لَئِنْ لأجل ابن عقيل هذا، وفيه كلام، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وهو عند ابن ماجه ١٩٥٩ من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر مرفوعاً، والوهم فيه من أزهري مروان شيخ ابن ماجه، والصواب كونه من حديث جابر، وقد نبه الترمذي رحمه الله على ذلك، فقال: وروى بعضهم هذا الحديث عن ابن عقيل عن ابن عمر عن النبي ﷺ، ولا يصح، والصحيح عن جابر.

وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه الدارمي ٢/١٥٢ وابن ماجه ١٩٦٠ والطحاوي في «المشكل» ٢٧١٠

- أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَهُوَ عَاهِرٌ». خرجه الترمذي. وقال: هو حسن. وحديث يرويه ابن جريج عن ابن عقيل عن جابر ينبغي أن يكون صحيحاً<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمُ أَجُورُهُمْ﴾: هذا يدل على وجوب المهر في النكاح، وقد تقدم.

**المسألة الرابعة:** هذا نص على أنه يسمى أجرة، ودليل هذا أنه في مقابلة المنفعة البُضعية؛ لأن ما يقابل المنفعة يسمى أجرة. وقد اختلف الناس في المعقود عليه النكاح ما هو؟ بدن المرأة، أو منفعة البضع، أو الحل؟ وقد مهدناه في «مسائل الخلاف» عند ذكرنا ما تُردُّ به الزوجة من العيوب.

**المسألة الخامسة:** هذا يدل على وجوب المهر للأمة، وقد أنكر ذلك الشافعي وقال: إنه عوضٌ مُنْفَعَةٌ لا يكون للأمة، أصله إجازة المنفعة في الرقبة. وقال علماؤنا: إن السيد إذا تزوج أُمته فقد ملك منها ما لم يكن يملك؛ لأن السيد لم يكن يملك غشيانها بالتزويج، وإنما كان يملكه بملك اليمين، فهذا العقد لها لا له، فعوضه لها بخلاف منافع الرقبة فإنها والعقد عليها للسيد، وهذا ظاهر لا يفتقر إلى إطناب.

**المسألة السادسة:** ما يعني بالمعروف؟ يعني الواجب، وهو ضد المُنكَر، وليس يريد به المعروف الذي هو العُزف والعادة؛ وستره مبيناً في سورة الأعراف إن شاء الله تعالى.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْكُوْحَاتٍ﴾: يعني عفاف غير زانيات.

من طريق مندل بن علي عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وإسناده ضعيف له علتان: ضعف مندل بن علي، وعننة ابن جريج، وهو مدلس. وقال البوصيري في «الزوائد»: في إسناده مندل، وهو ضعيف، وتوبيع مندل عند أبي داود. ٢٠٧٩ حيث أخرجه من وجه آخر عن عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وآخره «باطل» بدل «عاهر»، قال أبو داود: هذا الحديث ضعيف، وهو موقوف، وهو قول ابن عمر اهـ. قلت: علته عبدالله بن عمر العمري، وهو ضعيف، وأما عبدالله - بالتصغير - بن عمر، فهو ثقة ثبت، والموقوف أخرجه عبدالرزاق ١٢٩٨١ عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، أنه أخذ عبداً له تزوج بغير إذنه، ففرق بينهما، وأبطل صداقه، وضربه جداً. وهذا إسناد صحيح على شرطهما. وعلقه الجصاص ١٢٠/٣ عن هشيم عن يونس عن نافع، فهذا طريق آخر للموقوف، وهو على شرطهما أيضاً، ومع ذلك هو يشهد للمرفوع. فإن مثله لا يعلم بالرأي. لكن قال الجصاص ١٢٠/٣: جائز أن يكون جلده تعزيراً لا حداً، فظن الراوي أن ذلك حداً. وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن عدي ٩٦/٧، وإسناده ضعيف جداً لأجل الوازع بن نافع العقيلي، وأعله ابن عدي رحمه الله به، ونقل عن يحيى قوله: ليس بثقة. راجع «فتح القدير» لابن الهمام ٣٦٩/٣ بتخريجي، والله الموفق.

(١) كذا قال المصنف رحمه الله! والصواب أن ابن عقيل هذا فيه ضعف حيث تكلم فيه غير واحد، وحديثه لين، وأما ابن جريج فهو ثقة روى له الستة في كتبهم، لكنه مدلس، فمتى عنعن حكم بوهن حديثه. فإطلاق المصنف هذه العبارة، فيه نظر، والله أعلم.

وقد استدلَّ بها مَنْ حرَّم نكاحَ الزانية، وهو الحسن البصري، وقال إنه شرط في النكاح الإحصان وهو العفة، وأيضاً فإنَّ الله تعالى قال في سورة النور: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقالت طائفةٌ معنى قوله: محصنات، أي بنكاح لا يزني، وهذا ضعيف جداً؛ لأنَّ الله تعالى قد قال قبل هذا: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾، فكيف يقول بعد ذلك منكوحات، فيكون تكراراً في الكلام قبيحاً في النظام، وإنما شرط الله ذلك صيانةً للماء الحلال عن الماء الحرام؛ فإنَّ الزانية لا يجوز عندنا نكاحها حتى تستبرأ.

وقال أبو حنيفة والشافعي: يجوز نكاحها اليوم لمن زنى بها البارحة، ولمن لم يزُنْ بها مع شغل رحمها بالماء، فهذه هي الزانية التي حرَّم الله نكاحها؛ فقد ثبت<sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ أنه قال:

[٤٥١] «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعٍ غَيْرِهِ».

[٤٥٢] وثبت عنه أنه قال: «لَا تَوَطَّأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا حَائِلٌ حَتَّى تَحِيضَ فِي وَطْءٍ وَنَسْبٍ لَهَا حُرْمَةٌ». وذلك في وطء الكفار؛ لكن إن لم يكن للماء المستقر في الرحم حرمة فللماء الوارد عليه حرمة، فكيف يمتزج ماء بماء غير محترم، وفي ذلك خلطُ الأنساب الصحيحة بالمياه الفاسدة.

وأما قوله: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾<sup>(٣)</sup>، فهي آية مشككة، اختلف فيها السلف قديماً وحديثاً، والمتحصِّل فيها أربعة أقوال:

[٤٥٣] الأول: أنه روي عن عبد الله بن عمر. أنَّ رجلاً من المسلمين استأذن رسولَ الله ﷺ في نكاح امرأة كانت تسافح وتشتري له أن تُنفق عليه. وكذلك كنَّ نساء معلومات يَقْعُنُ ذلك فيتزوجن الرجل من فقراء المسلمين لتنفق المرأةُ منهن عليه، فنهاهم الله عن ذلك.

الثاني: قال ابن عباس ونحوه عن قتادة ومجاهد عن بغايا كن ينصبن على أبوابهم كزاية البيطار،

[٤٥١] حسن. أخرجه الترمذي ١١٣١ والطحاوي ٢٥١/٣ وابن حبان ٤٨٥٠ والبيهقي ٦٢/٩ من طريقين عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن ربيعة بن سليم الثجبي عن حنش بن عبد الله السبائي عن رويغ بن ثابت الأنصاري مرفوعاً مطولاً ومختصراً. وإسناده لين لأجل ربيعة بن سليم، فقد اضطرب كلام الحافظ فيه، فقال في «التقريب» في قسم الأسماء: مقبول، وقال في «الكنى» ثقة اهـ وقد روى عنه غير واحد، وثقه ابن حبان، فالإسناد فيه لين، وتابعه الحارث بن يزيد عند أحمد ١٠٨/٤ والطبراني ٤٤٨٨ لكن الراوي عن الحارث، هو ابن لهيعة، وهو ضعيف، لكن يصلح للاعتبار بحديثه، فالحديث حسن، إن شاء الله. وانظر «فتح القدير لابن الهمام» ٣٢٢/٣ بتخريجي، والله الموفق.

[٤٥٢] حديث قوي، تقدم تخريجه. وعجزه عند المصنف بالمعنى، لا باللفظ المروي في كتب الحديث.

[٤٥٣] يأتي في سورة النور، آية: ٣.

(١) سورة النور: ٣. الأثبات.

(٢) قوله «ثبت» فيه نظر، فالحديث حسن. لم يروه (٣) سورة النور: ٣.

وكانت بيوتهن تسمى المواخير. لا يدخل إليهن إلا زان من أهل القبلة أو مشرك، فحرّم الله ذلك على المؤمنين.

الثالث: قال سعيد بن جبير: لا يزني الزاني إلا بزانية مثله أو مشركة، ونحوه عن عكرمة.

الرابع: قال سعيد بن المسيّب: نسخها قوله: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. وقال أنس: من أيامي المسلمين.

[٤٥٤] وقد أكد رواية ابن عمر ما رواه الترمذي، عن عمر بن شُعيب، عن أبيه، عن جده قال: كان رجل يقال له مرثد بن أبي مرثد، وكان رجل يحمل الأسرى من مكة حتى يأتي بهم المدينة. قال: وكانت امرأة بغية بمكة يقال لها عناق، وكان صديقاً لها، وإنه واعد رجلاً من أسرى مكة يحمله. قال: فجئت حتى انتهيت إلى ظل حائط من حوائط مكة في ليلة مُقَمَّرة قال: فجاءت عناق فأبصرته سواد ظلي بجانب الحائط، فلما انتهت إليّ عرفتني، فقالت: مرثد! فقلت: مرثد. فقالت: مرحباً وأهلاً، هلّم فبت عندنا الليلة. قال: قلت: يا عناق، حرّم الله الزنا، قالت: يا أهل الخيام، هذا الرجل يحمل أسراكم... وذكر الحديث، قال: حتى قدمت المدينة فقلت: يا رسول الله، أنكح عناق؟ فأمسك رسول الله ﷺ فلم يرد عليّ شيئاً، فنزلت: ﴿الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً...﴾<sup>(٢)</sup>. فقال رسول الله ﷺ: «يا مرثد، الزاني لا ينكح...» وقرأها إلى آخرها، وقال له: «فلا تنكحها».

فأما من قال: إنها نزلت في بغايا معلومات فكلّام صحيح.

وأما من قال: إنّ معناه الزاني لا يُزاني إلا زانية فما أصاب فيه غيره، وهي من علوم القرآن المأثورة عن معلّمه المعظم ابن عباس.

وأما من قال: لا ينكح المحدود إلا محدودة، وهو الحسن، يريد أنّ معنى الآية: الزانية التي تبين زناها، ويصحّ أن يُخبر عنها به؛ وذلك لا يكون إلا فيمن نفذ عليه الحد؛ وقبل نفوذ الحد هي مُحَصَّنَةٌ يحدّ قاذفها، وهو الذي منع من نكاحها ومعه نتكلم وعليه نحتج. وإذا قال القائل: إنّ معناه إذا زنى بامرأة فلا يتزوجها فيُشبه أن يكون قولاً، لكن مخرجه ما قدمناه من أنّ تحريم ذلك إنما يكون قبل الاستبراء، وتكون الآية مسوقةً لبيان أنه لا يسترسل على المياه الفاسدة بالنكاح إلا زان أو مشرك كما سبق، أو يكون معناه ما اختاره عالم القرآن؛ قال: المراد بالنكاح الوطء، والآية نزلت في البغايا المشركات؛ والدليل عليه أنّ الزانية من المسلمات حرام على المشرك، وأنّ الزاني من المسلمين حرام عليه المشركات، فمعنى الآية أنّ الزاني لا يزني إلا بزانية لا تستحلّ الزنا أو بمشركة تستحلّه، والزانية لا يزني بها إلا زان لا يستحلّ الزنا أو مشرك يستحلّه.

[٤٥٤] يأتي في سورة النور، آية: ٣. ويلاحظ أن المصنف ذكر الآية (٣) من سورة النور، وأخذ يفصل فيها ويطلب في بيانها، والأحسن أن يذكر بعض معانيها، ويكون التفصيل في سورة النور في موضعها، والله أعلم.

وأما من قال: إِنَّ الآية منسوخة فما فهم النسخ؛ إذ بيّنّا أنه لا يكون إلا بين الآيتين المتعارضتين من كل وجه؛ بل الآية التي احتجّ بها عاصدة لهذه الآية وموافقة لها؛ لأنّ الله تعالى حرّم نكاح الزناة والزواني، وأمر بنكاح الصالحات والصالحين.

**المسألة الثامنة:** هذه الآية وإن كانت بصيغة الخبر فكذلك هو معناها، وهي خبرٌ عن حكم الشرع، فإنّ وجد خلاف المخبر فليس من الشرع على ما تقدّم بيانه في سورة البقرة.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تُتَّخَذَاتِ أَخْدَانُ﴾: كانت البغايا في الجاهلية على قسمين: مشهورات ومتخذات أخدان، وكانوا يعقوبهنّ يحرّمون ما ظهر من الزنا ويحلّون ما بطن؛ فنهى الله سبحانه عن الجميع.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿مَنْ فَعَلَنِيكُمْ الْمُؤْمِنَتِ﴾: يدلّ على أنّ فتى وفناة وصفٌ للمعبد، قال النبي ﷺ:

[٤٥٥] «لا يقولنّ أحدكم عبدي وأمتي وليقل فتاتي وفتاتي». ومن ها هنا قال بعضهم: إنّ يوشع بن نون كان عبداً لموسى عليه السلام لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتْلِهِ﴾<sup>(١)</sup>؛ والله أعلم.

**الآية الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتَ فَإِنَّ أَنْتَ بِمَنْجَسَةٍ فَعَلَيْتَ نَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النساء: ٢٥]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** معنى الإحصان ها هنا مما اختلف فيه؛ فقال قوم: هو الإسلام؛ قاله ابن مسعود والشعبي والزّهري وغيرهم. وقال آخرون: أحصن: تزوجن<sup>(٢)</sup>؛ قاله ابن عباس وسعيد بن جبّير. وقال مجاهد: هو أن يتزوّد العبد حرة والأمة حرّاً، ويروى عن ابن عباس. وقال الشافعي: تُحدّ الكافرة على الزنا، ولا يشترط الإسلام ولا النكاح.

وقرىء «أحصن» بفتح الهمزة و «أحصن» بضمها، فمن قرأ بالفتح قال معناه: أسلمن، والإسلام أحد معاني الإحصان. ومن قرأ «أحصن» - بالضم - قال معناه: زوّجن.

وقد يحتمل أن يكون «أحصن» - بفتح الهمزة زوجن، فيضاف الفعل إليهنّ لما وجد بهن.

وقد يحتمل أن يكون «أحصن» بضم الهمزة: أسلمن: معناه مُنِعْنَ بالإسلام من أحكام الكفر. والظاهر في الإطلاق هو الأول.

[٤٥٥] متفق عليه، وتقدم.

(١) سورة الكهف: ٦.

(٢) هذا هو الراجح إن شاء الله، ويدلّ على ذلك الحديث الآتي ٤٥٦ و٤٥٧.



ومن شرط نكاح الحرّ والحرّة لا معنى له ولا دليل عليه.

والإحصاء هو الإسلام من غير شك؛ لأنّه أول درجات الإحصان، فلا ينزل عنه إلا بدليل، ويكون تقدير الآية: ومَنْ لم يستطع أن ينكح الحرائر المؤمنات فلينكح المملوكات المؤمنات، فإذا أسلمن فعليهن نصف ما على الحرائر من الحدّ. ولا يتنصف الرجم، فليسقط اعتباره. ويكون المراد ما يتشطر وهو الجلد، وعلى قول الآخرين يكون التقدير: فإذا تزوّجن فعليهن نصف ما على الأبيكار من العذاب، وهو الجلد.

ونحن أسدّ تأويلاً لوجهين: أحدهما: أنّ قوله: المؤمنات، يقتضي الإسلام. فقوله: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ﴾ يجب أن يُحمّل على فائدة مجردة. الثاني: أنّ المسلمة داخلة تحت قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>(١)</sup>، فتناولها عموم هذا الخطاب.

فإن قيل: فخذوا الكافر بهذا العموم. قلنا: الكافر له عهد ألاّ نعترض عليه.

فإن قيل: فالرقيق لا عهد له. قلنا: الرقّ عهد إذا ضرب عليه لم يكن بعده سبيل إليه إلاّ بطريق التأديب والمصلحة لتظاهره بالفاحشة إن أظهرها.

### المسألة الثانية:

[٤٥٦] رَوَى الْأَثَمَةُ بِأَجْمَعِهِمْ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تَحْصَن. قَالَ: «إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ثَلَاثًا ثُمَّ بَيِّعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ». قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: لَا أَذْرِي بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

[٤٥٧] وَرَوَى مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ [قَالَ:]<sup>(٣)</sup> قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يَحْصَنْ». وَهَذَا نَصٌّ عَمُومٌ فِي جَلْدِ مَنْ تَزَوَّجَ وَمَنْ لَمْ يَتَزَوَّجَ.

المسألة الثالثة: قال مالك والشافعي: يُقيم السيد الحدّ على مملوكه دون رأي الإمام.

وقال أبو حنيفة: لا يقيمه إلا نائب الله وهو الإمام؛ لأنه حقّ الله تعالى.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿فَمَلَكْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ﴾ ولم يعيّن مَنْ يقيمه؛ فبيّنه النبي ﷺ، وجعل ذلك إلى السادات، وهم نواب الله في ذلك، كما ينوب آحاد الناس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

[٤٥٦] متفق عليه، وتقدم.

[٤٥٧] المرفوع ضعيف، والراجح وقفه، راجع تخريجه برقم ٤٤٣، فقد تقدم الكلام عليه باستيفاء، والله الموفق.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(١) سورة النور: ٢.

(٢) لم يروه مسلم مرفوعاً، إنما رواه موقوفاً.

فإن قيل: وكيف يَتَفَقُّ للسيد أن يُقيم حدَّ الزنا؛ أيقمه بعلمه أم بالشهود فيتصدَّى منصب قاض وتودَّى عنده الشهادة؟

[٤٥٨] قلنا: قال النبي ﷺ: «إِذَا زَنَتِ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنْ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يَثْرُبْ عَلَيْهَا».

وهو حديث صحيح عند الأئمة. والزنا يتبين بالشهادة، وذلك يكون عند الحاكم؛ أو بالحمل، ولا يحتاج فيه السيد إلى الإمام، ولكنه يُقِيمه عليها بما ظهر من حملها إذا وضعته وفصلت من نفاسها؛ لقول علي في الصحيح:

[٤٥٩] إِنَّ أُمَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ زَنَتْ فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا الْحَدَّ، فوجدتها حديثة عهد بنفاس، فخفْتُ إن أنا جلدتها أن أقتلها فتركْتُها فأخبرته. فقال: «أحسنْتَ». ولهذا خاطب السادات بذكر الإمام اللاتي يتبين زناهنَّ بالحمل، وسكت عن العبيد الذين لا يظهر زناهم إلا بالشهادة.

**المسألة الرابعة:** دخل الذكور تحت الإناث في قوله: ﴿فَلَتَبَيَّنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ بعلَّة المملوكية، كما دخل الإمام تحت قوله: مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ؛ بعلَّة سراية العتق وتغليب حق الله تعالى فيه على حق الملك. وأبين من هذا أنه فهم من قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾<sup>(١)</sup> دخول المحصنين فيه. والله أعلم.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَمَتَ مِنْكُمْ﴾: اختلف الناس في العنت على خمسة أقوال: الأول: أنه الزنا؛ قاله ابن عباس. الثاني: أنه الإثم.

الثالث: العقوبة. الرابع: الهلاك. الخامس: قال الطبري: كل ما يُغْنِي المرء عنت، وهذه كلها تعنته، وهذا صحيح؛ فمن خاف شيئاً من ذلك فقد وجد شرطه، وأصله الزنا كما قال ابن عباس فعليه عول.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصْرُوا حَيْرَ لَكُمْ﴾: يدل على كراهية نكاح الأمة؛ لما فيه من خوف إرقاق الولد وجواز خوف هلاك المرء؛ فاجتمعت فيه مضرتان دفعت الأعلى بالأدنى، فقدّم المتحقق على المتوهم. والله أعلم.

**المسألة السابعة:** هذا يدل على أنَّ العزل حق المرأة؛ لأنه لو كان حقاً للرجل لكان له أن يتزوج ويعزل، فينقطع خوف إرقاق الولد في الغالب، وبه قال مالك.

وقال الشافعي وأبو حنيفة: ليس للمرأة حق إلا في الإيلاج، وهذا ضعيف؛ فإن النكاح إنما عقد

[٤٥٨] صحيح. أخرجه البخاري ٢١٥٢ و ٢٢٣٤ و ٦٨٣٩ ومسلم ١٧٠٣ وأبو داود ٤٤٧٠ و ٤٤٧١ من حديث أبي هريرة بزيادة «ثم إن زنت فليجلدها الحد، ولا يثرَب عليها، ثم إن زنت الثالثة فتبين زناها فليبعها ولو بحبل من شعر» لفظ مسلم. وهو عند البخاري دون لفظ «عليها».

[٤٥٩] صحيح. أخرجه مسلم وغيره، وتقدم برقم ٤٤٣.

للوطء، وكل واحد من الزوجين له فيه حق، وكما أن للرجل فيه حق الغاية وهو الإيلاج والتكرار فللمرأة فيه غاية الإنزال وتمام ذوق العُسَيْلَة، فيه تتم اللذة للفریقین؛ فإن أراد الرجل إسقاط حقه والوقوف دون هذه الغاية فللمرأة حق بلوغها.

**الآية الثالثة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝٢٩﴾ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ۝٣٠﴾ [الآية: ٢٩، ٣٠]. فيها إحدى عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** القول في صدر هذه الآية: وهو أكل المال بالباطل، قد تقدم في سورة البقرة. **المسألة الثانية:** قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾: التجارة في اللغة عبارة عن المعاوضة، ومنه الأجر الذي يعطيه الباري عوضاً عن الأعمال الصالحة التي هي بعض من فضله، فكل معاوضة تجارة على أي وجه كان العوض، إلا أن قوله: ﴿وَالْبَاطِلُ﴾ أخرج منها كل عوض لا يجوز شرعاً من ربا أو جهالة أو تقدير عوض فاسد كالخمر والخنزير ووجوه الربا، حسبما تقدم بيانه. فإذا ثبت هذا فكل معاوض إنما يطلب الربح إما في وُضِفِ العوض أو في قدره؛ وهو أمر يقتضيه القصد من التاجر لا لفظ التجارة.

**المسألة الثالثة:** من جملة أكل المال بالباطل بيع الغربان، وهو أن يأخذ منك السلعة ويعطيك دزهماً على أنه إن اشتراها تمم الثمن، وإن لم يشتريها فالدرهم لك. [٤٦٠] وقد روى مالك في الموطأ عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده - «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغربان».

**المسألة الرابعة:** لما شرط العوض في أكل المال وصارت تجارة خرج عنها كل عقد لا عوض فيه يرد على المال، كالهبة والصدقة، فلا يتناوله مطلق اللفظ، وجازت عقود البيوعات بأدلة آخر من القرآن والسنة على ما عرف، ويأتي ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

[٤٦٠] ضعيف. أخرجه مالك ٦٠٩/٢ ومن طريقه أبو داود ٣٥٠٣ وابن ماجه ٢١٩٢ والبيهقي ٣٤٢/٥ كلهم عن مالك قال: بلغني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. فذكره، وإسناده ضعيف لجهالة المبلغ لمالك، قال البيهقي: هكذا رواه مالك في الموطأ، ورواه حبيب بن أبي حبيب عن مالك قال حدثني عبدالله بن عامر السلمي عن عمرو بن شعيب فذكر الحديث. قلت: هو عند ابن ماجه ٢١٩٣ عن حبيب عن عبدالله بن عامر الأسلمي عن عمرو عن أبيه عن جده، والأسلمي قال عنه الحافظ في «تلخيص الحبير» ١٧/٣: ضعيف. وقال البيهقي: ويقال أخذه مالك عن ابن لهيعة لا عن الأسلمي، ثم أسنده من طريق مالك عن الثقة عن عمرو بن شعيب. قال ويقال: إنه سمعه من ابن لهيعة عن عمر. وقد روى هذا الحديث الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذباب عن عمرو بن شعيب، وعن الحارث عاصم بن عبدالعزيز، وفيه نظر، وحبيب بن أبي حبيب ضعيف، وعبدالله بن عامر وابن لهيعة لا يحتج بهما، والأصل في هذا الحديث مرسل مالك.

**المسألة الخامسة:** الربح هو ما يكتسبه المرء زائداً على قيمة معوضه فيأذن له فيه إذا كان معه أصل العوض في المعاملة، ويكون ذلك الربح بحسب حاجة المشتري والبائع إلى عقد الصفقة، فالزيادة أبداً تكون من جهة المحتاج؛ إن احتاج البائع أعطى زائداً على الثمن من قيمة سلعته، وإن احتاج المشتري أعطى زائداً من الثمن، وذلك يكون يسيراً في الغالب، فإن كان الربح متفاوتاً فاختلّف فيه العلماء؛ فأجازوه جميعهم، وردّه مالك في إحدى روايته إذا كان المغبون لا بصّر له بتلك السلعة، ولذا جوزه فراعى أن المغبون مفطر؛ إذ كان من حقه أن يشتري لنفسه ويشاور من يعلم أو يوكله، وإذا ردّدناه فلائّه من أكل المال بالباطل؛ إذ ليس تبرعاً ولا معاوضة؛ فإنّ المعاوضة عند الناس لا تخرج إلى هذا التفاوت، وإنما هو من باب الخلابة، والخلابة ممنوعة شرعاً مع ضعفها كالغلابة - وهو الغصب، ممنوعة شرعاً مع قوتها، وتدخل تحت قوله ﷺ:

[٤٦١] «لا ضرر ولا ضرار». ألا ترى أن تلقّي الركبان يتعلق به الخيار عند تبين الحال، وهو من هذا الباب، وقد قرّزناه قبل هذا في موضعين، فلنجمع الكلام على الآية فيها كلّها.

**المسألة السادسة:** قال عكرمة والحسن البصري وغيرهما: خرج عن هذه الآية التبرعات كلّها، وإنما جوّز الشرع التجارة وبقي غيرها على مقتضى النهي حتى نسخها قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا...﴾<sup>(١)</sup> وهذا ضعيف جداً؛ فإنّ الآية لم تقتض تحريم التبرعات؛ وإنما اقتضت تحريم المعاوضة الفاسدة؛ وقد بينا ذلك في القسم الثاني من «الناسخ والمنسوخ».

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾: وهو حرف أشكل على العلماء حتى اضطربت فيه آراؤهم:

قال بعضهم: التراضي هو التخيير بعد عقد البيع قبل الافتراق من المجلس، وبه قال ابن عمر، وأبو هريرة، وشريح، والشعبي، وابن سيرين، والشافعي، وتعلّقوا بحديث ابن عمر وغيره:

[٤٦٢] «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار»<sup>(٢)</sup>. وقال آخرون: إذا تواجبا بالقول فقد

[٤٦١] جيد. تقدم تخريجه باستيفاء.

[٤٦٢] صحيح. أخرجه مالك ٦٧١/٢ ومن طريقه الشافعي ١٥٤/٢ وفي «الأم» ٤/٣ و«الرسالة» ٨٦٣ وأحمد ١/٥٦ والبخاري ٢١١١ ومسلم ١٥٣١ ح ٤٣ والنسائي ٢٤٨/٧ وابن حبان ٤٩١٦ والبيهقي ٢٦٨/٥ والبخاري ٢٠٤٧ كلهم عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بهذا اللفظ، وأخرجه البخاري ٢١١٣ و١٥٣١ والحميدي ٦٥٥ وعبدالرزاق ١٤٢٦٥ وابن أبي شيبة ١٢٤/٧ وأحمد ٩/٢ والنسائي ٢٥٠/٧ وابن الجارود ٦١٧ من طرق عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً، وورد من وجوه أخر عن ابن عمر لكن ليس في بعضها لفظ «إلا بيع الخيار».

(١) سورة النور: ٦١.

(٢) قال البخاري رحمه الله في «شرح السنة» ٣٩/٨ ما ملخصه: ذهب أكثر أهل العلم إلى أنهما بالخيار بين فسخ البيع وإمضائه، ما لم يتفرقا بالأبدان، يروى فيه عن ابن عباس وأبي هريرة وعبدالله بن عمرو بن العاص =

تراضيا، يُرَوَى عن عمر وغيره، وبه قال أبو حنيفة ومالك والصحابة.

واختار الطبري أن يكون تأويل الآية: إلا تجارة تعاقدتموها وافترقتم بأبدانكم عن تراض منكم فيها؛ وهذه دعوى إنما يدل مطلق الآية على التجارة على الرضا، وذلك ينقضي بالعقد، وينقطع بالتواجب، وبقاء التخايير في المجلس لا تشهد له الآية لا نطقاً ولا تنبيهاً، وكل آية وردت في ذكر البيع والشراء والمداينة والمعاملة إنما هي مطلقة لا ذكر للمجلس فيها ولا لافتراق الأبدان منها؛ كقوله: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(١)</sup>؛ فإذا عقد ولم يبرم لم يكن وفاء، وإذا عقد ورجع عن عقده لم يكن بين الكلام والسكوت فرق، بل السكوت خير منه، لأنه تعب ولا التزم ولا أخبر عن شيء، فتبين الأمر، وتقدم العذر، وإذا عقد وحل بعد ذلك كان كلامه تعباً ولغواً، وما الإنسان لولا اللسان، وقد أخبر بلسانه عن عقده ورضاه، فأئى شيء بقي بعد هذا؟

وكذلك قوله في آية الدين: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾<sup>(٢)</sup>، فإذا أملى وكتب وأعطى الأجرة ثم عاد ومحا ما كتب كان تلاعباً وفسخاً لعقد آخر قد تقرر. وكذلك قال: ﴿وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً﴾<sup>(٣)</sup>، وإذا حله فقد بخسه كله. وكذلك قال: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وعلى أي شيء يُشْهِدُونَ؟ ولم يلزم عقد ولا انبرم أمر. وكذلك قوله: ﴿وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾<sup>(٥)</sup> يلزم منه ما لزم من قوله: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾. وكذلك قوله: ﴿وَهُنَّ مَقْبُوضَةٌ﴾<sup>(٦)</sup> فيضيف عقداً إلى غير عقد، ويرتهن إلى غير واجب؛ واعتبار خيار المجلس وخذه مبطل لهذا كله، فأئى الأمرين أولى أن يراعى؟ وأي الحالين أقوى أن يُعتبر؟

فإن قيل: أمر الله تعالى بالكتابة والإشهاد محمول على الغالب في أن المتبايعين لا يفترقان حتى يَنْقُضِي ذلك كله. قلنا: الغالب ضده، وكيف يتصور بقاء الشهود حتى يقوم المتعاقدان؟ هذا لم يُعْهَد ولم يتفق. فإن تعلقوا بخبر ابن عمر وغيره في خيار المجلس فهذا خروج عن القرآن إلى الأخبار وقد تكلمنا على ذلك في «مسائل الخلاف» بما يجب، فلا ندخله في غير موضعه.

**المسألة الثامنة:** هذا نص على إبطال بيع المُكْرَه لفوات الرضا فيه، وتنبيه على إبطال أفعاله كلها

= وحكيم بن حزام، وهو قول ابن عمر وأبي برزة الأسلمي، وإليه ذهب شريح وابن المسيب والحسن والشعبي وطاوس وعطاء والزهري والأوزاعي وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور. وقال النخعي: لا يثبت خيار المكان، ويلزم البيع بنفس التواجب، وهو قول مالك والثوري وأصحاب الرأي، وحملوا التفرق المذكور على التفرق في الرأي والكلام. والأول أصح، وهو الذي استقر بين العامة اهـ باختصار، وتصرف يسير. وقال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٧٣/١٠ عقب الحديث: هذا الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى ينفردا من ذلك المجلس بأبدانهما، وبهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وقال أبو حنيفة ومالك: لا يثبت خيار المجلس، والأحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء، وليس لهم عنها جواب صحيح، والصواب ثبوته كما قال الجمهور، والله أعلم اهـ. ملخصاً.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٢.

(١) سورة المائدة: ١.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٣.

حَمَلًا عَلَيْهِ.

**المسألة التاسعة:** قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾: فيه ثلاثة أقوال: الأول: لا تَقْتُلُوا أَهْلَ مَلَيْتِكُمْ. الثاني: لا يقتل بعضهم بعضاً. الثالث: لا تقتلوا أنفسكم بفعل ما نهيتهم عنه؛ قاله الطبري والأكثر من العلماء.

وكُلُّها صحيح وإن كان بعضها أقعد من بعض في الدين من اللفظ واستيفاء المعنى.

والذي يصحُّ عندي أن معناه: ولا تقتلوا أنفسكم بفعل ما نهيتهم عنه، فكلُّ ذلك داخلٌ تحته، ولكن ها هنا دقيقة من النظر؛ ومي أنَّ هذا الذي اخْتَرْنَاهُ يستوفي المعنى، ولكنه مجازٌ في لفظ القتل، وعلى حَمَلِ الآية على صريح القتل يكونُ قوله: ﴿أَنْفُسَكُمْ﴾ مجازاً أيضاً، فإذا لم يكن بدٌّ من المجاز فمجازٌ يستوفي المعنى ويقومُ بالكلِّ أولى؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فتدبروه عليه.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا﴾: دليلٌ على أنَّ فعلَ الناسي والخاطيء والمكْرَه لا يدخلُ في ذلك؛ لأنَّ هذه الأفعال لا تَنْصِفُ بِالْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ، إلا فرع واحد منها وهو المكْرَه على القتل، فإنَّ فِعْلَهُ يَنْصِفُ إِجْمَاعاً بِالْعُدْوَانِ؛ فلا جَرَمَ يُقْتَلُ عِنْدَنَا بِمَنْ قَتَلَهُ، ولا يتصب الإكراه عُدْراً، وقد بيَّناه في «مسائل الخلاف».

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا﴾: اختلف في مرجعه؛ ف قيل إلى ما نهى عنه من قوله: ﴿يَتَأْكُلُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾<sup>(٢)</sup> إلى ها هنا؛ لأن ما تقدّم قبله من أول السورة وعيده فيه. وقيل: إنه يرجع إلى الكل؛ لأن كَوْن وعيده جاء معه مخصوصاً لا يمنع أن يدخل في العموم أيضاً؛ إذ لا تناقض فيه؛ بل فيه تأكيد له.

قال ابن العربي: ها هنا دقيقة أغفلها العلماء؛ وذلك أنها إذا نزلت لا نعلم هل كان ذلك بعد استقرار ما سبقها من أول السورة إلى هنا منزلاً مكتوباً، أم نزل جميعه بعد نزولها؟ وإذا علمنا أنَّ ذلك كله تقدم نزولاً وكتابة لا يقتضي قوله ذلك إشارة إلى جميع ما تقدم من أول السورة دون ما تقدم من أول القرآن دون جميع ما فيه من ممنوع محرم. فالأصح أن قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ يرجع إلى قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ يقيناً؛ وغيره محتمل موقوف على الدليل، والله أعلم.

**الآية الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا كَتَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا كَتَبْنَ وَسَلُّوا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الآية: ٣٢]. فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: يروى أن أم سلمة قالت:

(٢) سورة النساء: ١٩.

(١) سورة الحجرات: ١١.

[٤٦٣] يا رسول الله، تغزو الرجال ولا تغزو؟ ويذكر الرجال ولا نذكر؟ ولنا نصف الميراث! فأنزل الله سبحانه هذه الآية: ﴿وَلَا تَنَّمَتُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

**المسألة الثانية: في حقيقة التمني:** وهو نوع من الإرادة يتعلق بالمستقبل، كالتلف نوع منها يتعلق بالماضي.

**المسألة الثالثة:** نهى الله سبحانه عن التمني؛ لأن فيه تعلق البال بالماضي ونسيان الآجل، ولأجل ما فيه من ذلك وقع النهي عنه، وتفطن البخاري له فعقد له في جامعه كتاباً فقال: كتاب التمني، وأدخل فيه أبواباً ومسائل هناك ترى مستوفاة بالغة إن شاء الله تعالى.

**المسألة الرابعة:** المراد هنا النهي عن التمني الذي تستحسنه عند الغير حتى ينتقل إليك، وهو الحسد المنهي عنه مطلقاً في غير هذا الموضع. أما أنه يجوز تمنّي مثله وهي الغبطة، فيستحب الغبط في الخير؛ وهو المراد بقوله ﷺ:

[٤٦٤] «لا حسد إلا في اثنتين: رجل يتلو القرآن، وآخر يعمل الحكمة ويعلمها». هذا معناه. قال: اعملوا ولا تتموا، فليتكم قمتم بما أوتيتم، واستطعتم ما عندكم.

وأحسن عبارة في ذلك قول الصوفية: كُنْ طالبَ حقوق مولاك ولا تتبع متعلقات هَواك.

وقال الحسن: لا يتمنّ أحدُ المال وما يدرّيه لعل هلاكه فيه.

وهذا إنما يصح إذا تمناه للدين، وأما إذا تمناه للخير فقد جوزه الشرع كما تقدّم؛ فيتمناه العبد ليصل به إلى الرب ويفعل الله ما يشاء.

**المسألة الخامسة: قوله تعالى:** ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾:

قال علماؤنا: أما نصيبهم في الأجر فسواء؛ كلُّ حسنةٍ بعشر أمثالها، للرجل والمرأة كذلك،

-----  
[٤٦٣] ضعيف. أخرجه الترمذي ٣٠٢٢ والحاكم ٣٠٥/٢ والواحدي في «الأسباب» ٣٠٦ والطبري ٩٢٣٧ من طرق متعددة عن ابن أبي نجيج عن مجاهد قال قالت أم سلمة... فذكره، وإسناده ضعيف لانقطاعه بين مجاهد وأم سلمة، وأعله الترمذي بقوله: مرسل. وأما الحاكم، فقال: صحيح على شرطهما إن كان سمع مجاهد من أم سلمة. وكرره الطبري ٩٢٤٢ عن مجاهد عن أم سلمة بمثله. وكرره ٩٢٤٠ و٩٢٤١ من طريقين عن ابن أبي نجيج عن مجاهد، فذكر الآية، وقال: قول النساء يتمنين... ولم يذكر أم سلمة. ولعله أرجح من الرواية التي فيها التسمية، ومع ذلك كلُّ مرسل، ولا يحتاج به، وهو من قسيم الضعيف، ويأتي في سورة الأحزاب شيء من ذلك، والله أعلم.

[٤٦٤] صحيح. أخرجه البخاري ٧٣ و١٤٠٩ و٧١٤٩ و٧٣١٦ ومسلم ٨١٦ وابن المبارك ١٢٠٥ ووكيع في «الزهد» ٤٤٠ وابن ماجه ٤٢٠٨ وابن حبان ٩٠ كلهم عن ابن مسعود عن النبي ﷺ «لا حسد إلا في اثنتين، رجل آتاه الله مالاً، فسلطه علىهلكته في الحق، وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها» لفظ البخاري بحرفيته. وهو لمسلم وغيرهما، وقد ساقه المصنف بالمعنى. وفي الباب من حديث ابن عمر عند البخاري ٧٥٢٩ ومسلم ٨١٥ والحميدي ٦١٧ وابن أبي شيبة ٥٥٧/١٠ والترمذي ١٩٣٦ وابن حبان ١٢٥، وفي الباب أحاديث، والله أعلم.

واسألوا الله من فضله. وأما نصيبهم في مال الدنيا فبحسب ما علمه الله من المصالح، وركب الخلق عليه من التقدير والتدبير رتب أنصاءهم، فلا تمنوا ما حكم الله به وأحكم بما علم ودبر حكمه.

**الآية الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًى مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلَ الَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْتَنُكُمْ فَتَأْتُهُمْ نَصِيبُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [الآية: ٣٣]. فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** المولى في لسان العرب ينطلق على ثمانية معان، قد بينها في كتاب «الأمم» وغيره، وأصله من الولي وهو القرب، وتختلف درجات القرب وأسبابه.

**المسألة الثانية:** معناه مولى العصب؛ قاله مجاهد وابن عباس، وهذا صحيح لقوله بعد ذلك: ﴿وَمِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾. وليس بعد الوالدين والأقربين إلا العصب، ويفسره ويعضده حديث النبي ﷺ: [٤٦٥] «الحقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت الفرائض فلاولي عصبه ذكر».

**المسألة الثالثة:** المولى المنعم بالعتق في حكم القريب؛ لقوله ﷺ: [٤٦٦] «الولاء لخمعة كلخمعة النسب». وليس المنعم عليه بالعتق نسباً ولا وارثاً؛ وإنما ثبت

[٤٦٥] متفق عليه، وتقدم.

[٤٦٦] حسن. أخرجه الشافعي ٢/ ٧٢-٧٣ ومن طريقه الحاكم ٤/ ٣٤١ ح ٧٩٩٠ والبيهقي ١٠/ ٢٩٢ عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر. وهذا إسناده رجاله ثقات معروفون، لكن أعله البيهقي في «المعرفة» كما في «نصب الراية» ٤/ ١٥٢ بقوله: وكان الشافعي رواه عن محمد بن الحسن من حفظه، فزل عن ذكر عبيدالله بن عمر في إسناده، وقد رواه محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن عبيدالله بن عمر عن ابن دينار عن ابن عمر مرفوعاً، وهو غير محفوظ، فقد روى الجماعة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته. هكذا رواه عبيدالله بن عمر، فيما رواه عنه مالك والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم. وأصح ما فيه حديث هشام بن حسان عن النبي ﷺ «الولاء لخمعة كلخمعة النسب، لا تباع ولا توهب». وأخرجه ابن حبان ٤٩٥٠ من طريق أبي يعلى، عن بشر بن الوليد عن يعقوب بن إبراهيم عن عبيدالله بن عمر عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً وهذا الإسناد حسن رجاله ثقات وورد من وجه آخر عن محمد بن مسلم الطائفي عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، أخرجه الحاكم ٤/ ٣٤١ ح ٧٩٩١ ورجاله رجال مسلم، لكن الطائفي قال عنه الحافظ في «التقريب»: يخطئ من حفظه. وتابعه يحيى بن سليم عند الطبراني في «الأوسط» ١٣٤٠. وعلقه البيهقي ١٠/ ٢٩٣ وأعله بقوله: يحيى بن سليم كان سيء الحفظ، كثير الخطأ. وله شاهد من حديث عبدالله بن أبي أوفى: أخرجه ابن عدي ٥/ ٣٥٠ وإسناده ضعيف جداً لأجل عبيد بن القاسم، فإنه متروك متهم، وبه أعله ابن عدي. وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة: أخرجه ابن عدي ٧/ ١٨٩ وإسناده ضعيف جداً من أجل يحيى بن أبي أنيسة، وبه أعله ابن عدي وكذا البيهقي ١٠/ ٢٩٣ فلا فائدة من هذا الشاهد وما قبله. وله شاهد من حديث علي: أخرجه البيهقي ١٠/ ٢٩٤ من طريق أبي عبدالله - وهو الحاكم - عن أبي الوليد ثنا الحسن بن سفيان ثنا عباس بن الوليد ثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن علي مرفوعاً. وإسناده ضعيف لانقطاعه، مجاهد لم يسمع من علي، وقد وهم الألباني في «الإرواء» ٦/ ١١٢-١١٣ حيث قال. وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات



حُكْم النسب من إحدى الجهتين، فكانَ الولاء أبوة لأنه أوجده بالعتق حكماً، كما أوجد الأب ابنه بالاكْتِسَاب للوطء حَسَباً. قال طاوس والحسن بن<sup>(١)</sup> زياد: هو وارث؛ لأنَّ حكم النسب إذا ثبت من إحدى الجهتين وجب أن يثبت من الأخرى، لا سيما وقد قال النبي ﷺ:

[٤٦٧] «مولى القوم منهم». واستهان العلماء بهذا الكلام، وهي في غاية الإشكال، وقد أجابوا

عنه بأدِّ الميراث إنما هو في مقابلة الإنعام بالعتق؛ وهذا فاسد من وجهين: أحدهما: أنَّ النبي ﷺ جعله لحمة كلحمة النسب<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أنَّ الإنعام بالعتق لا مقابل له إلاَّ العتق من النار حسبما قابله به النبي ﷺ حين قال:

[٤٦٨] «أعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار».

ثم ذكر توثيق رجاله، وقال: وهذا إسناد قوي كالشمس وضوحاً، ومع ذلك سكت عليه البيهقي وابن الترمكاني!! قلت: وفاته أنه منقطع، بين علي ومجاهد، كما في «المراسيل» ٦١ و٦٢ قاله أبو حاتم وأبو زرعة. وله علة ثانية، حيث أخرجه عبدالرزاق ١٦١٣٩ عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن علي موقوفاً وكرره ١٦١٤٠ عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن علي موقوفاً، وهذان أصح من المرفوع، ومع ذلك فالانقطاع مستمر في الموقوف والمرفوع، وكرره عبدالرزاق ١٦١٤١ من طريق آخر عن ابن معقل عن علي موقوفاً، وأخرجه البيهقي ٢٩٤/١٠ بسند صحيح عن عبدالله بن معقل عن علي موقوفاً، وهو الصواب. ومع ذلك هذا الموقوف يقوي المرفوع. المتقدم عن ابن عمر. وله شاهد من مرسل الحسن: أخرجه ابن أبي شيبة ١٢٣/٦ لكن مراسيل الحسن واهية، لأنه يحدث عن كل أحد كما هو مقرر في كتب هذا الفن. وله شواهد موقوفة ومقطوعة ذكرها عبدالرزاق في «المصنف» ٣/٩ - ٥ فالحديث حسن في أقل تقدير، والله أعلم. وانظر «نصب الراية» ٤/ ١٥١ - ١٥٣.

[٤٦٧] جيد. أخرجه أحمد ٤/ ٣٤٠ والبخاري في «الأدب المفرد» ٧٥ والحاكم ٣٢٨/٢ كلهم عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاع بن رافع الزرقعي عن أبيه عن جده مرفوعاً بزيادة «وابن أختهم منهم، وحليفهم منهم» وله قصة عند البخاري. سكت عليه الزيلعي رحمه الله في «نصب الراية» ٤/ ١٤٨ وإسناده لئِنْ لأجل إسماعيل بن عبيد، فإنه مقبول كما في «التقريب» وبقية الإسناد ثقات. وله شاهد من حديث عمرو بن عوف: أخرجه الدارمي ٢٤٣٢ وإسناده ضعيف لضعف كثير بن عبدالله المزني. وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة: أخرجه البزار ٢١٩ «كشف الأستار» وإسناده ضعيف لأجل الواقدي، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» ٩٤٢. وله شاهد من حديث ابن عمر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٤٥٤٦ وإسناده ضعيف لضعف مسلمة بن سالم. وله شاهد من حديث ابن عباس: أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٢٨٧٩ وإسناده ضعيف لضعف محمد بن جابر السحيمي. وقال عنه الهيثمي ١٦٤٨١: ضعيف، وقد وثق. وله طريق آخر أخرجه ابن عدي ٣٣٨/١ وإسناده ضعيف لضعف إسحق بن بشر البخاري، وبه أعله ابن عدي. لكن الحديث بهذه الشواهد والطرق يرقى إلى درجة الحسن الصحيح، والله أعلم. وانظر «نصب الراية» ٤/ ١٤٨ - ١٤٩ و«المجمع» ١/ ١٩٥ - ١٩٦.

[٤٦٨] صحيح. أخرجه البخاري ٢٥١٧ و٦٧١٥ ومسلم ٧٥٠٩ والترمذي ١٥٤١ وأحمد ٢/ ٤٢٠ - ٤٢٩ - ٤٣١ وابن الجارود ٩٦٨ وابن حبان ٤٣٠٨ والطحاوي في «المشكّل» ٧٢٤ والبيهقي ٢٧١/١٠ كلهم عن أبي هريرة مرفوعاً «من أعتق رقبة مؤمنة... بمثله، وله شواهد.

(٢) انظر الحديث ٤٦٦.

(١) هو اللؤلؤي صاحب أبي حنيفة.

وليس في المسألة عندي متعلق إلا الإجماع السابق لطاوس فيه ولمن قاله بعده.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾: اختلف الناس فيه وابن عباس، فتارة قال: كان الرجل يعاهد الرجل أيهما مات ورثه الآخر، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا﴾<sup>(١)</sup>: يعني تؤثوهم من الوصية جميلاً وإحساناً في الثلث المأذون فيه. وتارة قال: كان المهاجرون لما قدموا المدينة حالف النبي ﷺ بينهم، فكان الأنصاري يرث المهاجري، والمهاجري يرث الأنصاري؛ فنزلت هذه الآية، ثم انقطع ذلك فلا تواخي بين أحد اليوم<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن المسيب: نزلت في الذين كانوا يتبنون الأبناء، فرد الله الميراث إلى ذوي الأرحام والعصبة، وجعل لهم نصيباً في الوصية. وقد أحكم ذلك ابن عباس في الصحيح بياناً بما رواه عن<sup>(٣)</sup> رسول الله ﷺ برهاناً، قال البخاري<sup>(٤)</sup>، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في الصحيح: ولكل جعلنا موالى - قال: ورثة، والذين عقدت أيمانكم، فكان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجري الأنصاري دون ذي رحمة للأخوة التي آخى بها النبي ﷺ بينهم، فلما نزلت: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّا﴾ نسخت. ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ من النصر والرفاة والنصيحة، وقد ذهب الميراث ويوصى له<sup>(٥)</sup>، وهذا غاية ليس لها مطلب.

**المسألة الخامسة:** قال أبو حنيفة: حكم الآية باقي من يرث به وبالاشتراك في الديون لاشتراكهما عنده في العقد، وهذا باب قد استوفيناه في مسائل الخلاف، وقد بينا ها هنا معنى الآية، وحققنا أنه ليس وراءها معنى.

**الآية السادسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿الزَّالِمُونَ قَوْمٌ عَلَىٰ الْأَسَاءِ بِمَا فَعَلَ اللَّهُ بِبَعْضِهِمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَيَمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْفَلْجَتْ قَتَنَاتُ حَفِظَتْ لِلْقَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّيْلِ نَحَاوْنَ تَشْوَهَرُ فِيَقُطِرُ وَأَفْجُرُوهُنَّ فِي الْمَصَاجِعِ وَأَمْرُوهُنَّ فَإِنْ أَلْفَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَكِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [الآية: ٣٤]. فيها أربع عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها:

[٤٦٩] ثبت عن الحسن أنه قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إن زوجي لطم وجهي.

[٤٦٩] ضعيف، أخرجه الطبري ٩٣٠٨ من طريق جرير بن حازم عن الحسن مرسلًا، وهذا واه، فمع إرساله، فيه ذكر الآية من سورة طه، وسورة طه مكية، وأما النساء فمدنية، وورد عن الحسن بدون ذكر الآية التي في سورة طه، أخرجه الطبري ٩٣٠٥، وفي طريق قتادة عن الحسن مرسلًا، وأخرجه الواحدي ٣١١ و٣١٢ وابن

(١) سورة الأحزاب: ٦. (٢) انظر الآتي عن ابن عباس.

(٣) ليس هو بمرفوع، وإنما ذكر النبي ﷺ في الأثر الآتي يجعل له حكم الرفع.

(٤) هو عند البخاري ٤٥٨٠ عن ابن عباس. (٥) إلى هنا أثر ابن عباس.

قال: «بينكما القصاص». فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْعَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾<sup>(١)</sup>. قال حجاج<sup>(٢)</sup> في الحديث عنه: فأمسك النبي ﷺ حتى أنزل الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾. قال جرير<sup>(٣)</sup> بن حازم: سمعت الحسن يقرأها: (من قبل أن تُقْضَىٰ إليك وَحْيُهُ)، بالنون ونصب الياء من ﴿وَحْيِهِ﴾.

**المسألة الثانية:** قوله: ﴿قَوَّامُونَ﴾: يقال قَوَّامٌ وَقِيمٌ، وهو فعال وفِيعِل من قام، المعنى هو أمين عليها يتولَّى أمرها، ويصلحُها في حالها؛ قاله ابن عباس، وعليها له الطاعة وهي.

**المسألة الثالثة:** الزوجان مشتركان في الحقوق، كما قدمنا في سورة البقرة: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَى نِجْمَةٍ دَرَجَةٍ﴾ بِفَضْلِ الْقَوَامِيَةِ؛ فعليه أن يبذل المهر والنفقة، وَيُحَسِّنَ الْعَشْرَةَ وَيُحَجِّبَهَا، ويأمرها بطاعة الله، وينهي إليها شعائر الإسلام من صلاة وصيام إذا وجبا على المسلمين، وعليها الحفظ لِمَالِهِ، والإحسان إلى أهله، والالتزام لأمره في الحجة وغيرها إلا بإذنه، وقبول قوله في الطاعات.

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿يَمَّا فَصَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾: المعنى إني جعلت القوامية على المرأة للرجل لأجل تفضيلي له عليها، وذلك لِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

الأول: كمال العقل والتمييز. الثاني: كمال الدين والطاعة في الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على العموم، وغير ذلك.

[٤٧٠] وهذا الذي بيّن النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أسلب للُبِّ الرجل الحازم منكَنَ». قلن: وما ذلك يا رسول الله؟ قال: «أليس إحداكن تمكُّ اللَّيَالِي لَا تَصَلِّي وَلَا تَصُومُ؟ فذلك من نُقْصَانِ دِينِهَا. وشهادة إحداكن على النصف من شهادة الرجل، فذلك من نُقْصَانِ

أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير ٥٠٣/١ من طرق عن الحسن مرسلًا. وورد من مرسل قتادة ٩٣٠٦ و٩٣٠٧، وهذا لا يشهد لما قبله لأن قتادة إنما أخذه عن الحسن. وعن قتادة أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» ٩٦٧. وورد من مرسل ابن جريج من رواية حجاج، أخرجه الطبري ٩٣٠٩ وبنحوه من مرسل السدي ٩٣١٠، وأخرجه ابن مردويه في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» ٥٠٣/١ بنحوه، وسكت عليه الحافظ ابن كثير! وفيه محمد بن محمد بن الأشعث، وهو متروك متهم، فهذا الشاهد الموصول لا يفرح به. ومرسل قتادة كما أسلفت لا شيء لأنه أخذه عن الحسن، والظاهر أن ابن جريج كذلك أخذه عن قتادة أو الحسن، وأما السدي، فإنه يروي مناكير. فالخير ضعيف لا حجة فيه، وذكر الآية التي من سورة طه ضعيف جداً. ومراسيل الحسن واهية، لأنه يحدث عن كل أحد.

[٤٧٠] متفق عليه، وتقدم.

(١) سورة طه: ١١٤.

(٢) هو عند الطبري ٩٣٠٩ لكن عن ابن جريج لا عن الحسن.

(٣) هذه الرواية عند الطبري ٩٣٠٨، وهي واهية بذكر الآية من سورة طه، ولعل ذلك من سفيان بن وكيع، فإنه روى موضوعات بسبب وراق له كان يدخل عليه أحاديث موضوعة.

عَقْلُهَا». وقد نصَّ الله سبحانه على ذلك بالنقص، فقال: ﴿أَنْ تَقِيلَ إِحْدَهُمَا فَتَذَكِّرَ إِحْدَهُمَا الْآخَرَىٰ﴾ (١).

الثالث: بذله المال من الصداق والنفقة، وقد نصَّ الله عليها ها هنا.

المسألة الخامسة: قوله: ﴿وَالْفَصْلُ بَيْنُكَ قَيْنَتُكَ حَفِظْتُ﴾: يعني مطيعات، وهو أحد أنواع القنوت.

المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿حَفِظْتُ لِّلْغَيْبِ﴾: يعني غيبة زوجها، لا تأتي في مغيبه بما يكره أن يراه منها في حضوره؛ وقد قال الشعبي: إن شريحاً تزوج امرأة من بني تميم يقال لها زينب. قال: فلما تزوجتها ندمت حتى أردت أن أرسل إليها بطلاقها. فقلت: لا أعجل حتى يُجاء بها. قال: فلما جيء بها تشهدت ثم قالت: أما بعد فقد نزلنا منزلاً لا ندري متى نَظَعُنُ منه، فانظر الذي تكره، هل تكره زيارة الأختان؟ فقلت: أما بعد فإنني شيخ كبير، لا أكره المرافقة، وإنني لأكره ملال الأختان. قال: فما شرطت شيئاً إلا وفَّت به، قال: فأقامت سنة ثم جئت يوماً ومعهما في الحَجَلَة (٢) إنس، فقلت: إنا لله. فقالت: أبا أمية، إنها أمي، فسلم عليها. فقالت: أنظر فإن رابك شيء منها فأوجع رأسها. قال: فصحيتني ثم هلكت قبلي. قال: فوددت أني قاسمتها عمري أو مت أنا وهي في يوم واحد. وقال شريح (٣):

رَأَيْتُ رَجَالاً يَضْرِبُونَ نِسَاءَهُمْ فَشَلَّتْ يَمِينِي يَوْمَ أَضْرَبَ زَيْنَبَا

المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿يَمَّا حَفِظَ اللَّهُ﴾: يعني بحفظ الله، وهو ما يخلقه للعبد من القدرة على الطاعة؛ فإنه إذا شاء أن يحفظ عبده لم يخلق له إلا قدرة الطاعة، فإن توالى كانت له عِصْمَة ولا تكون إلا للأنبياء.

المسألة الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ سُوءَ رُحْبِ﴾: قيل فيه: تظنون، وقيل تتيقنون؛ ولكل وجه معنى يأتي بيانه في تركيب ما بعده عليه إن شاء الله تعالى.

المسألة التاسعة: قوله: ﴿سُوءَ رُحْبِ﴾: يعني امتناعهم منكم؛ عبَّر عنه بالسُوء، وهو من النشز: المرتفع من الأرض، وإن كل ما امتنع عليك فقد نشز عنك حتى ماء البئر.

المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿فَيُظْهِرُ﴾: وهو التذكير بالله في الترغيب لما عنده من ثواب، والتخويف لما لديه من عقاب، إلى ما يتبع ذلك ممَّا يعرفها به من حُسْنِ الأدب في إجمال العشرة، والوفاء بِذِمَامِ الصَّحْبَةِ، والقيام بحقوق الطاعة للزوج، والإعتراف بالدرجة التي له عليها؛ فإن النبي ﷺ قال:

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٢) الحَجَلَة: كالقبة، وموضع يزين بالثياب والستور للعروس اهـ قاموس.

(٣) هو شريح بن الحارث النخعي القاضي، مخضرم ثقة، توفي سنة ٨٠ أو نحوها، وله مائة وثمان سنين أو أكثر.

[٤٧١] «لو أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ إِلَى أَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا».

المسألة الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَفْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾: فيه أربعة أقوال:

الأول: يُولِيها ظَهْره في فراشه؛ قاله ابن عباس.

الثاني: لا يَكَلِّمُها، وإن وطئها؛ قاله عكرمة وأبو الضحى.

الثالث: لا يَجْمَعُها وإياه فراش ولا وَطْء حتى ترجع إلى الذي يُريد؛ قاله إبراهيم والشعبي وقتادة والحسن البصري، ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك وغيرهم.

الرابع: يَكَلِّمُها ويَجْمَعُها، ولكن بقول فيه غلظ وشدة إذا قال لها تعالى؛ قاله سفيان.

قال الطبري<sup>(١)</sup>: ما ذكره مَنْ تقدَّم معترض، ودَكَرَ ذلك، واختار أنَّ معناه يُربطن بالهِجَار وهو الحبْل في البيوت، وهي المراد بالمضاجع، إذ ليس لكلمة ﴿وَأَفْجُرُوهُنَّ﴾ إلا أحد ثلاثة معانٍ. فلا يصحُّ أن يكونَ من الهِجَر الذي هو الهذيان، فإنَّ المرأة لا تداوَى بذلك، ولا من الهِجَر الذي هو مستفحش من القول، لأنَّ الله لا يأمرُ به؛ فليس له وَجْه إلا أن تربطوهنَّ بالهِجَار.

قال ابن العربي: يا لها هَفْوةٍ مِنْ عالم بالقرآن والسنة، وإني لأعجبكم من ذلك؛ إنَّ الذي أجراه على هذا التأويل، ولم يرد أن يصرِّح بأنه أخذه منه، هو حديثٌ غريب رواه ابن وهب، عن مالك أنَّ أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام كانت تخرج حتى عوتِبَ في ذلك. قال: وعتب

-----

[٤٧١] صحيح. أخرجه الترمذي ١١٥٩ وابن حبان ٤١٦٢ والبيهقي ٢٩١/٧ كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً، وله قصة، وإسناده حسن لأجل محمد بن عمرو، وورد من وجه آخر عن أبي هريرة، أخرجه البزار ١٤٦٦ «كشف الأستار» والحاكم ١٧١-١٧٢ وإسناده ضعيف لضعف سليمان بن داود اليمامي، وصححه الحاكم! وتعبه الذهبي، بقوله: سليمان: ضعفه، وكذا ضعفه الهيثمي في «المجمع» ٣٠٧/٤، والمنذري في «الترغيب» ٣/٧٥. وله شاهد من حديث أنس: أخرجه النسائي في «الكبرى» ٩١٤٧ وأحمد ٣/١٥٨ والبزار ٢٤٥٤ «كشف»، وإسناده حسن، وجود إسناده المنذري في «الترغيب» ٣/٧٥ وقال الهيثمي ٩/٤ «مجمع» رجاله رجال الصحيح، غير حفص بن أخي أنس، وهو ثقة. وله شاهد من حديث قيس بن سعد: أخرجه أبو داود ٢١٤٠ والحاكم ١٧٨/٢ والبيهقي ٢٩١/٧ وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والصواب أنه حسن لأجل شريك بن عبدالله القاضي. وله شاهد من حديث عائشة: أخرجه أحمد ٦/٧٦ وابن أبي شيبه ٤/٣٠٦ وابن ماجه ١٨٥٢ وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان. وله شاهد من حديث معاذ: أخرجه الحاكم ٤/١٧٢ من طريق هشام الدستوائي عن القاسم بن عوف عن معاذ، وإسناده ضعيف. لانقطاعه، ومع ذلك صححه الحاكم على شرطهما! وسكت الذهبي ومما يؤكد الانقطاع، هو أن البزار أخرجه ١٤٦١ «كشف» عن هشام الدستوائي عن القاسم بن عوف عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه عن معاذ، وإسناده لا بأس به، رجاله ثقات. وله شواهد وطرق، ورواه مطولاً ومختصراً، وهو حديث صحيح.

(١) راجع كلام الطبري في ٤/ ٦٨-٦٩ بإثر رقم ٩٣٧٢، وهذه المسألة من المسائل الروائية التي ذهب إليها الطبري رحمه الله تعالى، وأن المراد بالهجر الربط. ولكل جواد كبوة، والله أعلم.

عليها وعلى ضربتها، فعقد شعر واحدة بالأخرى، وضربهما ضرباً شديداً، وكانت الضربة أحسن اتقاء، وكانت أسماء لا تتقي؛ فكان الضرب بها أكثر وأثر؛ فشكته إلى أبيها أبي بكر؛ فقال لها: أي بنية اصبري؛ فإن الزبير رجل صالح، ولعله أن يكون زوجك في الجنة، ولقد بلغني أن الرجل إذا ابتكر بالمرأة تزوجها في الجنة. فرأى الربط والعقد مع احتمال اللفظ مع فعل الزبير، فأقدم على هذا التفسير لذلك.

وعجباً له مع تبخره في الغلوم وفي لغة العرب كيف بُعد عليه صواب القول، وحاذ عن سداد النظر؛ فلم يكن بُدً والحالة هذه من أخذ المسألتين من طريق الاجتهاد المُفْضِيَةِ بسالكها إلى السداد؛ فنظرنا في موارد «هجر» في لسان العرب على هذا النظام فوجدناها سبعة: ضد الوُضْل. ما لا ينبغي من القول. مجانية الشيء، ومنه الهجرة. هذيان المريض. انتصاف النهار. الشاب الحسن. الحبل الذي يُشدُّ في حقو البعير ثم يشدُّ في أحد رُسْغِيهِ. ونظرنا في هذه الموارد فألفيناها تدورُ على حَرْفٍ واحد وهو البعد عن الشيء فلهجر قد بعد عن الوُضْل الذي ينبغي من الألفة وجميل الصُّحبة، وما لا ينبغي من القول قد بُعد عن الصواب، ومجانبة الشيء بُعدٌ منه وأخذ في جانب آخر عنه، وهذيان المريض قد بعد عن نظام الكلام، وانتصاف النهار قد بعد عن طرفيه المحمودين في اعتدالِ الهواء وإمكان التصرف. والشاب الحسن قد بُعد عن الْعَابِ، والحبل الذي يشدُّ به البعير قد أبعد عنه استرساله في تصرفه واسترسال ما رُبط عن تقلقله وتحركه.

وإذا ثبت هذا، وكان مرجع الجميع إلى البُعد فمعنى الآية: أبعدوهُنَّ في المضاجع. ولا يحتاج إلى هذا التكلف الذي ذكره العالم، وهو لا ينبغي لمثل السدي والكلبي فكيف أن يختاره الطبري! فالذي قال: يُؤليها ظهره جعل المضجع ظرفاً للهجر، وأخذ القول على أظهر الظاهر، وهو خبر الأمة، وهو حمل الأمر على الأقل، وهي مسألة عظيمة من الأصول.

والذي قال يهجرها في الكلام حَمَلَ الأمر على الأكثر الموفي، فقال: لا يكلمها ولا يضاجعها، ويكون هذا القول كما يقول: اهجره في الله، وهذا هو أصل مالك، وقد روى ابن وهب عن مالك أنه قال في تفسير الآية: بلغنا أن عمر بن عبد العزيز كان له نساء فكان يُغاضِبُ بعضهنَّ، فإذا كانت ليلتها يفرش في حجرتها وتبيتُ هي في بيتها، فقلت لمالك: وذلك له واسع؟ قال: نعم، وذلك في كتاب الله تعالى: ﴿وَأَفْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾.

والذي قال: لا يكلمها وإن وطئها فصرفه نظره إلى أن جعل الأقل في الكلام، وإذا وقع الجماع فترك الكلام سخافة، هذا وهو الراوي عن ابن عباس ما تقدّم من قوله.

والذي قال: يكلمها بكلام فيه غلظ إذا دعاها إلى المضجع جعله من باب ما لا ينبغي من القول. وهذا ضعيف من القول في الرأي؛ فإن الله سبحانه رفع التشريب عن الأمة إذا زنت وهو العقاب بالقول، فكيف يأمر مع ذلك بالغلظة على الحرّة.

المسألة الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾:

[٤٧٢] ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «أيها الناس، إن لكم على نسائكم حقاً، ولنسائكم عليكم حقاً؛ لكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، وعليهن ألا يأتين بفاحشة مبينة، فإن فعلن فإن الله تعالى قد أذن لكم أن تهجروهن في المضاجع وتضربوهن ضرباً غير مبرح، فإن انتهين فلهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف». وفي هذا دليل على أن الناشز لا نفقة لها ولا كسوة، وأن الفاحشة هي البذاء ليس الزنا كما قال العلماء، ففسر النبي ﷺ الضرب، وبين أنه لا يكون مبرحاً، أي لا يظهر له أثر على البدن، يعني من جرح أو كسر.

**المسألة الثالثة عشرة:** من أحسن ما سمعت في تفسير هذه الآية قول سعيد بن جبير؛ قال: يعظها فإن هي قبلت وإلا هجرها، فإن قبلت وإلا ضربها، فإن هي قبلت وإلا بعث حَكَمًا من أهله وحَكَمًا من أهلها، فينظران ممن الضرر، وعند ذلك يكون الخلع.

**المسألة الرابعة عشرة:** قال عطاء: لا يضربها وإن أمرها ونهاها فلم تُطعه، ولكن يغضب عليها. قال القاضي: هذا من فقه عطاء، فإنه من فهمه بالشرعية ووقوفه على مظان الاجتهاد علم أن الأمر بالضرب ها هنا أمرٌ بإباحة، ووقف على الكراهية من طريق أخرى في قول النبي ﷺ في حديث عبد الله بن زُمنة:

[٤٧٣] «إني لأكره للرجل يضرب أُمته عند غضبه، ولعله أن يضاجعها من يَوْمِهِ».

[٤٧٤] وروى ابن نافع عن مالك عن يحيى بن سعيد: أن رسول الله ﷺ استؤذن في ضرب النساء، فقال: «اضربوا، ولن يضرب خياركم».

[٤٧٢] صحيح أخرجه الترمذي ١١٦٣ وابن ماجه ١٨٥١ وغيرهما من حديث سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أبيه في أثناء خبر خطبة الوداع المطولة، وإسناده لين لأجل سليمان هذا، وبقي الإسناد على شرطهما، وأصله عند مسلم ١٢١٨ من حديث جابر في صفة حجة الوداع المشهور، وتقدم باستيفاء.

[٤٧٣] صحيح. لكن ساقه المصنف بالمعنى. وقد أخرجه البخاري ٣٣٧٧ و٤٩٤٢ و٥٢٠٤ و٦٠٤٢ ومسلم ٢٨٥٥ والترمذي ٣٣٤٣ وابن ماجه ١٩٨٣ وأحمد ١٧/٤ والدارمي ١٤٧/٢ وابن حبان ٤١٩٠ و٥٧٩٤ كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن زمنة عن النبي ﷺ قال: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ثم يجامعها في آخر اليوم» اللفظ بحرفيته للبخاري برقم ٥٢٠٤. وهو عند ابن حبان في الرواية الأولى مختصر أيضاً، وصدره «علام» بدل «لا». وهو عند البخاري في باقي الروايات وكذا رواية الجماعة في أثناء حديث.

[٤٧٤] هذا معضل، ولم أره في الموطأ، ولا يوجد فيه، لأنه ليس من رواية يحيى بن يحيى الليثي، وأخرجه البيهقي ٣٠٤/٧ من طريق الليث عن يحيى بن سعيد عن حميد بن نافع عن أم كلثوم بنت أبي بكر، وله قصة ورجاله ثقات لكنه مرسل كما قال البيهقي ٣٠٤/٧. وله شاهد أخرجه الحاكم ٢/٢٨٨ و٢٧٦٥ والبيهقي ٣٠٤/٧ واليهما عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله العمري عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب مرفوعاً بنحوه وأتم، وأعله البيهقي بقوله: بلغنا عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه قال: لا يعرف لإياس صحبة. وقال الحافظ في ترجمته في «التقريب» مختلف في صحبته، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. ومع ذلك صححه الحاكم، وسكت الذهبي، والله أعلم. وله شاهد مرسل أخرجه الطبري ٩٣٨٩ عن ابن جريج عن عطاء ومرسل آخر عن الحجاج بن أرطاة برقم ٩٣٩٠، فلعل هذه المراسيل تتأيد بمجموعها.

فأباح وندب إلى الترك. وإن في الهجر لغاية الأدب.

والذي عندي أن الرجال والنساء لا يستون في ذلك؛ فإن العبد يُفَرَّع بالعصا والحر تكفيه الإشارة؛ ومن النساء، بل من الرجال من لا يقيمه إلا الأدب، فإذا عَلِمَ ذلك الرجل فله أن يؤدّب، وإن ترك فهو أفضل. قال بعضهم - وقد قيل له ما أسوأ أدب ولدك - فقال: ما أحب استقامة ولدي في فساد ديني. ويقال: من حسن خلق السيد سوء أدب عبده. وإذا لم يبعث الله سبحانه للرجل زوجةً صالحةً وعبداً مستقيماً فإنه لا يستقيم أمره معهما إلا بذهاب جزءٍ من دينه، وذلك مشاهدٌ معلوم بالتجربة. فإن أطعنكم بعد الهجر والأدب فلا تبغوا عليهن سبيلاً.

**الآية السابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [الآية: ٣٥]. وفيها خمس عشرة مسألة:

وهي من الآيات الأصول في الشريعة، ولم نجد لها في بلادنا أثراً؛ بل ليتهاهم يرسلون إلى الأمانة، فلا بكتاب الله تعالى اتتمروا، ولا بالأقيسة اجتروا، وقد ندبت إلى ذلك فما أجابني إلى بعث الحكمين عند الشقاق إلا قاضٍ واحد، ولا إلى القضاء باليمين مع الشاهد إلا قاضٍ آخر، فلما ولّاني الله الأمر أجريت السنة كما ينبغي، وأرسلت الحكمين، وقمت في مسائل الشريعة كما علّمني الله سبحانه من الحكمة والأدب لأهل بلدنا لما غمرهم من الجهالة؛ ولكن أعجب لأبي حنيفة ليس للحكمين عنده خبر، وهو كثيراً ما يترك الظواهر والنصوص للأقيسة؛ بل أعجب أيضاً من الشافعي فإنه قال ما نصه: الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين معاً حتى يشبه فيه حالهما، وذلك أنني وجدت الله سبحانه أذن في نشوز الزوج بأن يصالحا، وبين رسول الله ﷺ ذلك، وبين في نشوز المرأة بالضرب، وأذن في خوفهما ألا يقيما حدود الله بالخلع، وذلك يشبه أن يكون برضا المرأة، وحظر أن يأخذ الرجل مما أعطى شيئاً إن أراد استبدال زوج مكان زوج، فلما أمر فيمن خفنا الشقاق بينهما بالحكمين دل ذلك على أن حكمهما غير حكم الأزواج، فلما كان كذلك بعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها، ولا يبعث الحكمين إلا مأمونين برضا الزوجين وتوكيلهما للحكمين بأن يجمعاً أو يفرقاً إذا رأيا ذلك.

وجدنا حديثاً بإسناد يدل على أن الحكمين وكيلان للزوجين.

قال القاضي أبو بكر: هذا منتهى كلام الشافعي، وأصحابه يفرحون به، وليس فيه ما يلتفت إليه ولا يشبه نصابه في العلم، وقد تولّى القاضي أبو إسحاق الرد عليه ولم يُنصفه في الأكثر.

والذي يقتضي الرد عليه بالإنصاف والتحقيق أن نقول: أما قوله الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين فليس بصحيح؛ بل هو نضه، وهي من أبيين آيات القرآن وأوضحها جلاء؛ فإن الله تعالى قال: الرجال قوامون على النساء. ومن خاف من امرأته نشوزاً وعظها؛ فإن أنابت وإلا هجرها في المضجع؛ فإن ازعوت وإلا ضربها، فإن استمرت في غلوائها مشى الحكمان إليهما؛ وهذا إن لم يكن نصاً، وإلا فليس في القرآن بيان.



ودَّعَه لَا يَكُونُ نَصًّا يَكُونُ ظَاهِرًا، فَأَمَّا أَنْ يَقُولَ الشَّافِعِيُّ يَشْبَهُ الظَّاهِرَ فَلَا نَدْرِي مَا الَّذِي يَشْبَهُ  
الظَّاهِرَ؟ وَكَيْفَ يَقُولُ اللَّهُ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾؛ فَنَصُّ  
عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، وَيَقُولُ هُوَ: يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ فِيمَا عَمَّهُمَا وَأُذِنَ فِي خَوْفِهِمَا أَلَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ بِالْخُلْعِ،  
وَذَلِكَ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ بِرِضَا الْمَرْأَةِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، وَهُوَ نَصُّهُ.

ثُمَّ قَالَ: فَلَمَّا أَمَرَ بِالْحَكَمَيْنِ عَلِمْنَا أَنَّ حَكَمَهُمَا غَيْرُ حَكَمِ الْأَزْوَاجِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ بَأَنْ  
يَنْفَذَ عَلَيْهِمَا بَغِيرَ اخْتِيَارِهِمَا، فَتَحَقَّقَ الْغَيْرِيَّةُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: لَا يَبْعَثُ الْحَكَمَيْنِ إِلَّا مَأْمُونَيْنِ فَصَحِيحٌ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: بِرِضَا الزَّوْجَيْنِ بَتَوَكُّلِهِمَا فَخَطَأٌ صُرَّاحٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَاطَبَ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ إِذَا خَافَا الشِّقَاقَ  
بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِإِرْسَالِ الْحَكَمَيْنِ، وَإِذَا كَانَ الْمَخَاطَبُ غَيْرَهُمَا فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ بَتَوَكُّلِهِمَا، وَلَا يَصُحُّ  
لَهُمَا حَكَمٌ إِلَّا بِمَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ، وَالتَّوَكُّلُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَخَالِفُ الْآخَرَ، وَذَلِكَ لَا  
يُمْكِنُ هَاهُنَا.

**المسألة الأولى:** قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾: قَالَ السُّدِّيُّ: يَخَاطَبُ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ إِذَا ضَرَبَهَا فِشَاقَتِهِ، تَقُولُ  
الْمَرْأَةُ لِحَكَمِهَا: قَدْ وَلَّيْتُكَ أَمْرِي وَحَالِي كَذَا؛ وَيَبْعَثُ الرَّجُلُ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَيَقُولُ لَهُ: حَالِي كَذَا؛ قَالَهُ  
ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: الْمَخَاطَبُ السُّلْطَانُ، وَلَمْ يَنْتَه رَفْعُ أَمْرِهِمَا إِلَى  
السُّلْطَانِ، فَأَرْسَلَ الْحَكَمَيْنِ. وَقَالَ مَالِكٌ: قَدْ يَكُونُ السُّلْطَانُ، وَقَدْ يَكُونُ الْوَلِيِّينَ إِذَا كَانَ الزَّوْجَانِ  
مَحْجُورَيْنِ.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَخَاطَبَ الزَّوْجَانِ فَلَا يَفْهَمُ كِتَابَ اللَّهِ كَمَا قَدَمْنَا. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ السُّلْطَانُ  
فَهُوَ الْحَقُّ. وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ: إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْوَلِيِّينَ فَصَحِيحٌ، وَيَفِيدُهُ لَفْظُ الْجَمْعِ، فَيَفْعَلُهُ السُّلْطَانُ تَارَةً،  
وَيَفْعَلُهُ الْوَصِيُّ أُخْرَى. وَإِذَا أَنْفَذَ الْوَصِيَّانِ حَكَمَيْنِ فَهُمَا نَائِبَانِ عَنْهُمَا، فَمَا أَنْفَذَاهُ نَفَذَ، كَمَا لَوْ أَنْفَذَهُ  
الْوَصِيَّانِ.

وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَأَيُّوبُ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ؛ قَالَ: جَاءَ إِلَيْهِ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ وَمَعَهُمَا  
فِتْنَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَأَمَرَهُمْ فَبِعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا، ثُمَّ قَالَ لِلْحَكَمَيْنِ: أَنْتَدْرِيانِ مَا  
عَلَيْكُمَا؟ إِنَّ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا جَمْعَتُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَفْرُقَا فَرَقْتُمَا. فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بِمَا فِي كِتَابِ  
اللَّهِ لِي وَعَلَيَّ. وَقَالَ الزَّوْجُ، أَمَّا الْفُرْقَةُ فَلَا. فَقَالَ: لَا تَنْقَلِبْ حَتَّى تُقَرَّ بِمِثْلِ الَّذِي أَقَرَّتْ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو إِسْحَاقَ: فَبَنِيَ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ إِلَى الْحَكَمَيْنِ اللَّذَيْنِ بُعِثَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلزَّوْجِ  
وَالزَّوْجَةِ أَمْرٌ فِي ذَلِكَ وَلَا نَهْيٌ. فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ مَا مَضَى مِنْ عِنْدِ عَلِيٍّ: رَضِيتُ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ  
تَعَالَى لِي وَعَلَيَّ. وَقَالَ الزَّوْجُ: لَا أَرْضَى. فَرَدَّ عَلَيْهِ عَلِيٌّ تَرْكَهُ الرِّضَا بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَأَمْرَهُ أَنْ  
يَرْجِعَ كَمَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَوْ يَنْفَذَ مَا فِيهِ بِمَا يَجِبُ مِنَ الْأَدَبِ، فَلَوْ كَانَا وَكِلَيْلَيْنِ لَمْ يَقْلُ لَهُمَا:

(١) موقوف صحيح. أخرجه الطبري ٩٤٠٩ عن ابن سيرين عن علي، وهذا منقطع بينهما. ووصله ١٩٤١٠ بذكر  
عبيدة السلماني، وإسناده صحيح، وله شواهد أخرى عن علي. والله أعلم.

أتدريان ما عليكما؟ إنما كان يقول: أتدريان بما وكُتُما، ويسأل الزوجين ما قالا لهما.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَامًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾: هذا نص من الله سبحانه في أنهما قاضيان لا وكيلان، وللوكيل اسم في الشريعة ومعنى، وللحكم اسم في الشريعة ومعنى، فإذا بين الله سبحانه كل واحد منهما فلا ينبغي لشاذ - فكيف لعالم - أن يركب معنى أحدهما على الآخر، فذلك تلبس وإفساد للأحكام، وإنما يسيران بإذن الله، ويُخلصان النية لوجه الله، وينظران فيما عند الزوجين بالتثبت؛ فإن رأيا للجمع ونجها جمعا، وإن وجداهما قد أنابا تركاهما! كما روي: أن عقيل بن أبي طالب تزوج فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، فقالت: اصبر لي وأتق عليك، وكان إذا دخل عليها قالت: يا بني هاشم، لا يحبكم قلبي أبداً، أين الذين أعناقهم كأباريق الفضة، ترد أنوفهم قبل شفاهم! أين عتبة بن ربيعة؟ أين شيبة بن ربيعة؟ فيسكت حتى دخل عليها يوماً وهو برم فقالت له: أين عتبة بن ربيعة؟ فقال: على يسارك في النار إذا دخلت، فنشرت عليها ثيابها. فجاءت عثمان، فذكرت له ذلك؛ فأرسل ابن عباس ومعاوية. فقال ابن عباس: لأفرق بينهما. وقال معاوية: ما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف. فأتياهما فوجداهما قد سدا عليهما أبوابهما، وأصلحا أمرهما.

وفي رواية: أنهما لما أتيا اشتما رائحة طيبة وهُدُوا من الصوت. فقال له معاوية: ارجع فإنني أرجو أن يكونا قد اصطلحا. وقال ابن عباس: أفلا نمضي فننظر أمرهما؟ فقال معاوية: فنفعل ماذا؟ فقال ابن عباس: أقسم بالله لئن دخلت عليهما فرأيت الذي أخاف عليهما منه لأحكمن عليهما ثم لأفرقن بينهما. فإن وجداهما قد اختلفا سعيًا في الألفة، وذكرا بالله تعالى وبالصحبة؛ فإن أنابا وخافا أن يتمادى ذلك في المستقبل بما ظهر في الماضي، فإن يكن ما طلعا عليه في الماضي يخاف منه التماذي في المستقبل فرقا بينهما. وقال جماعة منهم علي وابن عباس والشعبي ومالك - وهي:

**المسألة الثالثة:** وقال الحسن وابن زيد<sup>(١)</sup>: هما شاهدان يرفعان الأمر إلى السلطان، ويشهدان بما ظهر إليهما. ورؤي ذلك عن ابن عباس، وبه قال أبو حنيفة والشافعي.

والذي صح عن ابن عباس ما قدمنا من أنهما حكمان لا شاهدان. فإذا فرقا بينهما وهي:

**المسألة الرابعة:** تكون الفرقة كما قال علماؤنا لوقوع الخل في مقصود النكاح من الألفة وحسن العشرة. فإن قيل: إذا ظهر الظلم من الزوج أو الزوجة فظهور الظلم لا ينافي النكاح؛ بل يؤخذ من الظالم حق المظلوم ويبقى العقد. قلنا: هذا نظر قاصر، يتصور في عقود الأموال؛ فأما عقود الأبدان فلا تتم إلا بالاتفاق والتكافؤ وحسن التعاشر؛ فإذا فقد ذلك لم يكن لبقاء العقد وجه، وكانت المصلحة في الفرقة، وبأي وجه رأياها من المتاركة أو أخذ شيء من الزوج أو الزوجة، وهي:

**المسألة الخامسة:** جاز ونفذ عند علمائنا. وقال الطبري والشافعي: لا يؤخذ من مال المحكوم عليه

(١) الحسن هو البصري حيثما أطلق. وابن زيد هو عبدالرحمن بن زيد بن أسلم.

شيء إلا برضاه، وبه قال كل من جعلهما شاهدين، وقد بينا أنهما حكمان لا شاهدان، وأن فعلهما ينفذ كما ينفذ فعل الحاكم في الأقضية، وكما ينفذ فعل الحكّمين في جزاء الصيد، وهي أختها. والحكمة عندي في ذلك وهي:

**المسألة السادسة:** أن القاضي لا يقضي بعلمه، فخصّ الشرع هاتين الواقعتين بحكّمين؛ لينفذ حكمهما بعلمهما، وترتفع بالتعدد التهمة عنهما.

**المسألة السابعة:** قال علماؤنا: إذا كانت الإساءة من قبل الزوج فُرق بينهما، وإن كانت من قبل المرأة اتّمتناه عليها، وإن كانت منهما فَرَقا بينهما على بعض ما أضدّعنا لها، ولا يستوعبانه له، وعنده بعض الظلم، رواه محمد، عن أشهب، وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيَا حَدَّ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْعَدْتُمْ بِهِ﴾ (١).

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾:

قال ابن عباس ومجاهد: هما الحكمان إذا أرادا الإصلاح وفقّ الله بينهما، وذلك إذا أمرهما الله سبحانه بتوقيفه فقد صلح أمرهما وأمر الزوجين، فكل ما كان بعد ذلك فهو خير، والأصل هي النية، فإذا صلحت صلحت الحال كلها، واستقامت الأفعال وقُبِلت.

**المسألة التاسعة:** الأصل في الحكّمين أن يكونا من الأهل؛ والحكمة في ذلك أن الأهل أعرف بأحوال الزوجين، وأقرب إلى أن يرجع الزوجان إليهما؛ فأحكم الله سبحانه الأمر بأهله.

قال علماؤنا: فإن لم يكن لهما أهل، أو كان ولم يكن فيهم من يصلح لذلك لعدم العدالة أو غير ذلك من المعاني فإن الحاكم يختار حكّمين عدلين من المسلمين لهما أو لأحدهما كيفما كان عدم الحكّمين منهما أو من أحدهما، ويستحب أن يكونا جازين؛ وهذا لأن الغرض من الحكّمين معلوم، والذي فات بكونهما من أهلها يسير، فيكون الأجنبي المختار قائماً مقامهما، وربما كان أوفى منهما.

**المسألة العاشرة:** إذا حكم بالفراق فإنه بائن لوجهين: أحدهما كلي، والآخر معنوي.

أما الكلي فكل طلاق ينفذه الحاكم فإنه بائن.

الثاني: أن المعنى الذي لأجله وقع الطلاق هو الشقاق، ولو شرعت فيه الرجعة لعاد الشقاق، كما كان أول دفعة، فلم يكن ذلك يُفيد شيئاً؛ فامتنعت الرجعة لأجله. فإن أوقعا أكثر من واحدة؛ قال ابن القاسم وأصبغ: ينفذ. وقال مطرف وابن الماجشون: لا يكون إلا واحدة.

وَجْهُ القول الأول بأنه ينفذ أنهما حكمًا فينفذ ما حكمًا به، وَجْهُ الثاني أن حكمهما لا يكون فوق حكم الحاكم لا يطلّق أكثر من واحدة، كذلك الحكمان. وبالجمله فردّه المسألة إلى مسألة خيار الأمة خزم، والأصل واحد، والأدلة متداخلة ومتقاربة فليطلب في «مسائل الخلاف».

**المسألة الحادية عشرة:** فإن حكم أحدهما بواحدة، والآخر بثلاث، قال عبد الملك: ينفذ الواجب، وهي الواحدة التي اتفقا عليها ويلغو ما زاد. وقال ابن حبيب: لا ينفذ شيء، لأنهما اختلفا. وقال محمد: لا ينفذ شيء مثل قول ابن حبيب.

ولو طلق أحدهما طلاقاً والآخر طلقتين فعلى قول ابن القاسم تلزمه طلقتان. وقول عبد الملك أصح، كالشاهدين إذا اختلفا في العدد فُضي بالأقل.

**المسألة الثانية عشرة:** إذا حكم أحدهما بمال والآخر بغير مال لم يكن شيء، لأنه اختلاف مخض. كالشاهدين إذا شهد أحدهما ببيع والآخر بهبة فإنه لا ينفذ اتفاقاً.

**المسألة الثالثة عشرة:** إذا علم الإمام من حال الزوجين الشقاق لزمه أن يبعث إليهما حكمين ولا ينتظر ارتفاعهما؛ لأن ما يضيع من حقوق الله أثناء ما ينتظر رفعهما إليه لا يجبر له.

**المسألة الرابعة عشرة:** يجزئ إرسال الواحد؛ لأن الله سبحانه حكم في الزنا بأربعة شهود، ثم قد أرسل النبي ﷺ إلى المرأة الزانية أنيساً، وقال له:

[٤٧٥] «إن اعترفت فارجمها»، وكذلك قال عبد الملك في المدونة.

**المسألة الخامسة عشرة:** لو أرسل الزوجان حكمين، وحكما نفذ حكمهما؛ لأن التحكيم عندنا جائز، وينفذ فعل الحكم في كل مسألة. هذا إذا كان كل واحد منهما عدلاً، ولو كان غير عدل قال عبد الملك: حكمه منقوض؛ لأنهما تخاطرا بما لا ينبغي من الغرر. والصحيح نفوذه لأنه إن كان توكيلاً ففعل الوكيل نافذ، وإن كان تحكيماً فقد قدماه على أنفسهما، وليس الغرر بمؤثر فيه، كما لم يؤثر في التوكيل، وباب القضاء مبني على الغرر كله، وليس يلزم فيه معرفة المحكوم عليه بما يؤول إليه الحكم.

**الآية الثامنة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَاللَّذِينَ إِحْسَنَّا وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [الآية: ٣٦]. فيها عشر مسائل:

**المسألة الأولى:** كما قال الله سبحانه: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ قال بعض علمائنا: لو نوى تبرداً أو تنظفاً مع نية الحدث أو مجماً لمعدته مع التقرب لله أو قضاء الصوم، فإنه لا يجزيه، لأنه مزج في نيته التقرب بنية دنياوية.

وليس لله إلا الدين الخالص.

وهذا ضعيف؛ فإن التبرد لله، والتنظيف وإجمام المعدة لله؛ فإن كل ذلك مندوب إليه أو مباح

[٤٧٥] متفق عليه، وتقدم

في موضع، ولا تناقض الإباحة الشريعة.

**المسألة الثانية:** وليس من هذا الباب ما لو أحس الإمام وهو راکعٌ بداخل عليه في الصلاة فإنه لا ينتظره، وليس لأمر يعود إلى نية الصلاة؛ ولكن لأن فيه إضراراً بمن عقد الصلاة معه؛ ومراعاته أولى.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَحْسَنَ﴾: بر الوالدين ركنٌ من أركان الدين في المفروضات كما تقدم، وبرهما يكون في الأقوال والأعمال؛ فأما في الأقوال فكما قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهْرُهَا﴾<sup>(١)</sup>، فإن لهما حق الرجم المطلقة، وحق القرابة الخاصة؛ إذ أنت جزء منه، وهو أصلك الذي أوجدك، وهو القائم بك حال ضعفك وعجزك عن نفسك.

[٤٧٦] وقد عرض رجلٌ لرسول الله ﷺ في بعض أسفاره، فقال: يا رسول الله، إن كنت تريد النساء البيض والنوق الأذم فعليك ببني مُدَلج. فقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ مَنَعَ مِنِّي سَبِيَّ بَنِي مُدَلَجٍ لَصَلْتُهُمُ الرَّحِمَ». وفي الإسرائيليات: أن يوسف لما دخل عليه أبواه فلم يَقُمْ لهما قال الله عز وجل: وَعِزَّتِي لَا أَخْرَجْتَ مِنْ صُلْبِكَ نَبِيًّا، فلا نبي فيهم مِنْ عَقِبِهِ<sup>(٢)</sup>.

[٤٧٧] وفي الحديث: «إِنَّ مِنْ أَبَرِّ الْبَرِّ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ أَهْلَ وَدَّ أَبِيهِ»؛ ومن حقه أن يرجع في هَيْبَتِهِ، وأن يأكل من مال ولده.

[٤٧٨] قال النبي ﷺ: «إِنْ أَطِيبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ». وقد بيناه في

[٤٧٦] ضعيف، أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» ١١٤ عن زيد بن أسلم مرسلًا، وهو مرسل صحيح كما قال العراقي رحمه الله في «تخريج الإحياء» ٢/ ٢١٥. وليس له علة إلا الإرسال.

[٤٧٧] صحيح. أخرجه مسلم ٢٥٥٢ والبخاري في «الأدب المفرد» ٤١ وأبو داود ٥١٤٣ والترمذي ١٠٩٣ وأحمد ٢/ ٨٨ - ٩١ - ٩٧ كلهم من حديث ابن عمر.

[٤٧٨] صحيح. أخرجه أبو داود ٣٥٢٨ والترمذي ٣٣٥٨ والنسائي ٧/ ٢٤٠ - ٤٨٠ وابن ماجه ٢٢٩٠ والطيالسي ١٥٨٠ وأحمد ٦/ ٣١ - ١٢٧ - ١٩٣ - ٢٠٢ - ٢٠٣ والدارمي ٢/ ٢٤٧ والبخاري في «التاريخ الكبير» ١/ ٤٠٦ - ٤٠٧ وابن حبان ٢٥٥٩ والبيهقي ٧/ ٤٨٠ من طرق عن عمارة بن عمير قال: كان في حجر عمة لي ابنٌ لها يتيم، وكان يكسب، فكانت تحرج أن تأكل من كسبه، فسألت عن ذلك عائشة، فقالت: قال رسول الله ﷺ: «...» الحديث. ورجاله ثقات معروفون سوى عمة عمارة بن عمير، فإنها لا تعرف كما قال ابن القطان. وأخرجه أحمد ٦/ ٢٠٢ وأبو داود ٣٥٢٩ والحاكم ٢/ ٤٦ والبيهقي ٧/ ٤٨٠ كلهم عن عمارة بن عمير عن أمه عن عائشة. وأم عمارة لا تعرف كما تقدم، ووقع عند الحاكم «عن أبيه» بدل «أمه» والظاهر أنه تصحيف، فإنه لم يترجم أحد لأبي عمارة. ومع ذلك صححه الحاكم، وسكت الذهبي. وله طريق آخر، فقد أخرجه النسائي ٧/ ٢٤١ وأحمد ٦/ ٤٢ - ٢٢٠ وابن حبان ٢٢٦٠ والبخاري ٢٣٩٨ وإسناده حسن، شريك تغير حفظه لما تولى القضاء وكبير، لكن سماع إسحق الأزرق منه قديم. وله طريق آخر، أخرجه أحمد ٦/ ٤٢ وأحمد ٢١٣٧ وابن حبان ٢٢٦١ والرامهرمزي في «المحدث الفاضل» ٢٣٢ والبيهقي ٧/ ٤٨٠، وإسناده صحيح على شرطهما، فالحديث صحيح إن شاء الله. وفي الباب «أنت ومالك لأبيك» وتقدم.

(١) سورة الإسراء: ٢٣.

(٢) هذا الخبر متلقى عن أهل الكتاب، كما ذكر المصنف، فلا يحتاج به.

فإن قيل: إذا أخذ الوالد الهبة من الولد أغضبه فعقه، وما أدى إلى المعصية فمعصية. قلنا: أما إذا عصى أخذ بالشرع فلا نعاله<sup>(١)</sup> ولا عذر، إنما يكون العذر لمن أطاع الله أو عصى الله فيه. فإن قيل: هل من بر الرجل بوالده المشرك ألا يقتله؟ قلنا: من برّه بنفسه أن يتولّى قتله.

[٤٧٩] قال عبد الله بن عبد الله بن أبي ابن سلول - مستأذناً في قتل أبيه رسول الله ﷺ: إن أدنيت لي في قتله قتلتُه. وهكذا فعل<sup>(٢)</sup> عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وللرحم حق، ولكن لما جاء حق الله تعالى بطل حق الرحم.

المسألة الرابعة، والخامسة: اليتامى والمساكين: وقد تقدمتا.

المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْبُيُوتِ﴾: حرمة الجار عظيمة في الجاهلية والإسلام معقولة مشروعة مروءة وديانة.

[٤٨٠] قال النبي ﷺ: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه».

[٤٨١] وقال: «مَنْ كَانَ يَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَكْرَمْ جَارَهُ»

[٤٧٩] أخرجه الطبراني كما في «المجمع» ٣١٧/٩/١٥٧٦٠ عن عروة عن عبد الله بن عبد الله بن أبي ابن سلول، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، إلا أن عروة لم يدرك عبد الله بن أبي، وقال الحافظ في «الإصابة» ٢/٤٧٨٤/٣٣٦: ورواه ابن مندة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وفيه قصة اهـ. ومحمد بن عمرو حسن الحديث وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن ثقة ثبت حجة، لكن الإسناد إلى ابن عمر لم يذكره الحافظ ومع ذلك هو شاهد لما قبله. إذ لا يتصور أن يسكت الحافظ عليه لو كان في إسناده متروك أو متهم، والله أعلم.

تنبيه: لم أجد حديث عروة في المطبوع من معجم الطبراني سواء الكبير أو الأوسط، والله أعلم. [٤٨٠] صحيح. أخرجه البخاري ٦٠١٤ ومسلم ٢٦٢٤ وأبو داود ٥١٥١ والترمذي ١٩٤٢ وابن ماجه ٣٦٧٣ وابن أبي شيبة ٥٤٥/٨ وأحمد ٢٣٨/٦ وابن حبان ٥١١ والبيهقي ٢٧/٧ كلهم من حديث عائشة. وله شاهد من حديث ابن عمر: أخرجه البخاري ٦٠١٥ وفي «الأدب المفرد» ١٠٤ ومسلم ٢٦٢٥ والبخاري ٣٣٨١ وفي «التفسير» ٥٨٥ - بترقيمي. وله شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه ابن أبي شيبة ٥٤٦/٨ - ٥٤٧ وأحمد ٢٥٩/٢ والطحاوي في «المشكل» ٢٧٩٥ والبخاري ١٨٩٨ «كشف» وصححه ابن حبان ٥١٢، وله شواهد تبلغ به حد الشهرة.

[٤٨١] صحيح. أخرجه البخاري ٦٠١٩ و٦٤٧٦ ومسلم ٤٨ ح ١٤ والترمذي ٩٦٧ و١٩٦٨ وابن ماجه ٣٦٧٥ وأحمد ٣١/٤/٦/٣٨٥-٣٨٦ والطحاوي في «المشكل» ٢٧٧٦ والطبراني ٤٧٦/٢٢ والبخاري ٢٨٩٦ كلهم عن سعيد المقبري عن أبي شريح الخزاعي مرفوعاً به وأتم. وانظر تنمته برقم: ٤٨٧. وله شواهد كثيرة. منها

(١) أي لا إقامة له.

(٢) لم يقتل عمر أباه، بل هلك الخطاب قبل البيعة، وإنما طلب عمر يوم بدر وقصة الفداء أن يمكنه رسول الله ﷺ من قتل أحد خاصته وأقربائه، والله أعلم.

[٤٨٢] و «الجيران ثلاثة: جاز له حق واحد، وهو المشرك. وجار له حقان: الجار المسلم. و جار له ثلاثة حقوق: الجار المسلم له الرحم».

وهما صنفان قريب وبعيد، وأبعده في قول الزهري: مَنْ بينك وبينه أربعون داراً.  
وقيل: البعيد مَنْ يليك بحائط، والقريب مَنْ يليك ببابه؛ لقول النبي ﷺ لرجل قال له:  
[٤٨٣] «إن لي جارين، فإلى أيهما أهدي؟ قال: إلى أقربهما منك باباً».

-----  
حديث أبي هريرة عند البخاري ٦٠١٨ ومسلم (٤٧).

[٤٨٢] ضعيف. أخرجه البزار ١٣٩٦/٣٨٠/٢ «كشف الأستار» وأبو نعيم في «الحلية» ٢٠٧/٥ كلاهما عن عبد الرحمن بن الفضل عن عطاء الخراساني عن الحسن بن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «الجيران ثلاثة»، جار له حق واحد، وهو أدنى الجيران حقاً، وجار له حقان، وجار له ثلاثة حقوق، وهو أفضل الجيران حقاً. فأما الجار الذي له حق واحد، فجار مشرك لا رحم له، له حق الجوار، وأما الجار الذي له حقان، فجار له حق الإسلام وحق الجوار، وأما الذي له ثلاثة حقوق، فجار مسلم ذو رحم، له حق الجوار، وحق الإسلام وحق الرحم» قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٥٠٧/١ عقبه: قال البزار: لا نعلم أحداً روى عن عبد الرحمن بن الفضل إلا ابن أبي فديك اهـ قلت: فهو مجهول، وهذه علة، وشيخ البزار واسمه عبدالله بن محمد الحارثي قال الهيثمي في «المجمع» ١٣٥٣٦: وضع اهـ قلت توبع عند أبي نعيم، لكن للحديث علة ثانية، وهي: عطاء الخراساني مدلس، وقد عنعن، وقد روى مناكير كثيرة. وله علة ثالثة: الحسن لم يسمع من جابر، قاله علي المدني وأبو زرعة وأبو حاتم وبهز بن حكيم، راجع «المراسيل» لابن أبي حاتم ص ٣٩. فالإسناد ضعيف جداً، واكتفى العراقي رحمه الله في «تخريج الإحياء» ٢١٢/٢ بقوله: ضعيف.  
وله شاهد من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص: أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» ٢٣٦ في حديث طويل، وهو عجزة، وإسناده ضعيف جداً، فيه سويد بن عبدالعزيز ضعيف، وشيخه عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه، ضعيف، وأبوه مدلس، وقد عنعن، فالإسناد ضعيف جداً، فيه ثلاث علل، والراجح كونه من كلام عبدالله بن عمرو بن العاص. وله شاهد من مرسل سعيد بن أبي هلال: أخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» ٣٤١ ورجاله ثقات، لكن سعيد رواه بلاغاً. وبصيغة التمریض، وقد اختلط بآخرة. ولا يصح هذا الحديث والراجح كونه موقوفاً أو من كلام الحسن، والله أعلم.

[٤٨٣] صحيح. أخرجه البخاري ٢٢٥٩ و ٢٥٩٥ و ٦٠٢٠ وأحمد ٦/ ١٧٥ - ١٨٧ - ١٩٣ - ٢٣٩ وأبو داود ٥١٥٥ والطحاوي في «المشکل» ٢٧٩٧ وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» ٣٣٦ والبيهقي في «شرح السنة» ١٦٨٣ و«التفسير» ٥٩٤ - بترقيمي - كلهم عن أبي عمران الجوني عن طلحة بن عبدالله عن عائشة قالت: «قلت يا رسول الله، إن لي جارين...» الحديث. وله طريق آخر أخرجه أبو يعلى ٤٩٦١ وإسناده ضعيف لأجل عويد بن أبي عمران، وله طريق ثالث أخرجه الخرائطي ٢٣٢ وفيه صالح المري، وهو ضعيف، وأخرجه الحاكم ٤/ ١٦٧ - ١٦٨ عن أبي عمران عن يزيد بن يابنوس، وقال: والصحيح عن أبي عمران عن طلحة بن عبدالله عن عائشة. قلت: فهذا هو الصحيح كون السائل عائشة رضي الله عنها كما رواه البخاري وغيره من طرق. وورد من حديث معاوية بن حيدة، وأنه هو السائل. أخرجه الطبراني ٤٢١/١٩ من طريق المغيرة بن معمر عن مسعدة بن اليسع عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة، وقال الهيثمي ١٣٥٤٩: رواه الطبراني، وفيه مسعدة بن اليسع، وهو كذاب. وكرره الطبراني ٤٢١/١٩ عن المغيرة عن علي بن مسعدة عن بهز بهذا الإسناد، وأخشى أن يكون قد انقلب مسعدة بن اليسع على بعض شيوخ الطبراني في الرواية الثانية، فقال «علي بن مسعدة» بدل «مسعدة بن اليسع». ويؤكد ذلك أن الهيثمي لم يذكر

وحقوقه عشرة يجمعها الإكرام، وكف الأذى.

[٤٨٤] ومن العشرة الحديث الصحيح: «لا يمتنع أحدكم جازه أن يغرر خشية في جداره». وقد رأى جميع العلماء أن يكون ذلك نذراً لا قرصاً، وأن يكون منعه مكروهاً لا محرماً؛ لأن كل أحد أحق بماله. والحائط يحتاجه صاحبه؛ فإن أعطاه نقص ماله، وإن أعاره تكلف حفظه بالإشهاد، وأضر بنفسه؛ فإن شاء أن يحتمل له ذلك فله الأجر، وإن أبى فليس عليه وزر.

**المسألة السابعة: الصاحب بالجنب:** قيل: إنه الجار الملاصق، والذي قال هذا جعل قوله: «وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى» الجار الذي له الرحم. وقيل: إنه الذي يجمعك معه رفاقة السفر، فهو ذمام عظيم، فإنه يلقه معه الأئس والأمن والمأكّل والمضجع، وبعضها يكفي للحرمة، فكيف إذا اجتمعت؟

**المسألة الثامنة:** ليس من حق الجوار الشفعة كما قال أبو حنيفة، وقد بينا ذلك في «مسائل الخلاف». قال علماؤنا: لأن الله تعالى في هذه الآية لم يتعرض للمفروضات، وإنما ذكر الإحسان، والمفروض لهم يؤخذ من دليل آخر. وليس كما زعم؛ لأن الإحسان يعمّ القرص والنفل، ولم يبق شرع ولا حق إلا دخل فيه؛ فعمت الوصية فيه، وتفصّلت منازلها بالأدلة؛ وإنما قطعنا شفعة الجوار بعله أن الشفعة متعلقة بالشركة؛ لقول النبي ﷺ:

[٤٨٥] «الشفعة فيما لم يقسم».

[٤٨٦] فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ: «الجار أحق بصقبة».

متابعة علي بن مسعدة لمسعدة بن اليسع، ولعله انقلب في بعض النسخ دون بعض. ومع ذلك علي بن مسعدة لا يحتج به. قال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة. قلت: فالمحفوظ في هذا كونه عن عائشة رضي الله عنها، والله أعلم.

[٤٨٤] صحيح. أخرجه البخاري ٢٤٦٣ ومسلم ١٦٠٩ وأبو داود ٣٦٣٤ والترمذي ١٣٥٣ وابن ماجه ٢٣٣٥ ومالك ٧٤٥/٢ والشافعي ١٩٣/٢ والحميدي ١٠٧٦ وأحمد ٢٤٠-٣٩٦ وابن حبان ٥١٥ والبيهقي ١٥٧/٦ وأبو نعيم ٣٧٨/٣ «الحلية» وفي «أخبار أصبهان» ٢/٢٦٩ من طرق عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً. وأخرجه الحميدي ١٠٧٧ والبخاري ٥٦٢٧ وأحمد ٢/٢٣٠-٣٢٧ والبيهقي ٦/٦٨-٦٩ عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وله شواهد «راجع الإحسان» ٢٠/٢٧١، والله الموفق.

[٤٨٥] صحيح. أخرجه أبو داود ٣٥١٥ وابن ماجه ٢٤٩٧ والطحاوي ١٢١/٤ وابن حبان ٥١٨٥ والبيهقي ١٠٣/٦ من حديث أبي هريرة بزيادة، «فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق، فلا شفعة». إسناده صحيح على شرطهما. وله شاهد من حديث جابر، أخرجه البخاري ٢٢١٤ و٢٢٥٧ و٢٤٩٦ و٦٩٧٦ والشافعي ١٦٥/٢ وعبدالرزاق ١٤٣٩١ وأحمد ٣/٣/٢٩٦ وأبو داود ٣٥١٤ والترمذي ١٣٧٠ والنسائي ٣٢١/٧ وابن ماجه ٢٤٩٩ وابن حبان ٥١٨٤ و٥١٨٥ وابن الجارود ٦٤٣ والطحاوي ١٢٢/٤ والبيهقي ٦/١٠٢-١٠٣ والبخاري ٢١٧١ كلهم من حديث جابر وهو بلفظ «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة...» ورواية «جعل الشفعة...».

[٤٨٦] صحيح. أخرجه البخاري ٢٢٥٨ و٦٩٧٧ و٦٩٧٨ و٦٩٨٠ و٦٩٨١ وأبو داود ٣٥١٦ والنسائي ٣٢٠/٧ وابن ماجه ٢٤٩٨ والشافعي ١٦٥/٢ والحميدي ٥٥٢ وعبدالرزاق ١٤٣٨٢ وابن أبي شيبه ٧/١٦٤-١٦٥ وأحمد ٦/٣٩٠ والطحاوي ٤/١٢٣ وابن حبان ٥١٨٠ والدارقطني ٤/٢٢٢-٢٢٣ والبيهقي ٦/١٠٥ كلهم من حديث عمرو بن الشريد عن أبي رافع مرفوعاً، وله قصة.



قلنا: أراد به الشريك، وهو أخص جوارٍ بدليل ما تقدم.

**المسألة التاسعة: ابن السبيل:** قيل: هو الضيف يُنزلُ بك.

[٤٨٧] وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ يَوْمُنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَوَيَّ<sup>(١)</sup> عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ».

وقد كان قومٌ منهم الليثُ بن سعد يرى أَنَّ الضيافة حق.

[٤٨٨] وقول رسول الله ﷺ: «فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»، دليل على أنها كرامة، وليست بحق، وبذلك يفسر أَنَّ الإحسانَ ها هنا مستحب وإن كان ابن السبيل الفقير فقد تقدّم بيانه.

**المسألة العاشرة:** «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» ﷻ: أمر الله تعالى بالرفق بهم والإحسان إليهم.

[٤٨٩] وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ، مَلِكُكُمْ اللَّهُ رِقَابُهُمْ، فَأُطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَلَا تَكْلَفُوهُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يَطِيقُونَ، فَإِنْ كَلَفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ».

[٤٩٠] وقال أبو مسعود: كنت أضربُ غلاماً لي فسمعتُ صوتاً من خلفي: اعلم أبا مسعود - مرتين، فالتفت فإذا رسولُ الله ﷺ، فألقيت السوطَ، فقال: «وَاللَّهِ لِلَّهِ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ حَلِي هَذَا».

**الآية التاسعة والعشرون:** قوله تعالى: «الَّذِينَ يَبِخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا» [الآية: ٣٧]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** روي عن ابن عباس: أَنَّ جماعةً من اليهود كانوا يأتون أصحاب رسول الله ﷺ يزهدونهم في نفقة أموالهم في الدين، ويخوفونهم الفقر، ويقولون لهم: لا تَذُرُون ما يكون؛ فأنزل الله تعالى فيهم: «الَّذِينَ يَبِخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ...» ﷻ الآية كلها<sup>(٢)</sup>.

وقد قدّمنا في سورة آل عمران بيانَ البخل، قال جماعة من العلماء: المعنى أنهم بخلوا بأموالهم، وأمروا غَيْرَهُم بالبخل. وقيل: بخلوا بعلم النبي ﷺ في التوراة، وتواصوا مع أحبارهم بكتيمه، فذلك قوله تعالى: «وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» ﷻ، وهي:

[٤٨٧] صحيح. هو تمة للحديث المتقدم برقم: ٤٨١.

[٤٨٨] هو بعض المتقدم.

[٤٨٩] صحيح. أخرجه البخاري ٣٠ و ٢٥٤٥ و ٦٠٥٠ ومسلم ١٦٦١ وأبو داود ٥١٥٨ والترمذي ١٩٤٥ وابن ماجه ٣٦٩٠ وأحمد ٥/ ١٥٨- ١٦١ والبيهقي ٧/ ٨ والبغوي في «شرح السنة» ٢٣٩٥ و «التفسير» ٥٨٩-

بترقيمي - كلهم عن المعرور بن سويد عن أبي ذر، في أثناء حديث «إنك امرؤ فيك جاهلية». وله قصة.

[٤٩٠] صحيح. أخرجه مسلم ١٦٥٩ ح ٣٦ والبيهقي ١٠/ ٨ كلاهما من حديث أبي مسعود البصري.

(١) ثوى بالمكان: أقام.

(٢) أثر ضعيف. أخرجه الطبري ٩٥٠٣ عن ابن عباس، وإسناده ضعيف لجهالة محمد بن أبي محمد. وورد عن عبدالرحمن بن زيد أخرجه الطبري ٢٥٠٢، وهذا معضل، ومع ذلك ابن زيد ضعيف ليس بشيء.

المسألة الثانية: وقيل - وهي:

المسألة الثالثة: يكتمون الغنى ويتفاخرون للناس، ليس عندنا وعندهم، ليس معنا ومعهم، وذلك حرام.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾. وإن الله تعالى إذا أُنعم على عبدٍ نعمةً أحبَّ أن يرى أثرَ نعمته عليه.

الآية الموفية ثلاثين: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِيقًا لِلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [الآية: ٣٨].

قيل: هم اليهود، وقيل: هم المنافقون، وقد تقدم شُرُحه في سورة البقرة، وبيانها من تمام ما قبلها، لأنَّ الذي يُنفق ماله رياءً للناس شرٌّ من الذي يبخل بالواجب عليه، ونفقة الرياء تدخل في الأحكام من جهة أنَّ ذلك لا يجزي.

الآية الحادية والثلاثون: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [الآية: ٤٣]. فيها ثمان وثلاثون مسألة:

المسألة الأولى: خطابُ الله سبحانه وتعالى بالصلاة وإقامتها عامٌ في المسلم والكافر حسبما بيناه في «أصول الفقه»؛ وإنما خصَّ الله سبحانه وتعالى ها هنا المؤمنين بالخطاب لأنهم كانوا يقيمون الصلاة وقد أخذوا من الخمر، وتلفت عليهم أذهانهم؛ فحُصِّوا بهذا الخطاب؛ إذ كان الكفار لا يفعلونها صُحاةً ولا سُكاري.

المسألة الثانية: في سبب نزولها:

[٤٩١] روى عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي - أنه صلى بعبد الرحمن بن عوف ورجل آخر فقراً: ﴿قُلْ يَتَأْتِيَ الْكَافِرُونَ﴾، فخلط فيها، وكانوا يشربون من الخمر؛ فنزلت: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾.

[٤٩١] حسن. أخرجه أبو داود ٣٦٧١ والحاكم ٣٠٧/٢ ح ٣١٩٩ والطبري ٩٥٢٦ وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» ص ١٠٣ من طرق عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي به مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه، وإسناده حسن لأن الثوري سمع من ابن السائب قبل اختلاطه. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وتويع سفيان، تابعه حماد بن سلمة عند الطبري ٩٥٢٧ وحماد سمع أيضاً من ابن السائب قبل الاختلاط. وله شاهد مرسل أخرجه ابن المنذر كما في «الدر» ٢/٢٩٤ عن عكرمة مرسلًا.

[٤٩٢] وقال علي بن أبي طالب: صَنَعَ لَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ طَعَامًا، فِدَعَانَا وَسِقَانَا مِنَ الْخَمْرِ، فَأَخَذْتُ الْخَمْرُ مَنًا، وَحَضَرْتُ الصَّلَاةَ، فَقَدَّمُونِي فَقَرَأَتْ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، وَنَحْنُ نَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ. قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى...﴾ الآية. خَرَّجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. وَقَدْ رُوِيَ هَذِهِ الْقِصَّةُ بِأَبْيَنِ مِنْ هَذَا، لَكِنَّا لَا نَفْتَقِرُ إِلَيْهَا هَاهُنَا، وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مِنْ رِوَايَةِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ﴾: سَمِعْتُ الشَّيْخَ الْإِمَامَ فخر الإسلام أبا بكر محمد بن أحمد الشاشي وهو يتنصر لمذهب أبي حنيفة ومالك في مجلس النظر؛ قال: يُقَالُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: لَا تَقَرَّبْ كَذَا - بفتح الراء؛ أي لا تلبس بالفعل، وإذا كان بضم الراء كان معناه لا تَدُنْ مِنَ الْمَوْضِعِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ صَحِيحٌ مَسْمُوعٌ.

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿الصَّلَاةَ﴾: وَهِيَ فِي نَفْسِهَا مَعْلُومَةُ اللَّفْظِ مَفْهُومَةُ الْمَعْنَى، لَكِنِ اخْتَلَفُوا فِيهَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا فِي الْمَرَادِ بِهَا هَاهُنَا عَلَى قَوْلَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الْمَرَادَ بِهَا النِّهْيُ عَنْ قُرْبَانِ الصَّلَاةِ نَفْسِهَا؛ قَالَهُ عَلِيُّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْحَسَنُ، وَمَالِكٌ، وَجَمَاعَةٌ.

الثاني: أَنَّ الْمَرَادَ بِذَلِكَ مَوْضِعَ الصَّلَاةِ وَهُوَ الْمَسْجِدُ؛ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ الثَّانِي، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَعِكْرَمَةُ وَغَيْرُهُمْ.

سَمِعْتُ فخر الإسلام يَقُولُ فِي الدَّرْسِ: الْمَرَادُ بِذَلِكَ لَا تَقْرَبُوا مَوَاضِعَ الصَّلَاةِ، وَحَذَفُ الْمُضَافِ وَإِقَامَتُهُ مَقَامَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَكْثَرُ فِي اللُّغَةِ مِنْ زَمَلٍ يَبْرِينَ - وَهِيَ فِلَسْطِينَ - فِي الْأَرْضِ، وَيَكُونُ فِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ قُرْبَانِ الصَّلَاةِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا نُهِيَ عَنْ دُخُولِ مَوْضِعِهَا كَرَامَةً فَهِيَ بِالْمَنْعِ أَوْلَى.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾: السُّكْرُ: عِبَارَةٌ عَنْ حَبْسِ الْعَقْلِ عَنِ التَّصَرُّفِ عَلَى الْقَانُونِ الَّذِي خُلِقَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ مِنَ النِّظَامِ وَالِاسْتِقَامَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا﴾<sup>(١)</sup>؛ أَيْ حُبِسَتْ عَنْ تَصَرُّفِهَا الْمَعْتَادِ لَهَا، وَمِنْهُ سَكْرُ الْأَنْهَارِ؛ وَهُوَ مَحْبَسُ مَائِهَا، فَكُلُّ مَا حَبَسَ الْعَقْلَ عَنِ التَّصَرُّفِ فَهُوَ سَكْرٌ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْخَمْرِ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ النَّوْمِ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْفَرْحِ وَالْجَزَعِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَنْ بَكْرَةِ أَبِيهِمْ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهَذَا السُّكْرِ سَكْرُ الْخَمْرِ، وَأَنَّ ذَلِكَ إِيَّانَ كَانَتْ

[٤٩٢] حسن. أخرجه الترمذي ٣٠٢٦ من طريق أبي جعفر الرازي عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن به وهذا الإسناد ضعيف لأجل أبي جعفر هذا، فإنه روى منكر. وهو ضعيف، لكن الحجة بالإسناد المتقدم قبل هذا. وأخرجه الواحدي في «أسباب النزول» ٣١٦ عن عطاء عن أبي عبد الرحمن السلمي مرسلاً، ورواية سفيان أصح، حيث رواه موصولاً، وهي زيادة ثقة. والله أعلم. وقال الترمذي عقب روايته: حسن صحيح غريب.

الخمْرُ حلالاً، خلا الضحاك فإنه قال: معناه سكارى من النوم، فإن كان أراد أن النهي عن سكر الخمر نهى عن سكر النوم فقد أصاب، ولا معنى له سواه؛ ويكون من باب لا يقضي القاضي وهو غضبان: دل على أنه منهى عن كل قضاء في حال شغل البال بنوم أو جوع أو حزن أو حزن، فلا يفهم معه كلام الخصوم، كما لا يعلم ما يقرأ، ولا يعقل في الصلاة إذا دافعه الأخبثان، أو كان بحضرة طعام، كما رواه مسلم، ولذلك قال: ﴿حَقٌّ تَعْلَمُوا مَا نَقُولُونَ﴾، وهي:

**المسألة السادسة: العلة في النهي:** فبين العلة في النهي، فحيثما وجدت، بأي سبب وجدت، يترتب عليها الحكم، وقد أغنى هذا اللفظ عن علم سبب الآية، لأنه مستقل بنفسه.

[٤٩٣] وقد قال النبي ﷺ في الصحيح: «لا يصلي أحدكم وهو نائم؛ لعله يذهب يستغفر، فيسب نفسه»، فهذا أيضاً مستقل بنفسه، والحق يعضد بعضه بعضاً. فإن قيل، وهي:

**المسألة السابعة:**

وكيف يصح تقدير هذا النفي؟ أتقولون: إن المراد به السكر؟

[٤٩٤] قال النبي ﷺ في الصحيح: «لا يصلي أحدكم وهو نائم، لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه»؛ فهذا أيضاً الذي لا يعقل معه معنى، وكيف يتوجه على هذا خطاب؟

فإن قلتم: نهى عن التعرض للسكر إذا كان عليهم فرض الصلاة.

قيل لكم: إن السكر إذا نافي ابتداء الخطاب نافي استدامته.

وإن قلتم: إن المراد به المتيشى الذي ليس بسكران نهى أن يصير نفسه سكران والله تعالى يقول: ﴿لَا تَقْرَبُوا الْمَكَلَّةَ وَأَنْتُمْ سُكْرَى﴾؛ أي: في حال سُكْرِكُمْ؛ ولما كان الاضطراب في الآية هكذا قال الشافعي: المراد به موضع الصلاة. هذا نص كلام بعض من يدعى له التحقيق من أئمة الشافعية، وهذه منه عقلة؛ فإن كل ما لزمه في تقدير الصلاة من توجيه الخطاب يلزمه في تقدير موضع الصلاة. والذي يُعتقد أنه يصح أن يكون خطاباً للصاحي، يقال له: لا تشرب الخمر بحال؛ فإن ذلك يؤدي إلى أن تصلي وأنت لا تعلم فتخلط كما فعل من تقدم ذكره، وهذه إشارة إلى التحريم، فلم يفتن بها عمر.

[٤٩٣] غريب، لم أره بهذا اللفظ. وأخرجه البخاري ٢١٢ ومسلم ٧٨٦ وأبو داود ١٣١٠ والترمذي ٣٥٥ والنسائي ٩٩ / ١ وابن ماجه ١٣٧٠ ومالك ١١٨ / ١ والحميدي ١٨٥ وعبد الرزاق ٤٢٢٢ والدارمي ٣٢١ / ١ وأحمد ٥٦ / ٦ - ٢٠٢ - ٢٠٥ - ٢٥٩ وأبو عوانة ٢٩٧ / ٢ وابن حبان ٢٥٨٣ و٢٥٨٤ والبيهقي ١٦ / ٣ والبغوي ٩٤٠ من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نسأ أحدكم، وهو يصلي، فليرقد حتى يذهب عنه النوم، فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس، لا يدري لعله يستغفر، فيسب نفسه» لفظ البخاري بحرفيته، ورواية مسلم «في الصلاة» بدل «وهو يصلي». ولم أجد اللفظ الذي أورده المصنف عند أحد من هؤلاء الأئمة. ولحديث عائشة شاهد بمعناه من حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم ٧٨٧ وأبو داود ١٣١١ وابن ماجه ١٣٧٢ وابن حبان ٢٥٨٥، وشاهد آخر من حديث أنس أخرجه البخاري ٢١٣. فهو حديث مشهور.

[٤٩٤] غريب هكذا. وكان المصنف ساقه من حفظه، وانظر ما قبله.

والنهي عن التعرض للمحرمات معقول؛ وهذا الخطابُ يتوجّه عليه وهو صاح، فإذا شرب وعصى وسكر توجه عليه اللوم والعقاب، ويصح أن يخاطب المنتشي وهو يعقل النهي، لكن استمرار الأفعال والكلام وانتظامه ربما يفوته؛ فقليل له: لا تفعل وأنت منتش أمراً لا تقدّر على نظامه كله، وحاشا لله أن يكون الشافعي يأخذ بهذا من كلام هذا الرجل، وإنما ينسج الشافعي على مِثْوَالِ الصحابة، وما في الآية احتمال يأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى، وهو الإسكار.

فإن قيل، وهي:

**المسألة الثامنة:** فقد نرى الإنسان يُصلي ولا يُحسِنُ صلاته لشغل باله، فلا يشعر بالقراءة حتى تكمل، ولا بالركوع ولا بالسجود حتى لا يعلم ما كان عدده، حتى روي عن عمر أنه قال: إني لأجهز جِيشي وأنا في الصلاة. قلنا: إنما أخذ على العبد الاستشعار وإحضار النية في حال التكبير، فإن ذهل بعد ذلك فقد سُمح فيه ما لم يكثر؛ لتعذر الاحتراز منه، وأنه لا يمكن تكليف العباد به؛ وليس حال عمر من هذا، فإن ذلك نظر في عبادة لعبادة مثلها أو أعظم في بعض الأحوال منها، ومع هذا فإنما يكون ذلك لحظة مع الغلبة ثم يصحو إلى نفسه، بخلاف السكران والنائم والغاضب ومُدافع الأخبثين، فإنه لا يمكنه إحضار ذهنه لغلبة الحال عليه.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾: الجنب في اللغة: البعيد، بعد بخروج الماء الدافق عن حال الصلاة، وقد كان عندهم الجنب معروفاً، وهو الذي غشى النساء، والحديث عندهم معروفاً. وهو ما خرج من السبيلين على الوجه المعتاد، ثم أثبتت الشريعة بعد ذلك زيادته وتفضيله، وهو إللاج في قبل أو دبر بشرط مغيب الحشفة دون إنزال، أو إنزال الماء دون مغيب الحشفة، أو مجموعهما على حسب ما بيئنا في «كتب الحديث» و «المسائل»، فلينظر هناك.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾: أما من قال: إن المراد بقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الْمَكْرُوهَ﴾ لا تقربوا مواضع الصلاة، فتقدير الآية عندهم: لا تقربوا المساجد وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون، ولا تقربوها جنباً حتى تغتسلوا، إلا عابري سبيل؛ أي مجتازين غير لا يثين؛ فجوزوا العبور في المسجد من غير لبث فيه. وأما من قال: إن المراد بذلك نفس الصلاة فإن تقدير الآية: لا تصلوا وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون، ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا لها، أو تكونوا مسافرين، فتيّموا وتصلوا وأنتم جنب حتى تغتسلوا إذا وجدتم الماء.

ورجح أهل القول الأول مذهبه بما روي عن جابر بن عبد الله وابن مسعود: أنه كان أحذنا يمر بالمسجد وهو جنب مُجتازاً. ورجح الآخرون بما روى أفلت بن خليفة، عن جَسْرَة بنت دجاجة، عن عائشة:

[٤٩٥] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِرَدِّ الْأَبْوَابِ الشَّارِعَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: «لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ

[٤٩٥] ضعيف. أخرجه أبو داود ٢٣٢ والخباري في «التاريخ الكبير» ٧٦/٢ والبيهقي ٤٤٢/٢ - ٤٤٣ عن أفلت بن

خليفة عن جصرة بنت دجاجة عن عائشة به، وقال البخاري: عند جصرة عجائب. وقال عروة وعباد بن عبدالله عن عائشة عن النبي ﷺ «سدوا هذه الأبواب إلا باب أبي بكر» وهذا أصح. ونقله البيهقي عن البخاري، وزاد: وإن صح فمحمول في الجنب على المكث فيه دون العبور بدليل الكتاب اهـ. القرآن. ثم أسند عن ابن عباس وابن مسعود وغيرهما جواز العبور دون المكث، وقال المنذري في «مختصر أبي داود» ٢٢٠: قال الخطابي: وضعفوا هذا الحديث، وقالوا: أفلت - العامري - مجهول، لا يصح الاحتجاج بحديثه. قال: وفيما قاله الخطابي نظراً! أفلت، روى عنه غير واحد، وقال أحمد: لا أرى به بأساً، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال البخاري: عند جصرة عجائب، وقال الزيلعي رحمه الله في «نصب الراية» ١٩٤/١: هو حديث حسن، قال ابن القطان: قال عبدالحق في حديث جصرة: لا يثبت من قبل إسناده، ولم يبين ضعفه. ولست أقول إنه صحيح، وإنما أقول هو حسن. فإنه يرويه عبد الواحد بن زياد ثنا أفلت به خليفة حدثني جصرة بنت دجاجة عن عائشة، وعبد الواحد ثقة لم يذكر بقداح، وأفلت: ويقال: فليت بن خليفة العامري. قال ابن حنبل: ما أرى بأساً، وقال أبو حاتم: شيخ، وأما جصرة فقال فيها: تابعة وقول البخاري في «تاريخه الكبير» عندها عجائب، لا يكفي في إسقاط ماروت، روى عنه أفلت، وقدامة بن عبدالله العامري اهـ. ملخصاً.

وورد من طريق محدوج الذهلي عن جصرة عن أم سلمة، أخرجه ابن ماجه ٦٤٥ وابن أبي حاتم ٢٦٩ وقال: قال أبو زرعة: يقولون عن جصرة عن أم سلمة، والصحيح عن عائشة اهـ وقال البوصيري في «الزوائد» إسناده ضعيف، محدوج لم يوثق، وأبو الخطاب مجهول، وفيه جصرة أيضاً اهـ. وقال الحافظ ابن كثير في «التفسير» ٥١٣/١: كلام الخطابي وكلام أبي زرعة. وذكر له شاهداً من حديث أبي سعيد «يا علي لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك» وقال الحافظ ابن كثير: حديث ضعيف، ولا يثبت، فإن سالماً هذا - بن أبي حفصة - متروك، وعطية - بن سعد العوفي - ضعيف. والله أعلم. وهذا الشاهد أخرجه الترمذي ٣٧٢٧ وابن الجوزي في «الموضوعات» ٣٦٨/١، وقال الترمذي: حسن غريب، سمعه مني البخاري فاستغربه. وقد حكم ابن الجوزي بوضعه، والصواب أنه ضعيف جداً. فلا يصلح شاهداً لما قبله. وما قبله مداره على جصرة، وهي مقبولة كما في «التقريب» أي شبه مجهولة، لا يحسن حديثها إلا بمتابعة أو شاهد. وقد ضعف حديثها الإمام أحمد كما ذكر البغوي في «التفسير» ٦١٠ بترقيمي.

(١) فائدة: قال الإمام الخطابي في «معالم السنن» (١٥٨/١ - ١٥٩ - ٢٢٠): اختلف العلماء في ذلك، فقال علماء الرأي: لا يدخل الجنب المسجد إلا بأحد الطهرين؛ وهو قول الثوري، فإن كان مسافراً ومر على مسجد فيه عين ماء تيمم بالصعيد ثم دخل المسجد واستسقى. وقال مالك والشافعي: له أن يمر ولا يقعد، وكان أحمد وجماعة من أهل الظاهر يجيزون للجنب دخول المسجد إلا أن أحمد يستحب أن يتوضأ إذا أراد دخوله؛ وضعفوا هذا الحديث ١٠ اهـ. ملخصاً.

وقال الإمام الموفق في المغني (٢٠٠/١ - ٢٠٢): فصل: وليس لهم اللبث في المسجد لقوله تعالى ﴿ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا﴾ وبياح العبور للحاجة. وممن نقل عنه الرخصة في العبور ابن مسعود وابن عباس وابن المسيب وابن جبير والحسن ومالك والشافعي. وقال الثوري وإسحاق: لا يمر في المسجد إلا أن لا يجد بدأ فيتيمم، وهو قول أصحاب الرأي. ولنا قول الله تعالى ﴿إلا عابري سبيل﴾ والاستثناء من المنهي عنه إباحة. وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: ناوليني الخمرة من المسجد، قالت: اني حائض، قال: إن حيضتك ليست في يدك. رواه مسلم. وعن جابر قال: كنا نمر في المسجد =

والمسألة تفتقر إلى تفصيل تنقيح، وقد أحكمناها في مسائل الخلاف بما نشير إليه ها هنا فنقول: لا إشكال في أن الآية محتملة، ولذلك اختلف فيها الصحابة؛ فإن أردنا أن نعلم المراد منها رجحنا احتمالاتها حتى نرى الفضل لمن هو فيها؛ فأما أصحاب الشافعي فظهر لهم أن العبور لا يمكن في نفس الصلاة فلا بد من تأويل؛ وأحسنه حذف المضاف وهو الموضع، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو الصلاة؛ وذلك تثير في اللغة، ولا يحتاج بعد ذلك إلى حذف كثير وتأويل طويل في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾. قالوا: وأيضاً فإن ما تأولتم في قوله: ﴿إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ يفهم من الآية التي بعدها في قوله: ﴿تَتِمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾.

وأما علماؤنا فقالوا: إن أول ما يحفظ سبب الآية التي نزلت عليه في الصحيح، وتحفظ فاتحتها فتحمل على ظاهرها، حتى نرى ما يردنا عنها ويحفظ لغتها، فإنه تعالى قال: لا تقرُّوها - بفتح الراء، وذلك يكون في الفعل لا في المكان، فكيف يُضمَر المكان ويوصل بغير فعله؟ هذا محال. وتقدير الآية أنه قال سبحانه: لا تصلُّوا سكارى ولا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ.

فإن قيل: كيف يكون العبور في نفس الصلاة؟ قلنا: بأن يكون مسافراً، فلم يجد ماءً فيصلي حيثئذ بالتيمم جُنُبًا، لأن التيمم لا يرفع حَدَثَ الجنابة.

فإن قيل: لا يسمى المسافرُ عابِرَ سَبِيلٍ. قلنا: لا نسلم، بل يقال له عابِرَ سَبِيلٍ حقيقة واسماً، والدنيا كلها سَبِيلٌ تُعْبَرُ. وفي الآثار: الدنيا قَنْطَرَةٌ فاعبروها ولا تعمروها<sup>(١)</sup>.

وقد اتفقوا معنا على أن التيمم لا يرفعُ الجنابة.

وأما قولهم: إن ما قلتم يفتقر إلى الإضمار الكثير. قلنا: إنما يفتقر إليه في تفهيم من لا يفهم مثلك، وأما مع من يفهم فالحال تُعْرَبُ عن نفسها كما أعربت الصحابة.

وأما قولهم: إن هذا يفهم من الآية التي بعدها في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَجًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لِمَسَمَسِ الْمَسَاءِ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾. فليس يفهم من هذا إلا جواز التيمم عند عدم الماء؛ فأما أن يكون التيمم لا يرفع الحدث مع إباحة الصلاة فليس يفهم إلا من هذا الموضع قبله؛ وهي فائدة حسنة جداً.

**المسألة الحادية عشرة:** ثبت عن عطاء بن يسار أنه قال: «كان رجال من أصحاب النبي ﷺ تُصَيِّمهم الجنابة فيتوضؤون، ويأتون المسجد فيتحدثون فيه»<sup>(٢)</sup>، وربما اغترَّ بهذا جاهل فظن أن اللبث للجنب

= ونحن جنب، رواه ابن المنذر. وعن زيد بن أسلم قال: كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يمشون في المسجد وهم جنب، رواه ابن المنذر أيضاً، وهذا إشارة إلى جميعهم فيكون إجماعاً.

فصل: إذا توضأ الجنب فله اللبث في المسجد في قول أصحابنا وإسحاق، وقال أكثر أهل العلم: لا يجوز للآية والخبر. واحتج أصحابنا بما رواه زيد بن أسلم اهـ. ملخصاً، وانظر الأثر الآتي.

(١) ليس بحديث، وإنما هو من كلام بعض السلف.

(٢) عزاه الحافظ ابن كثير في «التفسير» ٥١٤/١ لسعيد بن منصور، وقال: إسناده على شرط مسلم، والله أعلم.

في المسجد جاتز. وهذا لا حجة فيه؛ فإن كل موضع وُضع للعبادة وأكرم عن النجاسة الظاهرة كيف يدخله من لا يُرضى لتلك العبادة، ولا يصح له أن يتلبس بها؟

فإن قيل: يبطل بالحديث، فإنه لا يحل فعل الصلاة ويدخل المسجد.

قلنا: ذلك يكثر وقوعه فيشق الوضوء له، والشرعة لا حرج فيها، بخلاف الغسل، فإنه لا مشقة في أن يُمنع من المسجد حتى يعتسل، لأنها تقع نادراً بالإضافة إلى حدّث الوضوء.

فإن قيل: هذا قياس؟ قلنا: نعم؛ هو قياس؛ ونحن إنما نتكلّم مع أصحاب محمد الذين يزوّنه دليلاً؛ فإن وجدنا مبتدعاً ينكره أخذنا معه غير هذا المسلك كما قد رأيتُمونا مراراً نفعله فنخصمهم ونبتهتهم؛ وقد روي عن النبي ﷺ:

[٤٩٦] أنه لم يكن أذن لأحد أن يمرّ فيه ولا يجلس فيه إلا عليّ بن أبي طالب.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾: وهو لفظٌ معلوم عند العرب يعبرون به عن إمرار الماء على المغسول باليد حتى يزول عنه ما كان منّعه منه؛ عبادة أو عادة. وظن أصحاب الشافعي أن الغسل عبارة عن صبّ الماء خاصة لا سيما وقد فرقت العرب بين الغسل بالماء والغمس فيه.

[٤٩٧] وفي الحديث الصحيح: أن النبي ﷺ أتى بصبي لم يأكل الطعام فبال على ثوبه فأتبعه بماء ولم يغسله<sup>(١)</sup>. وهذا نص.

**المسألة الثالثة عشرة:** لما قال: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ اقتضى هذا عموم إمرار الماء على البدن كله باتفاق؛ وهذا لا يتأتى إلا بالذلك، وأعجب لأبي الفرج الذي رأى وحكى عن صاحب المذهب أن الغسل دون ذلك يُجزى؛ وما قاله مالك قط نصّاً ولا تخريجاً، وإنما هي من أوهامه؛ فإن اللفظ إذا كان غريباً لم يخرج عند مالك أو كان احتياطاً لم يُغدل عنه، ولو صبيّت على نفسك الماء كثيراً ما عمّ حتى تمشي يدك؛ لأن البدن بما فيه من دهنية يدفع الماء عن نفسه.

[٤٩٦] ضعيف جداً. تقدم مع الحديث ٤٩٥.

[٤٩٧] صحيح. أخرجه البخاري ٢٢٢ و ٥٤٦٨ و ٦٠٠٢ و ٦٣٥٥ ومسلم ٢٨٦ كلاهما من حديث عائشة. وله شاهد من حديث أم قيس بنت محصن أخرجه البخاري ٢٢٣ و ٥٦٩٣ ومسلم ٢٨٧.

(١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٣/ ١٩٥: اختلف العلماء في كيفية طهارة بول الصبي والجارية. وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا، الصحيح المشهور المختار أنه يكفي النضح في بول الصبي، ولا يكفي في بول الجارية، بل لا بد من غسله كسائر النجاسات، وممن قال بذلك علي وعطاء والحسن وأحمد وإسحق وجماعة من السلف وأصحاب الحديث وابن وهب من أصحاب مالك، وروي عن أبي حنيفة. وممن قال بوجوب غسلهما، أبو حنيفة ومالك في المشهور عنهما، وأهل الكوفة. واعلم أن هذا الخلاف في كيفية تطهير الشيء الذي بال عليه الصبي، ولا خلاف في نجاسته، ولم يخالف إلا داود، ثم إن النضح إنما يجزىء ما دام الصبي يقتصر على الرضاع، أما إذا أكل الطعام على جهة التغذية، فإنه يجب الغسل بلا خلاف، والله أعلم اهـ. ملخصاً.



**المسألة الرابعة عشرة:** إذا عمَّ المرء نفسه بالسَّاء أجزاءه إجماعاً، إلا أنَّ الأفضلَ له أن يمتثلَ فِعْلَ النبي ﷺ. وقد ثبت عنه من طرق في دواوين صحاح على السَّنة عدول قالوا: رَوَتْ عائشة:

[٤٩٨] «كان رسولُ الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه، ثم يفرغ بيمينه على شماله فيغسل فَرْجَه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يأخذ الماء فيدخل فيه أصابعه وفي أصول الشَّعر، حتى إذا رأى أنَّ قد أزوَّى بشرته حفن على رأسه ثلاث حَفَنَات، ثم أفاض على سائر جسده، ثم غسل رجليه. وفي رواية مَيْمُونَة: ثم غسل جسده<sup>(١)</sup>.

[٤٩٩] وروى أبو داود والترمذي، عن أبي هريرة - أنَّ النبي ﷺ قال: «تحت كل شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فاغسلوا الشَّعر، وأنقوا البشرة». قال أبو داود: لم أَدْخُلْ في كتابي إلاَّ الحديث الصحيح، أو ما يقربُ من الصحيح<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الخامسة عشرة:** لما قال الله سبحانه: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ وفهم الكلُّ منه عمومَ البدنِ بالماء

[٤٩٨] صحيح. أخرجه البخاري ٢٤٨ و٢٦٢ و٢٧٢ ومسلم ٣١٦ وأبو داود ٢٤٢ والترمذي ١٠٤ والنسائي ١٣٥/١ ومالك برواية القعنبي ص ٥٣ و٥٤ والشافعي ١/٣٦-٣٧ والحميدي ١٦٣ وابن أبي شيبة ١/٦٣ وأحمد ٦/١٠١ والدارمي ١/١٩١ وابن حبان ١١٩٦ وابن خزيمة ٢٤٢ والبيهقي ١/١٧٥-١٩٤ كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. وورد من وجه آخر أخرجه مسلم ٣٢١ ح ٤٣ وأحمد ٦/١٤٣ والنسائي ١٣٣/١ وابن حبان ١١٩١ والبيهقي ١/١٧٤.

وله شاهد من حديث ميمونة: أخرجه البخاري ٢٤٩ و٢٥٩ و٢٦٥ و٢٦٦ و٢٧٤ و٢٧٦ ومسلم ٣١٧ وأبو داود ٢٤٥ والترمذي ١٠٣ والنسائي ١٣٧/١ وعبد الرزاق ٩٩٨ والحميدي ٣١٦ وابن أبي شيبة ١/٦٢-٦٣-٦٩ وأحمد ٦/٣٢٩-٣٣٠ والدارمي ١/١٩١ وابن الجارود ٩٧ و١٠٠ وابن حبان ١١٩٠ والبيهقي ١/١٧٣-١٧٤ والبخاري ٢٤٨ كلهم عن ابن عباس عن خالته ميمونة في صفة غسل النبي ﷺ.

[٤٩٩] ضعيف. أخرجه أبو داود ٢٤٨ والترمذي ١٠٦ وابن ماجه ٥٩٧ وابن الجوزي في «العلل» ٢٢١ والبيهقي ١/١٧٥ والسهمي في «تاريخ جرجان» ص ٦٢ من طرق عن الحارث بن وجيه عن مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً، وإسناده ضعيف جداً لأجل الحارث بن وجيه، وقد ضعفه أبو داود بقوله: الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف. وقال الترمذي: حديث الحارث بن وجيه غريب، ولا نعرفه إلا من حديثه وليس بذلك. وأعله البيهقي بقوله: أنكره أهل العلم بالحديث. وقال ابن الجوزي: تفرد به الحارث مرفوعاً، وإنما يروى عن أبي هريرة قوله. قال يحيى: الحارث ليس بشيء، وقال ابن حبان: يتفرد عن المشاهير بالمناكير، وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» ٥٣ ونقل عن أبيه قوله: هذا حديث منكر، والحارث ضعيف الحديث. وجاء في «تلخيص الحبير» ١/١٤٢: مداره على الحارث، وهو ضعيف جداً، وقال الدارقطني في العلل: روي عن الحسن مرسلًا. وقال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت أهـ.

وله شاهد مرسل، أخرجه عبد الرزاق ١٠٠٢ عن الثوري عن يونس عن الحسن مرسلًا، ومراسيل الحسن واهية. وانظر العدة شرح العمدة ص ٥٩ وفتح القدير ١/٦٢ وكلاهما من طبع دار الكتاب العربي.

- (١) تقدم مع حديث عائشة.  
(٢) نعم قال ذلك الإمام أبو داود في «مقدمة السنن» وفي ذلك نظر إذ قد وقع في سننه الضعيف وأحياناً الضعيف جداً، وهذا الحديث قد نص أبو داود نفسه عن وهنه وأنكره.

والغسل بالغ قومٌ منهم أبو حنيفة فقال: إن المضمضة والاستنشاق واجبَانِ في غسل الجنابة؛ لأنهما من جملة الوجهِ، وحكُمهما حُكْمُ ظاهر الوجهِ بدليل غسلهما من النجاسة، كما يغسل الخَدَّ والجَبِينَ؛ وهي مسألة خلافٍ كبيرة، وقد بينّا ما فيها.

واللبابُ منها: أنَّ الفَمَ والأنفَ باطنان حقيقتة وحكماً؛ أمّا الحقيقة فإنك تشاهد بطونهما في أصل الخلقة؛ وأمّا الحُكْمُ فمن وجهين:

أحدهما: أنَّ الصائم إذا بلع ما اجتمع من الريق في فمه فلا يُفطر، ولو ابتلعه من يَدِهِ لأفطر. الثاني: أنهما لا يجبانِ في غَسْلِ الميت مع أنه يعُمُّ جميعَ البدن، والمسألة هناك مستوفاة، فَمَنْ أرادها وجَدَها.

**المسألة السادسة عشرة:** إن اسْمَ الجنابةِ باقٍ عليه حتى يغتسل؛ لأنه حكم مدّة إلى غاية هي الاغتسال، والحُكْمُ المعلقُ بالغاية يمتدُّ إلى غايته، وقد تكلمنا عليه في «كتب المسائل».

**المسألة السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَغْتَابُوا﴾: يقتضي النية، خلافاً لما رواه الوليدُ بن مسلم عن مالك، ولما ذهب إليه الأوزاعي وأبو حنيفة من أنَّ الطهارة لا تفتقر إلى نية؛ ولفظُ «اغتسل» يقتضي اكتساب الفعل، ولا يكون مكتسباً له إلا بالقصد إليه حقيقة، فمن أخرجه إلى المجاز فعليه البينة. وقد استوفيناها في كتب الخلاف بالإنصاف والتلخيص؛ أعظمها أنَّ الوضوء عبادةً اشترطت فيها النية كالصلاة. والدليلُ على أنَّ الوضوء عبادة قوله ﷺ:

[٥٠٠] «الوضوء شَطْرُ الإيمان». ولا يكون شَطْرُ الشيء إلا من جنسه. قال: والوضوء نورٌ على نور، ولا تستنير الجوارحُ بالمباحات، وإنما تستنير بالطاعات والعبادات.

[٥٠١] وقال: «إذا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ...» الحديث، ولا يَنْفِي الأوزار إلا

[٥٠٠] صحيح. أخرجه الترمذي ٣٥١٧ وأحمد ٣٤٤/٥ ح ٢٢٤٠١ كلاهما عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً بزيادة «والحمد لله تملأ الميزان، وسبحانه الله والحمد لله تملأ ما بين السماء والأرض: والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو، فبائع نفسه، فمعتقها، أو موبقها». وإسناده صحيح، رجاله رجال مسلم، وأخرجه ابن ماجه ٢٨٠ وابن حبان ٨٤٤ بهذا الإسناد لكن صدره عندهما «إسباغ الوضوء شطر الإيمان...» وهو عند مسلم ٢٢٣ بالإسناد المتقدم لكن صدره عنده «الطهور» بدل «الوضوء» وكذا وقع في رواية أحمد الثانية برقم ٢٢٤٠٢. وله شاهد عند أحمد ٣٦٥/٥ - ٣٦٦ ح ٢٢٥٨٩ عن عاصم بن أبي النجود عن جُريّ النهدي عن رجل من بني سليم مرفوعاً، وعجزه «والوضوء شطر الإيمان» وإسناده لين لأجل جُريّ، لكن توبع. وهو عند الترمذي ٣٥١٩ بإسناد أحمد لكن عجزه «الطهور شطر الإيمان». وللحديث شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة كما في «الدر المنثور» ١/١١٤ عن حسان بن عطية مرسلًا، ولم أره في فهراس المصنف ولا في الإيمان لابن أبي شيبة، والله أعلم وأياً كان فالحديث صحيح بشواهده وطريقه. والله أعلم.

[٥٠١] صحيح. أخرجه مسلم ٢٤٤ والترمذي (٢) ومالك ٣٢/١ والدارمي ١٨٣/١ وابن حبان ١٠٤٠ والبيهقي ١/ ٨١ كلهم من حديث أبي هريرة بأتم منه، وتقدم.

العبادات، والقرآن يقتضي وجوب النية في الوضوء في آية المائدة على ما سترؤنه مشروحاً إن شاء الله.

**المسألة الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرِيضًا﴾: المرض عبارة عن خروج البدن عن الاعتدال والاعتياذ إلى الإعوجاج والشذوذ؛ وهو على ضربين: يسير وكثير، وقد يخاف المريض من استعماله، وقد يعدم من يناوله وهو يعجز عن تناوله، ومطلق اللفظ يبيح التيمم لكل مريض إذا خاف من استعماله وتأذيه بالماء.

وروي عن الشافعي أنه قال: يُباح التيمم للمريض إذا خاف التلف؛ ونظر إلى أن زيادة المرض غير متحققة، لأنها قد تكون وقد لا تكون، ولا يجوز ترك الفرض المتيقن للخوف المشكوك فيه. قلنا: ظاهر الآية يجوز له التيمم؛ فليس لك في هذا القول أصل ترد إليه كلامك؛ بل قد ناقضت؛ فإنك قلت: إذا خاف التلف من البرد يتيمم، فكما يبيح التيمم خوف التلف كذلك يبيحه له خوف المرض؛ فإن المرض محذور، كما أن التلف محذور، وكذلك يقول: إذا خاف المريض من البرد يتيمم فكيف بزيادة المرض؟

[٥٠٢] وقد روى جابر بن عبد الله قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجرٌ في رأسه فشجّه

[٥٠٢] حسن دون عجزه، أخرجه أبو داود ٣٣٦ والدارقطني ١٩٠/١ والبيهقي ٢٢٧-٢٢٨ والبخري في «شرح السنة» ٣١٤ و«التفسير» ٦٠٢- بترقيمي - والقضاعي ١١٦٣ كلهم عن الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر به، وإسناده ضعيف لضعف الزبير بن خريق. قال الدارقطني عقبه: قال أبو بكر - هو ابن أبي داود -: هذه سنة تفرد بها أهل مكة، وحملها أهل الجزيرة، لم يروه عن عطاء عن جابر غير الزبير بن خريق، وليس بالقوي اهـ باختصار. والوهن فقط في هذا الحديث ذكر العصابة بقوله «أو يعصب على جرحه...» ولأصله شاهد عن ابن عباس بدون هذه الزيادة، أخرجه أبو داود ٣٣٧ وأحمد ١/٣٣٠ والدارمي ١/١٩٢ والدارقطني ١/١٩١-١٩٢ والبيهقي ١/٢٢٧ من طرق عن الأوزاعي أنه بلغه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: أصاب رجلاً جرح على عهد رسول الله ﷺ، ثم احتلم، فأمر بالاغتسال، فاغتسل، فمات، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: قتلوه قتلهم الله، ألم يكن شفاء العي السؤال لفظ أبي داود. وإسناده ضعيف لجهالة المخبر للأوزاعي. وأخرجه عبدالرزاق ٨٦٧ والدارقطني عن الأوزاعي عن رجل عن عطاء به.

وأخرجه ابن ماجه ٥٧٢ والدارقطني ١/١٩١ من طريق عبد الحميد بن حبيب وأيوب بن سويد كلاهما عن الأوزاعي عن عطاء، وهذا خطأ. فقد أخرجه الدارقطني ١/١٩٠ والحاكم ١/١٧٨ عن الهقل بن زياد قال سمعت الأوزاعي قال: قال عطاء... والهقل أثبت أصحاب الأوزاعي. وعبارته تفيد عدم سماع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء. ويؤكد ذلك الروايات المتقدمة آنفاً. وأخرجه الحاكم ١/١٧٨ عن بشر بن بكر عن الأوزاعي قال: حدثني عطاء... وهذا وهم من بشر، وإن كان ثقة، فإنه يغرب، أو الخطأ ممن دونه. وله طريق آخر عن غير الأوزاعي، فقد أخرجه ابن الجارود ١٢٨ وابن حبان ١٣١٥ وابن خزيمة ٢٧٣ والحاكم ١/١٦٥ من طريق الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح عن عمه عطاء حدثه عن ابن عباس به. وصححه الحاكم، وسكت الذهبي، في حين قال في «الميزان» ٤/٣٤١ عن الوليد: ضعفه الدارقطني. لكن نقل ابن أبي حاتم في «الجرح» ٩/٩ عن يحيى بن معين توثيقه للوليد، وقد توبع في رواية الأوزاعي، ويتأيد بحديث جابر.

الخلاصة: هذه الروايات تتأيد بمجموعها، ويعلم بذلك أن للحديث أصلاً، والوهن في هذا الحديث فقط في ذكر الجبيرة والمسح عليها كما تقدم، فقد تفرد بذلك الزبير بن خريق، وهو غير حجة. وقال البيهقي في السنن: لا يثبت في هذا الباب شيء. يعني المسح على الجبيرة.

ثم احتلم، فقال لأصحابه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء؛ فاغتسل، فمات؛ فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك، فقال: «قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ. أَلَا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا! فَإِنَّمَا شَفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ؛ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمٌ، أَوْ يَعَصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةٌ ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ». خرَّجه أبو داود وغيره.

وعجبا للشافعي يقول: لو زاد الماء على قيمته حبة لم يلزم شراؤه صيانة للمال؛ ويلزمه التيمم، وهو يخاف على بدنه المرض، وليس لهم عليه كلام يساوي سماعه.

**المسألة التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾: رُوي: أَنَّ أصحاب رسول الله ﷺ أصابتهُم جراحة ففُتَّت فيهم، ثم ابتلوا بالجَنَابَةِ فشكوا ذلك، فنزلت هذه الآية<sup>(١)</sup>.

[٥٠٣] وقالت عائشة: كنتُ في مسير مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنت بذات الجيش ضلَّ عقدُ لي... الحديث إلى آخره. قال: فنزلت آيةُ التيمم وهي مُغضلةٌ ما وجدتُ لدائها من دواءٍ عند أحد، هما آيتان فيهما ذكر التيمم: إحداهما في النساء، والأخرى في المائدة، فلا نعلم أية آية عنت عائشة. وآية التيمم المذكورة في حديث عائشة النازلة عند فُتْدِ العقد كانت في غَزْوَةِ الْمُزَيْنِيسِ<sup>(٢)</sup> قال خليفة بن

-----  
[٥٠٣] صحيح. أخرجه البخاري ٣٣٤ و٣٦٧٢ و٤٦٠٧ و٤٦٠٨ و٥٢٥٠ و٦٨٤٤ و٦٨٤٥ ومسلم ٣١٧ ومالك برواية القعنبي ص ٦٨ والشافعي ١/ ٤٣-٤٤ وعبد الرزاق ٨٨٠ والنسائي ١/ ١٦٣-١٦٤ وأبو عوانة ١/ ٣٠٢ وابن خزيمة ٢٦٢ وابن حبان ١٣٠٠ والطبري ٩٦٤١ والبيهقي ١/ ٢٢٣-٢٢٤ والبخاري في «التفسير» ٦١١ من طرق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة في حديث طويل. وأخرجه البخاري ٣٣٦ و٤٥٨٣ و٥١٦٤ و٥٨٨٢ ومسلم ٣٦٧ وأبو داود ٣١٧ والنسائي ١/ ١٧٢ وابن ماجه ٥٦٨ والحميدي ١٦٥ وابن حبان ١٧٠٩ وأبو عوانة ١/ ٣٠٣ والطبري ٩٦٤٠ والبيهقي ١/ ٢١٤ والبخاري في «التفسير» ٦١٢ كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ولفظ البخاري في الرواية (٣٣٦) عن عروة عن عائشة: أنها استعارت من أسماء قلادة، فهككت، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها، فأدركتهم الصلاة، وليس معهم ماء، فصلوا، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأنزل الله آية التيمم، فقال أسيد بن حضير لعائشة، جزاك الله خيراً، فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله ذلك لك وللمسلمين فيه خيراً» وفي الرواية الأولى للبخاري ومسلم وغيرهما «فقال أسيد بن حضير ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر».

- (١) ضعيف. أخرجه الطبري ٩٦٣٩ عن إبراهيم النخعي مرسلًا، فهو ضعيف.
- (٢) قال الحافظ في «الفتح» ١/ ٤٣٢: قال ابن عبد البر في «التمهيد»: يقال إنه كان في غزاة بني المصطلق، وجزم بذلك في «الاستذكار»، وسبقه إلى ذلك ابن سعد وابن حبان. وغزاة بني المصطلق هي غزوة المريسع، وفيها كانت قصة الإفك لعائشة، وكان ذلك بسبب وقوع عقدتها أيضاً... وقال في ١/ ٤٣٤-٤٣٥ بعد كلام طويل: وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك، فيقوي قول من ذهب إلى تعدد ضياع العقد، وممن جزم بذلك محمد بن حبيب الأخباري، فقال: سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع، وفي غزوة بني المصطلق، وقد اختلف أهل المغازي في أي هاتين الغزاتين كانت أولاً. وقال الداودي: كانت قصة التيمم في غزاة الفتح. ثم تردد في ذلك. وقد روى ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة قال: لما نزلت آية التيمم، لم أدر كيف أصنع... الحديث، فهذا يدل على تأخرها عن غزوة بني المصطلق، لأن إسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة، وهي بعدها بلا خلاف اهـ. باختصار.

خِطَاط: سنة ست من الهجرة. وقال غيره: سنة خمس، وليس بصحيح.

وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوماً ولا مفعولاً لهم. فالله أعلم كيف كانت حال مَنْ عدم الماء، وحانت عليه الصلاة. فإحدى الآيتين مبينة والأخرى زائدة عليها، وإحداهما سَفَرِيَّة والأخرى حَضَرِيَّة، ولما كان أمراً لا يتعلق به حُكْمُ خَبَأِ الله ولم يتيسر بيانه على يدي أحد، ولقد عجبْتُ من البخاري بَوَّب في «كتاب التفسير» في سورة النساء على الآية التي ذكر فيها التيمم، وأدخل حديث عائشة، فقال: ﴿وَأَن كُنْتُمْ مَّرْجَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ وبَوَّب في سورة المائدة فقال: باب ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ وأدخل حديث عائشة بعينه، وإنما أراد أن يدل على أن الآيتين تحتمل كل واحدة منهما قصة عائشة<sup>(١)</sup>، وأراد فائدة أشار إليها هي أَنَّ قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ إلى هذا الحد نزل في قصة علي<sup>(٢)</sup>، وأن ما وراءها قصة أخرى وحُكْم آخر لم يتعلق بها شيء منه، فلما نزلت في وقت آخر قُرنت بها.

والذي يقتضيه هذا الظاهر عندي أَنَّ آية الوضوء يُذَكَّرُ التيمم فيها في المائدة، وهي النازلة في قصة عائشة، وكان الوضوء مفعولاً غير متلو، فأكمل ذكره وعقب بذكر بدله واستوفيت النواقض فيه، ثم أعيدت من قوله: ﴿وَأَن كُنْتُمْ مَّرْجَىٰ...﴾ إلى آخر الآية في سورة النساء مركبة على قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾، حتى تكمل تلك الآية في سورة النساء جاء بأعين مسائلها كمال هذه، ويتكرَّرُ البيان، وليس لها نظير في القرآن. والذي يدل على أَنَّ آية عائشة هي آية المائدة أَنَّ المفسرين بالمدينة اتفقوا على أَنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ يعني من النوم، وكان ذلك في قصة عائشة؛ والله أعلم.

**المسألة الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾: ها هنا خلاف قوله: ﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾<sup>(٣)</sup> في الصيام؛ لأنَّ السفر هناك شرط في الإفطار، فاعتبرناه وتكلَّمنا عليه، وحددناه، فأما ها هنا فإنَّ التيمم في حالة الحَضَر جائز، وإنما نصَّ الله سبحانه على السفر، لأنه الغالب من عدم الماء؛ فأما عَدَمُ الماء في الحَضَر فنادر؛ فإنَّ وقع فالتيمم جائز عند علمائنا والشافعية.

وفي المدونة: يعيد إذا وجد الماء. وإنما ذلك حيث وقع اتهام له بالتقصير كما استقصر فيما إذا نسي الماء في رَحْلِهِ وتيمَّم، والناس لا خطاب عليهم إجماعاً.

وقال أبو حنيفة: يتيمم في الحَضَر إلا مريض أو محبوس، يقال له، أو طليق طلب الماء فلم

(١) قال الحافظ في «الفتح» ٤٣٥/١: وقد جنح البخاري في «التفسير» إلى تعددها - أي فقدان العقد - حيث أورد حديث الباب في تفسير سورة المائدة، وحديث عروة في تفسير سورة النساء، فكان نزول آية المائدة بسبب عقد عائشة، وآية النساء بسبب قلادة أسماء، وما تقدم من اتحاد القصة أظهر، والله أعلم اهـ. وانظر تعليقه على ذلك بتمامه في «الفتح» ٤٣١-٤٣٥. وانظر «تفسير ابن كثير» ٥١٨/١.

(٢) الظاهر أن مراده بقصة علي، الحديث المتقدم برقم ٤٩١ و٤٩٢.

(٣) سورة البقرة: ١٨٤.

يجده حتى خاف خروج الوقت فإنه يتيمم؛ لأن معنى المرض والحَبَس عنده هو عدم المقدرة، على ما يأتي بيانه شريفاً بديعاً إن شاء الله تعالى.

[٥٠٤] وفي الصحيح: أن النبي ﷺ سلم عليه رجل فلم يردّ عليه السلام حتى تيمّم في الحادث. وهذا نصّ في التيمم في الحضر.

**المسألة الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾: وهو المطمئن من الأرض، كانوا إذا أرادوا قضاء الحاجة أتوه رغبة في التشرّ، فكفي به عما يخرج من السَّيلين، وشرط الوضوء به شرعاً؛ وكان معنى ذلك: أو كنتم محدّثين حَدَثًا معتاداً، ضرب لهم به المثل، وصار تقدير الآية: وإلا إذا كنتم جنباً أو محدّثين حتى تغتسلوا؛ ولكل شيء بيان صفة غسله، ولذلك قال علماؤنا: إنّ الخارج إذا كان على غير المعتاد لم يتعلّق به نقض الوضوء وصار داء، والدليل عليه سقوط اعتبار دم المستحاضة لأجل أنه دُمٌ علّة، وقد مهدنا ذلك بتفصيله في «كتب المسائل».

**المسألة الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾: فيها خلاف كثير، وأقوال متعددة للعلماء، ومتعلقات مختلفات، وهي من «مسائل الخلاف الطويلة»؛ وقد استوفينا ما فيه بطرقه البديعة، وخذوا الآن معنى قرآنيّاً بديعاً؛ وذلك أنّا نقول: حقيقة اللّمس إلصاق الجارحة بالشيء، وهو عرف في اليد؛ لأنها آلتُه الغالبة؛ وقد يستعمل كناية عن الجماع. وقد قالت طائفة: اللّمس هنا الجماع<sup>(١)</sup>.

[٥٠٤] صحيح. أخرجه البخاري ٣٣٧ وأبو داود ٣٢٩ والنسائي ١٦٥/١ وابن حبان ٨٠٥ والبيهقي ٢٠٥/١ كلهم من حديث أبي الجهم بن الحارث بن الصمة قال: «أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جَمَلٍ، فلقبه رجل، فسلم عليه، فلم يردّ عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار، فمسح بوجهه ويديه، ثم رد عليه السلام». لفظ البخاري. وورد من وجه آخر، أخرجه الشافعي ٤٤/١ والبيهقي ٢٠٥/١ والبخاري في «شرح السنة» ٣١١ و«التفسير» ٦١٤ - بترقيمي - عن الأعرج وهو عبدالرحمن بن هرمز عن أبي الصمة، وهذا منقطع بينهما. وفيه إبراهيم بن محمد شيخ الشافعي، وهو متروك، وقد تفرد بزيادة منكراً في آخر الحديث، والحجة بما قبله.

(١) أسنده الطبري ٩٥٨٣ - ٩٦٠٤ من طرق صحاح عن أصحاب ابن عباس مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير وبكر بن عبدالله وغيرهم عن ابن عباس وهذه موافقة من أصحاب ابن عباس لابن عباس. وأسنده الطبري ٩٦٠٥ عن علي، لكن فيه أشعث بن سوار غير قوي. وأسنده ٩٦٠٦ عن الحسن، و٩٦٠٨ عن قتادة والحسن. وورد خلافه فقد أسند ٩٦٠٩ - ٩٦١٥ من طرق عن ابن مسعود بأن المراد بالملامسة ما دون الجماع. وأخرجه ٩٦١٦ - ٩٦١٩ و٩٦٢٠ من طرق عن عبيدة السلماني من قوله. وأخرجه ٩٦٢١ عن ابن عمر ٩٦٢٢ عن عامر الشعبي، و٩٦٢٣ عن إبراهيم النخعي، و٩٦٢٤ عن الحكم وحمام و٩٦٢٥ عن عطاء و٩٦٣٢ عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، واختار الطبري عقب ذلك قول من قال المراد بذلك الجماع، ثم أسند عن عائشة أنه ﷺ كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ. أخرجه ٩٦٣٤ و٩٦٣٥ من طريق حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة. وإسناده لين، فيه الأعمش مدلس، وقد عنعن وفي حبيب بن أبي ثابت كلام حول هذا الحديث. وكرره ٩٦٣٧ وفيه ليث ضعيف. وورد من حديث زينب السهمية أخرجه برقم ٩٦٣٦ وفيه حجاج بن أرطاة ضعيف، فهو مدلس، وقد اختلط. وأخرجه ٩٦٣٨ من حديث أم سلمة، وفيه يزيد بن سنان =

وقالت أخرى: هو اللمس المطلق لغة أو شرعاً؛ فأما اللغة فقد قال المبرد: لمستم: وطئتم، ولا مستم: قبلتم؛ لأنها لا تكون إلا من اثنين، والذي يكون بقصدٍ وفعل من المرأة هو التقبيل، فأما الوطئ فلا عمل لها فيه. قال أبو عمرو: الملامسة الجماع، واللمس لسائر الجسد. وهذا كله استقراء لا نقل فيه عن العرب.

وحقيقة الثقل أنه كله سواء؛ ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ﴾ محتمل للمعنيين جميعاً، كقوله: لامستم، ولذلك لا يشترط لفعل الرجل شيء من المرأة.

وقد قال ابن عباس: أن الله تعالى حيي كريم يعف: كنى باللمس عن الجماع. وقال ابن عمر<sup>(١)</sup>: قبلت الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة، وكذلك قال ابن مسعود، وهو كوفي، فما بال أبي حنيفة خالفة؟ ولو كان معنى القراءتين مختلفين لجعلنا لكل قراءة حكمها، وجعلناهما بمنزلة الآيتين، ولم يتناقض ذلك ولا تعارض؛ وهذا تمهيد المسألة.

ويكمله ويؤكد ويوضحه أن قوله: ﴿وَلَا جُنُبًا﴾ أفاد الجماع، وأن قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ أفاد الحدث، وأن قوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ﴾ أفاد اللمس والقبيل؛ فصارت ثلاث جمل لثلاثة أحكام، وهذا غاية في العلم والإعلام، ولو كان المراد باللمس الجماع لكان تكراراً، وكلام الحكيم يتنزه عنه، والله أعلم.

فإن قيل: ذكر الله سبحانه الجنابة ولم يذكر سببها، فلما ذكر سبب الحدث - وهو المجيء من الغائط - ذكر سبب الجنابة، وهو الملامسة للجماع؛ ليفيد أيضاً بيان حكم الحدث والجنابة عند عدم الماء، كما أفاد بيان حكمها عند وجود الماء. قلنا: لا يمنع حمل اللفظ على الجماع واللمس، ويفيد الحكمين، وقد حققنا ذلك في «أصول الفقه».

**المسألة الثالثة والعشرون:** راعى مالك في اللمس القصد، وجعله الشافعي ناقضاً للطهارة بصورته كسائر النواقض، وهو الأصل؛ والذي يدعي انضمام القصد إلى اللمس في اعتبار الحكم هو الذي يلزمه الدليل؛ فإن الله تعالى أنزل اللمس المفضي إلى خروج المذي منزلة التقاء الختاتين المفضي إلى خروج المني. فأما اللمس المطلق فلا معنى له، وذلك مقرر في مسائل الخلاف.

**المسألة الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ﴾: وهذا عام في كل امرأة بحلال أو حرام كالجنابة، حتى قال الشافعي: إنه لو لمس صغيرة ينتقض طهره في أحد قولي.

وهذا ضعيف؛ فإن لمس الصغيرة كلمس الحائض. واختلف قوله في ذوات المحارم لأجل أنه لا يعتبر اللذة، وإن أخرج ذوات المحارم عنها فقد انتقض عليه جميع مذهبه في ذلك. ونحن اعتبرنا

= ضعيف، لكن هذه الطرق لعلها تتأيد بمجموعها.

وانظر أقوال الأئمة والفقهاء ومذاهبهم في هذه المسألة في: المغني ٢٥٦/١ - ٢٦١ وتفسير ابن كثير ١/١٤٤

- ٥١٦ وغيرهما.

(١) تقدم في التعليق المتقدم.

اللذة، فحيث وجدت وُجِدَ حُكْمُهَا، وهو وجوبُ الوضوء<sup>(١)</sup>.

**المسألة الخامسة والعشرون:** يدخل في حُكْمِ اللبس الرجال والنساء كما دخلوا في قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ سواء، لأنه لا اعتبار عندنا بالاسم، وإنما الاعتبار بالمعنى؛ وذلك بين.

**المسألة السادسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾: لما ذَكَرَ اللَّهُ سبحانه اغتسلوا واطهروا اقتضى ذلك الماء اقتضاء قطعياً، إذ هو الغاسول والطهور؛ فلذلك قال: فلم تجدوا ماءً، فصرح بالمقتضى، وكان عنده سواء التصريح والاقتضاء؛ وهذا في اللغة كثير.

**المسألة السابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾: قال علماؤنا رحمة الله عليهم: فائدة الوجود الاستعمال والانتفاع بالقدرة عليهما، فمعنى قوله: فلم تجدوا ماءً، فلم تقديروا؛ ليتضمن ذلك الوجوه المتقدمة المذكورة فيها، وهي المرض والسفر؛ فإن المريض واجد للماء صورة، ولكنه لما لم يتمكن من استعماله لضرورة صار معدوماً حكماً؛ فالمعنى الذي يجمع نشر الكلام: فلم تقدرُوا على استعمال الماء. وهذا يعم المرض والصحة إذا خاف من أخذ الماء لصاً أو سبغاً، ويجمع الحضر والسفر؛ وهذا هو العلم الصريح، والفقه الصحيح، والأصوب بالتصحيح؛ ألا ترى أنه لو وجده بزائد على قيمته جعله معدوماً حكماً، وقيل له تيمم.

ويتبين أن المراد الوجود الحكمي، ليس الوجود الحسي؛ وعلى هذا قلنا: إن من وجد الماء في أثناء الصلاة، إنه يتمادى ولا يقطع الصلاة، خلافاً لأبي حنيفة حيث يقول: يبطل تيممه؛ لأن الوجود لعينه لا يبطل التيمم، كما لو رأى الماء وعليه لص أو سبع، أو رآه بأكثر من قيمته لم يبطل تيممه، وإنما يبطل التيمم بوجود مقرون بالقدرة؛ وإذا كان في الصلاة فلا قدرة له إلا بعد إبطالها، ولا تبطل إلا بعد اقتران القدرة بالماء، فلا بطلان لها؛ وهي مسألة دورية، وقد حققناها في «كتاب التلخيص» فلتنظر فيه؛ وعلى هذا تنبني مسألة؛ هي إذا نسي الماء في رخله، وقد اجتهد في طلبه، فإن الناسي لا يعد واجداً ولا يخاطب في حال نسيانه؛ فلذلك قلنا في أصح الأقوال: إنه يُجْزِئُهُ.

**المسألة الثامنة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿مَاءً﴾: قال أبو حنيفة: هذا نفى في نكرة، وهو يعم لغة؛ فيكون مفيداً جواز الوضوء بالماء المتغير وغير المتغير؛ لانطلاق اسم الماء عليه.

قلنا: استأنق<sup>(٢)</sup> الجمل! الآن يستدل أصحاب أبي حنيفة باللغات، ويقولون على السنة العرب، وهم ينبذونها في أكثر المسائل بالعرء! واعلموا أن النفي في النكرة يعم كما قلتم، ولكن في الجنس؛ فهو عام في كل ما كان من سماء أو بئر أو عين أو نهر أو بحر عذب أو ملح؛ فأما غير الجنس فهو المتغير، فلا يدخل فيه، كما لم يدخل فيه ماء الباقلاء. وقد مهّدنا ذلك في الكلام على منع الوضوء

(١) وهو الذي عليه الجمهور، والله أعلم.

(٢) مثل يضرب للجاهل بالأمر وهو مع جهله يدعي المعرفة به، مثل أن يتكلم عن الجمل فيعطيه صفات الناقة وبالعكس.



بالماء المتغير بالزعفران في «كتاب التلخيص».

ومن ها هنا وهم الشافعي في قوله: إنه إذا وجد من الماء ما لا يكفيه لأعضاء الوضوء كلها أنه يستعمله فيما كفاه ويتمم لباقيه؛ فخالف مقتضى اللغة وأصول الشريعة.

أما مقتضى اللغة فإن الله سبحانه قال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾<sup>(١)</sup>، وأراد في جميع البدن، ثم قال: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾، فاقضى ذلك الماء الذي يقوم له بحق ما تقدم الأمر فيه والتكليف له؛ فإن آخر الكلام مرتبط بأوله.

وأما مخالفته للأصول فليس في الشريعة موضع يُجمع فيه بين الأضل والبذل، وقد مهّنا ذلك في «مسائل الخلاف»، وبهذا تعلق الأئمة في الوضوء بماء البحر، وهي:

**المسألة التاسعة والعشرون:** قال ابن عمر<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه: إنه لا يجوز الوضوء به، لأنه ماء النار أو لأنه طين جهنم. وكأنهم يشيرون إلى أنه ماء عذاب فلا يكون ماء قربة.

وقد منع النبي ﷺ حين نزلوا بديار ثمود ألا يشرب ولا يتوضأ من آبارهم إلا من بشر الناقة، وأوقفهم عليه<sup>(٣)</sup>؛ وهي إحدى معجزاته ﷺ.

[٥٠٥] قلنا: قد قال النبي ﷺ في ماء البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». وقد روي عن ابن عباس: أن ماء البحر هو طهور الملائكة، إذا نزلوا توضأوا، وإذا صعدوا توضأوا<sup>(٤)</sup>، فيقابل حديث ابن عمر<sup>(٥)</sup> بحديث ابن عباس ويبقى لنا مطلق الآية، وحديث النبي ﷺ.

**المسألة الموفية ثلاثين:** قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾: معناه فاقصدوا.

وقد روي عن عبد الله<sup>(٦)</sup> أنه قرأها «فأتثوا» والأولى أفصح وأملح؛ فإن «اقصدوا» أملح من اتخذوه إماماً، ومن ها هنا قال أبو حنيفة: تلزم النية في التيمم؛ لأنه القصد لفظاً ومعنى.

قلنا: ليس القصد إليه للاستعمال بدل الماء هو النية، إنما معناه اجعلوه بدلاً، فأما قصد التقرب

[٥٠٥] صحيح. تقدم برقم (٦٤) باستيفاء، والله أعلم.

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) كذا في الأصل ولعل الصواب «عمرو» بدل «عمر» فإن تمام الأثر يدل على أنه متلقى عن أهل الكتاب. ويكل حال لم أره مسنداً عن أحدهما.

(٣) هو عند البخاري ٣٣٧٨ و٣٣٧٩ ومسلم ٢٩٨١ وسيأتي.

(٤) هذا الأثر متلقى عن أهل الكتاب، لا حجة فيه، ولا يصح عن ابن عباس، ولم أجد من أسنده.

(٥) تقدم قبل الحديث ٥٠٥، ولا يصح أيضاً. وقد أجمع الفقهاء وعامة السلف، وجميع الخلق على الوضوء بماء البحر، والاعتسال به.

(٦) هو ابن مسعود، وهذا قراءة شاذة، ولا يحتج بالشواذ.

فهو غيره. جواب آخر: وذلك أَنَّ قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ إن كان يقتضي بلفظه النية فقوله: تطهروا واغتسلوا يقتضي بلفظه النية، كما تقدم.

فإن قيل: الماء مطهّر بنفسه، فلم يفتقر إلى قُضْدٍ إذا وجدت النظافة به على أي وجه كانت. قلنا: وكذلك التراب ملوث بنفسه، فلم يفتقر إلى قُضْدٍ إذا وجد التلوث به.

**المسألة الحادية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿صَعِيدًا﴾: فيه أربعة أقوال: الأول: وجه الأرض؛ قاله مالك. الثاني: الأرض المستوية؛ قاله ابن زيد. الثالث: الأرض الملساء. الرابع: التراب؛ قاله ابن عباس، واختاره الشافعي.

والذي يعضده الاشتقاق - وهو صريح اللغة - أنه وجه الأرض على أي وجه كان من رمل أو حَجَرٍ أو مَدَرٍ أو تراب.

**المسألة الثانية والثلاثون:** قوله: ﴿طَيِّبًا﴾: قيل: إنه مُنَبِّتٌ، وعُزِّي إلى ابن عباس، واختاره الشافعي؛ وعضده بالمعنى فقال: إنه ينتقل مِنَ الماء الذي هو أَصْلُ الإحياء إلى التراب الذي هو أَصْلُ الإنبات. وقيل: إنه النظيف. وقيل: إنه الحلال. وقيل: هو الطاهر؛ فهذه خمسة أقوال أصحها الطاهر.

فإن قيل: فقد قال مالك: إذا تيمَّم على بُقْعَةٍ نجسة جاهلاً أعاد في الوقت، ولو توضَّأ بماء نجس أعاد أبدأ. قلنا: هما عندنا سواء في أحد القولين الذي نصره الآن، وكلامُ القول الثاني في «كتب المسائل». فأما قول الشافعي: إنه نقل من أصل الإحياء إلى أصل الإنبات فهو دَعْوَى لا بُرْهان عليها؛ على أَنَّا نقول: نقلنا من الماء إلى الأرض، ومنها خَلَقْنَا.

**المسألة الثالثة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا﴾: والمسح في اللغة عبارة عن جَرِّ اليد على الممسوح خاصة، فإن كان بآلة فهو عبارة عن نَقْل الآلة إلى اليد وجَرُّها على الممسوح بخلاف الغسل، وسيأتي تحقيق ذلك كله في موضعه إن شاء الله.

**المسألة الرابعة والثلاثون:** والخامسة والثلاثون: شرح الوجه واليد.

**والسادسة والثلاثون:** دخول الباء على الوجه.

**والسابعة والثلاثون:** سقوط قوله: «منه» ها هنا وثبوتها في سورة المائدة، وسيأتي بيان ذلك كله في سورة المائدة إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثامنة والثلاثون:** دخول العفو والغفران على ما تقدَّم من الأحكام وانتظامها بهما. وجه ذلك أَنَّ عَفْوَ الله تبارك وتعالى إسقاطه لحقوقه أو بذله لفضله، ومغفرته ستره على عباده؛ فوجه الإسقاط ها هنا تخفيفُ التكليف، ولو رد بأكثر للزم، وجه بدله إعطاؤه الأجر الكثير على الفعل اليسير، ورفعُه عن هذه الأمة في العبادات الإضر الذي كان وضعه على سائر الأمم قبلها، ومغفرته ستره على المقصرين في الطاعات؛ وذلك مستقصى في آيات الذكر، ومنه نبذة في «شرح المشكلين»،

فلنتظر هنالك إن شاء الله تعالى .

**الآية الثانية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَيْهِنَّ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الآية: ٥٨] . فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** اختلف الناس في الأمانات؛ فقال قوم: هي كل ما أخذته بإذن صاحبه. وقال آخرون: هي ما أخذته بإذن صاحبه لمنفعته. والصحيح أن كليهما أمانة؛ ومعنى الأمانة في الاشتقاق أنها أمنت من الإفساد.

**المسألة الثانية:** أمر الله تعالى بأدائها إلى أربابها، وكان سبب نزولها أمر السرايا؛ قاله علي ومكحول.

[٥٠٦] وقيل: نزلت في عثمان بن أبي طلحة أخذ النبي ﷺ منه المفتاح يوم الفتح ودخل الكعبة، فنزل عليه جبريل بهذه الآية، وخرج النبي ﷺ يتلوها، فدعا عثمان، فدفع إليه المفتاح. فكانت ولاية من الله تعالى بغير واسطة إلى يوم القيامة، وناهيك بهذا فخراً.

[٥٠٧] ورؤي: أن العباس عم النبي ﷺ سأل النبي عليه السلام أن تجمع له السدانة والسقاية، ونازعه في ذلك شيبه<sup>(١)</sup>؛ فأنزل الله تبارك وتعالى على النبي ﷺ هذه الآية.

[٥٠٦] ضعيف بهذا اللفظ. أما كون الآية نزلت في عثمان بن أبي طلحة في شأن السدانة، فضعيف، ليس بشيء. وأما خبر تخصيص عثمان من بني شيبه بأمر المفتاح والسدانة، فله شواهد كثيرة. والأول أخرجه ابن مردويه في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» ٥٢٨/١ من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس به مطولاً، وهذا إسناد ساقط، الكلبي هو محمد بن السائب متروك كذاب، وأبو صالح اسمه باذام، أقر أنه كان يضع على ابن عباس. لذا ذكره الواحدي في «الأسباب» ٣٢٣ والبغوي «٦٣٢» بترقيمي، والثعلبي كما في «تخريج الكشاف» ٥٢٣/١ كلهم بدون إسناد، ومن غير عزو لأحد. وأخرج الواحدي في «أسباب النزول» ٣٢٤ من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج عن مجاهد نحوه. وفيه عن عنة ابن جريج، وعنه سعيد بن سالم فيه ضعف، ولعله أخطأ في ذكر نزول الآية فقط. وأخرجه الطبري ٩٨٥١ عن حجاج عن ابن جريج، قال: نزلت في عثمان بن أبي طلحة... وحجاج، مدلس، وقد اختلط، ولعله وهم في ذكر نزول الآية، لأن سورة النساء مدنية، ليست من أواخر ما نزل، في حين أمر سدانة الكعبة كان يوم الفتح. فالصواب أن الآية عامة.

تنبيه: وخبر دفع النبي ﷺ المفتاح إلى شيبه وعثمان ابني أبي طلحة، وأسند إليهما السدانة والحجابة، فهذا أمر مشهور مستفيض عند أهل العلم.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٥٢٨/١ في كلام طويل في ذلك، وفيه: عثمان بن طلحة بن أبي طلحة هو ابن عم شيبه بن عثمان أبي طلحة الذي صارت الحجابة في نسله إلى اليوم اهـ باختصار.

[٥٠٧] ضعيف جداً. هو بعض حديث الكلبي المطول الذي أخرجه ابن مردويه، وتقدم في أثناء الذي قبله.

(١) هو ابن عثمان بن أبي طلحة كما تقدم.

**المسألة الثالثة:** لو فرضناها نزلت في سبب فهي عامّة بقولها، شاملة بنظمها لكل أمانة؛ وهي أعداد كثيرة، أمهاتها في الأحكام: الوديعة، واللّقطة، والرّهن، والإجارة، والعارية.

**أما الوديعة:** فلا يلزم أدائها حتى تطلب، وأما اللقطة فحكمها التعريف سنة في مظانّ الاجتماعات، وحيث تُزجى الإجابة لها، وبعد ذلك يأكلها حافظها، فإن جاء صاحبها غريمها، والأفضل أن يتصدّق بها. وأما الرهن: فلا يلزم فيه أداء حتى يؤدي إليه دينه. وأما الإجارة والعارية: إذا انقضى عمله فيها يلزمه ردّها إلى صاحبها قبل أن يطلبها، ولا يُحوّجه إلى تكليف للطلب ومؤنة الرّد. وقال بعض علمائنا في الإجارة: يردها أين أخذها إن كان موضع ذلك فيها.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾: قال ابن زيد: قال أبي: هم السلاطين، بدأ الله سبحانه بهم؛ فأمرهم بأداء الأمانة فيما لديهم من الفّيء، وكلّ ما يدخل إلى بيت المال حتى يوصلوه إلى أربابه، وأمرهم بالحكم بين الناس بالعدل، وأمرنا بعد ذلك بطاعتهم، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

قال القاضي: هذه الآية في أداء الأمانة والحكم عامة في الولاية والخلق، لأنّ كلّ مسلم عالم، بل كل مسلم حاكم ووال.

[٥٠٨] وقال النبي ﷺ: «المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين وهم الذين يعدلون في أنفسهم وأهليهم وما ولّوا».

[٥٠٩] وقال ﷺ: «كلّكم راع، وكلّكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع على الناس وهو مسؤول عنهم، والرجل راع في أهل بيته وهو مسؤول عنهم، والعبد راع في مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا كلّكم راع ومسؤول عن رعيته».

فجعل ﷺ في هذه الأحاديث الصحيحة كلّ هؤلاء رعاة وحكاماً على مراتبهم، وكذلك العالم الحاكم فإنه إذا أفتى يكون قاضي، وفصل بين الحلال والحرام، والفرض والندب، والصحة والفساد؛ فجميع ذلك فيمن ذكرنا أمانة تؤدّى وحكم يُقضى، والله عز وجل أعلم.

[٥٠٨] صحيح. أخرجه مسلم ١٨٢٧ والنسائي ٢٢١/٨ والحميدي ٥٨٨ وأحمد ١٦٠/٢ وابن حبان ٤٤٨٤ و٤٤٨٥ والآجري في «الشرعية» ص ٣٢٢ والبيهقي ١٠/٨٧ وفي «الأسماء والصفات» ص ٣٢٤ والبخاري في «التفسير» ٦٣٣. من طرق عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص. وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٥٩١٧ وأحمد ١٥٩/٢-٢٠٣ والحاكم ٨٨/٤ من طريق الزهري عن ابن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

[٥٠٩] صحيح. أخرجه البخاري ٨٩٣ و٢٤٠٩ و٢٥٥٤ و٢٥٥٨ و٢٧٥١ و٥١٨٨ و٧١٣٨ ومسلم ١٨٢٩ وأبو داود ٢٩٢٨ والترمذي ١٧٠٥ ومالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن ٩٩٢ وأحمد ١١١/٢ وابن حبان ٤٤٨٩ و٤٤٩٠ و٤٤٩١ والبخاري في «شرح السنة» ٢٤٦٩ من طرق متعددة عن ابن عمر مرفوعاً.

**الآية الثالثة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [الآية: ٥٩].  
فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في حقيقة الطاعة: وهي امتثال الأمر، كما أنَّ المعصية ضدها، وهي مخالفة الأمر. والطاعة مأخوذة من طاع إذا انقاد، والمعصية مأخوذة من عصى وهو اشتد، فمعنى ذلك امتثلوا أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ.

[٥١٠] وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ أطاع أميري فقد أطاعني، ومن أطاعني فقد أطاع الله تعالى، ومن عصى أميري فقد عصاني، ومن عصاني فقد عصى الله تعالى».

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾: فيها قولان: الأول: قال ميمون بن مهران: هم أصحاب السرايا<sup>(١)</sup>، وروى في ذلك<sup>(٢)</sup> حديثاً، وهو اختيار البخاري.

[٥١١] وروى عن ابن عباس: أنها نزلت في عبد الله بن حذافة، إذ بعثه النبي ﷺ في سرية.

الثاني: قال جابر: هم العلماء، وبه قال أكثر التابعين، واختاره مالك؛ قال مطرف وابن مسلمة:

-----  
[٥١٠] صحيح. أخرجه البخاري ٢٩٥٧ و٧١٣٧ ومسلم ١٨٣٥ والنسائي ١٥٤/٧ وابن ماجه ٣ و٢٨٥٩ وعبد الرزاق ٢٠٦٧٩ وفي «التفسير» ٦٠٩ وأحمد ٢/ ٢٧٠ - ٣٤٢ - ٣٦١ - ٤٦٧ وابن أبي شيبة ٢١٢/١٢ وابن حبان ٤٥٥٦ والبيهقي ٨/ ١٥٥ والبخاري في «شرح السنة» ٢٤٤٥ و«التفسير» ٦٣٥ - بترقيمي - كلهم من حديث أبي هريرة، «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني» لفظ البخاري في الرواية الثانية وكذا مسلم، وورد بالفاظ متقاربة، وقد أخرجه أحمد على التقديم والتأخير برقم ٧٢٩٠ لكن بلفظ «من أطاع أميري فقد أطاعني، ومن أطاعني فقد أطاع الله عز وجل». تنبيه: وتبين بهذا أن المصنف ساقه على التقديم والتأخير والصواب ما رواه الشيخان، باللفظ الذي ذكرته والله الموفق.

[٥١١] صحيح. أخرجه البخاري ٤٥٨٤ ومسلم ١٨٣٤ وأبو داود ٢٦٢٤ والترمذي ١٦٧٢ والنسائي ١٥٤/٧ - ١٥٥ وفي «التفسير» ١٢٩ وابن الجارود ١٠٤٠ والطبري ٩٨٦٢ و٩٨٦٣ عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس به. وانظر قصة سرية عبدالله بن حذافة وأمره بعض أفراد السرية دخول نار أوقدها، راجع القرطبي ٥/ ٢٦٠ وصحيح مسلم ١٨٤٠ وغيرهما، وقصته معروفة مشهورة.

(١) أخرجه الطبري ٩٨٦٤ عن ميمون بزيادة «على عهد رسول الله ﷺ» لم يزد عليه شيئاً. وهو عند القرطبي ٥/ ٢٦٠ بمثل سياق المصنف.

(٢) كذا وقع في النسخ، والظاهر أنه خطأ من النساخ أو سبق قلم من المصنف، فإن ميمون بن مهران لم يرو شيئاً عقب كلامه المتقدم. وحق المصنف أن يقول «وروي في ذلك حديث» لأن الطبري أخرج أثر ميمون برقم ٩٨٦٤ ثم أخرج برقم ٩٨٦٦ حديثاً مطولاً عن السدي مرسلأ، وفيه شتم خالد لعمار وفيه أيضاً نزول الآية. فلعل هذا ما أراده المصنف بقوله «روى في ذلك حديثاً» والله أعلم. وانظر الخبر عند الطبري، وهو ضعيف لإرساله.

سمعنا مالكا يقول: هم العلماء. وقال خالد بن نزار: وقفت على مالك فقلت: يا أبا عبد الله؛ ما ترى في قوله تعالى: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾؟ قال: وكان مُختبياً فحلَّ حُبوتَه، وكان عنده أصحاب الحديث ففتح عينيه في وجهي، وعلمت ما أراد، وإنما عني أهل العلم؛ واختاره الطبري واحتج له بقوله ﷺ: [٥١٢] «من أطاع أميرى فقد أطاعني...» الحديث.

والصحيح عندي أنهم الأمراء والعلماء جميعاً، أما الأمراء فلأن أصل الأمرٍ منهم والحكم إليهم. وأما العلماء فلأن سؤالهم واجب متعين على الخلق، وجوابهم لازم، وامتنال فتواهم واجب، يدخل فيه الزوج للزوجة، لا سيما وقد قدمنا أن كل هؤلاء حاكم، وقد سماهم الله تعالى بذلك فقال: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيِّنُونَ وَالْأَخْبَارُ﴾<sup>(١)</sup>. فأخبر تعالى أن النبي ﷺ حاكم، والرباني حاكم، والخبر حاكم، والأمر كله يرجع إلى العلماء؛ لأن الأمر قد أفضى إلى الجهال، وتعين عليهم سؤال العلماء؛ ولذلك نظر مالك إلى خالد بن نزار نظرة منكرة، كأنه يشير بها إلى أن الأمر قد وقف في ذلك على العلماء، وزال عن الأمراء لجهلهم واعتدائهم<sup>(٢)</sup>، والعاقل منهم مفتقر إلى العالم كافقار الجاهل.

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَنْتَزِعْنَهُ مِنْهُ قُرْآنَهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾: قال علماؤنا: رُدَّوه إلى كتاب الله، فإذا لم تجدوه فإلى سنة رسول الله ﷺ. فإن لم تجدوه فكما قال علي:

[٥١٣] ما عندنا إلا ما في كتاب الله تعالى أو ما في هذه الصحيفة، أو فهم أوتيه رجل مسلم.

[٥١٤] وكما قال النبي ﷺ لمعاذ: «بِمَ تحكم؟» قال: بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد». قال:

-----

[٥١٢] تقدم برقم: ٥١٠.

[٥١٣] هو بعض حديث الصحيفة المشهور، تقدم تخريجه. وسيأتي.

[٥١٤] ضعيف. أخرجه أبو داود ٣٥٩٢ والترمذي ١٣٢٧ وأحمد ٥/ ٢٣٠- ٢٣٦- ٢٤٢ والطيالسي ٥٥٩ وابن

الجوزي في «العلل» ١٢٦٤ والبيهقي ١١٤/١٠. عن أبي عون محمد بن عبيد الله عن الحارث بن عمرو

الثقفي عن رجال من أصحاب معاذ أن رسول الله ﷺ، وهذا مرسل، مع جهالة أصحاب معاذ، وله علة ثالثة،

وهي جهالة الخارث الثقفي كما في «التقريب». وأخرجه أبو داود ٣٥٩٣ والترمذي ١٣٢٨ والطيالسي ٥٥٩

والدارمي ٦٠/١ ح ١٦٨ وابن سعد ٢/ ٢٦٤ و٣/ ٤٣٨ وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢/ ٦٩- ٧٠

(١) سورة المائدة: ٤٤.

(٢) ومع ذلك لا يزول بالكلية، وإنما يُدع من أمرهم، ما كان بمعصية كما صح في الأحاديث. وأما مطلق الطاعة، فلا يزول إلا بالكفر البواح كما جاء في ذلك صريحاً في أحاديث صحاح، والله أعلم.

فائدة: قال الإمام القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٥/ ٢٥٩: قال ابن خوزير منداد: وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان لله فيه طاعة، ولا تجب فيما كان لله فيه معصية، ولذلك قلنا: إن ولاية زماننا لا تجوز طاعتهم، ولا معاونتهم، ولا تعظيمهم، ويجب الغزو معهم متى غزوا، والحكم من قبلهم وتولية الإمامة والحسبة وإقامة ذلك على وجه الشريعة، وإن صلوا بنا وكانوا فسقة من جهة المعاصي جازت الصلاة معهم، وإن كانوا مبتدعة لم تجز الصلاة معهم إلا أن يخافوا، فيصلى معهم تقية، وتعاد الصلاة اهـ. بحروفه.

بِسْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قال: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قال: أجتهد رأيي، ولا ألو. قال: «الحمد لله الذي وفقَّ رسولَ رسول الله».

فإن قيل: هذا لا يصح. قلنا: قد بينا في كتاب «شرح الحديث الصحيح» وكتاب «نواهي الدواهي» صحته<sup>(١)</sup>، وأخذ الخلفاء كلهم بذلك؛ ولذلك قال أبو بكر الصديق للأَنْصار: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَكُمْ الْمَفْلُحِينَ، وَسَمَّانا الصَّادِقِينَ؛ فقال: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهْجَرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ...» إلى قوله تعالى: «أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ». ثم قال: «وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ» إلى قوله: «فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»<sup>(٢)</sup>. وقد أمركم الله سبحانه وتعالى أَنْ تَكُونُوا مَعَنَا حَيْثُ كُنَّا، فقال: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْتَقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ»<sup>(٣)</sup>. وقال النبي ﷺ: «أَوْصِيكُمْ بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا» ولو كان لكم من الأمر شيء ما أَوْصَى بِكُمْ<sup>(٤)</sup>. وقال له عمر حين ارتدَّ مانعو الزكاة: خُذْ مِنْهُمْ الصَّلَاةَ وَدَعْ الزَّكَاةَ. فقال: لا أفعل؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ وَالصَّلَاةُ حَقُّ الْبَدَنِ<sup>(٥)</sup>.

وقال عمر بن الخطاب: نَرَضَى لَدُنْيَانَا مَنْ رَضِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَدِينِنَا<sup>(٦)</sup>. وجاءت الجدة الأخرى إليه فقال لها: لا أجد لك في كتاب الله شيئاً ولا في سنة رسول الله ﷺ، هو السدس؛ فأيتكما خلَّتْ به فهو لها، فإن اجتمعتا فهو بينكما. وذلك أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّدَسِ<sup>(٧)</sup> لِلجدة غير معينة

والبيهقي ١١٤/١٠ كلهم من طريق أبي عون عن الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ عن معاذ به، وهذا ضعيف أيضاً، له علتان: جهالة أصحاب معاذ، وجهالة الحارث بن عمرو. وضعفه الترمذي بقوله: ليس إسناده بمتصل. ونقل الزيلعي في «نصب الراية» ٦٣/٤ عن البخاري قوله: الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ عن معاذ، روى عنه أبو عون، ولا يصح، ولا يُعرف إلا بهذا، وهو مرسل، وقال ابن الجوزي في «العلل»: هذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم، ويعتمدون عليه، وثبوته لا يعرف لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، وما هذا طريقه، لا سبيل لثبوته. وجاء في «تلخيص الحبير» ١٨٢-١٨٣/٤ ما ملخصه: وقال ابن حزم: لا يصح، لأن الحارث مجهول، وشيوخه لا يعرفون، وادعى بعضهم فيه التواتر، وهذا كذب بل هو ضد التواتر. وقال عبد الحق: لا يُسند، ولا يوجد من وجه صحيح. وانظر «فتح القدير» ٢٣٤/٧ لابن الهمام بتخريجي.

- (١) كذا وقع للمصنف رحمه الله! ولا يتابع على تصحيحه لهذا الحديث، وتقدم توهين الأئمة لهذا الحديث: البخاري والترمذي وابن الجوزي وابن حزم وعبد الحق والزيلعي وغيرهم.
- (٢) سورة الحشر: ٨-٩.
- (٣) سورة التوبة: ١١٩.
- (٤) ذكره أبو بكر رضي الله عنه في قصة البيعة في سقيفة بني ساعدة والمرفوع منه سيأتي تخريجه إن شاء الله تعالى.
- (٥) تقدم خبر مراجعة عمر لأبي بكر في شأن مانعي الزكاة.
- (٦) قاله عمر رضي الله عنه في شأن أبي بكر، وأمر الخلافة. والمراد بقوله: «الديننا» أن كونه عليه الصلاة والسلام قال «مروا أبا بكر ليصل بالناس» وهو متفق عليه وسيأتي.
- (٧) تقدم في أول النساء عند آية الموارث.

فوجب أن يشتركا فيه عند الاجتماع .

وكذلك لما جمع الصحابة في أمر الوباء<sup>(١)</sup> بالشام فتكلموا معه بأجمعهم وهم متوافرون، ما ذكروا في طلبهم الحق في مسألتهم لله كلمة، ولا لرسوله ﷺ حَزْفاً؛ لأنه لم يكن عندهم، وأفتوا<sup>(٢)</sup> وَحَكَمَ عمر، ونازعه أبو عبيدة فقال<sup>(٣)</sup> له: أرايت لو كان لك إبل فهبطت بها وادياً له عُذوتان: إحداهما خضبة والأخرى جدبة؛ أليس إن رعيت الخضبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله<sup>(٤)</sup>، فضرب المثل لنفسه بالرعي والناس بالإبل، والأرض الوبئة بالعدوة الجدبة، والأرض السليمة بالعدوة الخضبة، واختيار السلامة باختيار الخصب؛ فأين كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ من هذا كله؟ أيقال: قال الله تعالى، وقال رسول الله ﷺ فيما لم يقولوا، فذلك كفر، أم يقال: دَع هذا فليس الله فيه حُكم، فذلك كفر، ولكن تُضْرَب الأمثال ويُطْلَب المِثَال حتى يخرج الصواب. قال أبو العالية: وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقال عثمان<sup>(٦)</sup> بن عفان وأصحابه حين جمعوا القرآن: إن رسول الله ﷺ توفي ولم يبين لنا موضع براءة، وإن قصتها لتشبه قصة الأنفال، فترى أن نكتبها معها ولا نكتب بينهما سطر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. فأثبتوا موضع القرآن بقياس الشبه.

وقال علي: نرى أن مدة الحمل ستة أشهر، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَحَمْلُهُمْ وَفَصْلَتُهُمْ ثَلَاثُونَ شهراً﴾<sup>(٧)</sup>. وقال: ﴿وَالْوِلْدَانُ يَرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾<sup>(٨)</sup>. فإذا فصلتهما من ثلاثين شهراً بقيت ستة أشهر.

ولذلك قال ابن عباس: صَوْمُ الْجُنُبِ صحيح؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿فَالَّذِينَ بَشِرُوا وَعَبَّرُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾<sup>(٩)</sup>؛ فيقع الاغتسال بعد الفجر، وقد انعقد جزء من الصوم وهو فاتحته مع الجنابة، ولو سرذنا نَبَطُ الصحابة لتبين خطأ الجهالة، وفي هذا كفاية للعلماء؛ فإن عارضكم السفهاء فالعجلة العجلة إلى كتاب «نواهي الدواهي»، ففيه الشفاء إن شاء الله تعالى.

**الآية الرابعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا

- (١) أي الطاعون.
- (٢) أي أفتوا بذلك عمر باجتهاد منهم، لم يستدلوا على فتواهم بآية أو حديث. وحكم عمر بذلك. ثم جاء ابن عوف، فذكر الحديث في الطاعون، وتقدم تخريجه برقم ٢٧٧ باستيفاء.
- (٣) القائل عمر رضي الله عنه.
- (٤) الخبر إلى هنا، وما بعده من كلام المصنف ابن العربي، فتنبه. والخبر هو عند مالك ٢ / ٨٩٤ - ٨٩٥ البخاري ٥٧٢٩ ومسلم ٢٢١٩، وهو حديث مشهور، وتقدم برقم ٢٧٧.
- (٥) سورة النساء: ٨٣.
- (٦) يأتي في أول سورة براءة إن شاء الله تعالى.
- (٧) سورة الأحقاف: ١٥.
- (٨) سورة البقرة: ٢٣٣.
- (٩) سورة البقرة: ١٨٧.



بَعِيدًا ﴿[الآية: ٦٠]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: يروى: أنها نزلت في رجل من المنافقين نازع رجلاً من اليهود، فقال اليهودي: بيني وبينك أبو القاسم، وقال المنافق: بيني وبينك الكاهن<sup>(١)</sup>. وقيل: قال المنافق: بيني وبينك كعب بن الأشرف، يَفِرُّ اليهودي ممن يقبل الرشوة ويريد المنافق مَنْ يقبلها.

[٥١٥] ويروى: أن اليهودي قال له: بيني وبينك أبو القاسم. وقال المنافق: بيني وبينك الكاهن، حتى ترافعا إلى النبي ﷺ، فحكم لليهودي على المنافق، فقال المنافق: لا أَرْضَى، بيني وبينك أبو بكر؛ فأتيا أبا بكر فحكم أبو بكر لليهودي. فقال المنافق: لا أَرْضَى، بيني وبينك عمر. فأتيا عمر فأخبره اليهودي بما جرى؛ فقال: أمهلًا حتى أدخل بيتي في حاجة، فدخل فأخرج سيفه ثم خرج، فقتل المنافق؛ فشكا أهله ذلك إلى النبي ﷺ، فقال عمر: يا رسول الله؛ إنه ردَّ حُكْمَكَ. فقال له النبي ﷺ: «أنت الفاروق»، وفي ذلك نزلت الآية كلها إلى قوله: ﴿... وَكُسِلُوا سَلِيمًا﴾.

[٥١٦] ويروى في الصحيح: أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير في شراج<sup>(٢)</sup> الحرة؛ فقال

[٥١٥] ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» ٣٣١ والبغوي في «التفسير» ٦٤٤ - بترقيمي - تعليقاً عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذا إسناد ساقط، الكلبي متروك متهم وأبو صالح أقر أنه كان يضع على ابن عباس، فالخبر لا شيء. وورد من وجه آخر، فقد أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه كلاهما في «التفسير» كما في «تفسير ابن كثير» ١/ ٥٣٣-٥٣٤ عن ابن لهيعة عن ابن الأسود به، وهذا مرسل، فهو ضعيف، وله علة ثانية، وهي ضعف ابن لهيعة، وقال الحافظ ابن كثير: هو أثر غريب مرسل، وابن لهيعة ضعيف، والله أعلم. وأخرجه دُحَيْم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير ١/ ٥٣٤ و«الدر المنثور» ٢/ ٣٢٢ عن عتبة بن ضمرة عن أبيه مرسلًا، وهذا ضعيف لكونه مرسلًا، وهو غريب جداً. كما قال الحافظ ابن كثير، وهذا توهين منه لهذا الخبر. وقوله «أنت الفارق» لم يرد إلا في رواية الكلبي، وهو متروك كذاب. وقد جاء هذا الخبر، دون ذكر عمر أصلاً من وجوه متعددة بمعناه، فقد أخرج الطبري ٩٩٠٣ و٩٩٠٤ عن مجاهد قال: تنازع رجل من المنافقين، ورجل من اليهود، فقال المنافق اذهب بنا إلى كعب بن الأشرف، وقال اليهودي اذهب بنا إلى النبي ﷺ، فقال الله تبارك وتعالى ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون...﴾ الآية. وأخرجه نحوه عن الشعبي برقم ٩٨٩٦ و٩٨٩٧ و٩٩٩٨، وهذا مرسل، وأخرجه ٩٨٩٩ عن سليمان المعتمر عن أبيه، وكرره ٩٩٠٠ عن قتادة و٩٩٠١ عن السدي و٩٩٠٢ عن ابن عباس بسند فيه مجاهيل، وعطية العوفي وإبراهيم بن رستم ٩٩٠٥ عن الربيع بن أنس فهذه الروايات تتأيد بمجموعها، والله أعلم.

الخلاصة: ذكر «أنت الفارق» تفرد به الكلبي كما تقدم، وهو متروك كذاب. فهذا اللفظ لا أصل له في هذا المتن. وأما قتل عمر للمنافق، فجاء مرسلًا، فهو ضعيف، وغريب جداً. وأما أصل الخبر والتحاكم، فقد ورد مرسلًا عن غير واحد من التابعين، وكثرة الروايات تتأيد بمجموعها، ويعلم أن له أصلاً، وانظر تفسير البغوي ٦٤٣ بتخريجي، والله أعلم.

[٥١٦] صحيح. أخرجه البخاري ٢٣٥٩ و٢٣٦١ و٢٣٦٢ و٢٧٠٨ و٤٥٨٥ ومسلم ٢٣٥٧ وأبو داود ٣٦٣٧ والترمذي ١٣٦٣ والنسائي ٢٤٥/٨ وفي «التفسير» ١٣٠ وابن ماجه ١٥ و٢٤٨٠ وأحمد ٥/ ١٦٥ وابن

(١) انظر الآتي.

(٢) شراج: جمع شريحة، مسيل الماء من الحرة إلى السهل، والحرة موضع بطرف المدينة.

النبي ﷺ: «اسق يا زبير، وأرسل الماء إلى جارك الأنصاري». فقال الأنصاري: آن كان ابن عمك! فتلون وجهه النبي ﷺ، ثم قال للزبير: «أمسك الماء حتى يبلغ الجدر<sup>(١)</sup>، ثم أرسله». قال ابن الزبير<sup>(٢)</sup> عن أبيه: وأحسب أن الآية نزلت في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ...﴾ إلى آخره.

قال مالك: الطاغوت كل ما عُبد من دون الله من صنم أو كاهن أو ساحر أو كيفما تصرف الشرك فيه<sup>(٣)</sup>. وقوله: ﴿ءَامِنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾: يعني المنافقين، أظهروا الإيمان. وبقوله: ﴿وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾: يعني اليهود؛ آمنوا بموسى، وذلك قوله: ﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾، ويذهبون إلى الطاغوت.

**المسألة الثانية:** اختار الطبري أن يكون نزول الآية في المنافق واليهودي ثم تناول بعمومها قصة الزبير، وهو الصحيح. وكل من اتهم رسول الله في الحكم فهو كافر، لكن الأنصاري زل زلة فأعرض عنه النبي ﷺ، وأقال عثرته لعلمه بصحة يقينه وأنها كانت قلته، وليس ذلك لأحد بعد النبي ﷺ. وكل من لم يرض بحكم الحاكم بعده فهو عاصي آثم.

**المسألة الثالثة:** فيها أن يتحاكم اليهودي مع المسلم عند حاكم الإسلام، وسيأتي في سورة المائدة إن شاء الله تعالى.

**الآية الخامسة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَنِييَةً﴾ [الآية: ٦٦]. فيها مسألان:

**المسألة الأولى:** روي: أنه تفاخر ثابت بن قيس بن شماس ويهودي، فقال اليهودي: والله، لقد كتب الله علينا أن نقتل أنفسنا فقال ثابت: والله لو كتب الله سبحانه علينا لفعلنا<sup>(٤)</sup>.

حبان ٢٤ وابن الجارود ١٠٢١ والطبري ٩٩١٧ و ٩٩١٨ والبيهقي ١٥٣ / ٦ و ١٥٤ و ١٠٦ / ١٠ والراحي في أسباب النزول ٣٣٣ والبغوي ٢١٨٧ وفي التفسير ٦٤٥ - بترفيحي - من طرق عن عروة بن الزبير عن الزبير بن العوام به، كذا رواية الأكثر، ورواية مسلم وكذا البخاري برقم ٢٣٥٩ عن عبدالله بن الزبير.

- (١) الجدر: أصل الحائط. أي حتى يرتوي تماماً.
- (٢) هو عروة عن أبيه الزبير بن العوام، جاء صريحاً في بعض طرق الحديث.
- (٣) ومن الطاغوت أيضاً القوانين الوضعية التي ابتدعها بشر، لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً، أموات غير أحياء، عقلهم محدود وفكرهم قاصر، فلا يجوز لمسلم أن يأخذ بتلك القوانين، ولا أن يتحاكم إليها، بل عليه أن يصل إلى حقه الذي قرره الشرع الشريف، وعليه أن يطالب خصمه إلى التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وعليه بأن يبين أن سواه باطل، وأنه من الشيطان، ومن الطاغوت، نسأل الله السلامة وحسن الختام.
- (٤) أخرجه الطبري ٩٩٢٥ عن السدي به، وهذا معضل. فهو ضعيف.

[٥١٧] [و] <sup>(١)</sup> قال أبو إسحاق السبيعي: قال رجلٌ من الصحابة لو أمرنا لَفَعَلْنَا، والحمد لله الذي عافانا. فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «لَإِنْ مِنْ أُمَّتِي لَرَجَالًا إِيمَانُ اثْبَتَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجِبَالِ الرُّوَاسِي». قال ابنُ وهب: قال مالك: القائل ذلك <sup>(٢)</sup> أبو بكر الصديق.

**المسألة الثانية:** حرف «لو» تدلُّ على امتناع الشيء لامتناع غيره، فأخبر الله سبحانه أنه لم يَكُتَبْ ذلك علينا لِعِلْمِهِ بِأَنَّ الْأَكْثَرَ مَا كَانَ يُمَثِّلُ ذَلِكَ فَتَرَكَهُ رِفْقًا بِنَا؛ لثَلَا تَظْهَرُ مَعْصِيَتُنَا، فكم من أَمْرٍ قَصَرْنَا عنه مع خَفَّتِهِ، فكيف بهذا الأمر مع ثِقَلِهِ؟ أَمَّا وَاللهُ لَقَدْ تَرَكَ الْمَهَاجِرُونَ مَسَاكِنَهُمْ خَاوِيَةً وَخَرَجُوا يَطْلُبُونَ بِهَا عَيْشَةً رَاضِيَةً، والحمد لله.

**الآية السادسة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [الآية: ٦٩]. الآية فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها:

[٥١٨] وفي ذلك روايات أشبهها ما رَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْزُونٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا لِي أَرَاكَ مُحْزُونًا؟» فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، نَحْنُ نَعْدُو عَلَيْكَ وَنَرُوحُ نَنْظُرُ فِي وَجْهِكَ وَنَجَالِسُكَ، وَغَدًا تُزْفَعُ مَعَ النَّبِيِّينَ، فَلَا نَصْلَ إِلَيْكَ؛ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ

[٥١٧] ضعيف. أخرجه الطبري ٩٩٢٦ عن أبي إسحاق السبيعي به، وهذا مرسل. وورد من مرسل الحسن أخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» ٥٣٤/١ ومراسيل الحسن واهية، والخبر ضعيف، والتمن غريب. [٥١٨] حسن. أخرجه الطبري ٩٩٢٩ عن سعيد بن جبير مرسلًا، وله شاهد موصول أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٤٨٠ و«الصغير» ٥٢ وابن مردويه والضياء المقدسي في «صفة الجنة» كما في «تفسير ابن كثير» ٥٣٥/١ كلهم من حديث عائشة مع اختلاف يسير فيه، وقال ابن كثير: قال الضياء المقدسي: لا أرى بإسناده بأسًا. وقال الهيثمي في «المجمع» ٧/٧: رجاله رجال الصحيح غير عبدالله بن عمران العابدي، وهو ثقة اهـ. قلت: قال عنه أبو حاتم: صدوق. راجع «الجرح والتعديل» ١٣٠/٥.

وله شاهد عن ابن عباس، أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٢٥٥٩ وإسناده ضعيف، فيه عطاء بن السائب، وقد اختلط، وبه أعله الهيثمي ٧/٧ لكن يصلح للاعتبار بحديثه. وله شاهد مرسل أخرجه الطبري ٩٩٣٠ عن مسروق مختصرًا. وبرقم ٩٩٣١ عن قتادة ولفظ قتادة: ذُكِرَ لَنَا أَنَّ رَجُلًا قَالُوا: هَذَا نَبِيُّ اللَّهِ نَرَاهُ فِي الدُّنْيَا، فَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَيُرْفَعُ فَلَا نَرَاهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ - إِلَى قَوْلِهِ - رَفِيقًا﴾ وورد من مرسل السدي ٩٩٣٢ ومن مرسل الربيع بن أنس ٩٩٣٣ فهذه الرواية المرسلة والموصولة تتأيد بمجموعها. والله تعالى أعلم. وانظر «تفسير البغوي» ٦٤٨ بتخریجی، والله الموفق. وقال الحافظ ابن كثير ٥٣٥/١: وقد روي هذا الأثر مرسلًا عن مسروق والشعبي وعكرمة وقاتدة والربيع.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) مراده بذلك «قال رجل» والحديث لم يصح بكل حال. والله أعلم. وانظر تفسير البغوي ٦٤٧ بتخریجی، والله الموفق.

شيئاً، فأتاه جبريل بهذه الآية؛ فبعث إليه النبي ﷺ فبشره<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثانية:** قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: قال ذلك الرجل، وهو يصف المدينة وفضلها، يُبعث منها أشراف هذه الأمة يوم القيامة، وحولها الشهداء أهل بذر وأحد والخندق، ثم تلا مالك هذه الآية: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾؛ يريد مالك في قوله: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ هم هؤلاء الذين بالمدينة ومن حولها، فبين بذلك فضلهم، وفضل المدينة على غيرها من البقاع: مكة وسواها، وهذا فضل مختص بها، ولها فضائل سواها بينها في «قبس الموطأ» وفي «الإنصاف على الاستيفاء» فليُنظر في الكتابين.

**الآية السابعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ أَوْ أُنْفِرُوا جَيْعًا﴾ [الآية: ٧١]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** الثُّبَةُ: الجماعة، والجمع فيها ثُبُون أو ثُبِين أو ثُبَات، كما تقول: عِصَّة وعِضُون وعِضَاه، واللغتان في القرآن، وتصغير الثبة ثُبَيْة، ويقال في وسط الحوض ثُبَّة؛ لأن الماء يثُوب إليه، أي يرجع؛ وتصغير هذه ثُوبِيَّة، لأن هذا محذوف الواو، وثبة الجماعة إنما اشتقت من ثُبَيْت على الرجل إذا أُنْتُيت عليه في حياته وجمعت محاسن ذكره، فيعود إلى الاجتماع.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾: أمر الله سبحانه المؤمنين ألا يَفْتَحُمُوا على عدوهم على جهالة حتى يتَحَسُّسُوا إلى ما عندهم، ويعلموا كيف يردون عليهم؛ فذلك أثبت للنفس، وهذا معلوم بالتجربة.

**المسألة الثالثة:** أمر الله سبحانه الناس بالجهاد سرايا متفرقة أو مجتمعين على الأمير، فإن خرجت السرايا فلا تخرج إلا بإذن الإمام؛ ليكون متحسناً إليهم وعِضُداً من ورائهم، وربما احتاجوا إلى دُرْثِهِ.

**الآية الثامنة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الآية: ٧٤].

سوى الله سبحانه في ظاهر هذه الآية بين مَنْ قُتِلَ شهيداً أو انقلب غانماً.

[٥١٩] وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «تَكْفُلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا

[٥١٩] صحيح. أخرجه البخاري ٢٧٨٧ و٣١٢٣ و٧٤٥٧ و٧٤٦٣ ومسلم ١٨٧٦ والنسائي ١٦/٦ و١١٩/٨ ومالك ٢/ ٤٤٣-٤٤٤ وسعيد بن منصور ٢٣١١ و٢٣١٢ وأحمد ٢/ ٣٩٩-٤٢٤ وابن أبي شيبة ٢٨/٥ وابن ماجه ٢٧٥٣ وأبو عوانة ٥/ ٢٤-٢٥ وابن مندة في «الإيمان» ٣٩٦/٢ والدارمي ٢/ ٢٣٩٦/١٢٠ وابن أبي عاصم في «الجهاد» ٤٧ و٤٨ و٤٩ والبيهقي ٣٩/٩ و١٥٧ والبغوي في «التفسير» ٤٧٩ و٦٥٢ من طرق كلهم من

(١) وقع في النسخ «يشره» والتصويب عن الطبري ٩٩٢٩ و «تفسير ابن كثير» ١/ ٥٣٥.

الجهاد في سبيله، وتصديق كلمته، أن يُدْخِلَه الجنة، أو يرُدّه إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة». فغايرَ بينهما، وجعل الأجرَ في محلِّ والغنيمةَ في محل آخر.

[٥٢٠] وثبت عنه أيضاً أنه قال: «أَيُّمَا سَرِيَّةٍ أَخْفَقَتْ كَمُلَ لَهَا الْأَجْرُ، وَأَيُّمَا سَرِيَّةٍ غَنِمَتْ ذَهَبَ ثَلَاثًا أَجْرَهَا». فأما هذا الحديث فقد تكلمنا عليه في شروحات الحديث بما فيه كفاية، وليس يعارض الآية كُلَّ المعارضة، لأنَّ فيه ثلث الأجر، وهذا عظيم؛ وإذا لم يعارضها فليؤخذ تمامه من غير هذا الكتاب. وأما الحديث الأول فقد قيل فيه: إنَّ «أو» بمعنى الواو؛ لأنَّ اللَّهَ سبحانه يجمع له الأجر والغنيمة، فما أعطى الله الغنائم لهذه الأمة محاسباً لها بها من ثوابها، وإنما خصَّها بها تشريفاً وتكريماً لها؛ لِحُزْمَةِ نَبِيِّهَا.

[٥٢١] قال النبي ﷺ: «جَعَلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي». فاختار اللَّهُ لنبيه ولأُمَّتِهِ فيما يرتزقون أفضل وجوه الكسب وأكرمها، وهو أخذ القَهْر والغلبة.

وقيل: إنَّ معناه الذي يغنم قد أصاب الحَظَّيْنِ، والذي يُخْفِقُ له الحَظُّ الواحد وهو الأجر، فأراد النبي ﷺ أن يقول: مع ما نال مِنْ أَجْرٍ وَخَدَهْ أو غنيمة مع الأجر، والله عز وجل أعلم.

**الآية التاسعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [الآية: ٧٥]. فيها ثلاث مسائل:

حديث أبي هريرة.

[٥٢٠] حسن. أخرجه مسلم ١٩٠٦ ح ١٥٣ و١٥٤ وأبو داود ٢٤٩٧ من طرق عن أبي هانئ حدثني أبو عبد الرحمن الخُبَلِيُّ عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً، وصدره «ما من غزاة أو سرية...». وإسناده حسن لأجل حميد بن هانئ أبي هانئ. فقد قال الحافظ في «التقريب»: لا بأس به - وهو أحد رجال مسلم الذين لم يتفق الأئمة على توثيقه، وهذا الحديث تفرد به، وهو غريب. وانظر «تهذيب الكمال» ٧/ ٤٠١ - ٤٠٢ و«تهذيب التهذيب» ٣/ ٤٥، والغربة فيه ما في الحديث من نقصان أجر من غَنِمَ في الحرب.

[٥٢١] جيد. أخرجه أحمد ٢/ ٥٠ - ٩٢ وابن أبي شيبه ٣١٣/٥ وابن الأعرابي ورقة ٢٢٢ عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر في أثناء حديث «بعثت بين يدي الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذلّة والصغار على من خالف أمرى، ومن تشبه بقوم فهو منهم» وإسناده لئِنْ لأجل ابن ثوبان، قال الهيثمي في «المجمع» ٩٣٧٩: فيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وثقه ابن المديني وأبو حاتم وغيرهما، وضعفه أحمد وغيره، وبقية رجاله ثقات. وعلقه البخاري قبل حديث ٢٩١٤ بصيغة التمریض، وقال الحافظ في «الفتح» ٩٨/٦ في ابن ثوبان هذا: مختلف في توثيقه. قلت: وقد توبع عبد الرحمن عند الطحاوي في «المشكّل» ٢٣١ فقد أخرجه من طريق الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية بالإسناد المتقدم. وله شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبه ٣٢٢/٥ والقضاعي ٣٩٠ عن طاوس مرسلًا، ورجاله ثقات، فهو مرسل قوي يشهد للحديث ويعضده. وله شاهد آخر أخرجه سعيد بن منصور ٢٣٧٠ عن الحسن مرسلًا، وإسناده لين. لكن يصلح شاهداً مع ما قبله للموصول المتقدم فالحديث حسن صحيح إن شاء الله، والله أعلم.

**المسألة الأولى:** قال علماؤنا: أوجب الله سبحانه في هذه الآية القتال؛ لاستنقاذ الأسرى من يد العدو مع ما في القتال من تَلَفِ النفس، فكان بذل المال في فدائهم أوجب، لكونه دون النفس وأهون منها. وقد روى الأئمة أن النبي ﷺ قال:

[٥٢٢] «أَطْعِمُوا الْجَائِعَ، وَعَوِّدُوا الْمَرِيضَ، وَفُكُّوا الْعَانِي»<sup>(١)</sup>.

وقد قال مالك: على الناس أن يفدوا الأسارى بجميع أموالهم؛ ولذلك قالوا: عليهم أن يواسوهم، فإن المواساة دون المفاداة، فإن كان الأسير غنياً فهل يرجع عليه الفادي أم لا؟ في ذلك لعلماؤنا قولان؛ أصحهما الرجوع.

**المسألة الثانية:** فإن امتنع مَنْ عنده مالٌ من ذلك؟ قال علماؤنا: يقاتله إن كان قادراً على قتاله، وهو قول مالك في «كتاب محمد».

فإن قتل المانع الممنوع كان عليه القصاص، فإن لم يكن قادراً على قتاله فتركه حتى مات جوعاً؛ فإن كان المانع جاهلاً بوجوب المواساة كان في الميت الدية على عاقلة المانع، وإن كان عالماً بوجوب المواساة ففي المسألة ثلاثة أقوال: الأول: عليه القصاص. الثاني: عليه الدية في ماله. الثالث: الدية على عاقلة. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال:

[٥٢٣] «إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَزْمَلُوا»<sup>(٢)</sup> فِي الْغَزْوِ أَوْ قُلَّ طَعَامُهُمْ جَمَعُوا مَا كَانَ عَنْدهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، [ثُمَّ]<sup>(٣)</sup> اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ فَهَمُّ مَنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ».

**المسألة الثالثة:** في تنقيح هذه المسألة:

[٥٢٤] قال بعض علماؤنا: روى طلحة بن عبيد<sup>(٤)</sup> الله أن النبي ﷺ لما علّم السائل معالم الدين وأركان الإسلام قال له: والزكاة؟ قال: هل عليّ غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». وقال<sup>(٥)</sup> النبي ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَّقَ، دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَّقَ»<sup>(٦)</sup>. وهذا نصٌّ في أنه لا يتعلق بالمال حقٌ سوى الزكاة.

[٥٢٢] صحيح. أخرجه البخاري ٥٣٧٣ و٥٣٧٤ و٥٦٤٩ و٧١٧٣ وأبو داود ٣١٠٥ وأحمد ٤ / ٣٩٤ - ٤٠٦ وابن حبان ٣٣٢٤ والبيهقي ٢٢٦ / ٩ والبغوي ١٤٠٧ كلهم من حديث أبي موسى.

[٥٢٣] صحيح. أخرجه البخاري ٢٤٨٦ ومسلم ٢٥٠٠ كلاهما من حديث أبي بردة عن أبيه أبي موسى مرفوعاً. [٥٢٤] صحيح. أخرجه البخاري ٤٦ و١٨٩١ و٢٦٧٨ و٦٩٥٦ ومسلم (١١) وأبو داود ٣٩١ و٣٩٢ والنسائي ١ / ٢٢٦ - ٢٢٨ ومالك ١ / ١٧٥ وابن الجارود ١٤٤ وابن حبان ١٧٢٤ من طرق عن أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن طلحة بن عبيدالله في حديث مطول، وقد تقدم ذكره.

(١) العاني: الأسير. قاله الثوري عقب الحديث. (٢) أي فني طعام بعضهم.

(٣) في النسخ «و» والمثبت عن صحيح البخاري وصحيح مسلم.

(٤) وقع في النسخ «عبد» والتصويب عن كتب التخريج والتراجم.

(٥) هو طرف الحديث. والواو هنا بمعنى الفاء أي - فقال -.

(٦) لفظ أبي داود في روايته الثانية لكن زاد لفظ «وأبيه» بعد «أفْلَحَ» وبعد «دخل الجنة». وهي عند مسلم ح (٩) =

والصحيح أن هذا الحديث لا يمنع من وجوب حق في المال غير الزكاة لثلاثة أوجه:  
أحدها: أن المراد بهذا الحديث لا فرض ابتداء في المال والبدن إلا الصلاة والزكاة والصيام،  
فأما العوارض فقد يتوجه فيها فرض من جنس هذه الفروض بالنذر وغيره.

الثاني: أن أركان الإسلام من الصلاة والصيام عبادات لا تتعدى المتعبد بها. وأما المال  
فالأغراض به متعلقة، والعوارض عليه مختلفة.

فإن قيل: إنما فرض الله سبحانه الزكاة ليقوم بحق الفقراء أو يسد خللتهم، وإلا فتكون الحكمة  
قاصرة. فالجواب أن نقول: هذا لا يلزم لثلاثة أوجه:

أحدها: أن من الممكن أن يفرض الباري سبحانه الزكاة قائمة لسد خللة الفقراء، ويحتمل أن  
يكون فرضها قائمة بالأكثر، وترك الأقل ليسدّها بنذر العبد الذي يسوقه القدر إليه.

الثاني: أن النبي ﷺ قد أخذ الزكاة في زمنه فلم تقم الخلّة المذكورة بالفقراء حتى كان يندب إلى  
الصدقة، ويحث عليها.

الثالث: للفضلين: إن الزكاة إذا أخذها الولاة، ومنعوها من مستحقيها، فبقي المحاويج قوضى؛  
هل يتعلق إثمهم بالناس أم يكون على الوالي خاصة؟ فيه نظر؛ فإن علم أحد بخلة مسكين تعين عليه  
سدّها دون غيره إلا أن يعلم بها سواه، فيتعلق الفرض بجميع من علمها، وقد بينا ذلك في التفسير.

**الآية الموفية أربعين:** قوله تعالى: ﴿أَيُّنَمَا كُنتُمَا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمَا فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾  
[الآية: ٧٨].

قال ابن القاسم: سمعت مالكا يقول: ﴿بُرُوجٌ مُّشِيدَةٌ﴾ هي قصور السماء، ألا تسمع قول الله  
سبحانه: ﴿وَاللَّهُ ذَاتُ الْبُرُوجِ﴾<sup>(١)</sup>. قال علماؤنا: والبروج التي في السماء اثنا عشر برجاً عند  
العرب، وعند جميع الأمم: الحمل، الثور، الجوزاء، السرطان، الأسد، السنبلة، الميزان، العقرب،  
القوس، الجدي، الدلو، الحوت. وقد يسمون الحمل الكبش، والجوزاء التوأمن، والسنبلة العذراء،  
والعقرب الصورة، والقوس الرامي، والحوت السمكة. وتسمى أيضاً الدلو الرشا.

قال القاضي أبو بكر: خلق الله هذه البروج منازل للشمس والقمر، وقدر فيها، ورتب الأزمنة  
عليها، وجعلها جنوبية وشمالية، دليلاً على المصالح، وعلماً على القبلة، وطريقاً إلى تحصيل آناء

= في الرواية الثانية «أفلح وأبيه إن صدق أو دخل الجنة وأبيه إن صدق» فزاد فيه لفظ «أو» وزيادة لفظ «وأبيك»  
غريب تفرد به مسلم وأبو داود في الرواية الثانية لهما، والوهم في ذلك من إسماعيل بن جعفر، فقد خالفه  
مالك، وهو أثبت منه، فلم يذكر فيه لفظ «وأبيك» وقد توبع مالك على ذلك.  
وورد من حديث أنس أخرجه مسلم ١٢ وأحمد ٢٦٧/٣ والترمذي ٦١٩ والنسائي ٤/ ١٢١- ٢٢٢ وابن حبان  
١٤٤٧ وغيرهم بنحو حديث طلحة المتقدم، وآخره «لئن صدق ليدخلن الجنة». وهذا يؤكد غرابة وشذوذ  
تلك الزيادة. وهي ليست عند البخاري في جميع رواياته، والله أعلم.

(١) سورة البروج: ١.

الليل والنهار، لمعرفة أوقات التهجد، وغير ذلك من أحوال المعاش والتعبد، وسنستوفي ذلك بياناً في موضعه إن شاء الله تعالى.

وفي هذا دليل على أن ما في السموات والأرض فإن ذاهب كله؛ والله أعلم.

**الآية الحادية والأربعون:** قوله تعالى: ﴿فَقَنِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْفَ بِأَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ [الآية: ٨٤]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** ظن قوم أن القتال فرض على النبي ﷺ أولاً وخده، وندب المؤمنين إليه؛ وليس الأمر كذلك؛ ولكن المسلمين كانوا سراعاً إلى القتال قبل أن يفرض القتال، فلما أمر الله سبحانه بالقتال كاع<sup>(١)</sup> عنه قوم، ففهم نزلت: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٢)</sup> قبل أن يفرض القتال؛ ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾، فقال الله تعالى لنبيه: قد بلغت: قاتل وخذك ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فسيكون منهم ما كتب الله من فعلهم؛ لأن الله سبحانه كان وعده بالنصر، فلو لم يقاتل معه أحد من الخلق لنصره الله سبحانه دونهم، وهل نصره مع قتالهم إلا بجنده الذي لا يهزم.

[٥٢٥] وفي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنِي أَنْ أَحَرِّقَ قُرَيْشًا. قلت: أي رب؟ إذا يثْلَعُوا رَأْسِي فَيَدْعُوهُ خُبْزَةٌ»<sup>(٣)</sup>. قال: استخرجهم كما استخرجوك، واغزهم نِعْكَ، وأنفق فسنتفك عليك، وابتعث جيشاً نبعث خمسة مثله، وقاتل بمن أطاعك من عصاك».

وقد قال أبو بكر الصديق في الردة: أقاتلهم وخدي حتى تنفرد سالفتي. وفي رواية ثانية: والله لو خالفني شمالي لقاتلتها يميني<sup>(٤)</sup>.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، أي على القتال؛ التحريض والتحضيض هو ندب المرء إلى الفعل، وقد يندب المرء إلى الفعل ابتداء، وقد يندب إلى امتثال ما أمر الله سبحانه تذكراً به له.

**الآية الثانية والأربعون:** قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِمَّا وَنَّهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِمَّا وَنَّهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِينًا﴾ [الآية: ٨٥]. فيها مسألتان<sup>(٥)</sup>.

-----

[٥٢٥] صحیح. أخرجه مسلم ٢٨٦٥ وأحمد ١٦٢/٤ وغيرهما من حديث عياض بن حمار المجاشعي في أثناء حديث مطول، وسيأتي.

(١) أي جبن. (٢) سورة النساء: ٧٧.

(٣) أي كالخبزة. كما أن الخبز يقطع قطعاً قطعاً، فكذلك يفعل أولئك بي.

(٤) تقدم.

(٥) لم يعين المسألة الثانية، ولعلها متضمنة في المسألة الأولى.



المسألة الأولى: اختلف في قوله: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً﴾ على ثلاثة أقوال:

الأول: من يزيد عملاً إلى عمل. الثاني: من يعين أخاه بكلمة عند غيره في قضاء حاجة.

[٥٢٦] قال النبي ﷺ: «اشفعوا تؤجروا، وليقض الله سبحانه على لسان رسوله ما شاء».

الثالث: قال الطبري في معناه: مَنْ يكن يا محمد شفعا لوثر أصحابك في الجهاد للعدو يكن له نصيب في الآخرة من الأجر. ومن يشفع وترأ من الكفار في جهادك يكن له كفل في الآخرة من الإثم. والصحيح عندي أنها عامة في كل ذلك، وقد تكون الشفاعة غير جائزة، وذلك فيما كان سعيًا في إثم أو في إسقاط حد بعد وجوبه، فيكون حينئذ شفاعة سيئة.

[٥٢٧] وروى عائشة: أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا: من يكلم رسول الله ﷺ فيها؟ فقالوا: ومن يجترئ إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ؛ فكلّمه أسامة، فقال رسول الله ﷺ: «أتشفع في حد من حدود الله؟ وإني لله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» - مختصراً. وهذا حديث صحيح.

[٥٢٨] وروى أبو داود وغيره أن النبي ﷺ قال: «تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغني من حد فقد وجب».

الآية الثالثة والأربعون: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ يَنْجِيهِ فَيُحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [الآية: ٨٦]. فيها سبع مسائل:

[٥٢٦] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٣١ و٦٠٢٦ و٦٠٢٨ و٧٤٧٦ ومسلم ٢٦٢٧ وأبو داود ٥١٣١ و٥١٣٣ والترمذي ٢٦٧٤ والنسائي ٥/ ٧٧-٧٨ وأحمد ٤/ ٤٠٠ وأبو يعلى ٧٢٩٦ والبغوي في «شرح السنة» ٣٣٥٥ و«التفسير» ٦٥٧ من طرق عن أبي بردة عن أبي موسى، مرفوعاً.

[٥٢٧] صحيح. أخرجه البخاري ٣٤٧٥ و٣٧٣٢ و٦٧٨٨ و٦٨٨٧ ومسلم ١٦٨٨ وأبو داود ٧٤٧٣ والترمذي ١٤٣٠ والنسائي ٨/ ٧٣-٧٤ وابن ماجه ٢٥٤٧ والدارمي ٢/ ١٧٣ وابن الجارود ٨٠٥ وابن حبان ٤٤٠٢ والبيهقي ٨/ ٢٥٣ كلهم من حديث عائشة بآتم منه، وقد ساقه المصنف مختصراً، وقد نص على ذلك.

[٥٢٨] حسن. أخرجه أبو داود ٤٣٧٦ والحاكم ٤/ ٣٨٣ والبيهقي ٨/ ٣٣١ كلهم عن عبدالله بن وهب سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ فذكره وإسناده ضعيف. فإن ابن جريج مدلس، وصيغته تدل على عدم السماع. ومع ذلك صححه الحاكم وسكت الذهبي!. وللحديث شواهد منها حديث ابن مسعود: أخرجه أحمد ١/ ٤١٩-٤٣٨ والحاكم ٤/ ٣٨٢-٣٨٣ وأبو يعلى ٥٤٠١ والبيهقي ٨/ ٣٣١ وإسناده ضعيف، مداره على أبي ماجدة، وهو مجهول، ومع ذلك صححه الحاكم وسكت الذهبي!. وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه الطبراني ١٣٠٨٤، وإسناده ضعيف، قال الهيثمي ١٠٥٦٥: فيه عبدالله بن جعفر وهو متروك. وله شاهد من حديث أبي الدرداء أخرجه الطبراني كما في «المجمع» ١٠٥٦٦، وقال الهيثمي: فيه من لم أعرفهم. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٨٥٤٧، وإسناده ضعيف لضعف رجاء بن صبح قاله الهيثمي في «المجمع» ١٠٥٦٤، فالحديث حسن بهذه الشواهد، والله أعلم.

**المسألة الأولى:** التحية تفعله من حيّ، وكان الأصل فيها ما روي في الصحيح:

[٥٢٩] «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طُولَهُ سِتُونَ ذِرَاعًا، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَاسْتَمِعَ مَا يَحْيُونُكَ بِهِ، فَإِنِهَا تَحْيِيكَ وَتَحْيِي ذُرِّيَّتَكَ؛ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. فَقَالَتْ لَهُ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ». إِلَّا أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: إِنْ كُلُّ مَنْ كَانَ يَلْقَى أَخْذًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُ لَهُ: اسْلَمْ، عِشْ أَلْفَ عَامٍ، أَبَيَّتِ اللَّغْنُ. فَهَذَا دَعَاءٌ فِي طَوْلِ الْحَيَاةِ أَوْ طَيِّبِهَا بِالسَّلَامَةِ مِنَ الذَّامِ أَوْ الدَّمِ، فَجَعَلَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَالْعَطِيَّةَ الشَّرِيفَةَ بَدَلًا مِنْ تِلْكَ، وَأَعْلَمْنَا أَنَّ أَصْلَهَا آدَمَ.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾: فيها ثلاثة أقوال: الأول: روى ابن وهب وابن القاسم عن مالك أن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ أنه في العطاس والرد على المشمت. الثاني: إذا دُعِيَ لأحدكم بطول البقاء فردوا عليه أو بأحسن منه. الثالث: إذا قيل: سلام عليكم، وهو الأكثر.

وقد روى عبد الله بن عبد الحكم، عن أبي بكر بن عبد العزيز، عن مالك بن أنس أنه كتب إلى هارون الرشيد جواب كتاب، فقال فيه: بسم الله الرحمن الرحيم والسلام لهذه الآية: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ فاستشهد مالك في هذا بقول ابن عباس في ردّ الجواب إذا رجع الجواب على حق. كما روي رجع المسلم.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾: فيها قولان: أحدهما: أحسن منها أي الصفة، إذا دعا لك بالبقاء فقل: سلام عليكم، فإنها أحسن منها؛ فإنها سنّة الآدمية، وشرعية الحنيفية. الثاني: إذا قال لك سلام عليك فقل: وعليك السلام ورحمة الله.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾: اختلفوا فيها على قولين:

أحدهما: حيوا بأحسن منها أو ردوها في السلام.

الثاني: أن أحسن منها هو في المسلم، وأن ردّها بعينها هو في الكافر؛ واختاره الطبري.

[٥٣٠] وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنْ أَهْلُ<sup>(١)</sup> الْكِتَابِ إِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ<sup>(٢)</sup> قَالُوا: السَّامُ

[٥٢٩] صحيح. أخرجه البخاري ٣٣٢٦ و٦٢٢٧ ومسلم ٢٨٤١ وعبد الرزاق ١٩٤٣٥ وأحمد ٣١٥/٢ وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٤٠ و٤١ واللالكائي في «أصول الاعتقاد» ٧١١ وابن حبان ٦١٦٢ والبيهقي في «الصفات» ص ٢٨٩ والبخاري ٣٢٩٨ كلهم من حديث أبي هريرة.

[٥٣٠] صحيح. أخرجه البخاري ٦٢٥٧ و٦٩٢٨ وفي «الأدب المفرد» ١١٠٦ ومسلم ٢١٦٤ وأبو داود ٥٢٠٦ والترمذي ١٦٠٣ والنسائي في «الكبرى» ١٠٢١٠ و١٠٢١٢ ومالك ٩٦٠/٢ وابن أبي شيبة ٨/٦٣٠-٦٣١ وأحمد ١٩/٢ وابن حبان ٥٠٢ والبيهقي ٢٠٣/٩ والبخاري ٣٢٠٤ و٣٢٠٥ وفي «التفسير» ٦٦٢ من طرق عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً.

(١) كذا في النسخ ورواية البخاري ومسلم ومالك وغيرهم «اليهود» بدل «أهل الكتاب».

(٢) في الأصل «عليك» والتصويب عن كتب التخرير المتقدمة.

عليكم، فقولوا: عليكم<sup>(١)</sup> كذلك كان سفيان يقولها. والمحدثون يقولون بالواو، والصواب سقوط الواو؛ لأن قولنا لهم: عليكم ردًّا، وقولنا وعليكم<sup>(٢)</sup> مشاركة، ونعوذ بالله من ذلك.

[٥٣١] وكانت عائشة مع النبي ﷺ فقالت اليهود للنبي ﷺ: عليك السام. فقال النبي ﷺ: «عليكم»، ففهمت عائشة قولهم؛ فقالت عائشة: عليكم السام<sup>(٣)</sup> واللعنة، فقال النبي ﷺ: «مهلاً يا عائشة» فقالت: أو لم تسمع ما قالوا يا رسول الله؟ قال: «أو لم تسمعي ما قلت عليكم؟ إنه يستجاب لنا فيهم، ولا يستجاب لهم في»<sup>(٤)</sup>.

**المسألة الخامسة:** قال أصحاب أبي حنيفة: التحية ها هنا الهدية، أراد الكرامة بالمال والهبة، قال الشاعر:

\* إذ تحيي بضيمران وآس \*<sup>(٥)</sup>

[٥٣١] صحيح. أخرجه البخاري ٦٤٠١ من طريق ابن أبي ملكية عن عائشة قالت: إن اليهود أتوا النبي ﷺ فقالوا: السام عليك. قال: وعليكم. فقالت عائشة: السام عليكم، ولعنكم الله، وغضب عليكم، فقال رسول الله ﷺ: مهلاً يا عائشة، عليك بالرفق، وإياك والعنف - أو الفحش - قالت: أو لم تسمع ما قالوا؟ قال: أو لم تسمعي ما قلت؟ رددت عليهم، فيستجاب لي فيهم، ولا يستجاب لهم في؛ لفظ البخاري بحرفيته، وأخرجه ٦٠٣٠ تنبيه: وبهذا يتبين أن المصنف ساقه من حفظه حيث فيه اختلاف يسير. وورد بنحوه من حديث جابر أخرجه مسلم ٢١٦٦ وعجزه «إنا نجاب عليهم، ولا يجابون علينا». وورد حديث عائشة بدون عجزه من وجوه، أخرجه البخاري ٢٩٣٥ و٦٠٢٤ و٦٠٣٠ و٦٢٥٦ و٦٣٩٥ ومسلم ٢١٦٥ وابن أبي شيبه ٦٣٠/٨ وابن ماجه ٣٦٩٨ والبيهقي ٢٠٣/٩.

(١) رواية الموطأ «عليك» بدون واو. وكذا رواية البخاري الثانية من طريق مالك والثوري، ورواية النسائي في «اليوم والليلة» ٣٨١ ورواية أحمد ١٩/٢ ح ٤٦٨٤ كلاهما عن سفيان «عليك» بدون واو. وقد تابعه مالك كما تقدم. وتابعهما إسماعيل بن جعفر عند مسلم ح (٨) والترمذي ١٦٠٣ كلهم عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً بدون - واو - ووقع في رواية البخاري الأولى ٦٢٥٧ عن عبدالله بن يوسف عن مالك به وفيه «وعليك» بذكر الواو - ورواية الموطأ أرجح من رواية عبدالله بن يوسف، وكذا وقع عند مسلم في الرواية الثانية ح ٩ والنسائي ٣٨٢ كلاهما من طريق سفيان ووقع عند ابن حبان ٥٠٢ من طريق إسماعيل بن جعفر أيضاً بذكر الواو ويؤكد ذكر الواو حديث أنس، أخرجه البخاري ٦٢٥٨ و٦٩٢٦ ومسلم ٢١٦٣ وغيرهما وفيه «وعليكم». ووقع في حديث جابر عند مسلم ٢١٦٦ «وعليكم» وقع في بعض روايات حديث عائشة عند مسلم ٢١٦٥ ح ١١ فلا يمكن بهذه الروايات ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى. والسييل في ذلك ما جاء في حديث جابر عند مسلم ٢١٦٦ وعجزه «إنا نجاب عليهم، ولا يجابون علينا» فلا مشاركة، لأن الله عز وجل لا يقبل دعاء الكفار على المسلمين، والله أعلم. وانظر حديث عائشة الآتي.

(٢) تقدم أن لا مشاركة. انظر التعليق المتقدم، وما بعده.

(٣) وقع في النسخ «السلام» وهو تصحيف من النسخ، والتصويب عن كتب التخريج المتقدمة.

(٤) قال الحافظ في «الفتح» ٢٠٠/١١: ويستفاد منه أن الداعي إذا كان ظالماً على من دعا عليه، لا يستجاب دعاؤه.

(٥) لم أجد من نسب هذا الشطر لقاتل. وفي «اللسان» مادة - ضم - الضميران والضومران: ضرب من الشجر، وقال أبو حنيفة: من ربحان البر.

تحيةهم بيض الولائد بينهم<sup>(١)</sup>

والمراد بهذا - والله أعلم - الكرامة بالمال؛ لأنه قال: أو ردوها بأحسن منها، ولا يمكن رد السلام بعينه. وظاهر الآية يقتضي رد التحية بعينها، وهي الهدية، فإما بالتعويض أو الرد بعينه، وهذا لا يمكن في السلام، ولا يصح في العارية؛ لأن رد العين ها هنا واجب من غير تخيير. قلنا: التحية تفعله من الحياة، وهي تنطلق في لسان العرب على وجوه؛ منها البقاء، قال زهير بن جَنَاب:

من كل ما نال الفَتَى قد نلته إلا التَّحِيَّةَ<sup>(٢)</sup>

ومنها الملك، وقيل: إنه المراد ها هنا في بيت زهير. ومنها السلام، وهو أشهرها، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَعُولُونَ فِيْ أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبْنَا اللَّهُ بِمَا نَعُولُ﴾<sup>(٣)</sup>. وقد أجمع العلماء والمفسرون أن المراد ها هنا بالتحية السلام حتى ادعى هذا القائل<sup>(٤)</sup> تأويله هذا؛ ونزع بما لا دليل عليه. وإن العرب عبّرت بالتحية عن الهدية فإن ذلك لمجاز، لأنها تجلب التحية كما يجلبها السلام، والسلام أول أسباب التحية.

[٥٣٢] ومنه قوله ﷺ: «ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم».

[٥٣٣] وقال: «أفشوا السلام، وأطعموا الطعام». فعلى هذا يصح أن تسمى الهدية بها مجازاً

[٥٣٢] صحيح. أخرجه مسلم ٥٤ وأبو داود ٥١٩٣ والترمذي ٢٦٨٨ وابن ماجه ٣٦٩٢ وابن أبي شيبة ٦٢٤ / ٨ - ٦٢٥ وأحمد ٤٩٥ / ٢ والبخاري في «الأدب المفرد» ٩٨ وأبو عوانة ٣٠ / ١ وابن حبان ٢٣٦ وابن مندة ٣٣٠ والبخاري ٣١٩٣ و«التفسير» ٦٦٠ كلهم من حديث أبي هريرة وصدره «والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا...» بمثله.

[٥٣٣] صحيح. أخرجه الترمذي ٢٤٨٥ وابن ماجه ١٣٣٤ وابن سعد ٢٣٥ / ١ وابن أبي شيبة ٦٢٤ / ٨ وأحمد ٤١٥ / ٥ والدارمي ٣٤٠ / ١ وابن نصر في «قيام الليل» ص ١٧ والبخاري ٩٢٦ كلهم من حديث عبدالله بن سلام، وصدره «يا أيها الناس» وتماه «وصلوا الأرحام، وصلوا بالليل والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام». إسناده جيد، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح. وله شاهد من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ٩٨١ وابن أبي شيبة ٦٢٤ / ٨ وأحمد ١٧٠ / ٢ والترمذي ١٨٥٥ وابن ماجه ٣٦٩٤ وصححه ابن حبان ٤٨٩، وفيه عطاء بن السائب، اختلط بأخرة. لكن يصلح للاعتبار بحديثه. وله شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه أحمد ٢ /

(١) وهو شطربيت للناطقة، وتماه «وأكسية الإضرع فوق المشاجب»؛ ديوانه: ص ٣٤.

الولائد: الإماء. الإضرع: الخز الأحمر. المشاجب: عيدان تعلق بها الثياب.

(٢) راجع: «اللسان» مادة - حيا -.

(٣) سورة المجادلة: ٨.

(٤) راجع «أحكام القرآن» للجصاص ١٨٥ / ٣ فقد ذهب إلى أن المراد بالتحية ههنا الملك. وذكر بعض الأدلة المتقدمة. ورد عليه الكيا الطبري في «أحكامه» ٤٧٣ / ١.

كانها حياة للمحبة، ولا يصح حَمْلُ اللفظ على المجاز، وإسقاط الحقيقة بغير دليل.

فإن قيل: نحمله عليهما جميعاً. قلنا لهم: أنتم لا ترون ذلك؛ فلا يصح لكم بالقول به، وإذا ثبت هذا بقيت الآية على ظاهرها، وإن حملوه على الهدية على مذهبنا في هبة الثواب فنستثني منها الولد مع والده بما قررناه من الأدلة في «مسائل الخلاف»، فليطلب هنالك، فصحت لنا الآية على الوجهين جميعاً، والحمد لله. وبقية الكلام يُنظر في «مسائل الخلاف» فليطلب هنالك.

وقد اختلف في معنى السلام عليكم، فقيل: هو مصدر سَلِمَ يَسْلَمُ سلامةً وسلاماً، كالأذنة ولذاذاً، وقيل للجنة دار السلام، لأنها دارُ السلامة من الفناء والتغير والآفات.

وقيل: السلام اسمٌ من أسماء الله تعالى؛ لأنه لا يلحقه نقص، ولا يدركه آفات الخلق.

فإذا قلت: السلام عليكم فيحتمل الله رقيبٌ عليكم. وإن أردت بيني وبينكم عقد السلامة وذمام النجاة. حدثنا الحضرمي، أخبرنا ابن منير، أخبرنا التيسابوري، أنبأنا النسائي، أنبأنا محمد بن علي، سمعت أبي يقول: قال ابن عينة: أتدري ما السلام؟ تقول: أنت مني آمين.

**المسألة السادسة:** قال علماؤنا: أكثر المسلمين على أنَّ السلام سنةٌ وردَّه فرض لهذه الآية.

وقال عبد الوهاب منهم: السلام وردَّه فرض على الكفاية إن كانت جماعة، وإن كان واحداً كفى واحد. فالسلام فرض مع المعرفة، سنة مع الجهالة؛ لأن المعرفة إن لم تسلم عليه تغيرت نفسه، ثم يترتب السلام على حسب ما بيناه في كتب الحديث: من قائم على قاعد، وماز على جالس، وقليل على كثير، وصغير على كبير، إلى غير ذلك من شروطه.

**المسألة السابعة:** إذا كان الرد فرضاً بلا خلاف فقد استدلل علماؤنا على أنَّ هذه الآية دليل على وجوب الثواب في الهبة للعين، وكما يلزمه أن يردَّ مثل التحية يلزمه أن يردَّ مثل الهبة.

وقال الشافعي في هبة الأجنبي ثواب، وهذا فاسد؛ لأن المرأة ما أعطى إلا ليُعطي؛ وهذا هو الأصل فيها، وإننا لا نعمل عملاً لمولانا إلا ليعطينا، فكيف بعضنا لبعض، وسيأتي بيان ذلك في موضعه في سورة الروم إن شاء الله تعالى.

**الآية الرابعة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي آلِ النَّفِثِينَ فَتَنَيْنَ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ۝٨٨﴾ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُوا سَوَاءً فَلَا تَنَجِدُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَنَجِدُوا مِنْهُمْ وَلِئَلَّا

٢٩٥-٣٢٣-٤٩٣ وابن حبان ٥٠٨ والحاكم ٤/١٢٩-١٦٠ وإسناده حسن. وله شاهد من حديث أبي مالك الأشعري: أخرجه أحمد ١٧٣/٢ وابن حبان ٥٠٩ وإسناده حسن. وله شاهد من حديث علي: أخرجه الترمذي ١٩٨٤ وأحمد ١/١٥٦ وابن أبي شيبة ٨/٦٢٥ وإسناده ضعيف لأجل عبد الرحمن بن إسحق الواسطي أبي شيبة. لكن يصلح شاهداً لما قبله، وهو حديث صحيح بشواهد بل مشهور. والله أعلم.

وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِيتٌ أَوْ جَاهٌ وَكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقِيلُوا أَوْ يُقِيلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقْنَلُوكُمْ فَلِنْ أَعَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقِيلُوا وَالْقَوْمَ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ فَأَجْعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴿٩٠﴾ [الآيات: ٨٨ - ٩٠]. فيها أربع مسائل:

### المسألة الأولى: في سبب نزولها: وفيه خمسة أقوال:

الأول: روى عبد الله بن يزيد الأنصاري عن زيد بن ثابت - صاحب عن<sup>(١)</sup> صاحب -  
 [٥٣٤] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما خرج إلى أحد رجعت طائفة ممن كان معه، فكان أصحابُ النبي ﷺ فيهم فرقتين، فرقة تقول: نقتلهم، وفرقة تقول: لا نقتلهم، فنزلت وهو اختيار البخاري والترمذي.  
 الثاني: قال مجاهد: نزلت في قوم خرجوا من أهل مكة حتى أتوا المدينة، يزعمون أنهم مهاجرون فارتدوا واستأذنوا النبي ﷺ في الرجوع إلى مكة ليأتوا ببضائع، فاختلف فيهم المؤمنون، وفرقة تقول إنهم منافقون، وفرقة تقول هم مؤمنون؛ فبين الله سبحانه وتعالى نفاقهم<sup>(٢)</sup>.  
 الثالث: قال ابن عباس: نزلت في قوم كانوا بمكة فتكلموا بالإسلام، وكانوا يظاهرون المشركين، فخرجوا من مكة يطلبون حاجة، وإن المؤمنين لما أخبروا بهم قالت فئة: اخرجوا إلى هؤلاء الجبناء فاقتلهم. وقالت أخرى: قد تكلموا بمثل ما تكلمتم به<sup>(٣)</sup>.  
 الرابع: قال السدي: كان ناسٌ من المنافقين إذا أرادوا أن يخرجوا من المدينة قالوا: أصابتنا أوجاعٌ بالمدينة، فلعلنا نخرج إلى الظهر حتى نتمائل ونرجع؛ فانطلقوا فاختلف فيهم أصحابُ النبي ﷺ، فقالت طائفة: أعداء الله منافقون. وقال آخرون: بل إخواننا غمّتهم المدينة فاجتووها، فإذا برّثوا رجعوا؛ فنزلت فيهم الآية<sup>(٤)</sup>.

[٥٣٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٨٤، و٤٠٥٠، و٤٥٨٩، ومسلم ١٣٨٤، و٢٧٧٦، والترمذي ٣٠٢٨، والنسائي في «التفسير» ١٣٣، وأحمد ٥/ ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، والطبري ١٠٠٥٥، والواحدي ٣٤١، والبغوي ٣٦٧٧، و«التفسير» ٦٦٣ كلهم عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن ثابت به.

- (١) أي هو من رواية صحابي عن صحابي مثله، ويعرف عند أهل الفن برواية الأقران، ويقولون أيضاً «المديج» راجع كتب مصطلح الحديث. وعبد الله بن يزيد هو الأنصاري صحابي صغير ولي الكوفة لابن الزبير، روى له الأئمة الستة، راجع «التقريب» ٣٧٠٤.
- (٢) أخرجه الطبري ١٠٥٥٨ عن مجاهد، وهذا مرسل، وهو يتأيد بما بعده.
- (٣) أخرجه الطبري ١٠٠٦٠ عن عطية العوفي عن ابن عباس، وإسناده ضعيف لأجل العوفي، وعنه مجاهيل، وله شاهد مرسل بنحوه أخرجه برقم ١٠٠٦١ عن قتادة وبرقم ١٠٠٦٢ عن معمر بن راشد، وهذا معضل، وبرقم ١٠٠٦٣ عن الضحاك، بنحو حديث ابن عباس، وأن المراد بذلك أناس تخلفوا من أهل مكة، وصدر الآية يرجع كون ذلك في المنافقين أتباع ابن أبي، وهو المراد في الحديث الصحيح المتقدم برقم ٥٣٤ حيث رجعوا يوم أحد. وأثناء الآية يدل على ما ذهب إليه ابن عباس والمفسرون من أن المراد بعض من تخلف من أهل مكة فإن في الآية «فلا تتخذوا منهم أولياء حتى يهاجروا في سبيل الله...». والله أعلم.
- (٤) أخرجه الطبري ١٠٠٦٤ عن السدي، وهذا مرسل، وهو ضعيف وما قبله أرجح وأصح، والله أعلم.

الخامس: قال ابنُ زيد: نزلت في ابن أبي حين تكلم في عائشة<sup>(١)</sup>.

واختار الطبري من هذه الأقوال قول مَنْ قال: إنها نزلت في أهل مكة، لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَزْوَاجًا حَتَّىٰ يَهْجُرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. والصحيح ما رواه زيد<sup>(٢)</sup>. وقوله: ﴿حَتَّىٰ يَهْجُرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ يعني حتى يهْجُرُوا الأهلَ والولدَ والمالَ، ويجاهدوا في سبيل الله.

**المسألة الثانية:** أخبر الله سبحانه وتعالى أنَّ الله ردَّ المنافقين إلى الكُفر، وهو الإركاس، وهو عبارة عن الرجوع إلى الحالة المكروهة، كما قال في الروضة:

[٥٣٥] إنها رجس<sup>(٣)</sup>، أي رجعت إلى حالة مكروهة؛ فنهى الله سبحانه وتعالى أصحاب محمد ﷺ أن يتعلّقوا فيهم بظاهر الإيمان، إذا كان أمرهم في الباطن على الكفر، وأمرهم بقتلهم حيث وجدوهم، وأينما نفقوهم؛ وفي هذا دليل على أنَّ الزنديق يُقتل، ولا يُستتاب لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾.

فإن قيل: معناه ما داموا على حالهم. قلنا: كذلك نقول وهذه حالة دائمة، لا تذهب عنهم أبداً؛ لأنَّ مَنْ أسرَّ الكُفرَ، وأظهر الإيمان، فعرَّضَ عليه، كيف تصحَّ توبته؟

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾: المعنى إلّا من انضاف منهم إلى طائفة بينكم وبينهم عهد، فلا تعرضوا لهم؛ فإنهم على عهدهم، ثم نسخت العهد فانتسخ هذا، وقد بيّناه في القسم الثاني بإيضاحه وبسطه.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِنْهُمُ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يَقْتُلُوكُمْ فَوَمَهُمْ﴾: هؤلاء قوم جاؤوا وقالوا: لا نريد أن نقاتل معكم ولا نقاتل عليكم. ويحتمل أن يكونوا مُعاهدين على ذلك، وهو نوع من العهد، وقالوا: لا نسنم ولا نقاتل، فيحتمل أن يقبل ذلك منهم في أول الإسلام تألفاً حتى يفتح الله قلوبهم للتقوى ويشرحها للإسلام. والأول أظهر.

ومثله الآية التي بعدها، وقد بسطناها بسطاً عظيماً في «كتاب أنوار الفجر» بأخبارها ومتعلقاتها في

-----  
[٥٣٥] صحيح. أخرجه البخاري ١٥٦ وابن ماجه ٣١٤ عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبدالله بن مسعود - يقول: أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرتين، والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثه، فأتيته بها، فأخذ الحجرتين، وألقى الروث، وقال: هذا ركس. لفظ البخاري بحرفيته. ورواية ابن ماجه «رجس» وأخرجه الترمذي ١٧ عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه، وفيه انقطاع بينهما، لذا لم يروه البخاري من طريقه.

(١) هذا ليس بشيء، وابن زيد ضعيف الحديث ليس بشيء.

(٢) أي المتقدم برقم ٥٣٤. وما ذهب إليه الطبري غير بعيد حيث هو قول عامة أهل التفسير من التابعين كما تقدم، والله أعلم.

(٣) «ركس» لغة في «رجس» وقال الخطابي: الركس: الرجيع، رد من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة. راجع «الفتح» ٢٥٨/١.

**الآية الخامسة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانِ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ٩٢﴾ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿[الآية: ٩٢، ٩٣]. فيها سبع عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾: معناه: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً قتلًا جائزاً. أما أنه يوجد ذلك منه غير جائز فنفي الله سبحانه جوازه لا وجوده؛ لأن الأنبياء صلوات الله عليهم لم يُبعثوا لبيان الحسيات وجوداً وعدمًا، إنما بُعثوا لبيان الأحكام الشرعية إثباتاً ونفيًا.

فإن قيل: فهل هو جائز للكافر؟ فإن قلت: نعم، فقد أحلتم. وإن قلت: لا، فقد أبطلتم فائدة التخصيص بالمؤمن بذلك، والكافر فيه مثله.

قلنا: معناه أن المؤمنين أبعد من ذلك بخنائهم وأخوتهم وشفقتهم وعقيدتهم؛ فلذلك خص المؤمنين بالتأكيد، ولما يترتب عليه من الأحكام أيضاً حسماً نبين ذلك بعد.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا خَطَاً﴾: قال علماؤنا: هذا استثناء من غير الجنس، وله يقول النحاة الاستثناء المنقطع إذا لم يكن من جنس الأول؛ وذلك كثير في لسان العرب؛ وقد بيئنا حقيقته في رسالة الملجئة. ومعناه أن يأتي الاستثناء على معنى ما تقدم من اللفظ، لا على نفس اللفظ، كما قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَقَفْتُ بِهَا أَصِيلَانَا أَسَائِلُهَا      عَيْثُ جَوَاباً وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَأَيَّامَ أَبْنِيَّهَا      وَالنَّوْثِيَّ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

فلم تدخل الأوراري في لفظ أحد، ولكن دخلت في معناه. أراد: وما بالربيع أحد، أي غير ما كان فيه، أو أثر كله ذاهب، إلا الأوراري، وكذلك قوله: ﴿وَمَا كَانِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا﴾؛ المعنى ما كان لمؤمن أن يفوت نفس مؤمن بكسبه إلا أن يكون بغير قصدٍ إلى وصفه؛ فافهمه وركبته تجده بديعاً.

**المسألة الثالثة:** أراد بعض أصحاب الشافعي أن يخرج هذا من الاستثناء المنقطع؛ ويجعله متصلاً لجهله باللغة وكونه أعجمياً في السلف؛ فقال: هو استثناء صحيح. وفائدته أن له أن يقتله خطأ في

(١) للناطقة، راجع ديوانه: ص ٤٧، طبع دار الكتاب العربي.



بعض الأحوال، فيا لله! ويا للعالمين من هذا الكلام! كيف يصح في عقل عاقل أن يقول: أبيع له أن يقتله خطأ، ومن شرط الإذن والإباحة المكلف وقصده، وذلك ضد الخطأ، فالكلام لا يتحصل معقولاً. ثم قال: وهو أن يرى عليه لبسة المشركين والإنحياز إليهم كقصة خديفة مع أبيه يوم أُحد. قلنا له: هذا هو الاستثناء المنقطع؛ لأنَّ القتل وقع خلاف القصد، وهو قصد إلى مشرك، فبتبين أنه مسلم؛ فهذا لا يدخل تحت التكليف أمراً ولا نهياً.

ثم قال: وقول الله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ - يقتضي أن يقال: إنما يُباح له إذا وجد شرط الإباحة، وشرط الإباحة أن يكون خطأ، وفي هذا القول من التهافت لمن تأمله ما يغني عن رده. وكيف يتصور أن يقال: شرط إباحة القتل أن لا يقصد، لا هم إلا أن كون المقلد أُلِّمَ بقول المبتدعة: إنَّ الأمور لا يعلم كونه مأموراً إلا بعد تقضي الامتثال ومضائه؛ فالاختلال في المقال واحد والرؤ واحد، فلتلحظه في أصوله التي صنف؛ فإنه من جنسه؛ ثم أبطل هو هذا وكان في غنى عن ذكره وإبطاله.

ثم قال: إنَّ أقرب قول فيه أن يقال: إنَّ قوله سبحانه: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ اقتضى تأنيب قاتله لاقتضاء النهي ذلك، فقله تعالى: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ رفع للتأنيب عن قاتله؛ وإنما دخل الاستثناء على ما تضمنه اللفظ من استحقاق المأثم، فأخرج منه قاتل الخطأ، وجاء الاستثناء على حقيقته؛ وهذا كلام من لا يعلم اللغة ولا يفهم مقاطع الشريعة، بل قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ معناه كما قلنا جائز ضرورة لا وجوداً؛ فنفي الله سبحانه جواز ذلك لا وجوده، فقول هذا الرجل: إنَّ ذلك يقتضي تأنيب قاتله لا يصح؛ لأنَّه ليس ضدَّ الجواز التحريم وحده؛ بل ضد الندب والكرهية على قول، والوجوب والتحريم على آخر، فلم عين هذا الرجل من نفي الجواز التحريم المؤثم. أما إنَّ ذلك عليم من دليل آخر لا من نفس هذا اللفظ.

ثم نقول: هبك أنا أوجبنا عليه بهذا اللفظ، وقلنا له: إنَّ معناه الصريح أنتَ إثم إن قتلته، إلا أن تقتله خطأ، فإنه يكون استثناء من غير الجنس؛ لأنَّ الإثم أيضاً إنما يرتبط بالعمد، فإذا قال بعده: إلا خطأ، فحزَّه ضدَّه، فصار منقطعاً عنه حقيقة وصفة ورفعاً للمأثم. وقوله: فإنما دخل الاستثناء على ما يتضمَّنه اللفظ من استحقاق المأثم فقد بينا أنَّ اللفظ ليس فيه لذلك ذكر حقيقة ولا مجازاً؛ وإنما يؤخذ الإثم من دليل آخر، وقد أشرنا نحن إلى حقيقته في أول الأمر.

[٥٣٦] وقد قال بعض النحارير<sup>(١)</sup>: إنَّ الآية نزلت في سبب؛ وذلك أنَّ أسامةَ لقيَ رجلاً من المشركين في غزاة فعلاه بالسيف، فقال: لا إله إلا الله؛ فقتله؛ فلما بلغ ذلك النبي ﷺ قال: «أقتلته

[٥٣٦] صحيح. أخرجه البخاري ٤٢٦٩ و٦٨٧٢ ومسلم ٩٦ وأبو داود ٢٦٤٣ والنسائي في «الكبرى» ٨٥٩٣ و٨٥٩٤ وأحمد ٢٠٠/٥ وابن حبان ٥٧٥١ والواحدي ٣٥١ كلهم عن أبي ظبيان عن أسامة بن زيد.

بعد أن قال: لا إله إلا الله؟ فقال: يا رسول الله، إنما قالها متعوذاً. فجعل يكرّر عليه: «بعد أن قال: لا إله إلا الله؟»، قال: فلقد تمّنت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم. فهذا قتل متعمداً مخطئاً في اجتهاده؛ وهذا نفيس. ومثله قتل أبي حذيفة<sup>(١)</sup> يوم أحد، فمتعلّق الخطأ غير متعلق العمد، ومحلّه غير محلّه؛ وهو استثناء منقطع أيضاً منه.

[٥٣٧] ولذلك قالت جماعة: إنّ الآيتين نزلت<sup>(٢)</sup> في شأن مقيس بن صُبابَة، فإنه أسلم هو وأخوه هشام فأصاب هشاماً رجلاً من الأنصار من رهط عبادة بن الصامت، وهو يرى أنه من العدو، فقتله خطأ في هزيمة بني المُضطلق من خزاعة، وكان أخوه مقيس بمكة، فقدم مسلماً فيما يظهر. وقيل: لم يرح من المدينة فطلب دية أخيه، فبعث معه النبي ﷺ رجلاً من فُهر إلى بني النجار في ديتة، فدفعوا إليه الدية مائة من الإبل، فلما انصرف مقيس والفهري راجعين إلى المدينة قتل مقيس الفهري، وارتدّ عن الإسلام، وركب جملأ منها، وساق معه البقية، ولحق كافراً بمكة، وقال:

شفى النفس أن قد مات بالقاع مسنداً  
وكانت هموم النفس من قبل قتلها  
ثأرت به فُهرأ وحملت عقله  
حللت به وثري وأدركت ثورتي  
يضرج في ثوبيه دماء الأخذاع  
تلم فتحميني وطاء المضاجع  
سراة بني النجار أرباب فارع  
وكنّت إلى الأوثان أول راجع

فدخل<sup>(٣)</sup> قتل الأنصاري في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾، ودخل قتل مقيس في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾، وكل واحد بصفته في الآيتين بصفتهما، والله أعلم.

المسألة الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ﴾: أوجب الله سبحانه في قتل الخطأ تحرير الرقبة، وسكت في قتل العمد عنها. واختلف العلماء في ذلك اختلافاً كثيراً قديماً وحديثاً، ماله أن أبا حنيفة ومالكاً قالا: لا كفارة في قتل العمد. وقال الشافعي: فيه الكفارة؛ لأنها إذا

-----  
[٥٣٧] ضعيف. أخرجه ابن أبي حاتم كما في «الدر المنثور» ٣٤٩/٢ عن سعيد بن جبيرة مرسلاً. ولم أقف على إسناده إلى سعيد، وله شاهد عن عكرمة، أخرجه الطبري ١٠١٩١ وابن المنذر كما في «الدر المنثور» ٢/٣٤٩، وهو عند الطبري مختصر. وعلقه الواحدي في «الأسباب» ٣٤٤ بقوله: قال الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس فذكره مطولاً، وهذا إسناد ساقط، الكلبي متروك كذاب، وأبو صالح متهم في روايته عن ابن عباس، والحديث ضعيف، لا حجة فيه، لذا ذكره البغوي ٦٦٩ من غير إسناده، ولا نسبة لقائل.

(١) قُتل أبو حذيفة يوم أحد، قتله المسلمون خطأ، يوم اختلط الجيشان بعد أن ترك الرماة أماكنهم. راجع الإصابة ١/١٣٣/١٧٢٠ و«فتح القدير» ١٠/٢٥٢ بتخريجي.

(٢) كذا في النسخ، والصواب أن يقال «نزلنا» بذكر ألف التثنية.

(٣) من كلام المصنف رحمه الله.

وجبت في قتل الخطأ ولا إثم فيه ففي العمد أولى<sup>(١)</sup>.

قلنا: هذا يبعدها عن العمد؛ لأن الله سبحانه لم يوجبها في مقابلة الإثم، وإنما أوجبها عبادة، أو في مقابلة التقصير، وترك الحذر والتوقي، والعمد ليس من ذلك.

**المسألة الخامسة:** قوله: ﴿مُؤْمِنَةً﴾: وهذا يقتضي كمالها في صفات الدين، فتكمل في صفات المالية حتى لا تكون معيبة، لا سيما وقد أتلّف شخصاً في عبادة الله سبحانه، فعليه أن يخلص آخر لعبادة ربه عن شغل غيره، وأيضاً فإنما يُعتق بكل عُضْوٍ منه عضو منها من النار حتى الفرج بالفرج، فمتى نقص عضو منها لم تكمل شروطها. وهذا بديع.

**المسألة السادسة:** سواء كانت الرقبة صغيرة أو كبيرة إذا كانت بين المسلمين أو لمسلم فإنه يجوز خلافاً لابن عباس وجماعة من التابعين؛ إذ قالوا: لا يُجْزَى إلا من صام وصلى وعَقَلَ الإسلام.

قال الطبري: مَنْ ولد بين المسلمين فحكمه حُكْمُ المسلمين في العتق، كما أن حكمه حكم المسلمين في الجنابة والإرث والصلاة عليه وجميع أحكامه.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾: أوجب الله تعالى الدية في قتل الخطأ جبراً. كما أوجب القصاص في قتل العمد زجراً، وجعل الدية على العاقلة رفقاً؛ وهذا يدل على أن قاتل الخطأ لم يكتسب إثماً ولا محرماً، والكفارة وجبت زجراً عن التقصير والحذر في جميع الأمور.

**المسألة الثامنة:** الدية مائة من الإبل في تقدير الشريعة، وبإجماع الأمة؛ فإن عدمت الإبل فاختلف العلماء؛ فقال مالك: من الدراهم على أهل الورق اثنا عشر ألف درهم، ومن الذهب ألف دينار، وليست في غيرهما. وقال أبو حنيفة: عشرة آلاف درهم. وقال الشافعي: الواجب منه الإبل كيف تصرف، فإنها الأصل؛ فإذا عدمت وثقت الوجوب فحينئذ ينظر في بدلها وهو القيمة بحساب الوقت، كما في كل واجب في الذمة يتعذر أدائه.

ودليلنا: أن عمر بن الخطاب قوّمها بمحضر من الصحابة ذهباً وورقاً، وكتب به إلى الآفاق؛ ولا مخالف؛ ولا ينبغي أن يكون؛ فإن بلداً لم يكن قط به إبل لا سبيل إلى تقويمها فيه، فعلمت الصحابة ذلك فقدرت نصيبها، واعتبرتْها في كل بلد بالذهب والفضة؛ إذ لا يخلو بلد منهما.

وقال أبو حنيفة، في تقديرها: عشرة آلاف درهم، فبناها على نصاب الزكاة، وعمر مع الصحابة قد علموا نصاب الزكاة حين قدروها باثني عشرة ألف درهم، وقد بينا المعنى في نصاب الزكاة في

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٢ / ٢٢٦-٢٢٧: فصل: والمشهور في المذهب: أنه لا كفارة في قتل العمد، وبه قال الثوري ومالك وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي. وعن أحمد رواية أخرى: تجب فيه الكفارة، وحكي ذلك عن الزهري، وهو قول الشافعي. قال الإمام الموفق: وتجب الكفارة في شبه العمد اهـ ملخصاً.

«مسائل الخلاف»، وهو بديع، فليُنظر فيه مَنْ أراد تمام العلم به.

**المسألة التاسعة:** هي في الإبل أخماس: بنات مَخَاض، وبنات لَبُون، وبنو لَبُون، وَحِقَاق، وَجَذَاع. وقال أبو حنيفة: هي أخماس، إلا أَنَّ منها بني مَخَاض دون بني لَبُون.

ودليلاً أَنَّ النبي ﷺ ذكر دِيَّةَ الخطأ أخماساً، فقال:

[٥٣٨] «عشرون بني لَبُون»، ولم يذكر بني مَخَاض، أخرجه أبو داود كوفياً من طريق ابن مسعود؛ فلا كلامَ لهم عليه، ولا معنى معهم؛ لأنَّ ما ذكروه شيء لا يجبُ في الزكاة فلم يجب في الدِّية كالشَّيَا.

**المسألة العاشرة:** وهي مؤخلة في ثلاثة أعوام، كذلك قضى عُمر وعليّ، وهي ضرورة؛ لأنَّ الإبل قد تكونُ في وقتِ الوجوب حوامل فيضُرُّ به، ولا يجوزُ العدول إلى غير ما قال النبي ﷺ. وفيه تكون في السنة الثانية لَوَابِن، ووجبت مواساة ورِفْقاً، فتؤخذ منها بذلك!.

وكان النبي ﷺ يعطيها دَفْعَةً واحدة لأغراض: منها أنه كان يعطيها صُلْحاً وتسديداً. ومنها أنه كان يعجلُها تأليفاً، فلما وَجَدَ الإسلامُ قررتها الصحابةُ على هذا النظام.

**المسألة الحادية عشرة:** ولا مدخل فيها لغير الذهب والفضة من ثيابٍ أو طعامٍ أو بقرٍ خلافاً لأبي يوسف ومحمد وغيرهما؛ لأنها قد تمهّدت في عَصْرِ الصحابة على هذا، وما كان من غيره فقد سقط

-----

[٥٣٨] ضعيف. كذا وقع للمصنف رحمه الله، مع أن الحديث المذكور هو دليل للحنفية فإن فيه ذكر «بني مخاض»، أخرجه أبو داود ٤٥٤٥ والترمذي ١٣٨٦ والنسائي ٨/ ٤٣- ٤٤ وابن ماجه ٢٦٣١ والدارقطني ١٧٥/٣ وأحمد ١/ ٤٥٠ والبيهقي ٨/ ٧٥ كلهم من طريق حجاج بن أرطاة عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «في دية الخطأ، عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بني مخاض ذكر» بلفظ أبي داود وابن ماجه. وصدره عند الترمذي والنسائي «قضى» بدل «قال». وإسناده ضعيف. قال الدارقطني ما ملخصه: هو حديث ضعيف، غير ثابت من وجه، أحدها: أن أبا عبيدة رواه عن أبيه موقوفاً، الثاني: فيه خشف بن مالك، وهو مجهول. الثالث: انفرد به الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس، وقد كان يحدث عن لم يلقه. الرابع: رواه جماعة من الثقات عن ابن مسعود «في الخطأ أخماساً» لم يزد على ذلك. ووافقه الزيلعي في «نصب الرأية» ٤/ ٣٥٨، وصرح الحافظ ابن حجر في «الدراية» ٢/ ٢٧٢ بقوله: ضعيف قلت: فهذا الحديث الذي ذكره ابن العربي دليل للحنفية، وهو ضعيف والوهن فيه فقط ذكر بني المخاض. والظاهر أن ابن العربي أراد الاستدلال بما أخرجه الدارقطني ١٧٢/٣ عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه قال: دية الخطأ خمسة أخماس: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنو لبون ذكر». وقال الدارقطني: وهذا إسناد حسن، ورواته ثقات، وقد روي عن علقمة عن ابن مسعود نحوه اهـ. قلت: هو موقوف، ومع وقفه هو ضعيف لانقطاعه بين ابن مسعود وابنه أبي عبيدة. وقد ضعفه البيهقي في سننه ٨/ ٧٥ وذكر أن الدارقطني وهم في ذكر «بني اللبون» وأن المحفوظ عن ابن مسعود. «بني المخاض» وأنه هو المشهور من مذهب ابن مسعود.

راجع ما ذكره الدارقطني والبيهقي، و«نصب الرأية» ٤/ ٣٥٧- ٣٥٨- ٣٥٩ و«فتح القدير» ١٠/ ٢٩٦- ٢٩٨.

بالإجماع على هذا؛ فأما بقية أحكام الدية فهي كثيرة لا يفي بها إلا كتب المسائل، فلا نطوّل بذكرها، فنخرج عن المقصود بها.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾: أوجب الله تعالى الدية لأولياء القتيل إلا أن يصدقوا بها على القاتل؛ والاستثناء إذا تعقب جُملاً عاد إلى جميعها إذا صلح ذلك فيها، وإلا عاد إلى ما يصلح له ذلك منها. والذي تقدّم الكفارة والدية، والكفارة حق الله سبحانه، ولا تُقبل الصدقة من الأولياء؛ لأنّ الصدقة من المتصدق عليه لا تنفذ إلا فيما يملكه.

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾: أوجب الله سبحانه الكفارة في قتل المؤمن بين أهل الحرب إذا كان خطأ، ولم يذكر الدية. وقد اختلف العلماء في ذلك؛ فقال أبو حنيفة: لا دية في ذلك، وهو مذهب ابن عباس وعكرمة وقتادة وجماعة من التابعين، وفيه الكفارة: أمّا وجوب الكفارة فلا لأنه أتلّف نفساً مؤمنة.

وأما امتناع الدية عندهم فاختلفوا في ذلك؛ فقال بعضهم: إنما لم تجب الدية لهم لثلاث يستعينوا بها على حرب المسلمين.

وقال آخرون: إنما لم تجب لهم دية؛ لأنه ليس بينهم وبين الله عز وجل عهد ولا ميثاق. وأما أبو حنيفة فعول على أنّ العاصم للعبد في ذمته «لا إله إلا الله»، وأنّ العاصم له في ماله الدار؛ فإذا أسلم وبقي في دار الحرب فقد اعتصم عصمة قريمة يجب بها على قاتله الكفارة، وليس له عصمة مقومة؛ فدّمه وماله هدر، ولو أنه هاجر إلى أرض الإسلام وترك أهله في دار الحرب فلا حُرمة لهم. وهذا هو قطعة من مذهب مالك؛ فإن الدار عند مالك العاصمة للأهل والمال. وقد مهّدنا ذلك في «مسائل الخلاف».

وقال الشافعي: الإسلام يعصم مال المسلم وأهله ودمه حيث كانوا.

والمسألة في نهاية الإشكال، ومذهب الشافعي فيها أسلم، وعلى هذا عند هؤلاء لم يذكر أنه الدية، لأنها لم تجب، وعلى المذهب المالكي لم يذكرها الله سبحانه، لأنها لم يكن لها مستحق؛ فلو كان لها مستحق لوجبت؛ لأنّ سبب الوجوب موجود وهو الإسلام، وجلّ أن يكون الله لم يذكر الدية؛ لأنّ الهجرة كانت على مَنْ آمَنَ قرضاً، ومَنْ أسلم ولم يهاجر فلا إسلام له ولا ولاية، فأما مذ سقط فرض الهجرة بعصمة الإسلام فوجب له الدية والكفارة أينما كان.

**المسألة الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾: والميثاق هو العهد المؤكّد الذي قد ارتبط وانتظم، ومنه الوثيقة فيه الدية. قال ابن عباس: هذا هو الكافر الذي له ولقومه العهد، فعلى قاتله الدية لأهله والكفارة لله سبحانه، وبه قال جماعة من التابعين والشافعي.

وقال مالك وابن زيد والحسن: المراد به، وهو مؤمن. واختار الطبري أن يكون المراد به المقتول الكافر من أهل العهد؛ لأنّ الله سبحانه أهمله ولم يقل وهو مؤمن، كما قال في القتل من

المؤمنين ومن أهل الحزب، وإطلاقه ما قيد قبل ذلك دليل أنه خلافه.

وهذا عند علمائنا محمولٌ على ما قبله من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذه الجملة نسقت على ما قبلها ورُبطت بها؛ فوجب أن يكون حكمها حكمه.

الثاني: أنَّ الله سبحانه قال: ﴿فَدِيَّةٌ مِّمَّا سَلََّمْتُمْ﴾ - وقد اختلف الناس في دية الكافر، فمنهم من جعلها كدية المسلم، وهو أبو حنيفة وجماعة؛ ومنهم من جعلها على النصف، وهو مالك وجماعة، ومنهم من جعلها ثلث دية المسلم، وهو الشافعي وجماعة.

والدية المسلمة هي الموفرة. قال القاضي: والذي عندي أنَّ هذه الجملة محمولة على ما قبلها حَمْلُ الْمُطْلَقِ على المقيد، وهو أصلٌ من أصول الفقه اختلف الناس فيه، وقد أتينا فيه بالعجب في المحصول، وهو عندي لا يلحق إلا بالقياس عليه. والدليل على حَمْلِ هذه الجملة على التي قبلها أمران:

أحدهما: أنَّ الكفارة إنما هي لأنه أتلَف شخصاً عن عبادة الله؛ فيلزمه أن يخلص آخر لها.

والثاني: أنَّ الكفارة إنما هي رَجْرُجٌ عن الاسترسال وثقة للحذر، وحَمْلٌ على التثبت عند الرمي؛ وهذا إنما هو في حق المسلم.

وأما في حق الكافر فلا يلزم فيه مثل هذا. ونحذر هذا قياساً فنقول: كلُّ كافر لا كفارة في قتله، كالمستأمن وقد اتفقنا على أنه لا كفارة في قتله، ولا عُذْر لهم عنه به احتفال.

**المسألة الخامسة عشرة:** إذا ثبت أنَّ المذكور في هذه الجملة هو المؤمن، فمن قَتَلَ كافراً خطأ، وله عهد فيه الدية إجماعاً. وقد اختلفوا فيه كما تقدم، وهو أصلٌ بديع في رَفْع الدماء. ونحن نمهدُ فيه قاعدة قوية فنقول:

مَبْنَى الديات في الشريعة على التفاضل في الحُرْمة والتفاوت في المرتبة؛ لأنه حقٌّ ماليٌّ يتفاوت بالصفات، بخلاف القتل، لأنه لما شَرع رَجْرُجاً لم يعتبر فيه ذلك التفاوت، فإذا ثبت هذا نظرنا إلى الدية فوجدنا الأنثى تَنْقُصُ فيه عن الذكر؛ ولا بد أن يكون للمسلم مَزِيَّة على الكافر؛ فوجب ألا يساويه في ديته. وزاد الشافعي نظراً، فقال: إن الأنثى المسلمة فوق الكافر الذكر، فوجب أن تَنْقُص دِيَّتُهُ عن ديتها، فتكون ديته ثلث دية المسلم.

وقال مالك بقضاء عمر وهو النصف؛ إذ لم يراع الصحابةُ التفاوت بينهما إلا في درجة واحدة، ولم يتبع ذلك إلى أقصاه، وليس بعد قضاء عمر بمحضر من الصحابة نظرٌ.

[٥٣٩] وما رُوِيَ عن النبي ﷺ: أنه أعطى في ذي العهد مثل دية المسلم<sup>(١)</sup>. فإنما كان على

[٥٣٩] حسن. أخرجه الترمذي ١٤٠٤ والدارقطني ١٧١/٣ والبيهقي ١٠٢/٨ كلاهما عن أبي سعد البقال عن عكرمة

(١) فائدة: قال الإمام الموفق في «المغني» ١٢/ ٥١- ٥٤ في شرح المسألة «ودية الحر الكتابي، نصف دية الحر =

معنى الاستتلاف لقومهم؛ إذ كان يؤذيه من قبل نفسه ولا يرتبها على العاقلة، وإلا فقد استقر ما استقر على يد عمر، حتى جعل في المجوس ثمانمائة درهم لنقصه عن أهل الكتاب، وهذا يدل على مراعاة التفاوت واعتبار نقص المرتبة.

**المسألة السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصَيَّامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾: ظن قوم أولهم مسروق أن الصيام بدل عن الدية والرقبة، وساعده عليه جماعة؛ وهو وهم؛ لأن الصيام يلزم القاتل فهو بدل عما كان يلزمه من الرقبة، والدية لم تكن تلزمه، فليس عليه بدل عنها. وهذا أظهر من إطناب فيه.

**المسألة السابعة عشرة:** لما قال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾، ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ انحصر القتل في خطأ وعمد عند أكثر العلماء، ومنهم من زاد ثالثاً؛ وهو شبه العمد، وجعلوه عمداً خطأ، كأنهم يريدون به أنه عمدٌ من وجهٍ خطأ من وجه. والذي أشاروا به من ذلك قد جاء في الحديث؛ فروى عبد الله بن عمر: أن النبي ﷺ قال في خطبته:

[٥٤٠] «ألا إن في قتيل عمد الخطأ قتيل السوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون خليفة في

عن ابن عباس: أن النبي ﷺ ودى العامريين بدية المسلمين، وكان لهما عهد من رسول الله ﷺ. وإسناده ضعيف لضعف أبي سعد البقال، وضعفه الترمذي بقوله: غريب. وضعفه البيهقي، فقال: أبو سعد لا يحتج به. وأخرجه البيهقي ١٠٢/٨ من طريق الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس به، وأعله بقوله: الحسن بن عمار متروك، لا يحتج به. وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه الدارقطني ١٤٥/٣ والبيهقي ١٠٢/٨ وقال الدارقطني: لم يروه عن نافع غير أبي كرز، وهو متروك، واسمه عبدالله بن عبدالملك الفهري، ووافقه البيهقي، والزيلي ٣٦٦/٤.

وله شاهد آخر من حديث أسامة بن زيد، أخرجه الدارقطني ١٤٥/٣ وقال: فيه عثمان الوقاصي، وهو متروك الحديث اهـ. وليس في هذه الروايات ما يحتج به. وقد ورد أحاديث مرفوعة وموقوفة وفيها أن دية الذمي على النصف من دية المسلم، وهي أحسن إسناداً من حديث الباب، وليست أيضاً في غاية الصحة، راجع «فتح القدير» ٣٠٢/١٠ بتخريجي.

[٥٤٠] حسن. أخرجه أبو داود ٤٥٤٩ والنسائي ٤٢/٨ وابن ماجه ٢٦٢٨ والشافعي ١٠٨/٢ وابن أبي شيبة ٩/١٢٩-١٣٠ وأحمد ١١/٢ وعبدالرزاق ١٧٢١٢ والدارقطني ١٠٥/٣ والبيهقي ٤٤/٨ والبغوي في «شرح السنة» ٢٥٣٠ و«التفسير» ٦٦٨ من طرق عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر مرفوعاً. وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد، ونقل الزيلي ٢٣٢/٤ عن ابن القطان قوله: لا يصح لضعف علي بن زيد. وله شاهد من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، أخرجه أبو داود ٤٥٤٧ والنسائي ٤١/٨ وابن ماجه ٢٦٢٧ والبيهقي ٤٥/٨ من طرق عن حماد بن زيد عن خالد بن مهران الحذاء عن القاسم بن

المسلم، ونسأؤهم على النصف من دياتهم قال: هذا ظاهر المذهب، وهو مذهب عمر بن عبدالعزيز وعروة ومالك وعمرو بن شعيب. وعن أحمد: أنها ثلث دية المسلم لكن رجع عنها. وروي عن عمر وعثمان أن ديته أربعة آلاف درهم، وبه قال ابن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة وعمرو بن دينار والشافعي وإسحق وأبو ثور. وقال علقمة ومجاهد والشعبي والنخعي والثوري وأبو حنيفة: ديته كدية المسلم، وروي ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود ومعاوية. وقال ابن عبدالبر: هو قول ابن المسيب والزهري. اهـ باختصار.

بطونها أولادها». رواه أبو داود والترمذي<sup>(١)</sup>. قال ابن العربي: هذا حديث لم يصح<sup>(٢)</sup>، وقد روي شبه العمد عن الصحابة والفقهاء كأبي حنيفة والشافعي، وحكى العلماء عن مالك القول بشبه العمد، وأن القتل ثلاثة أقسام، ولكن جعل شبه العمد في مثل قصة المذلجي<sup>(٣)</sup> في نظر من أثبت أنه الضرب مقصود والقتل غير مقصود؛ وإنما وقع بغير القصد فيسقط القود، وتغلظ الدية.

وبالغ أبو حنيفة مبالغة أفسدت القاعدة، فقال: إنَّ القاتل بالعصا والحجر شبه العمد فيه دية مغلظة ولا قود فيه، وهذا باطل قطعاً، وقد مهّذناه في مسائل الخلاف.

**الآية السادسة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَّتْهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَبُّوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَعَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِن قَبْلُ فَمُرَّكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَيَبُّوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٩٤﴾ [الآية: ٩٤]. فيها ثلاث مسائل:

### المسألة الأولى: في سبب نزولها: وفيه خمسة أقوال:

ربعية عن عقبة بن أوس عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً به، قال الزيلعي رحمه الله في «نصب الراية» ٣٣١/٤: قال في «التنقيح» - أي ابن عبدالهادي -: عقبة بن أوس، وثقه ابن سعد والعجلي وابن حبان، والقاسم وثقه أبو داود وابن المديني وابن حبان. وأخرجه أبو داود ٤٥٤٨ والدارقطني ٣/ ١٠٤-١٠٥ وابن حبان ٦٠١١ عن خالد الحذاء بالإسناد المتقدم. وأخرجه النسائي عن عقبة بن أوس عن رجل من الصحابة، وكرره عن عقبة مرسلًا. قال الزيلعي ٣٣١/٤: قال ابن القطان: هو حديث صحيح من رواية عبدالله بن عمرو بن العاص، ولا يضره الاختلاف الذي وقع فيه، وعقبه بن أوس بصري ثقة. وله شاهد أخرجه إسحق في «مسنده» كما في «نصب الراية» ٣٣٤/٤، من حديث ابن عباس، سكت عليه الزيلعي رحمه الله! وفيه إسماعيل بن مسلم المكي، وهو متروك، فهذا شاهد لا فائدة منه، والحجة ما قبله فإنه حديث حسن، وهو يتأيد بحديث ابن عمر، وإن كان ضعيفاً.

تنبيه: وهو محمول على أنه لم يرد قتله، وأما إذا توفرت الأدلة بأنه قتله عمداً فهو قود سواء كان بحديده أو بحجر أو بعضاً، هذا الذي عليه الجمهور. وقد استدلل الجمهور بحديث أنس: «أن يهودياً رضح رأس امرأة بين حجرين فقتلها، فرضخ رسول الله ﷺ رأسه بين حجرين» وهذا حديث صحيح متفق عليه، وله شواهد راجع «نصب الراية» ٣٣٣/٤، يمكن الجمع بينه وبين ما قبله بأنه لم يرد قتله، وظهرت أدلة بأنه لم يرد قتله، والله أعلم.

- (١) لم يروه الترمذي، حيث لم أجده في السنن ولا عزاه إليه الزيلعي ولا غيره.
- (٢) بل هو حسن، وقد صححه ابن القطان كما تقدم، ولكن هو محمول على ما ذكرت آنفاً، والله أعلم، وقد ذكر المصنف كلاماً نفيساً بعد.
- (٣) مراده ما أخرجه البيهقي ٣٨/٨ من طريق الشافعي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب: أن رجلاً من بني مذليج، يقال له قتادة، حذف ابنه بسيف، فأصاب ساقه، فنزى في جرحه فمات، فقدم سراقه بن جعشم على عمر... الحديث. وكرره من وجه آخر عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وفيه: قال عمر: لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يقاد الأب من ابنه لقتلتك... الخبر، وإسناده غير قوي.



[٥٤١] الأول: قال ابن القاسم: سمعتُ مالكا يقول: إنَّ رجلاً من المسلمين في مغازي النبي ﷺ حمل على رجلٍ من المشركين؛ فلما علاه بالسيف قال المشرك: لا إله إلا الله. فقال الرجل: إنما يتعوذُ بها من القتل؛ فأتى إلى رسول الله ﷺ فأخبره. فقال له النبي ﷺ: «كيف لك بلا إله إلا الله؟» قال: يا رسول الله، إنما يتعوذ. فما زال يعيذها عليه: «كيف لك بلا إله إلا الله؟» فقال الرجل: وددتُ أني أسلمتُ ذلك اليوم، وأنه يبطل ما كان لي من عمل قبل ذلك، وأنني استأنفتُ العمل من ذلك اليوم.

قال القاضي: هذا الذي ذكره مالكٌ مطلقاً هو أسامة بن زيد، والحديث<sup>(١)</sup> صحيح، رَوَاهُ الأئمةُ من كل طريق، أصله أبو ظبيان عن أسامة، رواه عنه الأعمش، وحصين بن عبد الرحمن، والحديث مشهور. وذكر الطبري أنَّ اسم الذي قتله أسامة - مرداس بن نهيك.

[٥٤٢] الثاني: قال عبد الله بن عمر: بعث النبي ﷺ محملاً بن جثامة، فلقيهم عامر بن الأضبط، فحيَّاهم بتحية الإسلام، وكان بينهما إحنةٌ في الجاهلية، فرماه محملاً بن جثامة بسهم فقتله، وجاء محملاً بن جثامة فجلس بين يدي رسول الله ﷺ ليستغفر الله، فقال: «لا غفر الله لك!» فقام وهو يتلقَّى دموعه بِرُودته، فما مضت سابعة حتى دفنوه وَلَفَظَتْهُ الأرض، فذكر ذلك له فقال: «إن الأرض لتقبل مَنْ هو شرُّ منه، ولكن الله أراد أن يعظم من حرمتكم»، فرمَوْه بين جبلين وألقَوْا عليه من الحجارة، وأنزل الله سبحانه الآية.

-----

[٥٤١] هذا معضل، وله شاهد مرسل، أخرجه ابن سعد ٥١/٤ عن جعفر بن برقان عن الحضرمي - رجل من أهل اليمامة - بلاغاً. وهذا ضعيف، والوهن في عجزه في لفظ «وأنه يبطل...» فإنه ضعيف. وأصل الحديث متفق عليه، وتقدم برقم ٥٣٦.

[٥٤٢] أخرجه الطبري ١٠٢١٦ من طريق ابن إسحق عن نافع عن ابن عمر به، وإسناده ضعيف، ابن إسحق مدلس، وقد عنعن، وله شاهد مرسل، أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» ٦٢٢ ومن طريقه الطبري ١٠٢٢٧ عن قتادة مرسلًا. وله شاهد مرسل أيضاً، أخرجه البيهقي في «الدلائل» ٣١٠/٤ عن الحسن مرسلًا. وشاهد مرسل آخر أخرجه البيهقي ٣٠٩/٤ من طريقين عن عبدالله بن موهب عن قبيصة بن ذؤيب، وهذا مرسل صحيح لكن ليس فيه ذكر نزول الآية. ولا ذكر فيه أسماء، وورد من حديث عمران بن حصين أخرجه ابن ماجه ٣٩٣٠ وإسناده ضعيف لأجل سويد بن سعيد، وإن حسنه البوصيري في الزوائد، وليس فيه ذكر أسماء ولا ذكر الآية، وكرره أيضاً من وجه آخر، وقد توبع فيه سويد، وقال البوصيري: إسناده حسن، لأن إسماعيل بن حفص، مختلف فيه، وباقي رجاله ثقات.

الخلاصة: تفرد ابن إسحق بذكر نزول الآية في هذا الخبر وذكر الأسماء. فهو ضعيف حيث رواه عن عنة، كما تقدم. وورد نزول الآية في مرسل الحسن، دون ذكر أسماء، ومراسيل الحسن واهية، وأما أثر قتادة فليس فيه ذكر نزول الآية، وإنما ذكره عند هذه الآية. والظاهر أنه أخذ من الحسن فعامته ما يرويه قتادة في التفسير إنما يكون أخذه عن الحسن، والله أعلم. وأما أصل الحديث من غير ذكر نزول الآية، ولا ذكر أسماء، فهو حديث حسن صحيح. له شواهد كثيرة راجع «الدر المنثور» ٢/ ٣٥٧-٣٥٨، والله أعلم.

(١) لكن دون عجزه كما في التخریج.

الثالث: قال ابنُ عباس: لقي ناسٌ رجلاً في غُنيمة له فقال: السلام عليكم، ففتلوه، وأخذوا تلك الغُنيمة، فنزلت الآية<sup>(١)</sup>.

الرابع: قال قتادة: أغار رجلٌ من المسلمين على رجل من المشركين، فقال المشرك: إني مسلم، لا إله إلا الله، فقتله بعد أن قالها.

وعن سعيد بن جبير أنَّ الذي قتله هو المقداد، وذكر نحو ما تقدّم - وهو الخامس -  
قال القاضي: قد روي عن النبي ﷺ أنه حمل ديتَه، وردَّ على أهله غُنيمة<sup>(٢)</sup>، ويشبه أن يكون هذا صحيحاً على طريق الائتلاف وهي:

**المسألة الثانية:** فإن هذا المقتول الذي نزلت فيه الآية لا يخلو أن يكون الذي قال: سلام عليكم، أو يكون الذي قال: لا إله إلا الله، أو يكون عامر بن الأضبط الذي علّم إسلامه؛ فأما كونه عامر بن الأضبط فبعيد؛ لأنَّ قصة عامر قد اختلفت اختلافاً كثيراً لا تطول بذكره، تبين أنَّ قتل محلم إنما كان لإختةً وحقد بعد العلم بحاله<sup>(٣)</sup>، وكيفما تصوّر الأمر ففي واحدة من هذه نزلت، وغيرها يدخل فيها بمعناها.

وجملة الأمر أن المسلم إذا لقي الكافر ولا عهد له جاز له قتله؛ فإن قال له الكافر: «لا إله إلا الله» لم يجز قتله؛ فقد اعتصم بعصام الإسلام المانع من دمه وماله وأهله. فإن قتله بعد ذلك قُتل به. وإنما سقط القتل عن هؤلاء لأجل أنهم كانوا في صذر الإسلام، وتأولوا أنه قالها متعوذاً، وأنَّ العاصم قولها مطمئناً، فأخبر النبي ﷺ في الحديث الصحيح أنه عاصم كيفما قالها. وأما إن قال له: سلام عليكم فلا ينبغي أن يُقتل حتى يعلم ما وراء هذا؛ لأنه موضع إشكال.

وقد قال مالك - في الكافر يوجد عند الدرب فيقول: جئت مستأيناً أطلب الأمان: هذه أمور مشككة، وأرى أن يردَّ إلى مأمنه، ولا يحكم له بحكم الإسلام؛ لأن الكفر قد ثبت له، فلا بد أن يظهر منه ما يدل على أنَّ الاعتقاد الفاسد الذي كان يدل عليه قوله الفاسد قد تبدل باعتقاد صحيح يدل عليه قوله الصحيح، ولا يكفي فيه أن يقول: أنا مسلم، ولا أنا مؤمن، ولا أن يصلي حتى يتكلم بالكلمة العاصمة التي علق النبي ﷺ الحكم بها عليه في قوله:

[٥٤٣] «أَمِزْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ

-----  
[٥٤٣] حديث مشهور، وتقدم تخريجه باستيفاء.

(١) أخرجه البخاري ٤٥٩١ والطبري ١٠٢١٩ كلاهما عن ابن عباس والظاهر أنه حديث أسامة بن زيد الذي تقدم برقم ٥٣٦ إلا أن ابن عباس اختصره. والله أعلم.

(٢) هو طرف أثر، أخرجه الطبري ١٠٢٢٤ بسند فيه مجاهيل عن عطية العوفي - وهو ضعيف - عن ابن عباس، فهذا الخبر وإيه لا حجة فيه.

(٣) هو المتقدم برقم ٥٤٢، والصحيح أنها نزلت في قصة أسامة بن زيد كما رواه الشيخان وتقدم برقم ٥٣٦، والله أعلم.

وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله» .

فإن صلى أو فعل فعلاً من خصائص الإسلام - وهي :

**المسألة الثالثة :** فقد اختلف فيه علماؤنا، وتباينت الفرق في إسلامه، وقد حررناها في «مسائل الخلاف» . ونرى أنه لا يكون مُسْلِماً بذلك، أما أنه يقال له : ما وراء هذه الصلاة؟ فإن قال : صلاة مسلم قيل له قل : لا إله إلا الله محمد رسول الله . فإن قالها تبين صدقه، وإن أبى علمنا أن ذلك تلاعب، وكانت عند مَنْ يرى إسلامه ردةً ويُقتل على كفره الأصلي، وذلك محرّر في مسائل الخلاف، مقرر أنه كفر أصلي ليس بردة .

وكذلك هذا الذي قال : سلامٌ عليكم يكلف الكلمة، فإن قالها تحقق رشاده، وإن أبى تبين عناده وقُتِل . وهذا معنى قوله : فتبينوا، أي الأمر المُشْكَل، أو تثبّثوا ولا تعجلوا، المعنيان سواء؛ فإن قتلَه أحدٌ فقد أتى منهياً عنه، لا يبلغ فدية ولا كفارة ولا قصاصاً . وقال الشافعي : له أحكام الإسلام، وهذا فاسد، لأن أصل كفره قد تيقناه، فلا يزال اليقين بالشك .

فإن قيل : فتغليظ النبي ﷺ على محلّم كيف مخرجه؟<sup>(١)</sup> قلنا : لأنه علِمَ مِنْ نيته أنه لم يُبال بإسلامه، ولم يحققه؛ فغضب على هذه النية، والله أعلم .

**الآية السابعة والأربعون :** قوله تعالى : ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [الآية : ١٠١] . فيها ثمان مسائل :

**المسألة الأولى :** قوله تعالى : ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ﴾ : اعلموا - وفَقَّكُمْ اللَّهُ - أن بناء «ضرب» يتصرف في اللغة على معانٍ كثيرة؛ منها السفر، وما أظنه سُمِّيَ به إلا لأنَّ الرجل إذا سافر ضرب بعصاه دابَّته، ليصرفها في السير على حُكْمه، ثم سُمِّيَ به كلُّ مسافر، ولم يجتمع لي في هذا الباب، ولا أمكنني في هذا الوقت ضَبْطُ فرائده تكلفاً، فتركته إلى أُوَيْبَةَ تأتيه إن شاء الله تعالى .

**المسألة الثانية :** قوله : ﴿مُرَاعِئًا كَثِيرًا﴾ : هذه لفظة وردت في الآية التي قبلها، وهي مرتبطة بها سندكرها معها، فأردنا أن نُقَدِّمَ شَرْحَ اللفظة، لتكون إلى جانب أختها . وفيه اختلاف وإشكال، وللعلماء فيه ثلاثة أقوال : الأول : المراعِم : المذهب قال ابن القاسم : سمعتُ مالكا يقول : المراعِم الذهب في الأرض . الثاني : المراعِم : المتحوِّل، يُعزى إلى ابن عباس . الثالث : المراعِم : المندوحة . قال مجاهد : وهذه الأقوال تتقارب .

واختلف في اشتقاقها، فقالت طائفة : هو مأخوذ من الرِّغام - بفتح الراء والغين المعجمة، وهو التراب . وقالت أخرى : هو مأخوذ منه بضم الراء، وهو ما يسيل من أنف الشاة . والرِّغام - بضم

(١) مراده بذلك التغليظ قوله «لا غفر الله لك» وقد أجاب المصنف رحمه الله عن ذلك . أقول وبالله التوفيق : لم يصح الحديث بهذه اللفظة، حيث تفرد به ابن إسحق في حديث ابن عمر، ولم يتابع عليه، حتى لم يرد في مرسل الحسن وقتادة وغيرهما . فهذا اللفظ ضعيف .

الراء - يرجع إلى الرِّغام بفتحها؛ لأنَّ من كره رجلاً قصد دُله، وأن يكبه الله على وجهه، حتى يقع أثفه على الرِّغام، وهو التراب، فضرب المثل به، حتى يقال: أرغم الله أثفه، وأفعل كذا وإن رغم أنفه، ثم سُمِّي بعد ذلك الأنف وما يسيل منه به.

وتحقيقه أنَّ اللفظة تزجج إلى الرِّغام - بفتح الراء. المعنى: ومن يهاجر في سبيل الله يجذ في الأرض مكاناً للذهاب، وضرب التراب له مثلاً؛ لأنه أسهل أنواع الأرض.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾: وقد تقدم بيانه في سورة البقرة.

**المسألة الرابعة:** في السفر في الأرض: تتعدد أقسامه من جهات مختلفات، فتقسم من جهة المقصود به إلى هرب أو طلب. وتنقسم من جهة الأحكام إلى خمسة أقسام، وهي - من أحكام أفعال المكلفين الشرعية: واجب، ومندوب، ومباح، ومكروه، وحرام.

وينقسم من جهة التنوع في المقاصد إلى أقسام:

الأول: الهجرة، وهي تنقسم إلى ستة أقسام:

الأول: الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام؛ وكانت فرضاً في أيام النبي ﷺ مع غيرها من أنواعها بيئاًها في شرح الحديث، وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة، والتي انقطعت بالفتح هي الفصد إلى النبي ﷺ حيث كان، فمن أسلم في دار الحرب وجب عليه الخروج إلى دار الإسلام، فإن بقي فقد عصي، ويختلف في حاله كما تقدم بيانه.

الثاني: الخروج من أرض البدعة. قال ابن القاسم: سمعت مالكا يقول: لا يحل لأحد أن يقيم ببلد سب فيها السلف. وهذا صحيح؛ فإن المنكر إذا لم يقدر على تغييره نزل عنه، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِنُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١)</sup>. وقد كنت قلت لشيخنا الإمام الزاهد أبي بكر الفهري: أرحل عن أرض مصر إلى بلادك. فيقول: لا أحب أن أدخل بلاداً غلب عليها كثرة الجهل، وقلة العقل، فأقول له: فازتجل إلى مكة أقم في جوار الله وجوار رسوله؛ فقد علمت أن الخروج عن هذه الأرض فرض لما فيها من البدعة والحرام، فيقول: وعلى يدي فيها هدى كثير، وإرشاد للخلق، وتوحيد، وصد عن العقائد السيئة، ودعاء إلى الله عز وجل؛ وتعالى الكلام بيني وبينه فيها إلى حد شرحناه في «ترتيب لباب الرحلة» واستوفيناه.

الثالث: الخروج عن أرض غلب عليها الحرام؛ فإن طلب الحلال فرض على كل مسلم.

الرابع: الفرار من الإذاية في البدن؛ وذلك فضل من الله عز وجل أرخص فيه، فإذا خشي المرء على نفسه في موضع فقد إذن الله سبحانه له في الخروج عنه، والفرار بنفسه؛ ليخلصها من ذلك

المحذور. وأول مَنْ حفظناه فيه الخليل إبراهيم عليه السلام لَمَّا خَافَ مِنْ قَوْمِهِ قَالَ: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي﴾<sup>(١)</sup>. وقال: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. وموسى قال الله سبحانه فيه: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. وذلك يكثر تعداده. ويلحق به، وهو:

الخامس: خَوْفُ الْمَرَضِ فِي الْبِلَادِ الْوُخْمَةِ، وَالْخُرُوجُ مِنْهَا إِلَى الْأَرْضِ النَّزْهَةِ. وقد أذن النبي ﷺ لِلرَّعَاءِ حِينَ اسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ أَنْ يَتَنَزَّهُوا إِلَى الْمَسْرَحِ، فَيَكُونُوا فِيهِ حَتَّى يَصِحُّوا<sup>(٤)</sup>، وقد استثنى من ذلك الخروج من الطاعون؛ فمَنَعَ اللَّهُ سبحانه مِنْهُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بَيَّنَّا أَنِّي رَأَيْتُ عُلَمَاءَنَا قَالُوا هُوَ مَكْرُوهٌ. وقد استوفيناه في شرح الصحيح عن النبي ﷺ.

السادس: الْفِرَارُ خَوْفَ الْإِذَايَةِ فِي الْمَالِ؛ فَإِنَّ حُرْمَةَ مَالِ الْمُسْلِمِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ، وَالْأَهْلُ مِثْلُهُ أَوْ أَكْدَ، فَهَذِهِ أُمَهَاتُ قِسْمِ الْهَرَبِ.

وأما قِسْمُ الْطَلَبِ فَيَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ: طَلَبِ دِينٍ وَطَلَبِ دُنْيَا؛  
فَأَمَّا طَلَبُ الدِّينِ فَيَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ أَنْوَاعِهِ، وَلَكِنْ أُمَهَاتُهُ الْحَاضِرَةُ عِنْدِي الْآنَ تِسْعَةٌ:  
الأول: سَفَرُ الْعِبَرَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>. وهذا كثيرٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَيُقَالُ: إِنَّ ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّمَا طَافَ الْأَرْضَ لِيرَى عَجَائِبِهَا. وَقِيلَ: لِيَنْفِذَ الْحَقَّ فِيهَا<sup>(٦)</sup>.

الثاني: سَفَرُ الْحَجِّ. وَالْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ نَذْبًا فَهَذَا فَرَضٌ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَوْضِعِهِ.  
الثالث: سَفَرُ الْجِهَادِ، وَلَهُ أَحْكَامُهُ.

الرابع: سَفَرُ الْمَعَاشِ؛ فَقَدْ يَتَعَدَّرُ عَلَى الرَّجُلِ مَعَاشُهُ مَعَ الْإِقَامَةِ، فَيُخْرَجُ فِي طَلَبِهِ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ صَيْدٍ أَوْ احْتِطَابٍ أَوْ احْتِشَاشٍ أَوْ اسْتِجَارٍ، وَهُوَ قَرَضٌ عَلَيْهِ.

الخامس: سَفَرُ التِّجَارَةِ وَالْكَسْبِ الْكَثِيرِ الزَّائِدِ عَلَى الْقُوَّةِ؛ وَذَلِكَ جَائِزٌ بِفَضْلِ اللَّهِ سبحانه. قَالَ اللَّهُ سبحانه: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> - يَعْنِي التِّجَارَةَ.  
وهذه نِعْمَةٌ مِنْ بَها فِي سَفَرِ الْحَجِّ، فَكَيْفَ إِذَا انْفَرَدَتْ.

السادس: فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ.

السابع: قَصْدُ الْبَقَاعِ الْكَرِيمَةِ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْمَسَاجِدُ الْإِلَهِيَّةُ.

[٥٤٤] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ

[٥٤٤] صحيح. أخرجه البخاري ١١٨٩ ومسلم ١٣٩٧ ح ٥١٢ وأبو داود ٢٠٣٣ والنسائي ٣٧/٢ وابن ماجه ١٤٠٩

- |                           |                                      |
|---------------------------|--------------------------------------|
| (١) سورة العنكبوت: ٢٦.    | (٥) سورة يوسف: ١٠٩.                  |
| (٢) سورة الصافات: ٩٩.     | (٦) هذا هو الصواب إن شاء الله تعالى. |
| (٣) سورة القصص: ٢١.       | (٧) سورة البقرة: ١٩٨.                |
| (٤) يأتي في سورة المائدة. |                                      |

الحرام، والمسجد الأقصى<sup>(١)</sup>. الثاني: الثغور للرباط بها، وتكثير سوادها للذب عنها؛ ففي ذلك فضل كثير.

الثامن: زيارة الإخوان في الله، وقد استوفينا ذلك في «شرح الحديث».

التاسع: السفر إلى دار الحرب، وسيأتي بعد إن شاء الله تعالى؛ وبعد هذا فالتنية تَقْلِبُ الواجب من هذا حراماً والحرام حلالاً بحسب حُسن القصد وإخلاص السر عن الشوائب.

وقد تتنوع هذه الأنواع إلى تفصيل؛ هذا أصلها التي تتركب عليه. فإذا ثبت هذا فقد اختلف الناس في السفر الذي تقصر فيه الصلاة المذكورة ها هنا على ستة أقوال:

الأول: أنها لا تقصر إلا في سفر واجب؛ لأن الصلاة فرض، ولا يُسقط الفرض إلا فرض.

وعبدالرزاق ٩١٥٨ والحميدي ٩٤٣ وأحمد ٢/٢٣٤ والدارمي ١/٣٣٠ والطحاوي في «المشكل» ١/٢٤٤ وابن حبان ١٦١٩ و١٦٣١ والبيهقي ٥/٢٤٤ من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً.

وله شاهد من حديث أبي سعيد، أخرجه البخاري ١١٩٧ و١٩٩٥ ومسلم ٢/٩٧٥ ح ٨٢٧ والترمذي ٣٢٦ وابن ماجه ١٤١٠ والحميدي ٧٥٠ وابن أبي شيبه ٢/٣٧٤ وأحمد ٣/٣٤ - ٥١ - ٧١ وابن حبان ١٦١٧ والطحاوي في «المشكل» ١/٢٤٢ وفي الباب أحاديث كثيرة.

(١) فائدة: قال الحافظ في «الفتح» ٣/ ٦٥-٦٦ ما ملخصه: اختلف في شد الرحال إلى غيرها - أي المساجد الثلاثة - كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً، وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة عليها، فقال الشيخ أبو محمد الجويني، يحرم شد الرحال إلى غيرهما عملاً بظاهر هذا الحديث. وأشار القاضي حسين إلى اختياره، وبه قال عياض وطائفة، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الفقاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور، وقال له: لو أدركتكَ قبل أن تخرج ما خرجت، واستدل بهذا الحديث، فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومته، ووافقه أبو هريرة. والصحيح عند إمام الحرمين وغيرهم من الشافعية، أنه لا يحرم. وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها: أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها، فإنه جائز، ومنها: أن النهي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة، فإنه لا يجب الوفاء به، قاله ابن بطال، وقال الخطابي: اللفظ لفظ الخبر، ومعناه الإيجاب فيما ينذر الإنسان من الصلاة في البقاع الذي يتبرك بها. أي لا يلزم الوفاء بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة، وأما قصد غير المساجد: لزيارة صالح أو قريب أو صاحب، أو طلب علم، أو تجارة، أو نزهة، فلا يدخل في النهي. ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال: سمعت أبا سعيد، وذكرته عنده الصلاة في الطور، فقال: قال رسول الله ﷺ لا ينبغي للمصلي أن يشد رحاله إلى مسجد تبثني فيه الصلاة غير المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي؛ وشهر حسن الحديث، وإن كان فيه بعض الضعف. ومنها: أن المراد قصدها بالاعتكاف، فيما حكاه الخطابي عن بعض السلف. واستدل به على أن من نذر إتيان هذه المساجد لزمه ذلك، وبه قال مالك والشافعي وأحمد والبيهقي واختاره أبو إسحق المروزي، وقال أبو حنيفة: لا يجب مطلقاً. وقال الشافعي: يجب في المسجد الحرام، لتعلق النسك به، بخلاف المسجدين الآخرين. واستدل على أن من نذر إتيان غير هذه المساجد لصلاة أو غيرها، لم يلزمه، لأنها لا فضل لبعضها على بعض، وتكفي صلاته في أي مسجد كان. ثم ذكر الحافظ بعض كلام الحافظ ابن تيمية والسبكي في ذلك، فليراجع فيه أو في مظانه لمن أراد التوسع، والله الموفق.

الثاني: أنها لا تقصر إلا في سفر قُرْبَة، وبه قال جماعة، منهم ابن حنبل.

[٥٤٥] وتعلقوا بفعل النبي ﷺ وبحديث عمران بن حصين، قال: إِنَّ النبي ﷺ لم يكن يقصر إلا في حج أو عمرة أو جهاد.

الثالث: أنه يجوز القصر في كل سفر مباح، كما قد بينا أنواعه، لعموم قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾، ولم يفرق بين سفر وسفر.

[الرابع و] الخامس: أنه يقصر في كل سفر، حتى في سفر المعصية، وهو قول أبي حنيفة وجماعة، بَنُوهُ عَلَى أَنَّ الْقَصْرَ فَرَضُ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ بَعِينُهُ.

[٥٤٦] وتعلقوا بحديث عائشة: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في صلاة الحضر وأُورِث صلاة السفر على أصلها.

السادس: أَنَّ الْقَصْرَ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ الْخَوْفِ، قال به جماعة منهم عائشة.

[٥٤٧] قالت: أتموا، فقالوا لها: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْصِرُ. قالت: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي حَرْبٍ، وَكَانَ يَخَافُ؛ فَهَلْ تَخَافُونَ أَنْتُمْ؟

أما القول الأول ففاسد؛ لأن عموم القرآن لم يخص منها واجباً من نذر، وقد قصر النبي ﷺ في

[٥٤٥] لا أصل له من حديث عمران بن حصين. وإنما ورد من مرسل عطاء أخرجه عبد الرزاق ٤٢٩٠ وورد عن ابن مسعود قوله: لا تقصر الصلاة إلا في حج أو جهاد، أخرجه عبد الرزاق ٤٢٨٦، وفيه إرسال بين القاسم بن عبد الرحمن وابن مسعود، وأخرجه الطحاوي في «المعاني» ٤٢٧/١ عن الأسود عن ابن مسعود، وهذا موصول. ومرسل عطاء المتقدم ليس فيه حجة، لأن النبي ﷺ لم يسافر أصلاً من مكان إلى مكان إلا بسبب حج أو عمرة أو جهاد، وما سافر لغير ذلك لا لنزهة ولا لغير ذلك. ولم أره من حديث عمران بعد بحث بمثل لفظ المصنف، والذي ورد عن عمران في بحث صلاة المسافر هو ما أخرجه البيهقي ١٣٤-١٣٥ من طريق علي بن زيد عن أبي نضرة قال: سأل شاب عمران بن حصين عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر، فقال: إن هذا الفتى يسألني عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر فاحفظوهن عني: ما سافرت مع رسول الله ﷺ سافراً قط إلا صلى ركعتين حتى يرجع، وشهدت معه حنين والطائف فكان يصلي ركعتين، ثم حججت معه واعتمرت، فصلى ركعتين ثم قال يا أهل مكة أتموا الصلاة فإنما قوم سفر، ثم حججت مع أبي بكر... وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان. ولعل المصنف استقرأ من هذا الحديث ذكر حنين والعمرة فساقه بلفظ اختاره هو، ولكن يفسد عليه ذلك لفظ «ما سافرت مع رسول الله ﷺ سافراً قط إلا صلى ركعتين» فإنه يفيد عموم أنواع السفر، وإن لم يكن النبي ﷺ سافر إلا لأجل واحد من تلك الثلاثة، والله أعلم. والحديث ضعيف كما تقدم. وأما مرسل عطاء فهو استنبطه من استقراء أحواله عليه الصلاة والسلام في سفره، والله أعلم.

[٥٤٦] صحيح. أخرجه البخاري ٣٥٠ و١٠٩٠ و٣٩٣٥ ومسلم ٦٨٥ وأبو داود ١١٩٨ والنسائي ٢٢٥-٢٢٦ ومالك ١٤٦/١ وأحمد ٢٧٢/٦ وابن حبان ٢٧٣٦ و٢٧٣٧ والبيهقي ١٤٣/٣ كلهم عن عروة عن عائشة به.

[٥٤٧] ضعيف. أخرجه الطبري ١٠٣٢٢ من طريق محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق قال: سمعت أبي يقول: سمعت عائشة تقول في السفر: أتموا... بمثله، وإسناده ضعيف لانقطاعه بين عبد الله بن محمد وبين عائشة.

غير الواجب، كالعُمرة في الحديبية وغيرها. وأما مَنْ قال: لا تقصر إلّا في سفر قُرْبَةٍ فعموم القرآن أيضاً يقضي عليه، لأنه عمّ ولم يخص قربةً من مباح، وهو القول الثالث الصحيح.

وأما مَنْ قال: إنه يقصر في سفر المعصية فلائها فرض معيّن للسفر. وقد اختلف في ذلك قول علماء المذهب، وهي مسألة تعلّقت لهم من أقوال العراقيين.

وقد بينا في كتاب «التلخيص» وغيره فسادها. وقد تكلمنا على هذا الحديث في «شرح مسائل الخلاف» والحديث، وبيننا أنه خبر واحد، يعارضه نصّ القرآن والأخبار المتواترة؛ فإنّ الله سبحانه جعل في كتابه القَصْر تخفيفاً، والتمام أصلاً، ويعارض أيضاً الأصول المعقولة؛ فإنه جعل الإقامة في القرآن أصلاً، وهو الواجب وقلها في الحديث الراوي.

[٥٤٨] وأقواه أنّ عائشة قالت: سافرنا مع رسول الله ﷺ فقصر وأتممت، وأفطر وصُمت، ولم

[٥٤٨] غريب. أخرجه النسائي ٢٢٢/٣ وفي «الكبرى» ١٩١٤ والدارقطني ١٨٨/٢ والبيهقي ١٤٢/٣ من طريق العلاء بن زهير الأزدي عن عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة: أنها اعتمدت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت مكة قالت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، قصرت وأتممت، وأفطرت وصمت؟ قال: «أحسن يا عائشة» وما عاب عليّ. رواه عن العلاء بهذا السياق أبو نعيم الحافظ والقاسم بن الحكم. ورواه عنه محمد بن يوسف الفريابي عند الدارقطني والبيهقي لكن في صدره «خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة رمضان... قلت: ومداره على العلاء بن زهير، وقد اضطرب فيه حيث رواه عنه بألفاظ. وأنكرها ذكر «رمضان» فإن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان باتفاق.

قال الزيلعي رحمه الله في «نصب الراية» ١٩١/٢: والعلاء بن زهير قال فيه ابن حبان: يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأنبياء، فبطل الاحتجاج به. كذا قال في «الضعفاء» وذكره في «الثقات» فتناقض كلامه، والله أعلم. وقال البيهقي: إسناده صحيح. وقال في «التنقيح» - أي شمس الدين بن عبد الهادي -: هذا المتن منكر. فإن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان قط. وقال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» ١/٤٦٥: قال شيخنا ابن تيمية: وهذا باطل، ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله ﷺ وجميع أصحابه، فتصلي خلاف صلاتهم، كيف والصحيح عنها أنها قالت: إن الله فرض الصلاة ركعتين ركعتين. قال ابن القيم رحمه الله: قد أتمت بعد موت النبي ﷺ، قال ابن عباس وغيره: إنها تأولت كما تأول عثمان. وإن النبي ﷺ كان يقصر دائماً. فركب بعض الرواة من الحديثين حديثاً، فغلط، فقال: كان يقصر ويتم أهـ ملخصاً. قلت: مداره على العلاء بن زهير، وقد وثقه ابن معين في رواية، وذكره البخاري في تاريخه من غير جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات والمجروحين معاً، ورده الذهبي بأن المعتبر توثيق يحيى بن معين. وقال الحافظ في «التهذيب» ما ملخصه: وثقه يحيى في رواية إسحق بن منصور، وذكره ابن حبان في الثقات، روى له النسائي حديثين أحدهما في قصر الصلاة، قال ابن حزم: مجهول ورده عبد الحق، وقال: بل هو ثقة مشهور، والحديث الذي رواه في القصر صحيح، وتناقض ابن حبان أهـ باختصار. قلت: وقول عبد الحق: ثقة مشهور، فيه نظر، أما كونه ثقة ففيه اختلاف. ولم يشتهر عن ابن معين توثيقه إياه حيث جاء عنه في رواية يتيمة، وأما الشهرة، فليس بمشهور، حيث ذكره البخاري من غير جرح ولا تعديل، وهو على هذا شبه مجهول، وقد جرحه ابن حبان، وقال ابن حزم: مجهول، ويدل على عدم شهرته تفرد النسائي بالرواية له ثم لم يرو عنه غير حديثين. ثم إن في سماع عبد الرحمن بن الأسود من عائشة كلام، وإن أثبتته بعضهم كالدارقطني وغيره. وبكل حال لا يحتج بمثل هذا الخبر، فقد ورد القصر عن النبي ﷺ وصحابته متواتراً في



ينكر ذلك علي وكانت تتم في السفر<sup>(١)</sup>.

وأما سفر المعصية فأشكل دليل فيه لهم أن قالوا: إِنَّا بَنَيْنَا الْأَمْرَ عَلَى أَنَّ الْقَصْرَ عَزِيمَةٌ وَلَيْسَ بِرَخْصَةٍ، وَالْعَزَائِمُ لَا تَتَغَيَّرُ بِسَفَرِ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ كَالْتِمِمْ. قلنا: قد بينا أنه رخصة، وعليه تنبني المسألة، والرخص لا تجوز في سفر المعصية كَالْمَسْجُوعِ عَلَى الْخَفِينِ<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الخامسة:** تَلَاَعَ قَوْمٌ بِالْدين؛ فقالوا: إِنَّ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْبَلَدِ إِلَى ظَاهِرِهِ قَصَرَ الصَّلَاةَ وَأَكَلَ<sup>(٣)</sup>. وقائل هذا أعجمي لا يعرف السفر عند العرب، أو مستخف بالدين؛ ولولا أَنَّ الْعُلَمَاءَ ذَكَرُوهُ مَا رَضِيَتْ أَنْ أَلْمَحَ بِمُؤَخَّرِ عَيْنِي، وَلَا أَنَّ أَفْكَرَ فِيهِ بِفَضْلٍ قَلْبِي؛ وَقَدْ كَانَ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الصَّحَابَةِ يَخْتَلِفُونَ فِي تَقْدِيرِهِ؛ فَرُوي عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْدِرُونَهُ بِيَوْمٍ. وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقْدَرُهُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَعْلَمُهُمْ بِأَنَّ السَّفَرَ كُلَّ خُرُوجٍ تَكْلَفَ لَهُ وَأَدْرَكَتْ فِيهِ الْمَشَقَّةُ<sup>(٤)</sup>.

وقائع متعددة، وهو المشهور، والله أعلم، وقد حكم الإمام ابن تيمية رحمه الله ببطلانه، ووافقه ابن القيم، وضعفه ابن حزم، فهو غريب، وله شواهد وأهية لا يحتج بها، والصواب وقفها على عائشة رضي الله عنها. وهو معارض بما أخرجه الشيخان وغيرهما عن ابن عمر «صحبت رسول الله ﷺ في السفر، فلم يزد على ركعتين، حتى قبضه الله، وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحبت عمر فلم يزد على ركعتين حتى...» الحديث. أخرجه البخاري ١٠٨٢ و١٦٥٥ ومسلم ٦٩٤ والدارمي ٣٥٤/١ وابن حبان ٢٧٥٨، وله شاهد من حديث أنس أخرجه البخاري ١٠٨١ ومسلم ٦٩٣ وابن حبان ٢٧٥١ وغيرهم، وفي الباب أحاديث، فحديث المصنف غريب لا يحتج به، والله أعلم.

- (١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣/ ١١٣-١١٦ ما ملخصه: الرخص المختصة بالسفر، من القصر، والجمع، والفطر، والمسح ثلاثاً، والصلاة على الراحلة تطوعاً، يباح في السفر الواجب والمندوب والمباح كسفر التجارة ونحوه، وهذا قول أكثر أهل العلم، وروي ذلك عن علي وابن عباس وابن عمر، وبه قال الأوزاعي والشافعي وإسحق وأهل المدينة وأصحاب الرأي، وعن ابن مسعود: لا يقصر إلا في حج أو جهاد. وقال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٥/ ١٩٤: قال الشافعي ومالك وأكثر العلماء: يجوز القصر والاتمام، والصحيح المشهور أن القصر أفضل، وقال أبو حنيفة وكثيرون: القصر واجب، ولا يجوز الاتمام اهـ باختصار.
- (٢) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣/ ١١٥: ولا تباح هذه الرخص في سفر المعصية كالإباق، وقطع الطريق والتجارة في الخمر والمحرمات. وهذا قول الشافعي. وقال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة: له ذلك. قال الإمام الموفق: وفي سفر التنزه والتفرج روايتان: إحداهما تبيح الترخص، وهذا ظاهر كلام الخري، لأنه سفر مباح. والثانية: لا يترخص فيه. قال أحمد: لأن القصر إنما شرع لتحصيل مصلحة، ولا مصلحة في هذا اهـ ملخصاً.
- (٣) مراده بذلك داود الظاهري وأتباعه.
- (٤) فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣/ ١٠٥: قال الأثرم: قيل لأبي عبد الله: في كم تقصر الصلاة؟ قال: في أربعة برد. قيل له: مسيرة يوم تام؟ قال: لا. أربعة برد، ستة عشر فرسخاً، ومسيرة يومين، قال الموفق: الفرسخ ثلاثة أميال، فيكون ثمانية وأربعين ميلاً، وقدره ابن عباس فقال: من عسفاً إلى مكة، ومن الطائف إلى مكة، ومن جدة إلى مكة. وذكر صاحب المسالك - هو ابن فرداذبة في كتابه المسالك والممالك - أن من دمشق إلى القطيفة أربعة وعشرين ميلاً، ومن دمشق إلى الكسوة اثنا عشر ميلاً، ومن =

**المسألة السادسة:** قوله: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾<sup>(١)</sup>: اختلف العلماء في تأويلها؛ فمنهم من قال: إنَّ

= الكسوة إلى جاسم أربعة وعشرين ميلاً. فعلى هذا، تكون مسافة القصر يومين قاصدين. وهذا قول ابن عباس وابن عمر، وإليه ذهب مالك والليث والشافعي وإسحق. وقال ابن المنذر: ثبت أن ابن عمر كان يقصر إلى أرض له، وهي ثلاثون ميلاً. وروي نحوه عن ابن عباس، فإنه يقصر في اليوم، ولا يقصر فيما دونه. وإليه ذهب الأوزاعي، فقال: عامة العلماء يقولون: مسيرة يوم. وبه نأخذ، وروى عن ابن مسعود: أنه يقصر في مسيرة ثلاثة أيام، وبه قال الثوري وأبو حنيفة. لقول النبي ﷺ «يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن». وروي عن جماعة من السلف، رحمة الله عليهم، ما يدل على جواز القصر في أقل من يوم، فقال الأوزاعي: كان أنس يقصر فيما بينه وبين خمسة فراسخ. وكان قُبَيْصَة بن ذؤيب وهاني بن كلثوم وابن محيريز يقصرون فيما بين الرملة وبيت المقدس. وعن جبير بن نصير قال: خرجت مع شرحبيل بن السمط إلى قرية على رأس سبعة عشر ميلاً، أو ثمانية عشر ميلاً، فصلى ركعتين، فقلت له، فقال: رأيت عمر يصلي بالحليفة ركعتين، وقال: إنما فعلت كما رأيت النبي ﷺ يفعل. رواه مسلم. وقال أنس: كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين - شعبة الشاك - رواه مسلم. واحتج أصحابنا بقول ابن عباس وابن عمر، قال ابن عباس: يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى من أربعة برد من عُسفان إلى مكة. قال الخطابي: وهو أصح الروایتين عن ابن عمر، ولأنها مسافة تجمع مشقة السفر فجاز القصر فيها كمسافة الثلاثة، وقول أنس: «إن رسول الله ﷺ كان إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين» يحتمل أنه أراد به إذا سافر سافراً طويلاً قصر إذا بلغ ثلاثة أميال. كما قال في لفظه الآخر: إن النبي ﷺ صلى في المدينة أربعاً، وبذي الحليفة ركعتين. ثم ذهب الإمام الموفق رحمه الله إلى أن الصواب قصر الصلاة لكل من ضرب في الأرض. وأجاب عن حديث «يمسح المسافر ثلاثة أيام» بأنه لبيان أكثر مدة المسح، فلا احتجاج به، وقال النبي ﷺ «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم» فسَمَّاهُ سافراً أهـ. ملخصاً. تنبيه: لم يتكلم المصنف رحمه الله على ابتداء القصر. قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٢٠٠/٥: أما ابتداء القصر، فيجوز من حين يفارق بنيان بلده، أو خيام قومه إن كان من أهل الخيام. وهذا مذهبنا، ومذهب كافة العلماء، إلا رواية ضعيفة عن مالك: لا يقصر إلا في ثلاثة أميال. وحكي عن عطاء وجماعة من أصحاب ابن مسعود، أنه إذا أراد السفر قصر قبل خروجه.

(١) وقال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١١١/٣: ليس لمن نوى السفر القصر حتى يخرج من بيوت قريته، ويجعلها وراء ظهره. وبهذا قال مالك والشافعي والأوزاعي وإسحق وأبو ثور، وحكي ذلك عن جماعة من التابعين، وحكي عن عطاء وسليمان بن موسى أنهما أباحا القصر في البلد لمن نوى السفر. قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم، أن للذي يريد السفر أن يقصر الصلاة إذا خرج من بيوت القرية التي يخرج منها. قال الإمام الموفق: وإن خرج من البلد، وصار بين حيطان بساتينه، فله القصر، لأنه ترك البيوت وراء ظهره.

وقال الإمام المرغيناني الحنفي رحمه الله في «الهداية» وإذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين، راجع «فتح القدير شرح الهداية» ٣١/٢ بتخريجي، والله أعلم.

تنبيه: لم يذكر المصنف رحمه الله الجمع بين الصلاتين في السفر. قال الإمام الموفق رحمه الله ١٢٧/٣ - ١٢٨ ما ملخصه: الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت أحدهما، جائز في قول أكثر أهل العلم، وممن روي عنه ذلك سعيد بن زيد وسعد وأسامة ومعاذ وأبو موسى وابن عباس وابن عمر وبه قال طاوس وعكرمة ومجاهد ومالك والثوري والشافعي وإسحق وأبو ثور وابن المنذر وغيرهم. وقال الحسن وابن سيرين وأصحاب الرأي: لا يجوز الجمع إلا في يوم عرفة بعرفة، وليلة المزدلفة بها، وهذه رواية ابن القاسم عن مالك، وهي اختياره... قال: ولا يجوز الجمع إلا في سفر يبيح القصر، وقال مالك والشافعي في أحد قوليه: يجوز =

الْقَصْرُ قَصْرٌ عَدَدٌ، وهم الجُمُ الغفير. ومنهم من قال: إنها قَصْرُ الحدود وتغيير الهيئات. والذين قالوا: إن القصر في العدد قالت جماعة منهم: أن ينقص من أربع إلى اثنين. وقال آخرون: يقصر من اثنين إلى واحدة.

وقال علماؤنا: الآية تحتل المعنيين جميعاً؛ فأما القصر من هياتها فقد ثبت عن النبي ﷺ فعلاً حالة الخوف، وأما القَصْرُ من عددها إلى اثنين فقد ثبت عنه ﷺ فعلاً في حالة الأمن.

وأما القَصْرُ في حالة الخوف إلى واحدة فقد روي عنه من طريقين:

[٥٤٩] أحدهما قول ابن عباس في الصحيح: فرض الله الصلاة على لسان نبيه في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة. ويأتي إن شاء الله بيانه.

المسألة السابعة: قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾: فشرط الله تعالى الخوف في القصر.

وقد اختلف العلماء في الشرط المتصل بالفعل؛ هل يقتضي ارتباط الفعل به حتى يثبت بثبوته ويسقط بسقوطه؟ فذهب بعض الأصوليين إلى أنه لا يرتبط به، وهم نفاة دليل الخطاب، ولا علم عندهم باللغة ولا بالكتاب. وقد بينا ذلك في «المحصول» بياناً شافياً. وعجباً لهم.

[٥٥٠] قال يعلى بن أمية لعمر بن الخطاب: إن الله تعالى يقول: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ فيها نحن قد أمنا. قال: عجبت مما عجبك منه. فسألت عن ذلك رسول الله ﷺ. فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته».

وقال أمية بن عبد الله بن أسيد لعبد الله بن عمر: إنا نجد صلاة الحضر وصلاة الخوف في

[٥٤٩] صحيح. أخرجه مسلم ٦٨٧ وأبو داود ١٢٤٧ والنسائي ٣/ ١١٨- ١١٩- ١٦٨- ١٦٩ وابن أبي شيبة ٢/ ٤٦٤ وأحمد ١/ ٢٣٧- ٢٤٣ وابن خزيمة ١٣٤٦ والطحاوي ١/ ٣٠٩ وابن حبان ٢٨٦٨ والطبراني ١١/ ١١٠٤١ و١١٠٤٢ والطبري ١٠٣٣٨ و١٠٣٣٩ والبيهقي ٣/ ١٣٥ والبغوي في «شرح السنة» ١٠١٧.

[٥٥٠] صحيح. أخرجه مسلم ٦٨٦ وأبو داود ١١٩٩ و١٢٠٠ والترمذي ٣٠٣٤ والنسائي ٣/ ١١٦- ١١٧ وابن ماجه ١٠٦٥ والشافعي ١/ ١٨١ وأحمد ١/ ٢٥ والدارمي ١/ ٣٥٤ والطحاوي ١/ ٤١٥ وابن خزيمة ٩٤٥ وابن حبان ٢٧٣٩ و٢٧٤٠ و٢٧٤١ والطبري ١٠٣١٥ و١٠٣١٦ و١٠٣١٧ والبيهقي ٣/ ١٣٤ والبغوي في «شرح السنة» ١٠١٩ و«التفسير» ٦٨٥ كلهم عن يعلى بن أمية به.

= في السفر القصير، لأن أهل مكة يجمعون بعرفة ومزدلفة، وهو سفر قصير، ولنا: أنه رخصة تثبت لدفع المشقة، فاختص بالطويل.

تنبيه: لم يذكر المصنف رحمه الله المدة التي يعد فيها مسافراً أو مقيماً. قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣/ ١٤٧- ١٤٨ ما ملخصه: المشهور عن أحمد رحمه الله أن المدة التي تلزم المسافر الإتمام بنية الإقامة فيها. هي ما كان أكثر من إحدى وعشرين صلاة، وعنه إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم، وإن نوى دونها قصر. وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور، وروي هذا عن عثمان. وقال الثوري وأصحاب الرأي: إن أقام خمسة عشر يوماً مع اليوم الذي يخرج فيه أتم، وإن نوى دون ذلك قصر. وروي ذلك عن ابن عمر وسعيد بن جبير والليث اهـ.

القرآن، ولا نجد صلاة السفر، يعني نجد ذلك في هذه الآية. فقال: إن الله تعالى بعث محمداً ﷺ إلينا ونحن لا نعلم شيئاً، فإننا نفعل كما رأينا يفعل<sup>(١)</sup>؛ فهذه الصحابة الفصح، والعرب تعرف ارتباط الشرط بالمشروط، وتسلم فيه وتعجب منه، وهؤلاء يريدون أن يبدلوا كلام العرب لأغراض صحيحة لا يحتاج إلى ذلك فيها، فلينظر تحقيقه في كلامنا عليه.

ولقد انتهى الجهل بقوم آخرين إلى أن قالوا: إن الكلام قد تم في قوله: ﴿مِنَ الصَّلَاةِ﴾ وابتدأ بقوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَقْبَضَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وإن الواو زائدة في قوله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ وهذا كله لم يفتقر إليه عمر ولا ابنه ولا يعلى بن أمية معهما.

[٥٥١] وفي الصحيح عن حارثة بن وهب قال: «صلى بنا النبي ﷺ بمنى - آمَنَ مَا كَانَ النَّاسُ أَكْثَرُهُ - ركعتين» فهؤلاء لما جهلوا القرآن والسنة تكلموا برأيهم في كتاب الله.

وهذا نوع عظيم من تكلف القول في كتاب الله تعالى بغير علم، وقول مذموم، وليس بعد قول عمر وابن عمر مطلب لأحد إلا لجاهل متعسف أو فارغ متكلف، أو مبتدع متخلف. وهذا كله يبين لك أن القصر فضل من الله سبحانه ورخصة لا عزيمة - وهي:

**المسألة الثامنة:** وإذا ثبت ذلك، فقد اختلف الناس - بعد ثبوت القول بأن القصر ليس بفرض - على قولين: الأول أن المسافر مخير بين القصر والإتمام لحديث عائشة المتقدم، وبه قال الشافعي، وجماعة من أصحابنا. ومنهم من قال: إن القصر سنة، وعلى هذا جمهور المذهب؛ لأن النبي ﷺ واظب عليه في الصحيح، وإن عثمان لما أتم بمنى

[٥٥٢] قال عبد الله بن مسعود: صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، فليت حظي من أربع ركعتان متبعتان.

**الآية الثامنة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَلْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَهُمْ وَدَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَفْلُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ

[٥٥١] صحيح. أخرجه البخاري ١٠٨٣ و١٦٥٦ ومسلم ٦٩٦ وأبو داود ١٩٦٥ والترمذي ٨٨٢ والنسائي ٣/ ١١٩ - ١٢٠ وأحمد ٤/ ٣٠٦ و٢٧٥٦ و٢٧٥٧ والطبراني ٣/ ٣٢٤١ - ٣٢٤٢ - ٣٢٥٤.

[٥٥٢] صحيح. أخرجه البخاري ١٠٨٤ و١٦٥٧ ومسلم ٦٩٥ كلاهما عن عبد الرحمن بن يزيد قال: صلى بنا عثمان بن عفان رضي الله عنه بمنى أربع ركعات، فليل لابن مسعود رضي الله عنه فاسترجع ثم قال: صليت... بمثله.

(١) أخرجه أحمد ٩٤/٢ والنسائي ٣/ ١١٧ وابن حبان ٢٧٣٥ وصححه الحاكم ١/ ٢٥٨، ووافقه الذهبي، وهو كما قال.

وهي وإن كانت منفصلة عن التي قبلها عدداً فقد زعم قومٌ كما قدّمنا أنها بها مرتبطة. وقد فضلناها خطاباً وتكلم عليها حكماً حتى يتبين الحال دون اختلال.

وذلك أن الله تعالى قال: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّكُمْ خَفِئْتُمْ﴾.

فإن ذلك إن كان شرطاً في القصر؛ وكان المعنى أن تقصروا من حدودها، فهذه الآية بيانٌ صفة ذلك القصر من الحدود، وإن كان كلاماً مبتدأ لم يرتبط بالأول، فهذا بيانه، فيقول: ثبت عن النبي ﷺ أنه صلى صلاة الخوف مراراً عدّة بهيئات مختلفة، فقليل في مجموعها: إنها أربع وعشرون صفة، ثبت فيها ست عشرة<sup>(١)</sup> صفة قد شرحناها في كتب الحديث.

والذي نذكره لكم الآن ما نوره أبدأ في المختصرات، وذلك على ثمانى صفات:

[٥٥٣] الصفة الأولى: روي عن ابن عمر قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة وسجد سجدتين والطائفة الأخرى مواجهة العدو، ثم انصرفوا فقاموا مقام أصحابهم مُقْبِلِينَ على العدو، وجاء أولئك ثم صلى بهم رسول الله ﷺ ركعة، ثم سلم، ثم قضى هؤلاء ركعة.

[٥٥٤] الصفة الثانية: قال جابر بن عبد الله: شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف، فصنّنا صَفَيْنِ؛ صَفّاً خَلَفَ رسول الله ﷺ، والعدو بيننا وبين القبلة، فكَبَّرَ النبي ﷺ فكَبَّرْنَا جميعاً، ثم ركع وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفَعْنَا جميعاً، ثم انحَدَرْنَا بالسجود والصف الذي يليه، وقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى النبي ﷺ السجود وقام الصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا، ثم تقدّم الصف المؤخر وتأخّر الصف المقدم، ثم ركع النبي ﷺ وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفَعْنَا جميعاً، ثم انحَدَرْنَا بالسجود والصف الذي يليه كان مؤخراً في الركعة الأولى، وقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود، فسجدوا ثم سلّم النبي ﷺ وسلّمْنَا جميعاً.

[٥٥٣] صحيح. أخرجه البخاري ٩٤٢ و٤١٣٢ و٤١٣٣ ومسلم ٨٣٩ وأبو داود ١٢٤٣ والترمذي ٥٦٤ والنسائي ٣/ ١٧١ وعبد الرزاق ٤٢٤١ وأحمد ١٤٧/٢ والدارمي ٣٥٧/١ والطحاوي ٣١٢/١ وابن خزيمة ١٣٥٤ وابن جبان ٢٨٧٩ والبيهقي ٣/ ٢٦٠ كلهم من حديث ابن عمر.

[٥٥٤] صحيح. أخرجه مسلم ٨٤٠ ح ٣٠٧ والنسائي ٣/ ١٧٥ وأبو عوانة ٣٥٨/٢ و٣٥٩ والبيهقي ٣/ ٢٥٧ والبخاري في «شرح السنة» ١٠٩٢ و«التفسير» ٦٩٤ كلهم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر به. وله طرق أخرى عن جابر، راجع تفسير البخاري ٦٩٤ بتخريجي، والله الموفق.

(١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٢٦/٦: وقد روى أبو داود وغيره وجوهاً آخر في صلاة الخوف بحيث يبلغ مجموعها ستة عشر وجهاً، وذكر ابن القصار المالكي أن النبي ﷺ صلاها في عشرة مواطن، والمختار أن هذه الأوجه كلها جائزة بحسب مواطنها. وقال الخطابي: صلاة الخوف أنواع صلاها النبي ﷺ في أيام مختلفة، وأشكال متباينة يتحرى في كلها ما هو أحوط للصلاة، وأبلغ في الحراسة اهـ ملخصاً.

[٥٥٥] الصفة الثالثة: عن [سهل]<sup>(١)</sup> بن أبي حنمة<sup>(٢)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ فِي الْخَوْفِ، فَصَفَّهُمْ خَلْفَهُ صَنْتَيْنِ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ يَلُونَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى صَلَّى بِالَّذِينَ خَلْفَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ تَقَدَّمُوا وَتَأَخَّرَ الَّذِينَ قَدَامَهُمْ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً، ثُمَّ قَعَدَ حَتَّى صَلَّى الَّذِينَ تَخَلَّفُوا رَكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ.

[٥٥٦] الصفة الرابعة: يوم ذات الرِّقَاع أن طائفة صَفَّتْ<sup>(٣)</sup> معه<sup>(٤)</sup> [وصفت طائفة] وَجَاهُ الْعَدُوِّ فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا فَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَاهُ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْآخَرَى وَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.

[٥٥٧] الصفة الخامسة: قال جابر: أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِذَاتِ الرِّقَاعِ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، ثُمَّ قَالَ: فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَأَخَّرُوا وَصَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْآخَرَى رَكْعَتَيْنِ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ وَلِلْقَوْمِ رَكْعَتَيْنِ.

[٥٥٨] الصفة السادسة: عن ابن عمر: يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ وَطَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ فَيُصَلِّي بِهِمْ رَكْعَةً، وَتَكُونُ طَائِفَةٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْعَدُوِّ لَمْ يَصَلُّوا فَإِذَا صَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً اسْتَأْخَرُوا مَكَانَ الَّذِينَ لَمْ يَصَلُّوا فَيَصَلُّونَ رَكْعَةً ثُمَّ يَنْصَرِفُ الْإِمَامُ وَقَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَيَقُومُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ فَيَصَلُّونَ لَأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً بَعْدَ أَنْ يَنْصَرِفَ الْإِمَامُ وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ قَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

[فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ صَلُّوا رَجَالًا قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ أَوْ رُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرَ]

[٥٥٥] صحيح. أخرجه البخاري ٤١٣١ ومسلم ٨٤١ وأبو داود ١٢٣٩ والترمذي ٥٦٥ وابن ماجه ١٢٥٩ ومالك ١٨٣-١٨٤ وأحمد ٤٤٨/٣ والدارمي ٣٥٨/١ وابن خزيمة ١٣٥٨ وابن حبان ٢٨٨٥ والطحاوي ٣١٠ والبيهقي ٢٥٣/٣، واللفظ لمسلم.

[٥٥٦] صحيح. أخرجه البخاري ٤١٢٩ ومسلم ٨٤٢ وأبو داود ١٢٣٨ والنسائي ١٧١/٣ ومالك ١٨٣/١ والشافعي في «الرسالة» ص ١٨٢-١٨٣ والطحاوي ٣١٢/١ والطبري ١٠٣٤٥ والبيهقي ٢٥٢/٣ والبخاري ١٠٩٤ من طرق عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن عمن صلى مع النبي ﷺ يوم ذات الرقاع به.

[٥٥٧] صحيح. أخرجه البخاري ٤١٣٦ تعليقا، ووصله مسلم ٨٤٣ وأحمد ٣٦٤/٣ والطحاوي ٣١٥/١ وابن حبان ٢٨٨٤ والبيهقي ٢٥٩/٣ والبخاري في «شرح السنة» ١٠٩٠ و«التفسير» ٦٩٠ من طرق عن أبان بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر، وفيه قصة غورث، وأخذه السيف المعلق على الشجرة. وورد من طرق راجع تفسير البخاري ٦٩٠.

[٥٥٨] صحيح. أخرجه البخاري ٤٥٣٥ ومالك ١٨٤/١ والطحاوي ٣١٢/١ والبيهقي ٢٥٦/٣ والبخاري في «شرح السنة» ١٠٩٣ كلهم من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر به.

(١) زيادة عن كتب التخرير الآتية.

(٢) وقع في النسخ «خيصة» والتصويب عن كتب التخرير الآتية.

(٣) وقع في النسخ «صلت» والتصويب عن كتب التخرير المتقدمة.

(٤) زيادة عن كتب التخرير المتقدمة.

مستقبلها. قال مالك: قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> فهذه الصفات الست في الصحيح الثابت.

[٥٥٩] الصفة السابعة: عن ابن مسعود قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف، فقام صف خلف رسول الله ﷺ وصف مستقبل العدو، فصلّى بهم النبي ﷺ ركعة، وجاء الآخرون؛ فقاموا مقامهم، واستقبل هؤلاء للصلاة فصلّى بهم رسول الله ﷺ، فقام هؤلاء وصلّوا لأنفسهم ركعة، ثم سلّموا، ثم ذهبوا فقاموا مقام أولئك مستقبلي العدو، ورجع أولئك مقامهم، فصلّوا لأنفسهم ركعة ثم سلّموا.

[٥٦٠] الصفة الثامنة: عن حذيفة عن النبي ﷺ أنه صلى صلاة الخوف بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة، ولم يقضوا.

[٥٦١] ومن هذه الصفة الثامنة ما قال ابن عباس: فرض الله الصلاة على لسان نبيه في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة. وقد تقدم.

[٥٥٩] ضعيف. أخرجه أبو داود ١٢٤٤ وأحمد ١/ ٣٧٥-٤٠٩ وابن أبي شيبة ٢/ ١١٥ والطحاوي في «المعاني» ٣١١/١ والدارقطني ٢/ ٩١-٩٢ والبيهقي ٣/ ٢٦١ كلهم من طريق خفيف الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود به، وإسناده ضعيف، وقد ضعفه البيهقي بقوله: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وخفيف ليس بالقوي. اهـ. وفي التقريب في ترجمة خفيف: صدوق، سيء الحفظ، حلط بأخرة.

[٥٦٠] جيد. أخرجه أبو داود ١٢٤٦ والنسائي ٣/ ١٦٧ وعبد الرزاق ٤٢٤٩ وابن أبي شيبة ٢/ ٤٦١-٤٦٢ وأحمد ٥/ ٣٨٥-٣٨٦ وابن خزيمة ١٣٤٣ وابن حبان ١٤٥٢ والطحاوي في «المعاني» ١/ ٣١٠ والبيهقي ٣/ ٢٦١ من طرق عن سفيان عن الأشعث بن سليم عن الأسود بن هلال عن ثعلبة بن زهدم عن حذيفة به، وله قصة. وإسناده جيد، رجاله رجال البخاري ومسلم، غير ثعلبة بن زهدم، وهو ثقة، وعده غير واحد في الصحابة. [٥٦١] صحيح. تقدم برقم: ٥٤٩.

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من صحيح البخاري والموطأ و«شرح معاني الآثار» و«سنن البيهقي» و«شرح السنة» وقد وقع تخطيط في عبارة الأصل، إذ فيها التصريح بأن بعض المتن من كلام النبي ﷺ، وبعضه من كلام ابن عمر. ثم في آخره الشك، بأن ذلك من كلام النبي ﷺ، ووقع أيضاً ذكر عمر بدل ابن عمر، ولعل ذلك هو من تخطيط النساخ، والله أعلم والعبارة في النسخ بعد قوله «ركعتين»: «قال ابن عمر: قال النبي ﷺ: فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا قياماً وركباً». قال نافع: قال ابن عمر: مستقبلي القبلة وغير مستقبلها، لا أرى ذكر ذلك عن عمر إلا عن النبي ﷺ اهـ بحروفيه. ويؤيد ما ذكرت هو أن مسلماً أخرج حديث ابن عمر ٨٣٩ ح ٣٠٦ قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف في بعض أيامه فقامت طائفة معه وطائفة بإزاء العدو، فصلّى بالذين معه ركعة ثم ذهبوا، وجاء الآخرون فصلّى بهم ركعة، ثم قضت الطائفتان ركعة ركعة. وقال ابن عمر: فإذا كان خوف أكثر من ذلك فصل ركباً أو قائماً تومئ إيماء» اهـ. بحروفيه. وهكذا ترى الإمام مسلماً روى حديث ابن عمر مرفوعاً حتى وصل إلى «فإذا...» فجعله موقرفاً. بخلاف ما وقع في نسخ الأحكام المطبوعة حيث جعله الحديث موقوفاً إلى لفظ «فإذا...». ويؤكد ذلك قول القرطبي رحمه الله: لقول ابن عمر: فإن كان خوف أكثر من ذلك فيصلّي ركباً أو قائماً يومئ إيماء» راجع ٣٦٩/٥ والمغني ٣/ ٣١٧.

وهاتان الصفتان مرويتان في المصنفات خرجهما أبو داود وغيره .

واختلف الناس في هذه الصفات وما بقي غيرها من الست عشرة صفة على ستة أقوال :

الأول : قال أبو يوسف <sup>(١)</sup> : هي ساقطة كلها ، لقوله عز وجل : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ ، فإنما أقام الصلاة خوفاً بشرط إقامة النبي ﷺ لها بهم .

قلنا لهم : فالآن ما يصنعون ؟ فإن قال : نترك الصلاة مع الذكر لها والعلم بها وبوقتها كان ذلك احتياجاً بها واقتداءً بمن فات ، وإن قال يفعلها على الحالة المعتادة فيها فلا يمكن ، فلم يبق إلا الاقتداء بقول الله تعالى : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ ، والائتمام بالنبي ﷺ .

[٥٦٢] وقد قال في الصحيح : «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» ، والله قال له : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ .

[٥٦٣] وهو قال لنا : «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» . وقد استوفيناها في مسائل الخلاف .

الثاني : قالت طائفة : أي صلاة صلى من هذه الصلوات الصحاح المروية جاز ، وبه قال أحمد بن حنبل .

الثالث : أن الذي يعلم تقدمه ويتحقق تأخر غيره عنه ؛ فإن المتأخر ينسخ المتقدم ، وإنما يبقى الترجيح فيما جهل تاريخه . وقد تكلمنا في نسخ الفعل للفعل في الأصول في المحصول ، وهذا كان فيه متعلق لولا أننا بقى في الإشكال بعد تحديد المتقدم .

الرابع : قال قوم : ما وافق صفة القرآن منها فهو الذي نقول به ، لأنه مقطوع به ، وما خالفها مظنون ، ولا يترك المقطوع به له ، وعلقوه بنسخ القرآن للسنة ؛ وهذا متعلق قوي ، لكن يمنع منه القطع على أن صلاة الخوف إنما كانت ليجمع بين التحرز من العدو وإقامة العبادة ، فكيفما أمكنت فعلت ، وصفة القرآن لم تأت لتعيين الفعل . وإنما جاءت لحكاية الحال الممكنة ، وهذا بالغ .

الخامس : ترجيح الأخبار بكثرة الرواة لها أو مزيد عدالتهم فيها ، وهو مذهب مالك والشافعي ، فرجحنا خبر سهل وصالح ، ثم رجحنا بينهما بعد ذلك بوجوه من الترجيحات ؛ منها أن يكون أخف فعلاً ، ومنها ما يكون أحفظ لأهبة الصلاة ، وهو :

السادس : مثال ذلك إذا صلى صلاة المغرب في الخوف .

-----  
[٥٦٢] صحيح . أخرجه البخاري ٦٨٥ و ٨١٩ و ٢٨٤٨ و ٦٠٠٨ و ٧٢٤٦ ومسلم ٦٧٤ وأبو داود ٥٨٩ والترمذي ٢٠٥ والنسائي ٩/٢ وابن حبان ١٦٥٨ كلهم من حديث مالك بن الحويرث ، في أثناء حديث مطول وسيأتي . [٥٦٣] هو المتقدم .

(١) قال الإمام المرغيناني الحنفي في «الهداية» : وأبو يوسف وإن أنكر شرعيتها في زماننا ، فهو محجوج بما رويناه . راجع «فتح القدير» ٩٩/٢ بتخريجي . وزاد الزيلعي في «نصب الراية» ٢/٢٤٤ : وتبع أبا يوسف على ذلك المزني . وانظر «شرح صحيح مسلم» ١٢٦/٦ للنووي . ولم يتابع أبا يوسف والمزني على ذلك .



قلنا: نحن وأبو حنيفة نصلي بالأولى ركعتين؛ لأنه أخف في الانتظار. وقال الإمام الشافعي: يصلي بالأولى ركعة لأن علياً فعلها ليلة الهَرِير<sup>(١)</sup>. ومنها الترجيح بالسلام بعد الإمام على ما قبله، وذلك طول لا يكون إلا في موضعه، وهذه نبذة كافية للباب الذي تصدنا إليه.

**المسألة الثانية:** إذا صلوا أخذوا سلاحهم عند الخوف، وبه قال الشافعي، وهو نص القرآن.

وقال أبو حنيفة: لا يحملها. قالوا: لأنه لو وجب عليهم حملها لبطلت الصلاة بتركها.

قلنا: لم يجب عليهم حملها لأجل الصلاة، وإنما وجب عليهم قوة لهم ونظراً، أو لأمر خارج عن الصلاة، فلا تعلق لصحة الصلاة به نقياً وإثباتاً فاعلمه.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغَفَّلُوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾.

[٥٦٤] روي أن النبي ﷺ صلى بغسفان<sup>(٢)</sup> صلاة الظهر، فأروه هو وأصحابه يزكع ويسجد؛ فقال بعضهم: كان فرصة لكم. قال قائل منهم: فإن لهم صلاة أخرى هي أحب إليهم من أهلهم وأموالهم، فاستعدوا حتى تغيروا عليهم، فأنزل الله سبحانه: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾. وهذا سقناه لتبينوا أنها آية أخرى في قصة غير قصة القصر، وتحققوا غباوة من حذف الواو.

**المسألة الرابعة:** قال أبو حنيفة: لا يصلي حال المسافرة؛ لأنه معنى لا تصح معه الصلاة في غير الخوف، فلا يصح معه في الخوف كالرُعاف<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا حديث ابن عمر المتقدم الصحيح: فإن لم تستطيعوا فرجالاً أو رُكباًناً مستقبلتي القبلة،

[٥٦٤] جيد. أخرجه الطبري ١٣٠٧٨ والواحد في «أسباب النزول» ٣٦٠ كلاهما من طريق النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس به، وإسناده ضعيف لأجل النضر هذا، وهو ابن عبدالرحمن، قال عنه الحافظ في «التقريب»: متروك، لكن له شاهد جيد، أخرجه أبو داود ١٢٣٦ والنسائي ٣/ ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ والطيالسي ١٣٤٧ وابن أبي شيبة ٤٦٥/٢ وأحمد ٤/ ٥٩ - ٦٠ وابن حبان ٢٨٧٥ و٢٨٧٦ والطبري ١٠٣٨٣ والدارقطني ٢/ ٥٩ - ٦٠ والحاكم ٣٣٧/١ والواحد في «الأسباب» ٣٥٩ والبيهقي ٣/ ٢٥٤ - ٢٥٥ والبخاري في «شرح السنة» ١٠٩١ من طرق عن منصور عن مجاهد عن أبي عياش الزرقني في حديث مطول، مع اختلاف يسير فيه، وإسناده قوي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الدارقطني: صحيح، ووافقه البيهقي. وجوده الحافظ في «الإصابة» ١٤٣/٤. وانظر تفسير البخاري ٦٩٥ بتخريجي، والله أعلم.

(١) وذلك في موقعه صفين. وليلة الهَرِير أحد أيام تلك الواقعة. راجع «تاريخ الطبري» ٤٧/٥.

(٢) بوزن - عثمان - على مرحلتين من مكة اهـ قاموس.

(٣) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣/ ٣١٦: أما إذا اشتد الخوف، والنحم القتال، فلهم أن يصلوا كيفما أمكنهم، رجالاً وركباًناً، إلى القبلة إن أمكنهم، وإلى غيرها إن لم يمكنهم، يوثقون بالركوع والسجود على قدر الطاقة، ويجعلون السجود أخفض، ويتقدمون ويتأخرون، ويضربون ويضعفون، ويكفون ويفرون، ولا يؤخرون الصلاة عن وقتها. وهذا قول أكثر أهل العلم. وقال أبو حنيفة وابن أبي ليلى: لا يصلي مع المسافرة، ولا مع المشي. وقال الشافعي: يصلي، ولكن إن تابع الطعن أو المشي، بطلت صلاته اهـ ملخصاً.

وغير مستقبلها<sup>(١)</sup>. وهذا لا يكون إلا في حالة المسايقة وشدة الخوف وصفة موقف العدو.

وأما الزحاف فإن احتيج إليها فعلت كما أنه إن احتيج إلى الكلام في الصلاة فعل، وكل ما كان من ضرورة فإنه ساقط الاعتبار. وما قلناه أرجح؛ لأننا نحن أسقطنا صفة من صفات الصلاة للضرورة، وهو أسقط أصل الصلاة، فهذا أرجح، والله عز وجل أعلم.

**المسألة الخامسة:** إذا رأوا سواداً فظنوه عدواً فصلوا صلاة الخوف، ثم بان لهم أنه غير شيء، فلعلمائنا فيه روايتان: إحداهما: يعيدون؛ وبه قال أبو حنيفة. والثانية: لا إعادة عليهم، وهو أظهر قولنا الشافعي.

وجه الأول أنهم عملوا على اجتهادهم، فجاز لهم كما لو أخطأوا القبلة.

وجه الثاني أنهم تبين لهم الخطأ، فعادوا إلى الصواب كحكم الحاكم، والمضاء على الصلاة، وترك الإعادة أولى؛ لأنهم فعلوا ما أمروا به، واجتهدوا ولم يمكنهم أكثر من ذلك، فلا إعادة عليهم لا في القبلة ولا في الخوف ولا في أمثاله. والله أعلم.

**المسألة السادسة:** قال الشافعي: إذا تابع الطغن والضرب فسدت الصلاة؛ لأنها لا تكون حينئذ صلاة، وإنما تكون محاربة. قلنا: يا حبذا الفرضان إذا اجتماعا، وإذا كانت الحركة لعباً لم تنتظم مع الصلاة، أما إذا كانت عبادة واجبة وتعيّنتا جميعاً جمع بينهما فيصلي ويقاتل.

[٥٦٥] وعموم قوله ﷺ: «ركبانا، وعلى أقدامهم، ومستقبلي القبلة وغير مستقبلها». يُعْطَى جوازاً قليل ذلك وكثيره.

**المسألة السابعة:** قال المزني<sup>(٢)</sup>: لا يفتقر القصر والخوف إلى تجديد نية، وهذه إحدى خطيئاته؛ فله انفردات يخرج فيها عن مقام المثبتين.

وهذا فاسد، لأنها صلاة طارئة، فلا بد لها من تجديد نية كالجمعة.

فإن قيل الجمعة بدل عن الظهر، فلذلك افتقرت إلى نية محدودة.

قلنا: ربما قلنا الأمر، فقلنا الجمعة أصل والظهر بدل، فكيف يكون كلامهم؟

الثاني: إنا نقول: وَهَبْكُمْ سَلَمًا لَكُمْ أَنَّ الجمعة بدل، أليست صلاة القصر بدلاً، وصلاة الخوف بدلاً آخر؟ فَإِنَّ الجمعة إنما قلنا إنها غير صلاة الظهر سواء جعلناها بدلاً أو أصلاً لأجل مخالفتها في

[٥٦٥] تقدم برقم ٥٥٨ باستيفاء، وأنه من كلام ابن عمر، كما صرح بذلك الأئمة في رواياتهم، لكن له حكم الرفع.

(١) تقدم برقم ٥٥٨، وأنه من كلام ابن عمر. لكن له حكم الرفع.

(٢) تقدم أن المزني - أحد أصحاب الشافعي - يرى أن صلاة الخوف، إنما هي أثناء وجود النبي ﷺ كقول أبي يوسف، ولا تصلى بعده عليه الصلاة والسلام.

الصفات والشروط والهيئات، وهذا كله موجود هاهنا؛ فوجب أن يكون غيره وأن تُستأنف له نية.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَنْ تَقْعُوا أَصْلَحَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾: نزل عليهم المطر، ومرض عبد الرحمن بن عوف من جرح<sup>(١)</sup>، فرخص الله سبحانه لهم في ترك السلاح والتأهب للعدو بعذر المرض والمطر؛ وهذا يدل على تأكيد التأهب والحذر من العدو وترك الاستسلام؛ فإن الجيش ما جاءه قط مُصَابٌ إلا من تفريط في حذر.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [الآية: ١٠٣].

قال قوم: هذه الآية والتي في آل عمران سواء وهذا عندي بعيد؛ فإن القول في هذه الآية دخل في أثناء صلاة الخوف، فاحتمل أن يكون قوله سبحانه: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ﴾ أي فرغتم منها فافزعوا إلى ذكر الله، وإن كنتم في هذه الحال، كما قال: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ (٧).

ويحتمل أن يريد فإذا قُضِيَتْ الصلاة إذا كنتم فيها قاضين لها، فأنوها قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم في أثناء الصلاة ومصافتكم للعدو وركم وفركم، والله أعلم.  
والدليل عليه قوله تعالى بعد ذلك، وهي:

**المسألة العاشرة:** ﴿فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾: يعني بحدودها وأهبتها وكمال هيئتها في السفر وكمال عددها في الحضر؛ ولذلك قال جماعة من السلف، منهم إبراهيم ومجاهد: يصلي راجلاً وراكباً، كما جاء في سورة البقرة، وما قدر يومئذ إيماء كما جاء في هذه السورة ويكون في كل حالة حكم له آية أخرى تدل عليه وحكم ينفرد به.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾: قال العلماء: معناه مفروضاً، وزعم بعضهم أنه من الوقت، وما أظنه؛ لأنه استعمل في غير الزمان؛ فإن في الحديث الصحيح: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة؛ فدل أن معناه مفروضاً حقيقة.

ومن قال: إنها منوطة بوقت فقد أخطأ، وقد عولت عليه جماعة من المبتدعة في أن الصلاة مرتبطة بوقت إذا زال لم تفعل، ونحن نقول: إن الوقت محل للفعل لا شرط فيه، وإن الصلاة واجبة على المكلف لا تسقط عنه إلا بفعلها مضي الوقت أو بقي. ولا نقول إن القضاء بأمر ثان بحال. وقد ربطنا ذلك على وجهه في أصول الفقه.

وقد قال غيرهم: إن موقوتاً محدوداً بأقوال وأفعال وسُنن وفرائض؛ وكل ذلك سائغ لغة محتمل معنى. فإن قيل: فقد قال ابن مسعود: إن للصلاة وقتاً كوقت الحج.

(١) أخرجه الطبري ١٠٣٨٤ عن ابن عباس، وفيه حجاج بن أرطاة غير قوي.

[٥٦٦] قلنا: قد قال رسول الله ﷺ: إِنَّ وقت الصلاة وَفْتُ للذكر، وكما دام ذِكْرُها وجب فعلها وأداؤها.

**الآية التاسعة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ بِالْحَقِّ لِنُحْكِمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبْتَ اللَّهُ وَلَا تُكُنْ لِلْخَافِينَ خَصِيماً﴾ [الآية: ١٠٥]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** هذه الآية:

[٥٦٧] نزلت في شأن بني أُبَيْرِق؛ سرقوا طعامَ رفاعة بن زيد، واعتذر عنهم قومهم بأنهم أهل خير، فقال رسول الله ﷺ لقتادة بن النعمان ذلك، فطالبهم عن عمه رفاعة بن زيد، فقال رفاعة: الله المستعان، فأنزل الله تبارك وتعالى على رسوله ﷺ الآية، ونصر رفاعة وأخزى الله بني أُبَيْرِق بقوله: ﴿بِمَا أَرَبْتَ اللَّهُ﴾ أي بما أغلَمَك، وذلك بوخي أو بنظر، ونهى الله عز وجل رسوله ﷺ عن عضد أهل التهم والدفاع عنهم بما يقوله خَصْمُهُم من الحجة - وهي:

**المسألة الثانية:** وفي ذلك دليل على أَنَّ النيابة عن المبطل والمتهم في الخصومة لا تجوز، بدليل قوله تعالى لرسوله ﷺ: ﴿وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٦] وهي: المسألة الثالثة.

**الآية الموفية خمسين:** قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الآية: ١١٤].

[٥٦٦] لم أقف عليه بهذا اللفظ، والظاهر أن مراده حديث «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها، فليصلها إذا ذكرها، فإن الله يقول ﴿اقم الصلاة لذكركي﴾» أخرجه مسلم ٦٨٣ من حديث أنس، وتقدم. وقد ذكر المفسرون: الطبري في ١٠٤٠٢ والجصاص ٢٤٧/٣ وابن كثير ٥٦٣/١ وغيرهم أثر ابن مسعود المتقدم، ولم يذكر واحد منهم ما ذكره المصنف، والله أعلم.

[٥٦٧] حسن. أخرجه الترمذي ٣٠٣٦ والحاكم ٤/ ٣٨٥-٣٨٨ والطبري ١٠٤١٦ والطبراني ٩/ ٢١-٢١ من طرق عن ابن إسحق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه عن جده قتادة بن النعمان في حديث مطول، وقد اختصره المصنف، وساقه بالمعنى، وإسناده لين، مداره على عمر بن قتادة، وهو مقبول كما في التقريب. وتفرّد عنه الترمذي، وصححه الحاكم على شرط مسلم! وسكت الذهبي. وضعفه الترمذي بقوله: غريب، وقد رواه يونس بن بكير عن ابن إسحق عن عاصم بن عمر مرسلًا، قلت: ورد هذا الخبر بالفاظ متقاربة وأن الآية نزلت في أُبَيْرِق، فقد أخرجه الطبري ١٠٤١٧ عن قتادة مرسلًا، وبرقم ١٠٤١٨ عن ابن عباس لكن فيه عطية العوفي، وهو ضعيف. وأخرجه ١٠٤١٩ عن ابن زيد مرسلًا، و١٠٤٢٠ عن السدي مرسلًا و١٠٤٢١ عن عكرمة مرسلًا. و١٠٤٢٢ عن الضحاك مرسلًا، فهذه المراسيل مع الموصول المتقدم متفقة على أن الآية نزلت في شأن أُبَيْرِق. فالحديث حسن في أقل تقدير، والله أعلم. وانظر تفسير الشوكاني ٧٠٧ وتفسير البغوي ٧٠٠ بتحريجي، والله أعلم.

هذه الآية آية بَكَرَ لم يبلغني عن أحد فيها ذِكْرٌ<sup>(١)</sup>. والذي عندي فيها أن الله تعالى أمر عباده بأمريين عظيمين:

أحدهما: الإخلاص، وهو أن يستوي ظاهر المرء وباطنه.

والثاني: النصيحة لكتاب الله تعالى ولرسوله ﷺ ولأئمة المسلمين وعامتهم، فالنجوى خلاف هذين الأصلين، وبعد هذا فلم يكن بدّ للخلق من أمر يختصون به في أنفسهم، ويخصّ به بعضهم بعضاً، فرخص في ذلك بصفة الأمر بالمعروف؛ والحثّ على الصدقة، والسعي في إصلاح ذات البين. إذا ثبت هذا الأصل ففيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ﴾: يحتمل أن يكون النجوى مصدرًا، كالبلوى والغدوى، ويحتمل أن يكون اسماً للمتجبن كما قال: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن كان بمعنى المتجبن فقوله: ﴿إِلَّا مَن أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ استثناء شخص من شخص، وإن كان مصدرًا جاز الاستثناء على حذف تقديره: إلا نجوى مَنْ أمر بصدقة.

**المسألة الثانية:** في صفة النجوى:

[٥٦٧ م] ثبت عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إذا كان ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون واحد».

واختلف في ذلك على أربعة أقوال: الأول: ما جاء في الحديث الصحيح: «فإن ذلك يحزنه»<sup>(٣)</sup> وهو ضرر؛ والضرر لا يحل بإجماع.

[٥٦٨] وبالنص «لا ضرر ولا ضرار».

الثاني: أن ذلك كان في صدر الإسلام حين كان الناس بين مؤمن وكافر ومنافق ومخلص، حتى فشا الإسلام فسقط اعتبار ذلك.

الثالث: أن ذلك في السفر حيث يتوقع الرجل على نفسه من حيلة لا يمكنه دفعها.

الرابع: أنه من حُسن الأخلاق وجميل الأدب؛ وهو راجع إلى الأول.

[٥٦٧ م] صحيح. أخرجه البخاري ٦٢٨٨ ومسلم ٢١٨٣ ومالك ٩٨٩/٢ والحميدي ٦٤٥ وابن أبي شيبة ٥٨١/٨ وأحمد ٤٥/٢ - ١٢١ - ١٢٦ وابن ماجه ٣٧٧٦ وابن حبان ٥٨٠ من حديث ابن عمر.

وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه البخاري ٦٢٩٠ وفي «الأدب المفرد» ١١٦٩ و١١٧١ ومسلم ٢١٨٤ وأبو داود ٤٨٥١ والترمذي ٢٨٢٥ وابن ماجه ٣٧٧٥ والحميدي ١٠٩ والدارمي ٢٨٢/٢ وأحمد ٣٧٥/١ وابن حبان ٥٨٣ بزيادة «فإن ذلك يحزنه». رواية مسلم.

[٥٦٨] صحيح. تقدم تخريجه.

(١) مراده بذلك أصحاب أحكام القرآن الجصاص والكنيا الطبري، وأما بالنسبة للمفسرين، فقد ذكروها جميعاً مع الكلام عليها.

(٢) سورة الإسراء: ٤٧. (٣) هو طرف حديث ابن مسعود المتقدم.



اللَّهُ ﷻ، وكان ما أراد، وفعلت العربُ ما وعدَ به الشيطان، كما تقدم في الحديث، وذلك تعذيبٌ للحيوان وتحريراً، وتحليلٌ بالطغيان، وقولٌ بغير حجة ولا بُرْهان، والآذانُ في الأنعام جمالٌ ومنفعة، فلذلك رأى الشيطان أن يغيّرَ بها خلقَ الله تعالى، ويركب على ذلك التغيير الكفر به، لا جرمَ أن النبي ﷺ أمر في الأضحية أن تستشرفَ العين<sup>(١)</sup>. والآذان في الأنعام، معناه أن تلاحظ الآذن؛ لئلا تكون مقطوعةً أو مشقوقة؛ فتجنب من جهة أن فيها أثر الشيطان.

[٥٧٠] وفي الحديث: «نهى النبي ﷺ عن شريطة الشيطان»<sup>(٢)</sup>، وهي هذه، وشبهها مما وفي فيها للشيطان بشرطه حين قال: ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَبْتَكَنْ أَذَانُكَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَعْرِزْ خَلْقَ اللَّهِ ﷻ﴾.

### المسألة الثالثة:

[٥٧١] ثبت أن النبي ﷺ كان يسمُ<sup>(٣)</sup> الغنمَ في أذانها. وكأن هذا مستثنى من تغيير خلق الله.

### المسألة الرابعة:

[٥٧٢] كان النبي ﷺ يقلدُ الهذلي ويشعره؛ أي يشقُ جلده، ويقلده نعلين، ويساق إلى مكة نسكاً؛ وهذا مستثنى من تغيير خلق الله. وقال أبو حنيفة: هو بدعة<sup>(٤)</sup>؛ كأنه لم يسمع بهذه الشعيرة في

[٥٧٠] ضعيف. أخرجه أبو داود ٢٨٢٦/١ وأحمد ٢٨٩/١ والحاكم ١١٣/٤ والبيهقي ٢٧٨/٩ من طريق ابن المبارك عن معمر عن عمرو بن عبد الله بن الأسوار عن ابن عباس وأبي هريرة، وإسناده ضعيف لضعف عمرو بن عبد الله هذا، قال الأزدي متروك، وقال أحمد: له أشياء مناكير. وقال ابن عدي: حديثه لا يتابعه عليه الثقات. وهو عند ابن حبان ٥٨٨٨ بهذا الإسناد لكن من حديث أبي هريرة وحده.

[٥٧١] صحيح. أخرجه البخاري ٥٥٤٢ ومسلم ٢١١٩ ح ١١٠ و ١١١ كلاهما عن شعبة عن هشام بن زيد قال: سمعت أنساً يقول: دخلنا على رسول الله ﷺ مريداً، وهو يسم غنماً. قال شعبة: أكثر علمي أنه قال: في أذانها.

[٥٧٢] صحيح. أخرجه مسلم ١٢٤٣ وأبو داود ١٧٥٢ والترمذي ٩٠٦ والنسائي ١٧٠-١٧١ وابن ماجه ٣١٠٥ والطيالسي ٢٦٩٦ وأحمد ٢١٦-٢٥٤ والدارمي ٦٥-٦٦ وابن الجارود ٤٢٤ و ٤٢٥ والطبراني ١٢/١٢٩٠١ والبيهقي ٢٣٢/٥ والبخاري ١٨٩٣ كلهم من حديث ابن عباس، روه من طرق، وساقه المصنف بالمعنى.

وله شاهد من حديث عائشة، أخرجه البخاري ١٦٩٦ و ١٦٩٩ ومسلم ١٣٢١ وأبو داود ١٧٥٧ والنسائي ٥/١٧٠ وابن ماجه ٣٠٩٨ وابن حبان ٤٠٠٣، وفي الباب أحاديث تبلغ حد الشهرة.

- (١) تقدم تخريجه.
- (٢) قال عكرمة عقب الحديث: كانوا يقطعون منها الشيء اليسير ثم يدعونها حتى تموت ولا يقطعون الودج. نهى عن ذلك وانظر معالم السنن ٢٨١/٤ للخطاني.
- (٣) قال القرطبي رحمه الله في «التفسير» ٣٩١/٥: الوسم: الكي بالنار، وأصله العلامة. فالسيما العلامة، والمسيم: المكواة.
- (٤) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٢٢٨/٨ ما ملخصه في الكلام على حديث ابن عباس: ففي هذا الحديث استحباب الإشعار والتقليد في الهدايا من الإبل، وبهذا قال الجماهير من السلف والخلف، وقال =

الشرعية، لهي فيها أشهر منه في العلماء.

**المسألة الخامسة:** وَسُمَّ الإِبِل والدواب بالنار في أعناقها وأفخاذها مستثنى من التغيير لَخَلَقَ الله تعالى كاستثناء ما سلف.

**المسألة السادسة:**

[٥٧٣] «لعن رسول الله ﷺ الواشمة والمستوشمة، والنَّامِصَة والمتمنصمة، والواشرة والموتشيرة<sup>(١)</sup>، والمتفلجات للحسن المغيرات خَلَقَ الله.»

-----

[٥٧٣] أخرجه البخاري ٤٨٨٦ و ٤٨٨٧ و ٥٩٣١ و ٥٩٣٩ و ٥٩٤٨ و مسلم ٢١٢٥ وأبو داود ٤١٦٩ والنسائي ١٨٨/٨ والترمذي ٢٧٨٢ وابن ماجه ١٩٨٩ كلهم عن علقمة عن ابن مسعود قال: لعن الله الواشحات والمستوشحات والمتمنصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله... الحديث، وفيه قصة مراجعة المرأة لابن مسعود. وهو عند البخاري ٤٨٨٧ بهذا الإسناد «لعن رسول الله ﷺ الواصلة قال: فسمعت امرأة...» اقتصر في المرفوع على ذكر الواصلة في هذه الرواية. هو عند ابن حبان ٥٥٠٥ «لعن رسول الله ﷺ...» فجعل ألفاظه مرفوعة. ولفظ «الواشرة» وقع عند أحمد ٣٩٣٥ من رواية مسروق عن ابن مسعود، وإسناده غير قوي، ولم أجد لفظ «الواشرة والموتشيرة» في شيء من الكتب الستة. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري ٥٩٣٣ بلفظ «لعن الله الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة». وورد هذا اللفظ من حديث ابن عمر، أخرجه البخاري ٥٩٣٧ و ٥٩٤٧ و مسلم ٢١٢٤ وأبو داود ٤١٦٨ والترمذي ٢٧٨٣ والنسائي ١٤٥/٨ وأحمد ٢١/٢ وابن أبي شيبة ٤٨٧/٨. وورد ذكر الواصلة في حديث عائشة: أخرجه البخاري ٥٩٣٤ و مسلم ٢١٢٣ وأحمد ١١١/٦ وابن حبان ٥٥١٤ ولفظ البخاري ومسلم: عن عائشة رضي الله عنها «أن جارية من الأنصار تزوجت، وأنها مرضت فتمعط شعرها، فأرادوا أن يصلوها، فسألوا النبي ﷺ فقال «لعن الله الواصلة والمستوصلة» وأخرجه البخاري ٥٩٣٥ و ٥٩٣٦ و مسلم ٢١٢٢ من حديث أسماء. وفي الباب أحاديث، وأكثرها تذكر الواصلة والواشمة، وهي أحاديث تبلغ حد الشهرة والاستفاضة، وأما لفظ «المتفلجات للحسن المغيرات خلق الله» فقد ورد عند البخاري ومسلم وغيرهما من كلام ابن مسعود. وقد وهم بعض الرواة عند ابن حبان، فجعله من كلام النبي ﷺ.

الخلاصة: جاء لفظ: الواشمة، والواصلة، عن جماعة من الصحابة. وأما النامصة. فقد ورد ذكرها من حديث ابن عباس عند أبي داود ٤١٧٠ بسند لين. وعن ابن مسعود من قوله. وأما «المتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله» فإنه عند البخاري ومسلم من وجوه متعددة من كلام ابن مسعود، وكذا لفظ «المغيرات خلق الله» فهذا اللفظ من كلام ابن مسعود قطعاً، ما قاله رسول الله ﷺ، والظاهر أن ابن مسعود سمع من النبي ﷺ في الواصلة والواشمة، كما جاء في حديث ابن عمر وعائشة وأسماء وأبي هريرة وغيرهم عند البخاري ومسلم وغيرهما كما تقدم. ثم استنبط من ذلك كل ما فيه تغيير للخلقة ويدل على ذلك أنه استدل بالآية الكريمة حيث عد ذلك من تغيير خلق الله. والله تعالى أعلم.

= أبو حنيفة؛ الإشعار بدعة، لأنه مثله. وهذا يخالف الأحاديث الصحيحة المشهورة في الإشعار، وأما قوله «مثلة» فليس كذلك بل هو كالفصد والحجامة والختان والكبي والوسم. وأما محل الوسم، فمذهبنا ومذهب جماهير العلماء أنه يستحب في صفحة السنام اليمنى، وقال مالك في اليسرى.

(١) في القاموس: الوشر: تحديد المرأة أسنانها وترقيقها: والموتشيرة هي التي تسأل أن يفعل ذلك بها. إن هُمزت، كانت من الأشر، لا من الوشر، وإن لم تهمز، فوجه الكلام، المتشيرة والمستوشرة.



فالواشمة هي التي تجرح البدن نقطاً أو خطوطاً، فإذا جرى الدم حشته كحلاً، فيأتي خيلاناً وصوراً فيتزين بها النساء للرجال؛ ورجال صقلية وإفريقية يفعلونه ليدل كل واحد منهم على رُجلته في حديثه.

والنامصة: هي ناتفة الشعر، تتحسن به. وأهل مصر ينتفون شعر العانة، وهو منه؛ فإن الستة خلق العانة وتنف الإبط، فأما نف الفرج فإنه يرخيه ويؤذيه ويُبطل كثيراً من المنفعة فيه. والواشرة: هي التي تحدّد أسنانها<sup>(١)</sup>.

والمتفلجة: هي التي تجعل بين الأسنان فُرْجاً<sup>(٢)</sup>، وهذا كله تبديل للخلقة، وتغيير للهئية، وهو حرام. وبنحو هذا قال الحسن في الآية<sup>(٣)</sup>.

وقال إبراهيم ومجاهد وغيرهما: التغيير لخلق الله يريد به دين الله؛ وذلك وإن كان محتملاً فلا نقول: إنه المراد بالآية، ولكنه مما غير الشيطان وحمل الآباء على تغييره، وكلّ مرلود يولد على الفطرة، ثم يقع التغيير على يدي الأب والكافل والصاحب، وذلك تقدير العزيز العليم.

**المسألة السابعة:** قال جماعة من الصحابة منهم ابن عباس ومن التابعين جملة: توخية الخصاء تغيير خلق الله. فأما في الآدمي فمصبية، وأما في الحيوان والبهايم فاختلف الناس في ذلك؛ فمنهم من قال: هو مكروه، لأجل قول النبي ﷺ:

[٥٧٤] «إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون»<sup>(٤)</sup>.

[٥٧٤] صحيح. أخرجه أبو داود ٢٥٦٥ والنسائي ٢٢٤/٦ وأحمد ١٠٠/١ و١٥٨ والطحاوي في «المعاني» ٢٧١/٣ و«المشكّل» ٢١٤ و٢١٥ وابن حبان ٤٦٨٢ والبيهقي ٢٣/١٠ من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي

- (١) جاء ذكر الواشرة في رواية عند أحمد بإسناد لين، وليس في شيء من الكتب الستة ذكر لها.
- (١) ذكر المتفلجة جاء من كلام ابن مسعود فحسب عند البخاري ومسلم وغيرهما. وجاء ذلك مرفوعاً عند ابن حبان وبعض روايات لأحمد، وهي غريبة، والصواب عن ابن مسعود، والله أعلم.
- (٣) فائدة: قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٠٦/١٤ ما ملخصه في الكلام على الواشمة: وقد يفعل بالبت، وهي طفلة، فتأثم الفاعلة، لا البنت لعدم تكليفها حينئذ، قال أصحابنا: الموضع الذي وُشم يصير نجساً، فإن أمكن إزالته بالعلاج وجب. والرجل والمرأة في ذلك سواء. وأما النامصة، فهي التي تزيل شعر الوجه والمنتمصّة التي تطلب فعل ذلك بها. وهذا الفعل حرام إلا إذا نبئت للمرأة لحية أو شوارب، فلا تحرم إزالتها، بل يستحب عندنا، وقال ابن جرير: لا يجوز حلق لحياتها ولا عنققتها، ولا شاربها، ومذهبننا ما قدمناه من استحباب إزالة اللحية والشارب والعنققة، وأن النهي إنما هو في الحواجب، وما في أطراف الوجه. وقال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٣١/١ ما ملخصه: الواصلة: هي التي تصل شعرها بغيره، أو شعر غيرها، والمستوصلة الموصول شعرها بأمرها. فهذا لا يجوز... فأما النامصة: هي التي تنتف الشعر من الوجه، والمنتمصّة. المنتوف شعرها بأمرها، فلا يجوز للخبر. قال: وإن حلق الشعر فلا بأس. لأن الخبر إنما ورد في التنف، نص عليه أحمد. وانظر «فتح الباري» ١٠/١٠ ٣٧٢-٣٧٨-٣٨٠.
- (٤) استدلل المصنف رحمه الله بهذا الحديث على كراهة الخصاء لمذهب قوم لنهي النبي ﷺ عن إنزاع الحمر على الخيل.

وَرَوَى مَالِكٌ كَرَاهِيَتَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَقَالَ: فِيهِ نَمَاءُ الْخَلْقِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ جَائِزٌ؛ وَهُمْ الْأَكْثَرُ<sup>(١)</sup>. وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُمْ لَا يَقْصِدُونَ بِهِ تَعْلِيْقَ الْحَالِ بِالْدِّينِ لَصَنَمٍ يُعْبَدُ، وَلَا لِرَبِّ يُوْحَدُ؛ وَإِنَّمَا يَقْصِدُ بِهِ تَطْيِيبَ اللَّحْمِ فِيمَا يُوْكَلُ، وَتَقْوِيَةَ الذِّكْرِ إِذَا انْقَطَعَ أَمْلُهُ عَنِ الْأَنْثَى، وَالْأَدْمَى عَكْسُهُ إِذَا خَصِي بَطَلَ قَلْبُهُ وَقَوْتُهُ.

**المسألة الثامنة:** روى علماؤنا: أَنَّ طَاوَسًا كَانَ لَا يَحْضُرُ نِكَاحَ سُودَاءَ أَبْيَضٍ. وَلَا بِيَضَاءَ بِأَسْوَدٍ، وَيَقُولُ: هُوَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَلْيَعْرِضْكَ خَلْقَ اللَّهِ﴾. وَهُوَ أَنَّ كَانَ يَحْتَمِلُهُ عَمُومُ اللَّفْظِ وَمَطْلَقُهُ فَهُوَ مَخْصُوصٌ بِمَا أَنْفَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نِكَاحِ مَوْلَاهُ زَيْدٍ، وَكَانَ أَبْيَضٌ، بِظَنِّهِ<sup>(٢)</sup> بَرَكَةُ الْحَبْشِيَّةِ أَمْ أَسَامَةَ، فَكَانَ أَسَامَةُ أَسْوَدٌ مِنْ أَبْيَضٍ، وَهَذَا مِمَّا خَفِيَ عَلَى طَاوَسٍ مِنْ عِلْمِهِ.

**الآية الثانية والخمسون:** قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُوهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَرَّعْنَ أَنْ تَكْحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَيْنَ مِنَ الْأَوْلَادِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ [الآية: ١٢٧]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قد تقدّم بيانها في أول السورة عند قولنا في آية: ﴿وَأَنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾<sup>(٣)</sup>. وقد روى أشهب عن مالك: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ فَلَا يَجِيبُ، حَتَّى يَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، وَذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾<sup>(٥)</sup> ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْإِبْرَائِيلِ﴾<sup>(٧)</sup> هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَثِيرٌ.

قال علماؤنا: طلبنا ما قال مالك فوجدناه في ثلاثة عشر موضعاً: قوله: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

الخير عن عبدالله بن زُرَيْرٍ عن علي قال: أهديت لرسول الله ﷺ بغلة فركبها، فقلنا يا رسول الله، لو أنزينا الحمر على خيلنا، فجاءت مثل هذه، فقال: إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون. إسناده صحيح. رجاله رجال البخاري ومسلم خلا عبدالله بن زُرَيْرٍ. وهو ثقة. وله طريق آخر، أخرجه أحمد ١/ ٩٥-١٣٢ والطحاوي في «المشكل» ٢١٣ من طريق سالم بن أبي الجعد عن علي به، وفيه إرسال بين سالم وعلي، قاله أبو زرعة كما في «المراسيل» و «التهذيب» ومع ذلك صححه الشيخ شعيب في «المشكل» ويؤكد الإرسال كون الطحاوي أخرجه ٢١١ و ٢١٢ من وجه آخر عن سالم عن علي بن علقمة عن علي، وإسناده ضعيف لضعف علي بن علقمة هذا، وفي الإسناد أيضاً شريك، وهو سيء الحفظ، لكن يصلح هذا الإسناد للمتابعة. وفي الباب من حديث ابن عباس، أخرجه أبو داود ٨٠٨ والترمذي ١٧٠١ والنسائي ٦/ ٢٢٤ وأحمد ١/ ٢٣٤ والطحاوي ٢١٦ و ٢١٧ وإسناده قوي.

- |     |                                       |     |                   |
|-----|---------------------------------------|-----|-------------------|
| (١) | وبخاصة إن تحققت مصلحة لصاحب الدابة.   | (٥) | سورة البقرة: ٢٢٠. |
| (٢) | الظئر: الحاضنة، ترضع الطفل، وتقوم به. | (٦) | سورة البقرة: ٢١٩. |
| (٣) | سورة النساء: ٣.                       | (٧) | سورة طه: ١٠٥.     |
| (٤) | سورة النساء: ١٧٦.                     |     |                   |

الْحَرَامِ<sup>(١)</sup> ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُحْكُمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ﴾  
﴿وَيَسْأَلُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾<sup>(٣)</sup> . ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا﴾<sup>(٤)</sup> . ﴿يَسْأَلُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي  
الْكَلْبَةِ﴾ . ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> . ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾<sup>(٦)</sup> . ﴿يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ﴾<sup>(٧)</sup> .  
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾<sup>(٨)</sup> . ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾<sup>(٩)</sup> . ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَلْبَالِ﴾ . ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ  
الْمَحِيضِ﴾<sup>(١٠)</sup> .

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَغْنَىٰ مِنْ أَوْلَادِنَ﴾: الذين لا أب لهم، أكد الله سبحانه أمرهم  
وأكد أمر اليتامى، وهم الذين لا أبأ لهم؛ فيحتمل - وهي:

المسألة الثالثة: أن يكونوا هم، أكد أمرهم بلفظ آخر أخص به من الضعف، ويحتمل أن يُريد  
بالمستضعفين من كان هو وأبوه ضعيفاً، واليتيم المنفرد بالضعف، ويحتمل أن يريد بالمستضعفين من  
رماه أهله ودفعه أبوه عن نفسه لعجزه عن أمره.

الآية الثالثة والخمسون: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَةٌ حَافَتْ مِنْ بَهِيمَةٍ تُشَوِّرُ أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ  
عَلَيْهَا أَنْ يَصِلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا  
تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الآية: ١٢٨].

قالت عائشة: هي المرأة تكون عند الرجل ليس بمستكثر منها أن يفارقها، فيقول: أجعلك من  
شأني في حل، فنزلت الآية<sup>(١١)</sup>. قال القاضي رضوان الله عليه، وعلى الصديقة الطاهرة: لقد وفّت ما  
حملها ربّها من العهد في قوله: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَلُغِي فِي يُؤْتِيكَنَّ مِنْ أَيْدِي اللَّهِ وَالْحِكْمَةُ﴾<sup>(١٢)</sup>. ولقد  
خرجت في ذلك عن العهد.

[٥٧٥] وهذا كان شأنها مع سودة بنت زمعة لما أسنت أراد النبي ﷺ أن يطلقها فأثرت الكون مع  
زوجاته. فقالت له: أمسكني واجعل يومي لعائشة، ففعل ﷺ وماتت وهي من أزواجه.

[٥٧٥] صحيح. أخرجه البخاري ٥٢١٢ ومسلم ١٤٧٣ والنسائي في «الكبرى» ٨٩٣٤ وابن حبان ٤٢١١ والبيهقي  
٧٤/٧ من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بالفاظ متقاربة. وأخرجه أبو داود ٢١٣٥ مطولاً،  
وابن ماجه ١٩٧٢ والبيهقي ٧/ ٧٤-٧٥. وله شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه الترمذي ٣٠٤٠ والطبري  
١٠٦١٣ وفي إسناده ضعف لأنه من رواية سماك بن حرب عن عكرمة. وانظر تفسير البغوي ٧٠٧ بتخريجي.

- |                        |   |
|------------------------|---|
| (١) سورة البقرة: ٢١٧.  | (٨) سورة الأنفال: ١.                      |
| (٢) سورة البقرة: ٢١٩.  | (٩) سورة الكهف: ٨٣.                       |
| (٣) سورة النساء: ١٢٧.  | (١٠) سورة البقرة: ٢٢٢.                    |
| (٤) سورة النساء: ١٥٣.  | (١١) أخرجه البخاري ٢٤٥٠ و٢٦٩٤ و٤٦٠١ ومسلم |
| (٥) سورة المائدة: ٤.   | ٣٠٢١ عن عائشة به.                         |
| (٦) سورة النازعات: ٤٢. | (١٢) سورة الأحزاب: ٣٤.                    |
| (٧) سورة الأحزاب: ٦٣.  |   |

وقد صرح ابن أبي مليكة بذلك فقال: نزلت هذه الآية في عائشة. وفي هذه الآية ردٌّ على الرُّعن الذين يرون الرجل إذا أخذ شباب المرأة وأسنت لا يتبغني له أن يتبدل بها، فالحمد لله الذي رفع حرجاً وجعل من هذه الضيقة مخرجاً.

**الآية الرابعة والخمسون:** قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدَرُّوهُمْ كَالْمُعَلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الآية: ١٢٩]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قال الأستاذ أبو بكر: في هذه الآية دليل على جواز تكليف ما لا يُطاق، فإن الله سبحانه كلّف الرجال العَدْلَ بين النساء، وأخبر أنهم لا يستطيعونه، وهذا وهمٌ عظيم، فإن الذي كلّفهم من ذلك هو العَدْلُ في الظاهر الذي دلّ عليه بقوله: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا﴾<sup>(١)</sup>. وهذا أمرٌ مستطاع، والذي أخبر عنهم أنهم لا يستطيعونه لم يكلفهم قط إياه؛ وهو النسبة في ميل النفس؛ ولهذا كان النبي ﷺ يَعدِلُ بين نسائه في القسم، ويجد نفسه أميل إلى عائشة في الحب، فيقول:

[٥٧٦] «اللهم هذه قُدرتي فيما أملك، فلا تسألني في الذي تملك ولا أملك» - يعني قلبه، والقاطع لذلك الحاسم لهذا الإشكال أن الله سبحانه قد أخبر بأنه رفع الحرج عتاً في تكليف ما لا نستطيع فضلاً، وإن كان له أن يلزمنّا إياه حقاً وخلقاً.

**المسألة الثانية:** قال محمد بن سيرين: سألت عبيدة<sup>(٢)</sup> عن هذه الآية فقال: هو الحب والجماع. وصدق؛ فإن ذلك لا يملكه أحد؛ إذ قلبه بين إصبعين من أصابع الرحمن، يصرفه كيف يشاء. وكذلك الجماع قد ينشط للواحدة ما لا ينشط للآخرى، فإذا لم يكن ذلك بقصدٍ منه فلا حرج عليه فيه، فإنه مما لا يستطيعه فلم يتعلق به تكليف.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾: قال العلماء: أراد تعمد الإتيان، وذلك فيما يملكه وجعل إليه، من حسن العشرة والقسم والنفقة ونحوه من أحكام النكاح.

**الآية الخامسة والخمسون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعِرْضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الآية: ١٣٥]. فيها ثلاث عشرة مسألة:

[٥٧٦] تقدم برقم: ٣٨٨.

(١) سورة النساء: ٣.

(٢) هو السلماني صاحب علي، تابعي كبير ثقة ثبت، تقدم ذكره.

## المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[٥٧٧] روي أن النبي ﷺ اختصم إليه رجلان: غَنِيٌّ وَفَقِيرٌ، فكان ضِلْعُهُ<sup>(١)</sup> مع الفقير، يرى أن الفقير لا يظلم الغني، فأبى الله إلا أن يقوم بالقسط في الغني والفقير.  
وقيل: نزلت في الشهادة بالحق، وهي عامة لكل أحد في كل شيء.

المسألة الثانية: القِسطُ: العدل. بكسر القاف وإسكان العين. والقِسطُ بفتحها: الجور. ويقال: أَقْسَطَ إذا عدل، وقسط إذا جار، ولعله مأخوذ من: قَسِطَ البعير قَسْطاً إذا يَبَسَتْ يَدُهُ، فلعل أَقْسَطَ سَلَبَ قسط، فقد يأتي بناء أفعل للسلب. كقوله: أعجم الكتاب إذا سلب عُجْمَتَهُ بالضبط.

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿قَوِّمِينَ بِالْقِسْطِ﴾: يعني فعَّالين، من قام، واستعار القيام لامتنال الحق؛ لأنه يفعل في مهمات الأمور، وهي غاية الفعل لنا، ومن أسمائه سبحانه الحي القيوم، والقائم على كل نفس بما كسبت، فضربه ههنا مثلاً لغاية القيام بالعدل.

المسألة الرابعة: ﴿شُهِدَ اللَّهُ﴾: كونوا ممن يؤدّي الشهادة لله ولوجهه، فيبادر بها قبل أن يُسألها، ويقول الحق فيها، وإن الله يشهد بالحق، والملائكة وأولو العلم وعدول الأمة، وكل من قام بالقسط فقد شهد لله سبحانه بالحق، وكل من قام لله فقد شهد بالقسط، ولهذا نزلت الآية الأخرى في المائدة بمقلوب هذا النظم، وهو مثله في المعنى كما بيّناه آنفاً.

المسألة الخامسة والسادسة: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾: أمر الله سبحانه العبد بأن يشهد على نفسه بالحق، ويسمي الإقرار على نفسه شهادة، كما تسمى الشهادة على الغير الإقرار.

[٥٧٨] وفي حديث ماعز: فلم يرحمه رسول الله ﷺ حتى أقرّ على نفسه أربع مرات، ولا يبالي المرء أن يقول الحق على نفسه لله جلّ وعلا فالله يفتح له. قال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾<sup>(٢)</sup> إلا أنه في باب الحدود ندب إلى أن يستر على نفسه فيتوب حتى يحكم الله له؛ بل إنه يجوز أن يقر على نفسه بالحد إذا رأى غيره قد ابتلي به وهو صاجبه، فيشهد على نفسه ليخلصه ويرثه.

[٥٧٩] روي أبو داود والنسائي عن اللجلاج<sup>(٣)</sup> أنه كان يعمل في السوق فرمت امرأة صبيّاً. قال:

[٥٧٧] باطل. أخرجه الطبري ١٠٦٨٣ عن السدي به، وهذا مرسل، ومع إرساله، هو باطل، فإن السدي يروي مناكير، وما لا أصل له، وهذا منها، فقد صرح عند الطبري بقوله: نزلت في النبي ﷺ... وهذا باطل. وقد أخرج الطبري ١٠٦٨٤ عن ابن عباس في تفسير هذه الآية: نزلت في المؤمنين أن يقولوا الحق ولو على أنفسهم، ولا يحابوا غياً لغناه وهو أصح من المتقدم.

[٥٧٨] تقدم رواه الشيخان وغيرهما من وجوه.

[٥٧٩] أخرجه أبو داود ٤٤٣٥ و٤٤٣٦ والنسائي في «الكبرى» ٧١٨٤ و٧١٨٥ والبيهقي ٢١٨/٨ والطبراني ٢١٩/٩

(٣) في النسخ «الحلاج» وهو تصحيف.

(١) ضِلْعٌ: مال وجَنِفٌ.

(٢) سورة الطلاق: ٣.

فثار الناس وُثِرَتْ فيمن ثار، فانتهيَتْ إلى النبي ﷺ وهو يقول: «من أبو هذا معك؟» فقال فتى حذاءها: أنا أبوه يا رسول الله. فأقبل عليها فقال: «من أبو هذا معك؟» فسكتت. فقال النبي ﷺ: «إنها حديثه السنّ حديثه عهد بحُزْنٍ»، وليست تكلمك، أنا أبوه؛ فنظر إلى بغض أصحابه كأنه يسألهم عنه، فقالوا: ما علمنا إلا خيراً. فقال له النبي ﷺ: «أحصنت». قال: نعم، فأمر به فُرجِم. قال: فخرجنا فحفرنا له حتى أمكناه ثم رميناه بالحجارة حتى هدا محتضراً.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿أَوِ الْوَالِدَيْنِ﴾: أمر الله سبحانه بالشهادة بالحق على الوالدين الأب والأم، وذلك دليل على أنَّ شهادة الابن على الأبوين لا يمنع ذلك برّهما، بل من برّهما أن يشهد عليهما بالحق، ويخلصهما من الباطل، وهو من قوله تعالى: ﴿فَوَأْنَفْسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾<sup>(١)</sup> في بعض معانيه.

وقد اتفقت الأمة على قبول شهادة الابن على الأبوين، فإن شهد لهما أو شهدا له وهي:

**المسألة الثامنة:** فقد اختلف العلماء فيها قديماً وحديثاً؛ فقال ابن شهاب: كان مَنْ مضى من السلف الصالح يُجيزون شهادة الوالد والأخ لأخيه، ويتأولون في ذلك قول الله سبحانه: ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ آمَنُوا كُفُّوا قَوْلَهُمْ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءُ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾؛ فلم يكن أحدٌ يَتَّهِمُ في ذلك من السلف الصالح، ثم ظهرت من الناس أمورٌ حملت الولاية على اتهامهم، فتركت شهادة مَنْ يتهم، وصار ذلك لا يجوز في الولد والوالد والأخ والزوج والمرأة، وهو مذهب الحسن والنخعي والشعبي وشريح ومالك والثوري والشافعي وأحمد بن حنبل أنه لا تجوز شهادة الوالد للولد، وقد أجاز قومٌ شهادة بعضهم لبعض إذا كانوا عدولاً. وروي عن عمر أنه أجاز، وكذلك روي عن عمر بن عبد العزيز، وبه قال إسحاق وأبو ثور والمزني.

ومذهب مالك جوازُ شهادة الأخ لأخيه إذا كان عدلاً إلا في النسب. وروى ابنُ وهب عن مالك أنه لا تجوز إذا كان في عياله أو في نصيب من مال يرثه، ولا تجوزُ عند مالك شهادة الزوج والمرأة أحدهما للآخر؛ وأجازه الشافعي. ولا تجوز شهادة الصديق الملائف عنده، ولا إذا كان في عياله. والمختارُ عندي أن أصلَ الشريعة لا تجوزُ شهادة الوالد للولد ولا الولد للوالد لما بينهما من البغضة.

[٥٨٠] قال النبي ﷺ: «إنما فاطمة بضعةٌ مني يربيني ما رابها ويؤذيني ما آذاها». وشهادة الإنسان

من طريقين عن خالد بن اللجلاج عن أبيه به، وإسناده حسن، خالد صدوق، وباقي رجال الإسناد ثقات.

[٥٨٠] صحيح. أخرجه البخاري ٣١١٠ و٣٧١٤ و٣٧٦٧ و٥٢٧٨ ومسلم ٢٤٤٩ وأبو داود ٢٠٧١ والترمذي ٣٨٦٧ والنسائي في «الفضائل» ٢٦٦ وابن ماجه ١٩٩٩ وأحمد ٣٢٦/٤ وفي «الفضائل» ١٣٣٤ وابن حبان ٦٩٥٥ و٦٩٥٦ والبيهقي ٣٠٧/٧ و٢٨٨/١٠ والبغوي ٣٩٥٨ كلهم عن المسور بن مخرمة، روه مطولاً ومختصراً. وسببه خطبة علي رضي الله عنه لبنت أبي جهل. والقصة معروفة.

لنفسه لا تجوز، إلا أن مَنْ تقدم قال: إنه كان يسامح فيه؛ وما روى قطّ أحدُ نفذ قضاءً بشهادة ولدٍ لوالده ولا والدٍ لولده، وإنما معنى المسامحة فيه أنهم كانوا لا يصرحون بردها، ولا يحذرون منها لصلاح الناس، فلما فسدوا وقع التحذير، ونَبّه العلماء على الأصل، فظنَّ من تغافل أو غفل أنَّ الماضين جوّزوها، وما كان ذلك قطّ.

[٥٨١] وقد قال النبي ﷺ: «إِنْ مَنْ أَطِيبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ». وقد جعله الله جزءاً منه في الإسلام؛ وتبعاً له في الإيمان، فهو مسلم بإسلام أبيه بإجماع، ومسلم بإسلام أمه باختلاف، وماله لأبيه حياً وميتاً، وهكذا في أصول الشريعة، ولا بيان فوق هذا.

والأخ وإن كان بينهما بعضية فإنها بعيدة حقيقة وعادة، فجوّزها العلماء في جانب الأخ بشرط العدالة المبررة، ما لم تجرّ نفعاً.

وخالف الشافعي فقال: يجوزُ شهادة الزوجين بعضهما لبعض؛ لأنهما أجنبيان؛ وإنما بينهما عقد الزوجية، وهو سببٌ معرّضٌ للزوال. وهذا ضعيف: فإنَّ الزوجية توجب الحنان والتعطف والمواصلة والألفة والمحبة، وله حقٌّ في مالها عندنا، ولذلك لا تتصرف في الهبة إلا في ثلثها. وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف، ولها في ماله حقُّ الكسوة والنفقة، وهذه شبهة توجب ردَّ الشهادة.

**المسألة التاسعة:** ألحق مالك الصديق الملاطف بالقرابة القريبة؛ فهي في العادة أقوى منها، وهي في المودة؛ فكانت مثلها في ردَّ الشهادة.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أَوْلَىٰ بِمَا﴾: المعنى لا تميلوا بالهوى مع الفقير لضغفه، ولا على الغني لاستغناؤه، وكونوا مع الحق؛ فالله الذي أغنى هذا وأفقر هذا أولى بالفقير أن يغنيه بفضله بالحق لا بالهوى والباطل، والله أولى بالغني أن يأخذ ما في يده بالعدل والحق، لا بالتحامل عليه؛ فإنما جعل الله سبحانه الحقَّ والعدل عياراً لما يظهر من الخبث وميزاناً لما يتبين من الميل، عليه تجري الأحكام الدنياوية، وهو سبحانه يُجري المقادير بحكمته، ويقضي بينهم يوم القيامة بحكمه.

**المسألة الحادية عشرة:** قال جماعة: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ فسوّى بين الأقربين والأبوين في الأمر بالحق والوصية بالعدل، وإن تفاضلوا في الدرجة؛ كما سوّى بين الخلق أجمعين، وإن تفاضلوا أيضاً في الدرجة، وكأنه سبحانه يقول: لا تلتفتوا في الرّحم قربت أو بعدت في الحق كونوا معه عليها، ولولا خوف العدل عنه لها لما خصوا بالوصية بها، وذلك قوله سبحانه - وهي:

**المسألة الثانية عشرة:** ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَزُّوْا﴾: معناه لا تتبعوا أهواءكم في طلب العدل برحمة الفقير والتحامل على الغني، بل ابتغوا الحقَّ فيهما، وهذا بيان شافٍ.

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ لَمْ تُلَوْا فَذِكْرٌ لَّكَ يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْعَذْبُ الَّذِي يُلَذِّقُ لِقَاءَ رَبِّهِ إِنَّ الْوَدَّاعَةَ شَرُّ الْأَشْيَاءِ إِلَّا الْوَدَّاعَةَ الَّتِي وَدَّاعَتْ يُسُوفَ﴾: المعنى إن مطلبكم حقاً فلم تنفذوه إلا بعد بطناء، أو عرضتم عنه جملة فالله خير بعملكم. يقال لويت الأمر أليه لياً ولياناً، إذا مطلبته، قال غيلان:

تُطِيلِينَ لِيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ وَأُخْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا  
وقرأ حمزة والأعمش: «وإن تلووا» والأول أفصح، وأكثر، وقد رد إلى الأول بوجه عربي؛ وذلك أن تبدل من الواو الآخرة همزة فتكون تلووا، ثم حذفت الهمزة وألقت حركتها على الواو، والعرب تفعل ذلك. وقيل: إن معناه تلووا من الولاية، أي استقلتم بالأمر أو ضعفتم عنه فالله خير بذلك.

**الآية السادسة والخمسون:** قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [الآية: ١٤١].

هذا خبر، والخبر من الله سبحانه لا يجوز أن يقع بخلاف مخبره، ونحن نرى الكافرين يتسلطون على المؤمنين في بلادهم وأبدانهم وأموالهم وأهلهم، فقال العلماء في ذلك قولين: أحدهما: لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً في الحجة، فله الحجة البالغة. الثاني: لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً في الحجة يوم القيامة.

قال القاضي: أما حمله على نفي وجود الحجة من الكافر على المؤمن فذلك ضعيف؛ لأن وجود الحجة للكافر محال، فلا يتصرف فيه الجعل بنفي ولا إثبات. وأما نفي وجود الحجة يوم القيامة فضعيف؛ لعدم فائدة الخبر فيه؛ وإن أوههم صدر الكلام معناه؛ لقوله: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ فأخر الحكم إلى يوم القيامة، وجعل الأمر في الدنيا دولة تغلب الكفار تارة وتغلب أخرى بما رأى من الحكمة وسبق من الكلمة، ثم قال: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾. فتوهم من توهم أن آخر الكلام يرجع إلى أوله، وذلك يسقط فائدته. وإنما معناه ثلاثة أوجه:

الأول: لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً يمحو به دولة المؤمنين، ويذهب آثارهم، ويستبيح بيضتهم.

[٥٨٢] كما جاء في الحديث: «ودعوت ربي ألا يسلم عليهم عدواً من غيرهم يستبيح بيضتهم فأعطيناهم».

الثاني: أن الله سبحانه لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً منه إلا أن تتواصوا بالباطل، ولا تنأوا عن المنكر، وتتقاعدوا عن التوبة؛ فيكون تسلط العدو من قبلكم؛ وهذا نفيس جداً.

الثالث: أن الله سبحانه لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً بالشرع؛ فإن وجد ذلك فبخلاف الشرع، ونزع بهذا علماؤنا في الاحتجاج على أن الكافر لا يملك العبد المسلم؛ وبه قال أشهب

[٥٨٢] متفق عليه، وسيأتي.



والشافعي؛ لأن الله سبحانه نفى السبيل للكافر عليه، والمملك بالشراء سبيل فلا يشرع ولا ينعقد بذلك. وقال ابن القاسم عن مالك، وهو قول أبي حنيفة: إن معنى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ في دوام الملك؛ لأننا نجد ابتداءه يكون له عليه، وذلك بالإرث، وصورته أن يسلم عبد كافر في يدي كافر فيلزم القضاء عليه ببيعه، فقبل احكم ببيعه مات، فيرث العبد المسلم وارث الكافر، فهذه سبيل قد ثبتت ابتداء، ويحكم عليه ببيعه.

ورأى مالك في رواية أشهب والشافعي أن الحكم بمملك الميراث ثابت قهراً لا قصد فيه. فإن قيل: ملك الشراء ثبت بقصد اليد، فقد أراد الكافر تملكه باختياره.

قلنا: فإن الحكم بعقد بيعه وثبوت ملكه؛ فقد تحقق فيه قصده وجعل له سبيل اليد، وهي مسألة طويلة عظيمة، وقد حققناها في «مسائل الخلاف»، وحكمنا بالحق فيها في كتاب «الإنصاف لتكملة الإشراف»، فلينظر هنالك.

**الآية السابعة والخمسون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَفِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدَائِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الآية: ١٤٢]. فيها من الأحكام ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى﴾: يعني متكاسلين متثاقلين، لا ينشطون لفعولها، ولا يفرحون لها، وقد قال ﷺ في الآثار:

[٥٨٣] «أرخنا بها يا بلال». فكان يرى راحته فيها.

[٥٨٤] وفي آثار آخر: «وجعلت قرّة عيني في الصلاة».

[٥٨٥] وفي الحديث: «أثقل صلاة على المنافقين العتمة والصبح»؛ فإن العتمة تأتي وقد أنصبهم

-----  
[٥٨٣] جيد. أخرجه أبو داود ٤٩٨٦ وأحمد ٣٧١/٥ والطحاوي في «المشكل» ٥٥٤٩ والدارقطني في «العلل» ٤/ ١٢١ والطبراني ٦٢١٥ والخطيب ٤٤٤/١٠ كلهم عن سالم بن أبي الجعد عن عبدالله بن محمد بن الحنفية عن رجل من الأنصار، ورجاله رجال البخاري، وجهالة الصحابي لا تضر. وفيه قصة، والمرفوع منه «قم يا بلال، فأرخنا بالصلاة»، وأخرجه أبو داود ٤٩٨٥ وأحمد ٣٦٤/٥ عن سالم عن أبي الجعد عن رجل من خزاعة. وأخرجه الخطيب ٤٤٤/١٠ عن سالم عن رجل، وأخرجه ٤٤٤/١٠ من طريق أبي حمزة عن سالم عن محمد بن علي بن الحنفية عن بلال به، وإسناده ضعيف لضعف أبي حمزة الشمالي، وأخرجه أبو نعيم الأصفهاني في «تاريخ أصبهان» ٢/ ٢٤٩ عن سالم عن ابن الحنفية عن علي، وقال: لم يسنده عن علي غير أبي خالد القرشي اهـ. قلت: أبو خالد القرشي اسمه عبدالعزيز بن أبان، وهو ضعيف كما قال الذهبي في «الميزان» ١٠١/٤٧، وفي الإسناد الذي قبله أبو حمزة الشمالي، وهو ضعيف، والطريق الأول حسن بمفرده، وإذا انضم إليه ما بعده ارتقى إلى درجة الحسن الصحيح. والله أعلم.

[٥٨٤] جيد. أخرجه النسائي ٧/ ٦١-٦٢ وأحمد ٣/ ٢٨٥ وأبو يعلى ٣٤٨٢ وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ٢٢٩-٢٣٠ كلهم عن ثابت البناني عن أنس وصدره «حب إلي النساء والطيب...» وإسناده صحيح،

وصححه الحافظ في «فتح الباري» ١١/ ٣٤٥.

[٥٨٥] صحيح. أخرجه مسلم ٦٥١ وأبو داود ٥٤٨ وابن أبي شيبة ١/ ٣٣٢ وأحمد ٢/ ٤٢٤ وابن ماجه ٧٩١ وابن

عَمَلُ النَّهَارِ، فَيَقْلُ عَلَيْهِمُ الْقِيَامُ إِلَيْهَا، وَتَأْتِي صَلَاةُ الصُّبْحِ، وَالنُّومُ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ قَدْرَ الصَّلَاةِ دُنْيَا وَلَا فَائِدَتَهَا أُخْرَى؛ فَيَقُومُونَ إِلَيْهَا بِغَيْرِ نِيَّةٍ إِلَّا خَوْفًا مِنَ السَّيْفِ وَمَنْ قَامَ إِلَيْهَا مَعَ هَذِهِ الْحَالَةِ بَنِيَّةً إِتْعَابِ النَّفْسِ وَإِثَارِهَا عَلَيْهَا، طَالِبًا لِمَا عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَالَّذِي يَرَى رَاحَتَهُ فِيهَا مَعَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿يَرَأَوْنَ النَّاسَ﴾: يعني أنهم يفعلونها ليراها الناس وهم يشهدونها لغيرهم، فهذا هو الرياء الشُّرْكَ، فأما إن صلاها ليراها الناس، يعني وَيَرَوْنَهُ فِيهَا، فيشهدون له بالإيمان فليس ذلك الرياء المنهي عنه، وكذلك لو أراد بها طَلَبَ الْمَنْزِلَةِ وَالظُّهُورَ لِقَبُولِ الشَّهَادَةِ وَجَوَازِ الْإِمَامَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَرَجٌ، وَإِنَّمَا الرِّيَاءُ الْمَعْصِيَةُ أَنْ يُظْهِرَهَا صَيِّدًا لِلدُّنْيَا وَطَرِيقًا إِلَى الْأَكْلِ بِهَا، فَهَذِهِ نِيَّةٌ لَا تَجْزِي، وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾:

[٥٨٦] وروى الأئمة - مالك وغيره، عن أنس أن النبي ﷺ قال: «تلك صلاة المنافقين. تلك صلاة المنافقين. تلك صلاة المنافقين. يجلس أحدهم حتى إذا اصفرَّت الشمس، وكانت بين قرني الشيطان، أو على قرني الشيطان، قام ينقر أربعاً لا يذكرُ الله فيها إلا قليلاً». فَذَمَّهَا ﷺ بِقِلَّةِ ذِكْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ يَرَاهُ أَثْقَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَبَلِ، فَيَطْلُبُ الْخِلَاصَ مِنْهَا بِظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَأَقْلُ مَا يَجْزِي فِيهَا مِنَ الذِّكْرِ فَرْضاً الْفَاتِحَةِ. وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. وَأَقْلُ مَا يَجْزِي مِنَ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ إِقَامَةُ الصُّلْبِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِمَا، وَالِاسْتَوَاءُ عِنْدَ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا.

[٥٨٧] ففي الحديث الصحيح: «لا تجزى صلاة من لا يقيم صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ».

[٥٨٨] وَعَلَّمَ الْأَعْرَابِي عَلَى مَا رَوَى فِي الصَّحِيحِ فَقَالَ لَهُ: «فَارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعاً، ثُمَّ ارْفَعْ

حَبَان ٢٠٩٨ من حديث أبي هريرة بآتم منه.

[٥٨٦] صحيح. أخرجه مسلم ٦٢٢ وأبو داود ٤١٣ والترمذي ١٦٠ والنسائي ٢٥٤/١ ومالك ٢٢١/١ وأحمد ٢٤٧ والطحاوي ١٩٢/١ وابن حبان ٢٥٩ و٢٦٠ و٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣ والبيهقي ٤٤٣/١ والبخاري في «شرح السنة» ٣٦٨ من طرق كلهم من حديث أنس بن مالك.

[٥٨٧] صحيح. أخرجه أبو داود ٨٥٥ والترمذي ٢٦٥ والنسائي ١٨٣/٢ وابن ماجه ٨٧٠ والحميدي ٤٥٤ والطحاوي ٦١٣ والدارمي ٣٠٤/١ وأحمد ١٢٢/٤ وابن الجارود ١٩٥ وابن خزيمة ٥٩١ و٦٦٦ وابن حبان ١٨٩٢ و١٨٩٣ وعبد الرزاق ٢٨٥٦ والدارقطني ٣٤٨/١ والطحاوي في «المشكّل» ١/ ٧٩-٨٠ والطبراني ٥٧٨/٧ والبيهقي ٨٨/٢ والبخاري ٦١٧ من طرق عن أبي مسعود البصري، وإسناده صحيح على شرطهما.

وله شاهد من حديث شيبان الحنفي، أخرجه أحمد ٢٣/٤ وابن ماجه ٨٧١ ويعقوب بن سفيان في «التاريخ» ١/ ٢٧٥-٢٧٦ والبيهقي ١٠٥/٣، وإسناده صحيح، وصححه البوصيري في زوائد ابن ماجه. ورقه ٥٧.

[٥٨٨] صحيح. أخرجه البخاري ٧٥٧ و٧٩٣ و٦٢٥٢ و٦٢٦٧ ومسلم ٣٩٧ وأبو داود ٨٥٦ والترمذي ٣٠٣ والنسائي ١٢٤/٢ وابن ماجه ١٠٦٠ والطحاوي ٢٣٣/١ وابن حبان ١٨٩٠ والبيهقي ١٢٦/٢ من حديث أبي هريرة في خبر المسيء صلاته، وهو حديث مطول، وهذا بعضه.

حتى تطمئن رافعاً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها».

وذهب ابن القاسم وأبو حنيفة إلى أنَّ الطمأنينة ليست بفرض، وهي رواية عراقية<sup>(١)</sup> لا ينبغي لأحد من المالكيين أن يشتغل بها، فليس للعبد شيء يعول عليه سواها؛ فلا ينبغي أن ينقرها نقر الغراب، ولا يذكر الله بها ذكر المنافقين، وقد بين صلاة المنافقين في هذه الآية، وبين صلاة المؤمنين، فقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ومن خضع واستمر، ولم ينقر ولا استعجل، إلا أن يكون له عذر فيقتصر على الفرض الذي قد بيناه.

وقد ثبت في الصحيح عن أنس بن مالك أنه ذكر صلاة عمر بن عبد العزيز فقال: هذا أشبهكم صلاة بصلاة رسول الله ﷺ موجزة في تمام.

**الآية الثامنة والخمسون:** قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [الآية: ١٤٨]. فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** اختلف الناس في تأويلها؛ فقال ابن عباس: إنما نزلت في الرجل يظلم الرجل، فيجوز للمظلوم أن يذكره بما ظلمه فيه لا يزيد عليه. وقال مجاهد وآخرون: إنما نزلت في الضيافة؛ إذا نزل رجل على رجل ضيفاً فلم يقيم به جاز له إذا خرج عنه أن يذكر ذلك. وقال رجل لطاوس: إني رأيت من قوم شيئاً في سفر، أفأذكره؟ قال: لا. قال القاضي: قول ابن عباس هو الصحيح، وقد وردت في ذلك أخبار صحيحة.

[٥٨٩] قال النبي ﷺ: «مظلّم الغني ظلم».

[٥٩٠] وقال: «لِي الْوَاجِدُ يُجَلُّ عِزُّهُ وَعَقْوِيَّتُهُ». وقال العباس لعمر بحضرة أهل الشورى عن علي بن أبي طالب: أفض بيني وبين هذا الظالم<sup>(٣)</sup> فلم يرد عليه أحد منهم؛ لأنها كانت حكومة، كل واحد منهما يعتقد أنها لنفسه حتى أنفذ فيها عليهم عمر للواجب.

**المسألة الثانية:** قال علماؤنا: وهذا إنما يكون إذا استوت المنازل أو تقاربت؛ فأما إذا تفاوتت فلا تمكّن الغوغاء من أن تستطيل على الفضلاء، وإنما تطلب حقها بمجرد الدعوى من غير تصريح بظلم ولا غضب؛ وهذا صحيح، وعليه تدل الآثار.

[٥٩٠] صحيح. تقدم تخريجه.

[٥٨٩] متفق عليه، وتقدم.

(١) أي هذه الرواية عن ابن القاسم، رواها بعض العراقيين، وهي رواية لا يعول عليها. هذا مراد المصنف، والله أعلم.

(٢) سورة المؤمنون: ١-٢.

(٣) هو عند مسلم ١٧٥٧ ح ٤٩ وسببه اختلاف علي والعباس في الميراث.

[٥٩٠م] وقد قال العلماء في قول النبي ﷺ: «لِي الْوَاجِدِ يَحِلُّ عَرْضُهُ»، بأن يقول مَطْلَنِي، وعقوبته بأن يحبس له حتى يُنصفه.

**المسألة الثالثة:** قال ابن عباس: رخص له أن يدْعُوَ على مَنْ ظلمه، وإن صبرَ وغَفَرَ كان أفضل له<sup>(١)</sup> وصفة دعائه على الظالم أن يقول: اللهم أعِنِّي عليه، اللهم استخرج حقي منه، اللهم حل بيني وبينه<sup>(٢)</sup>؛ قاله الحسن البصري. قال القاضي أبو بكر: وهذا صحيح.

[٥٩١] وقد رَوَى الأئمة عن عائشة: أنها سمعت مَنْ يدعو على سارق سرقه، فقالت: لا تُسَبِّحْني<sup>(٣)</sup> عنه. أي لا تخفّف عنه بدعائك. وهذا إذا كان مؤمناً؛ فأما إذا كان كافراً فأرسل لسانك وادْعُ بالهلكة، وبكلّ دعاء، كما فعل النبي ﷺ في التصريح على الكفار بالدعاء وتعيينهم وتسميتهم؛ ولذلك قال علماؤنا وهي:

**المسألة الرابعة:** إذا كان الرجل مجاهرًا بالظلم دعا عليه جهراً، ولم يكن له عِرْضٌ محترم، ولا بدن محترم، ولا مال محترم. وقد فصلنا ذلك في أحكام العباد في المعاد.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾: قرأ بفتح الظاء، وقرأ بضمها، وقال أهل العربية: كلاً القراءتين هو استثناء ليس من الأول، وإنما هو بمعنى: لكن من ظلم. ويجوز أن يكون موضع «مَنْ» رفعاً على البدل من أحد. التقدير: لا يحبّ الجَهْرَ بالسوء لأحدٍ إلا مَنْ ظلم.

والذي قرأها بالفتح هو زيد بن أسلم، وكان من العلماء بالقرآن، وقد أغفل المتكلمون على الآية تقديرها وإعرابها، وقد بيناه في «ملجئة المتفقيين»؛ واختصاره أن الآية لا بدّ فيها من حذف مقدّر، تقديره في فاتحة الآية ليأتي الاستثناء مرتّباً على معنى مقدّر خير من تقديره هذا الاستثناء فنقول: معنى الآية لا يحبّ الله الجَهْرَ بالسوء من القول لأحدٍ إلا مَنْ ظلم - بضم الظاء -، أو نقول مقدراً للقراءة الأخرى: لا يحبّ الله الجَهْرَ بالسوء من القول لأحدٍ إلا مَنْ ظلم، فهذا خيرٌ لك من أن تقول تقديره: لكن مَنْ ظلم بضم الظاء فإنه كذا. أو من ظلم فإنه كذا، التقدير أبعد منه وأضعف، كما قدّر العلماء

-----  
[٥٩٠م] تقدم تخريجه.

[٥٩١] ضعيف، ذكره المصنف موقوفاً، ولم أر من أسنده موقوفاً، وإنما أخرجه أبو داود ١٤٩٧ و٤٩٠٩ وأحمد ٦/٤٥ من طريقين عن حبيب، وهو ابن أبي ثابت عن عطاء عن عائشة قالت: سرت ملحقة لها، فجعلت تدعو على من سرقها، فجعل النبي ﷺ يقول «لا تسبني» عنه قال أبو داود: لا تسبني: أي لا تخففي. لفظ أبي داود في الرواية الأولى. ورجاله ثقات لكن حبيب مدلس، وقد عنعن. وعطاء لم يصرح بسماعه من عائشة، وهو كثير الإرسال. وكان المصنف لما رآه ضعيفاً، جعله موقوفاً، أو كان ذلك من حفظه.

(١) إلى هنا أثر ابن عباس، وهو عند الطبري ١٠٧٥٤.

(٢) هو عند الطبري ١٠٧٥٧.

(٣) وقع في كافة النسخ «لا تسبني» وهو تصحيف، والتصويب عن سنن أبي داود ومسنده أحمد.

المحققون في قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١). قيل الاستثناء تقديرًا انتظم به الكلام واتسق به المعنى؛ قالوا: تقدير الآية إني لا يخاف لدي المرسلون، لكن يخاف الظالمون، إلا من ظلم ثم بدل حسنًا بعد سوء، فإني غفور رحيم.

**الآية التاسعة والخمسون:** قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْبَهُمْ آمُولَ النَّاسِ بِالْبَيْطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الآية: ١٦١]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** قد قدمنا القول في مخاطبة الكفار بفروع الشريعة في مسائل الأصول، وأشرنا إليه فيما سلف من هذا الكتاب، ولا خلاف في مذهب مالك في أنهم يخاطبون.

وقد بين الله تعالى في هذه الآية أنهم نهوا عن الربا وأكل المال بالباطل، فإن كان ذلك خبراً عما نزل على محمد في القرآن، وأنهم دخلوا في الخطاب فيها ونعمت، وإن كان ذلك خبراً عما أنزل الله عز وجل على موسى في التوراة، وأنهم بدلوا وحرّفوا وعصوا وخالفوا - فهل يجوز لنا معاملتهم، والقوم قد أفسدوا أموالهم في دينهم أم لا؟ فظنت طائفة أن معاملتهم لا تجوز؛ وذلك لما في أموالهم من هذا الفساد. والصحيح جواز معاملتهم مع رباهم واقتحامهم ما حرم الله سبحانه عليهم، فقد قام الدليل القاطع على ذلك قرآنًا وسنة: قال الله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ (٢). وهذا نص في مخاطبتهم بفروع الشريعة، وقد عامل النبي ﷺ اليهود، ومات وذرعه مرهونة عند يهودي في شعير أخذه لعياله (٣).

وقد زوي عن عمر بن الخطاب، أنه سئل عن أخذ ثمن الخمر في الجزية والتجارة، فقال: ولّوهم بيعها وخدّوا منهم عشر أثمانها. والحاسم لداء الشك والخلاف اتفاق الأئمة على جواز التجارة مع أهل الحرب، وقد سافر النبي ﷺ إليهم تاجرًا، وهي:

**المسألة الثانية:** وذلك من سفره ﷺ أمر قاطع على جواز السفر إليهم والتجارة معهم.

فإن قيل: كان ذلك قبل النبوة. قلنا: إنه لم يتدنس قبل النبوة بحرام، ثبت ذلك تواترًا، ولا اعتذر عنه إذ بعث، ولا منع منه إذ نبى، ولا قطعه أحد من الصحابة في حياته ولا أحد من المسلمين بعد وفاته؛ فقد كانوا يسافرون في فك الأسرى، وذلك واجب؛ وفي الصلح كما أرسل عثمان وغيره، وقد يجب وقد يكون ندبًا، فأما السفر إليهم لمجرد التجارة فذلك مباح.

**المسألة الثالثة:** فإن قيل: فإذا قلت إنهم مخاطبون بفروع الشريعة، كيف يجوز مبايعتهم بمحرّم عليهم، وذلك لا يجوز للمسلم؟ قلنا: سامح الشرع في معاملتهم وفي طعامهم رفقًا بنا، وشدد عليهم في المخاطبة تغليظًا عليهم، فإنه ما جعل علينا في الدين من حرج إلا ونفاه، ولا كانت في العقوبة

(٣) تقدم في أواخر سورة البقرة.

(١) سورة النمل: ١٠-١١.

(٢) سورة المائدة: ٥.

شدة إلا وأثبتها عليهم.

**المسألة الرابعة:** مع أن الله شرع لهم الشرع، ويُن لهم الأحكام فقد بدلوا وابتدعوا زهانية التزموها، فأجرى الشرع الأحكام على ما هم عليه في بيع وطعام حتى في اعتقادهم في أولادهم وبناتهم، سواء تصرفوا في ذلك بشرعتهم أو بعصبيتهم، حتى قال مالك؛ وهي:

**المسألة الخامسة:** يجوز أن يؤخذ منهم في الصلح أبنائهم ونسائهم إذا كان الصلح للعامين ونحوهما؛ لأنهما مُهادنة، ولو كان دائماً أو لمدة كثيرة لم يجز، لأنه يكون لهم من الصلح مثل ما لأبائهم. وقال ابن حبيب: لا يجوز ذلك؛ فراعى مالك اعتقادهم في الأولاد والنساء، كما راعى اعتقادهم في الطعام، فإن كان ذلك شرطاً مع بطارتهم - يعني باتفاق منهم - جاز.

**المسألة السادسة:** فإن عامل مسلم كافراً برياً فلا يخلو أن يكون في دار الحرب أو في دار الإسلام، فإن كان في دار الإسلام لم يجز، وإن كان في دار الحرب جاز عند أبي حنيفة وعبد الملك من أصحابنا. وقال مالك والشافعي: لا يجوز، وتعلق أبو حنيفة بأن ماله حلال فبأي وجه أخذ جاز<sup>(١)</sup>. قلنا: إن ما يجوز أخذه بوجه جائز في الشرع من غلة وسرقة في سرية، فأما إذا أعطى من نفسه الأمان ودخل دارهم فقد تعين عليهم أن يقي بالآيخون عهدهم، ولا يتعرض لمالهم، ولا شيء من أمرهم؛ فإن جور القوم الربا فالشرع لا يجوز. فإن قال أحد: إنهم لا يخاطبون بفروع الشريعة فالمسلم مخاطب بها.

**المسألة السابعة:** توهم قوم أن ابن الماجشون لما قال: إن من زنا في دار الحرب بحرمة لم يحد أن ذلك حلال. وهو جهل بأصول الشريعة. ومأخذ الأدلة قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفَرِّجُهُمْ

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٦/ ٩٨-٩٩ ما ملخصه: فصل: ويحرم الربا في دار الحرب كتحريمه في دار الإسلام، وبه قال مالك والأوزاعي وأبو يوسف والشافعي وإسحق، وقال أبو حنيفة لا يجري الربا بين مسلم وحربي في دار الحرب، وعنه في المسلمين أسلموا في دار الحرب: لا ربا بينهما، لما روى مكحول عن النبي ﷺ «لا ربا بين المسلمين وأهل الحرب في دار الحرب» ولأنها أموال مباحة، وإنما خطرهما الأمان في دار الإسلام، فما لم يكن كذلك كان مباحاً، ولنا قول الله تعالى «وحرم الربا» وقوله «اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا». وعموم الأخبار يقتضي تحريم التفاضل. وقوله ﷺ «من زاد أو ازداد فقد أربى» عام، وكذلك سائر الأحاديث. وخبرهم مرسل، لا نعرف صحته. ولا يجوز ترك ما ورد تحريمه في الكتاب والسنة بخبر مجهول. قلت: ذكره صاحب الهداية - أي مرسل مكحول - فقال الزيلعي رحمه الله في «نصب الراية» ٤/ ٤٤: غريب. وأسند البيهقي في السير عن الشافعي قال: قال أبو يوسف: إنما قال أبو حنيفة هذا، لأن بعض المشيخة حدثه عن مكحول عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا ربا بين أهل الحرب» أظنه قال «وأهل الإسلام» قال الشافعي: وليس ثابت، ولا حجة فيه. قلت: هو ضعيف جداً، فهو مرسل فهذه علة، ومراسيل مكحول واهية منكورة، فهذه علة ثالثة، وثم علة ثالثة: وهي جهالة المشيخة، فهذا الحديث لا شيء. وهو شبه موضوع. وحسبه أن يكون من كلام مكحول فلا حجة فيه البتة، والله أعلم. وقد قال محمد بن الحسن بقول أبي حنيفة رحمهما الله، راجع «فتح القدير لابن الهمام» ٧/ ٣٧-٣٨-٣٩ بتخريجي، والله الموفق.

حَفِظُونَهُ ۝ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ۝<sup>(١)</sup>؛ فلا يباح الوطء إلا بهذين الوجهين، ولكن أبا حنيفة يرى أن دار الحرب لا حد فيها، نازع بذلك ابن الماجشون معه؛ فأما التحريم فهو متفق عليه فلا تستزلقكم العقلة في تلك المسألة.

**الآية الموفية ستين:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ۚ انْتَهُوا خِيفًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ۚ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ۝﴾ [الآية: ١٧١]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** في تسمية عيسى بالمسيح: قد ذكرنا في الحديث نحواً من خمسة وعشرين وخجاً في معناه، وأمهاؤها أنه اسم علم له. أو هو فعل بمعنى مفعول، وُلِدَ دِهِيناً لأنه مُسَح بالدهن أو بالبركة، أو مسحه حين ولد يحيى. أو فعل بمعنى فاعل عليه مسحة جمال، كما يقال: فلان جميل، أو يمسح الزمين فيبرأ، أو يمسح الطائر فيحيا، أو يمسح الأرض بالمشي؛ وإليه ذهب مالك.

قال ابن وهب: أخبرني مالك بن أنس: بلغني أن عيسى عليه السلام انتهى إلى قرية قد خربت حصونها، وعَفَّت آثارها، وتَشَعَّتْ شجرها، فنَادَى: يا خرب، أين أهلك؟ فنودي عيسى ابن مريم عليه السلام: بادؤا والتقمتمهم الأرض، وعادت أعمالهم قلائد في رقابهم إلى يوم القيامة، عيسى بن مريم مجد. قال الراوي: يريد مالك أنه كان يمسح الأرض.

وقيل إنه معرب من مشيح كتعريب موسى عن موسى، وهو بتخفيف الشين وكسرهما، وكذلك الدجال، وقد دخل فيه جهلة يتوسَّمون بالعلم، فجعلوا الدجال مشدَّد السين<sup>(٢)</sup> بالخاء المعجمة، وكلاهما في الاسم سواء، إنَّ الأول قالوا هو المسيح الذي هو مسيح الهدى الصالح السليم، والآخر المسيح الكذاب الأعور الدجال الكافر، فاعلموه ترشدوا.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ۝﴾: اختلف العلماء فيه على ستة أقوال: الأول: أنها نفخة نفخها جبريل في جَنِبِ دَرْعِهَا، وسميت النفخة روحاً لأنها تكون عن الريح. الثاني: أنَّ الرُّوح الحياة، وقد بينا ذلك في «المقسط» و «المشكلين». الثالث: أنَّ معنى روح رحمة. الرابع: أنَّ روح صورة، لما خلق الله آدم أخرج من صُلبه ذريته، وصوَّره، ثم أشهدهم على أنفسهم، أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قالوا: بلى. ثم أنشأهم كَرَّةً أطواراً، أو جعل لهم الدنيا قراراً؛ فعيى من تلك الأرواح أدخله في مريم. واختار هذا أبي بن كعب. وقيل في الخامس: روح صورة، صوَّرها الله تعالى ابتداءً وجهها في مريم. وقيل في السادس: سر روح منه، يعني جبريل، وهو معنى الكلام ألقاها إليه روح منه؛ أي إلقاء الكلمة كان من الله ثم من جبريل.

قال الطبري: وهذه الأحكام كلها محتملة غير بعيدة من الصواب.

(٢) أي «المسيح».

(١) سورة المؤمنون: ٥-٦.

قال القاضي وفقه الله: وبعضها أقوى من بعض، وقد بينها في المشككين، لكن يتعلّق بها الآن من الأحكام مسألة؛ وهي إذا قال لزوجها: روحك طالق؛ فاختلف علماؤنا فيه على قولين. وكذا لو قال لها: حياتك طالق، فيها قولان. وكذلك مثله كلامك طالق.

واختلف أصحاب الشافعي كاختلافنا، واستمر أبو حنيفة على أن الطلاق لا يلزمه في شيء من ذلك؛ فأما إذا قال لها: كلامك طالق؛ فلا إشكال فيه. فإن الكلام حرامٌ سماعه، فهو من محلات النكاح فيلحقه الطلاق.

وأما الروح والحياة فليس للنكاح فيهما متعلق، فوجه وقوع الطلاق بتعليقه عليهما خفي، وهو أن بدنّها الذي فيه المتاع لا قوام له إلا بالروح والحياة. وهو باطنٌ فيها؛ فكأنه قال لها: باطنك طالق، فيسري الطلاق إلى ظاهرها؛ فإنه إذا تعلق الطلاق بشيء منها سرى إلى الباقي.

وقال أبو حنيفة: لا يسري، وهي مسألة خلاف كبيرة تكلمنا عليها في قوله: يدك طالق. وتحقيق القول فيه أنه إذا طلق منها شيئاً وحرّمه على نفسه، فلا يخلو أن ينفك حيث قال، ولا يتعدى، أو يسري كما قلنا أو يلغو. ومحال أن يلغو لأنه كلامٌ صحيح أضافه إلى محلٍّ بحكم صحيح جائز فنفذ كما لو قال: رأسك طالق أو ظهرُك، ومحال أن ينفك حيث قال؛ لأنه يؤدي إلى تحريم بعضها وتحليل بعضها. وذلك محالٌ شرعاً، وهذا بالغ، والله أعلم.

**الآية الحادية والستون:** قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الآية: ١٧٢].

هذا ردٌّ على النصارى الذين يقولون: إن عيسى ولد الله، وردّ على من يقول: إن الملائكة بنات الله، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

يقول الله سبحانه وتعالى لهم: إِنْ مَنْ نَسَبْتُمُوهُ إِلَى ولادةِ الله تعالى، مِنْ آدمي وملك، ليس بممتنع أن يكون عبداً لله، فكيف تجعلونه ولدًا؟ ولو كان اجتماعُ العبودية والولادة جائزاً ما كان لله سبحانه وتعالى في ذلك حجة، وذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ (١٧٢) إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿١﴾.

فإن قيل: ما معنى ﴿يَسْتَنْكِفُ﴾ في اللغة؟ قلنا: هو يستفعل، من نكفت كذا إذا نحيت، وهو مشهور المعنى. التقدير لن يتنحى من ذلك، ولا يبعد عنه، ولا يمتنع منه.

**الآية الثانية والستون:** قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تَقُولُوا هَلْ لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ شَيْءٌ يُشْرِكُ بِهِ فَسَبِّحُوا لَهُ كَلَّ هُوَ الْفَعْلُ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كُنْتَ ابْنًا وَكَانَ وَالِدٌ قَدْ تَرَكَ مَالًا فَلَهُ نِصْفُ مَا تَرَكَ وَلَئِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ١٧٦]. فيها سبع مسائل:



**المسألة الأولى: في وقت نزولها:** ثبت في الصحيح أن البراء بن عازب قال:

[٥٩٢] آخرُ سورةٍ نزلت سورة براءة، وآخر آية نزلت آية الكَلَالَةِ.

**المسألة الثانية: في سبب نزولها:** روي عن جابر بن عبد الله قال:

[٥٩٣] مرضتُ وعندي تسعُ أخوات لي، فدخل علي رسولُ الله ﷺ فنضح في وجهي من الماء، فأفقتُ فقلت: يا رسولَ الله! ألا أوصي لأخواتي بالثلثين؟ قال: «أحسن». قلت: بالشرط؟ قال: «أحسن»، ثم خرج وتركني، ثم رجع فقال: «لا أراك مينا من وجعك هذا، فإن الله أنزل الذي لأخواتك فجعل لهنَّ الثلثين». وكان جابر يقول: نزلت في هذه الآية: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ خرجه النسائي، وأبو داود، والترمذي<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثالثة:** قال قتادة: وذكر لنا أن أبا بكر قال: ألا إن الآية التي نزلت في أول سورة النساء من شأن الفرائض نزلت في الولد والوالد، والآية الثانية أنزلها الله سبحانه في الزوج والزوجة والإخوة من الأم، والآية التي ختم بها سورة الأنفال أنزلها الله سبحانه في ذوي الأرحام، وما جرت الرِّجْم من العصبية<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الرابعة:**

[٥٩٤] قال ابن سيرين: نزلت والنبِيُّ ﷺ في مسيرٍ له، وإلى جنبه حذيفة، فبلغها حذيفة وبلغها حذيفة عمر، وهو يسيرُ خلفه، فلما استخلف عمر سأل حذيفة عنها، ورجا أن يكونَ عنده تفسيرها، فقال له حذيفة: واللَّهِ إنك لعاجزٌ. هكذا قال الطبري في روايته<sup>(٣)</sup>.

وقال نعيم بن حماد فيها: واللَّهِ إنك لأحمق إن ظننت أن إمارتك تحملني على أن أحدثك بما لم

[٥٩٢] صحيح. أخرجه البخاري ٤٦٠٥ و٤٦٥٤ ومسلم ١٦١٨ وأبو داود ٢٨٨٨ والترمذي ٣٠٤١ والنسائي في التفسير ١٥٣ و٢٣٢ والبيهقي ٢٢٤/٦ وفي «الدلائل» ١٣٦/٧ وابن الضريس في «فضائل القرآن» ١٩ و٢٠ من طرق عن البراء بن عازب. وانظر «فتح الباري» ٢٠٥/٨.

[٥٩٣] حسن. أخرجه أبو داود ٢٨٨٧ والنسائي في الكبرى ٦٣٢٥ و٧٥١٣ والطيالسي ١٧٤٢ والطبري ١٠٨٧١ و١٠٨٧٢ والبيهقي ٢٣١/٦ والواحدي في «أسباب النزول» ٣٧٨ عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر به، واللفظ لأبي داود، والإسناد حسن، رجاله رجال مسلم، لكن أبو الزبير مدلس، وأصل الحديث عند البخاري ومسلم بنحوه، وتقدم برقم ٣٩٨.

[٥٩٤] ضعيف. أخرجه الطبري ١٠٨٧٨ بسند صحيح عن محمد بن سيرين مرسلًا، فهو ضعيف، ليس له علة سوى الإرسال.

(١) لم أره عند الترمذي بعد بحث، ولا عزاه إليه سوى المصنف، ولعله سبق قلم، والله أعلم.

(٢) أخرجه الطبري ١٠٨٦٩ عن قتادة، وهو منقطع، قتادة لم يدرك أبا بكر.

(٣) بل هو عند الطبري باللفظ الآتي.

أحدثك يومئذ. فقال عمر: لم أرَ هذا رحمك الله، والله لا أزيدك عليها شيئاً أبداً؛ فكان عمر يقول: اللهم مَنْ كنت بيتها له فإنها لم تبتئس لي<sup>(١)</sup>.

[٥٩٥] وقد رُوي أن عمر نازع رسول الله ﷺ فيها فضرب في صدره، وقال: «يكفيك آية الصيف التي نزلت في آخر سورة النساء»<sup>(٢)</sup> وإن أعش فسأقضي فيها بقضاء يعلمه من يقرأ القرآن ومن لا يقرأه، وهو مَنْ لا ولد له.

**المسألة الخامسة:** قال علماؤنا: معنى الآية إذا لم يكن للميت ولد ذكر ولا أنثى فكان موروثاً كلاله، فلاخته النصف فريضة مسماة. فأما إن كان للميت ولد أنثى فهي مع الأنثى عصبه يصير لها ما كان يصير للعصبه لو لم يكن ذلك غير محدود بحد، ولم يقل الله: إن كان له ولد فلا شيء لأخته معه؛ فيكون لما قال ابن عباس وابن الزبير وجه؛ إذ قال ابن عباس: إن الميت إذا ترك بنتاً فلا شيء للأخت، إلا أن يكون معها أخ ذكر، وإنما بين الله سبحانه حقها إذا ورثت الميت كلاله، وترك بيان ما لها من حق إذا لم يورث كلاله؛ فبينه رسول الله ﷺ بوحي ربه، فجعلها عصبه مع إناث ولد الميت، وذلك لا يغيّر وراثتها في الميت إذا كان موروثاً عن كلاله.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾: معناه كراهية أن تضلوا، وفيه اختلاف قد بيناه في «ملجئة المتفقهين» فليُنظره هنالك مَنْ أرادَه.

**المسألة السابعة:**

فإن قيل: وأيّ ضلال أكبر من هذا؟ ولم يعلمها عمر ولا اتفق فيها الصحابة وما زال الخلاف إلى اليوم الموعود.

قلنا: ليس هذا ضلالاً، وهذا هو البيان الموعود به؛ لأن الله سبحانه لم يجعل طرق الأحكام نصاً يدركه الجفلى، وإنما جعله مظنوناً يختص به العلماء ليرفع الله تعالى الذين آمنوا منكم والذين آوتوا العلم درجات، ويتصرف المجتهدون في مسالك النظر، فيدرك بعضهم الصواب فيؤجر عشرة أجور، ويقصر آخر فيدرك أجراً واحداً، وتنفذ الأحكام الدنياوية على ما أراد الله سبحانه، وهذا بين للعلماء، والله أعلم.

-----

[٥٩٥] صحيح. أخرجه مسلم ٥٦٧ ح ٧٨ و١٦١٧ ح ٩ وأحمد ١/ ١٥-٢٦-٢٨ والنسائي في «الكبرى» ١٥٥ وابن ماجه ١٠١٤ و٣٣٦٣ وأبو يعلى ١٨٤ والطبري ١٠٨٩٠ و١٠٨٩١ كلهم عن معدان بن طلحة عن عمر بن الخطاب بأتم منه، وتقدم.

(١) أخرجه الطبري ١٠٨٧٩ و١٠٨٨٠ من طريقين عن ابن سيرين به، وهو ضعيف كما تقدم.

(٢) لفظ «وإن أعش» من كلام عمر، كما جاء صريحاً في بعض الروايات.

## فهرس السور والآيات

٤٤	..... الآية ٤٣	٥	..... مقدمة المحقق
٤٥	..... الآية ٥٩	١٤	..... ترجمة المؤلف
٤٦	..... الآية ٦٧	١٨	..... منهج التحقيق
٥١	..... الآية ١٠٢	١٩	..... مقدمة المصنف
٥٦	..... الآية ١٠٤		
٥٧	..... الآية ١١٤		<b>سورة الفاتحة</b>
٥٨	..... الآية ١١٥	٢١	..... الآية ١
٦٠	..... الآية ١٢٤	٢٤	..... الآية ٢
٦٤	..... الآية ١٢٥	٢٥	..... الآية ٥
٦٥	..... الآية ١٢٥ أيضاً	٢٦	..... الآيتان ٦ - ٧
٦٦	..... الآية ١٤٢	٢٦	..... التأمين
٦٦	..... الآية ١٤٣	٣٠	..... فضل الفاتحة
٦٧	..... الآية ١٤٣ أيضاً		
٦٩	..... الآية ١٤٤		<b>سورة البقرة</b>
٧٠	..... الآية ١٤٨	٣٢	..... الآية ٣
٧٣	..... الآية ١٥٤	٣٣	..... الآية ٣ أيضاً
٧٥	..... الآية ١٥٨	٣٤	..... الآية ٣ أيضاً
٧٨	..... الآية ١٥٩	٣٦	..... الآية ٨
٨٠	..... الآية ١٦١	٣٧	..... الآية ٢٢
٨٣	..... الآية ١٧٣	٣٨	..... الآية ٢٩
٩٢	..... الآية ١٧٧	٣٩	..... الآية ٢٥
٩٣	..... الآية ١٧٨	٤٠	..... الآية ٢٧
١٠٣	..... الآيات ١٨٠ - ١٨٢	٤٠	..... الآية ٣٤
١٠٨	..... الآيتان ١٨٣ - ١٨٤	٤١	..... الآية ٣٥
١١٨	..... الآية ١٨٥	٤٣	..... الآية ٢٢ (من سورة الأعراف)
١٣٠	..... الآية ١٨٧		

٢٦١	..... الآية ٢٣٥	١٣٩	..... الآية ١٨٨
٢٦٣	..... الآية ٢٣٦	١٤١	..... الآية ١٨٩
٢٦٥	..... الآية ٢٣٧	١٤٤	..... الآية ١٩٠
٢٧٠	..... الآية ٢٣٨	١٤٩	..... الآيتان ١٩١ - ١٩٢
٢٧٤	..... الآية ٢٣٩	١٥١	..... الآية ١٩٣
٢٧٥	..... الآية ٢٤٣	١٥٤	..... الآية ١٩٤
٢٧٦	..... الآية ٢٤٤	١٦٢	..... الآية ١٩٥
٢٧٧	..... الآية ٢٤٥	١٦٥	..... الآية ١٩٦
٢٧٩	..... الآية ٢٤٩	١٧٨	..... الآية ١٩٧
٢٨٠	..... الآية ٢٥٦	١٨٢	..... الآية ١٩٨
٢٨١	..... الآية ٢٦٧	١٨٧	..... الآية ١٩٩
٢٨٤	..... الآية ٢٧١	١٨٨	..... الآية ٢٠٠
٢٨٤	..... الآية ٢٧٢	١٨٨	..... الآية ٢٠٣
٢٨٦	..... الآية ٢٧٣	١٩٠	..... الآية ٢٠٤
٢٨٩	..... الآية ٢٧٥	١٩٢	..... الآية ٢٠٧
٢٩٢	..... الآية ٢٨٠	١٩٣	..... الآية ٢١٥
٢٩٤	..... الآية ٢٨٢	١٩٤	..... الآية ٢١٦
٣٠٦	..... الآية ٢٨٣	١٩٥	..... الآية ٢١٧
٣٠٩	..... الآية ٢٨٦	١٩٦	..... الآية ٢١٩

### سورة آل عمران

٣١٣	..... الآية ٢١	٢٠٢	..... الآية ٢٢٠
٣١٤	..... الآية ٢٣	٢٠٤	..... الآية ٢٢١
٣١٥	..... الآية ٢٨	٢٠٦	..... الآية ٢٢٢
٣١٥	..... الآيتان ٣٥ - ٣٦	٢٢٠	..... الآية ٢٢٣
٣١٨	..... الآية ٣٩	٢٢٣	..... الآية ٢٢٤
٣١٩	..... الآية ٤٤	٢٢٥	..... الآية ٢٢٥
٣٢١	..... الآية ٦١	٢٢٥	..... الآية ٢٢٦
٣٢٢	..... الآية ٧٥	٢٣١	..... الآية ٢٢٨
٣٢٣	..... الآية ٧٧	٢٣٦	..... الآية ٢٢٩
٣٢٤	..... الآيتان ٧٩ - ٨٠	٢٤٥	..... الآية ٢٣٠
٣٢٦	..... الآية ٩٢	٢٤٦	..... الآية ٢٣١
٣٢٧	..... الآية ٩٣	٢٤٨	..... الآية ٢٣٢
		٢٤٩	..... الآية ٢٣٣
		٢٥٤	..... الآية ٢٣٤

٤٢٩	الآية ٢٤	٣٢٩	الآيتان ٩٦ - ٩٧
٤٣٨	الآية ٢٥	٣٣١	الآية ٩٧ أيضاً
٤٤٤	الآية ٢٥ أيضاً	٣٣٨	الآية ١٠٣
٤٥٠	الآية ٢٥ أيضاً	٣٤٠	الآية ١٠٤
٤٥٣	الآيتان ٢٩ - ٣٠	٣٤٢	الآية ١٠٦
٤٥٦	الآية ٣٢	٣٤٣	الآية ١١٣
٤٥٨	الآية ٣٣	٣٤٤	الآية ١١٨
٤٦٠	الآية ٣٤	٣٤٥	الآية ١٢٥
٤٦٦	الآية ٣٥	٣٤٦	الآية ١٥٩
٤٧٠	الآية ٣٦	٣٤٧	الآية ١٦١
٤٧٥	الآية ٣٧	٣٥٣	الآية ١٨٠
٤٧٦	الآية ٣٨	٣٥٤	الآية ١٩١
٤٧٦	الآية ٤٣	٣٥٦	الآية ٢٠٠
٤٩٣	الآية ٥٨		
٤٩٥	الآية ٥٩		
٤٩٨	الآية ٦٠		
٥٠٠	الآية ٦٦		
٥٠١	الآية ٦٩		
٥٠٢	الآية ٧١		
٥٠٢	الآية ٧٤		
٥٠٣	الآية ٧٥		
٥٠٥	الآية ٧٨		
٥٠٦	الآية ٨٤		
٥٠٦	الآية ٨٥		
٥٠٧	الآية ٨٦		
٥١١	الآيات ٨٨ - ٩٠		
٥١٤	الآيتان ٩٢ - ٩٣		
٥٢٢	الآية ٩٤		
٥٢٥	الآية ١٠١		
٥٣٤	الآية ١٠٢		
٥٤٢	الآية ١٠٥		
٥٤٢	الآية ١١٤		
٥٤٤	الآية ١١٩		

### سورة النساء

٣٥٨	الآية ١
٣٥٩	الآية ٢
٣٦١	الآية ٣
٣٦٩	الآية ٤
٣٧٠	الآية ٥
٣٧١	الآية ٦
٣٧٨	الآية ٧
٣٨٠	الآية ٨
٣٨٠	الآية ٩
٣٨١	الآية ١١
٣٩٥	الآية ١٢
٤٠٢	الآية ١٥
٤٠٩	الآية ١٦
٤١٠	الآية ١٩
٤١١	الآية ٢٠
٤١٦	الآية ٢١
٤١٧	الآية ٢٢
٤١٩	الآية ٢٣

٥٥٧	..... الآية ١٤٨	٥٤٨	..... الآية ١٢٧
٥٥٩	..... الآية ١٦١	٥٤٩	..... الآية ١٢٨
٥٦١	..... الآية ١٧١	٥٥٠	..... الآية ١٢٩
٥٦٢	..... الآية ١٧٢	٥٥٠	..... الآية ١٣٥
٥٦٢	..... الآية ١٧٦	٥٥٤	..... الآية ١٤١
		٥٥٥	..... الآية ١٤٢